

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الهجرة الجزائرية إلى فرنسا

دراسة مقارنة مقارنة

(1939-1988م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د/ بوعزة بوضرساية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
د/ نظيرة شتوان	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
أ.د/ لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا
د./ محمد قدور	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر 2	عضوا
د./ أحمد عصماني	أستاذ محاضر	جامعة البليدة	عضوا
د./ جيلالي تيكران	أستاذ محاضر	جامعة الشلف	عضوا

إعداد الطالبة:

ملیكة قليل

إشراف الأستاذة الدكتورة:

نظيرة شتوان

السنة الجامعية: 1440/1439 هـ 2019/2018م

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

إلى جوهرة حياتي ورمز عزتي وسر نجاحي:

أمي الغالية أطل الله في عمرها.

إلى روح فقيد قلبي الطاهرة:

أبي الغالي رحمه الله ونعمه بجنة الفردوس.

إلى أنوار حياتي:

أصيل عبد المالك، وسام در صاف و محمد أمين.

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا على نعمه التي منّ بها علينا، وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والعرفان بالجميل إلى الأستاذة المشرفة: نظيرة شتوان التي قبلت الإشراف على هذه الأطروحة وعلى راحة صدرها وتوجيهاتها القيمة، كما أشكر الأستاذ الدكتور: بن يوسف تلمساني الذي كان حريصا على أن يخرج عملي في أحسن صورة.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى زوجي ورفيق دربي: خريفة عبد النور الذي لم يذخر جهدا في مساعدتي لإنجاز هذه الأطروحة، والذي قاسمني المصوم وكان دوما سندا قويا لي.

كما أشكر أخي شاعر وأختي فطيمة على المساعدات التي قدماها لي طيلة فترة إنجاز هذه الأطروحة.

أشكر كذلك لجنة المناقشة التي ستشرع على مناقشة هذا العمل وتثمينه وتقويمه.

قائمة المختصرات

CCE : Comités de contrôle et d'Enquête لجان الرقابة والتحقيق

CFPA : Centres de formations et de perfectionnement et d'aides مراكز التكوين والتحسين
والمساعدة

CGT : Confédération générale du travail الكونفيدرالية العامة للشغل

CNMF : Comité national des musulmans Algériens اللجنة الوطنية للمسلمين الفرنسيين

CSD : Comités du soutien aux détenus لجان إعانة المساجين

CTFC : Confédération des travailleurs Française Chrétien

FAAD : Front Algérien de l'action démocratique الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي

FO : Force Ouvrière القوة العمالية

FPA : force de police auxiliaire قوات الشرطة المساعدة

GMPR : Groupe Mobile de protection rurale الفرق المتنقلة للحماية الريفية

GMS : Groupes mobiles de surveillance الفرق المتنقلة للمراقبة

SAT-FMA : Service d'Aide technique (Français Musulmans Algériens) مصلحة المساعدة التقنية
للمسلمين الفرنسيين الجزائريين

SCAA : Service de Coordination des affaires Algériens مصلحة تنسيق شؤون الجزائريين

UGEMA : Union nationale des étudiants Musulmans Algériens الإتحاد العام للطلبة المسلمين
الجزائريين

UNEF : Union nationale des étudiants Français الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين

المقدمة

المقدمة

عاش الجزائريون ظروفًا سيئة في ظل التواجد الفرنسي الذي ميزته عمليات نزع الملكية ومصادرة الأوقاف وسن مراسيم تفرض على سكان المناطق الغابية ضرورة الحفاظ على الغابة (بمنع الزراعة والرعي وقطع الأخشاب) وهي - على بساطتها - امتيازات مهمة بالنسبة لسكان تلك المناطق، وهو ما دفع أغلب الجزائريين وخصوصًا سكان المناطق الجبلية الفقيرة المعزولة إلى التطلع إلى حياة أفضل، خاصة أمام معارضة تعليم الجزائريين وتشغيل الأيدي العاملة المنتجة في أعمال شاقة مقابل أجور؛ أقل مما يقال عنها أنها أخفض من أدنى الأجور في العالم؛ وضياح الحرية السياسية وتضائل حرية الفرد في التنقل والتقدم والتمدرس والكسب والتصرف، يضاف إلى ذلك تزايد تسلط المعمرين وإحالة أعداد كبيرة من الجزائريين على البطالة الإجبارية، مما دفع بالكثيرين إلى الهجرة نحو الخارج وقد كانت الأراضي الفرنسية أهم مناطق الجذب هناك.

أمام هذه الظروف كان لزامًا على الإنسان أن يبحث عن ظروف أفضل؛ فمن طبيعة الإنسان أن يبحث دوماً عن مستوى معيشي أفضل، كما لا ننسى أن الجزائري بفطرته ميال إلى التحرر ورفض للخضوع والاستكانة.

بناءً على تلك العوامل أصبحت الهجرة ضرورة حتمية فرضتها الحالة الاستعمارية؛ وقد اتخذت الهجرة مسارات متعددة؛ فمنذ بداية الاحتلال انتقل بعض الجزائريين إلى تونس والمغرب؛ بينما فضل آخرون الاستقرار بالشرق الأدنى متخذين من بلاد الشام موطنًا لهم، ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر توجه عدد من الجزائريين إلى فرنسا؛ وقد يكون هؤلاء مدفوعين إليها أو لنقل منجذبين إليها لتوفر مجموعة من الشروط، لعل أهمها ارتفاع الأجور إذا ما قورنت بما يتقاضاه العاملون في مزارع المعمرين وضياعهم أو لسبب آخر هو كون الجزائر مستعمرة فرنسية؛ مما جعل الجزائري يعتقد بسهولة الانتقال إلى فرنسا والعيش فيها.

حسب المصادر المتوفرة، فإن الهجرة الجزائرية من أبرز القضايا التي أسالت الحبر وجعلت المؤرخين يبحثون في خصوصيتها؛ ولكن هذا الاهتمام يبقى حكرًا على الباحثين الأوروبيين، أي أن المساهمة الجزائرية لم تظهر إلا منذ فترة قريبة، ولأجل ذلك بحثت في موضوع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا واخترتة

موضوعا لبحثي؛ مركزة دراسي على الهجرة فيما بين 1939 و1988؛ لما فيها من حقائق مهمة كان لابد من إبداء مشاركة أكاديمية فيها لإظهار الجوانب السياسية والتطور الإيديولوجي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، ولعل الكتابة في هذا الموضوع تلزمننا بالتعرض لعدد الجوانب غير السياسية التي حركت موجات متعددة من المهاجرين باتجاه الوطن الأم (فرنسا)؛ وذلك أن أوضاع الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية العسيرة دفعت بالكثيرين إلى مغادرة الوطن؛ بنية العمل أو الإقامة الدائمة بفرنسا، ويضاف إلى ذلك أن الهجرة الجزائرية استمرت حتى بعد الاستقلال، رغم محاولة خلق مناصب عمل وإدماج العمال الجزائريين المهاجرين في سوق العمل الجزائرية.

دوافع ومحفزات البحث:

لعل استمرار ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية هي التي مثلت الحافز الأكبر للبحث المعمق في هذا الموضوع، وذلك رغبة في التعرف على أهم مميزاتها؛ وخاصة إذا ما عرفنا أن ظروف العالم تغيرت بشكل عام، فمن الطبيعي أن تتغير الظروف السياسية، الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التي ميزت الجزائر في تلك الفترة، وبالضرورة قد تتغير معها الدوافع التي حركت المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا، والواقع أن هذا العمل يستدعي ضرورة فهم ظاهرة الهجرة وتحليلها لدراسة الأوضاع التي عاشها المغتربون، وخصوصا ما تعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومقارنتها بتلك التي عاشها المهاجرون الجزائريون في فترة سابقة (قبل وخلال الحرب العالمية الأولى، ثم في فترة ما بين الحربين) .

ومن زاوية أخرى حاولت التعرف على الأسباب التي أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من الجزائريين إلى فرنسا وخاصة إذا ما قورنت بالهجرة التي عرفتتها مستعمرات فرنسية أخرى وخصوصا تونس والمغرب الأقصى؛ وقد يجرنا ذلك بالتأكيد إلى محاولة معرفة الأساليب والإجراءات الفرنسية المطبقة في الجزائر ومقارنتها بأوجه السياسة الفرنسية في مستعمرات أخرى.

إشكالية البحث:

الهجرة الجزائرية هي ظاهرة حتمية فرضتها الحالة الاستعمارية، بما أفرزته من ظروف وأوضاع سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وغيرها، فضلا عن رغبة بعض الجزائريين في اكتشاف الواقع الاقتصادي في بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، وبحكم دراسي لهجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا والتي تناولت مراحل وخصائص وأهمية الهجرة الجزائرية فيما بين 1900 و1939، فإن هذه

الدراسة جاءت لتكون مكتملة ومتممة للدراسة السابقة، في محاولة للتعرف على مراحل ومميزات الهجرة التي تمت في المرحلة الممتدة من 1939 إلى 1988 كدراسة مقارنة ومقارنة، مع البحث في طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال ومدى انعكاسها على حركية الهجرة الجزائرية في مرحلة الاستقلال.

تندرج في هذا الإطار مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي :

- ما هي أبرز الأوضاع السياسية- العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي عاشها الجزائريون في الفترة الممتدة ما بين 1939 و 1988؟

- ما هي أهم الأسباب التي تحكمت في هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها (أقصد الفترة الممتدة إلى غاية 1988) ؟

- ما هي أهم الدوافع التي حالت دون عودة الكثير من المهاجرين إلى أرض الوطن؟
ثم نتساءل عن المراحل التي عرفتتها الهجرة الجزائرية عموما، ونبحث عن خصوصيات (مميزات) كل مرحلة.

هل كان استقرار المهاجرين في مناطق معينة بفرنسا مرتبطا بفرص العمل المتوفرة هناك؟ أم أن مرده إلى توفر الظروف اللازمة لاستقرار أولئك المهاجرين، خاصة الاجتماعية منها مثل: (الصحة، السكن والأجور السخية وظروف العمل، الأمن، الحماية...) ؟ أم أن هناك أسبابا أخرى ترتبط تحديدا بظروف النشأة الاجتماعية في البلد الأصلي، أم أنه يعود غالبا إلى طبيعة الإنسان الجزائري الذي يفضل الإقامة في المناطق التي يتواجد بها أفراد عائلته أو قبيلته، حيث يمارس هؤلاء المهاجرون من دوار واحد أو عرش واحد نفس الحرفة و يقيمون بنفس المقاطعة تقريبا (في فرنسا)؟

يبدو أنه من الضروري أن نتعرف كذلك على أوضاع الجزائر بعد الاستقلال، لنتمكن من استخلاص طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية وخصائص الهجرة خلال هذه الفترة.

وما هي الخطوط العريضة التي يمكن أن نصل إليها بمقارنة الهجرة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال؟ أي خلال مرحلتين أساسيتين: 1939- 1962 و 1962- 1988.

ثم ما هي أبرز خصائص الهجرة الجزائرية إذا ما قارناها بالهجرات المغاربية والعالمية؟

حدود البحث:

يعود تركيزنا على الفترة الممتدة فيما بين 1939 و 1988م إلى تأثير الحرب العالمية الثانية على حركية وخصوصية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وتنتهي بسنة 1988 التي عرفت أزمة أمنية في الجزائر كانت لها انعكاساتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتي أدت إلى ظهور الهجرة غير الشرعية كنوع جديد من الهجرة.

أهمية وأهداف البحث:

سأحاول تحقيق أهداف أساسية لهذا البحث أهمها:

- محاولة البحث في أبرز وجوه السياسة الفرنسية التي طبقت في الجزائر، منذ بداية القرن العشرين إلى غاية الاستقلال، والآثار التي أفضت إليها، ومدى انعكاسها على واقع الجزائريين، بالإضافة إلى محاولة التعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية- الفرنسية بعد الاستقلال، ومدى تأثير حركة الهجرة الجزائرية بواقع تلك العلاقات.
- معرفة الظروف التي ميزت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1939 و 1988، والتي كانت سببا في هجرة العديد من الجزائريين إلى فرنسا.
- دراسة أشكال الهجرة التي عرفت الجزائر عبر فترات مختلفة، خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال (1945-1962) ثم خلال الفترة الممتدة ما بين 1962 و 1988.
- بيان موقف السلطات الفرنسية والمعمرين وبعض الجزائريين من هجرة السكان إلى فرنسا.
- تتبع أوضاع المهاجرين سواء كانوا جنودا، عمالا أو طلبة، ومحاولة معرفة ما إذا كانت الهجرة قد حققت لهؤلاء المهاجرين ما كانوا يتطلعون إليه.
- محاولة المقارنة بين هجرة الأقدام السوداء والحركة برفقة عائلاتهم منذ مطلع الستينيات، وبين الإجراءات الفرنسية المطبقة بين المجموعتين.
- مقارنة حركات الذهاب والإياب التي عرفت المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين بتلك الهجرات التي شهدتها المستعمرات الفرنسية الأخرى وخاصة مستعمرات شمال إفريقيا.
- إبراز مدى تعلق المهاجرين بعائلاتهم، من خلال العواطف القوية والحنين الذي ظل يربطهم بذويهم ووطنهم.

- إسهامات المهاجرين في النشاط السياسي والحياة الثقافية، ثم في التنمية الاجتماعية- الاقتصادية لا سيما بعد الاستقلال الوطني.

المناهج المتبعة:

لمعالجة هذه الإشكاليات سأعتمد على المنهج الوصفي لسرد بعض الوقائع خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الاستعمارية القائمة على إصدار تشريعات ومراسيم مختلفة تمس جانب الملكية العقارية والأوقاف والتعليم والمدارس العربية - الفرنسية...، وما نتج عن جملة هذه القوانين وانعكاساتها المباشرة على واقع الجزائريين، ومقارنتها بأوضاع الجزائريين في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية ودراسة التغير العام واليقظة التي أصبح عليها المجتمع الجزائري خلال الثورة التحريرية الكبرى، والتي يبدو أنها من المكاسب التي جناها الجزائريون بإقامتهم في فرنسا والتي زادتهم قوة وصمودا في مواجهة أساليب الاستعمار الجائرة.

سأوظف كذلك المنهج التحليلي النقدي لتفسير بعض الحقائق التي تحتاج إلى تحليل أعمق كالإشارة مثلا إلى السياسة الإدارية الفرنسية وتعارض مراسيمها مع مصالح المعمرين، بالإضافة إلى لجوء الإدارة في أغلب الأحيان إلى ترضية المعمرين؛ وهي تلك السياسة التي انطوت على تهميش الفلاح الجزائري وتفقيره وتجريده من مصادر ثروته الوحيدة، على الرغم من أن فرنسا تدعي أنها تحمل على عاتقها مهمة حضارية متمثلة في تمدين شعوب ما وراء البحار، وسأعتمد هذا المنهج للبحث في طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، ولن أهمل الهجرات الكثيفة التي عرفت الجزائر منذ فجر الاستقلال والتي جسدت الأقليات الأوروبية وقدماء مساعدي الجيش الفرنسي (الحركي) وعائلاتهم.

سأوظف كذلك المنهج الإحصائي، خصوصا فيما يتعلق بدراسة حجم الأراضي التي يفقدها أصحابها بعد كل ثورة أو انتفاضة وحجم الخسائر التي يتعرضون لها، يضاف إلى ذلك حجم المبالغ المالية التي تفرض على النافرين أو المخالفين للقوانين الفرنسية، وهي متمثلة أساسا في الغرامات الحربية، كما أن توظيف هذا المنهج ضروري لمعرفة نسبة الهجرة في كل منطقة من مناطق الجزائر، وما تقتضيه من ضرورة معرفة عدد السكان وعدد المهاجرين ونسب تركزهم في المقاطعات الفرنسية المختلفة، كما اعتمدت على المنهج المقارن لتحديد أوجه الاختلاف بين الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وبين الهجرة التي

عرفتها مستعمرات فرنسية أخرى، وبين حركات الذهاب والإياب إلى فرنسا أو بين أعداد المهاجرين إلى المشرق العربي والمتروبول وبعض البلدان الأوروبية.

خطة ومضمون البحث:

ركزت دراستي في الباب الأول على أوضاع الجزائريين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وحاولت مقارنتها بالظروف العامة التي عاشها الجزائريون فيما بين 1900 و1939، للتمكن من استخلاص دوافع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا في الفترة الممتدة من 1939 إلى 1988.

قمت بتتبع مسار الهجرات الجزائرية نحو فرنسا، وذلك في الباب الثاني من خلال دراسة خصائص الهجرة (من حيث القوة والفتور) في فترات محددة زمنيا كمحطات تاريخية، متمثلة في مرحلة الهجرة خلال الحرب العالمية الثانية لمعرفة الظروف التي أجبرت الجزائريين على التوجه إلى فرنسا، وانتقلت بعدها إلى هجرة الجزائريين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتناولت فيها الهجرة الجزائرية خلال الثورة التحريرية الكبرى، ومنها إلى المرحلة الثالثة التي ركزت من خلالها على الهجرة الجماعية للأقدام السوداء والمتعاونين مع فرنسا (الحركي)، دون إهمال هجرة العمالة الجزائرية إلى فرنسا، والتي حاولت من خلالها إبراز أثر الحياة الفرنسية على عقول ونفوس بعض الجزائريين ومدى تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية على حركتي الذهاب والإياب التي يمثلها العمال الجزائريون المهاجرون إلى المتروبول؛ كما أشرت إلى أبرز القوانين الفرنسية التي صدرت بهدف تقييد أو تشجيع الهجرة، بالإضافة إلى هشاشة الاقتصاد الجزائري التي فرضت على أرباب الأسر ضرورة البحث عن مصدر مكمل في ظل انخفاض المداخيل التي تتحصل عليها أغلب العائلات الجزائرية، وحاولت مقارنة الهجرة الجزائرية بنماذج من الهجرات العالمية والمغربية، للتمكن من الوصول إلى خصوصيات الهجرة الجزائرية في نطاق تلك الهجرات وختمت هذا الباب بالإشارة إلى البوادر الأولى للهجرة غير الشرعية في الجزائر على وجه الخصوص وفي البلدان المتوسطية بشكل عام.

أما الباب الثالث فقد خصصته لبحث المساهمة الثمينة التي قدمها المهاجرون الجزائريون لبلورة الحركة الوطنية الاستقلالية بدء بنجم شمال إفريقيا ومرورا بحزب الشعب وانتهاء بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم ركزت على دورهم الفاعل والحاسم خلال الثورة التحريرية وذلك بدعمها ماديا وبشريا وإعلاميا ودبلوماسيا، مع الإشارة إلى مساهمتهم في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بعد الاستقلال

والتي كانت مهمة ولكنها ضعفت بالمقارنة مع مساهمة المهاجرين المغاربة والتونسيين خاصة، وذلك راجع لغياب سياسة وطنية راشدة للاستفادة من تلك المداخل المحولة إلى عائلات المهاجرين بالجزائر. ركزت دراستي في الباب الرابع على سياسات الهجرة وطبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال ومدى تأثيرها على حركة وخصوصيات الهجرة الجزائرية، وذلك بالبحث عن أهم المناطق التي يستقر فيها المهاجرون الجزائريون، وأبرز الأعمال التي تسند إليهم ومستوى مداخلهم وعن طريقة استغلال تلك الأجور، علما أن أغلب المهاجرين يتكون عائلاتهم بأرض الوطن؛ مع الإشارة إلى أعمار المهاجرين وأوضاعهم الاجتماعية، كما حاولت في هذا الباب دراسة أوضاع المجندين والطلبة في فرنسا على أساس أن الهجرة مست مختلفة الشرائح الاجتماعية؛ دون أن تقتصر على فئة العمال مع الإشارة إلى سياسات الهجرة المختلفة والمحاولات البارزة للاندماج مع تصاعد العنصرية والإهمال المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين، موظفة في هذه الدراسة شيئا من التحليل والنقد والمقارنة حسب ما يقتضيه البحث التاريخي، وخصوصا فيما تعلق بمقارنة الهجرة الجزائرية بنماذج من الهجرات العالمية (المغربية والتونسية، المصرية، الإسبانية، البرتغالية، الإيطالية، الإفريقية والآسيوية).

أهم المصادر والمراجع:

لإنجاز هذه الدراسة جمعت جزء من مادة البحث من بعض الوثائق الأرشيفية التي تحصلت عليها من مركز الأرشيف الوطني لما وراء البحار، وأرشيف فانسان وكذا مجموعة من الكتب المطبوعة باللغتين العربية والفرنسية؛ كما اعتمدت على بعض المقالات التي نشرت في جريدة المجاهد باللغتين العربية والفرنسية بالإضافة إلى المنتقد والمنار والجزائر الجديدة؛ وبعض الدوريات والصحف الفرنسية وكان أهمها: جريدة *Message d'Algerie, La Croix, Combat, Le Monde* ، واستفدت كذلك من المادة الخبرية التي احتوت عليها تقارير المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات المختلطة لمنطقة الأوراس (تقرير بلديات حنشلة، عين توتة، عين القصر، بلزمة، الأوراس وبريكة المختلطة وبلدية لمبارز الكاملة الصلاحيات) والتي حاولت من خلالها التعرف على أوضاع سكان المنطقة ومقارنتها بظروف السكان في مناطق أخرى كبلاد القبائل وعمالة وهران مثلا، كما اعتمدت على ما جاء في كتاب (Les Algériens en France) الصادر عن:

(Institut national d'études démographiques، وكتاب (L'émigration vers la métropole des travailleurs musulmans dans le département de Constantine) لصاحبه: Jaques Etienne، الذي أتى على ذكر أهم القوانين الفرنسية التي

صدرت في فترات مختلفة، بقصد تشجيع أو توقيف الهجرة؛ وذلك حسب ما تقتضيه ظروف الدولة الفرنسية ومصالحها المختلفة.

حددت المناطق التي يهاجر منها السكان خلال العهد الاستعماري، وتحديدًا خلال الثورة التحريرية - والتي كانت في أغلبها دواويرا - وقد تضمنت مجموعة من الإحصائيات والخرائط الجغرافية التي تحدد موقع كل دوار؛ بالعودة إلى دراسة أكاديمية لصاحبها Montagne Robert بعنوان:

Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en métropole (L'émigration dans les arrondissements de Constantine et d'Ain-Beida).

واستقيت المادة الخيرية التي تعرضت لدراسة الأوضاع الاجتماعية: كالأجور، السكن، الخدمات الصحية، البطالة وظروف العمل، المشاكل القانونية والمادية...) من كتاب:

(Jean Jacques 'Algérie) L'émigration en France des musulmans (لصاحبه: Rager)، وأشارت إلى بعض مظاهر المساعدة والتكفل التي حظي بها المهاجرون الجزائريون في فرنسا، بالاعتماد على مؤلف Par les chemins d'émigration (Malek Oary).

ناقشت موضوع التجنيد الإجباري للعمل تحت راية العلم الفرنسي خلال الحربين العالميتين وبينت موقف الجزائريين منه بالاعتماد على دراسات عديدة لـ Benjamin Stora و Charles Robert Agéron، أما كتاب (Les travailleurs Algériens en France) لـ (Andrée Michel) فقد رجعت إليه لتحديد أهم المدن الفرنسية جذبا للمهاجرين، بالإضافة إلى بعض الإشارات التي تتعلق بالعوامل التي خلقت ظاهرة الهجرة، في حين استقيت المادة التاريخية التي تناولت موقف الجزائريين من الخدمة العسكرية تحت راية العلم الفرنسي خلال الحربين العالميتين من كتاب:

Histoire du nationalisme algérien (1919-1939, Tome 1)- (1939-1951, Tome 2).

للمؤرخ الجزائري محفوظ قداش وكذا أطروحة دكتوراه لـ: محمد شبوب الذي أشار إلى تجنيد الجزائريين في الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى أطروحة أحمد عصماني بعنوان: "دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في ثورة أول نوفمبر 1954 (1954 - 1962) "، والتي تناولت الدور الفاعل للمهاجرين الجزائريين بالمترولوج في دعم ثورة التحرير الجزائرية.

اعتمدت كذلك على كتاب علي هارون بعنوان:

Ali Haroun, La 7eme wilaya, la guerre du FLN en France 1954 – 1962, Casbah éditions, Alger, 2005.

والذي تحدث فيه عن الدور الحاسم الذي لعبه العمال والطلبة الجزائريون بالمهجر لدعم ثورة التحرير الوطنية.

أما بالنسبة للكتب المطبوعة باللغة العربية فقد اطلعت على عدة كتب ل: عبد الحميد زوزو بعنوان: (الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914 – 1939)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر وآخر لعمار بوحوش بعنوان: (العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية)، كما اعتمدت على مؤلفات أبو القاسم سعد الله (الحركة الوطنية وأبحاث وآراء في تاريخ الجزائر)، ولدراسة أوضاع الطلبة والعمال وظفت ما جاء في مؤلفات مالك بن نبي (مذكرات شاهد للقرن، بين الرشاد والتهيه وشروط النهضة)، بالإضافة إلى ما كتبه غي برفيلي (النخبة الجزائرية الفرنكوفونية) ومذكرات أحمد طالب الإبراهيمي وكتاب لمصطفى الأشرف (أعلام ومعالم)، وبعض ما كتبه عمار هلال عن الطلبة الجزائريين- باللغتين العربية والفرنسية.

وبخصوص الكتب المطبوعة باللغة الفرنسية فقد اعتمدت على العديد من المؤلفات وخاصة تلك التي تناولت هجرة الأقدام السوداء والحركى ومحاولات الاندماج في المجتمع الفرنسي، وذلك بالعودة إلى:

- Peggy Derder, L'immigration Algérienne et les pouvoirs publics dans le département de la Seine 1954-1962.

- Jacques Simon, L'émigration algérienne en France de 1962 à nos jours, 2002.

-Benjamin Stora et Linda Amiri, Algériens en France (1954- 1962): la guerre, l'exil, la vie.

- Robert Lopez, Le bonheur perdu des exclus, 1962 : les conditions désastreuses de l'exode des pieds-noirs et des harkis, préface de Alain Vircondelet.

-Pierre Daum , Ni valise ni cercueil , Les pieds-noirs resté en algerie apres l'indépendance , Préface de Benjamine Stora .

- Maurice Calmein, Les Français d'Algerie de 1962 à 2014,.

-Abd El Aziz Méliani, La France honteuse. Le drame des harkis.

والتي تحصلت عليها من مراكز الأرشيف الفرنسية ومكتبة الملك عبد العزيز آل سعود بالمملكة المغربية.

صعوبات البحث:

بما أن أي عمل لا يخلو من مصاعب فمن أبرز الصعوبات التي واجهتني أثناء عملية البحث هي نقص المادة الخبرية التي تتناول الهجرة التي عرفتتها المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا؛ ذلك أن أغلب المادة التاريخية المتوفرة تعالج الهجرة الجزائرية نحو المتروبول بشكل خاص، وما توفر لدي من مراجع أو مصادر تناول الهجرات المغاربية بشكل عام، مع مقارنتها بالهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

يضاف إلى هذه الصعوبة ما يعترض الباحث أثناء جمع المادة الخبرية وهي صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية وهي بالتأكيد تمثل عقبة في سبيل البحث التاريخي، كما أن الاعتماد على الكتب والدوريات والصحف المكتوبة باللغة الأجنبية يستدعي ضرورة ترجمة ما تضمنته من معارف، وذلك يتطلب مزيدا من الجهد والوقت، دون أن ننسى تداخل الأحداث والاختلاف في النسب والإحصائيات المتعلقة بالهجرة.

الباب الأول

دوافع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا

الفصل الأول:

الدوافع السياسية والعسكرية والنفسية للهجرة الجزائرية.

المبحث الأول: القوانين الاستثنائية وقمع الحريات السياسية.

المبحث الثاني: تجنيد فرق الحركى وأثره على الجزائريين.

المبحث الثالث: جرائم منظمة الجيش السري وأثرها على الهجرة.

المبحث الرابع: الدوافع العسكرية والنفسية للهجرة الجزائرية.

شهدت الجزائر طيلة الحقبة الاستعمارية وحتى بعد الاستقلال حركات هجرة واغتراب واسعة النطاق، كما تعددت وجهاتها فمنها ما كان نحو المغرب والمشرق العربيين، ومنها ما كان باتجاه المتروبول وبعض الدول الأوروبية، ويبدو أن العوامل التي خلقت تلك الظاهرة عديدة ومتشابكة، إذ كانت سياسية وعسكرية ونفسية، كما ساهمت العوامل الاقتصادية في تحريك موجات الهجرة بشكل واضح ويجب أن نأخذ في الحسبان جملة الدوافع الاجتماعية، الثقافية والتعليمية للهجرة، إذ أنه من الصعب بمكان الفصل بين تلك العوامل على اختلافها.

المبحث الأول: القوانين الاستثنائية وقمع الحريات السياسية:

لعل الحديث عن الوضع السياسي في الجزائر منذ مطلع القرن العشرين سيكون مختلفا تماما عن الوضع السائد خلال الفترة السابقة منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية مطلع القرن العشرين (1830-1900)، وحتى وإن لم تختلف الملامح العامة لهذه الفترة إلا أن بوادر تغير الحالة السياسية بدت واضحة للعيان، وفي هذا الشأن كتب عبد الحميد بن باديس سنة 1925 قائلا بأن الشعب الجزائري ضعيف وهو بحاجة إلى مساعدة من دولة متحضرة عادلة وقوية وهي التي ستمكنه من الرقي والتحضر"، ونفس الفكرة عبر عنها الأمير خالد ومحمد الصالح بن جللول وفرحات عباس (تطور مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية).¹

على أن أهم ما يمكن ملاحظته هنا هو الصدمات العنيفة التي تعرض لها الجزائريون والتي كانت مجازر 8 ماي 1945 أبرزها وأهمها على الإطلاق²، أبرزها لأنها كشفت عن الوجه السافر للفرنسيين

¹ Mohamed Harbi , "L'Algerie , quel bilan?", In: " La guerre d'Algérie(1954-1962) ", université de tous les savoirs sous la direction d'yves Michaud, Odile Jacob, Aout 2004, Paris, PP116-117.

² كتب الصحفي السويسري Ch. Favrod عن مجازر 8 ماي 1945 قائلا: " كل الزعماء الوطنيين الذين التقيتهم في كل من القاهرة، تونس، بون، روما وجنيف سردوا لي فضاة أيام وليال من ماي..."، كما أكدت ذلك الباحثة الانثروبولوجية جرمان تيون من خلال معلوماتها الخاصة، أنظر:

- Redouane Ainad Tabet, 8 Mai 1945 le génocide, 2002, pp 174- 175.

- Annie Rey- Goldzeiguer, Aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945. De Mers- el-kebir aux massacres du Nord- Constantinois, Ed la Découverte et Syros, Paris, 2001, p 312.

- أحمد توفيق المدني، مذكرات حياة كفاح، الجزء الثاني في الجزائر (1925 – 1954)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 380 - 381.

والتعسف والقهر الذي مارسته الدوائر الاستعمارية¹ ضد الجزائريين وأهمها كونها دفعت بالجزائريين إلى تبني أسلوب كفاح يميزه الطابع الثوري المنظم، الجماعي والشامل.²

والحق أن حالة الجزائريين كانت عسيرة للغاية، إذ تواصلت مآسيهم ومعاناتهم على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين³، وهذا ماجاء في العرائض العديدة التي كتبها الجزائريون وخصوصا أعيان قسنطينة وتلمسان الذين أشاروا في إجابتهم عن الاستبيان الذي يحمل 12 سؤالا - والذي وزعته عليهم لجنة جول فيري - إلى أوضاع الجزائريين المسلمين وقد شبهوهم بالأغنام التي يعجز الراعي عن رعايتها إشارة إلى هيمنة المعمرين على القرار السياسي في الجزائر، كما أشاروا إلى ثقل وطأة الضرائب وقانون الاندجينا وطالبوا بانتخاب نواب يمثلون الجزائريين ويدافعون عن مشاغلهم في المجالس العليا⁴ والحق أن قانون الأهالي (الاندجينا) لقي معارضة شديدة من الجماهير الجزائرية وحتى من النخبة ونذكر من أبرزهم الشريف بن حبيلس الذي ذكر في كتابه: "الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي" الصادر سنة 1914 قائلا: "يخضع الجزائريون الأهالي، فيما يخص قمع الجرائم والجرح والمخالفات لقوانين خاصة بعيدة عن القانون العام بشكل محسوس إذ ينشئ لهم المسمى

¹ كان الجزائريون ضحية عمليات إرهابية وحشية، اشترك في تنفيذها الجيش والمستوطنون والأسرى الألمان والايطاليون والليف الأجنبي وطابور المرتزقة المغاربة والسنغاليون وقد أدت إلى الكشف عن الوجه السافر لفرنسا ولسياستها العنصرية، أنظر: علي تابلت، "من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 8 ماي 1945 كمقدمة وتمهيد لثورة أول نوفمبر 1954"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، 1994، ص 19.

² اتسم نضال الجزائريين فيما بعد الحرب العالمية الثانية بالقيادة الجماعية والتخطيط والتنسيق المسبق واستغلال كل الوسائل والأساليب الممكنة، وهذه كلها أمور تبرز أثر التحول الإيجابي في المجتمع الجزائري، أو مجتمع ما بعد الحرب العالمية الثانية، أنظر: يحي بوعزيز، "أثر ثورة نوفمبر في تطور المجتمع الجزائري"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، المرجع نفسه، ص 101.

³ طبعها التدمير، التشريد، القتل والتعذيب، التجهيل والتهميش، الغرامات والضرائب، نزع الملكية وتشجيع الاستيطان... والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال بعض الصحف التي ظهرت في عمالة قسنطينة والتي عنت بالمجتمع الريفي إذ ظهرت بعمالة قسنطينة وحدها أكثر من 700 صحيفة محلية وإقليمية وكذلك الصحف التي كانت تصدر بأعداد هائلة مثل "الفلاح" التي تأسست سنة 1890 بقسنطينة و"الفيل" التي تأسست بعنابة سنة 1895 وظلت تصدر إلى غاية 1962 و"المزرعة الجزائرية" التي ظهرت في سطيف سنة 1907 واهتمت بمسائل تربية الماشية، أنظر: لويس بيبير مونطوا، "الصحافة وثيقة لخدمة التاريخ الريفي في مقاطعة قسنطينة (1830-1962)"، ترجمة: بن حسين كريمة، مجلة سيرتا، السنة 1، ع 1، ماي 1979، ص ص 68، 70.

⁴ قررت اللجنة استقصاء الآراء من خلال استبيان نشرته ابتداء من أفريل 1891، اهتم بواقع ملكيات الأهالي وحالتهم المدنية وقضايا الاستيطان والميزانية المحلية والتعليم العمومي والتقسيم الإداري بالجزائر، بالإضافة إلى مسألة التمثيل النيابي للمسلمين وإمكانية مشاركتهم في الانتخابات التشريعية وعضويتهم في المجلس الأعلى وقضية تجنيدهم وخاصة منهم سكان القبائل وقد عبرت اللجنة عن اندعاشها من إجماع الجزائريين فيما يخص أوضاعهم المتدهورة وحالة فقرهم وإفلاسهم ورفضهم للتجنس والخدمة العسكرية الإجبارية والتعليم الإلزامي وتمسكهم بالأحوال الشخصية ومطالبتهم بإعادة قضائهم وإعادة الصلاحيات لمستشاريهم البلديين، أنظر: حياة سيدي صالح، "البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، 2011، ص 166.

⁵ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830 - 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، ص ص 123 - 124.

اندجينا مخالقات خاصة، يحكم في شأنها أعوان النظام الإداري لا القضاء العادي الشيء الذي يشكل انتهاكا لمبدأ الفصل بين السلطات".¹

ولا يقل عنه قرار كريميو عنصرية فقد أثار حفيظة الجزائريين (المسلمين)، حيث نصت المادة الثانية من قرار التجنيس على أن الأهالي الإسرائيليين يصبحون فرنسيين مع احتفاظهم بالشخصية الموسوية، ولهم الحق في العمل بالجيش والوظائف العمومي بالجزائر، ونشير هنا إلى أن الآراء تباينت حول هذا القرار (بين مؤيد ومعارض) وفي هذا الشأن اعتبر الجنرال "دوكرو" وهو من العسكريين المعاصرين للحادث بأن: "قرار التجنيس الكثيب النتائج هو الذي أشعل النار في كل مكان ويجب إعدامه"، كما ترددت بعض الروايات التي تبين استياء المسلمين وذلك في قولهم: "بأن اليهود الذين لا يدفعون الضرائب ولا يشمون رائحة البارود أصبحوا مساوين للفرنسيين ونحن الذين قدمنا عشرين ألفا من أبنائنا للحرب، وأعطينا شرفنا للبايلك نعامل هكذا كالمغلوبين".²

وظلت شكاوى الجزائريين تتزايد نتيجة التسلط الاستعماري، وبرزت خاصة إثر هجرة تلمسان حيث ورد في تقرير لجنة "1911Barbedette"³ أن أبرز الأسباب التي أدت إلى الهجرة هي مسألة التجنيد الإجباري حيث صرح الجزائريون بأن أبناءهم سيحبسون على قتال إخوانهم المسلمين في المغرب الأقصى وهذا ما يتعارض مع الدين، كما أنهم سيجدون أنفسهم مبعدين عن ممارسة شعائهم الدينية بالإضافة إلى أن مسألة فصل الدين عن الدولة قد أثارت حفيظة سكان تلمسان حيث رأى السكان أن النتائج ستكون وخيمة على المؤسسات الدينية، وذلك أن المسلمين لا يملكون أوقافا ينفقون منها على مؤسساتهم، لأن تلك الأوقاف أصبحت ملكا للدولة، وفضلا عن ذلك يصعب على المسلمين تشكيل جمعيات دينية بسبب الصعوبات والعراقيل التي تضعها الإدارة الفرنسية.⁴

¹ شريف بن حبيلس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، ترجمة: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، وسيلة بوسيس، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2009، ص 101.

² يحيى بوعزيز، "موقف الجزائر من تجنيس اليهود الجماعي"، الثقافة/ السنة الخامسة، ديسمبر - جانفي 1976، ص 40-47.

³ جاء تقرير هذه اللجنة على إثر الضجة التي أثارته الصحافة حول هجرة تلمسان، حيث طالب المجلس البلدي (من الحكومة العامة) بتعيين لجنة للتحقيق في تلك الهجرة شريطة أن تكون شخصياتهم ممن يحضون بثقة الأهالي، فعين الحاكم العام "ليتو" لجنة ترأسها السيد "باربيدات" وهو مندوب مالي، اتجهت اللجنة إلى استطلاع كل الآراء (السلطات المحلية والمستوطنون والمسلمون)، وذلك بعد إلحاح بعض الفرنسيين على أن تكلف شخصا واحدا بإجراء التحقيق حتى لا يعطيه صفة إدارية، بل قرر تكليف لجنة مؤلفة من إداريين يرأسها رجل أجنبي عن الإدارة وعن منطقة وهران، أنظر: نادية طرشون، "هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، 2011، ص 181 والهامش 10 ص 185.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 181-182.

ذلك أن سلطات الاحتلال لجأت إلى مصادرة الأوقاف مبررة ذلك بأن مداخيلها تشكل خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر¹، خاصة وأن نظام الحبوس عرف تطورا كبيرا في الجزائر²، وذلك لتحقيقه نموا تراكميا مستمرا في الأملاك المحبوسة³، بالنظر إلى سعة الأوقاف ومدى استيعابها لمشاريع البر المتنامية ونظرا لأهمية الأوقاف ودورها في توطيد الروابط الاجتماعية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي أطلق الفرنسيون أيديهم في مصادرة أملاك الجزائريين الخاصة منها والعامة، وعلى هذا النحو صادروا أوقاف الزوايا الرحمانية عقب ثورة⁴ 1871، وكذلك فعلوا بأوقاف بسكرة وغيرها من المناطق التي شهدت قيام العديد من الانتفاضات المجسدة لعداء الفرنسيين⁵؛ والتي كثيرا ما نجدها مجسدة في الأشعار الشعبية التي تخلد المقاومات الوطنية⁶، وبحكم ذلك أصبح الجزائريون يخافون كذلك على دينهم بسبب تسلط الفرنسيين على الشؤون الدينية ومصادرة الأوقاف التي تمول المدارس والفقراء.⁷

أبدى الجزائريون من جهة أخرى رفضهم للقانون الذي أصدره الحاكم العام السابق "جونار" والذي يقضي بتقييد الملكيات الخاصة وفق القانون الفرنسي وبعيدا عن قانون الأرض الخاص بالشرعية الإسلامية، واحتجوا كثيرا على قانون الأهالي الذي تطبق مواده على الجميع ولأنتفه الأسباب، وكثر السخط على الضرائب الثقيلة والمتزايدة وطالب الجزائريون بإعادة القضاة المسلمين للفصل بين المسلمين بدل قضاة الصلح المعينين من طرف السلطة، وبدا واضحا بأن الجزائريين المسلمين متدمرون من ضعف تمثيلهم في المجالس والجمعيات، في حين يحصل اليهود وأبناء الأجانب على حق الاقتراع بحكم اكتسابهم للجنسية الفرنسية.⁸

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1992، ص 26.

² عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 36.

³ يتعلق الوقف أو الحبس بالأراضي التي أوقفها أصحابها المسلمون على مؤسسات دينية أو ثقافية أو اجتماعية، ولا يقتصر الوقف على الأراضي بل يشمل عقارات أخرى كالمباني، أنظر: صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 376، 379.

⁴ Louis Rinn, Marabout et Khouan, étude sur l'Islam en Algérie, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, imprimeur libraire de l'Académie, Alger, 1884, pp 533- 535.

⁵ محمد البشير المغلي، " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي"، المصادر، عدد 6، مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص ص 167، 178.

⁶ إبراهيم مياصي، " الأشعار الشعبية في المقاومة الوطنية"، حويات جامعة الجزائر، العدد 16، الجزء 2، 2006، ص 193.

⁷ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، الجزء الثاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1992، ص ص 119- 120.

⁸ نادية طرشون، المرجع السابق، ص 182، والواقع أن هناك عدة أسباب سياسية دفعت بالجزائريين إلى الهجرة ولكن أهمها على الإطلاق تمثل في خرق قوانين السنة المحمدية من طرف الإدارة الفرنسية وذلك بإقدامها على حرمان التجمعات المحلية من حق اختيار القادة.

ويؤكد ذلك ما ورد في جريدة المنار: " من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية " النظام " الاستعماري هو عين "الفوضى" لخلوه من "التوازن" وعدم اعتماده على مقياس صحيح، وقانون معقول في توزيع مناصب الحكم وتقسيم الثروة وتنظيم الحياة الاجتماعية، ففي الجزائر لم يراع النسبة في معاملة سكان البلاد فأقام امتيازات تستند على العنصرية، حتى أداه ذلك تسوية مليون فرنسي بعشرة ملايين عربي كما هو ظاهر في المجلس الجزائري، وإلى تفضيل الفرنسيين على العرب كما هو الحال في المجالس البلدية، ومن جهة أخرى فإنه وقف دواليب الحكم على الفرنسيين وحدهم كما أثر الفرنسيين باستغلال الثروة"¹، ولهذا ظلت الأحزاب الوطنية تطالب بإبطال نظام التراب العسكري والدوائر الممتزجة والحد من صلاحيات الحاكم والقياد.²

انتهت اللجنة إلى القول بأن الهجرة التلمسانية انطلقت من المدينة لتشمل الضواحي والقرى والمدن المجاورة، والجدير بالذكر أن هذه الموجة من الهجرة قد شجع عليها قدوم بعض الشخصيات الشرقية ونخص بالذكر الزعيم المصري محمد فريد بك عضو الحزب الوطني المصري والذي نزل ضيفا على القاضي "سي شعيب" وكتب في جريدة اللواء عدة مقالات انتقد فيها بشدة السياسة الفرنسية المتبعة في الجزائر، يضاف إلى ذلك تأثير الرسائل التي كانت تصل الأهالي من أقاربهم المهاجرين إلى الشام كما لا ننسى اطلاعهم على الصحف العثمانية والمصرية التي تدخل الجزائر خفية* رغم الرقابة والمنع ومن المؤكد أن تلك العوامل - على اختلافها- قد أثارت موجة من التعصب بين السكان، وأكدت اللجنة أن الأهالي يرفضون الجنسية مبررين ذلك بأن الحياة الدينية للمسلم تمتزج امتزاجا كاملا بالحياة المدنية، وعلى هذا الأساس لا يمكنهم - بأي حال من الأحوال- التخلي عن أحوالهم الشخصية.

وبعد مناقشة اللجنة لكل الشكاوى التي طرحها المسلمون، أيدت الكثير من المطالب وطالبت الإدارة الفرنسية بضرورة توفير حياة كريمة للجزائريين وإدخال إصلاحات على بعض القوانين، من ذلك مثلا قانون الغابات الذي تبينت استحالة تطبيقه على بيئة غير البيئة الفرنسية، كما دعت إلى التوقف الفعلي عن مصادرة الأراضي لإنشاء المستوطنات وضرورة مراجعة قانون الضرائب وتعديله على أساس المساواة والعدالة، وضمان تمثيل ملائم للمسلمين في المجالس البلدية واللجان المالية.³

¹ المنار، السنة الأولى، العدد 04، 21 ماي 1951.

² الجزائر الجديدة، " غرامات غير شرعية ونهب مقصود "، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.

* كانت تصلهم عبر تونس التي تتمتع بشيء من الحرية في عهد الحماية، والمغرب الأقصى الذي لازال مستقلا إلى ذلك الحين (قبل 1912) وفي حقائب الحاج.

³ نادية طرشون، المرجع السابق، ص 183.

ربما يجوز لنا القول بأن الهجرة والتهجير تدخل ضمن القوانين الاستثنائية، إذ أن الجزائريين رفضوا الخضوع لسلطة الكافر- حسب تعبير تلك الفترة- وفي هذا يعترف الفرنسيون بأن المدن الجزائرية- غداة الاحتلال- فقدت قسما كبيرا من سكانها وغالبية نخبها، إما بالهجرة إلى المناطق الداخلية أو بالهجرة خارج الوطن إلى البلدان العربية مغربية ومشرقية، وقد دام الحال كذلك حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.¹

ومن جهة أخرى نشير إلى التعسف الاستعماري ضد كل نشاط سياسي، وعلى مدى أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي أظهر الجزائريون سخطا متزايدا على نظام الدوائر الممتزجة والحكم العسكري² واضطهاد اللغة العربية والدين الإسلامي³، غير أن تلك المظالم الاستعمارية وسياسة القمع الخاصة التي ظلت تسود الجزائر والتي لم تكن تميز بين الأحزاب والهيئات القومية التحريرية، كانت العامل الأساسي في تكوين قاعدة للوعي الوطني بضرورة تصفية الاحتلال، ففي مطلع خمسينيات القرن الماضي شهدت الجزائر تأسيس "جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" وفي هذا الصدد كتبت جريدة المنار تقول:

" وبهذا أدركت هذه الأحزاب والهيئات أن الاستعمار يعتبرها في درجة واحدة من الخطورة وإن تخالفت في محاربه وبهذا عرفها كيف تجتمع لصعد عدوانه...".⁴

وخلال هذه الفترة⁵ برزت بعض الشخصيات الوطنية التي حاولت التعبير عن آمال الجزائريين ويبدو ذلك واضحا في نشاط الفضيل الورتلاني الذي وجه باسم جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية مذكرة إلى كل من سفراء بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، روسيا، الصين ودول الجامعة العربية وتكمن أهمية المذكرة في كونها ذكرت تلك الدول بتضحيات الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية والقمع الرهيب الذي تعرض له السكان منذ 08 ماي 1945 وجرائم الحرق والتفكيك والتقتيل التي

¹ نادية طرشون، المرجع السابق، ص 175.

² ورد في بعض مقالات الجزائر الجديدة أن السيد حماد شريف نائب قسنطينة الشيوعي فضح كل أنواع الظلم الذي يقوم به الحكام والقياد، ومما جاء فيها نذكر ما يلي: " إن المسلمين في الأحواز الممتزجة هم عبيد، وإن الحاكم هو السيد المطلق والمسيطر على حياة وأموال رعاياه، تدين له جميع القوانين والأحكام حتى الشرعية، فهو يحكم حتى بالسجن... ويوجد في الجزائر نظام أشد قهرا من نظام الأحواز الممتزجة، ألا وهو نظام التراب العسكري الذي يتولاه "ضباط الشؤون الأهلية" وحكام مدنيين كأنها بلاد محتلة جديدا، وحكمهم وأنظمتهم لا تعرف المراقبة ولا النقض وكل شيء جائز لهم: من مصادرة الأموال والسخرة وفرض الغرامات والسجن... والويل لمن يسهر عن تحية الحاكم"، أنظر:

الجزائر الجديدة، " لإبطال الحكام والقياد ونظام التراب العسكري "، السنة 2، العدد 15، سبتمبر 1947.

³ الجزائر الجديدة، " لو تحقق الاتحاد... "، السنة 3، العدد 26، أوت 1948.

⁴ المنار، العدد 06، 30 يوليو 1951.

⁵ من أبرز ما ميز المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة هو استكمال بعض الجوانب الأساسية في بناء نهضته، مما أكسبه بعض أسباب المناعة الشخصية التي جعلته قادرا على المواجهة والتصدي للمناورات الاستعمارية والتحضير للعمل الثوري المسلح، أنظر: محمد بن سميحة، " البعد الثوري في شعر محمد العيد آل خليفة"، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر، 1989، ص 44.

خلفت ثورة عامة دامت أشهرًا، فمات من الأهالي ما يناهز 60 ألفا وسجن 70 ألفا لا يزال مصيرهم مجهولا إلى ذلك اليوم (كتابه المذكرة)، وبعد سنة من 08 ماي 1945 تجدد الاحتجاج الصارخ على ذلك العدوان وطلب بإلحاح " تنفيذ العفو العام على جميع السياسيين والسماح لهم كغيرهم من البشر بالتعبير عن آمال أمتهم الحقيقية التي تختلف كل الاختلاف عما يسعى إليه الفرنسيون، من استعباد هذه الأمة العربية أو دمجهم في جنسيتهم الفرنسية.¹

والواقع أن الظروف السياسية المتردية جعلت الجزائريين يعلقون آمالهم على بعض المشاريع الإصلاحية الفرنسية، فعندما منح المارشال (بيتان) -المتجرد من رد الفعل الاستعماري- مسلمي الجزائر وفرنسييها تمثيلا متساويا في مجلسه القومي، أثر ذلك على المنتخبين المسلمين وجاءت رسالة فرحات عباس بتاريخ 10 أبريل 1941 كمحاولة أخيرة لدعوة الحكومة إلى برنامج إصلاحي قادر على تلبية رغبة "ستة ملايين جزائري" في العيش مع فرنسيي الجزائر وردت حكومة فيشي بعد أربعة أشهر بأن اقتراحاته ستؤخذ بعين الاعتبار، ومع ذلك لم يتم البحث في أي إصلاح سياسي.²

ويجمع علماء النفس والاجتماع والانثروبولوجيا والتاريخ على أن الجزائريين عاشوا سنوات صعبة وعسيرة وهي سنوات الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ثم الحرب الباردة (1947-1948) ثم سنة 1953³، وخصوصا في ظل الضغوطات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية وتطبيق سياسة تسلط رهيبة من طرف ديغول وبيتان وحكومة فيشي التي خلقت جوا خانقا في مدينة الجزائر خلال 1944.⁴

ومن المؤكد أن مجازر 8 ماي 1945 كانت الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح وقطعت الطريق على أنصاف الحلول، لأنها برهنت على مدى مستوى الوعي الثوري وتطوره لدى المناضلين والاستجابة التلقائية للجزائريين واستعدادهم للتضحية في سبيل الوطن، غير أنها كانت صدمة عنيفة

¹ الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، مطبعة العباد، بيروت- لبنان، ص ص 311-312.

² باستثناء قانون Martin الذي نص على استملاك الأراضي المقدرة قيمتها في الحدود التي ترويهها سدود الدولة، كما نص على تدبير أمور الفلاحين، أنظر: شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت - باريس، الطبعة الأولى، 1982، ص ص 146-147.

³ Pierre Riox, "Les Français et la guerre des deux Républiques", In Benjamin Stora et Mohamed Harbi, La guerre d'Algérie 1954-2004, la fin du l'amnésie, Edition Robert Laffont, S.A paris, 2004, P19.

⁴ Alain Decaux de L'Académie française, Les dossiers secrets du XX e siècle, Edition Perrin, 2011, PP 189-191.

هزت الجزائريين ولهذا بدأ الجزائريون في التحضير الفعلي للكفاح المسلح منذ هذا التاريخ تقريبا¹، وقد شهدت المصادر الفرنسية على تلك المجازر التي تركت أثرا عميقا على نفوس الجزائريين²، وخاصة بمنطقة الشرق الجزائري التي كانت مسرحا لعمليات القمع والتعذيب والإبادة الرهيبة.³

إن الغليان السياسي وتزوير الانتخابات البرلمانية والبلدية من طرف الإدارة الفرنسية هو الذي غير مجرى الأمور بصفة ملموسة بعد قانون 1947، فقد تأكد القادة السياسيون المسلمون من أن الإدارة الفرنسية مصممة على حرمانهم من الحصول على مقاعد في البرلمان الجزائري أو مقاعد في المجالس البلدية المنتخبة، وهي حريصة على إعطاء تلك المناصب لعملائها المتواطئين مع الإدارة الفرنسية وكان الحاكم العام "مارسيل اودمند نايجلان" (Neaglen)* هو من اشتهر بتزييف الانتخابات في الجزائر ففي انتخابات أبريل 1948 (الخاصة بانتخاب النواب للمجلس الجزائري)، منح 43 مقعدا للمستقلين (عملاء فرنسا) وسمح لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالحصول على 9 مقاعد فقط والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 8 مقاعد ومعنى ذلك أن الأوروبيين نالوا 60 مقعدا في المجلس الجزائري، بالإضافة إلى 43 مقعدا انتزعت من الأحزاب الوطنية ومنحت لعملاء فرنسا** وبعد أن كثرت الفضائح السياسية وتزوير الانتخابات استدعت الحكومة الفرنسية الحاكم العام نياجلان يوم 15 أبريل 1951 وعينت حاكما عاما ينتمي إلى سلك الشرطة وهو "روجي ليونارد" وفي الانتخابات البرلمانية (17 جوان 1951) تحالف هذا الحاكم العام مع عمداء بلديات الجزائر ضد الوطنيين الجزائريين ومنع الزعماء من الحصول على أصوات تمكنهم من الدفاع عن الجزائريين.⁴

ولهذا اتفقت الحركات والشخصيات الوطنية بعد دراستها للحالة العامة الناشئة عن الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951 واستنكرت أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال

¹ يحيى بوعزيز، "مغزى وأبعاد 19 مارس 1962"، مجلة المصادر، عدد 5، صيف 2001، ص ص 39-40، حيث أن مجازر 08 ماي كانت رهيبة، وكانت عمليات الإبادة والقمع الجماعية المرتكبة في حق الجزائريين من أفضع ما ارتكبته يد الاستعمار الفرنسي، أنظر:

Rémi Kauffer, O.A.S Histoire d'une organisation secrète, Fayard, 1986, p21.

² Remé Fiore, L'Algérie que j'ai connue c'était la France, Préface du Maurice Calmein, Nouvelles Presses du Languedoc, 2012, P141.

³ Roger Benmebarek, "Le général de Gaulle et les événements de mai 1945 dans le Constantinois", In " De Gaulle et l'Algérie (1943-1969)", Actes du colloque tenu a l'amphithéâtre Austerlitz, aux Invalides , 9-10 mars 2012, Dupli – parint a Domont France, Octobre 2012, PP 41-47.

* عينته الإدارة الفرنسية سنة 1948 لتطبيق القانون الجديد (دستور 1947).

** كتب نائب في البرلمان الفرنسي رسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي (جيل موك) بتاريخ 14 أبريل 1949 وحذره من الأسلوب الذي طبقته الإدارة الفرنسية لتزوير الانتخابات في الجزائر وذلك بتعيينها للنواب المسلمين الموالين لها، ولكن الحكومة الفرنسية لم تقم بأي مجهود لاحترام قوانين الانتخابات.

⁴ عمار بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية"، مجلة الذاكرة، العدد 3، السنة الأولى 1995، ص ص 61-63.

السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني، واستنكرت أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع (اعترافات) منهم وذلك لتبرير الحكم عليهم بالعقاب.

وقد دعت الجبهة إلى احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني واحترام الحريات الأساسية (حرية الضمير والفكر، الصحافة والاجتماع، محاربة القمع، تحرير المعتقلين السياسيين وإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج وإنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية)¹، وتم التوقيع عليها في 25 جويلية 1951 بالجزائر.²

ويبدو أنه من الواضح أن سياسة التسلط الفرنسية كانت دافعا أساسيا للحراك الوطني، وأدت بالضرورة إلى خلق عدة عوامل ساعدت على توحيد الجزائريين وتحمسهم للعمل الثوري أهمها:

1- انعدام المساواة بين الجزائريين والأوروبيين، فبينما يصوت كل السكان في فرنسا على اختيار ممثلهم في البرلمان الفرنسي يحرم الجزائريون من انتخاب أي مرشح للبرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري الذي أنشئ بمقتضى قانون 20 سبتمبر 1947، فالأوروبيون في الجزائر الذين لم يتجاوز عددهم في أول نوفمبر 1954 حوالي 1.042.000 نسمة كان يحق لهم في القانون الفرنسي انتخاب 60 نائبا في المجلس الجزائري و 15 نائبا في البرلمان الفرنسي و 06 نواب في مجلس الشيوخ بفرنسا (حسب قانون أكتوبر 1946)، وفي المقابل لا يحق لحوالي 8.745.000 جزائري أن يساهموا في انتخابهم أو اختيار عدد النواب الذين يمثلونهم في المجلس حسب عددهم السكاني ذلك أن المسلمين حسب القانون الفرنسي لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية، وعلى هذا الأساس فهم محرومون من اختيار عدد من النواب يتماشى مع عددهم الحقيقي، ولئن كان القانون الفرنسي قد منحهم الحق لأول مرة- بعد الحرب العالمية الثانية - أن يختاروا 60 نائبا لتمثيلهم في المجلس الجزائري و 15 نائبا في البرلمان الفرنسي و 06 نواب في مجلس الشيوخ فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد لجأت إلى تزوير الانتخابات وتعيين عملائها - من طرف المسلمين - في المجالس المنتخبة، ولذلك توحد أبناء الشعب وقادة الأحزاب ضد فرنسا، لأنهم فقدوا الأمل في التمثيل السياسي وفي المساواة بينهم وبين المعمرين.

¹ وقرر الموقعون توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى، وكان الموقعون هم: عن العلماء: الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين.
عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: الدكتور أحمد فرانسيس والأستاذ قدور ساطور المحامي.
عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية: أحمد مزغنة ومصطفى فروخي.
عن الحزب الشيوعي الجزائري: بول كابليرو وأحمد محمودي.

² لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، المنار، ص ص 1-2.

2- انعدام الديمقراطية واستعمال الفيتو (حق الاعتراض) على أي قرار يتخذه المجلس الجزائري ذلك أن المادة 39 من قانون 20 سبتمبر 1947 تعطي الحق للحاكم العام في الجزائر أو اللجنة المالية بالمجلس أو ربع أعضاء المجلس أن يعترضوا على قرارات المجلس لمدة 24 ساعة¹، وهذا ما يعني عرقلة المجلس ومنعه من اتخاذ قرارات لتطبيق النصوص الواردة في القانون.²

وحسب ما يذهب إليه عمار بوحوش فإن فكرة عدم المساواة تجسدت في المادة 30 من القانون الصادر يوم 20 سبتمبر 1947 حيث نصت على التفرقة بين الناحيين الأوروبيين الذين يحملون الجنسية الفرنسية وعددهم في حدود 50000 ناخب، والذين يحقق لهم انتخاب نصف أعضاء المجلس الجزائري، وبين الناحيين الذين يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية وعددهم حوالي 1500000 ناخب، وعليه فإن المسلمين لا يحق لهم إلا انتخاب نصف أعضاء المجلس الجزائري حتى ولو أن عددهم ثلاثة أضعاف عدد الأوروبيين.

ونلاحظ كذلك أن التفرقة العنصرية تجسدت في تكوين مجلس الحكومة العامة، إذ أن المادة 07 من قانون 1947 نصت على تشكيل المجلس كالتالي:

02 - يعينهما الحاكم العام.

02 - ينتخبهما المجلس الجزائري (واحد من الأوروبيين وآخر مسلم).

01 - رئيس المجلس الجزائري.

01 - نائب رئيس المجلس الجزائري.

وهذا معناه أن المسلمين لن يحصلوا إلا على مقعدين من جملة 06 مقاعد (أي العضو المنتخب في المجلس الجزائري ونائب رئيس المجلس الجزائري) فنسبة التمثيل هي 2 إلى 4 أو 2 من 6، والأغلبية دائما للأوروبيين.

وتركت مسألة التمثيل في البلديات للمجلس الجزائري بصفته السلطة التشريعية في البلاد.

وعلى هذا الأساس يكون قانون 1947 قد جسد تفرقة عنصرية لا نظير لها، ذلك أن هذا القانون جعل الجزائر مجموعة من الولايات تخضع لحاكم عام بالاستقلال المالي ولهذا فإن الحاكم العام هو السلطة المسيرة للجزائر ويخضع له الولاية، كما يساعده مجلس للحكومة العامة ومجلس جزائري وهذا يعني رفض فكرة إنشاء حكومة جزائرية مثلما كانت تطالب السياسة الوطنية في الجزائر.³

¹ وهذا ما تم فعلا حيث رفضت الإدارة الفرنسية الاعتراف بالأعياد الإسلامية واستعمال اللغة العربية كلغة رسمية في التدريس والإعلام ونشر الكتب.

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 53-56.

³ بوحوش، المرجع السابق، ص ص 63-64.

ومع ذلك كانت الحالة السياسية في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي تعرف وضعاً خاصاً تميز بتنظيم جناح عسكري يمثل أنصار العمل الثوري المسلح، من خلال تكوين منظمة عسكرية سرية وقد علق مصالي الحاج على هذا بقوله: " إني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكرياً وتكوينهم سياسياً، وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد ".¹

والحق أن الجزائريين ذاقوا ألواناً من التعسف الاستعماري زمن الثورة التحريرية، فبناءً على ما نشرته الجرائد الاستعمارية قبل 20 أوت 1955² بخصوص خطاب الوالي العام، الذي أذيع من راديو الجزائر عند عودته من جولة في نواحي قسنطينة، حيث أشار فيه إلى (سيادة الثقة) بينما وقعت في الغد اشتباكات عنيفة هزت عشرات المدن والقرى في النواحي القسنطينية، ففي قسنطينة وسكيكدة وقلمة والقرى النائية هاجم الثوار الثكنات ومراكز البوليس والأماكن الأخرى كمتصرفية قلمة، وقد تبع هذه الهجمات قمع شبهه أحد الصحفيين الباريسيين بمجازر شهر ماي سنة 1945، ونجد صورة عن الاضطهاد والمعاناة العميقة في جريدة الجزائر الجديدة وهذا نصها: "...وقد بدأ هذا القمع حسب الأخبار الرسمية في تدمير 09 مشاتي بتمامها والتجاء آلاف الرجال إلى الجبال، أولئك الرجال الذين تدعوهم الإدارة اليوم للرجوع إلى قراهم ودواويرهم، وقد وزعت لهذا الغرض مئات الآلاف من المناشير"³، وزيادة على ذلك فإن مضاعفة عمليات التقتيل الجماعي وتسليط القمع منذ عهد (بيار منديس فرانس) إلى (شارل ديغول) ومنع التجمع وفرض حالة الطوارئ (سياسة ادغار فور) وكذا القمع الرهيب منذ أفريل 1955 - ماي 1955 وفرض المسؤولية الجماعية ومواصلة العمل بهذا القانون، كلها أمور صعبت من إمكانية تسوية النزاع⁴ وهذا ما نقرؤه كذلك في جريدة الجزائر الجديدة: " إن عشرة أشهر من القمع وتعليق حالة الطوارئ التي أصبحت تطبق اليوم على القطر الجزائري برمته لم تحل القضية الجزائرية، وهل يمكن للوعود الدورية بـ "الإصلاحات" أن تحل حلاً نهائياً

¹ إبراهيم لونيسي، " المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، مجلة المصادر، العدد 06، مارس 2002، ص 55.

² من المهم جداً التفكير بأن 20 أوت هو نفس اليوم الذي وقعت فيه حوادث لم يعهد لها مثيل في الجزائر منذ أول نوفمبر 1954.

³ الجزائر الجديدة، " الحل الصحيح للقضية الجزائرية"، السنة العاشرة، ع97، سبتمبر 1955.

⁴ Raphaëlle Branche, "La torture, l'armée et République", In: La guerre d'Algérie (1954-1962), université de tous les savoirs sous la direction d'Yves Michaud, Odile Jacob, Aout 2004, Paris, PP 87-107.

مشكلة هي قبل كل شيء مشكلة وطنية؟¹ ومن المؤكد أنه ابتداء من سنة 1956 ونتيجة لتطور واتساع رقعة الثورة أجبرت فرنسا على تغيير سياستها الخارجية ورؤساء الجمهورية الخامسة لتوفير وسائل أو ظروف لحل المشكلة الجزائرية²، ولم تكن تلك السياسة لتمنع الجزائريين من الهجرة خارج الوطن وذلك كله ناتج عن الأوضاع العسيرة التي لم تتحسن في أي جانب.

ويؤكد تلك الوضعية البائسة ما كتبه فرانتز فانون موضحا أن اتباع سياسة الأرض المحروقة على مئات الكيلومترات، أوجد على الحدود التونسية والمغربية ما يقرب من 300000 لاجئ، في حالة عوز شديد... وحينما انتقلت إلى تلك الأماكن بعثات من الصليب الأحمر الدولي، واطلعت على البؤس الشديد، وعلى الظروف العسيرة التي تكتنف معيشة هؤلاء التعساء، فإنها أوصت المنظمات الدولية بزيادة المساعدات التي تقدم إليهم زيادة كبيرة جدا، ثم يواصل قائلا:

" إن الغزوات المتكررة التي تقوم بها القطاعات الفرنسية، مطبقة "حق التتبع والمطاردة" وكذلك الحملات الجوية وعمليات القصف بالقنابل من قبل الجيش الفرنسي أصبحت لا يحصى عددها، ويعد قصف ساقية سيدي يوسف-القرية التونسية الشهيرة - أدامها وأيضا تبعثر أفراد العائلة نتيجة لظروف الرحيل، ذلك كله يحيط هؤلاء اللاجئين بجو دائم من الشعور بعدم الأمان "³.
وزيادة على ذلك فإن ظرفية الثورة التحريرية وحالة اللاأمن جعلت التجمعات السكانية الريفية وخاصة الجبلية منها بمثابة مراكز تحت الرقابة العسكرية الفرنسية.⁴

وجاءت الثورة التحريرية لتعمق بعدها الثوري في عملها الميداني عن طريق انتشارها وتوسعها وخصوصا اعتمادها على الدعم الشعبي⁵، خاصة بعد عمليات 20 أوت 1955 التي أكدت شعبية الثورة والتحامها وبعدها المغاربي⁶، كما قضت على فكرة "الاندماج التام" التي كان سوستيل يدعو إليها، وأدت إلى تفكك صفوف جماعة 61 داخل المجلس الجزائري وتراجع فرنسا عن إجراء انتخابات

¹ الجزائر الجديدة، " الحل الصحيح للقضية الجزائرية"، المصدر السابق.

² Mauric Vaicisse, " Victoire militaire, défaite diplomatique ?", La guerre d'Algérie (1954-1962), Op.Cit, P33.

³ فرانتز فانون، معذبوا الأرض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص ص 246-247.

⁴ Sabah Chaib, « Marseille- Alger au miroir des mémoires », in « Parlez – moi d'Alger Marseille- Alger au miroir des mémoires » , Paris, Ed, de la Reunion des musées – nationaux, 2003.

⁵ تحدث بعض الكتاب عن وقائع الثورة في الأوراس وشهدوا على صعوبة المناخ والتضاريس واستماتة الثوار في الكفاح (غوفي، أحمر خدو، أريس...)، أنظر:

Patrick Charles Renaud, Se battre en Algérie, Collection "Témoignages pour l'histoire, Editions Grancher , Mars 2008, Paris, PP 388-392.

⁶ زغدي محمد لحسن، " البعد الثوري للحركة الوطنية والثورة التحريرية "، مجلة الذاكرة، السنة 1، العدد 3، 1995، ص ص 76-73.

تشريعية كانت مقررة في 2 جانفي 1956 وتصدع الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع "المستقر" في الجزائر.¹

ورغم تلك المكاسب التي تحققت بفعل الكفاح المتواصل، إلا أن بعض القادة كانوا يصرحون قائلين بأن: " جوان 1958 يحتمل أن يكون آخر ربع ساعة... لأن 9000 قتلوا خلال السنة الماضية ونحن فخورون بهذه التهدة التي أثبتت بأن الثورة هي ضد الثوار، وليست ضد المسلمين الذين يطمحون إلى الحصول على حماية فرنسا".²

ربما كانت دراسة العوامل السياسية وبيان أثرها في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا من المساهمات العظيمة لعالم الاجتماع الجزائري عبد المالك صياد، الذي استعمل كل الخبرات والإمكانيات وأخذ بعين الاعتبار أجزاء القصص الصغيرة للمهاجرين الجزائريين في كتابه التاريخ الكبير (تاريخ سياسي واقتصادي واجتماعي) والذي تحدث فيه عن الهجرة والاعتراب والهجرة الجزائرية المثالية، حيث يذكرنا بتاريخ " مثالي للهجرة الجزائرية "، فمنذ ظهور الهجرة الجزائرية في بدايتها كانت للشباب وهي أيضا مثالية كما هو الحال لاحتلال الجزائر (احتلال كامل - ممنهج - مكثف - استيطان - استغلال الموارد والثروات الموجودة فوق الأرض وباطنها) فهو احتلال شعب (جسدا وروحا)، خاصة وأنه احتلال مبكر انجرت عنه آثار ضخمة³، وحتى عشية استرجاع السيادة الوطنية وجدنا بأن الجزائر ورثت وضعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً سيئاً مميّزاً بـ :

- شلل الأجهزة الإدارية.
- اقتصاد وطني مخرب.
- بروز مشاكل الحرب المتمثلة في اليتامى والأرامل ومعطوي ثورة التحرير.
- ضخامة عدد اللاجئين الجزائريين الذين كانوا ينتظرون العودة إلى الوطن.⁴
- ارتفاع نسبة الأمية (88%).
- احتدام الصراع على السلطة بين مختلف تيارات جبهة التحرير الوطني وهذا بسبب عدم الاتفاق حول طبيعة النظام السياسي الذي سيقود الجزائر المستقلة.

¹ علي كافي، " يوم 20 أوت 1955، أسبابه ونتائجه "، الذاكرة، عدد 3، 1995، ص 21.

² "L'Entourage Odile Rudelle de De Gaulle", In " De Gaulle et l'Algérie (1943-1969)", Op.Cit, P 70.

³ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

⁴ كان عددهم 400 ألف شخص في المغرب و500 ألف في تونس، يضاف إلى ذلك عدد المهاجرين إلى أوروبا وحوالي مليون ونصف كانوا في معسكرات الاعتقال داخل الوطن، أنظر صالح بن بوزة، "وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال"، الذاكرة، السنة الأولى، العدد 3، 1995، ص 151.

- تدمير حوالي 8000 قرية في الأرياف الجزائرية.¹
- كما عمت الجزائر فوضى كبيرة في صيف 1962، وعرفت البلاد هجرة جماعية للأوروبيين وانسحاب أعداد كبيرة من الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي.²
- وأكثر من ذلك فإنه زيادة على 200 ضابط بالجيش الفرنسي وجدوا محل توقيف (حبس انضباط) كان 500 في عطلة خاصة (تم شطبهم)، 1300 استقالوا خلال 1961 عندما صدر قرار تسريح الإطارات، وأكثر من 7000 انسحبوا من الجيش دون أن نتحدث عن الذين انخرطوا في منظمة الجيش السري ولهذا تعثرت سياسة ديغول بشكل كبير مع مطلع الستينيات³، وخصوصا فيما يتعلق بمشاكل وآمال الجيش وتحديدًا خلال السنوات 1958-1959-1960.⁴

ومن هنا نستنتج أن الأسباب التي أدت إلى الهجرة عميقة ومتشابكة وهذا ما رصدته جريدة المنار: "... فإن هؤلاء الجزائريين... هاجروا فرارا من الجوع والبؤس والظلم المخيم في وطنهم وطلبا للخبز والأمن والعدل الموعود به خارج وطنهم، فالمسؤول عن هذه الهجرة هو الحرمان الناشئ عن سياسة الإذلال والاستغلال التي تميز علاقة فرنسا بالجزائر منذ حلول الاستعمار بها، وقد عم الحرمان جميع الميادين في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وزيد إليه القمع الفظيع الذي يجعل كل جزائري حر الضمير يفكر في الهجرة من أرض الجحيم"⁵، وأصدق مثال عن قمع الجزائريين هو فرض التجنيد الإجباري منذ 1912 ويضاف إلى ذلك قمع المتظاهرين في 08 ماي 1945.⁶

وتواصل جريدة المنار تصوير معاناة المغتربين فنقرأ مثلاً: "إذا هاجر الجزائري فإنما يهاجر فرارا من هذا الحرمان وبحثا عن جو تتنفس فيه حقوق الإنسان... فوجود المهاجر الجزائري في فرنسا شهادة بأن الشعب الجزائري جوعان ومظاهرة المهاجر الجزائري في فرنسا شهادة بأن الشعب الجزائري يعيش في حرمان ويتوق إلى ما تتوق إليها الشعوب من حرية وأمان..."⁷

¹ صالح بن بوزة، المرجع السابق، ص 151.

² Mohamed Harbi, "L'Algérie, quel bilan?" La guerre d'Algérie, Op. Cit, p 125.

³ Maurice Vaisse, "De Gaulle face à l'armée", De Gaulle et l'Algérie..., Op.Cit, PP178-179.

⁴ Frédéric Guelton, "ce que les officiers disent du général De Gaulle", De Gaulle et l'Algérie, Op.Cit, PP181-192.

⁵ المنار ، " لنكن يدا واحدة في رفع الهوان وبناء العزة "، السنة 3 / العدد 47، 06 أوت 1953.

⁶ Omar Carlier , "violence(s) "In, Benjamin Stora et Mohamed Harbi , La guerre d'Algérie 1954-2004, la fin du l'amnésie, Edition Robert Laffont , S.A paris, 2004, P352.

⁷ المنار ، " لنكن يدا واحدة في رفع الهوان وبناء العزة "، المصدر السابق.

إن الشعور بالظلم والحرمان وتطبيق القوانين الجائرة على الجزائريين هي العوامل الرئيسية التي دفعت بهم إلى الالتحاق والانخراط بخلايا جبهة التحرير في المدن والمساهمة في تحرير وطنهم من الاحتلال¹ ولا شك أن تلك الظروف السياسية كانت دافعا رئيسيا للهجرة، ولكنها من جهة أخرى حفزت المناضلين الوطنيين على إنشاء نواة صلبة للعمل الثوري بالمهجر.²

وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ محفوظ قداش أن سكان الأحياء المحرومة بالجزائر العاصمة ساهموا في تنمية الروح الوطنية والإعداد للكفاح المسلح (1 نوفمبر 1954)، لأن سكان هذه الأحياء أنفسهم - من القصبة إلى بلكور مرورا بديار السعادة وديار المحصول - والمدعوون بمغربي فترة 1954-1960 هم الذين كانوا ضميرا حيا لمظاهرات ديسمبر 1960 وهي الفترة الحاسمة في انتصار الجماهير الشعبية³، كما أن المهاجرين الجزائريين الذين دفعتهم الظروف القاهرة إلى الهجرة كانوا أساس العمل الثوري بالمهجر وقاعدة متينة لمظاهرات 17 أكتوبر 1961.

ومن أوجه التعسف الاستعماري أيضا يمكننا أن نذكر المادة 80 التي ظلت تكأه يرسل بها عشرات الجزائريين إلى المحاكم والسجون وهذا ما ذكرته جريدة المنار في العبارات التالية: "وما زالت الشروح والتأويلات تضاف كل يوم إلى هذه المادة، لتصيب أكبر عدد من الجزائريين، وعلى هذا سيمثل كل من السادة: الحسين الاحول (الأمين العام لحركة الانتصار) وأحمد مزغنة (رئيسها) ومرباح مولاي وعبد الرحمان كيوان (مسؤوليها) سيقفون أمام المحاكم يوم 16 مارس (1953) من أجل مقالات نشرت بجريدة "الجزائر الحرة"، فماذا يبقى بعد هذا من حرية إبداء الرأي التي يقال أنها حق اعترف به الدستور الفرنسي وضمنته المواثيق الدولية لجميع الناس؟"⁴

وزيادة على الأساليب السياسية العنصرية والعمليات القمعية التي تعرض لها الجزائريون، فإننا نجد أن السلطات الفرنسية حاولت تفكيك لحمة المجتمع الجزائري باللجوء إلى الحرب النفسية، وذلك بتجنيد

¹ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 55.

² سافر محمد بوضياف في آخر أسبوع من أكتوبر 1954، وذلك قصد التنسيق بين القيادة الثورية في الداخل والوفد الخارجي للثورة بالقاهرة، وهناك عقد اجتماعا مع محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وتم الاتفاق على تكوين "اللجنة العليا للثورة" التي تتكون من أحمد بن بلة، الأمين دباغين، محمد خيضر وحسين آيت أحمد (أحمد بن بلة ودباغين مسؤولان عن السلاح، خيضر وآيت أحمد مسؤولان عن المهام السياسية)، أما في الداخل فقد أسندت المسؤولية إلى محمد بوضياف والعربي بن مهيدي، ثم عاد بوضياف إلى سويسرا واتصل بصديقه المناضل مراد طربوش وطلب منه تشكيل اتحادية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا، ليسافر بعدها إلى المغرب عبر إسبانيا لجمع السلاح وتسريبه إلى الجزائر، أنظر: عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 54.

³ جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ (05) - المقاومة السياسية (1900-1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 218.

⁴ المنار، "محاكمات سياسية"، السنة الثانية، عدد 14/19 مارس 1953.

فرق من الحركى وتسليطهم على أبناء جلدتهم، لأنه لا أشد على الإنسان من أن يتعرض للتعذيب والتكيل على يد أبناء وطنه.

المبحث الثاني: تجنيد فرق الحركى وأثره على الجزائريين:

إذا حاولنا تقديم تعريف للحركى، يمكننا القول بأن مفهوم الجماعات المضادة يندرج ضمن إطار الحرب المضادة للثورة، وذلك بتكوين وحدات من جزائريين مؤطرين من طرف ضباط فرنسيين ومراقبين من طرف عملاء المصالح الخاصة بسرية¹، تتكون القوات الإضافية من جنود جزائريين في الجيش الفرنسي وهي:

1. الحركى: هم جزائريون التحقوا بالجيش الفرنسي وتم تجنيدهم تحت رايته، تتمثل مهامهم في عمليات المراقبة والتفتيش، وقد حرص ضباط (SAS)² على تجنيد الحركى حيث بلغ عددهم 20000 كانوا يعملون في إطار المصالح الإدارية المتخصصة ويذهب البعض إلى القول بأن أول ظهور لفرق الحركى يعود إلى 19 ماي 1955 بالأوراس، حيث بلغ عددهم يوم 1 جويلية 1955 (176) حركيا بأريس، 200 بدوار اشمول و 70 بكيمل.

2. المخازنية: بدأ إنشاؤهم منذ 1955، حيث قام الجنرال " برلانج " بإنشاء أولى الأقسام الإدارية المتخصصة، يتوفر القسم الإداري المتخصص على مخزن محدد بـ 25 رجلا وفي ماي 1956 كان عدد الأقسام الإدارية المتخصصة 661 و 27 قسما إداريا حضريا تشغل 20 ألف مخزن.³

3. الفرق المتنقلة للحماية الريفية (GMPR): تعمل على المراقبة والتدخل والحفاظ على الأمن في الأماكن التي لا يغطيها الجيش الفرنسي بصفة كاملة، كما تتمثل مهامها في حماية بعض الشخصيات المدنية والمباني العمومية، قدر عددهم سنة 1962 بـ 10000 رجل.⁴

4. فرق الدفاع الذاتي: لجأت السلطات الفرنسية إلى تطبيق أسلوب الدفاع الذاتي للمواطنين بعد تسليحهم، محاولة أن تظهره عبر وسائل الإعلام الفرنسية على أنه دفاع ضد القتل والخارجين عن

¹ محمد تقية، الثورة الجزائرية (المصدر، الرمز والمآل)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2010، ص 420.

² تم استحداث الفروع الإدارية المتخصصة بتاريخ: 29 سبتمبر 1955، أنظر: نظيرة شتوان، الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الرابعة أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2007-2008، ص 408.

³ عبد الحميد براهيمى، في أصل المأساة الجزائرية (شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر "1958-1999"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 26-27.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 26-27.

القانون، وأنه أسلوب لحماية القرى والمشاتي¹ ومنع عناصر جبهة وجيش التحرير الوطنيين من الدخول إليها قصد التمويل أو جمع المعلومات²، قدر تعدادها سنة 1962 بـ 60000 رجلا.³ خضع الحركى في البداية لقيادة المراكز الإدارية المتخصصة (SAS) وبلغ عددهم حسب (Migration Société) في ديسمبر ...، 42 ألف شخصا، ليرتفع عددهم سنة 1958 إلى 88 ألف شخصا، منهم 31 ألف جندي تم إدماجهم في الجيش المنظم ومنهم 8 آلاف أعضاء في الدفاع الذاتي.⁴

وقد ضاعفت السلطات الفرنسية من إنشاء فرق الحركى وفرق الدفاع الذاتي وذلك لأن السكان كانوا في متناول الجيش الفرنسي، مما يسمح له بالسيطرة على الوضع، إذ أنه يستفيد من المعلومات التي تخدم أهدافه العسكرية والتي يحصل عليها من مصادر مختلفة، ومن جهة أخرى يكون قادرا على إحياء الشعار الاستعماري الذي قضت عليه الثورة وهو " فرق تسد "، فيطلق العنان للحركى والقومية والعملاء لانتهاك الحرمات والتجسس على الجزائريين وممارسة البطش والإرهاب ومن شأن ذلك كله أن يخلق العداوة ويكسر الثقة ويولد الحقد الدائم بين سكان مراكز التجمع.⁵

وقد مرت عمليات تجنيد الحركى في الجزائر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى (1954-1956): استعانت السلطات الفرنسية بالحركى لتواجه الثوار وتحداهم.

المرحلة الثانية (1956-1958): شكلت فرنسا قوة إضافية ممن تتوفر فيهم الخبرة العسكرية والسياسية.

المرحلة الثالثة (1959-1962): ضاعفت الحكومة الفرنسية من عدد الجنود الإضافيين وخاصة

مع تطبيق بعض المخططات العسكرية كمخطط "شال" وبذلك تجاوز عددهم 110000 حركي.

¹ تضاف إلى ذلك عمليات زرع المخبزين وسط الأسرى والمعتقلين لإشاعة الخلافات وبت دعاية كاذبة حول الثورة التحريرية والمناضلين الوطنيين وإغواء الجزائريين بالأموال والمناصب الإدارية والألقاب قصد عزلهم عن الثورة، أنظر: يوسف قاسمي، "سؤال الثورة في الولاية الأولى: أوراس النمامشة ورد الفعل الاستعماري"، الأوراس عبر التاريخ، الملتقى الوطني الأول بخنشلة 18-19 فيفري 2013، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، خنشلة، 2013، ص 258.

² من بين أساليب الإقناع التي يستعملها الفرنسيون لإجبار الجزائريين على حمل السلاح ضد إخوانهم، أوردت جريدة المجاهد أن ضابط مكتب الشؤون الأهلية عندما يريد أن يجند فرقة من جنود القوم لتدافع عن مشنة أو قرية معينة فإنه يلجأ إلى أسلوب غريب من أساليب "الإقناع" وهو فرض المجاعة والنهب والاعتداء على حرمات النساء والقتل الجماعي وتسليط قنابل المدفعية الثقيلة والطائرات على منازل القرية وأكواخ المشنة، أنظر: المجاهد، "شعب يموت ولكنه لن يستسلم"، ع 66/18 أبريل 1960.

³ يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954-1962)، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 193.

⁴ سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، ص ص 80-81.

⁵ احسن بومالي، "مراكز الموت البطيء: وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، المصادر، العدد 8، ماي 2003، ص 39.

ويتضح مما سبق أن للحركى دورين، أحدهما سياسي والآخر عسكري.

الدور السياسي للحركى: كانت الإدارة الفرنسية تعتقد أن الرابطة بين جنود جيش التحرير الوطني

وبين عامة الشعب ضعيفة بالنظر إلى قلة السلاح وصعوبة العمل العسكري، فشكلت فئة الحركى لتمكين من توسيع الهوة بين جيش التحرير وبقية الجماهير الشعبية، خصوصا إذا علمنا أن هؤلاء جزائريون يتقاسمون نفس اللغة والتقاليد والظروف الاجتماعية.¹

ولذلك أنشئت ابتداء من 1954، وذلك حينما أدركت السلطات الفرنسية ما يمكن أن يقدمه السكان الأصليون بالنظر لمعرفتهم الجيدة بالميدان، وهو ما يمكنهم من مواجهة جبهة وجيش التحرير الوطنيين.²

الدور العسكري للحركى: عولت عليهم قوات الجيش الفرنسي بشكل كبير وذلك لمعرفتهم بجغرافية وتضاريس المنطقة والبنية الاجتماعية وكذا تشابك القبائل والأنساب، فضلا عن كونهم قادرين على الاحتكاك بالجزائريين.³

ويعرف الأمر رقم (7/412) الصادر عن القيادة العليا للجيش الفرنسي في الجزائر والمؤرخ في 08 فيفري 1956 "الحركات" بأنها وحدات إضافية مشكلة من كل فيلق تتكفل بتكملة الأمن الإقليمي والمساهمة في العمليات المحلية على مستوى القطاعات. لقد تزايد عدد الحركيين المشاركين من 28 ألف عام 1959 إلى 60 ألف عام 1961، وفي الواقع قدر العدد الإجمالي للعاملين كإضافيين بين عامي 1954 و 1962 بحوالي 200000 حسب الوزارة الفرنسية للجيش، وقد لعب هؤلاء دورا هجوما وتمثلت مهامهم في جمع المعلومات حول نشاطات الجبهة وتحركات جيش التحرير للوصول إلى أهداف معينة في مناطق تعتبر خطيرة بالنسبة للجيش الفرنسي وكانوا يتقاضون أجرة شهرية تقدر بـ 750 فرنكا.⁴

كما يمكن أن يعرف الحركى على أنهم: " متعاقدون مدنيون مقابل أجرة يومية، كانت توظفهم السلطة العسكرية ويمكن منحهم رتبة عريف أو رقيب أو رقيب أول، ويعتبر الحركى مقاتلون يكملون مهمة الوحدات العسكرية النظامية لما يتميزون به من فطاعة ومعرفة لجيش التحرير الوطني ولأساليبه

¹ وربما كانت تلك هي الأسباب الرئيسية التي زادت من سوء أوضاع الجزائريين وخاصة النفسية، بالنظر إلى الحالة الصعبة التي خلقتها في أوساط المسلمين، أنظر: جمال يحيوي، " الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، البلدة 24 - 25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 165.

² عبد الحميد براهيمى، المرجع السابق، ص 25 .

³ جمال يحيوي، المرجع السابق، ص ص 166 - 167.

⁴ عبد الحميد براهيمى، المرجع السابق، ص 26.

ولروابطهم مع السكان المحليين، كما أنهم يقدمون للوحدات التي يدعمونها مساعدة هامة خلال العمليات القتالية، من خلال البحث عن مخابئ الثوار وجمع المعلومات الاستخبارية " 1 *
بدأ تكوين فرق القوم والحركى - منذ بداية الثورة - من الجزائريين واهتمت الحكومة الفرنسية بتجنيدهم خاصة منذ مجيء ديغول إلى الحكم سنة 1958، ولا يختلفون عن القوم والصباحية في القرن 19م²، والواقع أن هناك محاولات استعمارية عديدة لكسب الجزائريين واستمالتهم بهدف فصلهم عن جيش التحرير وأهمها تشغيل شباب المدن في مراكز التكوين المهني التي يجند فيها الشبان بالقوة ليخلقوا منهم بعد ذلك جنودا أو قومية أو يأخذوهم إلى فرنسا لتشغيلهم في أعمال مختلفة وذلك لتيسير خلق القوة الثالثة وقطع موارد التجنيد عن جيش التحرير الوطني³ وقد تضاعف عددهم وتنوعت مهامهم ضمن القوات الفرنسية، عملوا على التكنيل بالجزائريين من خلال حرق المنازل ونهب الأملاك والاعتداء على حرمت النساء وتعذيب الأطفال والشيوخ ولذلك احتقرهم الشعب وتصدت جبهة وجيش التحرير الوطنيين لمحاربتهم وتصفية الغلاة منهم.⁴

ومن جهة أخرى يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن السلطات الفرنسية بدأت في تجنيد الحركى منذ شهر أفريل 1956، وصارت هذه التسمية لصيقة بكل الجزائريين الذين خدموا تحت العلم الفرنسي خلال الثورة، ولكن من باب الإنصاف يجب التفريق بين الأفراد الذين أجبروا على أداء الخدمة العسكرية وبين الذين تطوعوا بمحض إرادتهم، وهم مختلف أعوان المسلمين المتمثلين في المجموعات المتنقلة للحماية الريفية والمجموعات المتنقلة للأمن والحرس المسلح للمصالح الإدارية المتخصصة أو ما يسمى بالمخازنة" الحركى " والوحدات الإقليمية ومجموعات الدفاع الذاتي، قدر عددهم جميعا في نهاية 1960 بحوالي 180000 شخص منهم 60000 عسكري.⁵

والحق أن " الحركات " هي عبارة عن وحدات قتال متكونة من المسلمين الفرنسيين الذين جندوا ابتداء من عام 1954، حينما أدرك الجيش الفرنسي بسرعة أنه بحاجة إلى السكان الأصليين وذلك لما يتميزون به من معرفة جيدة للميدان وزاد عددهم منذ شهر جانفي 1958 وذلك حسب

¹ رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، سنوات الحسم والخلاص (1958 - 1962)، منشورات بونة، عنابة، 2012، ص 234.

* يعرفهم المؤرخ الفرنسي (بيبير فيدال ناكي) على أنهم: " - ومنذ تأسيس تنظيمهم في الأوراس - يعملون على مواجهة الوطنيين، ويعتبرون مرتزقة يساعدون الجيش الفرنسي والشرطة الفرنسية للقضاء على جيش التحرير والإبقاء على الجزائر فرنسية "، أنظر : سعدي بزيان، جرائم مورييس بابون ...، المرجع السابق، ص 34 - 35.

² يحيى بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1954 - 1962)، المرجع السابق، ص 192 - 193.

³ المجاهد، ع 4 / 65 4 أفريل 1960.

⁴ يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 192 - 193.

⁵ رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 234.

تقديرات العسكريين الفرنسيين، حيث نوه الجنرال ديغول في خطابه المشهور الذي ألقاه يوم 16 سبتمبر 1959 بمساهماتهم الفعالة في محاربة جيش التحرير الوطني، إلى جانب مختلف الأجهزة الفرنسية - الأمنية والعسكرية - قائلا : " إن جيشنا قد أنجز مهمته بشجاعة ومهارة في قتاله لأعدائنا وخلق روابط وثيقة - لم يسبق لها مثيل - مع السكان وخاصة منهم المائة والعشرين ألف من الأفراد المسلمين".¹

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن خطاب الجنرال ديغول حول تقرير مصير الجزائر في سبتمبر 1959، قد سمح للحكومة الفرنسية بأن تعمل - ابتداء من 1960 - على إنشاء " القوة المحلية " وذلك انطلاقا من الاحتياطين لتشكيل نواة الجيش، أي النواة الصلبة للجزائر الجزائرية المستقبلية.² والجدير بالذكر أن سياسة القمع الاستعماري والحرب النفسية لم تتوقف طيلة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، بل إن ما عاشه الجزائريون في السنوات الأخيرة كان من أسوأ ما صنعتته آلة الحرب وهو ما دبرته ونفذته منظمة الجيش السري.

المبحث الثالث: جرائم منظمة الجيش السري وأثرها على الهجرة:

شهدت الجزائر هجرة جماعية مكثفة للأقدام السوداء وخاصة مع مطلع الستينيات وفي هذا الشأن يذهب الكثير من الباحثين إلى حد القول بأن جرائم منظمة الجيش السري كان لها كبير الأثر على الوضع القائم في الجزائر وتحديدًا على نزيف الهجرة التي مست الأقليات الأوروبية، والتي عجلت بظهور مقولة " لا نعش ولا حقيبة "، ويبدو أن جريدة المجاهد قد رصدت بشكل دقيق مجريات تلك الأحداث، كما أن بعض الصحف الفرنسية المحلية قامت برسم صورة دقيقة عن عمليات الترحيل والإسكان وبينت الاستراتيجية الفرنسية المتبعة لإعادة إدماج أولئك المرحلين. تعتبر منظمة الجيش السري حركة متمردة إرهابية سعت إلى الاحتفاظ بالجزائر الفرنسية أسسها قادة عسكريون فشلوا في الانقلاب على ديغول سنة 1961 ففروا إلى مدريد وأسسوها رسميا هناك³ ومن أبرز زعمائها نذكر الجنرال راوول سالان، بيار لاغايرد، جون جاك سوزيني والجنرال ايدمون جوهو والعقيد قودار.

¹ رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 235.

² عبد الحميد براهيم، المرجع السابق، ص 24.

³ تأسست منظمة الجيش السري عمليا في شهر جانفي 1961 وبدأت نشاطها الفعلي مع نهاية فيفري 1961، أنظر: نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 447.

عمل قادة المنظمة على إنشاء فرع مكلف بالدعاية هو فرع العمل النفسي والسياسي (APP) وأسند إلى جون جاك سوزيني وتم تعزيزه بخبيرين إعلاميين هما جورج راس واندري سوغان، بدأت بإلقاء المنشورات في الشوارع وتفجير البلاستيك الاستعراضي، ثم أصبحت تصدر الدوريات والشهريات التي تحتوي على عدة صفحات وفي هذا الإطار يمكننا تصنيف نصوص تلك المنشورات إلى ثلاثة أصناف:

- منشورات الإعلان.

- منشورات التهديد ورفع المعنويات.

- منشورات العمليات.

وقد مثل شهر جويلية 1961 البداية الفعلية للدعاية المنظمة والمنتظمة وكان ذلك عقب إصدار جهاز العمل السياسي والنفسي لنشرة " نداء فرنسا يومية منظمة الجيش السري " Appel " de la France journal de l' OAS " خلفا ليومية منظمة الجيش السري " journal de l' OAS " التابعة لـ (سالان وفرندي)، حيث صدر من النشرة الجديدة بين جويلية 1961 وجوان 1962 اثنا عشر عددا أشرف على تحريرها الصحفي جورج راس بتوجيه من سوزيني ولا يحمل أي منها تاريخا.¹

كما يمكننا أن نشير هنا إلى تصريح سوزيني الذي أكد بأن أول عدد صدر بتاريخ 28 جويلية 1961 وقد سحب منه حوالي 10 آلاف نسخة، ومن بين ما أورده جورج راس في هذا العدد أن الشعب الجزائري يعيش تحت إرهاب جبهة التحرير الوطني، كما دعا إلى جزائر متآخية عملا بمبادئ 13 ماي 1958 وأكد على ضرورة القضاء على الجبهة، وزيادة على ذلك حاول أن يثبت أن هذا النداء مقدس وأن فرنسا هي من تستغيث بأبنائها وليست منظمة الجيش السري غير أن هذه الدعاية المغرضة تبرهن على جهل هؤلاء بنفسية الجزائريين وآمالهم السياسية²، وتؤكد مرة أخرى جهلهم للأحداث والتطورات الداخلية والخارجية التي عاشتها الثورة وحققتها في هذه المرحلة الحساسة بالذات.³

¹ تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، 2012، ص ص 251-252.
² إذ أن المصادر التاريخية تثبت أن قادة جبهة التحرير الوطني كانوا على علم بمرامي هذه المنظمة الجهنمية، ودليل ذلك هو ما يمكن أن نقرأه في أحد المناشير التي وزعت بالعاصمة والتي جاء فيها مايلي: "...يا بنات وأبناء العاصمة البطلة...إن الساعات التي نعيشها هي في نفس الوقت مثيرة وحاسمة، وأملنا المشترك في الحرية والاستقلال، هذا الأمل أصبح اليوم حقيقة واضحة لا تقهر، أذئاب الفاشية والعنصرية أصبحوا منذ الآن منهزمين، وكل ما يقتربون راجع عليهم...ولتسهيل سحق المنظمة السرية الإرهابية يجب مضاعفة الهدوء واليقظة..."، أنظر: نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 448.
³ تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 252.

وقد تم تشكيل المجلس الأعلى للمنظمة بالإضافة إلى هيئة الاستخبارات والعمليات وكذا قرارات الاغتيال وجمع المعلومات حول الأشخاص المستهدفين، كما أسس جهاز تجسس على الشرطة بهدف اختراقها وكسب تعاونها مع زعماء منظمة الجيش السري.¹

والحق أن مصادر أموال المنظمة كانت متعددة، غير أنها بدأت أولا باشتراكات الأقلية الأوروبية وبعض الجزائريين في منطقة نفوذ المنظمة، وقد حاولت منظمة الجيش السري في البداية أن تظهر وكأنها تحترم دخل الأفراد، فكان الأطباء والمحامون وأصحاب المهن الحرة يدفعون أكثر من الأجراء الذين يدفعون ما بين 10 و 20 فرنكا جديدا، أما الشركات المنجمية والبتروولية وأصحاب المؤسسات الصناعية فيدفعون للمنظمة نفس المبلغ الذي يدفع إلى خزانة مصلحة الضرائب* لأن المنظمة كانت تعتبر نفسها النظام الوحيد الذي يدافع عن الجزائر الفرنسية وقد أعلنت تقارير الشرطة الفرنسية أن نقابة كنفدرالية أرباب العمل كانت تدعم المنظمة بأموال طائلة، بلغت قيمتها مليار ومائتي مليون فرنك.²

مارست منظمة الجيش السري عمليات إجرامية واسعة النطاق تمثلت في سياسة الأرض المحروقة ونهب البنوك وتقتيل الجزائريين وتصفية الفرنسيين التقدميين ومن أبرز جرائمها قتل الأستاذ (Pierre Popie) الذي كان يدافع عن المعتقلين الجزائريين في 25 جانفي 1961 وقتل ثلاث مناضلين من جبهة التحرير الوطني حكم عليهم بالإعدام مسبقا* كما قتل الكاتب الشهير مولود فرعون وذلك يوم 15 مارس 1962 بالجزائر، وتم اغتيال 72 جزائريا بطالا كانوا ينتظرون التشغيل في ميناء الجزائر يوم 02 ماي 1962، وقد جرح في الاعتداء 250 شخصا وقتل 30 آخرون بقذائف موجهة إلى الحي الشعبي بلكور (بلوزداد حاليا) يوم 04 ماي 1962³، كما استهدفت أحياء أخرى بمدينة الجزائر ك (باب الواد) وكان لتلك الجرائم وقع كبير على الاقدام السوداء.⁴

وأدى إحراق مكتبة الجزائر إلى إتلاف 60 ألف كتاب، كما مارست سياسة الأرض المحروقة التي أرهبت حتى الفرنسيين الذين هاجروا جماعيا باتجاه فرنسا.

¹ تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 102.

* لم تسلم أي مؤسسة من ضرائب المنظمة، بما في ذلك مؤسسات الميناء، ومؤسسة إنتاج الزيت لطمزالي وشركة بيرلي لإنتاج الشاحنات في رويبة، أنظر: تواتي دحمان، المرجع نفسه، ص ص 238-240.

² تواتي دحمان، المرجع نفسه، ص ص 238-240.

* أخرجوا من سجن وهران ليقتلوا في 23 جانفي 1961.

³ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، ص ص 578 - 580.

⁴ Jean Maurice Garceau, Je ne vous oublierai jamais.... Histoire du serment d'un Lieutenant en Algérie, Godefroy de Buillon, Paris, France, 1998, PP136-141.

لقد أثرت محاولة الانقلاب التي قام بها أربعة عمداء في أبريل 1961 على مصير المنظمة المسلحة السرية، التي كانت تنتظر دعماً من الجيش الفرنسي ولكن بعد فشل محاولة الانقلاب 400 شخص وتوقيف 05 عمداء وإقصاء 220 ضابطاً و 250 موظفاً أُلقي القبض على العمداء: Faure ,Challe ,Zeller, Bigot, Gouraud, Nicot, Petit ، كما حلت منظمة الطلبة وأوقفت جرائد مثل : L'écho d'Alger وحلت وحدات هامة من المظليين، بدأ الفرنسيون يغادرون الجزائر منذ 1962 بالرغم من تعليمات منظمة الجيش السري الصارمة ولهذا فقدت المنظمة مصادر المساندة والنقل والإيواء والتمويل.¹

والواقع أن منظمة الجيش السري كثفت من عملياتها الإرهابية، فقامت بتفجير 19 عبوة بلاستيكية ليلة 20 ماي 1961 تاريخ لقاء إيفيان الحديد وأخذت تنظم نفسها لعرقلة المفاوضات فقامت بتفجير القنابل بشارع (ديدوش مراد والعربي بن مهيدي حالياً) وأنشأت فرعاً بفرنسا لعرقلة مسار المفاوضات، ولم تكذ تنتهي المفاوضات حتى انفجرت طائرتان حريبتان، كما قررت المنظمة أن تمنع تطبيق اتفاقيات إيفيان ووقف إطلاق النار، مؤكدة ذلك في منشور وأمر صادرين بتاريخ 20 مارس 1962، جاء في الأول أن وقف إطلاق النار لا يعني السلم، أما الثاني فقد أكد على تكثيف مناوشات العدو في المدن الكبرى ودعا الجيش إلى الالتحاق بمنظمة الجيش السري.²

ونشير هنا إلى أن حصيلة جرائم المنظمة السرية بلغت في الفترة الممتدة من 19 مارس إلى 01 جويلية 1962 (410 قتيل جزائري) و (487 جريح)، وقد شكلت عملية اغتيال 15 عاملة نظافة جزائرية في 11 ماي 1962 قمة وحشية للمنظمة³، كما تشير بعض الدراسات إلى أن حصيلة الأعمال الإجرامية للمنظمة بلغت 1000 قتيل جزائري خلال شهر واحد من إعلان وقف إطلاق النار.⁴

وإذا عدنا إلى محاكمة الجنرال جوهو في 12 أبريل 1962 يتضح لنا أن سجل المنظمة كان دمويًا حيث كشف عن وجود 1190 عملية تفجيرية و 109 هجوم مسلح أسفر عن 137 قتيل، من بينهم 385 جريح و 15 عاملة نظافة قتلت بالمسدس والخنجر، كما ورد في تقارير مصالح الشرطة أن

¹ بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق، ص 578 – 580.

² امحمد يوسف، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة: عبد المجيد بوجلة، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 69.

³ أكد الجنرال "جوزيف كاتز" في كتابه "شرف جنرال" بأنه كان يخفي الحصيلة الحقيقية لضحايا المنظمة في وهران - بعد اتفاقيات إيفيان - خوفاً من خرق اتفاق وقف إطلاق النار.

⁴ نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص 448.

الفترة الممتدة من 19 مارس إلى 01 جويلية 1962 كانت دموية¹ حيث قتل 66 أوروبيا من بينهم ضباط سامون في الجيش الفرنسي و 36 جريحا و 410 قتلى و 487 جريحا من الجزائريين.² بينما يؤكد رضا مالك أن المنظمة السرية المسلحة قتلت رسميا 12000 جزائري وذلك حسب الاحصائيات الفرنسية.³

ونلمس من خلال التصريحات الكثيرة لجون جاك سوزيني* أن مصالح الشرطة الفرنسية كانت متواطئة مع قادة المنظمة الإرهابية وخصوصا فيما يتعلق بتصفية عدد من المناضلين الوطنيين، سواء كانوا منخرطين في الجبهة أو مجرد متعاونين معها، حيث أكد أن مصالح الشرطة الفرنسية⁴ كانت ترسل لهم أسماء المتعاطفين مع الثورة لتصفيتهم، رغم أنها كانت مكلفة - في الواقع - بمحاربتها.⁵ والواقع أن الكثير من الباحثين ذهبوا إلى حد القول بأن الشرطة الفرنسية كانت فعالة في باريس غير مبالية في الجزائر، لأن الجزائريين هم ضحايا منظمة الجيش السري، كما أن هذه المنظمة لا تهدد الأمن القومي الفرنسي ولا تتسبب في تدمير البنى التحتية للاقتصاد الفرنسي⁶، غير أن جرائم المنظمة تجاوزت المدن الجزائرية ليهتز التراب الفرنسي على وقع تفجيرات القنابل البلاستيكية⁷ على مدى شهري جانفي وفيفري 1962 وتبين هذه الإحصائيات قمة العنف:

- 40 عملية فيما بين 15 و 21 جانفي 1962 (من بينها 25 عملية في المنطقة الباريسية و 18 عملية في ليلة واحدة، ليلة 17 إلى 18 جانفي).

- 33 عملية فيما بين 22 إلى 28 جانفي (23 عملية في المنطقة الباريسية).

¹ تؤكد الكاتبة R.Goutalier ريجين غوتالييه أن السمعة المرهبة لهضبات المنطقة 3 "وهران" مرتبطة أساسا بكوموندوس اليهود، وهي لا تستبعد أن تكون المنظمة قد حصلت على بعض الحمولات من السلاح القادمة من إسرائيل في نهاية 1961 وطيلة السداسي الأول لسنة 1962، أنظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر، موعد الرحيل، ج2، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2005، ص 262.

² جعفر بن صالح، المرجع السابق، ص 20.

³ رضا مالك، "مفاوضات إيفيان أو... المسيرة الوطنية نحو يوم النصر"، المصادر، ع5، صيف 2001، ص 30.

* وردت في الكتاب الذي أعده الصحفي الفرنسي "برتراند لوجرنر" مع جون جاك سوزيني والذي نشرت بعض صفحاته في صحيفة ليبيراسيون، ومن بين تلك التصريحات قوله: "وصلتنا معلومات عن أعدائنا وهم المتعاطفون مع جبهة التحرير الوطني، سواء كانوا مسلمين أو أوروبيين من قبل مصالح الشرطة الفرنسية في الجزائر"، كما صرح قائلا: "حين تتمكن القوى النظامية من إلقاء القبض على عميل للأفلا ن ولا تعثر بشأنه على ما يجعله يمثل أمام المحكمة، لابد أن يتكفل طرف معين بإعدامه".

⁴ أكدت جريدة المجاهد أن هناك تواطؤا بين الشرطة الفرنسية ومنظمة الجيش السري قائلة: "لقد أصبحت الصحف الفرنسية بجميع نزعاتها تستغرب استمرار حوادث الأوروبيين ضد الجزائريين في مدن من الجزائر لا يكاد يخلو فيها شارع من قوات البوليس أو الجيش الفرنسي، ويظهر أن هذه الصحف تخجل من أن تعترف صراحة من أن قوات الجيش والبوليس إن لم تكن هي التي تضع قنابل البلاستيك أمام محلات الجزائريين ومساكنهم، فإنها هي التي تمنعهم بالمواد المتفجرة وبالسلاح الذي يسفكون به الدماء"، أنظر: المجاهد، "إلى أين تسير فرنسا التي تدلل عصابتها؟"، ع 105 / 25 سبتمبر 1961.

⁵ حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 20.

⁶ تواتي دحمان، المرجع السابق، ص ص 355-356.

⁷ Rémi Kauffer, L'O.A.S. Histoire d'une organisation secrete, Fayard, 1986, P 242.

34- عملية فيما بين 5 إلى 11 فيفري (27 عملية في المنطقة الباريسية).

في الجزائر، 801 عملية سجلتها منظمة الجيش السري، جيش التحرير الوطني و Anti OAS فيما بين 1 و 31 جانفي 1962، وقد خلفت 555 قتيل و 990 جريح وخلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر فيفري تم تسجيل 507 عملية والتي خلفت 256 قتيل و 490 جريح¹، ونتيجة لعمليات التقتيل العشوائية انتشرت حالة من الهلع في أوساط الشعب الفرنسي، الذي بدأ يلتف حول بعض التنظيمات التقدمية التي تزعمت المقاومة بكل أشكالها، فشعر قادة المنظمة السرية أنهم سيفقدون مساندة حتى غلاة المتطرفين أمثال دوبري وجان مري لوبان فوجه الجنرال صالان تعليمات عاجلة إلى سارجان وكنال يدعوها إلى الكف عن التقتيل العشوائي والتركيز فقط على اغتيال كبار المسؤولين الفرنسيين في الحكومة وفي الحزب الشيوعي.²

ومن المؤسف حقا أنه في الوقت الذي كان فيه المستوطنون المدنيون يعملون بئسين - تحت سيطرة وتوجيه منظمة الجيش السري وعن طريق الإرهاب المنظم - على تخطيط الثورة منذ 1961، عرضت عليهم الثورة الجزائرية من خلال موثيقها العيش في أمن واستقرار في جزائر مستقلة.³ ويبدو أن جريدة المجاهد اهتمت بمجريات تلك المرحلة فكتبت:

" رسالة من سالان إلى مدير جريدة "لوموند" يتبرأ فيها من أن يكون قد أعطى الأمر إلى منظمته السرية باغتيال ديغول، وبلاغ من "تجمع النواب الجزائريين" ينددون فيه بالجرائم الوحشية التي يرتكبها العنصريون الأوروبيون ضد الجزائريين بتشجيع من السلطات الفرنسية، وإضراب في صفوف سائقي السيارات الجزائريين في العاصمة واستقالة النواب البلديين الجزائريين في عنابة وأخيرا وليس آخرا نداء الجنرال "اليري" القائد العام للقوات العسكرية في الجزائر ليمدوا يد المساعدة إلى قوات الشرطة حتى تتمكن من محاربة المنظمة السرية".⁴

كما جاء في عددها 105 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1961 أنه:

" بتاريخ 10 و 11 سبتمبر 1961 شهدت مدن الجزائر، وهران، سيدي بلعباس وعنابة 20 حادثة نفذها المتطرفون الاستعماريون الذين فحروا 1420 قبلة من 23 أفريل إلى 15 أوت وكلها من نوع البلاستيك.

¹ Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, Editions La Découverte paris, 1993, 1995, 2002, 2004, P74.

² محمد العربي الزبيري، "انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول"، الذاكرة، ع 6، نوفمبر 2000، ص 101 - 102.

³ البخاري حمادة، "فلسفة الثورة الجزائرية"، مجلة التاريخ، النصف الأول من سنة 1987، العدد 23، ص ص 78-79.

⁴ المجاهد، "إلى أين تسير فرنسا التي تدلل عصابتها؟"، ع 105 / 25 سبتمبر 1961.

يوم 15/09/1961 قتل تاجر جزائري في العاصمة برصاص جمع من الأوروبيين يركبون سيارة وجرح جزائري آخر نقل إلى المستشفى لكنه مات متأثرا بجراحه، وفي وهران قتل رجال البلاستيك الجزائريين رميا بالرصاص.

يوم السبت 15/09/1961 طعن أحد الجزائريين غدرا بواسطة خنجر وذبح آخر في نواحي (لوبيرا) وألقيت قنبلة يدوية داخل مقهى فتسببت في جرح 19 شخصا وفجرت شحنة من البلاستيك في نفس المقهى الأوروبي.

16 سبتمبر 1961: انفجرت 07 شحنات من البلاستيك في الجزائر العاصمة، كلها موجهة ضد الجزائريين ومحلاتهم التجارية.

يوم الأحد 17/08/1961: أعدم إرهابي فرنسي سائق سيارة جزائري ولاذ بالفرار وانفجرت شحنة من البلاستيك أمام حمام، جرح من جرائها ثلاثة أطفال جزائريين، وأثناء ليلة السبت كان عدد قذائف البلاستيك التي فجرها الإرهابيون الفرنسيون في كامل الجزائر 22 وجرح عدد من الأشخاص بواسطة شحنات البلاستيك في عنابة، وفي حسين داي بالعاصمة قتل أحد الجزائريين بواسطة الطلقات النارية."

" يوم 18/09/1961 سجلت 15 حادثة إرهابية في ظرف ساعتين ابتداء من الثامنة إلى العاشرة من ليلة 19/09/1961 وفجرت قذيفتان من نوع البلاستيك في نزلين يسكنهما جزائريون بباريس فجرت امرأة أوروبية.

مساء يوم 19/09/1961: فجر جمع من الأوروبيين قذيفة يدوية داخل مقهى يرتاده الجزائريون بالجزائر العاصمة فجر 09 أشخاص وفي المساء فجرت شحنة من البلاستيك في المقهى المذكور فحطمته.

يوم 20/09/1961: سجل خلال الليلة قبل البارحة ونهار أمس انفجار 30 شحنة من البلاستيك بالجزائر منها 24 بالعاصمة و 02 بوهران و 3 بمعسكر والأصنام وسيدي بلعباس وواحدة بعنابة.

يوم 20/09/1961: فجر الإرهابيون الاستعماريون هذا اليوم 20 شحنة من البلاستيك في الجزائر العاصمة وضواحيها، وفجر الإرهابيون شحنة من البلاستيك أمام مقر بن حداد الوالي على قسنطينة فأحدثت أضرارا مادية جسيمة، وفجرت شحنة أخرى في مصبغة بمدينة قسنطينة فأحدثت بها أضرارا مادية فادحة".¹

¹ المجاهد، " نشاط عصابات البلاستيك"، العدد 105، 1961/09/25.

لعل المتمعن للحصيلة الدموية الثقيلة التي خلفتها منظمة الجيش السري، يدرك بما لا يدع مجالاً للشك بأن ضحايا المنظمة الإرهابية لم يكونوا أوروبيين فقط، فحتى الجزائريون المسلمون لم يسلموا من عمليات القمع الرهيبة التي نفذها أعضاؤها، غير أن نتائجها كانت أكثر تأثيراً على الأقدام السوداء إذ دفعت بهم إلى هجرة جماعية مع مطلع ستينيات القرن الماضي.

والواقع أن منظمة الجيش السري استحسنّت مشاريع تقسيم الجزائر واعتبرتها بديلاً لـ : "الجزائر الفرنسية"، ومن جهة أخرى تناول هذا الإجراء بعض ردود الأفعال المعارضة لمشروع تقسيم الجزائر مثل: سالان راوول الذي رفض تقسيم الجزائر، كما حاول العقيد (غارد) تقسيم الجزائر وكانت نتيجة المشروع هي الفشل وذلك سنة 1962 وبمكنا حصر عوامل فشل هذا المشروع فيما يلي:

- الهجرة الجماعية للأوروبيين بسبب إرهاب منظمة الجيش السري.
- التزام الجيش الفرنسي بأوامر قيادته التي اعتبرت أن منظمة الجيش السري تهدد الأمن الفرنسي.¹

ولهذا يمكننا القول بأن هيئة أركان منظمة الجيش السري اعتمدت العنف سياسة وهدفا واتصفت بالدموية الشديدة، بحيث يصعب على الباحث إحصاء الجزائريين الذين كانوا ضحايا لتلك العمليات الإجرامية، واعتبرت المرحلة الممتدة بين تاريخ وقف إطلاق النار وتاريخ الاستفتاء مرحلة تصاعدية في أعمال المنظمة، وخاصة بعد صدور قرار (سالان) الذي يدعو للإرهاب، وعلى هذا الأساس أصبحت سياسة الأرض المحروقة وسيلة للمساومة في يد عصابات هذه المنظمة وهذا بالضغط على اللجنة التنفيذية المؤقتة من أجل إجبارها على مراجعة اتفاقيات إيفيان بعد عمليات التخريب والتدمير التي قامت بها كتدمير المخابر والمكاتب وتفجيرات عديدة كتفجير أكبر مدرج بمعهد الزراعة بالحرش وحرق خزانات الوقود بوهران ومحطات الكهرباء...²، ومع تطور احتياجاتها قرر قادتها تنظيم عمليات واسعة للسطو على البنوك والشركات ومصالح البريد والضرائب ابتداء من جانفي 1962 وهنا أوردت جريدة كومبا المؤرخة بـ 04 أفريل 1962 أنه فيما بين شهري جانفي وأفريل فقط استولت المنظمة على ما يزيد عن مليار ونصف فرنك.

وشهدت الأسابيع الأخيرة من جويلية 1962 تكثيف بقايا المنظمة من عمليات السطو لحساباتهم الخاصة³، فبينت الإحصائيات الفرنسية أن المنظمة الإرهابية قامت بثمانمائة عملية سطو على مخازن

¹ أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة: عبد السلام يخلف وآخرون، 2013، ص 232.

² تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 113 - 114.

³ المرجع نفسه، ص 241 - 244.

الأسلحة في شهر فيفري 1962 وبنحو 4300 عملية في شهر مارس وتحصلت على أسلحة حربية وقذائف ومتفجرات عديدة.¹

ونقرأ في جريدة المجاهد دائما رسدا لتلك الوضعية العسيرة:

" لم تتعض باريس بـ 13 ماي 1958 ولا بـ 24 جانفي 1960 واعتقدت أن وحدة الجيش الفرنسي هي كل شيء، وأن عزل بعض القادة ونقلهم إلى باريس أو ألمانيا أو إحالتهم على المعاش يسمح بالحفاظ على وحدة الجيش وقوته ولكن عزل (نقل) الجنرالات سالان وماسو وشال وكريان، جوهر وآلار وغيرهم لم يخلق إلا مزيدا من التمرد"²، ولهذا بات التفاوض الجدي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة أمرا ضروريا لإيجاد حل فعلي للمسألة الجزائرية، لأن التفاوض الصريح ليس فقط أقصر طريق لتحقيق السلم ولكنه أيضا أقصر طريق للقضاء على جذور التمرد.

والواقع أن تمرد الجنرالات كان علانية، حيث ذكرت المصادر أن المتمردين كانوا يلتقون في المقاهي والحانات ويتحدثون جهرا أمام البوليس عن المؤامرة المقبلة ولم يحرك البوليس ساكنا، كما لم يحرك ديغول ساكنا، بل اكتفى بنقل (الكولونيات المتمردين) من الجزائر ومنحهم مسؤوليات أخرى في فرنسا وألمانيا (بعد 24 جانفي) مثل ديفور وبروازا وغودار...³

والحقيقة أن جرائم المنظمة كانت محل استنكار كبير في أوساط الجزائريين والأوروبيين المتحررين بالعاصمة، إذ تردد الحديث كثيرا عن المجازر التي ارتكبتها المتمردون خلال أيام التمرد، وخصوصا حينما تم اكتشاف عدة جثث مرصوفة بعضها فوق بعض، في خنادق حفرت تحت الأرض، " من ذلك ما يقال أنه عثر على ثلاثمائة رأس بشري بالقرب من مركز قيادة جنود المضلات، كما اكتشف ثلاثة أشخاص ما يزالون على قيد الحياة وقد بني عليهم سور، كما اكتشفت مقبرة جماعية بالقرب من زيرالدا... وقد تأكد الآن أن جنود المضلات لم ينجسوا مراكزهم في زيرالدا للقضاء على الوثائق التي كانت موجودة به، بل إنهم خربوه حتى يحطموا معه القاعات التي كانت مخصصة للتعذيب والأفران البشرية التي يحرق فيها الجزائريون، وقد عاد الحديث من جهة أخرى عن النفق الذي يربط بين ثكنة باليسي وبين البحر والذي كان يستعمل لإخلاء جثث الذين يموتون تحت التعذيب والقذف بها في البحر".⁴

¹ تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 250.

² المجاهد، " العلاج الطبيعى لمرض التمرد"، العدد 94 / 25 أفريل 1961.

³ المجاهد، العدد 95 / 08 ماي 1961.

⁴ المجاهد، " من أعمال المتمردين"، العدد 69 / 22 ماي 1961.

وبالنظر إلى كل تلك الظروف كانت الهجرة الجماعية للأقدام السوداء مدفوعة بشكل كبير منذ أن لاحت في الأفق بوادر الاستقلال الوطني، غير أن تلك الجرائم لم تؤثر على الجزائريين بل كانت الدوافع التي أجبرتهم على الهجرة منذ الاستقلال هي دوافع اقتصادية، اجتماعية ونفسية بالدرجة الأولى.

المبحث الرابع: الدوافع العسكرية والنفسية للهجرة:

تمثل سنة 1912 التاريخ الرسمي الذي فرضت فيه الخدمة العسكرية الإجبارية على جميع الشباب الجزائري (قرار التجنيد الإجباري) ومنذئذ أصبحت الهجرة بشكلها الطوعي والإجباري ظاهرة ملفتة للانتباه، والسبب الثاني يتمثل في الحروب الطويلة التي خاضتها فرنسا خلال القرن 20 م، وتحديدًا في الفترة الواقعة فيما بين 1946 و 1962، فقد امتصت هذه الحروب طاقات الشباب الفرنسي مما جعل الاقتصاد الفرنسي يعاني من نقص فادح في القوة البشرية التي تتطلبها التنمية الصناعية.¹ حقا لقد جاءت الحرب العالمية الأولى لتطلق يد الحكم العسكري في الجزائر، وتزوده بالذرائع التي تبرر بها تعسفه باسم الطوارئ، وبلغ ذلك التعسف ذروته في تجنيد الجزائريين إجباريا، وقد فجر هذا التجنيد مضاعفات فكرية ونفسية وأبعادا سياسية في المجندين المساقين إلى الحرب عنوة وفي المودعين لفلذات أكباد يرمى بها في الجحيم.²

غير أن الجزائريين عبروا عن رفضهم الصريح لهذا القانون الذي يقحم أبناءهم في حرب لا تعنيهم وترددت على ألسنة الكثيرين أغنية "الحاج قيوم" التي مثلت مقاومة شعبية هامة لم تتفطن لها الدوائر الاستعمارية³، كما عبر الجزائريون عن سخطهم من خلال الخطب الجمعية في المساجد والخطب الجماهيرية في الساحات والقصائد الشعرية في الميادين الشعبية، بالإضافة إلى الرسائل والفتاوى... وكلها كانت من وسائل نضال الكلمة ومقاومتها الثقافية التي تدعو الناس وتحثهم على الصمود ومقاومة الفرنسيين الغزاة وعدم الثقة فيهم والاطمئنان إليهم.⁴

وهاهو تاريخ آخر وتحديدًا يوم الخميس 23 ماي 1912، وهو يوم السوق الأسبوعي أين انطلقت احتجاجات ضد عمليات التجنيد التي خصت الشبان الجزائريين للعمل تحت راية الدولة الفرنسية

¹ Kamel Kateb, Européens, " " Indigènes " " et juifs en Algérie (1830- 1962), representations et réalités des populations, éditions el Maarifa, 2010, P164.

² صالح خرفي، وثائق ودراسات، المدخل إلى الأدب الجزائري الحديث، الثقافة، السنة 4، العدد 21 جوان- جويلية 1974، ص 12.

³ Abdelkader Djeghloul, Elements d'histoire culturelle algérienne, collection patrimoine, NEAL, 1984, PP193-198.

⁴ محمد الصالح رمضان، " أدب النضال والمقاومة في الجزائر في العهد الاستعماري الفرنسي"، معالم بارزة...، المرجع السابق، ص 15.

وبرز " الجهاد " ضد ما يشبه الاستعباد، وقد أجبر هذا الحدث الآلاف من الجزائريين على الهجرة إلى المشرق الإسلامي ومنحت تلك الهجرة الفرصة لارتقاء الأدب الشعبي، حيث نشرت حوالي 3000 قصيدة تحت عنوان " كنوز الأنوار والبحور في ديوان السر والنور"¹، للشيخ قدور بن عاشور زرهوني (1850- 1938) التي كانت مليئة بالأسى والسخرية والتي لم يتوقف سكان ندرومة على أدائها برفقة اوركسترا الموسيقى الأندلسية.²

والواقع أن الكثير من الكتاب الفرنسيين عندما يتحدثون عن العوامل السياسية ومدى تأثيرها على الجزائريين، يهملون دائما العامل الاستعماري الذي أدى بطريقة أو بأخرى إلى تطور حركة الهجرة الجماعية للجزائريين، وخصوصا خلال الفترة الممتدة على مدى سنوات (1911-1918).

لقد عرفت الجزائر في نهاية القرن 19 أزمة اقتصادية حادة هددت المجتمعات الريفية والحضرية التي تعيش من عرق جبينها، ومن الطبيعي أن تؤثر تلك الأزمة على الجزائريين وتقلل مداخيلهم، وقد رافق ذلك ارتفاع رهيب لتكاليف الحياة، تضاف إلى ذلك التحولات العمرانية والحضرية لبعض المدن الجزائرية، وهو الأمر الذي اعتبره البعض مساسا بكيان الجزائريين وحضارتهم وثقافتهم ومعتقداتهم، كما كان لقانون الحالة المدنية الذي فرض على الجزائريين سنة 1882 تأثيره الواضح ويضاف إلى ذلك قانون 1886 المتعلق بالقضاء وكلها أحدثت هلعا كبيرا في الأوساط الجزائرية وأخيرا جاء مشروع التجنيد الإجباري في سنة 1908 ليكمل حلقة عدم الاطمئنان التي ظل الجزائريون يتخبطون فيها وهو ما جعل الكثير منهم يهاجرون إلى المغرب الأقصى ولكن بعد فرض الحماية عليه سنة 1912 اتجهت أنظار الجزائريين تلقاء المشرق العربي والولايات العثمانية، وقد عمل أولئك الجزائريون على تحريض إخوانهم على الهجرة، وهذا ما أقلق الإدارة الفرنسية خاصة وأنه تزامن مع فرضها لقانون التجنيد الإجباري بمرسوم 28 فيفري 1911، الذي أثار الرعب والهلوع بين الجزائريين، وقد تحولت هجرة تلمسان (1911) إلى هلع حقيقي وخاصة حينما أعلنت الجرائد الكولونيالية أن الإدارة الفرنسية ستطبق على المسلمين ابتداء من الشهر (سبتمبر 1911) مرسوما يتعلق بالتجنيد الإجباري، ومما

¹ هو ديوان ظهر الجزء الأول منه بوجدة على أنه سيتبع بأجزاء أخرى والمؤلف يقع في 114 صفحة وهو دون تاريخ. صاحبه هو قدور بن أحمد بن قدور بن عاشور الندرومي، من مواليد ندرومة بتاريخ 1863 تقريبا، يذكر أنه كان حفيدا لقدور بن عاشور خليفة باي وهران في ناحية ندرومة، كان الشاعر من حفظة القرآن قبل أن يتركه إلى الموسيقى التي بلغ فيها شأنا عاليا، أصبح بعد ذلك من خدمة بعض الصالحين من أمثال أحمد البجائي الذي لقنه قرص الشعر ومصطفى بن عمرو الذي أخذ عنه مبادئ التصوف، أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830- 1954)، ج 8، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 310.

² Taha Zerhouni, " Nedroma l'attrayante ville almohade: une cité d'art et d'histoire ", Majallat Et – Tarikh , Centre national d' Etudes Historiques , N:24 , P39.

يشار إليه أن المعمرين استغلوا هذا الحادث¹ لدفع الجزائريين إلى الهجرة بغية الاستحواذ على أراضيهم حيث زرعوا بينهم أخبارا أثارت القلق والبلبل، مفاد بعضها أن الجزائريين سيحبسون مستقبلا على الزواج بالأوروبيات وأن المرأة الجزائرية ستمنع من ارتداء الحجاب، وحرصا على عدم فقدان اليد العاملة حذر المعمرون كل الأهالي من عواقب التجنيد في صفوف العساكر الفرنسية.²

وخلال الحرب العالمية الثانية أقحم الشبان الجزائريون مرة أخرى في جبهات الحرب الأوروبية وهذا ما أفرز تأثيرات سلبية على الواقع الجزائري، غير أن بعض الكتاب يذكرون بأن مشاركة الجزائريين في الجهود الحربية خلال الحرب العالمية الثانية كانت مختلفة عن مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، من ذلك مثلا أنهم كانوا يعلقون آمالا كبيرة على مبادئ ميثاق الأطلسي الذي يقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ولهذا كانت مشاركتهم فعالة وحاسمة في انتصار الحلفاء على النازية.

إذن يمكننا القول بأن العوامل الاقتصادية تؤدي عادة إلى هجرات طوعية، بخلاف العوامل السياسية أو العسكرية، فهي تؤدي إلى هجرات اضطرارية، وقد كانت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال الحربين العالميتين اضطرارية، ذلك أن الدولة الفرنسية كانت قد نقلت تحت ضغط ظروف الحرب عددا كبيرا من الجزائريين منهم الجنود في الجيش والعمال في المصانع أو في الفلاحة.³*

وفي هذا الشأن يقول الكاتب الفرنسي وليام مارسى: أن الحياة الاستعمارية الجديدة، كانت من بين الأسباب التي قادت إلى الهجرة الجزائرية، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا⁴، ولكن بعد أن وضعت الحرب أوزارها كان طريق الهجرة قد عُبد وغدت الهجرة ظاهرة قائمة، لأن الكثير من الجزائريين بعد تسريحهم من الخدمة بقوا هناك في فرنسا، ومن عاد منهم إلى الجزائر ما لبث أن رجع ثانية إلى فرنسا.⁵

وكمهاجرين قبل وخلال وبعد الحرب، فإن هؤلاء الجزائريين وجدوا أنفسهم في أوروبا التي كانت نفسها تمر بتطورات جذرية، وقد تبنا طريقة الحياة الأوروبية، وتعلموا من بين أشياء أخرى: الشعارات

¹ عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 135، 137، 138.

² عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 141- 142.

³ * كان عدد العمال في الأعمال الفلاحية قليلا، إذ قدر عددهم خلال سنوات الثورة التحريرية بـ: 2230، أنظر: GR 1H 1147.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992، ص 122.

⁵ عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914 - 1939) (نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 46).

السياسية والمناورات الحزبية والنظام والتكتيك الثوري، وقد وجدوا أيضا في أوروبا حرية أكثر في التعبير كما اكتسبوا هناك أصدقاء لتأييد قضيتهم أكثر مما وجدوا في الجزائر.¹

وربما كان مبدأ المساواة من المبادئ الأساسية التي ركز عليها الجزائريون قبيل الحرب العالمية الثانية إذ أن المؤتمر الفدرالي المنعقد بوهرا ن بتاريخ 3 أبريل 1938 طرح المسألة الجزائرية، وناقش القضايا المتعلقة بالوضع الاقتصادية والسياسية بالجزائر، وألح على ضرورة تطبيق المساواة فيما يتعلق بمسألة تجنيد الجزائريين وغيرهم من الأوروبيين (مشروع بلوم فيوليت).²

وبعد الحرب العالمية الثانية لم يجازى أبناء المستعمرات على تضحياتهم الثمينة وظلت الشعوب المستضعفة التي شاركت بقسط وافر في تحرير العالم وإنقاذه من الاستبداد والإرهاب تزرع تحت ربة الاستعمار، بينما ألمانيا التي تسببت في نشوب الحرب أصبحت تسير بخطى سريعة نحو الاستقلال وأمريكا من ورائها معينة.³

ولئن كان المهاجرون الجزائريون في الشرق الأدنى يعيشون حياة مترفة⁴ فإن مواطنهم في فرنسا يعيشون حياتهم في أوروبا الصعبة والنشطة، غير أن الجزائريين في كلتا الحالتين قد وجدوا جوا أكثر حرية وأكثر فُرصًا وأكثر تنويرا مما في وطنهم، وقد بدأ الجزائريون في فرنسا يقارنون حياتهم التعسة تحت قانون الأهالي، بالحرية التي وجدوها في "مرسيليا"، "بادي كاليه" و"باريس" ولم يشعروا كعمال أنهم كانوا يختلفون كثيرا عن زملائهم عمال فرنسا، وقد أدى بهم الإسهام في الأحزاب السياسية والصحافة وحرية الاجتماع وتبادل الأفكار إلى أن يضيفوا ذخيرة جديدة، لم يسبق لهم أبدا أن مارسوها وبالإضافة إلى الفرص المادية والمعنوية التي اقتنوها لوجودهم في فرنسا نفسها، فإنهم جنوا مكاسب وفوائد عقلية ووطنية، ذلك أنه إذا كانت طريقة الحياة في الشرق الأدنى ليست غريبة جدا عن طريقة الحياة في الجزائر، فإنها في فرنسا كانت تختلف تماما.⁵

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 375-376.

² Mouloud Aouimeur, "Jeunesse et poétique dans l'Algérie des années 30: La fédération des jeunes socialistes d'Oranie", Revue des Etudes Historiques, n13, Année 2011, P10.

³ المنار، "سير العالم السياسي - قضية ألمانيا"، السنة الأولى، العدد 29/01 مارس 1951.

⁴ اعترف الفرنسيون أن المعلومات التي تتضمنها رسائل المهاجرين والتي تعبر عن وضعيتهم الحسنة ليست خاطئة بل هي صحيحة في غالبيتها، وأكد أحد القناصل أنه: "بحسب السياسة الدائمة التي يتبعها الوالي العثماني في دمشق فإن المهاجرين يلقون الحفاوة والاستقبال وتسلم لهم الإدارة قرشين ونصف يوميا لكل فرد، إلى حين تمنح لهم قطع من الأرض... أما بعض الشخصيات والتي يمكن أن تكون ذات فائدة دعائية، فإنه يمنح لهم من المال مقدار ما يشترون به قطيعا وآلات زراعية، كما يمنح لهم السكن، أنظر: نادية طرشون، "هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية"، المرجع السابق، ص ص 184 - 185.

⁵ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 128.

والواقع أن ما نسجه العائدون من أساطير عن وجودهم في فرنسا خلال الحرب الأولى، قد انتشر بسرعة بين ذويهم وأقاربهم، فالعمال كانوا يقصون أخبارا عن المعاملة الطيبة التي كانوا يلقونها هناك، وكان لسان حالهم "في فرنسا نحظى برضى الأوربيين*، وبمعاملتهم الطيبة، وهم يعلموننا المهن النافعة ويدفعون لنا الأجور"¹ ولم يبق للحماس - حينئذ - سوى أن يقفوا أثر المغامرين الأوائل، ويهاجر من "البلد اللعين، بلد المهانة والفاقة" على حد تعبير فرحات عباس.²

ونجد أن ظاهرة الهجرة لا تقتصر على الجنود والعمال والعناصر النشيطة في البلاد فقط، فحتى طلبة العلم، أصبحوا يفضلون الدراسة في المعاهد الفرنسية بفرنسا، على الدراسة في المعاهد الفرنسية بالجزائر، بحيث صار كل من يمتلك قدرة مادية يفضل استكمال دراسته في فرنسا، بدلا من استكمالها في جامعة الجزائر في وطنه³ ولعل هذا الطرح الأخير يضعنا أمام فرضيتين:

فأما أن يكون تطلع الطلبة إلى استكمال دراستهم في جامعات فرنسا هروبا من التمييز والاستعلاء والعنصرية التي يعيشونها في جامعة الجزائر، نتيجة تسلط المعمرين وسيطرتهم أو أن يكون مرتبطا بتأثرهم بالواقع الذي جسده المهاجرون الأوائل إلى فرنسا، والذي كان كفيلا برسم ملامح حياة أفضل مما هي عليه في وطنهم.

أو أن يكون ناتجا عن فشل السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، أو على الأقل بسبب قلة الفرص المتاحة للجزائريين والتي تحول دون تمكنهم من مسايرة روح العصر والحصول على مستوى معرفي يضمن لهم تبوأ مراتب اجتماعية، أقل ما يقال عنها أنها حق مشروع لكل جزائري.

ولكن الأكيد أن هجرة الجزائريين بعد الاستقلال يمكن تفسيرها وربطها بالدوافع الاقتصادية والاجتماعية أكثر من بقية الدوافع السياسية والعسكرية، وذلك ما سنتناوله في الفصل الثاني.

* بصفة عامة نستطيع أن نقول بأن السبب الأول الذي أدى إلى الهجرة هي الخدمة العسكرية، التي جعلت بعض الشباب يشعرون أن المجتمع الفرنسي قد قبلهم ومنحهم بعض الحقوق التي لم يحصلوا عليها في بلادهم كما أتاحت لهم فرصة التعرف على طباع الفرنسيين الأصليين، الذين يحترمون الشعور الإنساني ويتعاملون مع غيرهم دون غطرسة وجبروت كما يفعل أوربيو الجزائر، أنظر : عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 163.

¹ فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، الشاب الجزائري (1930)، متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان (أفريل 1941)، ترجمة: أحمد منور، تقديم: أبو القاسم سعد الله، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 53.

² زوزو، المرجع السابق، ص 46.

³ رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس - رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط 5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2001، ص 53.

الفصل الثاني

الدوافع الاقتصادية للهجرة الجزائرية.

المبحث الأول: مصادرة الأراضي.

المبحث الثاني: الاستيطان.

المبحث الثالث: النظام الضريبي.

المبحث الرابع: : تطور الاقتصاد الرأسمالي وضعف الاقتصاد التقليدي.

من المؤكد أن العوامل المؤدية إلى الهجرة هي عديدة ومتشابكة، ولكن وحسب ما يذهب إليه أغلب المؤرخين فإن الدوافع الرئيسية للهجرة هي دوافع اقتصادية بالدرجة الأولى وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: مصادرة الأراضي:

يذهب الكثير من الباحثين عند تفسير الدوافع الاقتصادية للهجرة الجزائرية إلى الإشارة إلى ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها في الجزائر، حيث كان أشيع تعليل للهجرة الجزائرية في فترة بين الحربين هو القول بأنها تحدث نتيجة ارتفاع أجور العمل في فرنسا وانخفاضها في الجزائر، وهذا التعليل كانت الإدارة الفرنسية تقول به وقلما يشيرون إلى استلاب الأرض من أصحابها الشرعيين وتسليمها إلى أوروبيين غرباء أو إلى شركات استغلالية كبرى.¹

وبناء على ذلك أعطي قسم كبير منها للإيجار تارة، أو انتقل إلى ملكية المعمارين في مجرى الاستعمار الرسمي تارة أخرى، كما قام المعمارون بابتلاع أراضي واسعة من مالكيها المحليين² وهكذا وبمقتضى هذه القوانين الاستثنائية تم تدعيم النظام الاستعماري وتمكن المعمارون من توسيع قطعهم الأرضية التي حصلوا عليها في إطار التعمير الرسمي عامة³، إلا أن إصدار قوانين عديدة يدلنا على صعوبات المحاولة، أي بقاء الفلاحين متمسكين بأراضيهم رغم وسائلهم الضعيفة للمقاومة، وفعلا لم تحصل هذه النتائج إلا بفضل تدخلات أخرى وخاصة المصادرات الجماعية بجذب ووضع وتشجيع المبادرات الفردية.⁴

ومن الأمثلة الدالة على استفادة الشركات الاستغلالية الكبرى من الأراضي الخاصة بالجزائريين، أن الشركة الجينية التي أنشأت سنة 1853 برؤوس أموال سويسرية قد تحصلت على 281000 هكتار لمدة عشر سنوات، أما الشركة الجزائرية فقد استفادت سنة 1865 من 100000 هكتار كي توطن بها 20000 عائلة أوروبية، وتمنح في المقابل للحكومة قرضا قدره مائة مليون فرنك، كما استفادت الشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد في سنة 1865 من 250000 هكتار، على أن تأخذ على عاتقها بناء سد بفرقوف القريب من المحمدية

1 زوزو، المرجع السابق، ص 35.

2 لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط 9، ANEP، دار الفارابي، 2007، ص 199.

3 الجيلالي صاري ومحمود قداش، المرجع السابق، ص 133.

4 المرجع نفسه، ص ص 133 - 134 .

فيما استفادت الشركة الغابية من 160000 هكتار من الغابات لاستغلالها خلال 60 سنة فباعتها لثلاثين مقاولا أوروبيا.¹

وقد ظل الاستغلال قائما إلى غاية العقد الخامس من القرن العشرين فكانت مساحة أملاك بعض الشركات الاستعمارية والمعمرين في الجزائر كالتالي:

تملك الشركة الجزائرية : 70000 هكتار.

وتملك شركة جينيفوار: 20000 هكتار.

ويملك دوقريو: 13000 هكتار (في سدي بلعباس).

وتستغل شركة () للفرنان: 50000 هكتار.

وشركة الاستغلال الزراعي في المتيجة: 15000 هكتار.

ويملك دوسي في سطيف : 18000 هكتار.²

ومن أجل المقارنة نذكر بأن محمد حسين الوزان أشار إلى أن الاستعمار الزراعي كان يستغل منذ 1913 مساحة 104000 هكتار بالمغرب الأقصى وكان ذلك بموجب عملية مصادرة الأراضي لصالح المعمرين الأوروبيين وإعطائها شرعية قوانين صدرت في 31 أوت و 08 نوفمبر 1914 و 03 ماي و 16 أكتوبر 1919 و 19 أبريل 1922.³

تعد سياسة مصادرة الأراضي والغرامات العقابية ومختلف الالتزامات الضريبية التي فرضتها سلطات الاحتلال الفرنسي على المسلمين من أشد الإجراءات وطأة على تطور ظروف حياة الجزائريين خلال الحقبة الاستعمارية⁴، والواقع أن الفرنسيين قد شكلوا في الجزائر نظاما استعماريا يتنافى كليا مع مبادئ حقوق الإنسان التي أسست عليها الثورة الفرنسية سنة 1789 مشروعاتها وذلك بتبني إجراءات ذات طابع اقتصادي، هدفها إخضاع المجتمع الجزائري من خلال تجريدته من مصادر رزقه: الأرض، بواسطة المصادرة والاحتياطات النقدية وذلك عن طريق مختلف أنواع الضرائب والغرامات العقابية، وقد أفرزت هذه الحرب

¹ الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليديونيا الجديدة - مأساة هوية منفية، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 42.

² الجزائر الجديدة، "مقارنة بسيطة" / السنة 10/96، محرم 1375.

³ الكبير عطوف، الهجرات العالمية والمغربية (قضايا ونماذج)، ط2، طباعة ونشر سوس، أغادير، 2013، ص 93.

⁴ عميرواي احميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 2، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص 159.

الاقتصادية كارثة إنسانية خطيرة، سنحاول إبرازها من خلال دراسة مظاهر السياسة الفرنسية في المجالات المختلفة.¹

إذا أتينا إلى الحديث عن المساحات الأرضية التي كانت الدولة تمنحها مجاناً لكل الأوروبيين² فإننا نلاحظ أنها كانت في تزايد مستمر خلال فترة (1830 - 1900)³ فخلال هذه الفترة كان النظام الفرنسي في الجزائر قد انتزع من الجزائريين عقب ثورة 1871 مساحة 500000 هكتار، وخلال ثمانينيات القرن 19 أيضاً كان قد منح الشركات الكبرى مساحة أرضية بلغت 144000 هكتار، توزعتها كالاتي:

- شركة جنيف لمدينة سطيف : 20000 هكتار.

- شركة الهبر والمقطع : 24000 هكتار.

- الشركة الجزائرية العامة : 100000 هكتار .⁴

أما الملكيات الفردية بالمفهوم الرأسمالي للكلمة، بمعنى الأراضي التي يمكن أن تتحول إلى سلعة قابلة للتسويق، فقد كانت شائعة، ولكنها لم تشكل قطاعاً كبيراً نظراً لطبيعة النظام الاجتماعي الذي كان سائداً في أوساط المجتمع الجزائري.⁵

كانت النصوص القانونية التي أصدرتها محكمة الجزائر في 20 ماي 1868، سبباً رئيسياً في فقدان الأهالي لأراضيهم الزراعية ثم سرعان ما ضاعت أراضي الغابات والمراعي، وعندئذ تحول يأس الجزائريين إلى سخط تمثل في استمرار المقاومات الشعبية طيلة القرن التاسع عشر⁶ ولعل أهمها ثورة المقراني التي امتدت لتهدد كل المراكز الفرنسية في بلاد القبائل وتبسة وباتنة وسطيف.⁷

1 رمضان بورغدة، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، عدد 3، جوان 2008، ص ص 354-355.

2 لم تشترط الجنسية الفرنسية في الأجانب الأوروبيين للحصول على الأرض إلا في سنة 1924، أنظر Cent ans de colonisation française en Algérie . p. 23 نقلاً عن زوزو عبد الحميد (الدور السياسي للهجرة).

3 زوزو، المرجع نفسه، ص 38.

4 المرجع نفسه، ص 38.

5 بورغدة، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 357.

6 إبراهيم مياي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962)، دارهومة، الجزائر، 2007، ص ص 124-125.

7 محفوظ قداش، "انتفاضة 1871، مقاومة شعب يحركه الإيمان"، مجلة الأصالة، السنة الأولى، العدد الثاني، ماي 1971، ص ص 17-18.

كما عملت السلطات الاستعمارية على تفكيك الروابط القبلية بهدف ضرب البنى الاجتماعية للمجتمع الجزائري، من خلال سلسلة القوانين العقارية القاسية بداية بالقرار المشيخي **1863** الذي أنشأ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاث وكان ذلك على حساب تفكيك القبائل.¹

ثم أعقبتها بسن عدة قوانين ومراسيم أبرزها:

مرسوم 31 مارس 1871: مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة.

قانون 21 جوان 1871: منح 100000 هكتار من الأراضي للنازحين من الالزاس واللورين.

قانون ورائي (قانون المستوطنين) 26 جويلية 1873:

إخضاع قانون الملكية العقارية في الجزائر للقانون الفرنسي وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية وتقسيم الأراضي الجماعية على الأفراد.

قوانين الغابات (1874-1885-1903): الذي حرم على الجزائريين الرعي في الغابات وحتى الانتفاع بالموارد الغابية.

قانون فيفري 1897: أزال العقبات التي تحول دون تفتيت الملكية الجماعية.²

وبالإضافة إلى ذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى نزع الملكية بحجة تحقيق المنفعة العامة، التي كانت تعني في الحالة الجزائرية مصلحة المستوطنين، فتم الاستيلاء على كل الأراضي الخصبة التي تقع في محيط المستوطنات الأوروبية التي تزايد عددها بشكل كبير خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر³، وكانت سلطات الاحتلال بحاجة إلى استعمالها في المصالح العسكرية والطرق وإقامة المستوطنات.⁴

كما طلبت مساعدة الشركات الكبرى الخاصة، من أجل تمويل تجهيز البلاد الاقتصادي وحصلت هذه الشركات على مساحات واسعة من أراضي أملاك الدولة على شرط أن

1 عدة بن داهية، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ص 28.

2 بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 248-249.

3 بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص ص 357 - 358.

4 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج 1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1992، ص 27.

تبنى أشغالا عامة ضخمة ولكنها لم تف دوما بالتزاماتها، فالشركة العامة الجزائرية التي تعهدت بتنفيذ 100 مليون من الأشغال وأن تسلف 100 مليون أخرى حصلت على 100000 هكتار منها 89500 من أراضي العزل في مقاطعة قسنطينة، والواقع أنها لم تدفع سوى 75 مليونا حتى عام 1870 (87 مليونا كمجموع)، وربما أنفقت 27 مليونا والحقيقة أنها فتحت فروعاً للتسليف حسمت 528 مليون فرنك، ومع ذلك فإن المستوطنين الذين استفادوا من التسليف ومن الأشغال العامة، طالبوا أن تخصص للاستيطان 100000 هكتار التي كانت مؤجرة بوجه خاص للفلاحين، وقد اجتذبت سياسة المشاريع الكبرى هذه إلى الجزائر 50000 أوروبي، والبنية التحتية الاقتصادية التي أقيمت (بناء طرق موانئ وسدود تخزين) أتاحت توسع الاستيطان توسعا سريعا بعد عام 1871.¹

كما أن هذا التوسع الاستيطاني الكبير، رافقه نمو واضح في ثروة المستوطنين وهذا فضلا عن زيادة حجم الامتيازات التي منحتهم إياها السلطات الكولونiale.

لقد أدى سلب أراضي الجزائريين دون تمييز واستغلالهم إلى انكسار وتفكك في تركيبة المجتمع وعجز في الصمود أمام الهجرات الاستيطانية²، وهكذا فبعد أربع سنوات فقط من سريان العمل بقانون جويلية 1863، تمكنت اللجان المختصة من جرد الأراضي وتقسيم أراضي 29 قبيلة³، وهو ما يمثل 67706 ساكن كانوا يشغلون مساحة 402618 هكتار، أخذت منها أملاك الدولة 2103 هكتار، واعتبرت كغابات 80587 هكتار وبالتالي استولت عليها السلطة الاستعمارية تطبيقا لقانون 1851 الذي يعتبر الغابات أملاكاً تابعة للدولة واعتبر 7134 هكتار أراضي عامة، وبقي محل نزاع 434 هكتار من الأراضي التي كانت بحوزتها، منها 109492 هكتار اعتبرت أراضي ملك و 118911 هكتار أراضي عرش و 83954 هكتار أراضي بلدية.⁴

1 أجرون، المرجع السابق، ص ص 67-68.

2 إبراهيم مهيد، القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919 (دراسة حول المجتمع الجزائري- الثقافة والهوية الوطنية)، منشورات دار الأديب، وهران، ص 17 .

3 بورعدة، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 358.

4 المرجع نفسه، ص ص 358-359 .

كما أن قانون (Sénatus Consule) الصادر يوم 22 أبريل 1863 مثل تحديا رهيبا للبنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، ذلك أنه استهدف تحطيم القبيلة كنواة صلبة للبناء الاجتماعي الجزائري، دون مراعاة العواقب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المترتبة عن ذلك وهو ما كشفه الجنرال ألالر (Allard) ¹ لما أكد بأن الهدف الحقيقي الذي توخى المشرع الفرنسي تحقيقه من وراء سن هذا القانون هو: "... إضعاف نفوذ الرؤساء وتفكيك القبيلة". ²

ومن جهة أخرى، يبدو بوضوح أن الدولة سهلت ظاهرة التركيز بواسطة قانون فارنيي Warnier الصادر في 26 جويلية 1873 وبواسطة مرسوم 3 سبتمبر 1878، الذي أباح بيع أراضي الدومين بأشكال مختلفة، بسعر محدد أو بالدفع الفوري وبالمزايدة العلنية أو بالتراضي، ووسع في مساحة الأرض الممنوحة إلى 200 هكتار ³، كما قامت سلطات الاحتلال بعمليات جرد الأراضي واستولت على 90 % من الأراضي التي أحصتها، ولم تعترف للدواوير إلا بنسبة 10 % فقط منها ⁴ وبناء على ما ذكرناه سابقا، فإن نظام سيناتوس كونسولت الفرنسي كان كارثة على الجزائريين المالكين للأرض ⁵ باعتباره وسيلة قهرية ضد السكان، كان الهدف الأساسي منها تقسيم الأراضي بين العشائر لتفريدها بهدف تسهيل المعاملات. ⁶

هذا من ناحية التشريعات العقارية، أما من ناحية أخرى فإن أشهر أساليب الاستيلاء على الأراضي كانت عقوبة المصادرة (Séquestration) ولا شك أن أكبر عملية مصادرة جماعية لأراضي الجزائريين، هي تلك التي مست أراضي كل القبائل التي تسكن المناطق التي كانت مسرحا لثورة الباشا- آغا محمد المقراني والشيخ الحداد بعمالة قسنطينة سنة 1871 ⁷ إذ تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء على حوالي 725240 هكتار من

1 محافظ الحكومة لدى مجلس الشيوخ الفرنسي.

2 بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 358.

3 صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830-1930)، المرجع السابق، ص 136.

4 Charls Robert Ageron- Les Algériens musulmans et la (1871 – 1919) , tome 01, Paris.1968, p 204. France

5 أحمد حسين السليمان، "نزاع الملكية العقارية للجزائريين (1871-1830)"، المصادر، العدد 06 – مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 112.

6 عمار علوي، المرجع السابق، ص 53.

7 بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص ص 359-361.

أجود الأراضي الموجودة بالمنطقة وقد أكد الحاكم العام دي غايدون (De Gueydon) على أهمية المصادرة في برقيته إلى قائد القطاع العسكري بقسنطينة حيث كتب يقول: " إن الهدف الذي أريد الوصول إليه محدد للغاية، أريد أن تؤدي المصادرة في عمالة قسنطينة إلى الحصول على ثلاثمائة ألف (300000) هكتار من أجود الأراضي، لوضعها تحت تصرف المستوطنين دون أن يشمل ذلك الأراضي الناتجة عن مصادرة أملاك الأفراد"¹، أي دون حساب مساحة الأراضي الناتجة عن قرارات المصادرة الفردية²، وعلى هذا الأساس تعرض الثائرون للاستغلال وصدرت في حقهم تشريعات إدارية خاصة بالمصادرة، بحيث كان يجب عليهم تسديدها (أرضا أو نقدا) بمبلغ مماثل لقيمة خمس رأس مال الأملاك العقارية، وهناك منهم من وجد بأنه أضاع كل شيء وقد دفعوا (26629953 فرنك)، كما ظهرت هجرة حوالي 446406 هكتار مقدرة بـ : 18696093 فرنك.³

لعل الحديث عن مصادرة أراضي الجزائريين لعدة أسباب كما أسلفنا الذكر لن يكون كاملا ما لم نتعرض إلى بقية أوجه السياسة الفرنسية التي تبنت مختلف الأساليب القهرية لإفقار الجزائريين، ذلك أنها وبعد أن تمكنت من الاستحواذ على مساحات شاسعة من أراضي الجزائريين، وجعلتهم يتجهون تدريجيا إلى الهجرة والتخلي عن أراضيهم، بحثا عن فرص أخرى للعيش لجأت إلى مضايقة السكان الذين آثروا البقاء في وطنهم على الهجرة إلى الخارج (وتحديدا إلى فرنسا)، وذلك بسن تشريعات تحرمهم من الاستفادة من الأراضي الصحراوية القاحلة الواقعة في بعض المناطق الجنوبية، كما استهدفت اقتكاك الأراضي التي اتخذت كمراعي وهي تلك الواقعة قرب الغابات أو في المناطق الجبلية.

1 بورغدة ، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص ص 361-362.
2 لقد صرح الرائد لويس رين وهو قائد (مصلحة شؤون الأهالي) أن القبائل التي شاركت في هذه الثورة (1871) تعرضت تقريبا كلها إلى خسارة أراضيها نتيجة للمصادرة الجماعية، وقد أصابهم إجراءات المصادرة إصابة بالغة، فاضطروا إلى شراء جزء من ممتلكاتهم والتخلي عن الباقي لفائدة الاستيطان.

3 Louis Rinn – Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. A- Imprimeur-Libraire-Editeur 4, Place du gouvernement, 4, 1891, P 649.

كما قدر بعض المؤرخين ضريبة الحرب التي دفعها الأهالي بـ 65 مليون فرنك ذهبي، أي ما يعادل (70.4%) من رأسمال الأهالي الذين مستهم الحرب (الانتفاضة)، بعض القبائل استغرقت 20 سنة لتسديد هذه الضريبة والبعض الآخر تعرض للإفلاس، وبعدها لم تظهر ثورات مسلحة، أنظر:

Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Que sais-je ? 11 édition corrigée, Imprimerie des Presses Universitaires de France, 73, avenue Ronsard, 41100 Vendome, 1999, p 42.

لقد كان الفلاح الذي تقل أرضه، يستغل ما كان محرما من الميادين، أو يقوم بزراعته فوق أرض مرتفعة أو على إحدى الهضاب، وكان استغلال الأرض الفاحش وتوخي الفلاحة على الأراضي المرتفعة ناتجا أساسا عن استنزاف الأراضي الخصبة و استغلالها من طرف المعمرين.¹ والواقع أن الغابة كانت وما تزال تمثل المجال الحيوي بالنسبة لحرفة الرعي، لدى القبائل الجبلية، وهو ما جعل لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الشيوخ الفرنسي بقيادة جول فيري تؤكد بأن: " الغابة التي كانت فيما مضى نعمة سماوية، قد أصبحت عدوا للفلاح"؛ وهو ما اعترف به كذلك تقرير رسمي فرنسي صدر سنة 1892 وورد فيه أن " الرعي في الغابات يمثل أحد أهم أشكال الحق في الحياة" بعد أن استقبلت أعدادا كبيرة من السكان الذين طردوا من أراضيهم السهلية الخصبة²، وقد كانت الأعراش تستعمل الغابات للرعي وتتقاسم المساحات بالطرق التقليدية وتتولى حراسة الغابات وحمايتها من الحرائق³، غير أن القوانين الصارمة التي صدرت بعد ذلك جعلت حتى الاقتراب من الغابة جناية يستحق صاحبها العقوبة الصارمة.⁴ لقد تضاعف التراث الغابي بعد ضم الغابات إلى أملاك الدولة، وهذا ما جلب بسرعة عددا كبيرا من المضاربين⁵ الذين استغلوا 202000 هكتار، منها 147793 هكتار في القطاع القسنطيني⁶، ولهذا كانوا يصرون على تشديد العقوبات⁷ بعد كل حريق وكان الهدف من ذلك: امتلاك جزء كبير من الإقطاعية بأقل تكلفة⁸ وذلك على الرغم من أن أغلب الحرائق ناتجة عن مناخ المنطقة الداخلية الذي يميل إلى الجفاف (في أغلب مناطقه) وخاصة في سنة 1903 أين كانت الرياح سببا في جفاف المنابع ومجري المياه، وأدت أيضا إلى هلاك عدد غير محصى من الأغنام التي لم تجد ماء للارتواء⁹، وفعلا لم تكن الحرائق إلا ذريعة طالما

1 أندري برنيان وأندري نوشي وإيف لاكوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 411.

2 بورغدة، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 365.

3 سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، المرجع السابق، ص 31.

4 المرجع نفسه، ص 32.

5 كان عددهم 34 غالبا ما يمثلهم دوقات كبار (مثل دوق البوفير ودوق مونتيللو).

6 يقدرها شارل روبير أجرون بـ 149793 - أنظر كتابه : Les Algériens musulmans... p 108

7 عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 200.

8 صاري وقداش، المرجع السابق، ص 144 - 145 .

9 Delartigue, LT.Colonel, Monographie de l'Aurès, Constantine, 1904, p 55.

انتظرتها الإدارة وخاصة عندما نشب حريق أتلقت على إثره 155000 هكتار في القطاع القسنطيني وحده، وكان السكان هم الذين تحملوا التكاليف لوحدهم.¹

لعل هجرة سكان الجبال مرتبطة أساسا بالصلابة المتزايدة في نظام الغابات التي تفقر السكان المنتزعة منهم أراضيهم بالسهول من أجل إحداث قرى للأوروبيين فاعتزال هؤلاء المساكن بالجبال يحرمهم من الأراضي الكافية للفلاحة، ولا يستطيعون العيش إلا من منتج ماشيتهم...²

ولقد كشف المؤرخ الفرنسي المعروف (أجرون) معاناة الجزائريين بعد تحريم الرعي نهائيا في الغابات بموجب قانون 17 جويلية 1885، وذلك من خلال العريضة التي وجهها الجزائريون إلى الحاكم العام للجزائر والتي ورد فيها قولهم: "سيدي الحاكم لقد جئناك جميعا صغارا وكبارا ما عدا العاجزين منا عن المشي، جئناك نحمل إليك شكاياتنا (كذا) لتضعوا حدا للظلم الذي نتعرض له".³

والواقع أن إدارة الغابات ظلت متصلة فيما يتعلق بتطبيق قانون 21 فيفري 1903 واقترحت على الحاكم العام الشروع فورا في مصادرة شتات الأراضي الزراعية المحصورة داخل الغابات الواقعة بمنطقة الجنوب القسنطيني وكان عددها 700 تقريبا وتتراوح مساحتها بين "آر" واحد إلى "هكتار ونصف".⁴

ودليل ذلك أن تقرير لجنة باربودات لم يهمل الحديث عن الأزمة الاقتصادية التي تركت كبير الأثر على المسلمين نتيجة تحول الأسواق ومنافسة البضاعة الفرنسية وخطوط السكك الحديدية التي كانت تنقل عبرها البضائع من المدن الداخلية إلى وهران والمدن الساحلية للتصدير والاستهلاك.⁵

1 صاري - قداش، المرجع السابق، ص 149.

2 شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير - القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم - الطيب المهيري - الصادق المقدم - فتحي زهير - الحبيب الشطي، مراجعة: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر 1976/1396، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 127 - 128.

3 Charles Robert Ageron, Les Algériens, Op. Cit, p 215.

4 عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي- التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)، ترجمة مسعود حاج مسعود، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 293-294.

5 نادية طرشون، المرجع السابق، ص 182.

وقد اشتكى سكان الأرياف والمناطق الجبلية من إجراءات قانون الغابات الذي دفع بالجزائريين إلى حافة البؤس والفقر، فبعد طردهم من أرضهم الخصبة حوصروا في مناطق جبلية وغابية وأصبحوا يقتاتون من بيع منتج حيواناتهم أو من بيع أكوام الحطب في المدن وربما يتعرض أحدهم للسجن ولعقوبات صارمة بسبب الرعي والاحتطاب دون رخصة.¹

ومن أجل المقارنة فإنه خلال سنة 1935 بلغت حصة المستوطنين 400000 هكتار من أصل 750000 هكتار في مقاطعة الجزائر كانت ملكا لـ 40875 مالكا فرنسيا، وهذا يعني أن 13 هكتار لكل مالك فرنسي مقابل 3 هكتار لكل جزائري.²

وعلى هذا الأساس استفاد المستوطنون في النهاية من 125000 هكتار من الأراضي المشجرة في معظمها، بينما تدهورت وضعية السكان الاقتصادية وانعكست سلبا على أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

ولهذا فقد الجزائريون بموجب سياسة مصادرة الأراضي أغلب ملكياتهم العقارية وتحولوا من ملاك أصليين إلى عمال خماسين لدى المعمرين وصارت بعض العائلات تطلب الصدقة وتتوسل لأجل الحصول على قوت يومها، كما عجز أرباب الأسر عن تحسين مستواهم الاجتماعي والمادي وذلك بالنظر إلى دخلهم المتواضع وتعدد المطالب العائلية وكبر حجم الأسر الجزائرية.³

والجدول التالي يبين حجم الأراضي الزراعية التي حصل عليها الأوروبيون في القطاع القسنطيني (سنة 1917):

المنطقة	الغابات	أراضي زراعية	المجموع
القطاع القسنطيني	145561 هكتار	819669 هكتار	965230 هكتار

أما بالنسبة لبقية أوروبيي الجزائر فقد صاروا يملكون في عام 1918 (2123288 هكتار) من الأراضي و 194159 هكتار من الغابات، وهكذا عانى السكان الأصليون وخصوصا الريفيون منهم، حيث يشكلون الطبقة الديمغرافية الهامة من جراء تطبيق قوانين أخرى تعلق

¹ نادية طرشون، المرجع السابق، ص 182 - 183.

² يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954).

³ جمال يحيوي، "دوافع الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال القرن 19"، الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830-1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 46 - 50.

بقانون الغابات وتطوره، كأداة من أدوات سلب ونهب الفلاحين، فمن جهة، يعتبر أي نشاط تمارسه القبيلة كقطع الحطب وفلاحة القطع الزراعية الموجودة على حافة الغابات، أو رعي المواشي داخلها، يعتبر من الجرائم في حق حماية الغابة فعلى سبيل المثال: قطع حزمة أحشاب يغرم بثمان كبش على مرتكب الفعل، أما الذي يفلح أية مساحة من الأراضي المتاخمة للغابات فتفرض عليه غرامة تتراوح ما بين 50 و 200 فرنك وكانت الإدارة تفرض التغريم الجماعي ضد القبيلة والدواوير، كلما شبت نيران غابة وتجبر السكان على صيانة الغابة في فصل الصيف والمواسم الجافة¹، ولهذا ظل الجزائريون يشتكون من تسلط وجور وظلم حراس الغابات²، ولعل ذلك لا يثير الاستغراب خصوصاً إذا علمنا أن كل تلك الإجراءات

¹ ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص ص 23-24. ونشير في هذا الصدد إلى أن أغلب القبائل القاطنة بمنطقة الجنوب القسنطيني تملك رصيذا هاما من الأشجار النادرة، أنظر:-

1 Keun,Odette, Dans l'Aurès,inconnu(soleil,pierre,et Guelâas), Société Française d'Editions Littéraires et Techniques,12,rue Haute feuille, Paris(VIe)Edgar, Mal Fère, Directeur, 1930, p 13 et 27.

2 Robert,Georges, Voyages a travers l'Algérie , imprimerie, de,G Rougier, et,Cle, 1Rue Cassette, 1891, pp 173 – 174.

3 Robert, Claude-Maurice, Le long des oueds de l'Aurès, Editions, Baconnier, Alger, 1938, p 125.

4 Mac Carthy, Oscar, Géographie physique économique et politique de l'Algérie, Publication, Dubos, Frères, Alger,1858 , Novembre Décembre, 1882, P.Fontana et Compagnie, Alger, 1883, p 418.

5 XXX, Monographie de Biskra et du sud Constantinois, Bulletin, Société, de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord, 26eme année, l'Imprimeur -Gérant:Pierre, Guiauchain, 1921, p 227.

كما توجد أيضا أشجار الأرز في بلزمة، بالإضافة إلى الزيتون الذي يتواجد في جزمة ونواحي مروانة، وتمثل صناعة الزيت ثروة حقيقية بالنسبة للقرى الصغيرة الموجودة في هذه المنطقة، أنظر:

Emil Masqueray, " 2^e Rapport AM. Le général Chanzy (Gouverneur général de l'Algérie) sur : La mission dans le sud, de la province de Constantine " . Revue africaine, N 21, Année 1877, p 35.

كما تتوفر بالغرب الجزائري مساحات غابية مهمة يمكن توضيحها على النحو التالي:

مقاطعة وهران: 20365 هكتار.

مقاطعة مستغانم: 39775 هكتار.

مقاطعة معسكر: 118500 هكتار.

مقاطعة تلمسان: 68000 هكتار.

مقاطعة سيدي بلعباس: 120000 هكتار.

المجموع: 266640 هكتار.

أنظر: مصطفى حجازي، "المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية، منطقة سيدي بلعباس أنموذجا"، المواقف، العدد 8، ديسمبر 2013، ص12.

² أنظر: جريدة الثبات، "عرض حال وأنموذج من قساوة وظلم حراس الغاب"، السنة الأولى، العدد 35، 11 جانفي 1935، نقلا عن: محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 185.

كانت تهدف إلى منح المزيد من الامتيازات والسلطة والنفوذ للمستوطنين، والتي تؤدي في النهاية إلى السيطرة على البلاد بكل مقدراتها الطبيعية والاقتصادية، وذلك من شأنه أن يدفع بالمزيد من الجزائريين إلى الهجرة نحو الخارج، أو التحول ببطء إلى حياة الفاقة والتشرد.

المبحث الثاني: الاستيطان:

تميز الاستعمار الفرنسي بطابعه الاستيطاني، الذي كان من نتائجه المباشرة أن احتل السكان من أصول أوروبية -الذين يكونون أقلية من الناحية الديمغرافية- المواقع النخبوية في "المجتمع"، فأحكموا سيطرتهم على كل المجالات الاقتصادية، المالية، الصناعية، الفكرية والثقافية ليس فقط في المدينة التي استقروا فيها بقوة، بل في الريف كذلك من خلال سيطرتهم على الملكيات الزراعية الكبيرة، أين طوروا قطاعا اقتصاديا زراعيا ورأسماليا موجها نحو التصدير إلى فرنسا على وجه الخصوص وأوروبا عموما، واستفادوا من كل التسهيلات تاركين بذلك المناطق الجبلية والصحراوية الفقيرة للجزائريين، الذين كونوا مجتمعا هامشيا فقيرا يعيش في الريف ويقتات من زراعة تقليدية ضعيفة المردود موجهة للاستهلاك المحلي، تعتمد أساسا على أنماط تسيير عائلية وجماعية.¹

ولعل أهم الأسباب الكامنة وراء سياسة الاستيطان هي الرغبة في تحقيق إعمار ريفي فرنسي بفضل التنازل المجاني عن الأراضي بشرط الإقامة الإجبارية.²

فاستدعى بادئ الأمر سكان الألزاس واللورين الذين كانت الحكومة قد وعدتهم بمائة ألف هكتار من الأراضي الجيدة، وكان أغلب هؤلاء المنفيين من عمال المصانع³، ولأجل ذلك أخذت تتشدد في انتزاع الأراضي الخصبة من أصحابها وتوزعها على المعمرين الفرنسيين الذين هاجروا إلى الجزائر بقصد الاستيطان الدائم فيها⁴، وبالإضافة إلى الفرنسيين توافدت على الجزائر أفواج من المهاجرين الأجانب لتوزع عليهم في النهاية ملايين من هكتارات

¹ ناصر جابي، الجزائر الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، منشورات الشهاب، 2008، ص ص 24-25.

² أجرون، المرجع السابق، ص ص 85-86.

³ المرجع نفسه، ص 86.

⁴ رابح تركي عامرة، الشيخ عبد الحميد بن باديس - رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، الطبعة (5)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2001، ص 115.

الأراضي المصادرة وتبنى لهم القرى الفلاحية وتقدم لهم القروض السخية للاستغلال¹، فتوافد الأوروبيون الأجانب بأعداد كبيرة وكأنهم في سباق مع الفرنسيين*، ومما يلاحظ في هذا الشأن أن عدد الإسبانين والإيطاليين القادمين إلى الجزائر بلغ 155735 نسمة سنة 1876 وعدد الفرنسيين الذي وصل إلى 155727 يأتي في الدرجة الثانية.²

ومن أهم الجنسيات التي توافدت على الجزائر بغرض الاستيطان نذكر:

فرنسيون، إسبان، إيطاليون، مالطيون، ألمان، سويسريون، بلجيكيون وهولنديون، إنجليز وإيرلنديون، بولونيون، برتغاليون، إغريق وأجناس مختلفة.³

وننتج عن هذا السباق إلى الهجرة بين الفرنسيين والأقليات الأجنبية الأخرى زيادة في الإقبال على انتزاع الأراضي، وهذا ما جعل بعض العائلات الجزائرية التي تقطن بشرق الجزائر تفقد ما يتراوح بين 40 و 85 % من أراضيها.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره نجد أن الأراضي الجيدة هي في حوزة المالكين الأوروبيون سعيا لتركيز نفوذهم في الجزائر، ولهذا كانت عملية تهجير الأوروبيون تتم بالموازاة مع مصادرة الأراضي والمباني وقطعان الحيوانات الخاصة بالجزائريين بهدف تملكها للمستوطنين الذين كان أغلبهم من البؤساء والمجرمين (المحكوم عليهم بسوابق عدلية)⁴، وذلك رغبة في التخلص من مشاكلهم واستغلالهم في حركة التوسع الاستعماري.⁵

¹ عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920-1936)، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 50.

*- يرجع ذلك إلى طبيعة الفترة التاريخية التي عاشتها فرنسا حين ذاك، حيث كانت فترة التنافس الاستعماري الحاد أنظر: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 105.

² عمار بوحوش، "الأرض والهجرة"، مجلة الأصالة، السنة 3، العدد 13، مارس - أبريل 1973، مطبعة البعث، قسنطينة (الجزائر)، ص 126.

³ مياشي، مقاربات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 126-127. وقد كانت جنسيات المستوطنين الأوروبيون المقيمين في إقليم قسنطينة حسب إحصائيات 1840 كالتالي: أوروبيون (3172 نسمة) - فرنسيون (1103 نسمة) - إنجليز - مالطيون (1322) نسمة، أنظر:

ترجمة: عمار هلال، "احتلال الجزائر من خلال أدب الرحالة الألمان في القرن 19"، مجلة الثقافة، السنة 12، العدد 72، نوفمبر-ديسمبر 1982، ص 18.

⁴ حيث يذكر بيير لافون مايولي: "لقد وفد رجال من كل من بالما، أليكونت، باليرما ومالطا، لقد كانوا رجالا غلاظا ذوي بأس، أنهكهم البؤس، فكانوا يهرولون... لاستصلاح واستغلال تلك المساحات الفسيحة التي كانت الجمهورية الثالثة الفتية قد منحتها في إطار اعترافها السخي بالجميل لمنفذ أحداث الثاني من ديسمبر، وللفارين من سجن لامبيز (Lambèse)" أنظر الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 44.

⁵ يحي بوعزيز، "ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد"، مجلة الأصالة، السنة 1، العدد 2، ماي 1971، ص 23.

شجعت الإدارة الفرنسية هجرة المعمرين وحفزتهم على الاستقرار بالجزائر فمنحتهم أراضي واسعة مجانا أو مقابل أسعار زهيدة وأمدتهم بالقروض والعتاد كما عادت الطرق ومدت سكك الحديد وأنشأت السدود...، فتم إنشاء 197 مركزا استيطانيا وتوسيع 264 قرية ما بين 1871 و 1880، كما وزع ما بين 401000 هكتار و 176000 هكتار فيما بين 1881 و 1890¹، وزيادة على ذلك تم تشييد ما يقارب 107 قرية استيطانية في نفس الفترة وهو ما يفسر وجود خطوط سكة حديدية: مستغانم، تليلات سيدي بلعباس، طابي وخط رئيسي يربط بين وهران والجزائر العاصمة مما أدى إلى سرعة بناء 46 مركزا استيطانيا وتوسيع دائرة النسيج الحضري للمعمرين بالمنطقة لترتفع أعدادهم من 176000 نسمة سنة 1885 إلى 198985 سنة 1890.²

ونستطرد هنا للإشارة إلى أن الاستعمار الرسمي الذي كان الهدف منه إعطاء المال للبلديات والشركات والمؤسسات لبناء المستعمرات وقرى الاستيطان في الريف الجزائري، لم يتوقف بصفة جزئية إلا في عام 1904³، ويمكننا أن نستدل على ذلك بالعودة إلى إحصائيات توضح تطور الاستعمار الرسمي في الفترة ما بين 1841 و 1930.⁴

وبما أن العمليات الاستيطانية استهدفت تجريد القبائل من أراضيها، فقد كان الأمر يقتضي كثيرا من الحذر والحيلة، وذلك "بتجنب حالات الغضب والسخط الشعبي وانفجار بعض الأحقاد الشديدة"⁵، خصوصا إذا علمنا أن المكاتب العربية عملت على تثبيت دعائم الاستعمار وكبح حرية الجزائريين⁶، وهذا ما عبر عنه بصراحة، القائد العام لمنطقة باتنة

¹ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 251-252.

² حنفي هلايلي، "منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية (1842-1954)"، المصادر، ع 8، ماي 2003، ص 171.

³ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر - من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1997، ط2 2005، ص 199.

⁴ عبد الرحمان رزاق، تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 25.

⁵ صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844، 1871) منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 156.

⁶ صالح فركوس، "وسائل واتصال الاستعمار، علاقة المكاتب العربية بالمجتمع الجزائري"، مجلة آفاق، عدد 5- مارس 2001، مطبعة المعارف، عنابة، ص 81.

(الكولونيل كربوشيا Carbuccia) حينما شجع على توطين المشاريع الصناعية والتجارية أكثر من الزراعية، تفاديا لحقد العرب بعد انتزاع أراضيهم.^{1*}

كما ساهمت شبكة السكة الحديدية في إنشاء العديد من القرى الاستيطانية فضلا عن الحصول على مزيد من الأراضي، وذلك عن طريق التنازل الودي، أو المبادلات أو الاقتناء مباشرة.²

لقد ساهمت هذه الشبكة في تدعيم الاستيطان³، كما كان الفرنسيون يرون فيها وسيلة ناجعة في تسهيل عمليات تنقل قواتهم العسكرية المختلفة التي أنشئوها وتسهيل ظروف استقرارها في المراكز العسكرية المختلفة التي أنشئوها فعلا، أوالتي سيتم إنشاؤها مستقبلا في الواحات والمناطق الإستراتيجية، بالإضافة إلى أنها تساهم في خدمة التجارة الفرنسية وتفتح لها الأبواب والسبل في كل أسواق أفريقيا.⁴

ويبدو أن الدافع الرئيسي الذي جعل الفرنسيين يولون اهتماما كبيرا للصحراء هو الرغبة في التعرف على خباياها ومنه معرفة الطرق الصحراوية ومسالك القوافل إلى السودان⁵، وقد تم تجسيد هذه الفكرة بعدما قدم أحد المهندسين البريطانيين لدراسة إمكانية وضع مشروع خط سكة حديدية (وكان ذلك في نهاية ديسمبر 1874).⁶

وعليه فالدافع الأكبر الذي أجبر الجزائريين على الهجرة هو استيلاء الأوروبيين على نسبة كبيرة من الأراضي الخصبة، إذ تشير الإحصائيات إلى أن 72% من الجزائريين كانوا يعيشون على الفلاحة مقابل 16% من المعمرين، لكن نسبة ملكية الأراضي الصالحة للزراعة هي 109 هكتارات للأوروبي مقابل 14 هكتار فقط للجزائري، وكما يتضح من الجدول الموالي لتوزيع الأراضي الزراعية في سنة 1954، فإن 73% من الفلاحين الجزائريين كانوا يملكون

* كان ذلك عندما تم التنازل عن 03 قطع أرضية لصالح المستوطنين (مساحة كل منها 150 هكتار)، أنظر : زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، المرجع السابق، ص 270.

¹ المرجع نفسه، ص 270.

² المرجع نفسه، ص 325.

³ حيث أنشأ الاستيطان 13 قرية أو مجمعا سكنيا فيما بين 1902 – 1914، أنظر: زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، المرجع السابق، ص 330.

⁴ يحي بوعزيز، "اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء"، مجلة الثقافة، السنة 10، العدد 58، جويلية، أوت 1980، ص 45.

⁵ مياسي، مقاربات...، المرجع السابق، ص 34.

⁶ Jean Pérès et Eugène Delessert : BATNA – Imprimerie Ve Ethiou – Perou – Rue Damiette, 2 et 4 – Paris – (1875)- P 27.

أقل من 10 هكتارات، وإذا كان معدل ما يحصل عليه الجزائريون في سنة 1911 حوالي 163 كيلوغرام من القمح في السنة، فإن تلك الكمية قد انخفضت في سنة 1953 إلى 119 كلغ فقط، والأمر نفسه بالنسبة لكمية الشعير، فبينما كان معدل ما يحصل عليه الجزائري سنة 1911 حوالي 174 كلغ انخفضت الكمية إلى 83 كلغ سنة 1953، وهذا ما يعكس فعلا معاناة الجزائري وصعوبة حصوله على الغذاء.¹

وتبرز الإحصائيات التالية تلك الحقائق المهمة:

توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر سنة 1954.²

المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
10 هـ أو أقل	391000	1850000 هـ	8000	400000 هـ
10-50 هـ	118000	3013000 هـ	7000	209000 هـ
50-100 هـ	17400	1226400 هـ	4000	306000 هـ
100-500 هـ	5000	1108000 هـ	5000	1202000 هـ
أكثر من 500 هـ	600	414700 هـ	900	963000 هـ
المجموع	532000	7612100 هـ	24900	2720000 هـ

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن سياسة التجويع وتهجير الجزائريين إلى الخارج قد اقترنت بشكل كبير بالتوزيع غير المتكافئ للملكيات الزراعية، ونتج عن ذلك أن عددا كبيرا من الجزائريين أصبح عاجزا عن توفير الحد الأدنى من احتياجاته الغذائية الأساسية وصارت أغلبية الجزائريين تقتات على بعض البقول والأعشاب وجذور النباتات، كما سجل ذلك الكاتب الفرنسي البيركامو سنة 1939.

والنقطة الأخرى التي تشكل مفارقة في هذا الموضوع هي أن عدد المعمرين انخفض خلال الفترة الواقعة فيما بين 1940 و 1954 من 25795 إلى 22037، غير أن الأراضي التي

¹ بوحوش، " تحويل المنظمة الخاصة...."، المرجع السابق، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 59.

كانت بحوزتهم عرفت ارتفاعا محسوسا حيث قدرت سنة 1940 بـ 2720000 هكتار لتصل إلى 2726000 هكتار سنة 1954.¹

والواقع أن كل الامتيازات والنفوذ الذي تمتع به المستوطنون كان على حساب الجزائريين وحتى ما تعلق بالضرائب التي كانت تمول مشاريعهم الصناعية، الزراعية والتجارية، غير أن تلك الضرائب كانت حملا ثقيلا على الجزائريين، وهذا ما يمكننا التعرف عليه في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: النظام الضريبي:

دفعت الأسباب الاقتصادية بأكبر عدد من الجزائريين إلى فرنسا، فكانت فداحة الضرائب المفروضة على الأهالي من أبشع وجوه السياسة الاستعمارية، وكانت الضرائب موجهة لتمويل المشاريع الفرنسية وبناء المستوطنات ومد الجسور وشق الطرقات فأدت مباشرة إلى تفجير الجزائريين وأصبحوا بذلك لا يأمنون على أنفسهم ولا على أرزاقهم²، حيث فرضت السلطات الفرنسية ضرائب باهضة على الجزائريين وصادرت أراضيهم وأملاكهم (العقارية والحيوانية)، وكان الهدف من ذلك إرهاب السكان لتفجيرهم وتخطيطهم ماديا وصرفهم عن التحضير للثورات والانتفاضات ولكن ما كان يحدث كان عكس ذلك دائما.³

- جدول يمثل المجموع العام للضرائب المباشرة المدفوعة من طرف المسلمين والأوروبيين في عمالة قسنطينة: (الوحدة.فرنك فرنسي)

السنة	المسلمون	الأوروبيون
1924	21538332	27007808
1925	22342436	33621940
1926	24675074	40324904
1927	33215983	52709814
1928	40042571	55385283
1929	47052558	64337065
1930	54335532	72154017

¹ بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص ص 149 - 151 .
² محمد ياحي، " النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا "، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830 - 1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 176.
انظر أيضا:

Ferhat Abbas, Guerre et révolution d'Algérie, la nuit coloniale, présentation de Abderrahmane Rebahi, Alger- Livres éditions, 2011, p 97.

³ إبراهيم مياشي، " ثورة أولاد سيدي الشيخ "، الذاكرة، السنة 1، العدد 03، 1995، ص 209 .

71838804	53594291	1931
74901692	56382192	1932
79007990	56699069	1933

تسمح قراءة معطيات الجدول بالوصول إلى فكرة واضحة هي أن حجم الضرائب التي دفعها المسلمون خلال 1924 مثلت نسبة 44% من المجموع العام، في حين قدرت سنة 1925 بـ: 39.9% وارتفعت سنة 1926 إلى 42.3% وبلغت 38% خلال 1927، 41.9% سنة 1928، 42.2% سنة 1929، 32.9% سنة 1930، 42.2% سنة 1931، 42.9% سنة 1932 وقدرت سنة 1933 بـ: 41.7% وحتى وإن بدا بأن قيمة الضرائب التي يدفعها المسلمون هي أقل بما يعادل 16 إلى 19 مرة من تلك التي يدفعها الأوروبيون، ولكن لا يجب أن ننسى بأن ثروة وعائدات المسلمين أقل بحوالي 20 مرة مما يملكه الأوروبيون¹ ورغم ذلك كانت الضرائب فادحة ودليل ذلك النص التالي الذي نقرؤه في جريدة الجزائر الجديدة:

" فرضت على ثمانية من فلاحي دوار اوقاص، غابة مولاي إسماعيل، فرقة أهل العيد جزاءات جماعية قدرها 307000 فرنك بحجة دخول 105 رؤوس من مواشيهم للغابة، والعادة في مثل هذه الظروف أن يدفع الفلاح 20 فرنكا عن كل رأس من الغنم يلقي عليه القبض في الغابة و 30 فرنكا عن كل رأس من البقر، فيجب طبقا لهذه العادة ألا يتجاوز... الجزء الـ: 1200 فرنك بدلا من 307000 فرنك وهذا ما دفع لتنظيم احتجاجات إلى محافظ المياه والغابات وإلى رئيس المجلس العام في وهران".²

أما سكان دوار "تامزا" وهم من عشائر قبيلة "العمامرة" القاطنين في بلدية خنشلة المختلطة فقد دخلوا في منازعات مع مصلحة المياه والغابات، حول أحقيتهم في ملكية غابة أولاد يعقوب، فقرر رئيس المعسكر إقصاءهم بحيلة قانونية حيث سلط 508 غرامة ضد 483 رب أسرة خلال سنتي 1927-1928، وفي يوم 25 جويلية 1930 حكمت عليهم محكمة الزجر في خنشلة بتهمة عدم المثول بين يديها وسلطت عليهم غرامات نقدية قيمتها الإجمالية 61112550 فرنكا. وهو مبلغ ضخم لا يتناسب مع الموارد المادية للسكان وهم

¹ Charles Robert Ageron, De l'Algérie "française" à l'Algérie algérienne, ENAG, Algérie, 2010, P 358.

² الجزائر الجديدة، "القمع والجزاءات الجماعية"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.

فلاحون بسطاء أو يقتاتون مما تدره الأرض مباشرة" باعتراف الحاكم العام في مذكرة إلى مدير الغابات بتاريخ 29 نوفمبر 1930.¹

إذن وبالموازاة مع سياسة مصادرة الأراضي، خضع الجزائريون لنظام ضريبي قاس، ولم تكن تلك الضرائب المفروضة على السكان لتمثل الوجه الوحيد لهذه الهجمة الرأس مالية فهناك العقوبات الجماعية والغرامات الحربية (أو ما يسمى بالخطية) وتلك هي الوسيلة القهرية الأخرى التي سنحاول دراستها بشيء من التحليل مع التركيز على أثرها المباشر وانعكاساتها على واقع السكان الاقتصادي وظروفهم الاجتماعية.

وجد المجتمع الجزائري نفسه منذ بداية الاحتلال مجبرا على الوفاء بالتزامات ضريبية مرهقة فقد تضاعفت قيمة الضرائب التي فرضت عليه بثمانية عشر مرة في الفترة الممتدة ما بين 1840 و 1845، في حين ارتفعت بنسبة 1548% في فترة 1830-1847 بالمقارنة مع ما كان سائدا في العهد العثماني وتحديدًا سنة 1822 ولكن الضغط الضريبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أصبح أشد وطأة من أي وقت مضى، خاصة إذا أخذنا في الحسبان تزامنه مع تسديد الجزائريين لغرامات الحرب وللغرامات التي سلطت عليهم بموجب قانون الغابات، ومع مجهوداتهم لإعادة شراء الأراضي التي سلبت منهم.²

ذلك أن الجزائريين كانوا يشتكون منذ سنوات طويلة إلى السلطات الفرنسية من الضرائب الثقيلة³، فقد كانوا يدفعون لا الضرائب القانونية فقط بل الضرائب الدينية (مثل الزكاة والعشور) وضريبة السخرة كالحراسة الليلية دون أجر⁴، ألم يكن السكان في البلديات الممتزجة خاضعين إلى ما يقرب من خمس عشرة ضريبة مختلفة، بينما لم يستثمر أي مبلغ منها لصالح الجماهير المسلمة؟⁵

1 زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، المرجع السابق، ص ص 293-294.

2 بور غدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 364.

3 لم يشرع الجزائريون في دفع الضرائب العربية نقدا إلا بدء من سنة 1845 (بموجب الأمر الملكي بتاريخ 17-01-1845 المادة 02) وهي أنواع :

1- الحكر (كراء أراضي العزل).

2- العشر (ضريبة الحبوب).

3- الزكاة (ضريبة الأنعام).

4- الأوسة (ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء، و ألغيت حوالي 1858)، أنظر:

زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص 125.

4 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992، ص 120.

5 صاري- قداش، المرجع السابق، ص 138.

كانت ميزانية الخزينة الاستعمارية تستمد مواردها من جباية الضريبة من السكان¹ وكانت هذه الضريبة قاسية وجائرة خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، كما أنها عملت على تحطيم الفلاحين²، ويبدو أن الظلم الاقتصادي المتمثل في فرض الضرائب والغرامات الحربية؛ كان سببا رئيسيا من أسباب الثورات التي عرفتها منطقة الأوراس والحضنة منذ بداية الاحتلال³. لقد خضعت مناطق الحكم المدني ومناطق الحكم العسكري على حد سواء لمجموعة من الضرائب المتنوعة، تبعا لما تملكه من موارد وما تنتجه من محاصيل⁴ وعلى سبيل المثال كانت الضرائب العربية تشكل 85 % من ميزانيات البلديات، إلا أن حجم نفقاتها لفائدة الجزائريين لا يتجاوز 02 % من مجموع نفقاتها⁵.

ومع ذلك تطور حجم الضرائب المفروضة على السكان خلال أقل من عقدين من الزمن على النحو التالي:

1907 (93.4 مليون فرنك)، 1914 (133.7 مليون فرنك)، 1921 (426.7 مليون فرنك)⁶.

وبالإضافة إلى الضرائب وجدت العقوبات الجماعية، التي تصبح بمقتضاها كل القبائل مسؤولة عما يحدث في أراضيها، وقد بلغ تعدادها عام 1863 حوالي 31694 غرامة تم أخذها عن طريق رؤساء الأهالي¹، حيث قدرت مبالغها بـ 524694 فرنكا².

¹ كتب الشريف بن حبيلس في سنة 1914 قائلا: "إن حاجات الأهالي الأكثر استعجالا لا يكاد يستجاب لها وفي كثير من البلديات تخصص مبالغ هامة لنفقات كمالية، مع إهمال أعمال أساسية للسكان المسلمين وإن هذا الوضع لمن الشذوذ، بحيث أن الميزانية العامة وكذا ميزانيات البلديات والدوائر إنما تتغذى في معظمها من الضرائب التي يدفعها الأهالي".

² بدل أن تصرف مليارات الفرنكات على إنشاء المدارس والمستشفيات وفتح الطرق وبناء المعامل وتسليف الفلاحين والتجار، كانت تنفق على المصاريف الحربية الفرنسية، وقد ورد مقال في هذا الشأن في جريدة الجزائر الجديدة بعنوان: "الجزائر تدفع 11 مليار للمصاريف الحربية"، يمكننا أن نقرأ فيه مايلي: "...بعد البحث في المالية الجزائرية، قرر المجلس الجزائري مشاركة الجزائر رسميا في المصاريف العسكرية الفرنسية، وذلك بدفع 3% من مجموع ميزانية الجزائر العادية، وتبلغ هذه القيمة مليار و200 مليون فرنك، وتدفع الجزائر بدورها 10% أيضا من مدخولها الوطني البالغ 101 مليار فرنك، فيكون ما تدفعه الجزائر في العام 11 مليار و200 مليون من الفرنكات الجزائرية، وهذا هو السبب في انتشار البطالة والفقر في بلادنا..."، أنظر: الجزائر الجديدة، "الجزائر تدفع 11 مليار للمصاريف الحربية"، السنة 5، ع 45، أبريل 1950.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1992، ص 333.

⁴ Paul Vialatte – Impôts Directs en Algérie et Principalement dans la province de Constantine- Imprimerie de L.MARLE, Rue d'AUMALE, 2 Constantine- 1879.PP 13-19.

⁵ بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 365.

⁶ عميرواي احميدة، أوراق تاريخية، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، 2006، ص 49.

ومن بين الأمثلة الدالة على التعسف الإداري، إرغام القبائل المشاركة في الانتفاضات والثورات على دفع غرامات حربية، ونذكر على سبيل المثال ثورة 1879، التي كان من نتائجها محاولة هجرة قبيلة اللحاحة (بطله ثورة 1879) إلى تونس؛ ورفض الإذعان لطاعة الدولة كما جاء في رسالة أحمد بن ناصر قائد جبل ششار إلى حاكم دائرة بسكرة العسكرية.³

وأكثر من هذا لابد من التلميح إلى مشاهد الإهانة⁴ بل الإزعاجات وحتى الاستفزازات بمناسبة التعدادات السنوية أو جمع الضريبة مرتين في السنة، في فصل الربيع وبعد الحصاد⁵ ويؤكد أحد مناضلي فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا* تعاسة الجزائريين حين يقول بأنه يجب على المرء أن يتصور بأن الثروة الوحيدة لأغلب الجزائريين كانت بمثابة عنزتين ودجاجتين، ومع ذلك كانوا مجبرين على دفع الضرائب.⁶

ومن البديهي أن تطبيق الغرامة الجماعية يعد انتهاكا لأشهر مبادئ القانون العام المتمثل في مبدأ "شخصية الأحكام"، لأن هذه العقوبة تبيح أخذ البريء بجريمة المذنب، الذي يبقى مجهولا وبالتالي بمنأى عن أي عقاب، وهو ما حدث كثيرا، فعلى سبيل المثال طبقت الغرامة الجماعية على القبائل الجبلية التي اتهمت بالمسؤولية عن الحرائق التي اندلعت في عمالة قسنطينة، فتعرضت 99 مجموعة مسلمة لمصادرة أراضيها وأرغمت على دفع غرامة قدرها: 2248000 فرنك، وكان الهدف منها حسب أحد المستشارين العامين: "ليس فقط معاقبة

¹ كانت المكاتب العربية تستعمل القيادات الأهلية لجباية الضرائب، فتضع القوائم في جانفي (فاتح كل سنة) وتشرع في تنفيذ العملية في ماي من كل سنة، أنظر: سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 77.

² فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 138.

³ عبد الحميد زوزو، "ثورة 1879"، مجلة الثقافة، السنة 09، العدد 50، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مارس-أفريل 1979، ص ص 38-39.

⁴ ويؤكد هذه الملاحظة ما جاء على لسان موريس فيوليت-عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وحاكم الجزائر سابقا- في رسالة إلى وزير الداخلية (سنة 1932) يسأله عما بلغه من أن مستخلصي الضرائب الفرنسيين بالجزائر بلغت بهم القسوة إلى درجة أنهم كانوا "بأخذون قهرا من الرجل البرنس الذي يكتسي به"، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1992، ص 40.

⁵ قداش-صاري، المرجع السابق، ص 138.

* هو عيسى عبد الصمد من منطقة باتنة، كان قد تلقى تكوينا تقنيا في مكان عمله بأحد معسكرات القوات الجوية الأمريكية بالمغرب، أدمج مباشرة في مصلحة اللوجستية والتسلح، كلف أولا بجمع العتاد والتجهيزات العسكرية ثم سرعان ما كلف بمهمة أخرى تفوق مهمته الأولى أهمية وتتمثل فيصنع أجهزة متفجرة للجبهة.

⁶ دحو جربال، المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، ترجمة سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، 2013، ص 103.

السكان، وإنما كذلك تزويد الدولة بالوسائل التي تمكنها من الحصول على تعويضات لها ولمستغلي الفلين".¹

ونقرأ دائما في جريدة الجزائر الجديدة صورة عن التسلط الاستعماري، حيث جاء فيها: " صرح المجلس الجزائري عام 1949 بأن الميزانية الجزائرية خير ميزانية في العالم وفي عام 1955 أصبحت هذه الميزانية في حالة مخيفة، يدفع المعمرين 680 مليون فرنك من الغرامات فقط لاغير في السنة للميزانية الجزائرية التي تبلغ 82 مليار فرنك تقريبا، غير أنهم يأخذون من هذه الميزانية باليمن أكثر مما يعطونها باليسار، تحت أشكال مختلفة، فهذه تعويضات عن النكبات والآفات الزراعية وتلك إسعافات وإمدادات إلى ما هنالك من أسماء..."²

إذا كانت عمليات المصادرة الجماعية للأراضي الخصبة والموارد الغابية، قد مكنت سلطات الاحتلال من تجريد السكان من أراضيهم ووضعهم في مواجهة مباشرة مع الفقر الذي أدى إلى وقوع العديد من المجاعات، فإن استمرارها في رفع حجم الضرائب والغرامات الحربية والعقوبات الجماعية، قد أفقد السكان جزء كبيرا من احتياطياتهم النقدية ويبدو أن كلا من الإدارة والمستوطنين لم تتوقف مطامحه عند هذا الحد، ويتضح ذلك جليا من استيلائها على مصادر رزق السكان الزراعية والحيوانية والغابية، وذلك لأن سكان الأرياف يعتمدون على زراعة الحبوب لتغطية الاحتياجات الغذائية بالإضافة إلى بعض المزروعات والثمار المتمثلة في التين، الزيتون والمشمش، التفاح، الجوز والتمور³. ونظرا لهذا التنوع كان الفلاح قادرا على إعالة أفراد أسرته من الموارد المحلية، وفضلا عن ذلك كان يمارس نشاطا مكملا للفلاحة ألا وهو تربية المواشي وبالإضافة إلى هذه الموارد نجد الحلفاء التي تدخل في عدة صناعات (الأحذية، الحبال، القفاف، الفليج، التلاليس، الحصائر، المخالي، البرادع والزراي) ويعتمد عليها العديد من الجزائريين بشكل كبير⁴ ونجد بأن المعمرين استغلوا مادة الحلفاء استغلالا مفرطا وخصوصا في القطاع الوهراني، أين تركزت جالية اسبانية مهمة، وهذا فضلا عن تنوع مصادر المياه التي استولى عليها المعمرين.

¹ بور غدة، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات..."، المرجع السابق، ص 364.

² الجزائر الجديدة، "ما أبعد الفرق"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.

³ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، يوليو 1956، ص ص 114-120.

⁴ عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 40.

وأمام عمليات نزع الأراضي وفرض الضرائب المتنوعة فقدت العديد من العائلات أراضيها ومواشيها¹، وآلت إلى حالة من البؤس الشديد، الأمر الذي دفعها إلى الالتجاء نحو القرى الاستيطانية للبحث عن عمل (كخماسين أو أجراء) وبعضهم أصبح يعيش حياة تشرد وتسول شديدين، أما القسم الآخر الذي حاول استرجاع جزء من أملاكه التي انتقلت إلى المستوطنين بطرق مختلفة، فقد آثر اللجوء إلى الاقتراض، وهذا ما وضعه في حالة أسوأ مما كان عليها، حيث أن مجموع ما يقترضه يتحول في أغلب الأحيان إلى سندات (قروض) ربوية، وقد لعب المستوطنون واليهود دوراً أساسياً في تفكير جمهور الفلاحين الجزائريين² وهذا ما أشار إليه أحد أبرز الاقتصاديين الجزائريين مصرحاً أن آليات إفقار وتهميش الجزائريين بدأت منذ تنقيذ الاقتصاد الجزائري (Monétisation) وهو ما شجع على توسيع القرض وبالتالي الربا؛ الذي عرفه الجزائريون منذ بداية نزع ملكياتهم.³

ويرجع تزايد نفوذ اليهود إلى تجمع الثروة لديهم وسيطرتهم على أغلب القطاعات الحيوية وذلك منذ (1875 - 1950) وأهمها: الحرف، التجارة، الزراعة والمهن الحرة والصياغة (الأحجار الكريمة)، النسيج، الطب، التعليم والبنوك والصناعات الدقيقة...⁴ وبناء على المعطيات السابقة، يمكننا القول بأن السياسة الفرنسية وتسلبت المعمرين واليهود سمح بظهور فوارق طبقية رهيبية بين مجموعتين أساسيتين في الجزائر، ألا وهما الأقليات الأوروبية المسيطرة على اقتصاد رأسمالي قوي والمجموعة المسلمة المالكة لاقتصاد تقليدي ضعيف يتدهور باستمرار من سيء إلى أسوأ، وهذا ما نطرحه في المبحث الرابع من هذا الفصل.

المبحث الرابع: تطور الاقتصاد الرأسمالي وضعف الاقتصاد التقليدي:

¹ أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، الطبعة 2، (القاهرة - دار المعارف)، 1963، ص 64.
² مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، الإعادة الرابعة، 2006م، ط 2 (2004)، ص 112.
³ عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص ص 68، 66، 111.
⁴ فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص ص 131 - 132.

يمكننا أن نحدد المجموعات السكانية في الجزائر وأهم خصائصها الاجتماعية والاقتصادية فتظهر لدينا ثلاث عناصر هي: اليهود والمستوطنون وجمهور الجزائريين المسلمين، وهكذا أفرز التقسيم الاجتماعي تمايزا اقتصاديا تجلّى في ظهور قطاعين يختلف أحدهما عن الآخر: قطاع عصري أوروبي وقطاع تقليدي جزائري، وهذا ما سنحاول بإيجاز أن ندرسه بشيء من التحليل والنقد.

أدت السياسة الفرنسية الجائرة إلى إلحاق ضرر كبير بالفلاحة الجزائرية بإحصائيات سنة 1954 بينت أن الفلاحة متقهقرة بالنسبة لما كانت عليه قبل الغزو الفرنسي وقد ترتب عن تلك الإجراءات التعسفية إبعاد الفلاحين الجزائريين عن التسيير في مجال الزراعة، لتحويل أغلبهم إلى آلات تسخر لخدمة المعمرين من جهة ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم وتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة ثانية، وتكاد تجمع الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة على أن مساحة الأراضي الزراعية بلغت 11 مليون هكتار، منها 08 بيد الجزائريين الذين يمثلون 9/10 السكان و 03 ملايين بيد حوالي 25 ألف معمر.

أما بالنسبة للفلاحة فكانت مقسمة إلى قسمين أساسيين هما: قطاع حديث مجهز بالوسائل الحديثة (آلات الحصاد والأسمدة...) وهو خاص بالمعمرين وقطاع تقليدي ظل معتمدا على الوسائل التقليدية (المحراث الخشبي والمنجل...) وأهم مميزاته هي انحصار أراضيه في المناطق الجبلية القليلة الإنتاج، وقد كان ملكا للمسلمين وهذا ما أفرز وضعية صعبة للغاية، فبينما كان الجزائريون يمتلكون أراضي واسعة أصبحوا لا يستغلون سوى مساحات ضيقة وأصبح معظمهم عمالا أجراء بعدما كانوا خماسين أو ثلاثين.¹

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 10 .

انظر أيضا:

Djilali Sari, La dépossession des fellahs (1830- 1962), ENAG éditions, Alger, 2010, P 142.

أما بالنسبة للقروض المقدمة لتدعيم الصناعات الخفيفة فإن إحصائيات 1954 أكدت أن 92% من القروض ذهبت للمؤسسات الصناعية الأوروبية البالغ عددها 65 ألفاً، بينما لم تكن المؤسسات الجزائرية تحظى إلا بنسبة ضئيلة 08% من إجمالي القروض.¹

لقد أدى الليل الاستعماري الطويل إلى نتائج اقتصادية خطيرة، فبعد قرن من الحضور الفرنسي (1930)، وجد اقتصادان منعزل الواحد منهما عن الآخر: اقتصاد عصري مزدهر يرتكز أساساً على الفلاحة والتجارة لا على الصناعة* وإلى جانبه اقتصاد تقليدي يعمه الكساد³، ومن أهم المزروعات التي ركز عليها الأوروبيون نجد الكروم، فكانت المساحة المخصصة لزراعة الكروم في الجزائر 387551 تتوزع على النحو التالي:

-وهران: 239599 هكتار تنتج 10926130 هكتوليتراً.

-الجزائر: 122485 هكتار تنتج 9173512 هكتوليتراً.

- قسنطينة: 25467 هكتار تنتج 1943126 هيكولترا.⁴

والحقيقة أننا نجد صورة عن تلك الفوارق في جريدة الجزائر الجديدة هذا نصها: "يتمتع المعمرون في الجزائر بامتيازات كبرى، فهم يبيعون ما ينتجون من الخمر بنفس الأسعار في فرنسا، مع أن أجرة عامل الزراعة في الجزائر أقل بمرتين ونصف من أجرة أخيه عامل الزراعة في فرنسا، ومع أن هكتار الدالية في الجزائر ينتج أكثر بكثير مما ينتجه الهكتار في فرنسا وعدا ذلك فقد تمكن المعمرون من تخفيض 04% من الغرامات والجبايات ومن التحصيل على مساعدات أخرى".⁵

تضاعفت المساحة المزروعة من الكروم ثلاث مرات فتجاوزت 110000 هكتار سنة 1890، وارتكزت سياسة التعمير فيما بين 1870 و 1900 على القمح والكروم فظهرت المعاملات التجارية والعقارية بين الفلاح الجزائري والمستوطن وباع الفلاح الجزائري أرضه للمعمر بسعر منخفض مقارنة ببيع المستوطن أرضه للجزائريين، فبين سنتي 1877 و 1898

¹ الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 10.
* أنظر أيضاً :

AHMED MAHSAS (ALI): Un acteur de la révolution lève le secret sur : Réalités Coloniales et Résistances ,El Maarifa , 2006, pp 78-80.

³ علي الشنوفي، "حفظ الشرائع وتغيير المناكر دعامة من أهم دعائم حركات التحرير الوطني في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى"، مجلة الثقافة، السنة 14 ، العدد 79، يناير-فبراير 1984، ص 161.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 40.

⁵ الجزائر الجديدة، " عمال الزراعة عازمون على تحسين أحوالهم"، السنة 10، العدد 96، محرم 1375.

بلغ متوسط سعر الهكتار من أراضي الجزائريين 100 فرنك بينما بيع الهكتار الأوروبي بـ 153 فرنك، وخلال الفترة 1899 إلى 1904 قدر سعره عند الأهالي بـ 117 فرنك وفي المقابل بيع سعر الهكتار الأوروبي بـ 185 فرنك، وعلى هذا الأساس تم افتتاح 467367 هكتار من الأراضي الزراعية من المسلمين في أقل من 30 سنة.¹

يجب أن نأخذ في الحسبان قضية القروض والدعم المالي للزراعة والصناعة، حيث سيطر الأوروبيون على المؤسسات التي تقدم دعماً للزراعة، ففي سنة 1952 كان هناك 14082 مزارع أوروبي تلقوا قروضا مالية لا تقل عن 12300 مليون فرنك قديم، في حين تلقى 8401 مزارع جزائري قروضا لا تتجاوز 2600 مليون فرنك قديم، أما بالنسبة للقروض التي تمنح لتدعيم الصناعات الخفيفة فقد أكدت إحصائيات 1954 أن 92 % من القروض ذهبت إلى 65000 مؤسسة صناعية أوروبية حيث تلقت 375 مليار فرنك قديم، بينما تلقت 100000 مؤسسة جزائرية 33 مليار فرنك قديم فقط، ومن خلال هذه الإحصائيات نستخلص الفروق الكبيرة في القروض ونتأكد أن الجزائريين كانوا لا يحصلون إلا على مكافأة مالية ضئيلة في ميدان القروض لا تتجاوز 08% وهذا ما جعلهم يشعرون بالظلم ويؤيدون الثورة بلا تحفظ.²

والحق أن اشتداد الأزمة الاقتصادية ظل شغلا شاعلا للفكر العام بالقطر الجزائري وهذا ما جاء فعلا في جريدة ميزاب، العدد 1، السنة الأولى: "...فكلما دخلت بلدا أو غشيت مجتمعا وسألت عن الحركة الاقتصادية فإنك لا تسمع إلا تنهدا وزفيرا، فالفلاح يشكو من تكديس محصولاته والتاجر يئن من كساد تجارته ووقوف دواليبها والصانع يتأفف من بوار صناعته، والأجير يتذمر من تفاهة أجره، ومع ذلك فالسنة الماضية كانت بحمد الله من السنوات الخصبة العامرة التي حسب الاقتصاديون لها حسابها وحدد التجار آجالا للدفع للمستهلكين من العربان إلى أبنائها فخرجت خلاف ما كانوا يحتسبون، تكدس للعربان محصولاتهم لعدم رواجها فعجزوا عن دفع ما تخلد بدمهم من الديون، فذهبت آمال التجار شعاعا وبقيت الديون التي عليهم للمصاريف وأرباب المستودعات الكبرى متضخمة على غير

¹ حجازي مصطفى، "الاستيطان الأوروبي وزراعة الكروم بمنطقة سيدي بلعباس بين 1870 و 1954"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10/ ديسمبر 2015، ص 100.
² بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة..."، المرجع السابق، ص 59.

ما حسبه، فضاقت بذلك النفوس وبلغت القلوب الحناجر، هذا ما عليه الحالة الآن والمستقبل بيد الله".¹

وغير بعيد عن ذلك ففي سنة (1939) قام البيركامو بتحقيق حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها منطقة القبائل الكبرى، محاولا من خلال هذا التحقيق الجزئي أن يبين الفروق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين الأهالي والمعمرين فأورد قائلا: "إنني مجبر على الاعتراف بأن أوضاع العمل في القبائل، إنما هي بمثابة أوضاع الرق...وإنني لأجد العشر فقط من الأطفال ذوي السن المدرسية يستطيعون التمتع بفرص التعليم" ومن ثمة اعتبر ذلك التحقيق صفة للوجود الاستعماري، الأمر الذي جعل بعض المفكرين يباركون هذه المبادرة الكاموية الشجاعة وكان من أبرزهم جول روا (Jules Roy) الذي صرح قائلا: "إني مدين لكامو كوني أدركت أن للعرب أرواحا وأنهم متعطشون مثلي للعدالة والكرامة"، وقد اعترف أحمد طالب الابراهيمي بأن هذا التحقيق هو خطوة جريئة خطاها كامو لفهم الإنسان الجزائري، بعد أن ظل ردحا من الزمن يتغنى بجمال الجزائر فقط، ولكن الإدارة الفرنسية قامت بنفيه إلى باريس بعدما فجر تلك التصريحات على صفحات الجرائد.²

وفي أعقاب مجازر 08 ماي 1945، كتب كامو مقالا صحفيا ندد فيه بالسياسة الاستعمارية التي تضطهد الجزائريين ولا تقيم وزنا للاعتبارات الإنسانية فكتب: "إن جزائر 1945 غارقة في أزمة اقتصادية وسياسية طالما عرفت في سالف الأزمان ولكن لم يسبق لها أن عرفت هذه الدرجة من الحدة، ففي هذا الوطن الرائع الذي يكتنفه ربيع لا مثيل له بوروده وضوئه، هناك أناس يعانون من الجوع وينشدون العدالة، إن آلامهم لا يمكن أن تتركنا مكتوفي الأيدي، لأنه سبق لنا أن عانينا من هذه الآلام"³، ولكن ما يجب أن نشير إليه هو أن كامو ظل ينتقد المظاهر السلبية للاستعمار ولا ينتقد الاستعمار في حد ذاته، فهو يناهض جوانب القسوة فيه تجاه الجزائريين، وكان يستشرف إمكانية تعايش الجاليتين الجزائرية والفرنسية بشكل يضمن لفرنسا سيادة دائمة على الجزائريين.

¹ جريدة وادي ميزاب، "الأحوال الداخلية"، السنة 1، العدد 01، الجزائر، 25 جانفي 1930 .
² محمد يحياتن، " مفهوم التمرد عند البيركامو وموقفه من ثورة الجزائر التحريرية"، الثقافة، السنة 14، العدد 84، نوفمبر - ديسمبر 1984، ص 332.
³ المرجع نفسه، ص ص 332 - 333.

غير أن الواقع الجزائري ظل يعرف تراجعاً ملحوظاً وهذا ما يمكن استخلاصه من المعطيات التالية، التي - حتى وإن كانت في فترة محدودة - تبين الهوة الواسعة بين المعمرين والجزائريين:¹

إنتاج الأهالي من الزراعات المعاشية:

	1927	1928	1929	1930	1931	1932
القمح الصلب	658	1371	950	1420	753	1885
القمح اللين	70	564	142	1454	414	1496
الفريضة	36	149	71	123	57	148

الوحدة: هكتار.

والواقع أن الحكومة الفرنسية ظلت تشجع باستمرار المحتكرين وتجار السوق السوداء وذلك ما جعل الشركات الكبرى تزيد في أرباحها زيادة هائلة، ومثال ذلك شركة الفوسفات التي زادت في أرباحها 51 مليون فرنك وشركة الملاحة 15 مليون، كما وصلت أرباح الاستعماري (دوكالان) إلى 70 مليون فرنك وريح تجار الخمر (بورجو وسورانسين وشركاؤهم) 400 مليون.²

حقاً استفاد المعمر من تراكم رأسمال مهم، حيث بلغت قيمة مداخيل المنتوجات الزراعية عام 1952 في القطر الجزائري 150 مليار فرنك، منها 49 مليار منتج كروم الدالية، وكان نصيب 15000 معمر من هذه المداخيل 96 مليار فرنك، وما بقي أي 58 مليار فرنك كانت من نصيب أكثر من مليون فلاح وخماس وبذلك بلغ متوسط ما يربحه المعمر في العام 2700000 فرنك، وبلغ متوسط ما يربحه عامل الزراعة في العام 12500 فرنك.³

ونقرأ دائماً في صحيفة الجزائر الجديدة صورا من القمع الذي عاشه عمال الزراعة:

¹ Ahmed Hanni, La colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, ENAG, éditions, Alger, 2009, p168.

² الجزائر الجديدة، "العمال الجزائريون يكافحون لحياة لائقة"، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.

³ الجزائر الجديدة، "مقارنة بسيطة"، السنة 10/96، محرم 1375.

" بدأ موسم قطف العنب في كروم متيجة الخضبة وفي سهول عنابة ووهران، يحتاج قطف العنب* أكثر من بقية الأعمال الفلاحية الأخرى لأيدي عاملة كثيرة، لأن الآلات العصرية التي يستخدمها كبار المعمرين في الحرث والحصاد والدرس تقوم مقام آلاف الشغالين فتحرمهم من العمل والخبز، وترمي بهم لصفوف البطالين لأكثر أيام السنة، لهذا يهجر الكثير من الشغالين النواحي الصحراوية والجبلية القاحلة للعمل في قطف العنب.

لا يجهل المعمرين هذه الحالة التي ساهموا أنفسهم في إيجادها، باستخدام الآلات العصرية وباستغلالهم الفقر الفتاك المرعب لتشغيل آلاف من الرجال والنساء والأطفال بأجور زهيدة وعندما كان يطالب الشغالون فرادى وجماعات بتحسين أجورهم كان المعمرين يجيبونهم بوقاحة بأن ما يأكلونه من العنب يقوم لحد كبير مقام زيادة الأجور، وعندما يقوم الشغالون بتنظيم كفاحهم وإعلان الإضراب يلجأ المعمرين لحمايتهم الإدارة فتأتيهم بقوات القمع".¹ ويبدو أن الحزب الشيوعي الجزائري تمكن من تحقيق بعض المطالب الاجتماعية للجزائريين فنقرأ مثلاً:

"...غير أن الحقيقة الدامغة هي أن عمال الزراعة قد أرغموا بهذا الكفاح أسياذ الكروم والحبوب والخضار على زيادة الأجور والتسليم ببعض الحقوق الاجتماعية.

ففي ناحية سكيكدة أضرب العمال في العام الفارط عشرة أيام في موسم قطف العنب ونالوا زيادة أجورهم من 345 فرنكا إلى 500 و 600 فرنك في اليوم، وتمكن في بعض النواحي من تحديد يوم العمل بعشر ساعات بدلا من 12 و 14 ساعة، ومن التحصيل على نفقة عائلية 1000 فرنك عن كل طفل في الشهر وعلى أيام الراحة المدفوعة أجرتها.

ورفض عمال الزراعة في نواحي وهران هذا العام العمل في الحصاد والدرس بالأجرة الرسمية 427 فرنك في اليوم²، وأرغموا المعمرين على زيادة أجورهم إلى 700 و 800 فرنك مع رغيف خبز في اليوم...³

* ورد في المقال بأن موسم قطف العنب يدر على أسياذ الكروم عشرات المليارات من الفرنكات (54 مليار فرنك عام 1954).

¹ الجزائر الجديدة، " المليارات للمعمرين والبؤس لعمال الزراعة"، السنة 10، العدد 97، سبتمبر 1955.
² كتبت جريدة البصائر في هذا الصدد أن العمال الفلاحيين لا ينالون إلا مقدار 200 إلى 250 فرنكا، وذلك المقدار لا يكفي لشراء خبز كامل العائلة مع شيء من الثمرات، أنظر: البصائر، " الحالة المفزعة في القطر الجزائري كما تراها مجلة بلجيكية كبرى"، العدد 290، 22 أكتوبر 1954.

³ الجزائر الجديدة، " عمال الزراعة عازمون على تحسين أحوالهم"، السنة 10، العدد 96، محرم 1375.

يضاف إلى ذلك الاهتمام بزراعات مختلفة منها: الذرة، الحنطة، الخيزران، التبغ، الحناء السكر والفانيليا..، كما ركز المستوطنون على التجارة الخارجية وأهملوا الصناعة وذلك لجعل الجزائر بلدا مصدرا للموارد الأولية، واكتفوا بزراعات بسيطة غذائية وفلاحية وأهملوا الصناعات الثقيلة، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى تطور هذا القطاع هي تزويد المعمرين بالأراضي والوسائل التقنية الحديثة، وتأسيس غرف تجارية تدافع عن مصالح المستوطنين.¹

ولأجل رعاية مصالح المعمرين المادية والمعنوية على حساب الجزائريين البؤساء تم تشكيل " الكونفدرالية العامة للفلاحة " وهي هيئة نقابية ذات فروع في كامل التراب الوطني وكما يبدو من اسمها فإنها بعيدة في صلاحياتها عن السلطة الإدارية، غير أنها في الواقع تنظيم يجمع كبار الملاك ورجال الإقطاع للبحث في المسائل الزراعية كنوعية المنتج وكميته وتحديد سعره وعلى سبيل المثال كان لهذه الكونفدرالية عدة فروع في مقاطعة وهران (عين تموشنت ومعسكر، مستغانم، وهران، غليزان، سعيدة وسيدي بلعباس، تيارت وتلمسان) وتؤكد التقارير الإدارية الفرنسية أن قانون أهم نقابة في هذه الناحية خاصة بالفلاحين الجزائريين وتدافع عن الحقوق الاجتماعية والأخلاقية هي نقابة تلمسان الوحيدة.²

لعل أبرز العوامل التي ساعدت الأقلية الأوروبية على خلق انسجام ووحدة سياسية بين عناصرها هي وجود مجمع انتخابي من الدرجة الأولى خاص بالأوروبيين ومجمع انتخابي من الدرجة الثانية خاص بالجزائريين، وهذا ما يسهل على المعمرين أن يصبحوا من رجال البنوك الكبار والرأسماليين الصناعيين، وذلك يرتبط بتوفير وسائل الدعاية على اختلافها وخصوصا الجرائد والمجلات.³

ولطالما كان المعمرين ضد كل الإصلاحات التي تخدم الجزائريين والدليل على ذلك أنهم أظهروا رد فعل عنيف نتيجة نداءات الأمير خالد الملحة على ضرورة الإصلاح الزراعي ووصفوه بالقومي الإسلامي الذي يهدد وجودهم في الجزائر، وبذلك ضغطوا على الحكومة الفرنسية فأعادت العمل بقانون الأهالي (1920-1922) ومنحتهم قروضا مالية بلغت 1600 مليون فرنك فرنسي، خصصت لتمويل مشاريع زراعية في مجالات الري وإصلاح

¹ عبد الرحمان رزاق، المرجع السابق، ص 24.

² سعد طاعة، "موقع المسألة الزراعية في إصلاحات 1947"، المواقف، العدد 01، جانفي-ديسمبر 2007، ص 215.

³ المجاهد، "الأقليات الأوروبية في الجزائر"، العدد 51، سبتمبر 1959.

الأراضي وتحديث طرق السكك الحديدية، ثم تطورت هذه المطالب سنة 1923 لتكون وراء قرار الحاكم العام القاضي بطرد الأمير خالد من الجزائر.¹

وإذا كانت هذه حالة القطاع الزراعي فلا يختلف الأمر عند الحديث عن قطاع الصناعة التي تعتبر مصدرا رئيسيا لدخل الأشخاص في هذا العصر، وكذا عند الحديث عن قطاع الفلاحة الذي يشكل مصدرا مهما للدخل، لكن المسألة تصبح أكثر تعقيدا خصوصا إذا علمنا أن أجود الأراضي الفلاحية كانت ملكا للمعمرين الأوروبيين²، والجدول الموالي يبين الفوارق الكبيرة في حجم الإنتاج بالنسبة للأوروبيين والمسلمين:

نوع الغلة	حصة الأوروبيين	حصة الجزائريين	المجموع
قمح يابس	11.038 (41%)	15.883	26.921
قمح رطب	7.240 (78%)	2.042	9.282
شعير	1.806 (23%)	0.062	0.283
شوفان	0.221 (78%)	0.062	0.312
ذرة	0.090 (24%)	0.222	0.312
أرز	0.100 (63%)	0.075	0.175
حمص وفول	0.875 (41%)	1.260	2.135
البطاطس			
الشتوية	2.670 (79%)	0.719	3.380
الربيعية والصيفية	1.877 (68%)	0.883	2.760
غلة الأشجار			
الحمضيات	5.476 (93%)	0.412	5.888

¹ ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري- جريدة الحكومة أنموذجا (01 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955)، ص 67.

² بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المصدر السابق، ص ص 148- 149.

الزيتون	2.016(32%)	4.284	6.300
التين	0.108(6%)	1.692	1.800
التمور	0.230(9%)	2.320	2.550
فواكه أخرى	0.369(41%)	0531	0.900
غلة الخمر			
العنب	0.496(79%)	0.132	0.628
خمر	45.922(90%)	5.102	51.024
غلات صناعية			
الدخان	0.950(32%)	2.020	2.970
القطن	0.463(67%)	0.229	0.620
نبات الكتان	0.043(90%)	0.005	0.048
قصب السكر	0.113(100%)	-	0.113
نبات للعلف	0.960(100%)	-	0.960
	0.909(100%)	-	0.909
المجموع	92.055(65%)	48.695	140.714
جدول يمثل القيمة الإجمالية للمحاصيل الزراعية سنة 1953 ¹			

كما يبدو الفرق واضحاً فيما يتعلق بحجم الملكيات الزراعية الخاصة بكل من المعمرين والجزائريين، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول يمثل توزيع الأرض بالجزائر في سنة 1954 (بالهكتارات):

¹ بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المصدر السابق، ص 150.

حجم الملكية		ملكية المسلمين		ملكية الأوروبيين	
عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة	عدد الملاك	المساحة
من 0 إلى 10	391000	1.850000	8000	40000	
من 10 إلى 50	118000	3013000	7000	209000	
من 50 إلى 100	17000	1226400	4000	306000	
أكثر من 500	60	414700	900	963000	
المجموع	532000	7612100	24900	2720000	
معدل الملكية	73%	14 هكتار	27%	109 هكتار	

بمقارنة المعطيات الإحصائية الواردة في الجدولين السابقين يتضح أن أوسع الملكيات الزراعية كانت بحوزة الأوروبيين، وفضلا عن ذلك فإن كبار المعمرين كانوا يسيطرون على أجود الأراضي التي يصل معدل إنتاجها إلى 9.74 قنطار للهكتار الواحد، بينما لم يتعد معدل إنتاج أراضي الجزائريين 4.65 قنطار في الهكتار الواحد، ومن جهة أخرى يمكننا أن نشير إلى أن 87.4% من الجزائريين الذين هم في سن العمل يحصلون على مداخيلهم من القطاع الزراعي، وتنخفض النسبة إلى 14.4% بالنسبة للأوروبيين الذين يعيشون على موارد القطاع الفلاحي ويستحوذون على 2/3 المحاصيل الزراعية.¹

ويمكننا أن نقرأ ذلك بوضوح في جريدة المجاهد:

" ليس كل الأوروبيين في الجزائر معمرين زراعيين وإنما يوجد منهم 28 ألف فقط يمارسون المهن الزراعية بما فيهم 05 آلاف ذوو أملاك واسعة من الحلفاء والكروم والحبوب وبمجموع هذه الممتلكات يساوي ثلث الأراضي الزراعية في الجزائر، بينما يملك 700 ألف من الجزائريين الثلثين الآخرين، ومداخيل كل واحد منهم لا تقل عن مليون و 600 ألف فرنك في السنة، أما بقية الأوروبيين أي ما يساوي 09/10 فيعيشون من الصناعة والتجارة الكبرى والمهن الحرة ووظائف الدولة وكفنيين وإطارات عليا وعمال اختصاصيين.

¹ بوحوش، العمال الجزائريون..، المصدر السابق، ص 149.

ولهذا فعندما يتكلم " غي مولي " الاشتراكي عن الطبقة الكادحة من الأوربيين في الجزائر فإنما يرتكب مغالطة شنيعة... وهذا ما جعل نقابة العمال الأوربيين في الجزائر تؤلف قوة رجعية لا تعرف شيئا من المبادئ التقدمية.

هذا وتوجد نسبة 80% من الأوربيين في ضواحي عاصمة الجزائر ووهران ¹.
ومما زاد الأمر خطورة أن مشروع قسنطينة لم يكن يهدف إلى خلق إصلاح زراعي حقيقي لأن ذلك يتطلب تحقيق أهداف ثورية، من شأنها أن تجعل الجماهير الفلاحية هي صاحبة القول الفصل في تحديد مصير البلاد، غير أنه يريد إيجاد نخبة متميزة عن " الجماهير " يتمكن الاستعمار الحديث من استغلالها لقمع كل محاولة ثورية، ونقرأ في هذا الشأن: "...إن مشروع قسنطينة لم يهتم بالتطور الفلاحي لأن واضعيه يرفضون هذا التطور رفضا كليا، وهم يريدون أن يصهروا من وراء مشروعهم سلاحا جديدا ضد ثورة الفلاحين، التي تشكل 80% من السكان والتي تعد وسيلة أساسية لثورة مجبورة على أن تكون ثورة زراعية أولا تكون..." ²
وبفعل ذلك تحول الاقتصاد الجزائري الزراعي إلى اقتصاد يعيش على هامش الاقتصاد الرأسمالي، وتبرز بوضوح السياسة الزراعية الاستعمارية التي كانت تهدف إلى تلبية الحاجيات الأساسية لسوق الجزائر، يضاف إلى ذلك التصدير من أجل تحقيق رأسمال خاص بالمعمرين وخصوصا بعد دخول الشركات الرأسمالية هذا الميدان من الإنتاج الفلاحي، فشكلت الخمور نسبة 34% من إجمالي الصادرات وأدت هذه السياسة إلى نتائج خطيرة أهمها حرمان الجزائر من امتلاك صناعات متطورة والحيلولة دون اكتساب الجزائريين للمعرفة التقنية الحديثة وحكمت بذلك على الجزائر بالتخصص في إنتاج المواد الخام وبعض المنتجات الزراعية الموجهة للتصدير، وقد دفعت تلك السياسة الكولونيالية بالمجتمع الجزائري إلى حافة البؤس والفقر ورفعت من حدة الضغط بين المجتمعين الأوروبي والمسلم. ³

وزيادة على ذلك فإن نسبة 75% من المنتجات المصدرة من البلدان النامية تذهب إلى أوروبا الغربية وحصّة الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 10% واليابان 6% وما يعادل 70% من النفط المستخرج من هذه المنطقة يصدر إلى بلدان أوروبا الغربية، وعلى هذا الأساس

¹ المجاهد، "الأقليات الأوروبية"، المصدر السابق.

² المجاهد، "مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية"، العدد 94 / 25 أفريل 1961.

³ مصطفى حجازي، "الاستيطان الأوروبي..."، المرجع السابق، ص 107.

تبقى بلدان افريقيا والشرق الأدنى مرتبطة باقتصاد أوروبا الغربية وهي تلعب لحد كبير دور تابعها المنتج للمواد الأولية.¹

وذلك رغم ظهور عدة مؤسسات دولية كمنظمة الأمم المتحدة التي برزت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية وكان ظهور مؤسسات دولية تجمع كل الدول المستقلة مسألة بارزة في القرن العشرين، وقد بذلت جهودا مضنية لوضع حد للحروب، كما أنها ربطت نزع السلاح بالعديد من القضايا ذات الصبغة العالمية، كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن والسلام الدوليين والبيئة.²

نستنتج من كل ذلك أن القوانين الزجرية الفرنسية وتزايد نفوذ المستوطنين واليهود³ - خاصة بعد تجنيسهم الجماعي - انعكست سلبا على الواقع الاجتماعي للسكان الذين تحولوا من ملاك إلى خماسين، ومن أصحاب أراضي وعقارات إلى عمال يوميين، فنتج عن سيطرة المعمرين على كل موارد البلاد وخيراتها نشوء ظواهر اجتماعية، قانونية، تعليمية وفكرية وسياسية وإعلامية دخيلة على مجتمعنا والتي كانت دائما متعارضة فيما بينها، ولكن ما يوحدها هو كونها كانت ضد جبهتين الأولى ضد الجزائريين دائما والثانية ضد الفرنسيين أحيانا، وهذا ما جعل المجتمع المسلم في مواجهة قوة فرنسية وقوة استيطانية بتنظيمات مختلفة وأغلبها غير فرنسيين⁴، ويجب أن نشير هنا إلى أن حوالي 800 ألف مستوطن هم من فرنسيي الجزائر وتمثل نسبة 50 إلى 60 % ممن ينحدرون من أصول غير فرنسية ولكنهم

¹ فاخروشيف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم موسكو، اهداءات 2001، إصلاح راتب، القاهرة، ص ص 89 - 90.

² خير الله عصار، " نزع السلاح بين دافعي الحرب والسلام "، الثقافة، السنة 12، العدد 72، نوفمبر - ديسمبر 1982، ص ص 40، 47.

³ تزايد نفوذ اليهود بالموازاة مع زيادة أعدادهم، حيث كان يعيش في مدينة وهران (في بداية الأربعينيات) 26671 يهوديا إذ كانت المدينة الجزائرية الأكثر كثافة يهودية، مقابل 25591 في مدينة الجزائر و 13037 في قسنطينة، وبذلك ضمت المدن الثلاثة 65299 من أصل 117646 يهوديا.

وإلى غاية 1950 تزايد عدد اليهود بشكل واضح ويمكن تحديد توزيعهم في المدن الرئيسية بالجزائر كما يلي:

الجزائر: 30990، باتنة: 1978، البليدة: 1269، عنابة: 3226، قسنطينة: 14254، قالمة: 1527.

معسكر: 3364، المدينة: 1338، مليانة: 1374، مستغانم: 2931، وهران: 29512، الأصنام: 860.

سطيف: 3185، سيدي بلعباس: 3159، تيارت: 3264، تلمسان: 8183.

أنظر: فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص ص 116، 122.

⁴ عميرواي احميدة، محمد زغداوي وسليم زاوية، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 117 - 118.

اكتسبوا الجنسية الفرنسية بالولادة في الجزائر طبقا للقانون الفرنسي الصادر سنة 1889 ويشكل (400 ألف) الباقون أوروبيين من أصل فرنسي.¹

فهذا التحول الاجتماعي الذي رافقته مجموعة من الأزمات كانت سببا رئيسيا في تحول الجزائري إلى حياة التشرد أو دفعت به في كثير من الأحيان إلى الهجرة وسواء كان ذلك الانتقال من الريف إلى المدينة، أو من المناطق الجبلية الفقيرة إلى القرى الاستيطانية، أو من البلد الأصلي إلى فرنسا، فإن الدوافع التي تحركه هي دوافع اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى، وهي لا تعدو أن تكون محاولة لتغيير الأوضاع العائلية السيئة إلى الأحسن، أو على الأقل التخلص من السيطرة التي يمارسها المستوطنون على جمهور الفلاحين الفقراء.

ولا غرابة إذا اعترفنا بأن هناك عدة عوامل تضافرت لتحول دون تصنيع الجزائر، لعل أهمها هي معارضة المعمرين الفرنسيين لإنشاء صناعات ثقيلة قد تؤدي إلى رفع الأجور، ويضاف إلى ذلك امتناع الحكومة الفرنسية عن تطوير مساعي من شأنها خلق مناصب عمل للجزائريين وذلك لإخضاع الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي، وفضلا عن ذلك فإن رجال الأعمال الفرنسيين رفضوا استثمار أموالهم في الجزائر وتصنيعها بحجة أن أجور اليد العاملة منخفضة، كما أن البضائع الفرنسية لا يمكنها أن تنافس ما ينتج في الجزائر وتكهنوا بأن الاقتصاد الفرنسي سيلحقه ضرر إذا ما صنعت الجزائر، وظل الوضع على حاله إلى غاية 1944 حينما سمحت الحكومة بإقامة صناعات خفيفة ولم يكن ذلك إلا لاستحداث نظام اللامركزية في الصناعات الفرنسية.²

وتزامن ذلك مع الحالة الخاصة التي عرفتها فرنسا في الخمسينات من القرن 20 فبالرغم من كون فرنسا دولة متقدمة، إلا أن الحكومات الفرنسية وجدت نفسها عاجزة في أغلب الأحيان على انتهاز سياسة وطنية تضمن لها مواصلة التوسع الاقتصادي والتغلب على

¹ بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ط4، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2003، ص ص 232-233.

² بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص ص 148-149. يتشابه الوضع في بلدان إفريقيا والشرق الأدنى، إذ أن حوالي 80% من صادراتها تتوقف على 10 أنواع من المواد الخام والمؤن التي تذكر من بينها الفلزات والمعادن غير الحديدية، اللحم الفواكه والخضار، القطن، فلزات الحديد، الصوف وأنواع أخرى، وتدخل هذه السياسة ضمن الإعاقلة المصطنعة لتطور اقتصاد المستعمرات والبلدان المتحررة ومحاولات الاقتصار على منح الاستقلال الشكلي. ويتجلى الفرق الوحيد في كون حصة النفط الخام تشكل أكثر من 30% من صادرات بلدان هذه المنطقة، أنظر: فاخروشييف، المرجع السابق، ص ص 89 - 90.

الأزمات السياسية التي كانت تواجه فرنسا، وهكذا أصبح البرلمان الفرنسي عبارة عن منصة لتبادل التهم بين الأحزاب التقدمية والأحزاب اليمينية وتسعى كل فئة لإدانة الفئة الأخرى واتهامها بإتباع فكرة مضادة لمصلحة فرنسا، وقد تمكنت فرنسا تدريجيا من التغلب على أزماتها السياسية في سنة 1958 وذلك حينما وصل ديغول إلى الحكم وغير الدستور ليتسنى له أن يكون المعبر الحقيقي عن رغبة الشعب الفرنسي ويتخذ القرارات المناسبة عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وبعد استشارته في الاستفتاءات المنظمة لذلك.¹

وفي المقابل انتقل عدد الملاك الأوروبيين من 13301 إلى 8942 لأن أزمة الكروم أدت إلى اتساع عملية تركيز الملكية العقارية التي استفادت منها بالدرجة الأولى الملكيات الواسعة الرأسمالية الزراعية في النتيجة، الصومام، معسكر وسيدي بلعباس فأصبح متوسط المساحة لكل شخص في 1902 مقدرا بـ 7.89 هكتار للأوروبي و 2.03 هكتار للجزائريين.² والحقيقة أنه يمكن للباحث المتتبع لحركة الاستيطان وتركيبها تسجيل بعض الخصوصيات أهمها :

- الأهمية العددية، حيث وصل عددهم إلى حوالي مليون شخص في حدود مارس 1962.

- سيادة الطابع اللاتيني وذلك لمنع تسرب المذهب البروتستانتي والثقافة الانجلو سكسونية وكان ذلك بتشجيع من السلطات الرسمية الفرنسية.

- أن عملية الاستيطان لم تكن حركة سلمية ولا عملية ملء فراغ ولكنها ارتبطت بالإرهاب والقسوة وتجاوزتها أحيانا إلى الإبادة الجماعية.³

إن فئة المستوطنين لا تمثلها أصول واحدة ولكنها مكونة من عدة أجناس ومنهم اليهود الذين منحوا حق المواطنة الفرنسية وتساووا في ذلك مع أوروبيي الجزائر بموجب قانون كريميو الصادر

¹ عمار بوحوش، "عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث"، الثقافة، العدد 21/ 1974، ص 23.

² مصطفى حجازي، "الاستيطان الأوروبي وزراعة الكروم..."، المرجع السابق، ص 101.

³ دحمان تواتي، المرجع السابق، ص ص 59-60.

في 24 أكتوبر 1870¹ ، وقد كانت الحكومة الجزائرية واضحة في تعاملها مع الأقلية الأوروبية ودليل ذلك إن اتفاقيات إيفيان وضعت أمامها اختيارين:

- الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على الجاليات الأجنبية. أو الجنسية الجزائرية فتكون مثل عامة الجزائريين² ، غير أن كل الضمانات المقدمة والتنظيمات لم تكن كافية لتهدئة المتطرفين الذين اختاروا منذ صائفة 1962 الإرهاب الأعمى أي طريق الإبادة والرحيل.³

ورغم أن الأقلية الأوروبية تحصلت على امتيازات استثنائية بموجب اتفاقيات إيفيان، إلا أن هذا لم يؤد إلى مراجعة منظمة الجيش السري الفرنسية لإستراتيجيتها الدموية، حيث انتقلت إلى سياسة الأرض المحروقة، وذلك لعرقلة تطبيق اتفاقيات إيفيان على أرض الواقع⁴ ، تلك المفاوضات التي استغرقت وقتا طويلا نسبيا، ونوقشت خلالها قضايا شائكة متعلقة بسبل التعاون الاقتصادي والإصلاح الزراعي والتنمية الاقتصادية والتعاون السياسي، والتي تعثرت كثيرا -في البداية- بسبب مشكل الصحراء الجزائرية الذي شكل فيه البترول الجزائري رهانا أساسيا في عملية التفاوض⁵ وذلك لأن الإدارة الفرنسية رسمت تنظيما سياسيا وإداريا للصحراء سعت من خلاله إلى تحقيق عدة أهداف:

- منع التأثير المباشر للثورة على دول إفريقيا السوداء.
- عزل الثورة عن محيطها الطبيعي للتمكن من القضاء عليها.
- إغراء الدول المجاورة للصحراء من خلال المكاسب التي ستحققها مستقبلا.
- دعم التعاون المالي والتقني مع الدول المجاورة.
- تقوية الارتباط السياسي، الاقتصادي والجغرافي للمنطقة الصحراوية بالاتحاد الفرنسي.
- استغلال المحروقات استغلالا أمثلا.

¹ يحيوي مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين (حقائق واديولوجيات وأساطير ونمطيات)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 383.

² عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 812.

³ يوسف أحمد، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر: جمال شعلال، مراجعة: جمال يحيوي، موقف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 93.

⁴ رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 465.

⁵ Redha Malek , "la place seconde des intérêts économiques en conjoncture et en longue durée", In René Gallissot « Les accords d'Évian », Casbah édition, Alger, 1997, p p 14-17.

- إقامة إطار قانوني لفصل الصحراء عن الجزائر مستقبلا.
 - توحيد الأقاليم الصحراوية عبر قانون اقتصادي خاص.
 - ضمان تزويد فرنسا وأوروبا الغربية بالخروقات.
 - إقامة قاعدة عسكرية للحلف الأطلسي في الشمال الافريقي.
- وتجسيد مشروع دولة جمهورية الصحراء المستقلة.¹

غير أن السياسة المتبعة مع دول العالم الثالث اصطدمت بعائقين أساسيين: أولهما هو: خضوع تلك البلدان للاحتلال ولفترة طويلة. وثانيهما هو: أن الإعانات الفرنسية غالبا ما كانت ضعيفة.

ويعترف أكثر الاقتصاديين بأن العالم الثالث ليس فقيرا لأنه بحاجة إلى موارد مالية ولكن لأن الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية أجبرته على تسخير مصدر ثروته الحقيقية، ألا وهي اليد العاملة الخام.²

وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى الاستغلال الفظيع للجزائريين، حيث استخدم المعمرون الخماس الفلاح بدل العامل الفلاح، وهكذا صار الجزائريون يوفرون قوة غير مؤهلة من الناحية التقنية، واحتكرت الأقلية الأوروبية قوة العمل التقنية ويضاف إلى هذا أن قوة العمل الجزائرية كانت موسمية لا تحقق ربحا مضمونا دائما، ويشترك فيها رجال الريف بمعدل فرنكين إلا ربع في اليوم، وتحظى النساء بمعدل فرنك إلا ربع أما الأطفال فيحصلون على نصف فرنك، وفي المقابل يتقاضى المعمر معدل ثلاثة فرنكات، ولزيادة الاستنزاف البشري تم تسخير المساحين الجزائريين ليشكلوا يدا عاملة في خدمة الأوروبيين³، وقد برزت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بوضوح بين المعمرين والجزائريين عشية الثورة التحريرية وهذا ما فضحته جريدة الجزائر الجديدة، حيث أوردت:

" بلغت قيمة مداخيل المنتوجات الزراعية عام 1952 في القطر الجزائري 150 مليار فرنك منها 49 مليار منتوج كروم الدالية، وكان نصيب 15000 معمر من هذه المداخيل 96 مليار فرنك، وما بقي أي 58 مليار فرنك كانت من نصيب أكثر من مليون فلاح وخماس

¹ نور الدين عسال، "التنظيم السياسي والاداري الاستعماري للصحراء الجزائرية (1954-1962)"، مجلة المواقف، العدد 10/ ديسمبر 2015، ص ص 145-146.

² Harmut Elsenhans، "la signification néocoloniale des accords d'Evian" Op. Cit، P 46.

³ عميرواي حميدة وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية...، المرجع السابق، ص 118.

وبذلك بلغ متوسط ما يربحه المعمر في العام 2700000 فرنك وبلغ متوسط ما يربحه عامل الزراعة في العام 12500 فرنك".¹

ففي الجزائر مثلا لعب الاستغلال الكولونيالي دورا بارزا في تفكير الجزائريين واستغلالهم، إذ تقدر مساحة الأراضي الزراعية بـ 10076000 هكتار، تحتل الصحراء مجموع 239000 هكتار ومن هذا المجموع تبقى 7400000 هكتار صالحة للزراعة:

● 27% يمتلكها أوروبيون.

● 73% يستغلها جزائريون.²

وزيادة على ذلك احتكر المعمرون المواد الأولية الجزائرية وجعلوا الغرف التجارية والفلاحية تحت تصرفهم المطلق، والصادرات والواردات تمر بقناتهم فقبضوا على دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وراحوا يسيرونه حسب مصالحهم التي تخالف مصالح المسلمين في أغلب الأحيان، حتى صار 90% فقراء لا يملكون من وسائل المعيشة إلا سواعدهم العاملة، وبما أن الوظائف والحرف المهمة أوصدت أبوابها في وجوههم فقد أصبح جيش عرمرم من الأهالي عاطلا بلا عمل، لا فرق في ذلك بين سكان المدن والبوادي وربما يرتبط ذلك بالكيد الاستعماري، وإلا كيف نعلل أن تجلب الحكومة الفرنسية العمال من الخارج³ وتستخدمهم في الجزائر والأهالي عاطلون؟"⁴

ولا تقل الأسباب الاقتصادية تأثيرا وخاصة إذا نظرنا إلى رغبة الشباب في البحث عن فرص عمل، وبدا ذلك واضحا بعد أن تم تخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية وتعطل أغلبها نتيجة هروب ما يقارب 200 ألف من الكفاءات الأوروبية، كما تعتبر الجزائر من البلدان التي زرعت فيها الرأسمالية بطريقة مشوهة فصارت دولة متخلفة، وقد حصل ذلك بالتدريج بدء بنزع ملكية الفلاحين ثم تخطيط الصناعة التقليدية⁵، وتزامن ذلك مع معارضة

¹ الجزائر الجديدة، "مقارنة بسيطة"، السنة 10/ العدد 96، محرم 1375.

² Abderrahim Taleb Ben Diab, "Bilan Colonial : Les entreprises (agricoles et industrielles) européennes en Algérie, In "Les accords d'Evian...", Op cit, P 52.

³ عملت الإدارة الفرنسية على استقدام العمال المغاربة والتونسيين وقد وصفت العرب التونسيين بقلة النشاط الزراعي مقارنة بالمغاربة، غير أنها صرحت أن كلا منهما يحتاج إلى أداء العمل تحت القوة والعنف والرقابة قدر عددهم سنة 1901 بـ 21424 نسمة، أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض...، المرجع السابق، ص 33.

⁴ المنار، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، السنة الأولى / عدد 04 / 21 ماي 1951.

⁵ هاشم نعمة فياض، هجرة العمال من المغرب إلى أوروبا، هولندا أنموذجا، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان، يناير 2012، ص 23.

المعمرين لإقامة صناعات ثقيلة بالجزائر من شأنها أن تؤدي إلى تحسين أجور الجزائريين، هذا فضلا عن رغبة فرنسا في إبقاء الجزائر تابعة لها اقتصاديا.¹

وتحقيقا للإصلاح الاقتصادي حرص الرئيس أحمد بن بلة بعد استقلال الجزائر على منح الأولوية الكاملة لاسترجاع الأراضي الزراعية من المعمرين بهدف تأمين البترول والغاز الطبيعي دون أن يؤثر ذلك على العلاقات مع الشركات الفرنسية بشكل غير مناسب، كما ألح البرنامج الزراعي في جوان 1962 على تحديد الملكيات الكبرى وإعادة توزيع الأراضي مجانا وإلغاء ديون الفلاحين وإنشاء مزارع تابعة للدولة يديرها العمال وتعاونيات إنتاجية ريفية مكونة من فلاحين متطوعين كما منح المتاجرة بالأراضي الفلاحية ووسائل الإنتاج الزراعي.² ونجد أن المادة 13 من الفصل الرابع من اتفاقيات إيفيان حولت عملية بيع الأراضي الزراعية وجعلها من صلاحيات السلطات الجزائرية، مع أن الاتفاقيات حرصت على احترام حقوق وملكيات المعمرين وذلك بعدم اتخاذ أي إجراء يقضي بمصادرة أملاكهم دون تحديد تعويض مادي مسبق وبناء على هذا يمكننا القول بأن اتفاقيات إيفيان التي تحدثت عن التعويض قد فتحت المجال واسعا أمام استعادة الأراضي الخصبة التي كانت ملكا للمعمرين، وفضلا عن ذلك تعهدت الحكومة الفرنسية في إيفيان بمساعدة الحكومة الجزائرية على تطبيق الإصلاح الزراعي.³

ورغم أن اتفاقيات إيفيان أقرت بأن الحكومة الفرنسية ستقدم مساعدة اقتصادية ومالية للجزائر المستقلة، وتحديدًا ستفعل برنامج (مشروع قسنطينة) الذي طرح منذ 1958، كما أنها تعهد بتطوير التعاون الثقافي وقد اختار ديغول مدينة قسنطينة والمدينة والمسيلة لتطوير هذا المشروع، بتاريخ 13 أكتوبر 1958، كما أن الخطوط العريضة لهذا المشروع الاقتصادي الاجتماعي الجديد والذي يتحقق على خمس سنوات، تقضي بمنح 25 ألف هكتار من الأراضي الجديدة للفلاحين المسلمين، بناء سكنات لفائدة مليون مسلم وتوظيف منتظم لـ

¹ جمال بحاياوي، "دوافع الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال القرن 19"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830 - 1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 51.

² بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 2 طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص ص 244 - 245.

³ المرجع نفسه، ص 430.

400000 عامل جديد، تعليم ثلثي الأطفال والذي ينتهي بتعليم كل الشباب الجزائري خلال الثلاث سنوات المقبلة، كما أن العلاج والأجور تتساوى مع فرنسيي المتروبول.¹ ورغم كل تلك الضمانات إلا أن الوضعية الاقتصادية ظلت كارثية عشية الاستقلال ويبدو ذلك واضحا فيمايلي:

- تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي، حيث كانت مساحات شاسعة من أحصب الأراضي الزراعية مخصصة لزراعة الكروم لإنتاج الخمور الممتازة التي يخصص جزء كبير منها لتحسين الخمور الفرنسية أو لتزويد السوق العالمية، بينما انكمشت الصناعة التقليدية لتشكّل فروعاً مكملّة لبعض المصانع المتناثرة في أنحاء فرنسا المختلفة.

- غياب هياكل اقتصادية ثابتة ونواة صالحة للتنمية الدائمة، فضلا عن ذلك فإن الإمكانيات القليلة - بالمقارنة مع إمكانيات المعمرين - تعرضت للتخريب بسبب أعمال منظمة الجيش السري عشية الاستقلال.²

ويضاف إلى حالة الفوضى هذه ذلك الفراغ الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال سنتي 1961 و 1962 بعد أن غادرها حوالي 900 ألف عامل أوروبي من الذين يمتلكون منشآت اقتصادية أو كانوا من الموظفين أو المدرسين...³

وأدت الهجرة الكثيفة والسريعة للمعمرين إلى إغلاق العديد من المؤسسات والمصانع بعد استقلال الجزائر، ونتيجة لذلك ازداد الوضع الاقتصادي سوء طيلة السنوات الأولى للاستقلال وربما يفسر ذلك بقلة اليد العاملة المؤهلة والتقنيين القادرين على تشغيل الأجهزة والمعدات التي هجرها الأقدام السوداء، مما أدى إلى اكتظاظ المدن والحوضر الجزائرية بالسكان الذين توافدوا من الأرياف، وقد عرفت مدينة الجزائر في هذه الفترة اكتظاظا ملحوظا.⁴

¹ Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, Editions La Découverte, paris, 1993, 1995, 2002, 2004, p 76.

² محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص ص 259 - 260.

³ بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 - 1988)، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص ص 13 - 19.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 13، 19، 20، 31، 34.

كما ظلت العلاقات بين البلدين - بعد الاستقلال - علاقات يطبعها التعاون والتبعية وذلك نتيجة لضعف الاستثمار وتخريب المنشآت والآلات الزراعية وهذا ما جعل الجزائر تابعة زراعيًا لفرنسا، فكانت الجزائر تصدر النبيذ المصنوع من الكروم إلى فرنسا، وهو المحصول الزراعي الرئيسي للجزائر وكانت فرنسا تحتكر شراء النبيذ بسعر يفوق السعر العالمي بنسبة 10%¹، وذلك خدمة لمصالح المعمرين بالجزائر وقد استفادت الجزائر بموجب اتفاقية إيفيان من مساعدة مالية قدرت بـ 150 مليار فرنك، غير أن علاقات التعاون بين البلدين لم تمنع فرنسا من تفجير قنبلة ذرية جديدة² في 18 مارس 1963 بالصحراء الجزائرية.³

لقد كان الشباب الجزائري والنساء الجزائريات والعمال بالمهجر والطلبة يتطلعون إلى العيش في واقع أفضل بعد 132 سنة من الاحتلال وسبع سنوات ونصف من الكفاح المسلح، ولكن هشاشة الاقتصاد الجزائري وسيادة الفوضى وأزمة صائفة 1962 دفعت كلها إلى المزيد من هجرة الجزائريين إلى المتروبول.⁴

ويمكننا في هذا السياق أن نقر بأن هجرة العمل التي عرفت الجزائر منذ 1874 قد انتهت في هذه المرحلة وتحديدًا فيما بين 1962 و 1974، وربما ارتبط ذلك بشكل وثيق بالرحيل الجماعي للمعمرين، الذي أفرغ اتفاقيات إيفيان من محتواها وبالتالي ساءت العلاقات تدريجيًا إلى غاية القطيعة سنة 1974.

وزيادة على ذلك فإن سياسة التأميمات التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية منذ (فيفري 1971) والحرب العربية الإسرائيلية (1973) وتوقيف تصدير البترول العربي إلى الدول الأوروبية الذي نتج عنه تراجع الإنتاج بـ 25%، كل تلك العوامل أدت إلى تغيير خصائص

¹ لطفي الخولي، عن الثورة، في الثورة وبالثورة، حوارات مع بومدين سنوات 1965-1966-1974، دار الهدى، الجزائر، 2001، ص ص 25-28.

² مرت الدول المتخلفة عموماً بظروف صعبة أفرزها التسلط الإمبريالي بالدرجة الأولى، فسادت التبعية السياسية التي تتجلى في عقد المعاهدات غير المتكافئة ووجود القواعد العسكرية الأجنبية مما يجعل الاستقلال السياسي شكلاً بلا مضمون، أنظر: محمد الدقس، "سوسيولوجيا التخلف"، مجلة سيرتا، السنة 1، العدد 1، ماي 1979، ص 97.

³ لطفي الخولي، المرجع السابق، ص 28.

⁴ Benyoucef Ben Khedda, L'Algerie à l'indépendance, La crise de 1962, Imprimerie Dahlab, 1997, p 156.

الهجرة بعد الاستقلال، لتدخل بذلك الهجرة الجزائرية ضمن نطاق الهجرات العالمية الإفريقية والمتوسطة.¹

وعموما فإن الدوافع الاقتصادية أصبحت أقل هيمنة على الهجرة بعد 1973²، إذ تحكمت فيها عوامل نفسية واجتماعية بالدرجة الأولى.

¹ Jacques Simon, L'émigration algérienne en France de 1962 à nos jours, L'Harmattan, Paris, 2002, p 11.

² يمكن أن نأخذ في الحسبان سياسات الحكومات الأوروبية الرامية إلى إبقاء علاقات مع مستعمراتها السابقة. أنظر: ستيفن كاستلز ومارك ميللر، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروبي، ط1، 2013، ص 250.

الفصل الثالث

الدوافع الاجتماعية للهجرة الجزائرية

المبحث الأول: تسلط المعمرين الغرباء وإقصاء الجزائريين المسلمين.

المبحث الثاني: التعذيب.

المبحث الثالث: حالة الجزائريين في المحتشدات.

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية للجزائريين.

تفسر الهجرة الجزائرية دائما - وبشكل دقيق - في ضوء العوامل الاقتصادية، ولكن الأكيد أنه لا يمكن إهمال الدوافع الاجتماعية، وذلك ما سنتعرف عليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: تسلط المعمرين الغرباء وإقصاء الجزائريين المسلمين:

لقد كان إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834، وإصدار قانون مجلس الشيوخ (سيناتوس كونسيلت) سنة 1865، وقانون الأهالي سنة 1881 وإنشاء محاكم الاضطهاد سنة 1902 والتجنيد الإجباري سنة 1912، لقد كان ذلك كله خرقا للاتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا سنة 1830، كما كان خرقا لجميع المبادئ الديمقراطية¹، ولا شك أن أشد القوانين تعسفا خلال النصف الثاني من القرن 19م هو قانون الأهالي، فقد طبق هذا القانون الاستثنائي على جميع الجزائريين في الأقاليم المدنية والعسكرية وفي البلديات الممتزجة والكاملة الصلاحيات، واستمر القانون ساري المفعول قرابة 50 سنة وفي كل مرة كانت تضاف إليه مواد مختلفة* جعلت الجزائري يشعر بفقدان حريته في بلده الأصلي؛ ودفعته إلى الهجرة رغبة في الحصول على شروط حياة أفضل من تلك التي تتوفر في بلده²، ولعل أيسر مكان يمكن أن يهاجر إليه الجزائري هو فرنسا لأن الجزائر أصبحت بمقتضى القوانين الفرنسية جزء من فرنسا بالإضافة إلى سهولة التواصل اللغوي³ ونتيجة لهذه القوانين أصبحت الحرية بجميع أنواعها مفقودة، كما تم بمقتضاها إبعاد الجزائريين عن مجموعة من الوظائف، وظهرت منافسة الحرف والمصنوعات الأوروبية للصناعات المحلية فتراجعت أهمية الصناعات الجزائرية وحلت محلها منتجات أوروبية⁴، وكنتيجة مباشرة ألغيت النقابات الحرفية على مستوى المدن⁵ وباختصار أصبح الوضع في الجزائر صعبا جدا وذلك ناتج أساسا عن نظرة المستوطنين

1 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص 57.

* أهمها المسؤولية الجماعية - الإقامة الجبرية - ضرب الخيام دون علم الإدارة- التجول دون رخصة...، أنظر: صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص ص 121-123.

2 سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص ص 453-455.

3 رابح تركي، المرجع السابق، ص 52.

4 سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص ص 102-112.

5 عبد القادر جغلون، تاريخ الجزائر الحديث- دراسة سوسيولوجية- ترجمة فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1981، ص 83.

المتعالية نحو الجزائريين واغتنام الفرص لتذكيرهم بأنهم أحط منهم¹، والاستهزاء لا تقل فعاليته كطريقة في احتفاظ المرء بالمسافة بينه وبين الطبقات الدنيا في السلم الاجتماعي.² كما أن زيادة عدد السكان في الجزائر أدت إلى سوء الحالة المعيشية، لأنها لم تكن تتماشى مع المستوى الاقتصادي، وبالتالي العجز عن توفير الحاجيات الضرورية للأسرة الواحدة. ويضاف إلى ذلك البحث عن وسط ثقافي واجتماعي خالي من التمييز الثقافي والعرقي من شأنه أن يوفر الحظوظ للجميع.³

وزيادة على ذلك فإن النظام الاستعماري الذي كان قائما في البلاد هو الذي كان مسؤولا عن تعاسة الجزائريين، وخاصة عمال الفلاحة الذين لا ينالون من الأجر إلا ما مقداره 250 فرنكا يوميا، يضاف إلى ذلك حرمانهم من التمتع بالقوانين الاجتماعية التي من شأنها أن تخفف عليهم شيئا من تعاستهم.⁴

ارتبط تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بالحياة الاجتماعية، فكثيرا ما شوهد انتقال الأشخاص أو الجماعات من الجزائر إلى فرنسا أو إلى بلد آخر، من أجل البحث عن أحوال معيشية أفضل أو فرارا من اضطهاد معين، قد يكون عرقيا أو دينيا أو سياسيا...⁵ ولأجل ذلك سعى الجزائريون على اختلاف توجهاتهم (عمال، طلبة وفلاحون) إلى الهجرة نحو فرنسا بحثا عن فرص عمل عزَّ وجودها في بلدهم الأم⁶، وذلك رغم أن القانون الذي أصدره نابليون الثالث في 14 جويلية 1865 قد أباح للجزائريين نظريا تولي الوظائف الإدارية في جهاز الدولة، إلا أن قرار 27 مارس 1919، وكذلك قرار ديسمبر 1922 قد خصصا عددا من الوظائف الإدارية أطلق عليها اسم "وظائف السلطة" لا يمكن للجزائريين أن يتولوها*، هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فهناك انتشار الأمراض والأوبئة وأهمها

¹ علي الشنوفي، " حفظ الشعائر وتغيير المناكر..."، المرجع السابق، ص 161.

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 64.

³ حسين العبد اللاوي، " هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا 1900-1960"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962 بفندق الأوراسي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 145.

⁴ المنار، "العمال الفلاحيون الأتباع لهم والثروة لغيرهم"، السنة 2، العدد 6، 4 جويلية 1952.

⁵ محمد الصالح صديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 229.

⁶ رابح تركي، المرجع السابق، ص ص 64-65.

* هذه الوظائف هي: كاتب عام بإدارة الحاكم العام (الولاية العامة)/ مستشار حكومة، نائب مستشار حكومة، مدير بالولاية العامة، عامل عمالة (محافظ)، كاتب بإدارة العمالة (المحافظة)، نائب عامل عمالة، مستشار بالعمالة، مراقب، مدير بلدية، مدير ثان بلدية ممتزجة، رئيس أول بدائرة استئناف، رئيس غرفة عالية، مستشار بالدائرة

(الإلتهابات الرئوية، أوجاع المفاصل والإسهال، داء الزهري والحمى التي تسمى كذلك بالبقلة والرمد والجدرى) التي فتكت بمنطقة باتنة وبالعديد من مناطق القطر الجزائري¹ وهناك أمراض أخرى أهمها: السيفيلس الوراثي، التهاب الطحال، الإعياء ونحافة الجسم والتهاب الرئة² كما توجد أمراض أخرى من بينها: الملاريا والروماتيزم³، وقد أثرت هذه الأمراض على السكان نتيجة جهلهم بطرق العلاج الحديثة⁴ وقلة الخدمات الصحية، التي تتواجد على وجه التحديد في المناطق الآهلة بالمستوطنين، ويضاف إلى ذلك نقص الغذاء الناتج أساسا عن عمليات المصادرة التي أفقدت السكان جزء كبيرا من موارد رزقهم وتحويل مساحات شاسعة من زراعة القمح والشعير والتين والزيتون، وهي أغذية حيوية بالنسبة للجزائريين، إلى زراعات صناعية (الكروم، التبغ والسكر...) الموجهة لخدمة الاقتصاد الأوروبي، هذا دون أن ننسى هلاك المواشي والأرواح البشرية نتيجة تعاقب سنوات الجفاف وانتشار المجاعات وزحف الجراد الذي يهدد الموارد الأساسية للسكان المسلمين.⁵

وأمام هذه الوضعية العسيرة اضطر الناس إلى أكل الجذور والأعشاب وارتكاب الجرائم للحصول على المأوى والقوت عند سجنهم⁶، ويشهد على خطورة الوضع ضابط المكتب العربي الذي يقر بأن: " السكان رجالا، نساء وأطفالا يموتون جوعا وآخرون دفعهم الجوع إلى الذهاب إلى المكاتب العربية ليستفيدوا من الغذاء، ولكنهم عندما أكلوا الخبز ماتوا لأن معدتهم لم تستقبل أي غذاء منذ مدة"، كما يذكر بيليسي أن عدد الجزائريين يتناقص

العسكرية، مدعى عمومي، نائب حق عام، نائب مدعي أو نائب وكيل حق عام، رئيس محكمة ابتدائية، نائب رئيس محكمة ابتدائية، قاضي بحث، حاكم نائب، قاضي صلح، نائب قاضي صلح، مدير جامعة علمية، مراقب علمي، محافظ ومراقب مياه وغابات، قابض ضرائب عام، قابض خاص بالخزانة الجزائرية، مدير أو مراقب الجمارك، مدير أو مراقب بإدارة البريد، رئيس قسم الشرطة، مراقب شرطة السكك الحديدية والموانئ. أنظر : رابح تركي، المرجع السابق، ص ص 64-65.

¹ زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار، المرجع السابق، ص 251.

² J.ZACC ONE- De Batna a Tuggurt et Au Souf- Libraire Militaire – De J.Dumaine Libraire – Editeur de L’empereur , Rue et Passage Dauphine 30- Paris – 1865 – P. 19.

³ Docteur Domartin, Du Paludisme en Algérie, conférence faite au cercle de Batna, Imprimerie- Libraire Beun, 32, Rue de Setif 1900, p 08.

⁴ Dorothee Chellier, Voyage dans l'Aurès, Notes d'un médecin, Tizi-Ouzou. Imp. Nouvelle J. Chellier- Tizi-Ouzou, 1895, pp 35-37.

⁵ زوزو، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص ص 114-116.

⁶ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 40، وعن المجاعة في الجزائر أنظر أيضا:

Amar Belkhodja, Barbarie coloniale en Afrique, Edition ANEP, Alger, 2002, p 94.

باستمرار بسبب تتابع جني محصولين سيئين بعد تفكير الاحتلال لهم¹، ومما زاد الأمر خطورة هي وتيرة النمو الديمغرافي السريعة² (وذلك رغم ارتفاع معدل الوفيات³) التي لم تكن تتماشى والمستوى الاقتصادي.⁴

ومن جهة أخرى أدت القوانين العقارية التي نصت على نزع حق الملكية إلى التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، حيث انتشر بينهم الفقر والمجاعة لأن مصادر رزقهم تعتمد أساسا على الأرض، كما أثرت تلك القوانين على الحياة الاجتماعية فتفككت اللحمة الاجتماعية ومن الأمثلة الدالة على ذلك نجد قانوني سيناتوس كونسيلت (1863-1865) وواريني (1873).⁵

ومما أثر بشكل كبير على الحياة الروحية والنفسية للجزائريين هو حالات التعذيب الرهيبة التي ظل الجزائريون يعيشونها طيلة سنوات الاحتلال الفرنسي، والتي يمكن أن ندرسها في المبحث الموالي.

¹ ويذكر أيضا أن الكوليرا ترافقت معها موجة برد وأمطار، سقطت على سكان بلبسون ثيابا رثة، مما أدى بالجزء الكبير منهم إلى أكل الجذور المجففة المطحونة (وذلك على الرغم من الوعود الممنوحة للسكان بعدم مصادرة أراضيهم)، أنظر:

Emrit Marcel, L'état d'esprit des Musulmans d'Algérie de 1847a1870, Revue d'Histoire Moderne ET Contemporaine, Imp des presses Universitaire de France – Vendôme (France), tome VIII, 1961-2, p 105.

² جمعية أول نوفمبر، تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837-1954، ص 45.

³ التي يتراوح معدلها السنوي في بعض مناطق الأوراس ما بين 150 و 295 حالة وفاة، أنظر: Archive de la wilaya de Constantine, -Commune- Mixte de KHENCHELA. N 6/32, 1937.

- Commune- Mixte d'AIN - el ksar N 4/35, 1937.

- Commune- Mixte de l'Aurès N13/25, 1937.

- Commune- Mixte de Mac – Mahon N 9/35, 1937.

- Commune de LAMBÈSE. N 4/35, 1937.

- Commune- Mixte de Belzma N 15/39, 1937.

(moyenne annuelle de décès: Enfants de 1 jour à 1 an; de 1 an à 10 ans; de 10 ans à 20 ans; au dessus de 20 ans).

³ Mathéa guadry la femme Chaouia de l'Aurès, CHIHAB- AWAL, 1998, p 22.

⁵ علي تابليت، " المؤسسات المدنية والعسكرية الفرنسية في الجزائر (1830-1947)"، مجلة أول نوفمبر، جامعة الجزائر، العدد 165.

المبحث الثاني: التعذيب:

منذ بداية الاحتلال عاش الجزائريون ويلات القمع والتعذيب، وتماشيا مع الإطار الزمني للدراسة فإنه مع البوادر الأولى للحرب العالمية الثانية تم حل حزب الشعب وتعذيب مناضليه ومع ذلك فإنه من الواضح جدا أن الممارسات الأولى للتعذيب في شكله الحديث لم تظهر إلا في سنة 1936 غير أن ضراوتها زادت إثر مجازر 08 ماي 1945.¹

إذ أنه بتاريخ 25 جانفي 1955 ظهرت مقالات في الصحافة تشير إلى التعذيب، وابتداء من هذا الشهر ندد رئيس الأساقفة (دوفال) بالتعذيب المسلط على الجزائريين من قبل الشرطة والجنود الفرنسيين، ويعتبر بذلك أول من ندد علنا وباسم الكنيسة في الجزائر بتلك الممارسات القمعية² وكان التعذيب من أشد أنواع القمع وأخطرها لأنه محاولة لا إنسانية³ والواقع أن عمليات التعذيب تضاعفت لتشمل كامل أنحاء الجزائر فتحولت بذلك إلى سلوك عادي يسلكه الجنود الفرنسيون لقمع الثورة والمجاهدين.⁴

وخلال نوفمبر 1954 كان التعذيب يمر بمرحلة تجرية وتطور تدريجيا ليدخل منذ 1956 ضمن إستراتيجية معينة، ولذلك ذاق الجزائريون أقسى العقوبات والجرائم حتى شعر أغلبهم بالذل والمهانة في هذه البلاد المستعمرة، وربما كانت هجرة الكثيرين هروبا من هذا الواقع الصعب، وقد أوكلت السلطات الرسمية مهمة الإشراف على تلك العمليات إلى هيآت عسكرية وضباط أمن ورجال استخبارات تفننوا في قمع الجزائريين⁵، ولتحقيق ذلك سلطت عليهم أبشع أنواع التعذيب⁶ دون أن تستثن في ذلك حتى الأطفال والنساء والشيوخ إلى أن

¹ بوعلام نجادي، الجلادون (1830-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 129.

² بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 111-112.

³ محمد الصالح الصديق، كيف ننسى وهذه جرائمهم؟ دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 133 - 134.

⁴ صالح بن النبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2012، ص 374.

⁵ يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 250.

⁶ فضلا عن ذلك ذاق المساجين والمعتقلون أشد أنواع العذاب والقهر كالتعذيب بواسطة الماء والكهرباء والكلاب وتكسير الحجارة أو حفر الأرض وجلب الماء وخط الأتربة بالماء مع وجود التبن والحجارة الصغيرة والأسلاك الشائكة والزجاج المكسر، فعادة ما تنتهي تلك الأعمال وأقدامهم متورمة وأكتافهم مثخنة بالجراح. أنظر: عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1993، ص 88.

أصبح القتل الجماعي والتعذيب والتشريد من الأعمال اليومية التي يتسلى بها الجندي الفرنسي.¹

والجدير بالذكر أن مراكز التعذيب انتشرت وامت كامل تراب الولايات التاريخية وحسب ما تذهب إليه بعض المصادر فإن عددها بلغ 100 مركز في الولاية الثالثة، و 122 في الولاية الثانية وتجاوزت تلك الأرقام في باقي الولايات.²

وما زاد الأمر تعقيدا وخطورة هو تدخل الحكومة لترسيم التعذيب، فعملت على استحداث أجهزة إدارية ومراكز للتكوين في هذا المجال أهمها:

DOP : الجهاز العلماني للحماية.

CRA : مركز الاستخبارات والعمل.

CCI : مركز التنسيق فيما بين الجيوش، وهذا المركز مكلف بمراقبة عمل DOP و CRA.

DST : إدارة الدفاع عن أمن الأقاليم.

بالإضافة إلى مراكز أخرى.³

وهذه أمثلة عن بعض المراكز التي يتم فيها تعذيب الجزائريين:⁴

المدارس	الثكنات	الفيلات
-مدارس الايبار ولاردوت وديار السعادة	-ثكنة برج الامبراطور في (حي اسكالا).	-فيلا سوزيني مقر القنصلية الألمانية.
-مدرسة Sanay في حي سوستارة.	-ثكنة فرقة 19 للعتاد.	-فيلا ESSO في شارع غاليبي (بوقرة حاليا).
-مدارس الصم البكم في شارع تيليملي وبعض المدارس الابتدائية.	-ثكنات 27 للقطار وفي 19مناهندسة والاتصالات	-فيلا رقم 51 في شارع برو.
	-ثكنة شاتري.	-فيلا غراس في الحمامات الرومانية.
	-ثكنة R.T.S. لمتحف فراثشي	

¹ عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 83.
² ابن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 123.

³ بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 244.

⁴ سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 76.

-فيلا المطعم والمرقص المعروفة باسم السطح الكبير. -فيلا الزهور ببوزريعة وهو مركز مخبرات فرنسية، تمارس فيه التحقيقات والتعذيب ضد المواطنين الجزائريين.	ديسبري.	

وذلك فضلا عن عمليات التعذيب التي كانت تمارس في المزارع والضيعات (ضيعة بيروت في بئر خادم، ضيعة الطرق الأربعة، ضيعة ايرنابي في فوندوك...)، كما لا ننسى حديقة حيدرة والملعب البلدي... ضيعة فور في عين تيموشنت، ضيعة امزيان في قسنطينة ومؤسسة D.O.P في سيدي بلعباس¹ ومركز جان دارك بسكيكدة حيث يوجد فيه مركز للتدريب على فنون التعذيب ووسائله.²

وزيادة على ذلك عمل الفرنسيون على تجميع الوطنيين الجزائريين في مكان محروس (المعتقل) الذي يقترن في الواقع بمعنى سياسي، ويجب أن ننوه هنا بالدور الثقافي والوطني المهم الذي لعبته المعتقلات حيث يقوم فيها المثقفون بتعليم الأميين والإضراب عن الطعام والاحتجاج على سوء المعاملة وأشكال القمع السياسي المختلفة.³

وإننا لا نجد أن موقف السلطة الفرنسية كان غريبا بالنظر إلى المشروع الذي كانت تسعى إلى تحقيقه وهو مشروع "الجزائر فرنسية"، والذي جندت له كل الأساليب والإجراءات ومن جهة أخرى نشير إلى موقف الرأي العام الفرنسي الذي حاول أن يعطي شرعية لتلك الأعمال الإرهابية، غير أننا نسجل موقفا مشروعا لبعض المثقفين السياسيين الذين نددوا بالأعمال الإجرامية التي ظهرت في خمسينيات القرن الماضي.⁴

¹ بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص ص 163-166.

² محمد الصالح الصديق، المصدر السابق، ص 138.

³ محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 420.

* يمكن أن نشير على سبيل المثال إلى موقف الفيلسوف الفرنسي جون بول سارتر، الذي أدان استعمال طرق التعذيب، ورغم عدم مشاهدته للمعتبين إلا أنه حمل المسؤولية التاريخية الجماعية لفرنسا بخصوص مسألة التعذيب التي اشتدت مع بداية الخمسينيات، ولم يكن هذا التنديد والالتزام من سارتر نابعا من أفكاره وفلسفته فقط بل من المسؤولية الاجتماعية وتطور أفكاره وكتاباتاته التي تدعو الى تحقيق حرية الفرد، أنظر: عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص ص 97 – 113.

ولكن العدالة الفرنسية لم تأبه لتطبيق ما يسمى باتفاقية " جنيف " الموقعة سنة 1949 ولم تحاكم جلادي الخمسينيات الذين تفننوا في تعذيب الجزائريين، غير أن الرأي العالمي اطلع منذ جوان 1957 على حقيقة ما يجرى في الجزائر بعدما خضع عضوا الحزب الشيوعي موريس اودان وهنري علاق للتعذيب نظرا لتعاطفهما مع المناضلين الوطنيين، وتمكنهما من كسب المساندة والتأييد من طرف بعض المثقفين الفرنسيين، وتصدر الإشارة هنا إلى أن العدالة الفرنسية لم تهتم أثناء الثورة التحريرية بتطبيق اتفاقية جنيف ولم تحاكم جلادي الخمسينيات الذين أذاقوا الجزائريين أبشع أنواع العذاب.²

ويبدو أن وحشية السلطات الفرنسية ومغالاتها في التنكيل لم تكن في يوم أفضع مما هي عليه في الجزائر، وقد أكد ذلك ما جاء في جريدة -الأكسبراس- في عددها الصادر يوم 10 نوفمبر 1955، من أن عمليات التعذيب بالكهرباء والغطس في الماء صارت أمرا طبيعيا اعتادت عليه السلطة البوليسية في قسنطينة، وسيأتي اليوم الذي تصل فيه مثل تلك الأعمال البربرية الآخذة في الاتساع إلى كل الأسماع، وعندها تكون فضيحة كبرى لفرنسا أمام الري العام العالمي.³

ويبدو أن عاطفة الورتلاني اهتزت لمآسي الجزائريين، فدافع عنهم وعرف الأمم والشعوب بالاضطهاد الفظيع الذي يتعرضون له وجاءت في تصريحاته عبارات تنم عن قوة عاطفته وإخلاصه حيث قال:

" فرنسا الآثمة:

هذا الأسبوع، صادرت فرنسا جميع وسائل النقل البري والجوي والبحري لإرسال 500 ألف جندي إلى الجزائر لشن حرب إبادة... وكانت قبل ثلاثة أيام، قد زحفت بجيوشها الحديثة وطائراتها النفاثة فقتلت زهاء 130 مجاهد في يوم واحد.

حيال هذه الإبادة المنظمة بالحديد والنار لعرب الجزائر الأحرار، إذ تزهق كل أسبوع أرواح المئات من المجاهدين المطالبين بحريتهم... يحق لنا أن نتساءل عن موقف ملوك العرب وأمرائهم ورؤسائهم وشعوبهم، من السفاكة فرنسا ؟".⁴

¹ عبد المجيد عمراني، المرجع نفسه، ص 117.

² عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 97 - 113.

³ الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، مطبعة العباد، ص 102-103.

⁴ المصدر نفسه، ص 332-333.

ولم تكن السجون والمعتقلات الوجه الوحيد لتلك السياسة التعسفية، إذ كانت المحتشدات ومراكز التجمع من أسوأ ما عرفه الجزائريون خلال السنوات الحاسمة من عمر الكفاح الوطني.

المبحث الثالث: حالة الجزائريين في المحتشدات:

كانت وضعية سكان المحتشدات بائسة جدا، سواء فيما تعلق بالنمط العمراني أو الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويمكننا أن نستدل هنا بشهادة أحد ضباط مكاتب (S.A.S) الذي وصف محتشد (سيدي سالم) قائلا: "أعشاش من البناء الصلب بأربعة جدران من الطوب وسقف من الصفيح وفناء صغير... هذا التجمع ليس له أي خصوصية: مستطيل كبير مقسم إلى وحدات أصغر، طرقه تتقاطع بزوايا قائمة"، كما قال عنها آخر: "لقد كانت بمواصفات عسكرية، أنجزت كاستجابة لظروف أمنية، إنها تفتقد للسند الروحي..."¹ ويعترف هنا فرانز فانون بفداحة الوضع قائلا:

" ومن المعروف أن مراكز الاعتقالات في عام (1955-1956) قد تزايدت على أرض الوطن بنسبة لا حد لها، ففي لودي وبول قازيل (أي عين وسارة الآن) وبرواقية... معسكرات حجزت الآباء والأزواج مدة سنين وأصبحت المرأة الجزائرية التي غدت فجأة بلا زوج، مجبرة على التماس الوسائل لإعالة أطفالها... وفي المدن تضم السجون عددا وافرا من الرجال الجزائريين، ولكي تنجو عشرات العائلات من قصف النيران الفرنسي بالجملة ولكي تفر من وجه معسكرات التجميع، فإنها تلجأ إلى تونس وإلى المغرب "².

وفي هذا السياق نجد الأستاذ جاك فيرجيس يذكر بأن السلطات الفرنسية عذبت الجزائريين وشردتهم من بلادهم، وفتتهم إلى البلدان المجاورة وقامت بتقتيلهم وحرقت مداشرهم وتهدم قراهم ومدنهم بلا تمييز، وهذا ما يسجل كنقطة سوداء في تاريخ فرنسا³، وتؤكد جريدة المجاهد هذا الاعتراف في العبارات التالية: " إن مشروع قسنطينة يهدف إلى "خنق" الطبقة الفلاحية بواسطة المجاعة والهجرة والقضاء على الوسط الفلاحي نفسه "⁴.

¹ محمد شمبازي، " المحتشدات في الجزائر: عملية تهجير قصرية لغايات عسكرية "، الهجرة، الحراك والمعالم الحضريّة في الجزائر، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جوان 2009، ص 171.

² فرانز فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة: ذوقان قرقوط، مراجعة الأستاذ: عبد القادر بوزيدة، ط1، دار الفرابي (ANEP)، الجزائر، 2004، ص125.

³ عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص ص 97 - 113.

⁴ المجاهد، " مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية "، العدد 94 / 25 أبريل 1961.

ويبدو أن جريدة الجزائر الجديدة لسان حال الحزب الشيوعي رصدت صورا من هذا القمع خلال سنة 1955 فجاء فيها:

"توجه وفد من النواب والمجتهدين الشيوعيين الجزائريين¹ إلى جبال الأوراس حيث أقام من 13 إلى 15 فيفري ولا سيما في النواحي التي نكبت بالقمع الاستعماري، وقد زار الوفد المدن الرئيسية مثل آريس وباتنة وبسكرة ونواحيها.

استاء الوفد من فظاظة التدابير العمياء للقمع الجماعي التي أنزلت بالسكان المدنيين خلال عمليات التطهير الحربية، فقد أرغم السكان على ترك منازلهم والرحيل نحو المصير المجهول حيث يقاسون آلام الشر والمجاعة وكثيرا ما دمرت المساكن بحرق مؤن السكان ومدخراتهم وشتت المواشي ومنع أهلها من البحث عنها.

غير أن الخسائر المادية تعتبر لاشيء بجانب الذل والمهانة المخيمان على السكان وكثيرا ما تكون النساء والفتيات ضحيتهن... لن يضع حدا لهذه المأساة المؤلمة إلا توقيف العمليات الحربية ومساعدة الناس على ترميم مساكنهم لأن اتفاقات جنيف تمنع ترحيل الناس² حتى في وقت الحرب وتنص على احترام الملكية الشخصية".³

ومن جهة أخرى أدت عمليات المراقبة والمطاردة والحملات الجوية وعمليات القصف بالقنابل من قبل الجيش الفرنسي والتي أصبحت لا يحصى عددها، ويعد قصف ساقية سيدي يوسف-القرية التونسية الشهيرة - أدمها، وأيضا تبعثر أفراد العائلة نتيجة لظروف الرحيل ذلك كله يحيط هؤلاء اللاجئين بجو دائم من الشعور بعدم الأمان، كما أدت إلى اضطرابات نفسية وعقلية عديدة عند اللاجئين الجزائريين.⁴

¹ كان على رأس هذا الوفد الرشيد دالي باي عضو الديوان السياسي للحزب الشيوعي الجزائري ونائب المجلس العام في الجزائر، ومن أعضائه أليس اسبورتييس نائبة وهران وروني جوستيرابو نائب في المجلس الجزائري والعيد العمراني ومحمد قروف وعز الدين مازري عضو بلدية قسنطينة والدكتور (جان ماري لايبان).

² أدت سياسة الأرض المحروقة التي طبقتها الحكومة الفرنسية على مئات الكيلومترات، إلى إيجاد ما يقرب من 300000 لاجئ على الحدود التونسية والمغربية، وقد شهد فرانز فانون بأن المطلعين يعرفون حالة العوز الشديد التي يعيش فيها هؤلاء اللاجئين، ولأجل ذلك انتقلت إلى هذه الأماكن بعثات من الصليب الأحمر الدولي فلما اطلعت على البؤس الشديد، وعلى الظروف القلقة التي تكتنف معيشة هؤلاء التعساء، أوصت المنظمات الدولية بزيادة المساعدات التي تقدم إليهم زيادة كبيرة جدا، ثم خلص إلى القول بأنه: " من المتوقع إذن- بسبب سوء التغذية في هذه المعسكرات- أن تكون النساء الحوامل متأهيات تأهبا خاصا لانطلاق أمراض ذهان الولادة فيهن. أنظر: فرانز فانون، معذبوا الأرض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص ص 246-247.

³ الجزائر الجديدة، "ثلاثة أيام في جبال الأوراس"، السنة 09/ العدد 92، مارس 1955.

⁴ فرانز فانون، معذبوا الأرض، المصدر السابق، ص ص 246-247.

وهذا ما رصدته جريدة الجزائر الجديدة أيضا إذ أوردت: " أصبحت مئات العائلات تقاسي آلام الفقر والجوع بعد حرمانهم ممن كان يقوم (كذا) وزجهم في محتشدات المسيلة وافلو وعين بوحمادة وغيرها، مع أن قانون حالة الطوارئ ينص على تعويض عائلات المسجونين، وقد تشكلت لهذا الغرض لجنة من نقابات السيجيتي والإغاثة الشعبية الجزائرية واتحاد النساء الجزائريات ".¹

وبناء على ما سبق ذكره، يمكننا أن نستخلص بأن الجزائريين عاشوا وضعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً خلال سنوات الثورة، وهذا ما اعترف به الراهب الفرنسي (لومنت) الذي زار مراكز التجمع في مناطق الأصنام والمدية وباليسترو ومكث بها من 14 إلى 19 أكتوبر 1959 ثم نشر ملاحظاته في جريدة " لاريفورم " المسيحية واعترف من خلال فقراتها الرئيسية أن:

- عدد مراكز التجمع يبلغ حوالي 1400 وعددها في تزايد مستمر.
- يوجد بها ما يزيد عن مليون ومائتي ألف جزائري (ما يزيد عن 30% بالنسبة للربيع الماضي).¹
- ينتظر أن يتم تجميع 200 أو 300 جزائري إلى نهاية الشتاء.
- حوالي نصف مراكز التجمع ليس لها أي مستقبل اقتصادي لانعدام الأراضي الزراعية حولها.
- يعتمد سكان هذه المراكز كلياً أو بصفة شبه كلية على المساعدات المقدمة لهم في ميدان التغذية، ولا يحصل الفرد الواحد يومياً إلا على حوالي 160 غرام من القمح وفي بعض المراكز تخبط إلى 90 غ في اليوم، وجبة عامة لا يتناول الناس ربع ما ندعوه بالحد الأدنى للحياة.

¹ تشير الإحصائيات إلى أن عدد المحتشدين بالمراكز على المستوى الوطني تطور على النحو التالي:

- 740000 نسمة سنة 1958.

- 1000000 نسمة سنة 1959.

- 1500000 نسمة سنة 1960.

- ظل العدد في تزايد مستمر حتى بلغ 2250000 نسمة، أنظر: نظيرة شتوان، المرجع السابق، ص ص 457-458.

ويعطينا ذلك دلالة قطعية على أن الحكومة الفرنسية عززت من سياساتها القمعية كلما أظهر الجزائريون استماتة في الكفاح، وكلما بات أمر النصر والاستقلال حقيقة واقعة.

- التجهيز الصحي منعدم تقريبا (فعلى سبيل المثال لا توجد سوى مشرفة اجتماعية واحدة في عمالة تيطري التي يبلغ عدد سكانها 750 ألف ساكن).
 - ترتفع نسبة وفيات الأطفال بشكل رهيب لم يعرفها من قبل أي مكان في العالم.
 - في مركز (...). الذي أنشأ في ديسمبر 1958 يوجد 703 نسمة في 94 خيمة وسكن العائلة المتكونة من 13 نفرا في كوخ حقير ضيق.
 - في مركز (...) الذي أنشأ في أبريل 1959 يوجد 1200 نسمة، تنتشر هناك أمراض خطيرة وتنعدم الأدوية ويقتصر طعامهم على الخبز اليابس والقهوة وعلى وجبات (فترات) متباعدة¹، "وبالقرب من الأصنام جمعت تسع عائلات في أحد الإسطبلات وقد أخذت عائلة متكونة من ثلاثة أفراد ستة كلغ من القمح و 12 كلغ شعير في مدة شهرين...²
- عمدت الإدارة الفرنسية إلى إنشاء مراكز تجمع وإجلاء السكان عن قراهم وجمعهم في تلك المراكز بهدف مراقبتهم وعزلهم عن جيش التحرير الوطني، والجدير بالذكر أن حالة الجزائريين في تلك المراكز سيئة جدا، فهم أكثر من مليون ونصف يعيشون فيها بالقرب من 300 مركز، تتكون بيوتها من كتاب وورق أشجار خفيف لا تقيهم برد وأمطار الشتاء ولا حر الصيف أما تموينهم فهو - زيادة على قلته (11 كلغ شعير شهريا) - غير منتظم التوزيع إذ يخضع لمزاج وأهواء المشرفين على المراكز، كما أن المياه منعدمة في تلك المراكز وهي أسوأ من السجون، فهي محاطة بالأسلاك الشائكة ومجهزة بأبراج للمراقبة ليلا ونهارا، وباختصار إنها تجسيم للمحتشدات التي شجبها "العالم الحر" بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شهد الرؤساء الروحيون للكنيسة الفرنسية (الكاثوليك والبروتستانت) بالحالة السيئة للجزائريين في تلك المحتشدات الجهنمية.
- ومن جهة أخرى يمكن الإشارة إلى قضية اللاجئين التي يهتم بها الهلال الأحمر الجزائري (250000 في تونس و 100000 في مراكش)، فحالة هؤلاء قد تحسنت بفضل

¹ وقد ذكر هذا الراهب بأنه سأل 12 طفلا عن طريق الصدفة على الواحدة بعد الظهر ماذا أكلوا منذ ظهر أمس فوجد أن ثلاثة أكلوا الكسكسي وأربعة تناولوا الكسرة الجزائرية وخمسة لم يأكلوا شيئا على الإطلاق، وأضاف قائلا: " عندما يمر الجيش الفرنسي بهذه المراكز يطلب من السكان أن يلتحقوا بالحركى لأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها أن يضمّنوا معيشتهم"، أنظر: المجاهد، " محتشدات الموت "، العدد 57 / 1959/12/15.

² المجاهد، " محتشدات الموت "، المصدر نفسه.

مساعداً جمعيات الهلال الأحمر في البلاد العربية الشقيقة ومنظمة الصليب الأحمر الدولي.¹

ومن المؤكد أن المطلع على جريدة المجاهد يقرأ تفاصيل رهيبة عن حياة مئات الآلاف من الجزائريين المحشودين في مراكز التجمع والتي اعترفت بها جريدة فرنسية وهي - لوفيقارو - في تحقيق عاد به من الجزائر أحد مبعوثيها الخاصين، وهذا ملخص ما كتبه الصحفي عن مركز بيسمبورغ بناحية القل في الشمال القسنطيني، " وهو مركز يعيش به على الأصح يغنى فيه 2774 شخصا منذ عامين " :

قال الصحافي: " في هذا المركز يوجد 123 خيمة متراسة تحت شجر الصنوبر و 57 كوخاً مغطاة بالتبن و 47 داراً حجرية، وفي كل خيمة أو مسكن يعيش نحو 15 فرداً، وصار من المتعذر وصف حالة البؤس التي يتخبطون فيها، منذ جوان 1957 دخلت إحدى الخيمات فوجدتها نظيفة إلا أنني سرعان ما غادرتها، من المستحيل أن يعيش الإنسان في مثل هذه الخيمات.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد بهذا المركز 1960 طفلاً لا يذهب كلهم إلى المكتب لأنه ليست لهم من الملابس سوى قميص مهلهل لا يغطي إلا النصف الفوقي من الجسد. وفي الظرف الراهن هناك مصدر واحد يقتات منه سكان المركز، ألا وهو الدقيق الذي توزعه الإدارة على أساس 120 غرام لكل فرد في اليوم الواحد، وقد علمت أن الضابط المشرف على هذه الإدارة يجذ رفع هذا المقدار إلى 150 غرام ولكنه يخشى إن فعل ذلك أن ينفذ ما لديه من أكياس وأن تحل المجاعة بالمركز.

هذا وتوزع الإدارة على الأطفال نصف لتر من الحليب مرتين في الأسبوع، ونظراً لقلّة هذه المادة فإن التوزيع مقصور على 250 طفلاً فقط، أما الآخرون فإنهم يعيشون كما شاءت الصدفة.

أما الموارد الغذائية الدسمة فإنها لم توزع إلا مرة واحدة خلال 08 أشهر الأخيرة، وكل ما أمكن فعله من طرف الصليب الأحمر الفرنسي فهو توزيع 100 لتر ونظراً لكثرة المحتاجين فإن

¹ المجاهد، " تقرير الوفد الجزائري"، العدد 45، 29 جوان 1959.

تلك الكمية وزعت بين 100 طفل، واطلعت على عدة معلومات وأرقام أخرى فوجدت مثلا أن السكر لم يوزع قط منذ عام كامل وكذلك الحمص وكذلك الصابون...! "¹ .
وتواصل المجاهد رسم معاناة الجزائريين في تلك المراكز البائسة فتكتب: "إن مراكز التجمع التي أوجدها الجيش الفرنسي والتي تضم مليونين من سكان الأرياف الذين أصبحوا عاجزين عن تحقيق اكتفائهم الغذائي، وأصبح قوتهم وقفا على صدقات الجيش الفرنسي، هي سياسة² مرسومة بدقة لتكمل سياسة مشروع قسنطينة"³ .

وفضلا عن ذلك كانت الأوضاع الصحية للجزائريين خلال الثورة متدهورة جدا فقد عانى السكان من سياسة التجميع التي فرضتها السلطات الفرنسية وانتشرت الأمراض القاتلة التي فتكت بأرواح الكثيرين كالتييفويد والحمى ولأجل ذلك رفعت العديد من النداءات للرأي العام العالمي، منددة بالسياسة الفرنسية ومؤكدة على ضرورة تحسين الأوضاع الصحية للمحتشدين، وكان ذلك من جنيف أثناء انعقاد المجلس العالمي للصحة التابع لهيئة الأمم المتحدة، فكان أن قدمت وفود 17 دولة لائحة مهمة إلى المؤتمر تتعلق بمسألة المحتشدين الجزائرية ومما جاء فيها: "إننا متأثرون من الطابع المأساوي الذي أصبح عليه مئات الآلاف من الجزائريين وأغلبهم أطفال ونساء وشيوخ... " ولذا نطلب من الحكومة الفرنسية:

1. الكف عن عمليات التجميع.

2. العمل بميثاق منظمة الأمم المتحدة.

3. إزالة مراكز التجميع.⁴

ورغم اتخاذ بعض الإجراءات التقليدية من طرف الإدارة الفرنسية إلا أن الوضعية ظلت كارثية، وتمثلت تلك الإجراءات في فتح مناصب شغل للمحتشدين لتوفير بعض المداخيل ففي إطار الإصلاح الزراعي عرفت منطقة الشلف (الولاية الرابعة) توزيع 10205 هكتار

¹ المجاهد، " جحيم مراكز التجمع "، العدد 47، 27 جويلية 1959.

² تتلخص في إحداث عمليات عسكرية واقتصادية تقف في وجه الثورة الفلاحية لمدة معينة حتى يتمكن مشروع قسنطينة من خلق طبقة من النخبة في المدن، يمكنها بعد ذلك مواجهة الفلاحين - الذين اعتبرت الإدارة الفرنسية أنها خسرتهم إلى الأبد - وربما هذا ما يفسر توجيه العناية كلها إلى سكان المدن الذين سيخلق منهم المشروع طبقة متميزة تحكم جزائر الغد وتقبل بمزايا الارتباط مع فرنسا، وبإمكانها تحقيق ما رغب فيه ديغول عن طريق القوة الثالثة التي عجزت عن خلقها.

³ المجاهد، " مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية "، العدد 94 / 25 أبريل 1961.

⁴ رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة (1955-1961)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 80.

استفادت 231 عائلة من 4895 هكتار، أما 5300 هكتار المتبقية فتم تأجيرها لفائدة المحتشدين، كما تم توزيع حوالي 35000 هكتار في إقليم الجزائر، وحضي بعض المحتشدين بفرص شغل في المصالح الإدارية الخاصة وبعض التجهيزات المحلية والأشغال العمومية... إلا أن ظاهرة المجاعة ظلت لصيقة بمراكز التجمع فأصبحت تعرف بمحتشدات الموت.¹

ويجب أن نذكر هنا بأن الاقتحام العنيف لنظام جديد أفرز علاقات اجتماعية جديدة وطريقة إنتاج جديدة، وكذا التصادم بين قوانين مختلفة جذريا سجلت نفسها كجزء من الصراع على السلطة، مع تفاوت في القوة، ومع خلط كلي للقانون الذي كان قائما بالجزائر والذي لم يستطع المقاومة فانهار.²

ومن الجرائم الأخرى التي عرفت الجزائر يمكننا أن نذكر الخطوط الشائكة المكهربة التي أقيمت على الحدود الجزائرية التونسية على مسافة 380 كلم وعلى الحدود الجزائرية المغربية على مسافة 700 كلم، زودت هذه الخطوط بأسلاك شائكة وأعمدة مكهربة (5000 و7000 فولت)، حاولت فرنسا من خلالها عزل الجزائريين عن بقية الدول (تونس والمغرب).³

هذا وقد كان السكان عرضة للترحيل الإجباري وخصوصا في الدواوير التابعة لمقاطعة قسنطينة أين نقف هنا على حسرة الجزائريين ومآسيهم:

"...جاءتنا من دوار اولاش رسالة يقول فيها كاتبوها، لم يكفنا ما حل بنا من القمع والمظالم فقد قيل لنا أن الوالي (بريفي) جمع حكام ناحية قسنطينة وباتنة، وقرروا ترحيل جميع سكان جبال الأوراس⁴، كما قرروا إبعاد سكان دوار اولاش وتاجموت وكيمل ومشونش إلى الصحراء حيث لا نجد سوى العواصف الرملية والعقارب والأفاعي السامة...".⁵

وبالعودة إلى المعطيات السابقة يمكننا أن نقف بوضوح على الظروف الاجتماعية القاهرة التي دفعت بحافل المهاجرين المحرومين إلى المتروبول، أين كانوا يتوهمون بأنهم سيجدون واقعا

¹ المرجع نفسه، ص ص 79-80.

² Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

³ الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق خلال الثورة الجزائرية (الأسلاك الشائكة المكهربة)، سلسلة الملتقيات دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 37-38.

⁴ يرى قانون حالة الطوارئ تحديد الإقامة الجبرية لكل شخص وكل جماعة في مناطق معينة وحسب شروط خاصة بقرار إداري بسيط، وفي ذلك تهديد صريح بتشريد سكان مناطق بتمامها كجبال الأوراس وبلاد القبائل وكل من يعمل لفائدة وطنه وشعبه وذلك بإقامة معسكرات كما في عهد فيشي والحكم الهتلري"، أنظر: الجزائر الجديدة، " لن تخنق حالة الطوارئ أماننا شعبنا"، السنة 9، العدد 93، أبريل 1955.

⁵ الجزائر الجديدة، " الإدارة تريد ترحيل الآلاف من سكان الأوراس للصحاري القاحلة"، السنة 09، العدد 93، أبريل 1955.

أفضل في تلك الأراضي، ولكنهم اصطدموا بالمعاملة العنصرية والرقابة البوليسية والظروف المعيشية القاسية التي تماثل من حيث الصعوبة تلك التي تعترضهم في الجزائر. ولكن يجب أن نشير في هذا السياق إلى أن عناية جبهة التحرير بالحياة الاجتماعية للجزائريين كانت واضحة، وربما هذا ماخفف نوعا ما من معاناة الجزائريين في تلك السنوات الحالكة، إذ استحدثت جبهة التحرير الوطني لجانا أسمتها " اللجان الشرعية "، كانت تعمل على دراسة وبحث قضايا الجزائريين المتخاصمين، ثم تبنت كل القضايا المطروحة، دون أن تكون الأحكام قابلة للنقض أو الاستئناف، وكان القانون الذي يسيروا من وضع جبهة التحرير الوطني، كما أنه يراعي قوانين الإسلام من جهة وأخلاق الشعب الجزائري وعاداته وتقاليده من جهة أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية من ميراث وزواج وطلاق وحضانة وبعض القوانين الأخرى¹، وتدرجيا توقف الجزائريون عن اللجوء إلى المحاكم الفرنسية حتى صارت خالية من المتقاضين وانحصر اختصاصها في مقاضاة المشتبه في أمرهم أو المجاهدين الأسرى أو المناضلين الواقعين في قبضة العدو.

والواقع أن السياسة الفرنسية كانت قائمة على أساس قاعدة " فرق تسد "، ولذلك عملت على خلق النزاع والخصومات بين الجزائريين للتمكن من خلق الفتنة بينهم وهذا ما يحول دون وجود وحدة وطنية، ومن جهة أخرى فإن ذلك النفور والخصام بينهم يدر على القائمين بالأمر أرباحا تفوق أرباح الوظيفة، وتعتبر الرشوة من المصادر التي تؤدي إلى إفقار الجزائريين وإغناء الفرنسيين من جهة أخرى، وكل هذه الحقائق أشار إليها " بوطمين جودي الأخضر " في كتابه " لمحات من ثورة الجزائر " - وهو ضابط أول بجيش التحرير - إذ يشهد على مدى حرص الثورة على إيجاد مؤسساتها الشرعية وتنفيذ قراراتها وقوانينها، جنبا إلى جنب مع قتال العدو.²

¹ Sylvie Thénault , "L'organisation judiciaire du FLN" ,In: Charles-Robert Ageron, la guerre d'Algérie et les Algériens 1954-1962, Armand Colin/ Masson, paris, 1997, pp137-149.

² عبد الحميد تابلت، " نظام القضاء أثناء معركة التحرير "، الثقافة، السنة 14، العدد 84، نوفمبر - ديسمبر 1984، ص ص 301-303.

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية للجزائريين:

1-النمو الديمغرافي للمدن الجزائرية ومشكلة البطالة:

التزايد الديمغرافي الهائل في عدد السكان الجزائريين :

طرح النمو الديمغرافي السريع في أوساط الجزائريين مشاكل عديدة، سواء فيما يتعلق بالعثور على عمل أو من ناحية الحصول على فرص للتعليم، وقد بينت الإحصائيات الرسمية أن عدد السكان المسلمين في الجزائر تضاعف بما لا يقل عن مليون نسمة في الفترة الممتدة من 1948 إلى غاية 1954 وهو ما يوضحه الجدول الآتي :¹

السنة	الأوروبيون	المسلمون	المجموع
1896	578500	3781100	4359600
1906	680300	4447800	5158100
1926	833400	5150800	5984200
1936	946000	6201100	7147100
1948	922000	7679100	8601400
1954	1042000	8745000	9784000

ولعل النمو الديمغرافي هو أهم العوامل التي زادت من فقر الفلاحين وهو ما نتج عنه نقص التغذية وسوء المعيشة وتشريد العائلات المسلمة، وكان من نتائج الاستعمار المباشرة الاستحواذ على خمس الأراضي الخصبة ونتيجة لمصادرة ملكيات الجزائريين وتضخم عدد السكان أصبح صغار المالكين (العمال الفلاحين) يصنفون في خانة الفقراء الاجتماعيين (1947-1948)²، حيث سيطرت الأقلية الأوروبية على 9 أعشار الإنتاج رغم أنها لا تمثل سوى 1/10 السكان، بينما حرم 9/10 السكان من الإنتاج الإجمالي ولم يملكوا إلا 1/10 ففي سنة 1948 كانت حوالي 60 % من العائلات البدوية تعيش فقرا مدقعا، ولهذا كانت

¹ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ص 371 .

² هواري قبايلي، " الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية"، مجلة المواقف، العدد الأول، جانفي - ديسمبر 2007، ص ص 161-162.

الوفيات مرتفعة بالجزائر ولكن ليس بسبب الأمراض كما كانت تروجه الإدارة الفرنسية ولكن بسبب الجوع وسوء التغذية.¹

لم يكن تزايد عدد سكان المدن (الجزائريين) ناتجا عن الزيادة الطبيعية فحسب، ذلك أن الزيادة غير الطبيعية ساهمت بشكل كبير في هذه الظاهرة متمثلة في النزوح الريفي والهجرة الداخلية، فكانت أبرز نتائجها:

- تكوين مدن الصفيح أو أحزمة المدن التي تعرف كذلك بأحزمة الفقر التي

ظهرت بضواحي المدن لتستوعب الوافدين من الأرياف والصحراء.

- تشكيل طبقة بروليتارية جزائرية ظلت مبعث قلق للأوساط الكولونيالية

وهذا ما أشارت إليه مثلا بعض التقارير المحلية لبلدية المكرة المختلطة

بسيدي بلعباس:

" يجب مواجهة مشكل تزايد نمو السكان وتوقيف تشكيل بروليتارية مدنية بائسة صعب التحكم فيها، سهل إقحامها في الفوضى ".

كما ظهر أثر هذا النزوح في عدة مجالات كالحركة النقاوية مثلا، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الحركة النقاوية ظاهرة مدنية أساسا، وظهرت هجرة أخرى دفعت بالجزائريين إلى الخارج وتحديدًا إلى فرنسا بحثًا عن الرزق وطلبًا للعلم.²

برزت ظاهرة النمو الديمغرافي للمدن الجزائرية بشكل واضح أثناء الفترات الأخيرة من العهد الاستعماري، فبينما كانت زيادة السكان الريفيين تقدر بـ 1.5 مليون فيما بين 1936 - 1954 أي بنسبة (32 %) ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 78% (710000 نسمة) وعليه فإن نسبة الحضرين ارتفعت من 12.9% سنة 1936 لتقترب من 20% سنة 1954 (أي ما يعادل خمس مجموع السكان)، وهذا ما يؤكد تسارع حركات النزوح والمغادرة المفاجئة لعائلات المحرومين، وهنا يمكننا إبراز هذه الظاهرة بالعودة إلى نتائج وإحصائيات متعلقة بعدة مدن جزائرية:

مدينة وهران:

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 25.
² محمد بلحاج، " اتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية (1945-1954) "، مجلة المواقف، العدد 4 / ديسمبر 2009، ص 74.

كانت علاقتها بداخل البلاد وثيقة جدا وهي تعكس التطور الصعب لسهول وجبال الغرب الجزائري أثناء عقود القرن العشرين، وذلك على إثر إقامة جالية استعمارية عبر أحصب أراضي المنطقة¹، ويمكننا أن نستدل بالجدول الموالي الذي يوضح تطور السكان الجزائريين لمدينة وهران على مدى النصف الأول للقرن العشرين:

السنة	الأعداد	الزيادات	نسبة السكان
1901	12276	1963	12%
1906	16306	4030	15.3%
1911	17707	1401	14.3%
1921	18569	861	12.7%
1926	25764	7195	17.1%
1931	32115	6351	20%
1936	46177	14062	23.7%
1948	82247	35070	33%
1954	97895	15648	32.7%

يبدو من الجدول السابق أنه، باستثناء الفترة الممتدة فيما بين (1911-1921) التي لم تتميزها إلا زيادة خفيفة قدرت بـ 862 نسمة، فإن جميع الإحصائيات اللاحقة عبرت عن زيادة ديمغرافية قوية بالمدينة، وابتداء من 1936 سجل فائض معتبر قدر بـ 14062 نسمة وفي سنة 1948 ارتفع إلى 35070 نسمة، أي قيمة تفوق أعداد المدينة سنة 1931 التي بلغت 32115، وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كان ثلث سكان مدينة وهران جزائريون مقابل الخمس فقط عند بداية القرن العشرين، بينما استقر داخل البلاد - في مناطق زراعة الكروم - ريفيون كثيرون في شبكة من القرى التعميرية وفي مدن صغيرة ومتوسطة تابعة لها. أما الزيادة الظاهرة سنة 1954 (15648 نسمة) فهي لا تكتسي أهمية واضحة، لأن كل ذلك كان سببا في تنمية الأحياء القصديرية وحتى الأحياء الأخرى وخاصة المدينة الجديدة وقد أظهرت بعض الدراسات أن نسبة السكان المولودين خارج هذا الحي قدرت بـ 46.96% أي ما يقارب النصف، ومع ذلك كانت تلك الجاذبية تغطي كامل التل الوهراني وتمتد إلى غاية القبائل الجنوب (زرغانة)، كما نجد بعض العناصر المغربية (من وجدة وباقي الشرق المغربي وخاصة فيقيق) وحي البلاتنار (Planteurs) وهو أفقر أحياء وهران.

¹ جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 212-214.

أظهر سبر أقيم بمركز حماية الأمومة والطفولة أنه من بين 100 امرأة تم استجوابها كانت 7 نساء فقط من مواليد وهران وهذا ما يؤكد الأصل الريفي للحي، وتستقر هنا عناصر قدمت من نواحي مستغانم وعمي موسى والجنوب، وهكذا تظهر تدريجيا مناطق النفور. ويظهر في مدن أخرى مثل سيدي بلعباس، الشلف وسطيف أن أحياء برمتها تتكون من سكان مهاجرين ومطرودين من أريافهم المتردية الوضع هجروا سفوح الجبال والونشريس منذ بداية القرن العشرين، مع بعض التسارع منذ بداية الحرب العالمية الثانية وخاصة عند اندلاع الثورة التحريرية.¹

والحقيقة أن هناك عوامل اقتصادية وديمقراطية أساسية في تفسير الهجرات القروية (الداخلية) بالإضافة إلى الحروب مثل (الكامبودج 1975) و (السلفادور 1980) أو في بعض الدول الإفريقية، ويؤدي ذلك إلى تمدن سريع وعشوائي خارج التاريخ (الطبيعي)، مما يجعل السكان المهاجرين يتكدسون في ضواحي المدن في شروط بائسة، ومن ثم ظهور مدن الصفيح في هوامش المدن الكبرى.

وقد لعبت المدن دورا طلائعيا في جذب تيارات الهجرة منذ بداية القرن 19م (توفر وسائل النقل، تضخم الحواضر وتعدد وظائفها)، وارتبطت حركة الهجرة الداخلية في مراحلها المبكرة بالتحويلات الكبرى التي برزت في تداعيات ونتائج الثورة الصناعية.

أما في الجزائر فنجد بأن أكثر من مليونين من السكان هاجروا من القرى إلى المدن فيما بين الإحصاءين الرسميين للجزائر (1954-1966).²

مدينة سطيف:

أما في مدينة سطيف فقد بلغت الزيادة 40% مع فارق 11000 نسمة أي 74.8% وذلك فيما بين 1948 - 1954، ويجب أن نشير إلى أن هذا التطور لا يترجم توسعا للمدينة مهما كان نوعه، ذلك أنه يعبر قبل كل شيء عن الهجرة الريفية الناتجة عن نزاع ملكية الفلاحين ثم عن مكثنة الزراعات السنوية، وغالبا كان الأمر يتعلق بزراعة أحادية أصبحت لا توفر إلا القليل من مناصب الشغل.

¹ جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 213 - 215 .
² الكبير عطوف، المرجع السابق، ص 12.

وتبدو واضحة المشاكل المعقدة التي يعاني منها السكان الذين تكادسوا في الأحياء المجاورة لمدينة وهران، وأغلبهم من السكان الذين انحطت درجتهم الاجتماعية وجاؤوا من الهضاب القسنطينية (ضواحي قسنطينة وجبل الوحش)، ونعني بذلك المناطق الصالحة لزراعة الحبوب والتي كانت في الماضي تستخدم عددا كبيرا من الخماسين، فشكل هؤلاء نسبة قوية أما القبائل الصغرى فتأتي في الدرجة الثانية ويشكل سكانها الأغلبية في المدينة كلها.

إن الهجرات المكثفة يمكن ضبطها في فترتين متواليتين:

من 1935 إلى 1954: هجرات غير منظمة وغير كثيرة.

- ابتداء من 1955 اشتدت الحركة مع بداية الثورة التحريرية، وبلغت أوجها سنة 1957 بعد انتشار وتوسع وقوة الثورة التحريرية.¹

مدينة الجزائر :

- دلت بعض الإحصائيات الرسمية الفرنسية على أن عدد السكان المسلمين في

الجزائر زاد بما لا يقل عن مليون نسمة فيما بين 1948 إلى 1954، حيث ارتفع من 7679100 نسمة سنة 1948 إلى 8745000 نسمة سنة 1954.²

- يبدو ارتفاع تعداد السكان المسلمين، الذي يعود أساسا إلى انخفاض نسبة الوفيات أحد الأحداث الكبرى التي وجهت فترة 1930-1954، لأن تلك الديمغرافيا السريعة النمو تطلبت اقتصادا وسياسة منحا لها، وعكس ذلك تماما فإن الثورة الديمغرافية أخلت بالتوازن، فبعد أن كان سكان البلديات المسلمون 5150000 في عام 1926 و 5588000 في 1931، ارتفع عددهم إلى 8450000 في عام 1954 أي إلى 8700000 تقريبا مع المهاجرين المؤقتين، وارتفع معدل ازديادهم الإجمالي من 1.4% قبل 1914 إلى 2.85% سنة 1954.³

وفي هذا السياق يقدم جيلالي صاري نسبة 21% (سكان مدينة الجزائر بالنسبة إلى باقي سكان البلاد) سنة 1916، وهذا ما يعني أنها نسبة مرتفعة قليلا بالمقارنة مع مدينة وهران (15%)، ولكن في ظرف 20 سنة (1906-1926) تضاعف تعداد السكان الجزائريين

¹ جيلالي صاري، محفوظ قدّاش، المرجع السابق، ص ص 215 - 216 .

² حكيم بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر، الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (1945-1954)، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 89.

³ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 129.

وذلك بمروره على التوالي من 39000 إلى 73000، وابتداء من 1931 وصل العدد إلى (106508) (ثلث سكان المدينة)، ومنذئذ جذبت المدينة القديمة والأحياء المجاورة لها جموعا كبيرة من المطرودين من الأرياف، إثر تفكك نظام الفلاحة التقليدية وتوسيع المكننة لأن الزراعات المسقية مازالت محدودة جدا.

خلال الفترة (1931-1948) تضاعف من جديد عدد السكان الجزائريين وتراكم السكان في نفس الأحياء وقد نتج ذلك عن عواقب الحرب العالمية الثانية وسنوات الجفاف المتكررة (1940-1947)، فتوسعت الأحياء القصديرية وامتدت بالخصوص أثناء الفترة اللاحقة (1948-1954)، ففي هذه السنة اقترب عدد الجزائريين من 300000 نسمة مجاوزا بذلك عدد الأوروبيين (276621) بمعدل (51%).¹

وترجع أسباب هذه الزيادة الديمغرافية إلى عدة عوامل :

- ارتفاع نسبة المواليد من 42% إلى 47% فيما بين 1948 و 1954 .
- انخفاض نسبة الوفيات (تراجع الأمراض: الكوليرا، السل، الطاعون والمجاعات والمقاومات الشعبية).
- تحسن مستوى معيشة الأفراد.
- الزواج المبكر.
- تعدد الزوجات حيث كانت نسبته سنة 1947 تقدر بـ 27% ثم تراجع إلى 17% سنة 1954.

والجدير بالملاحظة أن النمو الديمغرافي من 1830 إلى 1930 شهد تناقصا مستمرا بسبب المقاومة والإبادة، وبالنسبة للجانب الديمغرافي فإنه لم يشهد دراسة جادة قبل سنة 1950، وذلك لأسباب استعمارية محضة، حيث بلغت نسبة المواليد للسكان المسلمين حسب دراسة لـ : ج. بريل 47% فيما بين 1951-1954 وهذا راجع طبعاً للزواج المبكر لدى الفتيات وتحسن ظروف المعيشة وتراجع المقاومات.²

¹ جيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 218.

² شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، ج 2، ترجمة: محمد حمداوي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 749.

شهدت الفترة التي سبقت 1930 ارتفاعا محسوسا للأوروبيين عن المسلمين وكان ذلك نتيجة التهميش والبؤس والمجاعات التي فتكت بالكثير من الجزائريين، غير أن الهجرات الجماعية من الأرياف سمحت بإحداث توازنات ديمغرافية، وحسب إحصائيات 1936 فإن تعداد الأوروبيين والمسلمين يظهر على النحو التالي:

- الأوروبيون: 365504.
- المسلمون: 1875407.
- أما مدينة الجزائر فقد بلغ تعداد سكانها سنة 1936: 252231 نسمة.
- الحراش : 2459 نسمة.
- حسين داي : 20469 نسمة.
- الالبوار : 13085 نسمة.

وفيما يلي جدول يبين تزايد عدد سكان الجزائر:¹

التاريخ	الأوروبيون	المسلمون	المجموع
1931	283600	32500	608600
1936	302200	37600	678200
1948	343900	564000	937900
1954	359626	716175	1075801

وفي سنة 1945 بلغ تعدادهم 388892 نسمة، أما المعمرين فكانت نسبتهم بمدينة الجزائر 66% إلى مجموع السكان في الجزائر سنة 1936.

بلغ تعداد السكان المسلمين في الجزائر سنة 1936: 6200000 نسمة وتزايد عددهم بعد ذلك بـ 1400000 نسمة (1940-1945) أي بنسبة 1.4 % ويعود ذلك إلى التحسن الطفيف في المستوى المعيشي للفرد الجزائري، ثم إلى ارتفاع نسبة المواليد وانخفاض نسبة الوفيات، ورغم أن الجزائر لم تكن -حسب الكثير من الدراسات الاجتماعية- منطقة غنية أو دولة صناعية كبيرة.²

¹ حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص ص 90-92.

² المرجع نفسه، ص 94.

ونشير هنا إلى أن نسبة المواليد بين فئة المعمرين عرفت ارتفاعا محسوسا منذ سنة 1921 بمعدل 16% أي أكبر من نسبة المواليد في فرنسا نفسها، وفي مقابل ذلك عرفت نسبة الوفيات تراجعاً بالقياس إلى حالة المسلمين الجزائريين، وقد سعى المعمرون إلى تعزيز وجودهم الديمغرافي خوفاً من تعاظم نسبة المسلمين، فباتت مسألة زيادة عددهم أمراً ضرورياً ومهماً خلال هذه المرحلة وذلك بتشجيع حركية الإنجاب بين الكولون أو بتشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر أكثر من ذي قبل، وبالموازاة مع ذلك منحت الإدارة الفرنسية دعماً مادياً ومعنوياً للمعمرين وشجعتهم على تعمير المناطق الريفية خوفاً من خطر المد الديمغرافي للجزائريين فتجاوز عدد الأوروبيين بمدينة الجزائر 248000 سنة 1948 وصار بعد ذلك 277000 (1954).¹

أما بالنسبة للنمو الديمغرافي للمسلمين الجزائريين فقد عرف ارتفاعاً محسوساً² حيث قدرت الزيادة الطبيعية بـ 2% (1948-1953) إذا قورنت بالفترة (1886-1911) حيث لم يزد معدل النمو عن 1.4%.³

ومن جهة أخرى ترى بعض المصادر الفرنسية أن الإدارة الفرنسية لجأت فيما بين 1931 و 1936 إلى تضخيم قوائم إحصاء السكان لغير المسلمين، ويعود ذلك إلى ضرورات الهيئة الضريبية، كما رأت أن عدد سكان هذه الفئة لم يعرف اضطراباً خلال الفترة (1830-1954) باستثناء فترة الحريين العالميتين، أو نتيجة ارتفاع نسبة الهجرة إلى سنة 1872 حيث كان المهاجرون من أوروبا إلى الجزائر يساهمون في توازن نسب السكان.

أما بالنسبة لفئة المسلمين فإن نسب الزيادة عرفت اضطرابات كثيرة في القرنين الماضيين فمثلاً فيما بين (1856-1887) انخفض تعداد السكان المسلمين الجزائريين نتيجة الأمراض الفتاكة والجماعات وكذلك نتيجة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، ثم هجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (1931-1935) والحرب العالمية الثانية (1939-1945).⁴

¹ حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 95.

² تحكمت في هذا النمو عدة عوامل دينية واجتماعية أهمها كون بعض الجزائريين يتباهون بكثرة عدد أولادهم حتى إذا تعرض أكثرهم للموت يدرك قليلهم، أو لأغراض اقتصادية حتى يعينوه على العمل.

³ حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 96.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 96-97.

عرفت الزيادة الطبيعية لسكان الجزائر تذبذبا واضحا (03%) 1872-1886 لترتفع إلى 4.1% (1886-1911) واستقرت في حدود 02% (1948-1953) وهي نسبة عالية مقارنة بالسنوات الأخرى.¹

والدارس لديمغرافيا السكان الأوروبيين يصل إلى النتائج التالية:

- تزايد نمو السكان بنسبة 54.1% فما بين 1876 و 1911 ولكنه كان ضعيفا بشكل خاص وتناقص في السنوات الموالية، فلم تكن الزيادة إلا في حدود 1.07% (1950) و 0.99% (1953).

وإذا قارنا من جهة أخرى النمو المطلق لهؤلاء السكان (192660) بمثيله عند السكان المسلمين المرتفع عند ثمانية عشر ضعفا في السنوات من 1921 إلى 1954، فإننا نلاحظ بصورة أفضل فشل السياسة المسماة فلسفة الإسكان الاستيطانية وطموحاتها المعلنة، لقد سيطر على الأوروبيين إحساس بأن قانون العدد يتسلط عليهم، كما أن انخفاض سكان الريف الأوروبيين كان في الواقع إحدى معطيات تلك المرحلة فقد عرفت سنوات:

1926 ⇐ 239497.

1948 ⇐ 201000.

1954 ⇐ 196000.

ويرجع أجرون سبب التناقص إلى الأزمة الاقتصادية التي تلت الحرب إثر آثار صعوبات الاستيطان الرسمي.

- كما أن مجموع السكان الأوروبيين بمن فيهم غير المزارعين كان في تناقص في المناطق الريفية، وقد تناقص سكان الريف الأوروبيين في مقاطعة قسنطينة بـ 3000 ساكن فيما بين 1931 و 1936.

- وتبرز لنا ظاهرة نزوح الأوروبيين إلى التجمع في مقاطعة الجزائر على حساب مقاطعتي قسنطينة ووهران وذلك بعد أن كانت وهران في سنة 1926 تضم أكبر جالية أوروبية بنسبة 42% من الأوروبيين مقابل 39% في مقاطعة الجزائر.

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق إلى نوفمبر كما يرويهها المجاهدون - المقاومة الوطنية والتحديات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954 - مجلة 1 نوفمبر /ج1/ ديوان المطبوعات الجامعية.

– أما في الجزائر (1940) فكانت تضم 40.9 % من الأوروبيين وبوهران 39.2%.

1

وتعد الزيادة السكانية في الجزائر استجابة طبيعية ومضادة لمحاولات القضاء على العنصر المسلم، كما لعبت مجموعة من العوامل المتداخلة دورا في خلق هذا الموقف الديمغرافي وأهمها:

- نزع ملكية الجزائريين.

- تشجيع الاستيطان الأوروبي.

- عدم توفر مجالات العمل الزراعي أو الصناعي مما يضطر أبناء الريف إلى الزحف نحو المدن أو الهجرة من البلاد.²

أما عن إحصائيات 1948 فقد بينت أن عدد السكان الإجمالي قدر بـ : 8682000 منهم (7708000) جزائريون و 974 ألف أوروبيون، في حين قدرت إحصائيات 1954 عدد السكان بـ : (9528000 نسمة) منهم :

8486000 جزائريون و 142000 أوروبيون، كما أن عدد السكان انخفض لأسباب سياسية، أما عن مناطق تجمع السكان فكانت المناطق الساحلية الخصبة أهم مناطق التركيز السكاني ومثلت مقاطعة وهران أخفضها، في حين عرفت مقاطعة قسنطينة أعلى نسبة تواجد للأوروبيين.³

● تطور السكان :⁴

السنة	عدد السكان
1906	4447149
1911	4711276
1921	4890756
1926	5115918
1931	5548236
1936	6160930
1945	7611930

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 454، 456-457.

² بسام العسلي، جهاد شعب الجزائر، ط2، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص 24.

³ يمكننا القول بأن التسلط الاستعماري وتزايد نفوذ المعمرين أثر على الحياة الاجتماعية للجزائريين بشكل سلبي وربما لا ترتبط معاناة الجزائريين بالزيادة الديمغرافية، لأن خيارات الجزائر كانت توزع باستمرار على المستوطنين وهذا ما أدى إلى انكماش الجزائريين المسلمين على أنفسهم في بؤس ومهانة وفاقية شديدة.

⁴ بسام العسلي، المرجع السابق، ص 25 .

8364652	1954
9300000	1960
1210199	1966

وقد أصبح الجزائريون يتوافدون على المدن بشكل كبير، فارتفعت نسبتهم إلى 64% سنة 1954 بعدما كانت تمثل 7% في 1886.

السنة	المسلمون	غير المسلمين	المجموع	نسبة المسلمين في المدن
1886	240000	323000	563000	6.9%
1906	342000	441000	783000	8.5%
1926	508006	592000	1100000	11.5%
1948	1129000	709000	1838000	16.4%
1954	1624000	792000	2410000	25%
1960	2072000	853000	2929000	30%

ويلاحظ كذلك وجود فرق في معدل الدخل الزراعي بين الفلاح الجزائري (لا يتعدى 22000 فرنك سنويا) والفلاح الأوروبي (78000 فرنك سنويا) خلال 1954 أما نسبة الوفيات فكانت 8% للجزائريين.¹

ونظرا لهذه الزيادة السكانية السريعة أجبر العديد من الجزائريين على الهجرة وذلك لأن أسواق العمل أصبحت متشعبة، وبات التوسع الصناعي بحاجة إلى وقت أطول حتى يتمكن المسؤولون من الحصول على الأجهزة العلمية وإيجاد ورشات العمل الضرورية، وتضاف إلى ذلك مشكلة أخرى ناتجة أساسا عن هذا النمو السكاني السريع وتتمثل في المصاعب التي تعترض الحكومة، سواء في ميدان توفير التعليم لجميع الشباب الذين هم في سن الدراسة، أو في ميدان مواجهة مشكلة البطالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى تلك الاعتبارات تحتم على الجزائر أن تترك باب الهجرة مفتوحا وبذلك يصبح عدد كبير من سكانها تحت رحمة بعض الدول الأجنبية أو أن تقفل هذا الباب ويبقى الفائض من اليد العاملة غير مستغل ويعيش على اقتسام الثروة مع الفئات المنتجة.²

ولذلك يمكننا القول بأن الهيمنة الاستعمارية أدت إلى سياسة التسلط والاستغلال والعنصرية ونتج عنها تهميش الجزائريين ومعاناتهم من ويلات القهر والجهل والمرض والبطالة

¹ المرجع نفسه، ص 26 .

² علال ليندة وفايزة قالمي، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، أسبابها ونتائجها، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص 215، 218، 219 .

وتحول أغلبهم إلى خماسين أو بطلين، كما نتجت عنها الهجرة الريفية نحو المدن أو الخارج (فرنسا 400 ألف عامل) وفي انتشار الأمية 4/5 (فوق ست سنوات) وتدهور السكن والحالة الصحية وانتشار المدن القصديرية والأكوخ وانعدام المنشآت الصحية أو قلتها في الأرياف وكذا تدني أجور العمال الجزائريين بالمقارنة مع أجور العمال الأوروبيين من حيث طبيعة الأعمال التي يمارسونها.¹

وقد صورت لنا جريدة المنار بعض تلك المآسي في العبارات التالية: "وهناك طائفة ثانية من العمال الجزائريين فقدت وسائل المعيشة ولم تستطع أن تغادر وكرها وتفارق أفرانها فبقيت تتخبط في الخصاصة وتصارع أهوال الجوع والعري ولم يكن أولئك اللاجئين إلى فرنسا بأسوأ حالا من إخوانهم العاطلين بالجزائر، فإن مئات الآلاف من المسلمين الجزائريين قد سدت أمامهم سبل الرزق وغلقت في وجوههم أبواب المعيشة وأصبحت المجاعة تطاردتهم من مكان إلى مكان، والأمراض (وخصوصا مرض السل) تفتك بمئات الآلاف من خيرة الشبيبة الجزائرية ونتج عن هته الحالة أن امتلأت الطرقات بالعاطلين وضاحت الشوارع بالمتسولين وغصت المدن بالمتشردين الذين نزحوا إليها من ححيم البوادي باحثين عما يسدون به الرمق ومستنجدين بأهلها إخوانهم ضد جور الأيام وظلم اللئام...²!

ورغم أن الجزائريين كانوا يفرون من ححيم البوادي ويطلبون عيشا كريما في المدن، إلا أن أوضاعهم هناك لم تكن أحسن حالا، سيما ما تعلق بظروف العمل والسكن والحالة الصحية.

2- ظروف السكن:

تم تجميع الجزائريين في أحياء قصديرية قدرة وأكوخ متسخة ضيقة وبشعة المنظر، لاتصلح حتى لسكن الحيوانات المتوحشة، وذلك في المدن والقرى والدواوير، بينما يسكن الأوروبيون في أحياء راقية وعمارات وفيلات جميلة وفخمة وسط الحدائق والأجنحة في حين يعيش الجزائريون في بيوت مظلمة وضيقة (15 فردا) في كل بيت يتناوبون على الأكل والشرب

¹ المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق إلى نوفمبر كما يرونها المجاهدون - المقاومة الوطنية والتحديات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954 - مجلة 1 نوفمبر / ج1 ديوان المطبوعات الجامعية.

² المنار، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، السنة الأولى / عدد 04 / 21 ماي 1951.

والراحة، وفي المقابل يمتلك المعمرون مساكن شاغرة يمتنعون عن تأجيرها للأهالي (بحجة أنهم متخلفون) وهذا دليل قاطع على عنصريتهم وهم يدعون دائما التحضر والانسانية.¹

ولم يكن حظ هؤلاء في السكنى بأحسن من حظهم في الشغل فإن الممتازين منهم سكنوا كوخا أو بيتا من القصدير والباقون لا تضمهم إلا الشوارع ليلا ونهارا فيها يحبون وفيها يموتون، ينامون في الدهاليز وتحت القناطر وفي مغارات بعض الخرائب...²

وقد عبرت جريدة الجزائر الجديدة عن مخنة الجزائريين وخيبة آمالهم فكتبت: "...وأراد الوالي العام ليونار أن يكون واليا لبناء المساكن، غير أن الملايين من العمال والفلاحين والخماسين وعمال الزراعة حرموا من حق التسليف لبناء مساكن لائقة، ولا يزال سكان الشلف ينتظرون بفارغ الصبر تنفيذ مطالبهم، وقد ذهب الوالي العام ليونارد وبقيت مدن القصدير و"قرايا" الفلاحين على حالها."³

وقد انتشرت الأحياء القصديرية بشكل رهيب في ضواحي كل منها مالا يقل عن 5000 نسمة، ولا تتوفر على أدنى مرافق الصحة (المياه، دور ومجاري المياه وقنوات الصرف، الكهرباء وأماكن رمي القمامة)، وتتراوح مساحة كل كوخ ما بين 10م2 و 15م2 وكانت الأوضاع في الأرياف أكثر مأساوية، حيث تشيد الأكواخ من الطين وتسقف من القش والطين أو بالقش وحده، وتأوي عادة أكثر من 10 أفراد لوجود نظام العائلة الممتدة (الكبرى) وكثيرا ما يتعرض أصحابها للأضرار حينما تسقط في فصل الشتاء وبفعل الأمطار والثلوج والعواصف أو تحترق صيفا لأسباب كثيرة، ونشير إلى أن الآلاف من الجزائريين هلكوا - وخاصة للذين لم يملكوا مسكنا- خلال جانفي/ فيفري 1954 بسبب فترة استثنائية للبرد لم تشهداها الجزائر من قبل.

ومن المؤكد أن أوضاع السكن الكارثية كانت سببا رئيسيا في سوء الحالة الصحية لأغلب الجزائريين.

3- الحالة الصحية:

¹ يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 376.

² المنار، " الحالة الاقتصادية في الجزائر"، المصدر السابق.

³ الجزائر الجديدة، "حول ميزانية القمع والبؤس والحرمان"، السنة 09، العدد 93، أبريل 1955.

حرم الجزائريون من العلاج والدواء واعتبرتهم السلطات الاستعمارية بمثابة قطعان من الحيوانات المتوحشة والأكثر من ذلك أن المعمرين نقلوا إلى الجزائر أمراضا وأوبئة قاتلة (السل والزهري) التي انتشرت بسرعة خاصة في القرن العشرين، يضاف إلى ذلك انخفاض وتدهور المستوى المعيشي والنقص الفادح في المواد الغذائية، الأمر الذي أدى إلى انتشار الأمراض الخطيرة بسرعة كبيرة مع غياب سبل مكافحتها، حيث أعلنت حكومة الجزائر في نشرة رسمية للإحصاء العام سنة 1954 أن عدد الأطباء في جميع أنحاء الجزائر يبلغ 1500 طبيب مختص و 151 طبيب حكومي، ومن بين هؤلاء يوجد ألف يعملون في المدن الرئيسية الثلاث و 31 طبيا يعملون في جميع الأنحاء الجنوبية، أما عن 1500 طبيب خاص فإن فقر الجزائريين يحول دون ترددهم على عياداتهم ومستشفياتهم الخاصة وبذلك فهؤلاء الأطباء مخصصون للأوروبيين فقط¹ وكمثال فقط، وجد أن مدينة الجزائر وفي تقرير مقدم للجمعية الجزائرية عن سنة 1954 بلغ متوسط عدد المصابين بالسل الذين قدموا طلبات العلاج (1440) مريض لم يقبل منهم سوى 360 مريضا، ومعنى ذلك أن 1080 مريضا بالعاصمة لم يستفيدوا من العناية الطبية، كما أن الكثير من المرضى توفي في المستشفى عقب وصوله بأيام قليلة²، أما عن المنشآت الصحية فقد كانت مسخرة لخدمة المستوطنين فقط، وظل أغلبية الجزائريين على الهامش يعتمدون على الطرق التقليدية في التداوي (الأعشاب بأنواعها والحبوب النشوية)³. وتظهر التقارير الحالة التي آل إليها الفرد الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي والذي اعتمد سياسة أهملت العامل معتبرة إياه أداة للإنتاج دون مراعاة توصيات المنظمات الإنسانية، غير أن التقرير الأخير أشار إلى إحصائيات المصابين بالسل في مدينة الجزائر فقط وبالنظر إلى بقية الأرياف والمناطق الصحراوية فإننا نحصى عدد الموتى بالآلاف⁴.

وربما يحق لنا أن نعترف بأن سوء الحالة الصحية ناتج كذلك عن سوء المعيشة، فقد عاش الجزائريون حياة بائسة وكان من أبرز ملامحها:

● انخفاض معدل استهلاك الحبوب للفرد الجزائري على النحو التالي:

¹ محمد لحسن زغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 28.

² المرجع نفسه، ص 29.

³ الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 27.

⁴ زغدي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

5 قناطير (1870) ⇐ (4 قناطير 1900) ⇐ (2.5 قنطار 1940) ⇐ (2 قنطار عند بداية الخمسينيات).

● انخفاض استهلاك اللحوم بانخفاض عدد المواشي وتسبب ذلك في ظهور الأوبئة والأمراض الفتاكة، وكان أخطرها مرض السل الذي انتشر بصورة مذهلة غداة الحرب العالمية الثانية وحصد الآلاف من الجزائريين سنويا.¹

وهناك أمراض خطيرة نقلها الأوروبيون (السل) وقد اعترف الفرنسيون بذلك (لويس شوفاليي) في كتابه "مشكلة السكان في الشمال الافريقي" وأشار الأستاذ (ليفي فلانسي) في محاضرة له عام 1946 بأن عدد الجزائريين المصابين بالسل يعادل 5 مرات عدد المصابين الأوروبيين، حيث وصل إلى 400000 لم توفر لهم الإدارة الاستعمارية سوى 2000 سرير.²

كما أن عدد الأطباء كان قليلا جدا في البوادي والأرياف حيث لم يتعدى 600 مقابل 11 مليونا وذلك باعتراف الإدارة الاستعمارية نفسها، وكان عدد الأطباء البيطريين في فرنسا يفوق عدد الأطباء العاديين في الجزائر وعدد المستشفيات لا يزيد عن 24 مستشفى مخصصة للجالية الأوروبية ولا يزيد عدد أسرتها عن 18000 سرير.³

4- مشكلة البطالة وظروف العمل:

ظاهرة البطالة:

تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر بالتباين الكبير، ففي مجال العمل مثلا كانت الحرف المبرجة والنبيلة حكرا على المعمرين وكانت الترقية لتلك المناصب تعتمد أساسا على الجانب العرقي، حتى وإن كان أغلب المستوطنين لا يحسبون على الطبقة الغنية للمجتمع، فكانوا يتقلدون مناصب عمل متواضعة جدا كإداريين وتجار وعمال وحرفيين، غير أن ظروفهم المتواضعة كانت أحسن بكثير من الوضعية البائسة التي عاشها الجزائريون في الأكواخ القصدية.⁴

¹ المرجع نفسه، ص ص 29-30.

² بوعزيز، موضوعات وقضايا، المرجع السابق، ص 377.

³ المرجع نفسه، ص 377.

⁴ باتريك افينو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج 1، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص 76.

ويلاحظ الدارس أن الجزائريين كانوا يعانون من الفقر والمجاعة، ففي سنة 1954 لم يكن المدخول المالي للفلاح الجزائري يتجاوز 20 ألف فرنك فرنسي قديم، أي أن الفلاح الجزائري كان يحصل على أقل مدخول مالي في العالم بعد الفلاح الهندي الذي كان يقل عنه بعض الشيء.¹

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن نسبة 46% من الفلاحين الجزائريين كانوا يعيشون بطالة تامة حيث لا يجدون أي عمل يقومون به ولا يحصلون على أي راتب، حتى ولو كان بسيطا لإعالة أسرهم، وحسب إحصائيات فرنسية فإن معدل مدخول الفلاح الجزائري في 1954 لم يكن يتجاوز 20000 أو 22000 فرنك قديم، بينما بلغ معدل مدخول الأوروبي 870000 فرنك قديم، وهذا ما يصور حجم الظلم والفقر والبطالة التي عاشتها 7 ملايين فلاح جزائري.²

وإذا كان العاطلون في العالم يتمتعون بمنحة العطلة فإن المسلمين العاطلين بالجزائر محرومون من كل إعانة، والأنكى من ذلك أنهم يرغمون على دفع الضرائب، وإلا بيع أثاث منزلهم بسوق المزايمة، وهذا هو السبب الأكبر الذي حمل كثيرا من هؤلاء البؤساء على مفارقة الوطن العزيز إلى حيث يتوهمون أنهم سيعثرون على النعيم المقصود... إلى فرنسا...!³

وخوفا من شبح البطالة كان الجزائريون يقبلون على ممارسة الأعمال الشاقة، فيصبحون خدما لدى المعمرين، كما يشتغل الكثيرون منهم في موسم قطف العنب في كروم متيجة الخصبة وفي سهول عنابة ووهران، ولأن قطف العنب يحتاج أكثر من بقية الأعمال الفلاحية الأخرى لأيدي عاملة كثيرة، لأن الآلات العصرية التي يستخدمها كبار المعمرين في الحرث والحصاد والدرس تقوم مقام آلاف الشغالين فتحرمهم من العمل والخبز، وترمي بهم لصفوف البطالين لأكثر أيام السنة، ولهذا يهجر الكثير من الجزائريين النواحي الصحراوية والجبلية القاحلة للعمل في قطف العنب.⁴

والنقطة الثالثة التي يجب أن نشير إليها، هي الزيادة الهائلة في عدد السكان الجزائريين وانعكاساتها الخطيرة عليهم، سواء فيما يتعلق بالحصول على تعليم أو عمل، وقد بينت

¹ بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة الى جبهة التحرير الوطنى..."، المرجع السابق، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 58.

³ المنار، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، المصدر السابق.

⁴ الجزائر الجديدة، "المليارات للمعمرين والبؤس لعمال الزراعة"، المصدر السابق.

الإحصائيات الرسمية أن عدد السكان تضاعف بما لا يقل عن مليون نسمة خلال الفترة الواقعة بين 1948 و 1954، ونتيجة لذلك كثرت البطالة وتجاوز عدد العاطلين عن العمل 1000000 عامل (1954)، مما دفع بـ 300000 عامل جزائري إلى الهجرة نحو فرنسا قصد البحث عن عمل هناك¹، وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عدد الجزائريين بلغ سنة 1946: 7350000 نسمة مقابل 272229 مستوطن أوروبي، وظل هذا العدد في تزايد مستمر حتى قارب 10 ملايين نسمة من المسلمين مقابل مليون نسمة من الأوروبيين عشية إعلان الثورة (1954)، وهو الأمر الذي جعل الحركة الوطنية تحدد موقفها وبرنامجهما السياسي الذي يهدف إلى استرجاع الاستقلال الوطني ثم العمل على تحقيق التنمية الوطنية لمكافحة الأوضاع المتدهورة اقتصاديا واجتماعيا.²

كما أن بعض التنظيمات والأحزاب الوطنية كانت حريصة على تحسين أوضاع العمال الجزائريين الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما نقلته جريدة الجزائر الجديدة:

"منذ نجاح أسبوع الكفاح ضد البطالة الذي نظمه الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (سجيتي) من 06 إلى 12 ديسمبر، والبطالون يتابعون كفاحهم بحزم وقوة، لا سيما وأن خطر البطالة زاد استفحالا بفصل مئات العمال عن العمل في وهران وتلمسان والمرسى الكبير والجزائر من عمال النسيج والأشغال العامة والبناء وغيرهم.

كان لهذا الكفاح نتائج لا بأس بها فقد تحصل البطالون في مختلف المدن الجزائرية على عدة مساعدات من الغلال وافتتاح بعض الأعمال لتشغيل البطالين، وتحصل اتحاد النقابات في ناحية وهران على اجتماع اللجنة الاستشارية، التي خصصت اعتمادا قدره 121 مليون فرنك وزع على مختلف البلديات التي قدمت طلبا لمساعدة البطالين كما انتزع عمال النسيج المفصولين في تلمسان تعويض البطالة 368 فرنك للنهار وهم يكافحون اليوم من أجل فتح أبواب المعامل، وقد خصصت اللجنة الاستشارية في الجزائر يوم 14 فيفري الماضي 110 ملايين فرنك لمساعدة البطالين وفتحت بعض الأعمال لتشغيلهم... لقد علم البطالون بخطر المفاوضات التي قام بها (منديس فرانس) مع الحكومة الإيطالية لفتح أبواب بلادنا أمام 200

¹ بوحوش، " تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائري "، المرجع السابق، ص 57.
² عمار هلال، " الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954) "، مجلة الذاكرة، السنة الأولى، العدد 3، خريف 1995، ص 85.

ألف بطل إيطالي وبخطر السياسة "الأوروبية" التي تمهد الطريق أمام مشروع أوروبا- إفريقيا الذي يهدد كيانا الوطني كله ويقضي على شعبنا بالتشريد، ولأجل ذلك أسسوا لجنا جديدة في مختلف أحياء الجزائر كما في سلامي ومحي الدين والعين الزرقاء ورويسو وبلكور التي تكافح بقوة من أجل حقوقنا...¹

وبناء على ما ذكرناه سابقا، يمكننا القول بأن سوء الحالة الصحية وانتشار ظاهرة البطالة وشح مصادر الرزق أدت مجتمعة إلى تدني مستوى المعيشة.

5- ظروف المعيشة:

جاء في مقال بجريدة الجزائر الجديدة تحت عنوان "حول ميزانية القمع والبؤس والحرمان" مايلي:

" يريد الوالي العام الجديد الم. سوستيل أن يقود حسب قوله الحملة ضد الجهل والجوع، إننا نعلم مقدما ماذا ستكون نتيجة "الحملة" ضد الجهل ولكن ماذا يصنعون لمقاومة الجوع؟ إن أكثر من 700000 فلاح لا يملكون سوى 5 ملايين هكتار من الأراضي القاحلة التي لا تنتج سوى 03 إلى 06 قناطير من الحبوب للهكتار، فأين يجد هؤلاء السلفيات لشراء المحارث والمواشي والسماذ؟ "

وقد ذكرت الجريدة بأن صندوق الديون الزراعية يقدم قروضا لأقل من 50000 مزارع من المحظوظين، أما جمعيته "الاسب" فقد أعلنت عجزها عن تسليف عدد كهذا من الفلاحين، كما أشارت إلى أن أصحاب المهن يعتبرون من المنسيين فلم يخصص المجلس الجزائري لهم من الاعتمادات سوى 135 مليون فرنك باسم تمويل أصحاب المهن والمتوسطين بالآلات والقروض، أما البطالون فلم يخصص لهم سوى 180 مليون فرنك، وخلصت إلى القول بأنه: "...إذا صوتت البلديات على الاعتمادات الضرورية، فإنه يكون بالإمكان إنشاء صندوق لتعويض البطالة، غير أن الإدارة لم تقدم بعد أي مبلغ واحتفظت باقتراحها بتعيين 200 مليون فرنك لهذا الغرض.

وعليه فإن عام 1955 و 1956 لم يأت بأي تحسين للجزائريين الذين يتألمون من الاستغلال الاستعماري، وليس قانون "أحوال الطوارئ" الذي يريد إعلانه الم. سوستيل وما يتبعه من

¹ الجزائر الجديدة، " كفاح البطالين ينمو بمقدار استفحال البطالة "، السنة 09، العدد 92، مارس 1955 .

مواكب البؤس والأحكام الاستثنائية هو الذي سيأتي لشعبنا بالخير والحرية ولا لأطفالنا بالمدراس، ولا بالصناعات لشبابنا، ولا بالعمل لعشرات الآلاف من البطالين... إن تحسين أحوال الجزائريين يتطلب نهاية الاضطهاد الاستعماري..."¹

وهناك عامل آخر ساعد على تردي الأوضاع الاجتماعية للجزائريين وهو إبعادهم عن الوظائف الإدارية في البلاد حتى أصبحوا لا يشكلون سوى نسبة 07% في قطاع الموظفين والتعليم، أما الوظائف العليا والمتوسطة فقد منعوا منها دونما سبب يذكر، كما أن توظيفهم في قطاع الصناعة كان ضعيفا جدا وأنه لا سبيل إلى مقارنته مع ضخامة البطالة المدنية والهجرة الريفية، ففي 1948/10/31 بلغ عدد العمال الصناعيين 80000 وفي البناء والأشغال العامة 97000، وقد كان العثور على عمل من أصعب العوائق وبأجر قليل، فخلال سنتي 1950-1951 لم يتجاوز عدد العمال الذين تمكنوا من العثور على عمل دائم الـ 160000 بينما كان معدل دخلهم السنوي في حدود 75000 فرنك فرنسي قديم.² ويبرز حجم الكارثة حينما نعود إلى اعتراف الم. شامب مدير العمل في المجلس الجزائري الذي أقر بوجوده:

650000 بطل في القرى و 66000 بطل في المدن و 650000 فلاح معدم فقير و 120000 خماس و 220000 راعي.

غير أن الجهود الوطنية للتخفيف من حدة البطالة، كانت كفيلة بتحقيق بعض النتائج، إذ كان من نتيجة الكفاح الحازم للبطالين أن قررت بلدية قسنطينة تخصيص 12 مليون فرنك لفتح أشغال البطالين، وعينت بلدية الجزائر 15 مليون فرنك لنفس الغرض ولإنشاء مطابخ شعبية للبطالين، وفي الحراش بعد توزيع تذاكر للخبز واللحم افتتحت البلدية اعتمادات لتشغيل البطالين، وفي سيدي بلعباس استخدمت البلدية 200 بطل بدلا من 50 في السابق، كما صوت المجلس الجزائري على تخصيص اعتماد قدره 03 مليارات فرنك لافتتاح أشغال للبطالين ولدفع تعويض البطالة.³

¹ الجزائر الجديدة، "حول ميزانية القمع والبؤس والحرمان"، المصدر السابق.

² زغيدي، المرجع السابق، ص ص 29-30.

³ الجزائر الجديدة، "أول نجاح أحرزه البطالون"، السنة 10/ العدد 90 / جانفي 1955.

وزيادة على ذلك فقد تكلفت إضرابات العمال بنجاح كبير، إذ تمكنوا بفضل كفاحهم متحدين ومتضامنين من الفوز بقسط وافر من مطالبهم رغم تعنت الحكومة وأصحاب الأعمال وإصرارهم على عدم إجابة مطالب العمال، لا سيما عمال الغاز والكهرباء وعمال مستشفى المجاذيب في البلدية وعمال المناجم في تيميزغيت وغيرهم، ونجد في بعض المصادر المعاصرة وصفا حيا لتلك الوضعية وهذا نصها: "...مما ييشر بالنجاح هو أن حركة الإضرابات لم تعد محصورة في شغيلة المعامل والمحلات التجارية والبناء... بل تعدتها إلى عمال الفلاحة هذه الفئة التي تتحمل أشد المشاق وأشد الاستغلال وبأجور تافهة لا تتجاوز 125 إلى 250 فرنك في النهار" ومن النجمة إلى النجمة على حد تعبيرهم "وغالبا يخدمون مع نسائهم وأولادهم للحصول على تلك الأجرة المنكودة".¹

ومن أوجه المعاملة العنصرية أنه ليس لمن يسكن منهم في أراضي المعمرين الحق في اقتناء ولو دجاجة، وهم مهددون بالطرد من الشغل ومن المسكن لأقل هفوة²، وربما كان جهل عمال الفلاحة للتنظيم النقابي، رغم كثرتهم التي تربو عن 800000 عامل، سببا رئيسيا في مقاومة المستعمرين لهم بشدة متناهية ليحولوا بينهم وبين التنظيم النقابي، لذلك كانت غالييتهم محرومة من التمتع بحقوقها في المنح العائلية والضمان الاجتماعي ومن الحد الأدنى للأجرة المضمونة... ومع ذلك ظلوا يقاومون بنشاط لا يوصف.³

ربما دفعت هذه الظروف وأسباب أخرى أغلب الشبان الجزائريين إلى الالتحاق بالجيش الفرنسي أو الهجرة إلى أرض أكثر سخاء فكانت فرنسا وجهتهم للعمل بها.

¹ الجزائر الجديدة، "عمال الفلاحة يخوضون المعركة ويفوزون"، السنة 06، العدد 56 / ماي 1951.
² في نواحي وهران في بوتليليس مثلا يحرم المعمرين على عمال الفلاحة الشرب من الماء العذب الذي يأتي بالصهاريج لأن مياه تلك النواحي مالحة.

³ إذ تذكر المصادر التاريخية أن عمال الفلاحة في عين طايا مثلا تمكنوا بعد إضراب دام أسبوعين، جند فيه المعمرين ما لديهم من بوليس وجندرمة وحراس واستعملوا ضد العمال أفطع وسائل الزجر من ضرب وتعذيب وسجن ومكائد، من الحصول على زيادة خمسين فرنكا في النهار، وأوصى نقابة المعمرين الكبار (س.ج.أ) أخيرا جميع المعمرين بزيادة أجور البعض من شغيلة الفلاحة 10%، بينما نقابة السيجيتي طلبت تعيين زيادة إجبارية لجميع عمال الفلاحة وقدرها 20%، كما طلبت نقابة عمال الفلاحة للسيجيتي يوم 30 أفريل الماضي من رئيس نقابة المعمرين عقد اجتماع مشترك بمقتضى المادة 23 من قانون 11 فيفري 1950 لتعيين الزيادة في الأجور، ولكن النقابة لجأت إلى المراوغة والتسويق، ولكن ليعلموا أن عمال الفلاحة اليوم يطالبون بالحصول كجميع العمال على الحد الأدنى للأجرة المضمونة 500 فرنك في النهار وبتطبيق قانون 11 فيفري على عمال الفلاحة ويتوسع نظام المنحة العائلية على عمال الفلاحة ألف فرنك في الشهر ولكل طفل... وسيتحصلون على ذلك لأن بجانبهم الطبقة العاملة الجزائرية ونقابتها السيجيتي العظيمة ولأن بجانبها الشعب الجزائري بأجمعه"، انظر: الجزائر الجديدة، "عمال الفلاحة يخوضون المعركة ويفوزون"، السنة 06، العدد 56 / ماي 1951.

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية عاش الجزائريون أصعب الفترات وذاقوا خلالها ويلات الحرب العالمية والاحتلال الفرنسي معا، ويبدو ذلك واضحا من خلال الوصف الحي الذي قدمه طبيب عن حالة الجزائر خلال الحرب*، حيث قال الدكتور ج. توماس الذي عمل طويلا في مستشفى مدينة الجزائر - ما يلي : "لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة، وقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية يجنون قوت يومهم، ابتداء من سن الخامسة، بيع الجرائد ومسح الأحذية ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية، وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل، ينامون في الليل في الحفر ويتغذون ببضع حبات من التمر أو العنب...لقد كنت خجلا من كوني فرنسيا، إنني كنت في الجزائر سنة 1945 في وقت المجاعة عندما كان آلاف الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف، وقد شاهدت القمع المروع الذي نتج عنه موت ستين ألف شخص وشاهدت أطفالا عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب، كما شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية، فكيف لا نحصد الثورة عندما نكون قد زرنا خلال هذه المدة الطويلة الحقد والإهانات والبؤس؟"¹.

عرفت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعة قاتلة بالأرياف حيث:

- انخفض إنتاج الحبوب من 20 مليون قنطار (1911) إلى 10 ملايين قنطار (1944).
- تراجع الثروة الحيوانية (الغنم) من 6400000 رأس (1939) إلى 2800000 رأس (1946).
- ارتفاع سعر القمح من 800 فرنك إلى 2000 و 3000 فرنك.
- معدل الدخل الفردي السنوي 180 فرنك للفرد الواحد الجزائري مقابل 3600 فرنك للفرد الأوروبي (1954).

* ورغم أن هذا الوصف قد كتبه سنة 1945 إلا أن صاحبه الذي عاش طويلا في مدينة الجزائر، كان يتحدث فيه عن سنوات الحرب وليس عن سنة بعينها، باستثناء جفاف 1944-1945 الذي خصه بالتركيز، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية (1930-1945)، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، 1992، ص 189.

¹ سعد الله، الحركة الوطنية (1930-1945)، المرجع نفسه، ص ص 189-190.

لقد جرت الحرب العالمية الثانية الكثير من المآسي، فكان من أبرز سلباتها أن جند الشبان الجزائريون إجباريا وبلا مقابل في الجيش الفرنسي وفي تلك الأثناء انتشرت الأوبئة الخطيرة والعري والفقر المدقع، ولم يكن الجزائريون يلبسون إلا مما يخلفه الجنود الأمريكيون، حيث كانوا يشتررون منهم ما يستغنون عنه من لباس، وبلغ من فقر المجتمع انتشار العوز والفاقة بين أبنائه أن الكثير من الجزائريين كانوا ينتظرون توزيع المؤونة عليهم كل شهر، وأي مؤونة ؟

ومما زاد من معاناة الجزائريين أن الإدارة الاستعمارية أمرت القياد بالاستيلاء على المطامر(مثلت مخازن الجزائريين) والغنم والبقر والصوف...بهدف تموين الجيش الفرنسي لمكافحة ألمانيا سنة 1942، وذلك ما زاد في حجم المعاناة، فصار الناس يأكلون البلوط، الأعشاب وبعض الجذور...

إذن يمكننا القول بأن الجزائري عاش أشد أنواع العذاب والتهميش ولم تكن الإدارة الاستعمارية توليه اهتمامها إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه، لأن الجزائريين لم يكونوا يحكمون بقانون بل سارت حياتهم اليومية وفقا لمشئئة المعمر الذي يخطط للمداخل والمصاريف ويوزع المهام ويخلق الأوضاع حسب إرادته ومصالحه الخاصة، فالشرطة في المدن والحراس والشواش في الأرياف والقواد والبشاغوات كلهم يأتمرون بأوامر غلاة المعمرين الذين يملكون - دون سواهم - حق التعيين والترقية والعزل، لأجل ذلك كثيرا ما نجد فلاحا جزائريا يغرم لأنه ركب حماره أو وجد يأكل خبزا أو عبا في الغابة أو لأن أخبارا أفادت بأنه ذبح خروفا أو ديكاً دون رخصة.

والواقع أن الطبقات المحرومة المستضعفة والمستغلة كانت تكتسب تدريجيا وعيا حقيقيا بأوضاعها المأساوية، وكانت تقتبس كفاحها من كفاح الطبقات العمالية وخصوصا الفرنسية منها، إذ سجلت بعض المصادر أنه نتيجة لإضراب العمال الفرنسيين حث الشيوعيون من خلال جريدة الجزائر الجديدة على مطالبة العمال الجزائريين بحقوقهم:

" يقتبس العمال الجزائريون من هذا الكفاح الجريء كل يوم دروسا نفيسة لأن المخدومين في الجزائر رغم وعودهم(كذا) يقاومون فعلا كل طلب يقدمه العمال يؤدي إلى تحسين حياتهم

هذا مع أن الفقر يزداد ويتسع يوما بعد يوم، وتنتشر البطالة وتشتد أعمال التفرقة بين العمال، وعمال الزراعة يعاملون كعبيد لدى كبار المعمرين¹ "2.

ومع ذلك تمكن عمال الزراعة من إرغام أسياد الكروم والحبوب والخضار على زيادة الأجور والتسليم ببعض الحقوق الاجتماعية.

ففي ناحية سكيكدة مثلا أضرب العمال عشرة أيام في موسم قطف العنب ونالوا زيادة أجورهم من 345 فرنكا إلى 500 و 600 فرنك في اليوم، وتمكنوا في بعض النواحي من تحديد يوم العمل بعشر ساعات بدلا من 12 و 14 ساعة، ومن التحصيل على نفقة عائلية 1000 فرنك عن كل طفل في الشهر وعلى أيام الراحة المدفوعة أجرتها.

كما رفض عمال الزراعة في نواحي وهران العمل في الحصاد والدرس بالأجرة الرسمية 427 فرنك في اليوم، وأرغموا المعمرين على زيادة أجورهم إلى 700 و 800 فرنك مع رغيف خبز في اليوم...³

كان الريف الجزائري مسرحا لعمليات مصادرة الأراضي ونزع ملكيات واسعة جماعية قبلية وعائلية وذلك منذ بداية الاحتلال الفرنسي، غير أن فئات اجتماعية واسعة نسبيا حافظت على ملكيات زراعية صغيرة ومتوسطة، خصوصا في بعض المناطق التي لم تشهد كثافة الاستيطان، وتمكنت بعض الفئات القريبة من الدوائر الاستعمارية من توسيع ملكيتها الفلاحية وهذا ما مكنها من أن تصبح قوة ريفية متوسطة دخلت جزئيا في منطق الاستغلال الرأسمالي، ولكنها ظلت محرومة من القروض البنكية والمساعدة على التصدير إلى الخارج.⁴

نشير هنا إلى أن قوة الفئات الصغيرة والمتوسطة برزت لتلعب دورا فاعلا على المستوى السياسي وحتى الثقافي والفكري، في زمن كانت فيه أغلبية الجزائريين قد خسرت ملكياتها الفلاحية الجماعية، وبالتالي التحق الفلاحون بصفوف عمال الأرض والخماسين وجموع

¹ تمتع المعمرين في الجزائر بامتيازات كبرى، فكانوا يبيعون ما ينتجونه من الخمور بنفس الأسعار في فرنسا مع أن أجرة عامل الزراعة في الجزائر أقل بمرتين ونصف من أجرة عامل الزراعة في فرنسا، ومع أن هكتار الدالية في الجزائر ينتج أكثر بكثير مما ينتجه الهكتار في فرنسا وعدا ذلك فقد تمكن المعمرين من تخفيض 4% من الغرامات والجبايات ومن التحصيل على مساعدات أخرى.

² الجزائر الجديدة، " الشغالون الفرنسيون يخططون طريق الفوز".

³ الجزائر الجديدة،

⁴ ناصر جابي، المرجع السابق، ص 26.

البطالين الذين لم يجدوا حلا غير الهجرة إلى المدن أو الخارج وإلى فرنسا على وجه التحديد خصوصا في ظل الظروف البائسة التي زادت بها بؤسا الزيادة الديمغرافية الكبيرة التي عرفتتها هذه الأوساط والتي كانت رد فعل قوي ومباشر على الحرب الديمغرافية التي أفرزها الاستيطان الفرنسي.

مهما يكن فإن تلك الفئات الاجتماعية الريفية الميسورة استفادت من مغادرة العديد من الأوروبيين للريف الجزائري مع مطلع القرن العشرين لأسباب اقتصادية وأمنية، وساعدها قربها المهني من الدوائر الاستعمارية - من خلال المناصب التي شغلها أبناؤها - فكانت لها إمكانية شراء وكراء الكثير من الأراضي الزراعية الصغيرة التي امتلكها أوروبيون وجزائريون وذلك بعد إفلاسهم، وإذا علمنا أن هذه الفئات المتوسطة كانت قرية من بعض المدن الصغيرة والمتوسطة، فقد ساعدها ذلك على الاستقرار بتلك المناطق وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية والتجارية خاصة، وقد سمحت تلك الإقامة الجزائرية في المدن بالاستفادة من المدرسة الفرنسية والمساهمة في خلق التعليم العربي الحر الذي بادرت به الحركات السياسية والثقافية كجمعية العلماء وحزب الشعب منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وبمكننا الاعتراف بأن هذه الفئات الريفية-الحضرية الجديدة بادرت بخلق وتأطير الكثير من الحركات السياسية والثقافية وإمدادها بقيادتها البشرية، فكانت لها مساهمة فاعلة في توجيه الحركة الوطنية وحزب جبهة التحرير ثم الدولة الوطنية لما بعد الاستقلال.¹

بعد الاستقلال استمرت موجة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وتحكمت فيها أسباب عديدة لعل أبرزها:

- تأثر الجزائريين ببعض الأقليات الأوروبية، مما خلق - بعد الاستقلال - جملة من العادات والسلوكات اليومية التي لا تمت بصلة للشخصية الوطنية.
- نشوء علاقات اجتماعية متوترة يشوبها الخوف والمراوغة والنفاق.²
- زيادة ديمغرافية كبيرة، سببتها أساسا عودة مليون من الجزائريين اللاجئين إلى تونس والمغرب الأقصى أيام الثورة التحريرية، ويضاف إلى ذلك تسريح حوالي مليونين من المواطنين الذين كانوا محتجزين بالمعسكرات والمحتشدات.¹

¹ ناصر جابي، المرجع السابق، ص 27.

² محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص 259.

- تفاقم مشكلة البطالة نتيجة قلة التنظيم والإهمال الاقتصادي الذي عانى منه الجزائريون بسبب الخوف وعمليات التخريب، حيث تم إحصاء نحو مليون عاطل عن العمل، من بينهم 120 ألف مجاهد لعبوا دورا حاسما خلال فترة الكفاح المسلح.
- تزايد تعداد المغتربين في أوروبا وفرنسا تحديدا، وأصبحت المسألة أكثر خطورة عندما بدأت العائلات الجزائرية تستقر في فرنسا لأسباب مختلفة، إذ أن التوزيع النسبي للعمال المهاجرين الوافدين إلى فرنسا سنويا فيما بين 1964 والنصف الأول من عام 1974 يعكس ارتفاعا في عدد العمال المهاجرين القادمين من بلدان المغرب العربي وذلك قبل أن تلجأ الحكومات الأوروبية إلى سن قوانين تحد من دخول المهاجرين وتدل على ذلك النسب التالية:

نسبة العمالة الجزائرية: 18%، والمغربية: 17.4%، أما التونسية فمثلت: 13.3% من مجموع العمالة التي دخلت فرنسا عام 1973.²

وفي هذا الشأن صرح بعض المسؤولين الفرنسيين قائلا:

" الهجرة الجزائرية اتجاه المتربول ظاهرة اجتماعية ذات أهمية رئيسية ويجب أن تدرس بعناية وبشكل موسع، فالوقت يدهمنا من أجل الوسائل التي يجب خلقها والتي تهدف إلى تنظيم الهجرات لأن الانتقال الحر للأشخاص يولد مشاكل في ضبط الأمور".³

ونظرا لاستفحال ظاهرة البطالة، وسوء أوضاع الجزائريين في المدن والأرياف على حد سواء وتردي الأوضاع السياسية والاجتماعية المتمثلة في الصراع على السلطة عشية الاستقلال، تواصلت ظاهرة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، ولكنها اكتسبت في هذه المرحلة خصوصيات ومزايا جديدة، بإمكاننا التعرف عليها في الفصول اللاحقة.

¹ بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 548-549.

² هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 27.

³ ANOM : 4SAS/93

الفصل الرابع

الدوافع الثقافية والتعليمية للهجرة

المبحث الأول: حرمان الجزائريين من التعليم الفرنسي.

المبحث الثاني: التضيق على الصحافة الوطنية.

المبحث الثالث: محاربة التعليم العربي الحر.

المبحث الرابع: الوضع الثقافي في الجزائر عشية الاستقلال.

إذا كنا قد عرفنا بأن دوافع الهجرة الجزائرية عديدة، وأن الدوافع الاقتصادية-الاجتماعية أثرت بشكل واضح في مسار الهجرة نحو المتروبول، فإنه يكون لزاما علينا أن نتعرض للدوافع الثقافية والتعليمية لتلك الهجرة، وذلك بالنظر إلى سياسة التجهيل التي طبقتها الإدارة الفرنسية والتي عانى منها الجزائريون بشكل كبير.

المبحث الأول: حرمان الجزائريين من التعليم الفرنسي:

من بين أبرز العوامل التي كانت دافعا أساسيا للهجرة الجزائرية نحو الخارج، يمكننا أن نذكر الدوافع الثقافية، إذ يعتبر المستوى التعليمي مؤهلا أساسيا للحصول على أي عمل لائق داخل الوطن، وفي اعتقادنا أنه لو أتاحت الفرصة لأكثر عدد ممكن من الجزائريين في الصغر لأن يتعلموا؛ لما كانت هناك ضرورة للهجرة والبحث عن عمل في فرنسا¹، وسنكتفي بذكر الأرقام عن المتعلمين الجزائريين في مستويات التعليم الثلاثة، حتى نفهم هجرة الشبان طلبا للشغل دون إعداد سابق وكاف، ذلك أن التعليم الابتدائي منذ سنة 1870 إلى بداية الحرب العالمية الأولى تميز بالفتور ويبدو جليا أن نسبة المتعلمين من الأطفال الذين كانوا في سن الدراسة ضعيفة جدا.²

في مجال التعليم الابتدائي يقبل كل الأطفال الفرنسيين على المدارس التي تطبق البرامج السارية المفعول في "الوطن الأم" وبواسطة معلمين أكفاء، تعطى لهم كافة الوسائل الضرورية لأداء رسالتهم على أكمل وجه، بينما لم يحظى الأطفال الجزائريون سوى بمقعد واحد لكل 05 ذكور، ومقعد لكل 16 و 76 فتاة³، والواقع أن كل اهتمام الإدارة الفرنسية كان منصبا على خدمة المستوطنين بشكل لم يكن يتوفر لسكان فرنسا نفسها حتى ولو أدى ذلك إلى إهمال التعليم الوطني للجزائريين دافعي الضرائب وأبناء البلد الأصليين.⁴

ولا غرابة إذا كان التعليم يسوده جوٌّ من الخمول وذلك لمناهضة المعمرين له⁵ ويبرز ذلك في ضحالة البرامج التعليمية المقدمة، بحيث اقتصر تعليم اللغة العربية على شيء من الشريعة الإسلامية والفقه وعلوم اللغة التي أسندت إلى مستشرقين يلقونها للطلبة بطريقة

¹ بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المصدر السابق، ص 160.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 47.

³ الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص 23.

⁴ ابراهيم مياشي، مقاربات، المرجع السابق، ص 155.

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 48.

مشوهة¹، أما بالنسبة لمناهج التعليم إلى غاية 1870، فإنها لم تتحسن في شيء، إذ كان التلاميذ يلقنون دروسا في الموسيقى والرسم ويطلعون على بعض نوعيات الصوت والسبب في ذلك لا يرتبط ببراعة المؤلفين، فهناك كتب ولكنها غير مطبوعة أو غير مستغلة.² صحيح أن الموضوعة خلال سنوات 1880 كانت تبدو في ضرورة تلقين الجزائريين تعليما فرنسيا، وأن المدرسة الفرنسية هي الوحيدة القادرة على تحضير الأهالي، ولكن الحقيقة هي خلاف ذلك تماما، وعلى سبيل المثال فإن عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي عرف تراجعا مستمرا تبينه الإحصائيات التالية:

-216 تلميذ في سنة 1877.

-263 في عام 1879.

-198 في سنة 1882.

-144 في عام 1884.

-115 في سنة 1886.

-81 في سنة 1889.

-69 في عامي 1892 - 1893.³

ويذهب الدكتور عبد الحميد زوزو إلى القول بأن التعليم ظل بسيطا إلى أن وثب وثبة جديدة على إثر صدور مرسوم 13 فبراير 1883⁴ ومن حسن الحظ أن "جول فيري" - وزير التعليم العمومي آنذاك - قرر وضع رزنامة لإنشاء المدارس وتطوير التعليم الابتدائي في صفوف المسلمين الشباب، وذلك بعد أن تخلت الإدارة الاستعمارية عن تعليمهم طيلة 14 سنة، ماعدا أبناء ذوي الخطوة من المسلمين الموجودين في المدن والذين التفتوا إلى المدارس الابتدائية الفرنسية⁵، ولعل اهتمام "جول فيري" بإنشاء المدارس يعود إلى اقتناعه بأن المدرسة

¹ عمال هلال، "الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916" مجلة الثقافة، السنة 14، العدد 79، يناير - فبراير 1984، ص 130.

² إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة. المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 264.

³ شارل روبير أجرون، المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولونيالية، مقاومة القبائل للإدماج والتفكيك وفشل مشاريع التنصير والتجنيس، ترجمة وتقديم وتعليق: محمد العربي ولد خليفة، الطبعة 2، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ص 157.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 48.

⁵ زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار، المرجع السابق، ص 347.

تشكل سلاحا ماضيا للتغلب على الروح التي أدت إلى ثورة عام 1871¹؛ وهو بذلك يؤكد ما ذهب إليه أحد المسؤولين الفرنسيين عندما قال بأن "فتح مدرسة في منطقة آهلة بالسكان الجزائريين لا يقل شأنًا عن قيمة فرقة من الجيش لتهدة البلد".

ويرجع الفضل في فتح أول مدرسة عربية - فرنسية في الجزائر إلى نابليون الثالث الذي أصدر مرسوما بتاريخ 14 مارس 1857، على أساس أن يلتحق بها 150 تلميذ من أبناء المسلمين والمسيحيين الذين يرغبون في تعلم اللغة العربية واللغة الفرنسية، وفي سنة 1863 أمر نابليون الثالث بفتح مدرسة لترشيح المعلمين والمعلمات، وبدأت تشتغل بصفة ملموسة سنة 1865، وفي نفس السنة تقرر إنشاء مدرسة عربية - فرنسية في قسنطينة تستقبل 108 تلميذ، ارتفع عددهم إلى 199 تلميذ سنة 1871 (منهم 117 مسلم)². ولم يكن الهدف من إنشاء المدارس العربية - الفرنسية في بداية النصف الثاني من القرن 19م تنمية الثقافة العربية، بقدر ما كان يهدف إلى تغطية حاجة الإدارة الفرنسية مما تحتاجه من موظفين بسطاء وكتاب عاديين ومعلمين وغيرهم³ وموظفين في المناصب الدنيا في الإدارات المحلية.⁴

يبرز اهتمام الإدارة الاستعمارية والسلطة العسكرية بالخصوص بدور التعليم في تحقيق الاحتلال المعنوي، ويتضح ذلك من تقرير موجه إلى الحاكم العام سنة 1861 حيث أكدت فيه السلطة على "أن السلام المفروض لا يمكن أن يستمر مادام التعصب الناجم عن انعدام التعليم لا يزال حيا في نفوس العامة⁵، وإن نظرة الحذر تجاهنا لا يمكن أن تستأصل إلا بنشر

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 48.

² بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص ص 179-180.

³ عمار هلال، الطلبة الجزائريون في الأزهر، المرجع السابق، ص 129.

⁴ ابراهيم مياي، مقاربات، المرجع السابق، ص 100.

⁵ نفس الرأي يذهب إليه أوكتاف ديبون (O.Depont) مدير البلديات المختلطة متحدًا عن الاصطدامات التي أدت إليها انتفاضة الأوراس لسنة 1916 حيث يقول: "يمكن القول بأن منطقة الجبال في بلزمة الغائرة، لم تقتحمها بعد المدارس"، أنظر: أندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 420.

التعليم، ولتحقيق هذه النتيجة ينبغي مضاعفة عدد المدارس العربية- الفرنسية، لأنها أفضل أسلوب لرفع الأهالي إلى مستوانا الحضاري بأقصى سرعة ممكنة"، غير أن أغلب المدارس العربية- الفرنسية التي أنشأت ظلت خالية لمدة طويلة، ولم يكن يتردد عليها سوى عدد محدود من التلاميذ، ولم يكونوا يجدون لتعليمها "طعما ولا ثمارا" وقد تولى المبشرون القيام بالمحاولة الأولى لتعليم الجزائريين فحظوا باستقبال سيء من طرف السكان.¹

من ناحية أخرى يمكن أن نشير إلى موقف المستوطنين المعادي لتعليم الجزائريين، فهم يرون فيه خطرا عليهم، لأن انتشار التعليم عند العرب - على حد قولهم - يعني أن أبناء الجزائر سيتكلمون بصوت واحد "الجزائر للعرب"²، وظلت معارضتهم لتعليم الجزائريين قوية فأعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة "جول فيري" سنة 1892 ولجنة شارل جوناك المكلفة بهذا الشأن: " أن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد".³

وعلى هذا الأساس نستنتج أن سياسة الدولة التي كانت ترمي إلى إنشاء المدارس في المدن والقرى بهدف غزو فكر الجزائريين⁴ قد اصطدمت بمعارضة الأوروبيين في الجزائر⁵ بينما كان اهتمام المستوطنين واللجان المالية منصبا باستمرار على توفير التعليم للأطفال الأوروبيين.⁶ والحق أن تعليم الجزائريين اصطدم منذ 1887 بسوء نوايا المستوطنين الذين عارضوا تمويل بناء المدارس الأهلية في العديد من البلديات التي كانت تحت إشرافهم، مخافة أن يتسبب التعليم العام في استعادة الوعي لدى السكان بأوضاعهم المأساوية، وكان المستوطنون يرون أنه من الأفضل ترك الجزائريين يتخبطون في جهلهم مبررين موقفهم بكون نتائج التجربة التي وقعت إلى ذلك اليوم غير مشجعة ونظرا إلى أن معظم الجزائريين الذين تعلموا في المدارس الفرنسية، لا يمكن اعتبارهم أهلا لذلك التعليم، ولا حسابهم في عداد المخلصين الأوفياء لفرنسا، وقد تمكنوا من التأثير على الأوساط الإدارية في فرنسا وتحصلوا على موافقتها

¹ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، المرجع السابق، ص 342.

² المرجع نفسه، ص 346.

وانظر أيضا: بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص 179.

³ مياسي، المرجع السابق، ص 157.

⁴ في الواقع يجب أن نشير إلى أن التعليم الفرنسي ظل يشكل مبعث قلق للآباء الجزائريين، من ذلك مثلا أنه كان يهدد أبناءهم ويمس بهويتهم الثقافية واللغوية وعقيدتهم الدينية.

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 48.

⁶ مياسي، مقاربات، المرجع السابق، ص 159.

بخصوص فكرة توجيه أبناء الجزائريين نحو التعليم المهني¹ بدل التعليم العام، وضرورة تخصيصه لأبناء العائلات المخلصة لفرنسا دون غيرها؛ ليوثق ضمائرهم ويخلق بينهم بعض المفكرين² ورغم أن تقديم الوظائف الهامة قد أغرى أطفال العائلات - ذات النفوذ- في المدارس الفرنسية؛ إلا أن هذه المناصب لم تقدم وظلت المدارس خاوية.

لقد انصبت كل الجهود على تكوين حرفيين مسلمين، وذلك نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تلاقي نمطين من الاقتصاد (عصري وتقليدي)، وكانوا يعتقدون أن التعليم المهني قادر على ترقية تكيف العمال التقليديين مع طريقة إنتاج حديثة وإعداد عمال بإمكانهم أن يعوضوا رفقاءهم الأوروبيين النادرين، الذين يتقاضون أجورا مرتفعة ورأوا في ذلك تمديد التمهين المدرسي بالعمل في الورشات في الجزائر وحتى في فرنسا.³

والواقع أن الحكومة الفرنسية بشكل عام كانت ترمي إلى جعل المدرسة والمحيط في خدمة الفلاحة، وأصبح التعليم الفلاحي يشكل فرعاً خاصاً مستقلاً تحت إدارة المفتش رولان

Roland وذلك لتخريج اليد العاملة المحلية بهدف خدمة الفلاحة الأوروبية وتنشيطها وتحقيقاً لذلك تأسست بعض المدارس الفلاحية في كل من تاوريت، أولاد ميمون، عمي موسى، مازونة، مدرسة بن شيكاو Ben Chicao التي يتم فيها إعطاء التعليم الابتدائي الفلاحي، ولم يكن هذا التعليم يهدف إلى الإمام بجميع جوانب الحياة الفلاحية وإنما ارتكز على تكوين فلاحين محليين مختصين في زراعة الكرمة التي كانت إلى ذلك الحين من احتكار واختصاص المزارعين الاسبان الذين استولوا على القطاع الوهراني، ونفس الشيء يقال عن الصناعة إذ كانت المدارس الوحيدة التي يتلقى فيها الجزائريون بعض الصنائع المحلية في بلاد القبائل ومدينتي الجزائر وتلمسان وكان حضور العنصر الوطني فيها قليلاً، وكان التعليم الصناعي الابتدائي الرسمي يقدم في مدرسة التعليم الصناعي التي تأسست بمدينة دلس سنة 1880 وغايتها تكوين صناع أوروبيين، في حين يعطى التعليم الثانوي الصناعي بواسطة المدارس التطبيقية الصناعية التي تتواجد بالجزائر، قسنطينة ووهران، وكان التعليم الصناعي العالي في الحراش ويحظى بأهمية كبرى كما ينال المتخرج منه شهادة مهندس، إلا أنه ظل حكرًا

¹ لقد طرح (Lapasset) مشكل الانتفاع المهني بالمعارف سنة 1851، أنظر: إيفون تيران، المرجع السابق، ص 139.

² زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار، المرجع السابق، ص ص 349-350.

³ إيفون تيران، المرجع السابق، ص ص 269-271.

على الأوروبيين، كما أن مقاليد الأعمال التجارية ظلت بيد الأقلية الأوروبية المسيطرة، بينما أقصى الجزائريون وأبناءؤهم وظلوا فريسة للجهل والأمراض والفاقة والبؤس في مدن الجزائر وقراها.¹

ومنذ 1880 ظهرت ردود فعل المعمرين حول منح التمهين، فهم يرون أن المنح ربح ضئيل جدا بالمقارنة مع ما تحتاج إليه من عمال وحرفيين جزائريين ومن مصلحتهم الإبقاء على المنح التي توفر لهم بعض المتدربين؛ خصوصا أمام ندرة اليد العاملة الأوروبية وكلفتها، وأن يرفضوا المدرسة²، ويرتبط تأسيس هذه المدارس بقانون 21 جوان 1865³ ولإنجاح السياسة التعليمية، عملت الإدارة على خلق فئة وسطى من الجزائريين⁴ تمثلها كبار العائلات وأبناء القياد وبعض الموظفين⁵ واستعانت بهم لإقناع بقية الجزائريين بأهمية المدرسة⁶ ونجحت مثلا في رفع عدد تلاميذ مدرسة باتنة إلى (40 تلميذا) في نهاية 1864⁷ وكان معظم التلاميذ من أولاد القياد والقضاة والشيوخ والجنود الصبايحية المقيمين في باتنة⁸، فضلا عن ذلك حاولت أن تحادع الجزائريين بإصلاحات تافهة كمشاركتهم في المؤسسات المحلية وتعويض المدارس القديمة ببنائات جديدة فاخرة، بينما كان مجموع المتخرجين من تلك المدارس لا يبلغ آنذاك عدد الأصابع⁹، والواقع أن بدايات القرن العشرين شهدت بروز شخصيات إصلاحية دافعت عن الشخصية الجزائرية وعن الانتماء العربي الاسلامي والتعليم العربي والثقافة الإسلامية وكان من أبرز تلك الشخصيات عمر راسم، الذي اعتبره الكثيرون

¹ عبد القادر حلوش، الكولون الفرنسيون والتعليم الفلاحي في الجزائر، مجلة عصور، السنة الأولى، العدد 2، ديسمبر 2002، ص ص 60-61.

² إيفون تيران، المرجع السابق، ص ص 269-271.

³ الذي أنشأ التعليم المهني والتقني بفرنسا، أنظر: إيفون تيران، المرجع نفسه، ص 271.

⁴ ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 61 (هي البرجوازية المتكونة من المثقفين (أساتذة، نواب، وإداريون خصوصا).

⁵ ناصر جابي، المرجع السابق، ص 25.

⁶ وقد عملت السلطات الاستعمارية على توسيع التعليم، فقررت إنشاء المؤسسات في عدة مناطق منها: القنطرة وعين توتة، فوننين شود، منعة، قصر بلزمة، واد علمة، خنشلة وواد الطاقة إلا أن أغلبها أغلق.

⁷ ورغم وجود مدرسة بلدية منذ 1852، إلا أن المدرسة فتحت أبوابها للمعمرين واليهود ربما لأنها ترمي إلى غزو فكر الجزائريين بواسطة المدرسة وتحقيق الاندماج بأشكال مختلفة لتكوين طبقة من الزعماء الوطنيين الذين يعملون على تدعيم النفوذ الفرنسي في الجزائر، أنظر: زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار، المرجع السابق ص 342.

⁸ تزايد عدد التلاميذ من 50 من بينهم 30 مسلما (1865) إلى 77 منهم 61 مسلما (1866) ثم إلى 68 (1867) و 74 منهم 24 أوربيا (1868) ثم 79 منهم 42 مسلما، 30 أوربيا و 7 يهود.

⁹ إسماعيل العربي، الدراسات العربية في الجزائر (في عهد الاحتلال الفرنسي)، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص ص 72-73.

مصلحا ثائرا وذلك لدفاعه عن تعليم الجزائريين واستنكاره لانسياق الأغنياء وراء الحضارة الغربية وإنكارهم للغة العربية، وقد برز كأشد المدافعين عن تعليم الجزائريين وحث على أن يكون ذلك التعليم في مدارس يشيدها المسلمون بأموالهم الخاصة¹، دون الاعتماد على التعليم الفرنسي ولا على الكتاتيب التي أنشأها الوالي العام "شارل جونار".²

وبالعودة إلى كتابات الشيخ محمد سعيد الزاهري تتجلى بوضوح صورة الرجل المصلح الذي تمسك بالعلم³ - منذ اتصاله بالكتابة الصحفية من خلال تأسيسه لجريدة الجزائر سنة 1925- ودافع عن الإسلام والمسلمين وتصدى لمحاورة التبشير المسيحي وحركة الاستشراق في الجزائر، كما حث على التمسك بالإسلام الصحيح واتباع القرآن والسنة والتحصن بالأصالة والاحتماء بالتراث العربي الإسلامي.⁴

ولئن كانت الحكومة الفرنسية قد خصصت مثلاً ميزانية لتعليم الجزائريين (سنة 1938) إلا أن هذه الميزانية تعكس واقع السياسة الاستعمارية في مجال التربية⁵؛ ذلك أنها كانت تساوي أقل من ربع الميزانية المخصصة للفرنسيين وأن مجموع الاعتمادات المالية المرصودة

¹ حيث جاء في إحدى مقالاته مايلي: "...أجل، يجب أن نتعلم لكي نشعر بأننا ضعفاء...ولكي نطلب العدل والمساواة بين الناس في الحقوق الطبيعية، وفي النهاية لكي نموت أعزاء شرفاء، ولا نعيش أذلاء جبناء...هناك في ذلك الميدان الفسيح، ميدان العلم والرقى الأدبي ليقف (كذا) كيف نرفع أصواتنا في وجه الظلم، يجب أن نتعلم لكي ندافع عن الحق كل مسلم متعلم وليصح في وجه أولئك المتطوعين لنصرة المبادئ الظالمة...ليمت التمييز...ليقبر التفضيل والتخصيص فكلنا بشر، لنا الأرض ملكاً مشاعاً(كذا) ولنا الهواء والماء والسماء ليصعق أولئك المخالفون فكفاهم تعذيباً للإنسانية، كفاهم تمزيقاً لجسمها، كفاهم ما أنزلوه علينا من مجالدهم الجهنمية..." والحق أننا عندما نتذكر ما حل بالجزائريين من مآسي نتيجة القوانين الاستثنائية (الاندجينا)، وعندما نعلم أن هذا المقال صدر بعد خمسة أشهر فقط من صدور قانون التجنيد الإجباري، ندرك بوضوح أن ما جاء في هذا المقال بعض الردود الفعلية والانفعالات التي ملأت نفس (عمر راسم).

² محمد ناصر، "شخصيات جزائرية، عمر راسم المصلح الثائر"، الثقافة، السنة 5، العدد 30، ديسمبر- جانفي 1976، ص ص 19- 20.

³ من خلال مقال نشره الزاهري في جريدة النهضة التونسية تحت عنوان: "مثل أمة العلم وأمة الجهل" في عددها 197 الصادر بتاريخ 13 أبريل 1924 وضح أن الأمة العالمية المتعلمة مثلها مثل "الإناء من الذهب أو من الفضة بطيء الانكسار سريع التراجع والإصلاح وهو حقيق أن يرأب إذا هو تلم... وكل أمة تحب أن يطول بقاؤها وأن لا يسرع إليها الفناء، فليس لها كالعالم من سبيل إلى ذلك... فالأمة الجاهلة تمكث غير بعيد ثم تموت لأول نكبة تحل بها، إذ لا يضمن البقاء كالعالم شيء والأمة العالمية تعيش عمراً مديداً..."، أنظر: لزهري بديدة، "الشيخ محمد سعيد الزاهري ومحاولات التصدي للتصوير والاستشراق في الجزائر من خلال كتاباته ما بين 1924 و 1956"، التنصير في الجزائر سياقه التاريخي وأبعاده وأساليب مواجهته الحضارية، الملتقى الوطني الثالث المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة- الجزائر، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، 10-11 ماي 2016، ص ص 248، 252.

⁴ المرجع نفسه، ص 248.

⁵ ولهذا ظلت الأحزاب السياسية الوطنية تنادي بتحقيق المساواة التامة بين المدرسين باللغة العربية والفرنسية سواء كان ذلك في الرواتب والمعاشات أو المنح العائلية، وفي هذا الشأن ذكرت جريدة الجزائر الجديدة جهود محمد مختاري نائب وهران الشيوعي واقتراحاته التي تقدم بها إلى المجلس الوطني الفرنسي، أنظر: الجزائر الجديدة، "الجنانية الاستعمارية على التعليم في الجزائر"، السنة 3/ العدد 28، أكتوبر 1949.

لتربية الجزائريين وتعليمهم لا يمثل إلا ربع الاعتمادات المخصصة لهيئات الأمن والقمع (الشرطة، الجندرية، الحرس الجمهوري ومصالح السجون) وخمس مجموع ميزانية الجزائر.¹

ربما يعود فشل التعليم إلى تخوف الجزائريين من ترك آبائهم تحت سلطة مسيحية دون رقابة ولعله يرجع لقساوة المناخ أو لضحالة البرامج المقدمة، وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لاستمالة التلاميذ، ولعل ذلك ناتج عن معارضة المكاتب العربية لتعليم السكان ذلك أنهم لطالما اعتبروا المدارس معاملا لتعصب الأهالي (Laboratoire du fanatisme).²

ولكي تمنح الإدارة الفرنسية بعض الاهتمام للشؤون الجزائرية كان لزاما أن تنتظر اندلاع حرب عالمية جديدة، استلزمت تعبئة أكثر من 300000 مجند جزائري للمساهمة في الجهود الحربية، وعملا بتوصيات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أصدر الوالي العام الجنرال كاترو قرارا بتاريخ 14 ديسمبر 1943 يهدف إلى تشكيل لجنة مكلفة بإعداد برنامج " للإصلاحات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفرنسيين مسلمي الجزائر" ولكن برنامج توسيع التعليم الأهلي لم يحقق مطامح الجزائريين، نظرا للفوارق الموجودة بين المسلمين والأوروبيين³ وكذا تأثير الأزمة الاقتصادية وتداعيات الوضع الأوروبي المتجهمة خاصة منذ 1936 كلها كانت قد أثرت على الوضع بشكل سلبي سيما ما تعلق بالحياة الثقافية والتعليمية.⁴

فلا غرابة حينئذ إذا عرفنا أن تعليم الأهالي لم يتطور إلا ببطء شديد، فمن 68000 تلميذ متمدرس سنة 1930 بمعدل 5% لم ترتفع النسبة إلا إلى 8.8% بمجموع 110000 طفل متمدرس سنة 1944، لتسجل النسبة ارتفاعا طفيفا حيث قدرت بـ: 14.6% أي ما يمثل 302000 تلميذ جزائري سنة 1954، ومن المؤكد أن هذا الإغفال لمسألة تعليم الجزائريين هو في الواقع أمر مقصود يدخل في نطاق السياسة الفرنسية، وإلا كيف يمكن أن نفسر مثلا

¹ أحمد مهساس، " التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية"، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 85، يناير - فبراير، 1985، ص 64.

² مياشي، مقاربات، المرجع السابق، ص 156.

³ في تقريره حول مسألة تعليم الأهالي والذي كان تحت عنوان " مشروع توسيع انتشار التعليم الابتدائي الأهلي"، وقف مفتش الأكاديمية "لوجي" على فوارق صادمة تتعلق بمقارنة بين وضعية التعليم في المحيط الأوروبي ونظيره الأهلي، خلص من خلاله إلى أن عدد الأطفال الأوروبيين المتمدرسين 200000 أي ضعف الأطفال المسلمين لمجموعة سكانية تقل سبع مرات عن عدد السكان الأصليين، كما أورد أنه يوجد فرق كبير بين مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم الأوروبي والتي تبلغ 339 مليون فرنك يقابلها 88 مليون فقط للتعليم الأهلي، أي أن ما يصرف على التلميذ الأوروبي يقدر بـ 1605 فرنكات بينما يصرف على التلميذ الأهلي نصف المبلغ فقط، أنظر: جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 137.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 136-137.

أن ما حققته فرنسا في فترة قصيرة (1958-1962) يفوق مجهودها في هذا المجال خلال الفترة الطويلة السابقة¹، والحقيقة أن ذلك الاهتمام بتعليم الجزائريين جاء متأخرا كثيرا، لأن الحركة الوطنية تجاوزت المطالبة بالمساواة والإدماج والإصلاحات السياسية والثقافية والاجتماعية إلى المناداة بالاستقلال التام.

والواقع أن الجزائريين لم يكافؤوا على مشاركتهم الثمينة خلال الحربين العالميتين ولا على مجهودهم الحربي في الجبهات الأوروبية وظلوا محرومين من فرص التعليم الفرنسي، إذ يمكننا قراءة ذلك بوضوح في جريدة الجزائر الجديدة:

"ابتدأت السنة الدراسية هذا العام في أول أكتوبر وقد بقي كالعادة ما يزيد عن 900000 طفلا من المسلمين مطروحين خارج المدارس، فريسة للجهل والأمراض والمصيبة هي أن الإدارة الجزائرية بدلا من تشجيعها التعليم تعمل على مقاومته، فقرى بكاملها محرومة من المدارس والتعليم وخصوصا باللغة العربية، رغم أن القانون الأساسي للجزائر ينص على جعل التعليم بالعربية إلزاميا في جميع المدارس وعلى جميع الدرجات...زادت تكاليف التعليم بالمدارس الثانوية (الليسي) زيادة هائلة هذا العام حتى أصبح رسم الدخول 2700 فرنكا بعدما كان 1500 فرنكا في العام الماضي".²

وفي هذا الشأن قدم أحد النواب الجزائريين³ أرقاما مفحمة سنة 1947، حيث ذكر قائلا أن ثلاثة ملايين طفل بين سن السابعة والثامنة محرومون من كل تعليم فرنسي، يضاف إليهم مليون طفل بين سن الثامنة والثانية عشرة لم يستفيدوا من الدراسة...إنه لعار...".⁴

وبالعودة إلى بعض الأرقام التي تضمنها تقرير لنقابة المعلمين، نجد أنه إلى غاية أكتوبر 1949 كان بالجزائر 286000 طفل يتعلمون في المدارس لتسعة ملايين من السكان، من بينهم 109000 طفل أوروبي أي بنسبة 11% من السكان الأوروبيين و 177000 طفل مسلم أي بنسبة 2% من مجموع السكان المسلمين، كما أشار التقرير إلى حالة المدارس السيئة إذ

¹ محمد الشريف ساحلي، تخلص التاريخ من الاستعمار، ترجمة: محمد هناد ومحمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 5 جويلية 2002، ص ص 89-90.

² الجزائر الجديدة، "الجناية الاستعمارية على التعليم في الجزائر"، المصدر السابق.

³ هو محمد بن الطيب (1901-1982) كان نائبا عن مدينة الجزائر (1946-1951) ثم انتخب في الجمعية الجزائرية (1953-1956)، أنظر: أولفييه لوكور غرانميزون، في نظام الأهالي، تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر وفي الامبراطورية الفرنسية، ترجمة العربي بوينون، ط1، منشورات السائح، الجزائر، 2011، الهامش رقم 1، ص 244.

⁴ المرجع نفسه، ص 244.

نجد مثلاً: " يوجد في الجزائر 2068 مدرسة منها 1215 للأوروبيين و853 مدرسة للمسلمين... ستكون مدارس أخرى في حالة خطر ويجب إغلاقها وخصوصاً في بلاد القبائل، وكما كان حظ مدرسة " أولاد قداش " عام 1947 سيكون نصيب مدرسة " أغوني يغيران " و " طلاب علي " والبويرة سحاري ومدرسة بويب الخشب والدشمية وفي كارنو لا توجد أي مدرسة خالية من العطب".¹

كما أن الباحثة الانثروبولوجية جرمان تيون وقفت على الفروق الشاسعة بين المسلمين والأوروبيين وسجلت خلال 1955 أن 1683000 طفل جزائري لم يجدوا مقعداً في المدارس الابتدائية للجمهورية الفرنسية، وفي مجموع المدن الصغيرة لمقاطعة الجزائر سجلت أن 14384 طفل فقط يرتادون المدارس من أصل أكثر من 40000.²

والحق أن رجال الإصلاح لطالما ذكروا فرنسا بأن الأمة الجزائرية قامت بواجبها نحو فرنسا في أيام عسرها ويسرها، وتأسفوا لأن الجزائر لم تنل على ذلك ما يصلح أن يكون جزاءها ودعوا فرنسا إلى ما تقتضيه مبادئها التاريخية الثلاث " الحرية والمساواة والأخوة " من رفع مستوى الجزائريين العلمي والأدبي بتعميم التعليم كما عمت الجندية وإشراكهم إشراكاً صحيحاً سياسياً واقتصادياً في إدارة شؤون الوطن الجزائري³، وذلك لأنهم أدركوا أن التعليم هو أساس رقي وتقدم المجتمعات والأمم وطالبوا بالعناية بتعليم الجزائريين لأن فيه الخير الكثير.⁴

ورغم سياسة التجهيل الفرنسية إلا أن إحصائيات 1948 بينت أن الجزائريين تمسكوا بالقيم الإسلامية وتكلموا اللغة العربية وحافظوا على هويتهم الوطنية، حيث لم يكن يتكلم الفرنسية في عام 1948 سوى 15% من الرجال (المسلمين) و6% من النساء المسلمات، بينما يكتب بها 6% من الرجال و2% من النساء، وبالنسبة للأوروبيين لم يتجاوز عدد الذين يتكلمون اللغة العربية 20% من الرجال و10% من النساء، بينما لم تتجاوز نسبة الذين يكتبون باللغة العربية 1.7% من الرجال و0.5% من النساء، وهذه

¹ الجزائر الجديدة، " تسعة أطفال من عشرة لا يدخلون المدارس في هذا العام أيضاً... مسؤولية الإدارة الاستعمارية في الجزائر"، السنة 4، العدد 40، أكتوبر 1949.

² أولفبييه لوكور غرانميزون، المرجع السابق، ص 245.

³ المنتقد، " النخبة، خططنا مبادئنا وغاياتنا وشعارنا"، العدد 01، 02 جويلية 1925.

⁴ المنتقد، " حسن التعليم أساس كل تقدم"، السنة الأولى، العدد 01، 2 جويلية 1925.

الحقائق تكشف حجم الهوة الموجودة بين الأوروبيين والمسلمين، ويبدو أن التعنت الأوروبي قد ساهم إلى حد كبير في دفع الجزائريين إلى المحافظة على وحدتهم ولغتهم وثقافتهم العربية الإسلامية¹، كما أن سياسة الحكام العامين الفرنسيين لا تكاد تخرج عن سياسة التسلط والتمييز والتفرقة، فقد جاء في جريدة الجزائر الجديدة لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري مايلي:

"...لقد وعد الوالي العام السابق نايجلان بأن يكون واليا عاما للمدارس، هذا بينما لا يوجد في الجزائر سوى 12500 معلما بدلا من 30000 معلم تحتاجهم الجزائر".²

وزيادة على ذلك فإن قساوة المناخ في بعض المناطق حالت دون وضع مخطط مدرسي ناجح، فعلى سبيل المثال توجد بجنوب مقاطعة قسنطينة بعض المناطق التي كان من الصعب أن تنجح فيها بعض المخططات المدرسية، ومن بينها المقاطعة الإدارية لبلدية خنشلة المختلطة التي تتميز بالاتساع الكبير فهي تمتد جنوب قطاع قسنطينة على مساحة 10000 كم²، تقع الغالبية الساحقة من هذه المساحة في الهضاب العليا، أما الأطلس الصحراوي فيتجاوزها في شمال غرب آخر سفوحها الأوراسية ثم يمتد عبر الصحراء. معظم البلدية عبارة عن مشاتي ودواوير زراعية أهمها تبردقة، جلال، الوجلة، تيبوي يحمت (Tiboui Ahmed) وبابار وهي عموما قليلة الأهمية، كما يوجد مركز واسع هو (ايدقار كيني)، وهذا ما يطرح مشاكل أمام عملية التمدرس: قساوة المناخ والوضعية المهترئة للطرق، دون أن ننسى التموجات في بعض الدواوير³ كما أشارت بعض الوثائق إلى وجود منصب منذ 1903 في خنقة سيدي ناجي.⁴

ويمكن أن نستشف الرغبة الشديدة في التعليم بالنسبة لبعض الجزائريين، وذلك بالعودة إلى شهادة أوردها أحد الفرنسيين حين قال:

" في تكوت استطعت أن أسأل مطولا أحد الأطفال الذين اجتازوا شهادة التعليم والذي قطع خمس ساعات سيرا في الجبل ليلتحق بالسيارة التي سوف تقله إلى باتنة، طفل

¹ بوحوش، " تحويل المنظمة الخاصة..."، المرجع السابق، ص 63.

² الجزائر الجديدة، "حول ميزانية القمع والبؤس والحرمان"، السنة 09، العدد 93، أفريل 1955.

³ COUDURIER P, Le problème de la scolarisation de la commune mixte de Khenchela, section Administration Generale – Juillet 1949, pp 9-10.

⁴ Ibid, P 31.

شاب فخور بنجاحه يرغب جدا في التعلم"¹، كما أتينا على ذكر الموقف المعادي لتعليم الجزائريين والذي يجسده ضباط المكاتب العربية² الذين يعتبرون المساجد والزوايا مركزا لتكوين فئات متعصبة وجاهلة.³

وإذا بحثنا عن دور هذه المدارس ونوعية البرامج التي تقدمها وعدد التلاميذ الذين يقبلون عليها، فإننا نجد أنها تترجم ضعف التعليم وضآلة انتشاره.⁴ وتعود أسباب هذا الخمول إلى المراقبة الشديدة المفروضة على المدارس العربية الحرة من طرف المكاتب العربية، التي سعت إلى إخماد التعليم التقليدي بإنشاء مدارس مختلطة ومحاولة اجتذاب التلاميذ إليها من خلال وسائل تحفيزية.

غير أنه يجب التذكير هنا بأن المدارس التي أنشأها الفرنسيون في البداية عدت عند الجزائريين مدارس الكافر وسميت مدارس الشيطان وأطلقت عليها أسماء لعينة وهذا ما خلق صمودا لدى السكان وتمتقا على ثقافتهم العربية الإسلامية، ويظهر في هذا السياق توافق كبير بين موقف كل من " إيفون تيران " و " فاني كلونا " حول رفض الجزائريين للثقافة الفرنسية، حيث تذهب كلونا إلى القول بأن عدد الجزائريين الذين دخلوا المدارس الفرنسية كان في تقلص بنسب ملحوظة وحيث تتواجد المراكز التي يكثر بها عدد الزوايا والمؤسسات التعليمية الحرة، يقل إقبال المسلمين على التعليم الفرنسي، غير أن تلك المقاومة والمقاطعة التي أبدتها الجزائريون ما لبثت أن فترت، فبعد سبعين سنة من الاحتلال حدث الجفاف الثقافي والقطيعة التي حاول الاستعمار فرضها على التراث الإسلامي، كما أن التراجع الاقتصادي والاجتماعي جعلنا منحى الثقافة يشهد تراجعا ملحوظا، وهكذا ضعفت المقاومة الصامتة والعنيفة وتضاءل رفض السكان لإرسال أبنائهم إلى المدارس ونظرا لهذه الأسباب وغيرها شرع الأعيان في رفع عرائض واحتجاجات تدعو إلى التعليم حتى وإن كان فرنسيا

¹ Rozet, G. L'Aurès escalier du Désert, Baconnier Frères, Imprimeur, 1935, p 118.

² في سنة 1921 نادى محمد بن رحال أمام مجلس الوفود المالية بضرورة تعليم اللغة العربية في مرحلة التعليم الابتدائي، باعتبارها اللغة الأم لملايين الأطفال المسلمين، متسائلا: كيف يمكن لشعب دون لغة أن يعبر عن أفكاره أو أن يتصور أفكار الآخرين، أو يتقن نفسه أو يصلح أخلاقه وسلوكه؟ وهاجم اللذين يرون آلاف الأطفال بلا مدارس، وليس لهم سوى كتييب فيها ألواح يحفظون بها القرآن وبعض الحروف العربية، ويؤكدون مع ذلك أن الأطفال لا يتعلمون إلا التعصب ويطالبون بإغلاق تلك الكتييب، انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 8، (1830-1954)، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 22.

³ فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص ص 269-271.

⁴ المرجع نفسه، ص 273.

مادام الهدف هو محاربة الجهل المستفحل أمره، ومع ظهور بوادر العمل السياسي والثقافي نشطت الجمعيات والنوادي الثقافية وأولت التعليم عناية فائقة فظهرت خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى بقليل مدارس عدة انتشرت عبر ربوع الوطن.¹

وبإمكاننا أن نضيف كذلك إلى العوامل السالفة الذكر، التأثير المباشر للحرب العالمية الأولى على تطور التعليم، وذلك بسبب تجنيد الطلبة والمدرسين للدفاع عن فرنسا، وكان من الصعب إيجاد من يخلفهم وخاصة من ناحية تدريبهم؛ كما أن بعض الطلبة المجندين تركوا المدارس للعمل في شحن السفن أو بيع الصحف²، ويبدو أن السلطات الفرنسية لم تول أهمية كبيرة لتعميم التعليم، بقدر ما اهتمت بتطوير اقتصادها الرأسمالي، وهذا ما يوضحه "مسكاراي" عن "البلدان المندھشة التي تلزم نفسها ببناء المدارس لهذا الجمع المسكين، بينما تنقصها الطرق لخدمة الاستعمار".³

كما أنها أهملت فئة الطلبة المسلمين الذين يتحصلون على شهادات عالية ولكنهم يتوجهون إلى ممارسة أعمال حرة بسيطة، حيث أنه لم يكن مسموحا للجزائريين غير المتجنسين بممارسة سوى عدد محدود من الوظائف العمومية (من 1866 إلى 1919) أما فيما بين 1919 و 1944 فكانوا مبعدين عن تولي وظائف السيادة، وذلك على الرغم من انتمائهم للبرجوازية الصغيرة المتكونة من الإداريين "النخب الوسيطة" ومن الضباط وصف الضباط ومن صغار القياد وأعوان القضاء ورجال الدين ومعلمي اللغة العربية وتراجمة البلديات المزدوجة أو المحاكم والمعلمين وأعوان السلك الصحي الذين ساهموا في تكوين أغلبية الطلبة الجزائريين بفضل المنح التي تحصلوا عليها لفائدة أولادهم.

يزاول الطلبة فور تخرجهم مسارا مهنيا في قطاع الإدارة أو التعليم، ولكنهم دوما محرومون من ممارسة وظائف السيادة (الموثق، الوسيط، المنفذ، وكاتب الضبط والمحاماة).⁴

¹ سفيان لوصيف، "المؤسسات الثقافية في الأوراس (1848-1954)" قراءة في الدور الثقافي والسياسي، الأوراس عبر التاريخ، أشغال الملتقى الوطني الأول بخنشلة يومي 18 و19/02/2013، منشورات المتحف العمومي الوطني الإخوة الشهداء بولعيز، خنشلة، سبتمبر 2013، ص ص 304-305.

² ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر - الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين، مطبعة سامي، الإسكندرية (مصر)، 2001، ص 79.

³ Charles Robert Ageron – Les Algériens Musulmans – T (I), Op. Cit, P 339.

⁴ غي برفيلي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880-1962)، ترجمة م. حاج مسعود- أ. بكلي- ع. بلعربي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 63-65.

وبخصوص هذه المسألة نادى دعاة الإصلاح إلى توحيد أبناء الجزائر مبدئيا على الاعتراف بحاجتهم إلى العلم ثم التنقيب عن المعارف الأنفع والسبيل القريب إلى الغاية المنشودة وهناك يتحدون نهائيا مع إخوانهم دعاة الإصلاح.¹

وعلى هذا الأساس بحث محمد بن رحال عن المسالك التي ينبغي أن تنفتح للعناصر المتعلمة حتى لا ينتج التعليم مبعدين؟

واقترح لهذه المسألة ثلاثة حلول مطلوبة:

1- حق متابعة الدراسة وذلك بإرسال النخبة كبعثة ممنوحة إلى الكليات والثانويات والمدارس الخاصة... وتوظيفهم بصورة معقولة حين تخرجهم حسب حق الوظائف الإدارية، لأنه بالنسبة للأغلبية هناك بعض الوظائف الصغيرة المتواضعة ومع ذلك فهي مرغوبة من الجزائريين بشدة كحاكم إداري والموثق والكتبة والخوذة والشرطي وكذلك شاويش أو ناسخين في مكتب الخدمات الإدارية.²

2- لماذا لا تحدد الحكومة الذين يتوافقون بالأفضلية حتى لا نقول مطلقا مع الجزائريين المتحدثين والكاتبين بالفرنسية؟

3- حق الإقتراع فلماذا لا يقبل في الانتخابات التلميذ الذي أكمل بعض دراساته أو الذي نجح في بعض امتحاناته؟³

وقد أدرك دعاة الإصلاح أن تهذيب العقول وتقويم الأخلاق هو آلة لإصلاح حال البلاد والعباد، لكنه لن يأتي إلا إذا توفرت جملة من العوامل وأبرزها وجود المدارس والنوادي الأدبية والجامع العلمية والمكاتب العمومية، الجرائد والمجلات العفيفة السيرة الزبيلة المقصد التي تمثل مدرسة للخاص والعام القريب منها والبعيد.⁴

وبناء على المعطيات السابقة يمكننا أن نستخلص أن سياسة التعليم لم تحقق نتائج بارزة ولم تمنح فرصة لتأهيل الشباب، وهذا ما دفع بهم إلى الهجرة نحو فرنسا.

¹ المنتقد، "العقل الجزائري في خطر"، العدد 06، 06 جويلية 1925.

² جغلول، المرجع السابق، ص 88.

³ المرجع نفسه، ص 88 - 89.

⁴ المنتقد، "معامل العقول"، العدد 10/29 أكتوبر 1925.

المبحث الثاني: التضيق على الصحافة الوطنية:

ربما لن يكتمل النص ما لم نتحدث عن الصحافة الجزائرية التي واجهت قبل الاستقلال جملة من التحديات، وكانت في مقدمتها التشريعات الصحفية الفرنسية التي سنت تضيقات ووضعت عراقيل مختلفة أمام صدورها أو تطورها (كالضمان المالي والرخصة المسبقة) ونتج عن ذلك اختفاء العديد من الصحف والمجلات التي عاد بعضها للظهور تحت أسماء جديدة (مثل صحف أبو اليقضان).

ويضاف إلى ذلك أن اختلاف بعض الأطراف الوطنية بخصوص المسألة الوطنية تسبب في غياب برنامج موحد لتلك القنوات، من شأنه أن يكون منطلقا عاما تلتزم به تلك الصحف في مواجهة واقع الاحتلال والجهاز الإعلامي الفرنسي الضخم الذي حاول تكريس أطروحة الجزائر الفرنسية.

غير أن أحداث الحرب العالمية الثانية وما أعقبها _ خاصة أحداث 8 ماي 1945 _ قد ميزت الصحافة الجزائرية بعدة خصائص أهمها:

1. أن تلك الصحف أصبحت تعبر عن اتجاهات سياسية تنطلق من خلفيات فكرية واجتماعية محددة.
2. تطور مستوى الفن الصحفي فيها.
3. قلة عدد الصحف وزيادة تأثيرها.
4. انتظام دورية صدورها.

وربما يكون لزاما علينا أن نذكر بأن مأساة 8 ماي 1945 كانت مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر، حيث أعطت العلامة الصحيحة لكل التيارات السياسية الوطنية على أن الاستقلال الوطني لا يمكن أن يتحقق بتكوين الجمعيات ورفع المطالب السياسية وعلى هذا الأساس لعب الإعلام دورا كبيرا في إقناع الشعب الجزائري بأنه لا بد من إعلان الكفاح المسلح.¹ إذن يحق لنا القول بأن الرقابة الصارمة المفروضة على النشاط الصحفي بالجزائر عامل آخر أدى إلى دفع حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، حيث أتيحت للمهاجرين هناك فرصة قراءة الصحف ومتابعة الأخبار، وربما وجدت الصحافة الأهلية في فرنسا مناخا أكثر ملاءمة

¹ صالح بن بوزة، "وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال"، الذكرة، السنة 1، العدد 3، خريف 1995، ص ص 140-141.

لتطورها، ممثلاً في تزايد عدد العمال المهاجرين وإقامة الأمير خالد لفترة زمنية هناك وتخلص المغتربين من التعسف الذي ظل يطاردتهم بحكم خضوعهم لقانون الأندجينا الرهيب¹، لأن الجزائريين ظلوا متعطشين لمتابعة الأخبار والتعرف على الحوادث المختلفة وكانت بلاد الجزائر ضئيلة جدا في ميدان الصحافة والكتابة والنشر ووجدت فيها قلة مبعثرة تقرأ الصحف الأجنبية وفيها من تدعوه نفسه إلى العمل الصالح العام لكنه عاجز عن إفادة أمته لأنه يجهل لسان قومه (العربية الفصحى) ويقرأ باللسان الأجنبي (اللغة الفرنسية)، ولهذا كانت الدعوة صريحة لتعلم اللغة العربية والإقبال على القراءة والكتابة - تشجيعا للصحافة - مع الحث على تشجيع الخبيرين بواجبات الجرائد على ترتيب البسطاء وتلامذة المدارس في المداومة عليها وشرح ما صعب عليهم فهمه، على اعتبار أن هذه النشأة الحديثة هم الذين يخلفون طبقات القراء اليوم، كما يجب التركيز على المواضيع العامة التي تلفت أنظار الجمهور إلى الصالح العام في الحقوق المقدسة والواجبات القومية والتربية النفسية، كما أن الإقبال على قراءة الصحف والاشتراك فيها يتيح فرصة العمل في الجوانب الخيرية النافعة العامة.²

ولهذا انطلق الجزائريون منذ مطلع القرن العشرين ينشؤون صحفا خاصة بهم كانت باللسانين (العربي والفرنسي) وبذلك خرجت (الجرائد المسلمة) تدريجيا من صمتها الطويل الذي أعقب فشل آخر ثورة عارمة بالجزائر، وهي ثورة الإخوان الرحمانيين 1871.³ والجدير بالذكر أن الصحف التي كانت تصدر باللغة العربية في الجزائر ظلت تميل بالطبع - وربما مكرهة - إلى الإكثار من عدد الصفحات التي تخصص للأخبار الثقافية والدراسات الصحافية في الجزائر كانت فرصة للتعرف على نماذج مختلفة من الصحافة الثقافية، وهذا ما دفع بالبعض إلى الاقتداء بها أو المشاركة فيها.⁴

والحق أن الإدارة الاستعمارية لطالما عرقلت طريق الصحافة العربية⁵ وترصدت خطواتها

¹ Zahir Ihaddaden, Histoire de la presse indigene en Algerie des origins jusqu'à 1930, editions ANEP, 2010, P 316.

² المنتقد، " في عالم الصحافة "، العدد 04، 23 جويلية 1925.

³ خمري الجمعي، " نماذج من النوادي الثقافية والجمعيات لحركة الجزائر الفتاة في مطلع القرن العشرين "، المراكز الثقافية والعلمية في العالم العربي عبر العصور، حصاد 09، القاهرة، 2001، ص 839.

⁴ زهير احداث، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 06-2012، ص 61.

⁵ بخصوص الرقابة الشديدة المفروضة على الصحف العربية، يمكن العودة إلى كتاب:

Fatima Zohra Guechi, La presse algérienne de langue arabe (1946- 1954), enjeux politiques et jeux de plumes, Bahaeddine Editions, Algérie, 2009, pp 199- 200.

فأخضعها لرقابة شديدة¹، كما يجب أن نشير إلى أن الصحافة العربية المشرقية والتونسية لم تشهد انطلاقة واسعة ومكثفة ومتنوعة إلا مع بداية القرن العشرين فكان وجودها نادرا بالجزائر²، ويضاف إلى ذلك مماثلة المشتركين وترددتهم في دفع ما عليهم من واجب الاشتراكات، بل إن توقف بعضها عن الصدور كان سببه العجز المادي قبل كل شيء ومثال ذلك المصباح (1905) والجزائر لعمر راسم (1908) وذو الفقار التي احتجبت بعد العدد الثالث مدة ثمانية أشهر بسبب عجز المشتركين عن تأدية ما للجريدة عليهم من الحق³ وبذلك كان التعرف على الصحافة الثقافية العربية من الأمور الصعبة على الجزائريين⁴، ويبدو أنه من الأسباب الرئيسية التي جعلت الجزائريين يعاملون صحافتهم بهذا الأسلوب أمران هما: الأمية المتفشية في أوساط العامة وكذا نفوذ رجال الطرق الصوفية المتزمتون الذين يجرمون قراءة الجرائد ويحدثون الناس على عدم تأييدها ومساندتها، وهم يحاربون بذلك الحركة الإصلاحية⁵ وهي الفكرة ذاتها التي ذهب إليها بعض الجزائريين المتنورين الذين يرون في رجال التصوف عاملا معيقا في طريق الرقي والتقدم بتموهاهم التي يلقونها على الأذهان الساذجة وجناية المقلدين لهم أشنع وأفضع ونتساءل هل تلام العامة؟ والأمية ضاربة فيهم بجرباها، مصوبة عليهم سهامها، ثم خلص الكاتب إلى أن الأمي لا يعذر بجهله وأن الإثم إثم الجميع⁶. ومهما يكن فإنه يمكننا القول أن بداية الصحافة الثقافية في الجزائر كان مع فاتحة القرن العشرين شأنها في ذلك شأن الصحافة السياسية والإخبارية، ومن أبرز العوامل⁷ التي ساعدت على ظهور هذه الصحافة يمكننا ذكر عاملين على سبيل المثال لا الحصر وهما: دور الحاكم العام جونار ودور جريدة الأخبار باللغة الفرنسية⁸.

¹ محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 17.

² احداين، المرجع السابق، ص 61.

³ محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية، المرجع السابق، ص 17.

⁴ احداين، المرجع السابق، ص 62.

⁵ محمد ناصر، المرجع السابق، ص 17.

⁶ المنتقد، " نكبات الأمة الجزائرية"، العدد 04 / 23 جويلية 1925.

⁷ هناك عوامل عديدة أدت إلى ظهور الصحافة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى، من بينها مثلا: التطورات الحاصلة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، بعد تدويل منطقة البلقان ودخول الجزائر المستعمرة كطرف أساسي في معادلة صعبة: التجنيد الإجباري من طرف قوة استعمارية من جهة ولمحاربة قوة إسلامية تمثلها تركيا العثمانية وحليفا للمسلمين تمثله ألمانيا من جهة ثانية، انظر: عمار يزلي، الثقافة في مواجهة الاحتلال- دراسة- منشورات السهل، الجزائر، 2009، ص ص 212- 213.

⁸ احداين، المرجع السابق، ص 62.

وبناء على بعض الإحصائيات يبدو أن موقف الجزائريين من صحافتهم أخذ يتحسن تدريجياً¹، ولاسيما حوالي 1930 وكان ذلك بعد انتشار التعليم العربي الحر وبداية انتظام الحركة الإصلاحية، وتفتن المسلمين الجزائريين لما يريده منهم الاستعمار الفرنسي من غزو فكري واستعداد لعملية مسح شاملة بمناسبة الاحتفالات بمئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر فعلى سبيل المثال وخلال سنة 1914 كان كل الجزائريين يقرؤون 8000 عددا من الفاروق وذي الفقار في الشهر، على حساب 1000 عدد كل أسبوع من كل جريدة أما في سنة 1930 فقد أصبحت أمة الجزائر برمتها تقرأ شهريا 184000 عددا من الصحف والمجلات نفصلها هنا كما ذكرت في سنة 1931:

النجاح: 5000 يوميا 150000 في الشهر

البلاغ: 2500 أسبوعيا 10000 في الشهر

المغرب: 2500 أسبوعيا 10000 في الشهر

الشهاب: 2000 شهريا 2000 في الشهر

الإصلاح: 3000 أسبوعيا 12000 في الشهر²

وعلى الرغم من أن الحركة الإصلاحية التي تمثلها جمعية العلماء المسلمين كانت تنادي - من خلال صحافتها- بضرورة إصلاح التعليم وتقويم النفوس وتهذيبها، إلا أن الإدارة الفرنسية تصدت لمحاربتها ومن ثم عرقلت التعليم العربي الحر.

المبحث الثالث: محاربة التعليم العربي الحر:

عاش الجزائريون أيام الليل الاستعماري الطويل عقبات عدة وضعت في سبيل تعليم أبنائهم وبناتهم، فكان القليل منهم يوفر لبناته تعليمًا قرآنيًا وقلّة قليلة جدا منهم يرضى بإرسالهن إلى المدرسة الفرنسية، وسواء تعلمت الجزائرية في هذه أو تلك من المدرستين فإنها تلازم البيت نزولا عند رغبة العائلة والتزاما بما تنص عليه العادات والتقاليد.

¹ ينبغي أن نشير هنا إلى أن الضغط المتزايد من طرف الإدارة الفرنسية على الصحافة الجزائرية عموما، وعلى الصحافة الناطقة بالعربية خاصة قد كان نتيجة تطور الخطاب الإعلامي والثقافي السياسي الجزائري، منذ عشرينيات القرن الماضي وتجذر مواقف الحركات الوطنية، وبقدر ذلك كان الفاعلون الوطنيون محل قمع سياسي إداري عزز رد الفعل الجزائري بداية من 1924، وهو تاريخ التفكير في إنشاء حزب وطني استقلالي، سوف يحمل بعد سنتين تسمية نجم شمال إفريقيا، أنظر: عمار يزلي، المرجع السابق، ص 214.

² محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، المرجع السابق، ص ص 17-18.

ويذهب الدكتور محمد العربي الزبيري إلى القول بأن هذا التجهيل المخطط له في الواقع قد خلق مجتمعا ساذجا في أغلبيته يملكه شعور مزدوج نحو المستعمر (من الإعجاب والكرهية)، وقد أدى هذا التجهيل إلى تحلي بعض الجزائريين عن الكثير من مميزاتهم وهدد بفقدان هويتهم الحقيقية والتنكر لأخلاقهم ومبادئهم وقيمهم، ودفعهم إلى الجري وراء استيراد أنماط حياة غريبة عن ماضيها وحاضرنا.¹

وبما أن الإسلام يعتبر من الركائز الأساسية الكبرى للهوية الجزائرية فقد حاربه السلطات الفرنسية بكل الوسائل²، ورفضت في مطلع القرن العشرين فصله عن الدولة وهو ما سمح به للمسيحية واليهودية وطاردت الوعاظ والأئمة والمرشدين ومنعت المعلمين من فتح الكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم ما لم يحصلوا على رخصة من محافظ الشرطة، وشجعت حركة التنصير والتمسيح على يد جماعة الآباء البيض المنتشرة في البلاد ك: (اغيل علي) و(بني يني) في جرجرة والبيان وفي عين الدفلة والشلف والابيض سيدي الشيخ وفي بني عباس قرب بشار وفي الأغواط وتمتراست نكاية بالإسلام وأهله.³

وكانت تلك محاولة لتفكيك المجتمع الجزائري ليفسح المجال لعملية تنصير واسعة النطاق تقوم أساسا على إنشاء مراكز لليتامى وصبغهم بالصبغة المسيحية وتوجيههم وفق المصلحة الأوروبية، كما نشط الإخوة المسيحيون في تأسيس المدارس الدينية الحرة لتعويض ما خسروه أثناء العهد الإمبراطوري الذي اهتم بتأسيس المدارس العلمانية، وعلى هذا الأساس بلغ عدد مدارس الآباء البيض بمنطقة القبائل سنة 1901 : 21 مدرسة تضم 1039 تلميذا وفي سنة 1914 وصل عدد المبشرين إلى قبيلة أولهية بمنطقة القبائل وحدها إلى 06 آباء و 08 أخوات بيض، وفضلا عن هذا أنشأ المبشرون بعض المدارس لتنصير الأطفال الجزائريين

¹ محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 48-50.

² في ماي 1939 أوردت أسبوعية L'Effort أن الآباء البيض قد تمكنوا على مدى سبعين سنة من الانتشار عبر مجموع القارة الإفريقية، وذلك بتغطية 24 أسقفية أو نيابة بابوية بمجموع بلغ 867 عنصرا من الآباء البيض و 255 راهب مساعد و 676 قسيس، تمكنوا من تنصير مليون ونصف مليون إفريقي، أنظر: عبد الرحيم وزين، "الاستعمار الفرنسي وعدوان تنصير مسلمي الجزائر والمغرب"، التنصير في الجزائر سياق التاريخ وأبعاده وأساليب مواجهته الحضارية، الملتقى الوطني الثالث المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة- الجزائر، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، 10-11 ماي 2016، ص 59-60.

³ يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 374-375.

وإرسال بعضهم الآخر إلى مراكز دينية بفرنسا لتعلم بعض الحرف، واستعملت كل الوسائل لتنصيرهم بما فيها الترهيب والترغيب.¹

وانطلاقاً من هنا عملت السلطات الفرنسية على محاربة الهوية الجزائرية من خلال: محاربة الإسلام والقضاء الإسلامي ومحاربة اللغة العربية، حيث حاربت الإسلام بتشجيع التنصير والطرقية والقضاء الإسلامي بالمضايقة وعدم تطبيق الأحكام من خلال الاستئناف... واللغة من خلال محاربة الزوايا والتعليم الإسلامي واستبداله بالتعليم الفرنسي الموجه²، وأهانت القضاء الإسلامي من حيث أنها أجازت استئناف الأحكام الصادرة من القضاة المسلمين أمام محاكم الاستئناف التي تشكل من قضاة مسيحيين ويهود، كما عمدت إلى إصدار الأحكام حسب العرف والعادة بدلا من الشريعة الإسلامية وعوضتها بالجماعات الأهلية وقررت في بلاد ميزاب إحالة القضايا التي يكون فيها أحد الأطراف غير إباضي، على قاضي الصلح أو القاضي العسكري وكلاهما فرنسي أو يهودي، وبالغت في تشويه سمعة القضاء الإسلامي والقضاة المسلمين، وفضلا عن ذلك قررت السلطات الفرنسية عقد جلسات المحاكم الإسلامية في الأسواق العامة والمقاهي بعد إخلائها من الناس بالمناسبة طبعاً أو في محلات قديمة، ضيقة، مظلمة ومتسخة، وقد ترتب عن ذلك أن انحصرت أعداد موظفي القضاء الإسلامي ورجاله كالقضاة والباش عدول والعدول والأعوان وتعطلت قضايا الجزائريين، مما أجبر أصحابها على إهمالها أو الاتجاه إلى القضاء الفرنسي وبالتالي إهمال وضياع حقوقهم نهائياً، وتضاف إلى ذلك نقطة أخرى متمثلة في تدني أجور ورواتب القضاة المسلمين وهو ما نال من سمعتهم وأثر على عدلهم ونزاهتهم أحياناً، وهو ما كانت تطمح إليه السلطات الاستعمارية على أي حال.³

وبما أن الإسلام يعتبر ركيزة أساسية للهوية الوطنية فقد عمل المستشرقون ومن أبرزهم لويس ماسينيون مثلاً على تعميق الهوة بين طائفتين موجودتين بالجزائر: طائفة تتمسك بالقديم فتتنساق - حسب اعتقاده - إلى اعتبار تلك الخرافات والأباطيل هي صميم الإسلام

¹ عبد القادر حلوش، "حركة التنصير في الجزائر (عهد الاحتلال)"، مجلة الرؤية، السنة 1، العدد 01، جانفي / فيفري 1996، ص ص 126 - 128.

² يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج02، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص ص 375-377.

³ يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص ص 375-376.

وطائفة مثقفة بالثقافة الحديثة تتجه إلى السخرية بهذا الإسلام الخرافي بل من الإسلام كله، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا أن لويس ماسينيون كان مستشارا في وزارة المستعمرات الفرنسية في شؤون الشمال الإفريقي والراعي الروحي للجمعيات التبشيرية الفرنسية في مصر وخدم بالجيش الفرنسي خمسة سنوات في الحرب العالمية الأولى، وقد تمكن هو وأمثاله من التأثير في بعض ضعاف العقول من رجال الطرق الصوفية بالجزائر، الذين صاروا يرددون خرافات هؤلاء المستشرقين بقولهم " اعتقد ولا تنتقد "، أي : لا تنتقد فرنسا لأن الله جاء بها إلى الجزائر وهو الذي سيخرجها متى شاء ولكن الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس حاربهم من خلال جريدة " المنتقد " التي كانت ردا صريحا على أولئك الطريقين والمتصوفين المنحرفين الذين انساقوا وراء ذلك الاتجاه الاستعماري الخبيث.¹

ومن جهة أخرى فإن الحركة الإصلاحية خلال الحقبة الاستعمارية حاولت أن تبحث عن مكامن الضعف وتنهض بالأمة، رغم أنها واجهت مشكلات حضارية معقدة ومشحونة بالتوترات والتناقضات المتراكمة، وكانت أكثر الأسئلة ترددا تدور حول معرفة أسباب تأخر المسلمين وتقدم غيرهم، وفي هذا الصدد يمكننا القول بأنه يكاد جميع المهتمين بهذه المشكلة يؤكدون أن النهضة الإسلامية الحديثة لا تمثل قطيعة مع الماضي بقدر ما تبتهد في ضمان استمرارية وتوصيل حلقاته المفككة، بل إن عديد الدراسات الحديثة ترى أن الانحطاط الإسلامي إنما حدث يوم أن أدار المسلمون بظهورهم لثقافة ماضيهم المشرق ليتعلقوا بسراب ثقافة غريبة عن وضعياتهم.²

ويبدو أن عودة المصلحين المسلمين خلال الفترة الاستعمارية إلى فكر ابن خلدون يحمل دلالة علمية وحضارية معنوية واديولوجية، كون أغلبهم أصبحوا مخدرين وأشبهه بفاقدي الذاكرة لكونهم عاشوا على هامش التاريخ في شبه غيبوبة زمانية تامة كما يقول الشيخ الابراهيمي

¹ سعد بوفلاقة، "الاستشراق والمستشرقون بين الإنصاف والتجني"، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد 3، جوان 2005، ص 132.

² ولهذا نجد بأن المدرسة الإصلاحية بالمقارنة مع بقية المدارس اصطبغت بروح شرقية قوية، وذلك بالعيش على نماذج رجالات الشرق وتقليد أساليبهم الأدبية والسير على نهجهم الإصلاحي والتواصل مع صحفهم واستقبال زعمائهم والمشاركة معهم في مجالات التخطيط بعيد المدى، قصد تخليص الجزائريين من التراكمات والتأثيرات السلبية للوجود الفرنسي الغربي، أنظر: أبو القاسم سعد الله، مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي (1830-1954)، دراسة مركزة على الجزائر، الثقافة، السنة 14، العدد 79، يناير- فبراير 1984، ص 89.

وكأن تذكير الناس بماضيهم الغني بإنتاجه العلمي السياسي بالخصوص، يسهل الممارسة السياسية ويمكن من تلقين أصولها.¹

ولهذا ركز مالك بن نبي على المشكلات التي عاشها العالم الإسلامي وحاول إنقاذ الأمة من الفساد، وإخراجها من عالم الجهل والتخلف والانحطاط والاستعمار والقابلية للاستعمار سيما وأن الاستعمار الغربي لم يكن عسكريا فحسب وإنما حمل معه فكرا وروحا وقيما دينية وفكرية تزيد في إبعاد الأمة الإسلامية عن هويتها وقيمها، وتزيد في تشويه الإسلام وتاريخ وتراث المسلمين بهدف الانتقام وحب التوسع والهيمنة الفكرية والثقافية ورغبته في السيطرة وممارسة الظلم والعدوان، ولهذا ارتبط فكر مالك بن نبي بفكر ابن خلدون والحركة الفكرية الإصلاحية الحديثة بزعامة جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرها، كما كان للحضارة الغربية ومنتجاتها والفكر الغربي واتجاهاته تأثير واضح على محاولة مالك بن نبي الإصلاحية التي تميزت بالجد والأصالة والإبداع.²

والدارس لهذه الفترة من تاريخ الجزائر، يجب أن يأخذ في الحسبان التأثير الواضح للفكر الإصلاحي على فئة كبيرة من أفراد المجتمع الجزائري، خصوصا وأنه يقوم على إحداث توازن بين الماضي والحاضر ويعمل على الملاءمة بين العقل والدين ويقرب بينهما وبذلك فهو فكر إصلاحي في الدين أو في السياسة فالعبرة ليست في اعتماده على نوع الثقافة أو صبغتها وإنما العبرة بموقفه من الحياة والمشاكل الاقتصادية والفكرية والسياسية، وقد غرس في أصحابه وأتباعه حب الوطن والاعتزاز بتاريخ الأجداد، وهو حركي، أي أن له نظرة جديدة للتاريخ تمتاز بفهم "دينامي" للمجتمع، وكان إيجابيا في مجمله وحطم الفكر الرجعي المحافظ السابق عليه³، ولهذا تبرز بوضوح مساهمة رجال الإصلاح في المحافظة على الدين الإسلامي ومقاصد الشريعة المحمدية ومحاربة البدع والشعوذة والطرقية والخرافات⁴ والتحريض على الأخوة والسلام بين شعوب البشر والتمسك بمبادئ الهوية والقومية لأنها من أسباب السعادة والرفي⁵، وإعادة

¹ علي زيكي، "تأثير ابن خلدون في الفكر السياسي العربي المعاصر"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، رقم 25، ص ص 43-44، ص 46.

² بوبكر جيلالي، استراتيجية البناء الحضاري عند مالك بن نبي، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2011، ص ص 173-172.

³ عبد الله ركيبي، "دراسة مقارنة للتيارات الفكرية قبل الثورة وأثناءها"، مجلة الأصالة، السنة 3، العدد 22، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974، ص ص 42-43.

⁴ المنتقد، "الدين والاجتماع"، العدد 06، 06 جويلية 1925.

⁵ المنتقد، "النخبة، خطتنا مبادينا وغاياتنا وشعارنا"، المصدر السابق.

بعث التراث العربي الإسلامي وذلك في إطار التعليم العربي الحر الذي تبنته جمعية العلماء المسلمين من خلال إنشاء مدارس عديدة لا يتسع لنا المجال لذكرها، وحسبنا أن نشير هنا إلى مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة ومدرسة دار الحديث في تلمسان ومدرسة الشبيبة الإسلامية بالعاصمة و(معهد عبد الحميد بن باديس والمعهد الكتاني بقسنطينة)¹، كما فتحت عدة مدارس في مناطق ريفية ومعزولة عن الحواضر الكبرى² فنجد في الأوراس مثلاً: مدرسة حيدوس، أم الرخاء، منعة، بوزينة، النوادر، أريس، غوفي، تيفلفال، مشونش ومدرسة تكوت، اينوغيسن، شير، مدرسة كيمل (مقرها تغليسية)، مدرسة اشمول (مقرها بالحجاج)، بالإضافة إلى مدرسة باتنة التي تقع في شارع محمد الصالح بن عباس والتي درس بها الطاهر مسعودان الحركاتي ومحمد العيد آل خليفة ومدرسة تازولت - لسان الفتى - التي كان يديرها الشيخ محمد الصالح شبيخي³، إلا أنها لقيت معارضة شديدة من طرف الإدارة الفرنسية تمثلت في عدم منح رخص لفتح المكاتب (المدارس) وهذا رغم وجود قانون يبيح ذلك⁴ ونكتفي هنا بالإشارة إلى شكوى من سكان جبل أوراس وردت إلى جريدة البصائر في صيف عام 1938 جاء فيها: "لقد أمر متصرف الحوز (أوراس) بإغلاق جميع الكتاتيب القرآنية ونفذ ذلك حراس الدواوير، فأصبح أوراس الذي يضم ما يزيد عن الستين ألفاً من السكان لا يوجد فيه مكتب مفتوح للتعليم"⁵، وهناك رسالة أخرى لا تختلف في مضمونها عن الرسالة السابقة، وهي وصف حقيقي لهذه الحالة المؤلمة جاء فيها:

¹ أبو القاسم سعد الله، مدارس الثقافة في المغرب العربي، المرجع السابق، ص ص 91-92.
² تنبه الشيخ الإمام الجليل عبد الحميد بن باديس إلى الأهداف الاستعمارية فذكر في هذا الصدد أن الدول الاستعمارية أصبحت تهتم بتعليم بنات شعوب المستعمرات، التي أقحمت ضمن ممتلكات امبراطوريتها، لا بهدف الرفع من مستواهن الفكري والثقافي والحضاري، ولكن الغاية هي أن تخلق لدى بنات تلك الشعوب المضطهدة تعليماً سطحياً ممسوخاً، تمهيداً لجعلهن عامل تخریب وتحطيم لمعنويات ومقومات شعوبهن، وبذلك يتواصل استمرار هيمنة الدول الاستعمارية دون الشعور بتلك المساعدة الضمنية، أنظر: عبد الكريم أبو صفصاف، "موقف العلماء المسلمين الجزائريين من تعليم المرأة الجزائرية إبان الربع الثاني من القرن العشرين"، مجلة سيرتا، السنة 1، العدد 1، ماي 1979، ص 63.
³ اللجنة التحضيرية للندوة التاريخية التكريمية، أضواء على نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منطقة الأوراس، ص ص 36-37.
⁴ هو قانون 18 أكتوبر 1892 الخاص بتنظيم "التعليم الحر" في فرنسا على أن: "الرخص تعطى لطالبيها والحكومة لها المراقبة فقط"، أنظر: رابح تركي، "الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالفترة 1933-1939"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الثاني من سنة 1981، الجزائر، 1981، ص ص 67-68.
⁵ رابح تركي، "الصراع بين جمعية العلماء وإدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر في الفترة ما بين 1933-1939"، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 85، يناير-فبراير 1985، ص 196.

" نحن سكان دوار عوشبة، عرش يفرى، ممتزجة سيبدو، قدمنا طلبا للحكومة بتاريخ 30 جوان 1946 لفتح مدرسة باللغة العربية أو الفرنسية، لتعليم أبنائنا المتروكين في الأزقة، ويبلغ عددهم أكثر من 70 طفلا، ولما لم تجبنا الحكومة على طلبنا أتينا نحن بطالب على نفقتنا الخاصة لتعليم أبنائنا، لكن الحكومة اليوم قد أغلقت لنا المدرسة وقدمت الشيخ للمحاكمة أمام قاضي الصلح في (لاموريسير) ¹، ويمكن أن نضيف إلى ما سبق الممارسات الإدارية المتمثلة في غلق المدارس وتغريم المدرسين وحبسهم ²، كما وجد تعليم آخر يمارسه شيوخ الزوايا، الذين تلقوا تعليمهم في زوايا القبائل والأوراس ³، والذي تعرض بدوره لضغط الإدارة حيث فرضت عليهم إجبارية الحصول على ترخيص ⁴ خاص يسلمه جنرالات المقاطعات العسكرية والذي من شأنه أن يخضعهم دوريا للمراقبة والتفتيش ⁵، بيد أنه يمكن أن نشير هنا إلى أن مجموعة من هذه الزوايا تخلت عن دورها التعليمي لتتحول إلى مزارات. ⁶

إذن يمكننا القول بأن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لعبت دورا فاعلا في صيانة الهوية العربية الإسلامية من خلال مدارسها ونواديها وتشجيعها على إرسال بعثات طلابية كبيرة إلى فاس، تونس، مصر، الشام والعراق وتعتبر حركة إصلاحية سلفية من جهة، غير أنه يمكننا أن نعتبرها-من جهة أخرى-دعوة قومية تعارض كل سياسة ترمي إلى إدماج الجزائر في فرنسا وتطالب بالمحافظة على الصبغة الإسلامية العربية الجزائرية" وفي هذا يصرح علال الفاسي بالنضال السياسي للجمعية فيقول:

" إذا كانت هذه الجمعية ترمي بصفة رسمية إلى غاية غير سياسية وهي تطهير العقيدة الإسلامية في الجزائر من الخرافات وإحياء اللغة العربية في البلاد وتقوية الشعور بالشخصية العربية في الجزائر، فإن هذه المبادئ نفسها ترزح تحت الاستعمار الفرنسي الذي يرمي رسميا للقضاء على الإسلام الصحيح واللغة العربية والشخصية القومية في مستعمرة الجزائر التي يجب

¹ الجزائر الجديدة، " التعليم باللغة العربية واجب وطني"، السنة 3، العدد 26، أوت 1948.

² محمد العربي الزبيري، المتفقون الجزائريون والثورة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995، ص 72.

³ تيران، المرجع السابق، ص 131.

⁴ أصدره راندن سنة 1857، أنظر: فركوس، إدارة المكاتب العربية، المرجع السابق، ص 272.

⁵ زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار، المرجع السابق، ص 345.

⁶ A. Cour, " Recherches sur l'état des confréries religieuses musulmanes dans les communes de Oum-el-Bouaghi, Ain-Beida, Sedrata, Souk-Ahras, Morsott, Tebessa, Meskiana, Khenchela, en novembre 1914".Revue Africaine, Année 1921, numéro 62. Office des publications universitaires, Edition: N 2266, Alger, pp294- 297-304-307.

أن تعد جزءاً لا يتجزأ من الوطن الوالد، وإن لم يتمتع أبنائها بما يتمتع به المواطن الفرنسي من الحقوق، هذه المبادئ نفسها تعتبر من صميم السياسة في نظر المستعمرين ورجالهم والدعوة إلى تحقيقها تدخل الجمعية أحبت أم كرهت في صراع مع الإدارة الفرنسية ومع رجال الطرق الصوفية المنحرفة"¹، كما أن نفس الفكرة تقريبا عبرت عنها مجلة المغرب إذ يمكننا أن نقرأ مثلاً:

"...عقدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في شهر ربيع الثاني اجتماعها السنوي بنادي الترقى بالعاصمة وحضر المؤتمر نحو خمسة آلاف من الناس وحصل على نجاح عظيم وللجمعية في القطر الشقيق أعمال لا تذكر إلا بالشكر والإعجاب...فقد نشرت جمعية العلماء رغبة ملحة في طلب العلم، فتدافع أطفال المسلمين إلى المدارس الفرنسية حتى لم يجدوا فيها مكاناً، ونشط الناس في كل مدينة وقرية لإنشاء المدارس العربية ولتحسين الكتابات القرآنية..."²

وقد ركزت الجمعية على إصلاح التعليم وحملات الوعظ والإرشاد والتذكير بما يجب أن يلتزم به الجزائريون في مواجهة عمليات الفرنسة والتنصير والمسخ الثقافي³، غير أن التعليم العربي الحر بمدارسه ومعلميه خضع لتضييق شديد من طرف الإدارة الفرنسية وذلك من خلال إغلاق النوادي ومتابعة المصلحين حينما كان التعليم ينور الأذهان⁴ ولكن يجب أن نشير إلى أنه وإلى غاية 1914 ظلت الإدارة الفرنسية تتساهل مع التعليم الحر⁵، ربما كان ذلك مرتبطاً بتأثيرات الحرب العالمية الأولى، حيث يشير أغلب الدارسين إلى أن الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى عادوا أقل طواعية وجموداً، مما دفع بالإدارة الفرنسية إلى متابعتهم والتضييق عليهم.

يعود الفضل الكبير في صيانة الهوية العربية الإسلامية والحفاظ على الدين الإسلامي ومقوماته الأساسية إلى علماء المسلمين بالجزائر، كما أن الجمعية حثت على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح المدارس التي أغلقت على إثر حوادث 08 مارس 1943 وتمكين

¹ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص ص 90-91.

² مجلة المغرب، "مشروعات الشباب"، السنة 3، أوت-سبتمبر 1934.

³ سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 62.

⁴ مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج 1، ط 3، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009، ص 115.

⁵ نفسه، ص 114.

من يهتمهم الأمر من المسلمين في تعيين القضاة والمفتيين والعدول وغيرهم، كما قررت إصلاح القضاء الإسلامي والمطالبة باعتبار اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر العربية، وفصل الدين الإسلامي عن الحكومة الفرنسية وإعادة الأوقاف الإسلامية للمسلمين لاستعمالها فيما وقفت من أجله، وقد جاء ذلك في نص البرقية التي وجهها الفضيل الورتلاني وألح على قراءتها بكل إمعان¹، وذلك ليعلم الجميع بهذه المساوئ التي يرتكبها الفرنسيون ويتصدون لها وفقا لإنسانيتهم العادلة وضمائرهم الحية.²

ومن المؤكد إذن أن السياسة الفرنسية أفرزت وضعا ثقافيا صعبا³، استمر حتى عشية استرجاع السيادة الوطنية، ولكن الحديد هو سبل التعاون التي أقرتها الاتفاقيات الثنائية الفرنسية- الجزائرية في ايفيان سنة 1962، وربما نتساءل هنا عن ملامح الحياة الثقافية في الجزائر المستقلة؟ وعن مدى تأثيرها على حركية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا؟

المبحث الرابع: الوضع الثقافي في الجزائر عشية الاستقلال:

كان عدد الموظفين الجزائريين -بصفة عامة- ضئيلا بسبب عدم حصول الجزائريين على مستوى تعليمي جيد، ولهذا لم يكن بإمكانهم منافسة أي أوروبي فبعد بداية ثورة التحرير لم يتجاوز عدد الجزائريين الذين يحصلون على راتب شهري أكثر من 375000 عامل، في حين كان عدد الأوروبيين الذين يحصلون على راتب شهري بانتظام حوالي 250000 عامل، أما مجموع الجزائريين الموظفين في الحكومة العامة فلم يتجاوز عددهم 08 أشخاص من جملة 2000 موظف، وكل هذه الحقائق تؤكد حرمان الجزائريين من الحصول على وظائف في الدولة، يضاف إلى ذلك حرمان الجزائريين من التعليم، لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن التعليم يخلق الوعي واليقظة ويدفع إلى المطالبة بالحقوق السياسية ومقاومة الاحتلال، ولهذا ظل الأوروبيون يتذرعون بحجة عدم وجود أموال تلي حاجات الجزائريين لكنها كانت تنفق على كبار الأثرياء والمساهمين في البورصة والأملاك العقارية، ففي سنة

¹ من طرف شيخ الإسلام وشيخ الجامع الأزهر "الشيخ مصطفى عبر الرازق" ومفتي الديار المصرية وهيئة كبار العلماء والدكتور طه حسين (الديمقراطي) والأستاذ توفيق الحكيم والأستاذ أحمد الصادوق والأستاذ محمد التابعي وبقية تلامذة السربون، ثم المصريون جميعا ثم أمين الجامعة العربية وأعضاؤها ثم الهيئات العربية والإسلامية والشعبية والصحافة الحرة.

² الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص ص 319-320 .
³ رغم ما قيل عن الاستعمار من سلبيات، فإنه كان بالنسبة للكثير من الشعوب بمثابة الصدمة التي أيقظتها لتكتشف مصيرها وهويتها، وقد بدا ذلك واضحا لدى شعوب المغرب العربي، انظر: أبو القاسم سعد الله، بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2003، ص ص 213-214.

1954 كان عدد الطلاب الجزائريين في 49 ثانوية بالجزائر لا يتجاوز 538 تلميذا مقارنة بـ 34468 أوروبي، ومعنى ذلك أن هناك تلميذا واحدا في التعليم الثانوي بالنسبة لـ 300 مواطن في فرنسا، بينما كانت النسبة في الجزائر هي تلميذ واحد لـ 227 مواطن فرنسي، أما المسلمون فلا تتجاوز نسبتهم تلميذا واحدا لـ: 15342 جزائري، لهذا كان هناك 1800000 طفل جزائري دون تعليم (أميون) في 1954 ومستقبلهم مظلم¹ والأكد أن تلك الوضعية ظلت تميز حالة الجزائريين حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية.

استطاعت الثورة أن تجند الجزائريين من مختلف الفئات والأعمار ويعود ذلك إلى الوعي الثوري، إذ تعززت صفوف الجهاد بالتحاق الفئات المثقفة حيث تصفه الوثيقة بأنه: " دل دلالة واضحة على سلامة التوجه السياسي وصحت عودة المثقفين وأصحاب المهن الحرة إلى حظيرة الوطن الجزائري وكون وعيهم الوطني لم تقض عليه محاولة (فرنستهم) ".²

ولرفع الجهالة عن الجزائريين، شجع جيش التحرير الوطني التعليم العربي في المدارس الحرة والكتاتيب القرآنية الموجودة كما فتح مدارس جديدة حتى في المناطق المحرمة وجعل التعليم والعلاج مجانا³، ولكن رغم ذلك ورثت الجزائر المستقلة وضعاً ثقافياً متدهوراً للغاية، كانت أبرز سماته:

- نسبة أمية مرتفعة (80%) والبقية تتمثل في متعلمين فرونكوفونيين كانت الإدارة الفرنسية تعول عليهم ليكونوا امتدادها الطبيعي ويواصلوا عملية التغريب والمسخ.
- إسلام هش غلبت عليه الخرافة ولم يبق منه غير عبارات تعرضت بدورها للتزييف والتحريف.
- لغة عربية مهملة ومطاردة رغم قدسيته وحيويتها، وذلك لأن الاحتلال سعى إلى تكوين إنسان متشبع بالثقافة الغربية وضعيف الولاء للثقافة والشخصية الوطنية

¹ بوحوش، " تحويل المنظمة الخاصة..."، المرجع السابق، ص 60.

² زغدي محمد لحسن، " البعد الثوري للحركة الوطنية والثورة التحريرية"، الذاكرة، السنة 1، العدد 03، ص 78.

³ يوسف يعلاوي، " الجانب الروحي..."، المرجع السابق، ص 89.

وتزامن هذا مع توسع استعمال اللغة الفرنسية، وتمكين مستعمليها من الحصول على امتيازات هامة اقتصادية واجتماعية.¹

ولأجل ذلك تواصلت حركة الهجرة الجزائرية إلى المتروبول لتضم مجددا عناصر مثقفة والجدير بالذكر أن هذه الهجرة لم تكن لأسباب اقتصادية محضة، فقد امتدت أسبابها إلى أهداف أخرى كالدراسة، وخصوصا في ظل الإقصاء والتمييز الذي تعرض له الجزائريون من قبل السلطات الاستعمارية.²

وفضلا عن ذلك فإن اتفاقيات ايفيان أرست نوعا من التبادل الثقافي بين الجزائر المستقلة وفرنسا، وذلك ما شجع جموعا من الطلبة على الهجرة إلى فرنسا، طلبا للمزيد من التكوين والشهادات والكفاءات، إذ ورد مثلا فيما يتعلق بمبادئ التعاون الثقافي مايلي:

المادة1: تضع فرنسا الوسائل اللازمة (هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين) تحت تصرف الجزائر قصد مساعدتها في تطوير التعليم والتدريب المهني والبحث العلمي في الجزائر.

المادة2: يحق للبلدين إقامة منشآت تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر، على أن يكون التعليم مطابقا للمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد.

المادة3: يفتح كل بلد أبواب منشآته التعليمية العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر.

المادة4: تنظم الجزائر في جامعاتها، في حدود إمكانياتها، دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج والدراسة والامتحانات.

المادة5: للدرجات والشهادات العلمية، الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات، قيمتها في البلدين.

المادة6: يمكن لرعايا كل من البلدين، سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين، فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر، مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة.

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص ص 259 - 260.

² بلحاج محمد، اتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة (1945- 1954)، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، ص 20.

المادة 7: يسهل كل بلد لرعايا البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم والبحث التابعة لها وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسة والأبحاث والإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم، بعد موافقة المسؤولين في كلا البلدين.

المادة 8: تكفل كل من الجزائر وفرنسا في أرضهما، لأعضاء هيئة التعليم العام والخاص للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية.¹

وهذا ما توضحه الإحصائيات التالية التي تبين المنح التي قدمتها فرنسا للمتربصين الجزائريين في التخصص الطبي ضمن إطار التعاون، وذلك في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1975 و1982:²

المتربصون	السنوات
135	1976/1975
127	1977/1976
148	1978/1977
135	1979/1978
107	1980/1979
104	1981/1980

يمكن أن نلاحظ بشكل عام أن عدد المتربصين ضعيف ويتناقص تدريجيا وفيما يخص عدد الطلبة الذين تحصلوا على منح الدراسة في إطار التعاون يبين لنا الجدول التالي ذلك:

المتربصون	السنوات
514	1966/1965
334	1967/1966
334	1969/1968
218	1970/1969
290	1971/1970

¹ مورييس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية (15 جانفي 1961 - 29 جوان 1962)، ترجمة: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص ص 621 - 622.

² Salah Mouhoubi, La politique de coopération Algéro-Française bilan et perspectives, O.P.U, Publisud, pp 262-263.

404	1972/1971
427	1973/1972
431	1974/1973
580	1975/1974
481	1976/1975
452	1977/1976
450	1978/1977
473	1979/1978
360	1980/1979
452	1981/1980
320	1982/1981

وبناء على هذه المعطيات يمكننا القول بأن الدوافع الثقافية كانت من بين أهم دوافع الهجرة الجزائرية نحو الخارج، وحتى وإن تغيرت ملامحها بعد استقلال الجزائر، إلا أن الأكيد هو أن تبعات التسلط الاستعماري طيلة 132 سنة في الجزائر ظلت تبدو واضحة للعيان فهناك إقصاء وتمييز بين الطلبة والدارسين والمثقفين رغم كل الضمانات والمبادئ التي أرستها اتفاقيات إيفيان.

الباب الثاني

مراحل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا

الفصل الأول

الهجرة الجزائرية نحو فرنسا قبل 1939

المبحث الأول: الهجرة الجزائرية إلى غاية 1914.

المبحث الثاني: الهجرة الجزائرية (1914-1918).

المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية فيما بين الحربين (1919-1939).

المبحث الأول: الهجرة الجزائرية إلى غاية 1914:

يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة¹ الجزائرية إلى فرنسا، على أنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا.²

وعلى الرغم من أنه ليس هناك تاريخ محدد لبداية الهجرة بشكل ملحوظ سواء بالتنقل من مدينة إلى أخرى داخل الجزائر أو التوجه إلى فرنسا، إلا أننا نستطيع القول بأن سنة 1871³ تعتبر السنة الحاسمة بالنسبة للتغير الاجتماعي بالجزائر⁴، كما أن تلك السنة تعتبر ذات أثر بالغ في تاريخ الجزائريين، وذلك نظرا لوقوع ثورة جزائرية في هذه الفترة⁵ وانتقام فرنسا من الجزائريين ومصادرة أملاكهم⁶، كما أن هذه السنة تعتبر عند بعض المؤرخين نهاية لتاريخ أوروبا الحديث وبداية لتاريخ أوروبا المعاصر⁷، بسبب ما شهدته هذه الفترة من تحالفات وتكتلات⁸ خاصة وأن ألمانيا ظهرت في هذه الفترة كأقوى دولة حربية في أوروبا⁹ تطمح إلى السيادة والتقدم، وظهرت بذلك حركة المد الاستعماري الألماني في إفريقيا وآسيا وأمريكا

¹ أول من استعمل كلمة الهجرة (L'immigration) هو الديمغرافي الفرنسي بيرتيون (Bertillon) الذي كتب ونشر مقالا حول الموضوع سنة 1878، أنظر: الكبير عطوف، المرجع السابق، ص 10.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 12.

³ صرحت ثورة 1871 بالرفض التام للمستعمر الفرنسي، ودلت عليها مجازر عين ياقوت وباتنة وسوق أهراس وبلاد القبائل، أنظر:

Annie Rey- Goldzeiguer, Le Royaume Arabe. SNED. Alger 1977. p 696.

⁴ ففي تلك السنة جاءت الجمهورية الثالثة التي انتزعت السلطة من الجيش الفرنسي ومنحتها للمهاجرين الأجانب الذين كانوا يتربصون لأخذ الأرض الخصبة بالقوة، كما أن تلك السنة تعتبر ذات أثر بالغ في تاريخ الجزائريين وذلك نظرا لوقوع ثورة المقراني في هذه الفترة.

⁵ يقصد بها ثورة المقراني التي امتدت إلى عدة نقاط في الجزائر، والتي تعرض بموجبها السكان إلى أشد العقوبات الجماعية والغرامات الحربية.

⁶ شجع القانون الصادر في 21 جوان 1871 والذي وافق فيه مجلس النواب الفرنسي على منح 100000 هكتار للجائحين الفرنسيين من ألزاس ولورين، واقترحت لجنة برلمانية مصادرة 340000 هكتار من أراضي الجزائريين، قصد توطيد الوافدين الجدد على الجزائر، وقد استغل البرلمان ثورة المقراني وأعطى موافقته على فرض ضريبة الحرب الإجبارية كعقاب على حمل الأسلحة ضد فرنسا، ورغم تحديد قيمة الأموال بـ 25 مليون فرنك، إلا أن هذا المبلغ ارتفع إلى: 36582298 فرنك في جوان 1872، أنظر:

عمار بوحوش، "الأرض والهجرة: التحالف الوطيد بين الجمهوريين والمعمرين"، الأصالة، العدد 16، سبتمبر-أكتوبر 1973، ص ص 96-97.

⁷ أسامة عكنان، إعصار الخليج، دار الشهاب للنشر، الجزائر، 1984، ص 27.

⁸ أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 1، ترجمة: لويس إسكندر وعلي أبو درة، ط 1، سجل العرب، القاهرة، 1981، ص 436.

⁹ هولت برم، صانعوا أوروبا الحديثة، ترجمة: موفق شقير، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1986، ص 352.

الجنوبية¹؛ ويرتبط ذلك أساسا بتفوقها الحربي والعسكري والاقتصادي الذي ظهر بعد تكوين الوحدة القومية الألمانية² وذلك بعد أن هزمت فرنسا أمام بروسيا وفقدت قدرة جيشها، في الوقت الذي كانت فيه فرنسا في أمس الحاجة لهذا الجيش للدفاع عن أراضيها.³

وبعد الحرب السبعينية تميزت العلاقات الأوروبية بالسلم المسلح؛ ولم تتحدد الحروب الكبرى طيلة نصف قرن - حتى 1914-⁴، حيث عقدت معاهدات تنص على الحياد الودي - لكل من النمسا، روسيا، فرنسا وألمانيا - في حالة وقوع حرب⁵، وفي هذه المرحلة عملت فرنسا على إعادة بناء الدفاع الوطني بترضية بسمارك وتنفيذ بنود معاهدة فرانكفورت وظهر نابليون الثالث بمثابة أسطورة تعزز بها برنامج القوميات التي كانت دارجة آنذاك⁶، كما أن هذه السنة تصادف استيلاء حكومة الجمهوريين على 500000 هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية، باتباع سياسة فرنسية جديدة أطلق عليها سياسة "الاستعمار الرسمي" التي هي في الحقيقة عبارة عن تزويد المهاجرين الفرنسيين والأجانب بالأرض مجاناً وتمويل مشاريع بناء المدن الصغيرة داخل الريف الجزائري، إذ نتج عن فقدان الأرض وتسرب الأجانب إلى الريف، هجرة عدد كبير من أبناء الريف إلى مراكز الاستيطان التي تقرر تشييدها من طرف الحكومة الفرنسية⁷، إذ تحصلوا هناك على فرص عمل وتمكنوا من كسب عيشهم عن طريق حرث الأرض وحصاد الغلة الزراعية أو بناء الطرق التي بدأت تفتحها إدارة الاحتلال، حتى يتسنى للجيش الفرنسي أن يتسرب إلى مختلف المناطق الريفية.⁸

وزيادة على الحاميات الصغيرة التي تحيط بالجبال، أقام الفرنسيون مراكز إدارية لاستغلال السكان وإخضاعهم، بالإضافة إلى القرى الصغيرة والأبراج التي اتخذها الفرنسيون مراكز للحراسة والمراقبة المستمرة للجزائريين، من أجل مراقبة تحركات السكان، وقمع أي حركة قد

¹ ج. ف. س. فوللر، إدارة الحرب من 1789 حتى أيامنا هذه، تعريب وتأليف: أكرم ديري، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص ص 212-213.

² عبد الوهاب الكيلاني، الموسوعة السياسية، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 264.

³ عمر الدراوي، الحرب العالمية الأولى، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، أفريل 1979، ص 18.

⁴ عمر عبد العزيز عمر، أوروبا 1815-1919، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 281.

⁵ أ. ج. جرانت وهارولد تمبرلي، تاريخ أوروبا في القرنين 19 و 20، ج 2، ترجمة: بهاء فهمي، ط 6، سجل العرب، القاهرة، 1950، ص 57.

⁶ هـ. ج. ويلز، موجز تاريخ العالم، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مكتبة النهضة المصرية، 1958، ص 331.

⁷ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 129-130.

⁸ المصدر نفسه، ص 130.

تبدو، ثم استغلال الثروات النباتية والحيوانية واستخلاص الضرائب، وتسخير السكان في شق الطرقات وبناء الضيعات والأبراج للأوروبيين.¹

وقد اتخذت الهجرة طابع التنقل القصير في بادئ الأمر، ثم اتسع نطاقها وتطورت إلى التنقلات البعيدة، التي كانت تتحدد بنوعية الرخص الممنوحة للسكان من طرف السلطات الفرنسية والخاصة بالتنقل من مدينة إلى أخرى.²

ذلك أن الجزائريين كانوا -قبل عام 1914- لا يتنقلون حتى داخل الجزائر إلا برخصة التنقل والسفر وذلك بموجب قانون الأهالي الذي صدر سنة 1881.³

ويؤكد بعض المؤرخين أن الهجرة إلى مناطق الاستيطان التي شيدتها الحكومة الفرنسية قد أصبحت منتظمة، لأن البعض اعتبرها وسيلة للارتزاق وطريقة فعالة لكسب هبة ونفوذ سياسي عن طريق الاختلاط بالفرنسيين وذلك في قراهم.⁴

وإذا كانت هذه الاتصالات قد توثقت بين الفرنسيين والجزائريين، فذلك يرجع إلى التغيرات العميقة التي دخلت على أفراد المجتمع الجزائري من جراء الاستيلاء على ثروته الأرضية.⁵

وذلك أن الرأسمالية الاستعمارية الدخيلة دفعت إلى فذلكة العلاقات الاجتماعية وتحطيم أنماط الإنتاج التقليدية، وهكذا يبقى الاستيطان عبر لوبي المعمرين وكذا الأرض بمثابة الرهان الأساس لتثبيت وشرعنة كل استعمار، وبالتالي تم تهديم الأسس والإنتاج القبلي وحلول الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، وكما هي الحال في الجزائر، فلم يكن تنظيم وبناء وإنجاز البنى التحتية دون توفير يد عاملة بشكل مستمر و"دون تشكيل مستعمرة استيطانية مهمة، كان من نتائجها الحتمية طرد السكان المحليين من أراضيهم بطريقة أو بأخرى".⁶

يضاف إلى ذلك أن البنى الاجتماعية التي صمدت طويلا أمام التحديات الخارجية والتي كانت قائمة أساسا على رابطة القرابة الدموية، قد ضعفت بسبب النمو الديمغرافي الذي نجم

¹ عبد الله شافعي، ثورة الأوراس (1335 هـ / 1916م)، إنتاج جمعية أول نوفمبر - باتنة، 1996، ص ص 32-33.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 130.

³ سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المجهز في ثورة نوفمبر 1954- التاريخ السياسي والنضالي للعمال في المهجر من "نجم شمال إفريقيا" إلى الاستقلال، الجزائر، ص 09.

⁴ عمار بوحوش، "الهجرة إلى فرنسا: تاريخها"، مجلة الثقافة، السنة 3، العدد 13، فيفري - مارس 1973، ص 24.

⁵ بوحوش، "الهجرة إلى فرنسا: تاريخها"، المرجع نفسه، ص ص 24-25.

⁶ الكبير عطوف، الهجرات العالمية...، المرجع السابق، ص ص 89-90.

عنه بالضرورة النزوع إلى الفردية، وهي تلك الرغبة التي برزت في عدة أشكال أهمها عمليات البيع أو تنازل البعض عن نصيبهم من الأراضي التي ضاقت عليهم، هذا بالإضافة إلى ظهور التداول النقدي الذي ساعد كثيرا على انتقال الأرض من عائلة إلى أخرى، تلك هي التغيرات التي أدت إلى تحول جذري في حياة الإنسان الجزائري، فعندما تضيق القطعة الأرضية عن أهلها يلجأ هؤلاء إلى العمل المؤقت عند المعمرين أو لدى الإقطاعيين الجزائريين أو يضطر بعضهم إلى الهجرة والتحول ببطء إلى حياة التشرّد.¹

ورغم أن السكان بدؤوا منذ نهاية القرن التاسع عشر ينجذبون إلى محيط المستوطنات الأوروبية التي أنشئت في المناطق السهلية الخصبة، وكان ذلك بهدف البحث عن العمل إلا أن الريف الجزائري ظل يستقطب الغالبية العظمى من المجتمع، مع العلم أن ظروف السكن كانت سيئة للغاية، لأن البيوت كانت عبارة عن خيم أو أكواخ أشبه بأعشاش الطيور منها إلى المساكن.²

ومن هنا نفهم أن سياسة اغتصاب الأرض من السكان، التي هي مصدر عيشهم الأساسي، أدت إلى خروج مصادر الثروة الوطنية من أيديهم وهي الأرض والعقارات وتلك أهم الأسباب التي كانت بمثابة الدافع الكبير للهجرة في بادئ الأمر.³ وقد ترتب عن تنفيذ تلك السياسة أن خرجت مصادر الثروة الرئيسية من أيدي الجزائريين الأمر الذي أدى إلى تدهور اقتصادي عام في حياتهم، ظهر في حركات الهجرة إلى فرنسا للعمل من أجل كسب القوت.⁴

وهنا ندرك أثر معركة المصادرة والتشريد التي أجبرت الكثير منهم على التحول إلى أجراء وعمال وخماسين لدى المعمرين بعد أن كانوا ملاكا أصليين لتلك الأراضي.⁵ ويمكننا أن نستشف سوء معاملة المعمرين للفلاحين والخماسين من خلال تصريح لأحد غلاة الاستعمار الذي يقول:

¹ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 42.

² رمضان بورغدة، "مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري"، المرجع السابق، ص 368.

³ بوحوش، العمال الجزائريون ...، المصدر السابق، ص 130.

⁴ رابح تركي، الشيخ ابن باديس، المرجع السابق، ص 64.

⁵ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص ص 43-44.

"يجب علينا أن نستولي شيئا فشيئا ودون رحمة على جميع الأراضي الصالحة للزراعة وعلى الغابات والمياه والمراعي، وأن نثقل كواهلهم بالضرائب والعقوبات، وأن نسلط عليهم إخوانهم حتى تتعذر عليهم الحياة، فيصبحوا حينئذ بين أمرين أحلاهما مر؛ وهو إما أن يثوروا وعندئذ نعمل فيهم السيف وإما أن يهاجروا وعندئذ نرتاح من شرهم".¹

وقد وجد الفلاح الجزائري نفسه أمام اختيارين لا ثالث لهما: الانكماش على نفسه والعيش في بؤس شديد، أو الهجرة إلى المدن القريبة والبحث عن عمل يمكنه من تلبية حاجياته الأسرية، خصوصا وأن الأزمة تجاوزت فقدان الأرض والمدخول المالي إلى أبعد من ذلك حيث انخفضت كمية التغذية واختفت المواد الضرورية من الأسواق فلم تعد تلي حاجيات السكان.²

ويجب أن نشير هنا إلى أن أغلب الأوروبيين كانوا ملاكا للأراضي، أما الجزائريون فأغلبهم عمال أو خماسة عند المستعمرين أو عند الفلاحين المسلمين وحالة هؤلاء الخماسين أشبه شيء بحالة العبيد الأرضيين في القرون الوسطى.³

وقد أدى الضغط الديمغرافي إلى تناقص الملكيات الأرضية، حتى أصبحت بعض العائلات لا تملك شيئا وعندئذ اضطر الفئات من السكان إلى الهجرة، كما تحول كثير منهم إلى خدم ورعاة لدى المعمرين والإقطاعيين الذين أقاموا لهم -بجوار ضيعاتهم- أكواخا حقيرة وكانت حياتهم بذلك لا تختلف عن حياة العبيد في أوروبا خلال العهد الإقطاعي؛ كما أن هناك الكثير من العائلات لم تعد إلى أراضيها نهائيا، وهذا ما جعل السلطة الاستعمارية تضع يدها على أملاكها، وفي ظل هذه الظروف القاسية ترسم معاناة الفلاح الجزائري من جهة وتزايد نفوذ المعمرين من جهة أخرى، فخلال هذه الأزمات تحول أغلب السكان إلى متسولين حتى وصفوا بالصوص وقطاع الطرق وأضطر أغلب الفقراء إلى النزول نحو المدن حيث ألفوا طبقة كادحة -أسندت إليهم أشق الأعمال- واستغل كبار المعمرين هذه الأزمات فأسسوا مصاريف القروض الفلاحية التي كان الهدف منها استغلال الجزائريين.⁴

¹ فرحات عباس، ليل الاستعمار، ج 1، ترجمة: أبو بكر رحال، (المغرب الأقصى)، ص 34.

² بوحوش، "الهجرة إلى فرنسا"، المرجع السابق، ص 25.

³ المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 382.

⁴ لأنه لم يستفد من هذه القروض والمساعدات إلا العائلات الموالية للاستعمار والقادرة على الدفع الفوري، أما الطبقة الفقيرة فإن العاجزين منهم عن الدفع في الوقت المحدد قد فقدوا أراضيهم لصالح الدائن، وذلك حتى يسددوا ما عليهم من دين.

يبدو أن أسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي دخل إلى الجزائر - خاصة في عهد الجمهورية الثالثة - قد أدى إلى إنحياز وحدة اقتصادية بالقضاء على اقتصاد الاكتفاء الذاتي أو عزله في مناطق جبلية ضيقة هامشية، وحتى هذه المناطق المعزولة كانت في علاقة مع السهول التي سيطر عليها المستوطنون، وكان على سكان هذه المناطق الفقيرة أن ينتقلوا إلى المدن والسهول كعمال أجراء في ورشات الأشغال العمومية والمناجم والمزارع الكبرى، أو في ورشات جمع الحلفاء والفلين وغيرها، لقد ظهر اقتصاد السوق بالمعنى الحقيقي للكلمة سواء في الفلاحة أو في غيرها من القطاعات، وقد لعبت وسائل النقل الجديدة وخاصة السكك الحديدية دورا بارزا في ربط مختلف الجهات ببعضها اقتصاديا¹، وعليه يمكن أن نستخلص بأن هذا التطور كان لصالح المعمرين الذين استغلوا أبناء البلد الأصليين في مختلف الأعمال الشاقة مقابل أجور بسيطة وكما أشرنا سابقا، فإن الهجرة في الحقيقة كانت تتم في فصول معينة من كل سنة؛ وكان الهدف من هذا النوع من الهجرة هو حصاد القمح والشعير في المزارع الشاسعة التي يملكها كبار المعمرين ثم العودة إلى مسقط الرأس بعد انتهاء فصل الحصاد، وميزة هذا النوع من الهجرة أن العامل يستطيع أن يحصل على مصروفه السنوي من جهة وعلى نصيب لا بأس به من القمح أو الشعير الذي يعطى له من طرف أصحاب المزارع الكبيرة كجزء على القيام بالعمل بثمن بسيط من جهة أخرى.²

وعليه يمكن القول أن اليد العاملة الجزائرية شاركت بصفة أساسية في تطوير القطاع الاقتصادي الأوربي، ونستطرد هنا للإشارة إلى أن أغلب الجزائريين كانوا يرفضون العمل عند المعمرين ولكن هذا الموقف سرعان ما تغير، نتيجة الخلل الذي دخل على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع الجزائري، والتي تأثرت بالقوانين الفرنسية التي طبقت في الجزائر دون مراعاة خصوصيات مجتمعتها، يضاف إلى ذلك عمليات الحرق والنهب والمصادرات الجماعية التي تعرض لها القطاع التقليدي أثناء المقاومات الشعبية المختلفة، ثم جاءت مجاعة 1866 لتزيد هذه الوضعية تدهورا ومأساة فابتداء من هذه المجاعة أصبح الجزائريون يقبلون هذا العمل مرغمين وذلك بسبب الجوع³، وبناء على ذلك فهي المنتج

¹ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين..، المرجع السابق، ص 173.

² بوحوش، "تاريخ الهجرة.."، المرجع السابق، ص 26.

³ Djilali Sari, Le désastre démographique (1866-1867), p.

الحقيقي في القطاع الأوروبي، كما أنها علمت الأوروبيين عملية الإنتاج في الأرض الجزائرية وطبيعتها التي تختلف عن طبيعة أوروبا، ورغم أهميتها ومشاركتها الفعالة في تقدم القطاع الأوروبي إلا أنها ظلت محل إهمال واستغلال كبيرين.¹

وكيفما كان الحال؛ فسواء كانت الهجرة تتم في فصول معينة من السنة أو جاءت في شكل تجارة أو البحث عن فرص لتحسين الوضعية الاجتماعية، فإن المعمرين قد استفادوا من العمالة الجزائرية بأقل الأجور، واستطاعوا أن يزدادوا في حجم ثروتهم بفضل ترويج بضائعهم عن طريق التجار الذين فتحوا أسواق الريف لمنتجاتهم، وأن يملؤوا المناصب الشاغرة في الإدارات بالمهاجرين من المدن الصغيرة التي كانت فرص الترقية بها قليلة.²

وللمحافظة على هذه الميزات والاستفادة من الطاقات البشرية أصدرت الإدارة الفرنسية بالجزائر مرسوما بتاريخ 06 ماي 1874³ منعت فيه الجزائريين من الهجرة إلى فرنسا، إلا إذا حصلوا على إذن خاص بالسفر والعمل هناك.⁴

إذن فمن المؤكد أن الهجرة بدأت قبل سنة 1874، وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على "إذن بالسفر".⁵

ونشير هنا إلى أن الهجرة الجزائرية عرفت شكلان سبق أحدهما الآخر:

الشكل الأول مثلته هجرات جماعية لعائلات ومجموعات سكانية لها إمكاناتها وأرزاقها شهدتها مناطق مختلفة من الجزائر وكان اتجاهها البلدان العربية وقد غذتها العقيدة والإحساس بالحرية، كانت أبرز محطاتها الزمنية سنوات : 1847-1860-1866-1871-1888-1898-1909-1910-1911، غير أن تلك الهجرات غطت عليها وحجبتها هجرة الجزائريين إلى فرنسا، فكانت هجرة لدواعي اقتصادية معيشية، دفعت بشباب وأرياب عائلات لإعانة عائلاتهم غير أنهم كانوا ينوون العودة إلى بلادهم.⁶

1 عبد الرحمان رزاق، المرجع السابق، ص 26-27.

2 بوحوش، "تاريخ الهجرة.."، المرجع السابق، ص 27.

3 يحدده محفوظ قداش بـ 16 ماي 1874، أنظر:

Mahfoud kaddache- Histoire du nationalisme algérien (1919.1939), tome 1, edition EDIF, 2000.2003, p 159.

4 بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص 133.

5 زوزو، الدور لسياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 12.

6 نادية طرشون، "هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية"، المرجع السابق، ص ص 175-176.

حيث بدأت هجرة الجزائريين نحو الضفة الأخرى للبحر المتوسط منذ بداية القرن العشرين واستمرت إلى وقتنا الراهن، واعتبر الجزائريون بمثابة مهاجرين أجنبى ومسلمين أجنبى فى أرض (فرنسا الوطن الأم) وتم تسجيل الفلاحين فى المدن الصناعية الكبرى.¹

وعليه فلا ينبغي أن نفهم أن الهجرة الجزائرية فى أصولها التاريخية بدأت مع بداية الحرب العالمية الأولى، ذلك أن الكتب التاريخية التى أرخت للهجرة الجزائرية إلى فرنسا، تتحدث عن الرواد الأوائل من المهاجرين الذين ظهروا فى فرنسا خلال سنة 1870-1871، وكان الرواد الأوائل من منطقة القبائل وقد لقب هؤلاء بـ " التوركوس"، بدأت طلائعهم الأولى تظهر على شواطئ البحر، يبيعون الزرابى والصناعات التقليدية وينتقلون ببضاعتهم عبر الشواطئ والمدن الساحلية²، وكان فى طليعة المهاجرين الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدمهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا³ والتجار المتجولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية، والخدم لدى الخواص من الفرنسيين أيضا...⁴، ونحن هنا نعتقد جازمين أن تاريخ الهجرة مرتبط بالتشريعات المتعلقة بالحركة ما بين الجزائر وفرنسا، ويمكن أن نحدد مرحلة أولى إلى غاية 1905، وهى الفترة التى غابت خلالها حرية التنقل بين فرنسا والجزائر.⁵

ومنذ 1833 فرض على الجزائريين الحصول على جواز السفر بالاتجاه إلى فرنسا - ولكن قانون 16 ماي 1874 فرض على الجزائريين غير (المواطنين) أن يحصلوا على جواز السفر وفق شروط قاسية.

- تصريح خاص من طرف المتصرف البلدى، يمنح بعد تحقيق.

- وضع مبلغ مالى كضمان لتغطية الاحتياجات الضرورية للمهاجر فى ظل الظروف المختلفة،
والتي يمكن للمهاجر أن يستفيد منها فى فرنسا.⁶

¹ Benjamin Stora, "Algériens, des bras pour la France ", Le monde du 23 mars 1997.

² سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية فى المجهز فى ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 11.
³ يعترف بعض الكتاب بأن العلاقات بين الجزائر ومرسيليا جد قديمة ومعقدة بشكل دائم، علاقات تجارية لا يمكن إنكارها ولكن لابد من الاعتراف ببساطتها، فقليلا ما يتواجد العاصميون فوق شواطئ البحر فى مرسيليا حتى بعد 1830، وظل بعض السماسرة من أصل يهودى كما هو الحال بالنسبة لىكري ينتقلون بين الجزائر ومرسيليا وليفورن وخلال السنوات الأولى من القرن 19 صنعت الحكومة من مرسيليا نقطة شحن مهمة نحو الجزائر ولكنها لم تقم أبدا بتسهيل رحلات من مرسيليا إلى الجزائر، أنظر:

Emile Temime, in « Parlez – moi d’Alger Marseille- Alger au miroir des mémoires, Paris, Editions, de la Reunion des musées – nationaux, 2003, N P.

⁴ زوزو، الدور السياسى للهجرة، المرجع السابق، ص 13.

⁵ Kaddache, Op. CIT, p159.

⁶ Ibid.

وهي بطبيعة الحال شروط قاسية، وخاصة إذا نظرنا إلى الوضعية الصعبة التي يعيشها الجزائريون في تلك الفترة، والأدهى من ذلك أن جل الكتابات التي تناولت الهجرة إلى فرنسا تعمدت ربطها بالنمو الديمغرافي الهائل وسط السكان الأصليين، وبررت ذلك بعدم وجود توازن بين السكان والثروة الاقتصادية، وكأنها بذلك تحاول أن تجنب الاستعمار الفرنسي الاستيطاني مسؤولية تبعة ما آلت إليه أوضاع الجزائريين.

يبدو أن أبرز العوامل التي شجعت الجزائريين على الهجرة إلى فرنسا، في أوائل القرن العشرين، هي الرغبة في التخلص من الأوضاع السيئة التي كانوا يعيشونها في ظل الوجود الاستعماري وقد تكون مرتبطة بالتطلع إلى تحسين الأوضاع المعيشية، وعليه فإن الهجرة نحو فرنسا وضعت الفلاحين الجزائريين مباشرة في عالم متقدم؛ ومكنتهم من التعرف على فرنسا وأوروبا التي عرفت آنذاك تطورا ملحوظا بالمقارنة مع ما اعتاد عليه الجزائريون في قراهم ومدائشهم الفقيرة.¹

يضاف إلى ذلك إلغاء جواز السفر الذي قيد الهجرة الجزائرية نحو فرنسا منذ 1874، كما أن بؤار اندلاع الحرب العالمية الأولى أعطت دفعا قويا لحركة انتقال الجزائريين نحو المتروبول.² ولا بد من التذكير أن قانون الأهالي الذي يطبق على كل تنقلات الجزائريين يفرض تسريحا خاصا، إن الحكومة العامة لا تحدد الهجرة التي تسبب نقصا في اليد العاملة الثمينة للمستوطنين، لكن هذه الحالة ستتغير مع مطلع القرن العشرين وتحديدًا منذ سنة 1906 وذلك حينما طلب مصنعون من مرسيليا عمالا جزائريين لجعلهم يعملون في مصانع السكر والزيتون لتعويض الإيطاليين الذين دخلوا في إضراب متكرر، فكانت هذه بداية لنشاط هجرة مكثف نحو الدولة الفرنسية المتعطشة لليد العاملة التي يمثلها جزء هام من جمهور الفلاحين الجزائريين المستخدمين في إطار الاستعمار.³

كان التحقيق الذي أجرته لجنة مكونة من طرف الولاية العامة سنة 1912 حول المهاجرين الأوائل، قد بين كيف تحول هؤلاء عن عملهم الأصلي إلى عمال بالمصانع الفرنسية، وقد حدد التحقيق عددهم وأماكن عملهم على الشكل التالي:⁴

¹ AGERON, Histoire de l' Algérie...que sait je ? Op. Cit, p 61.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 13.

³ Emile Temime, Op. Cit, NP.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، مرجع سابق، ص 13.

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000	مرسيليا	المصابن، المصافي والمرافئ
1500	بادي كاليه	مناجم، مصانع تعدينية
بين 700 و 800	باريس	مصانع السكر، شركات النقل، ورشات

وكانت اللجنة قد أثنت ثناء عطرًا على أولئك العمال، على لسان من كانوا يستخدمونهم من أصحاب المصانع، وأوصت بتشجيع الهجرة في المستقبل، ويمكننا أن نستدل هنا برأي أحد المؤرخين الذي يرى بأن المهاجرين الأسبان والايطاليين يشكلون خطراً على وحدة فرنسا وهذا عكس ما يتصف به المهاجر الجزائري، بالإضافة إلى أنه يمكن تشغيل الجزائريين والاستفادة منهم في المجالات الاقتصادية المختلفة¹، ورغم أهمية اليد العاملة الجزائرية إلا أنها أول من يواجه البطالة عند حدوث الأزمات، وربما يعود ذلك إلى قلة تأهيلها.²

تشير أغلب الدراسات التي تناولت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، إلى أن الكثير من أرباب العمل الفرنسيين يفضلون تشغيل الجزائريين، لأنهم يرضون بالأجور القليلة ويؤدون مختلف الأعمال، كما أنهم أقل إقبالا على الإضرابات، وهذا ما يبرز الجوانب الإيجابية لليد العاملة الجزائرية وأهميتها.³

وإثر تشكي أحد النواب الفرنسيين من سوء وضعية المهاجرين في منطقة بادي كاليه أرسلت الولاية العامة لجنة أخرى للتأكد من الحقيقة، وقد أوصت هذه اللجنة بتشجيع الجزائريين على الهجرة لعدة اعتبارات منها:

أنهم يشكلون في نظر أرباب الصناعة الفرنسية يدا عاملة احتياطية تستخدم بوجه خاص ساعة الإضرابات، ومنها أن اليد العاملة الجزائرية ليست في مستوى المنافسة لليد العاملة الفرنسية، ثم هناك الحاجة لهذه اليد العاملة لسد حاجيات الصناعة الفرنسية.

¹ Norbert Gomar, L'Emigration Algérienne en France, Reims, les presses modernes. 1931, p 60.

² Jean- Jacques Rager, Les nord Africains en France, n° 45, 10 Mars 1955.

³ Mohamed Gazi, " Le prolétariat nord – africain en France ", Esprit, Février 1952.

وعملا بتوصيات اللجنة ألغى الوالي العام مرسوم 16 ماي 1874 المقيد للهجرة، بقرار أصدره في 18 جوان 1913 وظل الأمر كذلك حتى تأكد القرار عشية الحرب الأولى بقانون 15 جويلية 1914.¹

ولابد أن نأخذ في الحسبان أن دعاة الإدماج في الجزائر، كانوا يرون في فتح باب الهجرة للجزائريين خير وسيلة لدمجهم بسرعة في المجتمع الفرنسي، ولذلك عملوا على تشجيع الهجرة أول الأمر.²

وبتغير الوضعية الاقتصادية في فرنسا في الربع الأول من القرن العشرين، حيث بدأت الحكومة تهتم بالتوسع الصناعي وتطوير السياسة الاقتصادية، نتج عن هذا التوسع نقص في اليد العاملة التي تسد حاجيات المصانع الفرنسية، ومن هنا اتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستعانة بالعمال الجزائريين وخاصة في الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة فنية فائقة³، وتذهب الدراسات التاريخية إلى القول بأن الهجرة الجزائرية بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر وذلك في إطار هجرات جنوب - شمال وبعد 1910 تغيرت ملامحها بالنظر إلى ظروف العيش والعمل الخاصة بالعمال الجزائريين في فرنسا⁴، كما أن الدراسات الاجتماعية القيمة التي قدمها عبد المالك صياد - محاولا من خلالها تقديم بعض الشروحات - أبرزت أنه لا يوجد انكسار أكبر وأشد ألما ومأساوية من التي تنجم عن الهجرة خارج أرض الوطن الأم والاعترا ب في بلدان أجنبية، حيث تكون الحاجة إلى التاريخ أكبر وحيث يعتبرها كل شخص بمثابة تاريخ لأصوله وجذوره ويصرح قائلا: " هي كعلم الوراثة أو أفضل من ذلك، تاريخ الأجداد والإخوة، بحيث تصلح الأولى لإنشاء الثانية وهذه الأخيرة تنشط باستمرار الأخرى بشكل متزامن ومتسلسل: فعادة ما تقطع العلاقات التي تربط بين أفراد المجموعة والتي تسبب في انعدام شعور الأخوة الذي بدوره يربط بينهم وبين كل فرد ومجموعة، فيعبرون عن الحاجة

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص ص 13- 14 .

² المرجع نفسه، ص 14.

³ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 134 .

⁴ Des Algériens a Lyon , De la grande guerre au front populaire, Thèse Genevieve Guilbaid pour le Doctorat de l'Université Lyon 2, Sous la direction de M.Y Lequin, Soutenue le 18-02-1989, p 29.

إلى العودة إلى أصلهم الفردي أو الجماعي ويطرحون أسئلة على التاريخ ويسألون بعضهم عن التاريخ".¹

قدر عدد الجزائريين الذي هاجروا إلى فرنسا في سنة 1912 بحوالي 4000 أو 5000 عامل²، ونصف هؤلاء كانوا في ضواحي مدينة مرسيليا، وكانت فرحة الفرنسيين عظيمة بوجودهم، لأنهم كانوا يقبلون القيام بأعمال يأبى الفرنسيون إنجازها ويرضون بالأجور البسيطة التي تسلم لهم مقابل عملهم الشاق³ حيث تركز أغلبهم في القطاع الصناعي، وكانت تلك الفئة الشغيلة مضطرة للهجرة إلى فرنسا ومرد ذلك إلى مظاهر البطالة وسوء التشغيل في الجزائر، وقد استغلت في تكسير إضرابات النقابات العمالية.⁴

وعلى هذا الأساس يبدو أنه من الصعب بما كان الفصل بين التاريخ الاجتماعي للهجرة وبين الحياة الاجتماعية للفلاحين الجزائريين، وهي بدورها مرتبطة بتاريخ القوانين العقارية التي تبيح نزع الملكية، والتي ضربت كامل الاقتصاد التقليدي وساهمت في تفكيك التشكيلة الأساسية للمجتمع خمس أو ست عشرات بعد مرسوم 22 جويلية 1834 والذي ضم إيالة الجزائر إلى فرنسا، وعقب الانتفاضة الكبرى 1871 بدأت ودون انتهاء ظاهرة الهجرة الاستثنائية والمثالية - حسب عبد المالك صياد- على اعتبار أنها مبكرة ونظرا لكثافتها وعدد المهاجرين الكبير واستمراريتها ومنهجيتها وطرق تنظيمها.⁵

ونظرا لتقدم ألمانيا في إنتاج الأسلحة الحربية، قررت فرنسا مضاعفة مجهوداتها في ميدان تطوير الصناعة الحربية والاستعانة بالجزائريين في هذا الميدان، ولتحقيق هذا الهدف أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما بتاريخ 18 جوان 1913، ثم جاء متمما له مرسوم 15 جويلية

¹ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

² يشير بن جامين ستورا إلى أن عدد الشمال إفريقيين الذين تم تسخيرهم خلال الحرب العالمية الأولى (1915-1918) قدر بـ: 132321، كان من بينهم 78566 جزائري و 35506 مغربي و 18249 تونسي، أنظر: Benjamin Stora, Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), Editions La découverte, Paris, 2004, P 47.

³ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 134 .

⁴ هواري قبايلي، "حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا (1830-1962) "، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 05، ديسمبر 2010، ص 289.

⁵ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

¹ 1914 وأعلنت فيهما عن اتخاذ بعض الإجراءات لتسهيل هجرة العمال الجزائريين إلى فرنسا.²

وعمقت هذه القرارات أبطل مفعول ذلك الإذن الخاص بالسفر، وفتح الطريق أمام الجزائريين ليلتحقوا بفرنسا، ويسدوا ذلك النقص الذي تشكو منه حكومة باريس في الأيدي العاملة³، إذ وصل عدد الجزائريين إلى حوالي 10000 مهاجر فيما بين 1907-1913 وذلك استجابة لنداء الصناعيين الفرنسيين، وقد سهل إلغاء " الإذن بالسفر " في 18 جوان 1913 هجرة الجزائريين، وذلك رغم احتجاجات المعمرين الذين طالبوا بالاحتفاظ بسواعد الجزائريين التي كانوا بحاجة إليها.⁴

إذن فأولى موجات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تعود إلى نهاية القرن 19، وأثناء الحرب العالمية الأولى تم نقل أكثر من مليون جندي من الدول المغاربية المستعمرة إلى مسرح العمليات القتالية على جبهة الحرب الفرنسية الألمانية.⁵

وعلى ما يبدو فإن تمكن بعض المهاجرين القبائليين من الهجرة إلى فرنسا والحصول على عمل هناك كان مثالا يحتذى به، جعل بعض أقرانهم يسلكون نفس السبيل وقد عمل هؤلاء المهاجرون كحمالين في الموانئ وعمال في المستودعات أو في المصافي والمناجم⁶، ولا بد أن نشير هنا إلى أن القبائل (البربر) الشمال إفريقيين من الجزائر وتونس والمغرب على حد سواء قد عرفوا طريق الهجرة نحو المتروبول.⁷

وإذا كانت هذه هي الخصائص العامة للهجرة الجزائرية قبل الحرب العالمية الأولى، فهل يمكن أن تغير مجريات الحرب العالمية الأولى من حركية وميزة الهجرة الجزائرية؟

¹ Bernard Nogaro et Lucien Weil, La main – d'œuvre étrangère et coloniale pendant la guerre, PUF, Paris, 1926.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 134 .

³ نفسه، ص 134.

⁴ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 840.

⁵ أحمد كاتب، " الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية – دراسة في سياسة الجوار الأوروبي "، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، تحرير: محمد غربي وآخرون، ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 460.

⁶ Kaddach, Op.Cit, pp 159-160.

⁷ Les Kabyles en France, Rapport de la commission chargée d'étudier les conditions du travail des indigenes algériens dans la métropole, 1914, Beaugency, Imprimerie Hené Barrillier, p3.

المبحث الثاني: الهجرة الجزائرية (1914-1918):

لم تكن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تثير الانتباه - في بدايتها على الأقل - وذلك لقلّة عدد المهاجرين ولكن بعض المهتمين يؤكدون أنّها بدأت سنة 1874، وكانت الهجرة لأسباب اقتصادية متمثلة في البحث عن عمل بعد الحرمان الذي عانى منه الجزائريون نتيجة نزع ملكياتهم وتشريدهم، وخلال الحرب العالمية الأولى ونظرا لحاجة فرنسا لليد العاملة الجزائرية تم إلغاء قانون 1874 الذي يقيد الهجرة وصدر قانون 1914 الذي ينظم الهجرة إلى فرنسا.¹

ومع ذلك فإن ظرفية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) فتحت المجال أمام نزيف اليد العاملة الجزائرية من المستعمرة إلى المتروبول، وقد ناهز عدد العمال الجزائريين بفرنسا 78056 فيما بين 1915 و 1918²، وهناك إحصائيات أخرى تشير إلى أنه فيما بين 1914 و 1918 وصل إلى فرنسا ما بين 120 إلى 130 ألف لأجل العمل و 175000 آخرون للخدمة تحت الراية الفرنسية.³

وتماشيا مع هذا الطرح يجمع أغلب الذين أرحوا للهجرة الشمال إفريقية إلى فرنسا على أنّها لم تعرف دفعا قويا يجعلها ذات أهمية كبرى إلا خلال الحرب العالمية الأولى⁴ ويفسر ذلك بالسياسة الفرنسية المطبقة في شمال إفريقيا، والتي يمكن أن نصطلح على تسميتها بسياسة الاستنزاف البشري، والتي كانت في الحقيقة متماشية بالتوازي مع سياسة الاستنزاف الاقتصادي للمستعمرات⁵، حيث أن ظروف حرب 1914 - 1918 اقتضت توفير عدد هائل من العمال الشمال إفريقيين (عمال المستعمرات).⁶

¹ أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004، ص 150.

² هوارى قبائلي، "حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا (1830-1962)"، المرجع السابق، ص 288.

³ Des Algériens a Lyon 'De la grande guerre au front populaire, pp 29-30.

⁴ Louis Chevalier – Robert Gessain – G. de Longevialle – Jean Sutter, Documents sur l'immigration. Institut national d'études démographiques, Travaux et Documents, Presses Universitaires de France 1947, Cahier N 2, p 162.

⁵ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 291-292.

⁶ Laurent Dornel, Les usages du racialisme. Le cas de la main- d'œuvre coloniale en France pendant la première guerre mondiale. Genèses, 20 Septembre 1995.

فعند اندلاع الحرب العالمية الأولى، اقتضت الضرورة أن تجند فرنسا كل عامل جزائري أو أي عامل آخر في مستعمراتها، وذلك للقيام بعمل الفرنسيين الذين تجندوا للدفاع عن بلادهم¹ - ولأول مرة في تاريخ فرنسا- نجد أن هذه الأخيرة أصبحت تفرض الهجرة على العمال، الذين اقتضت الضرورة وجودهم بالأراضي الفرنسية² وخلال الحرب تزايد حجم الهجرة لأسباب أولها:

ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914 الأنف الذكر، مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا³.

لقد سنت فرنسا قانون 14 جويلية 1914، من أجل إلغاء ترخيص السفر، الذي لم يسمح بمقتضاه لأي ساكن من شمال إفريقيا بالحركة خارج بلده، ولكن سرعان ما فتح باب الهجرة إلى غاية 1924 حصريا بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى⁴.
ثانيا: الإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916، من قبل السلطة، حيث أسست " مصلحة عمال المستعمرات " أو " Le service des travailleurs coloniaux " التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية، وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هناك⁵، وذلك يعني أن هذه المصلحة كانت مكلفة بتعيين وتوزيع اليد العاملة من سكان المستعمرات، وقد قدرت خلال هذه السنة بـ : 220000 عاملا من بينهم 132000 عاملا من شمال إفريقيا، عينوا في مؤسسات عسكرية واقتصادية مختلفة⁶.

وحسب بعض الوثائق التاريخية فإن العمال الجزائريين الذين كان يقدر عددهم في سنة 1917 بحوالي 17000، لم يلتحقوا بفرنسا لأن الحكومة تعاقدت معهم على العمل في مصانعها وإنما لأنهم أجبروا على التوجه إلى فرنسا والعمل في مصانع وزارة الدفاع ضد

¹ Bulletin de liaison des professeurs, Histoire Géographie, Education civique. Echelles n° 27, Janvier 2008, p 3.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 134.

³ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 14.

⁴ Chevalier, Op. Cit, p 163.

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 14.

⁶ Chevalier, Op. Cit, p 162.

رغبتهم¹، وللاستفادة من عمال المستعمرات تم تشغيلهم - دون وثائق - في الأشهر التي أعقبت اندلاع الحرب العالمية الأولى.²

ويبدو من الأرقام التالية أن الجزائر عرفت استنزافا خطيرا، فيما بين 1916 و1918 تحدده أعداد العمال الذين نقلوا إلى فرنسا إكراها:

1916: 28896

1917: 26996

1918: 16972

المجموع: 75864³ (*)

وتشير بعض الدراسات إلى أن الجزائر ساهمت بدورها بما لا يقل عن 172000 جزائري في إطار الخدمة العسكرية، وهو ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة المغاربة، ومن أجل المقارنة فإن عدد الجنود المغاربة الذين شاركوا في الحرب العالمية الأولى قدر بـ 45000 جندي⁴، وهذا ما يدل فعلا على سياسة استغلال رهيبة لأبناء المستعمرات.

وبالإضافة إلى هذه الأعداد، تواجدت مجموعات هامة من العمال - القادمين من شمال إفريقيا ومن بقية المستعمرات الفرنسية - بفرنسا فيما بين 1914 و 1918 تحدها الإحصائيات التالية:

78560 جزائري، 35500 مغربي، 18250 تونسي، 49000 من الهند الصينية و37000 صيني، ولابد من إضافة أعداد المجندين إلى أعداد العمال، حيث تم توظيف 175000 مجند و 130000 عامل من المستعمرات الشمال إفريقية؛ من طرف مصالح الدولة فيما بين 1914 و 1918.⁵

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 135.

² Joanny Ray, Les Marocains en France, Thèse de droit. Université de Paris, Paris, Imp de M. Laverne, 1937.

³ هلال، دراسات و أبحاث، المرجع السابق، ص 291.

* ورد في الكتاب (مجموع العمال 75864 عامل) بينما الأصح هو 72864.

⁴ الكبير عطوف، المرجع السابق، ص 118.

⁵ Tyler Stovall, " colour- Blind France? Colonial Workers during the First World War " Race and Class, 2. 1993.

ويشير بعض الباحثين إلى أن عدد المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى بلغ: 180000 مجند شاركوا مرغمين في المجهود الحربي، قتل منهم: 50000 في ساحات المعارك، أنظر:

Abdelghani Megherbi, La paysannerie algérienne face à la colonisation, pour comprendre l'impératif historique de la révolution agraire, Edition ENAP, Alger, 1973, p 103.

ثالثا: إلحاق الشباب بوححدات الجيش الفرنسي، قبل مرحلة الخدمة، بحيث أن دفعة سنة 1917 قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة؛ وفي نفس الوقت كانت السلطة قد جندت عنوة 17000 عاملا في الدفاع الوطني.¹

كما عازمت الحكومة الفرنسية على الإسراع في تطبيق التجنيد العسكري الإلجباري ابتداء من سبتمبر 1914، حيث قررت تقديم تاريخ تجنيد دفعة 1915، مع محاولة رفع هذه الدفعة من حوالي 2500 جندي إلى 10000 جندي، وتم فعليا تسجيل هذا الشباب القابل للتجنيد إما بواسطة سجلات الحالة المدنية، أو بقيام الإداريين الاستعماريين من متصرفين ورؤساء بلديات صحبة أعوان من الإدارة "كالقياد" بجولات إلى عروش القبائل والدواوير قصد إحصاء هذا الشباب واستدعائه.²

طبقت فرنسا نظام التجنيد الإلجباري على الجزائريين منذ عام 1912، ونتج عن هذا النظام تكوين قوة قتالية قوامها 17000 جندي، وقد لجأت فرنسا إلى هذا النظام بعد أن ظهر نقص في القوات الفرنسية، نظرا لإرسال بعض الفرق إلى مراكز للقيام ببعض العمليات العسكرية الهامة، ومن ناحية أخرى اتجه الشباب الجزائري إلى الأعمال المدنية التي تدر عليهم ربحا كبيرا، لأن الأيدي العاملة الوطنية كانت شحيحة وبالتالي أجورها مرتفعة ولذلك رفضوا الاتجاه إلى الأعمال العسكرية³، وبصدور مرسوم 3 فبراير 1912 الذي وافق عليه المجلس الوطني الفرنسي - رسميا - دخلت الجزائر في مرحلة توتر كبيرة ميزتها الاضطرابات والعنف وتجاوزتها إلى الاغتيالات التي عمت سائر أنحاء البلاد.⁴

نص هذا القانون على تحديد فترة التجنيد العسكري بثلاث أعوام لمن يبلغ الثامنة عشرة من العمر، وأن يتم إدماج المقاتلين الذين يؤدون هذه الفترة في الخدمة وكان هذا العمل يتم كل عام عن طريق وزارة الحربية ويطبق على العناصر الوطنية والأوروبية، هذا وقد ظهرت المعارضة لنظام الخدمة العسكرية، لأن الوطنيين كانوا يعتبرونها عملا يستحقون عليه أجرا وهذا ما دفع بعض الإداريين الفرنسيين إلى بذل الوعود بمنحهم بعض المكافآت.⁵

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 14.

² ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 188 .

³ ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 62.

⁴ ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 187.

⁵ ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص ص 62-63.

وقد أرسل الجزائريون عريضة هامة إلى "حكومة الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي" معبرين فيها عن رفضهم لقانون التجنيد الإجباري، وذلك لعدة اعتبارات: أولاً: لكونه معاديا للديمقراطية لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط.

ثانياً: مهينا للجزائريين، لأنه وعدهم تعويضا قدره (250 فرنكا)، وهو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم كانوا "مرتزقة" لا جنودا " بفخر واحترام".

ثالثاً: غير عادل لأنه جعل الجزائريين يعملون في الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين، كما أن ذلك القانون كان غير عادل، لأنه فرض على الجزائريين حملا جديدا دون أن يعطيهم الحقوق السياسية والمدنية التي هي ضرورية ولا استغناء عنها.¹

كان الجزائريون يرون أن نظام التجنيد يخالف العادات التي نشأ عليها الجزائريون والتقاليد التي سارت عليها القبائل، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كان التجنيد يفرض عليهم التضحية بالحياة من أجل الدفاع عن دولة غازية، ومن ناحية ثالثة لم تكن هناك أية إرضاءات تبذل لهم فهناك القوانين الاستثنائية ونظام إداري وقضائي قاسي، ونظام ضرائب لا يطبق على الفرنسيين وإنما يختص بالمسلمين فقط بالإضافة إلى وسائل الرقابة البوليسية، ومن ناحية رابعة أظهر أبناء الريف بشكل خاص معارضة شديدة نظرا لتغيبهم لفترات طويلة بعيدا عن أراضيهم بشكل ألحق أضرارا كثيرة بالزراعة²، وخاصة إذا علمنا أن الزراعة في أغلب الأرياف الجزائرية تمتلك سمات الزراعة القبلية.³

ويجب أن نشير هنا إلى أن سي محمد بن رجال وهو أحد أعيان مدينة ندرومة توجه أيضا إلى باريس؛ على رأس وفد من وجهاء الغرب الجزائري⁴ لتقديم اقتراحه هناك وصرح لصحيفة الزمن قائلا بأن الجزائريين يعيشون وضعية اجتماعية متدهورة يدفعون الضرائب ويتحملون الحراسة الليلية والسخرية، يعانون من آثار الربا ويتعرضون لمضايقات المعمرين، ولا أحد يسمع

¹ عبد الرحمن بن العقون، المصدر السابق، ص ص 36-37.

² ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 63.

³ Nouschi André, Enquête sur le niveau de vie des la populations rurale constantinoise de la conquête jusqu'en 1919, Essai d'histoire économique et sociale, presses universitaire de France, 108 Boulevard, Saint-Germain Paris (VI) 1961, p 91.

⁴ في أعقاب الدكتور ابن التهامي توجه إلى باريس - بمبادرة من جريدة الحق - وفد من أرباب العائلات التي رفضت أن تقدم أبناءها ذوي 18 سنة إلى الأوروبيين " الروميين" حسب تعبير تلك الفترة، وكان الوفد مكونا من سبعة ممثلين من ندرومة وجبال عمور عن الملاك الكبار والتجار وقاده السيد ابن رجال الذي اشتهر بتحركاته منذ 1891، أنظر: نيكولاي دياكوف، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، أمدوكال للنشر، الجزائر، 2015، ص ص 173-174.

شكاويهم، كما أنهم يمنعون من الهجرة وفوق هذا تطلب منهم - ودون تعويض - ثروتهم الوحيدة التي بقيت لديهم ألا وهي أبنائهم... يمكن أن يكون هذا عدلا؟¹

ويبدو من خلال هذا الاعتراف أن الجزائريين كانوا يرغبون في الهجرة إلى الخارج كما فعل معظم الجزائريين الذين فروا من قرار التجنيد الإجباري في مطلع القرن العشرين.

وسعيا منها إلى إسكات المعارضة وخاصة تلك التي ميزت منطقة الأوراس عمدت الإدارة الاستعمارية إلى إصدار مجموعة من المراسيم التي ضمنت الحقوق للمجندين القدامى²، فعلى سبيل المثال ضمن مرسوم 03 فيفري 1912 ومرسوم 19 سبتمبر 1912 ومرسوم 13 جويلية 1913 ومرسوم 7 سبتمبر 1916... وغيرها للمجندين القدامى وغيرهم عدم إخضاعهم لقانون الأهالي، وجعلهم يتمتعون بالمشاركة في الانتخابات وبحق التقاعد إذا ما أمضوا مدة 25 سنة في خدمة الجيش الفرنسي على الأقل و 45 سنة على الأكثر، والتمتع بالحقوق السياسية والتعليمية، وتخصيص المنح للمعطوبين والمرضى، وحمايتهم ببعض القوانين ولهم الحق في العمل في مصانع وزارة الحرب، وتم تحديد مرتبات المجندين حسب الرتب والمدة فقد حدد مرتب المتطوع على سبيل المثال بـ (1000 فرنك)، إذا تعهد بالعمل لمدة 5 سنوات و(800) لمن تعهد بالعمل لمدة 4 سنوات و(600 فرنك) لمن تعهد بالعمل لمدة ثلاث سنوات، كما وعدت هذه المراسيم بفتح المدارس أمام أبنائهم، ثم ترقى الضباط الأهالي إذا ما تجنسوا بالجنسية الفرنسية، وفتح الباب أمام ترشيحات وانتخاب المستشارين والنقايين من الأهالي، كما يمكن لقدماء المحاربين أن يستأجروا الأراضي لمدة تتراوح ما بين (3) و (9) سنوات.³

ولكي تقاوم الدعاية الألمانية بين الجنود الجزائريين، حاولت فرنسا أن ترضي بعض الحاجات الاجتماعية لهؤلاء الجنود⁴، ذلك أنه في ربيع سنة 1915 احتجز الفرنسيون بعض المنشورات الألمانية الموجهة إلى الجنود الجزائريين والمغاربة على الجبهة الأوروبية، وقد تلقى جنود المغرب العربي في خنادقهم في فلاندر بياناً يدعوهم إلى الانضمام إلى أعداء فرنسا، والمنشور الذي

¹ Mahfoud Kaddache et Mohamed Guenaneche, L'étoile nord-africaine (1926-1937). Office des publications Universitaires, Alger, 1984, p 14.

² عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 102.

³ المرجع نفسه، ص 102.

⁴ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص 253.

يبدو أنه كان بالعربية قال بأنه منذ سنوات قضى الفرنسيون على مملكتي الجزائر وتونس وفصلوهما عن عالم الإسلام، ثم ذكر الجنود بأن العلماء قد أعلنوا الجهاد ضد الحلفاء وأن من واجبهـم- كمسلمين- أن يفعلوا نفس الشيء، وقد سأل المنشور جنود المغرب العربي أن ينضموا إلى الألمان، أعداء فرنسا وإلى العثمانيين إخوانهم، ويبدو أن هذا المنشور قد وزع لغرض دعائي محض؛ محاولة لإضعاف معنويات الجيش الفرنسي بواسطة الحرب النفسية. وهناك نشاطات مشابهة أقيمت في برلين للجنود الجزائريين الذين كانوا قد فروا من الجيش الفرنسي وللسياسيين الساخطين الذين وجدوا ملجأهم في العاصمة الألمانية، وقد عامل الألمان الجنود الجزائريين، سواء منهم الفارون أو المساجين معاملة طيبة، فقد أبقوهم في (معسكر الهلال) في وونسدورف- زوسن قرب برلين، وكانوا قد أعطوهم بدلات عسكري تركية وفصلوهم عن ضباطهم الفرنسيين ووضعوهم تحت قيادة ضباط ألمان يتكلمون العربية وبناء على رأي الكتاب الفرنسيين فإن الجنود الجزائريين قد عوملوا في ألمانيا "بإطراء"، فقد أعطوا الطعام حسب التقاليد الإسلامية، كما عرضت عليهم النقود والوعود المغرية؛ ووسط احتفالات كبيرة افتتحت ألمانيا مسجدا لهؤلاء الجنود، وقد حضر الاحتفالات جزائريون ساخطون على الحكم الفرنسي ورجال من المغرب العربي والمستشرقون الألمان وشخصيات عثمانية.¹

وقد فعلت فرنسا أشياء مشابهة، ففي جانفي 1916 رأت أن تبني مسجدا في (نوجون- سير-مارن) للصلاة واستقبال الجنود الجزائريين الجرحى في أوروبا وبناء على توصيات الحاكم العام في الجزائر، عين وزير الحربية الفرنسي، سنة 1915 ثلاثة أئمة ملحقين بالجنود الجزائريين على الجبهة الأوروبية²، ولما كان هؤلاء الأئمة من خريجي المدارس الفرنسية- الجزائرية، فإنه من الممكن أن يدعي الباحث أنهم كانوا قد اختيروا بعناية لكي يقوموا بأداء الصلاة فقط ولكن أيضا بالدعاية لصالح فرنسا بين إخوانهم في الدين، لذلك فإنهم عندما سئلوا عن انطباعهم، بعد أن زاروا الجنود الجزائريين في المستشفيات، صرح هؤلاء الأئمة الموالون لفرنسا بأن كل الجزائريين كانوا مستعدين أن يجودوا بدمائهم من أجل فرنسا.

¹ سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص ص 243-244.
² اسمان لهؤلاء الأئمة معروفان وهما: يومزراق المقراني وقطرانجي عبد الرحمن، أما الثالث فغير معروف وقد كتب المقراني وقطرانجي كتابا بعنوان "القول الناصح في مجادلة المائن الكاشح" في الرد باسم فرنسا على رسالة ظهرت في اسطنبول بعنوان "المسلمون في الجيش الفرنسي".

وقد كان رد الفعل الجزائري على هذه الدعاية الفرنسية الدينية حاضرا، فقد سخرُوا من خلال الأدب الشعبي - وسيلة التعبير غير المباشر والغامض - من الطريقة الفرنسية، وفي أغنية العصر كما يسميها ديارمي يقرأ المرء مايلي:

" إن الفرنسيين أصدقاءنا، قد بنوا المستشفيات في مساجدنا، تعال واشهد هذه النكبة".¹ والحق أن الجزائريين كانوا يعرفون أن فرنسا لم تكن تعمل من أجل مصالحهم، ولكن من أجل مصالحها هي، فهم لم يفهموا كيف يستعمل المسجد الذي هو مكان للعبادة، كمستشفى لمعالجة الجنود الجرحى ولعل رد الفعل المذكور عكس أيضا وقع أحوال الحرب على الجزائريين.²

نالت الأمة الجزائرية مقابل جهودها ونضالها وعدا ينفذ بعد الحرب، على أن جبال الأوراس لم تقنع بهذه المطالب وهذه الوعود؛ فامتنعت عن تسليم أبنائها للجنديّة الفرنسيّة³ ووقعت اضطرابات الأوراس في هذه الفترة (1916)، بسبب تشدد الإدارة الفرنسية في تطبيق قانون التجنيد الإجباري⁴، والحقيقة أن سكان الأوراس سيثورون في مطلع القرن العشرين عام 1916 في الوقت الذي كانت فيه الحرب العالمية الأولى على أشدها⁵، وهي الثورة المعروفة بثورة عين التوتة - أولاد سلطان - على بعد 35 كلم جنوب غرب باتنة والتي اندلعت في خريف 1916؛ وكانت تحت قيادة رجال شباب معروفين بعدائهم لفرنسا أمثال محمد بن النوي⁶، وقد شملت كل مناطق الأوراس الشمالية وجند الفرنسيون لذلك جيشا كبيرا من

¹ صورت الأغنية فضائع الحرب العالمية الأولى، وأعطتنا وصفا صادقا لما عاشه المجندون الجزائريون وأهاليهم من محن وآلام، أنظر:

J.Desparmet, " La chanson d'Alger pendant la grande guerre", Revue africaine. Volume 73. Année 1932. A- Jourdan, libraire-éditeur, Alger, pp 75-83.

² سعد الله، المرجع السابق، ص ص 253-254.

³ المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 161.

⁴ Charles-Robert AGERON, " Une politique Algérienne libérale sous la troisième république (1912-1919)", Revue d'histoire moderne et contemporaine. Tome 4. Presses universitaires de France, Avril-Juin 1959, p 135.

⁵ يحي بوعزيز، " انتفاضة سكان الأوراس عام 1878"، مجلة الأصالة، عدد 60-61، مطبعة ابن بولعيد، الجزائر، 1978، ص 225.

⁶ Gilbert Meynier, Histoire intérieure du FLN (1954-1962), Casbah Editions, Alger, 2003, p 44.

العساكر والمتعاونين الذين جلبوا من مختلف النواحي في الجزائر، وأذاقوا المنطقة كل أنواع التعذيب والقهر.¹

وابتداء من سنة 1916 بدأت فرنسا تغير سياستها بعد أن أصبحت تعاني من أزمة اليد العاملة والجنود الذين يدافعون عن علمها وبقائها كدولة ذات سيادة، وأنذاك صدر مرسوم 7 سبتمبر 1916 الذي نص على تجنيد جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890، وعدم السماح لأي شخص أن يحصل على أي إعفاء وبعد أسبوع من ذلك، صدر مرسوم آخر يقضي بتزويد فرنسا بـ 17500 عامل جزائري، ثم ارتفع العدد إلى 78000 عامل، إلا أن المشكل هنا هو أن معظم الجزائريين قد رفضوا أن يخدموا وأن يخدموا دولة ترفض أن تنصفهم وتمنحهم حق التمثيل السياسي فانتمت السلطات الفرنسية من آلاف الجزائريين كما فرضت على 62347 شخصا غرامات مالية لا تقل عن 706656 فرنك.²

غير أن الجزائريين تحركوا ورفضوا قانون التجنيد الإجباري ويبدو ذلك واضحا من خلال العرائض الموجهة إلى السلطات الفرنسية³، أو الاعتصام بالجبال والغابات⁴ والإقدام على عمليات الاغتيال العديدة والمداهمة المباشرة لمراكز المعمرين الفرنسيين وضياعهم، دون أن نستثن من ذلك اغتيال حراس الغابات وأعوانهم من الأهالي، كما برزت هجرة العديد من الأسر الجزائرية إلى بلاد الشام وتحديدًا إلى سوريا هربًا من تسليم أبنائها للخدمة تحت الراية الفرنسية.⁵

وتشهد الكثير من المصادر التاريخية أن الذاكرة الشعبية الجزائرية ظلت تحتفظ بمرارة تجربة الحرب العالمية الأولى؛ حيث يروي مصالي الحاج في مذكراته أن الأمهات الجزائريات في تلمسان كن يرددن باكيات عند أبواب الشكنات الفرنسية: "أتركوا لنا أبنائنا"، وظل هذا

¹ عبد القادر زبادية، "وثيقتان عن ثورتَي الأوراس لسنتي 1859-60-1879"، مجلة الأصالة، عدد 60 - 61، مطبعة ابن بولعيد، الجزائر، 1978، ص 205.

² بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص ص 213-214.

³ من بين العرائض الكثيرة التي قدمت إلى الحكومة الاستعمارية من قبل الجزائريين، سواء في الجزائر أو فرنسا عريضة سكان لخروب التي يبدو في نظرنا أنها من أهم العرائض المقدمة في هذا الشأن، وجاء في هذه العريضة: "عندما تفاجأنا بهذا الأمر اندهشنا، ... ونرجو أن تنظروا لحالنا وفقرنا"، كما وقع سكان واد الزناتي بدورهم على عريضة تدعو إلى نفس الفكرة، وهناك عرائض أخرى من بينها عريضة أعيان قسنطينة المؤرخة في 26 سبتمبر 1916 واحتجاج أعيان شاطودان في 13 سبتمبر واحتجاج أعيان باتنة وبريكة.

⁴ مثلما حدث في جبل مستاوة ومناطق أريس وعين التوتة...

⁵ عمار هلال، "الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898-1918)"، القسم 2، مجلة الثقافة، العدد 84، السنة 14، نوفمبر-ديسمبر 1984، ص 119.

الرفض قائما حتى لما قامت الحرب العالمية الثانية¹، كما ظهر هذا الرفض والسخط في مناطق أخرى منها الأوراس والمحمدية ومعسكر وبني شقران.²

غير أننا من جهة أخرى نفترض أن الجزائريين لم يتخلوا نهائيا عن وطنهم ويبدو ذلك من خلال عودة أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أرض الوطن بعد ثلاث أو أربع سنوات من مغادرتهم لها، وهذا ما يعمق الفكرة لدينا بأن قانون التجنيد الإجباري لم يقطع صلة الجزائريين بأهاليهم وأراضيهم وممتلكاتهم.

لقد كان موقف مشايخ الزوايا³ والأئمة وطلبة القرآن والفلاحين بصفة عامة، هو رفض التجنيد الفرنسي للجزائريين، سواء بنيل الحقوق أو دونها، لأنه يعتبر جريمة في نظرهم وفي دينهم الذي لا يسمح لهم أن يقاتلوا من أجل الطاغوت، وبرز رفض الجزائريين لهذا القانون في استعمال وسائل غير أخلاقية للتخلص منه مثل: الرشوة والجاه، الاستبدال، الشراء، التعويض والتزوير، لكن العائلات الفقيرة والذين تنبهوا إلى تحايلات القياد والإدارة، لجؤوا إلى تحريض السكان على الانتقام من الإداريين وأعوانهم من حراس الغابات بصفة خاصة، وإذا كان احتجاج سكان المدن قد أتمم بالمقاومة السياسية مثل: المظاهرات ورفع اللوائح وإصاق المنشورات ودعوة الصحافة الوطنية إلى الرفض، فإن سكان الجبال قد استجابوا لندائهم لكن بوسائل تختلف، وتتمثل في استعمال العنف المباشر ضد الإدارة و أعوانها ومصالح المعمرين الاقتصادية.⁴

ورغم اللوائح والوفود والعرائض التي رفعها الجزائريون، وبالرغم من حالة الاستياء التي عمت مختلف مناطق الوطن، إلا أن السلطات الإدارية الفرنسية مضت في تطبيق قانون التجنيد الإجباري، والحق أن الإحصاءات الرسمية التي استند عليها الكتاب الفرنسيون لرواية أحداث

¹ حميد عبد القادر، دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954)، دار القصبه للنشر. الجزائر، 2007، ص 99.

² Tayeb Chenntouf. L'Algérie politique 1830- 1954, Office des Publications Universitaires, 2003, p 121.

³ غير أن هناك بعض شيوخ الزوايا الذين أبدوا موقفا مختلفا، تمثل في محاولة إقناع الجزائريين بمساندة فرنسا في حربها والدفاع عنها ضد ألمانيا، أنظر :

Arnest Leroux Editeur, " Les musulmans Français et la guerre (Adresse et témoignages de fidélité des chefs musulmans et des personnage religieux de l'Algérie et de la Tunisie)". Revue du monde musulman, Paris, 1915, pp 56 – 60- 74 – 76..

⁴ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص ص 106-108.

سنة 1916¹ تذكر أن أعداد الجزائريين الذين كانوا في صفوف القوات الفرنسية عشية الحرب كانت قليلة، لكن الأهداف الاستعمارية كانت معروفة بحيث كانت تبحث عن مزيد من الرجال لتدعيم قواتها، وبالإضافة إلى طريقة التجنيد الإجباري فقد كانت طريقة التطوع مفتوحة ومثيرة للغاية من أجل جلب عدد كبير من الرجال إلى قواتها²، حيث كان المستدعى للخدمة العسكرية والذي يقرر المجلس الصحي صلاحيته لها؛ يتناول إجباريا 150 فرنكا ويمضي وصل استلامه لها بصفته متطوعا.³

ونظرا لتعدد الأساليب وقساوة السنوات الجافة، تمكنت الإدارة من تجنيد عدد كبير من المواطنين وخاصة أبناء الفلاحين، لكن التطوع في الواقع لم يمس إلا الفئة المحرومة؛ التي قادها القياد إلى التجنيد تحت ضغوط مختلفة (نفسية ومادية بالإضافة إلى الحرب النفسية)؛ ونتيجة لهذا فقد تم حشد عدد كبير من الجزائريين في صفوف القوات الاستعمارية الفرنسية.⁴ وكان تصرف السلطة هذا إيذانا بظهور مشكلة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وقد أثارت جدلا بين المعمرين والنواب الجزائريين.⁵

فقد كانت المنح والمرتبات التي تعطى للجزائريين قبل سنة 1914 تقدر بـ (250 فرنك) للمدعوين العاديين و(400 فرنك) للمتعاقدين لمدة ثلاث أشهر، وقد طلب بعض النواب الجزائريين بأن تكون المنح على شكل هبات لأنها بالنسبة للأسر الفقيرة ضرورية لكونها تحفظ كرامتها، كما طالب هؤلاء بتقديم بعض الضمانات المعيشية لعائلات الضحايا، وقد تم فعلا إقرار هذه المطالب من قبل الحكومة الفرنسية سنة 1914، وربما يعود هذا لشدة الحاجة وزيادة الضغوط نتيجة موقف الجزائريين الذين أخذوا منذ 1911 يفرون، كما رفعت حالة الحضر المفروضة على السكان وتم إلغاء بعض القوانين كالضرائب الجماعية وإحالة المخالفين

¹ هي ثورة الأوراس التي عمت مختلف ربوع المنطقة، وكان العامل الأساسي الذي حركها هو فرض قانون التجنيد الإحباري على شباب المنظمة، وقد بدأت في عين التوتة سنة 1916، أنظر: مولود قاسم نايت بلقاسم، "لمحة عن مجد الجزائر وديمومة شخصيتها البارزة المتميزة عبر العصور والأعاصير"، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 85، يناير-فبراير 1985، ص 52.

² عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 112-113.

³ المدني، كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 354.

⁴ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 113.

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 15.

إلى قضاء الدرجة الأولى وزيد في عدد النواب الجزائريين في المجالس المحلية وسمح بالمشاركة في الانتخابات البلدية، وهذا كله في طريق التمتع بجميع الحقوق المدنية.¹

كانت الإدارة تسعى إلى تجنيد الجزائريين، رغبة في إدماجهم تدريجيا في الجيش الفرنسي لتأمين شرهم وخلق طبقة موالية لها، مقابل بعض الحقوق والامتيازات واستعمالهم كأدوات في يد هؤلاء الضباط ليضربوا بها إخوانهم، وأخيرا التخفيف على الميزانية الفرنسية، ثم تفريق الجزائريين وهي أهم نقطة يمكن ربحها، وكذا العمل على إيصال الحضارة الفرنسية إلى قلب الأسرة الجزائرية.

غير أن هناك بعض المخاوف التي أربكت الفرنسيين، فقد كان بعضهم ضد فكرة تجنيد فرق نظامية من الأهالي وذلك بسبب فرارها من حين لآخر، وهم مزودون ببعض الخبرات والتجربة قد يستعملونها ضد الفرنسيين، وكان بعضهم يرى ألا تكون هناك فرق نظامية من الأهالي بل يجب الاكتفاء بتكوين مجموعات تخصص لقمع الاضطرابات واستخلاص الضرائب، كما رأى بعضهم أن تجنيد الشبان كفيل بدمجهم في الحضارة واللغة الفرنسية وجعلهم يطالبون بتحسين أوضاعهم المادية والنفسية، وفضلا عن ذلك فإن إدماجهم في الجيش الوطني الفرنسي سيجعلهم دون شك يبلغون الحضارة والثقافة الفرنسية إلى الجزائريين بعد تسريحهم من الخدمة.²

وإذا كان هذا موقف السلطة الفرنسية، فإن موقف المعمرين من تجنيد الجزائريين اتخذ أبعادا أخرى برزت عموما في رفض الاعتماد على هؤلاء؛ فقد كانوا يرون أن الجزائريين الذين يشاركون في الدفاع عن فرنسا سوف يطالبون بحقوقهم السياسية والاقتصادية، ثم إن تجنيدهم سوف يترتب عنه نقص الأيدي العاملة الأهلية التي يستغلها المعمرين في صالحهم، كما أنهم سوف يتعلمون فنون القتال والحرب، وقال المعمرين بأن التجربة أثبتت بأنه في حالة حرب أوروبية، فإن الجزائريين سوف يتخذونها فرصة لإعلان الثورة ضد الفرنسيين كما حدث سنة 1871، وكان وراء المعمرين اليهود³ الذين كانوا يحرضونهم على إفشال مشروع تجنيد الجزائريين.⁴

¹ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص ص 113 - 114.

² المرجع نفسه، ص ص 83 - 87.

³ في هذا الصدد جاء في جريدة اليهود: "أمعنوا النظر في هذه المسألة وأعلموا أنكم مهما أقدمتم على هذا الأمر الذي يهددنا بخطر عظيم، لابد أن تضطروا إلى منح الحرية للمسلمين حتى في الانتخاب النيابي، وحينذاك يصير ماسحوا الأذى وعمال المواني والفلاحون يحملون بطاقة الانتخاب".

⁴ M.L.Paysant, Le service militaire obligatoire pour les indigenes en Algerie. Revu africaine, N° 52 (1908), p 125.

أما مواقف الجزائريين فقد تباينت هي الأخرى، ففي حين كان موقف المحافظين من الوجهة الاجتماعية في محله، لأن الجندي الذي يعيش في وسط اجتماعي أوروبي لابد أن يفرض عليه مالا تحمده عقابه، أما من الوجهة الاقتصادية فإن الأسر التي فقدت أبناءها سوف تتأثر بذلك وخاصة الفقيرة منها، بينما كان جماعة النخبة يدعون إلى الإدماج وقبول قرار التجنيد من خلال حملاتهم التي يقومون بها داخل الجزائر¹، وذلك من أجل إقناع إخوانهم حتى يتقبلوا هذا القرار الذي يمكنهم من الحصول على الحقوق السياسية والتعويضات المادية.²

ومن بين المقترحات التي قدمها جماعة النخبة لتحسين حالة الطبقة الثالثة الجزائرية تسهيل الهجرة إلى فرنسا، ففي سنة 1912 فتح أحد الجزائريين مكتبا في العاصمة لكي يساعد مواطنيه على الهجرة إلى فرنسا، وقد برر جماعة النخبة اقتراحهم بأن الهجرة إلى فرنسا ستكون لها فوائد بالنسبة للجزائريين وفرنسا نفسها، وذلك لأنها:

1- سترفع من حالة الجزائريين المعنوية من خلال الاتصال بالآخرين والتعرف على مجتمعات مختلفة.

2- ستضعف من تصوراتهم وتجاربهم التي قد يجدونها مفيدة حينما يعودون إلى بلادهم.

3- ستصلح من حالتهم المادية بالإضافة إلى أحوال عائلاتهم في الجزائر، لأن الأجور في فرنسا أعلى منها في الجزائر.

4- ستعطي للاقتصاد الفرنسي فرصة اليد العاملة الرخيصة.³

ونتيجة ذلك تمكنت الإدارة من تجنيد عدد كبير من الجزائريين، كان أغلبهم من الفلاحين أو العمال الزراعيين ومن العاطلين عن العمل⁴، خاصة إذا علمنا أن الجزائر قد عرفت خلال هذه

¹ كانت مطالبهم محددة وهادفة أهمها: المساواة في مدة الخدمة العسكرية – إلغاء الحوافز المادية لأن العائلة الجزائرية ستكون فخورة وهي ترى أبناءها في الجيش الفرنسي دون تعويض مادي – إلغاء قانون الأهالي – التمثيل النيابي الجاد – التوزيع العادل للضرائب – إلغاء الضرائب العربية – العدالة في توزيع مصادر الثروات دون تمييز – التمثيل في البرلمان الفرنسي – أن يشكل عدد الممثلين الأهالي في المقاطعات الجزائرية خمسين من العدد الفعلي – حق الاختيار للذين يرغبون في الخدمة العسكرية عن طريق الشراء أو التطوع.

² عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص ص 77-79.

³ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص ص 166-167. أنظر أيضا:

Ferhat Abbas, Le jeune algérien, de la colonie vers la province (1930), suivi de rapport au maréchal Pétain (avril 1941), présentation de Abderrahmane Rebahi, 2^e tirage, Alger- Livres Editions, Alger, 2011, p p 157- 158.

⁴ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 115.

الفترة مجاعات متتالية، والتي لطالما ربطها الفرنسيون وعلى الدوام بعدم مجاورة الجزائريين للأوروبيين والاستفادة من خبراتهم.¹

وقد استعملت الإدارة عدة طرق من أجل الحصول على المجندين وهي:

أولاً: المدعوون والمتطوعون، الاحتياطي والمرترقة.

ثانياً: الدعوة إلى العمل في الفلاحة والصناعة.

ولكي تتجنب الأسر القادرة غيلة تجنيد أبنائها، قامت بتعويضهم بالآخرين مقابل ثمن متفق عليه²، ولم يطبق نظام التعويض فعلياً إلا في 1918³، إلا أن أحد رجال الإدارة الفرنسية اعترض على هذا النظام قائلاً: "إن البديل الذي يعد امتيازاً تتمتع به بعض العائلات الجزائرية يعتبر ضربة قوية موجهة إلى الخدمة العسكرية، وتطبيق هذا النظام يمثل خطراً كبيراً ويجب أن تقوم الحكومة بإلغائه؛ لأنه لا يفيد سوى الأثرياء الذين يجب أن يقدموا الكثير لفرنسا التي توفر لهم الأمن والضمان لشرواتهم وجميع شؤونهم المالية، بل يجب عليهم حين يجدون بلادنا في أزمة أن يسارعوا إلى تقديم العون والعرفان بالجميل"⁴، بينما وجد البعض في التجنيد خلاصاً لهم خاصة في السنوات الأولى، غير أن البعض الآخر رفض وظل يقاوم.

ويبدو أن الإدارة الاستعمارية قد تمكنت من تجنيد الجزائريين، وذلك بإتباع طرق مختلفة كالزيادة في المرتبات والسماح بالتعويض والشراء، وهذا بالإضافة إلى الدعاية الواسعة التي كان يروجها المجندون الجزائريون في الجبهة من خلال رسائلهم، حيث يصفون فرنسا "بأنها بلد الجمال والحرية" ولكن لا يستبعد أن تكون هذه الرسائل الموجهة إلى أسر المجندين من فرنسا إلى الجزائر من وضع المخابرات الفرنسية على لسان هؤلاء ... وهذا من أجل الحصول على مزيد من الرجال.

وعلى سبيل المثال كان عدد الشبان المتطوعين من الأوراس خلال 1915، وحسب Depont (ديبون) (5000 شاب) وهو يمثل 10%، ولا شك أنها طريقة حسنة لا تثير أحداً ولا تخلق ضجيجاً، ورغم ذلك فإن السكان في أغلب مناطق الأوراس ردّدوا قائلياً: "يمكنكم رفع

¹ يحي بوعزيز، " المجاعة بالجزائر (أواخر عقد الستينات من القرن 19 ومواقف وآراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها)"، مجلة الأصالة، العدد 33، السنة 05 - ماي 1976، ص 16.
* إن هذه الطريقة سليمة من جهة؛ لأنها تجعل الإدارة في مأمن من المشاكل أو محايدة، لكنها من جهة تحرم الإدارة والأجهزة العسكرية من اختيار عناصر كفأة سواء للعمل أو للجنديّة، وهو ما جعل الإدارة تتراجع عن هذه الطريقة وتلغيها.

² عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 116.

³ AGERON, Une politique Algérienne libérale..., Op.Cit, p 135.

⁴ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص ص 63-64.

الضرائب والاستيلاء على ما تبقى لنا من الأراضي، ولكن لا يمكن أن نسلم لكم أبناءنا¹ وذلك رغم أن الأرض تعتبر عند الكثيرين رمزا للبقاء ومبدأ للحياة²، كما رفضوا إرسال أبنائهم للفحص الطبي، وأجبروا غيرهم على عدم الامتثال للأوامر الصادرة من حاكم البلدية.³ ويبدو أن حاجة فرنسا إلى اليد العاملة، هي التي اضطررتها إلى البحث عن كل الرجال القادرين على العمل، لاستغلالهم في حفر الخنادق والمناجم وفي معامل التجهيزات العسكرية وفي المواصلات المدنية والعسكرية، وتعويض العمال الفرنسيين الذين ألحقوا بجبهة القتال ونتيجة لذلك فقد ارتفع عدد المسجلين وبدأت احتجاجات السكان تتزايد، وعليه يمكننا القول بأن الجزائريين لم يحركهم قانون الغابات ولا المحاكم الرادعة ولا مصادرة الأوقاف وضمها إلى أملاك الدولة؛ مثلما هزمهم قانون التجنيد الإجباري.

يمكننا القول بأن سكان الدواوير الواقعة بين فكي كماشة الجوع وفقر الزراعة، قدموا جحافل مستمرة للهجرة من الريف إلى المدن وإلى الخارج، وقد أثر هذا الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدواوير على التطور اللاحق للجزائر⁴، كما أن عمليات تجنيد الشبان الجزائريين للدفاع عن فرنسا أدت إلى زعزعة البناء الاجتماعي للمنطقة، إلا أن ما قدمه الجزائريون لفرنسا في حربها يعد خدمة عظيمة، ذلك أنهم مثلوا اليد المساعدة لفرنسا قبل الحرب الكبرى وخلاها وبعدها⁵، ورغم ذلك فهي لم تحاول تحسين أوضاع المجندين أو عائلاتهم، وهذا ما أدى إلى هجرة العديد من الأسر إلى المشرق العربي بعد أن باعوا ممتلكاتهم للمعمرين واليهود الذين تزايد نفوذهم بعد تجنيسهم الجماعي إثر صدور مرسوم كريميو.⁶

في النهاية بلغ عدد المجندين الجزائريين 173000 (3.6%) من السكان، من بينهم 83000 مجند و 87000 متطوع و 3000 جندي احتياطي، في حين بلغ مجموع العمال 119000

¹ Haddad Mostefa, " Tradition orale, mémoire collective et quelques repères historique dans l' Algérie coloniale: le cas des Aurès et du pays chaoui", colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco – algérienne, 20 – 22 Juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, p 5.

² Lachraf Mostefa, L'Algérie nation et société, S.N.E.D, 1978, p 84.

³ شارل روبير أجرون، "الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني نوفمبر 1916 وفبراير 1917"، مجلة الأصالة، عدد 62- 63 (باتنة، سبتمبر 1978)، ص ص 9- 14.

⁴ عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر- سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 - 1960) ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1983، ص 95.

⁵ Benjamin Stora; " Algériens, des bras pour la France", Le Monde du 23 Mars 1997.

⁶ Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine- La conquête et les débuts de la colonisation (1827- 1871), Casbah Editions , 2005, p 467.

منهم 89000 عامل معين من طرف الإدارة الاستعمارية و 30000 عامل حر وقد تم توظيف الجزائريين كعمال في مصانع وزارة الحربية.¹

ربما تدل هذه الإحصائيات على نجاح السياسة الفرنسية القائمة على تسخير أبناء المستعمرات للاستفادة من جهودهم، ولكن الأكيد أن هذه السياسة لم تجد تقبلا كبيرا في أوساط الأوراسيين باستثناء حالات خاصة مثلها أبناء الأسر الريفية والفقيرة الذين تطوعوا للجنودية أو العمل تحت راية الدولة الفرنسية.

وزيادة على ذلك فقد دفعت الحرب العالمية الأولى بالإدارة الفرنسية إلى طلب العمل بنفسها بطريقتين: إما التوظيف أو السخرة دون إلغاء حركة السفر الحر.²

وتكثف هذا النشاط مع بداية الحرب العالمية الأولى بتجنيد كبير للجنود والعمال الجزائريين وبذلك لعبت مرسيليا دورا مزدوجا وهو توفير فرص العمل مع دخل ضعيف، ولكن هذا الأخير متوفر للمهاجرين الأوائل الذين وصل عددهم إلى حوالي 2000 إلى 3000 سنة 1914، وفيما بين الجزائريين وصل عددهم إلى 15000 كان معظمهم من ذوي الأصول القبائلية (مرتفعات القبائل) الذين يعملون حمالين مقابل أجره يومية أو يعملون في المصانع.³

تم إحصاء 18 ألف جزائري بقوا في فرنسا مع نهاية 1918، ولكن هذا الرقم غير دقيق، ذلك أن الحكومة كانت قد وظفت وحدها 78000 عامل.⁴ وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأنه:

- أثناء الحرب العالمية الأولى تم نقل أكثر من مليون جندي من الدول المغاربية المستعمرة إلى مسرح العمليات القتالية على جبهة الحرب الفرنسية - الألمانية.⁵

- الهجرة الجزائرية في بدايتها كانت " مؤسسة معتمدة " نتيجة التجنيد الإجباري فقد تم تسخير العمال للمجهود الحربي الفرنسي ولحفر الخنادق (خلال الحرب العالمية الأولى).

¹ Ageron, Une politique Algérienne libérale..., Op.Cit, p 135.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 840.

³ Emile Temime, Op.Cit, NP.

⁴ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 840، وأنظر أيضا: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، (1830-1954)، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة 2011، ص 367.

⁵ أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 460.

- وأخيرا فالهجرة الجزائرية كانت ظاهرة استحسنتها السلطة لأنها وجدت فيها طاعة الجزائريين وانقيادهم.¹

وفعلا فإن المهاجرين إلى فرنسا بين 1914-1919 كانوا قد اكتشفوا كسابقيهم 1874-1914 حياة جديدة، تختلف عن حياتهم التعيية في بلادهم، ذلك أن الإقامة في فرنسا قد أتاحت لهم فرصة الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي، ومحاكاته في الملبس وفي المأكول والمشرب ومكنتهم من التعرف على عقلية الطبقة العاملة من الفرنسيين والأوروبيين، والإطلاع على الاتجاهات السياسية هناك، في جو من الحرية المفقودة في بلادهم.² ولكن يجب أن نتساءل هنا عن مدى تأثير الحرب العالمية الأولى على ذهنية الجزائريين، وهل تغيرت حركية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا فيما بين الحربين؟

المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية فيما بين الحربين (1919-1939):

ربما يجوز لنا القول بأن الدارس للهجرة الجزائرية إلى فرنسا والمتتبع لخصوصياتها يدرك أثر الحرب العالمية الأولى على حركية هذه الظاهرة، كما أنه يسجل أن الدولة الفرنسية كانت بحاجة إلى سواعد الجزائريين، فبعد 1919 استعانت الحكومة الفرنسية باليد العاملة الجزائرية لإعادة إعمار ما خربته الحرب ولكنها سرعان ما طردتهم بسبب الأزمة الاقتصادية 1929.³ إذ قدرت الإحصائيات عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا سنة 1914 بحوالي 78000 مهاجر، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى أعيد بعض الجزائريين إلى بلادهم فبقي 10000 في فرنسا وارتفع العدد سنة 1924 إلى 100000 مهاجر، وفي عام 1950 عاد للهجرة الجزائرية نشاطها فبلغ عدد المهاجرين 400000 جزائري.⁴

كتب فرحات عباس قائلا: " إن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فقد كانت من نتائج الحرب الكبرى أن تعرف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم كأنها أرض الميعاد".⁵

¹ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 16 .

³ أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 460.

⁴ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 م، دار البصائر للنشر، طبعة خاصة، 2009، ص 183.

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 16.

فمع نهاية الحرب العالمية الأولى، عاد أغلبية الجزائريين الذين عبروا إلى فرنسا كعمال أو مجندين في الجيش الفرنسي، ومع ذلك بقي عدد كبير منهم هناك وابتداء من هذه الفترة أصبحت الهجرة تمثل تقليدا أو عادة لدى هؤلاء¹، يضاف إلى ذلك أن فرنسا قد حاولت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أن تظهر بمظهر التحرر، والأخذ بيد الجزائريين للوصول بهم إلى مرحلة الحضارة والمدنية اللائقة بشعوب متصلة بالغرب، وكانت فرنسا تخفي وراء ذلك رغبتها الملحة في كسب عدد من المواطنين أثبتوا جدارتهم في ميادين القتال كما أثبتوها في المصانع والمناجم، وكان هذا تعويضا عن انخفاض نسبة المواليد في فرنسا نفسها² واستغلالا للقوى البشرية والأيدي العاملة الموجودة في شمال إفريقيا³، لأن فرنسا تكبدت خسائر باهظة في العتاد والأرواح، حيث خسرت ما لا يقل عن 1800000 شاب فرنسي فيما بين 1914 و 1918، ونتج عن هذه الخسارة نقص كبير في اليد العاملة التي تعتبر أساسا لإعادة بناء البلاد ولذلك قررت الحكومة الفرنسية الاعتماد على سواعد العمال الجزائريين للمساهمة في معركة البناء والتشييد.⁴

ولم تكتف الرأسمالية الفرنسية باستغلال الجزائري، بل عملت على استغلال الجزائريين في فرنسا نفسها، فشجعت هجرة اليد العاملة الجزائرية إليها، وهنا يصرح فرحات عباس سنة 1924 موضحا أسباب الهجرة الجزائرية إلى فرنسا: "من نتائج استعمار عصرنا هو ظهور نوع اجتماعي لم يكن معروفا من قبل في العالم الإسلامي والبروليتاري، في الماضي كانت أريافنا أهلة بالمزارعين ومربي الماشية وكان الجميع يملك المراعي الضخمة والسهول الخصبة التي كانت تسمح لأولئك الفلاحين بالإقتات من الحليب والقمح وارتداء الثياب الصوفية، وفي المدن كان هناك الحرفي الذي يعمل على هواه إلى جانب المثقف، لقد غير الاحتلال الفرنسي كل شيء، إن عمال اليوم هم إذن في أغليبتهم الساحقة قد انحدروا من القبائل المحاربة الغنية

¹ H. le Masne, Op.Cit, p 20.

² حيث قدرت بـ 15.3 فيما بين 1911-1920 و 18.8 فيما بين 1921-1930، انظر: Jean- Claude Sangoi, " La guerre de 1914-1918 et l'évolution démographique française : rupture ou continuité ?", Traces de 14-18, actes du colloque international tenu à Carcassonne du 24 au 27 avril 1996, édité par Sylvie Caucanas et Rémy Cazals conclusions par Marc Ferro, Les Audois, 1997, p 148.

³ جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير (4) الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 226.

⁴ بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص 135.

والقوية، لقد كانت المتروبول تبدو لهم أرض الميعاد؛ فهي في نظرهم تدفع أجورا جيدة وتدرهم على العمل، فلم يكن للخماس حينئذ إلا فكرة واحدة: الهروب من الدوار ومغادرة البلاد التي لم تعد مضيافة... لا شيء فيها بالنسبة له سوى الإزعاج والبؤس".¹

والجدير بالذكر أنه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى استؤنفت حركة الهجرة التلقائية حيث سجلت أكثر من 21 ألف مغادرة خلال 1920 و 44 ألف في سنة 1922 و 71 ألف خلال 1924.²

وخلال 1924 ارتفع عدد العمال بشكل ملحوظ وهذا ما زاد من مخاوف المعمرين³ خصوصا في ظل استنزاف الرأسمال الفرنسي لليد العاملة الجزائرية الرخيصة على حساب الاقتصاد الاستعماري، وعلى هذا الأساس تدخلت الحكومة الفرنسية بموجب منشور 12 سبتمبر 1924 لمراقبة الهجرة بفرض عقود عمل مسبقة وحياسة دفتر صحي وبطاقة هوية⁴ حيث أكدت برقية وزارية مؤرخة في 08 أوت وتعليمة من الحاكم مؤرخة في 15 سبتمبر 1924 على إلزامية استظهار شهادة توظيف مؤشرة من وزارة العمل، وشهادة طبية مقدمة من طبيب تعينه الإدارة وبطاقة تعريف لكل الأهالي الذين يرغبون في الذهاب إلى فرنسا للعمل بأجر.⁵

أثرت هذه الشروط بصورة فورية على مسافري الدرجتين الثالثة والرابعة وانخفض فجأة عدد المهاجرين من 5982 (أكتوبر 1923) إلى 531 (أكتوبر 1924) ولم يسمح بالسفر في (نوفمبر 1924) سوى لـ 384 مسافرا.⁶

غير أن معدلات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تراجعت ابتداء من 1926 ويعود ذلك إلى إجراءات المراقبة والتضييق وارتفاع نسبة البطالة في فرنسا، ورغم ذلك شهدت سنة 1928 ارتفاعا في عدد الوافدين إلى التراب الفرنسي وبحلول سنة 1929 حلت الكارثة على

¹ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين..، المرجع السابق، ص 102.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 840.

³ تواصل ضغط المعمرين على الحكومة الفرنسية للحد من هجرة الجزائريين نحو فرنسا والتي بلغ حجمها سنة 1923: 119 ألف عامل وتحققت مطالبهم يوم 08 أوت 1924 حينما أصدر وزير الداخلية الفرنسي الراديكالي الاشتراكي "شوتون-Chautemps" بعد شهرين من تعيينه لقرار يمنع هجرة الجزائريين الذين لا يملكون عقود عمل إلى فرنسا، أنظر: ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري- جريدة الحكومة أنموذجا (01 نوفمبر 1954-1955)، ص 68.

⁴ هواري قبايلي، "حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا (1830-1962)، المرجع السابق، ص 289.

⁵ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 841.

⁶ المرجع نفسه، ص 841.

الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الفرنسي بصفة خاصة، وظهرت آثارها واضحة على سوق العمل وتحديدًا في قطاع الصناعات الثقيلة وانطلقت إجراءات خفض الأجور وتسريح العمال، وكان العمال الأجانب أول الضحايا فمنذ 1930 تم تخفيض حوالي 53% من عدد العمال وكانوا كلهم أجانب، وهذا ما يبين بوضوح حجم العمالة الأجنبية في فرنسا منذ ذلك الوقت وخصوصًا في قطاع استراتيجي كقطاع الصناعات الثقيلة.

عادت الهجرة الجزائرية إلى وتيرتها السابقة ابتداءً من 1936 وذلك بتشجيع من الحكومة الفرنسية، ويبدو أن الأسباب هذه المرة سياسية أكثر من كونها اقتصادية وترتبط بالظروف المناسبة التي عاشتها فرنسا بعد نهاية الأزمة الاقتصادية وتوقف تحفظات المعمرين من جراء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر والتي هددت بإمكانية حدوث اضطرابات، وذلك رغم أن بعض المسؤولين في باريس كانوا متخوفين من تصاعد مستويات الدخول والذي من شأنه أن يؤثر على تنقل الأجور والمبادلات التي ظلت مهمة لإعالة أسر بأكملها.¹

فيما يخص الهجرة الفردية، كان أغلبهم في حالة ذهاب وإياب بين الجزائر العاصمة ومرسيليا، وكان البعض منهم يستقر بعد الحرب، فهذا الميناء كان نقطة عبور وتوزيع المهاجرين نحو فرنسا، ولقد كان الوافدون الجدد يكسبون لعدة أيام أو أسابيع في عمارات وسط المدينة قبل أن يلتحقوا بأماكن عملهم بالشمال أو في باريس، وخلال أزمة الثلاثينيات عادوا إلى مرسيليا مشكلين شعوبًا سطحية دون مصادر دخل وهذه الظاهرة خاصة بمرسيليا، منهم أقلية من الجزائريين المقيمين منذ مدة ومجموعة من الوافدين المؤقتين، كان أغلبهم من الفقراء وبعض العائلات الذين قرروا الالتحاق بذويهم في فرنسا إلى غاية 1970.²

وأمام هذه الوضعية احتج المعمرون بشدة وطالبوا بتقنين السفر، وفي هذا الشأن أعلن "أبو" رئيس فدرالية شيوخ البلديات بأنه: "ينبغي الاحتفاظ في سبيل الفلاحة الجزائرية الضرورية لإطعام فرنسا بيد عاملة ليست جيدة من دون شك، ولكن يمكن استعماها على الرغم من ذلك في الجزائر، وفي الجزائر فقط".

ورغم أن البلديات الجزائرية أعلنت أنها ترغب في أن "تحمي فرنسا من أن يأتي إليها طريدو العدالة والأشرار الخطيرون"، وطالما عمدت الصحافة إلى التنديد بالحوادث السيئة التي

¹ هوارى قبائلي، "حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا (1830-1962)، المرجع السابق، ص 289.

² Emile Temime, Op.Cit, NP.

يتسبب فيها جزائريون كما لجأت إلى تضخيم الحوادث التي يتورط فيها العمال الجزائريون¹ غير أن جميع تلك المزاعم المفتعلة من طرف الصحافة تم تفنيدها من طرف رؤساء المقاطعات الفرنسية الذين سألتهم الحكومة سنة 1923 حيث صرح قائد شرطة باريس أن:

" الأهالي الجزائريون البالغ عددهم 15526 في مقاطعة السين هم عموما عمال جادون ومعتدلون ووديعون"، كما أكد زميله في مقاطعة بادوكاليه (Pas-de-Calais) على سيرتهم الحسنة واعترف مع ذلك " بأن بعض الجنح والجرائم التي يعود سببها إلى الخمر خصوصا تجعل السكان حذرين " وأضاف قائلاً: " أن عدم معرفتهم بالنظافة يصدّم عادات سكان الشمال الحريصين على النظافة المتناهية "، وأبدى كل رؤساء المقاطعات أسفهم لكون معظم الجزائريين محرومين من بطاقات التعريف، وعلى هذا الأساس لم يطالب بإلغاء الهجرة سوى مجلسين بلديين فقط هما: موباج (Maubeuge) وهومون (Haumont).²

أبدت الصحافة الجزائرية الفتية حينذاك معارضتها لتعليمه شوتان (Chautemps) واحتج المستشارون العامون المسلمون لمنطقتي وهران والجزائر بقوة علنا، وأعلن ثلاث منتخبين من الأعيان في الجزائر نيتهم في اللجوء إلى مجلس الدولة، على اعتبار أن قانون 14 جويلية 1914 منح للجزائريين مطلق الحرية في التنقل.

في 18 جوان 1926 ألغى مجلس الدولة التعليمه والقرار مبررا ذلك بأنه لا يمكن اتخاذ مثل هذه الإجراءات المهاجمة وذلك لحجم الأضرار التي تسببها للحريات الفردية للأهالي، وأن ذلك من صلاحيات رئيس الدولة الذي يمارس السلطة التشريعية فيما يتعلق بالجزائر.³

وفي 04 أوت 1926 أكد مرسوم (Sarrault) على حرية التنقل دون الحصول على عقد عمل مسبق، ولكنه اشترط مطالب جديدة منها أن المسافر يجب أن يثبت تأدية

¹ في الواقع كانت تلك العقيدة العنصرية التمييزية عملا أعده وصانه حكام اليمين وصحافتهم، والتي كانت مؤسسة على ترسانة من الأحكام المسبقة التي تهدف إلى بناء صورة ساخرة عن الجزائري بلامح نفسية للأهالي، ويبدو أن هذا المشروع كان يهدف منذ البداية أصلا إلى تحطيم الصورة المشرقة والتقدير الذي ورثته الوحدات الجزائرية المشاركة في الحرب العالمية الأولى، إذ أن ذكريات معارك شارلروا والمارن بدأت تتلاشى تدريجيا وتعقبها صور أخرى من العنصرية، التي لعبت فيها الصحافة دور محامي صور السخرية الجديدة، التي تسعى إلى توفير الحجج قصد إثارة قضايا فوضى العمال الجزائريين، وسلوكهم السيئ مع النساء وافترارهم للنظافة وأزبائهم المضحكة وميلهم للعنف دون أن ننسى حالتهم البدائية وتخلفهم الفظيع، وأخيرا كونهم أفضل الحاملين للأمراض المستعصية والفتاكة كالأمراض التناسلية والسل وغيرها...، أنظر:

Kamel Bouguessa, Aux sources du nationalisme algérien. Les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, Casbah Editions, Alger, 2006, pp 163-164.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 840-841.

³ المرجع نفسه، ص 841.

التزاماته بخصوص الخدمة العسكرية وأن يظهر شهادة سوابق عدلية خالية من الأحكام الخطرة، مع حيازة شهادة طبية وفضلا عن ذلك كان يتعين عليه امتلاك مبلغ مالي معين يؤمن له العيش.

في 04 أبريل 1928 أصدر (سارو) - عند عودته إلى الجزائر - قرارا جديدا يحدد قيمة هذا المبلغ بـ (50 فرنكا)، كما اشترط دفع 125 فرنك لتعويض مصاريف الدولة في حالة ما إذا أعادت المسافر إلى الجزائر ولكن القرار ألغى - في المقابل - شرط الخدمة العسكرية.

ورغم سياسة التضييق وتحديد الهجرة إلا أنها كانت عاجزة عن منع موجات من الهجرة التي سببها الجوع، فبينما سجل انخفاض في عدد المهاجرين سنة 1925 (24000 مهاجر) نلاحظ بأنه ارتفع إلى 47000 سنة 1926 وإلى 40000 سنة 1928 ووصل بذلك عدد المغادرين في الفترة الممتدة من 1914 إلى 1928 إلى: 471390 مقابل 365024 من العائدين وهذا ما يجعلنا نفترض إقامة 100000 جزائري بفرنسا، والواقع أن تقديرات وزارة الداخلية بينت أن عدد الجزائريين المستقرين بفرنسا خلال 1926 بلغ 69000 وارتفع إلى 80000 في سنة 1928.

أما في الجزائر فقد ظهرت مطالب بإغلاق منافذ الخروج، لأن تلك الهجرة كانت من بلد يحتاج إلى يد عاملة، وعبرت صراحة غرفة تجارة الجزائر في سنة 1929 عن رغبتها في منع الشبان الجزائريين الذين لم يؤدوا بعد التزاماتهم تجاه الخدمة العسكرية - من الذهاب إلى فرنسا - وطالبت بإبقاء الجنود الجدد من الأهالي في الجزائر خشية أن يتسبب إرسالهم إلى فرنسا في إيقاظ تعلقهم بأرضهم الأصلية.

والواقع أن المستشارين العامين المسلمين دافعوا عن الجزائريين وردوا على هذه الدعوة بحكمة من خلال قولهم أن المستوطنين الذين يرغبون في الاحتفاظ باليد العاملة الخاصة بهم، عليهم أن يدفعوا أجورا أفضل.¹

غير أن الأزمة العالمية دفعت إلى تدني الهجرة بعد 1930²، حيث تم تسجيل 15680 مغادرة فقط فيما بين 1931 - 1935، وصارت العودة أكثر عددا من الذهاب أحيانا

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 842.

² Ageron, De l'Algerie française à l'Algerie algérienne, Op.Cit, pp 364- 365.

وتراجعت الحوالات المرسلة إلى الجزائر وانخفضت مبالغها، ولم يوزع مكتب بريد فورناسيونال أكثر من 18 مليون فرنك خلال 1936 أي أقل من نصف ما تم توزيعه سنة 1930.¹

ربما رأت الإدارة الفرنسية أن السماح للجزائريين بالهجرة إلى فرنسا يمثل الحل الأمثل للتصدي لشبح البطالة المتجذر منذ 1930، كما يفسر بالخوف من إمكانية حدوث اضطرابات بعد تزايد نشاط الحركة الوطنية بالجزائر، ولهذا بدا من الضروري دمج الشباب البطال في سوق العمل الفرنسية ولو بنسب يمكن التحكم فيها ومراقبتها، ولعلها تكون حلولا ظرفية إلى حين يتم إنعاش الاقتصاد الاستعماري في الجزائر.²

وعلى إثر صدور قرار 17 جويلية 1936، لم يعارض المعمرون الفرنسيون هجرة الجزائريين، لأن اليد العاملة كانت متوفرة وتنفق حاجياتهم بكثير، ويمكننا أن نستدل هنا مثلا بإحصائيات لعدد سكان الأوراس فيما بين 1927 و 1936، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:³

البلديات	عدد	خنشلة	عين القصر	الأوراس	عين التوتة	لمبار	بلزمة
1927	2531	807	1454	1035	52	1366	
1928	2361	1044	1594	1181	108	1437	
1929	2454	1018	1749	1138	54	1591	
1930	2666	1122	1840	1239	77	1986	
1931	2380	1088	1645	1325	79	2068	
1932	2685	1343	1818	1356	85	1628	
1933	2937	1364	1809	1233	63	2076	
1934	2980	1324	2055	1469	84	2263	
1935	3301	1625	2485	1624	82	2202	

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 843.

² هواري قبائلي، حركية الهجرة...، المرجع السابق، ص ص 289-290.

³ A.W.C, (Nombre de naissances annuelles):

-Commune- Mixte de KHENCHELA. N 6/32,1937.

- Commune- Mixte d'AIN - el ksar N 4/35,1937.

- Commune- Mixte de l'Aurès N13/25,1937.

- Commune- Mixte de Mac – Mahon N 9/35,1937.

- Commune de LAMBÈSE. N 4/35, 1937.

- Commune- Mixte de Belzma N 15/39,1937.

2442	105	1850	2691	1642	3486	1936
19059	789	13450	19140	12377	27781	المجموع

يبرز الجدول تزايداً كبيراً في عدد السكان، بالنسبة لمنطقة الأوراس، ربما لأن أغلب سكان المنطقة ريفيون يمارسون أنشطة زراعية ورعوية بالدرجة الأولى، والمعروف أن ظاهرة النمو الديمغرافي السريع هي من أبرز خصائص المجتمعات الريفية الزراعية، وقد يكون ذلك ناتجاً أساساً عن ظاهرة الأمية المنتشرة بين النساء والتي يقدرها البعض بنسبة % 99¹ ورغم أن هناك نية في إنشاء المدارس في المناطق البربرية²، إلا أن سياسة التعليم كانت ضعيفة، لأن الفرنسيين كانوا يرون أن الجزائريين محكوم عليهم بأن يسلكوا سبيلاً طويلاً قبل أن يبلغوا المعرفة³، كما أن السياسة التعليمية الفرنسية كانت تهدف إلى غزو فكر الجزائريين بالدرجة الأولى⁴، وبما أن نسبة المواليد مرتفعة فذلك يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع نسبة الأيدي العاملة المنتجة، والتي أصبحت تفوق احتياجات المعمرين، خصوصاً في هذه المرحلة (1927-1936)، ومن خلال ذلك نفترض أن أرباب الأسر الجزائريين، كانوا مدفوعين إلى البحث عن عمل يؤمن احتياجات أسرهم الغذائية والمادية، ويبدو أن تلك الحاجة الملحة هي التي وجهت أنظارهم نحو المتروبول على أساس أن فرنسا تتوفر على فرص عمل بأجور مرتفعة - نوعاً ما- إذا ما قورنت بتلك التي يمنحها المعمرين للجزائريين لقاء القيام بأعمال شاقة. لكن الولاية العامة كانت قد أصدرت من جديد، تحت ضغط المعمرين إجراءات جديدة⁵ فقد أصدر الحاكم العام قرارين إداريين الأول في 09 ديسمبر 1936 والثاني في 29 جانفي 1937⁶، الأول يخص الكفالة النقدية والثاني يخص المراقبة الصحية.⁷

¹ رابح تركي، "الأمية في الجزائر"، مجلة الثقافة، السنة 11، العدد 64، جويلية-أوت 1981، ص 37.

² أول من رسم موقع هذه المدارس هو إميل ماسكاراي، أنظر:

Fanny Colonna, Savants Paysans (Elements d'histoire sociale sur l'Algérie rurale) Office des publication Universitaire, 1 Place Centrale de Ben-Aknoun, 1987, p 265.

³ فيليب لوكا، جون كلود فاتان، جزائر الأنثروبولوجيين (نقد السوسيولوجيا الكولونيالية)، ترجمة: محمد يحياتن، بشير بولفراق، ورده لبنان، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 27.

⁴ Charles-Robert Ageron, France coloniale ou parti coloniale? Presses universitaires de France, 108, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1978, p 250.

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 20.

⁶ Chevalier, Op.Cit, p 163.

⁷ اشترطت الكفالة المالية بأمر إداري من الولاية العامة بتاريخ 9 ديسمبر 1936 واشترطت المراقبة الصحية بأمر من الولاية العامة أيضاً بتاريخ 29 جانفي 1937، وأخيراً اشترطت حيازة الدفتر الصحي بمرسوم 17 جوان 1938.

وبفضل السياسة الجديدة التي اتبعتها حكومة الجبهة الشعبية تجاه المهاجرين، ازداد عدد العمال الذين يتوجهون إلى فرنسا بحثا عن العمل، لكن نشوب الأزمة السياسية بين قادة اليسار الفرنسي والحركة النقابية وفشل الحكومة الجديدة في التغلب على الخلافات التي ظهرت بين العمال ورجال الأعمال، قد أدى إلى عودة أعداد كبيرة من العمال إلى بلادهم في عام 1937.¹

وعليه فمنذ 17 جويلية 1936 أعيد العمل بحرية للحركة للعمال الجزائريين، وذلك في ظل حكومة ليون بلوم التي ألغت القوانين المقيدة لحرية ذهاب الجزائريين، وهذا ما دفع إلى حركة هجرة قوية جدا مثلما كانت عليه في السابق وذلك رغم الأزمة الاقتصادية، ولم تبق ظاهرة الهجرة حكرا على منطقة القبائل فقط إذ امتدت إلى المناطق العربية المجاورة، وكانت الإدارة تؤكد أنهم " يذهبون إلى الاشتغال في البطالة في فرنسا " فتعويض البطالة هناك كان أعلى من الأجور المطبقة في الجزائر.

ومن جهتها كانت الأحزاب الفرنسية المتطرفة توظف رجالا تؤجرهم من ضمن البطالين الجزائريين، وطالما عمل الحزب الشيوعي الفرنسي على إقائهم في الإضرابات الفلاحية الصعبة والقاسية خلال أكتوبر ونوفمبر 1936، وعلى إثر ذلك تمكن الحاكم العام من الحصول على الموافقة على إصدار قانوني أكتوبر 1936 وجانفي 1937 وبموجبها أعيد العمل بالضمان المسبق والمراقبة الطبية، ومع ذلك تم تسجيل 46500 مغادرة في 1937 و 36000 في 1938 مقابل أقل من 60000 عودة (إياب).²

إن المرحلة الثانية كرسست مرور المؤسسات الجماعية على المؤسسات الفردية وتحريرها من قيود الجماعة، فهذا النوع من الهجرة كان يعتبر مغامرة أساسها فردي، مما أدى إلى اكتشاف طابع جديد من قبل هؤلاء الفلاحين الذين خرجوا من بيئتهم " فلاحين ضالين ".³ ولن نستغرب عندئذ حينما نرى أن القبائليين -الذين حافظوا بصورة حسنة على اندماجهم الاجتماعي- ينجحون في ذلك وبصورة أفضل في الهجرة، إذ كان أولئك المهاجرون يفتنون جزئيا من آلام المنفى وذلك لأنهم يعيشون في جماعة، يطبع حياتهم الزهد وهو الأمر الذي

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 138-139.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 843-844.

³ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

يمكنهم أحيانا من توفير نصف أجورهم، وغيرهم من العمال المهاجرين المعوزين - الذين كانوا عمالا متنقلين - لا يجدون عملا إلا بصعوبة متناهية، مما يجعلهم في أغلب الأحيان عاطلين ومدينين، وعلى هذا الأساس كانت فرنسا تمثل لهم " جحيما بروليتاريا " الذي عارضهم بأسطورة " جنة النعيم " التي نشرها بعض الكتاب المتفائلين.

وهنا يمكن أن نتساءل عما إذا كان بإمكان الجزائريين التصدي لمثل هذه الأمراض ؟¹ وإذا كان للحرب العالمية الأولى تأثير كبير على هجرة الجزائريين إلى فرنسا، فهل يمكن أن يكون للحرب العالمية الثانية مثل ذلك التأثير؟ أم أن ظروف انتقال المهاجرين ستخضع لعوامل وسياسات أخرى بعد 1939؟

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2 ، المرجع السابق، ص850.

الفصل الثاني

الهجرة الجزائرية 1939-1962

- المبحث الأول: الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945).
- المبحث الثاني: الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1954).
- المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية إبان الثورة التحريرية (1954-1962).

المبحث الأول: الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945):

يمكننا القول بأن كل الإجراءات المقيدة للهجرة لم تكن لتوقف هذه الظاهرة في الأوساط الجزائرية المسلمة، وقد ظهرت هذه الحركة نتيجة تدمير القرى والمدن الجزائرية وهو أمر يؤدي طبعاً إلى الهجرة¹، ويمكننا القول بأنه خلال الثلاثينيات بقيت نسبة الذهاب والإياب متأرجحة فتارة يزداد عدد المهاجرين وأخرى عدد العائدين، إلى أن خفت نسبة الهجرة عندما لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية وكادت تتوقف عند اندلاعها²، غير أن الأمرية السرية المؤرخة في 08 مارس 1938 بباريس والصادرة عن " وزارة الدفاع الوطني والحرب " أعطت أوامر تخص تنقل الجزائريين، إذ طلبت أن تخصص مصلحة تتفقد المهاجرين نحو فرنسا جزائريين ومغاربة وتونسيين في جميع موانئ ومطارات المستعمرات الثلاث وتتلخص مهمتها في:

1- تطلب بطاقة الوضعية العسكرية.

2- التبليغ لصالح المكاتب الخاصة بتوظيف الأهالي ومتابعة حركة ذهاب وإياب هذه الفئة من الأهالي.

3- تبليغ الأهالي بواجباتهم في المتروبول.

على أنه سيتم تطبيق هذه الأمرية ابتداء من 1 جوان 1938، كما سيتم تبليغ الأهالي عن طريق الصحافة في الوقت المناسب وعن طريق المناشير والملصقات في البلديات، وبالنسبة للأهالي الجزائريين فإنه لن يسمح لهم بالقدوم إلى فرنسا إلا بعد إثبات الوضعية إزاء الخدمة العسكرية³.

ثم كان لتفاقم الحوادث والتوتر بين فرنسا وألمانيا أثره الكبير على نفوس العمال، فأصبح عدد الذين يعودون إلى بلادهم يفوق عدد الذين يتوجهون إلى فرنسا⁴، فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية سجلت زيادة في عدد المهاجرين حيث بلغت 145500 مهاجراً ولكن فيما بين

¹ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 20.

³ 61CPCOM/1 : Instruction relative a l'organisation du rappel a la mobilisation des indigènes nord- africaine immigrés en France.

⁴ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 139.

1940 و1945 تراجع ذهاب المهاجرين فقدر بـ 34000 في حين ارتفعت الإيابات إلى 20000 أي بفارق 14000.¹

غير أنه مع مرور الزمن يزداد التأثير على هجرات العائلات، بداية مع الحرب العالمية الثانية خاصة في المناطق شديدة الاضطراب، وفي سنوات الثورة التحريرية في الجزائر (1955-1959) كانت هناك هجرة للعائلات على خلاف فترة الحرب الأولى التي شهدت هجرات الأفراد فقط.²

وكانت الإدارة مجبرة على ملاحظة بعض الترددات التي تبتعتها إشارة انتشرت في الجزائر العاصمة " أن مجموعات أهلية من مقاطعة قسنطينة، رفضت أن تجند وتسفر إلى فرنسا".

في 12 سبتمبر 1939، أقر المتكلم باسم حزب الشعب الجزائري، بمحطة الجزائر العاصمة أمام الجنود الاحتياطيين بالموضوع التالي: " نفضل أن نموت هنا، مع أبنائنا على أن نذهب لنقتل في ألمانيا "، وقد وصفت هذه النشرة الحالة النفسية التي تحتلج السكان.

كما أشار مخبر بأنه في صالون الحلاقة (بوعلام)، شارع "ماهون" بالجزائر العاصمة، والذي يتداول عليه الوطنيون، ترددت العبارات التالية: "فرنسا لم تمنحنا أي شيء... لماذا نموت من أجلها ... سنرفع الأخمص في السماء إذا أصبحنا جنودا".

كما ورد في تقرير آخر أن الجنود الاحتياطيين لدفعات 1927 إلى 1930 لمسكيانة - منطقة بضواحي تبسة- أجابوا على النداء الذي يضم أسماءهم بلا صعوبة ولكن دون حماس: " بأن لديهم عدة محاولات للفرار من الخدمة العسكرية الإجبارية ".³

وبكل بساطة كما قال ذات يوم (جوزي أبو الخير) بخصوص الموقف المشترك للجزائريين المسلمين في تلك الفترة "إنها ليست حربهم" أو بالأحرى لم يكونوا يدركون أنها أيضا حربهم لقد كان من الصعب بالتأكيد على رجال يعيشون تحت الاستعمار القبول أن آمالهم في التحرر تستدعي - على العكس في هذه المرحلة التاريخية- مشاركتهم إلى جانب المستعمر الفرنسي الذي يتولى اضطهادهم في هزيمة ألمانيا و " أعداء أعدائهم"، حتى ولو أن أكثر الزعماء الوطنيين ألمعية في تلك الفترة - مصالي الحاج- قد رفض أية مشاركة مع النازيين لم

¹ جيلالي صاري ومحمود قداش، المرجع السابق، ص 221.

² Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

³ Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien, tome 2 (1939-1951), Edition Méditerranée , Paris, 2003, p 566.

يذهب إلى غاية دعوة الجزائريين إلى المشاركة في الكفاح ضدهم، أو حتى تحذير العمال ضد محاولات توظيفهم من طرف الجيش ومصانع Reich¹. لقد رفض الجزائريون الاستجابة للاستدعاء الإجباري لخوض غمار الحرب لأن آمالهم خابت في وعود الجبهة الشعبية التي جاءت للحكم في فرنسا سنة 1936، ويروي المؤرخ الفرنسي Gilbert Meynier في كتابه *Histoire intérieure du FLN (1954-1962)* أن الروح المعادية لفرنسا وللمشاركة في الحرب العالمية الثانية في أوساط الشعب الجزائري، كانت منتشرة بسبب أفكار تيار من المناضلين الشباب داخل حزب الشعب الجزائري²، غير أن الفرنسيين اعتادوا أن يعلنوا - كلما حز بهم أمر - (مثلا حرب 1870 و حرب 1914...) أن الجزائريين مخلصون لهم، مستشهدين على ذلك بما يردهم من تأييد من بعض الأسر الكبيرة ورجال الدين الرسميين، وأصحاب الأوسمة والشهادات، وقدماء المحاربين وطائفة القياد والباشاغوات وشيوخ العرب، وهؤلاء هم الذين كانوا الواسطة بين فرنسا والشعب، وهم الذين يمثلون أيضا الحاجز بينها وبين الجماهير، ولا يستثني الفرنسيون من ذلك إلا بعض المشاغبين (الذين هم الوطنيون) وهؤلاء يكفي لإسكاتهم - في نظر الفرنسيين - وضعهم بالسجن وإلصاق تهمة عداوة فرنسا بهم، وهذا ما حدث سنة 1939 فالجندون الجزائريون حملهم الفرنسيون إلى الجبهة الأوروبية لأنهم لا يثقون في بقائهم في الجزائر نفسها، وتطوعت النخبة والنواب وقدماء المحاربين وأعلن الموظفون الرسميون تأييدهم لفرنسا، أما الوطنيون فقد زج بهم في غياهب السجون وهكذا ادعى الفرنسيون أنه بمجرد وصول أخبار دخول فرنسا الحرب أجاب الجزائريون "جماعيا وبإخلاص" عن استعدادهم للدفاع عن فرنسا.³

غير أن الواقع يبدو مخالفا لذلك، فمن خلال مذكرات المناضل الشيوعي هنري علاق يمكننا أن نقرأ مايلي: " في جنانين بورزق، مركز الاعتقال بالجنوب الجزائري حيث تم الزج بالشيوعيين والوطنيين بصفة عشوائية، رأينا هؤلاء وأولئك يهللون، وأحيانا بعنف، لدخول القوات الألمانية إلى باريس في جوان 1940.

¹ هنري علاق، مذكرات جزائرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 83.

² حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص 100.

³ وبهذه المناسبة ألقى السيد لوبو، الحاكم العام، كلمة بالراديو الجزائري وجهها إلى سكان الجزائر؛ وصف فيها عملية الاستنفار بأنها "مثيرة للإعجاب" معلنا عندئذ أن عملية الاستنفار في جزائرها تجري بطريقة تنثير الإعجاب في نظامها وانضباطها"، أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج 3، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي، 1992، ص ص 173-174.

استقبل الإعلان عن الهزيمة، الذي بدا في أعين الشيوعيين بمثابة كارثة، بمظاهرات فرح من طرف المعتقلين الوطنيين الذين يرون في الهزيمة الفرنسية انعطافة نحو الاستقلال، وقد كان هذا بالأحرى أحد مواضيع الدعاية الهتلرية والموسولينية باتجاه إفريقيا الشمالية في السنوات التي سبقت الحرب¹، وعليه يمكننا القول بأن ظروف الحرب جعلت فرنسا تتبنى نفس الأسلوب الذي انتهجته خلال الحرب العالمية الأولى، وذلك بتجنيد مئات الآلاف من الجنود الذين وجد بعضهم على التراب الفرنسي في 1940، بينما تم سجن بعضهم وتوظيفهم كعمال من طرف الألمان في ظروف عمل جد قاسية²، وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، وزحف الجيش الألماني نحو فرنسا، توقفت معظم المصانع الفرنسية عن الإنتاج وأمرت سلطات الاحتلال الألماني بطرد ما لا يقل عن 16000 عامل جزائري.³

لقد كان الفرنسيون يمثلون قوة من المستحيل قهرها؛ غير أن انكسار 1940 وما عرفه التراب الفرنسي من اكتساح خاطف من طرف الألمان قد ترك أبصار الجزائريين شاخصة متعجبة، لم يكن محتلمهم بالقوة التي لا تقهر إذن كما كان يوهمهم بذلك، فعندما جاء الأمريكيان بسلاحهم وعتادهم العصري بدا العناد الفرنسي قبالة عتيقا باليا.⁴

أدرك الجزائريون، خلال الحرب العالمية الثانية، ضعف فرنسا وإمبراطوريتها وهنا تحديدا تخلت القوى الوطنية عن المطالبة بالاندماج والفرنسة والإصلاحات وبدأت الكفاح ضد الهيمنة الاقتصادية، وضد المعمرين الكبار الذين يحتكرون أكبر الأملاك الأرضية بالجزائر كما تمت المطالبة أيضا بمساواة أجور الجنود الجزائريين المقاتلين إلى جانب فرنسا والحلفاء بالأجور التي يتقاضاها الجنود الفرنسيون، وأن يستفيد كل الجزائريين من نفس الأجور المدفوعة إلى الأوروبيين والشروع في الكفاح ضد الأمية وتكريس حرية العمل النقابي التامة، وبالإصلاح الزراعي والاهتمام بمسائل أساسية متعلقة بالفلاحين أهمها تخفيف نظام القوانين الغاية والحد من سلطة حراس الغابات.⁵

¹ هنري علاق، المصدر السابق، ص 83.

² Jean – Jacques Rager, "Les nord Africains en France", n° 45 , 10 Mars 1955, p 4.

³ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 139.

⁴ عمر بوداود (من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني) مذكرات مناضل، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص 28.

⁵ زدرافكوبيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 199.

كان مشهد القوة والثراء الأمريكيين الذي عزز الإعجاب والاحترام لدى الجزائريين والانقلاب الجنوبي لسلطات فيشي ونضال الطبقات السياسية والعسكرية قد أفقدا فرنسا كثيرا مما تبقى لها من هيبة بعد هزيمة 1940، وهذا ما شرحته جريدة تابعة لحزب الشعب حيث اعتبرته أول أكبر هزيمة لجيوش الاحتلال الفرنسي منذ 1830، وفي ديسمبر 1942 تحديدا تأكد القادة الوطنيون من عجز الإدارة الفرنسية أمام "السلطات الجديدة" الانجلو أمريكية، وبدأ العمل الجدي خصوصا وأنه لا الأميرال (دارلين) ولا الجنرال (جيرو) قد نطقا بأي شيء عن المستقبل في حديثهما عن جلاء 300000 جندي، كما أوضح فرحات عباس أن الجزائريين المسلمين يرغبون في أن تكون لهم مساهمة في المصير المشترك¹، ولكن دون تقديم تضحيات جديدة.²

بمجرد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا (1942) سارع ممثلو الوطنيون الجزائريين وعلى رأسهم فرحات عباس بربط اتصالات مع المندوبين السياسيين للولايات المتحدة الأمريكية التي وعدت - إلى جانب بريطانيا في ميثاق الأطلسي - الشعوب التي حاربت إلى جانبها بحق تقرير المصير وذلك بعد الانتصار على العدو المشترك.

كان (مورفي Murphy) وهو المبعوث الشخصي للرئيس (روزفلت) من بين الأمريكيين الذين اتصل بهم الجزائريون وناقشوا معه وسائل تطبيق ميثاق الأطلسي بالجزائر، وهذا يعني أن تدويل المسألة الجزائرية قد بدأ فعلا، دار ذلك في ديسمبر 1942 وتزامن مع دعوة ممثلي فرنسا الديغولية للجزائريين إلى المساهمة في مجهود الحرب إلى جانب الحلفاء.³

لأجل ذلك وجهت - في 20 ديسمبر 1942 - اثنتا عشر شخصية جزائرية " رسالة من ممثلي المسلمين إلى السلطات المسؤولة" جاء فيها أن مشاركة المسلمين في المجهود الحربي يجب أن تقتن بتطوير قانون سياسي، اقتصادي واجتماعي جديد قائم على العدالة الاجتماعية ومؤمن لتحريرهم السياسي، وفضلا عن ذلك دعت الرسالة إلى ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين من كل الهيئات الإسلامية، ووجهت رسالة ثانية معتدلة إلى السلطات الفرنسية -

¹ وقد صرح بضرورة تحقيق المساواة أمام ضريبة الدم والاعتراف بحق الجزائريين في نيل الاستقلال. بخصوص هذه النقطة أنظر: ليلي بن عمار بن منصور، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، ترجمة: حسين لبراش، سلسلة دراسات ووثائق، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص 273.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 888- 889.

³ زدرافوكويكار، المصدر السابق، ص 201.

التي رفضت الاعتراف بالرسالة الأولى - حيث جاء في الرسالة الثانية أن التحرر السياسي سيتم أساسا "ضمن إطار فرنسي" وأضافت: "من المناسب توضيح إرادة فرنسا في الإصلاح للرأي العام المسلم وذلك بإنجازات واضحة ومفهومة وآنية" ويبدو واضحا هنا أن الرسالة الثانية اعترفت بالسيادة الفرنسية التي سكتت عنها الرسالة الأولى.¹

والجدول الموالي يبين عدد العمال الجزائريين الذين وصلوا إلى الميتروبول وعادوا إلى الجزائر خلال شهر جانفي 1938 والمؤرخة في 12 فيفري 1938، وذلك حسب إحصاء مديرية الأمن العامة:²

الجزائر	وهران	بونة	سكيكدة (فيليب فيل)	بجاية	المجموع
العمال	1181	178	12	231	14
غير العاملين	/	02	04	/	6
المجموع	1181	180	16	231	14
الأهالي الذين هاجروا	1588	133	07	97	/
1825					

نشير كذلك إلى أن الإجراءات المقيدة للهجرة لم تتوقف، ففي الفترة الممتدة ما بين 1939 و 1942، وتحت إشراف السلطة الحربية (أجبرت وزارة العمل في 27 جوان 1940 المهاجر على حيازة رخصة عبور وعقد عمل).³

وفي إطار الدعاية لتعبئة المجهود الحربي اختار ديغول مدينة الجزائر مقرا للجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي تأسست في جوان 1943، فدعت فرنسا - بصوت الجنرال ديغول - الجزائريين إلى دعم مجهود الحرب التي يخوضها الحلفاء، ونتيجة لذلك شارك 300000 جزائري في المعارك بتونس وإيطاليا وفرنسا وأصبح القناصة الجزائريون يكونون طليعة الجيش

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 888- 889 .

² A.O.M.

³ Jacques Etienne, L'émigration vers la métropole des travailleurs musulmans dans le département de Constantine, Section d'Administration Economique et Financière. Janvier 1950. Annex 4.

الفرنسي ويقومون بأثقل المهام على جبهة القتال، حاربوا العدو وسقطوا من أجل فرنسا مكرسين الإيمان بوعود (ديغول) الذي صور للجزائريين آفاقا جديدة للحياة في إطار فرنسا المحررة"، غير أنها ظلت مجرد وعود لم تعرف طريقها على مستوى الممارسة.*
ويبدو أنه إذا كان القادة الجزائريون يبحثون عن مجال للاستفادة من ميثاق الأطلسي فإنه لا يمكننا - من وجهة نظر تاريخية - إثبات أي شيء عن الدور المحتمل للسلطات الأمريكية والسيد (مورفي).

وكان الدبلوماسي الأمريكي "كينيث كوندرا" قد كتب موضحا أثر الميثاق على الجزائريين قائلا: "أحدث فيهم ميثاق الأطلسي تأثيرا كبيرا، وطوال شهور عدة لم يكونوا يتحدثون عن أي شيء آخر".¹

وقد قبل الحاكم العام (بيروتون) الذي عينه الجنرال (جيرون) في 17 جانفي أن يكون البيان قاعدة للإصلاحات المستقبلية وطلب من المنتخبين المسلمين تقديم مقترحات واضحة لبرنامج أكثر تحديدا ووعدهم باجتماع "لجنة دراسة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية" عين أعضاؤها الـ (37) في (13 أفريل)، لم يكن مصاليون ولا شيوعيون لكنها تضمنت كثيرا من المعتدلين.²

عكفت تلك اللجنة على اقتراح مجموعة إصلاحات قابلة للتحقيق فورا، وفي تلك الأثناء استأنفت المندوبيات التي أعيد تشكيلها أعمالها وتميزت دورتها القصيرة بتعارض لجان الأهالي ولجان المستوطنين، وهنا هاجم نائب الرئيس (بول روبر) النزعة التسلطية للسلطة المركزية معبرا عن أسفه لترك شخصية الشعب الجزائري الشاب تندثر وطالب بامتيازات كولونيالية، ومن جهتهم مدح مندوبون آخرون من المعمرين الفلاحية الجزائرية مطالبين باليد العاملة من مساجين الحرب خصوصا، ويبدو من ذلك أنهم مازالوا يعتقدون أنهم في سنة 1918، كما أبدى المندوبون المسلمون قبولهم - بعد المناقشة والتعديل - لمشروع إصلاحات تالية لبيان

* طرد الجنرال (جيرو) وفدا جزائريا من مكتبه، كان أعضاء الوفد قد طالبوا بأن تحظى مشاكلهم باهتمام أكبر فرد عليهم قائلا إن له مهمة واحدة وهدفا واحدا وهو النصر، وأنه يهتم بالحرب وليس بالسياسة، كما أنه منشغل بزيادة عدد القوات عن طريق التجنيد وليس بالنظر في الإصلاحات، أنظر: زدرا فوكوبيكار، المصدر السابق، ص ص 201-202.

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص 890.

² المرجع نفسه، ص ص 892 - 893.

الشعب الجزائري المسلم ووقع على هذا النص - المعروف " بالملحق " إلى البيان - 21 مندوبا ماليا من أصل 24 مندوبا وقدم في 10 جوان إلى الجنرال ديغول.¹

وخلال عهد حكومة فيشي عرفت الهجرة الجزائرية تزايدا واضحا وذلك راجع لإقدام حكومة بيتان على تشجيع الجزائريين على الهجرة لتعويض المجندين الفرنسيين في جبهات الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، يضاف إلى ذلك الالتحاق بالمعامل والورشات الصناعية حيث وصل عددهم سنة 1941 إلى 8000 مهاجر.²

فأعيد نفس السيناريو خلال الحرب العالمية الثانية ولكن عدد الجزائريين كان أهم من عدد المغاربة والتونسيين.³

ولكن حسب بعض وثائق الأرشيف الفرنسية، وبناء على تقرير شيخ بلدية petit فإنه منذ 1940 لجأت السلطات الفرنسية إلى بث دعاية في أوساط الجزائريين محاولة إقناعهم بالجوانب الإيجابية للتجنيد المدني، بينما أظهر الجزائريون عزوفا عن تلك العملية حيث سجل شيخ بلدية بوتي petit عدم إقبال أي جزائري على مكاتب التجنيد، مفسرا ذلك بأن سكان المنطقة يرفضون إهمال أراضيهم.⁴

وتحت ضغط ظروف الحرب العالمية الثانية عادت فرنسا إلى تطبيق قانون التجنيد الإجباري، واستعانت هذه المرة بخبراء عسكريين لرفع عدد المجندين خاصة وأن عدو فرنسا حينذاك هي ألمانيا، ولإضفاء الشرعية على سياسة التجنيد تلك تظاهرت إدارة الاحتلال - وخاصة من خلال صحافتها- بأنها تمكنت من استمالة وكسب العديد من الشخصيات الوطنية المهمة كفرحات عباس والدكتور لخضاري والطبيب بن جلول والشيخ بلحول من الزاوية القادرية والطبيب العقبي المبعد من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.⁵

ومع ذلك يمكننا القول بأنه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تراجعت وتيرة الهجرة الطوعية رغم نداءات وزارة العمل، التي أمرت في جانفي 1940 بتوظيف آلاف العمال

¹ اجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 893.
² محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1، 2014-2015، ص ص 122-123.
³ أحمد كاتب، " الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية - دراسة في سياسة الجوار الأوروبي "، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، تحرير: محمد غربي وآخرون، ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 460.
⁴ A.O.M : B/3/189

⁵ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 94.

المدنيين ضمن الاحتياطين الجزائريين وفشلت محاولة تسخير الجزائريين الذين تزيد أعمارهم عن 30 سنة، وذلك لأن أرباب العائلات كانوا يخشون إقحامهم في الحرب رغما عنهم¹ واضطر عدد كبير من المهاجرين الجزائريين تحت ضغوطات التشرد والبطالة والرقابة البوليسية إلى مغادرة فرنسا، وفي هذا الشأن أوضحت مصالح الشؤون الأهلية الحاكم العام أن " 13628 عامل منهم عناصر الشمال والشرق المتراجعون إلى باريس قد تم ترحيلهم من طرف السلطات المختصة في باريس وبالاتفاق مع سلطات الاحتلال الألماني بطواعية تقل أو تزيد ".

وعلى إثر الاحتلال الألماني وجهت المؤسسات الفرنسية ودواوين العمل الألمانية من جديد نداء لليد العاملة الجزائرية، وواعد الألمان هذه المرة بأجور سخية ورحلات عودة مدفوعة الأجر، ولذلك فضل عدد هام من مجموع 16413 عامل كان قد قدم في سني 1941 و1942 بالعمل في ورشات وكالة (تود TODT)، ولكن الألمان لم يحصلوا على عدد العمال الذي طالبوا به الحكومة الفرنسية في جوان 1942 وهو 10000 عامل، فقد عاد إلى فرنسا المحتلة 4000 عامل رغم أنهم جندوا إداريا.²

ولهذا أدى الضغط الدولي ونتائج الحرب العالمية الثانية إلى تغيير خاصية الهجرة، إذ تقلص عدد المهاجرين إلى فرنسا وحتى الخدمة العسكرية صارت تتم عن طريق القرعة، كما قل عدد العائدين إلى الجزائر، ونشير هنا إلى أنه خلال فيفري 1940 صدر مرسوم حكومي يحد من حرية التنقل ولم تستأنف الهجرة إلا سنة 1942.³

وخلال الحرب العالمية الثانية أعيد تكرار نفس السيناريو الذي عرفته أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى، فتم تجنيد مئات الآلاف من أبناء المستعمرات وكانت منهم مجموعة حاضرة

¹ رغم أن الحركة الديغولية منذ ظهورها في الجزائر حاولت التأثير على الجزائريين المسلمين بطرق شتى، منها توظيف بعض اليهود للتقرب من المسلمين قبل نهاية 1940 ومنها أيضا ترهيب الجزائريين وتخويفهم من خطر النازية وكذا محاولة استمالتهم وإثارة عواطفهم واستجداء مساعدتهم، وكان ذلك يوم 23 سبتمبر 1941 بمناسبة حلول شهر رمضان، غير أن تلك الدعاية لم تؤثر على الجزائريين الذين لم يثوروا على نظام فيشي، بل إنهم على خلاف ذلك أظهروا حقا متزايدا على الانجليز الذين اعتبروهم المتسبب الرئيسي في دعم اليهود على حساب الفلسطينيين، أنظر: لزهري بديدة، الحركة الديغولية في الجزائر 1940 - 1945، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 143-145.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 844.

³ زيدان نعيمة، هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا، دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا، فرنسا وإسبانيا أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة وهران، 2012-2013، ص 69.

على التراب الفرنسي خلال 1940، فتم أسرهم وتشغيلهم كيد عاملة من طرف الألمان في ظروف جد قاسية وصعبة، لإنشاء (بناء) جدار الاطلنطيك في إطار تنظيم (Todt).¹ وخلال هذه الحرب قتل حوالي 50000 من أصل 200000 مجند جزائري لتحرير فرنسا من الاحتلال النازي، بينما يتحدث بعض الكتاب عن مقتل 12000 من بين 134000 مجند جزائري، شاركوا في المعارك من جنوب إيطاليا إلى بحر المانش.²

ومن جهة أخرى تطلبت الحرب العالمية الثانية تجنيد 70 إلى 90 ألف جندي مغربي على الأقل، والتي تؤكد مشاركة أكثر من 233000 جندي شمال إفريقي لصالح فرنسا الاستعمارية، ولا يجب إغفال المنافسة الكبيرة ما بين الحمايتين الفرنسية والاسبانية، إذ أن هذه الأخيرة تمكنت من تجنيد 87000 جندي مغربي استعملوا إبان الحرب الأهلية الاسبانية (1936-1939) وحاربوا ضد الجمهورية لصالح فرانكو، كما لعب الجنود المغاربة دورا فاعلا في الحروب الاستقلالية خصوصا بإفريقيا وآسيا (الهند الصينية ومدغشقر).³

لقد لعبت متطلبات الدفاع الوطني والاقتصاد الحربي دورا أساسيا في توجيه السلطات الفرنسية إلى توظيف أكثر من 500 ألف شخص من دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر والمغرب وتونس) وتحويلهم إلى فرنسا خلال سنوات الحرب، وخلال هذه الفترة كان الاستغلال أكثر كثافة وتطورا ودفع الطلب المتزايد على العمالة في البداية إلى هجرة داخلية (من الريف إلى المدينة) قبل أن يتحول إلى هجرة دولية (عابرة للحدود)، ويفسر ذلك بتطور الاقتصاد الأوروبي الذي شجع على جذب الأيدي العاملة من الضفة الجنوبية للمتوسط وعلى هذا الأساس يذهب الدكتور عمار جفال إلى حد القول بأن الهجرة المغربية لا تمثل سوى انعكاسا للعلاقة الاستعمارية المباشرة بين فرنسا ومستعمراتها الثلاث، وخصوصا في ظل مصادرة الأراضي الفلاحية وإحالة أصحابها على البطالة الإجبارية وبالتالي إرغامهم على

¹ Nathalie Héraud, responsable du service pédagogique a la C.N.H.I E'chelles n° = 27janvie 2008.

² محمد العربي ولد خليفة، "فرنسا تعذب في الجزائر... فضائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة"، المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 174.

³ الكبير عطوف، المرجع السابق، ص 119.

الانخراط الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي ثم تحويلهم إلى جبهات القتال أو الانضمام إلى العمالة الفرنسية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الفرنسي.¹

ولأن وزارة العمل الفرنسية قررت تعويض العمال الفرنسيين الذين التحقوا بالجيش، فإنها استدعت عددا من العمال الجزائريين إلى فرنسا بتاريخ جانفي 1940 وسلكت وزارة الدفاع سلوكا مشابها، حيث استدعت العمال الذين سبقت لهم الخدمة في مصانعها وذلك لتعويض الجنود الذين توجهوا إلى جبهات القتال، غير أن تلك النداءات لم تجد طريقها إلى التنفيذ وذلك بسبب تماطل رجال المقاومة الفرنسية الذين كانوا بمدينة الجزائر* ورفضوا إرسال المطلوب من العمال الجزائريين وذلك منذ 1942.²

وبسبب التوتر الدولي خلال الحرب العالمية الثانية تراجعت وتيرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وذلك رغم نداءات الحكومة الفرنسية لتوفير 40000 منصب شغل للجزائريين، من بينهم 25000 في الصناعة الحربية و 8000 في قطاع السكك الحديدية و 5000 في قطاع البناء والتعمير، غير أن العدد لم يزد عن 20000 وذلك لاعتبارات عديدة من بينها الاستسلام المبكر لفرنسا وانقطاع الاتصالات والمواصلات بين الجزائر وفرنسا.³

كما كانت من جملة الصعوبات التي اعترضت عملية التجنيد هي عدم توفر هيئة طبية مكلفة بالمراقبة الصحية، وفي هذا الصدد اشتكى شيخ بلدية روفاش من نقص في الطاقم الطبي الذي كان يرافق عملية التجنيد، وكتب شيخ بلدية توكفيل دائرة سطيف بتاريخ 24 ماي 1940 أنه من أصل 12 مجندا شبه عسكري: 8 منهم ألغوا عقودهم و3 أعفاهم الطبيب.

وجاء في تقرير بلدية سيدي مروان المؤرخ ب 22 ماي 1940 أنه من جملة المجندين تقدم إلى مكتب التجنيد المدعو عمارة بن بلقاسم عمار المولود سنة 1896 وهو عامل يومي متزوج وأب لأربعة أطفال وزواغي مسعود بن الصادق المولود سنة 1897.

¹ محمد بلخيرة، " الهجرة المغربية إلى أوروبا معطيات ومغالطات"، المخاطر واستراتيجية المواجهة، تحرير: محمد غربي وآخرون، ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 96-97.

* كانوا معارضين لحكومة فيشي المتواطئة مع القوات الألمانية، وتحججوا بقولهم أن المسؤولين الفرنسيين عاجزون عن التوجه إلى المناطق الريفية لتجنيد الشبان الذين تطلبهم الحكومة الفرنسية، وبأن أبناء الجزائر العاصمة لا يستطيعون تلبية النداء لتعرضهم لوباء خطير ومعدي، واحتفظوا بذلك بالطبقة العاملة الجزائرية التي استعملت لتكوين جيش التحرير الفرنسي، أنظر: بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص 139.

² بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر نفسه، ص 139.

³ هواري قبائلي، حركية الهجرة...، المرجع السابق، ص 290.

أما شيخ بلدية سدراتة في تقرير له مؤرخ في 22 ماي 1940 فيذكر أنه بعث بـ 6 أهالي إلى المتروبول: 3 منهم شبه عسكريون و3 في مجال البناء والسكة الحديدية (bâtiments SNCF).

ونجد أيضا أنه بتاريخ 18 ماي 1940 ارتفع عدد المجندين من دائرة بريكة إلى 92 لكن بعد زيارة الطبيب تناقص إلى 69.

17 شبه طبي و52 عمال بناء و SNCF وبعد زيارة الطبيب على مستوى مدينة الجزائر تناقص إلى 60.

لكننا نجد أن عملية التجنيد لم تكن على وتيرة واحدة، وذلك أنه بتاريخ 21 ماي 1940 ذكر أنه لا يوجد أي مجند بمنطقة سطورة.

وهناك رسالة أخرى موجهة من المتصرف الإداري للبلدية المختلطة جيغل إلى نائب متصرف بلدية بوجي بتاريخ 20 ماي 1940:

أوصى فيها بنقل العمال شهريا بدل نقلهم أسبوعيا تخفيفا للنفقات، ومن جهة أخرى فإن له جانبا نفسيا أين يجتمع أبناء المنطقة ويستأنسون ببعضهم البعض، وأعلمهم أنه من أصل 280 عامل دفعة 24 25 26 27 مسجلون في قوائم النداء سبعة وأربعون توفوا و134 موجودون في تراب البلدية وأغلبهم (99) موجودون في مدينة الجزائر.

ثم كتب هذا المتصرف في تقرير سابق بتاريخ 29 فيفري 1940 أن العمال اليوميين لا يريدون الذهاب إلى فرنسا من أجل العمل.

أما عن البلدية المختلطة الأوراس:

فإنه بتاريخ 21 ماي 1940 تم تحويل 72 عامل إلى المتروبول: 13 شبه عسكري، 19 SNCF وبناء وكان المجموع 32.

وكان العدد قليلا عن المتوسط الذي قدر بـ 56، كما طلب هذا المتصرف تمديد الآجال من أجل توظيف العمال الجزائريين، وذلك بسبب صعوبة الاتصال لبعد الدواوير عن مركز البلدية المختلطة.

أما شيخ بلدية آقبو الكاملة الصلاحيات فقد صرح بتاريخ 20 ماي 1940 قائلا:

"إن توظيف العمال من الدرجة الثانية أي أولئك المعفيون من كل التزام يبدو لي صعباً أو مستحيلاً، لأن بعض المؤسسات في المتروبول كمصانع شركة رونو ومناجم اليز Alès ترسل إلى الجزائر أعواناً مكلفين بتوظيف هذه الفئة من العمال".

أما في بلدية قسنطينة وبتاريخ 30 ماي 1940 فقد تم إرسال 02 قائد فريق و 11 عامل بقطار الليل نحو الجزائر.

1940/05/27 لقد أعطت المحافظة العامة للبناء الإذن بتقديم مبلغ بدلا عن الأجرة والذي يدفع قبل ركوب السفينة كالتالي:

- شبه طبيون 200 فرنك-عمال من أجل المحافظة العامة للبناء و SNCF 100 فرنك.¹
يبدو من خلال المعطيات السابقة أن الإدارة الفرنسية، ومن أجل زيادة عدد المجندين والعمال، لجأت إلى سن قوانين عديدة، ولكن الأعداد المصرح بها تدل على إحجام الجزائريين عن المشاركة إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الثانية.

مهما يكن، ورغم تتابع صدور القوانين، المقيدة أو المشجعة للهجرة، والتي يكاد آخرها ينسي أولها، إلا أننا يمكن أن نستخلص أن هذه المراسيم الفرنسية أثرت وبدرجات متفاوتة على معظم أنحاء الوطن، ومع أن ظاهرة الهجرة مست نقاط مختلفة من الجزائر، إلا أنها كانت ضعيفة في مقاطعة وهران مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى، فقد عرفت مقاطعة تلمسان وأربع بلديات مختلطة وتسع بلديات كاملة الصلاحيات هجرة كثيفة، إذ قدمت 8400 مهاجرا من أصل 13400 ساكن، أما الدائرتين المختلطتين ندرومة ومغنية فتوجه منهما 3380 و3692 عامل إلى فرنسا من أصل 52675 ساكن وخلال 1939 هاجر من ندرومة وحدها 1500 جزائري وظلت الهجرة مرشحة للارتفاع في السنوات التالية بسبب ظرفية الحرب العالمية الثانية والأزمة الاقتصادية...²

¹ A.O.M /B / 3/189 contrat du travail2.

Travailleurs indigènes pour la métropole Barika.

Travailleurs indigènes pour la métropole Djidjeli.

-la Travailleurs indigènes pour métropole commune Akbou .

Travailleurs indigènes pour métropole.

avance aux deux catégories de travailleurs.

² بختاوي خديجة، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 401-402.

وعلى سبيل المثال لم تكن ذات تأثير كبير على حركية سكان الأوراس وانتقالهم الدوري بين الجزائر والمتروبول، وذلك على الرغم من أن أغلب مناطق الجزائر شهدت حركات هجرة واغتراب واسعة النطاق، خصوصا تلك الواقعة في الساحل وعلى وجه التحديد منطقة القبائل، التي اعتبرت أكثر المناطق الريفية دفعا بأبنائها للهجرة نحو الخارج (فرنسا)، ولعل ذلك مرتبط أساسا بتعلق الإنسان الأوراسي بمسقط الرأس وتشبثه بأرضه، وقد يكون ناتجا عن ضعف التغلغل الاستيطاني في الأوراس بالمقارنة مع بقية أنحاء الجزائر، أو قد يكون نتيجة لعدم تأثر المنطقة بالطابع الأوروبي على الرغم مما ألحقه النظام الاستعماري من تفكيك للروابط الاقتصادية والبنى الاجتماعية للمجتمع الأوراسي¹، ومع ذلك فإنها لم تعرف دفعا قويا إلا غداة الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن شبابها جندوا في جبهات القتال وفي المصانع والورشات الفرنسية، لتعويض العمال الفرنسيين المجندين.

وقد أشار بعض الباحثين إلى التحول الجذري الذي خلقتة الحربين العالميتين في المجتمع الجزائري، ويظهر في هذا السياق أن الحرب العالمية الأولى دفعت بموجات هجرة نحو الخارج ولكنها كانت مشتتة ومع ذلك ساهمت في خلق العامل الأجير المغترب، لتأتي الحرب العالمية الثانية وتواصل إرساء تحولات اجتماعية بارزة وذلك بدفعها لموجات هجرة -مدعمة- هذه المرة، وبذلك أصبح الجزائري يهجر أرضه لينتقل إلى العمل في المصانع الفرنسية فتشكلت نواة البروليتاريا الجزائرية.²

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نتساءل عن واقع الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية وعن أبرز خصوصياتها؟

¹ كانوا يملكون ثروة حيوانية متنوعة، ويعتمدون على نشاط الزراعة (خاصة الشعير)، بالإضافة إلى غرس الأشجار المثمرة التي تؤمن الغذاء لنسبة كبيرة من السكان، أنظر:

A.W.C,Ressources des habitants: Production végétale" blé dur, blé tendre, orge, deglet Nour, ghars, deglet Beida, tomates, petits-pois, fèves, navets, oignons, ail, citrouilles courgettes, mais, pommes de terre, figues, olives, abricots, raisins, noix, figues de barbarie..."

-Productions animales" agneaux caprins, veaux, poulets...", chevreux, chevaux et mulets, chameaux, anes, bovins, ovins, caprins, veaux, poulets..."

²Larbi TALHA, « La crise économique rend-elle le processus migratoire réversible », In L'Emigration maghrébienne en Europe, Op.Cit, pp 32 – 33.

المبحث الثاني: الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية (1945 - 1954):

اكتست مسألة الهجرة الجزائرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية طابعا سياسيا وربما يعود ذلك إلى الخدمة الثمينة التي قدمها الجزائريون لفرنسا في حربها، وعلى هذا الأساس ألغت الحكومة الفرنسية كل القرارات الصادرة سابقا والتي حالت دون التحاق الجزائريين بفرنسا وجاء في المادة الثانية من دستور 1947 ما يلي: " المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين... وإلغاء جميع القرارات والقوانين الاستثنائية التي تطبق في العمالات الجزائرية بأية طريقة عنصرية".¹

ولذلك تم تسهيل حركة هجرة الأشخاص من الجزائر إلى فرنسا وفقا لدستور 1947 واتسمت في هذه المرحلة بالانتقال من الهجرة الفردية إلى الهجرة الجماعية والأسرية.² والأكد أن أسبابا اقتصادية تختفي وراء هذه القرارات، من ذلك مثلا تسهيل سبيل هجرة الجزائريين، لأن اليد العاملة المسلمة تشكل عنصرا أساسيا في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي - على الأقل في مرحلته الأولى -³ ولذلك ارتبطت الهجرة الجزائرية خلال هذه المرحلة بالحاجة الماسة لإعادة إعمار ما خربته الحرب في فرنسا (الحرب العالمية الثانية)⁴، ونتيجة لذلك وصل إلى فرنسا عدد كبير من الجزائريين حتى بلغ عددهم حوالي 67000 عاملا خلال 1947 وتبرز أهمية هذا العدد إذا عرفنا بأن عدد العائدين في تلك السنة لم يتجاوز 22300 عامل وهذا يشكل مجموع 45000 مهاجر وهو أكبر عدد للمهاجرين الذين استقروا بالتراب الفرنسي خلال سنة واحدة.⁵

وبالعودة إلى المعطيات التي استقينها من الجدول التالي يمكننا أن نتبين حركية الهجرة بين الجزائر والمتربول:⁶

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 140.

² محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 75.

³ بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص 140.

⁴ محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 75.

⁵ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 140.

⁶ Peggy Derder, L'immigration Algérienne et les pouvoirs publics dans le département de la Seine 1954-1962, L'Harmattan, p 137.

والمؤكد أنه بعد الحرب العالمية الثانية تطورت الهجرة الجزائرية بشكل لم يسبق له نظير أبدا¹، فبعدها عرفت 35000 مغادر في 1946 سجلت 80000 خلال 1948

السنوات	الذهاب	الإياب	ذهاب وإياب	المجموع
1948	80714	54209	134923	+26505
1949	83447	75237	158684	+8210
1950	89405	65175	154580	+24230
1951	142671	88064	230755	+54587
1952	148912	134083	282745	+14829
1953	124133	122560	256093	11573
1954	159786	133517	293310	+26269
1955	193862	169872	363734	+23990
1956	78976	78176	157152	-800
1957	69355	54768	124123	+14587
1958	42379	56238	98617	-13859
1959	63833	47897	111730	+15936
1960	90959	73519	164478	+17440
المجموع الإجمالي	1378432	1153335	2531767	+225097

و142000 في سنة 1951 ليرتفع العدد إلى 165000 في الأشهر التسعة الأولى من سنة 1954²، كما يمكننا أن نذكر أنه فيما بين 1945 و 1948 سجلت الإحصائيات 185500 ذهاب والفارق يكون سلبيا ب 99100، ومن 1949 إلى 1954 هاجر 763500 عامل ولكن أغلبيتهم لم يفعلوا ذلك نهائيا، إذ قدرت الإيابات ب 621300 أي بفارق سلبي بلغ 142200.³

ويبدو أن العوامل الاقتصادية كانت الدافع الرئيسي في تحريك جحافل المهاجرين باتجاه المدن الكبرى أو الدول الأجنبية، وذلك بسبب قسوة الظروف التي عاشها الجزائريون في

¹ ينبغي أن نشير هنا إلى أنه منذ الحرب العالمية الثانية شهدت الهجرة زيادة في كمها وتغيرا في طبيعتها وامتدت على مرحلتين أساسيتين هما:

الفترة الأولى منذ 1945 إلى أوائل السبعينيات، وهنا اتبعت الدول الرأسمالية الكبرى النظرية الاقتصادية التي تركز على الاستثمار والتوسع في الإنتاج في البلدان المتقدمة جدا، وهذا ما يفسر هجرة العديد من العمال من المناطق الأقل نموا إلى المناطق التي حققت توسعا كبيرا في مجال التصنيع في كل من غرب أوروبا وشمال أمريكا وأوقيانوسيا، لتنتهي هذه المرحلة على إثر الأزمة النفطية التي عرفتها أوروبا سنتي 1973-1974، تلاها ركود اقتصادي دفع إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية وإعادة توزيع رؤوس الأموال في مناطق صناعية جديدة وتغيير في أنماط التجارة العالمية وتوظيف تكنولوجيات جديدة، وكانت نتيجة ذلك بداية مرحلة جديدة من الهجرة الدولية بدأت مع منتصف سبعينيات القرن الماضي واشتدت وتيرتها في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين، أنظر: ستيفن كاستلز ومارك ميللر، المرجع السابق، ص 233.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 845.

³ جيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 221-222.

المناطق الوعرة التي أجبروا على التمرکز فيها نتيجة السياسة الاستيطانية الفرنسية، والتي لم تكن تسمح إلا بتحقيق مداخيل شحيحة لنشاط جد مضي¹، ويمكن أن نستدل هنا بإحدى العبارات التي وردت في جريدة الجزائر الجديدة حيث نقراً: "... فعسرت الحالة على الديمقراطيين الجزائريين وبالأخص في الأوراس حيث يسلط علينا الم. (فابي) حاكم الأوراس أعوانه الذين سببوا حالة الزجر والضغط الذي وقع مؤخراً، حتى عادت أكثرية الشبان الأوراسيين تنزح إلى فرنسا، هرباً من الزجر الاستعماري الوحشي ومن شر الجوع والبطالة والغرامات...".²

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن تتطابق ظاهرة تزايد سكان المدن التي عرفها العالم المصنع بسبب الثورة الصناعية وما نتج عنها من احتياجات تمثلت أساساً في استقطاب الأيدي العاملة، وتبقى الظاهرة مرتبطة أساساً بعمليات التفكيك التي هزت المجتمعات الريفية.³

ونلاحظ أن ظروف وصول الجزائريين إلى مرسيليا سوف تتغير جذرياً بعد 1945: فلقد منح الجزائريون حرية التنقل رسمياً بعد 1947، ثم تأتي الأزمة الاقتصادية التي أدت في بعض المدن الجزائرية إلى ظهور المجاعة ونزوح عدد كبير من الجزائريين نحو فرنسا، سبقه تنقل الجزائريين نحو المراكز الحضرية (الجزائر العاصمة خاصة) من قبل الطبقة الكادحة القادمة من المناطق الفلاحية⁴، حيث يذكر محمد حربي أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا والتي بلغت (300000 سنة 1954) والتي كانت مرتبطة بالانفجار الديمغرافي قد شكلت مع النزوح إلى المدن تحدياً آخر للنظام الاستعماري، ذلك أن الريف الذي مثل مستودعاً سكانياً ضخماً (1438000 عاطل عن العمل سنة 1954) أفاض على المدن الجزائرية بسيل من البطالين والعاطلين الموسمين⁵، فكانت نسبة سكان المدن 18.9 بالمائة من مجموع السكان وجد منهم

¹ محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 72.

² الجزائر الجديدة، "الشعب يطلب الاتحاد"، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.

³ محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 72.

⁴ Emile Temime, Op.Cit, NP.

⁵ ينبغي أن نشير هنا إلى أن الجزائريين عانوا من بطالة حقيقية بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا ما يفسر زيادة تدفق المهاجرين إلى فرنسا، وفي هذا الشأن أوردت جريدة الجزائر الجديدة بعض المعطيات التي يمكن أن نعود إليها، حيث ذكرت أن أصحاب معامل الدخان في تبسة أغلقوا أبوابهم في وجوه العمال منذ 16 جويلية 1948 كمعمل حواس ومصطفى ميدة وعلي بن عمار وفيلاي أحمد، وهذا ما أدى إلى تسريح العمال رغم أنهم عملوا لمدة 8 و 10 سنوات ورغم كونهم أرباب عائلات ومنهم من كان أباً لعشرة أطفال، إلا أنهم حرموا من حقهم في الزيادة والراحة السنوية وأصبحوا عرضة للبطالة، أنظر: الجزائر الجديدة، "قطع الأرزاق من قطع الأعناق"، السنة 3، العدد 28، أكتوبر 1948.

113110 عاطل عن العمل و84000 عامل يدوي يعانون من البطالة الموسمية¹، وأخيرا تسمح فرنسا - فيما بعد الحرب - بهجرة الرعايا الذين تسهل مراقبتهم ويترجم هذا بالأرقام حيث وصل عددهم إلى 200000 عامل جزائري بفرنسا عام 1955 مروا كلهم بمرسليا في بعض الأحيان بعد قضائهم مدة في مراكز الإيواء، ولقد تطلب تواجدهم إنشاء هياكل جديدة كجمعية إعانة عمال ما وراء البحار (ATOM) التي تكفلت بالجانب الصحي والاجتماعي للمهاجرين، أو مركز استقبال شمال إفريقيا (CANA) الذي يستقبل الوافدين لوقت قصير جدا ودون أي مصادر إعانة.²

وربما عجلت الحرب العالمية الثانية بتفاقم ظاهرة الهجرة الداخلية، ولكن لا يجب إغفال دور السياسة الاستعمارية المبنية على التجويع والتفكير وهذا ما عززه رأي البيركامي واصفا حالة الجزائريين في الأرياف قائلا: "إن هناك من السكان من يتغذون على الحشائش والجذور، ينتظرون الصدقة الإدارية على شكل توزيع الحبوب".

ورغم الإصلاحات الصورية التي حاولت فرنسا تطبيقها في الجزائر مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن أوضاع الريفيين ظلت بائسة، ولمواجهة ظاهرة النزوح الريفي ألحت تقارير الإدارة المحلية لبلدية المكورة بسيدي بلعباس مثلا على ضرورة تثبيت الفلاحين في أراضيهم واستصلاحها، مع زيادة الأجور وتحسينها ورغم ذلك كان فتح خط نقل بالحافلة كافيا لاستنزاف سكان الأرياف نحو المدن واقتصرت الهجرة بداية على الذكور لتلتحق بهم بقية العائلة فيما بعد³، وقد دل نزيف الهجرة الجزائرية نحو فرنسا على أن التدهور الاجتماعي ظل متواصلا ورغم أن الظاهرة قديمة إلا أن خصوصيتها في هذه المرحلة تتمثل في شدة وتيرتها وهذا ما تؤكد الإحصائيات التالية:

-حركة ذهاب وإياب الجزائريين من عمالة وهران من وإلى فرنسا عن طريق الخطوط البحرية:⁴

¹ محمد حربي، الثورة التحريرية، سنوات المخاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص 132-133.

² Emile Temime, Op.Cit, NP.

³ محمد بلحاج، المرجع السابق، 73.

⁴ المرجع نفسه، ص 75.

السنوات	1945	1946	1948	1949	1950	1952	1953	1954
الذهب	77804	73714	16625	14578	42401	24414	19772	21957
الإياب	15112	63784	67910	9253	9502	2106	15639	19287
الحاصل	62692+	9930+	5946+	5325+	4738+	2908+	4133+	6670+

وعند مقارنة هذه المعطيات بتلك المتعلقة ببقية مناطق الوطن والتي تمثلها مقاطعتي الجزائر وقسنطينة، يمكننا أن نستنتج بوضوح أن أكبر الأعداد تقدمها عمالة قسنطينة، تليها عمالة الجزائر وأخيرا عمالة وهران بأقل عدد من المهاجرين¹، حيث يبين الجدول الموالي عدد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا من المقاطعات الثلاث سنة 1950:²

العمالة	الدائرة	العدد الإجمالي للبلديات	عدد البلديات المعنية بالهجرة	عدد المهاجرين
الجزائر	الإجمالي	-	-	33378
قسنطينة	الإجمالي	-	-	40157
وهران	وهران	46	1	81
	معسكر	17	0	-
	مستغانم	27	5	1688
	سيدي بلعباس	23	0	-
	تيارت	11	0	-
	تلمسان	13	6	7854
	إجمالي مهاجري عمالة وهران	9623		

¹ يذهب أغلب الدارسين إلى القول بأن أجود الأراضي تقع في عمالة قسنطينة، كما أن أغلب المصادر العقارية وقعت بعد ثورة المقراني التي كانت مناطق الشرق الجزائري مسرحا لها، ويضاف إلى ذلك أن استقرار الجالية الإسبانية بالقطاع الوهراني واستثمار مساحات واسعة لإنتاج الحلفاء وتطوير العديد من الزراعات النقدية، سمح بتوفير مناصب عمل كانت كفيفة بامتصاص ظاهرة البطالة التي أحيل عليها جمع كبير من الجزائريين المسلمين.
² محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 75.

يبدو من خلال الجدول أن أكثر المناطق الوهرانية تصديرا للهجرة هي تلك الواقعة في أقصى الشمال الغربي والجنوب الشرقي لعمالة وهران، وهي مناطق وعرة قليلة الخصوبة فتوجد ندرومة، مغنية وطرارة في الغرب كما نجد وادي رهيو وعمي موسى في شرق العمالة في وقت لم تكن فيه المدن مصدرا للهجرة.¹

وانطلاقا من هذا يمكننا القول بأن المركز الأول للهجرة مازال متمثلا بلا منازع في السلسلة الجبلية من القبائل الصغرى والكبرى التي تقدم لوحدها نصف المهاجرين²، تليه عمالة وهران في المرتبة الثانية وهنا أيضا نجد أن البلديات الممتزجة لعمالات موسى ومارونة ورينو (سيدي محمد بن علي حاليا) قد لعبت دور المراكز المنفرة، ثم يأتي القطاع القسنطيني في المرتبة الثالثة إثر المغادرات الكثيرة من المناطق المتردية الأوضاع، ثم إننا نجد الجنوب أيضا ممثلا في الهجرة بكل من واحات الزيبان ووادي سوف والاغواط.³

وفي المتروبول مارس المهاجرون أعمالا شاقة أبرزها التعدين، البناء والأشغال العمومية وبالمقابل سمحت تلك الهجرة بتحسين أوضاع أهلهم في الجزائر (الاقتصادية والاجتماعية) وبدا ذلك واضحا في حالة السكن ووضعية تعليم الأبناء، إذ توسعت مداخيل بعضهم مما سمح بتكوين تجارة أو شراء بعض العقارات.

ورغم هذا فإننا نلاحظ أن عدد المهاجرين الجزائريين من عمالة وهران سنة 1954 لم يتعد عشر المهاجرين من كامل الوطن.⁴

ففيما بين 1946 و 1954 ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين من 22000 إلى 220000 وقد اعتبر الجزائريون بموجب قانون 1947 " مسلمين فرنسيين بالجزائر" ولكنهم تعرضوا لتمييز رهيب فيما يتعلق بالتأمين والحماية الاجتماعية.⁵

وبالنظر إلى السياسة العنصرية المطبقة في الجزائر، يظهر لنا بأن الهجرة الجزائرية كانت تفوق بشكل كبير نظيرتيها التونسية والمغربية، فبعد نهاية الحرب 1945 ظل عدد لا بأس به من

¹ محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 76.

² وهذا لا يثير الدهشة والاستغراب نظرا للقمع الرهيب الذي أعقب ثورة المقراني من جهة ومن جهة أخرى نجد تأثير الكثافات السكانية القوية بهذه الجبال.

³ جيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 222.

⁴ محمد بلحاج، المرجع السابق، ص 76.

⁵ Nathalie Héraud, responsable du service pédagogique a la C.N.H.I E'chelles n°= 27janvie 2008.

الجنود ذوي الأصول المغاربية في فرنسا لتلتحق بهم موجة جديدة من العمال المهاجرين وخلال منتصف الخمسينيات بلغ عدد المهاجرين المغاربة في فرنسا حوالي 250000 فرد، من بينهم 220000 جزائري 20000 مغربي و 5000 تونسي.¹

وبناء على ذلك تعد مسألة الهجرة من أبرز القضايا التي واجهت المجتمع الجزائري وأثرت على بنيته الاجتماعية، ورغم أن الجزائر لم تشهد حركات هجرة مباشرة إلا أن الإدارة الفرنسية ضببطتها عدديا، ويعود ذلك إلى حدود إحصائيات 1948 ولتلك الظاهرة (الهجرة) نماذج مختلفة أهمها:

- هجرة مؤقتة أو دائمة.²

- هجرة عائلات بأكملها أو هجرة بعض الأشخاص.

والحق أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا قد حرمت الجزائر من يد عاملة نشيطة ووفرت من جهة أخرى يدا عاملة رخيصة للصناعة الفرنسية، والملاحظ أن وتيرة الهجرة تزايدت عبر فترات زمنية معينة، من ذلك مثلا أن عدد العمال الجزائريين في فرنسا بلغ 5000 عامل (1912) ليرتفع إلى 92000 عامل (1923).³

ويمكننا القول بأن الهجرة المغاربية تطورت بعد الحرب العالمية الثانية عبر مرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة الحرب الباردة (1945-1954) ثم مرحلة ما بعد 1954، إذ شهدت الهجرة الجزائرية اتساعا خلال الفترة الأولى، ويعود ذلك إلى الآليات المطبقة من طرف الديوان الوطني للهجرة (ONI) بموجب دستور 20 سبتمبر 1947 والذي منح حق المواطنة الفرنسية للجزائريين وأزاح العراقيل التي تحول دون حرية تنقلهم إلى فرنسا، فنتج عن ذلك ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين بنحو 213519 شخص، وبالتالي زيادة نسبتهم من السكان الأجانب من 1.3% سنة 1946 إلى 12% سنة 1954 وعليه فقد احتلت المرتبة الرابعة بعد كل من الإيطاليين

¹ أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 460.

² ولكن أعداد المهاجرين تترجم جيدا طابع الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وهو طابع مؤقت وليس بالنهائي خصوصا إذا راعينا الصلات الوثيقة جدا مع العائلات والأرض وتاريخ مسقط الرأس، رغم قسوة الأوضاع بالدواوير، أنظر: جيلالي صاري ومحمود قداش، المرجع السابق، ص 222.

³ حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 240.

والأسبان والبرتغاليين، بينما نسبة المغاربة 0.6% و 0.9% والتونسيين 0.1% و 3% كانت جد متواضعة.¹

لقد كانت السمة الغالبة على الهجرة الجزائرية هي كونها مشكلة بنسبة 90% من رجال شباب يعيشون معيشة العزاب رغم أنهم متزوجون أحيانا وهم أرباب عائلات، إلا أننا نلمح تغيرا اجتماعيا منذ 1949 وذلك حينما شرعت عائلات جزائرية في الهجرة إلى فرنسا والاستقرار بها، إذ قارب عددها 5000 أسرة (سنة 1953) وبلغ عدد أطفالها ما يقارب 15000 طفل²، وهكذا مس الاغتراب آلاف العمال ورغم وجود حركات إياب عديدة في كل فصل، إلا أن بعض الإحصائيات ذكرت أنه في سنة 1954 وجد 208000 جزائري بفرنسا من بينهم 37000 امرأة و 120000 طفل وستعزز تلك الأعداد خلال السنوات الأخيرة للوجود الاستعماري.³

إن آلاف من المهاجرين يضلون في مرسيليا، وكانوا كلهم رجالا حتى 1950، أين التحق بهم أولادهم ونساؤهم، وكان تعداد الجماهير النشطة قد بلغ 10000 عام 1954 ولكن العمال الذين يتقلدون مناصب دائمة ومنتظمة لا يتجاوز عددهم 7500، وبذلك تبقى الأقلية من العمال المؤقتين أو الأفراد الذين يعيشون في الهامش مرة أخرى مجموعة من المتنقلين الذين جلبوهم إلى مرسيليا في شارع وسط المدينة، حيث يمكنهم إيجاد المساعدة من قبل مواطنيهم الذين يعملون خاصة في المقاهي والفنادق لتوطينهم ومساعدتهم في إيجاد عمل.⁴ ولعل العلماء المسلمين هم أكثر الجزائريين إحساسا بحجم الكوارث العائلية والثقافية التي تسببها الهجرة والتي يمكن أن تدفع بالمهاجرين إلى ترك الملة الإسلامية، فكانوا ينادون بالهجرة العائلية باعتبارها أخف الأضرار، وكانوا وحدهم أيضا الذين حاولوا - رغم قلة إمكاناتهم - فتح بعض المدارس في فرنسا وبعض النوادي التربوية التي حافظت على الحضور الإسلامي ضمن المهاجرين الجزائريين، رغم أنهم لم يكونوا يتلقون مساعدة كبيرة من الجزائريين المستقرين في فرنسا.⁵

¹ محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص 98.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 846.

³ جيلالي صاري ومحفوظ قداش، المرجع السابق، ص 222.

⁴ Emile Temime, Op.Cit, NP.

⁵ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 850.

وكان الاكتظاظ الريفي وانتشار البطالة والفراغ الرهيب الذي عاشه الخماسون والعمال الموسميون، نتيجة إدخال الآلات الفلاحية من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بالشباب إلى مغامرة العمل في فرنسا، وهم أولئك الذين أجبروا على تلبية الاحتياجات الأساسية المتزايدة لعائلاتهم مهما كلف الأمر، وبالموازاة مع ذلك هاجر شباب عازبون رغبة في التخلص من ضغوط الوسط التقليدي الخائفة، وكان هؤلاء يهاجرون لفترات أطول وبصورة نهائية بالنسبة للبعض منهم.

وعلى الرغم من أن هذه الهجرة بقيت مؤقتة بالنسبة للعديد من الجزائريين إلا أن محصلة الذهاب والإياب بلغت في الفترة الممتدة من جانفي 1947 إلى أول أكتوبر 1954 (215000 شخص)، وظلت الجالية الجزائرية تتوسع حتى بلغت 300000 مهاجر في نهاية 1954.¹

ونجد في بعض المصادر الأرشفية أن عدد المهاجرين كان 25000 سنة 1940 ليصبح 400000 سنة 1960، وأحيانا كان سائقوا السيارات البارسيين قد ولدوا في تيزي وزو.² والحق أن مسألة الهجرة مست نسبا معتبرة من السكان في بعض المناطق الجزائرية: فعلى سبيل المثال بلغت 6.8 % من سكان دائرة تيزي وزو (1948) و 8.1 % (1951) منهم 10.2 % في بلدية فورناسيونال المختلطة.

في دائرة بجاية مثلا تم إحصاء نسبة 24 % من المهاجرين ضمن السكان الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 59 سنة ونسبة 29 % في دائرة تيزي وزو.

أما نسبة 40 % إلى 50 % فقد مثلها رجال بعض القرى القبائلية والدواوير العربية الذين كانوا يعملون في فرنسا، وكانوا في الواقع يعتبرون منفيين " يعيشون هنا كما في البلد"، ولا غرابة أن يعتبر العمال أنفسهم - في أغلب الأحيان - مندوبين عن الأهل ومسؤولين عن تحسين وضعيتهم العائلية المعوزة.³

في عام 1948 شهدت الجزائر هجرة كثيفة حيث سجلت زيادة في عدد المهاجرين فاقت عدد العائدين بما لا يقل عن 2600 عامل، ووقفت وراء تلك الزيادة أسباب رئيسية تمثلت

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 845.

² Message d'Algerie : 15/02/61

³ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 846.

في تفشي الأمية وقلة الهياكل الصناعية التي من شأنها تشغيل الأيدي العاملة وهذا ما دفع بالجزائريين إلى تأمين وسائل عيشهم في أقاليم أخرى (الخارج).¹

وابتداء من 1949 نمت الهجرة الجزائرية بشكل يوازي الزيادة المطردة للسكان²، وربما هذا ما يفسر تزايد مخاوف الإدارة الفرنسية من وتيرة هذه الهجرة المتصاعدة، إذ أقدمت على إصدار تعليمات صارمة تتعلق بضرورة تحديد المهاجر الجزائري لمكان إقامته في فرنسا ووجوب حيازة رخصة لمغادرة الوطن باتجاه المتروبول.³

وما يمكن استنتاجه هنا هو أن مشاركة الجزائريين الفعالة في المجهود الحربي إلى جانب فرنسا غداة الحرب العالمية الثانية، لم تكن لتسمح بترقية ظروف الجزائريين وتحسين أوضاعهم ولهذا ظلت المدن والأرياف الجزائرية تدفع بحافل المهاجرين البؤساء إلى الأراضي الفرنسية، بحثا عن القوات والحرية السياسية وهربا من جحيم العنصرية الاستيطانية، ومن هذا المطلق يمكننا أن نتساءل عن واقع الهجرة الجزائرية خلال الثورة التحريرية؟

المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية (1954-1962) :

بعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الحركة العمالية الجزائرية طابعا سياسيا في علاقتها بفرنسا، وذلك نتيجة لخدمة فرنسا في مجهودها الحربي ومنذ هذا التاريخ صار عدد المهاجرين 67000 ليصل إلى 164900 عام 1954 و 201822 عام 1955، ولكن عدد المهاجرين تراجع بشكل ملحوظ فيما بين 1956 و 1958، ففي عام 1956 بلغ عددهم 85606 وفي عام 1957 انخفض إلى 76029 وقدر سنة 1958 بـ 49299 وربما يكون للثورة التحريرية دور بارز في ذلك من خلال التحاق الشباب والطلبة بصفوف جيش التحرير الوطني.⁴

ونتيجة للثورة التحريرية تواصلت حركية الهجرة الجزائرية خلال تلك السنوات (1954-1962) وانتقل العدد من 22000 إلى 350000 مهاجر⁵، وكان ذلك نتيجة للسياسة

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 140 - 141.

² المصدر نفسه، ص ص 141 - 142.

³ ANOM:10CAB/59.

⁴ حميدة عميراي، محمد زغداوي وسليم زاوية، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 118 - 119.

⁵ Nathalie Héraud, Op.Cit.

الفرنسية حيث أجبر الجزائريون على هجرة أراضيهم والتوجه إلى فرنسا فبلغ المهاجرون سنة 1954 (164900) بينما قدر عدد العائدين في نفس العام بـ 136200، أي أن الباقين منهم كانوا 28700 مهاجرا.¹

ومن خلال الاطلاع على بعض الوثائق الأرشيفية، فإننا نعثر على بعض الأسئلة التي طرحها أحد النواب بالبرلمان الفرنسي وهو دي ليوتار De Léotard، بتاريخ 15 ماي 1956 على وزير الداخلية الفرنسي منبها إلى أن الأوضاع متزدية في شمال إفريقيا ومتسائلا عن عدد المهاجرين الذين يصلون إلى المتروبول والذين يتوجهون نحو إسرائيل، ومعقبا أن اليهود مهددون خاصة في تونس والمغرب بسبب السياسة المطبقة، وقد كانت إجابة الوزير كما يلي:

بالنسبة للشطر الأول من السؤال فإن تعداد الجالية اليهودية قدر آنذاك بـ 120000 - الهجرة نحو المتروبول منذ سنة 1945 هي طبيعية تتطابق مع تقاليد هجرة يهود الجزائر وعلى عكس ذلك من هجرة المسلمين فهي تتم دون روح العودة.

وبالنظر إلى إجراءات الرقابة التي تفرضها السلطات الوصية، فإن الهجرة تراجعت إلى أدنى مستوياتها إذ أننا بالكاد نسجل هجرة بعض العائلات فقط كل شهر، ففيما بين 1 نوفمبر 1954 و 20 جوان 1956 تم تسجيل 592 ذهاب.

-هجرة اليهود الجزائريين إلى إسرائيل وصل تعدادها إلى حوالي 10000 مهاجر سنة 1945 وكانت هذه الهجرة مهمة خاصة عقب الإعلان عن إنشاء الكيان الصهيوني، وتراجعت في السنوات الأخيرة بشكل محسوس، وحتى بعد أحداث 1 نوفمبر 1954 تعرف انطلاقة جديدة فهي مازالت ضئيلة لأنه ما بين 1 نوفمبر 1954 و 20 جوان 1956 تم تسجيل 589 ذهاب.²

ومع ذلك فوتيرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا تراجعت بفعل ظرفية الثورة التحريرية وما صاحبها من قيود فرضت على الجزائريين الراغبين في الهجرة، وهذا ما فسخ المجال واسعا أمام حركية الهجرة المغربية (15.2% سنويا) والتونسية (23.9% سنويا).³

¹ حميدة عميراي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية...، المرجع السابق، ص 118.

² ANOM : 81F/ 1039.

³ محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص 98.

ويمكننا أن نستدل هنا بجدول يمثل الانتقال السنوي للعمال الجزائريين باتجاه فرنسا:¹

السنوات	عدد المهاجرين (بالآلاف)
1946	34.9
1947	67.2
1948	82.2
1949	83.5
1950	89.4
1951	142.7
1952	148.9
1953	134.1
1954	164.9
1955	201.8

أما الانتقال الشهري للعمال الجزائريين فيبدو على النحو التالي:²

السنوات الأشهر	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956
جانفي	3.4	3.5	4.8	4.1	4.2	9.9	5.7	5.7	9.9	11.9
فيفري	4.2	8.2	10.2	7.4	9.5	11.8	12.4	9.4	19.8	10.9
مارس	6.4	9.4	10.9	7.2	15.3	23.8	20.5	28.0	22.8	14.0
أفريل	5.7	5.3	5.9	6.9	9.8	13.9	14.4	17.3	19.4	7.4
ماي	6.3	4.8	3.9	4.4	10.7	8.4	5.2	4.1	5.6	5.1

¹ T.Smolsk, Les travailleurs musulmans d'Algérie dans la métropole, in études et conjoncture –institut national de la statistique et de n°=3 (12 année), p 326.

² Ibid, p 327.

6.9	13.1	9.4	6.8	4.5	7.1	3.5	3.5	5.2	6.3	جوان
3.3	13.7	13.4	11.1	13.6	15.8	4.6	2.5	3.6	2.4	جويلية
4.7	29.8	23.6	10.8	16.3	25.9	17.2	12.2	15.5	4.6	أوت
7.2	23.5	21.7	19.3	21.0	15.2	9.5	9.9	12.6	14.1	سبتمبر
	18.4	17.4	12.0	14.5	13.2	12.1	9.1	5.1	7.5	أكتوبر
	11.3	8.2	8.0	6.8	8.7	7.8	6.4	2.8	4.1	نوفمبر
	14.5	6.7	7.9	4.4	7.3	4.7	4.2	6.2	2.2	ديسمبر

لقد بينت الإحصائيات أن عدد المهاجرين لم ينخفض عن 83000 مهاجر إلا بعد اندلاع الثورة التحريرية وذلك حينما أثر العديد من الشبان الانضمام إلى جيش التحرير على البحث عن سبل العيش في الأراضي الفرنسية، ويبدو ذلك جليا من الأعداد التالية:

• 142671 مهاجر سنة 1951.

• 201828 مهاجر سنة 1955.

غير أن هذا العدد سجل تراجعاً في السنوات الخمس اللاحقة، فلم يتجاوز عدد المهاجرين 93088 في أية سنة (من 1956 إلى 1960) وهي السنوات الحاسمة في عمر الثورة التحريرية التي استفادت أيما استفادة من نضال الطبقة الكادحة من عمال وفلاحين¹، وبسبب ضغط مناضلي جبهة التحرير أصبحت حركة الإياب تفوق الذهاب ويبلغ عدد الجزائريين تاريخ هذا التقرير حوالي 310000.²

وفي الحقيقة كانت اليد العاملة مهمة جدا بالنسبة للاقتصاد الفرنسي، وذلك ما جاء في بعض وثائق الأرشيف، حيث نقرأ مثلاً:

ما هو عدد العمال الذين تحتاجهم الصناعة؟

لا يمكن التأكيد لكن في الستة أشهر الأولى من سنة 1958 قدم 30000 شمال إفريقي فقط إلى فرنسا وقدر عدد العمال الأجانب بـ 90448 من بينهم 50474 عامل دائم و 39974 عامل موسمي.

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 142 – 143.

² ANOM : 4 SAS/ 93.

في سنة 1956 قبل 60000 عامل أجنبي في فرنسا وارتفع سنة 1957 إلى 100000 عامل.¹

ومن جهة أخرى جاءت التصريحات التالية في تقرير لجنة الخدمة للمحافظة العامة للمخططات la commission de la main d'œuvre du commissariat général aux plans حول توقعات التشغيل لسنة 1961 في إطار المخطط الثالث: من الضروري الإبقاء على هجرة صافية بمتوسط 50000 عامل أجنبي في السنة.

وكانت حوالي 37% و 35% نهاية 1957 هي نسبة التأهيل لدى العمال الجزائريين.²

لأنه في الواقع يجب أن نشير إلى أن اندلاع الثورة التحريرية جعل الحكام الفرنسيين يراهنون على مسألة محاربة البطالة³ والتقليل من مظاهر البؤس وذلك للحيلولة دون التحاق الشباب بالثورة، غير أنه مع مجيء كبرى المشاريع الاقتصادية سوف تعرف سوق العمل دفعا واهتماما كبيرين كأهم الأولويات، زيادة على مسألة التكوين المهني وذلك ابتداء من خطة الآفاق العشرية " Perspectives Décennales " التي أوصت بضرورة خلق 20000 منصب شغل للجزائريين بفرنسا، وهو ما يمثل خمس مناصب العمل التي يتم خلقها، كما أكد مشروع قسنطينة (1959-1963) على ضرورة توفير 400000 منصب عمل للجزائريين بوطنهم و100000 منصب شغل للمغتربين بفرنسا، وألح على ضرورة تخصيص 20% من مناصب العمل للجزائريين في التوظيف العمومي، غير أن تطلعات الجزائريين تجاوزت تلك المطالب القديمة إلى النضال من أجل الحرية والاستقلال التام.⁴

وهذا ما تبينه حركية الهجرة بين الجزائر والمغرب خلال الثلاثي الثاني من سنة 1959

وذلك بالاستناد إلى الأرقام المقدمة من طرف المندوبية العامة لحكومة الجزائر:

الذهاب إلى المغرب	رجال	نساء	أطفال	مجموع
19584	1729	2353	23666	
16012	879	1044	17953	

¹ والحقيقة أن حاجة فرنسا لليد العاملة الجزائرية جعلتها تفكر بشكل رسمي منذ أوائل الخمسينيات في توجيه الهجرة نحو مستعمراتها الإفريقية (الغابون والكونغو الوسطى)، وخاصة بالنسبة لليد العاملة القبائلية، انظر:

ANOM : 9CAB/110.

² ANOM : 4 SAS / 93.

³ نذكر منها مثلا مشاريع جاك سوستيل وإصلاحات الوزير روبر لاكوست.

⁴ هواري قبائلي، حركية الهجرة، المرجع السابق، ص 292.

+5713	+1309	+832	+3575	الإياب إلى الجزائر الرصيد الإجمالي

ولا غرابة حينما نجد بأن عدد المهاجرين شكل ارتفاعا محسوسا حينما شارفت ثورة التحرير على نهايتها، وارتبط ذلك بسياسة الجنرال ديغول الرامية إلى إجراء محادثات مع قادة جبهة التحرير الوطني لإيجاد حل للمسائل العالقة، وقد بدا لبعض الجزائريين المتعاونين مع الإدارة الفرنسية أن النتيجة التي ستؤول إليها تلك المحادثات تفضي بالضرورة إلى إنهاء حالة الحرب وتمكين الجزائريين من إدارة شؤونهم بأنفسهم، وفي هذا الإطار قرر عدد كبير من الجزائريين الهجرة إلى فرنسا وتحديدًا خلال سنتي 1961 و 1962.¹

غير أننا نقرأ في بعض المصادر الفرنسية أنه في كل سنة يستقر 20000 جزائري في الميتربول أغلبهم جهلة بنسبة 80% وتضيف:

" وهكذا في العشرين سنة الأخيرة ورغم ظرفية الحرب التي أثرت على الوضع العالمي واقتصاديات العالم، إلا أن عدد الجزائريين الذين هاجروا أو استقروا نهائيا تضاعف 4 مرات إذ يوجد حوالي 17000 امرأة و 52000 طفل".²

غير أننا لو أخذنا الهجرة التي عرفتها عمالة قسنطينة مثلا لقلنا بأنها تميزت بالفتور وخصوصا بالنسبة للمناطق الواقعة جنوب العمالة، خصوصا إذا ما قورنت بالهجرات التي عرفتها منطقة القبائل وبقية المناطق الساحلية، والإحصائيات المتوفرة لدينا كفيلة بتوضيح هذه الميزة، فعلى سبيل المثال نجد أن بلدية مسكيانة المختلطة، لا تقدم أكثر من 50 أو 60 مهاجرا، في حين تساهم بلدية أم البواقي المختلطة بتقديم خمسمائة (500) شخص وقد بينت الإحصائيات أنه في سنة 1951 وجد منها خمسون (50) عاملا في الميتربول.

ويمكن أن ندرس الهجرة في الدواوير التابعة لهذه البلدية المختلطة على النحو التالي:

دوار سيدي رغييس: 97 مهاجرا.

دوار المدفون: 95 مهاجرا.

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 142 – 143.

² Message d'Algerie : 15/02/61.

دوار عين الزيتون: 90 مهاجرا.

دوار الحاسي: 35 مهاجرا.

دوار عين الديس: 70 مهاجرا.¹

إذا ما قارنا بين عدد المهاجرين في كل من مسكيانة وأم البواقي وخنشلة، فيمكن أن نقول - وحسب ما توفر لدينا من إحصائيات - بأن كلا من مسكيانة وأم البواقي لا تقدم مجتمعتين أكثر من ستمائة (600) مهاجر، كما تقدم خنشلة ثلاثة آلاف عامل (3000) من مجموع سكانها البالغ سبعين ألف ساكن (70000)، بينما لا تقدم بلدية عين البيضاء الكاملة الصلاحيات إلا 35 شخصا.

ويمكن في هذا الإطار أن نقدم بعض الإحصائيات المتعلقة بالهجرة في بلدية خنشلة المختلطة وذلك بتوظيف عدد السكان الإجمالي وعدد المهاجرين، بالإضافة إلى الكثافة السكانية في كل دوار، مع الإشارة إلى نسبة الهجرة بالمقارنة مع عدد السكان:

دوار	عدد السكان	عدد هم في كم ²	عدد المهاجرين	عدد المقاطعات التي يتوجهون إليها	النسبة بالمقارنة مع عدد السكان
بغاي	2376	33	142	11	6%
الرميلة	5228	12	152	8	3%
بودرهم	7482	45	420	13	5.6%
يابوس	3085	22	21	10	0.7%
ملاقو	1522	4	23	6	1.5%
متوسة	2355	20	81	22	3.5%
المحمل	12590	34	882	18	7%
شلية	2150	14	39	8	8.1%
تابرقة	5278	6	164	15	3.10%
انسيغة	5011	31	140	19	2.8%
طامزة	6567	17	118	1	1.8%

¹ Montagne, Op. Cit, cahier n°= 08.

مقادة	7745	23	364	23	4.7%
تاووزيانت	3183	19	135	13	4.25%
تاماروت	7931	28	270	15	3.4%
خنشلة	1209	21	77	9	6.3%
علياناس	5586	8	35	4	0.6%
الولجة	3727	4	4	3	0.11%
خنقة	442	4	1	1	0.45%
ادقار كيني	1344	97	82	7	06%
(قايس)					

بقراءة بسيطة لمعطيات الجدول السابق يتضح لنا أن الهجرة التي عرفتھا دواوير بلدية خنشلة المختلطة، تميزت بالضعف بالمقارنة مع عدد السكان الإجمالي، وهذا ما تعكسه النسب الممثلة للهجرة في كل دوار، هذا من جهة أما من جهة أخرى فإن شكل الهجرة يختلف من منطقة إلى أخرى (في نفس البلدية المختلطة)، وقد يكون ذلك ناتجا عن اختلاف الأوضاع الاقتصادية وتباين المستوى المعيشي من فئة إلى أخرى، فنحن بصدد دراسة مناطق ذات طبيعة جغرافية متباينة، منها السهلية والهضبية، الجبلية وشبه الصحراوية.

وعن أهم المناطق المصدرة للمهاجرين، نجد أن دوار المحمل يسجل ارتفاعا في عدد المهاجرين إلى المتروبول بالمقارنة مع بقية الدواوير (وهو ما يقدر بـ 882 مهاجرا) بنسبة تصل إلى 7 %، لكن هذا العدد _ على الرغم من ارتفاعه _ يبقى تافها بالمقارنة مع عدد السكان الإجمالي الذي يقدر بـ 12590 ساكنا.

على أنه يمكننا تحديد دواوير أخرى ذات مساهمة عالية في حركة الهجرة نحو فرنسا وهي: بودرهم، مقادة التي تقدم مجتمعة عددا يقدر بـ (784) مهاجرا، وهناك دواوير ذات مساهمة متوسطة وهي: بغاي، الرميلة، تابردقة، انسيغة، طامزة وتاووزيانت، التي يصل مجموع مهاجريها إلى (851).

أما الدواوير المتبقية: يابوس، ملاقو، متوسة، شلية، خنشلة، عليناس، الولجة، خنقة سيدي ناجي وادقاركيبي؛ فهي تساهم بنسبة منخفضة في حركية الهجرة، حيث يصل مجموع مهاجريها إلى (363)، في حين أننا لا نجد أبدا عددا يفوق 100 مهاجر لكل دوار.

بالنسبة لدائرة قسنطينة:

لا تحتوي هذه الدائرة إلا على بلديتين مختلطتين هما:

شاطودان الرمال وعين مليلة، ولكن يوجد بها عدد كبير من البلديات كاملة الصلاحيات. ولكن بما أننا - وللأسف - لا نملك أي معلومات خاصة ببلدية عين مليلة المختلطة وكذا مجموعة كبيرة من البلديات كاملة الصلاحيات، فإننا سنقصر الدراسة على بلدية شاطودان الرمال المختلطة والبلديات كاملة الصلاحيات التالية:

واد عثمانية، واد زناقي، روفاك (Rouffach)، أولاد رحمون، الحامة بوزيان، الخروب قطار العيش، عين عبيد التي تقدم مجتمعة عددا تقريبا يصل إلى 1700 مهاجر.

بالنسبة لبلدية شاطودان الرمال المختلطة التي تحتوي على الدواوير التالية: دوار أولاد العربي، أولاد زرقة، البرانة، أولاد حايف، مغالسة، عيون الحجاز، أولاد بوعوفان، زاويد بن زروق، تيم تيلاسين وراس سقين، فإننا نجد ما بين 1200 و 1300 عامل جزائري في المتروبول (سنة 1951).

كما يمكن أن نلاحظ أن الدواوير العربية لهذه البلدية المختلطة؛ تقدم هجرة جماعية قوية (أكثر من 200 شخص)، وهي الميزة الوحيدة التي تميز العرب عن البربر.¹

والحق أن الهجرة الجزائرية انخفضت خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين فلم يتجاوز عدد المهاجرين 100000 في أية سنة، وذلك يرتبط باستقرار الشبان بأرض الوطن وولائهم للثورة الوطنية، ولكن ذلك العدد بدأ يزداد تدريجيا حتى فاق 100000 مهاجر قبل التوقيع على اتفاقيات ايفيان ووقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962.²

ويرى بعض الباحثين بأن الوضعية ازدادت سوءا في خمسينيات القرن الماضي، لأن الحالية الجزائرية في مرسيليا تزايد عددها فوصل إلى 22000 وذلك حسب إحصائيات الشرطة - على الرغم من سنوات الثورة الأربع - حيث ساهمت التنقلات المستمرة بين فرنسا وشمال

¹ Montagne, Op. Cit, cahier n°= 08.

² بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المصدر السابق، ص 143.

إفريقيا في إعطاء الأولوية للتنقل العسكري، وبهدف منع المشتبه فيهم من التنقل تقرر عام 1956 وضع الجزائريين تحت المراقبة للعودة إلى تصريحات التنقل التي كانت سابقا، فأدى هذا القرار إلى قلة التنقلات والرغبة في البقاء مع العائلة.¹

وانطلاقا من المعطيات السابقة يمكننا أن نستخلص بأن تدفق المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا منذ بداية القرن العشرين إلى 1954 تميز بمرحلتين أساسيتين:

- أنه سجل في أغلب السنوات (1914-1954) فائضا لم يكن يتكون من نفس الأشخاص، فكان يتم تعويض المهاجرين العائدين بالقادمين الجدد أو بهجرة جديدة لمهاجرين قدماء، وبالتالي تحول هذا العدد (في حالات الارتفاع أو الانخفاض) إلى شكل استمرار تواجد الجزائريين بفرنسا.

- مما زاد في ضمان استمرارية هذه الوضعية، أن الهجرة الجزائرية كانت تخص بالدرجة الأولى الرجال دون النساء، فهجرة النساء لم تبرز كسمة مميزة للهجرة الجزائرية إلا بعد 1954²، حيث كانت في السنوات السابقة قليلة وهذا ما تبينه النسب التالية:

- 1932 ⇐ شكلت النساء نسبة 1.7 % من تعداد المهاجرين المقيمين بفرنسا.

1932 ⇐ 2.2 %.

1954 ⇐ 7.1 %.

الإحصاء	العدد الإجمالي للمهاجرين	الرجال	النساء	نسبة النساء
1946	22114	21506	509	2.2%
1954	208540	193620	14920	7.1%

وربما وجب علينا هنا تسجيل بعض الملاحظات:

¹ Emile Temime, Op.Cit, NP.

² يشير عالم الاجتماع الجزائري عبد المالك صياد - عند تحليله لمراحل أو أعمار الهجرة الجزائرية إلى فرنسا- إلى القول بأن العمر الثاني للهجرة يمتد نسبيا من 1945 إلى 1962، أين أصبحت الهجرة قائمة على الفردانية وهو السعي إلى تحقيق الذات أي العمل لحساب المهاجر وليس لحساب الجماعة " تجمعات"، بينما بعد الاستقلال ستظهر هجرة حقيقية للعائلات حيث سيتبع المغتربين نساؤهم وأطفالهم وتبدأ هجرة الإسكان التي تتلو بالضرورة هجرة العمل، أنظر: عبد الله بلعباس، " ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، إنسانيات المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 62، 2013، ص ص 25-38.

- لا يرتبط الحضور (التمثيل) الضعيف للنساء في التركيبة الاجتماعية للهجرة الجزائرية إلى فرنسا بظروف الإقامة، وإنما يعود إلى اندماج هذه الهجرة في السياق العام لمقاومة الاستعمار الفرنسي، وعلى هذا الأساس تم تفضيل أنموذج (الهجرة - العودة)، وهو الشكل الذي يفرض انتقاء الرجال أكثر من النساء على اعتبار أن إقامتهم بالمهجر دون رفقة زوجاتهم تضمن عودتهم في شكل من أشكال العودة.

- ومن جهة أخرى تجب الإشارة إلى أن تأثير مقاومة الاستعمار امتد إلى تحديد أشكال العودة التي تضمن فعالية الهجرة في مقاومة الاستعمار، إذ تجلّى ذلك أساسا في تحديد مجال الإقامة وذلك بوضع آليات الرقابة الجماعية مما يسمح بالتدخل السريع لإعادة الإدماج في الوسط الاجتماعي بالمهجر أو بالوسط الأصلي في الجزائر¹ وحسب تعبير عبد المالك صياد فقد كان هؤلاء الجزائريون معزولين عن حياة البلد ولذلك كانوا يحاولون " أن يخففوا في بداية الأمر من وطأة المنفى ومن صعوبات الحياة بالمهجر، وأن يعيشوا في سياق جماعتهم حتى وهم عند الآخرين وعلى أرض الآخرين، وأن يعيشوا هناك مع عائلاتهم وأقربائهم داخل كوخهم الخاص والصغير المبني على التفاعل والتعارف التقليدي"²، وربما هذا ما يفسر تنوع أشكال العودة إلى الوطن فتظهر لدينا:

العودة الظرفية (في إطار الذهاب والعودة).

العودة الاضطرارية (Retour Contraint).

العودة الانقطاعية (Retour Abandon).

العودة الناجحة (Retour Réussi).

العودة المعاشية (Retour Retraite).³

¹ جيلالي صاري، كمال على مازيغي، حسين عبد اللاوي، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين 2007، ص ص 25-26.

² مارسيل وبوليت بيجو، 17 أكتوبر، ما يملكه الجزائريون متبوع بنص الحجب الثلاثي للمجزرة لجيل مانصيرون، ترجمة: رشيدة خوازم، سيديا، الجزائر، 2013، ص ص 108-109.

³ جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 25-26.

وعلى ما يبدو فإن الهجرة إلى فرنسا حديثة بالمقارنة مع هجرات الجزائريين صوب المشرق والمغرب العربيين، فقد شهدت البلاد حركات واسعة للهجرة، أبرزها هجرة العديد من العائلات التلمسانية والمعسكرية إلى المغرب الأقصى (1932)، بينما كانت تونس وسوريا وجهة لبعض القبائل من نواحي سطيف وبرج بوعريرج منذ بداية 1937، أما الهجرة نحو أوروبا وخصوصا (فرنسا) فقد تمثلت بشكل كبير خلال الفترة الممتدة من 1947 إلى 1954، حيث بلغ عدد الذين استقروا بها سنة 1947 بحثا عن عمل (44900) مهاجر ليرتفع هذا العدد إلى 212064 سنة 1954، أما فيما يخص الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة فقد ارتفعت بشكل مذهل، حيث ارتفع عدد سكان المدن المسلمين من 722000 عام 1936 إلى حوالي 1600000 عام 1954 وتكدسوا في أحياء قصديرية بائسة. وباستقرائنا للمعطيات السابقة نخلص إلى القول بأن ظاهرة الهجرة لا تكاد تخرج عن إطار السياسة الفرنسية القائمة على التعسف واغتصاب الأراضي وإفلاس القطاع الصناعي المحلي أمام المنافسة الأوروبية، والقهر السياسي للأهالي المسلمين بموجب قانون الأهالي وقانون الحجز الإداري والتجنيد الإجباري والمحاكم الاستثنائية وقانون الغابات...¹

فنتيجة لتلك السياسة أجبر الجزائريون على هجرة أراضيهم والتوجه إلى فرنسا فبلغ المهاجرون سنة 1954 (164900) بينما قدر عدد العائدين في نفس العام بـ 136200 أي أن الباقيين منهم كانوا 28700 مهاجرا وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى الاستغلال الفضيع للجزائريين، حيث استخدم المعمرون الخماس الفلاح بدل العامل الفلاح، وهكذا صار الجزائريون يوفرون قوة غير مؤهلة من الناحية التقنية واحتكرت الأقلية الأوروبية قوة العمل التقنية، يضاف إلى هذا أن قوة العمل الجزائرية كانت موسمية لا تحقق ربحا مضمونا دائما، ويشارك فيها رجال الريف بمعدل فرنكين إلا ربع في اليوم وتحظى النساء بمعدل فرنك إلا ربع، أما الأطفال فيحصلون على نصف فرنك، وفي المقابل يتقاضى المعمر معدل ثلاثة فرنكات، ولزيادة الاستنزاف البشري تم تسخير المساجين الجزائريين ليشكلوا يدا عاملة في خدمة الأوروبيين.²

¹ بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص 302-304.

² عميرايوي احميدة وآخرون، المرجع السابق، ص 118 .

وبعد استقلال دول المغرب العربي (1956 لكل من تونس والمغرب و1962 بالنسبة للجزائر) أبرمت عدة اتفاقيات مع فرنسا¹ لتنظيم هجرة اليد العاملة نحو أوروبا ومع فرنسا تحديداً²، وهذا ما أدى إلى تزايد عدد المهاجرين في أوروبا، حيث ناهز 1.4 مليون نسمة ويمكننا أن نشير هنا إلى أن عشرية السبعينيات شهدت تزايد عدد المهاجرين المغاربة عشر مرات، بينما تضاعف عدد التونسيين ست مرات والجزائريين مرتين ونصف بسبب الأزمة النفطية سنة 1973 والأزمة الاقتصادية التي عرفت أوروبا ابتداء من 1974، فأصبح عدد المهاجرين يقدر سنوياً بـ 12400 مهاجر وذلك لأن الحكومات الأوروبية ضيقت سياسة الهجرة التي لم تعد ممكنة إلا في إطار سياسة التجمع العائلي.³

وعليه نخلص إلى القول بأن الجزائري ظل مستغلاً سواء في الجزائر أو حتى في المتروبول ولكن الظروف الضنك التي عاشها في بلده والمعاملة العنصرية وشح مصادر الرزق كانت كلها عوامل متضافرة تدفع بالجزائريين المسلمين إلى بيئة غريبة وحياة شاقة، ولكنها كانت أفضل الحلول على الإطلاق.

وربما يحق لنا أن نتساءل بعد ذلك عن واقع وحركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بعد استرجاع السيادة الوطنية؟

¹ يمكننا اعتبار توقيع أول معاهدة مغربية - فرنسية حول اليد العاملة بتاريخ 1 جوان 1963 بمثابة الرمز الفعلي لتقنين الهجرة المغربية نحو فرنسا، انظر: الكبير عطوف، المرجع السابق، ص 120.

² أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 460.

³ المرجع نفسه، ص ص 460 - 461.

الفصل الثالث

الفصل الثالث الهجرة الجزائرية 1962-1988

المبحث الأول: هجرة الأقدام السوداء.

المبحث الثاني: هجرة المتعاونين مع فرنسا (الحركي).

المبحث الثالث: هجرة العمال الجزائريين (1962 - 1988).

المبحث الأول: هجرة الأقدام السوداء:

شهدت الجزائر هجرة جماعية مكثفة للأقدام السوداء وخاصة مع مطلع الستينيات وفي هذا الشأن يذهب الكثير من الباحثين إلى حد القول بأن جرائم منظمة الجيش السري كان لها كبير الأثر على الوضع القائم في الجزائر، وتحديدا على نزيف الهجرة التي مست الأقليات الأوروبية، والتي عجلت بظهور مقولة " لا نعش ولا حقبة " ويبدو أن جريدة المجاهد قد رصدت بشكل دقيق مجريات تلك الأحداث، كما أن بعض الصحف الفرنسية المحلية قامت برسم صورة دقيقة عن عمليات الترحيل والإسكان وبينت الاستراتيجية الفرنسية المتبعة لإعادة إدماج أولئك المرحلين.

من المؤكد أن رحيل الأقدام السوداء جاء امتثالا لإنذار جبهة التحرير الوطني "الحقبة أو النعش" وكذا نتيجة للأعمال الإجرامية التي قامت بها منظمة الجيش السري الإرهابية، فانتشر الرعب في أوساط المعمرين وسارعوا بذلك نحو الموانئ والمطارات وبدأ نزيف هجرة الفنيين التقنيين والإطارات والعمال المؤهلين بمغادرة أماكن عملهم¹، وكان ذلك بمثابة رد فعل على استقلال الجزائر، حيث أراد المعمرون تدمير الاقتصاد الجزائري الحديث بمجرتهم الجماعية إلى فرنسا وغلق مؤسساتهم وترك أراضيهم دون زراعة، ولكن الحكومة الجزائرية أعلنت أن أملاكهم ستعتبر شاغرة - إذا لم يعودوا - وستتم مصادرتها وفعلا استولى الجزائريون على العديد من الأملاك وخاصة العقارية منها.²

وينبغي أن نشير هنا إلى أن هجرة الأقدام السوداء والحركة والعمال الجزائريين المسلمين لم تكن هي الوحيدة، إذ أن هجرة اليهود الجزائريين بلغت أوجها سنة 1962، حيث هاجر معظم يهود وهران وقسنطينة وميزاب إلى فرنسا عبر السفن والطائرات إلى مرسيليا ووجهات أخرى.³

سعت منظمة الجيش السري إلى الحيلولة دون تطبيق اتفاقيات إيفيان وأرعبت الأوروبيين الذين أجبروا على مغادرة الجزائر تاركين أملاكهم شاغرة في الوقت الذي بدا فيه النظام

¹ محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2012، ص 220.

² لطفى الخولي، المرجع السابق، ص ص 25- 27.

³ يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897 - 1962)، الطبعة 1، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 375.

الجزائري أكثر راديكالية في موقفه الرافض لكل تلك الضمانات الممنوحة للأقدام السوداء من أجل الحفاظ على مساكنهم، رغم ما صرح به أحمد بن بلة آنذاك بتاريخ 24 أبريل 1962 بقوله : " نحن مصممون على التطبيق الشرعي لهذه الاتفاقيات "، غير أنه عدل عن موقفه هذا بعد ستة أشهر، حينما عين على رأس الحكومة الجزائرية فاعترف قائلاً أن هذه الاتفاقيات تشكل عائقاً.¹

وعلى الرغم من أن وتيرة هجرة الجزائريين عرفت تسارعاً منذ فجر الاستقلال²، إلا أن العوامل التي تحكمّت في حركات الذهاب والإياب لم تكن نفسها بالنسبة للمعمرين، ففي بداية صيف 1962 عرفت الجزائر هجرة كثيفة للأقدام السوداء حيث أن آلاف العائلات التي كانت تخشى على حياتها قد سارعت نحو الموانئ والمطارات للتوجه نحو فرنسا³، وقد شهدت مدن الغرب الجزائري⁴ عمليات تقتيل رهينة نفذتها منظمة الجيش السري (OAS) وكان المعمرين أكثر ضحاياها، دون أن ننسى المصير المجهول للكثيرين منهم⁵، فعلى سبيل

¹ باتريك أفيو وجون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج 2، ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي الجزائر، 2013، ص 296.

² كان ذلك بسبب معدلات البطالة المرتفعة واستحالة تأمين الأمن والحماية للأشخاص والممتلكات، تضاف إلى ذلك الفوضى العامة في الإدارة الجزائرية والمصالح العمومية الأخرى المعطلة والتي تعرضت للشلل النهائي بسبب الهجرة الجماعية للأوروبيين ونقص الإطارات الجزائرية، للمزيد أنظر:

Messaoud DILMI, "Le FLN- ALN après le cessez- le- feu: La transition douloureuse du mouvement révolutionnaire à l'Etat national", Revue des Etudes Historiques, N 15-16, Année 2013, p 16.

³ في هذا الصدد أعلنت كاتبة الدولة للعائدين في بداية أوت 1962 عن رحيل ما بين 183000 إلى 184000 أوروبي من المقاطعات الوهرانية الخمسة (وهران، مستغانم، سعيدة، تيارت وتلمسان) ابتداء من 14 ماي 1962، بحيث لم يبق بوهـران سوى 40000 أوروبي من أصل 200000 المقيمين بالمدينة، أنظر:

Fouad Soufi, « Ils sont partis ! Oran 1962 le grand départ des Européens », In René Gallissot, Les accords d'Evian en conjoncture et en longue durée, Casbah Editions, Alger, 1997, p 81.

⁴ سمح الانسحاب التدريجي للقوات الفرنسية بتقديم جيش التحرير الوطني لاحتلال مواقع مهمة والاقتراب من مدن الغرب الجزائري الكبرى، كما اتخذت جملة من الاحتياطات لتفادي الوقوع في مكائد منظمة الجيش السري فتولت عناصر من جيش التحرير الوطني حراسة المرافق والمزارع والمنشآت التي هجرها المستوطنون الذين التحقوا بوحـدات الجيش الفرنسي في انتظار مغادرة الجزائر، كما اهتموا بعملية الحصاد ووظفوا مداخلها لإعالة آلاف الجزائريين المشردين واللاجئين الذين هجروا الوطن فراراً من القهر الاستعماري، أنظر: عبد المجيد بوجلة، " التفتيت السياسي للجزائر في الاستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2 (2014)، ص 55.

⁵ Pierre Riox, "Les Français et la guerre des deux Républiques", In Stora et Harbi, Op.Cit, pp18-19.

ورغم أن الجرائم المروعة التي ارتكبتها منظمة الجيش السري وضاعفتها بعد توقيع اتفاقيات إيفيان قد خلفت خسائر فادحة، إلا أنها أفرزت تطورات هامة لمصلحة جبهة التحرير الوطني، فقد أدى تواطؤ أوروبيي الجزائر مع هذه المنظمة الإرهابية إلى القضاء على إمكانية التعايش بين المجموعتين (الأوروبيين والجزائريين) وذلك لفقدان العديد من الجزائريين نتيجة جرائمها وهذا ما دفعهم إلى الرحيل الجماعي خوفاً من انتقام الضحايا، فقد

المثال وخلال أربعة أشهر (مارس - أبريل - ماي وجوان 1962) خلت وهران من 400 ألف معمر من الذين يسكنونها، كان أغلبهم إيطارات وقد تركوا المدينة طوعا ربما لعدم وثوقهم بتعهدات جبهة التحرير الوطني ولكن أغلب الظن هو التواطؤ الخطير للكثيرين منهم مع سفاحي منظمة الجيش السري.¹

فمن الناحية الديمغرافية، كان الأهالي موزعين توزيعا غير متكافئ، أي مسلم واحد مقابل أربعة أوروبيين، وهذا يعني 350 ألف أوروبي مقابل 85 ألف مسلم وهراني، وعلى هذا الأساس كان الأوروبيون يحتلون 09/10 المساحة السكنية ويقدمون مساهمات مالية تطوعية للمنظمة السرية الإرهابية.²

يذهب الكثير من الدارسين إلى القول بأن العلاقة بين المعمرين والمسلمين اتسمت بالاضطراب، فسادت بين المجموعتين علاقات سيئة³ وسيطر الحذر والشكوك في الكثير من الأحيان وهذا ما أدى إلى الكراهية والعنصرية⁴، واستمر الوضع على هذا النحو إلى أن ساءت الأمور سنة 1962، حيث بدا للأقدام السوداء أنه غرر بهم⁵ وأن رحيلهم من الجزائر

سجل نزوح مكثف للأقدام السوداء باتجاه فرنسا خلال شهر ماي - جوان 1962، وفي هذا الصدد أوردت مجلة "نيوز ويك" تحت عنوان "وداعا للجزائر" أن المستوطنين أخذوا يغادرون - بالآلاف - الأرض التي أقسموا يوما ألا يغادروها أبدا، أنظر: رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص ص 472 - 473.

¹ محمد بن عبورة، المنظمة السرية المسلحة، "اضطرابات وهران 1961-1962، دار القدس العربي، الجزائر، 2013، ص 169.

انظر أيضا:

Anne-Marie Duranton- Crabol, L'OAS, la peur et la violence, André Versaille éditeur, 2012, pp 139-141.

² محمد بن عبورة، المرجع السابق، ص 169.

³ كتب فرحات عباس بعد 18 سنة من الاستقلال: "لو طرح علي السؤال الآتي: من المنتصر في حرب الجزائر؟ لأجبت بكل بساطة: الحكمة والمنطق ولو سئلت: من خسرها؟ لقلت: سوء النية والأنانية"، أنظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر، موعد الرحيل، ج2، الطبعة 1، دار قرطبة، الجزائر، 2005، ص 271.

⁴ Benjamin Stora et Linda Amiri, Algériens en France (1954- 1962): la guerre, l'exil, la vie, Editions: Autrement, Cité nationale de l'histoire de l'immigration, Paris, Octobre 2012, p 212.

⁵ هذا ما يمكن أن نقرأه في المصادر الفرنسية ولكن الحقيقة التي تكشفها كتابات المعاصرين خلاف ذلك، وهي أن المتسبب الرئيسي في الرحيل الجماعي كان الأقدام السوداء أنفسهم من خلال تواطؤهم الأعمى مع المنظمة السرية، وكذا دور الضباط الذين دفعوهم إلى الحل الأكثر سوء، ولذلك اختاروا عملية الانتحار بدل العيش مع المسلمين في جزائر مستقلة على قدم المساواة والاحترام المتبادل، وخصوصا رفضهم للعيش في مستوى اجتماعي يختلف عن وضعهم خلال الحقبة الاستعمارية، أنظر:

Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre, l'aurore, présentation de Abderrahmane Rebahi, Editions: Alger- Livres, 2011, pp 298, 303.

بات أمرا لا رجعة فيه¹، فما كان عليهم إلا الفرار وسط انفجار القنابل والنيازك التي كانت تلتهم ممتلكاتهم فكانوا مكდسين فوق بعضهم البعض بأرصفة الموانئ والمطارات، بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم ليرحلوا إلى الأراضي الفرنسية التي لم يسبق للكثير أن زارها.²

وقد اهتمت السلطات الفرنسية بمسألة ترحيل الأقدام السوداء، والدليل على ذلك أنه في عرض حال اجتماع مابين الوزارات الفرنسية المنعقد بتاريخ 6/04/1962 بخصوص استقبال الأجانب المقيمين في الجزائر بالأراضي الفرنسية، تم تنظيم اجتماع لدراسة المشاكل التي يطرحها الاستقبال المرتقب للأجانب المهجرين المقيمين في الجزائر حاليا إلى فرنسا قبل دراسة الحقوق التي ستمنح لهم، من الواجب تحديد ظروف قبولهم إقامتهم في فرنسا قانونيا فإن تنقلهم إلى فرنسا منذ صدور أمرية 2 نوفمبر 1945 إلى غاية استفتاء تقرير المصير ماهو إلا تغيير في الإقامة لا يخضع إلى ترخيص أو إذن، لكن كغيرهم من الفرنسيين وجب عليهم "الأجانب" الحصول على ترخيص للسفر من المتروبول إلى الجزائر، وبعد الاستفتاء إن حصلت الجزائر على الاستقلال ستتغير الأمور، لذلك طالب وزير الداخلية مدعما بوزير الصحة العمومية والسكان بتمديده لفترة مؤقتة ولكن وزير الخارجية تحفظ على هذا الطلب.

وقد أعد سكرتير المهجرين مشروع مراسيم لتنظيم الإدارة العامة قصد تطبيق ضوابط قانون 26 ديسمبر 1961 على الأجانب.³

وأجبرت تلك العائلات على البقاء عدة أيام بالمطارات والموانئ قبل الإقلاع وما لبثت عمليات الترحيل أن توسعت مع مرور الأشهر والسنوات إلى أن انقطعت نهائيا في 31 جويلية 1985 إذ تم تسجيل حوالي 968685 مرحلا من الجزائر، ولأجل ذلك أنشئت في أوت 1961 كاتبة الدولة المكلفة بالمرحلين وأوكلت مهامها إلى "روبيرت بولين" وقد بذلت ما في وسعها لضمان النقل والتغذية وإعادة تصنيف وترتيب المرحلين، بينما فضل بعض المرحلين الاستقرار في اسبانيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، وقد ساعد النمو الاقتصادي ووفرة فرص العمل على إدماج أولئك المرحلين في فرنسا.⁴

¹ افينو وبلانسايش، المصدر السابق، ج1، ص 78، انظر أيضا:

Elisabeth Schmidt, La tristesse des abandons, souvenirs d'une femme pasteur dans la guerre d'Algérie, 1958-1963, Armand Colin éditeur, Paris, p 5.

² افينو وبلانسايش، المصدر السابق، ج1، ص 81.

³ ANOM : 81F/ 1039.

⁴ افينو و بلانسايش، ج2، المصدر السابق، ص ص327-328.

ومن جهة أخرى وقصد الاستقبال الجيد لليهود فتحت السلطات الفرنسية مراكز الاستقبال وتوافد عليها 5000 يهودي شهريا، وتواصلت حركات الهجرة رغم أصوات تونس والمغرب والجزائر المعارضة لتلك العمليات الاستعمارية الجديدة.¹

ورغم نداء أحمد بن بلة عند استلامه السلطة قائلا: "تعالوا، مكانكم هنا بيننا"، إلا أنه لم يبق من اليهود سوى 4000 من أصل 160000 التي ضمتهم الجزائر في 1960، وفي خريف 1971 تناقص عددهم إلى أقل من 1000 يهودي، وقدّر خلال 1982 بأقل من 200 شخص، وإلى غاية 1989 لم يتجاوز 100 شخص وبقي سنة 1992 أقل من 50 يهوديا.²

وفي بداية 1963 ما يقارب 180 ألف من فرنسيي الجزائر رحلوا جماعيا وانتشروا في نواحي مختلفة من فرنسا.

عدد اليهود الأوروبيين سنة 1954: 1.04 مليون.

عدد المهاجرين (المرحّلين) إلى غاية ديسمبر 1961: 160 ألف شخص.

عدد الأقدام السوداء الباقين بالجزائر إلى 01 جانفي 1963 : 267000 .

يوجد ثلاثة مؤرخين اهتموا بمسألة الأقدام السوداء المتبقين بالجزائر بعد الاستقلال وهم: (Bruno Etienne) في أطروحة الدكتوراه التي ناقشها سنة 1965*.

(Jean Louis Planche) في أعمال الملتقى المنظم بجامعة باريس 8 في سان دوني سنة

1992 و (Yann Scioldo-zurcher) في أطروحته المنشورة سنة 2010 بعنوان:

"Devenir métropolitain. Politique d'intégration et parcours de rapatriés d'Algérie en métropole (1954-2005)".

قدم خلالها الإحصائيات التالية: الفرنسيون المتواجدون بالجزائر والذين يزيد عددهم قليلا عن مليون شخص في نهاية 1961 لم يبق منهم إلا 500 ألف في جويلية 1962، في أوت-سبتمبر 1962 وخلال الاضطرابات التي شهدتها السلطة في عهد أحمد بن بلة دفعت مرة

¹ يوسف منصورية، المرجع السابق، ص 378.

² Richard Ayoun, "En nouvel exode, les Juifs d'Algérie au lendemain de l'indépendance", In: René Gallissot, Op.Cit, P113.

* بعنوان "Les européens d'Algérie et l'indépendance algérienne"، نوقشت يوم 22 ديسمبر 1965، بجامعة اكس أون-بروفانس.

أخرى 100 ألف أوروبي إلى الرحيل، ولم يبق غير 200 ألف في 30 سبتمبر 1962. 70% يعيشون في المدن الأربعة (الجزائر - عنابة - وهران وسكيكدة)، في جوان 1963 بقي بالجزائر ما بين 140 ألف إلى 160 ألف فرنسي.

في 30 جوان 1964 بلغ عددهم -حسب المعلومات التي قدمتها السفارة الفرنسية - ما يقارب 120 ألف.¹

ومن مجموع 120000 فرنسي سنة 1964، وضح (Bruno Eienne) أن 20 ألف تم توظيفهم في تعاونيات و 16500 يعملون بالمصالح الفرنسية، وربما يكون من الخطأ اعتبارهم مقصين آليا من مجموعة الأقدام السوداء، لأن عددا مهما منهم ولدوا بالجزائر وهم يتأرجحون في نظام التعاونيات.²

وفي عام 1994 كان أغلب الموظفين بالقطاع الخاص والذين وصل تعدادهم إلى 144000 قد استعادوا وظائفهم ومناصبهم، بينما تمت إعادة تصنيف موظفي القطاع العام³، في حين شكلت نسبة 14% ممن تجاوزوا الستين سنة مشكلا حقيقيا بالنظر إلى مداخيلهم الضعيفة.⁴

وفي الأسبوع الأول من شهر جوان وصل إلى فرنسا (برا وجوا) في 12 يوما الأولى من هذا الشهر 92 ألفا وهذا بمعدل 10000 شخص يوميا، وقد كان هذا التطور في واقع الأمر في مصلحة حكومة الجزائر المستقلة فيما بعد، حيث تخلصت آليا من الامتيازات الهامة التي كانت ستحصل عليها الأقلية الأوروبية بموجب اتفاقيات إيفيان⁵ والتي كان أهمها:

● حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.

¹ Pierre Daum, Ni valise ni cercueil, Les pieds-noirs resté en algérie après l'indépendance , Préface de Benjamine Stora , Média - Plus Actes sud , 2012 , pp 39-40.

² Ibid.

³ كان الأمر سهلا نسبيا بالنسبة لفئة الموظفين، بينما كان ذلك مستحيلا بالنسبة للفلاحين والכולون بعدما استحال حصولهم على عقارات فلاحية تعويضا لتلك التي تركوها في الجزائر، أنظر: هواري قبايلي، "حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا 1830-1962"، المرجع السابق، ص 294.

⁴ أفينو و بلانشايس، المصدر السابق، ص 327-328.

⁵ رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال دوغول (1958 - 1962)، المرجع السابق، ص 472 - 473.

أنظر أيضا: رضا مالك، "مفاوضات إيفيان أو.. المسيرة الوطنية نحو يوم النصر"، المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 30.

- يخضع حق التجمع للرقابة.
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد.
- مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا.

وهذا حسب ما صرح به سعد دحلب لرحلة أفريك أكسيون (Afrique Action) قائلاً: "إننا نريد من الفرنسيين الذين يرغبون في الاحتفاظ بخصوصياتهم أن يكونوا أحراراً تماماً، ونحن نريد إزالة كافة العوامل أو الأسباب التي أدت ذات يوم إلى أن يكون بعضنا في مواجهة البعض الآخر"¹، ونفس العواطف عبرت عنها جريدة المجاهد في مقال بعنوان "أخطاء يجب تصحيحها":

" يجب على فرنسيي الجزائر والأقليات الأوروبية الأخرى أن تدرك أن ضماناتها الحقيقية ليست في الدساتير التي ستطالب بها فرنسا لهم في هذه المفاوضات، وإنما هي في استعداداتهم للتعاون بتجرد ونزاهة مع الشعب الجزائري لخير الجميع، إن شعبنا يدرك كل الإدراك أن الأقليات الأوروبية في بلاده يمكن أن تكون عنصراً ثميناً في ازدهاره دون أن تتعرض لأي اضطهاد معنوي أو مادي مهما كان لونه أو شكله، فعلى هذه الأقليات أن تدرك بدورها كل الإدراك أن سماء الجزائر يمكن أن تكون أرحم سماء تظلمهم في هذه الدنيا، وأن الشعب الجزائري يمكن أن يوفر أمناً لا توفره لهم جيوش فرنسا"².

وتقدر المصادر الفرنسية أن حوالي مليون معمر هاجروا الجزائر إلى فرنسا سنة 1962 واعتبروا ضحايا أساسيين لثورة التحرير³، كما أن 220 ألف يهودي هاجروا وكونوا الجماعة اليهودية الفرنسية الأكثر أهمية في أوروبا⁴، ولكن ذلك — حسب اعتقادنا — ينافي الواقع لأن الأقدام السوداء تحصلوا على ضمانات مهمة بموجب اتفاقيات إيفيان.

ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن الأوروبيين كانوا ينقسمون إلى مجموعتين (شقين):

¹ بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، ترجمة: لحسن زغدار ومحل العين جبالي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 79.

² المجاهد، " أخطاء يجب تصحيحها"، العدد 27/92 مارس 1961.

³ Henry Rousso, "Les raisins verts de la guerre d'Algérie", La guerre d'Algérie, Op. Cit, p131.

⁴ Ibid, p132.

- الشق الأول: يهدف إلى إثارة الاضطرابات في العاصمة بغية كسب الجيش الفرنسي واستغلاله لقلب نظام الحكم في باريس، ولا يهمه مستقبل أوروبي الجزائر إلا بالقدر الذي يمكن أن يشغله لخدمة مصالحه السياسية.

- الشق الثاني: يتألف من الجزائريين ذوي الأصل الأوروبي والذين يدافعون عن حقوقهم في الحياة - في الجزائر - وهو يهدف من خلال عملياته الإرهابية إلى لفت نظر الحكومة الجزائرية حتى تقر حساباً للأوروبيين في جزائر الغد، وقد عبر أنصار هذا الاتجاه عن استعدادهم للتفاوض مع الحكومة الجزائرية، لأن المهم لديه هو البقاء في الجزائر ولو كانت مستقلة، وقد صرح الصحفي الفرنسي كلود كريف أن أحد أنصار هذا الشق عبر عن هذه الفكرة قائلاً: "إنني أشعر بأني أقرب إلى بوصوف مني إلى ديغول".¹

والحق أنه على الرغم من إصرار الجنرال ديغول الشديد خلال المفاوضات على افتكاك أكبر قدر ممكن من الامتيازات والضمانات لصالح الأقدام السوداء، إلا أنه - وحسب ما جاء في مذكراته - كان يستبعد فكرة بقاء المعمرين في الجزائر المستقلة وأن أغلب الأوروبيين ورغم عدائهم لسياسته وتمسكهم بالبقاء في الجزائر، إلا أنهم سيختارون - في النهاية - العودة إلى فرنسا، وربما هذا ما أدى إلى نقل الذين سيختارون الإقامة في فرنسا وإعادة تصنيفهم.²

وفي هذا الشأن يقول الراحل بن يوسف بن خدة: "إن دغول مع رفضه لكل من الاستقلال التام والفرنسة (أي الاندماج الكلي) اختار أسلوب المشاركة (حكم الجزائريين بالجزائريين مع اتحاد وثيق بفرنسا فيما يخص الاقتصاد والتعليم والعلاقات الخارجية)، إنه الحكم الذاتي الداخلي أي السيادة المحدودة وكأن هذا التحديد لم يكف ديغول، فقسم الأمة الجزائرية إلى أعراق ونواح مستقلة في إطار فيدرالي، حتى يتسنى - على حد قوله - للمجموعات العرقية المختلفة (الفرنسية، العربية، القبائلية والميزابية...) أن تتعايش في البلاد وتجد ضمانات فيما يخص نظام حياتها وإطارا للتعارف فيما بينها"، على أن يترك المجال مفتوحاً أمام الجزائريين الراغبين في الذهاب إلى فرنسا، ليصبحوا فرنسيين بحكم القانون السيادي الفرنسي (في الجنسية والهوية معاً) ويترك نفس المجال للفرنسيين (مسيحيون ويهود)

¹ المجاهد، "انقسامات المتطرفين"، العدد 27/92 مارس 1961.

² رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 473.

للبقاء في الجزائر كجزائريين، مع الاحتفاظ بحرية اعتقادهم الديني وممارسة شعائرهم مثل المسلمين الفرنسيين (من ذوي الأصل العربي وغير العربي في فرنسا).¹

وفي 01 أكتوبر 1963* قال ابن بلة بالعربية والفرنسية " ابتداء من هذه اللحظة لا يوجد ولو هكتار من الأراضي ينتمي إلى المعمر الفرنسي"² نحن نعيش لحظة تاريخية لحظة الإصلاح في الحين كثير من الأقدام السوداء غادروا البلاد لأن أراضيهم قد انتزعت منهم، ولكن سؤالين مهمين ألقيا على عاتق الدولة الجزائرية.

أولاً: يوضح القرار جيداً أن الأقدام السوداء الذين لديهم الجنسية الجزائرية أو الذين اتخذوا إجراءات لاكتسابها لهم الحق في اكتساب أراضيهم، ومن جهة أخرى فإنه خلال اتفاقيات إيفيان، كان الكل على علم في الجانب الفرنسي والجزائري بأن الإصلاح الفلاحي كان لا بد منه في الجزائر، وهذا ما يعني أنه يستحيل ترك أراضي شاسعة بين يدي 6400 معمر، فتأميم الأراضي صار إذا ممكناً ولكن مع التعويضات، هذا النصف من المادة من اتفاقيات إيفيان تؤكد لها: " لا يمكن انتزاع أي أرض من الأقدام السوداء دون تعويض ملائم مسبق"، ماذا جرى في الواقع؟

ابن بلة رفض التعويض في سابقة ثورية، مع العلم أنه كان يعلم جيداً أن فرنسا سوف تخفض من الإعانة المخصصة للجزائر لتعويض الملايين الذين انتزعت منهم الأراضي، وهذا ما حدث فعلاً حيث أخذ قسط من الإعانة المبرجة ووزع مباشرة على المعمرين بسبب تأميم أراضيهم من قبل السلطة الجزائرية وكذلك بسبب تضييعهم لمحصل 1962، كما أن المساعدات المرشحة في إطار الإعانة المالية للجزائر من قبل فرنسا انخفضت عدة مرات، وفي سنة 1963 حذفت 200 مليون فرنك من مليار فرنك فرنسي ووزعت على المعمرين، أما

¹ أحمد بن نعمان، اطلبوا الوطنية ولو في فرنسا !!!، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2005، ص ص 63-64.

* في خطاب دام ساعة ونصف ألقى على جمهور يقارب 100000 شخص من شرفة الطابق الأول لقصر الحكومة في ملتقى الجزائر العاصمة ومذاع على قناة الراديو في كل البلد.

² يجب أن تأخذ في الحسبان بأن مساحة أراضي الاستيطان كانت في تزايد مستمر على النحو التالي:

- إلى غاية 1850: 115000 هكتار.
- إلى غاية 1870: 765000 هكتار.
- إلى غاية 1900: 1682000 هكتار.
- إلى غاية 1962: حوالي 5000000 هكتار، أنظر: ابراهيم مياشي، " الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 125.

في سنة 1964 فإن مبلغ 800 مليون فرنك فرنسي منحت منه 690 مليون للجزائر بينما حذفت 110 ملايين لتوزع على المعمرين، هذا فيما يتعلق بالأراضي أما بالنسبة للمؤسسات فقد قدر البحث الذي أعده (INSEE) المعهد الوطني للخدمات لإحصاء المؤسسات أنه خلال 1953 بلغ عدد المؤسسات العاملة في الجزائر خارج الاستغلال الفلاحي 7000 مؤسسة، وهذا في الواقع عدد قليل وبعد الاستقلال نظمت الدولة بطريقة أو بأخرى إعادة إقلاع هذه المؤسسات المهجورة، وبناء على اتفاقيات إيفيان فقد تم تحويل كبريات المؤسسات العمومية في النقل والطاقة إلى الدولة الجزائرية المستقلة، فبدأت سياسة التأميمات مصحوبة هذه المرة بالتعويضات وأخذت منعظا هاما منذ 1968 عكس فترة أحمد بن بلة، حيث كانت محتشمة ومست مجموع هذه الإجراءات أساسا المؤسسات المتوسطة والكبيرة وحسب (Scioldo Zurche Yann) فإن 450 مؤسسة طالتها هذه الإجراءات وبالتالي يضل عدد 7000 بعيد المنال، وهذه التأميمات لم تكن منتظمة وعليه لم تكن لها نفس النتائج مقارنة بالإجراءات المتعلقة بتأميم الأراضي، ولم تمس هذه الإجراءات صغار التجار والحرفيين وبناء عليه لم يترتب عنها رحيل هام للأقدام السوداء.¹

ربما يتفق الجميع اليوم على اعتبار أن منظمة الجيش السري (OAS) هي المسؤول الأول والرئيسي على العنف الذي حدث في ربيع وصيف 1962 وبالتالي عن الرحيل الجماعي للأقدام السوداء²، لكن فيما يتعلق بالظروف الأخرى الضرورية للأقدام السوداء الذين أرادوا البقاء (التمثيل السياسي، الحقوق المدنية واحترام الملكية) نستطيع القول بأنها أفرغت من محتواها تدريجيا، خاصة بسبب رحيل الأقدام السوداء وليس بسبب رفض الجزائر احترام التزاماتها، وبعبارة أخرى لو بقي اليهود والأقدام السوداء في الجزائر الجديدة كأقلية هامة لتسنى لهم بإمكانياتهم المحافظة على حقوقهم³، وهذا ما اقتنع به صحافي جريدة لوموند والبروفيسور (موريس دوفرجي) حيث صرح في عدد 27 مارس 1962 قائلا: " لا يمكن أن

¹ Pierre Daum, " Et si on restait? 1962: Quelles conditions pour les Européens et les Juifs qui voulaient rester", In : « Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie », sous la direction de Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine, CRASC, IRMC et KARTHALA, 2012 , p 204.

² Jean- Louis Planche, " Français d'Algérie, Français en Algérie (1962- 1965)" , In: René Gallissot, Op. Cit, P 98.

³ Pierre Daum, " Et si on restait?" , Op. Cit, pp 204- 205.

نتجاهل أو ننكر أهمية الضمانات التي منحناها اتفاقيات إيفيان لليهود الجزائريين، وأهم الضمانات على الإطلاق هي إرادة الفرنسيين في البقاء على أراضيهم والعيش فيها بحرية وكان من واجب المسلمين الجزائريين الاعتماد على هذه الأقلية الهامة على الصعيدين العددي والإداري".¹

ولكن موثيق الثورة كانت واضحة في تعاملها مع الأقلية الأوروبية ودليل ذلك أن اتفاقيات إيفيان سمحت لها بـ :

- الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية وبالتالي ينطبق عليها ما ينطبق على الجاليات الأجنبية.²

- الاحتفاظ بالجنسية الجزائرية فتكون مثل كافة الجزائريين.³

- كما سمحت لليهود بالاحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية لمدة ثلاث سنوات، ورغم ذلك تواصلت هجرة اليهود عشية التوقيع على اتفاقيات إيفيان (مارس 1962).⁴

وقد عبرت جريدة المجاهد عن تلك الضمانات بالعبارات التالية:

" تعيش في الجزائر أقلية أوروبية جاءت مع الاحتلال الفرنسي وارتبطت بالاستعمار كما وقع في تونس والمغرب بعد ذلك، وكل ما هنالك من فرق بين وضع الأقليات الأوروبية في الجزائر وفي القطرين الشقيقين وهو أن نسبتها في الجزائر أكبر وأنها أقدم استقرارا ولكن الأهمية العددية والقدم نسبيان فقط، وعلى هذا الأساس كان موقف الثورة التحريرية نحو الأقليات الأوروبية في الجزائر موقفا كريما وواقعيا، وذلك لكونه يعرض عليها لأول مرة في تاريخ الحركات الوطنية أن تختار بين الجنسية الجزائرية أو المحافظة على جنسيتها الأصلية، ففي حالة اختيار الأوروبيين للجنسية الجزائرية تكون لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات مثل المواطنين الجزائريين

¹ Pierre Daum, " Et si on restait?", Op.Cit, pp 204- 205.

² رشيد خطاب، الخاوة والرفاق، قاموس بيوغرافي للجزائريين ذوي الأصل الأوروبي واليهودي والحرب التحريرية الجزائرية (1954 - 1962)، ترجمة: محمد رضا بوخالفة، نشرين لولين، دار خطاب، الجزائر، 2013، ص 333.

³ تواتي دحمان، المرجع السابق، ص ص 59-60.

⁴ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 378.

دون أي تميز ديني أو عنصري، وهذا مع احترام تقاليدهم وتراثهم الثقافي ومميزاتهم الحضارية¹ وإذا اختاروا الجنسية الفرنسية فإن جبهة التحرير مستعدة لتحديد مستقبلهم كأجانب على أساس واقعي عادل لا يتعارض مع سياسة الشعب الجزائري ومصالحه العليا... إن شعبنا لم يقدم التضحيات الغالية ليجد نفسه مرة أخرى خاضعا لاستغلال الأقلية الأوروبية المرتبطة بالاستعمار، ومشغولا بالامتيازات الواسعة وغير المشروعة التي تريد المحافظة عليها وتدعيمها بامتيازات سياسية جديدة، ولهذا ركزت الثورة الجزائرية على مبدأ وحدة الشعب لعلمها المسبق بمناورات الاستعمار الرامية إلى جعل الجزائر تابعة لفرنسا أبديا من خلال ما تسميه الأوساط الفرنسية بالتعاون العصري للمجموعات، أي اشترط أن يكون الأوروبيون في الجزائر دولة داخل الدولة، تكون وسيلة لاستمرار الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر تحت شكل جديد".²

وفي هذا الشأن صرح لويس جوكس بأن الضمانات التي يجب أن تمنح للأوروبيين في الجزائر يجب أن تكون على نوعين داخلية وخارجية، ففي الداخل يجب أن تكون هناك ضمانات دستورية وقانونية، تسمح للأقلية الأوروبية بأن لا تسحق أمام الأكثرية الإسلامية، ولكي يتحقق هذا "العدل" يجب أن تكون الدولة الجزائرية المقبلة دولة "ذات مجموعات وطرائق متعددة"، ومن الأمثلة الصالحة على ذلك نظام لبنان وقبرص وسويسرا وكندا، هذه الأنظمة التي تتألف من طوائف مختلفة متنافسة بعضها مع بعض تنافسا عضويا.

أما الضمانات الخارجية فهي ما تتضمنه القوانين الدولية من محافظة على حقوق الأقليات والمحافظة على كل ما تقتضيه جنسيتهم الفرنسية، لأن الجنسية الفرنسية لا تزيلها فرنسا عن أي شخص يتمتع بها إلا وفقا لرغبته.

ولهذا ردت جريدة المجاهد على هذا الموقف بالعبارات التالية:

¹ كانت الجزائر ترغب في حماية الأقدام السوداء وتشجيعهم على البقاء في بلدهم، الذي كان بإمكانهم أن يخدموه بكل قوة، ولهذا نجد أن الرئيس الراحل هواري بومدين ورغم صرامته الشديدة - حتى لا نقول أنه كان الأكثر عداء لفرنسا- صرح بتاريخ 10 مارس 1969 لمجلة Le Nouvel Observateur قائلا: "لقد خسرنا مليوني جزائري: مليون من القتلى ومليون من المرحلين"، وتعطي هذه العبارات القوية دلالة واضحة، هي أن الجزائر كانت تعتبر الأقدام السوداء واليهود أبناءها، أنظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر، موعد الرحيل، المرجع السابق، ص 271.

² المجاهد، "وحدة الشعب وقضية الأقلية الأوروبية"، عدد / 05 جوان 1961.

" ليست مسألة ضمانات الأوروبيين مسألة ضمانات وكفى، كما يحاول الوفد الفرنسي عرضها بكل براءة، فهي في الواقع وجه آخر من أوجه التقسيم وهو ما يؤلف بذرة من بذور عدم الاستقرار، وتعد هذه الضمانات من أهم بذور التقسيم الإداري أو الجغرافي، كما أن مصادقة الوفد الجزائري على تلك الامتيازات الفاحشة يعني قبوله إعطاء شكل شرعي لوضعية كانت بالأمس قائمة على وجه غير شرعي لأنها كانت تستند إلى القوة.

النقطة الثانية هي أن إبقاء الأوروبيين كـ " طائفة " أو " وحدة " منفصلة عن بقية المواطنين في الوقت الذي تستفيد فيه من جميع حقوق المواطنين معناه تمكينها من سلاح مخيف يهدد استقرار البلاد باستمرار، وهذه الضمانات تفكك وحدة الشعب الجزائري كما تفكك مسألة الصحراء وحدة الوطن الجزائري.

وقد صرح جوكس بأن الفرنسيين سيعيشون في الجزائر المستقلة كفرنسيين طبيعيين وأجابه المفوضون بأن الجزائر المستقلة ستحرص على معاملة الفرنسيين معاملة أساسها العدالة والحرية، أما الضمانات التي تثبت ما كانوا يتمتعون به من امتيازات فلا سبيل إليها وخاصة ما يتعلق بمسألة الجنسية المزدوجة التي تخلق منهم دولة داخل الدولة الجزائرية.

صحيح أن الفرنسيين يخادعون الرأي العام العالمي بزعمهم أن ما يطلبونه من ضمانات وامتيازات لجالياتهم تقابل ما يعطونه للجالية الجزائرية بفرنسا من ضمانات وامتيازات، ولكن هل من أحد يجهل الفرق الشاسع بين وضعية جالية قوية مسيطرة على الشؤون السياسية والاقتصادية في شعب صغير، وبين جالية ضعيفة في شعب كبير يستغل حالتها البائسة من الفقر والبطالة والأمية الفظيعة.¹

ويذكرنا هذا الفرق بالفرق القائم بين وضعية أوروبيي الجزائر ووضعية الطوائف الوطنية في لبنان، سويسرا أو قبرص، فبينما تشكل طوائف تلك الأقاليم أبناء بلاد واحدة ووضعية اقتصادية واجتماعية وثقافية متماثلة، لا تتماثل الجالية الأوروبية في شيء من ذلك مع

¹ تذكرنا هذه المقارنة بما قدمه مولود فرعون في روايته الشهيرة " الدروب الوعرة "، حينما برع في وصف العلاقات الفرنكو- جزائرية، إذ قال إن الأهالي غرباء في البلد الذي ولدوا فيه وإنهم أكثر غربة في فرنسا... إن الناس الذين يأتون إلينا لا يرثى لحالهم، فهم يشغلون أفضل المساحات بل كل المساحات، ثم إنهم - في نهاية المطاف - يتحولون دائما إلى أثرياء، أما نحن فلم يبق لنا في ديارنا شيء، إذن سننتقل بدورنا إلى ديارهم، لكن ليس للاستيلاء على المساحات أو للتحويل إلى أثرياء، وإنما فقط لننتزع رغيغ الخبز أو نكسبه أو نسرقه... تلك هي الصفة المحجفة فليس بلدنا أكثر فقرا من أي بلد آخر ولكن لمن تعود ملكية بلدنا؟ طبعا ليست لأولئك الذين يموتون فيه جوعا"، أنظر: برفيلي، المرجع السابق، ص ص 496-497.

الجزائريين، ثم إن فكرة " تعدد الجنسية " للحالية الأوروبية تتعارض تماما مع وحدة الشعب الجزائري التي لا يمكن التفريط فيها.¹

أصبحت مسألة هجرة المعمرين أمرا واقعا لا مندوحة عنه، وذلك بعد رحيل جميع عقداة منظمة الجيش السري من الجزائر، حيث شهدت الأسابيع التي سبقت الاستفتاء هجرة ما يربو عن 10 آلاف أوروبي (ص 64) يوميا فضلوا الرحيل في ظروف مأساوية في الغالب، وهنا غمر اللاجئين من الأقدام السوداء ميناء وهران على متن بواخر (سيدي مبروك وجان لبورد).

كما دلت بعض الإحصائيات حول هجرة الأقدام السوداء أنه في 27 جوان 1962 من ضمن 40000 أوروبي (منهم 20000 إسرائيلي)، وفي تلمسان التي بلغ عدد سكانها من الأوروبيين 12000 هاجر 6500 معمر من بينهم 4500 إسرائيلي و 500 اسباني، ومن جهة أخرى قدر 200000 أوروبي بالجزائر من أصل اسباني احتفظ منهم بالجنسية الاسبانية وجواز السفر الاسباني، وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة الاسبانية تحت تصرفهم ثلاث بوارج لترحيلهم على متن مدمرات مارت، بنتونو وهرنان كما عملت الفيري، بوت والفرجين ودي افريكا وفكتوريا من القوات البحرية على إعادة 500 من الأقدام السوداء إلى قرطاجنة واليكانت.²

وقد خلقت تلك الهجرة الجماعية مشاكل عديدة اقتصادية، اجتماعية وسياسية نتيجة العدد الضخم للاجئين الفرنسيين من الشمال الإفريقي ورغم عودة فرنسيي مصر والمغرب وغينيا ومالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على باريس وذلك بالنظر إلى قلة أعداد العائدين نسبيا، غير أن العدد تضخم بعد العدوان على بنزرت وبعد التأكد من استقلال الجزائر وهذا ما أجبر الحكومة الفرنسية على ضرورة البحث عن طريقة تجعل التعايش ممكنا بين هؤلاء العائدين والفرنسيين المحليين وتحول دون الإخلال بالوضع الاجتماعي.³

¹ المجاهد، " المفاوضات يجب أن تنتصر على المناورات "، ع97، ص 5.

² على هارون، خيبة الانطلاق أو (فتنة صيف 1962)، ترجمة : الصادق عماري، دار القصة، الجزائر، 2003، ص ص 64-66.

³ المجاهد، " اللاجئين الفرنسيون"، العدد 102 / 14 أوت 1961.

كان من نتائج استقلال الهند الصينية وبلاد المغرب العربي وإفريقيا وجنوب الصحراء الفرنسية، العودة الجماعية نحو الميتروبول للأغلبية الساحقة من الفرنسيين من مختلف هذه الأقاليم.

وفي الواقع يمكننا القول بأن استقلال الجزائر خلق لفرنسا أهم إشكالية على هذا الصعيد حيث اعتبرت الجزائر مستعمرة استيطانية تتشكل من عمالات فرنسية وتطلب الأمر من فرنسا انتظار 8 سنوات كاملة من الصراع لقبول استقلال مستعمرتها السابقة في إفريقيا الشمالية، وكان من الآثار المباشرة لاستقلال الجزائر ذلك النزوح الجماعي نحو الميتروبول من السواد الأعظم للمستوطنين " الفرنسيين " الذين يقارب عددهم المليون شخص، وقد نعت هؤلاء بنعوت وأوصاف مختلفة مثل "العائدون " (أي العائدون إلى الوطن)، ولكن هذا المصطلح لم يكن كافيا لأن هؤلاء الأشخاص - من الجانب القضائي - لم يغادروا أرضا أجنبية ليعودوا إلى وطنهم الأصلي، ولكنهم انتقلوا بين عمالات فرنسية، ووجدت الدولة الفرنسية نفسها أمام معضلة لأنها لم تجد المصطلح القضائي المناسب لتسميتهم بدقة وإلى أيامنا هذه يمكننا تقسيم العائدين إلى فئتين مختلفتين:

- **الأقدام السوداء:** (أوروبيو الجزائر - مواطنون جزائريون أثناء الجزائر فرنسية) ولدوا في الجزائر من أصول أوروبية وغادروا بداية من 1962، وبإمكاننا أيضا أن نضيف إلى هؤلاء "اليهود السفرديم" (يهود الدول المغاربية)، استعمل مصطلح (يهود الأقدام السوداء) للدلالة على الذين تحصلوا على الجنسية الفرنسية بموجب قانون كريميو 1870 والذي اكتسبوا بموجبه المواطنة الفرنسية، وقبل هذا المرسوم عرف يهود الجزائر شأنهم شأن السكان العرب والأمازيغ بالأهالي.¹

- **الحركي:** وكانوا قوات مساعدة للجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية (1954-1962) وصنف هؤلاء وعائلاتهم كلاجئين سنة 1962 في أغليتهم وليسوا كعائدين.² وحسب ما ذكره بن يوسف بن خدة فإن رد الحكومة الجزائرية الإيجابي

¹Philippe Bouba, "Une commune des Pyrénées-Orientales face a l'exode des rapatriés d'Algérie. Arrivée, accueil et installation des Pieds-noirs a Port-Vendres en 1962", in « Le Magreb et l'indépendance de l'Algérie », Op.Cit, pp 209.

² Ibid, p210.

على طلب فرنسا المتعلق بالانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا قد ساعد على تهدئة الجو، إلا أن أعداد الحركى الذين وصلوا إلى المتروبول كانت مهمة. وبعد مغادرتهم للجزائر فإن أغلب العائدين تركزوا في الجنوب الكبير لفرنسا¹ وخاصة على شاطئ المتوسط لما يتوفر عليه من مزايا في المناطق التالية: بروفونس-الب-كوتدازير(الشاطئ الأزرق)-لونق دوك روسيون، وحسب ما ذهب إليه المؤرخ "بيار بايت" Pierre Baillet فإنه مع نهاية 1962 يمكننا إحصاء 29840 من الأقدام السوداء في عمالة "البرانس الشرقية"، ولكن ما تجدر الإشارة إليه أن أولئك الأقدام السوداء لم يتوجهوا كلهم إلى فرنسا² لأن بعضهم اختاروا مستقبلهم خارج فرنسا، فمنهم من اتجه إلى إسرائيل ومنهم من غادر إلى كندا وبعضهم اتجه إلى اسبانيا وأمريكا وآخرون إلى استراليا والأرجنتين، ومنهم من قصد أقاليم ما وراء البحار كجزر الأنتيل أو كاليدونيا الجديدة³، بينما فضل عدد كبير من يهود الجزائر - عند وصولهم إلى فرنسا- الاستقرار في أحياء باريس وضواحيها وانتشر الباقي عبر مدن: مرسيليا، نيس وستراسبورغ، نيم، أكس آن بروفانس وغيرها.⁴

وفي البرانس الشرقية حدث نفس الشيء الذي حدث في بيرينيو، حيث عانت بلدية "بورفاندرس" الكثير جراء توافد العائدين من الجزائر إليها، واستقبلت "بيرينيو" التي هي مقر العمالة العدد الأكبر من الأقدام السوداء و"بورفاندرس" هي البلدية الأولى التي بدأ فيها وصول العائدين من الجزائر إلى روسيون⁵، وفي هذا الصدد كتبت جريدة المجاهد:

" تفكر الحكومة الفرنسية الآن في استيعاب كل اللاجئين مهما كان عددهم وذلك بعد عجزها عن فرضهم بالقوة في الأراضي الأفريقية، وتدل الأفواج الأولى التي التحقت منهم بفرنسا والتحقيقات التي أجريت في الجزائر على أن هذا العدد سيتضخم بكيفية مهولة وذلك يعني أن العبئ المالي الذي يجب أن تتحمله الميزانية الفرنسية عبئ يتضخم من يوم لآخر...

¹ تركز العائدون بشكل كبير أيضا وبقوة فيما بين 1962 و 1968 في منطقة Nyons (Drome)، انظر: INSEE, Mouvement de population par régions, départements arrondissement et unités urbaines depuis 1962, N°= 110, Juillet 1984.

² شهدت منطقة Midi- Pyrénées هجرات كثيفة من إيطاليا مع بداية القرن العشرين، الأسباب بعد الحرب الإسبانية والبرتغاليون والجزائريون منذ الستينيات، أما المغاربة (المغرب الأقصى) ومناطق الساحل الصحراوي الأفريقي فلم تعرفها إلا مؤخرا، انظر:

Midi- Pyrénée-ATLAS des populations immigrées, p12.

³Philippe Bouba, Op.Cit, p 210.

⁴ يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 375.

⁵Philippe Bouba, Op.Cit, p 210.

فبعض التكهنات لا تستبعد أن يبلغ عدد اللاجئين سبعمائة ألف أو يتجاوزهم، (أليس عدد اللاجئين إلى الآن يبلغ أربعمائة ألف ؟)¹.

- وصول البواخر إلى بورفاندرس -دراسة للصحافة المحلية-

كان على البرانس الشرقية وخاصة قرية " بورفاندرس " الاستعداد رغما عنها للنزوح الكثيف للعائدين من الجزائر، وبالنسبة للسلطات الفرنسية فإن وصول هؤلاء الأشخاص بدأ رسميا في البرانس الشرقية يوم 27 ماي 1962 مع وصول باخرة "المنصور" قدوما من المرسى الكبير، ولكنهم ليسوا بالأقدام السوداء الأوائل الذين وصلوا إلى رويسون، لأنه حسب جريدة "المستقل" وهي الجريدة المحلية للعمالة فإنه كان بالعمالة 1000 فرنسي من أصول جزائرية (المستقل المؤرخ في 3 أفريل 1962)²، و"المنصور" خصصت له الصفحة الأولى من الجريدة المحلية التي يمكن أن نقرأ فيها ما يلي: "900 من الأقدام السوداء قد رحب بهم أخويا" (المستقل المؤرخ في 28 ماي 1962) وقد تواجدت في مرسى القرية هيئة للإسعافات والسلطات الرسمية، وكذلك سكان قرية بورفاندرس الذين كانوا يسمعون أناشيد "الإفريقيين" وكذلك يسمعون "لامارسيان" وهو النشيد الوطني لفرنسا وحسب صحفي المستقل المتواجد آنذاك فإنه لم تحدث أي مناوشات بين الأقدام السوداء وقوات الأمن، ووصل 18 شخصا في سن متقدمة أمواتا وأنزلوا في حمالات.

ودائما حسب "المستقل" فإن فرنسا كانت في أذهان الوافدين " كأرض للهجرة كأرض الهدوء، كأرض انتقالية "، كانت مختلف التنظيمات متواجدة في المرسى لاستقبال الفرنسيين العائدين، ونحن آنذاك جنبا إلى جنب ممثلي الجالية اليهودية وممثلي المحاربين القدماء وممثلي ضحايا الحرب والسلطات الإدارية لبلدي "بيرينيو" و"بورفاندرس"، كذلك رجال الحماية المدنية ومصالح البريد والمواصلات وكذا ممثلين سياسيين مثل "كسافي كوراج" (ممثل إقليم للعائدين)، ورئيس ديوان عمالة البرانس الشرقية ونائب بلدية "بيرينيو" وهو "بول الدوي" ورئيس بلدية "بورفاندرس" "هونري كونت" قائد الدرك وكذلك مؤسس "الإغاثة الكاثوليكية" وإلى جانبه المدير الولائي لوسائل الإعلام الرسمية وأثناء هذا اليوم مباشرة وقبل وصول "المنصور"، هناك قارب صيد صغير اسمه "مانوال كامبيو" وصل مقلعا من بني صاف وعلى

¹ المجاهد، " اللاجئين الفرنسيون"، العدد 102 / 14 أوت 1961.

²Philippe Bouba, Op.Cit, p 210.

متته 30 عائدا من بينهم 10 أطفال، وطيلة صيف 1962¹ غادر-تقريبا- كل صيادي قرية بني صاف الجزائر بفضل قواربهم الخاصة.

وبعد يومين كان دور الناقلة "الجزائر" للوصول إلى بورفاندرس على الساعة السادسة صباحا وعلى متنها 990 عائدا وكذلك ثلاثة أسر من المسلمين، عنوان المقالة كان مخالفا لمقال الوصول الأول لأنه في المقال الأول قيل أنه في قرية بورفاندرس مازال التوافد من الجزائر مستمرا (المستقل في 30 ماي 1962) وكانت تلك هي المرة الأولى والأخيرة التي تذكر فيها اليومية المحلية أولئك العائدين من الجزائر على أنهم جزائريون، كما أن الصحفي الذي أدلى بهذه المقالة كان يعيد تصريح الموظف الذي كان في المرسى " لم يصل أي جزائري إلا في 1961 ولكنهم في السنة الماضية كانوا يأتون بتذكرة العودة"² ومن المهم جدا أن الصحفي قد أعاد التعبير المناسب لموظف الدولة لتغيير اسم العائدين.

وفي نفس الوقت الذي رست فيه الناقلة وصلت خمس قوارب صيد جديدة إلى بورفاندرس كانت قادمة من بني صاف، وحسب الصحيفة فإن هؤلاء الأشخاص غادروا الجزائر لأنهم كانوا يتخوفون من انتقامات العصابات (OAS و FLN) جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري.

وفي 02 جوان 1962 قررت " المستقل " تجسيد صورة لأحد العائدين من الجزائر الذي كان قد وصل إلى بورفاندرس، وكانت هذه الشخصية عبارة عن مقاول صيد من بني صاف، وكان عمره 60 سنة، كان يتمنى الإقامة في بورفاندرس ليتكفل بصيد السردين والتونة، ولكنه لم يجد سكنا لأن كل السكنات كانت قد استغلت لذلك الفصل وقد كان على متن قاربه 30 شخصا، وكان هذا الشخص مصرا على أنه قد استقبل من طرف العائدين من أغادير وليس من قبل المصالح الرسمية، وفعلا بعدما حدث زلزال في سنة 1960 فإن هؤلاء العائدين غادروا المغرب ومدينة أغادير للإقامة في بورفاندرس.³

¹ تم إحصاء 100000 من الأقدام السوداء خلال ماي 1962 و 350000 في شهر جوان من نفس السنة، وعموما فإنه خلال ثلاثة أو أربعة أشهر وصل أكثر من 500000 مرحل إلى فرنسا، أنظر:

Mohand Khellil, " L'installation des rapatriés d'Algérie en France", in: René Gallissot, Op.Cit, p 141.

² ردد العائدون بعض العبارات ك: "لن نعود إلى الجزائر "و كانت هذه كلمات امرأة في المرسى.

³ Philippe Bouba, Op.Cit, p 211-212.

في 03 جوان 1962 وصل إلى بورفاندرس قاربان للصيد واحد اسمه "خوس" والثاني "الاصمين" وعلى متنها 27 صيادا (المستقل المؤرخ في 24 جوان 1962) وقد غادروا بني صاف لأسباب اقتصادية ولأنهم لم يستطيعوا العمل بأمان وحسب بعض الشهادات فإن 06 قوارب صيد كانت تتبع القارين، وكذلك 42 قاربا كانوا يتأهبون لمغادرة قرية بني صاف، وفي نفس اليوم وصل على متن الناقلة "الجزائر" 860 عائدا من بينهم (600 امرأة- 140 طفلا- 20 رضيعا وبين 60 إلى 80 رجلا وكذلك 15 من الفرنسيين المسلمين).

وحسب ما جاء في جريدة المستقل المؤرخ في 06 جوان 1962 فإنه بتاريخ 05 جوان وصل إلى "روسيون" 640 طفلا وحوالي 100 شيخ و 335 امرأة كانوا على متن "الجزائر" قادمين من المرسى الكبير وأشارت إلى أن سلطات العمالة كانت تنتظر 19000 مسافرا إلى بورفاندرس من هذا اليوم إلى نهاية الشهر.

وفي 07 جوان كان دور "القيروان" القادمة من الجزائر العاصمة للإرساء وأحصي فيها 891 مسافرا من بينهم 323 عائدا مدنيا والباقي كان أغلبهم عسكريين (المستقل المؤرخ في 08 جوان 1962).

في نفس اليوم وصل قاربان للصيد وهما "الأمل" وعلى متنه 11 شخصا و "الايمليا" وبها أثاث ودراجة وأسرة وثلاجة، وفي الأسبوع الأول من شهر جوان وصل إلى بورفاندرس 2928 من الأقدام السوداء (المستقل المؤرخ في 03 جوان 1962)، ولكن لم يكن الأشخاص فقط هم الذين وصلوا إلى بورفاندرس ففي 11 جوان وصلت على متن الباخرة "المقاولة" اسمها "لوكانيقو" التي أفرغت 13 شاحنة وجرافة و 3 "بيتونيار" وضغطية وعتاد المقاولين (المستقل 13 جوان 1962).

بدء من الأسبوع الثاني لشهر جوان ارتفعت الهجرة وعنوان المستقل كان دون منافس "بورفاندرس هو رأس الحربة للهجرة" (المستقل 15 جوان 1962)¹، حيث أن ما يقارب 3000 من الأقدام السوداء كانوا قد وصلوا إلى بورفاندرس، في 14 جوان 1962 وصل رسميا 1386 عائدا على متن "القيروان" على الساعة السادسة والنصف و 1328 عائدا وصلوا على متن "الجزائر" على الساعة 11، ولكن المهاجرين كانوا أكثر عددا لأن فئة معينة

¹ Philippe Bouba, Op.Cit, pp 212.

لم تسجل أسماءها لدى مصالح السلطات وفي المرسى كان "أفراد المونييري" على الضفة ليوزعوا على القادمين الشوكولاتة، الحليب، الجبن، الحلويات والسكر والمشروبات لإنعاش الوافدين الجدد ولكن كان أيضا من بين "أفراد المونييري" السيد تيرمي نائب وزير العائدين وكذلك "بريقول" وهو مفتش المصالح الإدارية للعائدين وقد أعلن هذين الممثلين للدولة أنهما مسروران بهذا التنظيم.

في 17 جوان 1962 رست "الجزائر" من جديد وعلى متنها 1133 مهاجرا (المستقل 18 جوان 1962) بمجموع 440 امرأة و 461 رجلا و 232 طفلا) وللملاحظة فإنها المرة الأولى التي كان فيها عدد الرجال مهما، ورغم التهديدات العقابية السارية من قبل l'OAS على كل الرجال الذين يحاولون الفرار من الجزائر إلا أنها لم تجد نفعا، وفي نفس اليوم وصلت إلى بورفاندرس باخرة أخرى تدعى "الرائد كيري" وكان على متنها 379 شخصا (200 امرأة و 80 حارس ميدان وعساكر وكذلك رجال وأطفال)¹، وفي نفس اليوم كذلك رسي قاريان (جيزار2) وعلى متنه 22 شخصا و(رانقون) وعلى متنه 13 شخصا، وفي غضون ذلك الأسبوع أي (من 19 إلى 24 جوان) لم يصل أي من اللاجئين إلى بورفاندرس على متن باخرة، وعلى عكس ذلك فإن 11 قارب صيد قد عبروا الجزائر إلى روسيون، وبتاريخ 19 جوان وصل "ميلو" وعلى متنه 24 شخصا و"سان رؤول" وعلى متنه 09 أشخاص و"سوزان" وعلى متنه شخص واحد و"تيريز كاميلو" وعلى متنه 24 شخصا وحسب ما أورده المستقل بتاريخ 20 جوان فقد لوحظ أثاث وحقائب و أفرشة وقفص للعصافير على متنه.

في 23 جوان وصلت إلى بورفاندرس -في آن واحد - "سان نيكولا" وعلى متنه 16 شخصا و"جان لوران" وعلى متنه 13 شخصا، فيما بعد سجل المستقل بتاريخ 25 جوان 1962 وصول خمسة قوارب صيد وهي:

"سان فيليب" وعلى متنه 08 أشخاص.
"توفايا" وعلى متنه 04 أشخاص.
"موسبيهان3" وعلى متنه 08 أشخاص.

¹ Philippe Bouba, Op. Cit, pp 212-213.

"الساحرة فيفيان" وعلى متنه 08 أشخاص.

"نوتردام دولورات" وعلى متنه 07 أشخاص.

بتاريخ 25 جوان وصل 2100 من الأقدام السوداء على متن "القيروان" وحسب ما سرده صحفي المستقل بتاريخ 26 جوان 1962 فإن أكواما من كل صفة كانت مبعثرة على الشاطئ فكانت هرما من السلع أين تواجد العائدون هنا وهناك وكان المستودع وأرصفتها قد فاضا بالأمّعة.

وفيما بعد عندما وصل على التوالي 1100 و 1000 من الأقدام السوداء على متن باخرتين وهما "سيدي بلعباس" و "المنصور" (المستقل 27 جوان 1962) وفي تلك الأمسية حدثت مناوشات بين المسلمين (الحركي) والأقدام السوداء، وقد ذكرت اليومية أن نوافذ قوارب الصيد تحطمت وكذلك شتائم وقذف بالحجارة قد تبادلت بين الجزائريين والعائدين، وفعلا عندما يصل قارب وعلى متنه عائدون كان يحمل من الجزائر أفرادا من المسلمين الفرنسيين الذين كانوا تحت قيادة الجيش الفرنسي.

في نهاية شهر جوان كان توافد الأقدام السوداء مستقرا وفي 28 جوان وصل إلى بورفاندرس قاربان للصيد انطلاقا من أرزيو وعلى متنهما 11 شخصا في القارب المسمى "دوقا" و 15 شخصا على متن "جاندارك 2" وفي نفس اليوم رسي "القيروان" وعلى متنه 2000 شخص وعاد حاملا على متنه عساكر جزائريين، يومان بعد ذلك وفي الظهيرة كان دور ناقلة البضائع "غليزان" التي أفرغت 131 سيارة وكذلك 81 عائدا.¹

وحسب جريدة المستقل دائما فإن أكثر من 13000 فرنسي غادروا الجزائر ليتجهوا إلى قرية بورفاندرس في شهر جوان، وحسب دراسة قوائم الفرنسيين الذين غادروا الجزائر فإن 5200 منهم قد وصلوا عن طريق البحر وهذا يثبت أن الكثير من العائدين جاؤوا بقواربهم الخاصة ولهذا لم يسجلوا في "الاستعمالات العامة" وذلك لأنهم كانوا يصلون إلى مرسى غير الذي تصل إليه السفن الكبيرة "سفن المسافرين" ولأن التسجيل لدى مصالح العائدين لم يكن إجباريا، وزيادة على ذلك فإن قائمة المسافرين لا تتضمن بواخر الصيد ولا البواخر

¹ Philippe Bouba, Op.Cit, p 213.

الخاصة، وخاصة بالنسبة للذين جاؤوا من بني صاف ويضاف إلى ذلك كل الأشخاص الذين وصلوا دون الإبلاغ عن هوياتهم كعائدين فهؤلاء كذلك لم يسجلوا في الاستعلامات العامة. وفي الأخير ذكرت جريدة المستقل عددا كبيرا من الوافدين وسجلتهم كعائدين ولكن في معظم بواخر المسافرين يوجد الكثير من العسكريين وموظفي الدولة مثلا، ولهذا السبب نلاحظ الفرق بين القائمتين ولكن في شهر جويلية ظهر العدد الأكبر من الفرنسيين الوافدين من الجزائر إلى بورفاندرس.

في أول جويلية وصل 2612 عائدا على متن باخرة "القيروان" وكان ذلك على الساعة 12سا، صرح الصحفي بأن هناك اكتظاظا عظيما لدرجة أن بعض الأفراد تعلقوا في بالونات الباخرة (المستقل 01 جويلية 1962) حيث أن آخر المسافرين أخذ أمتعته حوالي الساعة (17 سا).

بعد أسبوع وصل 884 مسافرا بواسطة باخرة "القيروان" التي تضم عشرات المرضى وحالة وفاة واحدة في ظل سفر (المستقل 07 جويلية 1962)، وفي نفس اليوم جاءت من بني صاف 04 بواخر صيد متجهة إلى بورفاندرس:

"لوكرمان" فيها 14 شخصا.

"لوسان سلفادور" فيها 15 شخصا.

"لوفيل دونومور" فيها 03 أشخاص.

"لولان" بها 03 أشخاص، رافقها قارب صيد أتى من أرزيو اسمه "الغزالة" وقد حمل 33 شخصا.

08 جويلية عنون (المستقل) في الصفحة الأولى حول الوصول الكثيف إلى بورفاندرس لقوارب صيد آتية من الجزائر (المستقل 08 جويلية 1962) وفعلا فإن ست (06) بواخر صيد اختارت مدينة بورفاندرس كميناء للوصول.

"لورك" تحمل 05 أشخاص، "لوسان لوسيان" 03 أشخاص، "لوفيل دو عين الترك" تحمل 18 شخصا وأخيرا "العقاب" وكان على متنها 18 شخصا، كثير من طواقم السفن سئلوا من قبل الجريدة اليومية المحلية لبورفاندرس وصرحوا بأنهم كانوا يتمنون البقاء في هذه المدينة ليبدؤوا حياة مهنية.

وفي 10 جويلية وصلت الباخرة الكبيرة " الكزالي " وعلى متنها 1390 من الأقدام السوداء (صحيفة المستقل 11 جويلية 1962)¹، وبدء من هذا التاريخ (11 جويلية 1962) لم تحرر جريدة المستقل إلا مقالات مختصرة حول الأقدام السوداء الوافدين إلى بورفاندرس وكذلك حسب الاستعلامات العامة فإن عدد العائدين قد تضاعف، مقارنة مع شهر جوان (5200 بالنسبة لشهر جوان و 11500 بالنسبة لشهر جويلية وذلك حسب الأرقام الرسمية).

أما في النصف الثاني من شهر جويلية، فقد ذكرت جريدة المستقل وصول 03 بواخر للمسافرين وباخرتين كبيرتين للبضائع و 05 قوارب صيد.

في 12 جويلية وصلت سفينة "المنصور" تحمل 705 عائدا إلى مدينة بورفاندرس وفي نفس اليوم أنزلت السفينة "كنقو" للبضائع 140 سيارة و 05 شاحنات وجرار واحد، هذه الحمالة كانت متبوعة بـ 04 قوارب صيد جاءت من منطقة وهران (جريدة المستقل 12 جويلية 1962).

وفي 20 جويلية أعلنت مقالة صغيرة للمستقل عن وصول 2300 من الأقدام السوداء دون ذكر الباخرة التي أتوا على متنها، وأخيرا في 25 جويلية وصلت ثلاث بواخر إلى بورفاندرس " لوكانيقو" للبضائع وعلى متنها 24 عائدا و 10 شاحنات و 03 دراجات وقارب وعربتين، أما سفينة الجزائر فحملت 494 شخصا من الأقدام السوداء و 62 سيارة، وكذلك قارب " كييك" الذي كان على متنه 03 أشخاص وهذا حسب ما ورد في المستقل المؤرخ بـ 26 جويلية 1962.

وإذا تحرينا الأعداد حسب معلومات المستقل فإن 8500 شخص من الأقدام السوداء قد هاجروا من الجزائر إلى بورفاندرس، وحسب القوائم الصادرة عن الاستعلامات العامة فإن العدد ارتفع إلى 11500 شخص، وهذا الفارق يظهر تناقضا في إحصاء المعلومات بين وسائل الإعلام المحلية والاستعلامات العامة ولكن الواقع هو شيء آخر لأنه ابتداء من الأسبوع الثاني من الشهر نفسه كثرت الانطلاقات من الجزائر وخاصة من وهران.

¹ Philippe Bouba, Op.Cit, p 214.

نفس التقييم بالنسبة لشهر أوت، وحسب المستقل فإن حوالي 2800 شخص قد هاجروا إلى "روسيون" ولكن حسب مصادر الاستعلامات العامة فإن 6100 فرنسي من المعمرين قد غادروا الجزائر إلى بورفاندرس، وخلال شهر أوت برزت أربع مقالات اهتمت بوصول البواخر الآتية من الجزائر.

في 09 أوت وصلت الباخرة "كزالي" وعلى متنها 484 عائدا (المستقل 10 أوت) وبعد ذلك بعشرة أيام أتى دور باخرة "المنصور" للإرساء وكان على متنها 870 من الأقدام السوداء وكذلك 56 سيارة (المستقل 20 أوت 1962).

في 24 أوت 1962 أنزل "المنصور" 758 شخصا في مرسى بورفاندرس وفي نفس اليوم أنزلت "الدمغزورة" -التي أتت من بني صاف- 41 عائدا و 07 سيارات و 90 طنا من الأملح و 03 أطنان من الأثاث (المستقل 25 أوت 1962).

أخيرا وفي 30 أوت وصلت سفينتا "كزالي" و "المنصور" وعلى متنها 281 و 392 من الأقدام السوداء (المستقل 31 أوت 1962)، لكن بداية من شهر سبتمبر لم يقدم "المستقل" أي معلومات حول الوافدين من الأقدام السوداء إلى بورفاندرس، رغم أن الهجرة مازالت مستمرة وطيلة هذا الشهر لم تنشر الجرائد المحلية سوى الربع مما وصلت به سفينة "طولبه" وعلى متنها 69 فرنسيا ولدوا في الجزائر (المستقل 19 سبتمبر 1962) ولا زيادة عن ذلك ولكن حسب الاستعلامات العامة فإن 1800 شخص قد وصلوا إلى " البرانس الشرقية " في ذلك الشهر.¹

أما بالنسبة لشهر أكتوبر وحسب هذا الإحصاء فإن 1850 عائدا كانوا قد أحصوا ولكن إذا درسنا جريدة المستقل فإننا نجد أثرا لـ 500 شخص فقط.

في برقية مؤرخة في أكتوبر تصرح بأن 215 شخصا قد وصلوا ومعهم 75 سيارة و 07 دراجات نارية دون ذكر السفينة التي أتوا بها (المستقل 01 أكتوبر 1962).

وفي 06 أكتوبر وعلى متن "المنصور" وصل 300 عائدا إلى بورفاندرس (المستقل 07 أكتوبر) ولكن في 18 أكتوبر عادت مسألة العائدين من الجزائر إلى واجهة الجريدة اليومية

¹ Philippe Bouba, Op. Cit, p 215.

المحلية وفي صفحة محلية قالت: "أن العائدين يتوافدون دائما على بورفاندرس" (المستقل 18 أكتوبر).¹

وعلى متن "المنصور" توافد 283 من الأقدام السوداء على مرسى "روسيون"، أخيرا وفي نفس اليوم أنزلت الباخرة الموسومة بـ "البليدة" 45 صندوقا من الأثاث وقاربا و12 سيارة وبغلا و100 خنزير وشاحنة ومسافرين اثنين وعندما سجلت الاستعلامات العامة 1000 عائد في شهر نوفمبر و650 في شهر ديسمبر لم تدلي جريدة المستقل بأي نبأ فيما يخص هؤلاء القادمين لذلك فإن دراسة الصحافة المحلية اليومية لوحدها لا يمكن أن يثبت الحقيقة الواقعية للعائدين الفرنسيين من الجزائر.

ويمكن لنا أن نتساءل عن الأسباب التي منعت صحيفة المستقل من تغطية الهجرة إلى نهاية 1962، أهو نقص الصحفيين؟ أم نقص الأهمية المعلوماتية؟ بالتأكيد لهذين السببين، وكذلك فإنه بين شهري جوان وديسمبر 1962 نزل في البرانس الشرقية ما يقارب 29 ألف من الأقدام السوداء، وكان أغلب الذين قرروا البقاء في العمالة قد استقروا في "بورفاندرس" أو "بيرينو". وفيما يلي جدول يمثل أعداد الأقدام السوداء الذين وصلوا إلى روسيو حسب ميناء الانطلاق خلال أشهر سنة 1962 حسب الأرشفة الولائي للبرانس الشرقية (1962-1963):

العمالة	ميناء الجزائر	عبر اسبانيا	ميناء وهران	المجموع
1962				
جوان	2974	75	2202	5251
جويلية	1852	513	8818	11183
أوت	2314	106	3822	6242
سبتمبر	794	105	1080	1979
أكتوبر	812	46	1044	1902
نوفمبر	228	88	764	1080

¹ Philippe Bouba, Op. Cit, p216.

ديسمبر	475	60	172	707
المجموع	9449	993	17902	28344

وقد كان على العائدين أن يسجلوا أنفسهم عند مصالح "ديوان الولاية" حيث يتوجب عليهم الإدلاء بمكان مجيئهم وعمرهم ومهنتهم، كما أن هناك معلومات تخصهم قد سجلت في الاستعلامات العامة، وللدلالة على ذلك هناك جدولين يبينان المهن المختلفة للعائدين وكذا أعمارهم.¹

جدول يمثل تمرکز الأقدام السوداء في البرانس الشرقية حسب التصنيف المهني والاجتماعي خلال أشهر سنة 1962:²

1962	فلاحين مستغلين	أعمال حرة تجار، رؤساء مقاولات		مهن مكاملة	موظفين	عمال	متقاعدين	طلاب	بطالين	المجموع
جوان	10	100	34	12	40	29	41	10	249	525
جويلية	06	80	24	31	30	31	09	07	120	338
أوت	08	11	12	16	17	23	10	03	104	204
سبتمبر	04	08	07	11	18	18	15	03	85	169
أكتوبر	02	07	07	07	13	10	08	04	78	136
نوفمبر	04	05	04	08	09	09	05	02	68	114
ديسمبر	03	02	01	07	04	04	09	02	55	87
المجموع	37	213	89	92	131	124	97	31	759	1573

¹Philippe Bouba, Op.Cit, p 216.

² Ibid, pp 217-218.

الأرشيف الولائي للبرانس الشرقية 1962-1963.

جدول يمثل تركيبة الأقدام السوداء في البرانس الشرقية حسب شهر الاستقبال

والعمر لسنة 1962:

العمر	19-0	39-20	59-40	74-60	75 فما فوق	المجموع
1962						
جوان	253	249	172	64	12	750
جويلية	95	132	162	38	11	438
أوت	48	72	78	41	07	246
سبتمبر	13	48	81	39	07	188
أكتوبر	12	35	70	29	05	151
نوفمبر	15	30	61	21	02	129
ديسمبر	08	21	51	14	04	98
المجموع	444	587	675	246	48	2000

العائدون إلى بورفاندرس، دراسة التقارير المنبثقة من المجالس البلدية في سنة

1962:

"الاقتصاد":

قررت بلدية بورفاندرس إيجاد السكنات في أقرب وقت للصيادين العائدين وأسرهم وهم الذين يرغبون في العمل والإقامة في هذه القرية، وكان إنعاش الاقتصاد و السكن أولى الأهداف التي نوقشت على مستوى المجالس البلدية في سنة 1962، بدأت مسألة العائدين تطرح في الاجتماع البلدي الذي عقد في 19 جوان 1962، والذي أدلى فيه رئيس البلدية بالنتائج المرتقبة على الاقتصاد المحلي وذلك عند وصول بواخر الصيادين العائدين.

وفي 21 أوت خلال المجلس البلدي صرح "هنري كونت" رئيس بلدية بورفاندرس قائلاً: " يجب علينا أن نساعد العائلات التي كانت تحت ضغط الأحداث والتي غادرت بسرعة سكنها في الجزائر لكي تلجأ إلى فرنسا في ظروف جد صعبة في أغلب الأحيان".
والعائدون الذين جاؤوا إلى بورفاندرس هم منفعة إنسانية، تمثل أسر الصيادين المالكين لقوارب الصيد والذين لجؤوا إلى المرسى، والنهوض بالصيد يمكن أن يحدث تغييرا جد إيجابي على الاقتصاد (21 جوان 1962).¹

بداية من سنة 1962 أصبح رئيس بلدية بورفاندرس يرى في إقامة صيادي الأقدام السوداء حظا في إنعاش اقتصاد بلديته وكانت النتائج الاقتصادية بسبب وصول 47 قارب صيد تعطي الحق لرئيس البلدية فعلا، حيث أن العائدين جلبوا الصيد التقليدي في البلدية إلى صيد اصطناعي وكذلك نجح الملاك الصيادون من أصل الأقدام السوداء في إثارة الملاحين الكتالونيين للمثابرة على صيد التونة الذي يأتي بفوائد مادية كثيرة، ويرجع الفضل في إعادة النشاط الكبير في بلدية بورفاندرس في سنوات الستينيات إلى الأقدام السوداء.

"الشقق":

إلى جانب المسألة الاقتصادية ومنذ جوان 1962، كانت مسألة السكن² من جملة انشغالات بلدية بورفاندرس ولذلك تناول المجلس البلدي هذا الموضوع بتاريخ 19 جوان 1962: "المشكل الراهن الأكبر خطورة والمطروح هو السكن"، ولضمان الإسكان قرر المجلس البلدي وضع خيم -مسكن جاهزة- تحت تصرف عائلات العائدين كانت قد تحصلت عليها المدينة³، غير أن هذا الإجراء كان مستعجلا، لأن المجلس البلدي اعتبر هذه

¹ Philippe Bouba, Op.Cit, p 218.

² تذكرنا سنة 1961 بتجنس من بقي من اليهود بمنطقة ميزاب، وحينما كانت الثورة قد خيرتهم بين دعمها أو الوقوف على الحياد، فإنهم فضلوا فرنسا لاعتقادهم أن الجزائر المستقلة ستعتمد التعريب وهو ما لا يتوافق مع طموحاتهم، فحينما هاجروا إلى فرنسا استقبلهم يهود ستراسبورغ وأسكنوا منهم مئات الأطفال عند العائلات اليهودية، وفتح يهود ستراسبورغ - بمبادرة من رئيس الجالية - بيوتا لاستقبال اليهود اللاجئين مع توفير فرص عمل وجملة من الدروس والنشاطات الثقافية والرياضية، ويبدو أن الأمر كان سهلا على الجميع وذلك لوجود تشابه في العادات والتقاليد بين يهود ميزاب ويهود الاشكيناز، أنظر: يوسف منصيرية، المرجع السابق، ص ص 377-378.

³ كما اهتم المسؤولون في مرسيليا ومنطقة لي بوش ديرون ومدن فرنسية أخرى بتوفير سكنات بإيجار معتدل وفندق من 400 غرفة، انظر:

LE MONDE, " Nous ne sommes pas des rapatriés, mais des repliés... " disent ceux qui rentrent d'Algérie et boudent les services officiels, 17.05.1962

الوضعية غير مقبولة بعد حلول فصل الخريف، ومن الواجب منح العائلات المعوزة مقرات مناسبة لقضاء فصل الشتاء فيها، ولذلك تقرر إنشاء 50 شقة على أرض بلدية "فالدوبين Val de Pines" حتى يتسنى لبعض العائلات السكن فيها خلال فصل الشتاء وقد تفهم سكان بورفاندرس هذه الوضعية ووضعوا شققا تحت تصرف البلدية مثل السيد "نادال" الذي اقترح مبنى موضوعا للبيع من قبل مالكه الحالي يتكون من طابقين وهيكل قاعدي أي أربع شقق، كما أن " نادال" رفض التعامل مباشرة مع العائلات، ويتحصل المالك على 500 فرنك والبلدية ستؤجر بـ 600 فرنك لهذه العائلات أما الفائض فيخصص للتأمينات والتكاليف الأخرى وبهذا وكما نلاحظ تم وضع كل الترتيبات لمحاولة علاج هذا المشكل الهام للسكن باستعمال الخيام والمساكن الجاهزة والمباني المسخرة لهذا الغرض.¹

وحسب بعض المصادر الرسمية فإن عددا كبيرا من المستوطنين المرحلين من الجزائر قد تم تسجيلهم في مصلحة السكن.²

وسيكون بناء "50" شقة الملف الأكبر أهمية للبلدية، وقد شرح رئيس البلدية في 21 أوت 1962 لأعضاء المجلس البلدي إنشاء أربع عمارات من 12 شقة أي بمعنى حوالي 48 شقة، هذه 48 شقة المستعجلة هي ضرورة مطابقة لعائلات الصيادين العائدين من الجزائر وليس من الإنسانية ترك هذه العائلات تعيش تحت الخيام خلال فصل الشتاء، غير أن وجود 12 عمارة لن يكون جاهزا بشكل فعلي إلا في ربيع 1963³ وسجل المشروع تأخرا نتيجة عروض البناء وتحصيل القروض وترخيص البلدية، لذلك ستضطر بعض عائلات الصيادين العائدين إلى قضاء فصل الشتاء تحت الخيام أو في سكنات مريحة وبهدف تثبيت سكان بورفاندرس قرر رئيس البلدية ومجلسه إيجاد حلول مختلفة لإسكان العائدين.⁴

¹ كانت مسألة السكن معقدة جدا، وخاصة لكونها تزامنت مع أزمة سكن حادة عاشتها فرنسا خلال تلك الفترة وبذلك استحال إعادة إسكان ذلك العدد الهائل من الأسر المهاجرة، أنظر: هواري قبايلي، حركية الهجرة...، المرجع السابق، ص 294.

² "Le Monde," 4000 rapatriés d'Algérie inscrit au service du logement".

³ كانت هذه السنة عسيرة جدا على الأقدام السوداء، إذ اضطر أكثرهم إلى العمل في ظروف جد قاسية طيلة شتاء 1963، بأجور زهيدة ودون الاستفادة من أية مساعدة غذائية، أنظر:

Robert Lopez, Le bonheur perdu des exclus, 1962 : les conditions désastreuses de l'exode des pieds-noirs et des harkis, préface de Alain Vircondelet, L'Harmattan, paris, 2012, p149.

⁴ Philippe Bouba, Op.Cit, p 219.

في عمالة البرانس الشرقية ما يقارب 30000 من الأقدام السوداء قد وصلوا بين شهري جوان وديسمبر 1962 ولكنهم لم يكتبوا كلهم، لأن 2000 م 17.05.1962 نهم فقط قرروا الإقامة في "روسيون" عند وصولهم وحسب الأرقام الرسمية التي أدلت بها السلطات المحلية فإن 12000 من الأقدام السوداء كانوا متواجدين في " البرانس الشرقية" في شهر أكتوبر 1962 (المستقل 12 أكتوبر 1962) وهذا ما يثبت أن أغلبية العائدين من الجزائر، والذين اختاروا مدينة "بيرينيو" ونواحيها لم يستقروا عند وصولهم إلى فرنسا، وكان استقبال وإعادة توطين العائدين أولا وقبل كل شيء مهمة الدولة الفرنسية وذلك بواسطة اللجان الإقليمية وكذا المحافظات ورغم هذا وإذا درسنا مختلف المجالس البلدية لـ "بورفاندرس" قد نفهم سبب الإقامة المركزة للأقدام السوداء في هذه البلدية .

ولأن السكن كان هو الملف الأهم قررت المدينة توفير السكن للمقيمين الجدد وذلك حتى يتمكنوا من إعادة إدماجهم في روسيون، وقررت بلدية بورفاندرس أن تمنح للأسر عند وصولها مساكن جاهزة أو خياما بسيطة وبعدها سكنا مريحا، وتكمن وراء هذا المشكل (مشكل السكن لأسر الصيادين) إرادة من قبل القرية لاستعمال هذا الجزء من العمال كمصدر لإنعاش الاقتصاد.

رغم هذا الطابع الجماعي والمفاجئ لنزوح صيف 1962 إلا أن كل العائدين من الجزائر لم يغادروا البلاد في هذه الفترة، وفي سنة 1963 و 1964 و 1965 وصل إلى فرنسا على التوالي 80000، 30000 و 15000 من الأقدام السوداء ومكثت فئة قليلة منهم في الجزائر وتحصلت على الجنسية الجزائرية وسميت بـ "الأقدام الخضراء" ¹.

فيما يخص البرانس الشرقية وصل 1778 عائدا سنة 1963 على متن سفن إلى بورفاندرس أو عبر اسبانيا.

وصول الأقدام السوداء في 1962 إلى عمالة البرانس الشرقية قلب العمالة رأسا على عقب بصورة دائمة، حيث حافظ معظم الأقدام السوداء على هذه الروح الجماعية- رغم الاندماج - وبعد عقود من استقلال الجزائر إلا أن فئة الأقدام السوداء لا تزال هامة ونشطة في "روسيون" بجنوب فرنسا، أما اليوم فتبين جداريات المفقودين المدنيين والعسكريين

¹ لأن اللون الأخضر هو أحد ألوان الجزائر المستقلة.

الفرنسيين خلال ثورة التحرير الوطنية ومركز توثيق فرنسيي الجزائر ومخبر المهجرين ونصب تمجيد منظمة الجيش السري ومثوية سيدي فرج حضور الأقدام السوداء في المنطقة، وفي الأخير منذ أكتوبر 2009 أصبح رئيس بلدية بيربينيو ينحدر من أصول مستغانية ومنذ أكتوبر 2011 تم إبرام توأمة بين البلديتين.¹

وقد خلد المعمرون تعلقهم بالجزائر ونكبة ترحيلهم عشية الاستقلال² في روايات عديدة³ كما أن ضياع الجزائر مثل محنة حقيقية لأنها كانت تعتبر جنة بالنسبة للمستوطنين⁴ وبدا ذلك واضحا بعد عمليات الترحيل الجماعية وحالة الحزن الشديد التي أصابتهم لفقدان هذه الأرض التي نشؤوا فيها⁵، وقد أشار بعض الأقدام السوداء إلى أن الأمور ظلت على ما يرام إلى غاية 1973 بعد تأميم الشركات الفرنسية وسياسة التعريب التي أدت إلى انكماش التعاون الجزائري - الفرنسي.

وهنا حللت جريدة المجاهد جملة الأوضاع العسيرة التي عاشها المعمرون بعد هجرتهم الجماعية إثر استقلال الجزائر فأوردت:

" تدفقت أمواج متلاحقة من اللاجئين الفرنسيين على فرنسا في صيف 1961، حيث تماطل آلاف الفرنسيين على فرنسا من تونس والمغرب والجزائر... ومرة أخرى التفتت الحكومة الفرنسية تطلب من شعبها تضحيات جديدة، وأعباء مالية جديدة، من أجل ماذا ؟ من أجل ضمان الحياة لهؤلاء العائدين من مستعمرات الأمس..."

¹Philippe Bouba, Op.Cit, p 220.

² من بين المعمرين الذين رحلوا عشية الاستقلال نذكر: انريكو ماسياس، جاك اطالي، ايف سان لورانت وغي بيدوس ومارسال مرتان (صحفي و مصور) وهؤلاء مازالوا يحملون في قلوبهم الحزن على فقدان الموطن الحبيب، أنظر: افينو وبلانشايس، المصدر السابق، ج2، ص ص 375 - 376.

³ Woff Albes , Les écrivains pieds-noir face a la guerre d'Algérie (1954-1962)Albert Camus-Jean Brune Roger Curel-Robert Merle-Janine Montupet-Marcel Moussy - Jean Pélégri - Emmanuel Roblés André Rosfelder -Jules Roy,Préface de Maurice Calmein, Editions Atlantis, 2012.

⁴ Jeannine Verdés Leroux,"Les Français d'Algérie de 1830 a aujourd 'hui", La guerre d'Algérie (1954-1962).....,Op.Cit, pp 63-85.

⁵ René Fiore, l'Algerie que j'ai connue c'était la France, preface de Maurice Calmein, Nouvelles Presses du Languedoc, 2012, pp 145- 146.

⁵ Jeannine Verdés Leroux,"Les Français d'Algérie de 1830 a aujourd 'hui", La guerre d'Algérie(1954-1962).....,Op.Cit, pp 63-85.

والمشكلة المستعجلة التي واجهت السلطات الفرنسية هي مشكلة مالية أساسا ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الإعانات المستعجلة للعائدين:

حددتها باريس بـ 500 فرنك جديد لكل مسؤول عن العائلة و 300 فرنك جديد عن كل عضو بالعائلة تضاف إليها 11 فرنكا جديدا للسكن ونفقات نقل الأشخاص والأثاث.

2. إعانات مدة الانتظار:

في انتظار الاستقرار النهائي للمهاجر واندماجه في الحياة الاقتصادية، منحت له إعانة تمكنه من العيش وذلك بحصوله على 10 فرنكات جدد في اليوم لمدة أقصاها شهر، مع مبلغ تعويضي أدناه 450 فرنك قديم، وهذا المبلغ الثاني يمنح له لمدة عام كامل.

3. التشغيل:

يتحصل اللاجئون على مبالغ تمكنهم من العمل وتختلف حسب مهنتهم:

- فهناك القروض الشرفية التي تدفع لجميعهم دون استثناء، والتي تمتد على عشر سنوات وتتراوح من عشرة آلاف فرنك جديد إلى ثلاثين ألف.
- العاملون بالأجرة، تفكر باريس في مضاعفة نفقات الاستقرار لهم، بحيث تدفع لهم مبلغا يعينهم على التمركز، يتراوح بين 3000 و 4000 فرنك جديد مع إعطاء الأولوية في التشغيل لللاجئين.
- التجار والصناع وأصحاب المهن الحرة تدفع لهم قروض قد تصل إلى 200 ألف فرنك جديد.

- المزارعون يحصلون على قرض يصل إلى 180 ألف فرنك جديد.¹

وبخصوص هذه المسألة أصدرت الحكومة الفرنسية عدة مراسيم نذكر منها:

قانون 26 ديسمبر 1961: إعانة للعائلات التي أضاعت كل شيء (14.5 مليار أورو).

- قانون 1970، 1978، 1982 و 1987 (14.2 مليار أورو).
- قانون 1969، 1977، 1982، 1986، 1987، 1993، 1994 و 1999

مساعادات مخصصة لإعادة الاستقرار (1.5 مليار أورو).

¹ المجاهد، " اللاجئون الفرنسيون"، المصدر السابق.

- قانون 1961، 1962، 1964، 1965 و 1985 مخصصة لمنح التقاعد.¹

والواقع أن جريدة المجاهد اهتمت بهذه المسألة فنقرأ مثلاً: " وعموماً تقدر مجموع المصاريف التي تدفع للاجئين بمبلغ يتراوح بين المليون والمليون والنصف (فرنك قديم) لكل شخص في العام الواحد، أي أن الحكومة الفرنسية تضطر إلى دفع ما بين مائة مليار ومائة وخمسين مليار عن كل مائة ألف لاجئ، وهذا يعني أن الخزينة الفرنسية تستعد لمواجهة نفقات باهضة، سيطلب - مرة أخرى - من الشعب الفرنسي أن يتحملها في شكل ضرائب جديدة تفرض عليه..."

المشكل الاقتصادي:

" وفي نفس الوقت تواجه الحكومة الفرنسية مطالب ملحّة في إطار مشروع قسنطينة الذي دخل عامه الثالث والذي اعتمدت له باريس ألفي مليار فرنك (قديم)، وقد تبين أن هذا المبلغ غير كاف، فهل تستمر باريس في تمويل مشروع قسنطينة ومواجهة العواقب السياسية المترتبة عن ذلك؟² ... في حين أن فتح اعتمادات جديدة لإعانة اللاجئين الفرنسيين والتفكير في إيجاد وزارة خاصة بهم يستلزم أن تنوي باريس الخروج من الجزائر والتخلي عن مشروع قسنطينة.

المشكل الاجتماعي:

عندما سافر أول فوج متكون من 26 فرنسي عادوا إلى فرنسا قادمين من وهران على متن باخرة " شانزي " يوم 15 أبريل 1962 والتحق بهم مالا يقل عن 6191 فرنسي كان بالجزائر إلى مدينة مرسيليا، وقد تم تسخير البواخر الثلاثة التابعة للإدارة العامة للنقل البحري والمستخدمة خصيصاً لنقل المدنيين من الجزائر وهران وعنابة.

وحينذاك وصل بصفة مؤقتة إلى مرسيليا الكثير من النساء والأطفال وكذلك الأزواج الطاعنون في السن والعديد من الأسر اليهودية³ والمسلمة، وقد سعت السلطات الفرنسية إلى توفير

¹ Maurice Calmein, Les Français d'Algerie de 1962 à 2014, Edition Atlantis, 2014, p 259.

² لأن التمسك بمشروع قسنطينة - في تخطيطه الأصلي يعني الاستمرار في فرض سياسة اقتصادية معينة رغم إرادة السكان- وذلك لا يمكن أن يتحقق دون استمرار الحرب التي تتطلب بدورها نفقات متزايدة، لأن الجزائريين يعرفون أن مشروع قسنطينة أقيم على أسس استعمارية، وأنه يهدف إلى مضاعفة الفرق الموجود في المستوى المعاشي بين الفرنسيين والجزائريين وإلى محق الطبقة الفلاحية الجزائرية التي تمثل أغلبية الشعب.

³ أشرفت السلطات الفرنسية عشية استقلال الجزائر على ترحيل ما يقارب 140000 يهودي جزائري، لم ينتقل منهم إلى فلسطين سوى 20000 بينما استقر 110000 يهودي بفرنسا، وتظاهرت بكونها تسعى إلى تحقيق

الظروف المناسبة للمرحلين وذلك باستقبالهم وتلبية احتياجاتهم الضرورية ومحاولة إسكانهم غير أن ذلك خلق مشكلة تمثلت في محاولة إعادة دمج هذه الفئة مع المجتمع الفرنسي وإمكانية تأقلمها مع البيئة الجديدة.¹

وعليه فالمشاكل الاجتماعية تمثلت في عدم انسجام العائدين مع فرنسي فرنسا²، وذلك لأن هؤلاء ينظرون إلى اللاجئين نظرة عدااء بسبب ما تفرضه تلك العودة من أعباء مالية جديدة، يضاف إلى ذلك الشعور القوي بأن هؤلاء العائدون هم المتسببون في الحروب التي خاضتها فرنسا منذ 16 سنة والتي تسببت في ضياع أموالهم وأبنائهم³، ولهذا أيقن الشعب الفرنسي أنه لم يكن شيئاً من هذه الحرب التي تم شنّها على الجزائريين وأن الذين كسبوا من هذه الحرب هم أولئك الذين يرمون اليوم بالخيانة والجبن ويعتدون على رجاله الوطنيين ويشيعون روح الانقسام في صفوفه، لقد دقت الساعة التي يتحمل فيها الفرنسيون مسؤوليتهم، ويفرضوا إرادتهم على الذين لم ينتسبوا إلى الشعب الفرنسي إلا لاستغلاله.⁴

كما أن العائدين يتهمون فرنسي فرنسا بأنهم يستغلون اضطراهم إلى التمرکز بفرنسا فيستغلونهم ويتآمرون عليهم ويضاعفون أثمان الأراضي، وفضلاً عن ذلك اصطدم العائدون بحقائق مرة فقد وجدوا أن نفقات استغلال الأراضي الفرنسية باهظة جداً⁵، فقد كانوا في الجزائر يجدون أيادي عاملة رخيصة محرومة من حقوقها وجيشاً فرنسياً يعينهم في عدة مناسبات في أشغال الحصاد والدرس، وزيادة على ذلك فإنهم لم يواجهوا في الجزائر مشكلة

مواطنة اليهود الفرنسيين وفقاً للقوانين الفرنسية، غير أنها في الواقع كانت تهدف إلى مساعدة الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها، أنظر: يوسف مناصرة، المرجع السابق، ص 377.

¹ المجاهد، "اللاجئون الفرنسيون"، المصدر السابق.
² في الواقع كانت تلك حالة الأقدام السوداء ولكن بالنسبة لليهود الجزائريين فإن الوضع كان مختلفاً، فبالنظر إلى كون يهود الجزائر فرنسيين، فقد طالبوا الدولة الفرنسية بحقوقهم في العمل والسكن، كما أن الحركة الصهيونية اعتنت بهم وبرزت ذلك بمراعاة عددهم الهائل، ولكن الأصح أنها كانت تخشى انصهارهم في المجتمع الفرنسي ولأجل ذلك عملت جاهدة على إشعارهم بالغربة والعطف عليهم وإقناعهم بالهجرة إلى فلسطين، لكن تمسك اليهود بالجنسية الفرنسية واستقرارهم بفرنسا دعم الحركة الصهيونية مادياً، سياسياً وعسكرياً بشكل كبير، أنظر: يوسف مناصرة، المرجع السابق، ص 375-376.

³ عانى أغلب الفرنسيين من محن الحرب منذ 1939، ولهذا انتهوا إلى التضحية بمستوطني الجزائر لاعتقادهم بأنهم يشكلون العقبة الكأداء في سبيل تسوية النزاع، وكان الرأي السائد في فرنسا هو أن المستوطنين تاهوا في سياسة "كل شيء أو لا شيء بالمرّة"، وقد كان عليهم أن يكافحوا منذ 1956 ضد متطرفي منظمة الجيش السري ولهذا تقبلوا أخيراً ودونما وهم أو مأساة ضمير جماعي ضياع الجزائر كمقاطعة فرنسية، أنظر: شارل روبر أجيرون، "تطور الرأي العام الفرنسي إزاء حرب الجزائر"، تعريب حسن بن مهدي، الثقافة، السنة 15/ العدد 85، يناير- فبراير 1985، ص 182.

⁴ المجاهد، "ثمن الغموض"، العدد 93 / 10 أبريل 1961.

⁵ المجاهد، اللاجئين الفرنسيون، المصدر السابق.

فيما يتعلق ببيع المحاصيل لأن الأهالي لا يماطلونهم في الدفع في ظل قمع وتواطؤ جهاز البوليس مع المعمرين... لقد وجدوا أن الفرنسيين في فرنسا يماطلونهم وأحيانا يرفضون دفع ما بذمتهم من أموال، كما أن البوليس لا يتدخل لحمايتهم كما كان الشأن في المستعمرات، دون أن ننسى جهل المعمرين بطبيعة الأرض الفرنسية وهو جهل يزيد في خطورته أن أصحاب الأرض الأصليين كثيرا ما يوجهون لهم "نصائح" تأتي بعكس النتيجة المطلوبة، ويجب أن نأخذ في الحسبان بأن المعمرين كانوا يشعرون بأن وطنهم هو الجزائر بل إن شعورهم بـ "الوطن" كان مقصورا على حدود أملاكهم وأراضيهم بالجزائر، فما وراء حدود الهكتارات التي يملكها المعمر يعد أرضا غريبة، وعلى هذا الأساس كان المعمر الذي يقيم بقسنطينة مثلا لا يشعر بأن وهران وطنه (وهي إحدى العوامل التي تقضي بإفلاس سياسة التجمع والتقسيم في الجزائر...)، فكيف يشعر الآن بأن فرنسا وطنه في حين أنه يصطدم فيها بكل ما ينفره من العيش فيها.

وهذا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المشاكل الاجتماعية ستسبب هزات سياسية لن تنجح في القضاء عليها ما تنشره الصحافة الفرنسية من دعايات تحاول إثارة النخوة القومية عند الفرنسيين لإيواء هؤلاء الذين تقدمهم في صورة "ضحايا العنصرية الوطنية الإفريقية"... ولكن أسباب فرارهم تعود إلى الشعور بالخوف من مستقبل لا يطمئنون إليه، لأنه ليس مضمونا بالدبابات الفرنسية والقمع العسكري، ولا ترتبط بالعنصرية ولا بالقمع في الأراضي الإفريقية".¹

وعليه يمكننا القول بأن تخلي المعمرين عن أراضيهم وهجرتهم الجماعية للجزائر يشكل الإجراء الأول لعدم تطبيق اتفاقيات إيفيان في المجال الزراعي، كما أن هذه الوضعية الصراعية جرت السلطات الجزائرية إلى استعادة الأراضي الزراعية مجانا، وتراجعت الصادرات الزراعية الجزائرية إلى فرنسا بشكل واضح فمثلا نزلت صادرات الخمر إلى فرنسا من 13.8 مليون هكتولتر فيما بين 1959-1961 إلى 6.7 مليون هكتولتر سنة 1963، وبذلك لم يبق هناك أمل في تطبيق المادة 6 من اتفاقيات إيفيان المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والمالي² وعلى

¹ المجاهد، "اللاجئون الفرنسيون"، المصدر السابق.

² صرح بذلك فرحات عباس قائلا: "إن الجمهورية الجزائرية ستكون ديمقراطية واجتماعية وستهتم بمصير جميع أبنائها ولن تعرف أي تمييز ديني أو عنصري، وفي الميدان الخارجي تريد الجزائر أن تقيم دون أي قيد

هذا الأساس تكون الجزائر قد استرجعت أراضيها الزراعية واستفادت من محصولها الفلاحي لسنة 1962، بينما تكون فرنسا قد عوضت الكولون بمنحهم مساعدات مالية بقيمة مليار فرنك سنة 1963.¹

مما سبق يمكننا القول بأنه عشية استرجاع السيادة الوطنية، شهدت الجزائر هجرة جماعية للأقدام السوداء ويهود الجزائر، غير أنها لم تكن في أوساط المعمرين واليهود فحسب إذ سجلت المصادر إحصائيات مرتفعة للمسلمين المتعاونين مع الجيش الفرنسي أو ما يعرف بالحركي، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: هجرة المتعاونين مع فرنسا (الحركي):

سنحاول من خلال هذا المبحث أن ندرس مصير الحركي في الجزائر وفرنسا فيما بين 1962 و 1965.

في سنة 1961 قام الجنرال " ايري " القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية في الجزائر بتوجيه مشروع "القوة المحلية" إلى وزير الجيوش، وبموجب ذلك يتعين على القوة المحلية أن تشمل جزء من الحركيين² والمخازنة والمجموعات المتنقلة للحماية الريفية التي أصبحت مجموعات الأمن المتحركة.

قفز عدد الحركيين المشاركين في العمليات من 28 ألف سنة 1959 إلى 60 ألف عام 1961، غير أن العدد الإجمالي للحركي العاملين كإضافيين بين عامي 1954 و 1962 يقدر بحوالي 200 ألف حسب تقديرات الوزارة الفرنسية للجيوش³، ويمكننا تفسير التعاقب السريع للحركي بعدة أسباب، ربما كان أهمها الفسخ - غير المقترن بإشعار مسبق - للعقود

علاقات مثمرة مع كل الشعوب وبالطبع مع الشعب الفرنسي، وهي بعد أن أنضجتها سبع سنوات من الكفاح ترغب في تقديم مساهمتها في بناء المغرب العربي وإفريقيا وتدعيم السلام في العالم. إن الجزائر المستقلة مستعدة لمد يدها إلى فرنسا وهي مستعدة لاحترام المصالح التي لا تتعارض مع المصالح الجزائرية ومن طبيعة الأشياء أن يتبادل الشعب الجزائري - المتحرر من كل قيود الاستعمار - أحسن العلاقات مع الشعب الفرنسي، وحين تنتهي الحرب ويتحقق الاستقلال ستكون العلاقات العادية شيئا ليس ممكنا فقط بل ومرغوبا فيه أيضا، ولن يكون بين الشعبين مكان إلا للتعاون الحر"، أنظر: المجاهد، " نداء من الرئيس عباس إلى الشعب الجزائري، بمناسبة المفاوضات الفرنسية - الجزائرية: التعاون ما يزال ممكنا".

¹ عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، الطبعة 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 453 - 454.

² يعرف الأمر رقم (7/412) الصادر عن القيادة العليا للجيش الفرنسي في الجزائر، والمؤرخ في فيفري 1956 "الحركات" بأنها: " وحدات إضافية (...) مشكلة في كل فيلق (...) وهي إذا تعتمد على وحدات قاعدية (كتائب سرايا مدفعية)، تتكفل بتكملة الأمن الإقليمي والمساهمة في العمليات المحلية على مستوى القطاعات".

³ عبد الحميد براهيم، المرجع السابق، ص ص 24-25.

التي تربطهم بالإدارة الفرنسية كإجراء تأديبي، أو بإشعار مسبق لمدة ثمانية أيام لعدم القدرة البدنية وأيضا في حالة إصابة خطيرة، ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن عددا منهم غادر الحركات قبل 1962.

ونخلص إلى القول بأن دور الحركي هجومي، حيث تبرز مهمتهم في جمع المعلومات حول نشاطات جبهة التحرير الوطني ورصد تحركات جيش التحرير الوطني في مناطق تظل خطيرة بالنسبة للجيش الفرنسي للتمكن من مهاجمتها فيما بعد، وهكذا قدم الحركي خدمة ثمينة للجيش الفرنسي، ولكنهم لقوا سوء الجزاء أولا لأن الأجر الشهري للحركي حدد بـ 750 فرنكا، وهو مستوى هزيل بشكل معيب إذا أخذنا في الحسبان المخاطر التي كانت تترصد لهم وخصوصا إذا قارناها بمرتبات الجنود الفرنسيين أو الأجانب، وثانيا لأنهم تركوا يواجهون مصيرهم لوحدهم بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962 وحل " الحركات " من طرف الجيش الفرنسي ورفض الحكومة الفرنسية دمجهم¹، خاصة بعدما تبين للإدارة الفرنسية أن الحل العسكري لا يجد نفعا وأن مسألة التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبحت أمرا واقعا لا مندوحة عنه في ظل تزايد التكاليف المادية لفرق الحركي، حيث أشارت إحصائيات رسمية حول النفقات الخاصة لهذه الفرق إلى أن:

تكاليف حركي واحد على قاعدة النفقات الحقيقية للثلاثي الأول من سنة 1960 = 354860 فرنك.

تكاليف 60 ألف حركي = 60000 * 354860 = 212916000 فرنك.

المصاريف الإضافية: تغذية الحركي = 2400000 فرنك.

رفع نسبة أصحاب الرتب من مجموع الحركي = 1686000 فرنك.²

رفع المبالغ المالية المخصصة للمساعدات ونفقات الاستشفاء = 750000 فرنك.

• الزيادة الإضافية لتعداد الحركي بـ 2000 رجل = 2000 * 354860 .

يضاف إلى هذه المصاريف التكاليف المادية المرتبة عن الامتيازات التي كانت تقدم لأهل الحركي إذا قتل، حيث كانت تطلق عليه صفة (مات من أجل فرنسا Mort pour la

¹ عبد الحميد براهيم، المرجع السابق، ص ص 25-26.

² بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص ص 235 - 237.

(France)، فكان أهله يستفيدون من معاش طبقا لقانون المعاشات العسكرية الفرنسية السارية المفعول.¹

بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 تغير التاريخ الوطني الجزائري الفرنسي فكانت نهاية حقبة من التاريخ الاستعماري الذي بدأ منذ القرن 19 إلى القرن 20، جاءت بعدها دولة مستقلة حديثة سنة 1962، سجلت هذه السنة أيضا حركات هجرة بعدد كبير بين فرنسا والجزائر، وبين الجزائر وفرنسا، وعودة بعض المهاجرين الجزائريين إلى الجزائر وفرنسيي الجزائر والعديد من الجزائريين إلى فرنسا، فقد هاجرت آلاف العائلات الجزائرية الموالية لفرنسا والمعروفة عند العامة بـ "الحركى".

وزع الحركى في مجموعات مختلفة (القومية، المخزن، لاساس وجماعات الدفاع الذاتي) التي أنشئت لتزويد الجيش الفرنسي خلال ثورة التحرير، فحسب الجيش والحكومة الفرنسية قدر عدد الموالين لفرنسا بحوالي 250000 شخص في فيفري 1961، ومع ذلك يكون من الصعب تحديد عدد الجزائريين بدقة، بعد أن كانوا بديلا في فترة الثورة التحريرية، بسبب التقلبات المستمرة والاشتباك والقيود وامتلاك هذه الوحدات والاعتمادات المخصصة لهم، وقد وفرت بعض الملاحظات على التدريب مؤشرات عن عدد من المساعدين خلال الثورة في الجزائر (بين 200000 إلى 400000) وذلك حسب فرانسوا كزافييه أو بين 300000 و 500000 حسب جيل مانسرو، وهي في النهاية ظاهرة واسعة النطاق أثرت على جميع الفلاحين الجزائريين.²

اعتمد الجيش الفرنسي بشكل كبير على فرق الحركى الذين كانوا يرافقونه في غاراته المستمرة على القرى والأرياف، وقد كان أول ظهور لهم بالأوراس وحسب ما ذكره (بيارمونتانيو) (Pierre Montagnon) فإن عدد الحركى بلغ إلى غاية 01 جويلية 1955 (176 حركى بآريس و2000 بدوار اشمول و70 بدوار كيمل، بينما بلغ عدد عناصر وحدات الدفاع الذاتي 170 باشمول و 40 بكيمل و30 بواد الطاقة)، وتهدف هذه العملية إلى توفير الحماية اللازمة للقرى والمداشر ومراكز التجمع التي أنشئت لعزل الشعب عن

¹ المرجع نفسه، ص 237.

² Abderahmen Moumen, "Le devenir des harkis en Algérie et en France (1962-1965), approche comparative pour l'écriture d'une histoire franco-algérienne", In : Le maghreb et l'indépendance de l'Algérie, Op.Cit, p223.

المجاهدين حيث اعتمد عليهم الجنرالات - الذين تعاقبوا على الجزائر - بشكل كبير، وفي هذا الشأن يذكر ج سالان قائلا: "إن الحركة هم أول من يدخل عند القيام بمراقبة أي دوار كما أنهم يسهلون الاتصال مع الشعب، أما في المعارك فإنهم يظهرون شجاعة كبيرة¹، وعليه فإن استخدامهم كان إيجابيا بشكل كبير..."، ولهذا اعتمدت الإدارة الفرنسية على الحركة بشكل كبير، فتزايد عددهم بشكل رهيب، إذ بلغ 60 ألف حركي سنة 1959 وأشار ميشال روا إلى أن عددهم ناهز 158000 سنة 1960، بينما يؤكد محمد حربي أن عددهم بلغ 160000، وقد اعتمدت عليهم الإدارة الفرنسية منذ البداية في مواجهاتها الدامية مع مجاهدي جيش التحرير الوطني.²

الغرض من هذه الدراسة هو التركيز على مساعدي الجيش الفرنسي أو ما يسمى بالحركة وأيضا حول الدولة الفرنسية وجبهة وجيش التحرير الوطنيين والمسارات التاريخية لهاته الشخصيات في سنة 1962، ثم سنحاول تحديد المسارات المتعددة لهؤلاء الرجال وخضوعهم لمناخ من العنف بالنسبة للبعض، بالإضافة إلى حركة العديد منهم برفقة عائلاتهم من الجزائر إلى فرنسا، فالمستقبل ينذر هؤلاء الرجال بالضيق والتشتت في فرنسا والتهميش وإعادة الإدماج في المجتمع الجزائري.

بعد الصراع الذي دام أكثر من سبع سنوات والتوقيع على اتفاقيات إيفيان فضل الموالون لفرنسا الوقوف بجانب الجيش الفرنسي على حساب جبهة وجيش التحرير الوطنيين وكانت من شروط الاتفاقيات إعادة التكامل في جزائر جديدة مستقلة.³

ولكن السؤال المطروح هنا يتعلق بمصير الحركة بعد وقف إطلاق النار.

¹ لجأت السلطات الفرنسية إلى تجنيد الحركة وهذا دليل على قوة الوطنيين الجزائريين وشجاعتهم التي يعترف بها الضباط الفرنسيون أنفسهم، فكثيرا ما كانوا يختتمون تقاريرهم بهذه العبارة: "الخارجون عن القانون يقاتلون دائما إلى آخر رمق"، ويعترف ضابط آخر بقدراتهم القتالية العالية حين يقول: "ماذا تستطيعون ضد متوحشي الأوراس وضد محاربي النمامشة، الذين يعيشون دون ماء كالزواحف؟ إن الأوروبي لا يمكن أن يحرز تقدما ضد عدو بدوي أو جبلي يكتفي بحفنة من التمر في اليوم، ويتنقل بخفة ودون عياء ظاهر على أرض يعرفها منذ قرون لا يمكن منافسته، وقبل كل شيء فإن هؤلاء الخارجين عن القانون يخوضون حربا لا نعرفها". انظر:

الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة، الجزائر، 2009، ص ص 404-406.

² لخضر شريط، مناد طالب، عمر بوضربة، جمال قندل وعبد النور خليفي، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954، ص ص 320 - 321.

³ Abderahmen Moumen, *Op.Cit*, p 224.

- مصير الحركى بعد وقف إطلاق النار :

خلال مفاوضات إيفيان طلب الفرنسيون من جبهة التحرير الوطني أن تمتنع عن الانتقام من الجزائريين الذين ساندوا فرنسا خلال الثورة التحريرية، وقد وافقت الجبهة على ذلك كما طالب الوفد الجزائري من جهته بالعفو عن الفرنسيين الذين دعموا جبهة وجيش التحرير غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك بحجة أنهم فرنسيون وهي الوحيدة التي تملك الأهلية لتقرير مصيرهم.¹

على مستوى الجيش الفرنسي، كان هناك 16% من الجنود المسلمين، 66 ألف رجل خلال 1961 قرابة الثلث كانوا مجندين، رفعت مصالح وزارة الحربية (الجيش) إلى 3500. 1168 كان عدد الجنود الإضافيين الذين قتلوا في مواجهات مع جنود جيش التحرير الوطني، وألف آخرون كانوا ضحايا الحوادث والأمراض، 4500 جندي مسلم مات لأجل فرنسا، واختفى أكثر من 600 آخرين وخاصة في خريف 1962.

قبل الاستقلال بلغ عددهم الإجمالي حوالي 15000 رجل، أكثر من 6000 مقاتل من جيش التحرير الوطني (مسلح أو دون سلاح) كان قد لحق (ارتبط) بالجيش الفرنسي، وربما واحد من بين الأسئلة الأكثر تعقيدا تدور حول العدد الرسمي (الدقيق) للجنود الإضافيين والحركى، المخازنة، GMPR التي تحولت إلى GMS، والذين سحب سلاحهم وتم التخلي عنهم أو تمت تصفيتهم بعد 19 مارس 1962، لا يتوفر أي عدد دقيق، نحن نعلم بأن عددهم الإجمالي بلغ 86000 في ديسمبر 1961، وفي نهاية 1962 تم استقبال 20000 جندي إضافي في مخيمات السكن العسكرية في فرنسا، وتم تجنيد 3200 آخرين في الجيش الفرنسي، وفي نهاية شهر نوفمبر 1963، صرحت وزارة العائدين أن 42000 مسلم فرنسي -والذين يكونون جميعا من الحركى- قد مروا عبر مراكز الاستقبال.²

¹ بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص ص 462-463.

² Dominique Lagarde, Algérie La désillusion, 50 ans d'indépendance avec la collaboration d' Akram Belkaid et Benjamin Stora, Express Roularta Editions, Paris, 2011, p 65.

نهاية مهام الحركي: حينما بدأت المفاوضات الجدية بين الطرفين قلت المنفعة السياسية والعسكرية لهذه الفئة، وعندها وجدت نفسها في حرج وكان حرج السلطات أكبر، فعمد الجيش الفرنسي إلى تطبيق إستراتيجية للتخلص من هذه المشكلة وذلك بـ:

- التقليل من عدد الحركي، ففي 1961 صدرت تعليمات إلى قادة الفيالق والقيادات العسكرية تقضي بتجنب تجنيد هذه الفئة في صفوف الجيش الفرنسي.¹
وفي الواقع كانت الحكومة الفرنسية قد أصدرت مرسوما بتاريخ 21 مارس، الذي اقترح جملة من الحلول على الحركي وهي:

- الانخراط في الجيش تحت جملة من الشروط.²
- توقيع عقد لمدة ستة أشهر غير قابل للتجديد بصفة عون مدني غير مسلح.
- الاستفادة من تسريح مع الحصول على منحة.
- الترحيل إلى فرنسا إذا ثبت أن حياته مهددة.³

ومنذ شهر جويلية 1961 نشطت دعاية استعمارية وخاصة من مكتب la SAS حول مصير هؤلاء من جبهة التحرير الوطني أو من فرنسا التي تنكرت لجهودهم السياسية والعسكرية.⁴

وفي نهاية سنة 1961 صدرت تعليمات نصت على تسريح جميع الحركي، بعد صياغة شبه قانون لهم في نوفمبر 1961، نص القانون في مادته "15" على إعادة تجنيد البعض منهم في صفوف الجيش الفرنسي، كما شجع الضباط العسكريون فئة الحركي على العودة إلى الحياة المدنية أو البحث عن مهام أخرى بعيدة عن الجيش الفرنسي، غير أن الحركي شرعوا في

¹ جمال يحيوي، " الحركي من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية"، المرجع السابق، ص 166 - 167.
² حسب ما ورد في جريدة لوموند فإن لويس جوكس صرح بأنه عشية التوقيع على اتفاقيات إيفيان، كان عدد الحركي: 40500، وجد منهم 2000 طلبوا توقيع عقد مدني، 21000 طلبوا التسريح، بينما طلب 1500 الترحيل إلى المتروبول مع عائلاتهم، انظر:

LE MONDE, " Le gouvernement expose les dispositions prises en faveur des harkis et de leurs familles", 02.07.1962.

³ Général Francois Meyer avec Benoit de Sagazan, Pour l'honneur... avec les harkis de 1958 à nos jours, Editions CLD, France, 2005, p 140.

⁴ جمال يحيوي، " الحركي من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية"، المرجع السابق، ص 166 - 167 .

الانتظام في جمعيات لإيجاد مخرج لمشكلتهم، وصار أغلبهم يبحث عن كيفية الرحيل، خاصة بعد أن أرسلت الحكومة تعليمات لضباط المكاتب الإدارية المتخصصة تمنعهم من تسهيل مهمة هؤلاء الحركي¹.

فرنسا والحركي في 1962:

في سنة 1961 وبشكل كبير سنة 1962 توجهت سياسة فرنسا إلى تقليص عدد الحركي تدريجيا ابتداء من نوفمبر 1961 بشكل غير مباشر، فبدأ عددهم بالتناقص بشكل ثابت " نقص الخدمة" من 63000 وهو الحد الأقصى في جانفي 1961 إلى 46000 في جانفي 1962 ، (المجموع ما بين 87000 و 95000) موالي لفرنسا.

وفرت اتفاقيات ايفيان عفوا واسع النطاق لكل أنصار فرنسا ووضحت مستقبلهم كمواطنين لهم حقوق محلية يختلفون عن الأوروبيين بحقوقهم المدنية، واعتبروا جزائريين في بلد مستقل حديثا وأنهم سيصبحون فعالين في الحياة المدنية إلا المستهدفين منهم فإنهم يرحلون إلى المتروبول.

وبتاريخ 20 مارس 1962 صدر مرسوم خاص بالحركي يوفر لهم ثلاث خيارات تسمح للأغلبية العظمى بالبقاء في الجزائر :

- التجنيد في خدمة الجيش الفرنسي لأقلية منهم فقط.
 - العودة للحياة المدنية بتحفييزات مالية.
 - التفكير مدة ستة أشهر يتلقون فيها رواتبهم ويستخدمون كأعوان غير مسلحين.
- كما صدرت أوامر حدت من النفقات المالية لتجنب التدفق الكبير للمهاجرين إلى فرنسا ولكن في نهاية المطاف عاد معظم الحركي إلى دواويرهم.²
- وقد طبقت سياسة مدروسة للتخلص من هذه المشكلة:

أولا: التقليل من عدد هؤلاء الحركي، ففي 1961 صدرت تعليمات بعدم تجنيد هذه الفئة في صفوف الجيش الفرنسي.

¹ جمال يحيوي، " الحركي من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية"، المرجع السابق، ص 170.

² Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 224.

ثانيا: في شهر جويلية 1961 ازدادت الدعاية الاستعمارية خاصة مكتب (SAS) حول مصير الحركى، سواء من طرف جبهة التحرير الوطني أو من فرنسا التي بدأت تنتكر لدورهم السياسي والعسكري¹، وخلال الفترة الواقعة فيما بين شهر مارس 1962 وجويلية 1962 انسحبت الفرق الإدارية المتخصصة، وتم نزع السلاح من مجموعات الدفاع الذاتي والمخازنية من طرف ضباط الفرق الإدارية، وفي يوم 26 أفريل 1962 (أي خلال أقل من 10 أسابيع قبل الاستقلال) انسحب ثلثا الفرق الإدارية المتخصصة، أما المخازنية فقد ترك عدد كبير منهم في عين المكان وتم تسريح المخازن مقابل أجرة شهرية لا تتعدى 1500 فرنك² وقد عرضت عليهم ثلاث خيارات:

1. تسريحهم مع الحصول على منحة مغادرة الصفوف والعودة إلى الحياة المدنية.
 2. تجنيد البعض منهم فقط في صفوف الجيش الفرنسي.
 3. عرض عليهم التفكير لمدة ستة أشهر، يتلقون أثناء ذلك رواتبهم ويستخدمون كأعوان غير مسلحين.
- أما الحكومة الفرنسية فقد سعت جاهدة للحيلولة دون لجوء الحركى إلى الميتروبول، وأصدرت في هذا الشأن منشور 03 نوفمبر 1961 الذي ينظم قدوم الحركى إلى فرنسا، ويفرض عليهم القيام بإجراءات لا طاقة لهم بها.³
- لقي الحركى مصيرا مشؤوما أمام تعنت الجيش الفرنسي ورفضه لترحيلهم جماعيا إلى فرنسا حيث سمح لنسبة محدودة (5% فقط) من الحركيين بالذهاب نهائيا إلى فرنسا، بينما أشير إلى الباقين بإعادة إدماجهم اجتماعيا في الجزائر، مع بقائهم تحت حماية الجيش الفرنسي لمدة ستة أشهر بصفتهم أعوانا مدنيين متعاقدين أو يلحقون بالقوة المحلية، وانخراط عدد قليل جدا في الجيش الفرنسي الذي لا يقبل في هذه الحالة إلا العازين في إطار نسبة محدودة جدا.⁴

¹ جمال يحيوي، " الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية"، المرجع السابق، ص ص 170 - 171 .
² قريفور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر (بين المثالية والواقع 1955-1962) ترجمة: م جعفري، الطبعة 1، منشورات السائح، الجزائر، 2013، ص 231 .

³ Mohand Hamoumou avec la collaboration d' Abderahmen Moumen, "L'histoire des Français musulmans : la fin d'un tabou?", in : Benjamin Stora et Mohammed Harbi, la guerre d'Algérie 1954-2004, la fin de l'amnésie, Op.Cit, pp328-329.

⁴ عبد الحميد براهيمى، المرجع السابق، ص ص 25 - 26.

وكان من نتائج هذه السياسة أن حدثت من الهجرة الكبيرة وكانت مرتبطة برهانات حيث اعتبرت المساعدين السابقين لفرنسا على أنهم مجموعة غير قابلة للتكيف مع المجتمع الفرنسي كما أن رحيل أوروبيي الجزائر سوف يكون مشكلة ضخمة لفرنسا، فيجب أن تكون "روح التعاون" وهذا من شروط اتفاقيات إيفيان التي كان من أحد بنودها أنه بإمكان أوفياء فرنسا وأوروبيي الجزائر البقاء، فالسلطات الشعبية الفرنسية لم ترد تأزيم العلاقات مع الحكومة المستقبلية للجزائر باستقبال قدماء أوفياء فرنسا ليصبحوا دعامة أساسية لهم، وأخيرا تمت مقاومة احتمال وقوع الانتقام من أولئك الذين خدموا فرنسا في أي تدريب إضافي من قبل الحكومة¹، رغم العديد من التحذيرات التي أطلقها الضباط وضباط الصف الفرنسيون في الجزائر.

وبهذا الصدد اتخذت تدابير عسكرية من طرف وزير الجيش "بيار مسمار"² ووزير الداخلية "روجي فراي" ووزير الدولة "لويس جوكس" المسؤول عن الشؤون الجزائرية وذلك لدعم التثبيت غير الرسمي لأوفياء فرنسا في المتروبول.³

شكل الحركي قوة إضافية أو احتياطية⁴ قدمت مساعدة كبيرة للجيش الفرنسي في مواجهة الثورة وقمعها، ولكنها تحولت إلى مشكلة سياسية بالنسبة للفرنسيين عند وقف إطلاق النار⁵، حيث عاشوا ظروفًا صعبة بعد إعلان وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 بعد أن تنكرت السلطات الفرنسية لجهودهم وتركوا يواجهون مصيرهم لوحدهم بعد

¹ كانت حصيلة الانتقام من الحركي ثقيلة جدا، وحسب ما صرح به بعض الباحثين فقد تراوحت الخسائر ما بين 10000 و 150000 ضحية، وإذا ما انطلقنا من تقدير عدد الحركي المقدر بـ 285000 والذي يصل إلى 1.5 مليون باحتساب عدد عائلاتهم وأطفالهم، يكون من الصعب تحديد عدد الضحايا ويبقى غير معروف، انظر:

Nordine Boulhais, Histoire des harkis du Nord de la France, préface de Guy Pervillé, L'Harmattan, 2005, p117.

² الذي صرح علنا منذ 19 جويلية 1962 ملحا على ضرورة توقيف عمليات الترحيل، بحجة أن مخيمات الاستقبال امتلأت عن آخرها وهي عاجزة عن استقبال المزيد من الحركي وعائلاتهم، وفي الواقع كان ذلك صحيحا، فعلى سبيل المثال كان مخيم لارزاك مهيا لاستقبال 4000 شخص ولكنه استقبل 12000 شخص، ولكن هل يكون من المعقول أن يترك أناس لشأنهم معرضين للعنف والتصفية، انظر:

Hamoumou, Op.Cit, p 332.

³ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 225.

⁴ يؤكد المؤرخ الفرنسي "غي برفيلي" في أبحاثه على أن فرنسا كانت بحاجة إلى هذه الفئة في مرحلة ما، ولكنها تخلت عنها فيما بعد، ويتساءل المؤرخ لماذا تطرح إشكالية الحركي الجزائريين مع أنه كان هناك جنود إضافيون في الفيتنام تخلت عنهم فرنسا ورغم ذلك لم تطرح الإشكالية، ويروي من خلال تجربته التي عاشها واختلاطه بالحركي المقيمين بفرنسا بعد الاستقلال أنهم كانوا يرغبون في تمديد الحرب بعد وقف إطلاق النار، انظر: جمال يحيوي، "الحركي من قوة احتياطية....."، المرجع السابق، ص 164.

⁵ المرجع نفسه، ص 161.

حل الحركات من طرف الجيش الفرنسي ورفض الحكومة الفرنسية دمجهم في الجيش الفرنسي أو ترحيلهم جماعيا إلى فرنسا، كانت الحكومة قد سمحت لنسبة 5% فقط من الحركيين بالذهاب نهائيا إلى فرنسا بينما طلب من الآخرين "تنظيم إعادة دمجهم اجتماعيا" في الجزائر، حيث يظلون تحت حماية الجيش الفرنسي لمدة 06 أشهر بصفة أعوان مدنيين متعاقدين، أو يلتحقون بـ "القوة المحلية" وكان قليل منهم قد انخرط في الجيش الفرنسي الذي لا يقبل إلا العازبين ونسبة محدودة جدا.¹

وقد فسر بعض الباحثين هذه الوضعية بقوله أن المسلمين يتزوجون في مرحلة عمرية مبكرة وبالتالي فإن أغلب المتعاونين مع الجيش الفرنسي هم أرباب أسر، ولهذا يحول انخراطهم في الجيش ومتابعتهم لمهامهم في المتربول أو في ألمانيا دون الاتصال بعائلاتهم التي تبقى تحت تهديد جبهة التحرير الوطني.²

- جبهة وجيش التحرير الوطنيين والحركي في 1962:

بالنسبة للجانب الجزائري أصبحت قضية الموالين لفرنسا الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية المؤقتة، فهناك بند في اتفاقيات إيبيان ينص على العفو الشامل (العام) عن جميع الأحداث التي وقعت قبل 19 مارس 1962، إلا أن بعض مناضلي جبهة وجيش التحرير الوطنيين طالبوا بمعاقبة من أسموهم بـ "عبيد الاستعمار" والحكم عليهم، فـ "رضا مالك" المتحدث وعضو الوفد الجزائري في مفاوضات إيبيان لم يكن قد قرر مبدأ عدم الانتقام ولكن الآراء في أرض الميدان تختلف بين مؤيد لفكرة المسامحة ومعارض للفكرة³، كما أنها تختلف حسب المناطق والولايات، فهناك من اتخذ شعارات "لي فات فات واللي مات مات" وهناك كلمات مقلقة في بعض المناطق وحشد للوسائل من طرف سياسي ومناضلي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ولهذا فإن هذه المواقف تجاه قدماء المساعدين تكشف الانقسامات التي حدثت داخل جبهة التحرير الوطني خلال صيف 1962.⁴

¹ عبد الحميد براهيم، المرجع السابق، ص 26.

² Général Francois Meyer avec Benoit de Sagazan, Op.Cit, p 140.

³ هناك من اعتبر هؤلاء خونة وآخرون رأوا بأنهم خدموا فرنسا عمدا دون إجبار، أما البعض فخدمها تحت التهديد والتعذيب، إلا أنهم يعتبرون جزائريين وأن فترة 19 مارس 1962 إلى 05 جويلية 1962 اعتبرت مرحلة جديدة لصانعي نهاية هذه الثورة.

⁴ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 225.

أما بالنسبة للبعض فقد رأوا بأنهم قادرون على محاكمتهم بعد الاستقلال، مثلما حدث في الولاية الخامسة في 10 أبريل 1962: " بأن الحكم النهائي للخونة في الجزائر المستقلة سيتم أمام الله والشعب ".¹

لقد كان مطلوباً من الإدارة رفض كل قطعة إدارية من شأنها أن تسمح للموالين لفرنسا بمغادرة الجزائر نحو فرنسا، فالموانئ والمطارات والمحطات كانت مراقبة في الجزائر وفرنسا ضد هؤلاء وكانت تنقلاتهم محددة، وتمت عودتهم إلى قراهم الأصلية تحت المراقبة، كما وضعت قوائم الموالين لفرنسا.

وقبل أحداث الاستقلال وقعت جرائم قتل مثلما حدث في " سان دوني " (سيق حالياً) 18 مارس 1962 وأيضاً منطقة " جيري فيل " (البيض حالياً) في أبريل 1962، ويرى البعض بأن حضور الجيش الفرنسي هو الذي حد من هذه الجرائم - رغم بداية خروجه من الجزائر - وظل جوهر الحديث قائماً على العنف الذي مس الشعب الجزائري، وشرح توجهات قدماء الموالين بين الانصهار في المجتمع الجزائري والذهاب إلى مخيمات في فرنسا.²

يجب أن نشير هنا إلى أن بعض ضباط المراكز الإدارية المتخصصة لم يتخلوا عن المخازنة ولأجل ذلك أسسوا " جمعية قدماء الشؤون الجزائرية " في ماي 1962 التي تكفلت بتنظيم تهجير المخازنة وعائلاتهم وإيجاد عمل لهم في الميتروبول.

وهناك محاولات عديدة لتهجير الحركي واستقبالهم من طرف ضباط (SAS)، ففي شهر ماي قام (J.Bollon) باستقبال 17 حركياً مع نساء وأطفال وتم إسكانهم ومساعدتهم مادياً، وفي شهر جويلية استقبلت (F.X.de Vivie) مساعدتها برفقة زوجته وأطفاله.³ غير أن كل هذه المحاولات كبحت ومنعت من طرف السلطات الفرنسية، حيث ذكر لويس جوكس في تلغرام سري بتاريخ 16 ماي 1962 بأن كل المحاولات الفردية للعمل على استقرار مسلمين فرنسيين في الميتروبول ممنوعة، وكان التحذير موجهاً بالأساس إلى ضباط الفرق الإدارية المتخصصة ورواد الوحدات، وفي 25 ماي 1962 صدرت تعليمية جديدة

¹ عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، ص ص 43-44.

² Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 226.

³ Grégor Mathias, Les sections administratives spécialisées en Algérie entre idéal et réalité (1955 – 1962), SAIHI Edition, 2013, pp 194-195.

تنص على البحث عن المشرفين والمتواطئين من مؤسسات الترحيل، التي خلصت إلى أن كل مساعدي فرنسا الذين تم ترحيلهم إلى المتروبول - خارج الإطار العام - ستم إعادتهم إلى الجزائر.¹

- السكن في جزائر الأخذ بالتأثر :

تمركزت أعمال العنف في أماكن تواجد الموالين لفرنسا، كما تعرضت عائلاتهم لذلك فقد حدثت عبر مراحل أساسية: منذ جويلية إلى سبتمبر 1962 خلال فراغ السلطة والانفجار بين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين، وهناك أعمال انتقامية كبيرة ابتداء من جويلية 1962 عند تشكيل الحكومة الجزائرية الأولى، كما شهد الثلاثي الأول من 1963 أيضا عنفا كبيرا إلى غاية 1964.

والجدير بالذكر أن الأعمال الانتقامية التي شهدتها الجزائر ابتداء من جويلية 1962 اختلفت كثافتها حسب الولايات، إذ كانت موجهة ضد الموالين لفرنسا وأعضاء الجيش الفرنسي الذين فضلوا البقاء في الجزائر، إضافة إلى (القايد، الآغا والباشاغا) الذين كانوا كلهم مهددين بالتصفية من طرف جبهة التحرير الوطني.

ومع فوز أحمد بن بلة وهواري بومدين في سبتمبر 1962 حدث ثبات سياسي وهذا الوضع وقلت أعمال العنف في شهر سبتمبر، وبعد عيد الثورة (1 نوفمبر 1962) شهدت هذه المرحلة تحولا، حيث ظهر الجيش الوطني الشعبي بدل جيش التحرير الوطني، ووضعت الشرطة قوائم لاستجواب أشخاص مثلما جاء في الملاحظة الموجهة في 13 نوفمبر 1962 للأوراس والقبائل والتي جاء في نصها: "يجب أن نفكر في وضع حد للعقوبات التي تقدم ضد الموالين السابقين لفرنسا وخصوصا في الولايات الأولى²، الثالثة والسادسة وذلك عن طريق الجيش الوطني وقوات الشرطة مع المساهمة الكبيرة للشعب"، ولهذا كانت السجون ومراكز

¹ Grégor Mathias, Op.Cit, p 195.

² محمد حربي المؤرخ الجزائري والمسؤول القديم في فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ومستشار الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965)، سجن بعد الانقلاب الثوري للعقيد هواري بومدين في جوان 1965، فقابل رفقاء الاعتقال وعددا من قدماء المساعدين مثل عجول عجول مسؤول في جيش التحرير الوطني ملتحق بفرنسا، كتب قائلا : "عندما كنت معتقلا في الجزائر في 1965 بعد الانقلاب الثوري للعقيد هواري بومدين وجدت نفسي داخل إصلاحية لمبارز مع العديد من الحركيين الذين كانوا محبوسين منذ العديد من السنوات، وتحدثت مع الكثير منهم فقد كان عدد كبير منهم من أوائل المحاربين الجزائريين الذين إما سجنوا وإما بحثوا عن إنقاذ حياتهم خلال الأزمات التي قامت في عدة ولايات ومن بينها تلك التي قامت في الأوراس".

الإصلاح مثل لامباز (تازولت) موجهة لقدماء المساعدين الذين أغلقت عليهم، وأدخل آخرون إلى مراكز خاصة لإعادة التأهيل مع الأشغال الشاقة لحمايتهم من الانتقام.¹ وقد اعتبر هؤلاء الحركيون خونة كبار، لأنهم انخرطوا في الجيش الفرنسي ولذلك تلقوا معاملة سيئة من طرف السكان مما أجبرهم على اللجوء إلى مراكز الشرطة. استقبل الرئيس أحمد بن بلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر قصد تقديم التسهيلات اللازمة لإجراء تحقيقات حول الحركى المفقودين في الجزائر، وتبين أنهم لا يزالون ضحايا انتهاكات السكان وأنهم يطاردون دائما مطاردة الخونة.

وقد تضاربت الإحصائيات بخصوص عدد الحركى الذين قتلوا خلال المرحلة الانتقالية فحسب بعض الفرنسيين قدر العدد بـ 46 ألف حركى سنة 1962، في حين يذهب شارل رويير أجرون إلى القول بأنهم كانوا 50 ألفا، بينما تشير مصادر أخرى إلى 150000² وتشير إحصائيات أخرى إلى أن عدد الضحايا تراوح ما بين 75000 و 100000³، وربما كان العدد الأقرب إلى الصحة هو ما سلم عن طريق الإحصاء الذي تم في 1968 والذي قدر عددهم بـ 134724 مسلم فرنسي.⁴

بالنسبة للذين قرروا العودة إلى دواويرهم تم الحكم عليهم بسرعة داخل محاكم استثنائية وتلقوا تعذيبا وتنكيلا كبيرا⁵ وذبح الكثير منهم، أما الذين كانوا أوفر حظا فقد سلطت عليهم غرامات وحبسوا في معسكرات، ويبدو أن الكثير من الحركى وعائلاتهم كانوا يخشون الانتقام والتهديد* الذي يعترضون له غالبا من طرف القرويين، وذلك رغم التعليمات

¹ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 227.

² تحدث بعض المدافعين عن الحركى عن مأساة قدرت بـ 150000 قتيل، بينما أورد جون لاكوتير في جريدة لوموند بتاريخ 13 نوفمبر 1962 أن 10000 حركى تمت تصفيتهم منذ وقف إطلاق النار، أنظر:

Guy Pervillé, " Terrorisme et guérilla: de la Toussaint rouge à la tragédie des harkis ", sous la direction d'Yves Michaud, La guerre d'Algérie (1954- 1962), Odile Jacob, Aout 2004, Paris, p 61.

³ محمد العربي ولد خليفة، " فرنسا تعذب في الجزائر.. فضائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة "، المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 163.

⁴ مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر (من خلال أضايبير اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، ترجمة: قندوز فوزية، دار هومة، الجزائر، 2015، ص 435.

⁵ ولهذا يفسر الباحثون الفرنسيون هجرة الحركى بالخوف من سياسة الانتقام التي أعلنتها جبهة التحرير الوطني عادة الاستقلال، رغم أنها تعود إلى عوامل عديدة ومتباينة، أنظر:

Michèle Baussant, Du vrai au juste, la mémoire, l'histoire et l'oubli, les presses de l'université LAVAL, 2006, pp 170- 173.

* صرح بعض الممثلين بذلك خلال اجتماعات السلطات المدنية والعسكرية.

الصارمة التي وجهتها جبهة التحرير الوطني والتي تقضي بعدم التعرض لهؤلاء الحركي وترك العدالة تأخذ مجراها.

ولأجل ذلك اعتقل العديد من الحركي لحمايتهم من غضب السكان وقد بلغ عددهم 2500 معتقل من الحركيين، أين تم سجنهم بمؤسسات عقابية تابعة لوزارة العدل من بينهم 1300 سجلوا أنفسهم لينقلوا إلى فرنسا للقيام بخدمات ذات مصلحة عامة وإعادة دمجهم في المجتمع الجزائري.¹

شهدت سنة 1962 انتشار الفوضى وتصفية الحسابات، وسجل إعدام عدة آلاف من الحركي ومن المسلمين المناصرين لفرنسا واختطاف أوروبيين وخاصة في المدن الكبرى، ومنها وهران (1800 محتفي وفق العدد الرسمي) كما أعلن الصحافي " جون لاکوتور " في صحيفة (لوموند) بتاريخ 13 نوفمبر 1962 عن مقتل أكثر من 10 آلاف حركي، وفي هذا الشأن يشير تقرير فيرنجول في شهر جانفي 1963 إلى أن عددهم بلغ 25 ألفا وفي عام 1965 أحصى الصليب الأحمر 13500 معتقلا في الجزائر.²

حينما أطلق سراح بعض الحركيين، تم تسليم 252 منهم ونقلهم إلى مخيمات بزرالدة كانت قد وضعت تحت تصرفهم من طرف السلطات وذلك بعد موافقتهم. 65 حركيا ذهبوا طواعية، بينما 51 كانوا في عطلة، أما 138 فقد بقوا منتظرين بالمخيم، في حين تم الإفراج عن 47 حركيا بوهران، سطيف وقسنطينة وذلك لوجود بعض الحركي الذين كانوا أقل تورطا - في نظر الحكومة الجزائرية - فأولئك يطلق سراحهم من حين لآخر وتواصلت هذه العمليات بصفة متقطعة.³

عدد الحركي المفقودين:

عدد الكتاب الفرنسيون الحركي على أساس الدين، فهم يتكلمون دائما عن المسلمين المحاربين ضد الجيش الفرنسي بمراتب مختلفة، غير أن هذا التعريف غير صحيح لأن مجرد

¹ مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص 449 - 450.

² بن جامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 - 1988)، ترجمة : صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، دمشق، ص 18.

³ مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص 449 - 450.

الانضمام إلى جيش العدو وحمل السلاح ضد مواطني بلده يعكس بند مهما في الدين الإسلامي.

ونظرا للسياسة الفرنسية المطبقة عشية الاستقلال، نجد بأن عدد الحركي تراجع إلى 46000 عام 1962 بعد أن كان 60000 عام 1961.

يضاف إلى هؤلاء الحركي عناصر الجيش المنظم بين المجندين والدائمين الذين كانوا 58000 في مارس 1962 بعد أن بلغ عددهم 65000 في عام 1961، وبعد عمليات البحث التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر تبين أن هناك سجوناً بها حوالي 2000 حركي لا يمكن معرفة هويتهم.¹

وإذا كان هذا هو مصير الحركي الذين ظلوا في الجزائر، فما هو حال المرحلين إلى فرنسا؟

الحركي المرحلون إلى فرنسا:

قدرت إحصائيات الحركي الذين سمح لهم بالرحيل إلى فرنسا بـ 5000 فقط من الجنود الإضافيين المسلمين المهددين من أصل 225 ألف²، بينما كان مجموع الذين أعيد إدماجهم في الجيش الفرنسي قبل 19 مارس 1962 هو 1000 حركي من أصل 41000 وهو عدد ضئيل جداً.³

والواقع أن الوزير لويس جوكس من خلال سنوات الحرب أكد أن الموظفين المسلمين يستطيعون العمل في الوظائف العمومي الجزائري أو الفرنسي كما طمأنهم بأن الذين يتقاضون منحة المعاش سيحتفظون بها.⁴

كتب "لويس جوكس" وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية في 16 مارس 1962 إلى مندوبه "لوسيان فوشي" يقول: "إن الأخبار تصلني عن قضية الجنود الإضافيين الذين تم ترحيلهم حديثاً، توحى بوجود شبكات وثيقة بين فرنسا والجزائر...وعليه أرجو منكم العمل على الحد من مثل هذه العملية، والكشف عن كل المتواطئين الممارسين لها" وعلى هذا الأساس تكون فرنسا قد أعلنت رسمياً - عن طريق كاتب الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية -

¹ مصطفى خياطي، المرجع السابق، 458.

² المرجع نفسه، ص 448.

³ Général Francois Meyer avec Benoit de Sagazan, Op.Cit, p 140.

⁴ رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 466.

عن تنكرها للدور الذي قام به الحركي وذلك من خلال مطالبتها بوقف عملية ترحيلهم إلى فرنسا، كما حملت برقية الجنرال دي بيسون * سنة 1962 ردود أفعال مشابهة حيث جاء فيها: " كنت ألفت نظركم إلى الصعوبات التي يخلقها توافد قدماء الجنود الإضافيين نحو فرنسا...لذا أطلب منكم الإلحاح على إطرارتكم بعدم تقديم حق اللجوء إلا في الحالات الاستثنائية".¹

وأمام هذه الوضعية قرر بعض ضباط la SAS ترحيل بعض المساعدين (الحركي) وعائلاتهم إلى فرنسا وذلك لإنقاذهم من الموت، رغم أن التعليمات التي أصدرها لويس جوكس عبر التلغرام بتاريخ 12 ماي كانت معروفة حيث طلبت إعادة قدماء المساعدين الذين تم ترحيلهم ومعاقبة المتواطئين في عمليات الترحيل، والذي أضاف قائلا: "...تجنبوا أبسط دعاية أو إشهار من شأنه أن يعرف بالأزمة الموجودة...".²

ورغم لهجته الشديدة في منع عمليات الترحيل الفردية إلا أن بعض الضباط تحدوا التعليمات الصادرة وواصلوا عملية إعادة الترحيل، غير أن أولئك المساعدين لم يتمكنوا كلهم من العودة فقاموا بفتح جبهة التحرير الوطني، وبلغ عدد الذين اغتيلوا حسب "جمعية قدماء الشؤون الجزائرية " حوالي 60000 حركي بينما يصرح الجنرال "جاكان" بأن العدد وصل إلى 150000 مساعد.³

وخلال 1962 – 1963 وصل إلى فرنسا عدد من مساعدي الجيش الفرنسي لقدماء الحركي مرفقين بعائلاتهم، وبلغ تعدادهم حوالي 90000 (رجالاً، نساء وأطفالاً هربوا من الوضعية المأساوية التي تهددهم عند البقاء في وطنهم، 60 ألفاً من بينهم استقروا بفرنسا بإمكانياتهم الخاصة، بينما (28000) من بين الأكثر عوزاً واحتياجاً تم ترحيلهم إلى المتروبول من طرف الجيش الفرنسي مع التعهد بحمايتهم، ولئن تمكن الأوائل من النجاح في رحلة سفرهم كما نجحوا في إيجاد سكن وحاولوا الاندماج في المجتمع الفرنسي وإخفاء ماضيهم، فإن الآخرين الذين وصلوا إلى فرنسا تم تجميعهم في مخيمات شغلها سجناء الحرب

* قائد القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر .

¹ جمال يحيوي، المرجع السابق، ص 172 .

² Mohand Hamoumou, Op.Cit, pp332 .

³ مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 456 .

اللاجئون من اسبانيا والهند الصينية أو الجزائريون المقيمون هناك فيما بين (1958 و 1962)، كمخيم لارزاك في (L'aveyron) و(Bourg-Lastic) في (Puy de) و(Dome) و(Rivesaltes) بالقرب من (Perpignan) و(Saint - le Lot-et-) في (Biais) أو (le Gard) في (Maurice-L'ardoix) و(Garonne).

كانت آمالهم في إيجاد حياة رائعة في المنفى قد صمدت عموما لبضع الوقت في مواجهة الحياة الصعبة التي عاشوها في المتروبول، وكان من الصعب تأقلمهم مع الحياة الغربية التي كانت عسيرة وفصلا عن ذلك فإن منح تقاعدهم الهزيلة بالكاد كانت تضمن لقمة العيش.¹ ولهذا كان من الضروري تقديم مساعدات لعائلات الحركى وأبنائهم، وفي هذا الشأن كتب جنرال المنطقة العسكرية السيد "هوساي" إلى الدكتور "ستايمز" فيما يتعلق بالمساعدات التي قدمها في 18 جانفي 1963 قائلا: " نظرا لموجة البرد الحالية فإن إرسال الحليب أو الدقيق للأطفال الصغار سوف يستقبل استقبالا حارا".

تم إرسال 2 طن من الحليب إلى حركى " القديس موريس لاردواز " في 22 جانفي 1963 و 102 طردا بها نعال ومواد غذائية، حصل " ستايمز" على إذن لزيارة معسكر "القديس موريس لاردواز"، وذكر قائلا أنه يتواجد بالمؤسسة 5475 شخصا المركزان محاصران بسياج من الأسلاك الشائكة والحراسة مضمونة من الجيش، أما مخيم "رفزالت" فمنذ 08 جانفي 1963 كان يضم 8751 شخصا من بينهم 2431 رجلا و206 امرأة أما الباقون فكانوا أطفالا (6114)، وبناء على ما ذكرته وسائل الإعلام فقد كانت الوضعية كارثية وهذا حسب ما جاء في صحيفة (الفجر) يوم الأربعاء 26 ديسمبر 1963 حيث وصفت مخيمات الحركيين بالعنوان التالي "مخيم رفزالت الأسوأ":

1000 خيمة صيفية، 2000 راشد و 3000 طفل، الأشخاص مكدسون عشرات أو 15 أو 20 شخصا في خيمة واحدة دون ماء، دون موقد، لا كهرباء ولا رعاية صحية.²

¹ Marion ABSSI, Le nationalisme Algérien et ses diverses expressions, dans L'immigration en France metropolitaine entre 1945 – 1965, sous la direction de philippe Raxhon et d'olivier Dard, 2011 - 2012, pp 341 -342.

² مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص ص 457 – 458.

استقبل بلارزاك ما بين 20 و 26 جوان قوائم تضم 5650 حركيا، يوجد منهم 1046 ربا لعائلة، 447 عازبا و 1077 امرأة متزوجة و 247 امرأة عازبة أو توفي عنها زوجها، أما الأطفال فيوجد منهم 972 يفوقون سن الثامنة و 1323 تتراوح أعمارهم ما بين سنتين وثمانى سنوات ويوجد كذلك 38 صبيا¹، وقد أشارت بعض الدراسات والأبحاث إلى أن الجنرال ديغول لم يرغب في استقرار قدماء الحركى بفرنسا، لأنه لا يعتبرهم فرنسيين أصلا (حقيقيين)، فيستغرب قائلا: " فرنسيون هؤلاء الأشخاص هنا! بعمائمهم وجلابيهم"، لأنه كان يخشى زيادة ديموغرافية بإمكانها أن تغزو وتهدد الثقافة الفرنسية.²

الهروب إلى "فرنسا المخيمات":

رغم مساهمة الحركى الفعالة في المجهود الحربي الفرنسي إلا أن السلطات الفرنسية تنكرت لتضحياتهم من أجلها، وبدأت في التخلص منهم بشكل تدريجي واضح منذ 1961³، وقد نال الكثير منهم جزاءه خلال الثورة وفر إلى فرنسا الكثير منهم، وظلوا يعانون الحياة العنصرية هناك من طرف الفرنسيين الذين يحتقروهم ويذلونهم ولا يقدرهم خدماتهم.⁴ ولأجل استقبال المشار إليهم بالمرحليين المسلمين، وضعت الحكومة الفرنسية خططا لإنجاز مخيمات عبور أو مراكز استقبال⁵ والتي امتلأت ابتداء من سبتمبر 1962 وقضى الحركى وعائلاتهم ذلك الشتاء القارس في مخيمات (ريفسالت) بيرينييه وسانت موريس لاردواز (جارد).⁶

ونشير هنا إلى أن أعداد المخيمات بين عامي 1962 و 1965 كانت معروفة:

¹ باتريك أفينيو وجون بلانشايس، المصدر السابق، ص 330.

² Mohand Hamoumou , Op.Cit , pp332 .

³ رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، المرجع السابق، ص 235.

⁴ يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص ص 192- 193.

⁵ والتي كانت متواجدة بـ:

Bourg-Lastic (Puy-de-Dome), Larzac (Aveyron), La Rye (Vienne), Bias (Lot-et-Garonne) qui devient centre d'accueil, Rivesaltes (Pyrénées-Orientales), Saint-Maurice-l'Ardoise et Château-Lascours.

انظر:

Abd El Aziz Méliani, La France honteuse. Le drame des harkis, collection Vérités et Légendes, Librairie Académique Perrin, 1993, p126.

⁶ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 228.

21000 في عام 1962، 15000 في عام 1963 و 5340 في عامي 1964-1965 وصل العدد إلى 41500 شخص تحت تأطير عسكري ومن تسيير وزارة العائدين، وكانوا يواجهون ظروفًا معيشية غير مستقرة، سكنوا في خيم وأكواخ وبيوت قصديرية، كما كانت مدة إقامتهم مختلفة حسب العائلات فمنهم من تم ترحيله في أيام وآخرون في سنوات ووزعت هذه العائلات على كامل فرنسا، وبشكل كبير قرب المناجم ومصانع الحديد والصلب في شمال وشرق فرنسا.

بين جزائر الانتقام وفرنسا المخيمات، كانت عائلات قدماء المساعدين أمام خيارين لكن كلاهما كان أكثر تعقيدًا، حيث ذهبت عائلات قدماء المساعدين في مسارات مختلفة، فمنهم من أبعد وتشتت في فرنسا ومنهم من أعيد إدماجهم في الجزائر.

- فرنسا بين الإبعاد والتشتيت:

وزع قدماء المساعدين وعائلاتهم على أربع مناطق جغرافية أساسية في فرنسا هي: (الشمال وباريس والشمال الشرقي، ليون-غرونوبل والساحل المتوسطي)، وكانت هناك ثلاث إجراءات لاستقبالهم في إطار الحماية الاجتماعية¹، فمنهم من ذهب إلى أحياء الاستقبال (في Bias و Saint- Maurice L'Ardoise) وأيضًا في البيوت الغابية (قدر عددها بـ 75 خرائب غابية) المتمركزة أساسًا في مناطق Languedoc-Roussillon ومقاطعة Corse و Alpes-Cote d'Azur وعشرات المخيمات العقارية المحجوزة لتلك العائلات في المناطق الحضرية.²

بينما وجد حوالي 40000 من قدماء المساعدين وعائلاتهم اجتنبوا المخيمات، فمنهم من تطوع في الجيش حوالي 8000 أو 5200 حسب بعض المصادر، ومنهم من ساهم في العمل الاجتماعي الشعبي مثل قدماء مؤيدي الجزائر الفرنسية وقدماء العسكريين في المراكز الإدارية المتخصصة (SAS)، وكان هناك آخرون خارج السلسلة الرسمية للمخيمات مثل الباشاغا بوعلام وأعضاء من بني بودوان والبرلماني السابق محمد عبد اللطيف وعائلات قبائلية

¹ Général Francois Meyer avec Benoit de Sagazan, Op.Cit, pp184-188.

² Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 228.

من افليس، وفي النهاية وصل آخرون إلى فرنسا قبل تدفق الهجرة الجزائرية وقد كانت لهم الحرية في الاحتفاظ بالجنسية الجزائرية أو الحصول على الجنسية الفرنسية.

- الجزائر بين التهميش الاجتماعي وإعادة الإدماج:

البحث العلمي - اليوم- عن عائلات قدماء المساعدين الذين بقوا في الجزائر قليل لأنها حقائق من الصعب إيضاحها، كما أن تفاوتهم بين المناطق شديد، فهي في فرنسا مجزأة أو بالأحرى يصعب الوصول إليها، وهي في الجزائر غير كافية، وفي الأخير مسارات هؤلاء غير متجانسة (في فرنسا أو في الجزائر) بين التهميش الاجتماعي وإعادة الإدماج في المجتمع الجزائري، وتختلف التقديرات فيما يخص عدد الحركي في الجزائر، فيما هو متوقع 130000 حركي حسب أحمد بن بلة (جريدة لوفيقارو 03 جوان 1963)¹، ونجد أن وزير العدل "عمار بن تومي" قدر عددهم بـ 125000 مع عائلاتهم حوالي 500000 إلى 600000 في سنة 1965، أما اللجنة الوطنية للمسلمين الفرنسيين (CNMF) والجنرال "شاو" فتشير تقديراتهم إلى أن 20000 حركي قدم كانوا في حرية في الجزائر، منهم من حبسوا في مراكز الإصلاح²، واستخدموا في إزالة الألغام بين الحدود أو في إطار "رفقاء في الأعمال" وضعوهم تحت الأخطار إلى غاية 1960، وهذا من أجل منح تأشيرات الحرية لقدماء المساعدين لينضموا إلى فرنسا، وفضلا عن ذلك فإن عائلات أخرى أو قرى ملتحقة بالجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية كانت السبب في التهميش الاجتماعي.³

حدد كذلك كيف أن العديد من قدماء المساعدين كانوا يعيشون التهميش الاجتماعي والسياسي مع خسارة حقوقهم المدنية واستحالة الحصول على بطاقة الهوية وصعوبة الحصول على فرص عمل، إضافة إلى السجن بالنسبة للبعض منهم والتهميش للبعض الآخر، فآلية الإدماج لقدماء المساعدين في المجتمع الجزائري المستقل حديثا لم تكن بلا أهمية، إذ أنه لا توجد هناك إحصائيات دقيقة، فمنهم من انضم إلى الجيش الوطني الجزائري إما قبل اتفاقيات

¹ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 229.

² كان ذلك عن طريق بعض شهود العيان الذين لديهم أوراق رسمية لوزارة العدل الجزائرية والشهود و"شهادات الحضور" وشهادات "إثبات وجود" أو "ترخيص التواصل" التي كانت فيها أسباب الاعتقال واضحة التلميح وهي: "حركي".

³ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 230.

ايفيان أو بعد أن أخرجوا من السجن، للمشاركة في النزاع الذي وقع بين المغرب والجزائر لأنهم كانوا بحاجة إلى رجال ذوي خبرة، وقد تشكلت تضامناً عائلية جماعية أو عشائرية خصصت لحماية قدماء المساعدين، وهذا ما يؤكده المؤرخ " جلبير ميني " عن الدور الحامي للمجتمعات القروية، إذ يذكر قائلاً: " الحركيون كانوا محميين وعموما فإنهم وفقوا في إيجاد مأوى لهم داخل مجتمعاتهم الأصلية أين تفوق التضامن، نذكر أن هناك جماعات ترشح الشباب ليكونوا رجال مقاومة، وأولئك الذين سيصبحون خونة ليحموا الحركيين"، وقد أجريت العديد من الدراسات عن الواقع الجزائري سمحت بتقديم بعض المعلومات في هذا الخصوص.

نجد كذلك أن المؤرخ " نور الدين بولحاحيس " اهتم بدراسة الحركى الشاوية وخلص إلى أن: " العديد من الحركيين بقوا في الأوراس بتراض نسبي، لأنه لا حل وسط ويمكن الاستفادة من البنية العشائرية".¹

عرفت سنوات ما بعد الاستقلال عدة وضعيات في الجزائر وفرنسا، كانت متباينة تماما: من التغريب إلى التشتت في فرنسا، ومن التهميش إلى إعادة الإدماج في الجزائر²، ولعل هذه التعددية في المسارات التاريخية تبطل الحاجة إلى وجود حركة موحدة متآلفة تدور حول موقف أو تجربة حرب، إذ أن شبكات التضامن للمجتمعات الريفية من الممكن أن تكون قد لعبت دورا مهما في الإدماج بصورة أكبر في فرنسا كما في الجزائر، ويشير هنا بعض الباحثين إلى أن " مسألة أن تكون حركيا في الجزائر وفي فرنسا يجب أن تتعدى مشاكل الذاكرة"، ولهذا ذكر المؤرخ محمد حربي فيما يخص الحركى في عام 2008 قائلاً: " أنه يجب دراسة التاريخ بطريقة مدققة أكثر ولكن في أسرع وقت ممكن".³

ويبدو أنه منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي بدأت السلطات العمومية تلتفت إلى فئة الحركى وعائلاتهم، وكان التقرير الذي أعده جون سيرففيه تحت عنوان: " تحقيق حول

¹ وفي نفس المجال قدمت الانثروبولوجية الإيطالية " جوليا فابيانو " دراسة عن بني بودوان¹ في الونشريس، أعطت مثال (L.B) الذي قدم بيان إعادة إدماج داخل المجتمع الجزائري والذي يسكن في أسفل المركز الجبلي في الونشريس في مسكن " قصر " حقيقي للمهاجرين محمي بأسوار عالية، بنى منزله الذي يحتوي على كل وسائل الراحة، أين نجد ماء غزيرا في وقت كان فيه الماء نادرا جدا، عاد مع عائلته إلى الجزائر، وذلك ضد إرادة أبنائه سنة 1971.

² Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 231.

³ Ibid, p 232.

المسلمين الفرنسيين" سنة 1972 قد نبه السلطات المعنية إلى الحالة المأساوية والظروف القاسية التي يعيشها قدماء المساعدين للجيش الفرنسي وعائلاتهم.

أشار التحقيق إلى أن عددهم قدر بـ: 180000، يشكل عدد الأطفال والذين تقل أعمارهم عن 17 سنة نسبة 38%، كما أنهم يتوزعون بشكل غير متساو: 23 % استقروا بالمنطقة الباريسية، 9 % في منطقة بروفانس - آلب - كوتدازير (Provence- Alpes- Cote d'Azur)، 8% بمنطقة رون - آلب (Rhône-Alpes)، 7% في منطقة لونغدوك - روسيون (Languedoc- Roussillon)، 6% في منطقة الشمال و4,5% في منطقة لورين (Lorraine)، بينما توزع الباقي في الوسط والشرق والجنوب الغربي لفرنسا.¹

أشار البعض إلى أن الحركة أضاعوا طرقهم (مسارهم) بين إفريقيا وأوروبا، وأنهم ضحية النظام الاستعماري القاهر والعنيف، الذي سلبهم حرياتهم وأموالهم ولم يقدم لهم في المقابل ترقية ولا حماية ولا ضمانا، على الرغم من تضحياتهم وخدمتهم الثمينة في صفوف الجيش الفرنسي.²

والواقع أن مشكلة الحركة ظلت وما زالت لفترة طويلة موضوع جدل من الطرفين (الجزائر والدعاية الفرنسية)³ وذلك لتبرئة نفسها من جريمة الدولة التي كانت مسؤولة عنها وذلك بالتخلي عنهم يوم 19 مارس 1962.⁴

اليوم في فرنسا ومنذ سنوات 1990 تطور الإنتاج العلمي في هذا الموضوع الدراسي بشدة غير أن هذا التطور لا يمكن أن يملأ الحقيقة إلا عن طريق البحوث المونوغرافية عن الأرض الجزائرية، لكشف عقدة المسارات التاريخية ومن أجل كتابة التاريخ الكامل الفرنسي الجزائري.⁵

¹ Hafida Chabi, La situation sociale des enfants de harkis, Avis et rapports du conseil économique et social, 2007, p 65.

² Abdenour Si Hadj Mohamed, Mémoire d'un enfants de la guerre Kabylie (Algérie): 1956-1962, Avant-propos de Mickel Rocard, L'harmattan, Paris, 2011, pp 173-174.

³ Abd El Aziz Méliani, Op.Cit, pp 62-63.

⁴ مصطفى خياطي، المرجع السابق، ص 448.

⁵ Abderahmen Moumen, Op.Cit, p 232.

وبناء على المعطيات التاريخية السابقة يمكننا القول بأن مصير الحركة ظل مأساويا، ففي الجزائر كانت تترصد لهم تهديدات ضحايا ثورة التحرير، وفي فرنسا اصطدموا بواقع عسير للغاية، ولكن هجرتهم إلى الأراضي الفرنسية لم تكن الوحيدة غداة الاستقلال، إذ أن موجات الهجرة الجزائرية وخاصة العمالية ظلت وجهتها الأولى هي المجال الأوروبي وتحديدًا نحو الأراضي الفرنسية، وربما كانت الدوافع الرئيسية لتلك الهجرات مختلفة تماما عن الدوافع والعوامل والظروف التي وقفت وراء هجرة الحركة.

المبحث الثالث: هجرة العمال الجزائريين (1962 - 1988):

استمر نزيف الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بعد الاستقلال وكان ذلك نتيجة حتمية للإرث الاستعماري الثقيل والمشاكل العديدة التي أعقبته، فظهرت في الواقع الاجتماعي عدة أسباب اجتماعية دفعت بالجزائريين إلى الهجرة ويمكن إيجازها فيما يلي:

- انتشار البطالة بين فئة الشباب والتي قدرت بـ 70% من الفئات النشيطة.¹
- وتضاف إلى ذلك عوامل أخرى كأزمة السكن الناتجة عن قلة المشاريع.
- تدهور أوضاع الصحة النفسية والبدنية وسوء حالة مؤسسات القطاع وتدني مستويات المعيشة.

من جهة أخرى تأثرت الجزائر نتيجة هجرة الفنين والإطارات الأوروبية التي كانت تشرف على قطاع التعليم، وهذا ما خلق عجزا فيما يخص تسيير المختبرات العلمية المنتجة²، إذ ورد في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 31 مارس 1965 أنه في هذا التاريخ يوجد 92086 فرنسي يقيمون بالجزائر يتوزعون كما يلي:

41400 بمدينة الجزائر.

21150 بمدينة وهران.

3357 بمدينة عنابة .

2800 بمدينة قسنطينة.³

¹ رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 54.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 143 - 144.

³ Pierre Daum, Ni valise ni cercueil, Op.Cit, pp 39-40.

ولكن تلك الأعداد لا تمثل كلها كفاءات وإطارات أوروبية، لأن أغلبها هاجر عشية الاستقلال.

وفي المقابل كان هناك المئات من الفلاحين والعمال الصغار الذين يبحثون عن عمل ولكنهم يجهلون القراءة والكتابة وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ضعف إنتاجية العمل.

ونتيجة البؤس الاقتصادي الذي أثر بصورة واضحة على الوضع الاجتماعي شهدت الجزائر هجرة كثيفة سنة 1963 حتى فاق عددهم ربع مليون مهاجر، كما عرفت سنة 1964 تدفقا للمهاجرين على فرنسا بنسب عالية، فلجأت الحكومة الفرنسية حينئذ إلى غلق باب الهجرة أمام الجزائريين مبررة موقفها بعدة أسباب أبرزها:

- تزايد أعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا مع كون العديد منهم لا يحصلون على أي عمل.

- عجز المؤسسات الصحية والمستشفيات الفرنسية عن استقبال المهاجرين الجدد المصابين بأمراض مختلفة.

- مشكلة السكن التي طرحت بحدة حيث بات من الصعب مساعدة المهاجرين على حيازة غرف للنوم.

- إقبال الجزائريين على العروض المقدمة بخصوص العمل أثارت موجة من الاحتجاجات في أوساط الطبقة الشغيلة الفرنسية بحجة حرمان الفرنسيين من أجور ورواتب عالية.¹

- عجز الحكومة الفرنسية عن مساعدة المعمرين الفرنسيين الذين رحلوا من الجزائر قاصدين فرنسا والعمال الجزائريين (المهاجرين) في آن واحد.

ومن جهتها ردت الحكومة الجزائرية على تلك القرارات الفرنسية - الفردية - أي التي اتخذت من جانب واحد بمصادرة أملاك الفرنسيين الذين غادروا الجزائر سنة 1962 واعتبرتها أملاكاً شاغرة²، إذ أنه خلال صيف 1962 اختفى نصف الملاك العقاري الفرنسيين ونشرت السلطة المؤقتة منذ 24 أوت 1962 أمرية تخص حماية وتسيير الأملاك الشاغرة لمواجهة أزمة الإنتاج المتفاقمة، وكان الهدف المتوخى هو إخراج الاقتصاد الجزائري من الشلل الناجم عن

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 143 - 144.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 144.

الهجرة الجماعية للأقدام السوداء، وفسحت بذلك مجالا واسعا للملاك لبسط سيطرتهم على هذه المجالات الفلاحية.¹

وبدء من هذا التاريخ استحوذ على المجالات المهجورة - بشكل عشوائي - مجموعة من العمال الفلاحين الذين كانوا يشتغلون فيها من قبل، ولوضع حد لهذه الوضعية المضطربة لجأت حكومة ابن بلة إلى بلورة الثورة الاشتراكية المعلن عنها في ربيع 1963، حيث نشرت مرسومين هامين:

- مرسوم 18 مارس 1963: الذي يسمح بتوضيح الأراضي والمؤسسات التي يمكن إعلانها بأنها أملاك شاغرة.

- مرسوم 22 مارس 1963: المنظم لهذه الأراضي والمؤسسات على نمط التسيير الذاتي وعبر نفس القاعدة ستستعيد الدولة كل الأراضي والبساتين في حالة ما لم يبد المالك أي اهتمام بها، ولن يتعرض للطرد أي مالك اجتهد في تشغيل هذه المزارع والمؤسسات.²

وقد ظلت العلاقات الجزائرية - الفرنسية بعد الاستقلال يطبعها الاضطراب والحساسية لأنها طالما كانت متأثرة بالتاريخ، ويمكن إبراز النقاط التي تعكس هذه العلاقة في جوانب مختلفة أهمها:

أن اتفاقيات إيفيان الثانية (1962) رسمت العلاقة التي يجب أن تكون عليها الجزائر مع فرنسا بعد الاستقلال وتمثلت في:

- حرية خروج رؤوس الأموال الفرنسية إلى الجزائر.
- ارتباط النقد الجزائري بالفرنسي.
- حماية أموال ومصالح المستوطنين في الجزائر.
- ربط التجارة الخارجية للجزائر مع فرنسا.

¹ في الواقع يجب أن نشير إلى أن هشاشة الاقتصاد الجزائري كانت واضحة منذ البداية، فهذه جريدة "نيو ريبابليك" الأمريكية تكتب أن البؤس المتصاعد من الأسباب الرئيسية للثورة و أن فرنسا قد ساهمت في هذا البؤس من خلال تفضيلها إنتاج "نبذ رخيص عوض الحبوب"، وأن انعدام التنمية الاقتصادية الممنهجة والمتوازنة في بلد حيث يتمثل مورد الثروة الأكبر في إنفاق الإدارة الفرنسية وأشغالها العمومية، يساهم في البطالة وسوء التشغيل المستفحل أصلا وسيسير من سيء إلى أسوأ لو رحل الفرنسيون"، أنظر: تفاعل الصحافة الأمريكية والرأي العام الأمريكي مع سياسة إيزنهاور تجاه الثورة الجزائرية بقلم جون رويدي، تعريب علي تابلت، المصادر، العدد 26، السداسي الثاني 2012، ص 113.

²Pierre Daum, Et si on restait ? 1962: quelles conditions pour les Européens et les Juifs qui voulaient rester, Op.Cit, p 202.

- حماية المؤسسات الفرنسية الموجودة بالجزائر.
 - الإبقاء على القوات العسكرية الفرنسية في بعض المناطق الجزائرية ومنها المرسى الكبير.
 - الإبقاء على منشآت التجارة النووية في الصحراء.
- فهذه الشروط ظلت تضع الجزائر تحت مضلة السلطة الفرنسية، التي يحتمل أنها فكرت في إعادة السيطرة على الجزائر بطريقة أخرى.
- وفي هذا الشأن أشار الرئيس الراحل هواري بومدين إلى أن أبرز صادرات الجزائر عشية الاستقلال تمثلت في النبذ المصنوع من أشجار الكروم، وأن فرنسا احتكرت شراؤه بسعر مرتفع بهدف مساعدة مستوطناتها بالجزائر، وظلت الجزائر تعتمد عليه من أجل النهوض بالجانب الزراعي ثم التحلي عنه فيما بعد، كما برزت المحروقات (البترول والغاز) كذلك كأهم الصادرات الجزائرية وكان السوق المفتوح أمام الجزائر لبيعه في فرنسا بسبب:
- سهولة النقل.
 - تجنب الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية لتفادي الضغط عليها.
 - تتعامل الجزائر مع فرنسا لأنها تحتضن أكثر من نصف مليون عامل جزائري، لا يمكن تشغيلهم بالجزائر إذا ما تم طردهم من فرنسا.
 - كانت الحكومة الفرنسية - وبموجب اتفاقيات إيفيان - تقدم 150 مليون فرنك فرنسي قديم سنويا للجزائر، وذلك لتغطية نفقات المستوطنين في الجزائر.¹
- ومنذ استرجاع السيادة الوطنية سنة 1962، نظر الباحثون الفرنسيون إلى الهجرة على أنها مسألة داخلية تخص الجزائر، وعلى هذا الأساس قل الحديث عن المهاجرين الجزائريين بينما ركزت الأبحاث على بيان نوع العلاقات الجزائرية الفرنسية الجديدة، وشهدت سنة 1965 ميلاد أول محاولة تعرف بنضال العمال الجزائريين بفرنسا وتبرز وضعيتهم البائسة.²

¹ لطفي الخولي، المرجع السابق، ص ص 18-20.

² ما قدمه "الطيب بلولة" هو عمل قيم وخاصة بالنظر إلى ما أثبتته وفند من خلاله مزاعم بعض الباحثين الفرنسيين من أن الهجرة ناتجة أساسا عن التضخم الديمغرافي الذي شهدته الجزائر، وذهب إلى حد القول بأن الهجرة هي نتيجة حتمية للتسلط الامبريالي الرهيب الذي دفع بالشبان الجزائريين إلى حالة اليأس والتعاسة، ولم يغفل حقيقة هامة وهي المساهمة الثمينة للمغتربين في تطوير الاقتصاد الفرنسي ومعاناة تلك الطبقة الكادحة من المعاملة السيئة والأجور الزهيدة، أنظر: عمار بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 22-23.

وقد حرص الباحث الجزائري الطيب بلولة على أن يعيد إلى الأذهان أن أولئك المهاجرين يشكلون الطليعة الثورية التي أسست الأحزاب السياسية في فرنسا، وتكفلت بالدفاع عن حقوقهم وحقوق الجزائريين ومطالبهم، وخلص أخيرا إلى القول بأن الحكومة الجزائرية مسؤولة عن رعاية مصالح أولئك المهاجرين في ديار الغربة، وتكهن بتراجع معدلات الهجرة يوم تصبح الجزائر بلدا مصنعا.¹

في عام 1964 تأزمت العلاقات الجزائرية - الفرنسية حينما أقدمت فرنسا على تحديد عدد المغتربين الذين يمكنهم دخول بلادها بـ 12000 عامل، وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى عقد ملتقى وطني لبحث موضوع الهجرة، وفعلا تم ذلك في شهر أوت 1966 وانتهى بإصدار وثيقة هامة تتضمن الخطوط العريضة لسياسة الهجرة التي تتبعها الحكومة الجزائرية وفي أكتوبر 1966 أشرفت جمعية الصداقة الفرنسية- الجزائرية على عقد ملتقى دولي لبحث وضعية المهاجرين الجزائريين بفرنسا واستشراف مستقبلهم هناك، حضره مندوبون عن الحكومتين الجزائرية والفرنسية وخبراء في مجال الهجرة، وتم بحث مواضيع حساسة وهامة أبرزها وضعية العمال وقضية استقبائهم وتشغيلهم ومسألة إسكانهم واستقدام عائلاتهم ورعايتهم الصحية، وإمكانية الاستفادة من وجودهم هناك على نطاق واسع وخلص الملتقى إلى إصدار توصيات كفيلة بتحسين حالة المهاجرين عموما.²

ورثت الجزائر عقب استقلالها وضعاً صعباً للغاية سواء من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية أو حتى الثقافية، وذلك أن الحكومة الجزائرية الحديثة الاستقلال أولت جهودها لإعادة الأمن والنظام للبلاد، كما أنها كانت عاجزة عن توفير فرص عمل سواء للجزائريين الذين تضرروا نتيجة الهجرة الجماعية للأوروبيين أو حتى أولئك الذين تطلعوا إلى الحصول على وظائف تضمن لهم عيشاً كريماً بعد نضالهم في صفوف جيش التحرير الوطني.³

وغداة استقلال الجزائر كان هناك ما يربو عن ربع مليون من الشباب الجزائري دون سن العشرين يعيشون في بلدان أوروبية وتحديدا بفرنسا، وقد عاشوا ضغوطات مختلفة نتيجة المشاكل السياسية، الثقافية والاجتماعية وحتى العنصرية التي تحتّمها الإقامة في أرض الغربة.

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 23.

² المصدر نفسه، ص ص 23- 24.

³ نفسه، ص ص 143.

ربما لا يشكل الانفصال عن الوطن الأصلي - بالنسبة للكبار الذين نشؤوا في الجزائر وتعلموا في مدارسها وتشبعوا بعبادات مجتمعتها وتقاليده - خطرا على الهوية، غير أن الانقطاع عن الوطن يتسبب في تعقيد هذه الحالة التي تتفاقم نتيجة عجز المهاجر عن اصطحاب أبنائه إلى الجزائر بصفة مستمرة، وإذا استمرت هذه الوضعية فحتما سيفقد المهاجر الروابط التي تجمعها بمواطنيه وسيصبح غريبا عنهم أسلوبا ولغة وتفكيراً، خصوصا إذا علمنا أن أغلب الشباب المهاجر بعد الاستقلال قد اصطحب أسرته معه أو أسس أسرة في أرض الغربة. ولأجل ذلك حرصت ودادية الجزائريين بأوروبا على التصدي لهذه الظاهرة وذلك من خلال ربط هؤلاء المهاجرين بوطنهم وتعزيز ارتباطهم بشخصيتهم الوطنية وثقافتهم الأصلية وبالتنسيق مع السفارات الجزائرية في الخارج أسست 26 مركزا للشباب في مختلف المدن الفرنسية وبلدان أوروبا الغربية، تمكنهم من تعلم لغتهم العربية* والاطلاع على قضايا مجتمعاتهم من خلال مجموعة الكتب والنشريات والصحف الوطنية والأفلام والتسجيلات المختلفة.¹

وقد بينت الإحصائيات أنه إلى غاية 1950 لم يشكل سكان الريف الجزائري إلا نسبة 10% ممن يعملون بنظام الخماسة و 12% من الرعاة، أما العمال الذين يتقاضون أجورا زراعية سواء كانوا دائمين أو موسمين فلم تتعدى نسبتهم 12% سنة 1954 يضاف إلى ذلك مليون من الريفيين العاطلين، وعلى هذا الأساس لم يكن بالريف الجزائري سوى 120 ألف عامل زراعي دائم، يعمل الواحد منهم في المتوسط 180 يوما في السنة وقد أفرز هذا الوضع حركة هجرة واسعة ارتسمت في ثلاث مستويات:

(أ) الهجرة الخارجية إلى أوروبا وخاصة فرنسا بحثا عن العمل.

(ب) تجمع السكان نحو المناطق الغنية (مزارع المعمرين) في كل من متيجة، عنابة ووهران ومستغانم.

* لقد بينت الإحصائيات أن عدد المستفيدين من هذه المراكز من حيث الانتظام في تلقي التعليم حوالي 10 آلاف شاب، مع إضافة عدة آلاف من شباب أبناء المهاجرين الذين تنظم لهم الدولة الجزائرية زيارات لأرض الوطن من شأنها أن تقوي صلتهم بأقاربهم وأبناء وطنهم، أنظر:

محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 53-54.
¹ المرجع نفسه، ص 54.

(ج) الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن طلبا للعمل.¹

تتمثل الهجرة الداخلية في الجزائر في الهجرة الموسمية التي تنتهي بانتهاء فصل الغلة (جني الكروم أو حصاد الحبوب)، وهي بخلاف الهجرة الخارجية التي تدوم أحيانا عدة سنوات والهجرة الريفية باتجاه المدن، وهي هجرة مستديمة في الغالب، وقد اشتدت هذه الظاهرة ابتداء من 1948 وهي السنة التي قدر فيها عدد سكان المدن من الجزائريين بأكثر من 1.3 مليون أي بنسبة 20%، وكانت نسبة السكان قبل هذا التاريخ لا تتجاوز 16% وبلغت سنة 1960 نسبة 30%، كما أن الفترة الواقعة فيما بين 1962 و 1977 شهدت هجرة ريفية مهمة بالقياس إلى ما تميزت به من نزوح جماعي للمستوطنين سنة 1962، وظهور شغور في الأنشطة المختلفة التي كانوا يقومون بها، ولهذا تضاعف عدد سكان المدن خلال تلك الفترة نتيجة الهجرة الريفية، وفي هذا السياق دلت إحصائيات السكان سنة 1966 أن 600 ألف نسمة تمثل زيادة في حجم الهجرة الداخلية خلال أربع سنوات وذلك بمعدل 150 ألف نسمة سنويا.²

ابتداء من 1963 لم ينخفض عدد المهاجرين عن 200000 نسمة وارتبط ذلك أساسا بانفراج الأزمة السياسية بين الجزائر وفرنسا، وكذا الحالة البائسة للاقتصاد الجزائري الذي تضرر كثيرا بهجرة الأوروبيين وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.³

وسعيا لإيجاد مخرج لتلك الأزمة اتفقت الحكومتان بتاريخ 10 أبريل 1964 على السماح

¹ المرجع نفسه، ص 77.

² محمد السويدي، المرجع السابق، ص ص 77-78.

³ بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، المصدر السابق، ص 143.

انظر أيضا: بن جامين ستورا، المرجع السابق، ص 59.

للطلبة والسياح¹ والتجار الجزائريين بالذهاب إلى فرنسا دون تأشيرة شرط ألا تتعدى إقامتهم ثلاثة أشهر، وفيما يخص العمال تم تحديد عدد 12000 كل سنة، ومن جهتها وافقت الحكومة الجزائرية على إنشاء مكتب وطني لليد العاملة تخول له صلاحية اختيار العمال الذين يسمح لهم بالتوجه إلى فرنسا وذلك بعد حصولهم على بطاقات تمكنهم من الهجرة، وفي المقابل وافقت فرنسا على توفير الأطباء الذين يقومون بفحص العمال الذين منحهم المكتب الوطني الجزائري لليد العاملة موافقة على الهجرة، غير أن الأطراف المعنية لم ترض فيما بعد بهذا الاتفاق فاحتجت الجزائر على طرد ما يربو عن 400 عامل خلال سنتي 1963 و 1964 دون إثارة القضية مع المسؤولين الجزائريين، وأظهرت امتعاضها من المعاملة العنصرية التي يتلقاها المهاجرون الجزائريون على أيدي البوليس الفرنسي، كما أن فرنسا عبرت عن استيائها من وصول أعداد من الجزائريين كسياح ثم البحث عن فرصة للاستقرار والعمل بالأراضي الفرنسية.

ونتيجة لذلك تم إدخال تعديلات على اتفاق 10 أبريل 1964 بتوقيع اتفاق جديد بين الطرفين في 28 ديسمبر 1968، والذي أصبحت بموجبه الجزائر قادرة على إرسال 35000 عامل سنويا بدل 12000، كما سمح هذا الاتفاق بحرية الانتقال بين فرنسا والجزائر بكل بساطة شرط إظهار وثيقة الراتب الشهري التي تثبت قيامهم بنشاط معين.² وخلال هذه الفترة أبرمت عدة اتفاقيات كان الهدف منها تنظيم هجرة العمالة المغاربية إلى فرنسا وأبرزها:

— اتفاقية ايفيان (1964/04/10) بين فرنسا والجزائر.

¹ في الواقع يجب أن نشير إلى أن موقف الرأي العام الفرنسي كان واضحا منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، إذ كتب السيد ر دوران ردا على المقال الأول "ni accepté ni..." أنه يجب على فرنسا أن تمتلك الشجاعة للإقرار أن تعريب وتسويد "تشجيع هجرة العرب والسود" في المتروبول، وحتى عن طريق الإسكان الجيد وتكوين الإطارات هي خطأ، فإذا تم إجراء استفتاء حول هذه النقطة، فإن 95٪ من الفرنسيين سيقولون: "هؤلاء الناس يجب أن يعودوا إلى ديارهم وستتم مساعدتهم على العيش بشكل طبيعي في استقلال تام، وهذا يجعلنا نرحب بهم بسرور كسياح أو كطلاب في مدارسنا الكبرى"، للمزيد أنظر:

LE MONDE, " À PROPOS DE L'OUVRIER ALGÉRIEN EN FRANCE " 10.09.1960.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 144 – 145.

- الاتفاق الفرنسي المغربي (1963/09/27).¹

- الاتفاق الفرنسي التونسي (1963/10/15).²

والملاحظ أنه فيما بين 1963 و 1971 وقع المغرب الأقصى سبعة اتفاقيات مع الدول الأوروبية، بينما وقعت تونس خمسة والجزائر اتفاقيتين، وهذا ما يؤكد التدفق الكبير للمهاجرين المغاربة على الدول الأوروبية.³

ورغم الارتفاع الضعيف الذي عرفته الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، إلا أنها ظلت محدودة مقارنة بنظيرتها فكانت النسب على الشكل التالي:

- الجزائر (0.4% عام 1965 و 0.6% عام 1966).

- المغرب (15% عام 1965 و 17% عام 1966).

- تونس (11.6% عام 1965 و 20.6% عام 1966).⁴

وفي الواقع فإن المكتب الوطني الجزائري لليد العاملة كان مكلفا باختيار العدد المتفق عليه وهو 35 ألف من المهاجرين الجدد والسماح لهم بالتوجه إلى فرنسا، غير أن الحكومتين (الجزائرية والفرنسية) تبقيان معفتان من منح ضمانات بخصوص إيجاد عمل يمارسه المهاجر عند وصوله إلى فرنسا، ومع ذلك يبقى المهاجر مسؤولا عن البحث عن عمل خلال فترة لا تتجاوز 09 أشهر وهو ما يمكنه من الحصول على بطاقة الإقامة في فرنسا لمدة 5 سنوات، كما أن فشله في إيجاد عمل خلال تلك الفترة يجبره على العودة إلى الجزائر على حسابه الخاص.

ويجب أن نشير هنا إلى أن العمال يحق لهم الذهاب إلى فرنسا مع استظهار بطاقة التعريف فقط، غير أن السواح مجبرون على حيازة جواز سفر مع عدم البقاء في فرنسا أكثر من ثلاثة أشهر.⁵

وفي إطار الاتفاقيات الثنائية وقعت الجزائر اتفاقيات أخرى مع بلجيكا بخصوص هجرة العمل سنة 1968 واتفاقا بشأن الضمان الاجتماعي سنتي 1970 و 1979، ولكن يجب التذكير

¹ يرى بعض الباحثين أن الهجرة المغربية ستلعب منذ مطلع ستينيات القرن الماضي دورا أساسيا في تعويض الهجرة الجزائرية، التي أصبحت منافسة حقيقية لها منذ توقيع أول معاهدة مغربية فرنسية حول اليد العاملة بتاريخ 1 جوان 1963، انظر: الكبير عطوف، المرجع السابق، ص 123.

² محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

³ نعيمة زيدان، المرجع السابق، ص 92.

⁴ محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

⁵ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 146.

بأنه في الدول التي لا تتواجد فيها إلا جالية جزائرية صغيرة كألمانيا وبريطانيا مثلا، تطبق قواعد القانون العام التي يخضع لها كل الأجانب.¹

من جهة أخرى نص اتفاق 1968 على إيجاد نوع جديد من المقاييس التي تعتمد لاختيار العمال الذين يمكنهم التوجه إلى فرنسا، ومحتوى ذلك أن الجزائر مستقبلا ستعمل على إرسال مجموعات صغيرة من الجزائريين الذين يستطيعون ممارسة بعض المهن والتخصص فيها ثم العودة إلى الجزائر لممارسة نفس الأعمال والمهن² وكانت الحكومتين قد لجأتا إلى العمل بتلك السياسة منذ سنة 1965 وهذا ما تبينه الأرقام التالية:

العمال الجزائريون المتكونون في الجزائر وفي فرنسا:³

المجموع	1968	1967	1966	1965	
6052	1718	1555	1546	1238	العمال الذين تلقوا تكوينا في مراكز التكوين والتحسين والمساعدة (CFPA) في فرنسا
8025	2092	1517	1831	2585	العمال المؤهلون المسموح لهم بالمغادرة نحو فرنسا
4427	804	1284	1513	828	المتحصلون على شهادات من مراكز (CFPA) والمسموح لهم بالعودة إلى الجزائر
12452	2894	2801	3344	3413	المجموع في الجزائر

¹ نعيمة زيدان، المرجع السابق، ص 93.

² بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 146.

3 Salah Mouhoubi, Op.Cit, p 243.

وعلى هذا الأساس تكتسب الجزائر بعض الفنيين الذين يساهمون في سد الفراغ الذي تشهده بعض المشاريع الصناعية.¹

وقبل هذا وتحديدًا بتاريخ 8 أوت 1966 صرح الرئيس هواري بومدين بمناسبة الملتقى الأول حول الهجرة بأن المراكز الصناعية بعنابة واورزيو قادرة على توفير مناصب شغل للمهاجرين الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم.²

ومع ذلك فإننا نلاحظ أن التوزيع النسبي للعمال المهاجرين الوافدين إلى فرنسا سنويا فيما بين 1964 والنصف الأول من عام 1974 يعكس ارتفاعا في عدد العمال المهاجرين القادمين من بلدان المغرب العربي، وذلك قبل أن تلجأ الحكومات الأوروبية إلى سن قوانين تحد من دخول المهاجرين وتدل على ذلك النسب التالية:

نسبة العمالة الجزائرية 18%، والمغربية 17.4%، أما التونسية فكانت 13.3% من مجموع العمالة التي دخلت فرنسا عام 1973.³

وقد دفعت الإحصائيات التي حددت عدد النساء الجزائريات بفرنسا بـ 122540 إلى الاعتقاد بأن الهجرة الجزائرية كانت بغرض الإقامة والاستقرار النهائي وليس بدافع العمل فقط، ويذهب بعض الفرنسيين إلى حد القول بأن وجود نسبة كبيرة من البروليتاريا الجزائرية بفرنسا قد أثر بشكل سلبي على برنامج الترفيه والخدمات الاجتماعية بفرنسا.⁴

ولا غرابة أن نلمس شيئا من العنصرية في سياسة الدولة الفرنسية، حيث أنه في اجتماع اللجنة الجزائرية الفرنسية المختلطة بالعاصمة الفرنسية من 13 إلى 23 ديسمبر 1971 أصر الجانب الفرنسي على تخفيض عدد العمال الجزائريين الذين يدخلون فرنسا سنويا من 35000 إلى 25000 وذلك بالنسبة لسنتي 1972 و 1973 وكانت في يوم 29 جويلية 1971 أي في نفس السنة قد أمضت اتفاقا يقضي بالسماح لحوالي 65000 عامل برتغالي بالدخول سنويا إلى فرنسا، وقد أكدت الإحصائيات الفرنسية أن عدد العمال الجزائريين

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 146.

² Benjamine Stora, Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, 1962-1988, Editions La Découverte, Paris, 2001, 2004, p52.

³ هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 27.

⁴ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 146-147.

الذين يدخلون فرنسا بحثا عن العمل قد انخفض في سنة 1972 بنسبة 47% وذلك بالقياس إلى السنة التي سبقتها.¹

ومن الممارسات العنصرية أيضا أنه في عام 1973 وقعت مواجهات عنيفة بين الطرفين (الجزائريين والأقدام السوداء) والتي سقط فيها العديد من الضحايا الجزائريين وتوفي سبعة أشخاص في أسبوع التعنيف ضد الجزائريين، الذي عرف طابعا داميا وعنيفا في مرسيليا وذلك بسبب تواجد أعداد هائلة من الجزائريين هناك²، فساءت العلاقات أكثر من ذي قبل وأعلنت السلطات الفرنسية عن حملة ضد الهجرة المتوحشة أو ما أطلقت عليه (L'emmigration sauvage) وخاصة في الأقاليم التي يتواجد فيها الأقدام السوداء بكثرة كإقليم (Midi)³، وبتاريخ 12 جانفي 1973 وبمناسبة افتتاح ندوة (محاضرة) حول الهجرة استنكر الرئيس هواري بومدين وبعبارات شديدة الممارسات العنصرية والمعاملة القاسية التي يتعرض لها المهاجرون بفرنسا⁴، وبتاريخ 19 سبتمبر 1973 أنهى بومدين الهجرة إلى فرنسا، ثم أوقفت الحكومة الفرنسية هجرة العمال وعائلاتهم بتاريخ 5 جويلية 1974.⁵ ولو حاولنا دراسة وتيرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بالمقارنة مع نماذج من الهجرات المغاربية والأوروبية، فإنه يمكننا أن نحتكم إلى المعطيات التالية:

عدد الايطاليين المقيمين بفرنسا خلال 1975 فاق 558205 شخص و483569 خلال 1979، وبالنسبة لهاتين الجنسيتين فإن الانخفاض المشار إليه خلال السنوات السابقة لا يمكن ربطه بالأزمة الاقتصادية فحسب، ولكن يمكن رده إلى كون الأغلبية الساحقة من الجالياتين الايطالية والاسبانية قد اندمجت في المجتمع الفرنسي عن طريق منح الجنسية وبإحالة بعض هؤلاء العمال على التقاعد.

عدد المقيمين المغاربة ارتفع بـ 77885 (قدر بـ 399952 سنة 1975 وانخفض إلى 322067 خلال سنة 1979)، أما بالنسبة للبرتغاليين والتونسيين فإنه تزايد بـ 7681

¹ عمار بوحوش، " الهجرة: تقييم عام للقضية "، الثقافة، السنة 3، العدد 17، أكتوبر- نوفمبر 1973، ص 112.

² Emile Temime, Op.Cit, NP.

³ Jacques Simon, L'émigration algérienne en France de 1962 à nos jours, L'Harmattan, Paris, 2002, p15.

⁴ Stora, Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance, Op.Cit, p 53.

⁵ Jacques Simon, Op.Cit, p 15.

شخص (1975: 852929 برتغالي، 1979: 866610 برتغالي) وب: 16319 شخص (1975: 167463 تونسي مقيم بفرنسا، 1979: 183782 تونسي)، هذه الوثيرة الغالبة في تعداد هذه الجاليات يسمح لنا بالقول وحتى على اعتبار (احتساب) عدد المواليد بأن تعداد ذهاب المقيمين البرتغاليين، التونسيين والمغاربة ضعيف جدا بالمقارنة مع تعداد الجزائريين.

1. تعداد الجاليات الأخرى المقيمة بفرنسا ارتفع ب 115897 حيث قدر ب : 645 في حدود سنة 1975 ليصل إلى 760897 خلال 1979، وتشكل الجاليات ذات الأصول الآسيوية الأغلبية الساحقة لهؤلاء المقيمين الجدد والتي استفادت من إجراءات تسهيل الحصول على الوثائق وسرعة الاندماج في المجتمع الفرنسي، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن عدد المغتربين الجدد يشهد ارتفاعا متزايدا.

وعلى ضوء المعطيات السابقة يمكننا أن نخلص إلى القول بأن الهجرة الجزائرية هي الأكثر تضررا من الهجرات السابقة، وأن بلد الاستقبال هو بحاجة دائما إلى وجود بعض الأيدي العاملة التي توفر محاسن اقتصادية في مجال عملها أو إنتاجها¹، والحقيقة أن اليد العاملة الأجنبية وخاصة الإسبانية، الإيطالية والبولونية ترفض التوجه إلى فرنسا لكنها تتوجه إلى ألمانيا الغربية، مما أدى إلى حاجة فرنسا إلى اليد العاملة الجزائرية، فقد عرفت ألمانيا الغربية يدا عاملة هامة قدرت ب 113000 عامل من يوغسلافيا و 122144 من تركيا و 42000 من اليونان و 37530 من اسبانيا، وعرفت فرنسا في نفس السنة 60328 عامل برتغالي و 30652 عامل من شمال افريقيا.²

أدت أحداث ماي 1968 التي احتج منظموها ضد عراقيل إدماج الجالية المهاجرة والتعسف الإداري في التعامل مع الوافدين الأجانب إلى إدراك الحكومة الفرنسية للأبعاد الخطيرة التي تكتسبها ظاهرة الهجرة، فلجأت إلى سياسة التشدد في تحديد الحصص وذلك بإبرام اتفاقيات مع الدول المصدرة للمهاجرين، وعلى سبيل المثال كان الاتفاق المبرم مع

¹Faycal Bissekri, "La situation actuelle de l'émigration Algérienne...", In : L'Emigration maghebaine en Europe. Exploitation ou Coopération?

Centre de recherches en economie appliqué, Imp Ahmed Zabana-Alger, pp 94-95.

²بوحوش، " الهجرة: تقييم عام للقضية "، المصدر السابق، ص 114.

الجزائر بتاريخ (1968/12/17) الذي حدد حصة العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا إلى 871223 مهاجر مقابل 302225 مغربيا و 162479 تونسيا خلال 1974.¹

خاضت فرنسا تجربة تدفق تلقائي للمهاجرين القادمين من مستعمراتها السابقة وأيضا من أوروبا الشرقية، ففي حدود 1970 كان بفرنسا أكثر من 600000 مهاجر جزائري و 140000 مغربي و 90000 تونسي، كما وصل العديد من العمال الأفارقة من السنغال ومالي وموريتانيا، كان بعضهم قد وصل إلى فرنسا قبل استقلال تلك المستعمرات على اعتبار أنهم رعايا فرنسيون، كما وصل بعضهم الآخر عن طريق ترتيبات الهجرة التفضيلية أو بطريقة غير شرعية.²

ومنذ بداية السبعينيات أدت الصدمة النفطية إلى أزمة اقتصادية عالمية، فاضطرت الدول الأوروبية إلى مراجعة سياستها وذلك بفرض المزيد من القيود على الهجرة، والتي تمثلت في إغلاق الدول للأبواب أمام الوافدين الجدد، ولكن تلك الإجراءات ما كانت لتؤثر على حركية الهجرة المغاربية إلى فرنسا وخصوصا ما كان ضمن لم شمل العائلة، والحق أن عدد الجزائريين تراجع إلى 08% في ما بين 1974 و 1982 وعلى خلاف ذلك ارتفع عدد المغاربة إلى (31%) والتونسيين إلى 63% ودلت الإحصائيات أن عدد المغاربة في فرنسا إلى غاية جانفي 1986 بلغ 1539000 مهاجرا، من بينهم 820000 جزائري كان منهم 290 يتمتعون بالجنسية المزدوجة و 516 ألف مغربي و 20600 تونسي أي أن حصة المغاربة من المهاجرين الأجانب في فرنسا والمقدر عددهم عندئذ بـ : 3752000 مهاجر قد ارتفعت إلى 41%، وإذا سلمنا بأن الأراضي الفرنسية هي القبلية المفضلة للمهاجرين المغاربة بناء على أسباب موضوعية معروفة هي تاريخية، اجتماعية وثقافية... فإنه لا يمكننا أن ننفي بأن بقية الدول الأوروبية لم تكن محل اهتمام مهاجري دول المغرب العربي- حتى وإن كانت بدرجة أقل- وفي هذا المجال نحتكم إلى الأرقام التي تفيد بأن عدد الجالية المغاربية المنظمة في كل من بلجيكا، هولندا وألمانيا قد بلغ 325000 مهاجر.³

¹ محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص ص 99 - 100.

² ستيفن كاستلز ومارك ميللر، المرجع السابق، ص 245.

³ محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص ص 99 - 100.

كما أن عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا تزايد باستمرار على النحو التالي:¹

1968	1975	1982	1988
471020	710690	795920	820900

ومع طلائع سبعينيات القرن الماضي اتضحت معالم شكل جديد ينظم الهجرة بين فرنسا ومستعمراتها المغاربية، وقد حكمتها ظروف خاصة هي نمو الاقتصاد الفرنسي بشكل ملحوظ وبالتالي حاجتها لليد العاملة والضعف الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) حديثة الاستقلال.²

نظرا للاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وكل من الجزائر والمغرب وتونس قصد تنظيم هجرة اليد العاملة تزايد عدد المهاجرين في أوروبا، حيث ناهز 1.4 مليون نسمة ويمكننا أن نشير هنا إلى أن عشرية السبعينيات شهدت تزايد عدد المهاجرين المغاربة عشر مرات بينما تضاعف عدد التونسيين ست مرات والجزائريين مرتين ونصف بسبب الأزمة النفطية سنة 1973 والأزمة الاقتصادية التي عرفتتها أوروبا، وابتداء من 1974 أصبح عدد المهاجرين يقدر سنويا بـ 12400 مهاجر وذلك لأن الحكومات الأوروبية ضيقت سياسة الهجرة³ التي لم تعد ممكنة إلا في إطار سياسة التجمع العائلي.⁴

يمكننا المقارنة بين عدد العمال المهاجرين من منطقة المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) وذلك من خلال إحصائيات سنة 1979 التي بينت أن عددهم في بلدان السوق الأوروبية المشتركة سابقا بلغ 1600000 نسمة، كانت أغليتهم الساحقة متواجدة بفرنسا: (الجزائريون: 782111 نسمة، المغاربة: 400000 والتونسيون: 183782) وتتصدر بلجيكا المرتبة الثانية (المغاربة: 100000 نسمة والتونسيون 10000 والجزائريون 5000 نسمة)، وبعدها هولندا (المغاربة: 70000، التونسيون 20000

¹ Stora, Histoire de l'Algérie, Op.Cit, p 53.

² محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص ص 98-99.

³ يرتبط ذلك بتأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية إثر الأزمة التي لاحت بوادرها في الأفق والتي تعلقت أساسا بمسألة الثروات البترولية وكيفية استغلالها، فاحتلت بذلك مشكلة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا صدارة الأحداث وكرد على ذلك هددت فرنسا بتضييق الخناق على المهاجرين الجزائريين الذين يدخلون بحرية إلى فرنسا ثم يبحثون عن عمل هناك.

⁴ أحمد كاتب، المرجع السابق، ص 461.

والجزائريون 2000)، ثم ألمانيا الغربية سابقا (المغاربة: 35000، التونسيون 25000 والجزائريون 1500 نسمة).¹

وبالعودة إلى إحصاء السكان الجزائريين لسنة 1977 فإننا نكتشف وجود ما يفوق بقليل 900000 مهاجر بفرنسا، كما قدم إحصاء 1975 ما يقارب 330000 عامل نشيط من مجموع 710000 جزائري بفرنسا، وهنا تكون الإحصائيات التي قدمتها وزارة الداخلية الفرنسية أدق بالنظر لكونها تمنح وتحدد شهادات الإقامة كما أنها تراقب تعداد الوافدين والمغادرين للتراب الفرنسي.²

وحسب إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية لسنة 1980 فإن الهجرة الجزائرية سجلت في نهاية سنة 1979 ما يقارب 782111 مهاجر بالمقارنة مع سنة 1975 أين ارتفع عدد جاليتنا إلى 884320 وبالتالي سجلنا انخفاضا (تراجعا) بـ 102209 شخص وعلى اعتبار أن الجالية الجزائرية المهاجرة هي على العموم تقارب 25000 مولود في السنة يمكننا تحديد عدد حالات العودة النهائية بـ 230000 منذ 1975 وهذا ما يمثل متوسطا سنويا بـ 45000 عودة.

ويمكن توضيح التطور الديمغرافي للمهاجرين من جنسيات أخرى فيما بين 1975 و1979 وعلى الشكل التالي:

1. تعداد الجالية المهاجرة الاسبانية والايطالية انخفض بشكل واضح بـ: 86016 شخص و 74636 شخص، في 1975 ما يقارب 531384 اسباني مقيم في فرنسا، في 1979 لم يكونوا إلا 445368.³

وحسب بعض التقديرات فإن عدد المغاربة الأمازيغ بفرنسا يتراوح ما بين 1.5 و 2 مليون شخص، يشكل الجزائريون ثلثي هذا العدد وقد تحصل أغلبهم على الجنسية الفرنسية، كما أن هذا العدد تضاعف بفعل الزيادة الديمغرافية وسياسة الاندماج.⁴

¹ هاشم نعمة فياض، المرجع السابق، ص 29.

² Rachid Chaker, "Les perspectives des flux migratoires France-Algerie, In "L'Emigration maghrébine en Europe"...Op.Cit, p 445.

³ Faycal Bissekri, Op.Cit, pp 94 -95.

⁴ Moha Ennaji, Langue maternelle et diaspora maghrébine, Imprimerie IPN, Fès, 1ère edition, 2014, p 94.

ولكن ملامح الهجرة الجزائرية ستعرف تغيرا منذ أواخر القرن الماضي، وذلك بظهور الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بالهجرة السرية.

الهجرة السرية:

خلال سنة 1974 أقدمت الحكومات الأوروبية على غلق حدودها أمام المهاجرين الجدد واتخذت بعض الإجراءات لأجل التكفل الأفضل بالمهاجرين المقيمين بصفة قانونية، ونتيجة لذلك شهدت ظاهرة الهجرة تحولات عميقة على المستويين الكمي والنوعي، بفعل سياسي لم تشمل العائلات ومكافحة الهجرة غير الشرعية، لاسيما وأن بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، إسبانيا وإيطاليا وجدت نفسها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي تتمثل في عبور الآلاف من الشباب إلى الضفة الشمالية للمتوسط بطرق ملتوية، وهو ما أجبر حكومات تلك الدول على اتخاذ تدابير وإجراءات صارمة للحد من تلك الظاهرة، غير أنها عجزت عن بلوغ النتائج المرجوة، وفي هذا الصدد يمكننا أن نستدل بإيطاليا التي ظلت عبر سنوات طويلة مصدرا أساسيا للأيدي العاملة¹، حيث قدر عدد المهاجرين الإيطاليين إلى فرنسا بـ 60 ألفا عام 1939 و بـ 50 ألفا عام 1947، غير أنها وجدت نفسها مع بداية القرن 21 ملجأ رئيسيا للمهاجرين غير الشرعيين، إذ تزايد عدد المهاجرين الشمال إفريقيين من 11322 عام 1981 إلى 150400 مهاجر عام 1992 وقارب المليون مهاجر عام 2007، ولا يختلف الأمر عند الحديث عن الإسبان المقيمين في فرنسا عام 1936 حوالي 253599 مهاجرا، ولكنها أضحت منذ عشرين سنة من دولة مصدرة إلى دولة مستقبلية للأيدي العاملة، وخصوصا من شمال إفريقيا وفي مقدمتهم المغاربة الذين تضاعف عددهم بشكل مثير للانتباه مقارنة بنضرائهم الجزائريين والتونسيين، وتتحكم في ذلك عوامل أساسية أهمها القرب الجغرافي والروابط التاريخية وكذلك صعوبة التحكم في الحدود البحرية وتضاف إلى ذلك حاجة بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية للأيدي العاملة الرخيصة، وتعطي الأرقام التالية دلالة مهمة عن عدد الجالية المغاربية المقيمة بإسبانيا.²

ولا غرابة أن نجد بأن المرحلة الممتدة من 1973 إلى يومنا هذا قد انطوت على أشكال معقدة جديدة من الهجرة، من ذلك أن المناطق التي كانت سابقا مناطق مصدرة للهجرة

¹ محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص100.

² محمد بلخيرة، المرجع السابق، ص ص 101-100.

كجنوب أوروبا مثلاً، أضحت من البلدان المستوردة للهجرة وعلى نطاق واسع، بينما باتت بلدان أخرى في وسط وشرق أوروبا مناطق عبور واستيراد للهجرة في الوقت ذاته، بعدما ضلت سابقاً منفصلة تماماً عن بقية المجال الأوروبي.¹

ويمكننا القول أن الهجرة السرية تحدث نتيجة لعدة عوامل وأبعاد هي:

البعد الفردي: يتمثل في جملة الضغوطات النفسية الداخلية التي تؤثر بصفة مباشرة على الفرد فتدفعه إلى سلوك طريق الهجرة السرية.

البعد الاجتماعي: يتجلى في وجود تنظيمات اجتماعية أو عصابات ترى أن الهجرة السرية سلوك مشروع يسد نقصاً في الأيدي العاملة، وخاصة بالنسبة لبعض الدول المصنعة في مجال المهن الهامشية كالبناء والخدمات والزراعة.

البعد الظرفي: هو ناتج أساساً عن الأحداث المفاجئة التي يتعرض من خلالها الأشخاص لضغوطات بيئية قاسية، لا يسمح حتى بالتفكير الحكيم أو تبني السلوك السوي، وإجمالاً يمكننا القول بأن الهجرة السرية تمر بعدة مراحل: من الاغتراب والإحساس بالعزلة والقهر في الثقافة المحلية إلى ردود أفعال مجتمعية قاسية (المجتمع يرد على الهجرة السرية بالعقاب وتتفنن عصابات أخرى في إثارة العنف الاجتماعي)، ثم تتعزز مشاعر الحقد والكراهية بين تلك الأطراف وتنتهي بتحريم المهاجر السري والازدراء منه.²

والأكيد أنه من خلال التحليل السوسيولوجي لتلك الاتجاهات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية، يبدو واضحاً بأن هذه الظاهرة ترتبط بأبعاد مختلفة:

- ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضغط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وعلى الدارس لهذه الظاهرة أن يوظف نظرية التفكيك الاجتماعي لتفسير الهجرة السرية وتؤكد الملاحظات الميدانية أن المهاجرين غير الشرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية يطبعها سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي .

¹ ستيفن كاستلز ومارك ميللر، المرجع السابق، ص 233.

² محمد رمضان، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية"، مجلة المواقف، العدد 04، ديسمبر 2009، ص ص 202-203.

- اختلال التوازن بين جملة الأهداف ومجموعة الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف بطرق مشروعة، وهذه الوضعية تدفع المجتمع إلى حالات من الاضطراب، فيتلاشى التماسك والتكافل الاجتماعيين وتظهر الانزلاقات الخطيرة.¹

والواقع أن مسألة تواجد مهاجرين غير شرعيين في الأراضي الأوروبية لم تكن تطرح أية إشكالية، وخاصة في ظل الطلب المتزايد على العمالة الأجنبية منذ ثلاثينيات القرن الماضي ولكن مع دخول اتفاق شنغن الموقع بين فرنسا، ألمانيا، لوكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ منذ 1985 شرعت الدول الأجنبية في تشديد الإجراءات المتعلقة بتنقل الأجانب فيما بينها سيما بعد 1990 وهو تاريخ توسيع الاتحاد الأوروبي.²

وإذا كانت الهجرة الجزائرية قد خضعت لسياسات عديدة وتحكمت فيها أساسا أوضاع الجزائريين قبل وبعد الاستقلال، بالإضافة إلى متطلبات الاقتصاد الفرنسي، فهل يمكن أن تتحكم عوامل أخرى في تحديد مناطق كبرى لتوزيع الجزائريين في فرنسا؟

¹ المرجع نفسه، ص ص 203 - 204.

² عمروش عبد الوهاب، " الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية "، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المرجع السابق، ص ص 217- 218.

الباب الثالث

خصائص الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ومميزاتها

الفصل الأول

التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا

المبحث الأول: المناطق المصدرة للهجرة.

المبحث الثاني: مناطق استقرار العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

المبحث الثالث: مناطق استقرار الحركى والأقدام السوداء بفرنسا.

من الطبيعي أن يتطلع الإنسان إلى العيش في ظروف أفضل، كما أنه ليس غريبا أن يغادر الإنسان وطنه إذا تعرض للذل والاستغلال، هذا ما يجزنا إلى اعتبار الهجرة الجزائرية نحو فرنسا ردة فعل جد طبيعية، ذلك أنه إذا نظرنا إلى حزمة القوانين الفرنسية التي طبقت على الجزائريين، فإننا نستشف بوضوح الوضعية التي آل إليها السكان المسلمون، وبالتالي فإن دراسة ظاهرة الهجرة الجزائرية والتعرف على وضعية المهاجر المغترب تفترض - كما أشار إلى ذلك الباحث الاجتماعي عبد المالك صياد - ضرورة معرفة الظروف التي عاشها المهاجر سواء في البلد الأصلي أو البلد المضيف، وفي هذا السياق يكون لزاما علينا التعرف على نقطتين أساسيتين هما:

- المناطق المصدرة للهجرة.

- التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا.

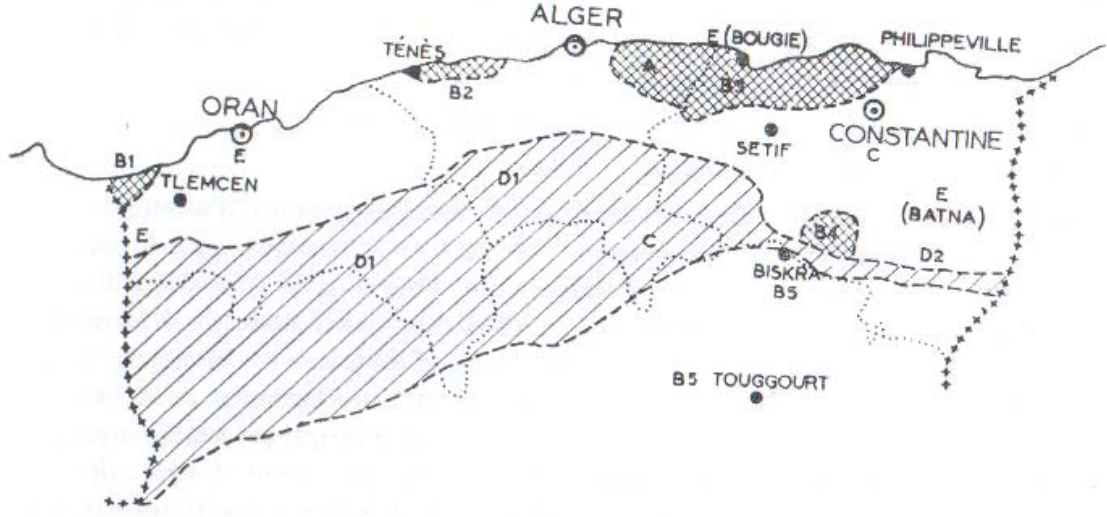
المبحث الأول: المناطق المصدرة للهجرة:

يمكننا أن نعتبر عمليات المصادرة الجماعية لأراضي الفلاحين سببا رئيسيا وضع الجزائريين في مواجهة مباشرة مع الفقر والبؤس، كما أن إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالغابات أفقدت سكان المناطق الغابية جزء كبيرا من ثروتهم وخاصة بالنسبة لسكان المناطق الجبلية الذين يمتنعون نشاطا رعويا بالدرجة الأولى، وبناء على ذلك يمكن أن نحدد المناطق الأكثر تصديرا للمهاجرين، على أساس الإمكانيات المتوفرة للسكان، كما يضاف سبب آخر يمكن أن نبرزه في مدى خضوع سكان المناطق الجزائرية عموما للقوانين الفرنسية، وزيادة على ذلك يعتبر التغلغل الفرنسي الناتج عن عملية الاستيطان، سببا لا يقل أهمية في تحريك موجات الهجرة نحو فرنسا.

ويمكننا أن نستدل هنا بخريطة توضح المناطق الرئيسية للهجرة الجزائرية إلى فرنسا:¹

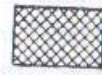
ALGÉRIE : PRINCIPALES RÉGIONS D'ÉMIGRATION

(d'après R. MONTAGNE)



- A. — Grande Kabylie
- B1. — Nédromah-Marnia.
- B2. — Ténès-Renault
- B3. — Petite Kabylie
- B4. — Aurès
- B5. — Oasis.

- C. — Hautes plaines
- D. — Régions d'émigration sporadique
- E. — Petites villes, grandes villes, Centre de colonisation.



Zones d'ancienne vie
sédentaire



Steppe

..... Limites départementales

++++++ Frontières

وبناء على ذلك يتضح لنا أن الولايات الثلاث حسب التقسيم الإداري في عهد الاحتلال قد دفعت كلها بالمهاجرين إلى فرنسا، لكن هذه الحركة كانت تتفاوت من حيث

¹Andrée Michel, Les travailleurs Algériens en France. Travaux du centre d'études sociologiques. Centre national de la recherche scientifique. Paris, 1956, P173.

أقدميتها في تصديرهم ومن حيث النسبة المصدرة أيضا، فأقدم الولايات الثلاث التي أشار إليها جاك سيمون، هي تيزي وزو، سطيف وقسنطينة والتي تدفع بـ 68% من المجموع العام للمهاجرين¹ وهي بذلك الأقدم تصديرا والأقل إمكانيات والأكثر دفعا بأبنائها إلى فرنسا.² ونظرا لأهمية ظاهرة الهجرة الجزائرية فإن الإدارة الفرنسية أولت اهتماما كبيرا لها، فأوكلت المهمة إلى روبير مونتاني الذي ركز دراسته على مناطق الهجرة القديمة في منطقة قسنطينة وندرومة ومغنية، كما ظهرت مناطق جديدة مصدرة للهجرة يبدو أن وراءها أسبابا اقتصادية وديموغرافية.³

فعلى سبيل المثال يمكننا القول بأن هجرة السواقي خلال القرن 19 كانت تتم باتجاه تونس وذلك بحكم القرب الجغرافي، وبحكم امتيازات العمل لأنهم- حسب القانون الفرنسيون- وخلال القرن 20 تحولت إلى مدينة الجزائر والهضاب العليا القسنطينية، أما بعد الحرب العالمية الثانية فبدأت هجرتهم إلى المتروبول، وقد بينت بعض الاستجابات أن أغلب المهاجرين السواقي دخلوا فرنسا فيما بين 1955 و 1962، كما يذكر بعض الأبناء أن آباءهم هاجروا إلى فرنسا في هذه الفترة، وقد تحكمت في تلك الهجرة عوامل عديدة لعل أبرزها:

تضاؤل زراعة النخيل وتربية الماشية خلال الفترة 1939- 1947 لتراجع نسبة المياه الجوفية وتناقص الصناعات النسيجية بسبب تغير اللباس، ومنافسة الصناعات الأوروبية للصناعات التقليدية، ومع ذلك فأغلب المهاجرين السواقي هاجروا بعد الاستقلال، والقلة منهم فقط هم الذين رافقتهم عائلاتهم.⁴

يتساءل صاحب التقرير (روبير مونتاني) عن المناطق المصدرة للمهاجرين الموزعين في شرق، شمال وغرب وقليلنا هنا وهناك في المتروبول؟

¹ Jacques Simon, Op.Cit, p 18.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 24.

³ 10cab /59 états de l'enquête confiée à M. Robert Montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie. Emigration Nord africaine en France.

⁴ Muriel Cohen, Op. Cit, p 80.

أولا المناطق القديمة للهجرة " التزارة المنطقة الجبلية في شمال تلمسان، الظهرة سلسلة جبلية تقع في منطقة الشلف، القبائل الكبرى والصغرى ومنطقتي القل والأوراس. ميزة هذه الهجرة القديمة أنها تمت بالاعتماد على الإمكانات الخاصة، وولدت عن تجربة طويلة خاصة في الأوساط البربرية لكنها غير متقنة تستلزم تعليما ابتدائيا وتكويننا مهنيا. وهناك مناطق أخرى من الجزائر وخاصة القطاع القسنطيني والمناطق الصحراوية التي أصبحت تصدر الهجرة لكنها فاشلة بسبب نقص تطورهم، بالإضافة إلى المعارضة التي يتلقونها من المهاجرين القدامى من المناطق الأخرى، ويخلص إلى القول: "هذه الهجرة التي بدأت تزداد شيئا فشيئا ينبغي أن نهتم بها ونرعاها".¹

والواقع أن الهجرة المغاربية نحو أوروبا كانت أساسا من أصول أمازيغية وخاصة من الجزائر والمغرب، حيث كانت موجات الهجرة الأولى من منطقة القبائل منذ عشرينيات القرن الماضي ثم تلتها هجرات أخرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت هذه الهجرات متبوعة بهجرات أمازيغية أخرى بعد الاستقلال، وكانت تحديدا من منطقة الأوراس بالنسبة للجزائر ومن الريف والمقاطعة الشرقية بالنسبة للمغرب الأقصى.²

وعلى سبيل المثال يمكن أن نحدد أهم المناطق الفقيرة في منطقة الأوراس؛ اعتمادا على ما جاء في هذه الدراسة التي قام بها Robert Montagne والتي نستخلص منها أن منطقتي عين التوتة وبريكة تتميزان بضعف مواردهما، وهذا ما يجعل سكان هاتين المنطقتين بحاجة إلى البحث عن مصادر مكملية لما توفره أراضيهم ومواشيهم³، كما بينت الدراسة أن أغلب المهاجرين من أصول ريفية (قدموا من الدواوير) التي تتميز بوجود كتلة جبلية منعرجة فرضت على السكان العيش في الهضاب العليا القسنطينية وتخوم الصحراء، وهي تركيبة معيشية تلية سهبية.⁴

¹ ANOM : 4SAS/93.

² Moha Ennaji, Op. Cit, p 94.

³ Robert Montagne, Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en métropole (L'émigration dans les arrondissements de Constantine et d'Ain-Beida), cahier n8, 1957, p 3.

⁴ Addi, Lahouari De l'Algérie pre-coloniale a L'Algérie coloniale (Economie et Société) entreprise Nationale du Livre, Alger 1985.p.82.

عين التوتة مثلا تفتقر إلى الماء ولكنها تحتوي على مساحات أرضية شاسعة، وتنحصر المساحة الأرضية المسقية في فترة الحرب العالمية الأولى في لوطاية والقنطرة بنسبة 4 % وبلغ عدد الجزائريين الذين يسكنونها 34066 نسمة، موزعين على 14 دائرة (كومين).

سيطر المستوطنون على هذه المنطقة (143 فرنسيا أصلا، 16 يهوديا، 16 أوروبيا من جنسيات مختلفة)، كما أن سكانها -خلال هذه الفترة- كانوا يعيشون على تربية المواشي والصناعة التقليدية والتجارة المحلية التي لا تجلب لهم الشيء الكثير¹، وفي بعض الجهات توجد مصادر خاصة يمكن أن تتأتى من الاستغلال الغابي أو استغلال الحلفاء، ولكن هذه المصادر غير الكافية لا تتوافق وأعداد السكان الذين هم في تزايد مستمر في منطقة الأوراس وفي الجزائر عموما.²

وبما أن هذه الخصائص هي واقع تتميز به أغلب المناطق الجزائرية في عهد الاحتلال فيمكننا أن نسقط ذلك على قطاع الجنوب القسنطيني، لنصل بالضرورة إلى أن أهم مناطق الهجرة هي: المناطق الجبلية أو القليلة الإمكانات، أو المناطق التي تغلغل فيها النفوذ الاستعماري بقوة³؛ أو تلك التي طبقت عليها إجراءات مختلفة، جعلت سكانها يتخبطون في ظروف سيئة اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها العسكرية والنفسية، وأهم الأمثلة التي يمكن أن نستدل بها هي : قانون سيناتوس كونسيلت وواريني⁴ والقانون الإمبراطوري والقوانين التي تجعل من الغابات والأوقاف أملاكا خاصة بالدولة، بالإضافة إلى إنشاء المحاكم الرادعة وفرض إلزامية الخدمة العسكرية على الجزائريين خلال الحربين العالميتين.

¹ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 221- 222.

² Jean- Jacques Rager, L'émigration en France des musulmans d'Algérie (Principaux aspects démographiques, économiques et sociaux . Documents Algériens – service d'Information, Alger, n°= 49-5 Juillet 1956, p 20.

³ مع العلم أن الأوراس لم يشهد تركزا كبيرا للمستوطنين على غرار ما عرفته بقية مناطق الجزائر، أنظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، الفصل الخاص بمدن الجزائر. ورغم أن أغلب المؤرخين الفرنسيين ربطوا الهجرة الجزائرية البطالة؛ التي عانى منها السكان بسبب سيطرة المعمرين- من أصول مختلفة- على مناصب العمل، إلا أن دراسة أجريت سنة 1948 حول البطالة والهجرة في مقاطعة قسنطينة، بينت أن نسبة الهجرة ضعيفة على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة، أنظر:

Jacques Etienne, Op. Cit, Annex 3.

⁴ Geneviève Guilbaud, Des Algériens à Lyon (De la grande guerre au front populaire), Editions l'Harmattan, Paris, 1995, p 33.

ومن زاوية أخرى، وحسب الإحصائيات التي استقيناها من مصادر مختلفة، فإن الأوراسي قليل الميل إلى الهجرة، وهو متمسك بأرضه رغم الظروف التي يعيشها، وهذا لا ينطبق بطبيعة الحال على أولئك الذين يتطلعون إلى تحسين أوضاعهم بالتوجه إلى فرنسا، وقد أشار بيار بورديو إلى أن الأوراسي غير ميل إلى الهجرة، على عكس سكان منطقة القبائل*، ومع ذلك فإن ظروف الجزائريين ستتغير خلال الثورة التحريرية، وستدفع بالهجرة إلى أعلى مستوياتها وخصوصا في ظل القمع المسلط على الجزائريين وفرض حالة الطوارئ وإنشاء مراكز التجمع التي كانت أولاها في منطقة خنشلة.

وإذا كانت نسبة الهجرة تتفاوت من ولاية إلى أخرى، فهي تختلف كذلك من قرية إلى أخرى (أو من جهة إلى أخرى) في منطقة الأوراس، وهذه الإحصائيات تبين ذلك بوضوح:

عدد المهاجرين إلى فرنسا (إحصائيات 1928).¹

المنطقة	عدد المهاجرين
أوراس	359 نسمة
بلزمة	318 نسمة
عين توتة	293 نسمة
بريكة	233 نسمة
شاتودان الرمال (بلدية مختلطة)	103 نسمة
بسكرة	64 نسمة
خنشلة	45 نسمة
عين البيضاء	26 نسمة
عين مليلة	22 نسمة

* تمثل منطقة القبائل أقدم وأكثر المناطق تصديرا للمهاجرين ويأتي في مقدمتها تيقزيرت وأزفون (بورقيدون) وبجاية، كمناطق عرفت الهجرة منذ أواخر القرن التاسع عشر وتأتي في الدرجة الثانية مناطق مغنية، ندرومة ومازونة، ومناطق بلاد القبائل وأخرى في الصحراء كبسكرة وتقرت وتأتي أخيرا منطقة النجود، أنظر: مليكة قليل، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا في النصف الأول من القرن العشرين (1900-1939)، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، الملحق رقم (23).

¹ Marcel Mercier; " Etude sur la crise de la main d'œuvre en Algérie", Revue Algerienne; Tunisienne et Marocaine de Législation et Jurisprudence. Tome XLV, (1929) pp 114- 115.

عين القصر	20 نسمة
باتنة	13 نسمة
شاتودان الرمال (كاملة الصلاحيات)	06 نسمة

كما أن نسبة الهجرة تختلف من دوار إلى آخر على مستوى نفس البلدية، فمثلا في خنشلة بينت الإحصائيات أن المناطق التي تصدر أكبر عدد من المهاجرين هي **المحمل، بودرهم مقادة، تماروت** وتأتي في الدرجة الثانية **تابردقة، رميلة، بغاي، انسيغة** وتنخفض نسبة الهجرة في كل من **تاويزيانت، طامزة، إدقاركيبي ومتوسة**، أما **خنشلة، شليا، عليناس وملاقو ويابوس** فهي تعرف ضعفا في عدد المهاجرين، وتنخفض النسبة بدرجة كبيرة في المناطق الواقعة في التخوم الصحراوية، **خنقة سيدي ناجي وولجة**.¹

والسؤال المطروح الآن هو: إذا كانت الإجراءات التي تبنتها السلطات الفرنسية قد مسّت مختلف مناطق الوطن بدرجات متفاوتة وأدت إلى هجرات اختلفت وتيرتها من منطقة إلى أخرى، فهل هذا يعني أنه بإمكاننا تحديد مناطق التوزيع الجغرافي للمهاجرين بفرنسا وربطه بعوامل معينة (محددة) أم لا ؟ وهل تحكمت في التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين عوامل أخرى بعد الاستقلال؟

المبحث الثاني: مناطق استقرار العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا:

يمكننا القول بأن المناطق الفقيرة دفعت بأكبر عدد من أبنائها إلى الخارج، وكانت أكثر المناطق جذبا لهم بفرنسا هي المدن الكبرى والمناطق الأكثر تصنيعا، وتشير الدراسات إلى أنه خلال الثلاثينيات من القرن العشرين تركز معظمهم في باريس، مرسيليا، ليون ومناطق التعدين في الشمال ومع مرور الزمن ازدادت كثافتهم في تلك المناطق ولكن انتشارهم توسع ليشمل خلال الخمسينيات كافة التراب الفرنسي تقريبا، بما في ذلك بعض المناطق النائية الواقعة في الريف الفرنسي والتي لم يستوطنوها من قبل، وتبين الإحصائيات الرسمية لسنة 1949 أن أكثر الجاليات الجزائرية آنذاك كانت مستقرة بباريس ومرسيليا وما حولها وليس

¹ Montagne, Op.Cit, cahier n° 08.

وكوم الكبرى وسان ايتيان وسامون وبوردو ومناجم الشمال ومنطقة ليل وفي الشرق ولاسيما في المورث والموزيل.

وعلى هذا الأساس يبدو أن أكبر الجاليات بلا شك قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها هي جالية باريس وضواحيها، حيث قدرت المصادر عدد المهاجرين المقيمين بها بما يقارب 60000 خلال سنة 1928 وقد ارتفع هذا العدد قليلا خلال فترة الثلاثينيات أما في بداية الخمسينيات فقد بلغ حوالي 150000 مهاجر جزائري، يقيم 40% منهم في قلب باريس بينما يستقر 60% في ضواحيها.¹

ومن جهة أخرى أشارت التقارير والتحقيقات الفرنسية إلى أن المهاجرين يتجمعون في فرنسا بحسب أصولهم المحلية، فكانوا وهم منقادون بحركة جماعية يلتحقون بأقاربهم أو بأصدقائهم أو بأفراد من قراهم، وهذا ما يدعو إلى الاعتقاد -حسب تلك التقارير الفرنسية- بأن التضامن العائلي أو القروي يتبعهم حتى إلى الأحياء الصناعية في المدن الفرنسية.²

وقد عثرنا في بعض وثائق الأرشيف على معلومات تتعلق بتنقل العقيد Fley Sainte Marie مع رويير مونتاني إلى المناطق الأكثر عددا من الجزائريين وهي: شمال، شمال - شرق الشرق ليون - غرونوبل، سانت اتيان، قار Gars ومرسيليا.

وخلال تلك الفترة أثبتت آخر الدراسات - نهاية سنة 1952 - أن الهجرة القديمة (القبائل وقرقور) والتي ترجع إلى 35 سنة احتلت مواقع متينة واستطاعت أن تواجه بقوتها الخاصة الكثير من المصاعب، أين تركزت بمجموعات منظمة في باريس والضاحية الضواحي وبروفانس في أماكن دقيقة جدا، واستطاع المهاجرون أن يحفظوا شبه فيالق fiefs مهنية في مصانع ومؤسسات اعتادت على توظيفهم، وأهم مثال على ذلك هو أن 127 مهاجر من عزازقة لهم نفس العنوان بفرنسا في لفالوا بيرري Levallois Perret أين تجمع هؤلاء عند أحدهم وهو مالك لمقهى - فندق.

¹ سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936-1956)، تصدير: أبو القاسم سعد الله، تقديم: محمد الصالح الصديق، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 38.
² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 846.

أما الهجرة الجديدة التي تخص الهضاب العليا والمناطق المصدرة للهجرة المؤقتة حديثا فإنها تضعنا أمام عمال أكثر بؤسا في الغالب، حيث لم يستطع هؤلاء البحث عن مكانة جيدة مثل أولئك الذين لديهم خبرة من منطقة القبائل.¹

إذا كنا قد عرفنا أن أكثر المناطق دفعا بأبنائها إلى الهجرة، هي المناطق الجبلية والفقيرة والمعزولة، فبطبيعة الحال ندرك أن أهم مناطق الجذب التي يتوجه إليها المهاجرون الجزائريون هي المناطق المعتدلة والصناعية الكبرى، وذلك يبدو نزوعا طبيعيا إلى الاستقرار والبحث عن عمل، فإذا كانت الحاجة الملحة وتقلص موارد الرزق وانخفاض الأجور هي العوامل التي تضافرت لتدفع بالجزائريين إلى فرنسا، فمن الطبيعي أن يبحث المهاجر عن مجال أوسع يجد فيه عملا دائما مقابل أجره تلبي احتياجاته، ولعلها تسمح له بالادخار، في محاولة لإرسالها إلى العائلة الموجودة بأرض الوطن (بمسقط الرأس).

وعليه فإن الإمام بجوانب الموضوع، يدفعنا إلى التساؤل عن أهم المناطق التي يستقر بها هؤلاء المهاجرون (سواء كانوا عمالا أو طلبية أو مجندين)، هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيبدو أنه من الضروري التعرف على أشكال الاستقرار خصوصا إذا علمنا أن فطرة الجزائري تدفعه إلى التكتل والبحث عن أبناء نفس العرش أو الدوار، وهي النزعة التي جسدها أغلب سكان الريف الجزائري بتبني فكرة تكوين الصف التي ارتبطت أساسا بالاقتصاد الرعوي الزراعي والتي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية، والتي ظهرت خاصة في هجرة بعض السكان خارج مناطق إقامتهم.²

في الواقع تعتبر المناطق الصناعية الأكثر تطورا هي المناطق الجاذبة في فرنسا، التي توجه إليها المهاجرون الأوائل³، فقد كانت المناطق الأولى التي استقر بها هؤلاء هي وسط فرنسا نظرا لاعتدال المناخ، ومناطق الألب الفرنسية، ثم انتشروا بسرعة في جميع أنحاء فرنسا، وخاصة

¹ 10cab /59 états de l'enquête confiée à M. Robert Montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie. Emigration Nord africaine en France.

² ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة 1، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 489.

³ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 103.

حول المراكز الصناعية¹، ومن هنا نستنتج إذن أن المناطق الأشد استجلابا لهم في فرنسا هي الأكثر صناعة وتعدينا في البداية، لكن ما كادت تخل سنة 1923 حتى انتشر المهاجرون في كل الولايات الفرنسية، ولم تخل منها سوى ست ولايات من بين 89 سنة 1923²، كما أنه في الحقيقة كانت هناك خمس مدن تعتبر محط أنظار المهاجرين الجزائريين في فرنسا وهي: Les Bouches-du-Rhone مع مرسيليا (Marseille)، Le Rhone مع Lyon، La Seine مع ضواحي و Lille –Roubaix- Tourcoing و La Moselle، وهي كلها مدن صناعية، بحيث نجد أن عمال شمال إفريقيا نادرا ما يشتغلون في الزراعة في فرنسا.

وهنا نجد بأن المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية وضع تركز المهاجرين في المدن الفرنسية بالنسبة والأعداد بين سنتي 1948-1954 (بالنسبة لكل عمال شمال إفريقيا)³، كما أن أغلب الجزائريين يتوجهون إلى المناجم (بادي كاليه Pas-de-Calais) ومصانع باريس (Paris)⁴، ويبدو أن عدد الجزائريين الذين يقيمون بضواحي باريس - كان كبيرا، وهذا حسب شهادة بعض المعاصرين⁵، أما بالنسبة للطلبة فإنهم يستقرون في العاصمة الفرنسية باريس، وكانت مدن Toulouse و Montpellier أهم مراكز الاستقطاب في الأقاليم الفرنسية (90 طالبا بالنسبة للأولى و 70 للثانية في سنة 1955)؛ لكنها لم تكن الوحيدة بل إن هناك مدنا أخرى مثل: Caen و Strasbourg و Rennes و Nancy و Bordeaux و Lyon و Grenoble و Poitiers⁶.

¹ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 60.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 29 وأنظر كذلك: مليكة قليل، المرجع السابق، الملحق رقم (29)، مناطق تجمع مهاجري قسنطينة، باتنة وعين البيضاء في فرنسا:

Montagne, op cit, cahier n 08.

³ Institut national d'études démographiques, Les Algériens en France étude démographique et sociale, travaux et documents, Cahier n° 24. Ouvrage réalisé en collaboration avec les "Etudes Sociales nord Africaines." presses universitaires de France, 1955, pp 57.

⁴ Kaddache, Op. Cit, Tome 1, pp 159-160.

⁵ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 145.

⁶ برفيلي، المرجع السابق، ص 31.

أما عن المناطق التي تمثل وجهة المهاجرين القادمين من جنوب عمالة قسنطينة بصفة عامة فهي الجنوب الفرنسي وأساسا محافظات:

(Les alpes maritimes, les Basses Alpe , Lisère, Les Bouche du Rhön , la Charente)¹.

ويبين إحصاء سنة 1923² أن المهاجرين كانوا يتواجدون بكثرة في باريس وضواحيها والمارن (Marne) والأيز (Aise) وفي مناجم الشمال و (بادي كاليه) في الأردن (Ardenne) وسان اتيان (st. Etienne) ويتمركزون في الجنوب بمدن ليون (Lyon) ومارسيليا (Marseille)، وكانت كثافتهم تزداد سنة بعد أخرى في المدن الكبرى وفي المناطق الريفية، وأكبر مركز كان المهاجرون يتجمعون فيه هو باريس وضواحيها وتقدر بعض المصادر عددهم هناك بنحو 60000 خلال سنة 1928.³

إن الملاحظ لهجرة الجزائريين إلى فرنسا، يدرك أنها لم تقسم إلى أقاليم عشوائية، إذ أننا نجد المهاجرين يتجمعون بحسب أصولهم المحلية في أماكن الهجرة في فرنسا، وهم في أغلب الأحيان لا يغامرون بأنفسهم، بل يعتمدون على المهاجرين الأوائل الذين ينتسبون إلى نفس القرية أو (الدوار)⁴، فعلى سبيل المثال يعتبر تجمع العمال في باريس وضواحيها أنموذجا لتجمعاتهم في المدن الأخرى على أساس رباط القبيلة أو القرية أو القرابة. وقد جاء في تحقيق قام به ماسينيون (Massignon) ونشره في مجلة الدراسات الإسلامية بأن المهاجرين الجزائريين هناك؛ كانوا يتكتلون على غرار ما كانوا عليه في وطنهم - ذلك أن الجزائري حين يهاجر إلى فرنسا، غالبا ما يبحث عن أقارب له أو عن مهاجرين أمثاله من قريته أو من قبيلته يتعاون معهم، وغالبا ما يحترف حرفتهم، فمثلا: كان المهاجرون من دوار (بني يني) يتجمعون في الأحياء التالية:

.Puteaux, Billancourt, Boulongne

¹ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار- ج2، المرجع السابق، ص 25.
² جاء في التحقيق الذي أجرته السلطة عن المهاجرين في فرنسا، خلال 1923؛ أن عددهم بلغ 37762 والواقع أن هذا الرقم لا يمثل إلا ثلث المهاجرين في فرنسا، ونعتقد بأن السلطة اعتمدت في إحصائها على عدد المهاجرين المسجلين في دواوين العمل فقط.
³ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 28.

⁴ Institut national d' études démographique, Op.Cit, p 87.

والمهاجرون من دوار (آيت عيسى) و (بني محمود) كانوا يتجمعون في الدائرة العشرين 20° (arr وفي Courbevoie) في حين كان المهاجرون من (بوقاعة) و (آيت لعرج) و (موكلال) و (بني معاوش) و (بني شبانة) و (دار العيد) و (دار اكبيلا) و (حربيل) و (الخليجان) و (آيت ورتيلان) في الأحياء التالية: (Grésillons) و (clichy) (Charenton) و (Montreuil) و (Ivry) و (Choisy-leroi) و (Colombes) و (St-Ouen) وكانوا يتمركزون أيضا في الدوائر الخامسة والثانية عشرة والسابعة عشرة وكان أهالي جيحل يتمركزون في الدائرة الثامنة عشرة وفي أحياء: (St-Ouen) و (Billancourt) و (Ivry).

بينما كانت مراكز أهالي مغنية وندرومة في (Raincuyl) و (Neuilly) و (Planizans) و (Alfortville) و (Arcueil) و (Ivry) و (Boulogne)، (Rosny) و (Noisy-le-sec) ويوجد لهم مركز آخر في الدائرة السادسة عشرة. أما أهل المسيلة فيكثر وجودهم في الدائرة الخامسة، في حين يكثر أهالي عين التوتة وعين القصر وبوزينة وإشمول في (St-Ouen) و (Ivry).¹

وقد أشار الروائي الجزائري مولود فرعون في روايته الشهيرتين "الأرض والدم" و "ابن الفقير" إلى أن المهاجرين في فرنسا يتجمعون تقريبا حسب أصولهم المحلية، إذ نجد مثلا أن أغلب مهاجري بلاد القبائل يتركزون في الشمال وخاصة في حوض باريس، بينما يستقر مهاجرو الشرق وخاصة الجيجاليون في الألزاس واللورين ويتجه مهاجرو القطاع الوهراني إلى مرسيليا، في حين كان سكان ميله، القرام، المليه، سيدي معروف، بني خطاب والعنصر يستقرون في مناطق الألزاس - لورين (كولمار، ميتز ونيونفيل).²

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 30.

² عبد الحميد خميسي، "مصادر التاريخ الاجتماعي وتاريخ الهجرة في الجزائر من القرن 18 إلى القرن 20"، أعمال الملتقى العلمي الأول "سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر"، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2008، إشراف: أ. د. كمال فيلاللي، ص 132.

وفيما يتعلق بمناطق استقرار المهاجرين من عمالة قسنطينة، فإنه يمكننا أن نقسمها على النحو التالي :

أ: مناطق ذات تدفق كبير للمهاجرين الجزائريين:

(Le Rhône) الرون : أين نجد أشخاصا من جميع دواوير بلدية بركة المختلطة أولئك الشمال غربيون للأوراس (شمال غربيو الأوراس).

(La Moselle) المزيل : تتقاسم مع (الرون) الدواوير المركزية.

(Meurthe et Moselle) المورث والمزيل: أغلبهم من عين القصر (من شمال الأوراس ومن الجزء الشرقي لعين التوتة).

Les Bouches-du-Rhone: تستقبل أهالي بلزمة وأقصى شمال عين توتة.

(La Loire) لالوار: بها مجموعة - دون تحديد - البلديات المختلطة ولا الدواوير للعمال وأصولهم وجهاتهم، يتموقعون إجمالا على خط أفقي وتقريبا مركزي في كل الدائرة.

Le nord: يستقبل المهاجرين من ثلاث دواوير في الوسط الغربي لبركة ومن خمس دواوير في وسط وشمال الأوراس.

La haut Savoie: تستقبل المهاجرين من الدواوير الغربية لبركة.

L'Isère: بها أعداد هامة من المجندين من الدواوير الوسطى لبركة، دواوير مشونش، شير وعبدي بالأوراس، ودواوير أولاد عوف وتيلاطو لعين التوتة.

Le Gard: مجموعة من سكان الدواوير الوسطى لبلزمة (نشير كذلك إلى وجود 100 مهاجر من الأوراس في Saint Ouen ولكن هذا العدد لا يتجاوز أبدا 150 في باريس والسين).

ب: مجموعات متوسطة وصغيرة:

Le Finistère: أين تهاجر الدواوير الوسطى لبركة لوحدها.

Le Pas de calais: نلاحظ أشخاصا من كل الدائرة، مع سيطرة لذوي أصول من الدواوير الجنوبية الغربية للأوراس .

Le Doubs: تجمع مهاجري الدواوير الوسطى لعين القصر¹.
Belfort: تستقبل عمالا من بركة و عين القصر وعين التوتة.
La Haut Saône: بها أغلبية من سكان الدواوير الوسطى والغربية لعين القصر ووسط
وغرب بركة.

La Haute Marne: تجمع عشرين مهاجرا من كل بلدية مختلطة.
Les Alpes Maritimes: لها مراكز هامة من الدواوير الغربية- لبلزمة والشمال الشرقي
لبركة. خارج هذه الدوائر السبعة عشرة (17) ودائرتي (السين) و (باريس) التي تحدثنا
عنهما سابقا، ثمانية أخرى تستقبل مجموعات من 50 إلى 80 عاملا من نفس البلدية
المختلطة ومن نفس الدوائر أيضا فمثلا:

في Savoir : 60 عاملا من دوار أولاد عوف بعين التوتة.
في Le Loiret : 50 عاملا من دوار منعة بالأوراس.
كما أن الملفت للانتباه، أن المراكز الصغرى ذات (40 إلى 50 عاملا) المشار إليها أعلاه
تأتي دائما - تقريبا - من دوار واحد ومن نفس الدوار إلى نفس الدائرة .
في Les Alpes Maritimes : ثلاث مجموعات من عشرين شخصا من الدواوير
الشرقية لبلزمة وشمال شرق بركة . و أخيرا مجموعات من شخصين إلى عشرة أشخاص،
تتواجد في ثلاثين دائرة أخرى أتت من كل دواوير الدائرة (دائرة باتنة).
-يستقر سكان وادي عبيدي(من منطقة تيمقاد) نحو (لالوار)، في حين اثنان من دواوير
نفس المنطقة (إشمول و واد الطاقة) يتواجدون فقط في (Le Nord).

دائرة قسنطينة:

بالنسبة لبلدية شاطودان الرمال المختلطة، يمكن أن نجد الدواوير التي يقطنها العرب، يتوجه
ساكنوها إلى الدوائر التالية: Moselle و Meurthe et Moselle .
بينما يتواجد العرب والبربر بأعداد متساوية - تقريبا- في كل من :

1 Montagne, Op.Cit, cahier n° 08.

Les Alpes و Les Bouches du Rhône و L' Isère و Le Rhône
Maritimes، وكعادة بقية المهاجرين، يمكن أن نجد جماعات تنتمي إلى نفس الدوار

تتواجد في نفس المحيط (المكان)، وهذه الحالة مثلاً تبرز كما يلي:

24 مهاجراً من دوار (عيون الحجاز) لوحدهم في (Le Jura).

12 مهاجراً من دوار (أولاد العربي) لوحدهم في (La Loire).

15 مهاجراً من دوار (أولاد العربي)¹ لوحدهم في (Les Ardennes).

14 مهاجراً من دوار(زويد بن زروق) في (La sarre).

كما أنه لا يوجد أي مهاجر من هذه البلدية المختلطة في باريس أو في السين (La Seine).

أما بالنسبة لبلدية واد العثمانية الكاملة الصلاحيات فإن الإحصائيات المتوفرة تبرز أن 45
مهاجراً يتواجدون في (La Moselle) و 30 في (La Drome) .

بلدية خنشلة المختلطة:

سكان خنشلة يتواجدون في 45 مقاطعة بفرنسا، ويمكن أن نبين هذا التموقع على الشكل
التالي:

12 دوار في السين (Seine)-16 دوار في بوش دي رون (Bouches du Rhône).

14 دوار في الرون (Rhône) - 10 دواوير في المارن الأعلى (Haut Marne).

10 دواوير في موزيل (Moselle) - 10 دواوير في المورث والموزيل (Meurthe et Moselle).

10 دواوير في الشمال (Nord).

كما يتوجه سكان بلدية إدقاريني الكاملة الصلاحيات إلى منطقتين رئيسيتين هما :
(Le Rhône و Les Bouches du Rhône) .

لا بد أن نسجل أيضاً التمرکز الكبير لبعض الدواوير في مناطق معينة مثلاً:

مقادة: يتواجد 45 من بين مهاجريها الـ 130 في (Lisère) .

¹ يحتمل أن يكون خطأ، حيث توجد دواوير أخرى هي، دوار أولاد زرقعة ودوار أولاد حايف ودوار أولاد
بوعوفان.

تاويزانت : يتواجد 65 من بين مهاجريها الـ 136 في باريس (في (Le Isère) LE SEIL).

طامزة : يتواجد 118 من بين مهاجريها الـ 118 في Les Bouches du Rhône .
المحمل : يتواجد 450 من بين مهاجريها الـ 880 في (Paris Montreuil Clichy)
(La sine)، ويتمركز سكان المحمل كذلك في منطقة (Le Calvados).
أما عن دواوير الشمال الغربي (يابوس، تاويزانت، الرميطة) فإن سكانها يعيشون في (لالوار) و (المارن الأعلى).

و في الجنوب الشرقي (تابرقدة، تاماروت و المحمل) يعيش مهاجروها في الرين الأعلى (le Haut-Rhin)، الرين السفلي (le Bas-Rhin)، السين (La Seine) و المارن¹ (Marne).

وفي الشمال الشرقي (انسيغة، بودرهم، متوسة، بغاي و خنشلة) يعيشون في :

(La Meurth et Moselle) و (La Moselle, Le Nord , Le Doubs).

بلدية أم البواقي المختلطة:

- دوار سيدي رغيس : يتواجد 20 مهاجرا من بين مهاجريه الـ 97 في (Dole).
- دوار مدفون: يتواجد 13 مهاجرا من بين مهاجريه الـ 95 في (Chambly).
- دوار عين الزيتون: يتواجد 13 مهاجرا من بين مهاجريه الـ 90 في (Aubrais).
- دوار الحاسي: يتواجد 18 مهاجرا من بين مهاجريه الـ 35 في Clermont-Ferrand .

- عين الديس: يتواجد 23 مهاجرا من بين مهاجريه الـ 70 في (Manosque) .
يمكن أن نسجل كذلك حضور عشرين مهاجرا من (دواوين إثنين) هما: عين الزيتون وسيدي رغيس يستقرون في باريس، وعشرة من بينهم يعيشون موزعين على خمس دوائر مختلفة.²
ويعود تكتل المهاجرين على هذا النحو - في نظرنا - إلى مشقة الهجرة وقسوة الغربة خلافا لما يرمي إليه ماسينيون من إبراز الروح القبلية لدى المهاجرين وتفككهم السياسي

¹ Montagne, Op.Cit, cahier n° 08.

² Ibid.

فلاستعداد الوطني لدى المهاجرين كان موجودا بالرغم من أوضاعهم الشاقة، ولعل إقبال العمال هناك على اعتناق مبادئ النجم بمجرد ظهوره، ودعمه بانتظامهم في قسّمات بالمناطق الواردة في التحقيق هو أحسن رد على ماسينيون¹.

و هناك دراسة أخرى للسيد (M.J.J.Rager) في سنة 1949 قدمت للحاكم العام للجزائر حول الهجرة إلى فرنسا، بعد أن طلب من رؤساء البلديات وإداريي البلديات المختلطة تقديم ملف حول عدد المهاجرين من مختلف البلديات وكل المعلومات المتعلقة بهم (أسمائهم، الأماكن التي هاجروا منها، الأماكن التي هاجروا إليها في فرنسا....)، وكانت نتائج هذه الدراسة قد نشرت في كتاب لـ M.Rager² بعنوان: "المسلمون الجزائريون في فرنسا وفي البلدان الإسلامية (1950)"، وقد وصلت هذه الإحصائيات إلى مجموع : 142349 مهاجرا مقسمين كآآآ:

74420 من عمالة قسنطينة، بنسبة 52.3% و 4907 من عمالة الجزائر بنسبة 34.5%.
15382 من عمالة وهران بنسبة 10.8% و 3472 بالنسبة لإقليم الجنوب بنسبة 2.4%.³
وبناء على الإحصائيات السابقة يمكننا أن نستنتج بأن أهم مناطق الجذب في فرنسا هي ولاية السين وليون ولييوش دي رون، أما في شرق فرنسا فقد عرفت ولايتا المزييل والمورث والموزيل ارتفاعا ملحوظا في عدد المهاجرين وخاصة في سنة 1936، وفي غرب فرنسا كان عدد الجزائريين قليلا، بحيث لم يتجاوز 3200 مهاجرا في كل المناطق الغربية⁴ و بالرجوع إلى الخريطة و الإحصائيات المقدمة من طرف (Andrée Michel) التي تمثل توزيع الجزائريين في ولاية السين وخريطة تواجد العمال الجزائريين في فرنسا سنة 1937، نستنتج بوضوح أن المنطقة الباريسية هي أهم المراكز التي يقصدها المهاجرون حيث يستقرون في كل من:

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 31.
² جان جاك راجي (Jean- Jacques Rager) موظف لدى الحكومة العامة، حائز على أطروحة في القانون (الحقوق)، نشرها سنة 1950، أنهى تقريراً سنة 1956، وذهب إلى نفس المنحى الذي اتجه صوبه روبيير مونتاني، انظر:

Muriel Cohen, Op.Cit,p 34.

³ مليكة قليل، المرجع السابق، الملحق رقم (30) جدول يوضح عدد البلديات وعدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا.

Institut national d études démographiques, Les Algérien en France étude démographique et sociale , travaux et documents, Cahier n° 24. Ouvrage réalise en collaboration avec les "Etudes Sociales nord Africaines," presses universitaires de France ,1955, p91.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 28.

وإذا كانت بعض التحقيقات الفرنسية تذهب إلى التصريح قائلة: " لا غرابة أن نجد بأن الجزائريين يتجمعون في فرنسا حسب أصولهم المحلية"¹، وفي سياق آخر نقراً: " نحن أمام هجرة غير فردية بل عائلية وريفية لها طابع التضامن في فرنسا"²، فإن ذلك في نظرنا لا يعدو أن يكون مجرد تضامن للتغلب على محن البطالة وقساوة الغربة في أرض المتروبول، كما أن سمة التضامن هي أبرز ما يطبع العلاقات الاجتماعية للمجتمع الجزائري وهو ما أشار إليه العديد من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا.

وإذا كان المهاجرون الجزائريون يتوزعون حسب المناطق الصناعية الكبرى، وحيثما تتوفر الظروف الملائمة للاستقرار والعمل، فهل يمكن أن تتحكم في توزيع الحركى والأقدام السوداء عوامل أخرى؟ وماهي أهم المناطق التي تركز فيها أولئك العائدون عشية الاستقلال؟

المبحث الثالث: مناطق استقرار الحركى والأقدام السوداء بفرنسا:

من المؤكد أن فئة الحركى والأقدام السوداء عشية رحيلها في صيف 1962، كانت تبحث عن أماكن ملائمة للاستقرار فيها، وقد كان الأمر عسيراً في البداية، وذلك لأن المجتمع الفرنسي كان ناقماً على هذه الأقليات الأوروبية وربما رافضاً للاندماج معها، وكذا بالنظر إلى كون العديد من المرحلين لم يعرفوا الأراضي الفرنسية قبل هذا التاريخ، ولكن الأقدام السوداء وبعض الحركى وعائلاتهم استقروا في مناطق فرنسية عديدة.

كانت أغلبية الأقدام السوداء قد وصلت إلى مرسيليا، وتذكر العديد من الكتابات التاريخية أن 80% بالمائة من المرحلين غادروا سريعاً مرسيليا ليستقروا في مناطق الجنوب الفرنسي والمنطقة الباريسية وعموماً فإنهم توزعوا على التراب الفرنسي على النحو التالي:

34% في لونغدوك روسيون وفي منطقة P.A.C.A

17% في باريس وضواحيها.

¹ GR 1 H 1147.

² 10cab /59 états de l'enquête confiée à M. Robert Montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie Emigration Nord africaine en France.

12% في منطقة رون آلـب.

10% في البرانس الوسطى.

27% موزعون عبر كامل التراب الفرنسي.¹

خلال 1962 – 1963 وصل إلى فرنسا عدد من مساعدي الجيش الفرنسي لقدماء الحركى مرفقين بعائلاتهم وبلغ تعدادهم حوالي 90000 (رجالاً، نساء وأطفالاً هربوا من الوضعية المأساوية التي تهددهم عند البقاء في وطنهم، 60 ألفاً من بينهم استقروا بفرنسا بإمكانياتهم الخاصة، بينما (28000) من بين الأكثر عوزاً واحتياجاً تم ترحيلهم إلى المتروبول من طرف الجيش الفرنسي مع التعهد بحمايتهم، تمكن الأوائل من النجاح في رحلة سفرهم كما نجحوا في إيجاد سكن وحاولوا الاندماج في المجتمع الفرنسي وإخفاء ماضيهم، ولكن الآخرين الذين وصلوا إلى فرنسا تم تجميعهم في مخيمات شغلها سجناء الحرب اللاجئون من اسبانيا، الهند الصينية أو الجزائريون المقيمون هناك فيما بين (1958 و 1962)، كمخيم لارزك في (L'Aveyron) و (Bourg-Lastic) في (Puy de Dôme) و (Rivesaltes) بالقرب من (Perpignan) و (Saint –Maurice-L'ardoix) في (le Gard) أو (Biais) في (le Lot-et-Garonne).

كانت آمالهم في إيجاد حياة رائعة في المنفى قد صمدت عموماً لبضع الوقت في مواجهة الحياة الصعبة التي عاشوها في المتروبول، وكان من الصعب تأقلمهم مع الحياة الغربية التي كانت عسيرة حيث أن منح تقاعدهم الهزيلة بالكاد كانت تضمن لقمة العيش.²

أشار بيار بيلي (Pierre Baillet) في أطروحته إلى أن عدد الحركى في منطقة الشمال (le Nord) تتراوح بين 1500 و 2000 وأنه خلال 1968 وبلاستناد إلى الإحصاء الوحيد الذي درس الحركى على حدى تبين أن عددهم تراوح بين 6000 و 9000 حركي.

وخلال 1987 وبالعودة إلى تقديرات محافظة (ليل Lille) والتي أرسلت إلى المصلحة المركزية للعائدين بـ (Agen) تبين أن عدد الحركى ناهز 15000 شخص وهذا ما جعل

1 Mohand Khellil, Op. Cit, pp 142-143.

2 Marion ABSSI , sous la direction de philippe Raxhon et d'olivier Dard, Le nationalisme Algérien et ses diverses expressions, dans L'imigration en France metropolitaine entre 1945 – 1965, 2011 - 2012, pp 341 -342.

الدائرة من المناطق الآهلة بقدماء الحركى وعائلاتهم، كان استقرار الحركى (FMR)* في أحواض العمل الفعالة خلال عشرية 1960 وظهر توزيع العائلات كما يلي :

Roubaix حوالي 910 عائلة.

276 Tourcoing et Vallée de Lys عائلة.

Valenciennes حوالي 183 عائلة

Lille 135 عائلة

Dunkerque 100 عائلة

Maubeuge 86 عائلة

Pas des Calais 78 عائلة

وعلى هذا الأساس تكون منطقة ليل التي تشكل اليوم رابع تجمع سكاني في فرنسا بحجم سكاني اقل بقليل من مليون نسمة، تضم الأغلبية الساحقة من الحركى والتي تتواجد تحديدا في منطقة (Roubaix)، المدينة الصناعية التي تضم حوالي 100000 ساكن ، ويضم هذا التعداد السكاني عددا مرتفعا جدا من المهاجرين وخاصة من ذوي الأصول الجزائرية. بينما تعتبر Valenciennes و Maubeuge في جنوب منطقة ليل و Dunkerque في شمالها أحواضا صناعية أخرى ثانوية ولكن لا يمكن إهمالها.

وفي تقدير آخر بين عدد عائلات الحركى في كل مدينة وذلك بالاستناد دائما إلى الملفات الموجودة بالمصلحة، ظهر أن عدد السكان الفرنسيين المهجرين ذوي الأصول المغاربية يبدو كما يلي:

Wasquehal : 10 عائلات.

Lille 139 عائلة.

Dunkerque 102 عائلة.

Tourcoing وضواحيها 265 عائلة.

Hem 41 عائلة.

Wattrelos 56 عائلة.

* بناء على تقدير معد بالاعتماد على ملفات مصلحة العائدين بـ (ليل) في مارس 1987.

Leers 7 عائلات.
Villeneuve d'Ascq 23 عائلة.
Lys-lez-Lannoy 08 عائلات.
Croix 35 عائلة.
Maing 116 عائلة.
Condé-sur-L'Escaut 54 عائلة.
Vieux-Condé 18 عائلة.
Maubeuge 25 عائلة.
Aulnoye-Avesnes 16 عائلة.
Hautmont 14 عائلة.
Louvroil 29 عائلة.
Cambrai 10 عائلات.
Douai 27 عائلة.
Roubaix 685 عائلة.

وهذا يعطينا تقديرا إجماليا 1680 عائلة وإذا انطلقنا من متوسط 07 أطفال لكل عائلة يمكننا إحصاء مجموع سكاني يصل إلى 11760 شخص.¹

وحسب جاك سيمون دائما فإن مناطق الاستقبال ارتبطت بشكل وثيق بالعمل ومنطقة الاستقرار، إذ يستقر المهاجر في الأماكن التي يستقر بها أفراد عائلته، الذين سيساعدونه في إيجاد عمل وسكن فنجد:

- المنطقة الباريسية: 290133 جزائري (1973) بنسبة 36.3% من المجموع وتتركز بقوة في الغرب والشمال و Hauts de Saine وخاصة في منطقة سان- سانت-دوني.

- منطقة الرون- آلب: توجد ثلاث مقاطعات فقط هي:

¹ N.Boulhais, Op. Cit, pp 146-147.

- الرون - لالوار - إيزار، أين يتجمع فيها 110204 جزائري بنسبة 13.8% من المجموع.

- منطقة البروفانس-آلب-كوت دازير يتواجد المهاجرون في أربع مقاطعات هي:
- لابوش دي رون- لوقار Le Gar، Le Var والألب البحرية، أين نحصى 100873 جزائري بنسبة 12.6% من المجموع العام.

تأتي بعدها خمس مقاطعات حدودية:

- الشمال: 52712 جزائري (6.6%).
- الموزيل والمورث والموزيل: 47650 (5.9%).
- الراين العليا والدوب: 22560 (2.8%).¹
- وبالإضافة إلى ذلك فإن الجزائر، المغرب والبرتغال هي الدول الأولى التي تمثل الموطن الأصلي للمهاجرين في منطقة لالوار (la Loire).²

وخلال سبعينيات القرن الماضي، قدم باحث جزائري إحصائيات دقيقة متعلقة بتمركز المهاجرين الجزائريين وتوزيعهم على التراب الفرنسي، يمكننا توضيحها في الشكل التالي:³

53000	Paris	-
79285	Seine- Saint-Denis	-
49765	Hauts-de-Seine	-
38761	Val-de-Marne	-
26885	Val-d'Oise	-
24534	Yvelines	-
15079	Essonne	-
69226	Bouches-du-Rhone	-
10021	Haute-Savoie	-
28958	Isère	-
13980	Haut-Rhin	-
12692	Doubs	-

¹ J. Simon, Op.Cit, p19.

² ATLAS des populations immigrée de la region Pays de la Loire, n°= 8 Janvier 2004, p 4.

³ Salah Mouhoubi, p 242.

.13354.....	Meurthe-et-Moselle	-
.50578.....	Nord	-
.34.....	Landes	-
.103.....	Creuse	-
.161.....	Lozère	-
¹ .167.....	Lot	-

ومن هنا يمكننا القول بأن العوامل المتحركة في توزيع المهاجرين الجزائريين عديدة ومتنوعة، وهي لا تكاد تخرج عن كونها اقتصادية، اجتماعية ونفسية بالدرجة الأولى. ويمكننا أن نتساءل هنا عما إذا كانت هناك خصائص معينة تنفرد بها الهجرة الجزائرية فتميزها بذلك عن بقية الهجرات المتوسطة والعالمية؟

1 Salah Mouhoubi, Op.cit, p 242.

الفصل الثاني

البنية العائلية والاجتماعية للمهاجرين الجزائريين

المبحث الأول: البنية العمرية للمهاجرين الجزائريين.

المبحث الثاني: البنية العائلية للمهاجرين الجزائريين.

المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين.

المبحث الأول: البنية العمرية للمهاجرين الجزائريين:

الواقع أن الباحث الجزائري الكبير عبد المالك صياد قدم لنا تحليلا سوسيلوجيا عميقا للهجرة الجزائرية وخلص من خلال أبحاثه إلى القول بأن الهجرة الجزائرية تتخللها ثلاث مراحل والتي لا تعتبر فترات زمنية متوالية فقط، ولكنها تشهد على ثلاث أنماط مختلفة للهجرة:

" هجرة العمل " و " الهجرة العائلية ": الهجرة الجزائرية شاهد على علاقتهم المتعلقة بالاستمرارية والانتماء وعلاوة على ذلك فإنها تمثل خصائص فريدة من نوعها، فخلال المرحلة الأولى للهجرة: هاجر رجال اجتماعيون معروفون ببصمة المجموعة وحالة روح الفلاح الذي عمل على إعطاء تبريرات شرعية وذات طابع قانوني للمهاجر وللمجموعة، ومن هنا يجب عليه أن يثبت بمواقفه عدم ارتداده أخلاقيا عن المجموعة، تميزت هذه المرحلة - من المنظور التاريخي بكونها مثالية وحسب عبد المالك صياد - لأنها الوحيدة من حيث طول المدة والاستمرارية، ففي الهجرة (المهاجرون لا يغيبون لفترة طويلة) وفي الغربة (المغتربون لا يبقون لمدة طويلة).

لكن وعلى الرغم من غضب المجتمعات الفلاحية، التي وضعت رقابة على الهجرة لأفرادها غير أنه لم يكن بوسعها التحكم في النتائج، ولم تقف أبدا ضد آثار الانحلال، كما أن النزوح الريفي نحو المدن الجزائرية لم يكن مراقبا.¹

أما بالنسبة للهجرة العائلية فإنها من أبرز الخصائص التي ميزت الهجرة الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت العائلات الجزائرية تهاجر بأكملها، بعد أن كان الرجال - عزابا ومنتزجين - يهاجرون بمفردهم، ويتضح حجم الهجرة العائلية من الأرقام التالية:

خلال 1948 تمت هجرة أكثر من 768 امرأة، كانت 234 امرأة من مقاطعة الجزائر و 293 من مقاطعة قسنطينة، و 213 من مقاطعة وهران، و 28 من مناطق الجنوب، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه عدد النساء الجزائريات بفرنسا 40 امرأة قبل 1939. وخلال 1954 تجاوز عدد المهاجرين 165000 مهاجر، وهو أكبر عدد للمهاجرين إلى فرنسا، كان من بينهم 3000 امرأة وأكثر من 5000 طفل، كما بلغ عدد العائلات المقيمة بفرنسا في تلك

¹ Sabah Chaib, Op.Cit, NP.

السنة 5000 عائلة¹، ومع ذلك فالدكتور أحمد عصماني يقر في أطروحته بأن عدد النساء كان قليلا وظل في ثبات من حيث الزيادة طيلة سنوات الثورة التحريرية، إذ أنه في سنة 1955 تم إحصاؤهن من قبل محافظة الشرطة لباريس فكانت النتائج كما يلي:

- 3792 رجل و 47 امرأة بحى قوت دور (Gouttes d'or).

- 4075 رجل و 35 امرأة بحى فيلات (Villette).

- 10000 رجل و 48 امرأة في الدائرة الإدارية بيتو (Puteaux).

- 5000 رجل و 35 امرأة في مدينة (Saint Denis).²

والحق أن نسبة المهاجرين بنية عدم العودة لا تثير الاستغراب إذا عرفنا أن الغالبية العظمى منهم كانوا شبانا، وهذه أهم ميزة تختص بها الهجرة الجزائرية (عموما)³ ويتضح ذلك من خلال دراسة اجتماعية للمهاجرين الجزائريين في فرنسا قام بها المعهد الديمغرافي الفرنسي فوجد أن نسبة الشباب مرتفعة بين المهاجرين، وأنها أخذت في التزايد بنسبة 1% سنويا.⁴

ولهذا كانت الجالية المهاجرة في فرنسا بمثابة رأس مال ثمين وذلك لتعدادها الكبير وتميزها بطابع الفتوة وقوتها السياسية التي شكلت قاعدة وطنية متينة، ساهمت في تنوير المناضلين والمثقفين والطلبة وتمكنت من تشجيع تحركات الحركة الميصلية ومحاولة كشف تعاملها مع الأوساط القريبة من الحكومة الفرنسية.⁵

ويبدو أن الوضعية العامة في الوطن، هي الدافع الرئيسي إلى البحث عن عمل في سن مبكرة فالانقطاع عن الدراسة أو صعوبة الاعتماد على العمل التقليدي في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى الرغبة في الاعتماد على النفس من الناحية المادية والابتعاد عن العائلة، هي الدوافع الرئيسية التي تحرك أفواج المهاجرين من الجزائر نحو فرنسا.⁶

¹ بخصوص الهجرة العائلية، انظر:

Muriel Cohen, Des familles invisibles, politiques publiques et trajectoires résidentielles de l'immigration algérienne (1945-1985), Thèse pour le doctorat d'Histoire soutenue le 7 juin 2013, Université Paris 1- Panthéon Sorbonne, UFR d'Histoire, p 57.

² أحمد عصماني، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في ثورة أول نوفمبر 1954 (1954- 1962)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2012- 2013، ص 343.

³ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 32.

⁴ ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 141.

⁵ أنيسة بركات درار، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 105.

⁶ بوحوش، العمال الجزائريون...، المصدر السابق، ص 203- 204.

وهذا الشعور يؤكد اعتراف مالك بن نبي حين يقول: «ومما زاد في الأسى أنني أعفيت من الخدمة العسكرية، بسحبي رقما جيدا في تلك القرعة التي كانت تجرى بين المدعوين إلى الخدمة العسكرية من أبناء المستعمرات، إذ كان ترتيب متاع الجندي في الصباح وعمل السخرة الصغير أو الكبير في المطابخ، أو حيث يفرغ جنود الرماة فضلات طعامهم أفضل عندي من بقائي عالة على أهلي، وكان يبدو لي غريبا أن أبقى هكذا وأنا في سن العشرين».¹

لقد أشارت بعض المصادر إلى أن عدد الجزائريين قدر سنة 1938 بـ 75000 ليبلغ بتاريخ 19/09/1958 حوالي 322000 مقسمين إلى 261000 بالغ منهم 9800 فقط دون عمل، 15200 شاب و 45000 طفل، كما ذكرت بأن وزير الداخلية صرح بأن كل هؤلاء الرجال لهم الحقوق مثل المواطنين الفرنسيين.² ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن المهاجرين الجزائريين في المتروبول ظلوا محرومين من كل فرص الترقية والحماية الاجتماعية، بل إنهم كانوا عرضة للعنصرية والاستغلال بشكل دائم.

وفي سنة 1938 سجلت مصلحة الحجز الصحي البحري أن 80 % من المهاجرين كانت أعمارهم تتراوح ما بين 20 و 40 سنة، وأن 20 % أعمارهم فوق الأربعين أو دون العشرين³ ، ويمكن تعميم هذه القاعدة على بقية العمال الشمال إفريقيين حيث أثبتت الدراسة أن معدل سن العمال الشمال إفريقيين في المنطقة الباريسية كان بين 35 و 45 سنة، وذلك بعد أن أخذت عينة مكونة من 106 عاملا، يشتغلون في فروع نشاطات مختلفة (البلاستيك، المصفاة وفي السيارات).⁴

إن أرقام الجدول التي قدمها : Louis Chevalier توحى لنا بالملاحظات التالية:

(1) أن نسبة 67 % من المهاجرين، كان سنهم يتراوح ما بين 30 و 45 سنة، وهم بذلك يشكلون قوة عمل تامة.

(2) أن نسبة العمال الأقل من 30 سنة تشكل نسبة ضعيفة تقدر بـ (6 %)، أما نسبة العمال الأكثر من 55 سنة فهي منعدمة.

(3) أن متوسط العمر للعمال بين سنتي 35 و 45.

¹ بن نبي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 159.

² Combat : 13/09/58

³ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 32.

⁴ Louis Chevalier, Op.Cit, p 169.

ولكن قد يحدث في أوقات أخرى أن يكون أقل من ذلك، فقد بين M.Ray (Les Marocains en France ص (89)، أن متوسط العمر بالنسبة للعمال المهاجرين هو ما بين 30 و 40 سنة في 1937 في المؤسسات الباريسية، وما بين 23 و 30 سنة للعمال في المناجم.¹ وعلى سبيل المثال يمكننا توضيح سن العمال القادمين من عمالة قسنطينة بالعودة إلى الإحصائيات التالية:

أغلبية المهاجرين القادمين من بلدية عين التوتة المختلطة تتراوح أعمارهم ما بين 26 و 30 سنة أو ما بين 34 و 35 سنة، مع وجود فئة من 40 إلى 45 سنة (ولكن هذا لا يمنع أن الهجرة هجرة) و عندما يعود الكهول (المتقدمون في السن) لا نسجل إلا 8 من الذين يتجاوزون 50 سنة، يبقون بفرنسا وعلى العكس ترسم حركة ذهاب خاصة بالشباب ما بين 18 و 25 سنة، في حين نجد أن المهاجرين القادمين من بركة هم في المتوسط ما بين 20 و 35 سنة، وتتجه الإحصائيات نحو هجرة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة. من بين 2000 مهاجر لم نحص سوى 300 يتجاوزون 35 سنة و 25 فقط أكثر من 45 سنة، أما متوسط سن مهاجري بلزمة فيبرز في نقطتين:

من جهة ما بين 27 إلى 33 سنة، ومن جهة أخرى ما بين 38 و 40 سنة، إذن فهي تقريبا هجرة فتية وليست هجرة، كما نشير إلى أن 1550 متزوج تركوا عائلاتهم في الجزائر و 39 زواج مختلط سجل في المتروبول، أما العزاب فوصل عددهم إلى 650 مهاجرا. كما تشير الإحصائيات إلى وجود 400 عازب و 682 متزوج من بلدية عين القصر واستقرار 16 عائلة مسلمة بفرنسا، بالإضافة إلى نشوء 16 زواج مختلط.

ويختلف الأمر بالنسبة لبلدية الأوراس التي تقدم هجرة بربرية مسنة، أي أننا نجد مئات العمال من 55 سنة فما فوق والتي بدأت حاليا تضم شبابا (80 لم يتجاوزوا 20 سنة) الأغلبية الساحقة يتراوح سنها ما بين 22 و 35 سنة، وتنخفض ولكنها تبقى جد منتظمة في حين نجد أن هجرة سكان بلدية خنشلة المختلطة، ليست جد فتية، كما أنها ليست جد هجرة فأعمار المهاجرين على العموم تتراوح ما بين 25 و 30 سنة ويرتفع هرم الأعمار بانتظام إلى غاية 50 سنة.²

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 32.

² Montagne, Op. Cit, pp 4-6.

وفيما بين 1958 و 1962 وحسب إحصائيات CTAM فإن عدد النساء الجزائريات بالمتروبول تجاوز 15000 إلى حوالي 25000 ، وبالتالي انتقل رصيد الهجرة السنوية الذي استقر بين سنتي 1956-1958 في حدود 1400 سنويا، إلى حوالي 2500 بين سنتي 1958-1959 وثبت في تزايد خلال سنتي 1960-1961.¹

وفيما يلي جدول يبين حركية النساء والأطفال المسلمين بين الجزائر والمتروبول خلال سنتي 1958-1959:²

الأشهر	سنة 1958						سنة 1959					
	الوصول		الرجوع		الصافي من الهجرة		الوصول		الرجوع		الصافي من الهجرة	
	نساء	أطفال	نساء	أطفال	نساء	أطفال	نساء	أطفال	نساء	أطفال	نساء	أطفال
جانفي	200	240	130	58	+70	+182	258	321	144	110	114	211
فيفري	138	146	99	70	+39	+76	267	259	122	63	+145	+196
مارس	236	311	142	101	+94	+210	296	301	111	76	+185	+225
أفريل	167	190	108	73	+59	+117	231	228	135	61	+96	+167
ماي	182	194	62	50	+120	+144	293	294	102	105	+191	+189
جوان	170	197	145	121	+25	+76	434	461	212	179	+222	+282
جويلية	336	303	204	222	+132	+81	321	410	409	485	-88	-75
آوت	437	527	213	215	+224	+312	645	948	323	441	+322	+507
سبتمبر	308	398	259	154	+49	+244	763	995	165	118	+598	+887
أكتوبر	373	400	180	97	193	+303	484	633	196	128	+288	+505
نوفمبر	302	233	119	97	+183	+136	404	492	118	84	+286	+408
ديسمبر	168	311	106	81	+62	+230	258	311	145	103	+113	+208
المجموع	3017	3450	1767	1339	+1250	2111	4654	5653	2182	1953	+2472	+3700

من خلال المعطيات السابقة يبدو أن عدد النساء الجزائريات أصبح مهما في رصيد الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، كما أن عدد الأطفال شكل نسبة مرتفعة ويرتبط ذلك أساسا بالقمع المسلط على الجزائريين في أرض الوطن، وخصوصا في السنوات الأخيرة من الكفاح الوطني.

¹ Muriel Cohen, Op. Cit, p 57.

² GR 1H 1147 synthese des rapports trimestriels etablis par les conseillers techniques pour les affaires musulmanes 4ème Trimestre 1959.

حركة المهاجرين (رجال، نساء وأطفال بين الجزائر والمغرب)¹

الأشهر	سنة 1958			سنة 1959		
	الوصول إلى المغرب	الرجوع إلى الجزائر	الصافي من الهجرة	الوصول إلى المغرب	الرجوع إلى الجزائر	الصافي من الهجرة
جانفي	3680	4454	-774	4792	3849	+943
فيفري	4609	3616	+993	5774	2834	+2940
مارس	4458	4186	+272	5928	2301	+3627
أفريل	4270	3560	+710	5084	2147	+2937
ماي	3596	2249	+1347	5398	2590	+2808
جوان	2451	4759	-2308	5608	3741	+1867
جويلية	4021	5942	-1921	5373	6147	-774
آوت	6436	7506	-1070	9163	7544	+1619
سبتمبر	4161	5579	-1418	9130	4262	+4868
أكتوبر	3943	7053	-3110	7390	6134	+1256
نوفمبر	3879	5470	-1591	5351	6368	-1017
ديسمبر	3533	4970	-1430	4618	5426	-808
المجموع	49037	59344	-10307	73609	53343	+20266

الفائض 1959 (+20266) يضم : 14094 رجال، 2472 من النساء و 3700 أطفال

حجم الهجرة المتوقع في العشر سنوات القادمة كان يقدر بـ 20000 عامل في السنة.

مهما يكن الاختلاف بين الأرقام التي أوردناها، فإن الملاحظة التي تتجلى أمامنا هي فتوة الهجرة نحو فرنسا، وذلك ما يشكل في نظرنا قوة هامة، يمكن لفرنسا الاعتماد عليها بأقل الأجور ودون أن تكلف ميزانيتها شيئا، لأن هؤلاء المهاجرين يؤمنون بحياتهم بمواردهم وإمكاناتهم الخاصة، والامتياز الثاني أن الدولة الفرنسية تستفيد من مجهودات هؤلاء الشباب دون أن تكون قد بذلت شيئا لفائدتهم (سواء في تعليمهم أو تكوينهم أو إدماجهم في مجتمعاتها)، ورغم كل تلك المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققها السلطات الفرنسية إلا أن الكثير من الصحف ذهبت إلى وصف المهاجر

1 GR 1H 1147, synthese des rapports trimestriels etablis par les conseillers techniques pour les affaires musulmanes 4ème Trimestre 1959.

لقد كان هدف الصحافة هو تضخيم الموضوع لإثارة الرأي العام وتحريض السلطات السياسية على التدخل، وفي الواقع يبدو أن الأرقام التي قدمها محافظ الشرطة إلى اللجنة المختلطة من المجلس العام للسين تتبنى مثل هذه الخلفيات السياسية، إذ أنه في الحقيقة يوجد 18 شمال إفريقي من بين 1200 متهما بعمليات استغلال الثقة و16 من أصل 1130 متهما بالضرب والجروح و164 من مجموع 13955 سرقة موصوفة و24 شمال إفريقي من بين 79 عملية احتيال²، وهذا دليل كافٍ على أن كل تلك الادعاءات هدفها هو تشويه صورة المهاجرين الشمال إفريقيين عموماً والجزائريين بصورة خاصة.

اليوم في فرنسا، يمكننا أن نجد فرنسا من كل خمسة له جد من أصول أجنبية، هؤلاء الأجانب المغتربون الذين قدموا إلى فرنسا بصفة مؤقتة أو نهائية؛ ساهموا في تكوينها الديمغرافي³ والاقتصادي والثقافي⁴، حيث عرفت فرنسا فيما بين 1962 و1965 تزايداً في حركة (وتيرة) الهجرة لم تعرفه من قبل.⁵

¹ ومن أمثلة ذلك نجد:

" تؤكد جريدة "الفجر" في 05 نوفمبر 1949 أن " العربي هو في الحقيقة المطابقة للواقع اللص الذي يراقب المار المتأخر في زاوية من الممر، فيضربه بالعصا ويختلس منه ساعته " وهو يستثري من السرقة والسوق السوداء " لا نترانزجان في 17 سبتمبر 1948 . "

" أصبح اليوم من المستحيل ضمان حياة العملة الأجانب والسواحين " " الفجر في 07 سبتمبر 1949 . "

" إن أبناء شمال إفريقيا يفسدون أثاث الفنادق بتكديسهم في الغرف " " فرانس ديمانش (13 جوان 1948) " . "

" هم يضعفون ناموس الاتحاد الفرنسي " (لوفيقارو في 15 أبريل 1948).

" هم يجرون خطر الموت على عملة معامل الذكير بعدم مبالاتهم بالأمور واستسلامهم للقرار (باري براس "صحافة باريس في 19 ماي 1949) " . "

" أصبحوا لا يطبقون مراقبة البوليس الخاص " (لوفيقارو في 22 سبتمبر 1949).

" مثل فرقة البوليس الشمال الإفريقي الذي ليست لديه ثلاثون ألف بطاقة استعلامات فقط بل له " غاية اجتماعية " (جريدة لوماتان 07 ماي 1948).

" ينبغي طرد وإرجاع الذين لا يملكون شغلا معينا والقضاء على العناصر المشكوك فيها المشوشة بالنفي والسجن والموت

" (الفجر في 16 سبتمبر 1949)، انظر: جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص 57 - 58.

² كمال بوقصة، مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية " الشعبية "، ترجمة: ميشيل سطوف، المراجعة اللغوية: صادق بخوش، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 185.

³ تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 75 % من النمو السكاني الفرنسي فيما بين عامي 1921 و1931 كان نتيجة للهجرة، ومع بداية 1931 كان هنالك 2700000 أجنبي في فرنسا أي ما يعادل 6,6% من مجموع السكان وكانت أكبر الجاليات الأجنبية في فرنسا تتوزع على الشكل التالي:

الإيطاليون: 808000، البولنديون: 508000، الأسبان: 352000، البلجيكيون: 254000.

وكانت الهجرة من شمال إفريقيا تعرف زيادة واضحة ومستمرة، انظر: ستيفن كاستلز ومارك ميللر، المرجع السابق، ص 223.

⁴ Bibliothèque nationale de France. Direction des collections. Département Philosophie, Histoire, Sciences de l'homme. L'Immigration en France Histoire, Société, Communautés. Novembre 2006. p.1.

⁵ Alain Gilette et Abdelmalek Sayad, L'Immigration algérienne en France. Paris, Editions Entente, 1984.

تغير أيضا مفهوم الهجرة بعد إمضاء اتفاقيات إيفيان، حيث تغير مصطلح مسلم فرنسي جزائري ليعوض بمصطلح مهاجر؛ وذلك لأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة تغيرت في الجزائر، عندما أصبحت الدولة مستقلة وذات سيادة.¹

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا عن تغير مفهوم الهجرة، يمكننا القول بأن وضعية المهاجر أيضا عرفت نوعا من التغير، ففي بداية السبعينيات تعرض المهاجرون إلى مضايقات، كانت تنتهي في أغلب الأحيان بالاعتداء أو الموت أو الجروح الخطيرة، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى بداية التفكير في توقيف الهجرة نحو فرنسا²، فقد عاش المهاجرون الجزائريون في فرنسا (بعد 1962) وضعية تختلف عن وضعية المهاجرين الآخرين في فرنسا، ويبدو أن العوامل الأساسية في خلق تلك الوضعية هي:

- العامل الأول: الذي يرتبط باستقلال الجزائر وهجرة مليون أوروبي إلى فرنسا وعملهم على القيام بحملة واسعة النطاق ضد الرعايا الجزائريين المتواجدين هناك.

● العامل الثاني: يتمثل في كون المهاجرين الأوروبيين (من اسبانيا، البرتغال وبولونيا) يحملون ثقافة كاثوليكية تختلف عن الثقافة العربية الإسلامية التي يتميز بها الجزائريون وبالتالي فإن انتماء الجزائريين إلى هذه الثقافة جعلهم يعتبرون بمثابة جنس أدنى من الجنس الأوروبي المتحضر - حسب ما يدعيه الأوروبيون -.

● العامل الثالث: يتلخص في كون المهاجرين الجزائريين أميين وهذا ما حال دون ترقية في وظائف عالية، وصعب من إمكانية الاندماج مع زملائهم في المجتمع الفرنسي.

● العامل الرابع: يبرز في كون الجزائر دولة مستقلة حديثا، وإذا لم تكن فرنسا قد ساهمت في خلق وضعية بائسة بالنسبة للمهاجرين الأسبان والايطاليين الفقراء، فإنها هي السبب الرئيسي في خلق وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة بالنسبة للجزائريين.³

وتبين الأرقام التالية أن عدد الأطفال يشكل نسبة مرتفعة في هرم أعمار الجالية الأجنبية في فرنسا، وذلك بناء على الإحصائيات المتوفرة فيما بين 1975 و 1981.⁴

¹ Sylvain Laurens, Hauts fonctionnaires et immigration en France (1962- 1981). Socio-histoire d'une domination à distance, Thèse de sociologie, EHESS, 2006.

² Yvan Gastaut, L'Immigration et l'opinion en France sous la Ve République. Paris, seuil, 2000.

³ عمار بوحوش، العمال الجزائريون....، المصدر السابق، ص ص 147 - 148.

⁴ Jean Claude Labat, Joel Dekneud, Projection de la population étrangère résident en France Métropolitaine N° 166. Juin 1986, p 14.

السنوات الجنسيات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
الاسبان	28799	20440	7740	380	12320	12840	680
الابيطاليون	19507	15520	5720	540	9260	10240	980
البرتغاليون	122933	106660	24260	1040	81360	83280	1200
بقية الاتحاد الأوروبي	131D9	11600	8360	120	3120	3180	600
الجزائريون	126964	119520	19920	740	98860	107200	5500
المغاربة	89133	83640	84220	420	74800	75720	1160
التونسيون	42314	36480	3680	180	32620	35140	1160
بقية دول إفريقيا	30739	20140	5600	240	14300	15300	340
الأتراك	23921	22360	1700	40	20620	21100	180
بقية دول آسيا	19019	13120	3520	340	9260	10020	300

والواقع أن هؤلاء العمال المهاجرين الشباب قد ساهموا بشكل كبير في تقوية الاقتصاد الفرنسي، رغم أن الحكومة الفرنسية لم توفر لهم حماية اجتماعية أو ثقافية مهمة، وحسب بعض الدراسات الاقتصادية الفرنسية فإنه بعد التباطؤ الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية بخصوص الهجرة إلى فرنسا، جاءت مرحلة جديدة شهدت موجات هجرة وتحديدًا من المغرب العربي والبرتغال، إذ وصل تعداد الجالية الأجنبية إلى 4128312 مهاجر إلى غاية 1 جانفي 1975، ليشكل المهاجرون نسبة 7.7 % من المجتمع الفرنسي، 8% من الفئة النشيطة و20% من اليد العاملة في قطاع الصناعة.¹

والواقع أنه عند توقف تدفق الهجرة نهاية 1973 قدرت الإحصائيات بحوالي:

845694 مهاجر، منهم 535282 رجل و 83488 امرأة و 226919 طفل، وتبقى الجالية الجزائرية تشكل أهم الأجانب بنسبة 20 % (من مجموع 4 ملايين مهاجر)، كما قدر عدد

¹ Jean Bouvier, André Armengaud, Pierre Barral, François Caron, Adeline Daumard, René Girault, Claude Willard, Histoire économique et sociale de la France. L'ère industrielle et la société d'aujourd'hui (siècle 1880- 1980), troisième volume années 1950 à nos jours, 1re édition, presses universitaires de France, Paris, 1982, P1538.

العائلات الجزائرية بـ 75000 منهم 15000 زواج مختلط وقدر عدد الشباب 225000 (طفل ومراهق أقل من 16 سنة) و85000 شاب من 16 إلى 25 سنة.¹

ويظهر كذلك بأن الهجرة الجزائرية فتية بالعودة إلى إحصاء 1982 الذي وضع أنه ولد بفرنسا 238220 جزائري من الجنسين منذ 1963 أو بعدها.²

وحسب ما قدمته الباحثة Muriel Cohen فإن متوسط الأعمار بالنسبة للمهاجرين الجزائريين طالبي الاستفادة من سياسة التجمع العائلي هو 36 سنة، تشكل نسبة 37 % أقل من 32 سنة و 36% أكثر من 37 سنة، وأغلبيتهم قدموا شبابا إلى فرنسا، فمتوسط العمر عند القدوم هو 22 سنة، وهذا من شأنه أن يخلق فرصة للمهاجرين الشباب (منحى اجتماعي متصاعد وإمكانية الحصول على فرصة للتكوين، بالإضافة إلى سهولة تعلم لغة بلد الاستقبال وقوانينه الأخرى)، كما أن 11% قدموا إلى فرنسا قبل بلوغهم سن 16 سنة.³

المبحث الثاني: البنية العائلية للمهاجرين الجزائريين:

لنفهم الوضعية الحالية؛ لابد من العودة إلى الخطوط العريضة لتاريخ الهجرة الجزائرية في فرنسا وذلك بتحديد المراحل الأساسية لحركة الذهاب والإياب، خلال الفترة الكولونيالية ثم منذ استقلال الجزائر إلى غاية توقف الهجرة، وأخيرا إلى الفترة الممتدة من 1973 إلى 1981.

خلال الفترة الاستعمارية كان للهجرة مفهوم تمدين الجزائريين، أو خلق بروليتاريا من الريفيين الجزائريين، وتطور الاستعمار الفرنسي والنمو الديمغرافي، خلقت سياسة الاستعمار المطبقة من طرف فرنسا في الجزائر ضياعا مستمرا لموارد السكان، وهذا ما عرض البدويين لمآسي وأزمات عنيفة، لعل أهمها مصادرة الأراضي بعد فشل الانتفاضات الشعبية التي عرفتھا أغلب مناطق الجزائر.⁴

وإذا كانت العديد من العائلات الجزائرية قد عرفت طريقها إلى المهجر، فإن حالتها هناك لم تكن بأحسن حال من حال العائلات التي ظلت بالجزائر، ولكننا حينما نطلع على بعض وثائق الأرشيف فإننا نجد إغفالا متعمدا للحالة المأساوية لعائلات المغتربين، في حين كانت أغلب التقارير تركز على حركية السكان ومساهمات المهاجرين في النضال الوطني، وعلى سبيل المثال نجد مايلي:

¹ J.Simon, Op.Cit, p 18.

² Ibid, p 24.

³ Muriel Cohen, Op.Cit, pp 314- 315.

⁴ Henri le Masne, Le Retour des émigrés algériens. Office des publications universitaires, Hydra, Alger, CEM. Centre d'Information et sur les Migration, Paris, p19.

" رغم الأحداث التي تعرفها الجزائر منذ الأشهر الأخيرة من سنة 1954 وتأثيراتها على العائلات الجزائرية، إلا أن تزايد السكان يبدو أنه لم يتأثر فتعلمنا نشرة الإحصاءات العامة عن حركية السكان المسلمين في البلديات الحضرية، إذ سجلنا 21921 حالة زواج و79679 ولادات سنة 1957 مقابل 17902 حالة زواج و70429 ولادات سنة 1956 أما نسبة الوفيات فقدرت بـ 13475 و28117 في نفس المناطق الحضرية الإدارية".¹

ولكن حتى بأرض المتروبول كانت حالة المغتربين كارثية ويظهر ذلك واضحا حينما نطالع مقالا بجريدة المنار جاء فيه: " بينما عدد الجزائريين الذين بارحوا الجزائر إلى فرنسا الآن يقارب نصف مليون وأكثرهم شبان لا يجتازون سن الثلاثين ومعظمهم عزاب وذلك لفقدان العمل والسكنى بالجزائر، وبدل أن يجدوا عملا عند حلولهم بفرنسا يقتاتون منه ويخففون به الوطأة على أهلهم الذين تركوهم وراءهم بدون عائل، لم يحظ عدد كبير منهم بذلك وبقوا هناك عاطلين دون عمل ولا سكن ولا قوت، فساءت حالة الكثير منهم على ما كانت عليه بالجزائر وحشروا بالمخازن والإسطبلات ففتكت بهم الأمراض لسوء المعيشة والتعرض للعفونات وفقدان الإسعاف الطبي".²

ومن جهة أخرى أبرزت جريدة المجاهد قمة العنصرية الاستعمارية وذلك من خلال التحقيقات التي نشرتها والتي تشير إلى إنشاء مراكز التجمع — كالتى أقيمت بالجزائر — ولكنها في قلب باريس وعلى مستوى فردي، والمعروف أن مراكز التجمع في الجزائر قائمة على نقل سكان قرية أو دوار كامل من أراضيهم وديارهم إلى مركز معين تحيط به الأسلاك الشائكة، بهدف حرمان جيش التحرير الوطني من الحصول على المواد التي يجدها عادة عند السكان، ويتم تطبيق هذه الفكرة في باريس بالنسبة للجزائريين على مستوى الأفراد فيعمل البوليس على نقل عائلة جزائرية تقيم مثلا في "بورت دي ليلا" إلى "كولومب" وتأخذ عائلة أخرى من "كولومب" إلى "نيج ايطاليا" وتنقل عائلة ثالثة إلى "بورت دي ليلا"، أي أن نقل الجزائريين من محلات إقامتهم يتم بشكل ثلاثي فالعائلة الأولى تأخذ مكان العائلة الثانية والثانية تأخذ مكان الثالثة والثالثة تأخذ مكان الأولى، ويتم نقل العائلات الجزائرية بهذه الكيفية ليلا فقط، وأحيانا يتم نقل سكان مبنى كامل — من الجزائريين طبعاً — مثلما وقع في الأسبوع الأول من شهر جانفي 1960 عندما نقلت أربعمئة عائلة جزائرية في البرد القارس مما تسبب في موت رضيعين أصيبا بالتهاب رئوي أثناء هذا التنقل.³

¹ ANOM : 4SAS/93

² المنار، " الحالة الاقتصادية في الجزائر "، المصدر السابق.

³ المجاهد، " فرنسا تقيم محتشدات للجزائريين بباريس "، العدد 68 / 16 ماي 1960.

والحق أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين ناشد الهيئات النقابية لأجل نصرة المهاجرين بفرنسا، إذ وجه بتاريخ 18 أكتوبر 1961 برقية إلى مختلف المنظمات النقابية بباريس على إثر المظاهرات التي احتج فيها العمال الجزائريون ضد الإجراءات العنصرية والتعسفية ضدهم ودعا فيها العمال الفرنسيين إلى التنديد بالإجراءات التعسفية الدامية والتشهير بالقرارات العنصرية ضد العمال الجزائريين وطالبهم بتنظيم مظاهرة لمساندة ضحايا هذه القرارات.¹

بعد الاستقلال أصبحت الهجرة الجزائرية ناتجة عن دوافع سوسيولوجية وبسيكولوجية بالدرجة الأولى، ولهذا استمر تدفق المهاجرين خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، ولم يتوقف توافد الجزائريين إلى فرنسا وذلك تطبيقا لبنود اتفاقيات ايفيان وحرية تنقل الأشخاص بين البلدين لعدة سنوات، وبناء على ذلك وصل عدد الوفود إلى 35000 سنة 1975 وكان معظمهم شبابا (46% منهم كانت أعمارهم 20 سنة) بالإضافة إلى سياسة الالتحاق العائلي التي تطورت بسرعة وساهمت في ارتفاع أعدادهم خاصة في الأحياء (14-15-16) بمدينة مرسيليا²، دون أن ننسى أن عائلات المهاجرين تتكون من عدد كبير من الأفراد وذلك ما أدى إلى زيادة تعداد الجالية الجزائرية بالمهجر.

حسب إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية لسنة 1980 فإننا نجد أن الهجرة الجزائرية سجلت في نهاية سنة 1979 ما يقارب 782111 مهاجر بالمقارنة مع سنة 1975 أين ارتفع عدد جاليتنا إلى 884320 وبالتالي سجلنا انخفاضا (تراجعا) بـ 102209 شخص وعلى اعتبار أن الجالية الجزائرية المهاجرة هي على العموم تقارب 25000 مولود في السنة يمكننا تحديد عدد حالات العودة النهائية بـ 230000 منذ 1975، وهذا ما يمثل متوسطا سنويا بـ 45000 عودة.

في حين أن التطور الديمغرافي للمهاجرين من جنسيات أخرى فيما بين 1975 و1979 يمكن توضيحه على الشكل التالي:

تعداد الجالية المهاجرة الاسبانية والايطالية انخفض بشكل واضح بـ: 86016 شخص و 74636 شخص، في 1975 ما يقارب 531384 اسباني مقيم في فرنسا، في 1979 لم يكونوا إلا 445368.³

¹ المجاهد، " الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوجه نداء الى العمال الفرنسيين "، العدد 107، 01 نوفمبر 1961.

² Emile Temime, Op.Cit, NP.

³ Faycal Bissekri, Op.Cit, p 94.

هناك ميزة بارزة تمتاز بها الهجرة خلال الفترة المدروسة (خصوصا فيما بين الحريين) وهي اقتصرها على الرجال دون النساء، إذ قدر عدد المهاجرات الجزائريات إلى فرنسا سنة 1930 بنحو 20 امرأة فقط هاجرن مع أزواجهن، وإلى 1939 لم يكن عددهن يتجاوز 40 امرأة ولم تكن هجرتهم بقصد العمل، بل لمرافقة أزواجهن مساعدة لهم على الاستقرار¹ وهذه ميزة يشترك فيها تقريبا كل العمال القادمين من عمالة قسنطينة²، وقد وضحت بعض الإحصائيات أن الهجرة الجزائرية عموما - قبل الحرب العالمية الثانية- تكاد تقتصر على الرجال، حيث بينت الدراسة الإحصائية التي أجريت سنة 1925 أن عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا؛ قدر بـ 56 رجلا في حين لا توجد أي امرأة³، غير أننا نلاحظ في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب الكونية الثانية بداية انتقال أسر جزائرية بكاملها إلى فرنسا، ولعل ذلك يعود إلى التحسن النسبي الذي ميز واقع العمال المغتربين في فرنسا فشجعهم بذلك على استقدام عائلاتهم وأبنائهم، أو قد يكون ناتجا عن تأثير دعوات رجال الإصلاح إلى لم شمل العائلة الجزائرية بالمهجر، فعلى سبيل المثال وبلاستناد إلى الدراسة التي أعدها (روبير مونتاني) وعلى الرغم من أنه ليس لدينا تدفق العزاب ولا المتزوجين الذين بقيت عائلاتهم في الجزائر، إلا أننا نعلم أن 31 أسرة تتبع الزوج إلى فرنسا (هذا بالنسبة لبلدية عين توتة المختلطة)، كما لا يمكننا معرفة تدفق المتزوجين والعزاب من بلدية بريكة ولكننا نعلم أن 12 عائلة قدمت إلى فرنسا.

أما بالنسبة لبلدية بلزمة فإن الإحصائيات تشير إلى أن 1550 متزوج تركوا عائلاتهم في الجزائر و 39 زواج مختلط سجل في المتروبول، في حين وصل عدد العزاب إلى 650 مهاجر، كما تشير الإحصائيات إلى وجود 400 عازب و 682 متزوج من بلدية عين القصر واستقرار 16 عائلة مسلمة بفرنسا، بالإضافة إلى نشوء 16 زواج مختلط .

نميز عند مهاجري بلدية خنشلة المختلطة، عددا على أهمية كبيرة من المتزوجين بالمقارنة مع العزاب والذي يمثل قاعدة شبه عامة (2200 مقابل 1200)، في حين استقرت بفرنسا 32 أسرة وأسس 18 زواج مختلط⁴، وعلى ما يبدو فإن الجزائريين أكثر اندماجا مع الفرنسيين بالمقارنة مع البولونيين، ولهذا عرفوا الزواج المختلط (بالفرنسيات) ابتداء من الثلاثينيات (1930).⁵

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص32.

² R. Montagne, Op.Cit, cahier n° 08.

³ J-P.Sanderson et T.Eggerickx (Gé DAP- UCL), Des sources de données méconnues pour l'histoire de l'émigration internationale: les registres des étrangers et les << recensements des étrangers>> de 1938 et 1939, Chaire Quetelet, 2005, p 5.

⁴ Montagne, Op.Cit, pp 4-6.

⁵ Geneviève. M. G, Op. Cit, p.

وترشدنا بعض المعلومات الإحصائية المستقاة من أرشيف وزارة الحرية الفرنسية والمؤرخة بـ: 31/12/1958 إلى أن عدد الأسر الجزائرية عرف زيادة واضحة، كما أن عدد النساء ارتفع خلال هذه الفترة، وهذا ما يمكن استنتاجه من الأرقام التالية:

مجموع الجزائريين المسلمين: 320000 نسمة.

النساء المسلمات: 16000.

الأطفال: 45000.

الطلبة في الجامعات: 630.

التجار: 10000.

المساجين: 9628¹.

المرضى (في المستشفيات): 9093².

وبالاستناد إلى المعلومات الإحصائية للثلاثي الثالث لسنة 1959، والمؤرخة بـ: 30 سبتمبر 1959 نجد بأن تقديرات السكان المسلمين الجزائريين وصلت إلى: 340000، وتم إحصاء 17000 من النساء والبنات الأكثر من 16 سنة.

- زوجات أو خليات أو شريكات 7900.

- أطفال أقل من 16 سنة 51000.

- طلبة التعليم العالي 1090.

- تجار 10000.

- معتقلون 9509.

- المرضى 8454³.

¹ تشير بعض الدراسات إلى أن عدد المساجين والمعتقلين خلال الثورة التحريرية كان مرتقعا، ويدل ذلك على صعوبة الأوضاع التي عاشها المهاجرون في ديار الغربة، حيث نجد الإحصائيات التالية:

يوجد بمخيم لارزاك (أفيزون) مركز (CARS):

- الزيارة الأولى: 9 جويلية 1959:

يوجد 2123 شخص من مناضلي (FLN) من بينهم 36 مريض، 24 في مستوصف المخيم و 12 في مستشفى ودير.

- الزيارة الثانية: 9 مارس 1960:

بلغ التعداد الحقيقي يوم الزيارة: 2735 معتقل.

أنظر: مصطفى خياطي، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي، تصدير مسعود جناس، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015، ص ص 221، 223.

² GR 1H 1147.

³ GR 1H 1147.

وهذا ما يعطي دلالة واضحة عن ارتفاع عدد العائلات الجزائرية في المتروبول، وخاصة منذ خمسينيات القرن الماضي.

ولعل تلك الرغبة في الاستقرار هي التي دفعت الكثير من العمال إلى الزواج بالفرنسيات فقد جاء في تحقيق قام به "جيرولامي" سنة 1929 أن المتزوجين شرعيا بالفرنسيات كانوا 700 ، وأن المتزوجين منهم بغير عقد شرعي كانوا حوالي 15000¹، وهنا نجد أن أوكتاف ديبون يقر بأن بعض المئات من العمال تزوجوا بنساء فرنسيات بدافع الإنسانية (لتربية الأبناء والقيام بأشغال البيت) والذين يتخلون عنهم عند عودتهم إلى إفريقيا²، غير أننا نعتقد أن هذا الرأي يحمل نوعا من العنصرية، ونستدل على ذلك بنتائج دراسة عينة مكونة من 2000 حالة، تبين من خلالها أن وضعية النساء الفرنسيات (ربات البيوت) اللواتي تزوجن من جزائريين متوسطة على العموم؛ كما أنها لا تختلف كثيرا عن تلك التي تميز الأوروبيات.³

وزيادة على ذلك فهناك أعداد كبيرة من المغتربين الشباب الذين خطبوا بعض الفتيات من أقارب وأصدقاء عائلاتهم بالجزائر وفرنسا وتبقى النسبة الأكبر متمثلة في وجود العمال في فرنسا بينما يستقر أبناؤهم وزوجاتهم في الجزائر⁴، كما نجد بأن المهاجرين الجزائريين يفضلون الارتباط بالجزائريات اللواتي يتواجدن في المتروبول، لأنهن ببساطة قادرات على تحقيق الاندماج الأسري.⁵

ولعل هذا الواقع دفع جمعية العلماء المسلمين إلى الحرص على صيانة الهوية العربية الإسلامية من خلال التأكيد على ضرورة مرافقة زوجات المهاجرين لأزواجهم، وفي هذا السياق نشرت جريدة البصائر في العدد 29/04 أوت 1947 مقالا جاء فيه: "جمعية العلماء تعلم وتأسف أن مسلمي فرنسا معرضون للتحلل من الإسلام والعروبة بطول الأمد وتأثير الوسط، وتعلم أن الأولاد الذين يولدون هناك من أمهات أوروبيات يكونون أوفر سهما من شرور هذا التحلل، فإذا لم تتعاهد لهم

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص32.

² Octave Depont, "Les troubles en Afrique du nord et les franchises indigènes en Algérie" Revue politique et parlementaire, (Paris), 1935, p74.

³ Jean Sutter, in Robert Gessain (dir), Documents sur l'immigration, INED. Travaux et Documents, 2, Paris, PUF, 1947, pp 177- 178.

⁴ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 208 - 210.

⁵ Jim Houze, " contrôle, encadrement, surveillance et répression des migration coloniales: une décolonisation difficile (1956 - 1970) ". Dossier de L'Institut d'histoire du temps présent, 24 Juin 2004.

الجمعية بالوعظ والإرشاد لكبارهم وتعليم الدين والعربية لصغارهم، ضاع على الأمة آلاف من أبنائها يندمجون في دين غير دينها وجنس غير جنسها".¹

ولأجل ذلك عمل الأستاذ الشيخ عبد الحميد بن باديس على تعيين الفضيل الورتلاني وتكليفه ليكون في واجهة الصراع وفي الخطوط الأمامية ضد الاستعمار، وكان ذلك في العاصمة الفرنسية باريس²، وكانت الجمعية قد بدأت في هذا العمل الجليل منذ سنة 1936 على يد الفضيل الورتلاني³، الذي شد الرحال، في منتصف هذه السنة إلى البلاد الفرنسية حيث الآلاف من مواطنيه العمال، وفي فرنسا بعد دراسة حال الجالية الجزائرية المهاجرة قرر بينه وبين نفسه أن يعمل شيئاً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مواطنيه البؤساء⁴، وقد شرع جمعية مجموعة من الأساتذة⁵ الذين التحقوا به بأمر من الجمعية، يخطط للعمل المثمر والمهادف فبدأ بتبنيه العمال المغتربين وتوعيتهم بضرورة التآخي والتماس العلم والمعرفة التي تحرر الأمة وكان ينادي بتربية الأفراد لتكوين كتائب النضال قبل تعيين القادة والزعماء، وتوصل مع إخوانه الأساتذة إلى إنشاء عشرات النوادي في باريس ومختلف مدن فرنسا، حيث توجد مجموعات كثيرة من المغتربين الجزائريين⁶، وقد آتت هذه النوادي ثمراتها قبل الحرب الأخيرة ثم قضت عليها الحرب، ثم حاولت الجمعية تجديدها بعد الحرب⁷ غير أن التكاليف المالية تضاعف واحدها إلى الآلاف؛ فكان ذلك وحده سبباً للعجز⁸، لقد ظهرت هذه الأندية والمدارس بعد فترة قصيرة، وكانت تحت اسم "التهذيب" وغدت تؤدي رسالتها التهديبية والتعليمية في أقسام دراسية لتعليم اللغة العربية ومبادئ الإسلام، كما كانت تلقى في هذه النوادي المحاضرات الدينية

¹ رايح تركي عامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاثة الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004، ص 38.

² عبد الحفيظ أمقران الحسني، "المرحوم الفضيل الورتلاني عبر المقاومة الجزائرية؟ إلى ثورة التحرير الوطني (1) - 1959-1900"، مجلة الثقافة، السنة 18 - ع 100 (1988)، ص 67.

³ رايح تركي، جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 38.

⁴ خمري الجمعي، "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ودور الأستاذ الفضيل الورتلاني"، مجلة الحوار الفكري، ع 5، أوت 2003، ص 118.

⁵ المرحومان: الشيخ سعيد صالح، الشيخ الهادي السنوسي، الشيخ الصالح بن عتيق والشيخ محمد الزاهي الملي والملي والشيخ سعيد البيباني وغيرهم...

⁶ أمقران الحسني، المصدر السابق، ص 67.

⁷ حسب رواية المجاهد أمقران الحسني الذي أوفده البشير الإبراهيمي إلى فرنسا، فإنه تمكن في أواخر سنة 1949 برفقة مجموعة من رفقاءه المتعاطفين مع جمعية العلماء من تأسيس شعبة مكونة من: عبد الرحمن يعلاوي رئيساً والطاهر سي بشير نائباً وعبد الحفيظ أمقران كاتباً عاماً والبشير ايزمران نائباً والسعيد حدادي أميناً للمال والسعيد حواسين نائباً وعميروش آيت حمودة مراقباً، وكان أمقران ضمن المجموعة السرية للجنة الثورية التي كان يقودها عميروش بباريس، أنظر: أحمد مريوش، مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر وأثرها على دعم الثورة التحريرية، المصادر، العدد 21، ص 267.

⁸ الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص ص 159- 160.

والاجتماعية¹، فجمع المسلمين هناك على هداية الدين وشهامة العرب وأشرهم معنى الإصلاح الذي شع نوره في الجزائر، كما عمل على إلقاء المحاضرات للكبار والدروس التعليمية للصغار وبذلك شعر المسلمون أنهم في وسط عربي إسلامي²؛ فكان للورتلاني فضل إنقاذهم من مهالك البيئة المعادية التي تحددهم باستمرار في دينهم ولغتهم ومصير حياتهم ووطنهم³، ومما زاد في نجاح الفضيل الورتلاني في رسالته التربوية في فرنسا؛ أن أصبحت هذه النوادي والجمعيات محل إقبال وتردد الجالية الجزائرية بفرنسا.⁴

وعلى مدى سنوات الكفاح الوطني (1954-1962) عملت الحكومة الفرنسية بمساعدة بعض الهيئات والنقابات التي تحمل روحا عنصرية على تأسيس بعض اللجان والجمعيات الودية المتعاطفة مع الشمال إفريقيين، والتي أشرف على تسييرها بعض قدماء المعمرين (موظفين أو عسكريين)⁵، ولكن المهاجرين الجزائريين لم يتوجهوا إلى تلك المؤسسات والتي أسموها (دار العسكري) لأنهم كانوا على يقين بمراميتها وعلى عكس ذلك تماما، فإن الجزائريين قاطعوا تلك المصالح الاجتماعية التي أنشأها موريس بابون وانضموا إلى اللجان الاجتماعية التي تشرف عليها فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا والتي تعمل على تثبيت أسعار الوجبات الغذائية والغرف، وتراقب شروط الوقاية في محلات الإقامة وتراقب كذلك الدروس المسائية للشمال إفريقيين، وتعلق جريدة المجاهد على تلك البرامج قائلة: "وعلى كل حال فإن العمل البسيكولوجي الذي سعت إلى تحقيقه تلك المصالح الاجتماعية قد فشل ولم يتحقق ذلك"⁶ وذلك رغم أن الإحصائيات التي تضمها وثائق الأرشيف توحي بأن تلك السياسة وجدت صداها لدى المهاجرين، حيث نجد مثلا أنه بخصوص النشاط التعليمي تم تنظيم دروس للبالغين (عمومية وخاصة) كان عددها 200 وضمت 9000 تلميذ مسجلون، من بينهم 3000 تقريبا هم دائمو الحضور.

بينما قدرت دروس ما قبل التكوين (التأهيل) المهني بـ 21 درسا بمجموع 463 تلميذا.

¹ الجمعي خمري، المرجع السابق، ص 118، وانظر أيضا: عبد الكريم بوالصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1945)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 312-313.

² رابح تركي، جمعية العلماء، المرجع السابق، ص 38.

³ أمقران الحسني، المصدر السابق، ص 67.

⁴ الجمعي خمري، المرجع السابق، ص 118.

⁵ Marianne Thivend, "L'ESSANA, un lieu de solidarités franco-algériennes en temps de guerre", Recits d'engagement des Lyonnais auprès des Algériens en guerre, 1954- 1962, Editions Bouchène, Saint-Denis, 2012, pp 28- 35.

⁶ El Moudjahid, " une main – d'œuvre a bon marche ", N 62(31 Mars 1960), p 36 .

أشارت كذلك إلى أن دروس التكوين السريع أقبل عليها: 1369 متربصا مسلما، إذ كانوا يقصدون مراكز التكوين المهني السريع (CFPA).

وأخيرا قدرت دروس التعليم المنزلي بـ: 53 درسا مفتوحا لـ 1103 تلميذا.¹

أما بخصوص النشاط التعليمي: فقد نظمت دروس التعليم العام لصالح العمال، وأشارت تلك التقارير إلى أن الدروس المسائية التي توقفت خلال العطل باشرت في التدريس، وقد ارتفع عدد هذه الدروس التي يقدمها معلمون عموميون في قاعة التدريس أو في منازل المراكز وخاصة إذا كانت مجهزة، وتقدم بعض الدروس الخصوصية الخاصة في الجمعيات من طرف مدرسين مأجورين أو في الغالب من متطوعين، لكن سير الدروس كان محتشما لعدة أسباب منها:

في سان أي واز: صعوبة تنقل الشمال افريقيين بسبب حضر التجول بعد التاسعة ليلا وبسبب الأحداث الارهابية في أوت - سبتمبر.

- في الموزال وليفوج، الراين الأدنى، لالوار الاطلنطية Moselle , les Vosges, le Bas Rhin, la Loire Atlantique: بسبب ضالة عدد المستمعين المتعلمين

- Seynod (Haute Savoie) Embrun (Hautes Alpes) لم يقبل أي معلم تقديم الدروس والتكفل بتقديم الدروس.

- في غاب Gap أين كانت تقدم دروس في ثكنة راينيي Reynier استرجع الجيش هذا المقر. وفيما يتعلق بفترة النساء فلهن الإمكانية لتحسين فرنسيتهم من خلال حوارات مع المرشدات في بيوتهن، أو في دروس جماعية عندما يسمح عددهن بذلك.

وأوردت تلك الوثائق أن النساء اللائي يرغبن في تلقي تعليم أولي يمكنهن ذلك، لكن أغلب النسوة يرغبن في التعليم التطبيقي الذي يوفر لهن مزايا مستعجلة مثل الخياطة وتربية الأطفال...²

التحضير أو التهيئة للحياة الحضرية: تقدم من طرف المساعدين الاجتماعيين التابعين لوزارة الصحة والسكان بالتوازي مع تقديم الدروس، إذ تقدم محاضرات ومحادثات "حلقات نقاش" في مقرات الجمعيات من طرف مربين متطوعين من جميع الأوساط، ومن طرف طلبة أنجزوا تربية في الجزائر أثناء العطل.

¹ SHAT: GR 1H 1147.

2 أنظر الملحق رقم 1 (مراكز التعليم).

وعن أوجه التضامن أوردت الوثائق الفرنسية أنه: " في الجيرونديين لالوار إقليم بلفور يوجد عدد من العائلات المسلمة تستضيفها عائلات باريسية".

تعليم التدابير المنزلية:

هذا التعليم هو الذي تهتم به النساء والبنات المسلمات.¹ ومع ذلك يمكننا القول بأن تأثير تلك السياسة في أوساط الجالية المهاجرة لم يكن كبيرا خاصة إذا أخذنا في الحسبان بأن أعداد المهاجرين في تلك الفترة كانت مرتفعة.

ومن جهة أخرى حرمت أغلب العائلات الجزائرية من الحماية والمنح والضمان الاجتماعي حيث تشير بعض المصادر إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ سنة 1958 حوالي 9715000 نسمة بحوالي 8700000 جزائري، من بينهم 310000 مستقرون بفرنسا لأجل العمل و1015000 أوروبي من بينهم 140000 إلى 150000 من الطائفة اليهودية بالإضافة إلى 59000 أجنبي، وأمام الزيادة الديمغرافية الهائلة وسط الجزائريين المسلمين اقترح بعض المسؤولين الفرنسيين مسألة الحد من تطبيق نظام المنح العائلية، رغم أن هذا النظام لم يكن يمس أغلبية الجزائريين، فضلا عن كونه ظل غريبا عن القطاع الزراعي، وظلت الشريحة الكبرى من الجزائريين محرومة من قوانين الحماية الاجتماعية، وبهذا منعت السلطات الفرنسية تمديد هذا النظام وتحججت بكونه يستنزف الخزينة العامة، مع العلم أن المستفيدين الوحيدين من تلك المنح هم العمال الجزائريون بفرنسا، ليتم تمديد هذا النظام باحتشام على قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات بالجزائر.²

وفي إطار الحماية والتكفل الاجتماعي بالعائلات، أشارت الوثائق إلى التقرير المؤرخ بـ 24 مارس 1959 والذي يضم تركيبة التقارير الأربعة الأخيرة لسنة 1958 من طرف مصلحة الشؤون الإسلامية والنشاط الاجتماعي.

وقد اجتمعت لجان المحافظات من أجل المسألة الشمال افريقية واهتمت بمناقشة المسائل التالية: تشغيل وبطالة- إيواء- سكن العائلات وخاصة تلك الحالة التي تأتي بشكل عفوي دون تحضير للسكن- طلبات المساعدة من طرف الجمعيات التي تساعد العمال المسلمين وعائلاتهم.

- في منطقة سان-إيواز حظي المهاجرون بمساعدات اجتماعية في مناطق محددة لضمان تنسيق بين مختلف المصالح العمومية والمنظمات الخاصة، قصد تقديم عمل اجتماعي لصالح الشمال افريقيين.

¹ GR1H 1147.

² هوارى قبائلي، " الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية "، المرجع السابق، ص 157.

- في الأردن وزعت ملابس على 300 طفل من أبناء العمال المهاجرين. ولكن هذه المساعدات تبقى تافهة بالنظر إلى عدد أطفال المهاجرين الذي يعد بالآلاف وبسبب حالة البؤس والعوز التي يعيشونها فإن أولئك الأطفال بحاجة إلى مساعدات أكبر.

- صندوق الضمان الاجتماعي والمنح العائلية:

- في منطقة الألب البحرية Alpes maritime سبق صندوق المنح العائلية مستحقات الكراء ومصاريف السفر اتجاه الجزائر.

- في مناطق أخرى ساعدت هذه المنح في بعض مشاريع البناء الخاص بمؤسسة Sonacotral، وتدعم الجمعيات المختصة في تقديم المساعدة الاجتماعية للمسلمين وعائلاتهم.

ونلاحظ بأن الإدارة الفرنسية كانت تولي عناية خاصة للمهاجرين، وخصوصا المنحدرون من بلاد القبائل ولهذا قام أحد ضباط المكاتب الإدارية الخاصة بيرات Pirette القبائل الكبرى بإصدار نشرية "صدى جرجرة" وطلب من المفتشين العامين للإدارة (في مهمة استثنائية للجزائر) توزيعها على المهاجرين من هذه المنطقة بوردو وليون.¹

وفي منطقة أخرى من التراب الفرنسي، انتخب المجلس العام لمنطقة لاجيرونند la Gironde لفائدة تخصيص 2400000 فرنك لصالح الجمعيات الثلاث لمدينة بوردو²، كما تم تسجيل 1 مليون فرنك

من ميزانية مقاطعة الرون Rhone لصالح جمعية la liaison de l'Afrique du Nord

والأكيد أن تلك المساعدات الاجتماعية الهزيلة لم تكن كافية لإزالة حالة البؤس البادية على المهاجرين وعائلاتهم، وهي لا تكاد تساوي شيئا بالقياس إلى مساهمة العمال المغتربين في تنمية وتطوير الاقتصاد الفرنسي بأقل الأجور.

ورغم وجود اتفاق مسبق بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية في إطار اتفاقيات ايفيان سنة 1962 والتي كانت تقر بحرية حركة الأشخاص والبضائع والتي أعيدت مناقشتها مرارا، سنة 1963، 1964، 1968، 1981 و 1985 والتي كانت تعنى بالضمان الاجتماعي والمساواة في المعاملة مع مواطني البلد المستقبل وتعليم لغة وثقافة بلد المنشأ³، إلا أن الحكومة الفرنسية أقدمت بتاريخ 28 فيفري 1972 على إصدار المنشور رقم 21.072 القاضي بوقف صرف المنح العائلية لأبناء المغتربين الذين

¹ GR 1H 1147.

² GR 1H 1147.

³ نعيمة زيدان، المرجع السابق، ص 93.

تلقوا هذه المساعدات العائلية المستحقة لمدة 6 سنوات وكان ذلك نتيجة عدم التوصل إلى اتفاق مع المسؤولين الجزائريين بشأن هذه المسألة.¹

وقد استخلصت بعض التقارير الأرشيفية الفرنسية المظاهر العائلية للهجرة الجزائرية نحو المتروبول على النحو التالي:

- يهاجر الجزائريون لوحدهم في الغالب بسبب صعوبة السكن في فرنسا، أو بسبب عدم التطور العائلي (تباين التطور بين الرجل والمرأة).
- هجرة الرجال بمفردهم بالإضافة إلى ظروف أخرى متعلقة بالعمل وهي أهم سبب وتمثل في عدم استقرار اليد العاملة الجزائرية بالمتروبول.
- بقاؤهم مرتبطين بشكل كبير مع عائلاتهم المتروكة في الجزائر، يرسلون مبالغ وفي بعض الأحيان تكون معتبرة إذ يعيشون في تقتر ونقص في التغذية على حساب أنفسهم وخاصة منهم مهاجرو منطقة القبائل، أما بعضهم الآخر فهم غير مباينين بعائلاتهم، إذ لا يرسلون لهم إلا القليل وغالبا ما ينفصلون عن زوجاتهم وخاصة مهاجرو شمال تلمسان.

وقد أصبحت حالة المهاجرين عسيرة للغاية، وخاصة في السنوات الأخيرة للعهد الاستعماري ومع التواجد الكبير لعائلات المغتربين بالمهجر، إذ تدل الإحصائيات على ارتفاع عدد العائلات إلى 10000 والأطفال إلى 20000.²

وبخصوص البنية العائلية دائما، فإنه بالنسبة للجزائريين وجدت بضع مئات من العائلات الجزائرية فيما بين ماي 1952 إلى أوت 1953، ثم تضاعفت بسرعة حيث تم إحصاء 17198 امرأة و 30573 طفل لـ 125057 مهاجر جزائري وذلك منذ نهاية 1954 إلى نهاية 1960، وابتداء من 1961 سجل حضور 78000 طفل بفرنسا وذلك بتقدير 10000 وصول في السنة. وخلال 1968 تم إحصاء 76760 امرأة جزائرية و 154000 طفل.³ وذلك ما يدل على تزايد تعداد الأسر الجزائرية، خاصة بعد الاستقلال.

¹ عمار بوحوش، " الهجرة: تقييم عام للقضية "، المصدر السابق، ص 111.

² ANOM : 4SAS/93.

³ Charles-Robert Ageron, " L'immigration maghrébine en France, un survol historique", rapport présenté au colloque organize par l'Association pour l'avancement des etudes

والجدير بالذكر أن الأزمة البترولية التي عرفتها أوروبا بشكل عام وفرنسا على وجه الخصوص سمحت بالتعرف على مشاكل المهاجرين ووضعيتهم الصعبة، وذلك راجع إلى الأبحاث والدراسات التي أنجزت لهذا الغرض وفي هذا السياق يمكننا ذكر الدراسة التي قدمها "جاك اوجارد" Jacques "Augarde" بعنوان: "La Migration Algérienne" وهو عبارة عن عرض شامل لقضايا الهجرة الجزائرية من بدايتها إلى غاية سبعينيات القرن العشرين، وقد تضمنت الدراسة حقائق مهمة عن حالة المهاجرين كان من شأنها أن تعرف المسؤولين الفرنسيين بحقيقة الوضعية التي يعيشها الجزائريون في التراب الفرنسي، غير أن الملاحظ أن هذا الباحث لم يتعمق في الموضوع، كما أنه لم يوضح بعض الجوانب السلبية في السياسة الفرنسية المطبقة على العمال الجزائريين.

كما شهدت سنة 1971 ظهور دراسة اجتماعية* عن المهاجرين الجزائريين وقد ركزت على الأسرة الجزائرية في فرنسا، إذ أن صاحبها بحث الأسباب الرئيسية للهجرة البحرية التي عاشتها الأسرة الجزائرية المهاجرة بعد الوصول إلى فرنسا والاستقرار بها، وحلل ظروف العمال السكنية وحالتهم الصحية وتعرض لمختلف المهن التي يمارسونها، وأبرز ما في الدراسة هو الحديث عن مدى انسجام العمال مع المجتمع الصناعي الذي يختلف كثيرا عن المجتمع الزراعي التقليدي الجزائري، وصورة البحث صادقة عن اغتراب المهاجر الجزائري وعن وضعية الأسر المهاجرة في نواحيها المختلفة الاقتصادية، المادية، الاجتماعية والنفسية.¹

وعموما فإنه بعد الاستقلال يمكننا القول بأن المهاجرين اصطدموا بمشكلات جديدة من عيار آخر وأكثر تعقيدا، وذلك بعد سن سياسة إدماج المسلمين والأجانب في المجتمعات الأوروبية خاصة، سيما وأن وجود المسلمين بالدول الغربية انتقل من حالة الاستقرار إلى حالة المواطنة والإقامة الدائمة، مما استدعى ضرورة خلق وضعية قانونية لليد العاملة التي توافدت منذ أواسط القرن العشرين من دول العالم الثالث²، وقد تطلبت تلك الوضعية تسوية قانونية تجاوزت ما كان يتمتع به المهاجرون من هوية قانونية ومدنية يصبحون بموجبها أحرارا في التحرك داخل المجال الذي يقيمون فيه أو في السفر إلى

islamiques. L'Islam en Europe dans l'époque modern. Paris, 30 septembre. 1er octobre 1983, p 66.

* Ahcene Zehraoui, Les travailleurs Algériens en France (Paris :Francois Maspero, 1971).

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 24 - 25.
² ينبغي أن نشير هنا إلى أن أغلب الدول الأوروبية كانت مجبرة على التعامل مع اليد العاملة الوافدة من الدول الأقل نموا، وكانت هولندا مثلا قد سنت سياسة الإدماج في مذكراتها السياسية منذ 1975، ولكن ما حدث هو أن اليد العاملة الإيطالية والاسبانية اندمجت بصورة سريعة وتلقائية، غير أن المغاربة والأتراك والسوريناميون المسلمون انضوا تحت تكتلات منعزلة خاصة بهم خارج بنية المجتمع الهولندي، أنظر: التجاني بولعوالي، " اندماج المسلمين في الغرب بين الإمكان واللا إمكان"، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد 3، جوان 2005، ص 138.

بلداتهم الأصلية... وأصبح للمهاجر الحق في بعض المكاسب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية، فيكون له الحق في العمل والانتخاب والصحة والتعليم والتجمع والتعبير.¹

والحق أن عملية التفاعل الثقافي والتكيف الاجتماعي أضحت من الأمور الصعبة والمعقدة، وخاصة في الدول الأوروبية التي أصبحت دولا مستقبلية للهجرة بشكل واضح كألمانيا وفرنسا، سويسرا، بلجيكا وإسبانيا وربما يفسر ذلك بعاملين أساسيين هما:

- اختلاف الخصائص الثقافية للأفراد والجماعات وذلك باختلاف الزمان والمكان، وأن المهاجرين أنفسهم يعيشون اختلافات ثقافية وعرقية حتى ولو كانوا قادمين من نفس المنطقة (جغرافيا وحضاريا).

- قوة الضغوط الإعلامية والسياسية المحلية المتمثلة في الاستعمال المنتظم لتعابير ومصطلحات "تجريدية" و "عنصرية"، وذلك فضلا عن "التجريم" الجماعي للهجرة عموما والهجرة المغاربية بصفة خاصة.²

ولكن عدم إقبال أعداد كبيرة من الجالية المسلمة بالدول الأوروبية على الانخراط العفوي في الثقافة الغربية، لا يجب أن يفسر في إطار فشلهم في تحقيق الاندماج اللغوي أو المهني أو حتى شبه الثقافي، ولكنه يرتبط بأسباب عميقة تتجلى أساسا في نمط تفكيرهم وأسلوب تعاملهم كما أن عدم تجاوب العديد من المسلمين مع بعض قيم الثقافة الغربية لا يدل على أنهم لم يندمجوا بقدر ما يشير إلى تمكنهم من إتقان اللغات الغربية واستيعابهم لثقافات البلدان التي يعيشون فيها وانتظامهم بشكل إيجابي وبناء داخل سوق الشغل، ومع ذلك تحفظوا على الانخراط في ثقافة الآخر لأنه يحمل في طياته بذور الموت لثقافتهم الأصلية.³

وفضلا عن ذلك فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أفرزت عدة آثار سلبية، من بينها لجوء المهاجرين إلى الإقامة في الأحياء الفقيرة المتخلفة لأنهم ينضمون غالبا إلى مواطنيهم الذين يحملون نفس الجنسية أو القادمين من مجتمعات الجنوب، وهذا ما يخلق فئات تعيش ظروف اجتماعية متدنية، وزيادة على ذلك

¹ التجاني بولعالي، المرجع نفسه، ص 137-138.

² فضيل دليو، " المهاجرون في إسبانيا، اعتبارات نظرية ونماذج دراسية "، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، المرجع السابق، ص 168-169.

³ بولعالي، المرجع السابق، ص 144، 146.

845694 مهاجر، من بينهم 535282 رجل و 83488 امرأة و 226919 طفل وتبقى الجالية الجزائرية أهم الجاليات الأجنبية (من مجموع 4 ملايين مهاجر) بنسبة 20%. كما وصل عدد العائلات الجزائرية إلى 75000 عائلة، منها 15000 زواج مختلط، وقدر عدد الشباب بـ 225000 طفل ومراهق أقل من 16 سنة و 85000 من 16 إلى 25 سنة.¹

وبالنظر إلى الاعتبارات السابقة يمكننا القول بأن الهجرة الجزائرية تتميز بالفتوة وهذا ما يسمح باستفادة الدولة الفرنسية منها، ولكن في المقابل هل هناك تحسن أو اهتمام بالجالية الجزائرية المغتربة؟ وخصوصا ما تعلق بالظروف الاجتماعية؟

المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين:

1- ظروف السكن:

إذا حاولنا التعرف على الأوضاع الاجتماعية المميزة للعمال المهاجرين، فإنه يمكننا القول بأن أهم ملاحظتها هي مظاهر البؤس البادية على المغتربين، وذلك رغم الحرية النسبية ومستوى الأجور التي يتحصلون عليها، والتي تجعل أوضاعهم أحسن - نوعا ما - من تلك التي يعيشها أغلب الجزائريين بأرض الوطن.

وإلى خاصية الهجرة المؤقتة، يعزو بعض الكتاب مظاهر البؤس هذه، فالهجرة المؤقتة في نظرهم تجعل المهاجر الجزائري لا يفكر في تنظيم نفسه سكنيا ولا في توفير وسائل الراحة والاستقرار بها، وما دامت لديه نية الرجوع إلى وطنه، فهو يفضل السكن مع جماعة من ذويته وتوفير النقود في انتظار فرصة العودة إلى الوطن.²

وأهم ما يميز الهجرة الجزائرية أنها تمت بغير تنظيم من السلطة الفرنسية، إذ لم تشرف على تنظيمها سوى في سنوات الحربين العالميتين الأولى والثانية، وما عداها فالهجرة كانت تلقائية يسافر الجزائريون على نفقاتهم ويبحثون هناك عن عمل بوسائلهم الخاصة، وكان من نتيجة انعدام الإشراف أن عانى كثير من المهاجرين من محن التعطل³ التي أدت بالكثير إلى الانحراف.⁴ وكثيرا ما كان المهاجرون

¹ Jacques Simon, Op.Cit, p 18.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 33.

³ إن الهوة الاقتصادية مرتبطة أيضا بالهوة الاجتماعية، إذ يلاحظ في المجال الاجتماعي تفاوت طبقي صارخ بين فئات المجتمع وشرائحه المختلفة وهذا ما يختزل دائما نوعا من عدم الرضى الاجتماعي وتبدو الطبقة العاملة البروليتارية دائما محرومة من كل أشكال الرخاء الاجتماعي، متخبطة في كل مظاهر التخلف كما تبدو ظاهرة الهجرة بنوعيتها الداخلية والخارجية التي تكون عادة نحو البلد المستعمر والتي تصاحبها عادة أمراض اجتماعية منهكة، أبرزها التفكك الأسري والبطالة وانتشار ظاهرة العنف والسرقات... ومردّها أساسا إلى غياب مخططات سليمة لتنمية البلاد وخلق التوازن الجهوي، أنظر: محمد الدقس، "سوسيولوجيا التخلف"، مجلة سيرتا، السنة 1، العدد 1، ماي 1979، ص ص 96-97.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 32.

يعانون من نظرة الاحتقار من طرف الأجانب الذين يعتبرونهم قليلي التربية والانتباه والإرادة، وهي شروط أساسية يتطلبها العمل في المتروبول¹ كما أنهم يرون أن أغلب هؤلاء العمال وجدوا أنفسهم في حضارة ساخنة وعرفوا نظاما من الحرية غير متعودين عليه، وهم محرومون من دعم الأسرة والسلطات الإدارية كما أنهم غير مؤطرين بالأسرة رثة، يعانون من سوء التغذية² وينامون في أكواخ حقيرة، فانزلقت غالبيتهم بسرعة نحو الإدمان على الكحول وإلى أخلاق رذيلة وممارسة الجريمة.³

غير أننا نعتقد أن غياب دور الحكومة الفرنسية في مجال الإسكان⁴، هو السبب الذي أدى إلى ظهور حالة البؤس البادية على العمال في المهجر، فالمشاكل التي تواجه العمال - والمتعلقة بالسكن - لم تكن لتحل من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا يعني أن سياسة الإسكان لم تكن إلا مظهرا، وهنا ندرك أن العمال يتحملون مسؤوليتهم في إيجاد سكن يأويهم، فمنهم من يحصل عليه من طرف المؤسسات التي يعمل فيها، أو المؤسسات الخاصة أو المراكز المقامة مابين المؤسسات، أو حتى الجمعيات الخاصة.⁵

والظاهر أن الحكومة الفرنسية بدأت منذ خمسينيات القرن الماضي تبدي نوعا من الاهتمام بمسألة السكن الخاصة بالمهاجرين الجزائريين، وفي هذا الشأن أوردت بعض التقارير الأرشفية أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا كانت ايجابية بشكل واضح قبل اندلاع الثورة، إذ تم تأسيس مؤسسة وطنية للبناء من أجل الجزائريين، بإعانة من الدولة ونشاط التأمين الاجتماعي وبعض أرباب العمل من أجل أيواء العمال، والتي ألحت على ضرورة أن يبلغ عدد الأسرة 50000 سرير.⁶

¹ O. Depont , Op.Cit, p74.

² على العموم هي أغذية بسيطة، أهمها البطاطا، المربي، الحليب، القهوة والخضر...أنظر : M. Louis Roussel, op.cit, p.19.

³ O. Depont , Op.Cit, p73.

⁴ وحتى إن وجدت جهود من طرف الحكومة الفرنسية، فإنها غالبا ما تكون غير كافية، ويتضح ذلك جليا حينما نطالع مقالا في إحدى الصحف الفرنسية بعنوان: " النشاط الاجتماعي لصالح المسلمين في المتروبول " l'action social en faveur des musulman en métropole والذي يورد أنه تم بناء 50000 سرير خلال خمس سنوات، أنظر :

Combat : 13/09/58.

⁵ Rager, Op.Cit, p 109.

* على العموم هي أغذية بسيطة، أهمها البطاطا، المربي، الحليب، القهوة والخضر...أنظر :

⁵ M.Louis Roussel, Les ouvriers des deux mondes, AJUSTER. Au chemin de fer des usines de Wendel. A moyeuivre- Grande (Moselle), ouvrier journalier dans le système des engagements volontaires permanents, d'après: Les renseignements recueillis sur les lieux en 1926 et 1927. Publier par la société d'économie sociale. Reconnue d'utilité publique. Troisième série, 21^e fascicule, p 19.

⁶ ANOM : 4SAS/93.

وتضمنت تقارير أخرى بعض الإحصائيات في العديد من المدن الفرنسية، يمكن توضيحها كما يلي:
البناءات قيد الإنشاء:

البناءات الحالية ستضم 6488 سرير.

منطقة السان Seine:

سوناكوترال sonacotral.

بوينيني (243) سيتم افتتاح أول مبنى في بداية 1959.

بوينيني (243) تشييد المنزل Foyer الثاني متواصل.

كلمار Calamart : الورشة مفتوحة، حيث ورد "le chantier est ouvert"

Seine-et- Oise :

سوناكوترال: أرجونتاى 243 Argenteuil الافتتاح متوقع في جانفي.

نونت : Nantes : إنهاء الأشغال في تقدم .

أرجونتاى 243 Argenteuil - كي دو سين - Quai de Seine بداية الأشغال الكبرى.

شاتوبريون 243 Chateaubriand بداية الأشغال.

جمعية منازل الشمال افريقية للمنطقة الباريسية "Association des foyer Nord africain de la région parisienne مدعمة من وزارة الداخلية.¹

ولكننا نعتقد أن هذه الجهود غير كافية، وخاصة خلال الخمسينيات التي سجلت هجرة العائلات الجزائرية بأكملها، وبالتالي فإن ذلك كان يتطلب - في نظرنا - المزيد من الجهود المبذولة للتكفل الجيد بمسألة إسكان المهاجرين وعائلاتهم.

ويتواجد المهاجرون في أماكن متسخة وغرف ضيقة ومراقدين مكدرين فيها²، مع نقص فادح في الأموال لأن مردودهم ضعيف، يضاف إلى ذلك إرسال مبالغ مالية إلى ذويهم في الجزائر مما أجبر هؤلاء المهاجرين على إنشاء بيوت الصفيح من بقايا الخشب وقد كانت بائسة جدا وتفتقر إلى ضروريات الحياة.³

¹ GR1H 1147.

² روى أحد العمال المهاجرين أن وضعية مواطنيه كانت جد بائسة فكتب يقول: " وحالة الكثير من إخواننا الشمالي إفريقيايين تفتت الأكباد، وهم يرقدون كالسردين من 5 إلى 10 في غرفة واحدة لقلة الفرش والبرد، وهم عرضة للتفتيش والإهانة والسجن والضرب لأقل شبهة وخصوصا في هذه الأيام الأخيرة..."، أنظر: الجزائر الجديدة، " الشمالي إفريقيايين في فرنسا "، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.

³ Emile Temime, Op.Cit, NP.

ويبدو ذلك واضحا من حالة السكن التي وصفتها بعض مصادر الأرشيف الفرنسية:¹

عائلات	عدد	عزاب	حسب المستخدمين	الجزائر
المجموع	3230	37393		
13031	2425	46	HLM سكناات ذات إيجار مكيف	
11163	439	24320	من طرف جمعيات خاصة	
1913	7900	77471	من إمكانيات المهاجرين الخاصة	
34800	13994	139230	المجموع	
60907	1810	14900	بيوت الصفيح ومناطق غير صحية	الجزائر
10260	7000	72237	مقاهي ونزل للمبيت	
34800	8810	87137	المجموع	
45060				

والحق أن المصادر التاريخية سجلت بعض المساهمات التي تقدم بها النواب الشيوعيون والتي كانت ترمي أساسا إلى تحسين حالة العمال الجزائريين وسكناتهم، والتي كان من أبرزها طلب نائب وهران في المجلس الجمهوري التصديق على تعيين 18 مراقبا صحيا لتحسين سكن وأحوال العمال المهاجرين بالمتروبول، خصوصا بعدما وصف حالة العمال بالصعبة وأظهر بأن بعض البلديات المرتبطة بالنقابات قد حققت عدة نجاحات لصالح العمال المغتربين، وختم المقال بالعبرة التالية: "...وفي النهاية وافق المجلس على هذا الطلب العادل".²

ومع ذلك كانت بعض الدول الأوروبية المستقبلية للمهاجرين تتكفل بمسألة السكن، وفي هذا الإطار نذكر أنه خلال 1969-1970 تمكنت ألمانيا من بناء وحدات سكنية بواسطة مكتب الشغل، قدرت بـ 2245 وحدة يبلغ تعداد الأسرة بها 134978 سريرا، أما في فرنسا فكان مفترضا أن توفر الدولة 10000 سرير و 15000 سكن عائلي في 1969 ولم يتحقق من ذلك المشروع سوى 5525 سريرا و 771 سكنا عائليا، وفي 1970 رسمت خطة لإيجاد 14000 أو 15000 سرير جديد، ولم يتحقق من هذا المشروع سوى 1002 منزل عائلي و 11739 سرير جديد، ومن

¹ GR 1H 1147.

² الجزائر الجديدة، "نواب مخلصين لوعودهم... لإسعاف الخدماة الجزائريين في فرنسا"، السنة 2، العدد 15، سبتمبر 1947.

أجل المقارنة نذكر بأنه خلال نفس الفترة المذكورة دخل ألمانيا الغربية 789000 عامل جديد بينما دخل فرنسا 380000 مهاجر.¹

وهناك مشاكل أخرى متعلقة بالتغذية، فأغلب العمال يعانون من تغذية ناقصة (غير كافية) وغير صحية، بالمقارنة مع الأعمال الشاقة التي يمارسونها، وذلك لأن هؤلاء العمال - كما أسلفنا الذكر- مجبرون على إعالة أنفسهم وادخار جزء من الأموال التي يحصلون عليها لإرسالها إلى أسرهم بأرض الوطن²، غير أننا نجد بعض الهيئات التي تأسست في بعض المدن الفرنسية لمساعدة العمال المغتربين، وكمثال عن ذلك نذكر (مساعدة عمال ما وراء البحار)³ في مرسيليا ويرمز لها ب (A.T.O.M) ومنزل شمال إفريقيا (La Maison de l'Afrique du Nord) في ليون.⁴

وقد أشارت بعض الوثائق المحفوظة في الأرشيف الفرنسي إلى أنه تم اقتراح بعض الفصائل الإدارية التقنية في المتروبول في التجمعات الكبرى التي يتركز فيها المسلمون، قصد مساعدتهم عن طريق الاتصال الحثيث عن قرب والتواصل مع المهاجرين المسلمين الجزائريين، لحل كل المشاكل الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية⁵، وأخيرا أن يصبح هؤلاء على قدم المساواة مع المتروبوليين الذين يحتكون معهم، وسيكون عدد هذه الفصائل 23 سنة 1960.⁶

والحقيقة أن الحكومة الفرنسية كانت تهدف إلى تطويق العمال الجزائريين وتحصر على مراقبتهم⁷، ولهذا الغرض جندت عددا من الجزائريين ووزعتهم على المناطق الآهلة بالمهاجرين وتظاهرت بحماية العمال في تلك الأحياء، إذ ورد مايلي: " كما أن مصلحة حماية العمال الجزائريين التي يجب أن

¹ بوحوش، " الهجرة: تقييم عام للقضية "، المصدر السابق، ص ص 111 - 112.

² Rager, Op.Cit, p 111.

³ تكتب هكذا (Aide aux travailleurs d'Outre- Mer).

⁴ Malek OUARY, Par les chemins d'émigration, Société Algérienne de publication, 1955, p 74.

⁵ ورد في التقرير: "... ومنذ سنتين المشاكل الأمنية التي تواجههم".

⁶ SHAT, GR1H1147 Note sur la mise en place d'un service de protection des travailleurs algeriens dans la métropole.

⁷ كانت السلطات الفرنسية تتابع وتتخوف من التطور الوطني الذي أصبح عليه المهاجرون، ولأجل ذلك أنشأت الدوائر المعنية هناك في باريس وفي كبريات المدن مصلحة تدعى " بمصلحة حماية ومساعدة الأفارقة الشماليين "، لكن دورها كما سنبينه في مكانه كان دورا قمعيا سياسيا أكثر منه إنسانيا، انظر: زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 33. كما أن مالك بن نبي أورد في مذكراته أن تلك المصلحة كانت تفرض رقابة شديدة على أبناء المستعمرات، حيث كتب قائلا: " والإدارة التي لم يمض غير قليل على تدشينها جامع باريس قرب ساحة مونج (place Monge) ذلك الصيف، دشنت على بضع خطوات الدائرة المختلطة الشهيرة (Commune mixte) التي عرفت باسم الشارع الذي تقوم به، شارع لوكونت (Rue le conte)، ومنذ ذلك الوقت أصبح أبناء المستعمرات تابعين لتلك الإدارة المختلطة"، انظر: بن نبي، مذكرات..، المصدر السابق، ص 146.

توضع قيد العمل، تهدف إلى ضم مجندين عددهم 400 عون مسلم إلى وحدات البوليس، والذين يدعمون فرق الشرطة في الأحياء الآهلة بالجزائريين، وتكون تحت إمرة رئيس الشرطة.¹

ورغم ما ذكره الفرنسيون بخصوص الهجرة الجزائرية، لكننا نعتقد أن هذا لا يكفي لتفسير ظاهرة البؤس البادية على المهاجرين في فرنسا، فليس هناك في نظرنا ما يمنع المهاجر مهما كانت لديه نية الهجرة المؤقتة من أن يعمل بانتظام، ويسكن مسكنا صحيا - في حدود إمكانياته - لو وجد الرعاية الكافية من الإدارة المسؤولة، وعليه فإن انعدام الإشراف ورعاية مصالح المهاجرين هما سبب تلك الظاهرة.

يعود تأسيس هذه المصلحة - في الواقع - إلى تخوف السلطة الفرنسية من التطور السياسي الذي بدأ يظهر لدى المهاجرين، مما دفعهم إلى التفكير في إخضاع الجالية إلى رقابة تتولاها مصلحة خاصة، تستلهم أسلوبها من " قانون الأهالي "، فتم إنشاؤها في باريس بالذات² تحت غطاء " حماية الأهالي ومساعدتهم "، فقد حددت تلك المصلحة - من جملة أهدافها - أن تمنع أي نشاط ذو طابع سياسي من طرف المهاجرين، ومع ذلك فإن الحركة الوطنية الجزائرية قد شهدت ميلادها في باريس وفي أحضان جالية المهاجرين الجزائريين.³

وكل ما أنجزته تلك المصلحة⁴ لفائدة الأفارقة الشماليين في منطقة باريس، منذ أن تأسست في سنة 1925 إلى 1936 كان كالآتي:

" فرقة من الشرطة عددها 35 شرطيا - مصلحة إدارية لحماية العمال - دور كثيرة للعمال - مستوصفات كثيرة - مركز واحد للتمريض - مركز علاج يحتوي على جهاز للتصوير بالأشعة - مقهى خاص بالأهالي ، تستعمل مأوى بالليل - مركز لتوزيع " الحساء " أوقات البطالة - دروس للكبار في

¹ SHAT, GR1H1147, Note sur la mise en place d'un service de protection des travailleurs algériens dans la métropole.

² بمبادرة من مجموعة من المتقاعدين " قضوا مسارهم المهني بالجزائر " من نوع دوبون، جيرولامي (وغودان) Depon, Gérolami, et Godin) لقد وضعت مصلحة " قضايا الأهالي الشمال افرقيين " تحت إمرة هذا الأخير، الذي كان يشغل منصب رئيس غرفة في مجلس المحاسبة إضافة إلى عضوية المجلس البلدي في باريس ومن جملة الإداريين في تلك المصلحة التي ستظل عالقة بذاكرة الأوساط الشمال إفريقية طوال فترة ما بين الحربين - نجد جيرولامي، الذي شغل في السابق منصب مسؤول إداري رئيسي في البلدية المختلطة، وقد تولى مهمة تسيير ديوان شارع لوكونت في الدائرة 18 بباريس، أنظر :

عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج2، المرجع السابق، ص 27.

³ المرجع نفسه، ص 26 - 27.

⁴ كانت مصلحة " حماية الأفارقة الشماليين " تساعد جمعيتين مسيحييتين، إحداها فرنسية في ليون تحمل عنوان " جمعية ليون لمساعدة المهاجرين " وكان هدفها دمج المهاجرين في المجتمع الفرنسي، بحملهم على التجنس وثانيهما انجليزية بروتستانتية في باريس تهدف إلى تمسيح الأفارقة الشماليين.

باريس و ضواحيها - مركز ثقافي - مستشفى فرانكو إسلامي (تم انجازه في 1936) - مقبرة إسلامية".

أما في الأقاليم الأخرى¹ فيبدو من التحقيقات التي نشرتها مجلة (En terre d'Islam) أن حالة العمال كانت أسوأ بكثير.²

وقد أشارت بعض الصحف المعاصرة إلى التمييز الذي ظل يهدد العمال المهاجرين، وعلى سبيل المثال يمكننا ذكر ما جاء في مقال بجريدة لوموند تحت عنوان: "يشعر العامل الجزائري بدعمه وليس بقبوله في العاصمة"، ومن أبرز ما جاء فيه:

" العديد من الأساطير تدور حول سكان شمال إفريقيا الذين يعيشون في فرنسا، هذا ينبع من حقيقة أن هؤلاء الرجال يتم تجميعهم في مستعمرات مغلقة وليس لها علاقة مع بقية السكان. هل هذه الظاهرة منسوبة إليهم أم أنها ولدت خلافا للظروف المعيشية المفروضة عليهم؟ يعتبر الدكتور بيير رينيه، أستاذ القانون وأستاذ الاقتصاد، أن التجربة الشخصية فقط هي التي تمكنه من الإجابة على هذا السؤال، وللوصول إلى معرفة الإنسان بموضوعه تم التعاقد معه كعامل في مواقع البناء أو المصانع في نيس ونيم ومرسيليا لعدة أشهر...".³

وربما كانت تلك السياسة ترمي أساسا إلى معرفة الوضع العام الذي يعيشه المهاجرون كمحاولة أولى للتحكم في هذه القوة العاملة النشيطة، والتي كانت تساهم في النضال الوطني بصورة تخيف السلطات الفرنسية في الجزائر كما في المتروبول.

ففي هذا الصدد يذكر أحد الكتاب الفرنسيين أنه خلال عام 1960 تضاعف عبئ المهاجر نظرا للاشتراك الإلزامي بالإضافة إلى رقابة الشرطة الفرنسية وذلك من خلال العديد من عمليات القمع التي تكون ناجحة في أغلب الأحيان، كما سجل توقيف بعض المهاجرين بهدف اختراق شبكات جبهة التحرير الوطني التي تعيد تنظيم صفوفها باستمرار، كما وجدت مكاتب المساعدة الاجتماعية

¹ هناك بعض السلطات الفرنسية التي أولت بعض الاهتمام للجزائريين بالمتروبول، وكانت جريدة " صوت الشعب " لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي الجريدة الأسبوعية التي تصدر بمدينة ليون وتدافع بحرارة عن الجزائريين، كما كانت جامعة النقابات - سيجيتي - تدافع عن مصالح العمال الشمال إفريقيين في مسائل شتى ومنها توفير السكن وإعطاء العمل للجزائري الشريد والمنحة العائلية، أنظر:

الجزائر الجديدة، "هاهم حلفاء شعبنا"، السنة 4، العدد 33، مارس 1949.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 33-34.

³ لم يعمل بيير رينيه فقط جنبا إلى جنب مع الجزائريين، بل كان لا يزال يعيش في نفس الثكنة أو يتقاسم غرفة فندقه، ولأنه حصل على تعليمه في المغرب لمدة عامين فإن معرفته بالإسلام والعربية سمحت له بتحطيم حاجز اللغة، انظر: Le

monde : 01/10/1960

لمساعدة المحتاجين، حيث تم إنشاء أول مركز إيواء 1953 خصص لعمال شمال إفريقيا، أما الثاني فكان عام 1957، وتم بعدها توافد العديد من العائلات إلى المراكز الجديدة، ففي 1959 توافدت 2300 عائلة مع بقاء 700 عائلة في البيوت القصديرية.

هناك العديد من العائلات المسلمة التي تقطن في الأحياء الجديدة، حيث أن هذه الأحياء خالية من المرافق العامة، ولقد اعتبرت الحكومة الفرنسية هذه الأحياء مراكز تجمع مؤقتة، غير أن توافد العديد من العائلات الجديدة وإعادة بناء بعض البيوت القصديرية أدخل بالمنظر العام للمدينة، فأعادت السلطات الفرنسية تهدم تلك البيوت القصديرية وبناء أحياء جديدة¹، ولكن بهذه الإجراءات لم يكن من السهل الاندماج² مع بعض العائلات المارسييلية حيث أن التمييز وسوء الظن المتوارث من الثورة التحريرية لازال بنفس الشدة.³

وفي هذا الشأن أوردت جريدة النضال Combat أن 15000 عامل أعزب و1800 عائلة من أصول جزائرية تعيش في بيوت الصفيح في مدينة ليون، مرسيليا والناحية الباريسية، وأنه بتاريخ 6 مارس 1959 صرحت الحكومة بإعطاء الأوامر لحل هذا المشكل قبل نهاية سنة 1961⁴، حيث أنه - وحرصا على متابعة ظروف المعيشة والعمل للمسلمين الذين يعيشون في المتروبول - ترأس السيد ميشيل ديبري Michel Debré الذي كانت معه الأنسة سيد كارا Sid Cara أمينة الدولة، يوم الجمعة في فندق Matignon مؤتمراً شارك فيه ماسينيت، مندوب للعمل الاجتماعي للعمال المسلمين الفرنسيين في فرنسا الكبرى والأمين العام للشؤون الجزائرية. قدم السيد Massenet تقريراً عن برنامج العمل الذي يتعين الاضطلاع به، بما في ذلك إنشاء الصندوق الاجتماعي الذي أنشئ بموجب المرسوم المؤرخ في 29 ديسمبر.

يغطي هذا البرنامج كلاً من الظروف المعيشية للعمال المسلمين الذين يعيشون في فرنسا المتروبولية، وخاصة مساكنهم وشكلهم المهني.

¹ أشارت بعض الدراسات إلى أن الجمهورية الخامسة (1958-1962) وجهت اهتمامها للمهاجرين وعائلاتهم للاهتمام بمسألة السكن، وذلك للتأكد من ولاء الجزائريين وللتخفيف من حالة التوتر، وهي في الواقع عنصرية ولكنها إيجابية تجاه الجزائريين، وذلك من خلال إنشاء سكنات بإيجار معتدل (HLM)، وسجلت أنه منذ 1 ديسمبر 1958 تم خلق أول مندوبية للنشاط الاجتماعي لصالح مسلمي الجزائر في المتروبول، انظر:

Muriel Cohen, Op.Cit, p 118.

² LE MONDE , "Les conditions de vie et de travail des musulmans résidant dans la métropole", 09.03.1959.

³ Emile Temime, Op.Cit, NP.

⁴ Combat, " la lutte contre les bidonvilles en métropole", 13/09/58.

وقد ورد في الجريدة أن " تصفية "الأحياء الفقيرة" هي موضوع خطة تتعلق ببناء المدن المضيفة القريبة من مكان العمل، ومن ناحية أخرى ينبغي أن تمتد جهود السلطات العامة في مجال التدريب المهني إلى الجزائر، حيث يتلقى العمال المسلمون تدريباً أساسياً حتى لا يقتصر على المناورة في المهام التي يقومون بها، وذلك تثبيتها لهم على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط".¹

أي أن ظروف الهجرة يجب أن تتحسن من خلال تربية اجتماعية وتكوين مهني متابع ومتطور في الجزائر وفي المتروبول.²

ولكن مقارنة بسيطة بين وضع المهاجرين الجزائريين في فرنسا ووضع بعض الأجانب في ألمانيا يكشف لنا المعاملة العنصرية التي يتلقاها مهاجرونا حتى بعد الاستقلال، من ذلك مثلاً أن إحصائيات 1968 دلت على أن نسبة عالية من عمال شمال إفريقيا، ورغم مساهمتهم الفعالة في رفع مستوى الإنتاج الفرنسي، إلا أنهم يعانون من البرد القارس والأمراض القاتلة ويبدو ذلك واضحاً من خلال نسبة العمال الذين يقطنون في المساكن القصديرية والتي تشكل أعلى نسبة بالمقارنة مع الجنسيات الأخرى:

- 42% من شمال إفريقيا.
- 20.6% من البرتغال.
- 7.8% من الفرنسيين.
- 5.5% من الأسبان.
- 24.1% من بلدان أخرى.³

وإذا كانت حالة السكن صعبة وعسيرة قبل وبعد الاستقلال، فكيف هي ظروف العمل؟ وهل تمكن المهاجرون من التصدي لشبح البطالة الذي عانوا منه في الجزائر؟

2- ظاهرة البطالة:

كان الجزائريون يفدون إلى فرنسا بصورة غير مشروعة بالمئات والآلاف، فيؤدي بهم ذلك إلى المزيد من البطالة، وهكذا يؤلفون الرصيد الاحتياطي لسوق العمل في الحاجات القذرة أو الموسمية⁴، ولا غرابة إذا عرفنا أن العمال المهاجرين يتوزعون في كل أنحاء فرنسا لكن خاصة في المناطق الصناعية بـ:

¹ LE MONDE , "Les conditions de vie et de travail des musulmans résidant dans la métropole", 09.03.1959.

² ANOM : 4SAS/93.

³ بوحوش، "الهجرة: تقييم عام للقضية"، المصدر السابق، ص 111.

⁴ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 144.

الوسط، الشرق وفي المناطق ذات البناءات الكبرى وبعض المناطق الزراعية الكبرى، ففي 30 جوان 1958 أحصت مصلحة الخدمة أو اليد العاملة عدد العمال في سوق الشغل و كانت موزعة بين هذه المهن:

الزراعة.....1803.

الطاقة: 1534.

المناجم: الفحم والفحم الحجري اللجنيت 8588.

مناجم أخرى ومحاجر: 2515.

إنتاج المعادن: 18485.

صناعة ميكانيكية وكهربائية: 51337.

زجاج خزف، مواد البناء: 5620.

ورشات التهيئة الهيدروكهربائية: 1427.

ورشات البناء غير المذكورة سابقا: 71183.

الصناعة الكيماوية: 11277.

الصناعة النسيجية: 5340.

النقل: 4570.

نشاطات أخرى منها محلات تجارة صغيرة: 24999.

فيكون المجموع أكثر من: 208000 محصى في العمل.¹

وعلى كل حال فالعمال الجزائريون في فرنسا ليسوا أحسن حالا من مواطنيهم في الجزائر لأنهم غادروا بلدهم من دون مؤهلات وظيفية ولا خبرة مهنية، ولهذا وجدوا أنفسهم أمام الوظائف الصعبة

¹ ANOM : 4SAS/93.

ذات الدخل الزهيد، فأغلبهم عمال يدويون مستغلون من قبل أرباب العمل الذين لا يحترمون قوانين العمل، والباقي وجدوا أنفسهم من جديد وجها لوجه أمام كابوس البطالة (دون عمل نظامي)¹، ويمكننا أن نحتكم هنا إلى التقرير الذي أعده وقدمه السيد هنري فوري Henri Faure ، رئيس اتحاد البناء في باريس، والذي يحمل بعض التفاصيل المثيرة للاهتمام حول عمر وتأهيل عمال البناء الجزائريين في نهر السين، والتي تستكمل المؤشرات التي قدمها السيد بيير رينيه في جريدة العالم في 1 سبتمبر 1960.

فبينما أشار السيد رينيه إلى أن 70 ٪ من العمال الجزائريين في جميع أنحاء البلد تقل أعمارهم عن 25 سنة، لاحظ السيد فوري أن هذه النسبة تبلغ فقط 28 ٪ في المبنى الباريسي. بتعبير أدق، ووفقا لدراسة استقصائية أجريت في نهاية عام 1959 من قبل الاتحاد مع شركات السين، من أصل 14316 موظفا من الجزائر 4924 فقط كانوا دون سن 25 عاما؛ بينما كان 4431 مهاجرا تتراوح أعمارهم بين 25 و 29 سنة، في حين كان 4041 عاملا تتراوح أعمارهم بين 30 و 39 سنة؛ وتم إحصاء 1908 عاملا تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 49 سنة، أما 1271 فكانت أعمارهم تتراوح بين 50 سنة وما فوق.

ويختتم التقرير بالعبارة التالية:

"بالتأكيد، يضيف السيد فوري، في شركائنا، القوى العاملة الجزائرية هي "أصغر" من القوى العاملة في العاصمة (والتي تضم نسبة أعلى بكثير من الموظفين فوق 50 عامًا)، ولكن بنسبة أقل بكثير مما قد يظنه المرء، نستنتج استقرار معين من قوة العمل هذه".

فيما يتعلق بالمؤهلات المهنية، شملت القوى العاملة الجزائرية لشركات البناء نفسها 7552 مناور، أو بالكاد 47٪ (بدلاً من نسبة 70٪ التي أشار إليها السيد رينيه لجميع القطاعات الاقتصادية والبلد)، وشملت هذه القوة العاملة أيضا 2849 من العمال والمساعدات المهرة و 509 و 5 من العمال المهرة، و 75 من الموظفين التقنيين و 58 من العاملين في المكاتب.

ونجد أن العمال الجزائريين بدؤوا يتوجهون إلى أعمال أخرى أكثر تنوعا، وهذا ما ورد في العبارة التالية: "وأخيرا، ينبغي الإشارة إلى أنه يبدو أن هناك تطورا مزدوجا بمرور الوقت: زيادة مئوية في عدد

¹ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 140.

العمال المهرة و" التحول " في قوة العمل هذه، التي لم تعد تقتصر على قوة العمل أو العمل الرئيسي بل إنها تتحول نحو الحرف من العمل الثاني الأكثر تنوعا.¹

يمكننا القول إذن بأنه رغم حاجة فرنسا الماسة إلى العمال، للقيام بالأعمال الإنشائية المختلفة وخاصة بعد الحرب، إلا أنها لم تحاول تحسين الأحوال المادية والمعنوية لهؤلاء العمال ومن ناحية أخرى كانت خدمة العمال الجزائريين في فرنسا كعمال غير مهرة تعرضهم للبطالة قبل أي عامل آخر.² والظاهر أن السلطات الفرنسية كانت تعطي لتلك الحالة تفسرات عنصرية، حيث نجد ذلك في العبارة التالية: " والظاهر في مجال العمل أن المهاجرين لا يرتبطون بعمل محدد، لأن ما يبحث عنه هؤلاء هو شغل منتج أي يمنح أجرة مرتفعة مع ظروف عيش اقتصادية، وقد أدى ذلك إلى مغادرة عمل من أجل آخر، وهذا ما نتج عنه لا فائدة التكوين المهني الذي ينفق عليه كثيرا".³

غير أن بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية أوردت العبارة التالية: " نلمح تأخرا مهما في تأهيل الجزائريين بالمقارنة مع اليد العاملة الأوروبية في السوق المشتركة، وهذا ما يحول دون حصولهم على مناصب الشغل المتوفرة والتي تتطلب كفاءة مهنية".⁴ ولكن يجب أن نتساءل هنا: كيف يمكن أن يكون للجزائريين تأهيل مهني في مجالات معينة، ونحن نعلم بأن الأغلبية العظمى منهم ظلت محرومة من فرص التعليم والتكوين في الجزائر، وهذا ما دفع بهم إلى تجربة الهجرة في سن مبكرة؟ ورغم تلك الحالة العسيرة إلا أن السلطات الفرنسية تحكم على المهاجرين بطريقة قاسية إذ نقرأ مثلا: " وزيادة على ذلك فإنه يخلق العديد من المشاكل الاجتماعية والتقنية لعل أهمها:

عدم تأقلم الوافدين مع الجانب الاجتماعي والمهني بسبب اللغة الفرنسية وحالتهم الصحية – سلوكهم المخل الناتج عن صعوبة التأقلم في بيئة غريبة الاجتثاث – السلوك غير المقبول للكثير من الجزائريين بعد الثورة الجزائرية"⁵، ولكن النضال السياسي – في نظرنا – لا يكاد ينفصل عن النضال الاجتماعي والثقافي، وهو حق مشروع لتحقيق أي ترقية اجتماعية.

ونظرا لتلك الاعتبارات لم يحظ المهاجرون بما كانوا يتطلعون إليه (كتحسين الظروف الاجتماعية أو الحصول على ترقية معينة)، ونذكر مثلا أن بعض الآلاف من الجزائريين القادمين إلى المتروبول لم

¹ LE MONDE, "La main- d'œuvre algérienne dans le bâtiment parisien", 20.09.1960.

² ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 140.

³ 10cab /59 états de l'enquête confiée à M. Robert Montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie Emigration Nord africaine en France.

⁴ ANOM : 4SAS/93.

⁵ ANOM : 4SAS/93.

يحصلوا على فرص العمل، لأنه وببساطة لا الدولة ولا المؤسسات الخاصة وظفتهم وذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين في المتربول.¹

وقد تحدث أحد المهاجرين عن الظروف التعيسة للعمال الجزائريين بفرنسا، فذكر قائلا:

"... بالحقيقة أن حياة العمال الجزائريين هي تعيسة وخصوصا منذ عهد حكومة م جول موك حكومة البطالة والفقر، مئات وآلاف الجزائريين بدون خدمة ولا مسكن وهم مازالوا يأتون أفواجا كل يوم من الجزائر".²

وإذا كان المهاجرون القادمون من بلاد القبائل قد نجحوا في التصدي لحن التعطل وآلام المنفى بصورة نسبية، فإن سكان الهضاب العليا والشرق القسنطيني كانوا يشتغلون بنسبة 75 بالمائة في ورشات الأعمال العمومية التي يظل بها الشغل غير أكيد أو غير مستقر، كما نجد من بينهم أيضا أكبر نسبة من البطالين.³

وتشير الإحصائيات أنه مع بداية الثورة وفي نهاية سنة 1954 بلغ عدد الجزائريين في المتربول رغم صعوبة إحصائهم حوالي 350000 منهم 250000 لهم منصب عمل قار و 50000 يشتغلون بطريقة غير قانونية، أما الآخرون فهم غير مؤهلين أو مترشحين لمناصب شغل كانت لهم فكرة خاطئة عنها أو كانوا ضحية بعض مواطنيهم بالمهجر.⁴

حيث دلت بعض وثائق الأرشيف الفرنسي على أن عدد المهاجرين الذين تم إحصائهم رسميا كعمال من خلال إحصاءات وزارة العمل لشهر نوفمبر 1958 قدر بـ: 205687. أما عدد الذين يعملون فعليا فإنه قدر بـ: 220000، في حين كان البطالون الممنوحون والباحثون عن عمل: 6463، بينما قدر عدد الذين يعانون من بطالة فعلية بـ: 12500.⁵

وبالتالي فإن عدد الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على عمل قار ولائق هو دائما في حدود 300000، وعدد الجزائريين الذين يعانون من بطالة أو بطالة موسمية بلغ منذ وقت قريب 800000 أو 1000000 وإذا جمعنا عدد العمال مع البطالين يكون الحاصل 1300000 من اليد العاملة النشطة، وهو عدد ضئيل خاصة إذا علمنا أن نصف السكان تقل أعمارهم عن العشرين سنة.⁶

¹ Emile Temime, Op.Cit, NP.

² الجزائر الجديدة، "ها هم حلفاء شعبنا"، السنة 4، العدد 33، مارس 1949.

³ 10cab /59 états de l'enquête confiée à M Robert montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie Emigration Nord africaine en France.

⁴ ANOM : 4SAS/93

⁵ GR 1H 1147.

⁶ ANOM : 4SAS/93

-المحصىون رسميا في الشغل حسب إحصاءات وزارة الشغل في 30 جوان 1959: 201164.

وقدر عدد العاملين حقيقة في نفس السنة: 216000، أما البطالون الذين تمت نجاتهم وطالبوا بعمل نهاية سبتمبر 1959 فقدر بـ : 5500، بينما كان عدد البطالين الذين لم تتم نجاتهم أو العمال الموسميون نهاية سبتمبر 1959: 16000.¹

وانطلاقا من الأرقام السابقة نستخلص بأن المهاجرين الجزائريين في فرنسا عاشوا ظروف عمل صعبة جدا، وكانوا أكثر من غيرهم عرضة للتمييز والعنصرية والبطالة، ولكن استمرار حركات الهجرة وخاصة العائلية منها لا يمكن أن يفسر إلا بكونه هروبا من جحيم الحياة التي يعيشونها في الجزائر، أمام تسلط المعمرين وسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

ونجد في مذكرات مالك بن نبي دائما صورة للمهاجر الجزائري البائس الشقي حين يقول: « وقفنا في الصف بين جمع من المرشحين الآخرين للعمل.. كان في الصف فرنسيون وإسبانيون وإيطاليون ومثلنا من (السيدى) ²sidi، وبعد سلسلة من الإجراءات حصلت أنا وزميلي على عمل... كان عملنا يقضي بأن ننقل أكياس التراب متسلقين سقالة إلى كوة تعلو أربعة أمتار أو خمسة، فكان علي أن أحفظ توازني وأنا أحمل على ظهري كيسا يزن خمسين كيلوغراما، في المساء لم أكن قادرا على الوقوف، فكان علي أن أغير عملي.

في اليوم التالي كلفت بنقل قطع من القرميد، تزيد الواحدة منها على خمسين كيلوغراما أضع أربعة منها في عربة صغيرة لأنقلها من مكان إلى آخر، كانت عربي ذات الدولار الواحد تميل مرة يمينا ومرة شمالا. رئيس الورشة الحاذق حل هذه المشكلة بأن ربط ذراعي العربة برسن كالذي يوضع للحيوانات صنع من قماش الأكياس وهكذا أضحي توازن العربة لا يستقر على كلتا يدي، بل على رقبتي».³

وحتى بعد الاستقلال ظلت مشكلة البطالة من المشاكل الأساسية التي تعترض المهاجرين، وخاصة بالنظر إلى كون 47 % من العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة.⁴

¹ GR 1H 1147

² كلمة يطلقها الفرنسيون على الجزائريين تعبيرا عن الازدراء بهم وتصغيرا من شأنهم، لأن الجزائريين كانوا ينادون بعضهم بـ "سيدى".

³ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص ص 149.150.153.154

⁴ Marie Claude Munoz, "Les jeunes Algériens sur le marché du travail Français", In : L'Emigration Maghrébine en Europe, Op.Cit , p105.

ولدراسة وضعية الشباب الجزائري في سوق العمل تم الاعتماد على معطيات إحصاء سنة 1975، ومجموعة التحقيقات حول اليد العاملة الأجنبية النشطة فيما بين 1976 و 1979 التي قدمتها وزارة العمل.

المجموع	نساء	رجال	
59635	24010	35625	19-15 سنة
165810	55110	110700	24-20 سنة
224445	79120	146325	المجموع
1548340	298310	1286030	مجموع الأجانب النشطين
21774860	8132185	13642675	مجموع الفئة النشطة

أما المهاجرون الأجانب والمغاربة فكانوا يتوزعون على الشكل التالي:

الأجانب	الجزائريون	المغاربة(المغرب الأقصى)	التونسيون	مجموع المغاربة
154840	331090	152255	72980	556325
%7.3	%1.5	07%	%0.3	%2.5

وبالعودة إلى الأرقام التي قدمتها وزارة العمل والشراكة، فإننا نجد إحصائيات مهمة عن اليد العاملة الأجنبية خلال سنتي 1976 و 1979 يمكن توضيحها على الشكل التالي:

جنسيات الأجاء الأجانب (حسب جنسياتهم) خلال 1976 و 1979:

الجنسيات	أكتوبر 1976		أكتوبر 1979	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاطاليون	110200	10.1	105100	9.9
بقية(C.E.E)	33800	3.1	32900	3.1
الأسبان	102600	9.4	86000	8.1
البرتغاليون	279400	25.6	289800	27.3
المغاربة	117900	10.8	114600	10.3
الجزائريون	263000	24.1	254700	24.0
التونسيون	50200	4.6	48800	4.6
بقية الأفارقة	32700	3.0	35000	3.3
جنسيات أخرى	101400	9.3	94400	8.9
المجموع	1091200	100	1061300	100

فيما يخص البطالة خلال ديسمبر 1980، فإنه من مجموع 163788 أجنبي باحث عن العمل، شكل الجزائريون نسبة 32.54% فيما مثلت نسبة البرتغاليين (12.7%)، وبالتالي فإن عدد الجزائريين الذين يبحثون عن عمل يساوي تقريبا ثلاثة أضعاف البرتغاليين، بينما يشكل البرتغاليون عددا أكبر بقليل من الجزائريين وذلك بالنسبة للأجانب الأجراء (27.3% مقابل 24%).¹

في سنة 1973 أجري تحقيق واسع (من طرف السيد شاكر) على 280 شاب جزائري من بينهم 52 فتاة و 228 شاب، تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 25 سنة يقطنون في المنطقة الباريسية، وخلص من خلال دراسته هذه إلى أنه بالنسبة للشباب الذكور ترتفع نسب عدم العمل بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 20 سنة أكثر من أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 21 و 25 سنة، فتظهر نسبة 68% دون عمل بالنسبة للفئة العمرية (16-20 سنة)، بينما سجلت نسبة 9.5% للطلبة أو الذين يتلقون تكوينا وتبقى نسبة 22.5% للأجراء، أما بالنسبة للفئة العمرية (21-25 سنة) فكانت 17.5% منهم غير عاملين و 21.5% طلبة أو يتلقون تكوينا و 61% أجراء، ويمكن توضيح الأجراء في المجموعتين السابقتين على النحو التالي:²

العمر	20-16 سنة	21-25 سنة
عمال يوميون	57%	33%
عمال متخصصون	22%	25%
عمال مؤهلون	4.5%	6%
وظائف مختلفة	16.5%	36%

وخلص الباحث إلى القول بأنه على العموم هذه الوتيرة ليست لتحسين مستوى التأهيل بالنسبة للشباب الجزائري بالقياس إلى الجيل السابق.

¹ Marie Claude Munoz, Op.Cit, p113.

² Ibid, PP122-123.

أما بالنسبة للفتيات فإن معدلات عدم العمل مرتفعة جدا : 83% للذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 20 سنة و 74% للفئة الأخرى (21-25 سنة)، ومستوى التأهيل للذين يعملون ليس مرتفعا عن مستوى الشباب الذكور من نفس الفئة.

في مارس 1978، قام المعهد المتخصص في سبر الآراء (Institut Spécialisé dans les Sondages d'Opinion) بإجراء سبر آراء لعينة مكونة من 208 برتغاليا و 217 جزائريا (رجال ونساء)، تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة، 90% من الشباب البرتغاليين و 58% من الشابات البرتغاليات صرحوا بأنهم يحظون بوظائف عند إجراء هذا التحقيق، مقابل 66% من الشباب الجزائريين و 25% من الشابات الجزائريات.¹

وبالنسبة للرجال فإن الجزائريين يلاقون صعوبات في التوظيف وترتفع معدلات التشغيل تماشيا مع العمر بالنسبة للشباب الجزائريين والبرتغاليين على حد سواء، فتظهر لدينا نسبة 71% من الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 21 و 25 سنة، ونسبة 96% من البرتغاليين الذين يمارسون أعمالا (وظائف) ومن بين الشباب الذكور النشطين فإن نسب العمال مرتفعة جدا : 78% من الجزائريين و 85% من البرتغاليين.

وفي دراسة لـ (Cordeiro) و (Guffon) سنة 1979 حول 243 عامل جزائري بمنطقة (Rhone-Alpes) فإن نسبة 50% من البطالين الذين تم إحصائهم هم الشباب العازبون من الجيل الثاني، بينما تمثل 41.5% فقط نسبة الشباب الذين يمتلكون مصادر عمل مأجور.

وفي دراسة أجراها (Camilleri) سنة 1979 حول عينة مكونة من 100 مهاجر مغاربي من الجنسين (من بينهم 60 جزائري و 20 مغربي و 20 تونسي)، تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 25 سنة يقطنون في باريس والمنطقة الباريسية، خلص إلى أن الترقية المهنية للشباب بالمقارنة مع آبائهم هي حقيقية.²

فهي تتراوح بتوزيع المهاجرين على أعمال يومية وأعمال متخصصة وأخرى إضافية، كما وظفت بعض الفئات في قطاع الخدمات ودون شك أيضا وظفت مجموعات أخرى في أعمال يدوية غير مؤهلة والتي من شأنها أن تمنح تأهيلا للعامل مع مرور الزمن.

¹ Marie Claude Munoz, Op.Cit, p 123.

² Ibid, pp 123-124.

نتائج التحقيق حول "ظروف الجيل الثاني للمهاجرين" في منطقة الشمال (Le Nord) والمنجزة من طرف (Jacop, Galloo, Abou Sada) خلال 1976 والمعادة سنة 1980 لا تذهب إلى نفس المعنى، حيث أن دراسة سنة 1976 والمنصبة على 126 شاب مهاجر تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 26 سنة (88% أعمارهم ما بين 17 و 20 سنة) من بينهم 70% مغاربة وأغليبتهم جزائريون، 25% برتغاليون و 5% إيطاليون بينت أن : 68% يمتلكون وظائف عند إجراء هذا التحقيق.

24% عاطلون عن العمل.

8% يخضعون للتكوين.

32% من المغاربة بطالون وهنا يجب أن نشير إلى أن هذه النسبة لا تمثل سوى 6% بالنسبة لبقية الجنسيات.

يعمل هؤلاء الشباب المهاجرون في فروع العمل التقليدية التي يشغلها المهاجرون والتي تتركز خاصة في القطاع الثانوي:

75% يتوزعون في القطاعات التالية: البناء، الأشغال العمومية، النسيج، التعدين، الحديد والصلب. 46% عمال يوميون.

28% عمال متخصصون.

15% عمال مهنيون.

11% عمال مؤهلون.

ولكن تحقيق 1980 لم يجسد سوى 68 شابا جزائريا و 18 برتغاليا من مجموع 126 مهاجرا، 39 مهاجرا جزائريا ما نسبته 57% كانوا عمالا، و 22 مهاجر بنسبة 32% كانوا بطالين، كما وجد 15 مهاجر برتغاليا يحظون بأعمال من مجموع 18 برتغاليا، أي أنه من أصل 50 جزائريا وجد 20 بطالا.

والخاصية الأخرى أن مراحل البطالة تميزت بوتيرة طويلة، كما أن الأعمال ميزها عدم الاستقرار، حيث أن 32 منهم تخلوا عن أعمالهم على الأقل مرة واحدة خلال السنتين الأخيرتين¹، والواقع أن عدم الاستقرار في العمل من شأنه أن يعرضهم للتسريح أو الحصول على أعمال تعويضية (بديلة). من أصل 39 عامل، يشتغل 37 في قطاع ثانوي، كما أن مستويات التأهيل مرتفعة قليلا:

¹ Marie Claude Munoz, Op.Cit, pp 124-125.

19 عمال يوميون وعمال متخصصون.

10 عمال مهنيون.

09 عمال مؤهلون و 06 موظفون.

وقد لاحظ الباحثون أن الشبان الجزائريين هم أقل تأهيلا من البرتغاليين، هؤلاء الشباب العاملون يتقاضون أجورا منخفضة، حيث يتحصل 30 منهم على أجور أقل من 2900 فرنك و 13 منهم يتقاضون أقل من 2300 فرنك شهريا.

وأخيرا فإن نسبة 63% من الشباب الذين تم تقديرهم لا يملك أية إمكانية للترقية أو التكوين المهني، التي تمكنهم من التأهل على مستوى المؤسسات التي توظفهم.¹

ولهذا يمكننا القول بأن وضعية العمال المهاجرين، حتى وإن عرفت شيئا من الاستقرار بعد الاستقلال، إلا أن أنها ظلت تؤرق المهاجرين في ديار الغربة، وخصوصا في ظل القوانين التي أصبحت تحكم البلدين (الجزائر وفرنسا) منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وربما يجوز لنا أن نتساءل هنا عن مدى تأثيرها على الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين؟

3- الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين:

لا بد أن نأخذ في الحسبان بأن دراسة الهجرة تقتضي ضرورة إخضاعها لقسمين، وذلك للتعرف على وضعية المهاجر والحالة العامة السائدة في الدولة المهاجر إليها²، وعلى سبيل المثال نذكر أن عبد المالك صياد قام بدراسة وتحليل المشاكل الخاصة المتعلقة بالمهاجر الجزائري في فرنسا، بالإضافة إلى المشاكل التي تعترض المؤسسة الفرنسية في ظل هذه الهجرة³ ومن ناحية أخرى لا بد من التعرف على الحالة المدنية لبعض الأشخاص؛ لأن ذلك يعد ضروريا لفهم النظام الاستعماري⁴، لأنه في الواقع يوجد ارتباط كبير بين الهجرة والاستعمار وذلك أن جزء من السياسة الكولونيالية يعد أرضية أساسية للهجرة⁵؛ حيث أن أغلب المهاجرين كانوا مدفوعين إلى ذلك تحت ضغط ظروف مختلفة (اقتصادية، اجتماعية ثقافية، عسكرية، نفسية وسياسية أيضا).

¹ Marie Claude Munoz, Op.Cit, pp124-125.

² François Dubet, Immigration: qu'en savons- nous? Un bilan des connaissances. La documentation Française. Notes et Etudes documentaires, 1989-12, pp 8-9.

³ Abdelmalek Sayad, " Les trois << age >> de l'émigration algérienne en France ". Actes de la recherche en sciences sociales, Année 1977. Volume 15, Numéro 1, pp 59 – 79.

⁴ Bulletin de liaison des professeurs. Histoire Géographie, Education civique. Echelles n° 27. Janvier 2008, pp 2-3.

⁵ Ibid.

كل الأشخاص القادمون من المستعمرات يعتبرون أهالي وهم ليسوا مواطنين، لأنهم محرومون من الحقوق الأساسية (كحق الانتخاب)، وبحكم خضوعهم لقوانين استثنائية كقانون الأهالي ومنعهم من حرية التنقل إلا في حال توفر ترخيص إداري، فإن أغلب المهاجرين المتواجدين في المتروبول يعيشون وضعية خاصة، فلا يعتبرون أجانبا كما أنهم ليسوا فرنسيين بصفة نهائية.¹

ارتبطت الهجرة في البداية بضرورة البحث عن عمل يؤمن حياة ميسورة للمهاجرين وأفراد عائلاتهم الذين يستقرون بأرض الوطن، فنتجت عن تلك الهجرة ظاهرة الاغتراب المرتبط بالبحث عن عمل في أوروبا²، ثم تغير مفهومها خلال الحرب الكونية الأولى، وذلك عندما ظهرت رغبة بعض الشباب الذين ينحدرون من أصول ريفية وعائلات بسيطة، في قبول ظاهرة التطوع الحر التي سنتها فرنسا لجلب أكبر عدد من أبناء الجزائريين (كجنود أو كعمال) للدفاع عنها، فأصبحت الهجرة عندئذ فرصة لاكتشاف عالم جديد؛ يختلف تماما عن العالم الذي ألفه أولئك الشباب في قراهم ومدائهم المعزولة، ثم تطور مفهومها تماشيا مع الظروف التي تحركها، لتكتسي صبغة سياسية وذلك بعد أن احتك المهاجرون بالأوروبيين وأخذوا عنهم المبادئ الأساسية التي يتطلبها العمل السياسي، وكان ذلك بعد انخراطهم في نقابات مختلفة للدفاع عن حقوقهم، التي تطورت فيما بعد لتصبح مطالبا سياسية تحررية.

يمكننا القول إذن بأن مفهوم الهجرة عرف تطورا مستمرا، وذلك بحسب الظروف التي يعيشها المهاجر أو الأسباب التي تجعله يبحث عن فرص أفضل لعيش كريم.

لعل أكبر عرقلة عانى منها المهاجرون قبل الحرب العالمية الثانية هي " مصلحة الشؤون الأهلية " وهي المعروفة لدى الأفارقة الشماليين العاملين في باريس " بنهج لوكونت"، لأن المركز الرئيسي لهذه المصلحة كان موجودا هناك.³

تأسست مصلحة الشؤون الأهلية من قبل المجلس البلدي لمدينة باريس في مارس 1925 وكان به فرعان، الفرع الأول يتبع مركز الشرطة، ومهمته البحث عن المتهمين من إفريقيا الشمالية والتحقيق في هوية الفارين منهم، من الخدمة العسكرية، وكانت تتبع هذا الفرع شرطة خاصة، تتكون من ضباط تراجمة خدموا قبلا بالجيش الفرنسي تساعدهم فرق من أهالي إفريقيا الشمالية أنفسهم، أما الفرع

¹ Bulletin de liaison des professeurs, Op.Cit, p 3.

² Mahoud Kaddache- Djilali Sari, L'Algérie dans l'histoire (5).

- La résistance politique (1900 – 1954).

- Bouleversements socio-économiques. Entreprise nationale du livre, Alger, 1989, p 225.

³ كان المقر الرئيسي للمصلحة يوجد ب : رقم 06 في نهج لوكونت بالدائرة السابعة عشر .

الثاني فكان يتبع ولاية السين وكانت مهمته البحث عن العمال العاطلين من إفريقيا الشمالية، والإشراف على المستوصفات ومراكز الإقامة الخاصة بالأفارقة الشماليين، ويقوم هذا الفرع أيضا بدور الموجه والمرشد للعمال وخاصة فيما يتعلق ببعض الاتصالات التي كان الموجهون في الفرع، ينصحون العمال بوجوب تجنبها وهناك تكامل واضح بين الفرعين، فكلاهما يعمل تحت إمرة شخص واحد وكلاهما أيضا يعمل لهدف واحد، هو تطوير الأفارقة الشماليين عامة والجزائريين خاصة وحصرهم في جو معين وفي إطار مغلق¹، أما إدارة " المصلحة " فكانت تتكون من رئيس مصلحة وإداري مدني ومحافظ للشرطة وكانت رئاسة المصلحة تسند في الغالب إلى شخص متقاعد، يكون قد كسب خبرة إدارية واسعة في البلديات الممتزجة في الجزائر²، ويبدو أن المصلحة قد أحرزت نجاحا في البداية لذلك تشجعت على توسيع نطاقها وأقامت لها فروعاً بـ (ليون ومرسيليا وسان ايتيان وبوردو خلال 1928).³

كانت المصلحة تطمح إلى احتواء كل العمال الأفارقة الشماليين⁴، وقد تأسست هذه المصلحة لعزل الجزائريين حينما اتضح لديها منذ 1924 تأثر بعضهم بالتيار الشيوعي وفضلا عن أن المصلحة كانت تمثل نموذجا من العنف لغير المنقادين لها، فإنها عملت على استجلاب العمال عن طريق الإغراء، بتوفير العمل والسكن للعاطلين منهم، كما تتدخل لدى أرباب العمل لكي يعطوا الأولوية في التشغيل للعمال المنقادين لها قبل غيرهم⁵، ومن وجهة نظرنا فإن العمال المنقادين لهذه المصلحة ليسوا أقلية، لأننا نفترض بأن جهلهم وفزعهم من التعطل في بلد يجهلون قوانينه ومدى حمايته للحقوق، بالإضافة إلى غربتهم في وطن أجنبي، من شأن هذا كله أن يمكن المصلحة من التسلط على نسبة من العمال الجزائريين نعتقد بأنها ليست قليلة، ومن جهة أخرى نفترض أن نسبة المنقادين للمصلحة المذكورة كانت في انحدار بالتدرج منذ سنة 1930، لخروج العمال من العزلة المفروضة عليهم وانسياقهم بالتدرج أيضا وراء " النجم " ثم وراء " حزب الشعب " .⁶

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 163-164.

² من الأسماء التي لمعت في إدارة هذه المصالح، يذكر الدكتور عبد الحميد زوزو " جيرولامي " في باريس و " أزاريو " في ليون وكلاهما كان رمزا للأعمال البولييسية بالنسبة للأفارقة الشماليين وللجزائريين خاصة.

³ Marcel Mercien, Op .Cit, p 105.

⁴ قدر نهج لوكونت عدد العمال الأفارقة الشماليين في فرنسا سنة 1929 بـ 132321 عاملا من بينهم 78566 جزائريا.
⁵ كانت مصلحة حماية الأفارقة الشماليين، تمنح للمنقادين لها من العمال أوراقا خضراء، يقدمونها إلى أرباب العمل، لتعطى لهم الأولوية في الشغل، عن غيرهم من العمال، وكان عدد الحاملين للأوراق الخضراء بناء على إحصائيات هذه المصلحة سنة 1928 أربعة عشر ألفا، وكانت بعض المصانع كمصانع " سيتروان " تشترط من العمال هذه البطاقة، وكان بمصانع ستروان في باريس وحدها 7000 عامل، أنظر:

زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 166.

⁶ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 166.

وفي باريس يبدو أن " نهج لو كنت " كان يعلم تحركات العمال ويعلم بدقة توزيعهم في باريس وما حولها، وكانت الشرطة الخاصة التابعة لـ " نهج لو كنت " تضايق العمال وتتبع أخبارهم وتراقب حركاتهم في المقاهي والنزل والمطاعم¹، وقد ألحقت هذه المصلحة ضررا كبيرا بالعمال وشوهت سمعتهم، فبالنظر إلى انقياد جزء من العمال لهذه المصلحة، وبحكم التنسيق الموجود بينها وبين أرباب العمل، فإن هؤلاء الآخرين كانوا يستغلون انقياد العمال الجزائريين ويستخدمونهم في إفشال الإضرابات² التي كانت الطبقة الفرنسية الشغيلة تقوم بها³، وعليه يمكننا القول بأن مصلحة حماية الأفارقة الشماليين قد نالت من العمال الجزائريين بإحداث الانقسام بين صفوفهم أكثر مما نالت منهم بالضغط المباشر، ويبدو أثر نهج ' لو كنت ' واضحا في نفسية العمال الجزائريين المعاصرين للفترة تعكسه تلك الأغاني والألحان الرومنطيقية التي كان العمال الجزائريون يرددونها، تسلية لهم من جهة وتبشيعا " بنهج لو كنت " ومن كان معه من جهة ثانية.

وتعكس كل من جريدة الأمة لسان حال " النجم " و " حزب الشعب " وجريدة " الشعب الجزائري " لسان حال " جامعة الدفاع عن مسلمي الجزائر " ما كان يعانيه العمال من تصرفات مصلحة حماية الأفارقة الشماليين، ولعل جان جاك راجي يتفق معنا في هذه النقطة حينما انتهى إلى القول في معرض كلامه عن هذه المصلحة " بأن سكان شمال إفريقيا قد احتفظوا بذكرى سيئة عما كانوا يسمونه بالبلدية المترجمة لمدينة باريس"⁴، كما أن هذه المصلحة لم تلغ إلا فيما بعد تاريخ 7 مارس 1945 بأمر من وزارة الداخلية.

¹ كثيرا ما كانت الشرطة الخاصة تسبق العمال إلى أماكن تجمعاتهم المقررة لمنعهم من عقدها، وكثيرا ما كانت تتدخل لدى أرباب العمل لشطب أسماء من يشتبه فيهم من قوائم منح التعلل.

² يبدو أن العمال بأرض المهجر قد استفادوا من تجاربهم السابقة، إذ يظهر أنهم أصبحوا على وعي بمخططات الإدارة الفرنسية ومراميها سيما بعد الحرب العالمية الثانية، وهنا نجد تصريحاً لأحدهم قائلا: " نحن نعلم أن قصد وزير الداخلية جول موك من هذا الإرهاب هو إرغام العمال الشماليين إفريقيين على ترك نقابات السيجيتي واستخدامهم كأداة لكسر الإضرابات، لكنهم سيخيبون هذه المناورات بتقوية اتحادهم مع العمال الفرنسيين للكفاح ضد عدوهم المشترك التروست المستعمرين"، أنظر: الجزائر الجديدة، " الشمالي إفريقيين في فرنسا "، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.

³ وقد حدث استغلال العمال الجزائريين بهذا الشكل مرات كثيرة، ومن أمثلة ذلك ما حدث في مدينة ليون سنة 1934 حينما أمر " المكتب العربي " العمال الجزائريين المنقادين له برفض الإضراب، وكانت النتيجة أن ذهب عدد من الجزائريين ضحية لغضب العمال الفرنسيين المضربين، وحدث ذلك مرة في باريس أيضا سنة 1938 بتحريض من " نهج لو كنت " وكان طبيعيا أن يثير عمل كهذا سخط العمال الفرنسيين وبعض النقابات وتجد فيه الصحافة من جهتها مادة لحملاتها على العمال الجزائريين، وتصدر ضدهم أحكام مفرطة في التعميم مشوهة لسمعهم، كأن تحكم على كل العمال الجزائريين " بالمفسدين للإضرابات " و " الخاضعين لأرباب العمل ".

⁴ يبدو هذا مناقضا لما ذهب إليه Depont حين نوه بجهود السلطة الفرنسية في الاهتمام بالمهاجرين، وذلك بقوله " كانوا يفقدون إلى هذا الجهاز الذي أوصينا به، بعد أول تحقيق في 1914 - في بادي كاليه - جهاز حماية خفي ومساعدة ودية قيمة، لأقلمة برابرتنا وإتاحة الفرصة لهم بأن يرجعوا معهم ذكرى سعيدة حول إقامتهم بفرنسا " .

ونظرا لتنامي الوعي السياسي في أوساط المغتربين فإن الشرطة الفرنسية لم تتوقف عن قمع الجزائريين في باريس طيلة سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، وخصوصا مع تزايد تنديدات الوطنيين الجزائريين بفرنسا واتساع أفق المناضلين الجزائريين بالمتروبول بدء بالمظاهرات في الشوارع ثم بأشكال النضال الداخلية، ومنذ المحاولات الأولى لتثبيت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تغيرت الممارسات السياسية إلى أشكال من العنف مختلفة في حدتها وفي طبيعتها ومنذ ربيع 1955 بدأت فرق الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) بمهاجمة مناضلي (FLN) وحينما تم إرساء نواة الفدرالية بشكل واضح تزايد قمع البوليس الفرنسي تماشيا مع المواجهات الدامية التي دارت بين (MNA) و (FLN).¹

ومن خلال الوثائق العديدة التي تم الاطلاع عليها وجدنا بأن تلك المواجهات أشير إليها على أنها عمليات إرهابية وأن نشاط مصالح الشرطة ضد هذا الإرهاب² الذي أشعلته جبهة التحرير (FLN) والحركة الوطنية (MNA) يفقد فعاليته بسبب جهل الوسط الذي يتعاملون معه والعادات ولغة الأناس الذين يراقبونهم.³

ورغم وجود حرية سياسية نسبية في فرنسا، إلا أن العمال الجزائريين لم يسلموا من مراقبة ومتابعة البوليس وخصوصا في باريس وحي (قوت دور) مثلا.⁴

وفضلا عن الرقابة البوليسية المشددة، أكدت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني أن المهاجرين الجزائريين في فرنسا كانوا يتعرضون لعمليات قمع رهيبية وكان البوليس الفرنسي يسلط عليهم أكثر الأساليب وحشية، كالتعذيب بالكهرباء والغمس في الماء والتعذيب بقلم الرصاص والمواد الكيماوية... وقد وردت أسماء لبعض الجزائريين الذين عذبوا بالمهجر وكان منهم:

يوحاديس مصطفى القي، علوش السعيد، عمورا ارزقي، بوعلام مختار، خطار محمد وغيرهم كثيرون⁵، ولهذا وجه المحاميان بباريس (جاك فرجيس وولدعودية) رسالة بتاريخ 8 سبتمبر 1958 إلى السيد (مالرو اندري) الوزير المنتدب لدى رئاسة مجلس الوزراء (75 شارع قارين باريس الدائرة

¹ Emmanuel Blanchard, La police parisienne et les Algériens (1944-1962), Nouveau Mond éditions, Paris, 2011, pp 313-314.

² ربما تناست تلك الأوساط عن قصد تلك المعاملة العنصرية وحملات الاعتقال والتفتيش والمداومة والتعذيب التي تعرض لها مهاجرونا في تلك السنوات العصيبة، ولم تكن تلك المواجهات إلا صورة بسيطة من صور معاناة الجزائريين في المتروبول.

³ SHAT, GR1H1147, Note sur la mise en place d'un service de protection des travailleurs algériens dans la métropole.

⁴ " حوادث الأزمة الجزائرية في شهر " الجزائر الجديدة.

⁵ جريدة المجاهد، "حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا"، العدد 35، 1959/01/15.

السابعة) وكانت الرسالة تحاول أن تضع أمام نظر مجموعة من المثقفين حالتين من حالات التعذيب التي تعرض لها المهاجرون الجزائريون في فرنسا.¹

ويبدو أن التعذيب والتقتيل الجماعي امتد إلى فرنسا نفسها بعد أن كان مقصورا في مستعمراتها، وهذا ما نقرؤه في جريدة المجاهد: "ومما يزيد في غرابة هذه القضية أن التعذيبات تجري في نهج بصوصي" على بعد خطوتين من مسمع رئيس الجمهورية ومقره المهيب".

ومن أبرز أوجه التعسف أن التعذيب سلط على ضحايا كل تهمتهم أنهم حاولوا "تنظيم جمعية منحلة" وهي في الواقع مجرد جمعية طلابية، وأنهم حاولوا تنظيم إعانات سرية إلى اللاجئين الجزائريين.²

تعرض الجزائريون لقمع وتعذيب رهيبين خصوصا في السنوات الحاسمة من عمر الثورة التحريرية، ولم يكن الهدف من ذلك قتل شخص بذاته وإنما هدفت تلك العمليات إلى قتل أية مجموعة من الجزائريين بوصفهم ينتمون إلى جيش يجب التخلص منه، وهذا هو نفس الأساس الذي قامت عليه عمليات القمع في أوروبا والمغرب العربي، التي كانت امتدادا طبيعيا للقمع في الجزائر والتي كانت تهدف إلى اغتيال الجزائريين أينما كانوا: في فرنسا أو ألمانيا أو إيطاليا أو سويسرا... وسواء كانت المنظمات الإرهابية الأوروبية في الخارج تحمل اسم "اليد الحمراء" أو غيرها فإنها كلها متفرعة عن أصل واحد هو الاستعمار وإيديولوجية واحدة هي الفاشستية والملاحظ أن التعذيب تضاعف في عهد ديغول الذي كان له دور أساسي في تغطية القمع، فخلال 1957 طلب منه أن يصدر تصريحاً يدين فيه التعذيب لكنه رفض ذلك وبرر قائلا: "التعذيب جزء من النظام القائم" أي أنه يعتبر التعذيب

¹ ورد في المقال أن الحالة الأولى تتعلق بالسيد رزقي حسين الساكن في اويون (سان أي واز) والعامل بمصانع (بوتيز) في (ارجنتاي) وقد قبض عليه بتاريخ 04 جويلية على الساعة العاشرة والنصف صباحا في مكان عمله ومكث ثلاثين ساعة في مركز بوليس ارجنتاري، وتم استنطاقه من طرف ستة من أفراد البوليس تحت إشراف المدعو (ب...) وقد اشتكى السيد رزقي من حالة التعذيب وتجريده من ثيابه تماما وضربه بالأيدي والأرجل ووضعه ليلا تحت نوافذ الماء المخلوط بالرمل، ثم تعذيبه أربع مرات بالكهرباء وعند خروجه من مراكز البوليس نقل إلى مستشفى قرين، حيث بقى شهرا وأجريت له عملية انفجار الطحال ومازال به أثر جرح طوله 10سم.

والحالة الثانية تتعلق بالسيد محمد كرامة نائب مصانع (نيكا) (كوريفوا) وهو متزوج ووالد أسرة وكافل أمه البالغة من العمر 80 عاما، وقد قبض عليه في بيته بنهج (هنري بريس) في (ارجنتاي) يوم 02 أوت على الساعة الخامسة صباحا بمناسبة التحقيق في أوراق التعريف، وقد مكث في مراكز ارجنتاي 26 ساعة وتم استنطاقه بالكهرباء من طرف أربعة أفراد بوليس يعرفون العربية ويبدو أنهم من شمال إفريقيا، وقد استنطق مرتين يوم 20 أوت على الساعة الخامسة مساء ثم على الساعة التاسعة مساء، وخرج متقلبا بجراحه في ركبته ورجله اليسرى وخده اليمنى وذراعه الأيمن وفي بطنه وساقه والأماكن الحساسة من جسمه، وختم المحاميان بقولهما: "وعلى كل حال، فلما كنتم تقترحون ياسيدي الوزير على السيدين فرنسوا موريك والبيركامي الذهاب إلى الجزائر للتحقيق من اختفاء التعذيب، فإننا نقترح عليكم أن تطلبوا منهما فقط زيارة سجن فرساي ومركز بوليس ارجنتاي" أنظر: المجاهد، "حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا"، العدد 35، 1959/01/15.

² المجاهد، "شئى عن التعذيب والتقتيل الاستعماري"، العدد 46 / 13 جويلية 1959.

أحد "المساوي العديدة" التي يأخذها على النظام القائم أي على الجمهورية الرابعة التي يدينها جملة ويرفض الوقوع في إدانة التفاصيل والجزئيات، ولكن يبدو أن الجمهورية الخامسة كانت امتدادا للجمهورية الرابعة في اتجاه القمع، ومن هنا كان من الطبيعي أن نشاهد القمع في ظل الجمهورية الخامسة يمتد إلى الجزائريين في فرنسا عن طريق الإجراءات والتدابير العنصرية وعن طريق "القلانس الزرق" أي "رجال الحركي" الذين كلفوا بمهمة قمع الجزائريين في فرنسا، حتى لا يظهر الطابع العنصري لهذا القمع الذي لا يمكن إخفاؤه لأنه يجري في قلب باريس".¹

ويمكننا أن نذكر هنا التعديلات الكبيرة التي أدخلتها الحكومة الفرنسية في 24 جوان 1960 على القانون الجنائي الفرنسي²، والتي تعد مرحلة جديدة في تشديد القمع على الجزائريين المقيمين بفرنسا فهي تنص على أن كل " جريمة قتل " أو محاولة قتل ترتكب لإعانة جبهة التحرير إعانة مباشرة أو غير مباشرة، تحذف منها حذفاً باتاً مرحلة التحقيق في " الجريمة "، تلك المرحلة التي من شأنها أن تبرر شخصية الجريمة وصحة أو عدم صحة نسبتها إلى " المتهم "، ومعنى هذا بعبارة أوضح أنه يكفي أن ينسب أي حادث كان إلى الجبهة ليحرم المتهم بارتكابه من جميع الضمانات التي يمنحها القانون الفرنسي عادة لكل متهم، كما أن القانون الجديد حذف التفرقة القديمة بين النيل من أمن الدولة الداخلي الذي تنظر فيه عادة (المحاكم المدنية) والنيل من أمن الدولة الخارجي (الذي هو عادة من اختصاص المحاكم العسكرية) واعتبر كل حادث ينسب إلى الجزائريين نيلاً من أمن الدولة وكفى، وعلى هذا الأساس فليس القاضي المدني هو الذي يحقق في القضايا ويبحثها بمحضر الدفاع ولكن البوليس هو الذي يشرف على الاستنطاق ويتابع كامل مراحل التحقيق، ثم يحيل القضية مباشرة إلى المحكمة العسكرية، ويشتمل الفصل 95 على أنه يعاقب بالإعدام كل من يكون " عصابات مسلحة " وكل من يعينها أو يتعاون مع مسيرها أي نوع من أنواع التعاون..."³

وهناك صورة أخرى من صور القمع التي تظهر معاناة المهاجرين، فبعد المحتشدات التي أقامتها السلطات الفرنسية للعمال الجزائريين في جهات متعددة من فرنسا، وبعد عمليات التعذيب التي كانت تسلط على الجزائريين "المشبهين" في مراكز الشرطة وإدارات "الأمن" عمدت الداخلية

¹ المجاهد، " تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، العدد 107، أول نوفمبر 1961.

² بموجب الأمر رقم 125-60 الصادر بتاريخ 13 فيفري 1960 عززت الحكومة الفرنسية سلطات القضاء العسكري بالنسبة للجزائريين، وبالتالي عوض التحقيق الابتدائي بتحقيق الشرطة وأصبح تحقيق الشرطة بمثابة تحقيق قضائي، أنظر: صلاح الدين جبار، المختصر في تاريخ النظم، النظم القديمة- النظم الإسلامية- النظم الجزائرية، الطبعة 2، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 181.

³ المجاهد، " مرحلة جديدة في قمع الجزائريين بفرنسا"، العدد 70 / 13 جوان 1960.

الفرنسية إلى تكوين فرق خاصة من البوليس تتكون من رجال الحركى الذين استقدموا من الجزائر - خصيصا لهذا الغرض - وقد قمع المهاجرون الجزائريون بطرق تعسفية كإلقاء القبض على كل جزائري يعثر عليه بعد العاشرة ليلا في الطريق أو المقهى أو السينما وأحيانا تنظم هذه العملية في وضوح النهار، وبعد ذلك يقاد جميع الموقوفين إلى مخيم (فانسين) للثبوت من هوياتهم والتحقيق معهم ثم إبقاء المشبوه وإطلاق سراح غير المشبوه.

ويضاف إلى ذلك تكوين فرق البوليس الإضافي التي تتألف من رجال الحركى، ويهدف القضاء الكامل على خلايا جبهة التحرير الوطني¹ تركت إدارة البوليس لهذه الفرق كامل الحرية في القمع والإيقافات والاستنطاق بوسائل التعذيب المعروفة²، كما أن فرق البوليس

الإضافي أقامت محلات سكناها في قلب المباني والفنادق³ التي يوجد بها الجزائريون، وفي حالة عدم وجود مكان للسكن فإنهم يجبرون عددا من السكان على الجلاء عن بيوتهم ليأخذوا مكانهم⁴، ومخافة

¹ وقد حاول مورييس بابون أن يعطي شرعية لمهام الحركى في فرنسا فكتب قائلا : "إن حملة من التشويه المنهجي، على الأرجح، منظمة من قبل جبهة التحرير الوطني، تتطور ضد قوة الشرطة المساعدة بهدف واضح هو ضمان انسحابها"، ويحذر قائد الشرطة من عدم التفكير في ذلك. يمكن لباريسي منتخب أن يرددها، لكنه اغتتم هذه الفرصة لإعطاء المؤشرات المطلوبة، بحيث أنها مفيدة جدا لمعلومات الرأي، أنظر:

Le Monde, « L'action de la force de police auxiliaire se poursuivra sans faiblesse RÉPOND M. PAPON À M. BOURDET », 21.05.1960.

² أضاف بابون معترفا أن أقيية المباني لم يتم "ترتيبها، ولكن مع ذلك كانت تستخدم كمكان للتعذيب والإعدام قبل أن تستقر الشرطة فيها، ويحدد السيد بابون أن "سلطات الشرطة الإضافية هي الشرطة البلدية"، كما يعطي حوصلة عامة عن عملهم : "75 هي حصيلة الاعتقالات، بما في ذلك 3 زعماء قسمة"، 1 رئيس قطاع، 6 رؤساء فصائل، واثنين من رؤساء مجموعة صدمة، 2 قادة الخلايا و 6 قادة مخبرين"، أنظر:

Le Monde, "L'action de la force de police auxiliaire...", Op.Cit.

³ أصدرت نشرة باريس الرسمية الصادرة في 20 مايو / أيار عن رد حاكم الشرطة على سؤال خطي من السيد كلود بوردي Claude Bourdet، عضو المجلس (P.S.U)، حول تصرف قوات الشرطة الإضافية في الدائرة الثالثة عشرة (1).

في سؤاله المكتوب، كان السيد بورده مندهشا لرؤية عناصر من قوات الشرطة الإضافية مستقرين في المقاهي عندما أعلن أنهم كانوا يقيمون في الثكنات، ولذلك سأل عن كيفية احتلال هذه المباني، وما هي أغراض أقيية معينة وما هي مهام هذه الشرطة، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع البريد واحتجاز المشتبه فيهم، أنظر:

Le Monde, "L'action de la force de police auxiliaire...", Op.Cit.

⁴ ورغم كل أعمال التعسف المطبقة على المهاجرين، إلا أننا نقف على بعض الاعترافات التي قدمها مورييس بابون والتي كانت- في الواقع- بعيدة عن الصواب، من ذلك قوله مثلا: "كانت قوات الشرطة المساعدة في المنطقة الثالثة عشرة موضوعا أصلاً في المطاعم - المقاهي، التي كانت مغلقة لأسباب إدارية بسبب الأنشطة التخريبية التي نُفذت هناك، وبعد ذلك أغلقت الغرف، استأجرت بانتظام للمديرين، ولم يتم الاستيلاء على أي منها ولم يتم إخلاء أي مستأجر"، أنظر:

Le Monde, "L'action de la force de police auxiliaire...", Op.Cit.

أن يتصل هؤلاء الحركى بالعمال الجزائريين فينقلبوا على الإدارة الفرنسية ويصبحون عيونا ضدها حرمت عليهم الاتصال بمعارفهم الجزائريين أو السير والتنقل بمفردهم سواء كان ذلك للإجازة أو للقيام بمهمة وفرضت عليهم التنقل جماعيا.¹

كما راح المهاجرون ضحية حملات السجن والاعتقال وحسبما أوردته جريدة المجاهد فإن 700 جزائري موقوفون في سجون باريس شرعوا في الإضراب عن الأكل، الذي بدأ يوم 18 جوان، أين وجه كافة المساجين رسائل يشرحون فيها أسباب قرارهم الخطير إلى كل من وزير العدل الفرنسي ورئيس لجنة حقوق الإنسان ورئيس الصليب الأحمر الدولي، والمتمثلة في الاستفزازات والإهانات وأعمال العنف التي تتنافى مع احترام الكرامة البشرية، ومن أجل ذلك فإنهم يطالبون الحكومة الفرنسية بأن تعترف بصفتهم مساجين سياسيين² وفصلهم التام عن المساجين العاديين³.
وتواصل الجريدة رسم معاناة المغتربين بالعبارات التالية:

" منذ يوم الجمعة 17 جويلية عاد المساجين الجزائريون بسجون فرنسا إلى الإضراب من جديد، لأن الوعود التي قطعها لهم " ميشلي " وزير العدل الفرنسي في الإضراب الأول لم يف بشيء منها وفي مقدمتها تمكين المساجين الجزائريين من التمتع بنظام الحق السياسي الذي يترتب عليه قبل كل شيء معاملتهم معاملة محترمة بعيدة عن العنف والإهانة، ولكن اعتداء حارس من حراس السجن على أحد المساجين في ساعة التجول حول الخصوصية إلى معركة بين الحراس الفرنسيين والمساجين الجزائريين، وعلى إثرها سيق المساجين إلى السجون المضيقية وإلى جانب هذا كان 300 سجين آخرين ينتظرون بحثا مع حاكم التحقيق، وقبل أن يتم هذا البحث وزعمهم الحراس على سجون مختلفة، وقد وقع كل هذا في سجن " فران " كما سيق عدد آخر من مساجين " لاسنتي " إلى السجون المضيقية".⁴

¹ المجاهد، " فرنسا تقيم محتشدات للجزائريين بباريس"، العدد 68 / 16 ماي 1960.

² حظي المساجين والمعتقلون الجزائريون بدعم كبير من طرف رجال الدين وبعض الأحرار والمثقفين الفرنسيين، الذين نذكر منهم: القس كور كريستيان (CORRE Christien) الذي اتهمته الشرطة الفرنسية بأنه كان على رأس حركة العصيان والمحرضين على العمل الدعائي لرفض الخدمة العسكرية في الجزائر، وتمت محاكمته في المحكمة العسكرية الدائمة بمدينة أنسي وهناك التحق بالمناضلين الجزائريين، سجن في سجن سان بول بمدينة ليون، ولم يفرج عنه إلا في نوفمبر 1961 بعد إضراب عن الطعام وصيام تضامنا مع المساجين الجزائريين المطالبين بحقوقهم ومعاملتهم كمساجين سياسيين، أنظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة، الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، قاموس بيوغرافي، ترجمة مصطفى ماضي، دار خطاب، الجزائر، 2012، ص 394.

³ المجاهد، " المعتقلون الجزائريون في فرنسا "، العدد 45، 29 جوان 1959.

⁴ المجاهد، " لماذا عاد المساجين في فرنسا إلى الإضراب عن الطعام "، العدد 47، 1959/07/27.
ومن أوجه المعاملة العنصرية أن السلطات الاستعمارية أقدمت على إلغاء جهاز الدفاع عن المعتقلين واعتقال المحامين الجزائريين وبعض الفرنسيين الذين يضطلعون بالدفاع عن المعتقلين، كما أنها شرعت في تنفيذ أحكام الإعدام الجماعية بعد محاكمة صورية عسكرية، أو دون محاكمة سرا وعلنا، أنظر:

مصلحة الدراسات، " من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 210.

ومنذ 18 سبتمبر أضرب الوطنيون الجزائريون في سجون فرنسا عن الطعام احتجاجا على خرق إدارات السجون للاتفاقيات المبرمة معهم، وللاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بنظام المساجين، التي صادقت عليها فرنسا نفسها وقد استمر الإضراب مدة طويلة بلغت 20 يوما حتى أن كثيرا منهم أحيّلوا على نظام التغذية الإجبارية التي تسببت في عدة ضحايا خلال السنة الماضية (1960) في سجن (شانورو)، وقد بلغت خطورة الموقف درجة دفعت الجزائريين في مرسيليا إلى القيام بمظاهرات أمام سجن (بوميت)، وأمام هذه الوضعية صرح وزير العدل الفرنسي الجديد بأنه لن يسمح أبدا بإضرابات الجوع، لأنه لا يمكن أن يدشن شروعه في مهمته الوزارية الجديدة بـ "الاستسلام"، لذلك أمر بوضع حد لهذه الإضرابات بكل الوسائل بما فيها وسيلة التهديد ببعث المضربين إلى الجزائر إذ قيل لهم: "أوقفوا هذا الإضراب وإلا فإننا سنقذف بكم إلى حراس منظمة الجيش السري في الجزائر"، ويبدو أن هذا التهديد وقع الشروع فيه بالنسبة لمساجين "نانت" لكن موجة الاستنكار التي أثارها هذا التدبير حملت الحكومة الفرنسية على إصدار تكذيب تؤكد فيه أنه "لم ينقل جزائري واحد" ولئن كان محامو المساجين لم يستطيعوا أن يعرفوا شيئا عن موكلهم، نظرا لجدار الصمت الذي ضربوه على السجون، فمن المؤكد أن عددا كبيرا من الوطنيين نقلوا إلى مكان مجهول، وعبثا حاول موكلوهم الاتصال بهم، كما حدث لمساجين مرسيليا¹، ومهما يكن من شيء فإن الوطنيين الجزائريين نجحوا في تحويل السجون إلى ميادين للمعركة التحريرية تنطلق منها أصوات الأحرار مخترقة أسوار الظلم والطغيان.²

وربما يجوز لنا أن نقبس نصا من كتاب "إفريقيا الشمالية تسير" لصاحبه شارل أندري جوليان، وذلك أنه يعبر صراحة عن كل الأفكار السالفة الذكر، وقد جاء فيه:

"غير أن مأساة البؤس الجزائري امتدت إلى تراب فرنسا، فكان العامل الجزائري يتحمل الأعمال الشاقة الخالية من الاختصاص، وكان أكثر من غيره مستغلا من طرف أصحاب الفنادق الذين يؤجرون غرفا وفروشا بأثمان باهظة، والذي كان محروما من فوائد الضمان الاجتماعي الذي يمكن أن تستفيد منه عائلته الباقية بالجزائر، وذلك رغم تحمله أعباء ذلك الضمان وفضلا عن ذلك كان مجبرا

¹ المجاهد، "إضراب الجوع"، العدد 106، 09 أكتوبر 1961.

² ويختم المقال بالعبارات الساخرة التالية: "الملاحظ أن وزير العدلية الفرنسية، لم يجد أي فظاظة في "الاستسلام" أمام شال ورفاقه المتمردين الذين أضربوا عن الطعام من أجل الحصول على "نسبة" أكثر من زيارات أقاربهم وأصدقائهم...، ولئن كان الوزير المذكور رفض "الاستسلام" أمام مطالب الجزائريين بعد عشرين يوما من الإضراب عن الأكل، فإنه استسلم ونزل عند مطالب شال ورفاقه بعد مرور اثني عشر ساعة فقط من إضرابهم عن الأكل، فهل معنى هذا أن الوزير الفرنسي يعتبر أن مقدرة الجزائري على مقاومة آلام الجوع تفوق مقدرة احتمال الفرنسي بنسبة يومين لساعة أي أن المقاومة الجزائرية أضعاف المقاومة الفرنسية أربعين مرة!"، أنظر: المجاهد، "إضراب الجوع..."، المصدر السابق.

على اقتطاع نصيب من أجرته لإرساله إلى أهله وكان عرضة لمرض السل الذي تسببه طبيعة الحياة التي يعيشها، فإن ذلك العامل البائس كان يشعر بعنصرية مقيتة تغذيها الصحافة الكبرى الفرنسية، وهو دائما ذلك المشتبه فيه الذي يوقف ويسجن لأبسط الأسباب، وخاصة إذا كان منخرطا في إحدى الحركات الوطنية، وهو من ينعتة الرأي العام إلى السلطات وذلك ما يخلق مشكلة لا يتصورون لها بالطبع حلا غير الحل البوليسي".¹

وربما حاولت الإدارة الفرنسية أن تخصص بعض جهودها لفائدة المهاجرين الشمال إفريقيين، وذلك من خلال بعض حصص التكوين والتوجيه، حيث ورد في بعض الوثائق مايلي:

"Les centres d'éducatons pour les travailleurs nord-africain de la métropole en 1951-1950".

16 نوفمبر 1951:

تجربة دروس التربية الخاصة بالشمال إفريقيين تعود إلى أكتوبر 1945، ومنذ هذا التاريخ وأهميتها وعددها يزداد، حيث أسست في 7 مدارس بباريسية انتشرت نحو الضواحي ونحو البروفانس واستمرت السنة التي بعدها في 25 مؤسسة تعليمية، حيث ارتفع عددها إلى 32 ثم إلى 51، ليصل عددها إلى 63 ما بين سنتي 1950-1951.

وحاليا يتواجد 76 مركزا موزعين كالتالي:

باريس: 11 مركز في الدائرة الرابعة 2 حي قروني سور لو Grenier sur l'eau.

الدائرة 12 40 شارع ديدرو Didrot .

الدائرة 13 15 شارع فاقون Fagon.²

وبالعودة دائما إلى وثائق الأرشيف الفرنسي، وبخصوص النشاط الاجتماعي، فإننا نجد المعطيات التاريخية التالية:

جمعيات متخصصة في مساعدة العمال المهاجرين المسلمين وعائلاتهم: 139 جمعية.

مكاتب التدخل الاجتماعي: 145 مكتب.

مراكز الاستقبال: 31 مركز (1600 سرير).

- مأوى العمال: 153 (21402 سرير).³

¹ جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص ص 57-58.

² 10cab /59 états de l'enquête confie a m robert montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie. Emigration Nord africaine en France.

³ GR 1H 1147.

ولكن تلك السياسة كانت تهدف أساسا إلى الاستفادة من اليد العاملة الجزائرية النشيطة والقليلة التكوين، تحقيقا لمصلحة الدولة وخدمة للاقتصاد الفرنسي بالدرجة الأولى.

غير أن تلك الوضعية لم تكن لتمنع مهاجرين من الاستفادة من الفرص التي أتيحت لهم في المتروبول، إذ أن كلا من قدماء المحاربين والعمال والطلبة كان لهم نصيب من الوعي الذي خلقته الإقامة بالمهجر، وذلك رغم أن غالبيتهم عاشت ظروفًا قاسية بأرض الغربة، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

البنية المهنية والثقافية للمهاجرين الجزائريين

المبحث الأول: أوضاع المجندين الجزائريين في الحربين العالميتين.

المبحث الثاني: أوضاع العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا.

المبحث الثالث: أوضاع الطلبة الجزائريين في فرنسا.

المبحث الأول: أوضاع المجندين الجزائريين في الحربين العالميتين:

إذا نظرنا إلى حالة الاستياء التي شملت مختلف الشرائح السكانية، والتي برزت في مناطق مختلفة من الجزائر - وبدرجات متفاوتة- أدت في أغلب الأحيان إلى رفض الخضوع لقانون التجنيد الإجباري، هذا الرفض الذي تجسد في حركات تمرد عنيفة.

وإذا أخذنا في الحسبان هذه الملامح العامة التي ميزت مواقف السكان يمكننا الجزم بأن الجزائريين كانوا رافضين للخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية، ويبدو أن هذا الموقف معقول إلى حد بعيد، فكيف يمكن أن يقحم أبناء الوطن في حرب لا تعنيهم كما أن هذه المشاركة في الحرب - فضلا عن عدم جدواها - تعتبر مساهمة فعالة في تقوية جبهات القتال الفرنسية في مواجهة القوة الألمانية، أي أنها خدمة للقوات التي استعمرت الجزائر وجردت سكانها من أملاكهم وعقاراتهم ودفعت بهم إلى حياة البؤس أو الهجرة كأحسن حل لتحسين الأوضاع المعيشية.

تشير المصادر إلى أن ظاهرة الفرار بين المجندين التابعين للفياف الأجنبي كانت منتشرة ولاشك أن عمليات الفرار من الجندية، تعبر عن الاستياء والمعاملة التي يتلقاها المجندون وقد برزت ظاهرة الفرار هذه خاصة خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، لدى المجندين الجزائريين بالإكراه¹، ويبدو أن الأمر الذي زاد من حدة الاستياء، هو أن الجنود الجزائريين الذين يجندون إجباريا، كانوا لا يعاملون على قدم المساواة مع الجنود الفرنسيين: فهم يقضون تحت السلاح ضعفي المدة التي يقضيها الفرنسي، ولا ينالون ما يناله من رتب وألقاب، ولا يتقاضون ما يتقاضاه من أجور.²

ومن أوجه المعاملة السيئة أن المجندين يقومون إجباريا بأعباء الخدمة العسكرية كما أنهم يجبرون على الاعتراف بأنهم يقومون بهذه الخدمة متطوعين، فضلا عن ذلك فهم يعملون تحت السلاح عامين متواليين، بينما الفرنسي والمتفرنس لا يعملان إلا عاما واحدا، ويبقى بعد انتهاء خدمته تابعا لفرق الاحتياط مدة سبعة أعوام، ولا يحق للمسلم الجزائري غير المتجنس أن ينال في العسكرية فوق رتبة "قبطان"، إلا أن هناك فرقة "القوم"، وهي من

¹ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 86.

² المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 67.

المتطوعين العرب الذين يذهبون فرسانا تحت إمرة الأغوات أو القياد للدفاع عن فرنسا فرؤساء هذه الفرق يمكن أن ينالوا رتبا فوق ذلك، إلا أنها رتب شرفية لا عملية.¹

وقد تطوع الكثير من الجزائريين ضمن وحدات القوم التي يترأسها القياد أو الأغوات وتشتهر فرقة " الرماة " الجزائرية بمشاركتها الواسعة بجانب الجيش الفرنسي مثل الحرب " الفرنسية البروسية " ، وحتى سنة 1891، كان تجنيد الجزائريين يتم عن طريق التطوع والترغيب، ولكن نظرا لأهمية هذه الفرق بدأت بعض الأفكار تظهر حول كيفية تسخير أبناء المستعمرات بصفة جدية، ونشير هنا إلى أن الجزائريين شاركوا تقريبا في كل الحروب التي خاضتها فرنسا من أجل مصالحها الاقتصادية، وتفيد التقارير أن أربعة من كل خمسة جنود يقتلون في هذه الحروب.²

ولعل الظروف العسكرية والسياسية التي مرت بها فرنسا خلال هذه الفترة، قد لعبت دورا هاما في تنفير الجزائريين من الخدمة العسكرية تحت رايتها؛ فأخبار الحرب كانت تأتي إلى الجزائر تباعا، وبطبيعة الحال كانت العائلات وعامة الناس يتتبعون بقلق وتلهف، ذلك لأن أبناءهم يخوضون هذه الحرب وهم في خطوطها الأمامية.³

كانت وقائع الحرب العالمية وأخبارها تصل إلى الأوساط الجزائرية في مدنها وأريافها بواسطة مراسلات المجندين الجزائريين الموجودين على جبهات القتال وبواسطة المعطوبين العائدين إلى الجزائر، كما كانت ألمانيا تبث دعايتها بأن " ألمانيا والقيصر " هما " المنقذان للإسلام " ومحري " الشعوب " المضطهدة من طرف فرنسا، ولقد كانت أخبار الانتصارات الألمانية تتناقل في المساجد والأسواق والمقاهي، وهذا ما أوحى للجزائريين بأن انهزام فرنسا قريب، وثبت موقفهم الرافض للتجنيد العسكري الإجباري لأبنائهم من الشباب البالغ، كما أكد عدم ولائهم لفرنسا ورفضهم للواقع الاستيطاني، وسلوكاته السياسية إزاء مسائلهم الاجتماعية، الدينية الأخلاقية والعاطفية.⁴

وقد أثرت هذه الحرب على مجال السكان، حيث بلغ عدد القتلى من الأوربيين 22000 و 25000 من الجزائريين، أي مجموع 47000 من 3280000 جزائري وبنسبة

¹ المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص ص 354-355.

² عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 86.

³ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، المرجع السابق، ص 204.

⁴ ابراهيم مهديد، المرجع السابق، ص 189.

14.3% (نسبة المقاتلين بفرنسا 16.5 % من السكان)، والأدهى في ذلك معدل سن هؤلاء إذ كانوا من الشباب بين العشرين والأربعين من العمر، وهي خسارة مضاعفة للسكان، لأن هؤلاء السكان يمثلون رأس المال الضامن للمستقبل في ميادين الشغل والصناعة والاقتصاد، كما أن فقدهم يجرّ انخفاضاً في الولادات.¹

ونتيجة لذلك أصاب الجزائريين هلع تقوم شاهدة عليه الأبيات الشعرية التالية بعنوان: "أغنية مجند صاحب ثمانية عشر" وهي: "سأركب طريق المنفى، فوداعاً يا أمي وأبي، فراقنا قبل أن نصبح من الموتى، لقد حمل الفرنسي ابن الثمانية عشرًا وغداً يعودون إلى السابعة عشر".²

وإذا كانت معركة (لامارن) بفرنسا -التي تفوقت فيها الجيوش الفرنسية على الجيوش الألمانية - قد بعثت شرارة الاطمئنان في النفوس، فإن معركة (شارل روا) قد أيقظت التخوف واليأس في نفوس الجزائريين، لقد دحر الألمان الفرنسيين في هذه المعركة وهزموهم هزيمة نكراء، ومما جاء من أخبار هذه المعركة إلى الجزائر، أن فرنسا كانت تدفع بالجزائريين إلى الانتحار وتضحى بهم دون تردد، وذلك مثل ما حدث في سنة 1870، فالقلة القليلة من الجزائريين الذين استطاعوا بأعجوبة الفرار بأنفسهم أمام الألمان قد رووا أخبار الفظائع وآلام الجزائريين خلال المعارك التي خاضوها ضد الألمان، وهم في صفوف الجيش الفرنسي وكل ذلك لم يكن بطبيعة الحال ليشجع الجزائريين على الانخراط في صفوف الجيوش الفرنسية، ويبدو أن هذه الظروف السيئة هي التي بعثت في نفوسهم شعور المحايدة والنهوض ضد مشروع التجنيد الإجباري الذي فرضته فرنسا بالقوة.³

ويبدو من عريضة الأمير خالد إلى السيد ويلسون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أن أوضاع الجنود الأهالي كانت سيئة، ومما أدى إلى ذلك هو فقدان المنافع التي كانوا يحصلون عليها قبل صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912 حيث يقول:

¹ أندري برنيان وآخرون، المرجع السابق، ص 414.
بينما أشار أحمد توفيق المدني إلى أن عدد المجندين فاق 400000 رجل، مات منهم ما يزيد عن 80 ألف رجل في ميدان الحرب (أنظر هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 161).
وحسب الإحصائيات الرسمية الفرنسية، فقد خسرت الجزائر في هذه الحرب ما لا يقل عن 25711 قتيل من المسلمين و 72.035 جريح أي (14.5%) من القوات الجزائرية التي جندت للدفاع عن فرنسا، أنظر: بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص 215.

² عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص 100.
³ عمار هلال، أبحاث ودراسات، المرجع السابق، ص 204.

" وهناك مثال آخر يدل على عدم الوفاء بالعهد وهو:

كان الجنود الأهالي قبل 1912 يلتحقون بالجيش الفرنسي عن طريق التطوع، مقابل بعض المنافع للمتطوعين، ولكن هذه المنافع قد ألغيت بالتدرج، وبدخول 1912 أصبح التجنيد الإجباري في أول الأمر جزئيا (وهو 10% من مجموع الجيش) ثم أصبح شاملا، وهذا رغم الاحتجاجات الصارخة من الأهالي، إن ضريبة الدم قد طبقت علينا خرقا للمبادئ الأولية للعدالة، ورغم فقرنا وذلنا وإهانتنا بحكم قانون الحق للأقوى، فإننا لم نكن نتصور أبدا أن عبئا كهذا وهو خاص بالمواطنين الفرنسيين المتمتعين بجميع الحقوق، يقع ذات يوم على كاهلنا. إن مئات الآلاف قد سقطوا منا في مختلف ميادين القتال محاربين رغم أنوفهم، ضد شعوب لا مطمح لهم فيها ولا في أموالها.

إن الأرمال واليتامى ومعطوبي هذه الحرب يتلقون أجورا ومعونات أقل مما يعطى للفرنسيين الجدد، وكثير من الجرحى الذين أصبحوا عاجزين عن العمل، انضموا إلى صفوف البؤساء الذين تضج بهم المدن والأرياف".¹

على أن هذه الأوضاع لا يجب أن تدفعنا إلى إغفال أهمية الخدمة العسكرية بالنسبة للجنود الأهالي، ذلك أن الجيش الفرنسي كان بمثابة مؤسسة يلتقي فيها الجزائريون منذ الأيام الأولى لبداية الاحتلال في الفرق الأهلية التي أنشأها الاستعمار؛ والتي كان الانخراط فيها طوعية وبالمقابل. كان عدد هؤلاء قليلا ولكن مع فرض الخدمة العسكرية أصبح العدد كبيرا²، ولم يعد الجيش مصدر ارتزاق، بل أصبح مفروضا حتى على غير الراغبين فيه، كان الجنود الجزائريون يدافعون عن فرنسا ومصالحها في الجزائر، ولكن التجنيد الإجباري فتح مجالات واسعة أمامهم، سمح لهم بالاحتكاك بالجنود الفرنسيين وبالتعرف على أساليب قتال جديدة وأسلحة جديدة، وأصبح الجيش الاستعماري والتجنيد وسيلة لإخراج الجزائريين من قراهم ومدائشهم لينتقلوا إلى أوروبا وإفريقيا وحتى إلى أقصى شرق آسيا، وبفضل هذا التجنيد

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة 2 1990، ص 57.
أنظر أيضا:

Emir Khaled, Lettre au Président Wilson et autres textes, Editions: ANEP, 2005, pp 61- 62.

² في 31 ديسمبر 1916 بلغ عدد المجندين المتطوعين: 40470 جزائري، أنظر: Ageron, Une politique algérienne..., Op.Cit, pp 134-135.

أصبح بإمكان الجزائريين وبصفة خاصة أولئك الشبان المعزولون أن يلتقوا غيرهم من أفراد العالم عامة وشعوب المستعمرات الفرنسية خاصة، بل إن الأكثر من كل ذلك أن التجنيد سمح للشباب الجزائري بأن يلتقي بشبان كل جهات البلاد، فينشئ علاقات جديدة، ويدرك أموراً كثيرة ما كان يستطيعها بدون التجنيد. ولهذا يعتبر الجيش الفرنسي عند الكثير من الجزائريين مدرسة لتكوين الشباب - رجال الغد - الذين لم يجدوا مقعداً في المدرسة.¹ ولذلك نجد مثلاً أن الأمير خالد عارض فكرة إلغاء التجنيد الإجمالي² وذلك باعتباره سنداً معنوياً وسياسياً للمطالبة بإصلاحات واسعة لصالح الجزائريين، كما صرح من خلال جريدة الإقدام في عددها الصادر بتاريخ 18 نوفمبر 1921 أنه: "مادام التعليم قضي عليه وأهل الخبرة والدراية تركتهم الإدارة الجزائرية في زوايا الإهمال، فمن المعقول أن التجنيد الإجمالي بقي هو الوسيلة الوحيدة والمدرسة الصالحة لتعليم أولاد الأهالي معرفة اعتبار أنفسهم".³ ويبدو أن المجندين قد تأثروا بالخدمة العسكرية، ويظهر ذلك واضحاً في سلوكياتهم، حيث يورد مالك بن نبي ذلك في مذكراته قائلاً:

"والعسكريون العائدون إلى الوطن - والذين كانوا كثيرين - استمروا بكل بساطة يلبسون آخر بزائهم العسكرية، وعندما تبلى بزّة الجندي من الاستعمال، كان يبدو لنا نحن الأطفال كبطل سقط من مجده، لأننا نذكر كيف كنا نراه يعود في إجازة قبل سنتين أو ثلاث سنوات".⁴

كما أن الخدمة العسكرية أتاحت للشباب فرصة التعرف على عالم متقدم، ومنذ عام 1918 بدأت مرحلة جديدة للمسيرة الطويلة لطبقة الفلاحين التي خرجت من عزلتها من

¹ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 176.
² طالب ممثلو المستوطنين في المجلس العام لعمالة الجزائر بتاريخ 12 نوفمبر 1921 بإلغاء الخدمة العسكرية الإجمالية بالنسبة للأهالي مع العودة إلى نظام التطوع الذي كان سارياً قبل سنة 1912، كما تعزز موقفهم بعدما ساندتهم بعض الشخصيات من المنتخبين الأهالي من أمثال زروق محي الدين، السايح هني، محمد السبعوي وغيرهم، وفي هذا الشأن صرح محمد السبعوي قائلاً بأن قانون 4 فيفري 1919 يمثل سبباً رئيسياً لزراع الفوضى وإثارة الأحقاد والعداوات القديمة، ولئن كان من المتحمسين لسن قانون التجنيد الإجمالي لأن ذلك في نظره من مصلحة فرنسا، فإنه وافق على إبطاله بعد نهاية الحرب وصرح قائلاً: "بشرط أن يبرهن لي بأن حالة فرنسا الخارجية تسمح بذلك وأن الوطن لا يتضرر من تنقيص القوات الناتج عن الإبطال"، أنظر: جمال قنان، دراسات في التاريخ المعاصر، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص ص 122-123.
³ نفسه، ص 123.
⁴ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 41.

خلال الحرب العالمية الأولى¹، فلقد حاربت الشبيبة الفلاحية في ساحة الوغى الأوروبية ونقلت إلى القرى ما تعلمته حول الحركة الديمقراطية والحركة العمالية الفرنسية²، ذلك أن الحرب أفرزت معطيات جديدة، وغيّرت الكثير من المفاهيم لدى شعوب المستعمرات عامة والجزائريين على وجه الخصوص، نتيجة لظهور مبادئ الحرية والمساواة كمبادئ ولسون الأربعة عشر مثلاً وعودة المجندين الجزائريين الذين ساهموا في المجهود الحربي دفاعاً عن فرنسا، والذين جاؤوا بأفكار جديدة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية أيضاً وقارنوا بينها وبين أوضاع مواطنيهم في الجزائر فشعروا بضرورة تغيير واقعهم الاجتماعي والاقتصادي المفروض عليهم³، وفي نفس الوقت حصل الجزائريون الذين خدموا في الجيش الفرنسي مرغمين، على تجربة ثينة من أجل قضية وطنهم، فمعظمهم كانوا منذ أكثر من ثمانين سنة أميين، معزولين ومهملين⁴ وفجأة وجدوا أنفسهم على الجبهة الأوروبية؛ يحاربون مع أو ضد الجنود الأوروبيين من أجل قضية لم يكونوا يفهمونها بوضوح، وهكذا حصلوا على تدريب عسكري، وانضباط محكم وبعض التوجيه السياسي، نتيجة للدعاية الفرنسية المتواصلة.⁵

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن الخدمة العسكرية لم تكن لتخلو من جوانب إيجابية، بالنسبة للشباب المسلم وكذا لأبناء اليهود الجزائريين الذين تطوعوا في الحرب العالمية الأولى، والذين تميزوا بكثرة عددهم وأوسمتهم وشهاداتهم العديدة⁶ التي تحصلوا عليها أثناء المعارك⁷، فالخدمة العسكرية التي عممها مرسوم كريمو في الأوساط اليهودية أخرجت الشباب

¹ Gilbert Meynier, L'Algérie révélée, la guerre de 1914- 1918 et le premier quart du 20 eme siècle, preface de Pierre Vidal-Naquet, editions: el Maarifa, 2010, pp 672-674.

² جغلول، المرجع السابق، ص 130.

³ خمري الجمعي، " نماذج من الجمعيات والنوادي الثقافية لحركة الجزائر الفتاة في مطلع القرن العشرين" المراكز الثقافية والعلمية في العالم العربي عبر العصور، حصاد (9) ندوة عقدها الإتحاد بمقره في القاهرة، 2001 ص 862.

⁴ يؤكد هذه الفكرة ما كتبه فرحات عباس في 1922 بشأن الأهالي المجندين في الحرب الكبرى (1914- 1918): "... من بين 9160 مجند من الأهالي الذين ماتوا وهم يؤدون واجبهم (حرب 1914- 1918)، سوى 21 منهم كانوا يعرفون القراءة والكتابة، 21 منهم فقط حصلوا على جزء من حقوقهم، لأن التعليم حق، 21 منهم فقط كانوا يعرفون لماذا كانوا يقاتلون ولماذا كانوا يذهبون إلى الموت في لامارن، أما الآخرون فقد ذهبوا - بعدما تم انتزاعهم من أكواخهم وتسليحهم بالبنادق- إلى ساحة القتال، وهم لم يسمعوا أي شيء عن فرنسا ولا عن ألمانيا. لقد قضوا نحيبهم..."، أنظر: ليلي بن عمار بن منصور، المرجع السابق، ص ص 208، 210.

⁵ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص ص 231- 232.

⁶ يجب أن نشير هنا إلى أن التمييز بين المجندين المسلمين والأوروبيين واليهود المتجنسين كان واضحاً خلال الحربين العالميتين، وتشهد على ذلك اعترافات المجندين أنفسهم، فهذا أحمد بن بلة يعترف قائلاً: " بأن الفوارق بين الضباط الفرنسيين والجزائريين كانت واضحة، كان لكل طرف ناديه، ولم تكن نلتقي حول مائدة إفطار واحدة، رغم التساوي في الرتب"، أنظر: محمد شبوب، المرجع السابق، ص 96.

⁷ عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، ص 131.

اليهودي من قوقعته التقليدية العتيقة، وفتحت أعينه على العالم بآفاقه الواسعة باحتكاكه بالأوروبيين وثقافتهم.

المشاركة في الحربين العالميتين كان لها تأثير حاسم، بحيث أعادت ضبط عقارب الساعة بالنسبة للشباب اليهودي الجزائري، لتحط به في قلب القرن العشرين، الذي كانت معالمه تصنع في الورشات والمصانع وجامعات أوربا، والعائدون من جبهات القتال بعد انتهاء الحرب، لم يعودوا كما كانوا بل رجعوا مفتونين بما اكتشفوه من مظاهر التقدم والحضارة هناك حتى وإن تعلق الأمر بحضارة الحرب والأسلحة المدمرة؛ وقد تبنى أغلبهم حدا أدنى من المظاهر والأفكار التي شاهدها واحتك بها، أما البعض منهم فقد استقر نهائيا في فرنسا وبهذا يمكننا القول بأن تأثير المشاركة في الحربين العالميتين على الذهنية اليهودية، لم يكن أقل أو أكثر أهمية منه على المسلمين الذين جندوا إجباريا للدفاع عن " فرنسا الأم " ¹.

فلأول مرة فتح الجنود والعمال الجزائريون عيونهم على مجتمع كان مختلفا تماما عن مجتمعاتهم، وقد عاشوا على طريقة حياة جديدة حتمتها ظروف الحرب، فارتدوا ثيابا مختلفة وأكلوا لحما غير مزكى أو غير مذبوح على الطريقة الإسلامية وشربوا الخمر وتزوجوا بأوروبيات ولا شك أن علماء الأنثروبولوجيا والنفوس والاجتماع سيتفقدون على أن الحياة الجديدة كانت صعبة جدا على هؤلاء في البداية، ولكن لم يكن هناك طريق آخر بالنسبة إليهم. ²

لقد أشرنا من قبل إلى أن عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب كان هائلا وسواء كانوا جنودا على الجبهة الأوروبية أو عمالا في المصانع الفرنسية، أو أقرباء في الوطن؛ فإن الجزائريين كانوا مندمجين في الحرب ومتأثرين بها بعمق، ونتيجة لذلك شاعت بينهم أفكار جديدة وتعلموا لغات مختلفة ومارسوا عادات لم تكن معروفة لديهم، واستفادوا من تجارب أخرى؛ بل إن فكرة الحياة نفسها كانت تمر بتغيير أساسي عندهم، وإذا كانت هذه الدروس الجديدة لم تعرف قيمتها خلال الحرب، فإنها ستكون ذات قيمة كبيرة في العشرينات من القرن العشرين وأكثر الكتاب متفقدون على أن الجزائريين قد تعلموا من الحرب دروسا لا تقدر بثمن، ومنذ سنة 1918 قال كاتب فرنسي: أن الجزائريين قد جربوا الحياة الأوروبية ولا مست عقولهم أفكار لم تتسرب أبدا إلى مخ أجدادهم، ورأى هذا الكاتب أن عودة هؤلاء الجزائريين

¹ فوزى سعد الله، المرجع السابق، ص ص 105 - 106.

² المرجع نفسه، ص 232.

"الجدد" إلى قراهم قد تكون عملا دعائيا لصالح فرنسا، ولكن نفس الكاتب قد عبر عن خوفه من أن هذه القرى قد تصبح أيضا مراكز عداوة ضد فرنسا.¹

من أهم نتائج الحرب زيادة عدد البروليتاريا الجزائرية، فقبل الحرب كان أغلب السكان فلاحين بلا أرض؛ ولم تغير الحرب كثيرا من حجم هذه الطبقة ولكنها زادت من حجم البروليتاريا، وقد سبق لنا أن أشرنا إلى عدد الجزائريين الذين شاركوا في الحرب، ولكن من المهم أن نتذكر أن أحد الكتاب يؤكد أن أكثر من نصف مليون جندي وعامل جزائري قد ساهموا في هذه الحرب²، ومهما كان العدد فإن هؤلاء الجزائريين قد تعلموا- بعد سراحهم من الجندية - بعض الحرف والتجارب، فكانوا مستعدين للعمل كعمال موانئ، وعمال يدويين في الصناعات المحلية، وعمال زراعيين وموظفين في القطارات والبريد وخدام منازل عند الكولون ولكن يبدو من الخطأ أن نقول أن الحرب قد خلقت طبقة "جديدة" وما دام للجزائر بروليتاريا قبل الحرب، فإنه يبدو أن كل ما فعلته الحرب نفسها هو زيادة اليقظة السياسية ونشاط الضمير الوطني لهذه الطبقة.³

ومن الأفكار الهامة التي تعلمها الجزائريون من الحرب فكرة المساواة، فقد كانوا يسمعون عن هذا المبدأ ولكن لم يمارسوه أبدا، وسواء كانوا جنودا أو عمالا فإنهم لم يتمتعوا فقط ببعض المساواة مع الفرنسيين، ولكنهم رأوا أيضا تطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين الفرنسيين الأوروبيين أنفسهم. وهذه الطريقة ستجعلهم كثيري النقد للطريقة الفرنسية في الجزائر عندما يعودون إلى وطنهم وبالإضافة إلى ذلك فإن الحرب قد جعلتهم يصبحون واعين بأنهم قد ساهموا في انتصار فرنسا والحلفاء⁴، ولا شك أن أغلب الجزائريين قد شاركوا في الحرب ولعبوا فيها دورا هاما كجنود شجعان وعمال صبورين إلى جانب الحلفاء، كما أن سجل مشاركة الجزائر في هذه الحرب يثير الاندهاش، إن معظم الكتاب الفرنسيين يتفقون على هذه الحقيقة فالكاتب ميرسي، الذي كان يحكي تجربة شخصية، يقول بأن الجزائريين قد لعبوا دورا عظيما في معارك شارلوا والمارن وشامبانيو وفيردان والصوم.⁵

¹ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص ص 284-285.

² وقد قال سينيوري أن الجزائر قد ساهمت في الحرب بـ 250000 رجل، أنظر: سعد الله، المرجع نفسه، ص ص 284-285.

³ المرجع نفسه، ص ص 286-287.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 285.

⁵ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، المرجع السابق، ص ص 197-199.

ورغم أن بعض المؤرخين رأوا في مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا (في جبهات القتال) جملة من المحاسن والجوانب الإيجابية، فإن هناك فريقا آخر كان يرى عكس ذلك مبررا رأيه بأن ظاهرة التطوع الحر كانت سببا مباشرا في دفع آلاف الجزائريين الذين ضحوا بأرواحهم مقابل ما يسد رمق عائلاتهم¹، كما أن فرنسا تمكنت من خلال مضاعفة منحة التطوع الحر من جلب الكثير من الريفيين الذين كان أغلبهم من الكادحين والرعاة والمزارعين، الذين هم في الغالب من الأسر الفقيرة.²

وبالإضافة إلى ذلك فإن أغلب الجزائريين عارضوا قانون التجنيد، وقد دل على ذلك محضر الاجتماع العام الذي انعقد بدار بلدية الجزائر العاصمة في سنة 1911 ويقول عمر بن قدور عن هذا الاجتماع: "لقد عارض المجتمعون هذا القرار ولهم الحق في رفضه لأنهم لا يجنون من ورائه إلا الضغط" ويشير إلى وضعية المتطوعين القدماء في الجيش الفرنسي، التي كانت حالتهم حسب ما يقول مدعاة للسخرية فيقول: "ماذا نال أولئك المجندون الآن بجانب فرنسا في مراكش... إنهم لم ينالوا شيئا"³، ورغم تدخل اللجنة الخاصة بالجيش من أجل وضع قانون يرضي المجندين وأسرهم⁴، إلا أن هذه المنح والمرتبات والتعويضات المقدمة للجزائريين لم تكن في المستوى أو التضحية التي قدموها للأمة الفرنسية.⁵

كان ذلك خلال الحرب العالمية الأولى، غير أن الوضع لا يختلف حتى مع زيادة الضغط الدولي خلال الحرب العالمية الثانية، إذ سجلت المصادر التاريخية أن بعض الشباب تقدم للتجنيد وقد استحسنّت الإدارة الفرنسية تلك الخطوة ووصفتها بالإيجابية، ولكن يجب ألا ننسى بأن تلك الاستجابة كانت تحت تأثير عدة عوامل⁶ لعل أبرزها:

- اختراق طائرات دول المحور للمجال الجوي الجزائري بتاريخ 15 جوان 1940.

¹ عمار هلال، دراسات وأبحاث، المرجع السابق، ص235.

² حيث راجت بعض الأغاني الشعبية التي تعبر عن تلك الحالة وأهمها (قاجي تنزوج ودير فم ذهب).

³ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص ص 76-77.

⁴ عرفت ملفات الجرحى والموتى والمعطوبين فوضى كبيرة، لأن هذه الأمور كانت تخضع لأهواء وأغراض اللجان المكلفة بذلك، ثم إن حالة فرنسا لم تسمح لها بإقرار نظام معين يلزم بالتطبيق.

⁵ عبد الله شافعي، المرجع السابق، ص177.

⁶ هناك من المؤرخين من يرى بأن إقبال الجزائريين على المشاركة في المجهود الحربي ونصرة فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، كان نتيجة أساسية لتأثرهم بمبادئ ميثاق الأطلسي والوعود الملوحة بحق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث ذكر بأن ميثاق الأطلسي أحدث فيهم تأثيرا كبيرا، إذ لم يكونوا يتحدثون طيلة شهور سوى عن ذلك الميثاق.

- انهزام فرنسا على يد القوات الألمانية بتاريخ 16 جوان 1940.

فسعيا إلى زيادة عدد المجندين، اقترح نظام فيشي جملة من الخدمات لصالح الجيش، من بينها التكفل بمعطوي الحرب وإعانة عائلات المجندين وإيواء العساكر بالإضافة إلى فتح مخيمات صيفية للأطفال والتي ارتفع عددها خاصة منذ 1942، كما تم رفع المنح العسكرية لأهالي المجندين بـ 50%.¹

غير أن تلك المرونة في التعامل مع المجندين لم يكن مردها إلا لضغوط الحرب العالمية الثانية وانهزام فرنسا أمام الاجتياح الألماني النازي، فرغم المساهمة الثمينة للمجندين الجزائريين في جبهات الحرب الأوروبية، إلا أن السلطات الفرنسية لم تعمل على تحسين حالهم، ولهذا تعالت بعض النداءات² الداعية إلى تحقيق المساواة التامة بين الجنود الجزائريين والفرنسيين سواء فيما تعلق بالرواتب العسكرية أو المعاشات أو النفقات والمنح العائلية، وفي التعليم العسكري والحق بالاشتراك في الوظائف العالية.³

والحق أن الكتاب المغاربة يعترفون بأهمية مشاركة الجنود المغاربة في الحربين العالميتين، ويقرّون بأنها سمحت لهم باكتشاف عالم آخر، وهذا ما انعكس على البنى الاجتماعية والنفسية، ولأن مشاركة الجنود المغاربة في الحربين العالميتين مكنتهم من التعرف على المجتمع الفرنسي الذي أثار إعجابهم اجتماعيا، نفسيا وثقافيا، وسمحت لهم باكتشاف حرب عصرية في إطار منظم ومتقدم، جعلتهم يطلعون على أفكار جديدة صقلت وعيهم الاجتماعي والسياسي، ثم إن تلك المشاركة الفعالة في الحرب كانت في النهاية مسألة إيجابية، إذ مكنتهم من مقارنة أوضاعهم البائسة بالقياس إلى وضعية الأوروبيين الذين احتكوا بهم، وهذا ما شهدته سنوات ما بين الحربين من هجرة الآلاف من قدماء المحاربين الذين عادوا إلى فرنسا وأصبحوا عمالا يدويين بالمؤسسات الصناعية التي لا تتطلب سوى الجهد العضلي.⁴

ومع ذلك فعند الحديث عن قدماء المحاربين، يمكننا أن نصنف بعض الجماعات منهم ضمن خانة المهمشين، ذلك أن أغلبهم عاد من جبهات الحروب في حالة نفسية وذهنية

¹ محمد شبوب، المرجع السابق، ص 98.

² طالب نائب وهران الشيوخي "محمد مختاري" من المجلس الوطني الفرنسي بأن يسن قانونا يلائم روح المادة 02 من القانون الأساسي للجزائر، مؤكدا على أن المساواة في الواجبات تتطلب المساواة في الحقوق.

³ الجزائر الجديدة، "نواب مخلصين لعودهم، تحقيق المساواة بين الجنود"، السنة 3، العدد 26، أوت 1948.

⁴ الكبير عطوف، المرجع السابق، ص ص 117 - 118.

كانت أبرز ملامحها الشرود والاغتراب، بل وجد من بينهم من ظل يعيش على ذكرى الماضي، وكان منهم أيضا من حاول ملمة الجراح سعيا لتحقيق الاندماج، وفي هذا الشأن قدرت بعض المصادر عدد أولئك المحاربين القدامى بـ: 44 ألف سنة 1949، وجدت من بينهم مجموعة هامة صعب عليها الاندماج أو الاعتراف بمجهودها الحربي، وربما يجوز لنا التأكيد بأن أرامل ویتامی ضحايا الحرب كانوا بدورهم عرضة للخصاصة والتهميش.¹

وإذا كانت مشاركة المجندين في الحربين العالميتين تعتبر تجربة مهمة في سياقها السياسي والاجتماعي وأبعادها الثقافية، فما هو حال العمال المهاجرين الذين ساهموا بشكل واضح في خدمة الاقتصاد الفرنسي؟

المبحث الثاني: أوضاع العمال المهاجرين بفرنسا:

وبعدما درسنا أوضاع المجندين نحاول الآن التعرف على أوضاع العمال، ذلك أن كل من لم يجندوا في الحربين العالميتين الأولى والثانية تم تسخيرهم كعمال، ففي فرنسا تقدم هؤلاء العمال للعمل في المصانع والمناجم الفرنسية، وازدادت أعدادهم بشكل واضح، ففي عام 1924 بلغ عددهم حوالي 100000 عامل جزائري؛ وأخذ هذا العدد في التزايد حتى تكونت في أوائل الثلاثينات طبقة عمالية واسعة، انتشرت في مختلف المدن الفرنسية.²

إذا أخذنا بعين الاعتبار نفسية العمال الجزائريين المهاجرين (سواء كانوا من القبائل أو الشاوية أو البربر العرب لوهران)، الذين يحسون بنوع من الاستقلالية داخل فرنسا أكثر من بلدهم، بحيث يتخلصون من عقدة أنهم أقل من الأوروبيين داخل بلدهم، وأنهم سكان من الدرجة الثانية³، يمكننا أن نستخلص أن هؤلاء المهاجرين كانوا يبحثون عن حياة أفضل في بلد أجنبي عنهم، فعندما سئل بعض الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا عن سبب هجرتهم، كان الجواب في أغلب الأحيان (أن هجرتهم كانت بسبب الجوع) ولكن كان هناك من أشار إليهم بأن هجرتهم كانت نتيجة لأسباب سياسية، بحيث كانت الإجابة "جئنا إلى فرنسا

¹ عبد الواحد المكني، "المهمشون والمقصيون بالمدن المغاربية خلال العهد الاستعماري، الدار البيضاء وتونس. مقارنة منهجية واثنوبولوجية"، الدار البيضاء في مائة سنة (1907-2007)، تنسيق: محمد الفلاح العلوي. منشورات المختبرات، مختبر الدراسات والأبحاث حول الشاوية - المجال والإنسان، الطبعة 1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 127.

² ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 139.

³ Jean Jacque Rager, Op.Cit, p 24.

للبحث عن العمل، لا يوجد عمل ولا يوجد مستقبل في الجزائر كل الغرباء (إيطاليون وأسبان ويهود) أخذوا العمل، فوجدنا أنفسنا مجبرين على الهجرة".

إذن كان عدد كبير من الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا منذ (أحداث الجزائر) مدفوعا ليس فقط بسبب البؤس والفقر، وإنما كذلك لانعدام الحرية السياسية للسكان الجزائريين والتي كانوا يعتقدون أنهم سيجدونها عند هجرتهم إلى فرنسا.¹

ولكننا لو نظرنا إلى وضع الجزائريين في المجتمع الفرنسي، لوجدنا أنهم كانوا يعانون من التفرقة بينهم وبين أقرانهم الفرنسيين ماديا واجتماعيا بشكل واضح²، وفي كل مجال من مجالات العمل فقد أسندت إلى الجزائريين أشد العمال ضررا بالصحة وأكثرها ضعة³، حيث كان الجزائريون يعملون في المصابين والمصافي والمناجم والصناعات الكيماوية⁴، وفي مجالات أخرى مختلفة أهمها البناء، الحفر، الأشغال العمومية والتنظيف⁵، وفي هذا المجال استغلت اليد العاملة الجزائرية إلى أبعد الحدود، وذلك لتمييز العمال الجزائريين بمجموعة من الخصائص الاقتصادية أولها أن العامل الجزائري يتنقل دون صعوبة لممارسة الأعمال المختلفة، حسب ما تقتضيه الصناعات الفرنسية، وهو في ذلك مختلف تماما عن العامل الفرنسي الذي يفضل العمل في مكان إقامته ويرفض التنقل إلى الأراضي النائية التي تجعله منعزلا عن المدن الكبرى أو الأقارب الذين تعود على مخالطتهم والعمل معهم، كما أن العامل الجزائري يقبل العمل في المشاريع الموسمية التي تدوم زمنا محددًا ثم ينتقل إلى البحث عن عمل آخر بعد انتهاء العمل في المشروع الذي كان يعمل به.⁶

وبناء على ذلك أسندت إلى المهاجرين الجزائريين أشد الأعمال ضررا بالصحة كما ذكرنا آنفا، فترى مثلا في الصناعات التعدينية غالبية العمال من الجزائريين، وخاصة في أعمال العتالة والحمل في ورشات الفحم الحجري، حيث كانوا يتعرضون لخطر السقوط والمرض

¹ Andrée Michel, Op.Cit, pp 170- 171.

² ولكن بعض الصحف الفرنسية حاولت أن تقدم بعض الحقائق المغلوطة، فهذه جريدة رسالة من الجزائر تصرح بأن الجزائريين يحظون بالمساواة التامة مع الفرنسيين في مجال الشغل والتي يمكن أن تكون شاملة لولا أمية هؤلاء، أنظر:

Message d'Algerie : 15/02/61
³ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 140.

⁴ Kaddach, Op.Cit, pp 159-160.

⁵ Montagne, Op.Cit, cahier n° 08.

⁶ يوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 172.

كما أسندت إلى الجزائريين أعمال صب الحديد في الأفران وما يصاحبها من أخطار وكذلك عملية وضع القضبان في السكك الحديدية¹، فأغلب المهاجرين يمارسون أعمالا مختلفة أهمها في قطاع الصناعات التعدينية والمناجم ومصانع الغاز²، والتي يمكن تحديدها بالنسبة للمهاجرين القادمين من عمالة قسنطينة كما يلي:

مهاجروا بريكة: 37 % (يمارسون أعمال الحفر) - 35 % عمال صناعيون - 17 % عمال في المناجم، وكل المتبقين يعملون حسب التشغيل في المجالات المتمثلة في : المخازن التجارية الصغيرة وحتى في الزراعة .

مهاجروا بلزمة: 60 % منجميون - 07 % زراعيون - 05 % في أنشطة مختلفة.
عين القصر: 38 % في أعمال الحفر - 42 % في الأشغال العمومية - 12 % في التعدين - 06 % في الصناعة الميكانيكية - 03 % منجميون و 04 % في وظائف مختلفة.
بلدية الأوراس المختلطة: يعمل مهاجروها في الصناعات التعدينية والمنتجات الكيماوية والبناء.

بلدية خنشلة المختلطة:

نجد نسبة هامة من العمال في أعمال البناء والحفر، بالإضافة إلى عمال غير مؤهلين في باريس عند (بيجو)، (سيتروين) وكذلك في (ميلهوز) وستراسبورغ (10 %)، التغذية تستقطب عمالا موظفين (10 %) وأخيرا الفنادق، المقاهي وتجارات مختلفة بنسبة 05 %. وعليه فالملفت للانتباه، أن العمال الجزائريين يخاطرون بحياتهم ويقبلون العمل في المصانع التي تنتج البضائع التي تحمل روائح كريهة، أو تلوث الأجسام وأماكن العمل، كالمواد الدهنية والنحاسية والبخارية، والحقيقة أن العمال الجزائريين يقدمون خدمة هائلة للاقتصاد الفرنسي ليس فقط في ميدان المخاطرة بحياتهم والقيام بالأعمال المنهكة للأعصاب والجسم، بل يقبلون الأجور المنخفضة التي لا يرض بها عادة العامل الفرنسي، ونتيجة لذلك يتسنى للاقتصاد الفرنسي أن يحافظ على توازنه ولا يقع تضخم مالي مضر به³، وتضاف بذلك مشقة الأعمال إلى إساءة الفرنسيين تقدير مهارة العمال الجزائريين ومنحهم أجورا أقل مما كان

¹ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 140.

² M.Louis Roussel, Op.Cit, p 17.

³ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص ص 172 - 173.

يتقاضاه أقرانهم من الفرنسيين الذين كانوا يؤدون نفس الأعمال¹، وإذا استثنينا قلة من العمال القادمين من الجنوب القسنطيني كانت تعمل في جمع القمامة في مدينة (Saint Ouen) فقد تم تشغيل معظمهم كعمال بسطاء في المصانع أو في ورشات الأشغال التي تتطلب القوة العضلية.²

وهذه شهادة مالك بن نبي الذي عاش الواقع بمرارته، فبعد أن تخرج من مدرسة قسنطينة لجأ إلى البحث طويلا عن عمل أو وظيفة في بلده، قبل أن يشد الرحال إلى فرنسا برفقة صديقه يعترف قائلا: "فهلا سافرت من الجزائر إلى مرسيليا على عنبر سفينة أو متخفيا في مخزن فحم، وهلا نزلت في غبش ذات صبيحة في محطة ليون في باريس دون أن تكون لديك فكرة عن طعامك ذلك اليوم؟؟ وهلا جزت شوارع باريس على الأقدام دون أن يكون لك فلس تركب به المترو، تبحث عن عمل؟ وهلا وقفت ساعات لا تنتهي في صف طويل أمام شبك التشغيل؟

وهلا دفعت براميل ثقيلة على رصيف مصنع ثماني ساعات في اليوم، أو أفرغت شاحنات ضخمة سحابة النهار، حتى تفسخ جلد كفيك؟ هلا قضيت ليلك في المصنع، ثم خرجت في البكور مكبا على وجهك كأنما ظهرك قد انقسم إلى نصفين، وكأنما عضلاتك لم يبق منها شيء، وقد التصق قميصك بجلدك من العرق؟ إنك إذا كنت كابدت شيئا من ذلك فأنت تعرف القضية".³

بينت بعض الإحصائيات أن عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا بلغ سنة 1954 حوالي 200000 مهاجرا من بينهم 150000 من العمال النشطاء الذين يشتغلون بقطاع الصناعات الحديدية والبناء وبعضهم كان يعمل بمناجم الفحم وميادين الكيمياء والنسيج، مع تسجيل بعض الاختلافات بين المناطق الفرنسية فكان أغلب المهاجرين القاطنين بضواحي باريس يعملون بقطاع الصناعات الحديدية، أما مقاطعة لاموزيل (La mozelle) فيتوجه مهاجروها إلى قطاع البناء، بينما يحتكر فرع النسيج النسبة الأكبر من المهاجرين بمنطقة الرون (Rhône) والشمال (Nort)، غير أن مسألة تأهيلهم لا تشكل فوارق كبيرة،

¹ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص140.

² زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج 2، المرجع السابق، ص 24.

³ مالك بن نبي، بين الرشاد والتهيه، الطبعة 1، دار الفكر، دمشق - سوريا، 1978، ص ص 55-56.

فكانت نسبة 94.7% يمثلها العمال المتخصصون أو العمال اليدويين في حين لا يتجاوز عدد العمال المؤهلين نسبة 5% ويشكل الذين يمتلكون كفاءة متواضعة نسبة 0.15% .

عند الحديث عن المرتبات فإننا نجد أن نسبة 30% فقط من العمال الجزائريين كانت تتحصل على مائة فرنك فرنسي في الساعة الواحدة، وترتفع هذه النسبة عند الفرنسيين بما لا يقل عن 60% ، في حين يمثلون نسبة أكثر من 74% ممن يعملون بما لا يقل عن 45 ساعة أسبوعيا ونضيف إلى هؤلاء العمال بعض الفئات كصغار التجار من أصحاب الدكاكين والمقاهي والفنادق ومئات الطلبة.¹

ورد في بعض الوثائق الأرشفية أيضا أن العدد الإجمالي المتوسط للشمال إفريقيا في فرنسا بلغ ما بين 300000 و 330000 (رجال، نساء وأطفال)، 90 بالمائة هم جزائريون، وفي هذا العدد تم إحصاء ما بين 210000 و 230000 يملكون منصب عمل.²

لكن الأكيد أن العمال الجزائريين مارسوا أعمالا شاقة، تقل فيها شروط النظافة والأمن وهي غالبا متروكة ومرفوضة من طرف العمال الأوروبيين، كما أن اندري ميشال (Andrée michel) قدم مثالا عن أكبر مصنع تعدين يمارس هذه السياسة (الفرقة) حيث بلغ عدد العمال الجزائريين المؤهلين 0.5% وهذا ما يعني نسبة 5% من المجموع العام (الوطني).³

ونظرا لحوية اليد العاملة الجزائرية وقلة تأهيلها فكرت بعض السلطات في وضع العمال تحت سلطة متصرف إداري، وبحكم ذلك يعملون بمساعدة المستشارين التقنيين والمستشارين الاجتماعيين وينشطهم ضباط عمال أو احتياط، مبررة ذلك بكونه يؤمن الربط بين الجزائريين في المتروبول وذويهم في الجزائر بواسطة المصالح الإدارية المتخصصة (La sas).⁴

وحسب ما أوردته جريدة الجزائر الجديدة فإن ظروف التوظيف كانت عسيرة للغاية ونقرأ ذلك بوضوح فيما يلي:

" فرنسا: وصلتنا رسالة من "فينيسيو" يشير فيها كاتبها إلى ما يلي:

¹ افينيو وبلانشايس، المصدر السابق، ص ص 168 - 169.

² La croix 18 mars 1959.

³ El Moudjahid, " L'Emigration Algérienne dans la Revolution ", N° 72 (1 Novembre 1960), p 274.

⁴ SHAT, GR1H147 . Note sur la mise en place d'un service de protection des travailleurs algeriens dans la Métropole.

قرأت دفاعكم الحار عن الخدمة الشمال إفريقيين في فرنسا، فجزاكم الله عنا أحسن الخيرات وأزيدكم علما بأنه لا يمكن للخدام الجزائري إيجاد خدمة في فينيسيو وخصوصا في فابريكة "برليني" إذا لم يقدم رشوة على يد إنسان اسمه أحمد وعلي وهو على اتفاق مع رئيس مركز التحسّم من 03 إلى 05 كيلو من القهوة والسكر والزيت...".¹

والحق أننا نلمس شيئا من الوعي لدى العمال المغتربين وخصوصا في حركات الإضراب للمطالبة بتحسين أوضاعهم، وكمثال عن ذلك نذكر الحركة الإضرابية الهائلة التي بدأت في فرنسا بين عمال مصانع البواخر في سان نازير وامتدت إلى كافة الصناعات الميكانيكية والبناء، وكان السخط على حالة البؤس والشقاء الذي يخيم على الجماهير العامة الفرنسية السبب الأساسي في شن تلك الحركة الإضرابية الموفقة، وفي هذا الشأن أوردت بعض الصحف المعاصرة هذا التعليق: "...إن ما حققه العمال في سان نازير من النجاح الباهر كان دليلا قاطعا على قوة كفاح هؤلاء العمال واتحادهم ووقوفهم أمام الإدارة والمخدومين كالبنيان المرصوص... ففي كل مكان كافح فيه العمال وتحصلوا على زيادة أجورهم من 30 إلى 40 فرنكا للساعة، وفي بعض النواحي انتزع العمال مطالبهم بتمامها...".

يقتبس العمال الجزائريون من هذا الكفاح الجريء كل يوم دروسا نفيسة لأن المخدومين في الجزائر رغم وعودهم (كذا) يقاومون فعلا كل طلب يقدمه العمال يؤدي إلى تحسين حياتهم هذا مع أن الفقر يزداد ويتسع يوما بعد يوم، وتنتشر البطالة وتشتد أعمال التفرقة بين العمال، وعمال الزراعة يعاملون كعبيد لدى كبار المتمرّين".²

وزيادة على ذلك فإن حالة العمال المغتربين لم تكن أحسن من تلك التي عاشها مواطنوهم في الجزائر، ودليل ذلك أن مشكلة البطالة أصبحت من المشاكل الأساسية التي تعترض المهاجرين، وخاصة بالنظر إلى كون 47% من العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم ما بين 16 و 24 سنة.³

أما الخاصية الأخرى فتبرز في كون العمال الأجراء الذين يشكلون 9/10 المهاجرين ينحدرون في معظمهم من سكان الريف (80%)، وما يميزهم هو غياب التأهيل المهني وهذا

¹ الجزائر الجديدة، "الشمال إفريقيين في فرنسا"، السنة 03، العدد 29، نوفمبر 1949.

² الجزائر الجديدة، "الشغالون الفرنسيون يخططون طريق الفوز"، المصدر السابق.

³ Marie Claude Munoz, Op.Cit, p105.

ما يجعل أعمالهم تقتصر على الحفر وما يتبعه من رمي التراب "أي الفأس والرفش"، ولم يكن بمقدورهم عندئذ سوى أن يكونوا عمالا عاديين (بنسبة 70%) أو عمالا متخصصين (بنسبة 22%) وخاصة في قطاعي البناء والأشغال العمومية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية¹، وكان القليل منهم يصبحون عمالا مؤهلين (بنسبة 5%)، 0.1% إلى الكفاءة و 0.1% إلى الأشغال المكتبية.²

وهذا ما تداولته الصحافة الفرنسية، إذ ذكرت أن أغلبهم قادم من القرى الصغيرة وكان لهم لأول مرة اتصال بعالم المدينة وعالم الصناعة، فهم يفهمون بعض الكلمات الفرنسية لكن لا يتكلمونها إلا قليلا وفي بعض الأحيان لا يتكلمونها بتاتا، ومن أجل هذا العائق تم إنشاء مصالح خاصة: مراكز استقبال، مراكز عبور، مراكز إيواء³، مكاتب التدخل المختصة، مراكز لما قبل التكوين لتعليم القراءة والكتابة.⁴

وهناك ميزة أخرى للعمال المهاجرين، فغالبا ما كان أبناء القرية الواحدة يحترفون حرفة واحدة، فكان جل أبناء ذراع الميزان في باريس مثلا يعملون في مصانع (رونو)، ويعمل أبناء (قرقور ومجانة) في مصانع الغاز، بينما يعمل أبناء وادي المرسى والمسيلة وخراطة في معامل السيارات⁵، ووجدت مجموعات أخرى في المنطقة المرسلية تعمل في المرافئ والعربات العمومية وورشات البناء، تضاف إلى ذلك عناصر أخرى في المنطقة الباريسية (خاصة مصنع تكرير ساي ومؤسسات أخرى مثل شركة العربات العمومية و"الميترو"⁶).

وجد من بين المهاجرين الجزائريين في فرنسا 2256 عاملا فلاحيا والبقية كانوا عمال بناء إذ كان هؤلاء يتقاضون في فرنسا ضعفين ونصف ما كان يتقاضاه عمال قطاع الفلاحة في الجزائر، وكان الفلاحون من المهاجرين الجزائريين يرسلون مبالغ مالية معتبرة نسيبا لعائلاتهم.⁷ وعندما سئل العمال عن الأعمال التي يقومون بها، إن كانت تتطلب كفاءة معينة أو خبرة فنية، أجاب أغلبهم بأن الأعمال الموكلة إليهم هي أعمال عادية ولا تتطلب أية خبرة

1 أنظر الملحق رقم 2.

2 أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 846 - 847.

3 أنظر الملحق رقم 3.

⁴ Message d'Algerie : 15/02/61

⁵ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 31.

⁶ قداش - صاري، المرجع السابق، ص 220.

⁷ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 847.

ومعنى هذا أن الأغلبية الساحقة من العمال محرومة من الترقية في العمل والارتقاء إلى مستوى فني عالي، وقد يكون ذلك بسبب المستوى التعليمي المحدود ولكن لا يجب أن ننسى بأن هناك بعض الإيطاليين والأسبان الذين لا مستوى لهم، قد تحصلوا على ترقية إلى مناصب محترمة.¹

كان معظم المهاجرين عمالا عاديين ليست لديهم مؤهلات فنية، ذلك أن نسبة 60 % من مجموع العمال في باريس وضواحيها عمال عاديون، يعملون في مصانع الغاز وفي ورشات الفحم والمرائب وفي مصالح التنظيف للبلديات، وتعمل نسبة 25% منهم في المستودعات (Dockers) والميترو، أما النسبة الباقية 15 % فيمثلها عمال متخصصون في التخزين وهو اختصاص غير هام²، قد يكون سبب عدم فتح باب الترقية في وجوه المغتربين هو الرغبة في إسناد المناصب الحساسة إلى أبناء البلد الأصليين، وذلك بحكم المصلحة المشتركة ومساعدة بعضهم البعض، كما أن الفرنسي يمكن الاعتماد عليه لأنه سيبقى في بلده إلى يوم التقاعد بينما نجد كثيرا من العمال المغتربين لا يرغبون في البقاء لمدة طويلة في فرنسا.³

ولعل أهم ما ميز الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، خصوصا في فترة ما بين الحربين، أنها من النوع المؤقت، ذلك أن مدة إقامة المهاجرين كانت تتراوح بين ثمانية وثمانية عشر شهرا⁴، وهذا يعني أن مقامهم في المهجر يستغرق مدة لا تتجاوز السنة إلا نادرا، بل كان موسميا بالنسبة للعمال الذين لا يسكنون الجبال، فهم يغادرون "البلاد" بعد موسم الحرث (جانفي أو فيفري) ليعودوا إليها بعد ستة أو سبعة أشهر للمساهمة في الأشغال الفلاحية⁵، فكانت نسبة 50 % منهم لا تتعدى ثمانية أشهر يعودون بعدها إلى الجزائر لحصد المحاصيل الزراعية وحرث الأرض قبل العودة من جديد إلى فرنسا⁶، أما نسبة 25 % منهم فكانت إقامتهم تستغرق ثمانية عشر شهرا، ويبدو أن هذا النوع ممن ليست لهم ارتباطات بالأرض وهناك من المهاجرين من كانت إقامتهم تدوم عدة سنوات كأبناء المسيلة، أما نسبة المهاجرين الذين

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 221- 222.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 31.

³ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 222.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 31.

⁵ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج2، المرجع السابق، ص 24- 25.

⁶ Jacques Etienne, Op.Cit, Annex (2).

يقصدون فرنسا بنية الإقامة الدائمة فقد قدرها السيد «جيرولامي»¹ سنة 1930 بنحو 25%.²

ولعل هذه الهجرة المؤقتة مرتبطة أيضا بأهواء أرباب العمل، الذين يعتبرون هؤلاء العمال الجزائريين يدا عاملة احتياطية؛ يتم استغلالها لفترة مؤقتة، ولهذا لا تستغرق هجرة الجزائريين أكثر من ثمانية عشر شهرا.³

وعلى ما يبدو فإن أغلب المهاجرين تربطهم عاطفة قوية ببلدهم، ويتجلى ذلك في تعدد الزيارات إلى أرض الوطن، ولكن العائق الوحيد الذي يجعلهم متخوفين من هذه الحركة هو التخوف مما ستسفر عنه الظروف المستقبلية⁴، وفي اعتقادنا أن المهاجر الجزائري لو وجد عملا مماثلا لما يقوم به في فرنسا لفضل الاستقرار في وطنه بدل الإقامة في فرنسا، وخاصة إذا علمنا أن هؤلاء العمال يتركون وراءهم زوجاتهم وأبنائهم، وفي اعتقادنا أنه في حالة ما إذا كانت مصلحتهم تقتضي العودة إلى وظائفهم السابقة، فإنهم يختارون العودة إلى فرنسا والقيام بواجباتهم كالمعتاد، وهذا أمر معقول جدا بالنظر إلى اختلاف ظروف الحياة والعمل بين مسقط الرأس (الجزائر) والبلد المضيف (فرنسا).

وبعد أن درسنا بعض الخصائص التي تميز الهجرة العمالية إلى فرنسا، نحاول في المبحث الموالي دراسة أوضاع الطلبة الجزائريين في المتروبول.

المبحث الثالث: أوضاع الطلبة الجزائريين في فرنسا:

تضافرت كل المعطيات لتعقيد عملية الاندماج الاجتماعي للمتخرجين الجزائريين، فلم يكن في حوزتهم إذا خيار سوى بين الاثنين إما إن يصيروا "برجوازيين" أو أن يكونوا "مناضلين" ولكن إمكانيات "التبرج" تلك لم تكن متاحة "لأبناء الشعب" أثناء فترة الحياة الطلابية ومن المعروف أن أغلبية الطلبة الجزائريين فقراء في حاجة إلى مساعدة مادية، وأن تظلمهم كان يشمل أحوالهم القانونية والمادية والمعنوية.⁵

¹ المسؤول عن مراقبة المهاجرين الأفارقة الشماليين في باريس وتعتبر دراساته وتحقيقاته عن الهجرة ذات قيمة، لمراقبته لها عن كثب.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص32.

³ Norbert Gomar, L'émigration Algérienne en France, Reims. Les presses modernes. 1931.

⁴ بوحوش العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص233.

⁵ برقلي، المرجع السابق، ص 79.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار جميع العراقيين التي صادفت الشباب الجزائري أثناء سعيهم إلى اكتساب الثقافة الفرنسية، يمكننا الجزم بأن الأثرياء المدعومين من طرف الإدارة، كانوا وحدهم قادرين على الالتحاق بالجامعات، والواقع أن هذه الفرضيات تبدو معقولة جدا بحيث لم يكن في وسع "الخماس" أو الأجير اليومي أو المستضعف القاطن في البيوت القصديرية، إرسال أولادهم إلى الجامعة ومع ذلك فإن الطلبة الجزائريين مجمعون على تأكيد ما ذهب إليه فرحات عباس، منذ 1927¹، حيث كتب يقول: "معظمنا ناس فقراء جئنا من (الدواوير) من عائلات بسيطة للحصول على شهادة البكالوريا ولم نكن ندري كيف السبيل إليها".²

واستنادا إلى ذلك، سنحاول التعرف على الظروف المادية للطلبة خلال مرحلة دراستهم ونطلع على ظروفهم الثقافية، ونستشف الحوافز الاجتماعية والاتجاهات السياسية التي تبناها ونستخلص من ذلك مدى ارتباطهم بوطنهم وعائلاتهم.

أ- تظلمات الطلبة الجزائريين:

لم تكن الأسباب المثيرة لاستياء الطلبة الجزائريين تنقطع طيلة حياتهم الطلابية وذلك في جميع النواحي سواء ما تعلق بالظروف القانونية للدراسة أو الصعوبات المادية أو العزلة المعنوية غير أن تلك الوضعية كانت متفاوتة الأهمية حسب الزمان وحسب الأمكنة.³

وكمثال عن ذلك، يمكن أن نستدل بما ورد في مذكرات أحد الطلبة الجزائريين في فرنسا وهو مالك بن نبي حيث يشير إلى أن ظروف الحياة الطلابية كانت جد قاسية بالإضافة إلى العزلة المعنوية الناتجة عن نظرة الاستعلاء اتجاه الطلبة الجزائريين وتدخل الاعتبار السياسي الذي يحول دائما دون ترقية الطلبة أو توظيفهم.⁴

يمكن إرجاع العقبات القانونية التي واجهت الطلبة الجزائريين إلى نوعين أساسيين متعارضين من حيث الغاية فكانوا يصطدمون بتنظيمات تتجاهل مشاكلهم الخاصة أو

¹ تحدث فرحات عباس عن فكرة أساسية مفادها أن الطلبة الجزائريين لا ينتمون إلى عائلاتهم بل إلى الشعب الجزائري في مجمله، وأن الموارد التي سمحت لهم بمواصلة التعليم لم تنتج تمايزا اجتماعيا، بل ساهمت في تكوين نخبة كانت في خدمة مختلف الفئات وليسيت فئة معينة، والسبب الرئيسي في ذلك هو أن معظم الطلبة هم من أبناء الفقراء من عائلات ريفية أو من عائلات ميسورة الحال، وليست من عائلات ثرية، انظر: حسين العبد اللوي، المرجع السابق، ص ص 139-140.

² برفيلي، المرجع السابق، ص ص 46-47.

³ نفسه، ص ص 79-80.

⁴ بن نبي، مذكرات شاهد القرن، (الطالب)، المصدر السابق.

يعانون من تمييز سياسي يستهدفهم بصفتهم رعايا أهالي، يمثل إلغاء الإعفاء من شهادة البكالوريا نموذجاً جيداً للنوع الأول من العقوبات ذلك أنه قبل سنة 1914، لم يكن أغلب المسجلين في كليات الجزائر حائزين على شهادة البكالوريا لأنها غير مشترطة لمتابعة الدراسة في بعض الاختصاصات والحصول على بعض الشهادات¹، ولكنها صارت إجبارية لمن أراد مواصلة دراسات جامعية كاملة، فإمكانية الإعفاء من الحصول على شهادة البكالوريا، التي كانت تمنح بسهولة، قد ألغيت في جامعة الجزائر منذ سنة 1909، قبل أن يتعمم إلغاؤها في جميع التراب الفرنسي سنة 1912، عندما تظاهر الطلبة ضد ما اعتبروه "خرقاً مفضوحاً للقوانين" كانوا ربما يعتقدون أنهم يدافعون عن حق المساواة في الامتحانات وفي قيمة الشهادات الجامعية ولكنهم في الواقع وضعوا حداً لترقية الطلاب الجزائريين نظراً لسوء توجيههم.

بعد "الحرب الكبرى" لم يعد الحائزون على شهادة البكالوريا قلة، وذلك ما خفف حدة المشكل ما عدا ما يتعلق بالمدرسين وبعض المعلمين الراغبين في مواصلة دراساتهم. كانت أعباء الخدمة العسكرية من بين الشكاوى المستحوذة على اهتمام الطلبة فبعد أن كانوا يستفيدون من "ميزة" الإعفاء منها، باعتبارهم رعايا لا يفرض عليهم واجب الخدمة العسكرية قبل 1912، صار يشترط عليهم بعد ذلك الحصول على إعفاء منها أو التعويض إلى غاية 1917²، ثم فيما بعد تعديل قانون 1912 الخاص بالخدمة العسكرية الإجبارية بواسطة مرسوم صدر في 1926، إذ حدد هذا المرسوم فترة الخدمة العسكرية بعامين كما طبق نظام الإعفاء ولكنه حدد بثلاث حالات وهي: الابن الوحيد للأرملة أو الابن الأصغر لجدّة ضريرة والابن الوحيد لأب أو جد ضرير أو عاجز واليتيم الذي يعول إخوة أو أخوات أقل منه سناً أو عاجزين، أما الطلبة الجزائريون فقد عوملوا معاملة خاصة وتركوا لإكمال دراستهم مثلهم في ذلك مثل الطلبة الفرنسيين وظل العسكريون الوطنيون الذي أنخوا الخدمة تحت تصرف وزارة الحربية الفرنسية لفترة ثلاث عشرة عاماً وبذلك أمكن تلافي بعض عيوب

¹ في الآداب: الأهلية في اللغة العربية، القبائلية، في القانون، الكفاءة، الشهادة الخاصة بالتشريع الجزائري، الشريعة والعادات المعمول بها في أوساط "الأهالي"، في الطب شهادة عون طبي .
² برفيلي، المرجع السابق، ص 80.

قانون 1912، إلا أنه لم تتوفر المساواة بين العنصر الوطني والعنصر الفرنسي الذي كان يؤدي الخدمة لعام واحد فقط. * ¹

بعد الحرب خضع الطلبة الجزائريون إلى نظام الإرجاء وإلى مدة خدمة أكثر صرامة من التي كانت تطبق على نظرائهم الفرنسيين (*). ²

ولقد تمت تسوية النقطة الأولى سنة 1926³، بفضل السند الذي قدمه هؤلاء لمطالبهم ولكنهم واصلوا المطالبة بالمساواة في مدة الخدمة وبإمكانية التكوين العسكري العالي وفي إطار الاحتياط، وكذا تجنيد طلبة الطب والصيدلة في سلك المصالح الصحية وتقليدهم الرتبة المناسبة لكفاءتهم. يتعلق الأمر هنا بتميز مقنن كان مسلطا على الطلبة باعتبارهم أفرادا من ضمن الشعب الجزائري الخاضع إلى غاية 1944 لقانون الاستثناء المعروف باسم "قانون الأهالي"، ينبغي تذكير القارئ بما سبق قوله عن التحديدات المفروضة في المزاولة الحرة لاختصاصهم المهني أولا بمنعهم قانونيا من تقلد بعض الوظائف و من المشاركة في بعض المسابقات، ثم ابتداء من سنة 1944، عن طريق المساواة القانونية المزعومة، التي كانت تخفي -في الواقع- لا مساواة صارخة في ظروف الالتحاق بتلك المهن.

لم تكن الصعوبات المادية التي وجدها الطلبة الجزائريون تكتسي طابعا مميزا، فلقد واجهتهم نفس المتاعب التي واجهت زملاءهم الفرنسيين غير أن وضعهم ازداد تعقيدا بفعل ما يدعى "المعامل الخاص" الذي يعبر عن وضعيتهم الخاصة، باعتبارهم أهالي، وكانت مشاكلهم تزداد تعقيدا كلما اتسعت صفوفهم بمزيد من الطلبة القادمين من الأوساط الاجتماعية الأقل حظوة، لقد كان الطلبة الذين لم يكن لهم أقرباء يعيشون في مدينة الجزائر يجدون صعوبة

¹ ناهد دسوقي، المرجع السابق، ص 64.

* مدة الخدمة ثلاث سنوات عوضا عن سنتين، مدة الإرجاء ثلاث سنوات ونصف عوضا عن خمسة، ومحددة في السن 24 عوضا عن 25 (مع إمكانية التماس الإرجاء بعد قضاء سنة من الخدمة من أجل مواصلة الدروس حدد بـ 26 سنة)، أنظر: فرحات عباس: "الخدمة العسكرية بالنسبة للأهالي الجزائريين"، في: "الشباب الجزائري" ص 11-25، ثم: "أمانينا لمؤتمر الوحدة الوطنية" التلميذ 4 فيفري 1932 نقلا عن: برفيليي المرجع السابق، ص 80.

² قرار 1926-09-07 قد وحد نظام الإرجاء، غير أن مدة الخدمة ظلت أطول (سنتين عوضا عن سنة واحدة) إمكانية التسريح بعد سنة مشروطة بحسن السلوك.

² برفيليي، المرجع السابق، ص 80-81.

كبيرة في الحصول على المأوى والإطعام بتكلفة محتملة¹، والحال أنه باستثناء التصرفات العنصرية لبعض ملاك العمارات، فإن وضعية الطلبة الجزائريين لم تكن تختلف كثيرا عن وضعية زملائهم الفرنسيين القادمين من داخل الوطن، كانت جامعة الجزائر تضم دائما نسبة كبيرة من الطلبة المعفيين من المواظبة على الدروس نظرا لنقص مرافق الإقامة.

افتتح المطعم الجامعي لدار الطلبة سنة 1934، من طرف الجمعية العامة لطلاب الجزائر ولقد حدث ذلك في الوقت المناسب من أجل تخفيف العبء على الطلبة الفقراء بما فيهم المسلمين إذ لم تكن الظروف المادية للطلبة الجزائريين في مدينة الجزائر تتميز بفارق كبير مع ظروف زملائهم الفرنسيين على الأقل في تلك الفترة الزمنية و مهما يكن فلا يمكن الجزم بمثل ذلك فيما يتعلق بالطلبة المسلمين الجزائريين المقيمين في فرنسا، كانت ظروف العيش طويلا في وسط غريب وبعيد تفرض عليهم تحمل نفقات ثقيلة جدا، ولا شك أن الطلبة الذين عبروا البحر الأبيض المتوسط قبل سنة 1909، كانوا يتمتعون بسند قوي من لدن أسرهم ومع ذلك فإن أولئك المحظوظين قد التحقت بهم جموع متزايدة من الطلبة الفقراء الذين أجبرهم وضعهم المادي الضعيف على الاشتغال لكسب لقمة العيش موازاة مع مواصلة الدراسة، نظرا لانعدام أي دعم من طرف الحكومة العامة²، وهذه شهادة لأحد الطلبة الجزائريين³ يعترف فيها بعدم كفاية المنحة بالمقارنة مع الاحتياجات المختلفة للطالب الجزائري في فرنسا، حيث يقول: "في باريس - لم تتح لي بالطبع إمكانية مشاهدة كل ما كنت أرغب في مشاهدته، بسبب ضيق الوقت وقلة المال، كنت أخصص من المنحة الشهرية وهي 25 ألف فرنك قديم التي كان أخي يرسلها لي من الجزائر، سبعة آلاف لكراء الغرفة، وثلاثة آلاف للنقل وستة آلاف للأكل، وتبقى لي تسعة آلاف فرنك كمصروف جيب، يذهب الجزء الأكبر منها إلى حضور العروض الفنية، و يحدث أحيانا لي و"الحاجي" من أجل أن نصل الشهر بالشهر أن نؤدي أدوارا كممثلين صامتين في مسارح صغيرة أو نغسل الأواني في مطعم جامعي مخصص للطلبة المرضى أو في طور النقاهة، وكان الأجر عبارة

² برفليي، المرجع السابق، ص ص 81-82.

³ هو أحمد طالب الإبراهيمي.

عن وجبة مجانية، لكنها ألد من وجباتنا المألوفة، على أن أفضل الأكلات كانت حين تستضيفنا إحدى الأسر الجزائرية في (أوبر فيلي) لتناول الكسكس".¹

ظل الطلبة الجزائريون في باريس يشكون أكثر من أي وقت مضى (سنة 1935) من التدهور الخطير الذي آلت إليه ظروف معاشهم²، فمن بين طلبة بلدان المغرب في باريس كان الجزائريون أكثرهم فقرا، حيث كان عليهم أن يكملوا دراستهم مع التكفل ببعض الأعمال الصغيرة الشاقة كسبا لقوتهم، وقد تعرضوا أكثر من غيرهم من الأجانب³ إلى التمييز العرقي والإهمال⁴، وهذا ما جعل رئيسهم أحمد بومنجل يوجه رسائل مفتوحة إلى السلطات المسؤولة، يشرح فيها أوضاعهم المتردية: فيبدو أن 27 طالبا مسلما جزائريا فقط، من بين 54، تمكنوا من إتمام الدراسة في مدينة الجزائر، وهكذا حق لبقية الطلبة أن يطالبوا بمزيد من الإعانة". ويشرح المؤرخ الفرنسي غي برفيلي هذه الوضعية القاسية بالعبارات التالية: "عندما يغادر الطالب المسلم الجزائر، فإنه يصطدم بصعوبة التأقلم مع وضعه الجديد فهو على العموم فقير وغريته في وسط مغاير لما ألفه أشد عليه من بقية الطلبة، وكان عليه أن يبذل جهودا مضنية ليتبوأ مكانة حسنة في جامعات فرنسا؛ ونظرا لانتمائه إلى الفئات الشعبية فقد حكم عليه أن يحيى حياة ضنكا، وبما أنه من أفراد الأسر الكثيرة العدد فلم يكن يتوقع أية إعانة من طرف والديه، إنه يعيش منفردا ومعزولا وهو مضطر إلى استجداء أموال المستعمرة".⁵

وهذه شهادة أخرى لمصطفى لشرف؛ يقر فيها بسوء أوضاع الطلبة الجزائريين بالمقارنة مع أقرانهم التونسيين والمغاربة فيقول: "فبالإضافة إلى كون أغلبية الطلبة التونسيين والمغاربة - بصفة أخص - قد أتوا من أوساط ميسورة ماديا فقد كانوا محظوظين بالاستفادة من منح

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965)، ج 1، دار القصة للنشر، الجزائر 2006، ص 90.

² برفيلي، المرجع السابق، ص 83.

³ يصف بلعيد عبد السلام - وهو أحد الطلبة الجزائريين آنذاك - هذا التمييز بالعبارات التالية: "كان الطلبة الأتراك والمصريون مثلا يستقبلون في فرنسا على أساس أنهم ممثلون لبلدان تنتظر منهم المساهمة والتعريف بالثقافة الفرنسية ونشرها إلى جانب الثقافة التي تستخدم فيها اللغة العربية أو التركية كوسيلة تعبير والإسلام كمنبع للقيم الأساسية، وعلى نقبض ذلك، فقد كان يتم استقبال الطلبة الجزائريين، حتى لدى المؤسسات المكلفة بضمان تكوينهم، إما كمتمردين مستقبليين منحدريين من شعب معاد، وإما كزبائن ينبغي تجريدهم من كل رابطة بماضيهم ووسطهم الأصلي، لتحويلهم إلى أعوان من أجل الهيمنة على بلدهم نفسه"، أنظر: بلعيد عبد السلام، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، منشورات ANEP، 2011، ص 12.

⁴ مصطفى لشرف، أعلام ومعالم - مآثر عن جزائر منسية، ذكريات الطفولة والشباب، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 140.

⁵ برفيلي، المرجع السابق، ص 83.

خصصت لقدماء "الصادقية" أو "الجمع العلوي"، وحتى من مختلف الدواوين الاقتصادية في كل من تونس والمغرب الممثلة في باريس، دون أن ننسى ما حضى به إخواننا المغاربة من فرصة الحصول على جناح خاص بطلبة المغرب في الحي الجامعي المشهور، أما بالنسبة لطلبتنا الجزائريين فقد كانوا محرومين من كل شيء، ولم يكن من السهل عليهم الحصول على سكن عند بعض الخواص (...)، ما خفف من عزلتهم وعهدهم الأول بالمنفى في فرنسا؛ هو ما وجدوه من ضيافة أخوية في "115 شارع سان ميشيل" - مقر نادي الطلبة المسلمين الشمال إفريقيين - كانوا يجتمعون هناك في أوقات الأكل بإخوانهم التونسيين، بينما كان الطلبة المغاربة مدللين أكثر من طرف بلدهم و جمعياته التضامنية؛ فكان لهم في باريس في نفس الحي اللاتيني بنهج SERPENTE مقرا خاصا بهم، حيث كانوا يضيفوننا أحيانا¹، وعليه يمكننا - في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية - التمييز بين فئتين من الطلاب وهما: فئة الطلاب الفقراء الذين كانوا يعملون في أسواق الخضار أو يمتهنون غسل الأواني في المطاعم، وفئة الطلاب الأغنياء الذين يتلقون من ذويهم منحة شهرية.²

غير أن ظرفية الحرب العالمية الثانية عجلت بقطع العلاقات مع عائلاتهم وذلك بسبب انقسام التراب الفرنسي إلى قسمين وبعد نزول الحلفاء في شمال إفريقيا عاش الجميع ضائقة لم يسبق لها مثيل؛ فلقد اضطروا - حفاظا على رفق الحياة - أن يصطفوا في الطوابير البشرية التي كانت تلتمس تذكرة الوجبات المجانية - كانت هيئة "الإسعاف الوطني" تقدم لهم قروضا شهرية ضئيلة لحفظ ماء الوجه؛ ولكنها لم تكن كافية لتلبية جميع حاجاتهم، ولهذا كان تضامن الجماعة الشمال - إفريقية معهم هو وحده الذي أنقذهم من الموت جوعا.³

اضطر بعض قدماء الطلبة للعودة إلى الدراسة، بعد أن حالت دون إنهابها ظروف قاسية تعود إلى أوضاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، كان عليهم أن يستدركوا ما فاتهم في ظروف مادية ومعنوية محبطة، كما أنهم لم يتحصلوا على أية منحة فرنسية أو غيرها.⁴

لقد واجه الطلبة الشمال إفريقيون محنة الحرب والاحتلال - معا - كان أغلبهم قد تراجع إلى مدن الجنوب الفرنسي مثل: Toulouse و Montpellier و Bordeaux حيث كانوا

¹ مصطفى لشرف، أعلام ومعالم، المرجع السابق، ص 140 - 141.

² بر فيليبي، المرجع السابق، ص 84.

³ نفسه، ص 84.

⁴ مصطفى لشرف، المرجع السابق، ص 140.

يتوخون مستوى معيشة أسهل¹، ولم يبق من بين أولئك في العاصمة باريس سوى 43 طالبا سنة 1943، وبالرغم من أن الحرب لم تكن درامية على وضعية الطلبة المسلمين في مدينة الجزائر، إلا أن آثارها كانت كبيرة جدا، لقد عانوا من ندرة المواد الغذائية وشتى المواد الضرورية الأخرى، وعانوا من استيلاء الحلفاء ولجنة فرنسا الحرة على عمارات السكن الجامعي (بما فيه دار الطالب)، وكذا بعض البيوت الخاصة ناهيك عن اضطراب المسار الدراسي بسبب حملة التجنيد (سنة 1939 - 1940) وسنة (1942 - 1945)؛ لقد نتج عن تراكم تلك العوامل المحبطة أن تردت ظروف المعيشة والعمل - بالنسبة لجميع الطلاب - ترديا منقطع النظير وبصفة أحص منها ظروف الطلبة الجزائريين، فبلغ الوضع حدا لا يطاق خلال الموسم الجامعي في سنة 1945 إثر عودة الطلبة المجندين من جبهات القتال، مما أدى إلى أزمة خانقة بسبب ضيق المحلات والمرافق عن استيعاب جموع الطلبة.

بمجرد أن أعيد ربط الاتصال بفرنسا، هاجرت إليها أعداد معتبرة من الطلبة الذين فضلوا التماس حظوظ أوفر في الوطن الأم... بيد أن ذلك الرحيل لم يكن كافيا لتخفيف العبء عن الباقين الذين لم تتحسن أوضاعهم إلا تدريجيا - لقد رسم عبد القادر سفير لوحة قائمة عن ظروف معيشة الطالب المسلم الجزائري: ففيما يتعلق بالإيواء، كان هذا الأخير يعاني أشد الصعوبات في الحصول على مأوى؛ وذلك لأن استمرار الأزمة أعطى ملاك العمارات مطلق الحرية في فرض شروط الإيجار وفق أهوائهم، وكذلك كان الأمر بالنسبة للإطعام حيث لم يكن الطالب الجزائري يجد وجباته بأسعار معقولة.²

وهذه شهادة أخرى للطلاب مالك بن نبي يصف فيها ظروف الإيواء والإطعام قائلا: "وصرت أنتقل من فندق أستنفذ تأجير غرفه إلى آخر بحثا عن غرفة والقدر يسوقني حتى وجدت بعيدا عن حي (كورسيل) في المنطقة العاشرة من باريس غرفة مناسبة في فندق متواضع قرب باب (سان دونيس)... وبدأتُ حياتي اليومية فرتبتها في انتظار يوم امتحان الدخول إلى معهد الدراسات الشرقية، أتناول وجبة الغداء قرب محطة (كاديه) للقطار الجوي

5 لقد وجدوا إعانة من الدور المسيرة من طرف كتابة الدولة للبحرية وللمستعمرات، راجع طالب فرنسا الطلبة الجزائريين لمرسيليا، أبريل 1941، نقلا عن: برفيلي، المرجع السابق، ص 84.
2 برفيلي، المرجع السابق، ص ص 84-85.

في مطعم صغير مع زبائنه العمال، أما العشاء فكنت ألقفه في بيتي أتناول خبزا وجبنا حرصا على الاقتصاد".¹

كان مطعم الطلبة ضيقا، وكانت أثمان الوجبات في مطاعم المسلمين مرتفعة وأسعار الكتب باهظة، وتكاليف التسجيل مرتفعة، فكان لتلك العوامل كلها تأثير سلبي على ميزانية كل طالب²، وكانت منح الحكومة العامة (ما بين 2000 إلى 3000 فرنك) هزيلة جدا³ ومهما يكن فمن حصل عليها يعتبر نفسه محظوظا، لأن معظم الطلبات كانت تمر بفترة انتظار لا تكاد تنتهي قبل أن تواجه في الأخير بالرفض.

ظلت ظروف الحياة والعمل في فرنسا صعبة، ويتضح ذلك من تقرير حرره شخص مجهول بخصوص أوضاع "الطلبة الشمال إفريقيين بباريس" يقول فيه: "إنه يمكن التمييز بين فئتين اثنتين من الطلبة، أولها "الطلبة المستفيدون من المنح" وهؤلاء ينتمون بصفة عامة إلى العائلات الفقيرة، وهم يشكون من عدم كفاية المنح التي يتقاضونها، مما أجبرهم على إسداء بعض الدروس الخصوصية أو البحث عن عمل مأجور، أما ثانيهما فهم "الطلبة الذين لم يحصلوا على المنح" وهم يشكون بدورهم من اضطرارهم إلى إرهاب كاهل أسرهم أزيد من الزوم، لقد راح الكل ضحية غلاء المعيشة، وكان الجميع يشعرون بالحرمان وهم ينظرون إلى الطلاب الأجانب المستفيدين من منح أجزل، ومما زادهم نكدا أن بعض تلك المنح كانت على عاتق "الحكومة الفرنسية"⁴، وقد لاحظت إحدى المساعدات الاجتماعية⁵، أن الجزائريين هم الذين كانوا في حاجة ماسة إلى المساعدة وكانت أهم شكاواهم تتعلق بالمنح والإيواء.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، كانت الشكاوى تندد بالإجراءات الإدارية المعقدة و بندرة الردود الإيجابية وبعدم كفاية الإعانة المقدمة وحسب ما أورده أمقران ولدعوية في نوفمبر

¹ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص ص 203-206.

² برفيلي، المرجع السابق، ص 84.

³ ولهذا أظهر الطلبة انتقادات عديدة للامتيازات وطالبوا بزيادة المنح، وفي هذا الصدد نشرت جريدة النهضة التونسية في عددها 11-12-1928 عريضة للطلبة التونسيين والمغاربة في باريس تشير إلى التفاوت الصارخ بين المنح (1200 فرنك للطالب الأهلي مقابل 3500 فرنك للطالب الفرنسي)، كما ندد الطلبة بعدم كفاية القيمة = الإجمالية للقرض (8000 فرنك)- التي صرح بها المدير العام للتعليم- وحول توزيع المنح على المستفيدين: 23 منحة للفرنسيين و19 للأهالي، أنظر: كمال بوقصة، المرجع السابق، ص ص 124-125.

⁴ برفيلي، المرجع السابق، ص ص 85-87.

⁵ هي إحدى المساعدات الاجتماعية اللاني كن يعملن في المركز الجهوي للخدمات الجامعية والمدرسية وكانت هذه المساعدة مكلفة بإعانة طلبة شمال إفريقيا، وكان مقر المركز في شارع Soufflot.

1950 " فإن المنح كانت تسلم من طرف الحكومة العامة والمجالس العامة (للعائلات الجزائرية الثلاثة) ونادرا جدا ما تصدر من وزارة التربية الوطنية وقد تراوح مجموع المنح التي صرفتها الحكومة العامة- ما بين 40 ألف و 90000 فرنك (في السنة) وتراوح مجموع ما صرفته المجالس العامة بين 15000 و 40000 فرنك وكان المستفيدون منها نادرين ندرة الديمقراطية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط".¹

صار الطلبة الجزائريون في ديسمبر 1952 يتقاضون منحا تدعى " المنح الولائية" تصل إلى 60 ألف فرنك في العام، كانت تلك المبالغ زهيدة جدا لأن حاجة الطلبة تفوق ذلك بثلاثة أضعاف، لكي تفي بتغطية مصاريف سنة كاملة، و لذلك التمس الجزائريون مساواة مبلغ منحهم بمبلغ منح زملائهم الفرنسيين²، وبموجب ذلك استفاد بعض الحاصلين على المنح - وما أقلهم - من منح سلمت لهم في فرنسا (مبلغها 16000 فرنك في السنة) واستفاد الباقي من منح " جزائرية" (تراوحت بين 10000 و 90000 فرنك في السنة)، وذلك هزيل مقارنة بحجم حاجيات الطلبة الجزائريين التي كانوا يقدرونها بحوالي 294500 فرنك سنويا ولكن لم يكن معدل مصادرههم يتجاوز 102000 فرنك في السنة (8500 شهريا).

كانت المصادر الوحيدة المحتملة في غياب المنح أو تكملة لها، هي الإعانات التي ترسلها العائلات، وكذا أجور الأعمال الصغيرة التي كان الطلبة ينجزونها خلال العطل، وحتى في أثناء السنة الدراسية؛ لأن الشعور بالأنفة والحرص على عدم تكليف ذويهم مزيدا من المتاعب كان يدفع العديد من الطلبة الجزائريين إلى البحث عن عمل رغم صعوبة إيجادها^(*) وحين يعثرون على عمل، فغالبا ما يكون إنجازهم على حساب دراستهم أو وضعيتهم الصحية ونادرا ما كانوا يتمتعون بعطلة حقيقية نظرا لنقص الوقت أو المال³، وكثيرا ما كانوا يقضون

¹ " الطلبة المناهضون للاستعمار " (8) نوفمبر 1950- في سنة 1949- 50، من بين 178 طالبا مسجلا في الخدمات الاجتماعية، 32 استفادوا من منحة (تقرير الأنسة آ- وارد في عرضها بالمدرسة الحربية 61-4-27) . نقلا عن: برفليي، المرجع السابق، ص 88.

² نفس المصدر (15 ديسمبر 1952 ، ابتداء من سنة 1952-1953 صار الطلبة الجزائريون يتقاضون منحا من فرنسا) عدا 15 منهم (حسب الأنسة P) .

* من بين 100 طالب جزائري في باريس، 27 كانوا يشتغلون، حسب تحقيق اتحاد الطلبة الجزائريين في باريس نقلا عن برفليي، المرجع نفسه، ص 89.

³ لم يكن البحث عن شغل أمرا هينا فسعيا إلى تحسين أوضاعهم قام الطلبة بممارسة أعمال بسيطة مأجورة وذلك لأن الإمكانات المادية كانت غير كافية، فمن بين الطلبة الجزائريين نذكر الطالب (بن كرتوسة) الذي كان ناظرا في إحدى المؤسسات التربوية بضاحية باريس والتي كانت مختصة في ترفيه الأطفال مدة عطلة الصيف؛ في روضة تابعة لها بريف مدينة (إليزيو)، كما قام مالك بن نبي بترويج الكتب العلمية في الجزائر (في الأحياء

سنوات عديدة غرباء عن ذويهم بسبب عجزهم عن دفع تكاليف السفر الباهظة (المنح لا تمنح سوى عشر أشهر في السنة)^(*)، كان الطالب الجزائري مضطرا للاقتصاد في كل شيء حتى الضروريات¹ وكان مجبرا أحيانا على توقيف الدراسة بسبب انعدام الموارد أو لأسباب صحية.

وإذا كانت نفقات الغذاء والصحة قد انخفضت لحسن الحظ، بعد اللجوء إلى المطاعم الجامعية، وإلى صندوق الضمان الاجتماعي للطلبة (الذي تم إنشاؤه سنة 1948)، فإن تسهيلات السكن ظلت غير كافية تماما، إن الجزائريين كباقي الطلبة القادمين من وراء البحر، لا يمكنهم الاعتماد على ضيافة الأقارب أو أهل البلد -إلا كإجراء مؤقت- ومع ذلك فقد أجبروا على طلبها مرارا عندما تنعدم الحلول الأفضل² وعلى عكس القادمين من بلدان أجنبية أو من مناطق الاتحاد الفرنسي الأخرى " فإن الطالب الجزائري حين وصوله باريس، لم يكن يجد مركز استقبال ولا فندقا ولا دارا مخصصة للجزائريين؛ فالطلبة الجزائريون من بين كل الطلبة القادمين من المستعمرات، هم الفئة التي لم تكن تحظى بتكفل عقلائي، ونظرا لهذا الخلل " فإن الكثير منهم يسكنون مثنى وثلاث في حجرات لا تتسع لإيواء طالب واحد. إنهم لا يستفيدون من جناح خاص في الحي الجامعي، ولا بفنادق مخصصة لهم وذلك باعتبارهم من وجهة نظر القانون، فرنسيين مثل بقية الفرنسيين، فكانوا موزعين بين مختلف الأجنحة ومختلف الدور الجامعية، ولا يحظون بأية أولوية في الحصول على الغرف، كانت

(الأوروبية)، وكان ذلك بعد التعرف على شاب يشتغل في دار باريسية للنشر، تخصصت في طباعة وتوزيع الكتب العلمية المبسطة فأشار عليه هذا الشاب بأن يتعاقد مع الدار التي رأت فعلا من مصلحتها أن تمد نشاطها إلى الجزائر ويبدو أن هذه المساعدة كانت بدافع التخفيف من حدة الصعوبات التي يواجهها الطالب في ظل تعدد الاحتياجات وقلة الميزانية.

¹ أورد مالك بن نبي في مذكراته أن زوجته الفرنسية التي اتخذت لنفسها اسم خديجة- كانت تخطط له الملابس بعد شراء الأقمشة من بائنة يهودية - وذلك لأنها كانت تتقن الحياكة والتطريز بالإبرة كما أنها وحرصا منها على = الاقتصاد كانت تحضر حساء العدس بلسان الضأن أو رأس الخروف الذي يباع بأثمان زهيدة - لأن الفرنسيات يجهلن طريقة إعدادة وتحضيره، بينما كانت زوجته تتقن تحضيره بسبب إقامتها في الجزائر لفترة مؤقتة.

* تخفيض ثمن التذاكر قد شكل طالبا دائما لجمعيات الطلبة المسلمين في فرنسا: جمعية الطلبة المسلمين الشمال الإفريقيين بفرنسا و جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا.

(راجع الدورية السنوية 28-19-29) (راجع الإقدام: (43). 21-08-1933) الطالب المناهض للاستعمار (15) وكذا ميثاق المطالب لاتحاد الطلاب الجزائريين بباريس.

² ونلاحظ ذلك مثلا في لجوء (مالك بن نبي) إلى الإقامة عند أم زوجته (السيدة مورناس)، حيث أقام في لوات كليري ودروكس وكان بين الفينة والأخرى ينتقل إلى الحي اللاتيني للإقامة في غرفة صديقه حموده بن الساعي وأخيه صالح بن الساعي.

أغليبتهم مجبرة على السكن في الفندق أو لدى الخواص بإيجار لا يناسب إمكانياتهم¹، وبالرغم من ذلك فلقد كان عليهم أن يعتبروا أنفسهم سعداء إذا وجدوا مسكنا ولم يتم رفضهم من طرف المؤجر.

يجوز لنا أن نطرح السؤال التالي: بما أن الطالب الجزائري بباريس مستمر في المعاناة من الظروف المعيشية الضنك التي تماثل - من حيث الصعوبة - تلك المعيشة التي يجدها في الجزائر فلماذا الإصرار على عبور البحر الأبيض المتوسط؟ إن السبب الرئيسي لتلك الهجرة متمثل في استحالة الحصول على بعض الشهادات في المدارس العليا، وكذا في جامعة الجزائر، ولقد أخذ يزول تدريجيا مع تطور قائمة الاختصاصات المتوفرة كما أن حصول الوعي والنضج الفكري جعل الطموح يستولي شيئا فشيئا على اهتمامات الطلبة، هذا الموقف ساندته بشدة أحمد بومنجل، حين كتب رسالة إلى الحاكم العام - سنة 1935 - يقول فيها: " لا ينبغي مؤاخذتنا على مجيئنا "لنتفرنس" في باريس، ولا خوف على جامعة الجزائر أن تفرغ من طلابها؛ وهكذا تضاعف الطموح للتعرف على فرنسا الحقيقية" بفعل نزوع الطلبة إلى الفرار من الجزائر الخاضعة للنظام " الاستعماري"؛ فالثقافة الفرنسية الحقيقية أي تلك المقترنة بمبادئ الحرية، كان ينظر إليها من حيث كونها نقيض الذهنية الاستعمارية المهيمنة والعنصرية.²

صاغ إبراهيم بن عبد الله (وهو طالب جزائري في باريس آنذاك) فحوى ذلك التناقض في عبارات واضحة، حيث قال في سنة 1935: "لا مناص من الاعتراف بأن الطالب المسلم محقر في مدينة الجزائر، من طرف زميله الفرنسي الذي يعتبره في مرتبة أحط منه؛ وبالرغم من كل الصعوبات التي وضعتها الإدارة لإيقاف تلك الهجرة، فإن الرحيل إلى فرنسا صار الآن أمرا واقعا لا مندوحة عنه، هنا تتوفر فرص العمل بكثرة، وهنا الحياة أسهل والذهنية أحسن، وليس ثمة أحكام مسبقة مؤسسة على الفوارق بين الأجناس أو الديانات، إن الطالب المسلم الجزائري يعيش على قدم المساواة مع زميله الفرنسي".

¹ حسب التحقيق الذي قام به اتحاد الطلبة الجزائريين بباريس، ففي شهر فيفري سنة 1955: من بين 100 طالب جزائري، 10 يسكنون الحي الجامعي لشارع جوردان ، 22 في دور جماعية للطلبة (معظمهم في الإقامة الجامعية في جان زاي في أنطوني) و68 في غرف بالفنادق أو عند الخواص (راجع مقال غوتبييه والثير ، " مناخات " 4-7-1955 نقلا عن: برفيلي، المرجع السابق، ص 90.

² برفيلي، المرجع السابق، ص ص 91-93 .

كان الطالب الجزائري يشعر بالمعاناة من عنصرية المجتمع المسيطر، وفي علاقاته مع السكان الأوروبيين خصوصا حين يبحث عن غرفة يأوي إليها، ذلك أن فئة المؤجرين كانت ترفض تأجير الغرف للطلبة الجزائريين، أو تفرض عليهم دفع أسعار إيجار فاحشة في بعض الفنادق وقد انتقد أمقران ولد عودية هذه الذهنية الاستعمارية حين قال: " لا داعي إلى التذكير بأشكال التمييز السياسي والعنصري الكامن وراء إجراءات توزيع المنح الدراسية" ثم قال: " إن جامعة الجزائر تخلق شتى العقبات للحيلولة ضد إرسال الطلبة الجزائريين إلى جامعات فرنسية، وهدفها هو منعهم من أن يطلعوا الفرنسيين في فرنسا، على نظام القمع الفظيع المهيمن على بلدهم".

في الواقع كان الطلبة الجزائريون ضحايا الأحكام المسبقة والعنصرية -حتى في الامتحانات- مما حفزهم على تفضيل الانتقال إلى باريس، حيث المعاملة أكثر إنصافا ولنلمس المعاملة العنصرية أيضا في تسامح المصالح الإدارية مع بعض مؤجري الغرف الذين يرفضون تأجيرها للطلبة الجزائريين، حيث كانت تلك المصالح تغض الطرف عن الشروط المحففة المفروضة على الطلبة لصددهم عن السكن في الأحياء الجامعية.

يمكننا إذن أن نعتبر الهجرة نحو فرنسا ضرورة حتمية فرضتها الحالة الاستعمارية من ذلك مثلا أن أغلب الطلبة الجزائريين يعيشون ظروفًا صعبة في جامعة الجزائر ويشعرون بنظرة الاحتقار التي تصدر عن الأوروبيين، أولئك الذين يحاولون في الكثير من الأحيان أن يجبروهم على التخلي عن لغتهم ودينهم وانتمائهم، مما يفرض الاغتراب والتنصل من الجذور الوطنية؛ أما الطلبة الذين يرغبون في البقاء أوفياء لشخصيتهم الثقافية فكانوا منبوذين من طرف مجموع زملائهم الفرنسيين في الجزائر.

كانت الجامعات الفرنسية - وخاصة جامعات باريس - مشهورة بتقديم الثقافة الفرنسية دون قيد أو شرط للطلبة الراغبين في اكتسابها من كل الأجناس، وانطلاقا من هذا المحيط أدرك الطلبة مدى التعارض بين فرنسا الاستعمارية المسيطرة على بلدان شمال إفريقيا وبين فرنسا بلد الحريات في الوطن الأم، كما تخلصوا من نظرة الأوروبيين إليهم، وأصبح بإمكانهم ممارسة الحياة السياسية دون رقابة خاصة من طرف الشرطة الكولونيالية لمدينة الجزائر وتعاطي شتى المهن الصغيرة دون أن تتعرض كرامتهم للخدش، وهذا لا ينف وجود الروح العنصرية

عند بعض الفرنسيين ويتضح ذلك من خلال عرض إعلانات حائطية لتشغيل الطلبة، كتب في أسفلها التنبيه التالي: "لا نقبل طلبة شمال إفريقيا".

هذه الظروف الصعبة التي عاشها الطلبة الجزائريون في فرنسا، جعلتهم يدركون أن المجتمع الفرنسي لن يتقبلهم بالرغم من استيعابهم للثقافة الفرنسية¹، وأيقنوا أنه لا وجود في الواقع "فرنسا الحقيقية" التي كانوا يبحثون عنها، واكتشفوا أن صفة المواطنة التي يحملونها² هي العقبة الحقيقية التي تحول دون تحسين أوضاعهم، فدفعتهم تلك الظروف إلى تشكيل منظمات طلابية بمعزل عن الحركة الطلابية الفرنسية.³

المنظمات الطلابية:

كانت الحركة الطلابية الفرنسية تشتمل على ثلاثة أنماط من الجمعيات، تتميز عن بعضها بشكل واضح في البداية، فالجمعيات العامة التي تأسست في كل مدينة جامعية، ابتداء من سنة 1887، قد انضوت في تنظيم فدرالي موحد، منذ 1907 يدعى "الاتحاد الوطني لجمعيات طلبة فرنسا" وقد تحول فيما بعد إلى ما يعرف باسم "الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا" كانت تلك الجمعيات تهدف إلى جمع شمل الطلبة دون تمييز في العقيدة أو الرأي؛ وتسعى إلى تقديم الإعانة المادية والمعنوية لهم وقد كان للطلبة الجزائريين - مبدئيا - مكانهم في تنظيمات الجمعيات العامة والاتحاد الوطني كما أنها أثرت فيهم بشكل قوي ولكنهم تجمعوا مع رفاقهم من المحميات المجاورة في إطار جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا في مدينة الجزائر منذ 1919، وجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بفرنسا بباريس سنة 1927.

كان الإنجاز المادي للجمعية العامة للطلبة الجزائريين أكثر تميزا، فقد أنشأ مقره سنة 1923 في شارع (Isly) وأنجز دارا للطلبة من سنة 1924 إلى 1934 في شارع Baudin، ثم الحي

¹ كان Jean-Paul Palewsly شاهدا على حال أولئك حين قال: "إن الرجال الذين قابلتهم والشبان المسلمين الذين تحدثت معهم يشعرون في أعماق نفوسهم بمعاناة كبيرة، إنهم يعانون اضطرابات نفسية مريضة، وفي نفوسهم جروح عميقة، فلقد حاربوا تحت رايتنا ونالوا شهادتنا العلمية، وتزوج بعضهم بنساء فرنسيات، ولازلت أتذكر النظرات الضبابية في عيون أولئك المحامين والأطباء والموظفين، وأشاهد الملامح الحزينة والصارمة على محيا الرجل الذي تحدث باسمهم بهذه العبارات: "قولوا لي أو قولوا لنا، ما الذي ينبغي فعله لكي نصير فرنسيين؟ فنحظى ببعض الاعتبار ونكرم كفرنسيين من طرف الفرنسيين، سواء كانوا من الوطن الأم أو من الجزائر". انظر: برفيلي، المرجع السابق، ص ص 417-418.

² باعتبارهم رعايا أتوا من العمالات الجزائرية التي تعتبر امتدادا للوطن الأم.

³ برفيلي، المرجع السابق، ص ص 98-103.

الجامعي الذي تم تخطيطه منذ 1928 وتحقق إنجاز ما بين 1948-1950 بفضل إعانة السلطة العمومية، كما أنشأت جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا بباريس ناد ومكتبة ومطعما تعاونيا ودارا للطلبة¹، وكانت جميع تلك الجمعيات تقدم قروضا شرفية ومنحا للطلبة المحتاجين وتسعى إلى تقديم الطالب للجمهور ليكسب وده (من خلال برجمة نشاطات ترفيهية وثقافية).

بذلت الجمعيات الطلابية وسعها لتفنيد التصورات التي جعلت الناس ينظرون إلى الطالب نظرة " الابن المدلل" الذي لا يشغل باله هم ولا يؤرقه احتياج، فصرحت ودادية الطلبة المسلمين الجزائريين بفرنسا سنة 1933 قائلة:

" ينبغي أن يدرك السكان المسلمون أن الطالب الأهلي الجزائري هو النموذج الحي للطالب المعوز؛ وحتى في حالة انتسابه للبرجوازية الزراعية، فهو محروم من الوسائل المالية، ومجبر - في أغلب الأحيان - على خوض صراع مرير وشاق..." "فلا يعجب أحد إن وجد جمعيتنا تطلب من كل محيها دعما معنويا ضروريا وكذا دعما ماليا لا يقل ضرورة".

لقد كان الطلبة مؤمنين بضرورة تحرير شعبهم بواسطة سلاح العلم الذي يمددهم به التعليم الفرنسي(*)، كما استفادوا من دعم السلطات العمومية بفضل جهود الجمعيات الطلابية وحصلوا بموجب ذلك على إنجازات هامة متمثلة في تشييد الأحياء الجامعية كالحى الدولي بباريس وفتح مصحة Saint-Hilaire في Touvet وديوان الرياضة المدرسية والجامعية والمركز الوطني للخدمات الجامعية والمدرسية والمكتب الجامعي للإحصائيات...²

محمل القول: عاش الطلبة الجزائريون في فرنسا أوضاعا صعبة، تعلق على وجه الخصوص بالإيواء والمنح، وهذا ما جعلهم يتكتلون في منظمات للدفاع عن مصالحهم المشتركة ويسعون مجتمعين إلى تحسين أوضاعهم ومصيرهم³، والملفت للانتباه أن هؤلاء الطلبة كانوا مرتبطين

¹ لكن دار الطلبة لم تتجاوز أبدا مرحلة رسم المخططات لإنجاز جناح شمال إفريقي في الحى الجامعي بشارع جوردان.

(*) هذه الفكرة صاغها فرحات عباس في عبارات بليغة حين قال " هؤلاء الشباب الذين لا توليهم الجامعة، الآن، سوى بعض التعاطف المتعالي، ليسوا فلذة كبد أسرهم وعائلاتهم فحسب، وإنما أبناء للشعب الجزائري، فسوف يضحون من أجله ويخدمونه بكل ما أوتوا من مواهب".

² للإطلاع أكثر أنظر: بر فيليبي، المرجع السابق، (مبحث: المنظمات الطلابية) ص ص 103-115.

³ رغم أن بعض الباحثين ك جون كلود فاتان مثلا يرى بأن هدفهم الرئيسي في الجزائر كما في المتروبول يتمثل في البحث عن شهادة لتحسين مصيرهم الشخصي، كما أن التمتع بالمساواة مع المعمرين بالجزائر ثم مع الفرنسيين إنما كان لصالحهم، وهو ما شغلهم أكثر من تحسين ظروف الطبقات الجزائرية الكادحة، أنظر: كمال بوقصة، المرجع السابق، ص 129.

بعائلاتهم ووطنهم؛ من خلال المشاركة في قضية استقلال بلادهم والمطالبة بتحسين أوضاع شعبهم.¹

– التكوين السياسي للطلبة الجزائريين:

من الممكن أن يتبادر إلى الأذهان أنه من "غير المعقول أن يرفع أناس السلاح ضد دولة (فرنسا)، وهم مدينون لها بتعليمهم وتثقيفهم وترقيتهم اجتماعيا واقتصاديا...؟" ونريد الإشارة هنا إلى الطلاب الجزائريين الذين ساعفهم الحظ وتوقفوا في المدارس والجامعات الفرنسية والجواب على ذلك أن الحركة الطلابية الجزائرية واکبت منذ نشأتها – في سنة 1919 – الحركة الوطنية الجزائرية، وشاركتها في اتخاذ القرار وتنفيذه، وسلكت نفس الاتجاهات والميول التي سلكتها الحركة الوطنية الجزائرية، ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ من هذه الحركة الأخيرة.²

"الطلبة الجزائريون" هي هيئة سياسية كانت تظم الطلبة المسلمين الجزائريين وكانت هذه الهيئة تعرف في كل فترة – منذ العشرينيات – تحت اسم معين، ففي سنة 1931 كان مقر الجمعية الطلابية بمدينة الجزائر وكانت تعرف تحت اسم "الجمعية الودادية للتلاميذ المسلمين بإفريقيا الشمالية" وقد تأسست خلال سنة 1918 وكانت لها مجلة خاصة بها هي "التلاميذ"، كما كان لها نشاط ثقافي وسياسي "وقد ذكر فرحات عباس منظمة الطلبة الجزائريين تحت اسم "جمعية الطلبة" وقد حضر رئيس هذه الجمعية المؤتمر الذي انبثق عنه إصدار بيان الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية مما يدل على تمكن الوعي السياسي من الطلاب الجزائريين منذ وقت مبكر من القرن العشرين.³

فعلى سبيل المثال – يلاحظ الباحث تفاعل جمعية طلبة شمال إفريقيا مع القضايا الوطنية و سلوكها سياسة المراضاة رغبة منها في "تحقيق فكرة العمل لتوحيد الصفوف" على حد تعبير علال الفاسي، فهي تؤيد كل الحركات الوطنية على اختلاف ميولها، نراها مثلا تقف مؤيدة

¹ لأنه في الواقع يجب أن نشير إلى شروط حياتهم العسيرة التي كانت تعدهم للتسييس والتجمع ضمن الجالية المهاجرة، ومهما يكن ورغم ضيق قاعدتهم، إلا أن الطلبة والمتقنين الجزائريين شكلوا جالية مهاجرة ربما كانت رفيعة القدر، تميزت بالتجمع ولكنها كانت تختلف عن تجمعات العمال المغتربين المتميزة بكثرة الالتحام وقلة التشتت، انظر: كمال بوقصة، المرجع السابق، ص 123، 125.

² عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 12.

³ عبد المالك مرتاض، المرجع السابق، ص ص 79-80.

للنجم سنة 1934 مستنكرة أعمال القمع والاعتقالات المسلطة على قادة النجم ونراها من ناحية أخرى تقيم حفل استقبال على شرف موريس فيوليت لتعرب له عن امتنانها لنشاطه في صالح الجزائريين ولتشكره على تدخلاته في مجلس الشيوخ (السيناتو) دفاعا عن مصالحهم كما نراها من ناحية ثالثة تبذل المساعي للتوفيق بين العلماء والنجميين، حيث استدعت شكيب أرسلان وبورقية والخلطي للتوسط بين الطرفين.¹

إن سنة 1937 تعتبر مرحلة هامة في حياة أرسلان والحركة الطلابية المغاربية حقا إنه سبق لهؤلاء أن اتصلوا به أفرادا ومكاتبه؛ لكن حضوره بينهم في باريس واحتفالهم به جماعة والخطب المتبادلة والنصائح التي أسداها لهم كتنظيمات كل ذلك كان أمرا جديدا وكانت النصائح التي يوجهها شكيب أرسلان إلى الطلبة؛ لا تكاد تخرج عن توجيههم إلى التضامن فيما بينهم واستغلال الظروف الداخلية والخارجية لإضعاف حلقة الاستعمار بإثارة الاضطرابات ضده، وعدم التنازل عن حقوقهم في وجه ما يسمى بالإصلاحات الفرنسية والتضامن مع الحركات الإسلامية الأخرى وتنسيق الجهود مع مناضلي سوريا ومصر وتونس والمغرب والجزائر²، وفي مذكرات بعض الطلبة المعاصرين³ وردت تلميحات تشير إلى كون النجميين بكروا للاتصال بجمعية طلبة شمال إفريقيا وبالطلبة الجزائريين خاصة، وذلك لكسب عناصر مثقفة لحركتهم، ولا شك أن حركة النجم قد تأثر بها كثير من الطلبة إذ انخرطوا فيها ودعموا نشاطها الصحفي المتمثل في جريدة الأمة.⁴

وقد جاء في مذكرات الطالب الجزائري (مالك بن نبي) أن زعيم نجم شمال إفريقيا بادر إلى الاتصال بالطلبة الجزائريين حيث يقول: " وفي الحي اللاتيني حدث أمر أخذ أيضا يشغلني على حساب دراستي تلك السنة، لقد بدأ نجم (مصالي حاج) في الظهور وفكر الزعيم في بعث منظمة (نجم شمال إفريقيا) الذي أفل بباريس - منذ ذهاب الأمير خالد رحمه الله إلى الشرق - فاتصل (مصالي) بجمعية الطلبة بواسطة الدكتور (بن ميلاد) حسبما أتذكر وتم

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 154.

² أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط 2، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص ص 128-129.

³ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 245.

⁴ من هؤلاء الطلبة: بوقادوم والمحامى بومنجل، الذي تصدى للدفاع عن النجم في مناسبات كثيرة وقد كان هذا الأخير ضمن الوفد المتكون من نارون عمار وموساوي رابح لحضور المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بالجزائر أيام 9-10-11 جويلية 1937.

الاتصال بممثلي الجمعية في غرفة من فندق (المحجار) لأن صاحبه يدعي القرابة من الأمير خالد ويتظاهر بأفكاره السياسية".¹

وليس هناك ما يشير إلى وجود سوء تفاهم بين النجم وجمعية طلبة شمال إفريقيا، أو بين النجم والطلبة الجزائريين، ومرد ذلك في نظرنا إلى نشاط جمعية طلبة شمال إفريقيا، الذي اقتصر على التوفيق بين كل الحركات الوطنية العاملة بفرنسا² وبعده عن الجماهير العمالية.

ولكن ما يقال عن الحركة الطلابية الجزائرية بشكل عام، لا يقال عن كل طالب جزائري كان يدرس في الجامعات الفرنسية؛ إذ كان من بينهم من فضل الابتعاد قدر الإمكان عن الساحة السياسية ومنهم من تحمس لها واندفع نحوها بكل قوة.³

وما أورده مالك بن نبي في مذكراته دليل كاف على صحة هذا الرأي، فقد تباينت الاتجاهات السياسية للطلبة الجزائريين بفرنسا وتبعاً لذلك ظهر منهم الاصلاحيون الذين يرون أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قادرة على تحقيق الاستقلال الوطني وإنقاذ المجتمع الجزائري من البدع والخرافات التي تفشت فيه⁴، وتطلع بعضهم إلى أن يصبح ورثا لجمعية العلماء المسلمين بعد إنهاء دراسته⁵، وهناك من يناصر دعاة الاندماج معتقداً أن اكتساب المواطنة الفرنسية كفيل بجعل الجزائريين يتعايشون مع الفرنسيين وذلك في محاولة أولى للاستفادة من الحقوق والامتيازات الفرنسية، بينما يرى قسم آخر أن حزب نجم شمال إفريقيا قادر على تحقيق مطالب الجزائريين واستعادة السيادة الوطنية.

ولا غرابة حينئذ إذا وجدنا أن التوجه السياسي للطلبة الجزائريين قد أصبح يتجسد في ممارسة سياسية فعلية، إذ لم يعد يعد مقصورياً على الإعلان عن تبني مواقف تنديدية، كما بين

¹ وجه مالك بن نبي نقداً لاذعاً وسخرية مرة لتحركات ونشاطات مصالي الحاج فنقرأ مثلاً في مذكراته: "لم يحضر صديقي (حمودة بن الساعي) هذا الاجتماع بسبب تحفظه إزاء كل نشاط سياسي منظم، فتم الاتصال بين الزعيم وبعض الطلبة في تلك الغرفة في صورة مباراة في الفصاحة، تحدث خلالها البلهوان الذي سيصبح وزير الشباب التونسي عن سقراط وأرسطو وأبرز من خلالها كل منا ما عنده من ذخيرة، ثم اتفقنا مع الزعيم على موعد آخر في غرفة أحد مريديه، وهو يقال بشارع (سان جاك)، اجتمعنا بين سرير النوم وكوم بطاطس وميزان البيع لنقرر مصير (نجم شمال إفريقيا) المزمع بعثه بأكثر مما يمكن من الأبهة والإجلال حسب رغبة (مصالي الحاج)"، مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، المصدر السابق، ص 245.

² زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 154.

³ عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين..، المرجع السابق، ص 13 - 14.

⁴ مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مساوي- عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1986، ص 28-33.

⁵ محمد العربي معريش، "مالك بن نبي والاتجاه الحضاري في الحركة الوطنية بين الحربين"، مجلة الثقافة - السنة الخامسة عشر، عدد 85، يناير-فبراير 1985، ص 212.

ذلك تقرير أعدته مؤسسة CHEAM حول الانتماء السياسي لطلبة شمال إفريقيا سنة 1946 ، ومما ورد في هذا التقرير أن ثلثي الطلبة الجزائريين في باريس يناصرون مصالي الحاج من خلال حزب الشعب الجزائري، أما البقية فكانت من مؤيدي فرحات عباس وحزب البيان، ويذهب محمد حربي إلى نفس المنحى حينما ذكر الرواج الكبير لأفكار حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أسسها مصالي الحاج في أوساط الطلبة وتلاميذ الثانويات.

وقد سجلت المصادر التاريخية وجود تنافس بين الأحزاب الوطنية للسيطرة على الوسط الطلابي الجزائري، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تمكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من انتخاب مناضليها من الطلبة في مكتب جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا، الأمر الذي أثار رد فعل الأحزاب الأخرى التي بادرت إلى تأسيس فروع تابعة لها في الوسط الطلابي، فكان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مثلاً قد أسس سنة 1947 فرعاً جامعياً ضم 70 طالباً.

وفي نفس السياق تأسست لجنة أصدقاء الطالب المسلم في فرنسا، التي أشرفت عليها هيئة قديمة أسست بمبادرة من السلطات الاستعمارية وهي لجنة مساعدة الطلبة الجزائريين، غير أن الطلبة الشيوعيين اختاروا قناة لجنة التنسيق بين الطلبة المناهضين للاستعمار لنشر أفكارهم.¹ ويبدو واضحاً اهتمام بعض الطلبة الجزائريين بالقضايا الوطنية، حيث بادرت جماعة

منهم إلى زيارة الوفد الجزائري الذي حل بباريس عشية انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة 1936 وفي مقابل هذا الحماس الكبير الذي ميز الطلبة عند انعقاد المؤتمر الإسلامي، نجد خيبة أملهم أكبر عند تعثر المؤتمر الإسلامي، وخاصة بعد مقتل مفتي الجزائر الشيخ (بن كحول).² كان الطلبة مهتمين بما يجري في الجزائر، ولذلك هزتهم قضية (سجائر جوب) التي أعلن الجزائريون أنهم يرفضونها، بحجة أن دار جوب تعمل لحساب الصهيونية في فلسطين وقد أخذ الحدث بهذا السبب حجم قضية تهم الدولة وخصوصاً الأوساط الاستعمارية بوصفه تعبيراً شاملاً للضمير الوطني في ظرف معين.*³

¹ جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص ص 65-66.

² هو ابن دالي عمر المعروف بـ (محمود كحول) معروف بمعارضته للعلماء، ولد سنة 1870 وتوفي عام 1936، أنظر عمير اوي احميدة، أوراق تاريخية، المرجع السابق، ص 98.

* من حيث الدعاية المناهضة لليهود، شاع خبر في أوساط المسلمين في سنة 1933 بأن إخوانهم كانوا يطردون من مؤسسة "جوب" (job) كي يعوضوا بالعمال اليهود القادمين من ألمانيا، ثم تلت ذلك مشادات قوية بين الطرفين في أحداث شغب بين جمعية رياضية أوروبية وأخرى يهودية، مال فيها الأنصار المسلمون إلى

يمكننا القول أيضا بأن اهتمام الطلبة بما يجري في بلادهم؛ لم يكن ليمنعهم عن متابعة ما يجري بفرنسا؛ فقد كانوا مثلاً يتابعون تأهب فرنسا للانتخابات العامة التي سيكون لها أثر كبير في الاتجاه السياسي بالجزائر، بعد ظهور (الجبهة الشعبية) في مظاهراتها الصاخبة بميدان (الباستيل) يوم 14 جويلية 1936، والتي استطاعت بعدها الحركة المصالية أن تعبر البحر الأبيض المتوسط ربما لأن زعيمها مصالي الحاج أسهم في تلك المظاهرة الفرنسية.¹

وينبغي أن نذكر القارئ بأن بعض الطلبة الجزائريين كانوا يتطلعون إلى التواصل مع رجال الفكر والثقافة (من المسلمين والأوروبيين) وأهمهم:

وفد من علماء الأزهر كان قد وصل إلى باريس من أجل تحضير شهادة الدكتوراه؛ تحت إشراف أساتذة الصربون ومعهم بعثة من طلاب جامعة القاهرة لتحضير شهادات أخرى وقد أتيح لبعض الطلبة الجزائريين التعرف على هؤلاء الطلبة وأولئك العلماء، ومن بينهم الشيخ (التاج) والشيخ (دراز) رحمه الله؛ وكان ذلك بمقهى الهجار بالحي اللاتيني، وهنا أيضا يمكننا أن نستدل بشهادة الطالب الجزائري مالك بن نبي الذي يقول: "... كما أتيح لي ولصديقي أن نساعد هؤلاء الوافدين في خطواتهم الأولى في اللغة الفرنسية؛ كما أخذت منهم في الوقت نفسه ما يفيدني من معلومات عن الحياة في الشرق، حتى بالنسبة لشروط الانتساب إلى المعاهد الأزهرية لأنني لم ألق البتة بفكرة الهجرة إلى الشرق عرض الحائط".²

تعرف الطلبة أيضا على شخصية هامة كان لها دورها في الحياة العامة الجزائرية في تلك الحقبة والتي يمثلها (برنارد لوكاش)، فضلا عن ذلك كانت للطلبة فرصة التعرف على شخصيات سياسية بارزة من أمثال: (فريد زين الدين)³ الذي كلفه شكيب أرسلان¹ بدعوة

الأوروبيين. ووقعت أيضا قبل انفجار مشادات أوت 1934 سلسلة من الاعتداءات اليهودية على المسلمين، على غرار ذلك الذي حدث في ساحة لابريش " (La brèche) على المحامي حاج إدريس الذي قام بالدفاع عن مسلم ضد مشغله اليهودي، واعتداء آخر في شارع كرماني (Rue Caraman)، وقد تعرض حتى ابن باديس نفسه لمثل هذه الاعتداءات، كان آخرها سببا مباشرا في انفجار الوضع وهو قيام أحد الجنود اليهود من فرقة (LES ZOUAVES) يدعى: ألياهو خليفة (KHALIFA ELIAOU) بالبول على أحد جدران مسجد سيدي الأخضر مساء 3 أوت 1934، بعد أن شتم المسلمين أثناء وضوئهم وسب ديانتهم - البعض يقول أنه كان سكرانا ويقول البعض أنه تعمد ذلك، فلاحقه المسلمون حتى بيته لمعاقبته، وهناك انزلت الأمور لتصبح هذه الملاحقة اشتباكات بينهم وبين سكان الحي اليهودي، أنظر: فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 84.

³ بن نبي، مذكرات...، المصدر السابق، ص 336 - 337.

¹ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 358.

² المصدر نفسه، ص 359.

³ هو طالب نجيب من جبل الدروز، كان يعد دكتوراه في الحقوق، شغل منصب نائب وزير الخارجية للجمهورية العربية المتحدة زمن الوحدة بين سوريا و مصر.

الطلبة العرب الموجودين بالعاصمة الفرنسية لتشكيل جمعية (الوحدة العربية)²، كما سعى هؤلاء الطلبة جاهدين إلى التعرف على رجال الفكر والثقافة وكمثال على ذلك يمكن أن نستدل بـ (أوجين يونغ Eugène Yung)³ الذي تعرف عليه الطلبة من خلال كتابه (الإسلام بين الحوت و الدب) وهذا ما يؤكد أهمية الرجل في صناعة الوعي بالظاهرة الاستعمارية؛ لأنه رفع بكتبه مستوى الفهم لحقيقة الاستعمار.⁴

قد يكون البحث عن عنوان هذا الرجل وزيارته دليلا واضحا على اهتمام الطلبة بالشخصيات العظيمة في التاريخ المعاصر، وهذا ما سجله مالك بن نبي في قوله: "ففي تلك الفترة عثر حمودة أو أخوة صالح لا أدري على عنوان أوجين يونغ وزاره في غرفة قليلة الأثاث لا يدخلها ضوء النهار إلا من نافذة صغيرة تحت أحد سطوح باريس، ولا تنورها ليلا الكهرباء؛ وأصبح الرجل النبيل الذي علم جيلي الكثير عن وضع العالم الإسلامي في الحقبة الاستعمارية أصبح عجوزا مريضا تنطفئ حياته في عزلة هذه الغرفة كما تنطفئ فيها الشمعة التي تضيئها ليلا، بينما كان تبذير بعض الطلبة من العرب والمسلمين في الحي اللاتيني كافيا لحياة هذا المريض في لحظاته الأخيرة".⁵

كان الرجل يقطن في الضاحية السادسة عشر الباريسية وهي أرقى المناطق الباريسية والتي كان يشير إليها كعنوان في كتبه فقصده أحد أصدقائه إلى العنوان المشار إليه والذي سلمه إياه في السابق وكان ذلك سنة 1936 فيقول الزائر: "وكنت أظن قبل أن أعرف الحقيقة أن هذا المسكن هو البقية الباقية من عز تالد وجاه قديم، فلما سألت عن الرجل

¹ كان لاجئا في جنيف و كان يصدر جريدة الأمة العربية التي تصل بعض أعدادها إلى الحي اللاتيني فيطلع عليها الطلبة.

² بن نبي ، مذكرات، المصدر السابق، ص ص 249 – 250.

³ يصرح في كتابه استعباد الإسلام أنه منحدر من أسرة أزرابية قديمة من صنف المقاتلة، يؤيد هذا أن والده كان جنرالاً في الجيش الفرنسي ومؤرخاً في ذات الوقت، وهو معتصم بأهداب ووطنيته، ليس شيوعياً وهو كاثوليكي خالص، اشتغل في المستعمرات الفرنسية وخاصة في الفيتنام بصفة نائب المقيم الفرنسي في تونكين، هذا ما صرح به في عناوين كتبه، حيث عرف بنفسه على أنه "ancien vice résident de France au Tonkin" عرف كذلك على أنه "haut fonctionnaire français" أي موظف سامي فرنسي، كان صديقا لإحسان حقي حيث عرفه سنة 1933 في جنيف يوم كان إحسان حقي أمين سر المؤتمر الإسلامي الأوروبي؛ الذي أسسه بالاشتراك مع شكيب ارسلان، كما نقلت المصادر التاريخية أنه علون نجيب عزوري- القومي اللبناني الذي توفي سنة 1916- على تأسيس "L'indépendance Arabe" " الاستقلال العربي .

⁴ أهم كتبه الدول الكبرى أمام الثورة العربية و الأزمة العالمية – الثورة العربية من 1906 إلى سنة 1925 – الإسلام و المسلمون في الشمال الإفريقي – يقظة الإسلام و العرب – الإسلام و آسيا أمام الامبريالية .

⁵ بن نبي، مذكرات..، المصدر السابق، ص 331 وأيضا: عمار جبدل، أفكار استعمارية وسبل دفعها كما كشفها نزهاء الغربيين – أوجين بونغ أنموذجا – ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 23 .

فوجئت بناطورة (منظفة) البناية تقول لي بلا مبالاة ولا اكتراث "لقد مات" وكانت المفاجأة أكبر والفجيرة أشد ألما حينما علمت أنه لم يكن يسكن شقة في هذه البناية، بل كان يسكن في مرأبها، حين سمعت هذا لم أستطع أن أتمالك دموعي".¹

وربما كانت المعاملة العنصرية التي عانى منها الطلبة في بلادهم، هي التي حالت دون اختلاطهم بالطلبة الفرنسيين القادمين من الجزائر، فنحن نراهم يتجنبون - في أغلب الأحيان - ربط علاقات مع هؤلاء الطلبة، بينما تجمعهم علاقات طيبة مع طلبة من جنسيات مختلفة.²

وكثيرا ما عانى الطلبة من التمييز الناتج عن تدخل الاعتبار السياسي؛ الذي يحول دون ترقيةهم، ربما لأنهم أهالي قدموا من مستعمرة فرنسية، وكان التعامل معهم يتم على هذا الأساس، وربما كانت السلطات الفرنسية تخشى عواقب تكتلات الطلبة الجزائريين فلجأت إلى تفريقهم بطرق مدروسة.³

لقد تعددت أشكال تدخل الاعتبار السياسي في توجيه مسار الطلبة، وكانوا يحسون بثقل وطأته عليهم، وكثيرا ما دفعهم هذا الواقع إلى التفكير في الهجرة.⁴

وكثيرا ما تعرض آباء الطلبة إلى فقدان مناصبهم أو وظائفهم، بسبب نشاط أبنائهم الذي يمكن أن يتمثل في إلقاء محاضرة أو التعبير عن الرأي فيما يخص قضية تحرر الوطن من السيطرة الاستعمارية⁵، كما يبدو أن الطلبة كانوا على علم بأشكال تدخل الاعتبار السياسي، التي تتدخل لخلق صعوبات حتى في التمارين الضرورية التي تحتّم دراسة المهندس

¹ عمار جبدل، المرجع نفسه، ص 27 .
² على صعيد السلوك الاجتماعي، أشارت بعض التقارير إلى أن الكثير من الطلبة الجزائريين كانوا يشعرون بنفور حقيقي من فرنسيي شمال إفريقيا، القادمين من المغرب العربي، غير أنهم يظهرون عطفًا أوليا نحو فرنسيي المتروبول، إذ يقيمون مع زملائهم الباريسيين أو أبناء المقاطعات علاقة رفقة وزمالة واضحتين، أنظر: كمال بوقصة، المرجع السابق، ص 125.

³ فقد أورد مالك بن نبي أنها منحت وظيفة لصالح بن الساعي في هيئة تصدير الغلال الجزائرية، ثم فكرت في إقصائه أبعد من ذلك؛ فعينته مهندسا زراعيًا بمستعمرة (كاين) بأمريكا، ولجأ أخوه حمودة إلى العمل في مصنع باريس بصفة عامل كما عاد بن عبد الله إلى الوطن بعدما انتهى من دراسة الحقوق، و يذكر كذلك أن المجموعة الطلابية المغربية، التي أثرت في توجيه مجراها بالحي اللاتيني، بدأت تعود إلى بلادها وعلى رأسها إكليل الشهاديات، فقد رجع إلى مراكش محمد الفاسي و بلفريج ورجع إلى تونس بن ميلاد وبلهوان وصالح بن يوسف وآخرون.

⁴ مالك بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 345، ويمكن أن نشير إلى أن فكرة الهجرة كانت تخامر عددا كبيرا من الطلبة وهذا دليل واضح على سوء أوضاعهم في المعاهد والجامعات الفرنسية.

⁵ ذكر مالك بن نبي أن والده فقد وظيفته (في تبسة) بسبب إلقاء ولده محاضرة في فرنسا في أواخر ديسمبر 1931 يحاول من خلالها إقناع الرأي العام بعدالة القضية الجزائرية.

وهذا ما جعلهم يفكرون في التمرن خارج فرنسا¹، وبالعودة دائما إلى مذكرات مالك بن نبي يتجلى أماننا التمييز الذي عانى منه الطلبة الجزائريون رغم اجتهداتهم وتقديمهم لأعمال في المستوى فغالبا ما كانت المدارس التي ينتمون إليها أو يحاولون الالتحاق بها ترد بأنهم لم يوفقوا في بعض مواد الامتحانات التي يجتازونها.²

نعود مرة أخرى للحديث عن تهميش الطالب الجزائري، وحرمانه من فرص الاستفادة حتى من الأعمال أو المشاريع البسيطة، والتذرع الدائم بحجج واهية وذلك ما جعل الطلبة يشعرون بأنهم أجانب في هذا الوسط الذي يعيشون فيه، وذلك ما حدث فعلا للطالب مالك بن نبي في أوائل سنة 1937، حيث يورد في مذكراته قائلا:

"ربما كنا في أوائل سنة 1937 وبلغني أن الإدارة بتونس قد شرعت في فتح طريق بالجنوب التونسي، وأنها تطلب تكتيين من أجل إنجازها، وفكرت في التذرع برجل يتصف بالفكر الحر وقد كان كل ساكن من سكان دروكس يعلم أن عمدة المدينة في أعلى رتبة من سلم الماسونية فرأيت أن أستعين به لعل الفتح يكون على يده ولا أجد أن ممثل الجمهورية الثالثة الفرنسية المحترم تدخل فعلا في تأييد طلبي ولكن جاءني الرد كما يلي: (إننا لا نستطيع التصديق على هذا الطلب، لأن الطريق المشروع في إنجازها طريق عسكري)... كان أصدقائي من الوحدة المسيحية للشبان الباريسيين يترددون علينا من حين لآخر -بمناسبة عطلة آخر الأسبوع- ولكنني بدأت أشعر على الرغم من صداقتنا أنني أجنبي عليهم، محجوب عنهم بمشكلة الاستعمار الغريبة عنهم".³

¹ بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 363.

² يذكر مالك بن نبي أنه بعد زيارته للوفد الجزائري (المؤتمر الإسلامي الجزائري)، عاد إلى دروكس (حيث كانت تقيم زوجته وأمها السيدة مورناس)، فسلمته زوجته ورقة بعنوان مدرسته قرأ فيها: "...إن سكرتارية المدرسة الخاصة للميكانيك والكهرباء، تخطر ببالكم بأنكم لم تستوفوا شروط الامتحان في بعض المواد..."، كما أنه صادف نفس المصير عند إسهامه في امتحان أجرته وزارة الدفاع من أجل اختيار بعض اختصاصيي الحساب لقسم هندسة المدفعية، وبعد اجتياز الامتحان الشفهي أمام لجنة مكونة من جنرال بيزته العسكرية، والذي كان قد بدأ الخدمة العسكرية بتبسة (ناحية باتنة) وكان في اللجنة كومندان ورجل بيزة مدنية، ثم أعلنت النتيجة بعد عشرة أيام تقريبا وتسلم الطالب خطاب قسم هندسة المدفعية يتضمن سطرًا: "إنكم لم تستوفوا شروط الامتحان" ويعترف هنا بقسوة الأحكام الاستعمارية حين يقول: "كأنما أصبحت هذه العبارة المفتاح الذي تفتح به أو تغلق - لا أدري- قضيتي كلما عرضت على الإدارة..."، أنظر: بن نبي، مذكرات، المصدر السابق، ص 367 و ص 378-380.

³ المصدر نفسه، ص 381-382.

وكما أشرنا سابقا فإن الطلبة كانوا يتحينون الفرص المناسبة للتعريف بقضيتهم الوطنية والمطالبة بتحرير بلدهم، فنراهم مثلا يشاركون في التظاهرات التي تنظمها الحركات اليسارية ويحاولون من خلالها التكلم بضمير مواطنيهم، كما أنهم سعوا جاهدين لإقناع مختلف الشرائح الجزائرية المهاجرة (من عمال وطلبة وعاطلين عن العمل) بالمطالبة بحقوقها.¹

وبالإضافة إلى الاهتمام بالقضية الوطنية؛ نجد بعضهم يتطلع إلى تحسين ظروف المهاجرين ومحاولة تثقيفهم، وقد تجلّى ذلك في تأسيس (نادي المؤتمر الإسلامي الجزائري) بمرسيليا² الذي كان يقع في 16 شارع فوشييه، تجاه مؤسسة مسيحية للتعليم (وهي معهد سان جاك).

كما شهدت سنة 1930 تأسيس جمعية خاصة بالطلبة الجزائريين وهي جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا (AEMAF) أو (AEMA)، وتم تشكيل أول مكتب لها تحت رئاسة طالب الطب مقران بن زيتوني، وضم طلبة أصبحوا فيما بعد عناصر فاعلة في الحركة الوطنية من أمثال: جمال الدين دردور، وبنبغي أن نشير هنا إلى أن الطلبة الفاعلين في هذا التنظيم كانوا حريصين على التقرب من الأوساط التقدمية والعلمية وذلك بقطع النظر عن أصلها وعرقها ودينها، ولعل هذا ما يفسر تعيين موريس فيولات رئيسا شرفيا، كما تبنت الجمعية نفس الموقف بالنسبة لجمعية المدرسين الأهالي، ووافقت على انضمامها إلى الجمعية الفرنسية لطلبة شمال إفريقيا (AGENA)، وعلى المساهمة في تأسيس النادي الفكري المتوسطي - تحت رعاية بلدية باريس - والذي كان موجها لاستقبال طلبة شمال إفريقيا.

¹ حضر مالك بن نبي تظاهرة نظمها الحركات اليسارية يوم 28 سبتمبر 1938 ، واقترح أن يوجه المؤتمر برقية إلى الحكومة، يطالبها بمنح شعوب الشمال الإفريقي حقوقها، حتى تدخل المعركة من أجل الديمقراطية شاعرة بكرامتها لا بوصفها مرتزقة، غير أنه في آخر الجلسة قرئت على الحاضرين لائحة التوصيات؛ دون الإشارة إلى اقتراحه أو حتى مجرد التلميح إليه، وهذا يبدو إغفالا عن قصد ولا يمكن اعتباره نسيانا لأنه مرتبط أساسا بالإيديولوجية الاستعمارية.

* اغتنم مالك بن نبي فرصة حضوره مظاهرة (برنارد لوكاش) ليعرف بوحشية الوضع الاستعماري في الجزائر متجنباً كل ما يجعل منه مرافعة ضد الشعب الفرنسي حتى لا يجرح عواطف الحاضرين، و لكن مبينا لقسوته على الشعب الجزائري.

² كان هذا النادي يتلقى تمويلا من التجار والعمال الجزائريين، بينما تولى مالك بن نبي مهمة التدريس، حيث كان يأمل أن يعلم التلاميذ القراءة و الكتابة ليتمكنوا من إمضاء اسمهم على الأقل في مكتب بريد أو في إدارة عملهم وذلك لأنه كان على علم بأن علاقته الشخصية بالنادي كمدير تغضب السلطات العليا، بالإضافة إلى أن النادي لا يملك رصيدا وضمانات على غرار معهد سان جاك.

كان من بين مؤسسيه: التلموذي من عنابة وهو صاحب حانة المرايا في مرسيليا، سوامية من القصبة وهو أحد العمال الكادحين بميناء مرسيليا، حشيشي مختار من تبسة وهو مصدر خيول إلى فرنسا، سي الجيلالي وسي الصديق (مالك بن نبي) الذي عمل كمدرس في هذا النادي.

حقا لقد تمكنت الجمعية من الانتشار في أوساط الطلبة الجزائريين، ولكن ذلك كان خلال السنوات التي لم تشهد تطورا واضحا للحركة الوطنية الجزائرية المطالبة بالاستقلال، إذ أنه مع زيادة نشاط الحركة الوطنية وانتشارها في أوساط الطلبة والعمال المهاجرين، تناقص نشاط جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا ليختفي تماما سنة 1937، وحينئذ لم يكن بإمكانها الصمود أمام تأسيس تنظيمات جديدة من طرف الطلبة الجزائريين في الكثير من المدن الجامعية، ولعل أهمها هي "لجنة التعاون بين الطلبة الجزائريين بباريس"، التي تم تأسيسها سنة 1946 وترأسها طالب الفلسفة كلوش عبد الحميد.

شهدت سنة 1934 تأسيس جمعية الطلبة العرب بمدينة تولوز، والتي كان أمينها العام هو طالب الفلسفة الجزائري عباس علاوة، الذي شغل نفس المنصب في اتحاد الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا الذي تأسس بنفس المدينة، وقد استمر هذا الاتحاد في نشاطه تحت رئاسة الطلبة الجزائريين إلى غاية 1952.

أما في مدينة مونبوليه فقد أسس الطلبة الجزائريون الدارسون بجامعة تلك المدينة "جمعية الطلبة المسلمين لمدينة مونبوليه"، والتي كان طالب الطب أحمد عروة رئيسها الأول.¹ ومن خلال هذا التحليل، يمكننا القول بأن أوضاع الطلبة في فرنسا كانت صعبة للغاية سواء من حيث الإيواء أو الإطعام أو المنح أو...، غير أنهم حاولوا التكيف مع تلك الظروف؛ رغبة في الحصول على شهادات قد تتيح لهم فرصة الارتقاء الاجتماعي عند العودة إلى الوطن.

وبناء على ما ذكرناه سابقا، وبالنظر إلى التطور المهم في حركية وخصوصية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، هل يمكننا أن نحدد أهمية الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الاستقلالية، ثم في مرحلة ما بعد الاستقلال؟

¹ حسين العبد اللاوي، المرجع السابق، ص ص 159 - 160.

الباب الرابع

أهمية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا

الفصل الأول:

مساهمة المهاجرين في الحركة الوطنية

المبحث: الأول: دور المهاجرين في إطار نجم شمال إفريقيا.

المبحث الثاني: دور المهاجرين الجزائريين في إطار حزب الشعب.

المبحث الثالث: دور المهاجرين في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المبحث الأول: دور المهاجرين في إطار نجم شمال إفريقيا:

كانت الظروف التي عاشها الجزائريون أيام الاستعمار الفرنسي لبلادهم عاملاً أساسياً في توجيههم إلى الهجرة، وفي أرض المهجر بدؤوا يقارنون حياتهم التعسة في ظل قانون الأهالي بالحرية والمساواة التي ينعم بها غيرهم، ومن هنا خلق وعيهم الاجتماعي بحالتهم المأساوية وعياً سياسياً ما فتئ يتزايد باستمرار في أوساط الجالية المهاجرة، ومن هذا المنطلق لبوا نداء الوطنية وهبوا يشاركون في التنظيمات الوطنية التي عرفتها أرض المهجر.

تعرف الهجرة عند بعض المؤرخين على أنها مقاومة صامتة، فإذا أخذنا مثلاً الهجرة الجماعية التي عرفتها منطقة تلمسان وبعض مدن الجزائر (باتنة، تبسة، بسكرة وسطيف...)، يمكن أن نستشف بأنها حدثت كرد فعل طبيعي وتلقائي، أظهره الجزائريون عندما قررت السلطات الفرنسية فرض قانون التجنيد الإجباري على الجزائريين، هذه الهجرة الجماعية التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام المؤرخين الجزائريين ووجدت فيها الصحافة الكولونيالية مادة هامة لكتابتها، أثبتت بأن الجزائريين أعلنوا رفضهم للقانون الذي سيرغمهم على تقديم أبنائهم للدفاع عن علم فرنسا- خلال الحرب العالمية الأولى-، فعندما وقع الجزائريون أمام خيارين: إما تسليم أبنائهم إلى السلطات الفرنسية أو ترك ديارهم، وجدناهم يفضلون الهجرة إلى المشرق بدل العيش تحت سلطة دولة غازية، وبذلك باعوا أملهم وعقاراتهم للمعمرين واليهود، وهاجروا وطنهم هروبا من الظلم والاضطهاد.¹

والملفت للانتباه أن هجرة الجزائريين بدأت تكتسب الطابع السياسي في بدايات القرن العشرين، وفي هذا المجال يبين المؤرخ (بنجامين ستورا) كيف أن العمال الجزائريين انتظموا منذ السنوات الأولى لهجرتهم إلى فرنسا، بتأسيس نجم شمال إفريقيا- بمساعدة الحزب الشيوعي الفرنسي- سنة 1926 والذي تزعمه مصالي الحاج²، كما أشار إلى صعوبة اندماج المهاجرين الجزائريين بعد استقلال بلدهم.³

¹ Charles- Robert Ageron, Les Algériens musulmans et la France (1871- 1919), Tome 2, Presses universitaires de France, 1968, p 1083.

² Benjamin Stora, Ils venaient d'Algérie, L'Immigration algérienne en France 1912-1992, Paris, Arthème Fayard, 1992, p 492.

³ Gérard Noiriel, " Benjamin Stora, Ils venaient d'Algérie, L'Immigration algérienne en France 1912-1992, Annales. Histoire, Sciences Sociales, Année 1996. Volume 51, Numéro 05.p.1153.

وبقطع النظر عن محدودية عدد المهاجرين من الجنوب القسنطيني، فإن الأهم هو معرفة ما إذا تمكن هؤلاء من اكتساب بعض التكوين المهني أو الثقافي، عند اتصالهم بالعمال الفرنسيين وخاصة إذا علمنا أن ذلك يمثل الهدف الذي تدعي الأوساط الاستعمارية بأنها تسعى إلى تحقيقه بهجرة الجزائريين إلى فرنسا.¹

يمكننا أن نتحدث هنا عن ميلاد الحركة النقابية التي يعود الفضل في ظهورها إلى حركة الهجرة، فقد كانت الحركة النقابية في الجزائر غير موجودة عمليا من فترة الاحتلال حتى الحرب في عام 1914 وهناك سببان لتفسير ذلك:

1- انعدام تقريبي لبناء تحتي صناعي.

2- استحالة " مشروعة " لتنظيم الجزائريين.

لقد ألغيت النقابات القديمة التي بدأت بالوصاية التركية، منذ عام 1868، كما أن قانون حقوق الأهالي الذي أسس عام 1881 كان يمنع كل نشاط نقابي في الجزائر، فخلال هذه الحقبة تكونت بداية تنظيم نقابي فقط عند العمال المنحدرين من أصل فرنسي، فالنقابة الأولى التي تأسست في قسنطينة عام 1880 هي نقابة الطباعة، لكن حرب 1914-1918 ستغير معطيات المسألة، حيث ساعدت الحرب وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على هجرة الجزائريين، فارتفع عدد المهاجرين من 5000 عام 1912 إلى 92000 في عام 1923.

ويبدو لأول وهلة أنه من المفارقة أن تكون قد تكونت في فرنسا النواة الأولى للمناضلين النقابيين الجزائريين داخل اللجنة العامة للعمال، واللجنة العامة للعمال المتحدين، وتفسير ذلك كالتالي : أن العوائق التي أوجدتها القوانين الاستثنائية في الجزائر لا تطبق على العمال الجزائريين في فرنسا، كما أنه في فرنسا لم يصطدم التضامن الطبقي بين العمال الجزائريين والفرنسيين بالتباعد الموجود في الجزائر بين الفئتين في إطار الوضع الاستعماري²، وعلى سبيل المثال يمكننا أن نقرأ في جريدة الجزائر الجديدة أنه في باريس اجتمع العمال الشمال إفريقيون في معمل السيارات (سيتروين) وعمال مغنيسيوم واشترك معهم في هذا الاجتماع العام عمال فرنسيون للاحتجاج ضد الحكومة الرجعية ثم قرروا ما يأتي:

¹ من جملة مؤسسي " نجم شمال إفريقيا " نجد رجلا من خنشلة يدعى " رزقي " و من جملة الأعضاء البارزين في " النجم المجيد " عضوان اثنان من بسكرة ، مما يدل على أن المقام في فرنسا لم يكن ليخلو من آثار ايجابية في ذهنية المهاجرين الأوراسيين، زوزو، الأوراس -ج2، المرجع السابق، ص ص 25-26.

² جغلول، المرجع السابق، ص ص 150-151.

1. تأليف حكومة اتحاد ديمقراطي في فرنسا.
 2. إبطال انتخابات المجلس الجزائري وتسريح المسجونين السياسيين في الجزائر وبلاد ما وراء البحار.
 3. توقيف الحرب في الفيتنام والجزر الاستعماري في مدقسكر.
 4. تطبيق جميع القوانين الاجتماعية للعمال على الجزائر.
- وختم المقال بالعبرة التالية: " وهكذا يشارك العمال الشمال إفريقيون في الكفاح للتحرير الوطني أينما كانوا".¹
- يضاف إلى ذلك أن حركة العمال الجزائريين المهاجرين لا تتحدد بالمطالب المادية المباشرة ويرتبط النضال النقابي في آن واحد بالنضال السياسي ضد الاستعمار، من أجل الاستقلال الوطني.
- وفي عام 1926 شهدنا في باريس ولادة " نجم شمال إفريقيا " الذي جمع العمال المهاجرين² والواقع أن الفكرة الوطنية قد ظهرت لأول مرة في فرنسا، بين العمال الجزائريين المهاجرين وقبل أن يحاول نجم الشمال الإفريقي نقل الفكرة إلى الجزائر، كانت قد مرت عشر سنوات (1926-1936). لقد كان العمال المهاجرون غرباء غربة مضاعفة، فهم فلاحون انتقلوا إلى حياة المدنية وهم مسلمون أصبحوا يعيشون في بيئة فرنسية، فكان يفترض فيهم أنهم أكثر تقبلا للأفكار الجديدة من بقية مواطنيهم، ومع ذلك فقد كان على هذه الأفكار أن تأتيهم من الخارج³، وفي إطار الحديث عن الحركة النقابية، تجدر الإشارة إلى أن عام 1936 يعتبر تاريخا فاصلا في تاريخ النقابية الجزائرية من وجهتي نظر:
- 1- أن حلول الجبهة الشعبية في فرنسا غير ظروف الحياة السياسية في الجزائر؛ فقد خلق نوعا من المناخ الديمقراطي، خاصة بعد إلغاء قانون الأهالي مما سمح للمناضلين الجزائريين بالوصول رسميا إلى مسؤوليات نقابية وقد زاد عدد النقابيين الجزائريين بصورة محسوسة.

¹ الجزائر الجديدة، " الشمال افريقيين بفرنسا"، السنة 3/ العدد 28، أكتوبر 1949.

² جغلول، المرجع السابق، ص ص 151-152 .

³ سعد الله، أبحاث وآراء، ج3، المرجع السابق، ص 27.

2- أن نتيجة إعادة توحيد النقابيين المركزيين (اللجنة العامة للعمال واللجنة العامة للعمال المتحدين)، كان بالتخلي عن شعار الاستقلال الوطني على حساب المطالب المشتركة لكل العمال والنضال ضد الفاشية.

وقد أدت هذه الإستراتيجية إلى بعض النتائج الملموسة بصورة مباشرة¹، منها تطبيق إجراءات اجتماعية مدرجة في فرنسا (أربعون ساعة عمل في الأسبوع مع عطلة مدفوعة الأجر) وتنظيم العمال الزراعيين وتأسيس اتحاد مستقل للعمال الزراعيين في عام 1936 وخلال سنة واحدة ضم 40000 عضو، إلا أن زوال الجبهة الشعبية في فرنسا منذ عام 1938 أدى إلى خنق الحركة النقابية وقمعها في الجزائر.²

كان العمال الجزائريون يدركون بأنهم يشكلون بعددهم قوة مؤثرة في الأوساط العمالية جعلت الأحزاب والنقابات تتجاذبها لخدمة أغراضها السياسية والنقابية، كما أنهم كانوا يعتبرون مطالبهم المادية والسياسية شيئاً واحداً غير قابل للانفصال، مما كان قد تسبب في إحداث سوء تفاهم بين النجم ومختلف الأحزاب الفرنسية.

وفي إطار النشاط النقابي أدرك العمال الجزائريون في فرنسا، أن مصالحهم الخاصة لا يمكن أن تتحقق بمجهوداتهم الفردية، بل لابد من إشراك سائر عمال المصنع في الدفاع عنها ولذلك كان العمال الجزائريون ينضمون إلى الفيدراليات المهنية التي ينتمون إليها في نطاق " الكونفيدرالية العامة للعمال "، أو في نطاق " الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد " ³، وكان هؤلاء العمال يعلمون بأن مطالب زملائهم الفرنسيين في المصنع نفسه هي لصالحهم أيضاً وأن صاحب العمل هو عدوهم المشترك، وأن ما يحققه العامل الفرنسي من نجاح في تحسين

¹ ينبغي أن نشير هنا إلى أن مصالي الحاج من خلال برنامج نجم الشمال الأفريقي كان يجمع بين مطالب سياسية متمثلة في إلغاء الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال المطالبة بالاستقلال وتكوين جيش نظامي وطني مع إلغاء قانون الأهالي وإحلال برلمان وطني محل اللجان المالية، مع التركيز على مطالب اجتماعية- اقتصادية تتجلى في إعادة الأراضي التي استحوذ عليها الإقطاعيون وعمالء الأمبريالية وكبار المعمرين والشركات الرأسمالية إلى صغار الفلاحين، والحرص على منح الجزائريين كل أشكال الحرية بما في ذلك الحقوق النقابية وتطبيق قوانين الشغل، أنظر: امحمد مالكي، " حول مشروع بناء الدولة المعاصرة في تصورات الحركات الوطنية بالمغرب 1930-1962"، مجلة بصمات، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ابن مسيك، العدد5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990، ص 200.

² جغلول، المرجع السابق، ص ص 153-154.

³ يرمز إلى الكونفيدرالية العامة للعمال بالأحرف الأولى C.G.T وهي عبارة عن تكتل نقابي فرنسي أسس سنة 1895 لكنه انقسم على نفسه سنة 1921، فنتج عن هذا الانقسام ظهور الكونفيدرالية العامة للعمل الموحد التي يرمز إليها بـ C.G.T.U واستمر الشقاق بين الكونفدراليتين حتى سنة 1936.

ظروفه، لا بد أن يعم أيضا العامل الجزائري الذي يشاركه نفس الوضع¹، وهذا ما أكدته الجزائر الجديدة في العبارات التالية: " تنصهر الجبهة المشتركة بين الشغالين الفرنسيين والجزائريين في الكفاح في المصانع والمعامل وفي العمل اليومي لزيادة الأجور وتحسين شروط الحياة، وقد تعززت هذه الجبهة في الأعوام الأخيرة، تشهد بذلك الإضرابات العديدة ومظاهرات 01 ماي و 14 جويلية...".²

ولذلك لم يتقاعس الجزائريون عن الإسهام في المؤتمرات النقابية الفرنسية وتعضيد الحركة العمالية عامة بشتى الطرق، بما في ذلك الإضراب عن العمل، وخير مثال على ذلك ما قاموا به إلى جانب الفرنسيين أثناء الإضرابات التي جرت في جوان سنة 1936³، وكذلك في 30 نوفمبر 1938، وبالرغم من ذلك فإن موقف العمال الفرنسيين لم يكن على الدوام واضحا لدى الجزائريين، فمنهم من كان يرى في العمال المهاجرين مجموعة من المرتزقة يجب أن تقبل ما يوكل إليها وبالأجر الذي يسمح لها به، كما أن كثيرا من النقابات (المستعمرة) كانت تهمين العمال الجزائريين، بما في ذلك "الكونفيدرالية العامة للعمال" التي كانت ترفض مساندة العمال الجزائريين لانتخاب ممثلين عنهم في اللجان النقابية، وتتهمهم بالخنوع لنير أصحاب الأعمال وبالصفرة Les jaunes أي المحطمين للإضرابات وتسميتهم " بالفاشستيين ومرترقة دوريو".⁴

ولعل أبرز ما كان يخوف الفرنسيين هو تمسك العمال بقضيتهم الوطنية، وذلك بطرح قضية الاستقلال الوطني في كل مناسبة⁵، ويبدو ذلك واضحا في موقفها تجاه جمعية نجم شمال

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 116-119.

² الجزائر الجديدة، "لم يسقط شهداء الحرية باطلا !"، السنة الثامنة/ العدد 80، أوت 1953.

³ استفاد العمال بمشاركتهم في إضرابات جوان 1936 من رفع الأجور، كما حصلوا على امتيازات مادية أخرى.

⁴ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 116-119.

⁵ اهتمت جمعية نجم شمال إفريقيا بالقضايا الاجتماعية وكانت أول من نادى بالاستقلال التام للجزائر وجلاء القوات الفرنسية وتشكيل جيش وطني جزائري وانتخاب برلمان جزائري وطني بالتصويت العام، وجاء في جريدة الأمة لسان حال حزب النجم سنة 1935 ما يلي: " إن الجزائر لم تكن فرنسية إنها الآن ليست فرنسية ولن تكون أبدا فرنسية بإرادة أبنائها"، وكان أعضاء النجم على صلة بشكيب أرسلان وتشرب بروح القومية العربية. وفي هذا الشأن صرح مصالي بأنه يرفض كل نص يقدم لفرنسا لا يدل على الاستقلال بقوله: " لن نقبل بأي شكل ولأي سبب، وبأية حجة أن يكون بلدنا مرتبطا بفرنسا، إننا نناضل كل تمثيل برلماني في باريس " الذي اتخذ شعار: " لا اندماج، لا انفصال ولكن تحرر"، وأعلن الحزب أنه ضد الامبريالية ولكن ليس ضد فرنسا، كما طالب بتطبيق نظام الدومينيون بالجزائر: " إن الجزائر المتحررة ستكون صديقة فرنسا وحليفها" وبذلك ظهر تقارب بينه وبين جمعية العلماء في بعض النقاط، أنظر: نور الدين حاطوم، أصالة الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 29.

إفريقيا، حيث اعتبرتها خطرا يهددها ويهدد أملاكها في شمال إفريقيا¹، فقد كان تأسيس هذا الحزب في فرنسا بسبب أن المؤسسين له كانوا مقيمين كعمال بها، بالإضافة إلى سهولة التكتل في الطبقة العمالية وكذا شعور الجزائريين بحريات أوسع في الأراضي الفرنسية² ثم إن هؤلاء العمال قد انخرطوا في نقابات العمال اليسارية الفرنسية وشرعوا في توحيد الصف ضد القوات الاستعمارية في الجزائر³، ويمكننا أن نقرأ صورا من النضال المشترك في النص التالي:

"...منذ شهرين وعمال المناجم في قنادسة مستمرون في إضرابهم بشجاعة نادرة غير أن إدارة المناجم التجأت أخيرا للمناورات والتضليل بقفلها المناجم المذكورة بحجة أزمة الفحم، لكن رفاقنا في لجنة الإضراب لاتحاد نقابات شغيلة المناجم اثبتوا -حسب الأرقام الرسمية- بأنه يمكن للإدارة بتنفيذها مطالب العمال، اجتناب ما تدعيه بالعجز المالي، لذلك فقد صمم العمال على عدم الرجوع للعمل إلا بعد إجابة مطالبهم العادلة، لكن يجب علينا مساعدتهم وذلك بجمع الإعانات المالية ليتمكنوا من شراء القليل مما يحتاجونه وقد أرسل الاتحاد النقابي لعمال المناجم سيحيتي في فرنسا دفعة مالية أولى وسيتبعها بدفعات أخرى، كما وعد الاتحاد النقابي العالمي لعمال المناجم بإرسال ما يمكنه من المساعدات".⁴

وقد أعلنت بعض الشخصيات الفرنسية تخوفها من تبلور الوعي السياسي لدى العمال الجزائريين فبدأت تشدد الخناق على الهجرة، بعد أن كانت تشجع عليها، وبعد أن كتبت جريدة "La dépêche de Constantine" في عددها الصادر يوم 30 جانفي 1914 تمتدح الهجرة وتعدد فضائلها، التي تسمح قبل كل شيء لليد العاملة المسلمة - التي يفوق عددها حاليا حاجيات الفلاحة والصناعة على المستوى المحلي - بأن تجد فرصا للشغل وهي كذلك تمكن العمال من تحقيق كسب أفضل، وأن اتصال العمال بالسكان الفرنسيين من شأنه أن يحطم التكتل الإسلامي الجزائري وذلك هو الأهم، ثم واصلت الصحيفة حديثها عن الهجرة واصفة إياها بأنها "الفرصة الوحيدة التي تتاح لنا لتطوير المهاجرين وإخراجهم من حالة الذهول التي يعيشونها"، إذ كان البعض يرى في ذلك التيار

¹ يحي جلال، المرجع السابق، ص 227.

² بن العقون، المصدر السابق، ص 120.

³ بوحوش، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص 289.

⁴ الجزائر الجديدة، "لنقو مساعدتنا لعمال المناجم في قنادسة"، السنة 06 / العدد 57، جوان 1951.

البشري الذي يصنعه الغدو والرواح بين " الوطن الأم " و " المستعمرة " ظاهرة جديدة بأن تحقق فرنسة المهاجرين الجزائريين، وأن تحضرهم تبعا لذلك للاندماج، ولن يتأتى ذلك سوى بالتربية المهنية التي تضع بين أيديهم كفاءة مهنية، تجعلهم على قدم المساواة مع الأوربيين والتي من شأنها أن تجعلهم يحلون محلهم يوما ما، وعليه فقد كانت أفضل وسيلة لتقريب الجزائريين من الفرنسيين في نظر تلك المجموعة، هي إشراكهم في الرخاء المادي، وتمكينهم من تحقيق الأرباح الشخصية ومن شأن ذلك أن يزيل العراقيل المتمثلة في المعتقدات والعادات المتباينة.¹

والملفت للانتباه أن العمال في المهجر لعبوا دورا كبيرا في تنظيم حزب نجم شمال إفريقيا²، هذه الحركة التي بدأت تظهر في مطلع العشرينيات³، ولا بد أن نأخذ في الحسبان الدور الذي لعبته الاتحادات التي كانت تحت الهيمنة الشيوعية، مثل الاتحادية العامة للشغل (C.G.T) التي أطلقت العنان لحملة انخراط ضخمة في صفوفها، حتى أنها قد نجحت في ضم حوالي 8000 من العمال المهاجرين إلى صفوفها، بينما انضم عدد أقل من ذلك إلى الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه، وكان هذا العدد في الواقع من الأشخاص الأكثر وعيا سياسيا، رغم أن كثيرا منهم لم ينضموا إلا لكي يحصلوا على حماية معنوية ومادية في بيئة غريبة عنهم ومخاصمة لهم في أغلب الأحيان، غير أن أولئك العمال بدؤوا ينسحبون من العضوية في كل من الاتحادية العامة للشغل والحزب الشيوعي الفرنسي أواخر سنة 1925⁴ ويعود السبب الأساسي في ذلك الانسحاب إلى ما أسماه مؤتمر اتحاد العمال بالأحكام العنصرية المسبقة من جانب العمال الفرنسيين نحو العمال المغاربة.⁵

وعلى ما يبدو، فإن انسحاب العمال من هذه الهيئات رافقه انجذاب نحو حزب نجم شمال إفريقيا، فأول مرة في القرن العشرين ارتمت جالية المغتربين الجزائريين بفرنسا في هذه الحركة

¹ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج2، المرجع السابق، ص ص 25-26.

² ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 141.

³ Kaddache - Sari, Op.Cit, p 64.

⁴ سعد الله، أبحاث وآراء، ج3، المرجع السابق، ص 28.

⁵ كان سوء الاتصال بسبب عدم إلمام هؤلاء (المغاربة) باللغة الفرنسية إلماما كافيا وضعف مستواهم الثقافي لأن أغلبهم جاؤوا من الأرياف الجزائرية المتخلفة، والعادات والسلوكيات الغريبة (مثل أداء الصلاة أثناء ساعات العمل، وخضوع وجبات الطعام للتعاليم الدينية ووجود قاعات منفصلة للأكل، كل ذلك عمل على إحداث اللامبالاة نحوهم إذا لم نقل الخصومة الواضحة من قبل البروليتارية الفرنسية، كما أن عدم اتخاذ موقف حاسم أثناء معارضة حملة الريف، نظرا لموقف اللامبالاة، الذي اتخذته الطبقة العاملة الفرنسية من شعارات " التحرير " و " الجلاء " قد ضاعف من سخط الجزائريين.

القومية¹؛ التي تأسست في باريس والتي تهدف إلى مساعدة مسلمي الشمال الإفريقي على الحياة في فرنسا ورفع جميع المظالم أمام الرأي العام، وكانت تهدف إلى تحقيق مطالبها عن طريق الاجتماعات العامة والمناشير والنشاط البرلماني وتقديم العرائض.²

كان حزب نجم شمال إفريقيا ينشط في إطار ما يعرف باسم "اتحاد الشعوب المستعمرة" الذي يضم العمال المهاجرين من مختلف المستعمرات، والذي ركز جهوده على تدعيم الكفاح المناهض للامبريالية في إطار توجيهات الأمية الشيوعية الثالثة وكان لسان حال الفيدرالية أربع اتحادات: في الهند الصينية - إفريقيا الشمالية - مدغشقر - والمستعمرات القديمة، وقد كانت للأمير خالد اتصالات بمناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي خلال 1924 تهدف إلى تأسيس الحزب، غير أنه تأسس سنة 1926³ وهذا ما جعله تابعا لفدرالية الشعوب المستعمرة في فرعها الشمال إفريقي، وقد كان ينسق تحركاته (برنامج) مع "الرابطة المناهضة للقمع الاستعماري والامبريالي" و "الأممية النقابية الحمراء" و "الاتحادية العامة للعمال الوحدويين" وكانت هذه الأخيرة همزة وصل بين الحزب الشيوعي وحزب النجم الفرنسي الذي كان شديد اللهجة فيما يتعلق بالمطالبة باستقلال المستعمرات وفقا لتوجيهات منظمة الكومنترن.⁴

عقدت جمعية النجم أول مؤتمر لها بتاريخ 07 ديسمبر 1924 وركز الحزب برنامجه على تحقيق مصالح عمال شمال إفريقيا الاقتصادية والنقابية في إطار إلغاء القوانين الاستثنائية والسماح للعمال بحرية التجمع والصحافة، وزيادة على ذلك عبر المؤتمرون عن مساندتهم لحركات التحرير عبر بلدان المغرب الأقصى، تونس ومصر، ثم واصل قادة النجم نشاطهم السياسي بعد حل حزبه واجتمعوا في 26 جانفي 1927 حول جريدة الأمة، وأطلقوا على

¹ مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007 ص 250.

² محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.

³ يرى بعض الشيوعيين أن السيدين حاج علي وحسان يسعد هما من أسسا حزب النجم، بينما يرى أتباع حزب الشعب الجزائري أن مؤسسيه الوحيدين هم العمال الجزائريون المهاجرون، في حين يرى بعض الجزائريين أن الأمير خالد هو صاحب المبادرة بعد لقائه بالسيد (دوريو) سنة 1924، أنظر: مناصرة يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 87-88، 105.

⁴ هيئة عالمية تضم الأحزاب الشيوعية تعرف باسم الأممية الشيوعية الثالثة التابعة لموسكو، وبعد حلها سنة 1943 تم تعويضها بهيئة الكومنفرم سنة 1947، أنظر:

بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، الطبعة 2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012، ص ص 66 - 68.

تجمعهم "لجنة أحباب الأمة" وبعد اجتماعهم في نانثير (باريس) بتاريخ 11 مارس 1937 اتفقوا على تأسيس حزب الشعب الجزائري.¹

ورغم أن النجم ظل ممنوعا من النشاط منذ 1929 إلا أنه كان ينشط تحت اسم "نجم شمال إفريقيا المجيد" الذي كان له نشاط واضح في المدن الفرنسية الرئيسية، من خلال الاجتماعات والمناشير والملصقات التي تعرف المهاجرين بحزبهم، كانت جريدته تسحب من 2000 إلى 3000 نسخة ورغم حل الحزب في فبراير 1935 إلا أنه عاد من جديد تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا.²

وبعد ظهور الأمية الثالثة، وانتشار الأفكار البلشفية أخذت بعض الأوساط التي كانت بالأمس تطالب بتشجيع الهجرة وتحرض الناس عليها، تبذل ما في وسعها من جهد لعرقلتها ولا شك أن الدافع إلى ذلك هو التخوف من أن يحقق الاتصال بمختلف التيارات السياسية تحولا لدى العمال الجزائريين، فيصبحون بذلك خطرا على التواجد الفرنسي في الجزائر³، وقد ظل هذا التخوف قائما حتى العقد السادس من القرن العشرين، والذي تعرض على إثره العمال المهاجرون إلى اعتداءات عنيفة من طرف قوات الأمن (الشرطة) في عهد موريس بابون.⁴

كلما تقصينا مسار الأحداث فإننا سنجد أن المصابين بهوس "تطور الجزائريين" هم نفس الأشخاص تقريبا ومن بينهم الباحث (Depont) فبعد انكبابه على دراسة "الإخوان" و "الطريقة" نجده حول اهتمامه إلى دراسة وضعية المهاجرين، فصار يدعو إلى ضرورة اتخاذ تدابير صارمة ضدهم ونستشف من دراسة تحت عنوان "البربر في فرنسا" أن مخاوف الكاتب تضاعفت بسبب نشاط العمال الجزائريين والمغاربة عامة حين صاروا "يطرحون

¹ يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص ص 91-92-105.

² محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 299.

³ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار... ج 2، المرجع السابق، ص 26.

⁴ سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين بفرنسا (أحداث 17 أكتوبر 1961) منشورات ثالة، الجزائر، 2003، ص ص 43-45، وحتى قبيل اندلاع الثورة التحريرية كان المغتربون عرضة للممارسات العنصرية، إذ تشهد على ذلك بعض الكتابات المعاصرة فنقرأ مثلا : "ماهي الغاية التي رمى إليها (كذا) لهذه الجريمة الدامية يوم 14 جويلية، إنهم أرادوا تخويف مواطنينا الذين كانت مساهمتهم في المظاهرات الشعبية وشعاراتهم الوطنية عبارة عن حجة اتهام ضد المستعمرين الفرنسيين، كما أرادوا تحطيم الجبهة الموحدة بين الشغاليين الجزائريين والفرنسيين، وأخيرا أرادوا إنكاء نيران الحقد العنصري ضد مواطنينا لطردهم من فرنسا"، أنظر: الجزائر الجديدة، "لم يسقط شهداء الحرية باطلا !"، المصدر السابق.

القضايا السياسية في مختلف الهيئات"، ويعتبر ذلك في نظره أمراً سيئاً، جعله يعرب عن عجبه من أن يناضل العمال للحصول على أمور "محظورة" لا يمكن لهم التحدث عنها في بلدانهم ... ويتمثل في طرح قضية "استقلال الشعوب المستعمرة"، يعتبر هذا التطور السياسي أمراً جريئاً جداً قد يؤدي إلى الكارثة.¹

ونجد أن Depont يؤكد هذا التخوف من التطور السياسي للبربر حيث يقول: "لأنه في فرنسا أيضاً هنالك قدر مهم من البربر المثقفين الثائرين، على علاقة مع جماعة كبيرة من عمال المصانع، مشجعة ومدعومة من طرف صحافة متطرفة في معركة مستمرة تعمل دون انقطاع لنشر البرنامج الإسلامي الوطني، ومنذ 1930 ينشط كل العالم الإسلامي وهدف كل هذه التهديدات التي تستهدف السلم المدني معروفة، يكمن في طرد (الرومي) من أراضي الإسلام"²، ويواصل حديثه قائلاً:

"عنصر آخر من السكان الشمال إفريقيين، حيث تطورهم المدهش، الذي لعب دوراً كبيراً أيضاً في الحركة الوطنية، كان قد أسس قبل، خلال وبعد الحرب من طرف الآلاف ثم الآلاف من العمال البربر الذين يعملون خاصة في مصانعنا، وهي ظاهرة غير متوقعة لأنها تدحرج عادات شعب قليلاً ما تهيأ للتربية والانتباه والإرادة، التي تتطلبها العمل الصناعي في المتروبول... محرضوا العمال الشمال إفريقيين لديهم صحافتهم المزدوجة (عربية - فرنسية) ومقامهم ودوائهم في ضاحية باريس بجهة "Clichy - Gennevilliers".³

ويبدو واضحاً تخوف الأوساط الفرنسية من نمو الوعي الوطني والسياسي لدى الجزائريين وذلك ما جعلها تفرض رقابة مشددة على المهاجرين من خلال إخضاعهم لمصلحة حماية الأفارقة الشماليين.

والواقع أن ما التجأت إليه السلطة الفرنسية من جهة أخرى، من توريث العمال ومسؤوليهم في قضايا قانونية شائكة، لإضعافهم بواسطة المحاكمات والسجون وتوجيه تهم لهم، يبدو أنه لم يكن أقل قسوة عليهم من الملاحقات البوليسية المستمرة، وأمام تسلط الشرطة الخاصة على العمال، لم يبق أمام النجم وحزب الشعب سوى الشكوى والتعبير عن

¹ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج2، المرجع السابق، ص ص 26-27.

² Depont, Op. Cit, P 71.

³ Ibid, p 74.

التذمر في التجمعات العامة والخاصة وكتابة الرسائل ومخاطبة الرأي العام باسم الإنسانية¹، وأثناء المحاكمات التي كانت تستهدف زعماء النجم ومناضليه، كانت هناك اجتماعات عامة تعقد وخطباء يلهبون الحماس حتى في الجنود الأهالي الذين قبلوا أسلحتهم ضد فرنسا، فأضاف ذلك مزيداً من الاتهامات ضد مسيري الحركة، إذ حكم عليهم بسنة واحدة وأربعة أشهر سجناً يوم 28 مارس 1935 وذلك بتهمة "تحريض جنود على العصيان والقتل بقصد دعاية فوضوية"². ومن خلال هذه المواقف يبدو واضحاً تفاعل النجميين والطبقة العمالية بمختلف شرائحها الاقتصادية والاجتماعية مع ما يجري بأرض الوطن، من ذلك مثلاً استنكار النجم للأحداث الدموية التي شهدتها قسنطينة في 3 أوت 1934³، تلك الأحداث التي سببها إقدام يهودي سكير على البول في الجامع الأخضر بقسنطينة وهو ما اعتبر إهانة للمسلمين وتطور الوضع بعد قيام المسلمين بمظاهرة شارك فيها أكثر من 10000 واصطدموا فيها مع يهود المدينة فكانت النتيجة قتل 23 يهودياً وأربعة جزائريين وأسر وجرح عدد كبير من الطرفين وإتلاف عدة ملايين؛ قدرها بعضهم بخمسين مليون فرنك ونتيجة لذلك أعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ وأوقفت حركة المرور وأغلقت مقاهي الجزائريين في المدينة وضواحيها واستقدمت الرماة السينيغاليين من سكيكدة⁴، وأرسلت سلطات مدينة الجزائر فيلقاً من الرماة وفرقة من الليفي الأجنبي وفرقة من الدرك، كما أرسل مورينو نائب رئيس بلدية قسنطينة طلبات مستعجلة إلى الحاكم العام⁵، ورغم تدخل القوات العسكرية الفرنسية فإن الحوادث انتشرت من قسنطينة إلى عين البيضاء وتبسة والحامة وغيرها من المدن المجاورة، كما أرسلت الصحافة العالمية مراسليها لتغطية الأحداث⁶،

¹ زوزو، الدور السياسي للهجرة، المرجع السابق، ص 168.

² عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 1، الفترة الأولى (1920-1936)، الطبعة 2، منشورات السانحي، الجزائر، 2008، ص ص 165-166.

³ سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، المرجع السابق، ص 14-15.

⁴ وذلك لتدعيم القوات العسكرية في المدينة " الرماة وجنود الزواف " على الرغم من وجود حامية قسنطينة العسكرية وشرطتها، أنظر:

Jacques Borgé et Nicolas Viasnoff, Archives de l'Algérie, "Les émeutes de Constantine en 1934, amenèrent les troupes à occuper la ville. Ici des tirailleurs sénégalais devant des boutiques pillées". Editions Michèle Trinckvel, 1995, p 81.

⁵ اشتملت هذه الطلبات على ما يلي :

" استنفار جميع الفرنسيين لحمل السلاح في حالة تفاقم الوضع، ويسري هذا الاستنفار على كل قادر على حمل السلاح بما في ذلك البالغون ستين سنة، إرسال خمسمائة طائفة عسكرية من فرنسا إلى الجزائر"، أنظر: سعد الله الحركة الوطنية، ج3، المرجع السابق، ص 51.

⁶ نفسه، ص 52.

وقد ضاعف النجم نشاطه في صيف 1934 إثر حوادث قسنطينة - مستنكرا " تدخل الامبريالية الفرنسية التي دبرت مسرحية قسنطينة الدموية " ومعلنا تضامنه مع ضحايا الاضطهاد¹، واستنكرت جريدة الأمة بدورها التمييز الذي خضع له الجزائريون² ونددت بالأحكام القاسية الصادرة ضدهم³، كما طالبت بتحريرهم⁴، وقد أضرب التجار الجزائريون في (ليون) عن العمل، فأغلقوا متاجرهم ومقاهيهم احتجاجا أيضا وتوجه مصالي الحاج بنفسه ليشكر أولئك الذين أضربوا وخصوصا أولئك الذين أصبحوا أعضاء في النجم⁵، وذلك ما يدعم اهتمام الجالية المغتربة بالقضايا الوطنية، فضلا عن سعيها لتحسين أوضاعها ومحاولة الحصول على استقلالها (استقلال الوطن) وذلك رغم ما كانت تعانيه من اضطهاد وعنف.

أثناء حضور مصالي الحاج المؤتمر الإسلامي - بعد عودته من باريس - أعطى صورة كاملة للحاضرين عن نشاط النجم في فرنسا، وقال أن النجم عانى من اضطهاد الحكومات الرجعية الفرنسية، ومن ثمة تعرض زعمائه إلى السجن والنفي والتغريم وطرده العمال من مصانع (ستروين) و (رينو) لأنهم كانوا أعضاء في النجم، وأن هؤلاء العمال الذين هاجروا إلى فرنسا من أجل " الخبز والحرية"؛ قد وجدوا أنفسهم في فرنسا كأهم يعيشون في بلدية مختلطة يحكمها قائد من موظفي فرنسا ومعه الشواش والزبائن، وهذا الاضطهاد والمعاملة القاسية لم يفارقا العمال حتى على عهد الحكومة الشعبية، ومن أوجه التفرقة العنصرية التي عانى منها العمال في فرنسا، أن الجزائريين يرسل بهم إلى مستشفى (بوييني) كأن بهم جريا يعدي

¹ وذلك بعد اجتماع في 19 أوت في باريس حضره أكثر من 3500 شخص وخطب فيه زعماء الحزب، كما طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين المسلمين الأبرياء وإزالة حالة الطوارئ من المدينة واختتمت اللائحة التي أصدرها النجم بسلسلة من الجمل التي تعبر عن روح الفترة مثل " يسقط قانون الأهالي الفظيع، يحيا النضال التحرري لمسلمي شمال إفريقيا ويعيش الإسلام " أنظر : سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، المرجع السابق، ص 130، وكذلك سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة...، المرجع السابق، ص 15.

² ذلك أن اليهودي الذي كان السبب فيما حدث، حكم عليه بيومين سجنا وستة عشرة فرنكا غرامة، أما المسلمون الأبرياء فقد سجنوا دون محاكمة من سنتين إلى ست سنوات.

³ محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 126.

⁴ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، المرجع السابق، ص 130-131.

⁵ وقد أرسل النجم كذلك لجنة دفاع وتحقيق إلى قسنطينة، كان من بين أعضائها المحامي لونقي وطالب بشير وجرى أيضا اجتماع في باريس حضره ممثلون عرب ويهود، انتهى بإرسال لجنة تحقيق ومساعدة، كما تأسست في باريس " لجنة العمل والتضامن من أجل المسلمين الجزائريين ضحايا اضطهاد قسنطينة "، وهي اللجنة التي نشرت جريدة باسم (الشعب الجزائري) لسان حال " جمعية الدفاع عن المسلمين الجزائريين" وهي جريدة معادية لفرنسا.

الإنسانية قاطبة، ونظرا لنشاطهم الوطني كان العمال محل اتهام من خصومهم بالشيوعية تارة والوهابية تارة ثانية والتبعية لألمانيا أو لموسكو مرة ثالثة ومع ذلك صمموا وعملوا على إسماع صوت الجزائر للعالم.¹

ومن المؤكد أن نشاط الجزائريين في إطار نجم الشمال الإفريقي لم يكن يعرف تراجعاً طيلة فترة ما بين الحربين، ورغم المضايقات البوليسية إلا أنهم انضوا وبقوة تحت لواء حزب الشعب الجزائري.

المبحث الثاني: دور المهاجرين الجزائريين في إطار حزب الشعب:

ربما رأت الادارة الفرنسية أن السماح للجزائريين بالهجرة إلى فرنسا يمثل الحل الأمثل للتصدي لشبح البطالة المتجذر منذ 1930، كما يفسر بالخوف من إمكانية حدوث اضطرابات بعد تزايد الحركة الوطنية بالجزائر، ولهذا بدا من الضروري دمج الشباب البطال في سوق العمل الفرنسية ولو بنسب يمكن التحكم فيها ومراقبتها ولعلها تكون حلاً ظرفياً إلى حين يتم إنعاش الاقتصاد الاستعماري في الجزائر.²

ورغم أن هجرة الجزائريين كانت ناتجة أساساً عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، إلا أنهم لم يتقاعسوا عن الإسهام في احتضان العمل النقابي وتأطير النضال السياسي، حيث بدت مساهمتهم الفاعلة في إطار حزب الشعب الذي مثل حزبا ديمقراطياً هدفه الأساسي هو التركيز على تحرير الشعب الجزائري، إذ أنه فتح لجميع فئات المجتمع من صغار التجار والصناع وصغار الفلاحين والطلبة وأصحاب المهن الحرة، وتكفل بالدفاع عن مطالبهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه لم يغفل المسائل التعليمية والدينية والقوانين الاجتماعية والعمالية وحماية الطفولة والنظافة والرعاية الاجتماعية، وأخذ مناضلوهم على عاتقهم مسؤولية تنظيم إلقاء الدروس والمحاضرات لتعليم العمال وتثقيفهم وتربيتهم، وركز اهتمامه على إنشاء هيئة خاصة بالشباب الجزائري تكون صلة ربط بينهم وبين الحزب الناشئ.³

¹ سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، المرجع السابق، ص 166.

² هواري قبايلي، "حركة الهجرة...."، المرجع السابق، ص 290.

³ يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية...، ص 93 - 94.

تمكن حزب الشعب الجزائري فيما بين 1937 و 1939 من الانتشار الواسع والسريع في أوساط الجماهير، فبلغ عدد مناضليه حوالي 3000 مناضل غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية وهو رقم مهم بالنظر إلى السياق التاريخي الذي كانت عليه الجزائر حينئذ، وتزداد أهمية هذا العدد إذا عرفنا الظروف الصعبة التي عاشها مناضلو الحزب والتي كان أكثرها المضايقات اليومية وحملات التفتيش والتوقيف والتعذيب، إثر كل نشاط حزبي عام أو تنظيم لمظاهرات كثيرا ما تقود إلى اشتباكات مع قوات البوليس فتتوج باعتقالات جماعية. ويمكننا القول هنا بأن الانضباط الذي اكتنف نشاط حزب الشعب الجزائري في السرية والعلنية - وتركيز قاداته على النوعية في كسب المناضلين، جعل الإدارة الفرنسية تعجز عن الإحصاء الدقيق لعدد مناضليه، وفي ذلك تشير تقارير المصالح الفرنسية إلى أن عدد مناضلي حزب الشعب الجزائري في شهر جويلية 1938 كان - حسب تقرير مصلحة الشؤون الأهلية لشمال إفريقيا - موزعا كما يلي :

- في فرنسا 33 فرع (21 ضواحي باريس) و(12 في المدن الأخرى) وتحتوي على 1426 مناضل(344 في باريس و 962 في ضواحي العاصمة الفرنسية).

- أما في الجزائر فيوجد 19 فرعا(16 في عمالة الجزائر) وتضم 1057 مناضل من بينهم 655 بمدينة الجزائر.¹

وعلى الرغم من أن التقارير السرية للشرطة الفرنسية² لم تتضمن تأكيدا على وجود خلية لحزب الشعب في منطقة الحضنة - مثلا - إلى غاية 1944، غير أننا نعتقد أن هذا بعيد عن الصواب وخاصة إذا نظرنا إلى الشخصيات الفاعلة التي كانت تنشر أفكار الحزب فيما بين 1937-1944 كمحمد بوضياف الذي كان له نشاط بارز خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يتعرض في نادي الحضنة الذي يحضره القياد وأعوان الإدارة المحلية إلى مساوئ النظام الاستعماري وهذا ما جعله محل متابعة من طرف الشرطة للإدارة.³

¹ عامر رخيطة، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص ص 30 - 31.

² أشارت التقارير الفرنسية سنة 1944 - قبل ميلاد حركة أحباب البيان- إلى أسماء شخصيات اعتبرت منها من أخطر نشاط العمل السياسي وهم من مناضلي حزب الشعب مثل " ميلي أحمد، قشي السعيد، برة عبد الرحمان وبن موسى إبراهيم وشيكوش الحاج عيسى وحاج حفصي المسعود..."، أنظر: بيرم كمال، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية، فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص ص 199-200.

³ المرجع نفسه، ص ص 199 - 200 .

ورغم إجراءات المتابعة والمراقبة والتضييق التي عانى منها المهاجرون، إلا أن مناضلي حزب الشعب كانوا يسيرون بخطى ثابتة، دفاعا عن قضايا التحرر والاستقلال، ومن الأمثلة الدالة على ذلك نذكر أنه في يوم 14 جويلية 1937¹ شارك حزب الشعب الجزائري في المظاهرات التي تقيمها فرنسا حكومة وشعبا كذكرى في كل سنة احتفالا بيوم استيلاء الشعب الفرنسي الباريسي على سجن الباستيل (1789)، وقد تقدم هذه المظاهرات التي ضمت الآلاف: الحاج أحمد مصالي ولأول مرة ظهر العلم الجزائري مرفوعا على الرؤوس ونادى المتظاهرون بالديمقراطية والحرية.

وبتاريخ 20 نوفمبر 1937 فوجئت الأوساط الاستعمارية التي ظلت تجهل أو تتجاهل وحدة المغرب العربي الكبير بحدوث أول إضراب عام وشامل لكامل أقطار الشمال الافريقي (الجزائر، تونس والمغرب الأقصى) احتجاجا على اعتقال قادة حزب الشعب الجزائري ومحكمة أعضاء الدستور بتونس، وإبعاد الزعيم المغربي علال الفاسي وجماعته، وكان لهذا الإضراب صدى كبير في العالم.²

ينبغي تذكير القارئ بأن تأثير برنامج حزب الشعب لم يكن قاصرا على العمال المغتربين فقط، إذ كان للطلبة الجزائريين حضور والتفاف واضح حول مطالبه، وزيادة على ذلك فإننا نلمح بوادر شبه وحدة مغربية بين الطلبة الجزائريين ونظرائهم التونسيين والمغاربة، ويمكن تفسير ذلك بمجريات الحرب العالمية الثانية والإنزال الأنجلو أمريكي بالجزائر واستيلاء الألمان على فرنسا، التي أدت مجتمعة إلى إجبار الطلبة المراكشيين والتونسيين على التحول من الجامعات الفرنسية إلى جامعة الجزائر، وبحكم انتماء الكثير منهم إلى الحزبين الوطنيين (الاستقلال والدستوري) اتسعت دائرة المقتنعين بفكرة الاستقلال وسط الطلبة وتكونت - لأول مرة - وحدة مغربية حقيقية في ظل الاحتلال الفرنسي المشترك، فنجدهم يتصدرون النضال³ ويشاركون في المظاهرات وي طرحون مطالب وطنية مختلفة¹، ربما كانت متعلقة أساسا

¹ قبل ذلك وبتاريخ 14 جويلية 1935 لبي 40000 جزائري نداء النجم، مشاركين بذلك في الاستعراض إلى جانب منظمات اليسار ليؤكدوا حينئذ على الصفة الوطنية المناهضة للفاشية لحزبهم، أنظر: قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص 300.

² عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 5، دار الأمة، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2010، ص 226.

³ يشير المؤرخ غي برفيلي إلى أن الطبقة المثقفة الجزائرية كانت اندماجية إلى غاية 1919 وإصلاحية إلى غاية 1936 إذ لم تكن لها خلفية قومية أو انفصالية، وذلك حينما كان حزب نجم الشمال الافريقي ثم حزب الشعب في أوجه، وحينما كان الطلبة المغاربة والتونسيون مثل الحبيب بورقيبة والحسن الوزاني وخطي يناضلون في

بمطلب المساواة مع الطلبة الأوروبيين الذين استفادوا من فرص للتعليم والتكوين بشكل لم يكن متاحا حتى للفرنسيين في المتروبول، كما أن الشهادات التي كان الطلبة الجزائريون يتحصلون عليها لم تكن لتسمح لهم إلا بتولي وظائف محدودة جدا، سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو بعض المصالح العمومية والإدارية، بينما ظلت أغليتهم محرومة من تقلد الوظائف العمومية.²

سجلت أيضا اتصالات لبعض المناضلين بالألمان في إطار "لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا" -الكارنا- التي كانت تضم عناصر جزائرية وتونسية ومغربية وكانت ترسل من الجزائر وفرنسا أفوجا من المناضلين يتدربون على الأسلحة في ألمانيا ولكن تلك الاستعدادات والاتصالات فشلت في التجسيد العملي.³

والحقيقة أنه لا يمكننا تجاهل أو نكران التأثير الإيجابي الواضح لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أوساط الجالية المهاجرة، بحيث يعود الفضل الكبير لرجالها في صيانة الهوية العربية الإسلامية والدفاع عن أصالة العمال المغتربين وعقيدتهم، وهذا بعض ما أوردته جريدة المنار بخصوص نشاط الجمعية في فرنسا:

"...مائة ألف مسلم يعيشون في فرنسا وهي أرض لا عربية فيها ولا إسلام، وعدد أطفالهم عشرون ألفا، وقد فكرت الجمعية في مصيرهم كي تربحهم الأمة الجزائرية فيكونوا زيادة فيها لا في غيرها، فكرت الجمعية في إنقاذهم من الكفر والانسلاخ عن العروبة والإسلام فأرسلت الأستاذ الفضيل الورتلاني فأسس أحد عشر ناديا، ونجحت الحركة على يده أيما نجاح، ومرت ثلاث سنوات في نجاح مطرد وجاءت الحرب فخرج الشيخ الفضيل من باريس فاضمحت الحركة، وبعد الحرب أرسلت الشيخ سعيد صالح فوجد موانع عظيمة حالت دون تحقيق الرغبة وأكبر الموانع عدم المحل وقد تكلف السيد عبد الرحمان اليعلاوي بالبحث عن ذلك ولما

فرنسا لصالح قضايا بلدانهم، لم تتوصل وجوه الحركة المثقفة الجزائرية في باريس ك أحمد بومنجل مثلا إلا إلى تبني خيار الاندماج والمساواة مع الفرنسيين، أنظر: كمال بوقصة، المرجع السابق، ص 129.

¹ السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير (1955-1962)، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 50-51.

² Belaid Abdesselam, De l'UGEMA, Celebration du 50 ème anniversaire de la creation de l'union générale des études musulmans algériens (UGEMA) 1955-2005, imprimerie officielle, Les Vergers, Bir Mourad Rais, p22.

³ السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 52.

سافر الرئيس ونائبه عقد اجتماعات عامة صادفت آذانا صاغية، ولكن المانع مازال قائما والتفكير متجه إلى شراء مركز ممتاز في باريس".¹

كما لعبت جرائدها وخاصة جريدة البصائر دورا مهما في تنوير المهاجرين بفرنسا فمثلت همزة وصل - في أوروبا - بين المسلمين المهاجرين وبين وطنهم وقد وقفت في القضايا الجزائرية والعروبة والإسلام مواقف شريفة.²

ورغم مجريات الحرب العالمية الثانية ونتائجها، إلا أن الجزائريين واصلوا نضالهم ودعمهم للحركات الوطنية، في الجزائر كما في المتروبول، ومع تباين الاتجاهات السياسية للمهاجرين بين الحزب الشيوعي والاتجاه الإصلاحية ومؤيدي أحباب البيان والحريّة، إلا أن القسم الأعظم ظل خاضعا للتيار الاستقلالي، الذي تمثله حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

المبحث الثالث: دور المهاجرين في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

كانت أبرز المعطيات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية هي رفعها لمستوى الوعي بحقيقة الاستعمار والاضطهاد، ونجد ذلك واضحا في العبارات التالية:

"وعلى كل فإن الأمر الذي يبدو غريبا من تطور قضية ألمانيا، هو أن ألمانيا التي تسببت في نشوب الحرب العالمية الثانية، أصبحت تسير بخطى سريعة نحو الاستقلال وأمريكا من ورائها معينة، بيد أن الشعوب المستضعفة التي شاركت بقسط وافر في تحرير العالم وإنقاذه من الاستبداد والإرهاق مازالت تزرع تحت ربة الاستعمار".³

كما ظل المهاجرون مرتبطين بقضايا وطنهم وخاصة أولئك المنضوون تحت لواء حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو الحزب الشيوعي الجزائري.⁴

وزيادة على ذلك فقد أبدى المهاجرون الجزائريون عناية كبيرة بقضايا تحرر الشمال الإفريقي والدليل على ذلك اتصال عزام باشا بزعماء الجالية التونسية والجزائرية والمغربية وكذلك الجمعيات العربية الأخرى التي لها نشاط في فرنسا، والتي كانت عديدة ولها نفوذ واسع في الأوساط العمالية، إذ عدد العمال العرب من شمال إفريقيا فقط الذين يعملون في المصانع

¹ المنار، " مؤتمر جمعية العلماء"، السنة الأولى، العدد 09، 05 أكتوبر 1951.

² المنار، " مؤتمر جمعية العلماء"، المصدر السابق.

³ المنار، " سير العالم السياسي - قضية ألمانيا"، السنة الأولى، العدد 01، 29 مارس 1951.

⁴ حيث وردت العبارات التالية: " إن الشماليين إفريقيا في الحومة 11 و 20 في باريس وفي فرنسا قابلوا بسخط خبر انتخاب 8 من بني وي وي، وهم يتحسرون بمرارة لعدم تأسيس الجبهة الوطنية"، أنظر: الجزائر الجديدة، " أنصار الجزائر الجديدة في باريس"، السنة 1، العدد 6، ديسمبر 1946.

الفرنسية وخاصة السكك الحديدية أكثر من نصف مليون عربي، استطاع عزام باشا أن يتصل بهم بواسطة زعمائهم الوطنيين وعلى رأسهم "مصالي الحاج" الذي كان محدد الإقامة في إحدى المدن الصغيرة بضواحي باريس، فقد زاره عزام واتفق معه على إعداد الترتيبات لحشد أكبر عدد من العرب في مظاهرة تتجمع في مكان انعقاد الجمعية العامة أثناء مناقشة قضايا استقلال تونس ومراكش... وأثناء المناقشات داخل القاعة تعالت أصوات المتظاهرين خارج مقر الأمم المتحدة مطالبة باستقلال تونس ومراكش¹، ويمثل ذلك - في نظرنا - دليلا قاطعا على الوعي الوطني والقومي الذي أصبح عليه المهاجرون الجزائريون.

وقد وردت في جريدة المنار تلميحات إلى نشاطات مصالي الحاج بخصوص مسألة القمع الرهيب الذي يتعرض له الوطنيون بالجزائر ومن أبرز ما جاء فيها:

"يبدل الزعيم مصالي الحاج المقيم منذ بضعة أشهر بفرنسا نشاطا سياسيا كبيرا، فقد كان على اتصال دائم بالوفود العربية والإسلامية بالرغم من القرار الجائر الذي يمنعه من دخول منطقة باريس وقد بلغنا أخيرا أنه قدم مذكرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، يعرفها فيها بالحالة العامة التي تسود القطر الجزائري، ويلفت أنظار الدول الأعضاء إلى سياسة القمع المتبعة فيه، والتي قد تتسبب في إحداث اضطرابات من شأنها أن تجعل الأمن العالمي في حوض البحر المتوسط معرضا للخطر".²

وقد جاء في كتابات أحد الجزائريين أن مصالي الحاج حكى عن الأيام التي قضاها في جنيف والمواضيع التي تطرق لها مع بعض الشخصيات السياسية؛ وأورد أنهم كانوا يجهلون كل شيء عن الحالة السياسية والاجتماعية في الجزائر؛ ولذلك كان وجوده هناك وسيلة لتعريفهم بحقيقة الواقع.³

وتشهد بعض المقالات المعاصرة للفترة على تعسف السلطات الفرنسية وتضييقها على الجزائريين، حيث نقرأ مثلاً:

"إن الجزائريين في فرنسا وعددهم 400000 نسمة لم يتركوا عائلاتهم وأصدقاءهم وتراب وطنهم بطيبة خاطر، فالنظام الاستعماري الوحشي هو الذي اضطّرهم للهجرة، لأنهم

¹ عامر رخيطة، "انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي (1945-1954)"، مجلة المصادر، العدد 06 / مارس 2002، ص ص 43-44.

² المنار، السنة الأولى، العدد 16 / 15 فيفري 1952.

³ محمد قنانش، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 23.

محرومون في بلادهم من أبسط الحريات ويعاملون بأسوأ من معاملة الأجانب، فالبطالة وقلة الأجور والإجحاف العنصري والبؤس والقمع المزمن من كل ذلك من العوامل التي تدفعهم إلى فرنسا طلبا للعيش".¹

ولكن أبناء المستعمرات عامة والجزائريين بصفة خاصة وقعوا بين فكي كماشة البؤس والحرمان في بلادهم، والقمع والاضطهاد في أرض المهجر، فكانت حالة العامل المغربي في الجزائر وتونس ومراكش مدعاة للشفقة، وتذكرنا المصادر التاريخية بالاحتفالات بعيد الشغل في بلاد المغرب كلها، وإلى ما ألقى فيها من خطب وكتب من مقالات من طرف ممثلي النقابات، وهذا ما يسمح لنا بأن يستنتج من تلك الخطب والمقالات الموضحة لحالة العامل المغربي أن الوعي القومي قد بلغ عنده درجة عظيمة من القوة والانتشار، بحيث أصبحت نقابات العمال تعاضد الحركات القومية التحررية، وأصبح العامل شاعرا بأن سبب بؤسه هو الاستعمار، وأن زوال بؤسه في الاستقلال، فأعلن عن ذلك على لسان ممثليه في لوائح وعهود، كما أعلن عنه في مظاهرات شعبية جمعت مواكب رهيبة في الشوارع، ومما هو جدير بالذكر أن مظاهرات العمال المغاربة في فرنسا التي كانت مظاهرات سلمية قد انتهت بمصادمات عنيفة بين الجزائريين ورجال الشرطة الفرنسيين، الذين هاجموا المواكب وحاولوا انتزاع الأعلام المرفوعة التي كان الجزائريون يحملونها، فدافعوا عنها وعادت الشرطة خائبة بعد معارك تركت بعضهم جرحى، وقد احتفل بهذه المناسبة من الجزائريين عدد كبير، وقد علقت جريدة المنار على تلك الأحداث في مقال بعنوان "عيد الثورة على الظلم" فكتبت:

"والذي ينبغي الالتفات إليه في هذه القضية هو أن حمل الجزائريين لهذه الأعلام دليل على طموح العامل الجزائري إلى السيادة، لأن العلم رمز السيادة، والاستعمار الفرنسي لا يعترف بوجود علم للجزائر، ولذا حاولت الشرطة الفرنسية انتزاع الأعلام من حاملها، ولو كانت مظاهرات أول ماي هذا في الجزائر مصحوبة بهذا العلم لوقع نفس الهجوم على حامله مثلما وقع ذلك في مظاهرات أول ماي في الجزائر 1945 التي حدث فيها القتل والاعتقال في شوارع الجزائر العاصمة".²

¹ الجزائر الجديدة، "لم يسقط شهداء الحرية باطلا !"، المصدر السابق.
² المنار، "عيد الثورة على الظلم"، السنة الأولى، العدد 03 / 04 ماي 1951.

وعلى هذا الأساس يبدو أن ثبات العامل الجزائري في وجه الشرطة ودفاعه عن علمه دليل على درجة الوعي عنده، وبرهان على أنه أصبح يحمل الروح التي تحملها الحركات القومية التحريرية في المستعمرات، والملاحظ أن العمال الجزائريين في مظاهرات أول ماي 1951 سواء في الجزائر أو في فرنسا قد برهنوا على اعتقادهم بأن المشكلة الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بالمشكلة السياسية وأعربوا عن إرادتهم في نيل الاستقلال السياسي.

ويمكننا أن نقرأ هنا المساهمة الحاسمة للمهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بناء على ما نقلته جريدة المنار دائما:

" يوم 14 جويلية 1953 تعرض شبان جزائريون مهاجرون للعمل والعيش، حيث قاموا يبرهنون على أنهم لا يطلبون في الحياة شيئا آخر غير الخبز، يطلبون ما به يكون الإنسان إنسانا، يطلبون " الحرية " ...وقد ساروا بجانب العمال الفرنسيين حاملين لافتات تعلن عن مطالبهم، ولكنها تحوم حول الحرية التي تحتفل بها فرنسا حكومة وشعبا، وسار الموكب الجزائري هادئا ولكن ما كاد يخطو خطوات حتى فاجأه البوليس الفرنسي وأقبل على اللافتات الجزائرية يريد افتكاكها بإطلاق الرصاص... فسقط ستة من الجزائريين المتظاهرين ضحايا دفاعهم عن لافتاتهم...إنهم لم يدافعوا عن الورق أو القماش ولكن دافعوا عن المعاني التي يحملها الورق أو القماش، تلك المعاني التي خطت في كلمات تعبر عما تكنه صدورهم وصدور جميع إخوانهم أو أمهاتهم وآبائهم، وتكنه صدور الآلاف من المساجين الجزائريين وكانت تكنه وتهتف به ضحايا 08 ماي 1945 ".¹

كما أن الشيوعيين اهتزوا لهذه الفاجعة وجاء ذلك بعبارات بليغة في جريدتهم الجزائر الجديدة:

" كان 14 جويلية 1953 فعلا يوم تحرش بوليس دام، قتل فيه 7 شغالين منهم 6 جزائريين وأكثر من 100 جريح، وهكذا فإن 14 جويلية يذكرنا في المستقبل بجناية الاستعمار الفرنسي على إخواننا الذين اضطروا للهجرة... "

¹ المنار، "مأساة الحرية في بلاد الحرية"، السنة الثانية، العدد 46 / 23 جويلية 1953.

تنصهر الجبهة المشتركة بين الشغاليين الفرنسيين والجزائريين في الكفاح في المصانع والمعامل وفي العمل اليومي لزيادة الأجور وتحسين شروط الحياة، وقد تعززت هذه الجبهة في الأعوام الأخيرة، تشهد بذلك الإضرابات العديدة ومظاهرات 01 ماي و 14 جويلية...¹

وذكرت المنار في مقال آخر ما حل بالمهاجرين المتظاهرين من قمع واضطهاد فكتبت:

" أسقط الرصاص الفرنسي في باريس يوم 14 جويلية 1953 شبانا جزائريين ظلما وعدوانا ولا ذنب لهم إلا تعلقهم بالحرية وإرادتهم تحقيقا فوق الأرض الجزائرية، حيث الشعب محروم منها بسبب الاستعمار الاستغلالي... فكان جواب الحكومة الفرنسية لهذه المصالح إطلاق الرصاص على أصحابها فسقط ستة جزائريين وجرح نحو مائة، ولكن الرصاص لا يستطيع أن يقتل تلك المعاني التي كانت تحملها ضحايا العدوان، إنها حية في قلوب الملايين من الجزائريين الذين آلوا على أنفسهم أن يحققوها في أرضهم".²

وقد تحدثت المصادر³ عن أربع شهداء احتضنهم التراب الجزائري وهم:

عبد الله باشا(دفن في البهاليل) — عمار تيجادي (دفن في تيجزيرت) — الطاهر معجب(دفن في الشريعة قنزات) — عبد القادر انيس(دفن في الضراس).
وشهيدان دفنا في أرض الغربية وهما: داوي العربي ومحمد يلول.

وقد اهتز الجزائريون لتلك الحادثة الأليمة وذلك صورة واضحة لوحدة النضال الجزائري سواء كان ذلك في أرض الوطن أو في أرض الغربية.⁴

ولئن كان المهاجرون يبحثون عن جو يتنفسون فيه هواء الحرية، فإنهم اصطدموا بأشكال عديدة للتمييز والعنصرية، وهذا لم يكن يخفى على الجزائريين، فيمكننا أن نقرأ مثلا:

" أصاب الرصاص البوليسي عاملا فرنسيا واحدا فأصماه غلطا لأن العدوان كان موجها إلى الجزائريين دون سواهم، يوجد في فرنسا عمال مهاجرون من كثير من الأقطار وكلهم يشاركون

¹ الجزائر الجديدة، " لم يسقط شهداء الحرية باطلا !"، المصدر السابق.

² المنار، " الغرب يسفك الدماء ويزعم خدمة المدنية "، البوليس الفرنسي في باريس يطلق الرصاص على الجزائريين في عيد الحرية !"، السنة الثانية، العدد 46 / 23 جويلية 1953.

³ نقرأ ذلك في عبارات صادقة: "...تسابق الجزائريون بناحية ندرومة لرؤية جثمان الشهيد عبد القادر الضارسي صلى على جثمانه 12 و 10 دقائق وكانت الصفوف تفوق 400 عدا، ورتته شخصيات كثيرة ومرموقة ثم وضع في مقره الأخير مبللا بدموع الحاضرين، وكان ذلك على الثانية ولم تحضر الشرطة الفرنسية ظنا منها أن الدفن سيكون في حدود الساعة الثانية والنصف، ولكن حضر عدد من أعوان الإدارة في حين الصلاة والتأبين"، انظر:

المنار، " الشعب الجزائري يستقبل أبناء شهداء الحرية "، السنة الثالثة، العدد 47 / 06 أوت 1953.

⁴ المنار، " عيد الحرية ومآتمها "، السنة الثالثة، العدد 47، 06 أوت 1953.

في الاحتفال بعيد الحرية في فرنسا ولكن البوليس الفرنسي لم يقصد غير الجزائريين، يريد قتلهم بالرصاص هناك بعدما فروا من الجوع الذي يريد أن يقتلهم به الاستعمار هنا...¹ وردا على تلك المأساة عقدت هيئة الدفاع عن ضحايا 14 يوليو " على الساعة التاسعة صباحا (يوم الأحد 26 يوليو 1953) " اجتماعا عظيما في قاعة سنما الجمال، وقد تألفت من الأحزاب والهيئات الجزائرية التقدمية، حضر الاجتماع ما يربو عن 3 آلاف نسمة، ترأسه الدكتور قاضي وقام الأستاذ محمود بوزوزو بتحليل معنى الاجتماع ومغزاه، ثم أبان أحمد توفيق المدني - الكاتب العام لجمعية العلماء المسلمين - منكر الاستعمار وما يتطلبه الخلاص منه من ثمن باهض، ثم حلل الأستاذ عبد الحكيم بن الشيخ الحسين بصفته معلما حرا العوامل التي أدت إلى حدوث استفزازات الشرطة، ثم تحدث (الم. بيير فاييت) و(الم. بيتو) عن النقابة والسادة أحمد عكاشة عن الحزب الشيوعي ومصطفى فروخي النائب بالمجلس الجزائري عن حركة انتصار الحريات، وكلهم تحدث عن ظروف وملابسات حوادث 14 جويلية 1953 وأشاد ببطولة الشهداء الجزائريين المهاجرين، واستنكر عدوان الشرطة التي سفكت دماء المتظاهرين المسلمين...²

غير أن قوات هائلة من الشرطة الفرنسية ردت بتاريخ 29 جويلية 1953 على الساعة الرابعة صباحا بأن حاصرت في باريس المطبعة التي كانت تطبع جريدة "الجزائر الحرة" لسان حال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وحجزت 6500 نسخة منها، وهذا العدد المحجوز كان خاصا بالشهداء الذين سقطوا في يوم 14 جويلية 1953 في الاحتفال بعيد الحرية. وقد أثارت هذه المصادرة استنكارا عظيما لدى الصحافة الديمقراطية في الجزائر فرفعت " لجنة الدفاع عن حرية التعبير " احتجاجا صارخا ضد هذا العدوان.³

وزيادة على الوعي السياسي الوطني الذي جنه المهاجرون من تجاربهم السابقة، فإن المطالب النقابية والاجتماعية برزت بشكل واضح في اهتمامات العمال المغتربين الذين ساهموا بقسط وافر في أعمال المؤتمر النقابي الثامن والعشرين لنقابات السيجيتي في فرنسا⁴، وكان

¹ المنار، " لنكن يدا واحدة في رفع الهوان وبناء العزة "، السنة 3 / العدد 47، 06 أوت 1953.

² المنار، " الشعب الجزائري يعلن سخطه على سياسة الحديد والنار "، السنة 3 / العدد 47، 06 أوت 1953.

³ المنار، " مصادرة (الجزائر الحرة) في باريس "، السنة 3، العدد 47 / 06 أوت 1953.

⁴ الذي عقد تحت شعار: " وحدة الطبقة العاملة في فرنسا والمعسكرات، في سبيل الحرية والسلام ".

يمثلهم 27 مندوبا أتوا من مختلف أنحاء الجزائر، وكذلك قسم كبير من وفود العمال الجزائريين الموجودين في فرنسا واتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة للحصول على:

- زيادة الأجور في الحال 22%.
 - الأجر الحيوي الأدنى 122 فرنك للساعة وأربعين ساعة عمل في الأسبوع.
 - السلم المتنقل في الأجور (متابعة الأجور للأسعار).
 - منع كل تخفيض في الأجور بحجة (المنطقة أو السن أو الجنس أو القومية).
 - احترام التدرج في الأجور.
 - العقود المشتركة.
 - تعيين نفقات للعاطلين عن العمل قدرها 75% من الأجر الحيوي الأدنى.
- كما طرح أيضا مسائل تتعلق بالعمل على تحسين أحوال العمال الجزائريين الذين أرغمهم البؤس على ترك بلادهم والهجرة للعمل في فرنسا ورفع مستواهم المادي والمعنوي...¹
- ونقلت جريدة الجزائر الجديدة هذه المخرجات في النص التالي:
- " وقد امتاز هذا المؤتمر ببحثه بحثا مستفيضا قضايا العمال والنقابات في الأقطار المستعبدة مثل قطرنا الجزائري، وباتخاذ وسائل فعالة لمساعدة العمال والشعوب الإفريقية على الخصوص في الكفاح لتحسين حياتهم وللحصول على حريتهم، وقد وضع الكاتب العام للنقابات (بينو افراشون) هذه القضايا ونادى كافة الشغيلة الفرنسيين ليؤيدوا كفاح الشعوب المضطهدة بكل قواهم"².
- وتجدر الإشارة هنا إلى صور من الكفاح الجزائري- الفرنسي ضد كل أشكال القمع وخاصة السياسية منها، ونذكر تحديدا موقف المحامي الأستاذ (دوزون) وهو أحد المحامين الباريسيين الذين عينهم فرع " لجنة الدفاع عن ضحايا القمع " بفرنسا وأوفدهم إلى الجزائر العاصمة للدفاع عن المعتقلين السياسيين الـ (83) الشبان الذين اعتقلوا ووضعوا في سجن عنابة إثر الحادث المفجع الذي سمي "مؤامرة حزب الشعب الجزائري"، وحكمت عليهم محكمة عنابة بعقوبات فادحة فرفعوا نازلتهم لدى محكمة الاستئناف بالجزائر العاصمة فأصدرت في حقهم أحكاما قاسية مختلفة.

¹ الجزائر الجديدة، "مساهمة العمال الجزائريين الفعالة في مؤتمر السجيتي"، السنة 06/ العدد 57، جوان 1951.

² المصدر نفسه.

حيث قام المحامي فذكر أن الشعب الفرنسي عازم على تأييد الشعب الجزائري في كفاحه قائلاً إن شعب فرنسا، شعب باريس العاملة، ذلك الشعب الفخور بكفاحه في سبيل الحرية متضامن مع الشعب الجزائري، وقد برهن عن ذلك أخيراً يوم ماي حين أرادت الشرطة أن تمنع العمال الجزائريين من السير في موكب بشارع (انطوان) مع أصدقائهم العمال الفرنسيين فانضم عمال السكك الحديدية وعمال المصانع إلى الجزائريين وهزموا الشرطة، وهذا هو وجه الشعب الفرنسي الحقيقي، ثم تحدث عن المعتقلين السياسيين بالجزائر - الذين جاء للدفاع عنهم مع أصدقائه- فقال: " إن مئات من الشبان الجزائريين هم الآن في السجن من أجل كفاحهم في سبيل حرية شعبهم، إن الشعب الفرنسي الحقيقي سيساعدكم على تحريرهم وعلى الحصول عليها (أي الحرية)... وختتم صائحاً: " تحيا الجزائر حرة مستقلة ".¹

ورغم أن الجزائريين كانوا يناشدون الحرية في بلادهم، ويطلبونها أيضاً في فرنسا إلا أنهم اصطدموا بعنصرية مقبنة وقمع رهيب، وفي هذا الشأن يمكننا أن نذكر المادة 80 التي ظلت تكأه يرسل بها عشرات الجزائريين إلى المحاكم والسجون، وخصوصاً تلك الشروح والتأويلات التي تضاف كل يوم إلى تلك المادة، لتصيب أكبر عدد من الجزائريين، وقد عثرنا في جريدة المنار على أسماء بعض المناضلين الذين تعرضوا للاضطهاد في النص التالي:

"...وعلى هذا سيمثل كل من السادة: الحسين الاحول (الأمين العام لحركة الانتصار) وأحمد مزغنة (رئيسها) ومرباح مولاي وعبد الرحمان كيوان (مسؤوليها)، سيقفون أمام المحاكم يوم 16 مارس (1953) من أجل مقالات نشرت بجريدة " الجزائر الحرة "، فماذا يبقى بعد هذا من حرية إبداء الرأي التي يقال أنها حق اعترف به الدستور الفرنسي وضمنته المواثيق الدولية لجميع الناس؟".²

وبالموازاة مع ذلك كانت للطلبة الجزائريين في باريس من جميع الأجناس والنزعات تحركات واضحة لمناهضة القمع الاستعماري، فقد أبدى الطلبة الجزائريون المجتمعون في جلسة عامة يوم 17 فيفري 1953 رغبة في تكوين لجنة للكفاح ضد القمع، ربما كان ذلك نابعا عن شعورهم بخطورة الحالة السياسية في البلاد، ولأنهم أصبحوا متأكدين من أن القمع سيندحر بفضل الاتحاد والعمل.

¹ المنار، السنة الأولى، العدد 08، 31 أوت 1951.

² المنار، " محاكمات سياسية "، السنة الثانية، العدد 19، 14 مارس 1953.

ومما جاء في جريدة المنار أن:

" هذه اللجنة تتوجه إلى الطلبة الجزائريين في باريس وتطلب إجابة ندائها:

- لإلغاء المادة 80.

- وتحرير المعتقلين السياسيين.

- وإنهاء التتبعات الجارية.

- والدفاع عن الصحافة القومية.

- ورجوع مصالي الحاج إلى بلاده".¹

ويدل ذلك صراحة على درجة الوعي التي اكتسبها الطلبة الجزائريون، كما يمكننا أن نذكر هنا بأن جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا مثلت أولى التنظيمات التي عبر فيها الطالب الجزائري عن طموحاته السياسية، وقد تمكنت فيما بين 1944 و 1954 من الحصول على مقر لها ب 115 شارع القديس سان ميشال بباريس.²

وخلال الفترة الواقعة فيما بين 1948 و 1954 تطورت الممارسة الطلابية في اتجاه العمل على تأكيد مطلب وحدة الأحزاب المناهضة للاستعمار، وحينئذ سارعت التنظيمات الطلابية بالانضمام إلى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، التي تأسست في أوت 1951 وإلى الجبهة الموحدة للشبيبة الجزائرية، وقد عبر الطلبة الجزائريون عن مناهضة الاستعمار ورفض الاتحاد الفرنسي بطرق شتى، ففي حين كان الطلبة الشيوعيون يعملون على تعبئة الطلبة الجزائريين في نشاطات مناهضة للامبريالية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للطلبة (UIE) والفيدرالية العالمية للشبيبة الديمقراطية (FMJD)، أظهر الطلبة المنتمون إلى أحزاب أخرى تركيزهم على نشاطات محلية من أبرزها تعبئة الطلبة تزامنا مع مرور ذكرى أحداث 8 ماي 1945، وتماشيا مع تبني خيار الكفاح المسلح فقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية سيطرتها على الأوساط الطلابية، إذ لم يتجاوز تمثيلها في تلك الأوساط فيما بين 1943 و 1950 ثلث عدد الطلبة الجزائريين بجامعة الجزائر، بينما لم يتجاوز تمثيل الحزب الشيوعي

¹ المنار، " نداء من الطلبة الجزائريين في باريس "، السنة 02، العدد 19.

² الغالي غربي، " الدور النضالي للحركة الطلابية الجزائرية إبان ثورة التحرير "، مجلة عصور، العدد 1، جوان 2002، ص 68.

سدس ذلك العدد، أما تمثيل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكانت له الحصة الثانية عشرة لعدد الطلبة.

كان ذلك في الجزائر، أما في باريس فإن تطور الفكر المناهض للاستعمار لم يقلل من هيمنة حركة انتصار الحريات الديمقراطية على الأوساط الطلابية، إذ تمكنت في إطار برنامج تعاون مغربي من انتخاب أعضائها الطلبة لرئاسة جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين في فرنسا (AEMANF) لمدة سنتين متتاليتين، حيث انتخب محمد أمير رئيساً لهذه الجمعية في سنة 1951-1952، كما تم انتخاب ابن قشاط في نفس المنصب خلال سنة 1952-1953.¹

وفضلاً عن ذلك فإننا نجد حضوراً قوياً لمناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحتى المتعاطفين معها من الجزائريين في سبيل تحقيق الاستقلال، إذ نقرأ في جريدة المنار العبارات التالية:

"احتج على الظلم والقمع والاضطهاد الذي يعاني منه الجزائريون المناضلون وحتى الذين يشك في عطفهم على حركة الانتصار، وذلك لعزل جموع الشعب عن الحركة الوطنية ولكنه تصدى وثبت وتمسك بحزبه الذي كان دائماً في طليعة الكفاح، فلجأت الإدارة الاستعمارية إلى مهاجمة المسيرين محاولة بذلك القضاء على الحركة الوطنية، فقررت إحالة مزغنة والأحول ومرباح وكيوان يوم 16 مارس 1953 أمام الغرفة السادسة لمحكمة الجزائر التأديبية"²، ولكن الجزائريين التفوا لإحباط ذلك الشكل الجديد من القمع وقاموا بكفاحهم لـ :

- إنهاء التبليغات المسلطة على مسيري الحركة الوطنية.
- تبرئة كل من مزغنة والأحول ومرباح وكيوان، مع المطالبة برجوع الزعيم الوطني مصالي الحاج إلى الجزائر..
- إحباط القمع بجميع أشكاله.

ويختم المقال بالعبارة التالية: "فكما أن القمع لم يتوصل إلى إضعاف روح الكفاح لدى الجزائريين، فهو لن ينجح في إيقاف تيار حركة الانتصار التي ستواصل كفاحها في سبيل

¹ جيلالي صاري وآخرون، المرجع السابق، ص 68.
² المنار، "بلاغ من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، السنة 02، العدد 19.

تحقيق المصالح الحقيقية للشعب الجزائري"¹، وهذا ما يدل فعلا على التجذر العميق لتلك الحركة في الأوساط الجزائرية.

وفي بداية الثورة التف الجزائريون حول ثورة التحرير خاصة بعد التجربة القاسية عقب 8 ماي 1945، وكان منهم خاصة بعض المنخرطين في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية.²

وإذا كانت مساهمة المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية مساهمة فاعلة من خلال المظاهرات والإعلانات والتنظيمات الطلابية والنقابية والسياسية، فما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه أولئك المغتربون على مدى سنوات الكفاح الوطني المسلح (1954 - 1962)؟

¹ "بلاغ من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، المنار، السنة 02، ع 19، ص 03.

² Zahri Ihaddaden, "La propagande du FLN pendant la guerre de libération nationale", Stora et Harbi, Op.Cit, p190.

الفصل الثاني:

مساهمة المهاجرين في الثورة التحريرية

المبحث الأول: الدعم المالي للثورة التحريرية.

المبحث الثاني: الدعم المادي والعسكري للثورة التحريرية.

المبحث الثالث: الدعم الإعلامي والدبلوماسي للثورة التحريرية.

المبحث الأول: الدعم المالي للثورة التحريرية:

كانت أهم المعطيات التي أفرزتها الثورة الجزائرية أنها غيرت بعمق وضعية المهاجر الجزائري في فرنسا¹، فبعد أن كانت الدوافع الرئيسية للهجرة تكمن في محاولة البحث عن مصادر أو مداخيل مكملة لما توفره أرض الوطن، من موارد محلية أخذت تتقلص بفعل ما لحق بالجزائر من عمليات مختلفة أدت إلى زعزعة البنى الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين؛ أصبحت الهجرة في هذه المرحلة تكتسي صبغة سياسية، حيث تطلع المهاجرون إلى طرح قضاياهم السياسية والتحريرية التي تعد من الأمور المحظورة في بلدتهم الأصلي، وانطلاقاً من هنا سنحاول قراءة المساهمة الفاعلة للعمال المغتربين في دعم الثورة التحريرية.

عندما اندلعت ثورة التحرير اضطلع العمال الجزائريون في المهجر بدورهم السياسي والعسكري والمالي وانخرط الآلاف منهم في الكفاح المسلح، وظل حوالي 90% منهم منخرطين في اتحادية جبهة التحرير الوطني (فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا) وساهموا باشتراكاتهم الشهرية كل على حساب مداخيلهم بـ 500 مليون سنتيم شهرياً لفائدة الثورة² وزيادة على ذلك شرع بعض المهاجرين في إرسال مبالغ مالية إلى أقاربهم بالجزائر ليتم إرسالها إلى مناضلي جيش التحرير في الجبال³، ولهذا كان المهاجرون من عمالة قسنطينة مثلاً يرسلون

¹ Benjamin Stora, Histoire de la guerre d'Algérie (1954 – 1962). Editions la Découverte, Paris, 1992.

² ذكر علي هارون وبن جمان ستورا أن عدد العمال الجزائريين في فرنسا تجاوز نصف المليون من بينهم حوالي 25000 جزائري في العاصمة باريس، وكانت أجور العمال في هذا التاريخ لا تتعدى 40 ألف فرنك فرنسي قديم، وكان جل العمال يدفعون اشتراكاتهم بانتظام بينما يدفع أصحاب المطاعم اشتراكات خاصة تصل إلى 15000 فرنك فرنسي قديم لـ 150 فرنك فرنسي جديد، ويجب أن نشير هنا إلى أنه فيما بين 1956-1962 صادرت الشرطة الفرنسية من العمال الجزائريين ما قيمته : 1.125.548.327 فرنك، كما أورد بن جمان ستورا أن حوالي 150000 جزائري في المهجر يساهمون بانتظام في دعم الثورة مادياً، أنظر: سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 "، الذاكرة، السنة 1، العدد 03 1995، ص 176.

³ أكد السيد بشير بن حمزة هذا الأسلوب الذي اتبعه المهاجرون لنقل المبالغ المالية إلى الثورة وذلك بقوله: " عندما رجعت من فرنسا إلى الجزائر سنة 1954 إلى قرية بوزينة بباتنة على إثر اندلاع الثورة، وجدت خلية القرية تشكو من ضائقة مالية، وفي مطلع سنة 1955 رجعت إلى فرنسا، وكان أول شيء قمت به هو تكوين خلية لجمع الاشتراكات تتكون من أربعين مهاجراً من ذوي الثقة، وقد حددنا مبلغ الاشتراك الشهري لكل فرد بـ 2500 فرنك فرنسي، وقمت بمهمة جمعها وإرسالها إلى الجزائر بواسطة حوالات بريدية، موجهة إلى أشخاص معينين في قرية بوزينة، وهؤلاء الأشخاص كانوا يسلمونها بدورهم إلى أعضاء خلية الجبهة هناك..."، أنظر: أحسن بومالي، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لـ " خرافة " الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 238.

أموالهم إلى عبد الله بن طوبال وجماعة القبائل يرسلونها إلى بلقاسم كريم وعمر أوعمران وكذلك الأمر بالنسبة لجماعة وهران.¹

كما اتبع المناضلون هناك سبيلا آخر لتمويل خزانة الثورة، إذ تنقل المبالغ المالية في 06 حقائب إلى سويسرا بواسطة " حملة الحقائب"، كانت هذه الشبكة تحت إدارة فرانسيس جونسون الذي بدأ اتصالاته الأولى بالمناضل مراد طربوش، وهو أول ممثل للجهة التحرير بفرنسا والذي عين هناك قصد تأطير 450000 مهاجر جزائري في فرنسا وربطهم بالثورة التحريرية في الداخل²، وكان محمد بوضياف هو من كلفه بتلك المهمة خلال لقائهما بسويسرا.

غير أن الشرطة السويسرية التي كانت تراقب محمد بوضياف من قريب قد حرضت الشرطة الفرنسية على اعتقال مراد طربوش الذي خلفه فيما بعد: غراس، مشاطي ودوم وبن سالم وقد قسم هؤلاء المناضلون فرنسا إلى أربع مناطق جغرافية هي: الشمال - باريس الضفة اليسرى وباريس الضفة اليمنى، الشرق والجنوب الفرنسي.³

شرع المناضلون في فرنسا في تنظيم الخلايا وتقسيم المهام، ولكن مصالح المخابرات الفرنسية تفتنت لنشاطهم فاعتقلتهم وحلت تنظيمهم، ولم يبق خارج الاعتقال سوى صالح الونشي ولكن تنظيم الحالية وتأطيرها استمر وظل المهاجرون يؤدون اشتراكاتهم ويدعمون الثورة خاصة منها الدعم المالي.⁴

لقد كانت سياسة المسؤولين عن التنظيم تهدف إلى تحقيق مكسبين أساسيين من وراء تنظيم المهاجرين الجزائريين في فرنسا هما:

- تأطير العمال وتجنيدهم لخدمة الثورة (ماديا، بشريا، ماليا وتنظيميا) .

¹ أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 238.

² تمكن قادة الفيدرالية من تعبئة المهاجرين وتنظيمهم، فانتقل عدد المنتسبين إليها من 20000 عام 1957 إلى 136345 مناضل، بما فيهم منتسبوا بلجيكا (878) والساار (265) في مارس 1961، انظر: عاشور شرفي المرجع السابق، ص 258.

³ سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 "، المرجع السابق ص 176.

⁴ كان مبلغ المساهمة المالية في حدود عدة ملايين عامي 1955-1956، ثم ارتفع إلى 700 مليون في جويلية 1962، وهو ما يمثل 80% من الموارد المالية الشاملة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهذا عنصر أساسي في استقلالية القرار السياسي، انظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 258.

- تحسيس الأحزاب والقوى التقدمية في فرنسا بالقضية الوطنية.¹

وقد تحقق هذا المكسب، ودليل ذلك ما ورد في جريدة الجزائر الجديدة: " منذ حوادث أول نوفمبر 1954 وما تبعها من أعمال القمع الضارية وحبل الاحتجاجات في فرنسا لم ينقطع، فالاحتجاجات ضد حالة الطوارئ قائمة في كافة أنحاء فرنسا على قدم وساق في المدن والقرى والمعامل والأحياء، كاجتماع عمال معامل رينو للسيارات واجتماعات الملعب الشتوي التي أقامها الحزب الشيوعي الفرنسي في باريس... والرسائل الاحتجاجية والبرقيات تترى على رئيس الوزارة الفرنسية، وكلها تشجب أعمال القمع والعدوان الاستعماري وتطالب بإلغاء حالة الطوارئ وإرجاع المهندسين الفرنسيين لبلادهم وتحرير جميع ضحايا القمع وتلبية مطالب الجزائريين، كرسالة 85 معلما من مدينة "اراس" ورسالة معلمي المدارس والمثقفين في بلدة "ايسودوم" من شمال فرنسا وغيرها من المدن والقرى الفرنسية".²

كانت الاشتراكات تبدأ من 3000 فرنك فرنسي قديم (30 فرنك فرنسي جديد) ويتم تحويل حوالي 500 مليون فرنك فرنسي قديم شهريا إلى سويسرا.^{3*}

ولأن جبهة التحرير الوطني كانت مهيمنة على المهاجرين الجزائريين وخصوصا بالمنطقة الباريسية خلال 1961، فقد كانت تجمع الاشتراكات من غالبية الجزائريين المقيمين هناك وهذا ما يفسر مبدئيا أن كل الشهادات التي استقاها مارسيل وبوليت يبحو تؤكد بأن الشرطة حينما كانت تستفسر عما إذا كان المهاجرون يدفعون الاشتراكات لجبهة التحرير الوطني فكان المناضلون يردون بعفوية: " مثل الجميع "، يدفعون المبلغ الشهري المتمثل في 3000 أو 3500 فرنك قديم وهو المبلغ الذي حددته الفيدرالية⁴، في حين كان التجار يدفعون أكثر من ذلك (من 5000 إلى 100000 فرنك).⁵

¹ سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 "، المرجع السابق ص 176 - 177 .

² الجزائر الجديدة، "الشغالون الفرنسيون يؤيدون شعبنا"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.
* ساعد على فتح الحساب في سويسرا هنري كوربال وهو من أصل يهودي مصري متعاطف مع الثورة الجزائرية، وقد اغتالته منظمة دلتا المعادية للجزائريين ولكل الحركات المناضلة.

³ سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال "، المرجع السابق، ص 181 - 182.

⁴ حدد قادة الفيدرالية مبلغ 500 فرنك في البداية والذي تزايد بعد ذلك ليوفر - على الأقل- مبلغ 500000 فرنك شهريا لخزينة الثورة، أنظر:

Nordine Chabane, Guerre d'Algérie et lutte de libération, Houma éditions, Alger,

2011, p 560.

⁵ مارسيل وبوليت يبحو، 17 أكتوبر، ما يملكه الجزائريون متبوع بنص الحجب الثلاثي للمجزرة لجيل مانصيرون، ترجمة: رشيدة خوازم، سيديا، الجزائر، 2013، ص 109.

وصف أحد المعاصرين حالة الجزائريين العسيرة في المتروبول وحجم المساندة الثمينة التي قدموها للثورة قائلاً: " كل هؤلاء الجزائريون مكدسون في غيطوها في بعض المدن الفرنسية داخل أكواخ الضواحي البائسة، التف أغلبهم حول جبهة التحرير الوطني ويقدمون لها مساعدات دائمة بالأموال، كان العمال يتبرعون بألف وخمسمائة فرنك، والموظفون بثلاثة آلاف فرنك والتجار حسب أوضاعهم المادية".¹

من المؤكد أن عملية جمع المواد الأولية وتمويلها لاقت عدة صعوبات، ثم بدأت تلك الصعوبات تشتد مع تطور المصاريف اللازمة للإعداد، فقرر محمد بوضياف وديدوش مراد الاستقرار بفرنسا لتنظيم جمع الأموال من الجالية الجزائرية بالتواطؤ مع بعض المناضلين الذين كانوا منخرطين في صفوف الحزب هناك، وفي هذا الإطار يروي عبد الحميد مهري قائلاً: "طلب محمد بوضياف من المسؤولين في الحزب نقلهما للعمل بجامعة فرنسا، فقبل طلبهما وقبل سفرهما بقليل - في آخر شهر ماي أو أوائل جوان - طلب مني أن أتولى تنظيم الاتصال بينهما وبين الجماعة، فقدم لي محمد بوضياف " عبد المالك بن رمضان " بصفته المسؤول عن القطاع الوهراني وقدم لي مراد ديدوش " الزبير بوعجاج " على أنه المسؤول عن القطاع الجزائري، أما مصطفى بن بولعيد فقد كنت على اتصال سابق معه".²

ساهم العمال الجزائريون في المهجر من خلال اشتراكاتهم وتبرعاتهم التي يدفعونها بانتظام لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا في دعم الثورة والمجهود الحربي، وقد أشار هيرفي باتريك إلى تلك المساهمة الثمينة في كتابة "حملة الحقائق" وذكر بأنهم يساهمون شهريا بـ 500 مليون فرنك فرنسي (أي ما يعادل نصف مليار سنتيم)، كما أن المهاجرين الجزائريين في فرنسا، بلجيكا وسويسرا أو ألمانيا كانوا يقتطعون يوميا من أجورهم تبرعا للثورة، وكانت مساهماتهم تتضاعف خلال المناسبات الوطنية (أول نوفمبر و 5 جويلية) حيث يتبرع المناضلون بأجرة يوم كامل عن أعمالهم لفائدة ثورة التحرير الوطنية³، لأنهم كانوا يتقاضون أجورا ويتحصلون على عائدات أعلى من تلك التي يتحصل عليها الجزائريون في وطنهم، وفضلا عن ذلك كان

¹ زدرا فكوبيكار، المصدر السابق، ص 140.

² عبد الحميد مهري، " أحداث مهدت لفتح نوفمبر 1954"، الأصاله، السنة الثالثة، العدد 22، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 1974، ص ص 16-17.

³ سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 67.

بإمكانهم إطلاع الرأي العام الفرنسي على نضال الجزائريين لأنهم كانوا يشكلون قاعدة سياسية متينة.

لم يكن بإمكان السلطات الفرنسية طرد تلك الأقلية الجزائرية من أراضيها فلو تم ذلك لشكل هدماً للأسطورة القائلة بأن " الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا "، وقد تزايد عدد العمال الجزائريين في فرنسا خلال ثورة التحرير لأن تعبئة الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية قد حرم الاقتصاد الفرنسي من جزء هام من الطاقة العاملة، ووصل الأمر بالسلطات الفرنسية منذ 1957 إلى منع الجزائريين من العودة غير المرخص بها إلى الوطن وخلال ستينيات القرن العشرين كان عدد الذين ساهموا باشتراكاتهم لدعم جبهة التحرير الوطني فوق الذين يقدمون اشتراكاتهم للحركة الوطنية الجزائرية بعشر مرات -على الأقل¹.

وإلى غاية أوت 1961 قدر عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا والمؤطرين في فدرالية جبهة التحرير الوطني بـ 136345 نسمة بما في ذلك المقيمين في بلجيكا وإقليم السار التي تشكل بدورها 81805 مناضلاً و 39303 منخرطاً و 60278 متعاطفاً و 4959 تاجراً، ويجب أن نشير هنا إلى أن تنظيم الفدرالية كان قد فقد 2000 جزائري بفعل الحملات الاعتقالية والتعذيب الذي مارسته الشرطة الفرنسية خلال سنوات 1959-1960-1961، وفضلاً عن ذلك تمكن تنظيم الفيدرالية من مراقبة نسبة 52% من الجزائريين المقيمين بالوسط والجنوب الغربي لفرنسا و 30% بالشمال الشرقي و 90% بباريس، في الوقت الذي تسيطر فيه المصالية على 8000 شخص²، كما قسم التراب الفرنسي إلى 6 ولايات وتقرر في أرضية المجلس الوطني للثورة الجزائرية منذ الدورة الرابعة (أوت 1961) بأن الفدرالية تمثل ولاية سابعة تابعة للولايات التاريخية الستة³.

تمكنت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من كسب دعم وتأيد شخصيات مثقفة فرنسية ساعدت المناضلين الجزائريين على نشاطهم فوق التراب الفرنسي، ففي نهاية 1956 كلف صالح الونشي فرانسيس جونسون بإعداد وإصدار نشرته " المقاومة الجزائرية - La

¹ هارتموت الزنهانس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: أحمد بن محمد بلمكي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015، ص ص 296-298.

² محمد العربي الزبيدي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، ص ص 254-255.

³ المرجع نفسه، ص 255.

Résistance Algérienne " * ولتسهيل تأطير العمال الجزائريين في المهجر (**) كان

لابد من تقسيم جغرافي لفرنسا أولا ثم بلجيكا وألمانيا وسويسرا.

قسم فرع فرنسا إلى 06 ولايات ثم أصبحت 07 ولايات ابتداء من 1961 تتوزع كما يلي :

الولاية الأولى: تشمل باريس الداخلية.

الولاية الثانية: باريس الخارجية تحتوي على "ايل دو فرانس" أي باريس وضواحيها وتمتد إلى

منطقة نورماندي، بيكاردية - أورليان و لومان "Lemanine".

الولاية الثالثة : تشمل " ليون - لافورغون - ماسيف سنترال - سافوي - ايزير".

الولاية الخامسة: أو ولاية الشرق وتغطي منطقة الوران : وتعتبر بالنسبة لهذا التقسيم الجغرافي

ولاية متميزة (Super Zone) لأنها تضم كذلك منطقة الازاس ليفوج - بيلفور - سوشو

- مونتيليار (2ème Super -Zone).

الولاية السادسة: تضم منطقة الشمال "Le Nord" وهي بادكالي (Le pas de calais)

وليل وغيرها من مدن الشمال الفرنسي التي كانت طيلة سنوات ثورة التحرير معقلا

للمصاليين، وهناك مدن أخرى تابعة للولاية السادسة (جزء من باريس - لافروطان-

لاشامبان)¹.

* كانت هذه التشرة السرية هي المعبر والمنبر الإعلامي للنضال الجزائري في المهجر والداخل، كانت تصدر باللغة الفرنسية وطبعت لأول مرة في بلجيكا ثم أصبحت تطبع في فرنسا، أنظر: سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال"، المرجع السابق، ص 177.

** 69% منهم في فرنسا .

¹ سعدي بزيان، " صفحات عن دور العمال المهاجرين"، المرجع السابق، ص 177 - 178.

وقد تحدث صحفي يوغسلافي عن ذلك قائلا:

" توجد بفرنسا 600 مجموعة قتالية جزائرية، وتتشكل كل مجموعة منها من 10 إلى 12 مقاتلا طليعيا، تمتثل الخلايا المكونة من خمسة أعضاء لقاعدة العمل السري وتكون أربع خلايا مجموعة، بينما يتكون الفوج من أربع مجموعات والقسم من ثلاثة أفواج، وتوفر كل قسمة مجموعة ضاربة أو أكثر.

...أخبرني المقاتلون والضباط، وهم يضحكون ويمزحون، أن فرنسا مثل الجزائر كانت مقسمة إلى ولايات، لم أأخذ هذا التصريح مأخذ الجد، إلا أنه في شهر أوت 1958 عندما انطلقت بالميتروبول نشاطات الثورة، شكرت أصدقائي الجزائريين الذين تحدثوا إلي عن تقسيم فرنسا إلى أربع ولايات، إحداها ولاية باريس.

أقلقني الهجومات الشرسة التي يقوم بها الجزائريون ليلا نهارا على الأهداف العسكرية بالميتروبول نفسها - الحكومة الفرنسية، التي تتعرض لضغط الرأي العام لبلد لم يعد يشعر بالأمن حتى على ترابه الوطني، لأن الحرائق الكبرى أنارت ليالي مرسيليا وعدة مدن فرنسية أخرى وبدد دوي الانفجارات ونيران الرشاشات سكون الريف الفرنسي، الذي كان لا يريد سماع شيء عن الحرب في الجزائر وظل يخفي رأسه في الرمل"، أنظر: زدرافكوبيكار، المصدر السابق، ص 139.

وقد نشرت المصالح الإعلامية لفدرالية جبهة التحرير بفرنسا ومصالح الأمن الفرنسية أرقاماً مختلفة عن عدد منخرطي الولايات الست من المناضلين الجزائريين في فرنسا وكانت على النحو التالي¹:

الولاية	العدد حسب الشرطة الفرنسية	حسب فدرالية جبهة التحرير بفرنسا
الأولى	33000 منخرط	36000 منخرط
الثانية	48000 منخرط	54000 منخرط
الثالثة	15000 منخرط	36000 منخرط
الرابعة	14000 منخرط	36000 منخرط
الخامسة	8000 منخرط	36000 منخرط
السادسة	6000 منخرط	36000 منخرط

وبحلول عام 1961 أصبحت الفيدرالية تضم ست ولايات، وبعد أوت من نفس السنة أضيفت ولاية سابعة، ويفسر ذلك في إطار الإقبال المتزايد للمهاجرين على الانخراط في صفوف الفيدرالية لدعم الثورة التحريرية، والحقيقة أن المهاجرين الذين ينكشف أمرهم في فرنسا، كانوا يوزعون على البلدان المجاورة التي هاجر إليها عمال جزائريون فرارا من القمع والاضطهاد البوليسي في فرنسا، والذين كانت أعدادهم كبيرة في بلجيكا وألمانيا الاتحادية، إذ بلغ عددهم 2000 حسب ما صرح به اتحاد النقابات الألمانية في نوفمبر 1959.²

من خلال هذا التنظيم، تمكنت الفدرالية من تأطير ومراقبة أكثر من 95% من العمال الجزائريين في المهجر وتحميلهم مسؤولية مراقبة ومتابعة المخابرات الفرنسية وعمالها (الحركي والجواسيس)، يضاف إلى ذلك الصراع بين المصاليين وأنصار جبهة التحرير فوق الأراضي الفرنسية ليمتد فيما بعد إلى الجزائر، وقد أكدت المصادر الفرنسية أن حصيلة الصراع كانت كبيرة قدرت بـ 10 آلاف قتيل من الجهتين، ونظرا لتزايد نشاط المهاجرين الجزائريين بفرنسا

¹ سعدي بزيان، "صفحات عن دور العمال"، المرجع السابق، ص 178.

² أحمد عصماني، المرجع السابق، ص 310.

عمدت مصالح الأمن الفرنسية إلى تضيق الخناق على مناضلي الفدرالية¹، وخاصة منذ سنة 1957 التي شهدت تحذرا واضحا للكفاح المسلح وإضرابات عديدة تهدف إلى تكريس صفة جبهة التحرير الوطني وذلك ما مهد لهجوم غير مسبوق لقوات القمع الفرنسية²، وقد أوضح علي هارون في دراسة له نشرتها " أحداث الهجرة " الصادرة عن " ودادية الجزائريين بأوروبا " ونشرت في كتيب صغير بعنوان : " 17Octobre 1961 Mémoire d'une communauté "، " 17 أكتوبر 1961 ذاكرة جالية " أنه خلال ربيع وصيف 1961 فتحت الشرطة الفرنسية الحرب وأشعلت النار ضد المناضلين، وضاعفت من أعمال القمع والتعسف وكان ذلك بأمر من وزير الداخلية روجي فري (Rogey Frey) وموريس بابون (Maurice Papon).³

والواقع أن تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية الذي كان يسير في فلك المصاليين رد بنفس الأسلوب تقريبا، إذ تم - منذ 1955 - تشكيل فرق عسكرية مقاتلة وتدريبها قصد مواجهة مناضلي الفيدرالية، وكانت تتلقى إمدادات عسكرية من بلجيكا بإشراف سعيد مختار المدعو "سي بوجعة"، أما في منطقة باريس وضواحيها ومنطقة ليون فكانت تحت إشراف محمد مروي، كما تم تقسيم المناطق الخاضعة للنفوذ المصالي إلى عدة قسّمات على النحو التالي:

- الفرق العسكرية المقاتلة لدائرة ليل وروباكس.

- الفرق العسكرية المقاتلة لدائرة فلنسيان.

وتولى الإشراف على تدريب المقاتلين جملة من المناضلين المصاليين من أبرزهم: بن الصيد وناجي وبلهادي ميلود، محي الدين رابح، شماخ يحي، صفوان رابح، حنيش عمار وحيمي محمد الطيب، لعراي عبد الله، محمد بلعمري وآخرون.⁴

ومن المؤكد أن دعم المهاجرين لم يكن مقتصرًا على تقديم الاشتراكات والمساهمات المالية فحسب، إذ سجلت المصادر تاريخًا مشرقًا لنضال المهاجرين في الجانبين: المادي والعسكري.

¹ سعدي بزيان، "صفحات عن دور العمال"، المرجع السابق، ص 179.

² خلال نقاشات الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية أعدم ثلاثون محكوما عليهم بالإعدام، واعتقل المئات الذين خضعوا فيما بعد للتعذيب والإعدام دون محاكمة، انظر: دحو جربال، المرجع السابق، ص 70.

³ سعدي بزيان، "صفحات عن دور العمال"، المرجع السابق، ص 179 - 180.

⁴ جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية (1954-1962)، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2011-2012، ص 180-181.

المبحث الثاني: الدعم المادي والعسكري للثورة التحريرية:

1- العمليات الفدائية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني:

لم يتوقف دور العمال عند المساهمة المادية، بل تجاوزوه إلى الأعمال الفدائية، إذ هدفت جبهة التحرير الوطني إلى إنهاء الواقع الاقتصادي المزري الذي فرضه الاستعمار الفرنسي واستهدفت بذلك الاقتصاد الاستعماري، من خلال عمليات التخريب التي مست المنشآت الاقتصادية الفرنسية ومقاطعة المنتجات والبضائع والإدارة الاستعمارية، كما صعدت من سلسلة الاضطرابات ونقلت الثورة إلى المتروبول لضرب الرأسمال الفرنسي في عقر داره، وتزامن ذلك مع حرب دعائية عنيفة لإنهاء السيطرة الكولونيالية الرهيبة التي عاشها الجزائريون بكل فظائعها وويلاتها.¹

ولأجل ذلك تقرر فتح جبهة ثانية للتفاوض وللتخفيف عن الوطن² فعرفت منطقة قلب باريس بعض أعمال الإحباط والتخريب في الخطوط الحديدية والاعتيالات وهذا ما عمق قوة الثورة وعرف الفرنسيين بحقيقة ما يجري في الجزائر بعدما امتد نشاط المهاجرين في إطار فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى هناك منذ 1958.³

وحسبما ورد في جريدة المجاهد فإن مناضلي الفيدرالية كثفوا من أعمالهم الفدائية حتى باتت مبعث قلق للفرنسيين حيث نقرأ:

" يوم 11 سبتمبر 1961 سجل الفدائيون عدة حوادث في فرنسا فقتل من جرائها جندي استعماري في بوزوق وجرح عونان لجندرمة كما قتلت امرأة أوروبية برصاصة طائشة، وهوجمت سيارة عسكرية في بانيو من طرف الفدائيين الجزائريين وهوجمت دورية من الحركة في قلب باريس من طرف كومندوس من الفدائيين ".⁴

يوم 13 سبتمبر 1961 قتل الفدائيون في فرنسا أحد رجال الجندرمة، وجنديا من جنود الليف الأجنبي أثناء الاشتباك الذي وقع بينهم وبين قوات الاستعمار".⁴

¹ هواري قبايلي، " الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية"، المرجع السابق، ص ص 161-162.

² Daho Djerbal, l'Oranisation Spéciale de la Fédération de France du fln, Histoir de la lutte armée du FLN en France (1956-1962), Chihab Editions, 2012, pp59-65.

³ نور الدين حاطوم، " أصالة الثورة الجزائرية"، الثقافة، العدد 84، السنة 14، نوفمبر - ديسمبر 1984، ص ص 31، 36.

⁴ المجاهد، " نشاط الفدائيين الجزائريين"، العدد 105، 25 سبتمبر 1961.

كانت عمليات كوموندوس المنظمة الخاصة تسير بالتوازي مع تدابير الأمن والاعتقالات الجماعية التي ما فتئت تتضاعف، وسادت حالة من الاضطراب وعدم الأمان، وهذا ما دفع الصحافة للمطالبة بصرامة بحماية التراب الفرنسي، ودلت الإحصائيات على أن عمليات الشرطة في 26 إدارة أسفرت عن 220 اعتقالاً وتلك التي كانت باريس وضواحيها مسرحاً لها فقد أدت إلى 120 اعتقالاً.¹

وابتداء من 20 سبتمبر 1958 أغلقت جميع الموانئ العسكرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي في وجه المدنيين، كما اتخذت إجراءات أمنية استثنائية بعد محاولة نسف السفن الحربية بميناء (طولون)، فقد ادعى الحراس الفرنسيون والدوريات العسكرية أنهم شاهدوا رجال ضفادع جزائريين بالقرب من السفينة المدرعة (جون بار) والغواصة (دوفين) وخلال الليلة نفسها هاجم الثوار الجزائريون ست دوريات جرارة بنواحي (الهافر) و(باريس) و(فلانسيان) وأحرقوا أربعة مستودعات² بشمال فرنسا.³

ومن المؤكد أن استمرار العمليات بطريقة منسقة ومتزامنة على كامل التراب الفرنسي جعل الشرطة الفرنسية في حيرة من أمرها، وذلك ما عبر عنه محضر غرفة الاتهام لباريس، عند انعقاد جلسة الاستئناف في محاكمة المنظمة الخاصة، والذي جاء فيه:

"خلال ليلة الـ 24 إلى 25 من شهر أوت 1958، أقدمت جبهة التحرير الوطني على القيام بعدد كبير من العمليات الإجرامية على التراب الفرنسي، تابعت جبهة التحرير الوطني عملياتها في الأسابيع التالية، وبذلت قصارى جهدها في تطوير عملها الإجرامي بهجومها على مباني عسكرية (مصانع خرطوشات، مستودعات المعدات)، معامل تكرير النفط، مراكز الاتصال ومطارات وسكك حديدية ومنشآت غاز فرنسا، وفي نفس الوقت نفذت عمليات اعتداء تستهدف شخصيات سامية وعسكريين وشرطين".⁴

¹ دحو جربال، المرجع السابق، ص 286.

² كان من بين مستودعات البترول التي تم نسفها مستودع موريان في ضاحية مرسيليا الذي التهمت فيه النيران 14 خزاناً للبترول تحوي 11 مليون لتر من النفط المكرر وما يقارب 39 مليون لتر خام، ومستودع لاما قرب مرتيغ ومستودع شركة شل في راس بيناد وكذا مستودع بور لانوفيل بجبهة ناربون ومستودع فرونتينيان بجبهة مونبيلي ومستودع دي غرافنسون بجبهة لوهافر ومستودع افري ومستودع تولوز الذي شوهدت فيه النيران على بعد 25 كلم، أنظر: يحي بو عزيز، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، طبعة خاصة، 2009، ص 183.

³ زدرا فكوبيكار، المصدر السابق، ص 140.

⁴ دحو جربال، المرجع السابق، ص 241.

وكانت الحصيلة أنه تم في أقل من شهر تنفيذ 180 عملية مسلحة، تمثلت في حرق خزانات للبترول وأعمال تخريب وانفجارات وإطلاق للنار بواسطة الرشاشات في ساحة "النخلة" وسط باريس¹ وقامت بهذه العمليات المجموعات القتالية بالمتروبول، والتي كانت تجند من صفوف حوالي 400000 جزائري (بباريس نفسها يوجد أكثر من 100000).² وزيادة على العمليات التي استهدفت ضرب البنية الاقتصادية الفرنسية، فإن المهاجرين تصدوا لتصفية الخونة والعملاء وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى مقتل شكال علي³، وقد كانت تلك العمليات البطولية تجد صداها لدى الشعراء والأدباء الجزائريين، الذين لعبوا دورا بارزا في مباركة الثورة التحريرية⁴، داخل الوطن وخارجه.⁵

2- الشرطة الفرنسية ومناضلو فيدرالية جبهة التحرير الوطني:

تعرض تنظيم الفدرالية لمتابعات وحملات تمشيط واعتقالات عديدة، كما صعب من مهمة العمل السياسي غياب التنسيق والاتصالات بين قيادة الثورة بتونس ومسؤولي الفدرالية بفرنسا، وفي هذا الإطار تدخل سياسة الإدارة الفرنسية التي استعانت بخبراء الحرب النفسية

¹ ينبغي أن نشير هنا إلى أن العمليات التي نفذتها فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، قد اتسع نطاقها في الأسابيع التالية لـ 25 أوت 1958، وأصبح كامل التراب الفرنسي مستهدفا، وكانت أبرز المناطق هي: منطقتي روان والهافر- منطقة مرسيليا- المنطقة الباريسية- بور دو- تولوز- لاروشيل- ليون- غرونوبل- سانت- إتيان- نورمانديا- ألزاس- لورين- مورث وموزيل- نانسي- مونييلي وميتز، انظر: دحو جربال، المرجع السابق ص ص 241-247.

² زدرا فكوبيكار، المصدر السابق، ص 140.

³ Daho Djerbal , l'Oranisation Spéciale de la Fédération de France du fln , Histoir de la lutte armée du FLN en France (1956-1962).Chihab Editions , 2012, p 77.

وهذا مثلا الشاعر " عبد السلام حبيب " يعبر عن إعجابه ببطولة محمد بن الصادق الذي قتل الخائن " شكال علي " في قلب باريس وهو بجانب رئيس الجمهورية الفرنسية " كوتي "، لقد فاض سرور الشاعر لهذا الحادث فصاح منشدا:

خذها، ودمدم من مسدسه رصاص.

خذها فقد حان القصاص...

الويل لك، الشعب الجريح

لن أستريح ... حتى تموت

سأقتلك باسم الوطن باسم الجراح الراحفة.

باسم الجزائر، والنضال خذها رصاصة ثائر، أنظر: علي عليلات، " أثر الكلمة الحارة في الثورة الجزائرية"، الثقافة، العدد 72، السنة 12، نوفمبر - ديسمبر 1982، ص 74.

⁴ كان رواد الأدب والثقافة والفن على وتيرة واحدة من التحدي والصمود، أنظر: محمد الطاهر فضلاء، " إرهابات الثورة التحريرية في الأدب والفن الجزائري"، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص ص 26-27.

⁵ نتيجة النضال المشرف للجزائريين والتحركات الدبلوماسية للحكومة المؤقتة الجزائرية وكذا بفعل الانتصارات المتتالية لجيش التحرير الوطني في الجزائر والمهجر، تمكن المناضلون من كسب دعم وتأييد وتعاطف كبير من شعراء وأدباء ومفكرين عرب وغربيين أنظر: عثمان سعدي، " الثورة الجزائرية في الشعر العراقي والسوري" معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 238.

لتشتيت الصفوف، وزيادة على ذلك فإن المناورات المصالية أدت إلى هزات عنيفة وخصوصا خلال السنوات الأولى من عمر الثورة، ولم تهدأ تلك المواجهات إلا حينما باتت قاعدته مهلهلة نتيجة التحاق مسؤولين كبار من تنظيمه بالجبهة، وربما هذا ما ساعد البوليس الفرنسي على تصعيد عملية الاعتقالات، فابتداء من 1955 إلى أوت 1961 بلغ عدد المعتقلين في صفوف الفدرالية بضواحي باريس - ليل من 2500 إلى 30000 معتقلا* دون أن ننسى الخسارة المادية والتي قدرت بـ 250 مليون فرنك تمت مصادرتها، وتضاف إلى ذلك عمليات القمع والتعذيب الرهيبة والرقابة الشديدة التي مارسها موريس بابون ضد مناضلي الفدرالية في فرنسا.¹

إذ أننا بالعودة إلى مقال بجريدة لوموند بعنوان:

(M.Papon et la non Violence) نقف على تصريح يدل دلالة واضحة على قمة العنصرية الاستعمارية، فقد كتبت صاحبة المقال²:

" م.بابون عميد شرطة منحنا فرصة الرجوع إلى مظاهرة " من دون عنف " les non violents " ضد مخيمات الاعتقال "الاحتجاز" هذه المظاهرة التي كانت يوم السبت السابق بالقرب من معتقل فانسان.

ففي نشرة رسمية نشرت أمس يذكر أنه هو الذي جاء بفكرة نقل حافلات من المتظاهرين إلى قبر أحد أفراد الشرطة الذي قتل من طرف جزائريين من "جبهة التحرير الوطني" لجعلهم يفكرون - يؤكد عميد الشرطة-

وإذا سمح لي بابون فإن 600 متظاهر صامت بشعاراتهم ولافتاتهم: لا للمخيمات، نعم للسلم" ينددون باحتجاز آلاف الجزائريين الأبرياء، وإذا كان هؤلاء متهمين فعلا فلا يجب أن يكونوا وراء الأسلاك الشائكة لمعتقل فانسان، ولا في معتقل لارزاك Larzac ولكن في السجن. ينددون ضد احتجاز " المشبوهين " المفصولين عن عائلاتهم وعن الحرية، لا لشيء سوى لأنهم جزائريون".³

* ما بين الذين تم نفيهم إلى الجزائر والذين احتشدوا في مراكز الإيواء بفرنسا والموضوعون رهن الإقامة الجبرية.

¹ الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص ص 255-256.

² madeleine Riffaud.

³ l'humanité, 4 mai 1960.

ولهذا يمكننا القول بأن العمال الجزائريين خضعوا لمراقبة مزدوجة، من طرف الحكومة الفرنسية وقيادة جبهة التحرير الوطني، وقد تسببت الخسائر الكبيرة لجبهة التحرير الوطني في اتخاذ قرار بإعادة تنظيم صفوفها وذلك عن طريق توزيع المناشير وتكوين مجموعات خاصة بدء من أوت/ سبتمبر 1954 بهدف ضمان جمع الأموال اللازمة لتمويل العمليات العسكرية لجبهة التحرير الوطني.¹

عاشت الجالية الجزائرية المهاجرة قمة القمع من طرف الشرطة الفرنسية ونتج عن ذلك تزايد عمليات الاضطهاد التي خلفت خسائر بشرية فادحة وحملة اعتقالات واسعة ووفيات عديدة، عقب سلسلة الاستجابات والإعدامات دون محاكمة دون أن ننسى حالات الاختفاء القسري، وزيادة على الهجمات التي استهدفت مناضلي المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا، والتي استفادت بشكل واضح من سريتها النسبية وانفصالها عن باقي المجموعات تعرض المهاجرون الجزائريون لحملة اعتقالات واسعة منقطعة النظير، ولتحقيق هذا الغرض نصبت حواجز في كل مكان ونظمت مراقبة شديدة للشمال إفريقيين بقصد التحقق من هوياتهم، وتشير وثائق أرشيف الشرطة الفرنسية إلى نقطة التحول هذه في سياسة القمع الفرنسية.²

وقد عبرت الصحف الوطنية عن ذلك الجو الذي عاشه المهاجرون، ويمكننا أن نقرأ ذلك في العبارات التالية بجريدة المجاهد:

" تكونت في الشهرين الأخيرين بفرنسا وضعية خاصة، وتقود مصالح الم.فري وبابون حملة منسقة ترمي إلى حمل الناس على الاعتقاد بأن مناضلي جبهة التحرير الوطني يشنون عمليات الاغتيالات العمياء ضد الشرطة الفرنسية من غير تمييز، وبما أن فرنسا تدرك الدور الهام الذي يلعبه المهاجرون الجزائريون بفرنسا داخل الثورة، فإنها أرادت أن تعزلهم وتضرب بالخصوص المراكز الحساسة لجهاز منظمتهم، ولأجل ذلك كانت ناحية باريس قبل كل شيء هي الهدف".³

¹ Emile Temime, Op.Cit, NP.

² دحو جريال، المرجع السابق، ص 285.

³ المجاهد، " جبهة التحرير تخاطب الشعب الفرنسي "، المصدر السابق.

ولأجل ذلك شرع بابون¹ في تطبيق مخططه في باريس وانتقد بشدة العدالة التي وصفها بالمرونة في التعامل مع جبهة التحرير الوطني، وصرح بعجزها عن تفكيك تنظيماتها وإبطال فعاليتها في باريس وضواحيها، وبالموازاة مع ذلك استحدثت هياكل جديدة ونصب على رأسها عناصر معروفة بانتمائها لجبهة مواصلة الحرب في الجزائر والتي كانت تهدف إلى القضاء على الثورة بالأساليب العسكرية وخاصة ضباط الشؤون الجزائرية، تتمثل هذه السياسة في محاصرة باريس وخاصة تلك الأحياء التي يقطنها جزائريون ومحاولة استمالتهم والتقرب منهم عن طريق المبادرات الاجتماعية، مع استعمال العنف والقوة ضد من يرفضون تلك المبادرات وكان الهدف الأساسي هو كسب المهاجرين لصالح الجزائر الفرنسية، ومنذ انطلاق العمليات العسكرية في فرنسا صعدت الشرطة من عمليات مdahمة الفنادق التي يقيم بها جزائريون وشرعت في المراقبة الصارمة لوثائق الهوية وذلك لعجزها عن التفريق بين الجزائريين والتونسيين والمغاربة، وهذا ما يفسر استعمالهم لمصطلح الشمال إفريقيين، وقد يكون الأمر راجعا إلى ذلك العجز أو ربما يكون مقصودا لنفي صفة الجزائريين عن أولئك المهاجرين.²

اضطرت السلطات الفرنسية بتاريخ 17 ديسمبر 1958 إلى استدعاء ما يقارب 15000 احتياطي من الدرك، وشكلت مديرية الشرطة فرقا خاصة بباريس وتحصل وزير الداخلية على سلطة استثنائية بتاريخ 19 سبتمبر 1958، أما تاريخ 28 سبتمبر 1958 فيرتبط بصدر قانون لمكافحة الإرهاب الذي تبعته اعتقالات جماعية وعمليات ترحيل المهاجرين إلى الجزائر بمجرد الاشتباه فيهم، وقبل هذا التاريخ تم تجميع 15000 في معسكرات اعتقال ينتظرون المحاكمة بباريس وفيما بين 02 و 29 سبتمبر 1958 وبعد عمليات 174 اعتقالا و 110 ترحيلا سجل 113 اعتقالا و 11 ترحيلا بعد استجواب 3754 شخصا فيما بين 29 سبتمبر و 06 أكتوبر 1958.

أما تاريخ 8 أكتوبر فيصادف اعتقال 75 جزائريا بكورباي و 07 آخرين بـ (سواسون) و 07 بـ (بايون) و 08 (ساون - إي - لوار) وأوردت الصحافة بتاريخ 14 أكتوبر نبأ اعتقال 43 مهاجرا جزائريا بباريس خلال أسبوع واحد.

¹ أوردت جريدة المجاهد قائمة طويلة لمهاجرين كانوا ضحية أعمال تعسفية لموريس بابون.
² رشيد اوعيسى، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص 374.

واستمرت حملات الاعتقال طوال سنة 1959 دون أن تتمكن القوات الفرنسية من اكتشاف النواة الصلبة للمنظمة الخاصة وبالموازاة مع ذلك تضاعفت الهجمات بالقنابل مستهدفة الشخصيات السياسية البارزة، فاضطرت السلطات الفرنسية إلى مواجهة مناضلي الفدرالية بالاعتماد على مصلحة تنسيق الشؤون الإسلامية التي أنشئت بمديرية الشرطة بباريس وقد نشرت هذه الأخيرة بيانات حرب تشبه النشرات الإحصائية، ومما جاء فيها: "في المنطقة الباريسية خلال شهر أكتوبر 1959 تم التحقيق مع 10000 جزائري تقريبا ولقد تم وضع حد لنشاط 67 فردا يجمعون التبرعات و 38 من قادة الجماعات المسلحة و 14 من قادة الخلايا و 22 من قادة الفرق و 21 من قادة الفصائل و 08 من قادة القسامات وقائد منطقة وقائد ولاية".¹

لم تتوقف الشرطة الفرنسية عن قمع الجزائريين في باريس طيلة سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، وخصوصا مع تزايد تنديدات الوطنيين الجزائريين بفرنسا واتساع أفق المناضلين الجزائريين بالمتروبول، بدء بالمظاهرات في الشوارع ثم بأشكال النضال الداخلية ومنذ المحاولات الأولى لإقرار فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا تغيرت الممارسات السياسية إلى أشكال من العنف مختلفة في حدتها وفي طبيعتها، كما أنه منذ ربيع 1955 بدأت فرق الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) بمهاجمة مناضلي (FLN) وحينما تم إرساء نواة الفدرالية بشكل واضح تزايد قمع البوليس الفرنسي تماشيا مع المواجهات الدامية التي دارت بين (MNA) و (FLN).²

ربما يسود الاعتقاد بأن المواجهات المباشرة بين أعوان الشرطة الفرنسية ومناضلي فدرالية جبهة التحرير الوطني جاءت على إثر فتح جبهة ثانية للعمليات العسكرية على التراب الفرنسي، والتي كانت بدايتها الفعلية يوم 25 أوت 1958 ولكن الأصح أن تلك المواجهات تعود إلى فترة أسبق من ذلك وخاصة منذ أن احتدم الصراع بين فدرالية جبهة التحرير ومناضلي الحركة الوطنية، فكان قادة الجبهة يعتقدون أن هناك علاقة بين الحركة الوطنية والشرطة الفرنسية، ويفسر ذلك بالحضور السريع للشرطة كلما وقعت حادثة مرتبطة بالحركة

¹ دحو جربال، المرجع السابق، ص ص 286 – 287.

² Emmanuel Blanchard ,La police parisienne et les Algériens (1944-1962), Nouveau Mond éditions, Paris , 2011, pp 313-314.

الوطنية أو كانت طرفا فيها، وربما كان هذا سببا رئيسيا في استهداف قادة الفدرالية لرجال الشرطة - في عملياتهم المختلفة - رغم أنهم لم يكونوا هدفهم المفضل، لأن ذلك لا يؤثر بشكل كبير على الرأي العام الفرنسي وخاصة لكون عناصر الشرطة فرضت في حق الجزائريين قوانين تعسفية كحضر التحول ومتابعة المهاجرين ومراقبتهم في الأحياء القصدية حول العاصمة الفرنسية (باريس) وأهانتهم وضربتهم، غير أنها لا تعدو أن تكون مجرد تجاوزات غير مبررة ومفضوحة، ولكن هذا لا يبدو غريبا أو مثيرا للعجب إذا عرفنا أن المسؤول الأول عن الشرطة الباريسية هو موريس بابون المعروف بكرهه وعدائه الشديد للجزائريين، منذ أن كان مكلفا بمهام إدارية وأمنية في مقاطعة قسنطينة، وقد صرح - عند تعيينه محافظا للشرطة الباريسية- بأنه سيتصرف تصرف الرجل الذي يعرف الواقع الجزائري جيدا، وذكر بأنه سيعوض سياسة القمع بسياسة المجهود الإداري والاجتماعي¹ وسيعمل على التقرب من المهاجرين الجزائريين في فرنسا، كما تقرب بأساليبه الخاصة من الجزائريين في الجزائر، ويبدو أن هذه السياسة التي رسمها بابون هي سياسة اجتماعية في صالح أولئك المهاجرين وعلى هذا الأساس ستؤدي إلى إصلاح حالة إقامتهم وأوضاعهم الإدارية والقانونية والمهنية وظروفهم الصحية، وستعمل - فضلا عن ذلك - على رفعهم إلى نفس المستوى المعيشي الذي يعيشه الفرنسيون، غير أن ذلك هو ظاهر تلك السياسة لأن باطنها كان أظلم مما طبق على الجزائريين في وطنهم من طرف جهاز الشرطة الذي كلف به هذا الشخص.²

في جانفي 1959 أنشئ مركز كشف الهوية في " فانسان " والذي كان يستقبل مئات الموقوفين المشتبه فيهم دون محاكمة ولا أمر توقيف قضائي، حيث يطبق بناء على أمر وزاري أو من طرف محافظ الشرطة وللإشارة فإن هذا المركز لا يتوفر على أدنى شروط الاحتجاز وهذا ما يثبت أن الممارسات اللاإنسانية انتشرت في قلب فرنسا نفسها حين وصلت أبواب باريس دون أن يتكلم أو يندد إلا القليلون، وهذا ما دفع الجبهة إلى محاولة إفشال إجراءات

¹ بخصوص مسألة تنسيق العملين البيسكولوجي والقمعي قصد غزو فكر الجزائريين وتطبيق الحرب النفسية على المهاجرين، انظر: أحمد عصماني، المرجع السابق، ص 212.

² رشيد أو عيسى، المرجع السابق، ص 373.

حظر التحول لأن الظلم كان عشوائيا، حتى أصبح كل مهاجر جزائري يحمل قطعة جريدة ليجلس عليها عندما يتم توقيفه حتى يتفادى الجلوس على الاسمنت المسلح.¹

غير أن موريس بابون برر - في محاكمة مع جون لوك اينودي سنة 1999- تلك الجرائم التي ارتكبها أعوانه بقوله أن المسؤولية تلقى على عاتق جبهة التحرير التي فتحت جبهة العمليات العسكرية في فرنسا، غير أن الواقع غير ذلك فهو المسؤول عن ذلك ومن البديهي أن تدافع الجبهة عن المناضلين هناك في فرنسا وذلك من مصلحة الفيدرالية لأن المهاجرين هناك يمثلون القاعدة الأساسية لتمويل الثورة وشراء الأسلحة وتعبئة المناضلين وإطلاع الرأي العام على حقيقة ما يجري في الجزائر.²

شكلت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا أهم المنظمات السياسية التي شاركت في التحرير الوطني ويعود تأسيسها إلى ظروف ومناخ سياسي متميزين، من ذلك مثلا أن حرية التعبير كانت متاحة في فرنسا وابتعاد المهاجرين عن عمليات الاضطهاد التي عاشها الوطنيون في الجزائر فاعتبرت بذلك ولاية سابعة عند بعض الباحثين.

والواضح أن المهاجرين تمكنوا من القضاء على فكرة القوة الثالثة ومبدأ "فرق تسد" الذي سعت إليه الإدارة الفرنسية، وذلك من خلال الأعمال الفدائية والمظاهرات السياسية المنظمة. وقد أسندت قيادة الفدرالية إلى مناضلين متميزين، ففيما بين نوفمبر 1954 إلى منتصف 1956 قادها عدة مناضلين أبرزهم: مراد طربوش، نور الدين بن سالم، أحمد دوم، عبد الرحمان غراس، صالح الونشي، محمد ماضي، عبد الكريم سويسسي وأحمد طالب الابراهيم، غير أن إلقاء القبض على بعضهم وانتقال البعض الآخر إلى الخارج نتيجة التعرف على أسمائهم من طرف الشرطة الفرنسية، أدى إلى تشكيل فيدرالية ثانية عام 1956 يقودها: أحمد بومنجل، بولحروف، قدور عدلاني، أحمد طالب ومحمد لبجاوي... وآخرون، وفي منتصف

¹ روى جاب الله مهافت وهو أحد المناضلين المعاصرين لمظاهرات 17 أكتوبر 1961 حادثة مشابهة حيث أورد قائلا: "... حوالي منتصف الليل أخذونا إلى بورت دو فرساي، لقيت في ذلك المستودع حوالي ثلاثة آلاف جزائري، بالكاد كان يمكننا الجلوس...، بقيت يومين وخلال هذين اليومين كانوا يعطوننا فقط لمجنتين مع القهوة وقطعة خبز وقطعة شوكولاتة، كنا جميعا نحمل آثار الضرب بأجسادنا...، الخميس ليلا، نقلونا من المستودع وأخذونا إلى رواق بارد جدا، بالأرضية كان يوجد الرمل، لم يكن يوجد كراسي، كنا نجلس القرفصاء فوق الرمل لندفئ أجسامنا قليلا... "، أنظر: مارسيل وبوليت بيجو، المصدر السابق، ص ص 91- 92.

² رشيد او عيسى، المرجع السابق، ص 374.

1957 تعزز العمل السياسي بأسماء جديدة ووجوه قديمة ك عمر بوداود، علي هارون، محمد حربي، مسعود قروج، سعيد بوغزيز، قدور عدلاي ومنجي حسين.¹
ومنذ 1958 إلى 1962 قاد الفدرالية خمس مناضلين هم: بودواو عمر، بوغزيز سعيد، علي هارون، قدور عدلاي وسويسي عبد الكريم.²
ولئن كان المهاجرون عرضة للاضطهاد والقمع البوليسي الفرنسي، فإنهم لم يسلموا أيضا من الجرائم التي كانت تقتربها جماعات الحركة، التي تم استقدامها من الجزائر وتوظيفها في إطار قوات الشرطة المساعدة، ولكن المهاجرين تصدوا لمخاربة كل أشكال الخيانة التي أظهرتها فرق الحركة.

3- تجنيد الحركة لمواجهة جبهة التحرير بباريس:

بعد تعيين موريس بابون على رأس محافظة شرطة باريس ومقاطعة السين في مارس 1958، وتحديدًا بعد مضي خمسة أشهر انفجرت حرب داخل فرنسا بقيادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني وتشكلت فرق للفدائيين الجزائريين في قلب فرنسا لملاحقة رجال الأمن والحركة والخونة، وقد استهدفت سياسة موريس بابون * القضاء على " التنظيم السياسي لجبهة التحرير في قلب باريس ** " ولأجل ذلك عمل على إنشاء تنظيم بوليسي موازي للبوليس الموجود من قبل، والذي يتكون أساسا من الحركة الذين استقدموا من الجزائر وتم بثهم في الأحياء الآهلة بالمهاجرين الجزائريين وتحديدًا في حي باريس18 (Paris) وباريس13 (Paris13) وأوكلت للحركة مهمة رصد كل تحركات الوطنيين الجزائريين والتوغل داخل أوساطهم وساعدتهم على ذلك معرفتهم للهجات الجزائرية وسهولة توقعهم في تلك الأحياء مما يضمن عدم كشفهم من طرف مناضلي الفدرالية.³

وبناء على ذلك أطلق موريس بابون العنان للحركة فانطلقوا يمارسون مختلف الأعمال الإجرامية الشنيعة، ويفسر اهتمام بابون بهذه الفئة بما قدموه من خدمات أثبتت فعاليتهم خلال تواجده بالجزائر فيما بين 1956 و 1958، فعندما سئل في 18 مارس 1960 من

¹ عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 545.

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق، ص 545.

* وافق عليها الجنرال ديغول وحكومته برئاسة ميشال دوبري.

** يختصرها الفرنسيون بـ (OPA) (Organisation Politique Administrative)

³ سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في أكتوبر 1961، ط2، مطبعة ثالثة، الجزائر، 2009، ص ص 31-33.

طرف المجلس الأعلى لمحافظة السين عن لجوء الحركى للقضاء على تنظيم فيدرالية جبهة التحرير في باريس أجاب قائلا : " مدة سنتين عن عملي في قسنطينة خلال سنتي 1956 - 1958 تعرفت على الحرب التحريرية، ومن أجل القضاء على تنظيم جبهة التحرير في المتروبول ينبغي إنشاء قوة شرطة موازية تتحرك بسرعة دون أن تخضع للرقابة في أعمالها التي تمارسها وهي تؤدي رسالتها ".

ولهذا الغرض كون موريس بابون فريقا من العسكريين ومنهم العسكريين الضباطين " كونيال " و" بيدنجر " الذين كانا من مساعديه السابقين بقسنطينة حيث عكف هؤلاء على دراسة المسألة تحت إشراف السلطة العليا للعقيد (تيرسي) - المختص في الشؤون الجزائرية - في نهج ليل في حي باريس السابع، وبعد الدراسة شرع في تكوين قوة الشرطة المساعدة (FPA) (بتجنيد الحركى وتدريبهم لمدة ثمانية أيام في قواعدهم بمنطقة (فورد) (نوازي) و(رومانفيل). كان معظمهم قد استقدم من الجزائر ومنحوا أجورا مساوية لأجور موظفي الشرطة في المتروبول التي تراوحت ما بين 80000 و 100 ألف فرنك فرنسي قديم.

بتاريخ 20 مارس 1960 وصلت جموع من الحركى قدرت بالمئات لتشكيل " قوات الشرطة الإضافية " والذين نفذوا عمليات قمع رهيبة ضد العمال الجزائريين بفرنسا وخصوصا عند تفتيش الفنادق التي يقصدها أكثر المهاجرين الجزائريين، ولكن المهاجرين الجزائريين تصدوا لتلك العمليات التعسفية وانضموا للكفاح تحت راية جبهة التحرير الوطني.¹

بلغ عددهم حوالي 2000 إلى 3000 ممن يشكلون قوات الشرطة الإضافية دون احتساب جنود المغاوير الأوائل الذين استقروا في مناطق مختلفة من العاصمة الفرنسية.²

والحق أن يوم 21 مارس 1961 شكل يوما مشهودا في تاريخ نضال الوطنيين الجزائريين بفرنسا ضد العملاء والحركى، حيث شنوا عليهم حملة في ساحة ايطاليا ولاغوت دور في باريس، خلفت العديد من القتلى والجرحى ورد جماعة الحركى بعمليات انتقامية على الغارات التي استهدفت الحي 13 و 18 من باريس من خلال القيام بحملة على المقاهي والمؤسسات

¹ El Moudjahid , " Des Harkis a Paris" , N° 62 (31 Mars 1960), pp 49 – 50.

أنظر أيضا: سعدي بزيان، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في أكتوبر 1961، المرجع السابق ص ص 34-35.

² El Moudjahid, (L'operation " Calots bleus " Echouera ", N° 65 (31 Moi 1960), p110.

الجزائرية في ليلة الأحد والاثنين المصادف لـ 1 و 2 أبريل 1961، وامتدت المواجهة من الساعة العاشرة والنصف ليلا إلى الثالثة صباحا مستهدفة بذلك الرجال والمؤسسات.¹

كان الهدف الأساسي هو اختراق تنظيم فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا ومتابعة تحركات الجالية الجزائرية بالمتروبول، وكان هدف الحكومة الفرنسية هو تحقيق ما فشلت في تحقيقه بالجزائر من خلال G.M.P.R les bleus de chauffe الفرق المتنقلة للحماية الريفية وقد تركزوا بالدائرة 13 بباريس وهي منطقة آهلة بالجزائريين.²

ومع ذلك فإن فيدرالية جبهة التحرير وجهت نداء شديد اللهجة إلى الحركي الذين التحقوا بفرنسا لتشكيل فرق الشرطة المساعدة، وتكهنت بأن مصيرهم في ظل الجزائر المستقلة لن يختلف عن مصير مساعدي فرنسا من الفيتناميين والتونسيين والمغاربة، ودعواهم صراحة إلى الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير والتخلي عن قوات الاحتلال التي لطالما قمعت آباءهم وإخوانهم واستباححت نساءهم وأخواتهم ودمرت قراهم، وضحت بدماء الجزائريين بدل التضحية بدماء الفرنسيين.³

تم إنشاء قوات الشرطة المساعدة (FPA) والمتكونة من جزائريين تم توظيفهم بالجزائر وتم بثهم في منطقة (Noisy - le - Sec) في الضاحية الشمالية لباريس، بلغ عدد الأوائل 150 شخصا وتمركزوا في الناحيتين 13 و 18 من باريس، وارتفع عددهم في ظرف قصير إلى حوالي 400 فردا.

ولتنظيم عمل هذه الهيئة وتنسيقها مع الأخرى، أقر مورييس بابون بتاريخ 23 أوت 1958 إنشاء مصلحة تنسيق شؤون الجزائريين (SCAA)، كما وجدت مصالح أخرى من بينها مصلحة المساعدة التقنية للمسلمين الفرنسيين الجزائريين (SAT-FMA) وفصيلة الاستعلامات، وعندما بدت أهمية وجود الحركي تم زرعهم بقوة في ضواحي باريس الآهلة بالجزائريين وخصوصا في الدوائر 11 ، 19 ، 20 .⁴

¹ سعدي بزيان، جرائم مورييس بابون، المرجع السابق، ص 42.

² El Moudjahid , Des bleus de chauffe aux calots (25 Avril 1960), p 73.

³ El Moudjahid " Harkis !"Calots bleus " ! Membres des " Forces de police auxilaire " ! N° 68 (05 aout 1960), pp 188-189.

⁴ Mohamed Akli Benyounes, 7 ans dans le feu du combat. La guerre d'Algérie en France (1954-1962), Casbah Editions, Alger, 2012, pp116-117.

كان إنشاء ذلك التنظيم يهدف أساسا إلى جمع المعلومات عن مناضلي الفيدرالية وإطاراتها الذين يتم إحصاؤهم ضمن ملف يعرف بـ "ملف Z" وترتبط بها مصلحة المساعدة التقنية للفرنسيين المسلمين من الجزائر، والتي تظاهرت بتقديم المساعدة الاجتماعية ولكنها في الواقع كانت تراقب المهاجرين الجزائريين عن قرب وتنقل المعلومات إلى مصلحة التنسيق الخاصة بالشؤون الجزائرية.¹

والأكيد أن مناضلي الفيدرالية لم يكونوا عرضة لملاحقات الشرطة الفرنسية ولا لمضايقات الحركي فحسب، بل إنهم ذاقوا ألوانا من التعسف بعدما انفجرت مواجهات دامية بينهم وبين مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية، ولا غرابة حينئذ إذا عرفنا بأن سنوات الخمسينيات كانت سنوات دامية وعسيرة، طبعتها المنافسة للسيطرة على المهاجرين الجزائريين.

4- دور المهاجرين في الرد على الحركة الوطنية الجزائرية:

نسب مصالي الحاج الثورة إلى منظمته الجديدة التي سماها " الحركة الوطنية الجزائرية " ² وربما هذا ما حال دون ضمه إلى جبهة التحرير الوطني³، وأخذت الأمور مسارا خطيرا انتهى إلى حد التصادم المسلح بين الحركة الوطنية الجزائرية ومناضلي فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وكان من آثارها سقوط المئات من الجزائريين برصاص بعضهم البعض سواء في الجزائر أو في فرنسا⁴، وهو الوضع الذي استغلته الحكومة والشرطة الفرنسية للقضاء على النضال الوطني.⁵

ودون شك هل كانت الأقلية الجزائرية في مرسيليا منشغلة فقط بإيجاد عمل دائم على أن تنخرط في السياسة، واستنادا إلى تقرير الشرطة 1955 فإن قلة من المتعصبين أيدوا المتطرفين وأن الأغلبية العظمى كانت متربة، غير أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)

¹ مارسيل وبوليت بيجو، المصدر السابق، ص 110.

² التي أسسها بتاريخ 25 ديسمبر 1954 بدل حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أقدمت السلطات الفرنسية على حلها بتاريخ 05 نوفمبر 1954، أنظر: بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، الجزائر، 2007، ص 142.

ومحمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 37.
³ كما أن هناك العديد من المناضلين الذين اعتبروا مصالي خائنا نتيجة موقفه السلبي من الثورة التحريرية، أنظر: المجاهد، " مصالي مضاد للثورة وخائن للوطن " بقلم عمر أو عمران "، ج 1.

⁴ أوردت جريدة لوموند أن عدد الضحايا بلغ إلى غاية 20 مارس 1962 بالنسبة لفرنسا وحدها 12000 عملية اعتداء بين الجزائريين و 4300 قتيل و 9000 جريح، أنظر: شارل روبير أجرون، " تطور الرأي العام الفرنسي إزاء حرب الجزائر "، المرجع السابق، ص 180.

⁵ بينجامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماضي، الجزائر، 1999، ص ص 260 - 261.

كان لها مؤيدوها وقد انظم معظمهم إلى ثورة التحرير خلال 1954-1955، وهم عموما معروفون لدى مصالح الشرطة، ودائما يتم وضعهم بسرعة تحت المراقبة أو في السجن.¹

تذكر المصادر التاريخية أن المصاليين حاولوا إفشال إضراب الثمانية أيام، كما أطلقوا سراح 38 معتقلا من الحركة الوطنية وهناك منهم من قتل مناضلين من جبهة التحرير الوطني، كما كانت جرائد المصاليين تباع في الأسواق الفرنسية تحت حماية الشرطة الفرنسية.² وربما هذا ما جعل قادة الفيدرالية ومسؤوليها يعتقدون بوجود صلة بين الحركة الوطنية الجزائرية والشرطة الفرنسية.

بدأت الحركة الوطنية نشاطاتها السرية منذ ديسمبر 1954 وبرزت مهامها الأولى في توزيع جريدة "صوت الشعب" وتكفل بالعمل الدعائي محرضون مدربون كما أن العمال المنتمين إلى التيار المصالي قد تعلموا قراءة ما بين السطور.³

وفي 20 جويلية 1955 وجهت الحركة الوطنية الجزائرية رسالة إلى المجلس الوطني الفرنسي جاء فيها تنديد كبير بحالة الطوارئ والقمع المسلط على الجزائريين، كما أن مصالي أرسل بتاريخ أبريل 1955 برقية إلى مؤتمر باندونغ يندد فيها بجرائم الاستعمار ويطالب بانتخاب مجلس تأسيسي جزائري عن طريق الاقتراع العام، والذي من شأنه أن يسمح للجزائريين بتقرير مصيرهم، كما أرسل في خريف 1955 مذكرة إلى الأمم المتحدة للفت نظرها إلى الأحداث التي أدت إلى صدام بين القوانين الفرنسية والجزائرية، وألح على تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال "الجمعية العامة للأمم المتحدة" بتاريخ 24 ديسمبر 1956 طالبت الحركة الوطنية الشعب الفرنسي بالضغط على حكومته من أجل وضع حد للحرب الاستعمارية المدمرة.

وقد حاول أنصار مصالي الحاج أن يبينوا بأن أحداث الفاتح نوفمبر 1954 هي محاولات يائسة ولكن الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني جعلت المصاليين يشيعون بأنهم مفجرو الثورة، كما نشروا في أوساط المهاجرين بفرنسا بأن مصالي الحاج هو زعيم الثورة

¹Emile Temime, Op.Cit, NP.

² بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012، ص 244-246.

³ سطورا، مصالي الحاج (1898-1947) رائد الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 231.

التحريرية¹، وانطلاقاً من هنا اعتبرت جبهة التحرير الوطني الحركة الوطنية الجزائرية بمثابة تنظيم سياسي عسكري متواطئ مع الإدارة الفرنسية، كما أن العودة إلى دراسة وثائق وأدبيات الحركة الوطنية الجزائرية تكشف لنا أن مناضليها يصفون مناضلي جبهة التحرير الوطني بالخيانة، وربما كان من الخطأ القول بأن هذا التنظيم معاد لأنه استمرار للتيار الاستقلالي والأصح أن مناضليها كانوا معادين للثورة التي لم تكن على يد مصالي وأتباعه.²

لأن مصالي رفض أن تكون الثورة دون قيادته ورفض كل محاولات التحالف رغم الجهود التي بذلها أحمد مزغنة منذ نوفمبر 1954 إلى مارس 1955، وبعد إعلان الثورة عاد مزغنة إلى مصر لتكوين لجنة تضم جميع الشخصيات للدفاع عن الثورة فكانت تلك هي "الجبهة الوطنية التحريرية الجزائرية"، وأعلن عنها في بيان أُرُخ بالقاهرة يوم 11 جانفي 1955. تكونت من "أحمد مزغنة عن الحركة الوطنية الجزائرية، محمد خيضر عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وحسين لحول عن اللجنة المركزية السابقة" وكان مصالي موافقاً عليها، غير أنه عدل عن ذلك حينما اتسعت لتضم عناصر برجوازية ودينية (الابراهيمية عن جمعية العلماء وبيوض ممثل الاتحاد الديمقراطي)، وعندما حل صيف 1956 وانضمت كل النشاطات السياسية التقليدية إلى جبهة التحرير الوطني وظلت الحركة الوطنية هي التنظيم المستقل الوحيد، عندئذ ظهرت مواجهات بين المجموعتين لإزاحة مصالي.³

كان أغلب المهاجرين منخرطين في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث تمكنت هذه الحركة سنة 1954 من احتواء 700 مناضل رغم حالة الانشقاقات التي كانت تعرفها، وتشهد الوثائق والوقائع التاريخية على أن الجالية المهاجرة استقبلت نبأ اندلاع العمليات الفدائية في الفاتح من نوفمبر بحماس كبير ونسبت تلك العمليات إلى الموالين لمصالي الحاج، وربما هذا ما زاد من مخاوف وشكوك الحكومة الفرنسية وجعلها تحظر أي عمل سياسي لتلك الحركة منذ 4 نوفمبر 1954، كما أن فدرالية جبهة التحرير بفرنسا جمعت حولها إطاراً قديمة وبسيطة، معادية تماماً ومناهضة للنظام الكولونيالي الفرنسي.

¹ الغالي غربي، فرنسا والثورة التحريرية (1954-1958) دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 141-142.

² رابح لونيسي، "تحولات الحركة المصالية وتفسيرها"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة المنعقد بولاية البليدة يومي 24 و 25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر، 2007، ص 130.

³ سطوراً، مصالي الحاج رائد الوطنية، المرجع السابق، ص 231-232، 236.

ولا غرابة إذا كانت قيادة الفدرالية قد استفادت من حالة الاضطراب في الجزائر وسعت إلى ضم القاعدة النضالية المصالية، في وقت ظل فيه أنصار مصالي الحاج (MNA) يستغلون الالتفاف الجماهيري حولهم، وذلك بكسب مؤيدين للثورة ومساهمتهم في دفع اشتراكات مالية مهمة.¹

بلغ عدد مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية خلال 1956 أكثر من 1000 مناضل في حين واجهت فيدرالية فرنسا بعض الصعوبات عندما كانت تتوسع فوق التراب الفرنسي، فمنذ الأشهر الأولى لسنة 1955 سعى محمد بوضياف إلى جمع إطارات الجهة الشرقية لفرنسا في كل من فورباش (Forbache)، ميلهوز (Mulhouse) وسوشو (Sochaux)، وابتداء من شهر أوت 1955 شهدت الهجرة الجزائرية دعما قويا وخصوصا من ناحية الشمال القسنطيني وكانت تمد جبهة التحرير الوطني بالمناضلين الجدد والشباب.

ومنذ 1956 كان بولاية باريس ما يربو عن 200 مناضل في إطار فيدرالية جبهة التحرير² وبقيت هذه المرحلة شبه سلمية ما بين جبهة التحرير الوطني (FLN) والحركة الوطنية الجزائرية (MNA)، غير أن بعض المناطق الفرنسية كليون (Lyon) وغرونوبل (Grenoble) والمنطقة الإدارية (18) بباريس شهدت بعض النقاشات داخل مقاهي يسيرها مصاليون، وبحلول عام 1956 واجهت جبهة التحرير الوطني حربا مدنية حقيقية شرسة مع الحركة الوطنية الجزائرية. وتشير بعض المصادر إلى أن فيدرالية فرنسا ظلت تتحاشى التصادم مع الحركة الوطنية الجزائرية إلى غاية اغتيال مناضل قديم (اسمه صافي) داخل فندق-مطعم يقع بشارع القاهرة، ولكن الفدرالية رفضت أن ترد على الاعتداءات التي يتعرض لها مناضلوها، إلا أن أولئك المناضلين رفضوا تلك الوضعية بشدة وأصروا على تكوين جماعات مسلحة وفي انتظار تحقيق مطالبهم توقفوا عن جمع الأموال والمساعدات والتبرعات إلى أن استجابت الفدرالية لمطالبهم في خريف 1956.

¹ أفينيو وبلانشايس، المصدر السابق، ص 168 - 170 .
² بينما كانت الأغلبية العظمى من المهاجرين مؤطرة بشكل قوي جدا من طرف مصالي الحاج، ولهذا انحازت جميع فروع حركة انتصار الحريات الديمقراطية لما سيعرف فيما بعد بالحركة الوطنية الجزائرية، وقد أشار بنجامين ستورا إلى أن ولاية شمال بلجيكا وهي أقوى ولاية من بين الولايات الأربعة التابعة للحركة الوطنية الجزائرية كانت تضم 5000 مناضل، بينما كانت ولاية شمال ساري تضم 1200 مناضل في حين كان لولايتي الجنوب- وسط وباريس- نورمانديا 1000 مناضل لكل منهما، انظر: دحو جربال، المرجع السابق، ص 38.

حاول بعض مناضلي الفدرالية والحركة الوطنية الجزائرية* أن يخففوا من حالة الاضطراب وعدم الاطمئنان بسبب العنف السائد ولكنهما اخفقا، وسقط نتيجة لذلك 4000 مهاجر في فرنسا، ومع بداية 1957 تساوى تقريبا عدد مناضلي (FLN) و (MNA) فكان لكل منهما ما بين 10000 و 15000 مناضل ورجحت الكفة لصالح الفدرالية في ديسمبر 1957.¹

تأكد المصاليون بعد أشهر من عمر الثورة من وجود جبهة وجيش تحرير فعلا وهما الذين يقودان العمل المسلح، وفي سنة 1956 اقترح على المصاليين توحيد القوانين وخلق مجلس وطني للثورة ولكنها كانت محاولة فاشلة.²

وقبل ذلك فإنه إلى غاية نوفمبر 1954 ظل المهاجرون الجزائريون خاضعين للسيطرة المصالية، وقد كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية تتولى تنظيم شؤونهم، ورغم ذلك وجد بفرنسا بعض المناضلين الذين رفضوا الانصياع لمصالي فمنعتهم منظمته من أي نشاط ثوري وسلطت عليهم إرهابا عنيفا ورغم ذلك الإرهاب فإن أول من انظم إلى جبهة التحرير كانوا من هؤلاء، وكان لذلك تأثير كبير، حيث حدد موقف المهاجرين السلي من الجبهة وخاصة بالنظر إلى ما أشاعه مصالي وأتباعه في أوساط المهاجرين المعزولين عن وطنهم من أنهم المسؤولون عن تفجير وتنظيم الثورة، ويجب أن نشير هنا إلى أن المظاهرات التي نظمتها الحركة الوطنية الجزائرية -دون اعتراض المسؤولين الفرنسيين- قد ساعدت على تضليل المهاجرين الجزائريين وأوهمت الفرنسيين بأن "الحركة الوطنية الجزائرية" تحظى بالالتفاف الجماهيري.³

وظلت الحركة الوطنية الجزائرية متحذرة بقوة في مناطق الشمال والشرق والوسط (كليمون، فيرون وماتلوسون) وكذا بمنطقة (ليون)، وقد تمكنت الفدرالية من السيطرة على منطقة ليون في بداية عام 1958 بانضمام مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية إليها⁴، حيث انضمت أعداد هامة من مناضلي وإطارات الحركة إلى فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وخاصة

* أحدهم كان يدعى (فيلالي) من مناضلي MNA.

¹ باتريك أفينو وجون بلانشايس، ج 2، المصدر السابق، ص 171 - 172.

² لونيبي، "تحولات الحركة المصالية وتفسيرها"، المرجع السابق، ص 137-138.

³ يحيى بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 163.

⁴ أفينو و بلانشايس، المصدر السابق، ص 172.

بعد ما حققته هذه المنظمة من نجاحات باهرة وخصوصا بعد 25 أوت 1958 تاريخ شن هجومات واسعة على المراكز البترولية في فرنسا.^{1**}

وربما يمكننا إضافة سبب لا يقل أهمية عن الأسباب السالفة الذكر وهو الهزات العنيفة التي تعرض لها تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية، وخاصة بعد اختراق المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية وخلق جبهة الفاد FAAD (الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي)، قصد استعمالها كورقة ضغط على الحكومة الجزائرية خلال سير المفاوضات الجزائرية- الفرنسية، وخاصة بعدما تأزمت المسألة بسبب مشكلة الصحراء الجزائرية.²

ورغم حالة الاقتتال بين الإخوة الفرقاء إلا أن دعمهم للثورة لم يتراجع حيث قدمت قيادة الفدرالية إلى قيادة جبهة التحرير الوطني 800 فرنك فرنسي، وارتفع المبلغ بسرعة إلى مليون فرنك فرنسي شهريا وقد تزامن ذلك مع وصول إمدادات مالية من بلدان عربية عديدة.³ ولكن التركيز على العمال المهاجرين ومساهمتهم الحاسمة في النضال الوطني، لا يجب أن يدفعنا إلى إغفال الدور البارز الذي لعبه الطلبة والمثقفون والرياضيون في إطار الدعم الإعلامي والدبلوماسي للثورة التحريرية.

المبحث الثالث: الدعم الإعلامي والدبلوماسي للثورة التحريرية:

1- دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:

أولت الفدرالية عناية كبيرة لتأطير الطلبة الجزائريين الذين كانوا يدرسون في فرنسا فكانت مسألة إدماج الطلبة في غاية الأهمية بالنسبة لقادة الولاية السابعة⁴، وتبعاً لذلك انشأت فروعاً تابعة للاتحاد في جميع المناطق التي يتواجد بها الطلبة قصد حمايتهم من القمع البوليسي

^{**} وجه دعوة صريحة لكل الجزائريين الذين مازالوا مترددين في الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني وأكد أن موقفهم يعين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على تحقيق الاستقلال الوطني - عن جماعة مسؤولي " الحركة الوطنية الجزائرية " : نصبه أحمد بن عاشور المدعو " القلاوي الاكل " (من مواليد (قمار) وادي سوف، عضو المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية ومسؤول منظمة الحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا.

¹ المجاهد، " نداء جديد إلى الطلاب من الجمعية العامة للطلبة المسلمين الجزائريين "، ج 1 / ص 85.
² عبد الستار حسين، " مسألة إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المفاوضات الفرنسية الجزائرية " مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة- الجزائر، العدد 1، أفريل 2016، ص ص 112-115.

³ افينو وبلانشايس، المصدر السابق، ص 172.

⁴ Daho Djerbal, Op.Cit, p 54.

في 19 ماي 1956، ونشير هنا إلى أن عدد الطلبة المدبحين في إطار الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إلى غاية أوت 1961 بلغ نحو 380 طالبا يتوزعون كما يلي:

- الناحية الأولى: تضم باريس الغربية.
- الناحية الثانية: تضم الشمال الشرقي.
- الناحية الثالثة: تضم الجنوب الغربي.

وإلى غاية أوت 1961 التحق ما يقارب 62 طالبا بمختلف مصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و62 طالبا آخر بصفوف جيش التحرير الوطني.¹
وقد وصف أحد الطلبة المعاصرين وهو جودي الاخضر بوطمين شوق الشباب للجهاد قائلا:²

"... اتخذ الطلبة مسؤوليتهم بأنفسهم، فتابع معظمهم دراسته واتجه البعض منهم نحو مهنة التعليم في الأقطار العربية، واتجه عدد قليل منهم إلى الثورة ونجحوا بعد مجهودات شاقة في التواصل إلى الأفراد القلائل المكلفين بالثورة المسلحة وشؤونها الحربية، وإلى الاتصال بالمسؤولين السياسيين الموفدين إلى الخارج إذ ذاك، وهكذا تمكن هؤلاء من فترات تدريبية ثم السفر نحو الجزائر، ولم يصلوا إلى التراب الوطني إلا بعد أن مروا بصعوبات يشيب لهاؤها الأطفال".³

ونجد أن جريدة الجزائر الجديدة تتبع نشاطات الطلبة الجزائريين التي كانت تهدف إلى التعريف بالقضية الوطنية، حيث أوردت:

" غادر الجزائر إلى فارصوفيا — عاصمة الجمهورية الشعبية البولونية — 130 شابا لحضور المهرجان العالمي للشبيبة والطلبة وللمساهمة في تدشين عهد جديد، عهد الحرية والسلام والتآخي بين الشعوب وتأمين تأييد الشبيبة العالمية للقضية الجزائرية التي لا تنفصل عن قضية الحرية والسلام في العالم.

¹ محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 258.
² في كتاب له بعنوان: " ثورة الجزائر كما شاهدها وقرأت عنها" صادر عن مطبعة البعث بقسنطينة، سنة 1981.
³ أحمد بن نعمان، جهاد الجزائر، حقائق التاريخ ومغالطات الاديوجرافيا، ط2، دار الأمة، الجزائر، أفريل 1992، ص ص 73-75.

قامت الشبيبة الجزائرية - بقدر ما تسمح به ظروف القمع والإرهاب السائدة اليوم في بلادنا- باستعدادات هامة لهذا المهرجان العالمي، فنظمت الاجتماعات والاحتفالات المحلية أنتجت خلالها أحسن القطع الفنية والأدبية من أغاني شعبية وقصائد وأشعار وقطع تمثيلية وفنية، لعرضها على هذا المهرجان العالمي".¹

والحق أن الشبيبة الجزائرية بسفرها إلى فارصوفيا، وبمساهمتها النشيطة في المهرجان العالمي الذي جمع ممثلي كافة شبان العالم، قامت بواجبها في نشر القضية الوطنية الجزائرية ومبادلة التجارب مع شبان العالم وفي سبيل نصرها، إذ كانت خير مثال للكفاح والتضحية والنشاط في سبيل مستقبل أفضل.²

ونود أن نشير هنا إلى أن تعرض الطلبة الجزائريين لممارسات عنصرية ومضايقات شديدة متمثلة في حملة الاعتقالات والمداهمات والمتابعات السافرة من طرف الطلبة والبوليس الفرنسي كانت من أبرز الأسباب التي دفعت الطلبة إلى عقد مؤتمرهم الثاني بتاريخ 24 إلى 30 مارس 1956 بباريس والذي تم الإجماع فيه حول لائحة مطالب مشروعة ممثلة في:

- اعتبار الاستعمار الفرنسي مصدرا رئيسيا لفقر وجهل وبؤس الجزائريين.

- المطالبة بالاستقلال الوطني.³

- إدانة سياسة القمع والعنف التي تمارسها السلطات الفرنسية والتي توسع الهوة وتزيد القطيعة بين الشعبين.

- المطالبة بتسريح كل المناضلين الوطنيين.

- الإصرار على فتح حوار جاد مع جبهة التحرير واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري.⁴

ومما لا شك فيه أن الطلبة الجزائريين تمكنوا بفضل كفاءتهم وقدرتهم على الإقناع من التأثير

¹ الجزائر الجديدة، "فارصوفيا تستقبل الشبان الجزائريين بأذرع مفتوحة"، السنة 10، العدد 97 / سبتمبر 1955. المصدر نفسه.

² تدخل في هذا السياق مظاهرة الطلبة الجزائريين في باريس يوم 23 فيفري 1956 والتي تعبر فعلا عن نقل الثورة إلى التراب الفرنسي، أنظر: جمال يحيوي، "الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام" المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 137.

³ عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962) "مشارب ثقافية وادبولوجية" ط2، طبع المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، روية، الجزائر، 1955، ص ص 59-60.

على قسم لا بأس به من الطلبة الفرنسيين¹، غير أن الاهتمام بالثورة التحريرية بدأ بشكل فردي لدى بعض قادة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين (UNEF)، وخاصة حينما وجد طلبة الاتحاد أنفسهم مجبرين على التفاعل مع المشكلات الدراسية في المستعمرات وإيجاد سبل للتعاون مع طلبة المستعمرات ومن ثم الاعتراف بالجمعيات الطلابية فيما وراء البحار، وعلى هذا الأساس اعترف الاتحاد مبكرا بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) منذ تأسيسه واعترف بخصوصية الأمة الجزائرية التي تختلف عن الأمة الفرنسية، رغم أنه لم يكن مصرحا به، ومنذ 1960² تصدر الاتحاد قائمة الرافضين للحرب والمؤيدين لضرورة توقيفها وساند خاصة حركة الشباب الفرنسي الراضية للتجنيد³، كما أذاع بيانا بمناسبة عقد المفاوضات الجزائرية - الفرنسية شدد فيه على ضرورة استمرار المفاوضات ومن أبرز ما جاء فيه :

" أن الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا يؤكد من جديد أن المفاوضات مع الحكومة المؤقتة والوصول بهذه المفاوضات إلى هدفها المنشود هو وحده الكفيل بوضع حد لهذه الوضعية الدامية"⁴. وبالنظر إلى هذا النشاط يمكن القول بأن اتحاد الطلبة دخل ضمن جبهة رفض الحرب وكان بمثابة فيدرالية طلابية ضخمة، شأنها في ذلك شأن النقابات العمالية الكبرى وكان نشاطه في

¹ شكل الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين إطارا اجتماعيا خاصا، تمثلت فيه فئات اجتماعية مختلفة الاتجاهات والمبادئ وما لبث هذا الاتحاد يتوسع جغرافيا وعدديا ولم يتأثر بمجريات وظروف الثورة في الجزائر وأصبح اتحاد الطلبة يمثل جناحا سياسيا متكاملًا في فرنسا يمتد من اليسار المتطرف إلى اليمين المتطرف.

² مثل 07 مارس 1960 تاريخا مهما في المسيرة الطلابية، إذ أنهى مؤتمر اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة العالم أشغاله وصادق على لوائح لفائدة السلم وكان ذلك بتونس من 23 فيفري إلى 27 فيفري 1960، واستفاد الطلبة الجزائريون من مساندة قوية من طلبة اليابان، المجر، ألمانيا الشرقية، البرازيل وكوبا...، وكانت كل اللوائح تدعو إلى مساندة الطلبة والشعب الجزائري في كفاحهم العادل وتشجب بقوة جرائم فرنسا، وتهيب بمواقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أنظر:

المجاهد، " مؤتمر اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة العالم ينهي أشغاله ويصادق على لوائح لفائدة السلم"، العدد 62/7 مارس 1960.

³ من أهم الأعمال التي حققها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين تأثيره المباشر على قسم لا بأس به من الطلبة الفرنسيين، فعندما عقد الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين مؤتمره السنوي في أواخر أبريل 1957، وخرق قانونه الأساسي واضطر إلى الخوض في مسائل سياسية ومن بينها الثورة التحريرية، ظهر انقسام بينهم بين مؤيد ومعارض للثورة، وتجنبنا للانقسام طالبت العناصر المعتدلة بتأجيل نقاش القضية الجزائرية إلى المؤتمر القادم ولكن المتعصبين رفضوا ذلك فأنتهى الأمر بانقسام منظماتهم الطلابية إلى قسمين:

قسم متطرف ويضم طلبة جامعة الجزائر ويدعو إلى مقاطعة الطلبة الجزائريين ومحاربة الثوار ويضم حوالي 17 منظمة طلابية.

وقسم معتدل يدعو إلى ربط علاقات مع الطلبة الجزائريين وإنهاء الحرب ومنع الجنود الفرنسيين من ارتكاب المزيد من الفضائع والجرائم والأعمال التعسفية ضد الجزائريين، ويتشكل من حوالي 43 جمعية جهوية وإقليمية. انظر: يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، طبعة خاصة منقحة ومزودة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 441-442.

⁴ بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص 166.

المراحل اللاحقة انتقاما من المواقف المتحفظة خلال السنوات الماضية فأصبح يساند الشبكات التي تدعم جبهة التحرير ويشارك في تنظيم وتأطير التظاهرات والمظاهرات¹ المناهضة للحرب والمؤيدة لاستقلال الجزائر، وقد استفاد اتحاد طلبة فرنسا من الطابع الجماهيري الذي خدم القضية الوطنية بشكل كبير، وذلك بفضل اتساع دائرة تأثيره في المجتمع الفرنسي وهذا راجع إلى اختلاف تشكيلاته الاجتماعية والعرقية والفكرية والادولوجية وغيرها.²

غير أن تلك المواقف³ التي عبر عنها الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا كانت سببا في حرمانه من الإعانة المالية التي كان يحصل عليها، ولكن الأهم هو أن نقابات العمال ومنظمات الطلبة والشباب اتفقت على جعل يوم 28 جوان 1960 يوما للعمل من أجل السلام في الجزائر، ورغم تشديد الرقابة الفرنسية ومنعها للمظاهرات والتجمع في ذلك اليوم إلا أن الفرنسيين عبروا عن موقفهم المناهض لاستمرار الحرب في الجزائر.⁴

ومع ذلك فإن الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين واصل دعمه للكفاح الوطني المشروع وذلك من خلال مظاهراته المناهضة للقمع والمناصرة لاستقلال الجزائر والمؤيدة لمواصلة المفاوضات الجدية بين الطرفين، وقد شارك الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين في تجمع بساحة السوربون يوم السبت 21 أكتوبر 1961، وفي مظاهرات بالحي اللاتيني ومونبارناس ودنفر- روشرو يوم الاثنين 23 أكتوبر، وهذا ما زاد من تعميق فكرة الاستقلال الكامل في الأوساط الفرنسية خصوصا⁵ والعالمية بشكل عام.⁶

¹ شارك طلبة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين في أول مظاهرة مناهضة للحرب الجزائرية يوم 27 أكتوبر 1960، أنظر:

Pierre Nora, les francais d'Algerie, Christian Bourgois Editeur, 2012, p13.

² الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، 301.

³ المجاهد، "الرأي العام الفرنسي يتحرك"، العدد 72 / 11 جويلية 1960.

⁴ عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 152.

⁵ أشارت صحيفة البعث إلى تأثير الثورة الجزائرية على الشعب الفرنسي وعلى وعيه الواقعي، موضحة بذلك أن كل كلمة تقال في فرنسا وكل موقف يتخذ إنما تكمن وراءه مصالح حيوية، ومؤكدة أن مظاهرات الشعب الفرنسي ليست من قبيل المثالية المجانية، بل إنها تعبير عن المصالح الحيوية لهذا الشعب ذاته، وهذه المصالح تصرخ وتصرخ منادية باستقلال الجزائر وتخلص فرنسا من الاستعمار، وقد كتبت في إحدى مقالاتها (العدد الثامن بتاريخ 8 جوان 1956): "إنهم لا يهبون الاستقلال للجزائر، بل يطلبون تحررهم من عبء استعمارهم للجزائر يطلبون التخلص من أوضاع ستؤدي بفرنسا إلى الانحلال المحقق"، أنظر: أصداء الثورة الجزائرية في جريدة البعث، نماذج من المقالات المنشورة سنة 1956، منظمة الطليعة العربية في تونس، مكتبة الطليعة، ص 13.

⁶ مارسيل وبوليت بيجو، المصدر السابق، ص 160.

والأكيد أن الدعم الغربي الذي حظيت به الثورة والتفاف المثقفين والمفكرين حولها يعود إلى الإنجازات التي حققتها والنشاط الكبير الذي أبدته جبهة التحرير خلال سنة 1958 حيث حققت وحدة الشعب وأثبتت أنها الممثل الشرعي الوحيد للجزائريين، يضاف إلى ذلك الحضور البارز لبعض الشخصيات الفاعلة أمثال فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف وقد كانت سنة 1959 سنة عسيرة، بل إنها كانت الأصعب سياسيا وعسكريا حيث عرفت أزمة في صيف 1959 ثم 16 سبتمبر و 10 نوفمبر 1959.¹

والواقع أن الطلبة والمثقفين الجزائريين بالمهجر لعبوا دورا فاعلا في الجانب الإعلامي، فحينما أنشأت جبهة التحرير الوطني جريدة "المقاومة الجزائرية" من أجل تنوير الرأي العام الفرنسي عامة وربط المهاجرين بالثورة على وجه الخصوص، نجد بأنها أوكلت مهمة تحريرها إلى الفئة المثقفة من الجالية الجزائرية وقد ظهرت في طبعتها الأولى بباريس (أواخر سنة 1955)، وفي مطلع 1956 بدأت تطبع في المغرب وفي منتصف ذات السنة ظهرت طبعتها الثالثة في تونس، وهذه الطبعات الثلاث تختلف في أسلوبها وتحريرها، وربما كان ذلك بسبب عدم التنسيق بين هيئات التحرير، ولعل أبرز ما يلاحظ هنا هو وصول الجريدة إلى أنحاء شتى من العالم بدء بدخولها إلى الجزائر عن طريق التهريب.²

ينبغي تذكير القارئ هنا بأن الطلبة الجزائريين من خلال منظماتهم المتمثلة في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ظلوا متحفظين بعض الشيء لفكرة إدماجهم في صفوف جبهة التحرير الوطني، ولكن بعد أن مرت الأوقات الصعبة: فترة وضع الهياكل والمواجهات مع قوى الحركة الوطنية الجزائرية والشرطة الفرنسية، بدأ التفكير عندئذ في دمج العنصر الطلابي والثقافي دجما أفضل، ويبدو أن الهدف الأساسي الذي كانت الفيدرالية ترمي إلى تحقيقه هو جعل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "وحدة قتال" للجبهة، من أجل استعمالها كوسيط لإرسال الشباب المتعلمين إلى الحدود، إلى حين يتم ضمهم إلى المقاومة في الجبال³، وقد كان الحال كذلك بالنسبة لفرع مونبولي الذي قام تحت قيادة بن عدودة بإرسال عشرة من

¹ Martin Evans, "Le FLN face a De Gaulle", De Gaulle et l'Algérie (1943-1969), Op.Cit, pp 54-61 .

² محمد يعيش، "دور الجالية الجزائرية بالمغرب في الثورة من خلال نظام التعبئة والإعلام"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 15 - 16، 2013، ص 285 والهامش رقم (10) ص 292.

³ Daho Djerbal, "La question des voies et moyens de la guerre de libération nationale en territoire francais", p p 112- 116.

أعضاء الفرع إلى الجبهة، والذي كان رقما قياسيا، وفضلا عن ذلك فإن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يجب أن يلعب الدور المنوط به، قصد التأثير على الرأي العام الفرنسي والدولي¹ وذلك بناء على ما أقر في أرضية مؤتمر الصومام، ويبدو أن إدماج المثقفين للجنة الفيدرالية يذهب في هذا الاتجاه أيضا.²

إذ كان الإطار العام للثورة هو الإطار الذي اختاره المثقفون لممارسة نشاطهم، وكانوا ينصرفون إلى الإبداع في نطاق هذا الإطار العام، وكانت جهودهم الفردية موضع تقدير الأوساط الأدبية في الوطن العربي وحتى في البلاد الأجنبية... فقد نشرت مقالات ودواوين وألفت العديد من القصص، وظهرت دراسات في الصحف والمجلات العربية وترجم الأدب الجزائري الذي كتب في ظروف معنية -بالفرنسية- إلى اللغة العربية في أقطار عربية مختلفة كما ترجم إلى بعض اللغات الأجنبية، وكانت تلك الجهود الأدبية كلها تستمد عزيمتها من عزم الثورة الجزائرية نفسها.³

وسواء بالنسبة للطلبة الجزائريين في المشرق أم لإخوانهم في أوروبا، فبعض رجال الجبهة⁴ كانوا يرون أن حاجة الوطن ومصلحته الآنية تتطلب تجنيد الطاقة الحية في البلاد وخاصة الشباب المثقف وصوروا الوطن بالمرض وأنه لا بد له من علاج، وعلاجه لن يكون من طرف الفلاحين والعمال فقط بل يجب أن يكون هذا العلاج من المتعلمين والمثقفين، ورأيهم هو الالتحاق بالثورة ولو أنهم لا يباشرون اتخاذ المسؤولية بأنفسهم وكان هذا العدد قليلا.⁵

والواقع أن النشاط الإعلامي الكبير الذي قام به الطلبة والمثقفون في أجزاء مختلفة من العالم قد أتى ثماره، والدليل على ذلك هو جسور التواصل التي خلقت بين الجزائريين والمغاربة خصوصا والعرب عمومًا وترجمها صور التضامن الذي شمل جوانب مختلفة، حتى أن تونس والمغرب تعرضتا لشتى الغارات الاستعمارية وفتحتا مدتهما وقراهما لمئات الآلاف من اللاجئين

¹ بخصوص النقاط السالفة الذكر وللإطلاع أكثر، انظر:

Ali Haroun, La 7eme wilaya, la guerre du FLN en France 1954 – 1962, Casbah éditions, Alger, 2005, pp 71 – 75.

² Ibid, pp 116-120.

³ أحمد طالب الابراهيمى، "الكاتب الجزائري في منطلق جديد"، الثقافة، السنة الرابعة، العدد 21 جوان- جويلية 1974، ص10.

⁴ كان أكثرهم يرون بأن الأفضل للطلبة الجزائريين سواء الموجودين منهم في الشرق أو في الغرب أن يواصلوا دراستهم، لأن حاجة الوطن لهم ليست خلال الثورة بل بعد الاستقلال.

⁵ أحمد بن نعمان، جهاد الجزائر، المرجع السابق، ص 75.

وساعدتا على إنشاء القواعد العسكرية لجيش التحرير، وتعرضتا لاعتداء ثلاثي كاد يدفع إلى حافة حرب عالمية ثالثة.¹

ومن جهته كان الاتحاد العام لطلبة تونس حاضرا بقوة لدعم إنجازات الثورة الجزائرية وذلك لإرساء الأسس الاقتصادية والاجتماعية لوحدة المغرب العربي الكبير والتي تبقى مرهونة باستقلال الجزائر، وفي هذا السياق كتبت مجلة الفكر التونسية: "ما كاد يعلن إيقاف القتال في الجزائر الشقيقة وفي غمرة الكفاح والانتصار التي شملت جميع الأحرار في العالم بأسره وفي الشمال الإفريقي بالخصوص، انبرى المسؤولون في هذه الديار يدرسون فكرة توحيد أقطار المغرب العربي الكبير على ضوء استقلال الجزائر الوشيك، ويحللون أصولها ووجهها وأيسر السبل لتحقيقها، ولعل أهم عمل في طريق هذه الغاية السامية وأكثر ايجابية الندوة التي نظمها الاتحاد العام لطلبة تونس صحبة زملائهم الجزائريين والمغاربة حول ضبط الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تبقى عليها وحدة المغرب العربي".²

وعلى المستوى القاري شارك وفد عن اتحاد الطلبة الجزائريين في المؤتمر العالمي للطلبة الذي انعقد بنيجيريا من 11 سبتمبر إلى 22 سبتمبر 1957، حيث قدم الوفد الجزائري عرضا وافيا عن وضعية الجزائر والطلبة وحالة التعليم قبل الثورة وبعدها³، وأصدر المؤتمر لائحة من بين ما جاء فيها دعوة للحكومة الفرنسية بتغيير سياستها مع الطلبة، كما أوصى الجميع بالتضامن مع الجزائريين وتنظيم أسبوع لذلك (من 04 إلى 11 نوفمبر 1957)، وأن تحترم فرنسا لائحة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية استقلال الجزائر وإيجاد حل عادل سلمي وديمقراطي.⁴

¹ عبد المجيد مزيان، "تضحيات من أجل كل الشعوب"، الثقافة، السنة 14، العدد 84، نوفمبر - ديسمبر 1984 ص ص 11-12.

² سعيد جلاوي، "الصراع الثقافي بين الاستعمار والثورة الجزائرية - دراسة من خلال مجلة الفكر التونسية 1955-1962"، مجلة معارف، العدد 14، السنة الثامنة (أكتوبر 2013)، ص 119.

³ كان الطلبة الجزائريون قد عرفوا بفضاعة الوضع القائم في الجزائر عند مشاركتهم في المهرجان العالمي الخامس للشبيبة العالمية بفارصوفيا سنة 1955، حيث نقرأ في أحد مقالات الجزائر الجديدة مايلى: "... مما لاشك فيه... أن شبيبة بلادنا تقوم اليوم في فارصوفيا بواجبها في إطلاع شبيبة العالم على ما يقاسيه شعبنا ولا سيما الشبيبة الجزائرية المكافحة، من ويلات القمع والتعذيب والتسجين وأحكام بالإعدام، وما يعانيه شعبنا وشبيبتنا من البؤس والبطالة والحرمان في ظل النظام الاستعماري العفن، كما أنها تشرح أمام شبيبة العالم ما (كذا) مع شعبنا من الظفر بالحرية والعدالة والمستقبل الزاهر، نتيجة لكفاحها المتعاضم في سبيل مطالبتها وللتضامن العالمي" انظر: الجزائر الجديدة، "فارصوفيا تستقبل الشبان الجزائريين بأذرع مفتوحة"، المصدر السابق.

⁴ فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، الذاكرة، السنة الأولى، العدد 03، خريف 1995، ص ص 164 - 165.

ظل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين يشارك بالخطب والمناشير والضحايا في الاحتفال بيوم الكفاح الطلابي الموافق لـ 21 فيفري، وذلك طبقا لمقررات مؤتمر باندونغ وكانت الاحتفالات تتم خاصة في باريس وبعض المدن الفرنسية، وتشرف عليها لجان من طلبة المغرب العربي وإفريقيا السوداء والطلبة الديمقراطيين الفرنسيين، وقد ضاقت الحكومة الفرنسية بنشاط الطلبة الجزائريين فقررت حل الاتحاد في 28 جانفي 1958 بدعوى أن هذه المنظمة تقوم بعمل سياسي هدام ينال من أمن الدولة الفرنسية ويخرج بالطلبة عن نشاطهم الثقافي التقليدي.¹

ومن جهة أخرى جدد المؤتمرون (مؤتمر أكر) الذي انعقد من 8 إلى 12 ديسمبر 1958 مساندتهم للقضية الجزائرية ودعمهم للشعب الجزائري في حق تقرير المصير، كما درست القضية الجزائرية في المؤتمر العالمي للطلبة الذي انعقد من 15 إلى 25 فيفري سنة 1959 بـ (ليما) عاصمة (البيرو)، وكذا في المؤتمر الطبي العربي السابع والعشرين الذي انعقد من 16 إلى 20 جوان 1959 بمدينة دمشق والذي شهر فيه المشاركون بحجرات الاستعمار وأدرجت القضية الجزائرية كذلك في جدول أعمال المؤتمر الإفريقي الثاني المنعقد بـ (منروfia) من 04 إلى 08 أوت 1959 وصودق فيها على اللوائح التالية:

- الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة.
 - تقديم عون مادي لجيش وجبهة التحرير الوطني.
 - تكثيف النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية.²
- وحتى إن كانت تلك المطالب عادلة ومشروعة، فإن السلطات الفرنسية ردت بإلقاء القبض على الطلبة الجزائريين واتهامهم بإعادة تشكيل منظمة ممنوعة حيث تولت الشرطة بحثهم بأساليب تعذيب رهيب³، وقد وجه المكتب التنفيذي للاتحاد العام للطلبة الجزائريين في

¹ المجاهد، " يجب إطلاق سراح الطلبة ! " العدد 37، 1959/02/25.

² فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 168.

³ يشهد على تلك المحنة مقال من جريدة المجاهد جاء فيه : " صدر في الأسبوع الماضي بباريس كتاب عنوانه (التعفن) وهو عبارة عن تقارير وضعها أربعة طلاب جزائريين ووصفوا بالتدقيق عمليات التعذيب الوحشية التي سلطتها عليهم الشرطة الفرنسية، وعلى رأسها مديرها الم. فييو وقد أوقف الطلبة الأربعة في شهر ديسمبر الفارط بتهمة النيل من أمن الدولة الخارجي وإعادة تكوين منظمة منحلة وهؤلاء الطلبة هم : بشير بومعزة - موسى قبائلي - بن عيسى سوامي ومصطفى فرنسيس شقيق السيد أحمد فرنسيس وزير المالية في الحكومة الجزائرية، كما وردت أسماء لطالبيين آخرين هما: عبد القادر بلحاج والحاج علي الصغير خيضر، ولكن ما كاد الكتاب يوزع على المكتبات ويصل إلى بعض القراء حتى أمرت وزارة الداخلية الفرنسية بحجزه ومنع ترويجه بدعوى " أن التهم التي يتضمنها ضد البوليس غير ثابتة ولم يقع البت في صحتها لحد الآن ". =

عام 1959 قائمة إلى جميع الاتحادات الطلابية في العالم حتى يطالبوا حكوماتهم بالتدخل لدى الحكومة الفرنسية لتطلق سراح الطلبة الجزائريين.¹

وفي ذات السنة اجتمعت اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمي للطلبة من 20 إلى 26 جانفي 1959 وصادقت على لائحة تسجيل قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة، إذ اعتبرتها عاملا في تطور الموقف السياسي بالجزائر، وسجلت مضاعفة فرنسا لأعمال القمع ونددت بسياسة الإدماج واستنكرت اعتقال الطلبة الجزائريين²، كما أشارت إلى جهود فرنسا لإشراك دول أخرى في حرب الجزائر مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي، وأوصت بوجوب التفاوض مع الحكومة الجزائرية في بلد محايد، وبعد ذلك قدمت شكرها إلى المنظمات الطلابية في جميع أنحاء العالم على إعانتها المختلفة للطلاب الجزائريين، وقد صادقت جامعة طلبة بلجيكا من ناحيتها على قرار عبرت فيه عن تضامنها مع الاتحاد العام للطلبة الجزائريين وعن استعدادها لاتخاذ جميع الخطوات العملية الكفيلة بمساعدة الطلبة الجزائريين."

كما انعقد المؤتمر العالمي الثامن للطلاب من 15 فيفري إلى 25 منه في " ليما " عاصمة " البيرو " بأمريكا الجنوبية، وقد لعبت في هذا المؤتمر وفود طلاب المغرب العربي دورا هاما تحت شعار " الهيئة الكنفدرالية " التي تضم كلا من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والاتحاد العام لطلبة تونس والاتحاد القومي للطلبة المغاربة، وقد أحرز ممثلو طلبة المغرب العربي على أهم انتصار ممثل في اللائحة الجريئة التي وافق عليها المؤتمر بشأن القضية الجزائرية والذين ينتمون إلى اتحادات غربية كبريطانيا وأمريكا وأستراليا وهولندا وألمانيا وهذا مجمل ما جاء في اللائحة الخاصة بالجزائر:

= وقد أثار نشر الكتاب ثم حجزه موجة من التعاليق والمقالات الساخطة على استمرار التعذيب ضد الجزائريين الموقوفين سواء في الجزائر أو في فرنسا، وذلك بالرغم من التعهدات الرسمية التي يتمجج بها ديغول ووزرائه مثل مالدو وميشلي وزير العدل، أنظر: المجاهد، " الجرح المتعفن "، ع 45، 29 جوان 1959، ص 02. أنظر أيضا: أحمد رضوان شرف الدين، " التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد 1957-1962 "، المصادر، العدد 8، ماي 2003 ص32.

¹ نشرت جريدة المجاهد قائمة طويلة بأسماء الطلبة الجزائريين المقيمين بسجون ومعتقلات فرنسا والجزائر والذين وقع إيقافهم بين ديسمبر 1958 وجانفي 1959.

² وصف الطالب الجزائري موسى قبائلي الذي كان حينئذ طالبا بمدرسة الأشغال العمومية فضائع اعتقاله وتعذيبه التي تعرض لها منذ أن القي عليه القبض في 5 ديسمبر 1958 حوالي الساعة التاسعة ليلا في منزل صديقه بلحاج الذي كان على موعد معه، كما ذكر أنه حينما استقدمت الشرطة صديقه بلحاج ألح عليه بأن يعترف بكونه مسؤولا جامعا (يكتب مقالا باسم الفرع الجامعي بطلب من آيت شعلال رئيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) وأسر له بأنه أمر صدر ليعترف قبائلي بذلك، أنظر: المجاهد، " حلقة أخرى من كتاب الجرح المتعفن "، العدد 51 / 21 سبتمبر 1959.

- تدهور حالة التعليم والثقافة بالجزائر وسوء حالة الطلبة بسبب استمرار الحرب وتفاقمها.
- تدهور التعليم الابتدائي والثانوي فعشرات الآلاف من الأطفال أصبحوا يعيشون في معسكرات اللاجئين بالمغرب وتونس في ظروف من البؤس والشقاء والجهل.¹
- مضاعفة الحكومة الفرنسية لعمليات القمع إزاء الأوساط الجزائرية خلق حالة من عدم الاطمئنان الفكري والأمن المادي للطلبة الجزائريين، مما حال دون قدرتهم على مواصلة الالتقاء في الجامعات الفرنسية.
- خرق السلطات الفرنسية لمبادئ العدالة المعمول بها في كل أنحاء العالم وذلك بإيقاف وسجن الطلبة دون مبرر، وعدم تمكينهم من مباشرة الضمانات القانونية كما أن كثيرا منهم يفقد تحت قبضة البوليس.
- حرمان الطلبة من الهيئة الوحيدة التي كانت تدافع عن آرائهم وحقوقهم وذلك بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، الذي يعتبر أكبر شاهد على سياسة التسلط والتعسف الاستعماري.
- تزايد حالة الاضطراب واللاأمن التي يعيشها الطلبة الجزائريون بفرنسا مما أجبر أفواجا من الطلبة الجزائريين على مغادرة البلاد الفرنسية واللجوء إلى الخارج، الأمر الذي يخلق مشاكل عويصة للمنظمات الطلابية العالمية.
- استنكر المؤتمر الثامن سياسة القمع التي يتعرض لها الطلبة الجزائريون منذ أربع سنوات دون أن تنال من تصميمهم على مواصلة الكفاح ضد النظام الاستعماري الذي هو أساس تدهور الثقافة والتعليم بالجزائر.
- يطالب بقوة باحترام القوانين الدولية واتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب.
- يفند سياسة الإدماج لأنها منافية ومناقضة لوجود ثقافة وطنية مطابقة لماضي الجزائر وتقاليدها.
- يعترف بشرعية كفاح الطلبة لأجل الاستقلال الوطني والازدهار الثقافي والتقدم الاجتماعي في ميدان التربية والتعليم.²

¹ المجاهد، " الجزائر في المؤتمر العالمي للطلبة " العدد 38، 17 مارس 1959.

² المصدر نفسه.

- يثنى على الجهود التي يبذلها المكتب العالمي للطلاب والاتحادات الوطنية أثناء حملة التضامن مع الطلبة الجزائريين ويطالب بمضاعفة تلك الجهود.
- تسوية المشاكل العالقة بالنسبة للطلبة الجزائريين مرهونة باستقلال الجزائر عن طريق التفاوض السلمي بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية.
- يكلف المؤتمر الكتابة الدائمة برفع هذه اللائحة إلى علم - لجنة حقوق الإنسان - التابعة للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن وبضمان إذاعتها ونشرها في الصحافة العالمية.¹

من المؤكد أن المؤرخ يلاحظ أن البيانات واللقاءات السياسية التي كان الجامعيون يصدرونها، كانت - في أغلبها - مبنية على الأحداث المعاشة التي تحرك الضمائر مثل قضية القمع الشامل وإنشاء مراكز التجمعات والتعذيب والتهمير وقنبلة القرى وتعميم الحكم بالإعدام على شباب المقاومة.²

وفضلا عن ذلك ذكرت جريدة المجاهد أن جريدة " سالو بوبليك " نشرت مقالا طويلا عن نشاط الطلبة الجزائريين بسويسرا وفي جميع أنحاء العالم جاء في خاتمته ما يلي: " أكثر من 800 طالب جزائري مروا بمكتب الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بسويسرا ويتوقع قادة الاتحاد أن يرتفع هذا العدد في العام الدراسي القادم إلى 1500 أو 2000 طالب ".
وخلاصة القول أن:

- الجبهة تتخذ استعداداتها لكفاح طويل كما تتأهب لتعمير الجزائر.
- الجبهة هي المنظمة الوطنية الجزائرية الوحيدة التي تبذل مجهودا من هذا القبيل ومعنى ذلك أن الحركة المصالية ليس لها شأن في هذا الميدان.
- تكوين الإطارات المدنية والعسكرية يعنى أن الجبهة عازمة على مواصلة الدعاية ضد فرنسا، حتى ولو وقعت هدنة أو عفو أو تسوية للنزاع الحالي.
- تسعة أعشار الضباط والإداريين والسياسيين الجزائريين يتلقون في الجامعات الأوروبية تكوينا شيوعيا أو ماركسيا.³

¹ المجاهد، " الجزائر في المؤتمر العالمي للطلبة "، المصدر السابق.

² عبد المجيد مزيان، المرجع السابق، ص ص 10 - 11.

³ المجاهد، " الطلبة الجزائريون "، العدد 40 ، 16 أبريل 1959.

2- الطلبة والمثقفون والدعم الدبلوماسي للثورة التحريرية:

ما كادت الثورة التحريرية تبلغ سنتها الثالثة حتى تحددت مواقف المذاهب الفكرية من الفكر الاستعماري، وظل نضال الجزائريين داخل تلك التيارات متسما بحيوية الاتصال والتبليغ بمفاهيم الثورة.

وقد شارك في حملات التوعية مثقفون ينتمي بعضهم إلى الماركسية ونافستهم بعد ذلك فئات من الوجوديين والشخصانيين، وإثر هذه التوعية انضم الكثيرون من مختلف الشبكات المساندة للثورة الجزائرية تطوعا بالأقلام والسواعد والنفوس، وبرز مناضلون فرنسيون يدافعون عن استقلال الجزائر ويناهضون الاستعمار، معرضين بذلك أنفسهم للقمع والأخطار، كما ساندت بعض الفئات الدينية من رجال الكنيسة الأحرار القضية الجزائرية ولولا عنف الأحداث وتضحيات الجزائريين لما ارتقت درجة الوعي بالقمع الاستعماري إلى هذا الحد.¹

ولكن تلك المواقف الايجابية للنخبة الفرنسية كانت قد سبقتها مواقف المجندين الفرنسيين الذين رفضوا المشاركة في قمع الثورة الجزائرية، ولكنها لم تحرك الرأي العام الفرنسي ولذلك لجأ الشبان الفرنسيون إلى تكوين منظمات سرية مثل منظمة المقاومة الفتية " Le mouvement JEUNE RESISTANCE " التي أنشئوا لها فروعاً في العديد من الدول الأوروبية²، إذ تلخصت مهامها في جمع التبرعات للثورة الجزائرية وإيجاد فرص عمل للشبان الفارين من الجندية، أما في داخل فرنسا فقد تكفلت بإقناع الشبان بالفرار من الجندية.³

وبذلك تمكن المهاجرون من كسب دعم وتأيد كبيرين للقضية الجزائرية وذلك من خلال شبكات الدعم الفردية أو الجماعية كحملة الحقائق، الأندية الرياضية أو الكشافة الإسلامية وكانت أهم الشبكات هي " شبكة جونسون " التي كانت تنشط تحت إشراف

¹ عبد المجيد مزيان، المرجع السابق، ص 11.

انظر أيضاً: أحمد عصماني، المرجع السابق، ص 307.

² أوردت جريدة المجاهد تحت عنوان: " توصية من الحركة المضادة للاستعمار في بريطانيا " أنه انعقد بلندن بتاريخ 27 مارس 1960 المؤتمر السنوي للحركة المضادة للاستعمار تحت رئاسة النائب البريطاني فينير بروكواي، وقد صادق المؤتمر بالإجماع على لائحة تضمنت التأييد الكامل لكفاح الجزائريين من أجل تحقيق الاستقلال وقبول المقترحات التي تقدمت بها الحكومة المؤقتة من أجل بحث ضمانات تقرير المصير، وتندد بالتأييد المطلق والكمال الذي تقدمه الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة، أنظر:

المجاهد، " توصية من الحركة المضادة للاستعمار في بريطانيا "، 4 أبريل 1960.

³ عواطف عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ص 150 - 151.

الفيلسوف الفرنسي "فرانسيس جونسون (Francis Jeanson) انخرط فيها مناضلون شيوعيون يساريون، صحافيون وفنانون وقد عرفوا بحملة الحقائق (Les Porteurs de Valises) لأنهم كانوا ينقلون الأسلحة والأموال الخاصة بالجبهة في حقائب صغيرة، أسندت قيادتها إلى الفيلسوف جونسون وزوجته كوليت (Colette) و (Hélène Coniat)* التي كلفت بجمع الأموال ونقلها لصالح جبهة التحرير الوطني (Jacques Charly و Aline Charby) وهو فنان مكلف بتجنيد المناضلين و Jacques Vignes الذي كان مسؤولا عن تأمين المرور عبر الحدود.¹

عملت هذه الشبكة على إيواء المناضلين الجزائريين ونقلهم وتمويل الكفاح والإعلام وأصدرت لذلك "Vérités Pour" في ديسمبر 1958 وهي مجلة شهرية** مؤيدة للاستقلال ومعارضة لحرب الجزائر، غير أن أعضاءها حوكموا ابتداء من أول أكتوبر 1960 فحكم على 15 عضوا من أعضائها بعشر سنوات سجنا وحكم على فرانسيس جونسون بعشر سنوات سجنا غيابا.

ونذكر أيضا شبكة هنري كوريال (Henri Curiel) فبعد تفكيك شبكة جونسون في أبريل 1960 أشرف عليها هنري كوريال وهو مصري شيوعي من أصل يهودي، وقدمت مساعدة ثمينة لجبهة التحرير الوطني، ولا سيما فيما يتعلق بنقل الأموال بين البنوك وألقي القبض على أعضائها في أكتوبر 1960² ولم يحصل حملة الحقائق على العفو الشامل إلا سنة 1966، وقبل ذلك ظهرت حركة مناهضة للاستعمار الفرنسي في صيف 1960 وقد عبرت عن تضامن الفرنسيين مع القوات الجزائرية المناضلة، ووجد فيها أعضاء من شبكة جونسون.³

* أستاذة آداب شيوعية، مناضلة في شبكة جونسون، منذ 1957، اعتقلت في فيفري 1960، وحكم عليها بـ 10 سنوات سجنا.

¹ بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص ص 503 - 504.

** أشرف عليها الكاتب ديونيس ماسكواو.

² بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص ص 504 - 506، 509.

³ Tramor Quemeneur, Résister à la guerre d'Algérie, par les textes de l'époque, postface de Nils Andersson, les petits matins, 2012, p 112- 113.

ومن أوجه التأثير الإيجابية التي حققها المثقفون بالمهجر، والتي يمكن أن نسوقها في هذا المجال هو تأليف مجموعة من المحامين الجزائريين والفرنسيين للدفاع عن المساندين للثورة، وكان من أبرزهم عبد الصمد بن عبد الله، مراد اوصديق وجاك فرجيس (Jacques Vergés). ويضاف إلى ذلك ظهور حركة تنديد واسعة من خلال المقالات المناهضة للتعذيب والتي ظهرت على صفحات عدة جرائد مثل:

"Le Monde.... "Témoignage Chrétien"، L'express"¹

ويجمع الكتاب والمؤرخون على أن شبكة جونسون ساهمت في دعم الثورة بشكل واضح إذ عملت على جمع اشتراكات وأموال العمال الجزائريين لصالح الثورة وتسهيل خروجها من فرنسا، كما اهتمت أيضا بإيواء مسؤولي فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا² وتهريب المساجين خارج التراب الفرنسي وتسهيل انتقال أعضاء جبهة التحرير من فرنسا إلى (سويسرا، بلجيكا وألمانيا) لامتلاكها فروعا في هذه الدول.³

بلغ عناصر هذه الشبكة ما بين 2000 و 3000 مناضل وتراوحت فئاته العمرية ما بين 35 إلى 40 ومن 45 إلى 50 سنة.

وحينما أوقفت شبكة جونسون عام 1960* أصدر هنري كوريال نشرية بعنوان (حقائق ضد المستعمرين Vérité anti colonialiste) وهي مكملة لنشرية جونسون.

ومن جانب آخر تم تحرير بيان 121 الذي وجه للشعب الفرنسي وقد حرره خيرة المثقفين الفرنسيين في مجال الأدب والفكر والصحافة والفن، ويدور محتواه حول الدعوة إلى رفض رفع السلاح ضد الشعب الجزائري، ويقف بيان 121 في صف الذين رفضوا تنفيذ الأوامر العسكرية أو الذين فروا من الجيش الفرنسي ويعتبر ذلك مشروعا.⁴

ومرد ذلك هو اقتناعهم بأن هذه المسألة أصبحت مسألة أخلاقية وإنسانية، وبناء على ذلك صرح رجال الفكر في فرنسا بتاريخ 03 / 10 / 1960 بما يلي:

¹ بوعلام بن حمودة، المصدر السابق، ص ص 504، 506، 509.

² أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 180.

³ المرجع نفسه، ص 181.

* أوقف روبير دافينزي وهو قسيس في فرنسا وفيزيائي، انخرط في هذه الشبكة منذ أكتوبر 1957 في سويسرا أو ألمانيا واعتقل في جانفي 1960 وحكم عليه بثلاث سنوات سجن، وأيضا جاك شاربي الذي انضم برفقة زوجته إلى هذه الشبكة واعتقل في فيفري 1960 وحكم عليه بـ 10 سنوات.

⁴ أحمد منغور، المرجع السابق، ص 186.

- نحترم رفض التجنيد وحمل السلاح ضد الشعب الجزائري ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.

- نحترم سلوك الفرنسيين الذين يرون أن واجبهم يقتضيهم إعانة وحماية الجزائريين المضطهدين باسم الشعب الفرنسي، ونرى أن هذا العمل له ما يبرره.

- إن قضية الشعب الجزائري التي تساهم بكيفية حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري هي قضية جميع الرجال الأحرار.¹

فلا يمكن معارضة الإرادة الحرة لكل مواطن فرنسي، ويعتبر ذلك مشروعاً لأن عدداً كبيراً من الشباب الفرنسي أرسل إلى الجزائر لا لشيء إلا لخدمة الجيش فقط، وهذا ما يؤدي إلى إطالة عمر النظام الكولونيالي الرهيب وهو أمر غير مقبول.

يدعو هذا البيان صراحة إلى تشكيل جبهة ضد الجيش الفرنسي وضد الحرب في الجزائر ويحث على رفض الامتثال للأوامر وتقديم الدعم للثورة التحريرية وللشعب الجزائري، ويقدر القانون الجنائي العسكري الفرنسي عقوبة ذلك بحوالي خمس سنوات سجنًا نافذاً، ولذلك فإن الصحافة لم تنشر البيان ولم ينشر في فرنسا، إذ أن مجلة "الأزمة الحديثة" قدمت لقراءها صفحتين بيضاوين وذلك لرفض صاحب المطبعة طبع البيان.

كما اكتفت جريدة "لوموند" بنشر قائمة الموقعين على البيان والأسماء التي وقعت فيما بعد وفضلاً عن ذلك فإن الصحف والمجلات التي أرادت نشر البيان تعرضت للمصادرة مثل: "فرانس أو بسارفاتور" و "لكسبريس" و مجلة "الحقيقة والحرية".²

ومرة أخرى تشيد جريدة المجاهد بإسهامات الطلبة فكتبت: "إن الطلبة الجزائريين الملتفين حول اتحادهم القومي - الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين - سيبدلون كل ما في وسعهم لتحطيم الأهداف الاستعمارية الفرنسية واستنكار فضائح الانتخابات الإقليمية المزورة التي ستجرى يوم 29 ماي والتي ترمي إلى نشر الغموض والالتباس في الرأي العام العالمي...".³ وبهذا أكد الطلبة الجزائريون أكثر من ذي قبل تعلقهم الراسخ المتين بالثورة التحريرية، ويجب أن ننوه هنا بأن أشكال النضال في المهجر لم تكن مقتصرة على التنديد والاجتماع والمعارضة

¹ محمد الأمين بلغيث، "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية" المصادر، العدد 5، صيف 2001، ص 194.

² أحمد منغور، المرجع السابق، ص 186.

³ المجاهد، "بلاغ الاتحاد العام للطلبة الجزائريين"، العدد 68 / 16 ماي 1960.

فحسب، بل إننا نجد مهاجرين المغتربين يحتمون بآخر مظلة من مظلات المقاومة، ألا وهي (المظاهرات).

3- مظاهرات 17 أكتوبر 1961:

تم تعيين موريس بابون محافظا للشرطة في السين (باريس وضواحيها) وتكفل بتصفية كل نشاطات المناضلين الجزائريين بمساعدة أعوان له من الحركة الذين استقدمتهم خصيصا من الجزائر وبثهم في المناطق والأحياء الآهلة بالجزائريين، وقد أصدر قانون حظر التجول ضد العمال الجزائريين¹ الذي يعتبر إجراء عنصريا كان الهدف منه زعزعة تنظيم الجبهة وتفكيكه (حسب تصريح روجي فري في 13 أكتوبر 1961).²

-اعتقلت الشرطة فيما بين 25 و 31 أوت 1958 (105) فردا في حالة اشتباه بالجريمة أو قادت إليه التحقيقات المرتبطة بالجرائم أو بالتخريب.

في 02 سبتمبر 1958 فرض حظر التجول على الشمال إفريقيين بالمنطقة الباريسية من الساعة التاسعة والنصف ليلا إلى الساعة الخامسة والنصف صباحا، ماعدا ما تعلق بأسباب مهنية، وخلال أسبوع واحد تم تفتيش 14000 فردا واتبع بـ 306 اعتقالات.³ كما بادرت مصالح الأمن الفرنسية في "سان دوني" و "نوازي لوساك" باعتقال الجزائريين والزج بهم في السجون الفرنسية، وتم الاعتداء على الكثير منهم بالضرب بالعصي، وهذا ما دفع بقيادة الفدرالية إلى التفكير في ضرورة الرد على تلك الإجراءات التعسفية العنصرية التي استهدفت الجزائريين فقط - دون بقية المهاجرين - فتم عقد اجتماع للاتحادية في 10 أكتوبر 1961 قصد الاستماع إلى تقارير مسؤولي الولاية وتحليلها، ثم التصرف لمواجهة تلك القوانين التي أضرت كثيرا بمصالح الطبقة العاملة الجزائرية، فقرر حينذاك تنظيم مظاهرة سلمية يوم 17 أكتوبر 1961 يشارك فيها جزائريون⁴ (رجال، نساء وأطفال)⁵، تطوف شوارع باريس

¹ يقضي هذا القانون بتقييد حرية الجزائريين وحركتهم ابتداء من 8:30 ليلا إلى 5:30 صباحا، كما فرض قيودا على المقاهي والمطاعم التي يتردد عليها الجزائريون وذلك بإغلاقها ابتداء من الساعة السابعة مساء، أنظر:

سعدى بزيان، "صفحات عن دور العمال"، المرجع السابق، ص 180.

² المرجع نفسه، ص 180.

³ دحو جربال، المرجع السابق، ص ص 285 - 286.

⁴ نيل ماك ماستر وجيم هاوس، باريس 1961، الجزائريون إرهاب الدولة والذاكرة، ترجمة: أحمد بكلي، دار القصة، الجزائر، 2012، ص 178.

⁵ باستثناء الشيوخ لأنهم مكلفون برعاية الأطفال الصغار وكذا المداومين أي أعوان الاتصال المحليين بوصفهم المسؤولين عن الودائع وفي حال اعتقالهم سيكون ذلك خطرا على التنظيم السياسي والإداري، أنظر: ليندة عميري، معركة الجزائر في فرنسا، حرب الجزائر بفرنسا، منشورات الشهاب، 2004، ص 153.

وضواحيها وهكذا انطلقت المظاهرات وضمت 25000 شخص وطافت بشوارع باريس الرئيسية (سان ميشال، اوبيرا، بون نوفال والاتوال) مع مظاهرات في الضواحي، ولكن رغم الطابع السلمي الذي ميز المظاهرات إلا أن الشرطة قمعتها بطريقة وحشية كانت نتيجتها 200 شهيد، بينما تحدثت مصادر أخرى عن 300 شهيد جزائري تم رميهم في نهر السين ولا تزال بمقابر "تي وبويني" الإسلامية أسماء كثيرة لشهداء 17 أكتوبر 1961.¹ كانت تلك المظاهرات لأسباب عديدة أهمها:

- نظام حظر التجول والرقابة البوليسية المفروضة على المهاجرين الجزائريين وخاصة بعد أن تعرضت المنشآت الاقتصادية الفرنسية في شهر أوت 1958 لعمليات تفجير قامت بها عناصر من فدرالية جبهة التحرير الوطني.

- الاستفزاز الرسمي وعمليات القمع والتعذيب التي تعرض لها المهاجرون قصد شل حركتهم وقطع اتصالاتهم.

- إصدار أوامر من طرف وزير الداخلية (روجي فري) ومحافظ الشرطة الباريسية (موريس بابون) تهدف إلى قمع الجزائريين والتنكيل بهم.

- تعبير الجالية المهاجرة عن الحالة الاجتماعية المزرية التي يعيشونها في بيوت الصفيح بالأحياء البائسة التي تقع في مناطق بعيدة² وليست معروفة حتى عند الفرنسيين.³

كان العمال المهاجرون يرغبون في تحقيق التضامن مع إخوانهم في الجزائر والذين ذاقوا ويلات الاحتلال وواجهوا بكل شجاعة، كما كانوا يرغبون في تكسير قرار حظر التجول الذي فرض عليهم منذ 8 سبتمبر 1958 الذي حد من حريتهم وحتى في المقاهي والمطاعم الخاصة بهم - في فرنسا - واحتجاجا على المعاملة العنصرية وحالة الظلم والاضطهاد التي يعيشونها في المهجر.⁴

¹ سعدي بزيان، "صفحات من نضال العمال"، المرجع السابق، ص 180 - 181.
² وقد جاء معظمهم من حي "لاقوت-دور" ونانتير، اسيار، كليشي وجونفيلي، أنظر: محمد أكلي بن يونس، سبع سنوات في قلب المعركة (حرب الجزائر في فرنسا 1954 - 1962)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصة الجزائر، 2013، ص 134.
³ صالح بن نبيلي فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي (المقاومة المسلحة 1830-1962) دار العلوم، الجزائر، 2012، ص 482-483.
⁴ ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006، ص 393-396.

توافد المهاجرون الجزائريون من كل أنحاء المنطقة الباريسية، تراوحت أعدادهم ما بين 200 إلى 1000 جزائري¹، ردد المتظاهرون عبارات تدل على وطنية صادقة ك: " الجزائر جزائرية السلطة لجبهة التحرير، أطلقوا سراح ابن بلة، لا لحضر التجول..."، ومن حين إلى آخر يتوقف الموكب وتعالى تصفيقات المتظاهرين تصاحبها زغاريد النساء.²

وردا على ذلك نكلت عناصر الشرطة الفرنسية³ بالمتظاهرين وضربتهم بوحشية وعنف والجدير بالذكر أن المكان ظل خاليا من سيارات الإسعاف وفي النهاية لم يبق سوى مجروحون ومتظاهرون ناجون عادوا من حيث أتوا فلحقت بهم الشرطة ودفعتهم نحو الجسر وكانت تضربهم بالدبوس وأخيرا ألقت بهم في نهر السين.⁴

كانت حصيلة الخسائر ثقيلة، قدرت بآلاف المعتقلين⁵ والمساجين ومئات الجرحى والقتلى ومفقودون آخرون أُلقي بجهنمهم في نهر السين، قدر عددهم في اليوم بـ 200 قتيل، كما أُلقي القبض على أكثر من 1000 امرأة و 500 طفل في المستشفيات.⁶

وقد تحولت من مظاهرات سلمية إلى مجزرة رهيبة قتل خلالها 300 جزائري وجرح 2300 ورمي في نهر السين 60 شخصا وكانوا مقيدي الأيدي والأرجل حتى لا تكتب لهم النجاة واعتقل 12000 متظاهرا، تم اقتيادهم إلى ملعب (كويركان) وبقي بعضهم هناك لمدة خمسة أيام يعانون من الجراح والجوع والخوف وقساوة البرد، كما حجزت مصالح الشرطة -بعد ذلك- القصر الرياضي لاعتقال آلاف المهاجرين وتم ترحيل 1500 عامل جزائري إلى أرض الوطن.⁷

شدد ميشال دوبري - الذي كان على رأس الحكومة الفرنسية- الرقابة على نشاط المناضلين الوطنيين في فرنسا، وكان شديد اللهجة فيما يتعلق بمواصلة الحرب في الجزائر وبدا

¹ ميشال لوفين، حملة أكتوبر العقابية، اغتيال جماعي باريس 1961، ترجمة: عبد القادر بوزيدة، دار القصة، الجزائر، 2013، ص ص 89 - 90 .

² ان ترستان، صمت النهر أكتوبر 1961، EDIF، الجزائر، 2000، ص 49 .

³ التي جندها مورييس بابون والتي كان تعدادها حوالي 7000 شرطي ودركي، وكان ذلك في حدود السادسة مساء وتم توجيه المتظاهرين إلى فانسان (Vincenne) و بوجون (Boujon) ، أنظر: محمد أكلي بن يونس، المرجع السابق، ص 134 .

ويحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 530 .
⁴ ميشال لوفين، المرجع السابق، ص ص 92 - 103 .

⁵ تجاوز عدد المفقودين 400، بينما كان عدد المعتقلين 11538 تم تحويلهم إلى المحتشدات بالجزائر، أنظر: أحمد مريوش، مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر 1961، المصادر، العدد 21، ص 276 .

⁶ محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، ترجمة: العربي، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 278 .
⁷ ادريس خضير، المرجع السابق، ص ص 393-396 .

ذلك واضحا في كل سياساته وتصريحاته التي استهدفت الحفاظ على الجزائر الفرنسية بكل الوسائل الممكنة، وتدعيما لذلك قرر ضرب فيدرالية جبهة التحرير وسحقها نهائيا ونقرأ ذلك في مذكراته حيث قال: " لاحظت أن المتمردين الجزائريين قد استقروا في فرنسا، واستطاعوا تطير المهاجرين فكانت تعليماتي واضحة -سحق كل أجهزة المتمردين في فرنسا " وصرح أمام أعضاء البرلمان الفرنسي متعجبا : " الافلان في قلب فرنسا " كما صرح يوم 04 جوان 1959 قائلا : " إن شريعتنا مستمرة " ثم أضاف: " أريد القول أولا أن حقوق فرنسا في تطبيق السيادة هي أقوى مما مضى...إن هذه السيادة هي التي تضمن الأمن الوطني بين صفتي المتوسط لأنه لا يوجد أمن لا في فرنسا، ولا سيما في فرنسا الجزائرية دون روابط واسعة حول المتوسط بواسطة نفس القوة العسكرية ".¹

ويستمر في الحديث بتلك اللهجة فيدافع يوم 13 أكتوبر 1959 عن الجيش الفرنسي وعن السلاح الذي يحمله بحجة أنه القادر على منع أي انفصال بين الجزائر وفرنسا، وأنه من باب الواجب الحفاظ على الاتحاد بين المواطنين الفرنسيين داخل الوطن الأم - فرنسا - أو في الجزائر بين المجموعات المسيحية، المسلمة واليهودية.²

تقرر تنظيم مظاهرات بالمدن الفرنسية من دانكير شمالا إلى مرسيليا جنوبا وتم الاتفاق على يوم 19 أكتوبر حيث تجمع العمال الجزائريون في عدة مناطق وتهيئوا للانطلاق لكن الشرطة الفرنسية حالت دون ذلك، ففي "ليل" و "توركوان" منع 1500 جزائري من التظاهر واعتقل 85 رجلا و 25 امرأة، وأضرب المعتقلون الجزائريون في السجون³ الفرنسية عن الطعام تضامنا مع إخوانهم الذين تعرضوا لأبشع أنواع الإبادة والقمع والتنكيل.⁴

وقد حققت تلك المظاهرات عدة نتائج إيجابية لعل أبرزها :

- التعجيل بالمفاوضات الجدية بين الجزائر وفرنسا.

¹ أحمد منغور، المرجع السابق، ص 178.

² المرجع نفسه، ص 179.

³ يشهد علي هارون على مرارة المعاناة وقمة الاضطهاد واستماتة المعتقلين في السجون الفرنسية، أنظر: Ali Haroun, "Aspects meconnus de la lutte des detenus durant la guerre de libération" Majaallat El-Tarikh, Numéro 23, 1 Semestre 1987, Alger, pp 43- 64.

انظر أيضا:

Ali Haroun, La 7eme wilaya, Op.Cit, pp 379 - 381.

⁴ ادريس خضير، المرجع السابق، ص ص 393 - 396.

- تعريف الرأي العام العالمي بفضاعة القمع المسلط على الجزائريين.¹

- التأكيد على فشل السياسة الفرنسية في الجزائر.²

وبالموازاة مع ذلك اتفق على أن يضرب أصحاب المقاهي والمتاجر يوم 18 أكتوبر لمدة 24 ساعة وحسب ما أوردته تقارير البوليس الفرنسي فإن قرابة 833 محل تجاري من جملة 1407 (59%) قد أغلقت أبوابها ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال، ولكن كتائب المظليين أرغمت المضربين على العودة إلى العمل، وكان ذلك باقتلاع أبواب محلاتهم ولكن الشرطة انتصرت حين نزلت نسبة المحلات المغلقة إلى 4% أو 5%.³

في ليلة 19 أكتوبر 1961 اقتحم رجال الحركى الأكواخ الرئيسية، فلم يجدوا غير سكان مرهبين من النساء والأطفال أساسا، حيث ظل 50% إلى 60% من الرجال موقوفين في السجون يومها⁵، لكن النساء أبدين شجاعة وعزما للتجند بالمئات يوم 20 أكتوبر قصد القيام بالنشاط الرابع والأخير المبرمج من قبل اتحادية فرنسا، وبدء من الساعة 10 وصلت مجموعات صغيرة من النساء والأطفال عبر الحافلات والقطارات وكذا سيارات الأجرة والميترو إلى مختلف نواحي العاصمة الفرنسية رافعات لافتات وكن يصرخن "الاستقلال التام للجزائر"، "حرروا أزواجنا" و"لا لحظر التجول".⁶

¹ من أبرز ملامح النصر، يمكن أن نشير إلى نداء المثقفين الفرنسيين بتاريخ 18 أكتوبر، والذي نشر في عدد 186 من "الازمنة الحديثة" الصادر في نوفمبر 1961 والذي وقعه 229 مثقف من بينهم 28 أستاذًا جامعيًا، وكان قد وسع من دائرة مناهضة الحرب ونصرة النضال الجزائري، أنظر:

Marcel et Paulette Péju, Le 17 octobre des algériens, suivi de la triple occultation d'un massacre, par Gilles Manceron, Editions La Découverte, Paris, 2011, p 93.

² ليندة عميري، المرجع السابق، ص 155.

³ نيل ماك ماستر، جيم هاوس، المرجع السابق، ص 190.

⁴ يروي أحد المسؤولين قائلًا أن الاختيار كان مركزا على الأخوات المهاجرات اللواتي يمكنهن إقناع بقية النساء بأهمية المشاركة في المظاهرة ورغم بذل كل الجهود إلا أن المشاركة كانت في حدود 50%، لأن بعض النساء كن في مرحلة حمل وبعضهن كن كثيرات الأطفال، تضاف إلى ذلك أخطاء في تقديرات بعض المسؤولين بخصوص ضبط موعد الإضراب بطريقة دقيقة، أنظر: أحمد عصماني، المغتربات الجزائريات بفرنسا ودورهن في الثورة التحريرية، المصادر، ع، ص 75.

⁵ وصفت Brigitte GALL وهي "عاملة اجتماعية" الحالة المأساوية للجزائريات بالأحياء القصديرية اللواتي فقدن أي معلومة جديدة عن أزواجهن وأقاربهن واللواتي فقدن كل شيء لإطعام أولادهن الكثر، أنظر:

Jim Hous, Neil Master, Paris 1961 les Algériennes, la terreur d'Etat et mémoire, Traduit de l'Anglais par : Christophe Jaquet, Editions Tallant dier, 2008, pp 163.

⁶ ونظرا لكون الشرطة الفرنسية تلقت أوامر بتجنب العنف الجسدي، فقد احتارت من كثرة الشكاوي المنشورة في الصحف عن أعمال القمع إلى شهرها يوم 17 أكتوبر 1961 ولذلك عمدت إلى التقاط صور لبعض عناصرها وهم يوزعون بعض المأكولات والمشروبات على النساء في مركز اجتماعي بنهج "فيسار" ولكنها في الواقع قمعت النساء وأهانتهن شفويا، ونظرا لصعوبة التحكم فيهن هددتهن بالتهجير إلى الجزائر فردت النساء قاتلات: "هذا هو كل ما نطلبه، لا طاقة للعيش، هنا سنغفى على الأقل من دفع تذكرة السفر".

وتشير المصادر التاريخية إلى أن مستشفى "سانت اتيان" هو الذي شهد وصول أكبر عدد من النساء الجزائريات اللواتي واصلن احتجاجهن بصرخات وزغاريد، وهذا ما أشعر الفرقة الطبية بفداحة الفضيحة وهو أن يتحول المستشفى إلى سجن لهن فعمدت إلى إجبار الشرطة على مغادرة المكان، كما منعت حافلات أخرى من دخول حرم المستشفى وفضلا عن ذلك شجعت أغلب الجزائريات على الهروب من الأبواب المستترة.¹

ويؤكد الباحثون بأن مظاهرات الجزائريين في فرنسا برهنت على التنظيم المحكم والإشراف الدقيق على تنظيم المهاجرين، كما أكدت على أن الثورة موجودة حيث يوجد الجزائريون وأظهرت في أول نوفمبر 1961 الاندماج الكلي للشعب الجزائري في صفوف الثورة التحريرية² وقدرته على مواجهة كل المناورات التي انتهجها الجنرال دوغول لمواجهة الثورة الجزائرية، والتي كان أهمها "سلم الشجعان".³

4- مظاهرات النساء 20 أكتوبر 1961:

عمل قادة ومناضلو فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا على توجيه النساء الجزائريات إلى النضال الوطني، وذلك بالنظر إلى ما يمكن أن يتحقق من خلال التأثير على النساء الفرنسيات وخلق جبهة معادية للاستعمار والفاشية ومناهضة لاستمرار الحرب في الجزائر ومن بين الأمثلة الكثيرة، يمكننا أن نذكر مثلا أنه في باريس شكلت 1500 امرأة 70 وفدا لتحتل رئاسة المجلس وفي حوزتها 125000 توقيع بتاريخ 25 مارس 1956، كما أن 100 امرأة كانت تنتمي إلى 23 بلدة من سان إيواز (Saint-et-Oise) جمعت 1300 توقيع من أجل المطالبة بالتفاوض الجدي بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية والتعجيل بإنهاء الحرب في الجزائر.⁴

¹ نيل ماك ماسترو جيم هاوس، المرجع السابق، ص ص 193-194.
² عن هذا اليوم قال (سرفان شريبير) "Servent Chriper" مدير جريدة (ليكسبريس) : " إن يوم أول نوفمبر 1961 يجب أن يقارن بديان بيان فو"، أنظر : زغيدى محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 - 1962)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 251.
³ المرجع نفسه، ص 251.

⁴ Georgette Elgey, "De Gaulle face au problème algérien", De Gaulle et l'Algérie, pp 50-53.

⁴ أحمد عصماني، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في ثورة أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص 346.

وقد آتت تلك المظاهرات ثمارها بعد أيام قليلة، إذ أقدمت الفيدرالية بعد أقل من شهر على إعلان إضراب عن الطعام من طرف المعتقلين في السجون بكل من الجزائر وفرنسا وبتاريخ 1 نوفمبر انطلق الإضراب ليدوم عشرين يوما وقد لقي الإضراب صدها في أروقة الأمم المتحدة، التي كانت بصدد التحضير للتصويت لصالح القضية الجزائرية، وتم الضغط على الحكومة الفرنسية قصد الاعتراف بحقوق المعتقلين الجزائريين وإيجاد تسوية جدية للنزاع القائم.¹

5- دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين:

ساعدت ظروف مختلفة على خلق الاتحاد العام للعمال الجزائريين، سواء ما تعلق بالسياسة الفرنسية الداخلية والخارجية أو تلك المرتبطة بالاجتماع الجزائري المسلم وخصوصيته وأرضه وللإشارة فإنه تعذر على أي حركة جزائرية أن تكسب إلى صفها هذه الطبقة العمالية الجزائرية، بينما تمكنت جبهة التحرير الوطني من كسب هذه الطبقة وتوظيفها كقوة ثالثة مكملة لقوة الجيش وقوة الشعب.²

اجتمع أعضاء الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في أيام 27 و 28 و 29 جوان 1957 وصادقوا بالإجماع على لائحة تطالب بالانضمام إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ولا شك أن الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين مثل المنظمة التي حملت عددا كبيرا من العمال الجزائريين بفرنسا، غير أنه لم يبق فيها منذ شهرين سوى 2000 مشترك في شمال فرنسا وشرقها ومائة وخمسون في الوسط واثنان عشر في باريس، وهو عدد ضئيل بين الأربعمئة ألف عامل جزائري الموجودين بفرنسا.³

وبما أن اعتماد الحكام الفرنسيين على بني وي لم يعد يجدي عملاءهم نفعا وكذا التقليديين، فإنهم فكروا في استخدام مصالي ضد الثورة، وكان أول من فكر في ذلك هو سوستيل الذي قال للأستاذ ماسينيون في نوفمبر 1955 : " سيكون مصالي هو ورقتي الأخيرة ".

¹ أحمد مريوش، المرجع السابق، ص 278-279.

² عميراي احميدة وآخرون، المرجع السابق، ص 118 .

³ المجاهد، " إطارات الحركة المصالية من نقابيين وسياسيين يلتحقون بجبهة التحرير الوطني ويشرحون حقائق خطيرة بعد أن اكتشفوا تعاون مصالي مع السلطات الاستعمارية الفرنسية "، العدد 37، 1959/02/25.

ولذلك فإن سلطات الاحتلال حاولت - بعد فشل الحركة المصالية في الميدان السياسي - أن تخلق عدة منظمات مصالية تقلد منظمات الثورة، فكانت حركة ابن لويس وتكوين جيشه الذي سمي " الجيش الوطني للشعب الجزائري" حتى يواجه جيش التحرير الوطني وكانت حركة "الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين" التي خلقت لتوازي "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" ولم تعثر في صفوف الطلبة على عناصر مصالية تمكنها من تكوين هيئة طلابية مصالية.

كانت المنظمة "النقابية" المصالية اقصر عمرا من منظمة ابن لويس - التي عمرت من 1956 إلى ربيع 1958- وحاولت أن تبرهن على نفوذها باستغلال الإضراب الأسبوعي الذي أمرت به الجبهة منذ 28 جانفي 1957، فأصدرت تلك المنظمة بالاشتراك مع " المكتب السياسي للحركة المصالية " الأمر بالإضراب غير أنها حددته بيوم واحد، لأنها كانت تعتقد أن العمال في فرنسا والجزائر لن يتمكنوا من مواصلة الإضراب لمدة ثمانية أيام، وبذلك يمكنها الادعاء بأن نسبة المضربين في اليوم الأول هم من أتباعها، ولكن نسبة الإضراب لم تضعف أبدا على مدى ثمانية أيام، فقد أكدت إحصائيات وزارة الداخلية الفرنسية على أن نسبة العمال الجزائريين المضربين في فرنسا بلغت 40% في اليوم الأول وارتفعت إلى 75% في اليوم الموالي وقدرت بـ 85% خلال الأيام الأخرى، وفي هذا الشأن علقت جريدة المجاهد فكتبت: " وبهذا كان الإضراب الأسبوعي ضربة قاسية قوضت أركان الحركة المصالية".¹

وقد ورد في جريدة المجاهد أن النشاط النقابي زال منذ شهر ماي 1958، وهذا ما قام به (ابن السيد) حتى تتغافل حكومة (دي غول) عن نشاطه السياسي، فأوقف نشر الجريدة حتى لا يتخذ أي موقف صريح ضد الحكومة الفرنسية التي تنهب عدة مليارات من المنح العائلية والضمان الاجتماعي من العمال المهاجرين، وترفض أن تدفع لهم منح البطالة وتمنعهم من التنقل بين الجزائر وفرنسا، والتي فرضت عليهم حظر التجول في أوت وسبتمبر وأكتوبر 1958 والتي سلكت سياسة الحرب ضد الشعب الجزائري.²

ومنذ 1957 توسعت نشاطات الاتحاد العام للعمال الجزائريين فبلغت التراب الفرنسي واتخذت اسم (الودادية العامة للعمال الجزائريين) وضمت العمال الجزائريين بالمهجر وقد سطرت أهدافا رئيسية تمثلت في :

¹ المجاهد، العدد 93 / 10 أفريل 1961.

² المجاهد، " إطرارات الحركة المصالية..."، المصدر السابق.

- مساعدة النقابات الفرنسية في نضالاتها.
- الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين ودعمها.
- تكوين إطارات نقابية وتقنية جزائرية.
غير أن تلك المنظمة منعت منذ أوت 1958¹، والواقع أن التحركات الخارجية للثورة التحريرية لم تقتصر على هيئة الأمم المتحدة، وإنما ركزت على المستوى الإقليمي، العربي والقاري، وفي هذا الإطار تدخل مشاركة اتحاد العمال الجزائريين في مؤتمر نقابات المغرب الكبير الذي انعقد بمدينة طنجة أيام 20-21-22 أكتوبر 1957 والذي اكتسب أهمية خاصة وجمع كلا من الجزائر، تونس، المغرب وليبيا وتقرر في هذا المؤتمر أن ما يجري بالجزائر يمس تلك الأقطار الأربعة وعلاقتها مع فرنسا، ويعرقل تطورها الاقتصادي، كما أن فرنسا تواصل سياسة القمع والإبادة دون استثناء ولأجل ذلك تشكلت جبهة نقابية شمال إفريقية من شأنها أن تقدم حدا للممارسات التعسفية الفرنسية، ويمكننا بهذا الاعتراف بأن مؤتمر طنجة كان ثمرة نضوج الطبقات العاملة وكانت من أبرز نتائجه:

- استعمال كافة الوسائل لتعجيل استقلال الجزائر.
- العمل على تحرير اقتصاد الشمال الإفريقي بتحرير التجارة الخارجية من الاحتكارات الأجنبية.

- تمتين العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الشمال إفريقية وذلك بإتباع سياسة مشتركة في هذا الاتجاه، باعتبار الأقطار المغاربية كلا متكاملا وقوتها تكمن في اتحادها.²
وإثر تعثر المفاوضات الفرنسية- الجزائرية بسبب سياسة ديغول الرامية إلى تقسيم التراب الجزائري، قررت الحكومة المؤقتة الجزائرية أن تجعل من 05 جويلية 1961 يوما وطنيا ضد التقسيم، كما وجهت نداء إلى شعوب البلدان الشقيقة وحكوماتها لتظهر في ذلك اليوم مساندتها الصادقة والفعالة للشعب الجزائري وتناصر قضية كفاحه العادلة، وبهذه المناسبة عبر الحزب الشيوعي التونسي عن تأييده الكامل للشعب الجزائري وحكومته المؤقتة، ووجه

¹ زدرافكوبيكار، المصدر السابق، ص 270.

² فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 164.

تحية أخوية صادقة إلى جنود جيش التحرير وكافة المتظاهرين بالمدن والقرى والمساجين والمعتقلين الجزائريين.¹

وعلى صعيد آخر وبتاريخ 18 أكتوبر 1961 وجه الاتحاد العام للعمال الجزائريين برقية إلى مختلف المنظمات النقابية الدولية، وذلك في نطاق النشاط الذي تقوم به المنظمات القومية الجزائرية لتشريك الوزراء الجزائريين المعتقلين بفرنسا في المفاوضات المقبلة، ومن أبرز ما جاء فيها:

"إننا نطالبكم بالقيام بنشاط تضامني وبالضغط على الحكومة الفرنسية لتشريك الوزراء الجزائريين المعتقلين بفرنسا بصفة فعالة في المفاوضات المقبلة، وإن هذا الإجراء من شأنه توفير أسباب نجاح هذه المفاوضات".²

ينبغي أن نشير هنا إلى أن الاتحاد لعب دورا أساسيا في التعريف بنظام القمع البوليسي الرهيب الذي تعرض له المتظاهرون في 17 أكتوبر، وفي هذا الصدد كانت جريدة لوموند تنشر يوميا تقريرا رسائل القراء التي يعبرون فيها عن استيائهم من المشاهد التي كانوا شهودا عليها أو التي سمعوا عنها، وكان أخطر إنذار قد وصل يوم 30 أكتوبر في شكل بيان حرر بلهجة شديدة من طرف الاتحادات الفرعية للكنفدرالية العامة للشغل C.G.T والكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين C.T.F.C والقوة العمالية F.O التابعة للسين ومن طرف مكتب الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين U.N.E.F.³

ومن 02 إلى 06 أكتوبر 1957 نظم بأثينا مؤتمر معادي للاستعمار شاركت فيه الجزائر بوفد ضم كلا من كيوان، أحمد فرنسيس، ابن قطاط وغافر (عن جبهة التحرير الوطني) وبغريش (عن الحركة المصالية)*، أكد المؤتمر على حق الشعوب في تقرير مصيرها وأيدوا

¹ حبيب حسن اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013، ص 394.

² المجاهد، "الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوجه نداء إلى المنظمات النقابية الدولية لتشريك الوزراء الجزائريين المعتقلين في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، العدد 107 / 01 نوفمبر 1961.

³ ورد في البيان أيضا: "تظاهر العمال الجزائريون بشكل سلمي في 17 أكتوبر احتجاجا على الإجراءات العنصرية التي وقعوا ضحيتها، وقد تسببت قوى القمع البوليسية في وقوع قتلى ومئات الجرحى باستخدامها لأساليب غير مقبولة، كما يصير اتحاد النقابات (...) لمنطقة السين على أن يخبر العالم بأن قمعا بوليسيا مماثلا سيكون بمثابة مرحلة جديدة في عملية إنشاء النظام الفاشي بفرنسا، وقد ينتج عنه ردة فعل فورية في أوساط العمال والطلبة بالمنطقة الباريسية..."، أنظر: مارسيل وبوليت بيجو، المصدر السابق، ص 89-90.

* كان مواليا لفرنسا وطرد في جلسة الافتتاح وانسحب معه الوفد الفرنسي وعضوين من الوفد البريطاني، انظر: فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 165.

استقلال الجزائر وطالبوا فرنسا بوقف التقتيل والتعذيب، وتحرير المساجين والمعتقلين السياسيين وفتح المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي مع إمكانية مشاركة تونس والمغرب.¹

انعقد كذلك مؤتمر بالمهدية (تونس) من 18 إلى 20 جوان 1958 وهو امتداد لمؤتمر طنجة وقد حضرته وفود من الحكومتين التونسية والمغربية ووفد عن لجنة التنسيق والتنفيذ عن الجزائر. أوصى المؤتمر بتكوين حكومة حرة للجمهورية الجزائرية، كما درس المؤتمر بحث الموقف المشترك الذي ينبغي اتخاذه في الدورة القادمة للأمم المتحدة²، وأمام تلك التطورات عرضت القضية الجزائرية للمرة الرابعة على هيئة الأمم المتحدة أين قدم السيد محمد يزيد^{**} مذكرة إلى السكرتير العام للهيئة ذكره فيها بأن الهيئة يجب أن تتدخل لحل الأزمة بين الجزائر وفرنسا، لأنها لم تلب أي لائحة خاصة بالتفاوض وخلال الدورة 13 حقق الوفد الجزائري عدة أهداف أهمها:

- الاعتراف ولو ضمينا بالحكومة المؤقتة في المؤسسة العالمية.

- الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال.

- وجوب التفاوض بين الطرفين.

وصوتت الجمعية بأغلبية الثلثين ولم تجد فرنسا من بين 52 دولة سوى 18 دولة تساندها في سياستها الاستعمارية.³

وفي 30 نوفمبر 1959 طرحت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية التابعة لهيئة الأمم المتحدة وتقرر في لائحتها دعوة الطرفين إلى فتح مفاوضات لضبط الشروط اللازمة لتحقيق وتطبيق حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وقد صوتت لللائحة 38 دولة وضدها 26 دولة وامتنعت عن التصويت 17 دولة، وفي المؤتمر الإفريقي الذي انعقد بمدينة تونس من 25 إلى 31 جانفي 1960 درست التطورات الايجابية للقضية الجزائرية.⁴

¹ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 165 .

² المرجع نفسه، ص ص 166 - 167 .

^{**} وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة الجزائرية ومندوبها في هيئة الأمم المتحدة.

³ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 167.

⁴ حيث اقترح على الحكومات الإفريقية المستقلة الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية وتخصيص ميزانية لها وألح على سحب عشرات الآلاف من جنود إفريقيا السوداء الموجودين بالجزائر، وإنشاء فرقة من المتطوعين الأفارقة للمشاركة في دعم حق تقرير المصير للجزائريين، كما وجه نداء لهيئة الأمم المتحدة للاعتراف باستقلال الجزائر، أنظر: فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 169.

وبتاريخ 20 ماي 1961 بدأت المفاوضات الجديدة بين الطرفين قصد وضع الاتفاق النهائي للقضية الجزائرية، وافتتح مفاوضات ايفيان بدأ الطرح للقضية الجزائرية على المستوى العالمي ليس بقصد التعريف بالثورة والدفاع عن حق تقرير المصير، ولكن بهدف ضبط النقاط النهائية لاستقلال الجزائر.¹

وفي ظل تلك التطورات الإيجابية كان للفريق الرياضي لجهة التحرير الوطني دور بارز في تعبئة الشعوب وكسب التأييد الدولي لصالح ثورة التحرير الوطنية.

6- دور الفريق الرياضي لجهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية:

تشكل الفريق الوطني لكرة القدم في شهر أبريل 1958²، وبرهن على تضحيته من أجل النضال الوطني، حيث غادر لاعبون مهنيون جزائريون الفرق الفرنسية وسافروا إلى تونس، وقد تركوا بذلك كرة القدم الفرنسية في وضعية حرجة، لأنهم كانوا أمهر اللاعبين ونذكر منهم: بوبكر زيتوني، براهيم، مخلوفي، بكلوفي، راوية³، بن تيفور، بوشوك، كرمالي، عربي وبومزراق وبذلك برهنوا على وحدة الجزائريين حتى وإن لم يكونوا في صفوف جيش التحرير الوطني.⁴

والحق أن الفريق الوطني لكرة القدم وجد في تكوينه وتدريبه وتنقلاته عناء كبيرا، كما سبب للحكومة المؤقتة عناء أيضا، غير أن فصل اللاعبين عن الفرق الفرنسية وتأليف فريق يلعب تحت العلم الوطني الجزائري في الملاعب الدولية مثل انتصارا كبيرا للثورة، لا على المستوى الإعلامي فحسب وإنما على المستوى المالي أيضا.⁵

إذ جمع الفريق في أقل من سنة 12 مليار سنتيم لصالح خزانة الثورة الجزائرية، لعب 36 مقابلة ربح فيها 34 وخسارتين فقط في مواجهة الفريق المصري وفريق رومانيا.⁶

وحسب ما أورده الدكتور أبو القاسم سعد الله، فإنه جاء في تقرير مرقون بالفرنسية ومكتوب في فاتح سنة 1959 أن الفريق الرياضي الجزائري واجه مشاكل منذ تكوينه في

¹ فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 172 .

² نجد في مراجع أخرى أنه أنشئ في 13 ماي 1957، أنظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة: عالم مختار، دار القصب للنشر، الجزائر، 2007، ص 265.

³ نجد (رواي) في قاموس الثورة الجزائرية -: عاشور شرفي، ص 266.

⁴ زدرا فكوبيكار، المصدر السابق، ص 307.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، 1954-1962، طبعة خاصة، عالم المعرفة، الجزائر 2011، ص 246.

⁶ عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 265.

تونس، لعل أبرزها موقف (الفيفا) من أعضائه ومسألة شراء الأعضاء من الفرق التي يلعبون فيها، مذكرا بأن معاقبة الفريق المغربي على لعبه مع الفريق الجزائري ما تزال ماثلة للعيان.¹ ومن جهة أخرى كانت تبعية الفريق محل شد وجذب بين الوزارات، فلقد كانت الداخلية ترى بأن تبعية الفريق الرياضي ترجع إليها، على غرار الفرقة المسرحية التي كانت بصدد التكوين والتي اعتبرتها الوزارة من اختصاصها، وأشار التقرير إلى أن (الفيفا) تستعمل حق الفيتو إذا رغب الفريق الجزائري في اللعب مع الفرق الأخرى، وذلك ما جعل أعضائه يعانون الإحباط والبطالة ودفع بعضهم إلى التفكير في التخلي عن الجبهة وفريقها، وعلى هذا الأساس لاحظ التقرير أن شراء أعضاء الفريق بات أمرا محتما، وإذا كان شراء أعضاء الفريق يكلف حوالي مائة مليون فرنك كحد أقصى، فإن هذا المبلغ يمكن استعادته بسهولة قياسا على مقابلة المغرب التي جلبت ما يربو عن 12 مليونا.²

وزيادة على ذلك فإن مشاركة الرياضيين والطلبة الجزائريين بفرنسا في فعاليات مهرجان الشباب العالمي بموسكو سنة 1957 كانت دافعا قويا حفز قادة الفيدرالية ومسؤوليها على تأسيس فريق محترف، وذلك لأنهم على يقين بأن الرياضة من شأنها أن تخلق وعيا لدى الشعوب بضرورة دعم النضال الجزائري العادل والمشروع.³

شارك الفريق الرياضي في دعم النضال الوطني بفعالية متناهية، فقد غادر أعضاؤه تونس يوم 8 أكتوبر 1959 باتجاه الصين الشعبية، وكان ذلك بدعوة من الفريق الرياضي الصيني وقد وصل إلى هناك بتاريخ 15 أكتوبر، وقام بعدة مقابلات ذكرت المجاهد بأنه نجح في بعضها وخسر في أخرى، كما شارك في "طريق الصداقة الصيني-الجزائري"، وفي 5 نوفمبر سافر أعضاء الفريق إلى الفيتنام الشمالية، أين أقام في البلاد إلى 25 نوفمبر.

وفي ربيع 1959 قام الفريق الرياضي المؤلف من 21 عضوا تحت مسؤولية الدراجي زغلاش بسلسلة من المقابلات الكروية في سبع دول من أوروبا الشرقية هي: بلغاريا، رومانيا، روسيا (الاتحاد السوفياتي)، بولندا، ألمانيا الشرقية، تشيكوسلوفاكيا والمجر. وقد ورد في مراسلة من

¹ ولذلك أرسلت الخارجية الجزائرية جمال دردور ليفاوض عن الفريق الجزائري مع الفرق الفرنسية، وأشار التقرير إلى أن دردور تقدم في مفاوضاته ولكن أسبابا عائلية جعلته يعود إلى تونس قبل إتمام الصفقة.

² سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، المرجع السابق، ص 246-247.

³ أحمد عصماني، " دور الرياضيين الجزائريين المهاجرين بفرنسا في الثورة التحريرية "، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، السنة 2011، ص 211.

الأمين العام للفيدرالية التي تضم الديمقراطيات الشعبية جدول عملي للفريق، إذ يقيم في كل بلد مدة محددة تصل في الغالب إلى عشرة أيام، تبدأ من نهاية أفريل وتنتهي في 25 جويلية وكان بإمكان الفريق أن يلعب مقابلتين أو ثلاثة خلال المدة المحددة له في كل بلد، وفضلا عن ذلك كان بإمكانه الاتصال بمنظمات الشباب والعمال من أجل الدعاية لنضال الشعب الجزائري.¹

كانت للفريق الرياضي أيضا جولات عديدة في البلدان العربية ومنها: ليبيا، تونس، المغرب ومصر، سوريا والعراق، وقد وصفت المجاهد مظاهر المساندة التي حظي بها اللاعبون الجزائريون²، مركزة خاصة على ما حدث في بغداد، فكتبت أن الشخصيات السامية كانت تجلس في الصفوف الأمامية، حيث تصف الكراسي الشرفية في مختلف الملاعب العربية وأضافت أن كل مباراة تتحول إلى مظاهرة، مثلما حدث في بغداد حين خرج الجمهور يهتف بحياة الجزائر وثورتها.³

كما نجد بأن المجاهد اهتمت بأثر انسحاب أشهر اللاعبين الجزائريين من النوادي الفرنسية لا سيما وأنها كانت تستعد لمباراة عالمية يوم 16 أفريل من نفس العام، فكان خروج ثلاثة وثلاثين لاعبا من فرنسا وقرارهم عدم اللعب في النوادي الفرنسية بمثابة وقع الصاعقة.⁴ لقد أثبت الرياضيون المهاجرون من خلال جولاتهم فيما بين 1958 و 1962 في كل من بلغاريا، بولونيا، رومانيا، ليبيا والفيتنام أنهم سفراء حقيقيون للقضية الوطنية، وذلك بلقائهم لرؤساء الدول وأمرائها وزعمائها السياسيين الذين تعرفوا على واقع الجزائر ومحنة الجزائريين. كما وجد الرياضيون مساندة ودعما معنويا كبيرا في حديث هوشي منه الذي اعترف لهم قائلا: " لقد هزمنا فرنسا وأنتم هزمتونا، إذن فلتهمزوا فرنسا".⁵

¹ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 9، المرجع السابق، ص 248-249.

² ذكرت المجاهد أنه حدث ذات مرة في بغداد أن دخل الجمهور الملعب قبل انتهاء المباراة، وحملوا أفراد الفريق على الأكتاف، كما لاحظت المجاهد أنه في كل المباريات كان الجمهور عادة يهتف للفريق المحلي، أما بالنسبة للفريق الجزائري فإن الجمهور كان يهتف للفريق الضيف، انظر: سعد الله، المرجع نفسه، ص 250-251.

³ المرجع نفسه، ص 250-251.

⁴ المجاهد، "أبطال كرة القدم"، 15 أفريل 1958، وانظر أيضا، سعد الله، المرجع السابق، ص 251.

⁵ Belabed- Mouhoub Mériem, Mahfoud Kaddache, Kerzabi- Istitène Mériem, Aiouaz Karim, Jeunesse, sport et revendications nationales, Algerie 1940- 1962, Edition du centre nationale d'études et de recherche sur le mouvement national et la révolution de 1^{er} novembre 1954, 2007, p 436.

وإذا كانت جاليتنا المهاجرة قد لعبت دورا حاسما في النضال الوطني الاستقلالي، فما هو دورها في التنمية الشاملة قبل وبعد الاستقلال، وخاصة ما تعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

الفصل الثالث

مساهمة المهاجرين في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

المبحث الأول: تحويل أموال المهاجرين.

المبحث الثاني: عناية الفيدرالية بالجانب الاجتماعي والثقافي للمهاجرين.

المبحث الثالث: مساهمة المهاجرين في التنمية – بعد الاستقلال-.

المبحث الأول: تحويل أموال المهاجرين:

اعتبرت الهجرة عند الباحثين والمؤرخين ظاهرة اجتماعية مهمة، فبالنظر إلى كونها مثلت أنموذجا للمقاومة السلبية خلال الحقبة الاستعمارية، بما أفرزته من تنظيمات عمالية وأحزاب وطنية ومنظمات طلابية، نشأت على أرض العدو لتساهم في تعزيز المطالب الاستقلالية، فإنها سمحت - فضلا عن ذلك - بالتخفيف من وطأة البؤس والبطالة بصورة نسبية خلال الحقبة الاستعمارية، كما كان لتحويلات المهاجرين إلى أهاليهم بأرض الوطن، أثر بارز في تحقيق حالة اجتماعية ميسورة وخاصة بالنسبة للمناطق التي عرفت هجرة قديمة كبلاد القبائل مثلا.

ينبغي أن نشير هنا إلى مدخول العمال الشهري، وبإمكاننا أن نستدل ببعض الإحصائيات التي أثبتت تدني الأجور، حيث أن أغلبية الرواتب لا تصل إلى 1000 فرنك فرنسي جديد وبصفة إجمالية فإن معدل الرواتب يقدر بحوالي 90000 فرنك قديم شهريا، والسبب الرئيسي في انخفاض الأجور هو قيام العمال بأعمال غير فنية في معظم الأحيان، باستثناء فئة التجار وخاصة أصحاب المقاهي والمطاعم، بالإضافة إلى العمال الذين لهم أقدمية في عملهم وبذلك اكتسبوا الخبرة والأجور المرتفعة.¹ وعلى الرغم من انخفاض هذه الأجور، إلا أنها أوفر بكثير مما يتقاضاه الجزائريون في وطنهم²، ولو أننا حاولنا أن نقارن بين صعوبة الأعمال التي يمارسها العمال الجزائريون في فرنسا وبين ما كانوا يحصلون عليه من أجور، فإننا حتما سندرك قساوة الأوضاع التي عاشها أولئك المغتربون ومدى صبرهم على تلك الوضعية أو الحالة المزرية.

ترشدنا الإحصائيات الرسمية إلى أن قيمة الأجور التي يتقاضاها الجزائريون العاملون بفرنسا - حينها - كانت تزيد من ثلاثة إلى أربعة أضعاف عن تلك التي يتقاضونها في الجزائر³، وهذا يشكل جانبا إيجابيا للهجرة الجزائرية نحو فرنسا، فلا يجب أن ننسى بأنها كانت عاملا أساسيا من عوامل

¹ بوحوش، العمال الجزائريون، المصدر السابق، ص 220.

² المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 356.

³ فضل العديد من الجزائريين البقاء في فرنسا وتحولوا من مهاجرين موسمييين إلى مهاجرين دائمين، ومن بين العوامل التي شجعتهم على ذلك نجد ظروف العمل المناسبة 8 ساعات عمل في فرنسا مقابل 17 ساعة في الجزائر وأجور مغرية وصلت سنة 1929 إلى 40 فرنكا، بينما كانت ما بين نصف فرنك إلى 4 فرنكات فيما بين 1870 إلى 1935، وربما هذا ما يفسر استمرارية ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال الثلاثينيات رغم الإجراءات الصارمة، انظر: بختاوي خديجة. المرجع السابق، ص 409.

ظهور الطبقة الوسطى في المدن الجزائرية¹ وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أين سجلت الهجرة الجزائرية مستويات عالية، فخلال سنة 1954 بلغ عدد المهاجرين حوالي 300000 وهو عدد يساوي تقريبا عدد العاملين الأجراء في مختلف المدن الجزائرية، في حين قدرت المبالغ المالية التي أرسلوها إلى ذويهم بالجزائر في نفس التاريخ بـ 33 مليار فرنك فرنسي، حقا إن هذا المبلغ يماثل تقريبا مجموع الأجور التي كانت تدفع للعمال الفلاحين الذين يشكلون الطبقة البروليتارية الفلاحية في الجزائر²، وإذ ذاك كان العمال الجزائريون في فرنسا يقترون على أنفسهم ليتمكنوا من إرسال مبالغ مالية لعائلاتهم، وكان بعض الكتاب والصحافيون الأوروبيون يرونها جديرة بالاهتمام وأحيانا مثيرة للقلق، فعلى سبيل المثال جاء في تقارير بلدية (فور ناسيونال المختلطة) (عين الحمام حاليا) أن البلدية تلقت مبلغ 15 مليون فرنك في 1918 (أرسلها المهاجرون)، بينما تلقت 24 مليون فرنك سنة 1928 و 35 مليون فرنك سنة 1935.

كما أحصت وصول 06 مليون فرنك (1928) إلى مكتب بريد بلدة قنرات ببلدية قرقور المختلطة ومبلغ 8 ملايين فرنك إلى مكتب بريد (لافايت) (بوقاعة بسطيف حاليا)، وقد لاحظ الإداريون بأن هذا التدفق المعتبر للأموال يمكن من تحرير العائلات المدينة وذلك بتحصيل منتظم للضرائب، فكانت عائلات المغتربين تشتري مثلا زوجا من الثيران أو أرضا وهذا ما أدى إلى ارتفاع محسوس للأسعار في تلك البلديات.³

وبناء على بعض الإحصائيات الرسمية لسنة 1937 فإن دائرة تيزي وزو تلقت 60 مليون فرنك عبر حوالات بريدية، أرسلها 21000 مهاجر بمعدل 3000 فرنك للعامل الواحد، بينما تلقت بلدية فورناسيونال المختلطة لوحدها 28 مليون فرنك أرسلها 3500 مهاجر، أي بمعدل 8000 فرنك للعامل الواحد (وصل الرقم سنة 1930 إلى 30 مليونا)، وفي المقابل لم يرسل مهاجرو دائرة بجاية

¹ أشارت بعض الدراسات إلى أن عدد الجزائريين الذين سكنوا المدن (50 مدينة كبرى) فيما بين 1900 و 1930 انتقل من 31000 إلى 59000، وهي زيادة مهمة ترجع أسبابها إلى الهيمنة الاستعمارية، حيث يشير المؤرخ شارل روبير أجرون إلى أن الجزائريين خلال تلك الحقبة أصبحوا بلا أرض ولا عمل، وهذا ما دفعهم إلى الهجرة نحو المتروبول، أنظر:

¹ Abdelouahab Rezig, L'accumulation coloniale en Algérie durant l'entre deux guerres, Surexploitation et substitution à l'exportation, Office des Publications Universitaires, Alger, 2007, p 89 .

² عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المجلد 7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص 328-329.

³ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 843.

البالغ عددهم 30000 عامل سوى 40 مليوناً أي بمعدل 1333 فرنك للعامل الواحد، وبناءً على إحصائيات 1939¹ صرح الكابتن شوان (Shoen) أن الهجرة تضاعف المداخيل السنوية لمنطقة القبائل تقريباً²، كما أشار جون سيرفنيه إلى أن العمال المهاجرين في فرنسا يرسلون إلى بلاد القبائل ما مقداره مليار فرنك سنوياً.³

بلغ مجموع ما يحوله العامل القبائلي سنة 1953 ما بين 20 و 80 ألف فرنك، بينما تزيد القيمة بالنسبة لما يبعثه التاجر حيث تتراوح ما بين 100000 و 200000 فرنك، وقد بلغت العائدات المحولة من فرنسا إلى الجزائر 11 مليار فرنك في سنة 1950 وأزيد من 28 مليار في سنة 1953⁴ وزيادة على ذلك فإن فرصة العمل بفرنسا كانت تسمح بإعالة مليون ونصف مليون شخص وذلك حسب تقرير Delavignette، إذ أنه من أصل 60 مليار فرنك كانت تدفع كأجور للعمال الجزائريين كانت تدخل منها 35 مليار كحالات بريدية إلى الجزائر، ويعادل ذلك في سنة 1933 ربع مجموع الأجور المدفوعة في القطاع غير الزراعي⁵، لترتفع إلى 38 مليار في سنة 1955، وكانت مبالغ التحويلات المرسلة في سنة 1954 مساوية لمجموع الأجور التي تقاضاها عمال الفلاحة في الجزائر. وقد أرسل هؤلاء الذين يسميهم مالك حداد "المحكوم عليهم بالعرق"، أكثر من 120 مليار من الفرنكات القديمة إلى عائلاتهم⁶، وتتوافق هذه الإحصائيات مع الأرقام التي قدمها الدكتور عبد الحميد زوزو، إذ ذكر بأن المبالغ التي يرسلها المهاجرون المغتربون إلى الجزائر ظلت تشهد تزايداً مستمراً، حيث قدرت بـ 11 مليارات في 1950، لترتفع إلى 28 مليارات في 1953 بينما بلغت 38 مليارات خلال 1955، وقد بلغ ما أرسله المهاجرون إلى عائلاتهم خلال خمس سنوات (1950-1955)

¹ في الواقع يجب أن نشير إلى أن الباحثة الأنثروبولوجية فاني كولونا أوردت بعض الإحصائيات التي تدل على أن منطقة الأوراس ظلت إلى فترة قريبة من هذا التاريخ تعيش وضعاً اقتصادياً ميسوراً نسبياً، وذلك رغم أن الهجرة إلى أوروبا كانت نادرة في تلك الفترة، ففي هذه المنطقة وجد عدد من الفلاحين الميسورين أو المتوسطيين أكثر من قرى شمال الجبل الأخرى من تاكيتونت وجيجل وأقبو مثلاً الواقعة جزئياً في الوادي، وزيادة على ذلك فإن الفلاحين المتوسطيين في الأوراس كانوا يتمتعون بمستويات دخل وتغذية أعلى، وقد صرح رؤساء ومديرو البلديات المختلطة بأن عدد صغار الفلاحين الذين احتفظوا بمستوى معيشة متوسط لا يتجاوز 10 % من مجموع سكان الريف في كامل البلاد، أنظر: فاني كولونا، آيات الصمود، الثوابت والمتغيرات الدينية في الجزائر المعاصرة، ترجمة: لطيف فرج، دار العالم الثالث، ص 211.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 847.

³ John Servier, Demain en Algerie, Robert Laffont, Paris, 1959, p 122.

⁴ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 847.

⁵ هوارى قبائلي، حركية الهجرة، المرجع السابق، ص 291.

⁶ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 848.

1954) نحو 120 مليار فرنك فرنسي¹، وقد كانت تلك الأجور كافية لإعالة نصف سكان منطقة القبائل سنة 1958 وتجاوزتها إلى ثلاثة أرباع عدد السكان في منطقة عزازقة.² ويمكننا أن نستدل هنا بمعطيات الجدول الموالي الذي يمثل قيمة التحويلات:³

السنوات	القيمة " مليون فرنك فرنسي قديم "
1950	11300
1951	18500
1952	28600
1953	28200
1954	39700

مثلت الهجرة الجزائرية لبعض العائلات مصدر ثراء تقريبا، فكان بإمكان العائلة ذات الدخل المحلي البالغ 80 أو 90 ألف فرنك أن تنعم بما يوفره العمال المهاجرون والمنح العائلية بمبالغ تتراوح ما بين 120 و 200 ألف فرنك، ويمكن أن تتضاعف المبالغ ثلاث أو أربع مرات إذا كان للعائلة مهاجران في فرنسا، وقد كتب "روبير مونتاني" عن هذه الظاهرة خلال سنة 1953 قائلا: " في ظل ظروف المعيشة التقليدية للفلاحين القبائليين، فإن تدفقا للأموال مثل هذا يشبه بالتحويلات التي يثيرها الرخاء الذي تنعم به في فرنسا عائلة عمالية تتلقى مليوناً من أحد أفرادها في أمريكا".⁴

كان أغلب المهاجرين يرسلون مبالغ مالية إلى ذويهم وكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال أرسل مهاجر من مغنية وندرومة ورينولت ما بين 4000 إلى 5000 فرنك فرنسي وذلك فضلا عن المبالغ التي كان المهاجر ينقلها عند زيارته لعائلته، أو المبالغ المالية التي كانت تودع في صناديق التوفير التي أنشأتها الإدارة الفرنسية أو ترسل بصفة غير مباشرة عبر الحوالات والتي قدرت بـ 2000 فرنك فرنسي لكل فرد ونشير هنا إلى أن بريد ندرومة استقبل فيما بين 1937 و 1938 ما يقارب 23000 حوالة.⁵

¹ زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 328.

² هوارى قبائلي، "حركية الهجرة"، المرجع السابق، ص 291.

³ Peggy Derder, Op.Cit, p 140.

⁴ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 848.

⁵ بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 409.

لم تقتصر نتائج الهجرة على المبالغ المحولة فقط بل تعدتها إلى أبعد من ذلك، فأصبح بإمكان عائلات المهاجرين أن تتحرر من ديونها وأن توسع ممتلكاتها كأن تشتري بعضها زوجا من الثيران أو قطعاً أرضية¹ ويقبل البعض الآخر على شراء قطعان من الغنم أو إنشاء تجارة صغيرة، كما يبنى البعض بيوتا جديدة، وسجلت العديد من المصادر التاريخية ملامح التغيير التي عرفتھا المظاهر العامة لقرى كثيرة وخصوصا في المناطق القديمة للهجرة كبلاد القبائل مثلا: إذ لوحظ تحسن المساكن البدائية لمنطقة جرجرة وأكثر من ذلك بدأت تظهر مساكن على النمط الأوروبي (بنوافذ وشرفات مطلة على الخارج)، وتنوع أثاث المنازل فظهرت الأرائك والخزائن وأحضر المهاجرون أو اشتروا أجهزة الراديو وأجهزة غاز البوتان وآلات الخياطة...²، وقد كانت الهجرة بالنسبة للكثير من الجزائريين فرصة لإيجاد تأهيل مهني، بحيث تسمح لهم بأن يصبحوا عمالا مهرة وتقنيين مختصين، كما تمكن الحكومة الفرنسية في الجزائر من جهتها من استغلال تلك اليد العاملة المؤهلة لتحقيق التنمية في المستعمرة³، ويبدو أن الهجرة الجزائرية خلال هذه الفترة قد ساهمت بشكل واضح في خلق الطبقة الوسطى وذلك بعودة بعض العمال إلى بلدهم قصد ممارسة التجارة بعد ممارستها في فرنسا، سواء كأصحاب فنادق ومطاعم أو كمجرد باعة للخضر والفواكه أو كتجار متجولين⁴، إذ أمدوا أبناءهم وأقاربهم بالمال اللازم لفتح محلات تجارية بمختلف مدن الجزائر، كما أقبل البعض على شراء سيارات أجرة وحافلات نقل أو إنشاء مؤسسات حرفية وفتح دكاكين ومقاهي وممارسة أنشطة تجارية عديدة⁵، وأدى الاتصال بفرنسا في الفترة التي سبقت 1939 إلى خلق احتياجات جديدة فلم يعد أهل القبائل مثلا يكتفون بالإبقاء على الكسكس وخبز الشعير كأغذية أساسية، وأقبلوا على تغذية أكثر تنوعا وصاروا يشترون الخبز

¹ تخلص الجزائريون من النظرة الاحتقارية للمعمرين وأصبحوا يشعرون بأهمية مكانتهم في الساحة الداخلية وحتى الخارجية، وخاصة بعدما استرجع بعضهم جزء من ممتلكاتهم الزراعية بفضل مدخراتهم وبرزت هذه الميزة خاصة لدى المجندين والعمال، أنظر: بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 404.

² أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 848.

³ هواري قبائلي، حركية الهجرة، المرجع السابق، ص 291.

⁴ كانت الدائرة 13 على سبيل المثال تتوافق مع التنظيم الإداري لجهة التحرير الوطني، إذ كان بالمقاطعة 1221 حوالي 3200 مناضل ومتعاطف مع فيدرالية جبهة التحرير من أصل 3500 إلى 4000 مهاجر كانوا موزعين على 7 قطاعات و 17 قسمة و 49 فرعا و 115 فوجا و 64 جزء وما يقارب 660 خلية، بينما قارب عدد التجار 170 تاجرا، وهو المجموع الكلي تقريبا من المالكين الجزائريين للمقاهي والفنادق، وبلغت الأرقام نجد:

24 مطعما، 36 مقاهي - فنادق، 13 فندقا، 11 مقاهي- مطاعم، 10 مقاهي، 17 دكانا للمواد الغذائية، 6 حلاقين، بالإضافة إلى بائعي الجملة والحرفيين وسائقي السيارات، والذين كانوا منتظمين في 3 فروع و 7 أفواج و 33 خلية، وكانت الأغلبية الساحقة (70%) منهم تدفع اشتراكات مالية مهمة لخزينة الثورة، انظر: أحمد عصماني، دور المهاجرين بفرنسا...، المرجع السابق، ص 216.

⁵ زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 327.

والسميد الصناعي ويحتسون النبيذ والبيرة أحيانا، وانتشرت البذلة والحذاء على طريقة اللباس الفرنسية غير أن ذلك لم يكن يمثل أي تقدم في نظر كبار السن، وكان الرجال يهاجرون وميزتهم الأساسية الهزل والنحافة ولكنهم في صحة مقبولة ويعود الكثير منهم سمانا أقوىاء ولكنهم مرضى بـ"داء فرنسا" وهو السل¹، وتؤكد العديد من الشهادات أن هذا الداء مرتبط أساسا بالهيمنة الاستعمارية، إذ لم تعرفه الجزائر قبل الغزو الفرنسي، كما تؤكد شهادات أخرى أن للهجرة دورا في انتشاره بالجزائر.²

وتأكيدا لذلك يمكننا الاعتماد على ما كتبه جريدة الصليب la Croix بتاريخ 25 فيفري 1959 بالبنط الغليظ: " لا يوجد مدمنو الكحول ولا مرضى السرطان لكن الكثير من مرضى السل عند الشمال الإفريقيين".

وواصلت قائلة: " نحن نعلم أن عدد الشمال إفريقيين المقيمين في المتروبول يقارب 400000 ونعلم أيضا أن ظروف عيشهم بائسة وضنك، فما هي الحالة الصحية لهذه المجموعة السكانية التي استقرت بالمتروبول؟

ثلاثة تحقيقات قام بها البروفيسور هنري بيكينيو Henri Pequignot في مقاطعة السين la seine سمحت بتقديم إشارات مهمة بمناهج مختلفة حول استقبال المسلمين في مراكز المساعدة العمومية، والتي خلصت إلى:

ندرة الأمراض الغريبة:

راهننا منذ سنة 1923 على ضرورة فحص الشمال إفريقيين لتجنب انتشار أمراض: مثل الملاريا والتراخوما الزهري، فالأمراض ذات الأصول الشمال إفريقية هي نادرة عند مسلمي السين.

لا يوجد مدمنو كحول:

الأمراض الصدرية والأمراض المتعلقة بالجهاز الهضمي متماثلة من حيث الأعداد ونسبة انتشارها عند الشمال إفريقيين والمتروبوليين، لكن التحقيقات أكدت انتشار القرحة الإثني عشرية عندهم وندرة الأمراض المتعلقة بالكحول، ويرجع هذا التحقيق تلك الظاهرة إلى تمسك المهاجرين بتعاليم دينهم واحترامها لأن القرآن يحرم تعاطي الخمر، فمن أصل 2639 مهاجرا خضعوا للاستشفاء نجد حالتين من التليف الكبدي cirrohse ، وفي نفس الوضع عند المتروبوليين نجد 11 حالة تليف من أصل

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 849.

² Abdelouahab Rezig, Op. Cit, p 69.

312 مريض، أي أن نسبة انتشار هذا المرض هي (0.75 من 1000) و (35 من 1000)، وقد نتج عنه أيضا نقص في الأمراض العقلية وذلك رغم ملاحظة الأخصائيين النفسيين وجود اضطرابات عقلية عند المهاجرين بسبب صعوبة التأقلم مع الوسط الاجتماعي الجديد.

السرطان: هو متواجد بنسبة ثلاثة أضعاف عند المتروبوليين الذي خضعوا للاستشفاء أكثر من الشمال إفريقيين، إذ أنه من أصل 2639 الذين خضعوا للاستشفاء لا نجد إلا 5 حالات من السرطان أي (2.3 من الألف 1000) أما عند المتروبوليين فنجد 14 حالة من أصل 1000 مريض من نفس سن الشمال إفريقيين.

كيف نفسر ذلك؟ ربما لأن المرض أصلا يمنع الشمال إفريقيين من القدوم إلى فرنسا أو عندما تظهر الأعراض الأولى يغادرون نحو بلدانهم الأصلية.

السل: هو أحد الأمراض الأكثر انتشارا عند الشمال إفريقيين الذين يخضعون للاستشفاء (127 حالة من 1000)، لكن هذا الداء في تناقص منذ سنة 1953 ومرد ذلك هو الكشف المبكر لهذا المرض.¹

كما أحدثت الهجرة تغيرا اجتماعيا سريعا لدى سكان عمالة وهران حيث تبنا عادات الأوروبيين في اللباس، فاستبدلت العمامة بالقبعة واللباس المحلي بالقميص والسروال الأوروبي وانتشرت اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين، وظهر الميل نحو التعليم كما تقبل الآباء تعليم الإناث بالمقارنة مع الفترات السابقة²، فأصبح المنتمي لتلك البرجوازية الصغيرة - بحكم تعليمه الفرنسي واندماجه مع سكان المدن - أكثر حرصا واستعدادا على التفاعل مع الأفكار الدارجة آنذاك كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية وهذا ما يفسر اهتمامه بالمسائل السياسية³ وتفاعله أكثر مع القضايا الوطنية.⁴

وإذا حاولنا المقارنة بين مستوى الوعي الجماعي الذي تمتعت به الطبقة البروليتارية في الجزائر ونظيرتها في المغرب، فإنه يمكننا القول بأن هذه الأخيرة تشكلت من الهجرة الجماعية للجماهير القروية

¹ La Croix : 25 février 1959

² بختاوي خديجة، المرجع السابق، ص 404.

³ بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لظاهرة النزوح الريفي نحو المدن التي أخذت تتسع باستمرار هروبا من قساوة الفقر الريفي ووطأة البؤس وثقل البطالة، عرفت الطبقة البروليتارية نموا عدديا وزيادة في وعيها الوطني، وذلك ما حفزها على اعتلاء المسرح السياسي والاضطلاع بأمور التمثيل والقيادة وحتى التسيير في إطار الأحزاب البروليتارية نفسها كحركة انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري.

⁴ زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 327.

نحو المدن المغربية والتي كانت لأسباب مختلفة، وبالتالي فإن تلك الطبقة الاجتماعية الجديدة كانت محفزة لظاهرة " التحضر " المتسارع في المغرب الحديث، وما رافقها من تغيرات اجتماعية واضحة وبالتالي فإن هذا الالتقاء غير المخطط له بين الهجرة والعمل ورأس المال ومشكلات التحضر كانت محفزا لعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا على الاهتمام بالبروليتاريا المغربية، وفي هذا الإطار نجد بأن روبير مونتاني خصص لها دراسة شهيرة ¹ كانت تبحث أساسا في إمكانية ترويض هذه الطبقة وآليات تنشئتها تنشئة اجتماعية وسياسية تجعلها في منأى عن المطالب التي نادى بها الحركة الوطنية المغربية في تلك الفترة، وذلك ما شكل رهانا سوسيولوجيا وايدولوجيا في آن واحد.²

أما الميزة الأخرى التي كانت نتاج تأثير الهجرة على الحياة الاجتماعية، فهي أن المهاجرين الشباب أصبحوا عقلانيين ينزعون إلى التحرر من السلطة الأبوية، وتحذوهم رغبة شديدة في عدم السير على الطريق التي سلكها الآباء والأجداد.

والحق أن العودة من فرنسا كانت توفر لبعض العائلات شيئا من الجاه حتى وأن جيران العائدين يحسونهم بعزة أكبر، فهم لا يتحملون أبدا أن يعاملهم النصارى على أنهم أخطأنا أو قيمة منهم وكانوا لا يحسون بأي ارتباط بممارسات أهلهم التقليدية ولذلك يفضلون تجارهم الخاصة ويهجرون عادات أجدادهم، وفي المقابل ظل أهل القرية يشبهون بالمهاجرين الذين يقطعون صلتهم بأبناء قراهم ويهجرون نساءهم المسلمات للعيش في فرنسا مع خليات فرنسيات، وكان هؤلاء عارا على عائلاتهم حتى وإن كانوا ملاكا لمحلات ومقاهي وفنادق في باريس.³

وعند مقارنة الهجرة الجزائرية بنظيرتها المغربية مثلا، فإنه يمكننا القول بأن هذه الأخيرة كانت منذ ستينيات القرن الماضي "هجرة فردية مؤقتة نحو أوروبا"، وكانت بدايتها تحديدا في اتجاه كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا وألمانيا، ثم ما لبثت أن ارتفعت وتيرة المغادرة، بعد ما حققه المهاجرون الأوائل من

¹ ركز روبير مونتاني في دراسته الموسومة بـ :

"Naissance du prolétariat marocain, Enquête collective, 1948- 1950, cahiers de l' Afrique et l'Asie, 3, Paris, 1952"

على تحليل نتائج دراسة اجتماعية أشرف على إنجازها وساهم في جمع معطياتها العديد من المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، وخصت أساسا المهاجرين الوافدين من منطقة سوس (الجنوب الغربي للمغرب) إلى مدينة الدار البيضاء. وقد صرح في مقدمة دراسته قائلا بأن تضخم المدن المغربية وارتفاع وتيرة التحضر ناتج أساسا عن دخول الاستعمار وانفتاح المدن المغربية على الخارج، أنظر: عبد الرحمن المالكي، " السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية في المغرب "، عمران، العدد 17- 5، صيف 2016، ص 95.

² المرجع نفسه، ص ص 94- 95.

³ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 849- 850.

نجاح اقتصادي ورخاء اجتماعي¹، والواقع أن المهاجرين المغاربة ظلوا خلال فترة الستينيات ونسبيا خلال السبعينيات يعتبرون المجال الأوروبي موطنًا مؤقتًا للعمل وكسب الرزق، ويرفضون فكرة هجرة أسرهم لما يمكن أن يخلق لهم تهديدا لهويتهم ودينهم، وكانوا يحاولون باستمرار توفير متطلبات الاستقرار بالموطن الأصلي، أو نقلها لأقرب مركز حضري للاستفادة من مزايا الحياة الحضرية بالمنطقة. ومع مطلع الثمانينيات سيعرف واقع الهجرة الخارجية تحولا تدريجيا، إذ أن حركة الهجرة المؤقتة ستتحول إلى هجرة نهائية نحو البلدان الأوروبية بشكل عام، ويعود ذلك إلى تداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. ومن هنا أصبحت الهجرة الأسرية هدفا أساسيا للراغب في مغادرة الدوار وكانت معبرة عن طموح مشترك عنوانه الخلاص من حياة البؤس والفاقة التي يفرضها واقع المنطقة، واستبدالها بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي توفره الدول الأوروبية للمهاجرين إلى بلدانها وذلك ما عبر عنه بعض المبحوثين بقولهم: "تراودني فكرة الهجرة ليلا ونهارا، فالمهاجر يضمن لنفسه وأسرته حياة أفضل، ويتعلم أبناءه وتزوج بناته".²

والحق أن العديد من الدراسات تؤكد أن أسبابا نفسية تقف وراء هجرة الجزائريين إلى فرنسا وتحديدًا في بلاد القبائل فنجد من بينها: البحث عن آفاق جديدة والهروب إلى وجود أكثر حرية، غير أن الأسباب الرئيسية كانت اقتصادية وديموغرافية برزت في:

وجود زيادة سكانية سريعة - افتقار الأرض - ضعف التصنيع وكل هذه الأسباب تتلخص في وجود حالة الفقر، وضعف التشغيل الملحوظ بقوة.³

ولكن ما أهملته وثائق الأرشيف أو بالأحرى تغاضت عنه هو سياسة التفتيت الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الجزائري المسلم، ويضاف إلى ذلك التوزيع غير العادل لمصادر الثروة وإحالة الجزائريين على البطالة والتشرد الإجباريين، وبالتالي فإن الزيادة السكانية السريعة - التي تتحجج بها الإدارة الفرنسية دائما - لا يمكن أن تكون إلا سببا ثانويا.

¹ وعلى إثر ذلك تسارعت وتيرة البحث للحصول على جوازات السفر من قبل السكان المستقرين أو عقود عمل يرسلها إليهم أهاليهم بالديار الأوروبية لدى المقاولين الأوروبيين بعد ذلك، ومع ذلك فالهجرة نحو الشمال ستأخذ منحى جديدا منذ العقدين الأخيرين، إذ بدأ بمبادرات فردية للشباب العاطل بالريف قصد الهجرة بشكل سري وسيلقى تجاوبا وتشجيعا اجتماعيا فيما بعد، انظر: عبد الرحمن الزكريتي، الهجرة الخارجية وتحولات دوافعها الاجتماعية: حالة جماعة آيت قمره القروية بالريف، الريف وإشكالية التنمية، تنسيق: محمد آيت حمزة، صباح علاش، الحسين بوضيلب، سلسلة الندوات والمناظرات رقم: 38، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014، ص 200.

² المرجع نفسه، ص 200 - 201.

كانت العودة من فرنسا تقضي على البؤس والحرمان بما توفره من مداخيل مالية مهمة وهذا ما يجعل الناس يفهمون أنها بلد للأجور المرتفعة والمغامرات والحرية المفقودة في أرض الوطن. ومن جهة أخرى ظل الوطنيون والعلماء المسلمون يؤكدون على أن الهجرة لم تكن أبدا ضرورة اقتصادية بقدر ما كانت نتيجة حتمية للسياسة الفرنسية السيئة المطبقة في الجزائر، ويمكننا أن نستدل هنا بما جاء في جريدة البصائر (1953): "الجزائر هي بلد الآفاق الواسعة والثروات الوفيرة والمداخيل المتعددة، وينبغي أن يتمتع بها أبنائها قبل غيرهم مثلما هو الحال في كل بلدان العالم، وليس تنفيرهم منها كي لا تغدو جحيما لأبنائها وجنة للآخرين".¹

وتكمن أهمية هذه الهجرة كحدث اجتماعي مهم في:

- عدد الأشخاص المهتمين بالهجرة.
- حجم الموارد والمداخيل التي تجلبها إلى الجزائريين.
- أهميتها للصناعة الميتروبوليتانية.
- انعكاساتها الاجتماعية على الجزائريين.
- للخلاصات التي ينبغي الوصول إليها فيما يخص تعلم الشباب الجزائري، توجههم وتكوينهم المهني.²

ومع ذلك يبدو أن الجزائريين اعتبروا أن إيجابيات الهجرة أكثر من سلبياتها وخصوصا في الفترة الممتدة من 1930 إلى 1954، ولقد كان هؤلاء يعلمون حق اليقين بأنهم موجهون لأخطار وأحط الأعمال في فرنسا وأنهم يعانون من الانغراس الفجائي للدوار في محيط المصنع، بين سكان غير مبالين ورافضين أحيانا لكنهم نادرا "ما يكونون شريرين أو عنيفين" وذلك خلافا لما كانت تردده الصحافة الوطنية، ومع ذلك كانت فرنسا تبدو للعاطلين جنة موعودة وخصوصا بالنسبة للأُميين الذين يتحملون أعباء كسب القوت وتحديث البيت وكسوة الأولاد وتعليمهم، وفي هذا الصدد يمكننا الإشارة إلى الصورة التي قدمها مولود فرعون في إحدى رواياته، حيث يقول الأب مخاطبا ابنه: "ستغادر بلد الجوع وتذهب إلى جنة الرجال".³

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 850.

² ANOM : 4SAS/93

³ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 850.

ورغم ذلك يمكننا الوقوف على ما رصدته لنا الباحثة الانثروبولوجية جرمان تيون من صور عن ظروف العيش الضنك التي عاشها المهاجرون في فرنسا، فإذا سلمنا بأن العامل الجزائري يربح في فرنسا أكثر مما يربحه العامل الجزائري بأرض الوطن، يجب أن نأخذ في الحسبان أن العامل الفرنسي يعيش في المدينة وسط عائلته وغالبا ما تعمل زوجته، وهذا ما يوفر أجرين لتلك العائلة مما يخلق فرصا للسعادة. أما في العائلة المسلمة فليس هناك سوى أجر واحد وضعفي عدد الأبناء، كما أن الرجل هو الذي يعمل ويخطط ويدير شؤون الأسرة ويعالج الأبناء ويوفر الطعام البديل إذا عجزت الأم عن إرضاع ولدهما، ومن شأن ذلك كله أن يخلق أعباء أخرى مضاعفة للمهاجر الجزائري.¹

وقد اهتمت الصحف الوطنية بحالة المهاجرين البائسة، فكتبت جريدة المنار مثالا: "...ومن جراء ذلك قطعوا حتى الأخبار عن أهلهم، إذ لم يجرؤوا على إطلاعهم على أحوالهم شفقة عليهم، وبقيت تلك العائلات التي كانت تنتظر لعل البريد يسعفها بما تشتري به خبزا أو تدفع به دينا في حيرة وحسرة، وأصبحت تتمنى لو تقف على خبر وحيدها الذي طال غيابه وانقطعت أنبأؤه فلم تدر أهو من الأحياء أم أصبح في عداد الموتى؟" ²

وبناء على ذلك يمكننا تعداد محاسن الهجرة بالنظر إلى التحليل الذي ينطلق من النقاط التالية :

1. أن العمال المغتربين يبحثون عن عمل في بلدانهم الأصلية وأن ذهابهم إلى فرنسا يحسن من ميزان المدفوعات، كما أن بعض الصناعيين يرون أن عمل هؤلاء المهاجرين في البلدان المصنعة يعتبر بمثابة مساعدة غير مباشرة للدول النامية.
2. عمل هؤلاء المغتربين في البلدان الأوروبية المصنعة يمكنهم من تحسين مستوى تأهيلهم ويساهم في جعلهم عمليين أكثر في المحيط الصناعي لبلدانهم.
3. يساهم العمال المهاجرون في تحسين أوضاع عائلاتهم من خلال الأموال التي يتم تحويلها كما أن تلك الأموال من شأنها أن تستثمر في مشاريع إنتاجية من طرف بلدانهم³، إذ قدرت قيمة الأجور والمنح العائلية المحولة بـ: 30 إلى 40 مليار فرنك.⁴

¹ جرمان تيون، الجزائر سنة 1957، ترجمة العيد دوان، الطبعة 1، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 55.

² المنار، " الحالة الاقتصادية في الجزائر "، المصدر السابق.

³ Fayçal Bissekri, Op. Cit, pp 86-87.

⁴ ANOM: 4SAS/93.

وقد ساهم العمال المغتربون أيضا في تنمية اقتصاد بلد الاستقبال، وهذا ما تؤكدته وثائق الأرشيف الموجودة بأكس أون بروفانس، على الخدمة الثمينة التي قدمها هؤلاء العمال سيما في قطاع التعدين.¹ بلغت قيمة الرواتب والمنح الاجتماعية التي يتحصل عليه المغتربون ما بين 30 و40 مليار فرنك ويجب أن نأخذ في الحسبان بأن رواتب العمال المغتربين تفوق بثلاثة أضعاف تلك التي يتحصل عليها مواطنوهم في الجزائر " الذين يمتلكون شغلا قارا أو مؤسسات صناعية أو حرفية، وأن ما يجنيه العمال المغتربون من مداخيل يساوي تقريبا خمس قيمة مداخيل الإنتاج الفلاحي والحيواني للأوروبيين والمسلمين وبلغ 200 مليار.

وهناك مظهر إيجابي آخر لهجرة الجزائريين إلى المتربول، فهي تشكل فرصة للاحتكاك بالفرنسيين ومن شأنها أن تجعلهم يكتشفون وسطا مغايرا لذلك الذي عاشوه في شمال إفريقيا، وخاصة مع تصاعد وتيرة الهجرة، إذ تشير الإحصائيات الفرنسية الرسمية إلى أن:

1 من 7 سبعة ذكور يشتغل بفرنسا.

$\frac{1}{4}$ على الأقل أقام في فرنسا.

وفيما بين 1947-1958 سجل حوالي 2500000 ذهاب وإياب.²

بفعل اتساع حجم الهجرة الجزائرية وتعدد اتجاهاتها ظهرت آثار عديدة منها السلبية والايجابية التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- استفادة الاقتصاد الفرنسي أيما استفادة من الأيدي العاملة الرخيصة التي وفرتها الهجرة الجزائرية.³

- تحقيق ظروف معيشية حسنة نسبيا للمهاجرين الجزائريين مقارنة مع بقية الجزائريين داخل الوطن.

- تزايد الوعي عموما والوعي الوطني خصوصا لدى المهاجرين بسبب بعدهم عن الاضطهاد السياسي داخل الجزائر.

¹ ANOM:4SAS/93.

² ANOM : 4SAS/93.

³ يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، (1830-1954)، عالم المعرفة، طبعة خاصة، 2009، ص ص 297- 298.

- رفض الجزائريين العيش تحت وطأة الاستعمار الفرنسي العنصري الرهيب.¹

ويتضح أثر الهجرة تحديدا في الحياة الاجتماعية للجزائريين، وفي هذا الشأن أوردت جريدة الجزائر الجديدة ما يلي: " يصرف المعمرون كل عام في فرنسا والخارج من أموال الجزائر 25 مليار فرنك على ملاهيهم، ويرسل الشغالون الجزائريون كل سنة من فرنسا والخارج للجزائر 40 مليار فرنك لتصرف على عائلاتهم... فما أبعد الفرق ".²

ومع ذلك فإنه من المعقول أن لا نبالغ في تقدير أهمية تلك الآثار بالنسبة للأوراسيين نظرا لتأخر ميعاد هجرتهم مقارنة بالآخرين³، وبصفة أخص بالجزائريين القادمين من المناطق الساحلية ونظرا أيضا للإقامة المقتضبة⁴؛ التي طبعت هجرتهم إلى فرنسا وأخيرا نظرا لتركيزهم في مناطق بعيدة عن المدن الكبرى مثل باريس وليون، كل هذه الاعتبارات تدعو إلى الافتراض بأن ظاهرة الهجرة لم يكن لها سوى أثر محدود في تطور ذهنية الناس مقارنة بالعوامل الأخرى، مثل الانتخابات البلدية والجهوية، ابتداء من سنة 1919 وكذا نشاط مختلف التنظيمات السياسية أو الثقافية التي أُلقت بمنطقة الأوراس كلها في عباب تيار الأفكار الجديدة.⁵

وفي هذا الإطار يمكننا أن نوظف مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالتوزيع الاجتماعي لبعض العائلات المسلمة بمنطقة الجنوب القسنطيني⁶، والتي تشير إلى دخل كل مجموعة ويمكن أن يكون مرد التحسن - الذي تعرفه بعض العائلات - إلى المداخل التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم (وخاصة في بلدية خنشلة المختلطة)، والتي تستغل في تهيئة المنازل وتحسين الظروف العامة⁷، وهذا ما جعل رئيس بلدية خنشلة المختلطة يصرح في 1954 قائلا: " اللجنة لا توجد في أي مكان، إنها في

¹ يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص ص 297-298.

² الجزائر الجديدة، "ما أبعد الفرق"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.

³ لم تظهر هجرة سكان بلزمة بصورة واضحة إلا بعد 1945، كما أن هجرة سكان عين القصر لم تصبح مهمة إلا بعد 1947؛ على الرغم من أن سكان المنطقة عرفوا الهجرة (الانتقال) إلى المناطق الساحلية في وقت مبكر نوعا ما إذا ما قورنت بالهجرة إلى المتروبول، أنظر R.Montagne, Op.Cit, p.4.

⁴ المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص ص 104 - 105.

⁵ زوزو، الأوراس إبان الاستعمار، ج2، المرجع السابق، ص 26.

⁶ A.W.C.(Répartition sociale des familles: très aisées/ aisées/ de condition moyenne/ pauvres/ très pauvres).

⁷ A.W.C (Ressources provenant du travail effectué au dehors de la commune : Exode vers la Métropole, moyenne annuelle des départs au cours des 10 dernières années: 52.(année 1936). Moyenne annuelle des salaires envoyés ou rapportés par les émigrants:75000 Frs.

المتروبول" ¹، ونشير هنا إلى تفاوت حجم المبالغ التي يرسلها العمال المهاجرون إلى ذويهم، حيث بلغت 100000 فرنك في عين القصر، وارتفعت إلى 700000 في بلدية الأوراس، بينما لم يرسل مهاجرو عين توتة شيئاً إلى عائلاتهم بأرض الوطن. ²

البلديات التوزيع الاجتماعي للعائلات	خنشلة	عين التوتة	الأوراس	عين القصر	بلزمة	لمبار
جد ميسورة	(4%) 567	280	(8%)1200	250	27	(2%)9
ميسورة	(20%) 2836	420	(19%)2800	1250	100	(20%)85
متوسطة	(40%) 5671	735	(57%)8300	2000	1467	(30%)132
فقيرة	(30%) 4253	1309	(14%)2000	1250	5383	(40%)176
جد فقيرة	(6%) 851	4674	(2%)300	500	2000	(8%)38

بتحليل المعطيات الإحصائيات السابقة يمكن أن نستخلص أن أغلب العائلات الأوراسية، هي من العائلات الميسورة أو المتوسطة باستثناء حالات معينة، يسجل فيها خلاف ذلك فبالنسبة لبلدية خنشلة المختلطة يمكن القول أن أغلب الأسر التي تعيش بها، هي من الأسر المتوسطة، بدليل أن النسبة المسجلة قدرت بـ (40%)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بتلك التي تمثل العائلات الفقيرة والميسورة، والتي سجلت على التوالي نسب (30%) و (20%)، أما بالنسبة لبلدية عين التوتة

¹ R.Montagne,Op.Cit, p 02.

² A.W.C.(Répartition sociale des familles: très aisées/ aisées/ de condition moyenne/ pauvres/ très pauvres).

المختلطة، فيبدو واضحا سوء الأوضاع المعيشية المميزة لأسرها، بدليل أن أغلب السكان ينتمون إلى الفئة الفقيرة أو الفقيرة جدا (والإحصائيات السابقة الذكر تعكس ذلك: 4674 أسرة فقيرة جدا و 1309 عائلة فقيرة).

وما قيل عن بلدية عين التوتة ينطبق كذلك على بلدية بلزمة الممتزجة، التي عرفت تركز عائلات فقيرة وصل تعدادها إلى 5383 عائلة، يليها عدد يعكس الحالة السيئة لمجموعة كبيرة من العائلات (حيث سجل وجود 2000 أسرة جد فقيرة).

أما بالنسبة للبلديات المتبقية، فإننا نلاحظ شبه تحسن من الناحية الاجتماعية ذلك أن أغلب عائلات بلدية الأوراس المختلطة هي عائلات متوسطة (بنسبة 57%) تليها العائلات الميسورة بنسبة 19%، أما الفقيرة و جد الفقيرة فهي تشكل على التوالي النسب التالية: 14% و 2% وهذا يعني أن سكان بلدية الأوراس المختلطة يتمتعون بمستوى معيشي متوسط، على الرغم من كون المنطقة شبه جبلية، بالإضافة إلى تقلص مصادر الرزق نتيجة الثورات و الانتفاضات و ما نتج عنهما من مصادرات وعقوبات.

أما عن بلدية عين القصر الممتزجة، فيبدو أنها تتكون من عائلات أغلبها تصنف على أنها متوسطة أو ميسورة، مع وجود مجموعة من العائلات التي تعيش حياة تعسة نوعا ما، أي أنها أسر فقيرة.

وبالعودة إلى دراسة أخرى أجراها ياكونو كزافيي محاولا مقارنة ما يحصل عليه العامل الجزائري من أجر وما يستهلكه من حصة غذائية، والتي ركزت على منطقة أورليانفيل (الشلف) تحديدا وتكملة لهذه الدراسة، خلص شارل برنار إلى القول بأن حالة العامل الزراعي اليومي شهدت تقهقرا كبيرا فيما بين 1876 و 1914، وأشار إلى أن العمال الذين يعتبرون محظوظين يوصفون على أنهم لا يأكلون إلا نادرا خضرا وفواكه، كما أنهم لا يأكلون لحما إلا مرة واحدة في السنة (عيد الأضحى) ولا يشربون إلا استثناء القهوة، وهذا ما يكشف حتما وضعية العمال الزراعيين الأقل حظوة.¹

يجب أن نأخذ في الحسبان بأن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، شكلت أهم الأسباب التي خلقت الطبقات المتوسطة الأكثر نسبيا، مما يتيح مكانة الجزائريين في اقتصاد الجزائر الكولونيالي، ورغم وجود أدب ظرفي كان يندد بـ " جحيم البروليتاريا في فرنسا "، إلا أن العمل في فرنسا التي اعتبرت بلد

¹ Abdelouahab Rezig, Op.Cit, p 90 .

الأجور المرتفعة والحرية والمغامرات، حسب شهادات تلك الفترة - هو العامل الذي يفسر وحده بعض الترتيبات الفردية أو العائلية -

والحق أن طبقة واسعة من التجار قد تشكلت في فرنسا من أصحاب الفنادق والمطاعم وتجار الخضار والتجار في المعارض والأسواق، فعندما كان هؤلاء يعودون إلى البلد وينزلون في دورهم المكونة من طوابق وشرفات سواء كانت في المدن أو القرى التي تعتبر مسقط الرأس، فكانوا يمثلون حقا دور الأثرياء الجدد.

وبعض المهاجرين الجزائريين ممن بقى بفرنسا وعمل على تثبيت ابن أو قريب في الجزائر ممن أصبحوا بدورهم تجارا أو مالكي سيارات تاكسي أو حافلات أو أصحاب مستودعات أو بنائين مقاولين. وبصورة متواضعة فإن عائلات قبائلية لتجار متنقلين سابقين توزعت وانتشرت في عدة مدن جزائرية بفضل الأرباح المحصل عليها في فرنسا، وكانت غالبيتهم من التجار الصغار وأصحاب المقاهي.¹ وإذا ما حاولنا أن نستثني الطبقة العمالية في المدن والتي كانت متحدة بشكل متين مع الطبقة العمالية الفرنسية في إطار العمل النقابي، فإن الأغلبية الساحقة من الأهالي تتألف من فلاحين ورعاة من أبناء القرى الجبلية ورحل ضعفاء أو متوسطي الحال يمتهنون الزراعة أكثر من حرفة الرعي، فكان من أبرز نتائج الاستعمار الفرنسي أن ضاعت خمس مساحة الأراضي الخصبة من الفلاحين وتزامنت عمليات نزع الملكية مع زيادة سكانية هائلة وهذا ما دفع بعدد كبير من المالكين الصغار إلى التحول إلى عمال يومية يتقاضون أجورا ضعيفة.

وحسب ما أورده البحث الذي أجري سنة 1948 فإن نسبة 60% من العائلات الريفية في حالة " فقر مدقع كامل "، في حين صنفت الإدارة الجزائرية العمال الفلاحين على أنهم فقراء اجتماعيون ونظرا لمعارضة المعمرين فإن قانون " مارتان " * لم يجد طريقة إلى التنفيذ، يضاف إلى ذلك أن الإدارة الجزائرية تخلت عن مشروع التعمير، ولا غرابة حينئذ إذا سجلنا هجرة كبيرة للعمال الجزائريين خصوصا من منطقة القبائل إلى فرنسا، وهنا نلاحظ أن عددهم ارتفع بشكل ملحوظ حيث قفز من 5 آلاف سنة 1912 إلى 100 ألف سنة 1924، وذلك رغم معارضة المعمرين وأصحاب المشاريع خشية فقدان اليد العاملة الرخيصة، ورغم الإجراءات التي اتخذتها الولاية العامة بالجزائر من أجل تحديد

¹ أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص ص 830-831.

* يقضي بأخذ جزء من الضيعات الكبرى التي ارتفعت قيمتها بسبب الري.

الهجرة، ولكن القرار الذي أصدره مجلس الدولة سنة 1926 أبطل القرارات السابقة، وحينما تسارعت وتيرة الزيادة السكانية بدا واضحا وجود ذخيرة من اليد العاملة، وهنا تخلت الولاية العامة عن التدابير المنظمة للهجرة وأصبح المشكل يشغل فرنسا.¹

المبحث الثاني: عناية الفيدرالية بالجانب الاجتماعي والثقافي للمهاجرين:

يبدو واضحا أن مناضلي الفدرالية اهتموا بالواقع الاجتماعي للمهاجرين ونلمح ذلك خاصة في الفترة الممتدة من جانفي 1960 إلى أوت 1961، وذلك من خلال:

● اللجان القضائية:

أنشئت هذه اللجان ابتداء من 1959 والغرض من ذلك هو حل النزاعات الناشئة في أوساط المهاجرين الجزائريين الذين لطالما تطلعوا إلى مثل هذا النظام لمقاطعة القضاء الفرنسي، غير أن تلك المساعي لم تسلم من متابعة الإدارة الفرنسية التي حاولت منافسة تلك اللجان في بعض المناطق، فرد تنظيم الفيدرالية بإحداث تعديل اللجان التابعة لها حتى تتلاءم مع الوضع الجديد.

● لجان الرقابة والتحقيق (C.C.E):

أنشئت تلك اللجان بداية من سنة 1959 كرد فعل على نشاط مصالح الشرطة الفرنسية المعروفة باسم المصالح الاجتماعية التابعة لموريس بابون، والتي كان الهدف منها اختراق الجالية الجزائرية بمراقبة الفنادق والسكنات، وهو الأمر الذي عجل بلجوء الجبهة إلى التحقيق ومراقبة المغتربين الجزائريين بجميع شرائحهم، وزيادة على ذلك تكفلت تلك اللجان بضحايا القمع البوليسي عن طريق إيوائهم وتشغيلهم.

● لجان إعانة المساجين (C.S.D):

أنشئت منذ 1958 لإعانة المساجين والخاضعين للإقامة الجبرية وللقيام بنشاط فرعي للاتحاد العام للعمال والطلبة المسلمين الجزائريين:

لعب فرع الفدرالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين دورا أساسيا في تجنيد الحركة العمالية، سواء على مستوى العمال الأشقاء أو على المستوى العالمي في إطار النضال النقابي، وبرز ذلك خاصة في الاتصالات المهمة مع المجلس العام للعمال الفرنسيين الذي تبنى منذ 1960 مواقف الاتحاد العام

¹ شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، المرجع السابق، ص 56 - 57 .

للعمال الجزائريين من الثورة، كما عمل على تكوين العمال المتخصصين والتقنيين بفضل المنح التي استفادها من اتحاد النقابات العمالية.¹

والواقع أننا نجد أثرا واضحا للهجرة الجزائرية في كتابات المعاصرين وعلى سبيل المثال نذكر أن الأديب الجزائري مولود فرعون ظهر على أنه أكثر الأدباء الجزائريين اهتماما بالهجرة ونلمس ذلك بوضوح في روايتين شهيرتين هما : "ابن الفقير" و "الأرض والدم"، وهما على قدر كبير من الأهمية من حيث أنهما تربطان بين ظاهري الفقر والبؤس والهجرة إلى فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها. ويعتبر مولود فرعون بذلك أول أديب جزائري يقدم للقارئ أنموذجا اجتماعيا جديدا شكل منذ بداية الحرب العالمية الأولى مجموعة اجتماعية جديدة (Groupe Social)، تتمثل في المهاجرين وتشكلت تلك المجموعة إثر مغادرة هؤلاء المهاجرين لمجموعاتهم الطبيعية المتمثلة في الأسرة والرابطة العرقية والجهوية لتصبح جماعة أنتجت الظروف التاريخية والصدام الحضاري بين شعبين مختلفين في كل شيء عدا حاجة فرنسا لليد العاملة الرخيصة الضرورية لإعادة بناء ما دمرته الحربين العالميتين، وتمكن أولئك المهاجرون ورغم الظروف القاسية من الانتظام في جماعة واعية بذاتها وبخصوصيتها وبالأوضاع البائسة التي تعيشها في أرض الغربة، وبالدور المهم الذي يجب أن تضطلع به، وهو ما يفسر - مبدئيا - الروح القومية التي اكتسبها المهاجرون الجزائريون بتأسيسهم لحزب نجم شمال إفريقيا في باريس سنة 1926.

وحسب وضعيتهم الاجتماعية فإن مولود فرعون يصور لنا المهاجرين الموسمين الذين يتنقلون بين الجزائر وفرنسا (Les migrants) وهم الذين يعيشون حياتهم ذهابا وإيابا بين ضفتي المتوسط يبحثون عن لقمة العيش، يعملون في فرنسا، كما يعملون في حقولهم عند عودتهم إلى الجزائر فتختفي مظاهر الاغتراب تدريجيا وتعود البشرة إلى لونها الداكن ويعود المهاجر إلى لباسه المعهود، يعود أولئك المهاجرون بجيوب ممتلئة تمكنهم من تسديد ديونهم للمرابي وشراء حقل والإقبال على الزواج فيرضى عنهم الأهل ويحترمهم الناس.²

إذن يمكننا القول أن ورشات البناء وشق الطرق وإقامة السدود وبناء السكك الحديدية والموانئ والمزارع الكبرى والمناجم، وغيرها لعبت دورا مشابها في بناء المجتمع الجديد لكن الهجرة إلى الخارج وإلى فرنسا بالخصوص لعبت دورا أخطر، لأنها وضعت الجزائريين في احتكاك مباشر مع الفرنسيين في

¹ الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة...، المرجع السابق، ص ص 256 - 258.

² خميسي عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص 130 - 131 .

فرنسا، بعيدا عن المستوطنين والإدارة الاستعمارية في الجزائر، ومع غيرهم من الأوروبيين ومن سكان العالم.

كانت الهجرة مدرسة حقيقية للجزائريين، في المهجر يكتشف الجزائري مجتمعا متقدما ماديا ومعنويا ويتعرف على أحدث وسائل الإنتاج، كما يتبنى الأفكار التحررية الفرنسية وغير الفرنسية، فيكتشف أفكار الثورة الفرنسية مثلا، ينخرط في النقابات ويناضل فيها ضد الاستغلال وينخرط حتى في أحزاب سياسية لا عهد له بها من قبل. باختصار، يكتشف عالما جديدا ويدرك مدى تخلف مجتمعه، وزيادة على ذلك فإنه يكتشف أنه يظل دونيا بحكم خضوعه للاستعمار الفرنسي، ولهذا الأسباب كلها كان المهجر مدرسة تكون فيها المناضلون الأوائل، وأخيرا كان المهجر المكان الذي يلتقي فيه الجزائريون من كل الجهات، وحتى من الجهات الأكثر عزلة ويتدارسون وضعية بلادهم وشعبهم، لهذا كانت مسألة تسهيل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا من مطالب الجزائريين وخاصة جماعة النخبة.

إن هذه المؤسسات وغيرها التي لعبت دورا في إعادة إنشاء علاقات جديدة بين الجزائريين، قد أنتجت أيضا رجالا جددًا، لم يكن لهم وجود في المجتمع القديم، الخماس والعامل والمحامي والطبيب والصيدلي والمعلم الحديث والتاجر الحديث والسياسي والنقابي والصحافي والكاتب.. لقد تفتح المجتمع الذي كانت تقوده الزوايا والمرابطون وشيوخ القبائل، ليخلي مكانه لمجتمع يقوده رجال جدد لهم ثقافة جديدة وأفق أرحب، لقد ماتت جزائر القبائل أو تكاد؛ لتحل محلها جزائر الشعب، لقد تفتح الشعب الشعور بالانتماء إلى القبيلة ليحل محله الشعور بالانتماء إلى الجزائر، لقد تفتحتم الهوية القبلية لتحل محلها الهوية الجزائرية، وبعبارة أخرى، ظهر الجزائري الذي يشعر بالانتماء إلى وطن واسع أوسع بكثير من وطنه السابق (قبيلته).¹

المبحث الثالث: مساهمة المهاجرين في التنمية - بعد الاستقلال -:

رغم الإرادة السياسية والإيديولوجية والمسعى المبذولة من طرف السلطات الجزائرية منذ السنوات الأولى للاستقلال، والرامية إلى إعادة إدماج الجزائريين المقيمين بالمهجر وخاصة أولئك المتواجدون بفرنسا، إلا أن كل ذلك ظل ضعيفا في مجال التطبيق.

¹ صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص ص 176-177.

بعض المؤسسات الوطنية كـ (D.N.S, SONACOM, S.N.S) وفرت بعض الوظائف بفرنسا فعلى سبيل المثال يمكن أن نأخذ حالة عملية 1974 لمؤسسة (D.N.C): فمن مجموع 50 شخصا تم الاتصال بهم 07 منهم فقط تحصلوا على وظائف بصفة رسمية وكانوا في مناصبهم منذ 1976، وهذا المثال يلقي الضوء على المصاعب التي يمكن أن تعترض عملية إعادة الإدماج.

هناك بعض الاعتبارات السوسولوجية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسية في بعض الأحيان التي يجب أن تؤخذ في الحسبان لإنجاح عملية إعادة الإدماج.

وربما تكون العودة إلى البلد سهلة جدا حينما يظل المهاجر محكوما بروابط عميقة ومتينة مع موطنه الأصلي، ولكن الوضعية تصبح أكثر تعقيدا حينما يتعلق الأمر بمهاجرين من الجيل الثاني.¹

جاء في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين أن إعادة إدماج المهاجرين الجزائريين مقترنة بتوسيع القواعد المادية لتحقيق التطور دون أن ننسى إنشاء مراكز للاستقبال.²

لم تحقق عمليات إعادة إدماج المهاجرين التي تبنتها الجزائر النتائج المرجوة فخلال المرحلة (1976-1977) تم تثبيت 3000 عامل في الجزائر من طرف مصالح (L'ONAMO) من مجموع جالية مهاجرة نشيطة قدرت بـ 450000 مهاجر وخلال 1978 تم تثبيت 1704 من أصل 4102 مرشح للإدماج. وقد طرحت النقطة الثانية من اتفاق 18 سبتمبر 1980 مجموعة من المشاكل، وتعلق هذه النقطة "بالتعاون لخلق مؤسسات صغيرة في الجزائر" ويتلخص ذلك في استحالة إدماج 450000 عامل جزائري نشيط بفرنسا في قطاع وفي أنشطة تحويلية بسيطة.³

من خلال الحقائق السابقة نتبين الدور الحيوي الذي لعبه المهاجرون الجزائريون في الحركة الوطنية وثورة التحرير، كما أنهم ظلوا يدعمون الاقتصاد الوطني سنويا - منذ الاستقلال إلى غاية 1974- بحوالي 100 مليار فرنك فرنسي قديم، ونظرا لغياب سياسة وطنية جزائرية في ميدان الهجرة ضاعت أموال وإطارات جزائرية في المهجر، وتراجعت نسبة مساهمة الجالية الجزائرية في الاقتصاد الوطني بصورة واضحة.⁴

¹ Malik Kassal, "La reinsertion: Un acte volontaire", In L'émigration Maghrébine en Europe, Op.Cit, p 470.

² Ibid, p 475.

³ Ibid, p 481.

⁴ سعدي بزيان، "صفحات من نضال العمال..."، المرجع السابق، ص ص 181-182.

وعلى سبيل المقارنة، فإننا نجد بأن القانون المصري حدد بعض النصوص الخاصة برعاية المصريين في الخارج وأوجه هذه الرعاية، والوسائل التي تلجأ إليها الدولة لكفالة هذه الرعاية وجملة التسهيلات التي تقدمها للمهاجرين، سواء قصد تشجيعهم على الهجرة أو عند تواجدهم بالخارج، أو بعد عودتهم النهائية وذلك بهدف تدعيم الروابط بين الوطن الأم وأبنائه بالخارج، مع التركيز الواضح على تقنين المزايا التي تمنح للمصريين في الخارج لجذب مدخراتهم وزيادة تحويلاتهم النقدية وتشجيعا لهم على استثمارها في مشاريع إنتاجية، من أجل حل بعض المشاكل التي تعاني منها البلاد، وتماشيا مع خطة التنمية القومية، الاقتصادية والاجتماعية.¹

ولكن الحكومة الوطنية الجزائرية لم تتبنى إجراءات وتسهيلات يرجى منها أن تساعد على الاستغلال الأمثل لتحويلات المهاجرين المالية، ومع ذلك يمكننا تعداد محاسن الهجرة بالنظر إلى التحليل الذي ينطلق من النقاط التالية:

1. أن العمال المغتربين يبحثون عن عمل في بلدانهم الأصلية وأن ذهابهم إلى فرنسا يحسن من ميزان المدفوعات، كما أن بعض الصناعيين يرون أن عمل هؤلاء المهاجرين في البلدان المصنعة يعتبر بمثابة مساعدة غير مباشرة للدول النامية.
 2. عمل هؤلاء المغتربين في البلدان الأوروبية المصنعة يمكنهم من تحسين مستوى تأهيلهم ويساهم في جعلهم عمليين أكثر في المحيط الصناعي لبلدانهم.
 3. يساهم العمال المهاجرون في تحسين أوضاع عائلاتهم من خلال الأموال التي يتم تحويلها كما أن تلك الأموال من شأنها أن تستثمر في مشاريع إنتاجية من طرف بلدانهم.²
- ومن المؤكد أنه بعد الاستقلال لعبت الهجرة الجزائرية دورا في ترقية الحياة الاجتماعية والثقافية للمهاجرين الجزائريين، ويبدو ذلك من خلال الدراسة التي أجراها عمار بوحوش والتي أوضح من خلالها أن العمال الجزائريين بفرنسا كانوا يتلقون أجورا تكاد تكون كافية، ولكنهم كانوا ملزمين بإرسال قسط منها إلى ذويهم بالجزائر والتي كانت في المتوسط تقدر بـ 30% إلى 50%، وكان

¹ عادل عبد المقصود عفيفي، الحقوق السياسية والقانونية للمهاجرين ومزدوجي الجنسية، جمهورية مصر العربية أنموذجا الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص 251.

² Faycal Bissekri, Op.Cit, pp 86-87.

المستفيدون من تلك التحويلات يقارب 2.5 مليون جزائري بأرض الوطن¹، ويمكننا أن نستنتج ذلك من خلال تحويلات مداخل العمال المهاجرين الجزائريين فيما بين 1971 و 1979 بالمليون فرنك: تحويلات مداخل العمال المهاجرين الجزائريين (1971-1979) بالمليون فرنك:²

السنوآت	تحويل الأموال المدخلة من الرواتب (1)	تحويل رواتب العمال إلى الجزائر (2)	تحويل مداخل العمال إلى الجزائر = (1)+(2) (3)	المدخلة من الأجور والمخولة من طرف الأجانب (4)	مجموع الرواتب وتعويزات الأعمال الأخرى المخولة من طرف الأجانب (5)	مجموع المداخل المدخلة من طرف الأجانب (5)	(1) %	(2) %	(3) %
1971	778	358	1136	4758	1711	6469	16.3	20.9	17.5
1972	735	537	1272	5158	2213	7371	14.2	24.2	17.2
1973	665	541	1206	5618	2371	7989	11.8	22.8	15.0
1974	896	595	1491	6596	2981	9577	13.5	19.9	15.5
1975	953	720	1673	7200	3535	10737	13.2	20.3	15.5
1976	1001	817	1818	7765	4378	12143	12.9	18.6	14.9
1977	546	926	1472	8589	4995	13584	6.3	18.5	10.8
1978	424	1240	1666	10102	6400	16502	4.2	19.3	10.0
1979	212	1367	1579	11119	7444	18563	1.9	18.3	8.50

بينما صرح بعض المهاجرين بأنهم يفضلون الاحتفاظ بتلك المبالغ إلى حين عودتهم إلى الجزائر، في حين أشارت الغالبية العظمى من أولئك الذين تم استجوابهم إلى أن الأسباب الرئيسية التي دفعتهم إلى الإقامة والعمل بالمهجر هي الضرورة الملحة التي تقتضيها التزاماتهم العائلية، كما وجد العديد من

¹ Ammar Bouhouche, " Conditions et attitudes des travailleurs algériens émigrés en France expose analytique", Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, numéro 2, 1973, pp 511- 526.

² J.P Garson, " La réinsertion productive des émigrés algériens : retour et création d'entreprises ", In : L'émigration maghrébine, Op. Cit, p 558.

العمال الذين كانوا يعتبرون أن إقامتهم في فرنسا هي فرصة ثمينة لاكتسابهم بعض الخبرة في مجالات أعمالهم، والتي يمكن أن يتم تطويرها بعد العودة إلى أرض الوطن، ومرد ذلك كله إلى نقص فرص التكوين المتاحة في الجزائر، كما اعترف بعضهم بأنهم يطمحون إلى الحصول على مساعدة مالية من الدولة قصد استحداث مشاريع صناعية أو تجارية... وكان العديد من المهاجرين يرغبون في التخصص في ميادين معينة بعد تحسين مستويات حياتهم عموماً.¹

وعموماً فإنه خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1976 يمكننا القول بأن الهجرة لعبت دورها في امتصاص الصدمات الاجتماعية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية.²

والحق أن تأثير الهجرة الجزائرية تجاوز هذا المجال إلى ميادين أخرى، فالتجارة بين الجزائر ومرسيليا مثلاً كانت تنشطها أغلبية جزائرية، عرفت ازدهاراً في بداية الثمانينيات، وظهرت هناك ترقية اجتماعية وتحسن في المستوى التعليمي مما أدى إلى ظهور الطبقة في فئة المهاجرين، فالوافدون الأوائل لم يتمكنوا من العودة خاصة مع الجيل الثالث، ولكنهم ينتفضون على أنهم جزائريون حيث تغيرت طبائع عيشهم من حيث الوسائل وطرق العيش، يضاف إلى ذلك أن فرنسية الجيل الثاني نتج عنها نقص في الجالية رغم أن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا مازالت مستمرة، وأن العلاقات بين الضفتين مازالت قائمة، فكل حدث يقع في الجزائر ينعكس في فرنسا دون أن ننسى التأثيرات الثقافية على مدينة مرسيليا من طرف هؤلاء الجزائريين، كما لا ننسى الأقدام السوداء الذين تعدد اعتقاداتهم (فرنسي جزائري وعربي...) فقد نقل مجتمع المهاجرين الكثير من التقاليد وخصوصاً في الطبخ والموسيقى...، وهي متواجدة حالياً في مرسيليا وهذا ما أثر على الثقافة بالمدينة.³

والواقع أن تأثير الهجرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لا يجب أن يثير الاستغراب، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان بأن أعداد المهاجرين الجزائريين تعرف ارتفاعاً وتزايداً مستمراً، بحيث يشكل

¹ Ammar Bouhouche, "Conditions et attitudes des travailleurs algériens émigrés en France expose analytique", Revue algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, numéro 2, 1973, p p 511- 526.

² Albano Cordeiro, "Emigration algérienne en France. Crise économique et nouveau modèle migratoire", In : L'Emigration maghrébine en Europe, Op.Cit, p 71.

³ Emile Temime, Op.Cit, NP.

الجزائريون رأسمال بشري مهم يمكن أن تستغله الدولة الجزائرية في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني، وهو ما من شأنه أن يخلق فرصا جديدة للتنمية الشاملة في البلاد.

حيث أنه في 1985 بلغ عدد المهاجرين الدائمين 11000 (الأجانب) مقابل 11800 خلال 1984، ودائما خلال 1985 بلغ عدد ملفات طلب الإقامة والعمل 13873، إذ بلغت نسبة المغاربة المستفيدين من المساعدات التي تسمح لهم بالعودة 59%، كان أغلبهم جزائريون بنسبة 38%، في حين قدرت نسبة البرتغاليين بـ 24%، كانت أغليتهم من الذكور أي بنسبة 95%.¹ غير أنه فيما بين 1984 و 1988 برز تراجع واضح في تعداد الجالية الجزائرية بالمهجر، ومع ذلك ظل عدد الجزائريين معتبرا، إذ أنه من بين 30000 شخص هم أساسا مغاربة (10069)، قدر عدد الجزائريين بـ 4666 والأتراك بـ 4657، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:²

1988		1987		1986		التطور	1985	1984	السنوات الإحصاء
4666	10,4%	5206	0,2%	5219	14,5%	16,4 -	6104	7305	الجزائريون

نقرؤه في المعطيات التالية:

الجنسيات	1982	1985	1988
البرتغاليين	27,6	28,4	28,9
الجزائريين	22,2	19,9	19,3
المغاربة	11,8	11,9	12,8
التونسيين	04,9	04,7	04,9

وخلال 1988 بقيت نسبة البرتغاليين هي الأهم (28.9%)، مقابل نسبة الجزائريين التي بلغت 19.3%، في حين مثلت نسبة 46% مجموع العمال القادمين من السوق الأوروبية المشتركة.¹

كما أن أعداد المهاجرين الجزائريين والمغاربة عموما عرفت ارتفاعا متزايدا، فعلى سبيل المثال وفي منطقة الرون- آلب بفرنسا خلال 1999 مثلت نسبة المهاجرين القادمين من البلدان المغاربية 32 % مقابل 48 % من بقية بلدان أوروبا، وهذا ما تمثله الأرقام المستقاة من المصادر الرسمية والتي يوضحها الجدول الموالي:²

بلد الميلاد	الجمالية المهاجرة في منطقة		التوزيع السكاني (%)	
	الرون-آلب سنة 1999		الرون-آلب	فرنسا
أوروبا	226200		48,0	44,9
	188900		40,1	37,8
	74200		15,7	8,8
	53900		11,4	13,3
	33200		7,0	7,3
	7700		1,6	2,9
	7200		1,5	1,7
	37300		7,9	7,1
	16600		3,5	1,0
	6800		1,4	1,7
إفريقيا	171900		36,4	39,3

¹ Service des études et de la statistique- Division de l'Emploi et des politiques d'Emploi, premières informations, ministère des affaires sociales et de l'Emploi, n°= 160, Mars 1990 « La main d'œuvre étrangère en 1988 ».

² INSEE, recensement de population 1999 (exploitation complémentaire).

30,2	32,0	151000	
13,3	17,8	84200	
12,2	8,4	39600	
4,7	5,8	27200	
9,1	4,4	20800	
12,2	13,1	61700	آسيا
4,0	6,3	29700	
1,7	1,3	6400	
3,0	2,5	11800	
100,0	100,0	471600	المجموع

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن اتباع سياسة وطنية مدروسة ومحكمة، من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية للبلاد، خصوصا إذا علمنا أن الجالية الجزائرية بالمهجر تقارب سبع ملايين نسمة.

الخاتمة

الخاتمة

تعد ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ظاهرة جديدة بالاهتمام والدراسة، على أساس أنها ظاهرة اجتماعية فرضتها الحالة الاستعمارية بكل خصوصياتها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية، والتي كانت قد أحدثت تأثيرا كبيرا على الحالة النفسية للجزائريين، ولعل الإشارة إلى السياسة الفرنسية تجاه الجزائريين تعد أكثر من ضرورة، وذلك بما شرعته السلطات الفرنسية من إجراءات وقوانين ومراسيم طبقتها على السكان الأصليين، والتي مست مختلف الميادين وأدت في النهاية إلى دفع عدد كبير من أبناء البلد إلى مغادرة مداشرهم وقراهم ومدنهم وهجرة أملاكهم ثم التوجه نحو المتروبول.

لعل هذا التطلع إلى الهجرة نحو فرنسا مرتبط أساسا بمستوى الحياة التي ارتسمت ملامحها من خلال هجرات الجزائريين الأوائل، الذين صوروا الحياة في فرنسا على أنها رمز للتحرر والكسب الجيد والحياة الكريمة وذلك من خلال معاملة الفرنسيين المتميزة بالإنسانية والتي تختلف كثيرا عن معاملة المعمرين للأهالي في الجزائر، ولكن الدارس لحركة الهجرة الجزائرية إلى الخارج يدرك أن استمرار ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية، لا يمكن أن يفسر إلا في إطار التأثيرات النفسية والاجتماعية للتواجد الفرنسي بالجزائر لمدة 132 سنة.

يمكن القول إذن أن السياسة الفرنسية هي التي خلقت هذا الحافز الكبير للهجرة، وقد لا يكون ذلك غريبا إذا عرفنا أن هذه السياسة شملت مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية وحتى الدينية. من ذلك أن النتائج المباشرة لهذه الإجراءات برزت واضحة في حياة السكان، فقد أدت عمليات نزع الملكية الجماعية ومصادرة الأملاك وخصوصا تجريد السكان من أجود أراضيهم الزراعية، أدت إلى وقوع الجزائريين بين فكي كماشة الجوع وفقر الزراعة، ونتج عن ذلك تقلص في مصادر الرزق (لأن أغلب الجزائريين فلاحون بالدرجة الأولى)، باستثناء سكان المناطق الحضرية الذين تمكنوا نسبيا من إيجاد مصادر مكملة لإعالة أسرهم، وكان ذلك إما بممارسة أنشطة مختلفة كالدباغة والحياكة والأعمال التجارية وغيرها من الحرف البسيطة التي تؤمن

العيش لعدد كبير من العائلات الجزائرية، أو بالحصول على بعض الوظائف البسيطة في الإدارات المحلية أو كعمال لدى بعض الخواص من المعمرين.

على أن الإجراءات والتشريعات الفرنسية لم تمس الجانب الزراعي فقط، بل تعدت ذلك لتؤثر على الجوانب الاجتماعية، فانخفاض الأجور ومنع السكان من الانتفاع بالموارد الغابية ومصادرة أملاك الأوقاف دحرج الجزائريين تدريجيا إلى حياة البؤس وسوء الأوضاع الصحية وأدى إلى انتشار الأمراض المعدية والقاتلة وسوء التغذية الناتج عن قلة المحاصيل الزراعية واهتمام الأوروبيين بإنعاش الزراعات التجارية، يضاف إلى ذلك حرمان المسلمين من حق التمثيل النيابي والمشاركة في الحياة السياسية، وضعف المستوى التعليمي الناتج عن اصطدام ظلامية التجهيل التي أرادت السلطات الفرنسية بمعارضة المعمرين وتخوف الجزائريين، والتي أثرت في النهاية على مستوى تعليم الأهالي.

فكانت تلك الأوضاع مجتمعة من العوامل المهمة التي حولت أنظار الجزائريين إلى المتروبول، وكان ذلك بمثابة المحاولة الأولى لتحسين أوضاع المعيشة وتلبية الاحتياجات العائلية المتزايدة، وذلك بعد أن عز هذا المطمح في الوطن الأصلي.

وعموما فإنه بعد دراستنا لموضوع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا فيما بين 1939 و 1988 يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

- كانت السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر عاملا أساسيا مسببا للهجرة إلى الخارج، وذلك بالنظر إلى قمة التعسف الاستعماري في التعامل مع الجزائريين، سيما ما تعلق بالقوانين الاستثنائية وقمع الحريات السياسية وتسلب المعمرين وتزايد نفوذهم، في مقابل إهمال المصالح الأساسية للمسلمين.

- كان للعوامل العسكرية والنفسية تأثير مباشر على حركة الهجرة، إذ عاد المجندون من جبهات الحرب الأوروبية والمهاجرون والمغامرون الأوائل يروون تفاصيل نجاحهم وانبهارهم

بالحياة في المتروبول، مما دفع بالكثير من الشباب إلى خوض تجربة الهجرة واكتشاف المجال الأوروبي.

- كان لتجنيد فرق الحركى كقوات إضافية مساعدة للجيش الفرنسي دوره الكبير في هجرة الكثير من الجزائريين وعائلاتهم وأبنائهم عشية الاستقلال، ويضاف إلى ذلك التأثير المباشر للعمليات الإرهابية التي نفذها قادة منظمة الجيش السري في المدن الجزائرية، وتحديدًا في كبريات المدن الساحلية، وهو ما أجبر مئات الآلاف من الأقدام السوداء على الهجرة الجماعية خلال صيف 1962، نحو وجهات عديدة في أوروبا، أمريكا وأستراليا...

- أدى تجنيد الجزائريين في الحربين العالميتين في جبهات الحرب الأوروبية وتوظيفهم كعمال في مصانع الحربية إلى اكتشاف المجال الأوروبي والتأثر بالحياة الفرنسية، مما دفع بالمزيد من حركات الذهاب والإياب من المستعمرة إلى المتروبول بعد تسريح الجنود والعمال عقب نهاية الحربين العالميتين، وهذا ما يدخل في إطار الدوافع العسكرية والنفسية للهجرة الجزائرية.

- أفرز التسلط الكولونيالي وتزايد نفوذ المعمرين وضعًا اقتصاديًا عسيرًا، طبعته البطالة وسوء التشغيل وتدني الأجور وتحول اجتماعي خطير في المجتمع الجزائري، يضاف إلى ذلك تفكك الروابط الاجتماعية وغياب المؤسسات التقليدية التي ظلت تحكم المجتمع الجزائري وتسييره، فكانت الهجرة الجزائرية تمس شريحة الفلاحين البؤساء وتدفع بحجافل عديدة من الريف إلى المدينة، ثم من المدينة إلى المهجر، أين سيتحول الفلاحون الجزائريون إلى عمال بالمصانع وورشات البناء والأشغال العمومية التي كانت على حساب صحتهم وراحتهم.

- كان للدوافع الثقافية حضور قوي في حركة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، إذ أن حرمان الجزائريين من كل فرص التأهيل، سواء فيما تعلق بالتعليم الفرنسي أو حتى التعليم العربي الحر، دفع بنسبة مهمة من الشبان الجزائريين الفاقدين للخبرة والتكوين إلى الهجرة، وذلك ما يجعلهم عرضة للاستغلال.

- يمكننا تقسيم الهجرة الجزائرية إلى ثلاث مراحل أساسية:

1- مرحلة أولى: تمتد من بداية هجرة الجزائريين إلى فرنسا، ومن ثم اكتشافهم للمجال الأوروبي، والتي كانت تتم قصد البحث عن أعمال تؤمن فرص العيش، والتي يعرفها عالم الاجتماع الجزائري عبد المالك صياد بهجرة العمل، ويمكن تحديدها إلى غاية 1939.

لقد بدأت هجرة سكان المناطق الداخلية في وقت متأخر نسبيا بالمقارنة مع بقية مناطق الوطن، وخصوصا منطقة الساحل (سكان بلاد القبائل)، كما أنها اتخذت شكلين (طوعي وإجباري)، أما الشكل الأول فمثله أشخاص سعوا إلى تحسين ظروف عيشهم والتخفي عن أعين الأوروبيين، الذين سيطروا على أغلب موارد الجزائريين، كان هذا الشكل من الهجرة قليلا وظهر خصوصا في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى.

أما الشكل الثاني فكان إجباريا، وذلك حين سعت الإدارة الفرنسية إلى تجنيد الشباب للخدمة تحت راية العلم الفرنسي، أو للعمل في المناجم والمصانع ومعامل الذخيرة في الوقت الذي فقدت فيه فرنسا عددا كبيرا من أبنائها الذين دافعوا عنها في جبهات القتال ضد ألمانيا، ولاحظنا أن هذا الشكل من الهجرة كان ضد رغبة الجزائريين، وهذا ما يؤكد توجهم إلى المشرق العربي أو الالتفات إلى حركات التمرد والعصيان (الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني، بني شقران ومعسكر...).

2- مرحلة ثانية: تمتد من بداية الحرب العالمية الثانية، التي أثرت بشكل واضح على حالة الجزائريين وأوضاعهم وتوجهاتهم، وأثناء هذه الفترة أعيد تكرار نفس السياسة المتبعة خلال الحرب العالمية الأولى، وهو مضاعفة عدد المجندين من أبناء المستعمرات ومشاركتهم الإلجبارية في المجهود الحربي إلى جانب الحلفاء، غير أن مقارنة مدى تأثير المشاركة في الحرب العالمية الثانية بالحرب الأولى يجعلنا نقر بأن مشاركة الجزائريين في

الحرب كانت من منطلق الاقتناع بميثاق الأطلسي الذي يعترف للشعوب المستعمرة بحقها في الاستقلال وبالتالي فهناك شيء من اليقظة.

تمتد هذه المرحلة إلى سنوات الكفاح المسلح (1954-1962) وصولا إلى استرجاع السيادة الوطنية، التي انتهت بهجرة جماعية سريعة ومفاجئة للأقدام السوداء الذين ساعدتهم الحكومة الفرنسية على الرحيل، وفي المقابل نجد هجرة مماثلة للحركي الذين منعتهم السلطات الإدارية المدنية والعسكرية الفرنسية من الرحيل، إلا في إطار ضيق وبنسبة محدودة جدا، وذلك رغم أنهم قدموا مساعدات مهمة للجيش الفرنسي - في الجزائر وحتى في المتروبول - في مواجهة جيش التحرير الوطني وفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا.

3- مرحلة ثالثة: يمكن تحديدها نسبيا في الفترة الزمنية الممتدة من نهاية الوجود الفرنسي إلى أواخر القرن العشرين، أي فيما بين 1962 و 1988، وهي المرحلة التي اصطبغت فيها الهجرة الجزائرية بخصائص جديدة، وذلك بالاستناد إلى الظروف الدولية عموما وحالة الوعي واليقظة التي أصبح عليها المهاجرون المغتربون، دون إغفال السياسات الأوروبية لتقنين الهجرة، مما أثر بشكل واضح على محاولات الاندماج وحفز على ظهور سياسات عنصرية تهدد الأجانب في بلد الاستقبال.

- عند الحديث عن مراحل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، يجدر بنا تحديد التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بتلك الأراضي، لأن المهاجرين الأوائل كانوا يستقرون في مناطق صناعية كبرى، ويتبعون في ذلك مهاجرين سبقوهم من نفس المنطقة أو من الأقارب أحيانا، ضمانا لإيجاد فرصة عمل من جهة وتسهيلا لسبل الاستقرار والعيش من جهة ثانية، ولكن مع مرور الزمن وتطور حركة الهجرة ظهرت مناطق جديدة يستقر بها المهاجرون، وانتشر العمال الجزائريون - خاصة - في مناطق بعيدة عن المدن الصناعية وأحيانا كانوا يتركزون في الريف الفرنسي، كما ظهرت مناطق محددة كان لجالية الأقدام

السوداء تركز كبير بها، غير أن الحركى وعائلاتهم وأبنائهم عانوا من ويلات التشرد ومحن البطالة وآلام المنفى، وتركوا يواجهون مصيرهم لوحدهم، في مخيمات وخرائب ومناطق غابية، لأن السلطات الفرنسية تنكرت لخدماتهم التي قدموها للجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية.

- وقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى بعض المميزات التي تنفرد بها الهجرة الجزائرية، والتي يمكن أن تشترك فيها أحيانا مع هجرات أخرى وخاصة منها الهجرات الشمال إفريقية، من ذلك مثلا أنها هجرة فتية وهذا ما يتطلبه سوق العمل الفرنسي، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن البنية الديمغرافية للمجتمع الفرنسي تتميز بارتفاع هرم الأعمار، وذلك ما فتح المجال واسعا أمام العمالة الأجنبية وخصوصا من البلدان النامية.

- يمكننا أن نضيف كذلك التواجد الكبير لعائلات المغتربين فوق التراب الفرنسي، وذلك يمثل نتيجة أساسية تدخل في نطاق القوانين التي طبقتها بعض الدول الأوروبية في إطار سياسة لم تشمل العائلات، قبل أن تعرف الدول الأوروبية أزمته الاقتصادية سنة 1974 كما لا يمكننا في هذا السياق تجاهل نداءات رواد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تحث المهاجرين على اصطحاب زوجاتهم وأبنائهم إلى فرنسا، حرصا على تلاحم الأسرة الجزائرية وضمنا للحضور الإسلامي في أوساط الجالية المغتربة وتصديا للأمراض الاجتماعية وشور ومهالك البيئة المعادية، إذ أنه بمقارنة البنية العائلية بعد الاستقلال بنظيرتها قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، لوجدنا بأن عدد النساء الجزائريات قبل 1939 لا يكاد يذكر، وفي المقابل فإننا نجد العديد من المغتربين الذين تزوجوا بفرنسيات وأسسوا أسرا هناك، غير أننا منذ الاستقلال نجد حضورا قويا جدا لعائلات جزائرية بأكملها فوق التراب الفرنسي.

- عاش المهاجرون الجزائريون حياة عسيرة بفرنسا، ولكنها أفضل على كل حال عند مقارنتها بحياتهم في قراهم ومدائهم التي غادروها، حيث تمكنوا من إعادة تهيئة المنازل وتوفير

ضروريات العيش وتحسين مستوى عائلاتهم، وكان ذلك من خلال مداخيلهم التي يوفرها قسما منها لإرساله إلى عائلاتهم بأرض الوطن، تلك المداخيل التي تعد مصدرا حيويا مكملًا للمداخيل المحلية الهزيلة، وقد كانت تلك المداخيل ثمرة أعمال (الحفر، التعدين والمناجم، البناء، المقاهي، التجارة، الفنادق وأحيانا الأعمال الفلاحية ولكنها بدرجة أقل..).

- كانت أغلب الأنشطة التي يمارسها الجزائريون متعبة وشاقة، كما كانت توكل إليهم أعمال قدرة (جمع القمامة مثلا)، وفي كثير من الأحيان كانوا يمارسون أعمالا موسمية، مما يجعلهم عرضة للبطالة لعدة أشهر في السنة.

- أما أوضاع الطلبة فكانت على شاكلتين:

أولاهما: تمثلها الفئة التي كانت تتلقى إعانات من ذويها أو منحة من الإدارة الفرنسية وهي الفئة التي تمتعت بجملة من الامتيازات وعاشت حياة مترفة نوعا ما.

وثانيهما: تمثلها جماعة الطلبة المنحدرين من عائلات ريفية فقيرة، وهي لا تستفيد من أي دعم عائلي، كما أنها محرومة من المنح التي يتمتع بها بقية الطلبة، وهذه الفئة هي التي وجدت نفسها مجبرة على ممارسة بعض الأعمال البسيطة، التي وفرت نوعا من الحماية المادية في وسط أجنبي غريب عن الطلبة الجزائريين.

- أما أوضاع المجندين فلم تكن أحسن حالا من أوضاع العمال، ذلك أن أغلب المجندين كانوا يتلقون منحة ضئيلة، لا تكاد تكفي لإعالة أسرهم، التي تطوعوا لتحسين أوضاعها كما أن ملفات الجرحى والمعطوبين كانت تقابل بالإهمال من طرف السلطات الوصية وتضاف إلى ذلك الآثار النفسية المترتبة عن المشاركة في الحرب وما تخلفه من ذكريات القمع والمأساة، ومع ذلك فإننا عند مقارنة أثر المشاركة في الحربين العالميتين نخلص إلى القول بأن العائدين من جبهات الحرب العالمية الأولى عادوا أقل طواعية وجمودا، وبرزت

مساهماتهم في عشرينيات القرن الماضي بتكوين حزب نجم شمال إفريقيا، أما العائدون من جبهات الحرب العالمية الثانية فقد عادوا يحملون معهم تجاربهم وخبرتهم العسكرية التي مكنتهم من التحضير للعمل المسلح منذ ماي 1945.

- ولو تتبعنا حركية الهجرة الجزائرية وحاولنا التعرف على الملامح العامة التي تميز الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين الجزائريين، لوجدنا بأن أهم ما يميزها هو غياب جهود الدولة الفرنسية، فيما يتعلق بالإيواء والإطعام والخدمات الصحية...، ولهذا كانت الحكومة الفرنسية تستفيد باستمرار من سواعد العمال المغتربين دون أن تبذل أي جهد لرعايتهم أو للاهتمام بمصالحهم ومتطلبات عائلاتهم، وعلى خلاف ذلك فإن بعض الدول الأوروبية أظهرت اهتماما واضحا بالعمالة الأجنبية التي تدخل إلى ترابها الوطني سنويا، ومثال ذلك: ألمانيا، بريطانيا، هولندا.. وزيادة على ذلك فإن بعض الجهود التي أظهرتها الحكومة الفرنسية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وزمن الثورة التحريرية، لم يكن من قبيل الاهتمام بالجالية الجزائرية بقدر ما كان محاولة لاستمالة تلك العناصر وإدماجها، مخافة أن يتسبب وضعها السيء وحالتها المتردية في إقحامها في النضال الوطني، الذي لن يكون محمود العاقبة بالنسبة للنظام الفرنسي.

- والحقيقة أن التعميم في كل شيء غير مقبول، ذلك أنه لا يمكننا دائما نكران الفوائد العقلية والمادية والوطنية والمكاسب الثمينة التي جناها الجزائريون لإقامتهم في المهجر، فنحن نعرف أن الهجرة لم تكن قاصرة على فئة بعينها، بل ضمت العمال، المجندين والطلبة، وربما كانت تلك فرصة ثمينة لأن يبدي المغتربون مشاركتهم الفعلية والحاسمة في الحراك الوطني وينبغي أن ننوه هنا بأن ظاهرة الهجرة تعرف عند الكثيرين على أنها مقاومة سلبية، وذلك بدراسة تأثيرها على التنظيمات النقابية والأحزاب الوطنية، التي كانت تجد دائما وباستمرار سندا قويا ماديا ومعنويا في مغتربينا بالأراضي الفرنسية، ويحق لنا أن نعود للتذكير بالحزب الاستقلالي العتيد (نجم شمال إفريقيا) الذي نشأ في أحضان الجالية المهاجرة، وأعطى دفعا

قويا جدا لمطلب الاستقلال الوطني، وساهم بفعالية متناهية في تأطير العمال المهاجرين وكسب ثقة الهيئة الطلابية، إذ تشير أغلب الدراسات إلى أن المتأثرين بالفكر الاستقلالي والمتلفين حول مصالي الحاج كانوا يشكلون الثلثين من مجموع الطلبة الجزائريين، أما النسبة المتبقية فيشكلها المتأثرون ببرنامج الحزب الشيوعي وحركة أحباب البيان والحرية.

- أضف إلى ذلك أن تعلق الجزائريين بمسقط الرأس حال دون هجرة أعداد كبيرة منهم إلى فرنسا، ومن ناحية أخرى كانت العائلات التي بقيت في الجزائر، حافزا لعودة هؤلاء المهاجرين إلى وطنهم عقب كل فترة (موسميا تقريبا)، ولهذا تعرف الهجرة على أنها مقاومة سلبية، لأنها تضمن دائما استمرارية الروابط الأسرية، حينما يهاجر الأزواج ثم يعودون إلى ديارهم.

- لم تكن تداعيات الثورة التحريرية وجملة التطورات العامة التي عرفها العالم، لتشكل مانعا يحول دون مساهمة المهاجرين في دعم الثورة التحريرية، وعلى نقيض ذلك تماما فقد سجل المعتربون حضورا قويا جدا خلال السنوات الحاسمة من عمر النضال الوطني، وبدأت مساهمتهم الثمينة في عدة جوانب، من بينها مثلا:

- دعم خزينة الثورة بملايير الفرنكات الفرنسية، التي كانت تنقل في حقائب كبيرة ضمن ما يعرف بشبكة حملة الحقائق، والتي ساهمت في تغطية المصاريف الضرورية لاستمرارية ونجاح الكفاح المسلح ونصرة القضية الوطنية.

- تعريف الرأي العام الفرنسي والدولي بحقيقة النضال الوطني المشروع والعاقل، وكان من الآثار المباشرة أن تكونت جبهة مناهضة للاستعمار ومساندة لتحرير الشعوب المضطهدة. وقد تمكن الطلبة والعمال وقدماء المحاربين من رسم صورة مشرقة لكفاح الجزائريين، غطت وحجبت تدريجيا تلك الصورة القائمة التي ظلت تروج لها وسائل الإعلام والدعاية الغربية.

- الدعم الإعلامي والمالي من السبل المشرفة التي سلكها المهاجرون، وحسبنا أن نشير هنا إلى الحضور القوي للفريق الرياضي لجهة التحرير الوطني، الذي عرف العالم أجمع بحقيقة لا مرأ فيها، وهي التلاحم الشعبي الكبير الذي تحظى به الثورة التحريرية، والذي أمدّها من خلال جولاته الرياضية برصيد مالي مهم، وفضلا عن ذلك ساهم في التعريف بالمطلب الاستقلالي الوطني وفند المزاعم الفرنسية التي ظلت تصور الثورة على أنّها من صنيع اللصوص وقطاع الطرق، وأن الإصلاحات الاقتصادية- الاجتماعية كفيلة بالقضاء على هذا الكفاح.

- تنظيم مظاهرات سلمية منادية بحق المهاجرين في العيش الكريم ورافضة لكل الممارسات العنصرية، كان قد كشف للعالم أجمع في ليلة 17 أكتوبر 1961 ما عاشه الجزائريون منذ 1830 في ظل السيطرة الاستعمارية الجائرة، مما أعطى دفعا قويا جدا للمفاوضات الفرنسية- الجزائرية التي انتهت بتوقيع وقف إطلاق النار بعد خمسة أشهر من فاجعة أكتوبر الدامية.

- الحديث عن المساهمة الفاعلة للمهاجرين الجزائريين على مسرح الحركات الوطنية والثورة التحريرية، لا يجب أن يدفعنا إلى إغفال دور المهاجرين في التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، ذلك أن العمال كانوا يرسلون مبالغ مالية مهمة على شكل حوالات بريدية أو ينقلونها عند عودتهم إلى أهاليهم، وقد برزت تلك الظاهرة خصوصا عند سكان بلاد القبائل، وكان من شأن ذلك كله أن يسمح باقتناء بعض الأراضي الفلاحية في إطار استرجاع الملكيات التي تمت مصادرتها لفائدة الاستيطان، أو أن يدخل شيئا من الممارسات العصرية في الحياة اليومية، لاسيما في مناطق الهجرة القديمة، والأهم من ذلك كله هو أن تلك الحرف والأعمال وما يترتب عنها من عائدات مالية ساهمت بقسط وافر في خلق الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة في أوساط المجتمع، مما عزز اللحمة الاجتماعية وساهم في التصدي للمحاولات الرامية إلى تفكيك واخلخل المجتمع الجزائري.

غير أننا عند مقارنة أثر الهجرة الجزائرية وأهميتها في التنمية الاقتصادية- الاجتماعية بنظيرتيها التونسية والمغربية، نخلص إلى القول بأن تلك المساهمة المالية القوية بدأت تتراجع منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر، مما أضع مصادر مالية ثمينة جدا كان بإمكان الدولة الاستفادة منها بشكل رئيسي في مشاريع التنمية والتطور، بينما تسجل الدراسات الاقتصادية باستمرار التأثير الإيجابي لعائدات المهاجرين التونسيين والمغاربة على اقتصاديات تلك الدول.

على أننا يجب أن نأخذ في الحسبان أن إقامة الجزائريين في فرنسا-على الرغم من أنها تركت في أذهان المجندين والعمال صورا من القمع والمعاناة يصعب محوها- إلا أنها دفعت بالكثيرين منهم إلى البقاء في فرنسا بعد نهاية الحرب العالميتين الأولى والثانية، أو العودة إلى أرض الوطن واستمرار حركة التنقل بين البلد الأصلي والمتروبول، ولعل ذلك يرتبط أساسا بظروف الحياة التي عاشها هؤلاء المهاجرون، والتي تختلف في جوانب كثيرة عن حياتهم التعمسة في وطنهم الأصلي. غير أن حركة الهجرة ظلت دائما متميزة (من حيث الفتور والقوة) من منطقة إلى أخرى، ربما يعود ذلك إلى خوف الجزائريين ومعارضة المعمرين للهجرة، حيث أنهم كانوا يرون أن الهجرة مثل المدرسة، كفيلة ببلورة وعي الجزائريين وجعلهم يطالبون بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تشكل خطرا مستقبليا في حالة ما إذا طالب هؤلاء بعودة الجزائر إلى الجزائريين، ثم إن ما كان الجزائريون يطمحون إلى تحقيقه بعد الاستقلال لم يتحقق فعليا، وربما هذا ما يفسر استمرار حركة الهجرة الجزائرية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

الملاحق

MINISTÈRE
de
L'ÉDUCATION NATIONALE
Service de Coordination
de l'Enseignement dans
la France d'Outre-Mer
55, rue Saint-Dominique
PARIS

Paris, le 16 novembre 1951

2ème Bureau
n° 5818/E.F.O.N.

LES CENTRES D'ÉDUCATION POUR LES TRAVAILLEURS
NORD-AFRICAINS de la MÉTROPOLÉ en
1950 - 1951

L'expérience des cours d'éducation aux travailleurs Nord-Africains de la Métropole a été entreprise en octobre 1945.

Depuis ce te date, le nombre des Centres et l'importance de leur effectif n'a cessé de s'accroître. Créés dans 7 écoles parisiennes, ils s'étendirent peu à peu à la banlieue, puis à la province. Repri s l'année suivante dans 25 Etablissements scolaires, le nombre de centres fut progressivement porté à 32, puis à 51 pour atteindre 63 au cours de l'année 1950-1951.

Cependant, notre action n'a pu se développer cette année comme elle le mériterait. Malgré l'accroissement important des éléments de population Nord-Africaine dans la plupart des régions industrielles de la Métropole, les crédits affectés au fonctionnement de nos cours n'ont pas permis un développement correspondant aux nécessités.

C'est ainsi que de nombreuses créations, présentant pourtant un intérêt certain, n'ont pu être réalisées que pour la rentrée scolaire 1951-1952.

A ce sujet, il faut signaler l'aide qui nous a été apportée par le Ministère de l'Intérieur (Service de l'Algérie et des départements d'Outre-Mer) pour nous permettre d'organiser des cours dans les départements des Ardennes et du Doubs.

Les 76 Centres fonctionnant actuellement dans la Métropole se trouvent répartis de la façon suivante :

A PARIS : 11 centres.

40 Arrt.	2, rue Grenier sur l'Eau
12e "	40, boulevard Diderot
13e "	15, rue Fagon

.../....

- 2 -

- 15e Arrt. 79, rue de l'Eglise (Foyer de la Croix-Rouge)
 15e " 14, boulevard de Vaugirard (création)
 17e " 105, rue Lemaire
 18e " 58, rue Philippe de Girard
 19e " 41, rue de Tanger
 19e " 16, rue des Chéninots
 20e " 9, rue des Panoyaux
 20e " 40, rue des Pyrénées.

DANS LA SEINE : 19 centres.

ALFORVILLE	20, rue Victor Hugo
BOBIGNY	Hôpital Franco-Musulman.
BOULOGNE-BILLANCOURT	{ 30, rue Fessart 1, rue Damiens.
CLICHY	7, rue Dagobert
EPINAY S/SEINE	4 bis, rue Quétigny
GENEVILLIERS	{ 35, rue du Square 60, rue Richelieu
ISSY-les-MOULINEAUX	27, rue Aristide Briand
MONTREUIL	12, Place Jean Jaurès
NANTERRE	{ 210, avenue de la République 221, rue de Sarrrouville 11, boulevard du Midi.
PANTIN	6, rue Condorcet
SAINT-DENIS	{ 8, rue du Corbillon 241, avenue Wilson
SAINT-OUEN	3, rue Emile Zola
SURESNES	6, rue Payrot Dortail

EN SEINE et MARNE : 1 centre Dammarie-les-Lys

.../....

DANS LES DEPARTEMENTS : 46 centres.

ARDENNES	{ Givet - Revin - Nouzonville - Charleville - Sedan - Viroux Molhain Massempré - Mouzon - Fumay - Monthermé.
BOUCHES DU RHONE	{ Marseille - Aix en Provence - Port de Bouc - Martigues.
BOUES	Sochaux - Beaulieu - Mandeuvo
GIRONDE	Bordeaux
GARD	Alès
HAUT-RHIN	Thann
LOIRE	{ St-Etienne - St Chamond - Firminy La Ricamarie - Roche-la-Molière - Le Chambon-Fougerolles.
MEURTHE & MOSELLE	{ Longleville - Longwy Gouraincourt Hersange - Pompey - Rehon - Neuves - Maisons.
MOSELLE	Nilvange
NORD	{ Aubert-Asturies - Haumont Onseng - Roubaix - Valenciennes - Tourcoing -
RHONE	{ Lyon - Vaise - Vénissieux - Villourbanne - Vaulx en Velin St Fons - Oullins
SAONE & LOIRE	Gueugnon - Le Creusot.

Ces 76 Centres groupent 146 classes réparties comme suit :

25 à Paris

36 dans la Seine

85 dans les départements.

Ces 146 cours représentent 574 heures de classe primaire par semaine

124 heures pour Paris

210 heures pour la Seine

240 heures pour les départements.

.../....

L'effectif des élèves est de :

- 1.318 à Paris
- 1.855 dans la Seine
- 2.045 dans les départements.

soit un total de : 5.218 élèves.

RECRUTEMENT et FREQUENTATION.

Comme les années précédentes, les centres sont ouverts dans les Foyers Nord-Africains - chaque fois que c'est matériellement possible - ou, à défaut, et le plus souvent, dans les écoles publiques.

Le recrutement s'opère par ~~la~~ voie d'affiche, apposées dans les lieux fréquentés par les Nord-Africains. Les Directeurs de Centres et les maîtres font, d'autre part, une propagande personnelle efficace auprès des usines, des syndicats, des cafés et hôtels meublés fréquentés par les Nord-Africains. Mais les anciens élèves sérieux et réguliers sont les meilleurs agents recruteurs auprès de leurs camarades.

Le nombre des inscrits est en progression marquée sur les années précédentes. La fréquentation, elle aussi, est dans l'ensemble en progrès très net, on enregistre dans certains centres de Paris une moyenne générale de 50 ou 60 présents par séance. Cependant, comparativement au nombre élevé d'inscrits, elle demeure encore relativement insuffisante, mais cela se justifie par des raisons diverses :

- Fatigue après une dure journée de travail,
- travail de nuit,
- situation instable, changement de métier et de résidence des élèves,

auxquelles il convient d'ajouter le découragement devant des progrès obligatoirement lents au début. On constate, d'autre part, une baisse sensible des effectifs à l'époque du Ramadan. Il faut reconnaître enfin, que trop d'élèves encore désertent les cours malgré nos conseils estimant au savoir assez lorsqu'ils sont capables de déchiffrer leur syllabaire.

Ces fluctuations dans la fréquentation n'amènent pas pour autant un abaissement sensible des effectifs. L'apport constant de nouveaux immigrants maintient le niveau général des inscrits. Ces nouveaux éléments, qu'il faut suivre individuellement, ne font d'ailleurs que compliquer la tâche du maître, sans arriver à tirer grand profit de l'enseignement reçu.

.... /

كيفية نقل هؤلاء العمال إلى المتربول وهو مرفوق بأنموذج من عقد العمل .

GOUVERNEMENT GENERAL
de l'Algérie

Direction Générale de
l'Economie Algérienne

Service Central de la
Main-d'oeuvre

Alger, le 26 Février 1940

C I R C U L A I R E

à Messieurs les Préfets d'Alger, Oran et
Constantine

à Messieurs les Sous-Préfets, Maires et Adminis-
trateurs

J'ai l'honneur de vous faire connaître que le Commissariat Général à la Construction et au Bâtiment ainsi que la Société Nationale des Chemins de fer recherchent en Algérie plusieurs milliers de travailleurs.

Les opérations de recrutement, de rassemblement et de transport en France de ces travailleurs doivent être effectuées par les Services de Main-d'oeuvre du Gouvernement Général en accord avec les représentants locaux des organisations susvisées. Les dispositions ci-après précisent les conditions de ces offres d'emplois ainsi que les modalités d'acceptation et d'acheminement des travailleurs sur les entreprises intéressées.

TRAVAILLEURS POUVANT ETRE ACCEPTES - Les travailleurs dont il s'agit devront être dégagés de toutes obligations militaires, c'est-à-dire âgés de plus de 36 ans. D'autre part, il n'y aura pas lieu, en principe, de retenir les demandes des indigènes âgés de plus de 45 ans.

CONDITIONS DE TRAVAIL - Les conditions de travail de ces ouvriers seront celles des ouvriers français métropolitains effectuant les mêmes travaux sous réserve des deux exceptions ci-après :

1° - les travailleurs algériens seront habillés avant leur départ d'Algérie à moins qu'ils ne possèdent un ensemble de vêtements correspondant à ceux qui leurs seraient remis. Ceux-ci comprendront en principe : un pardessus ou pélerine, un complet, un chandail, une paire de brodequins, un béret. La valeur de ces vêtements sera supérieure à 500 frs, mais dans un but de simplification cette somme sera considérée forfaitairement comme correspondant au prix de la collection d'effets remise. Ce prix sera récupéré par l'employeur par retenue sur les salaires étant entendu que, conformément aux stipulations de l'article 51 du Livre Ier du Code du Travail, cette retenue ne dépassera pas le 1/10ème des sommes exigibles.

2° - les travailleurs algériens seront logés gratuitement dans des locaux présentant des conditions d'hygiène et d'habitabilité satisfaisantes.

CONTRATS DE TRAVAIL - Les contrats de travail dont les textes sont ci-annexés sont les modèles suivant lesquels seront établis les contrats particuliers. Ces derniers, complets et revêtus de la signature de l'employeur, seront signés à Alger par les candidats qui auront été agréés par le représentant local de l'employeur. Les candidats non agréés qui auront déjà été amenés gratuitement à Alger seront renvoyés dans les mêmes conditions au siège de la commune.

...../

¹ ANOM B/3/189.

SALAIRE - Le salaire minimum exact que percevra le travailleur en France sera expressément mentionné sur le contrat de travail à signer à Alger.

Pour vous permettre de procéder à la prospection désirable, je vous signale d'ores et déjà que le salaire minimum moyen sera de l'ordre de 40 à 45 frs par jour ouvrable.

RASSEMBLEMENT DES TRAVAILLEURS AU CHEF-LIEU DE LA COMMUNE - ACHEMINEMENT SUR ALGER, etc... - En raison de l'importance du nombre de travailleurs demandés et du fait qu'il s'agit de satisfaire les besoins en main-d'oeuvre du Commissariat Général à la Construction et au Bâtiment et de la Société Nationale des Chemins de fer, toutes les mesures prévues dans ma circulaire du 27 janvier 1940 concernant les formations paramilitaires et relatives à la réunion des travailleurs au chef-lieu de la commune, à la visite sanitaire qu'ils doivent subir, à leur transport à Alger, à leur embarquement dans cette ville, etc.... s'appliqueront.

ACHEMINEMENT EN FRANCE SUR LES LIEUX DE TRAVAIL - Les travailleurs réunis à Alger et ayant signé le contrat de travail seront dirigés sur Marseille.

Après un très court séjour dans cette ville, pour les dernières formalités sanitaires, ils seront conduits par les délégués des employeurs aux lieux de travail.

Tous les frais de transport, de logement et de nourriture, jusqu'à l'arrivée au lieu de travail seront entièrement à la charge des employeurs.

Je vous demande de faire connaître immédiatement à vos administrés ces offres d'emploi et de m'adresser le 2 mars prochain, sous le timbre de ma Direction Générale de l'Economie Algérienne - Service Central de la Main-d'Oeuvre - un relevé établi en deux exemplaires conformément au modèle ci-joint des demandes reçues. Un relevé identique devra m'être adressé tous les samedis, pour les nouvelles demandes reçues dans la semaine.

Sur les indications de ces relevés et suivant les possibilités d'embarquement, la réunion des travailleurs sera décidée et vous recevrez à ce moment les instructions particulières voulues.

LE GOUVERNEUR GENERAL,

Georges LE BEAU

MINISTÈRE DU TRAVAIL
Service Général de la
Main-d'Oeuvre Indigène
Nord-Africaine et Colo-
niale

CONTRAT DE TRAVAIL

1, place Fontenoy, PARIS

Séjour : 98.10

Etablissement employeur
Lieu d'emploi
Nom et prénoms de l'ouvrier
Date et lieu de naissance
N° de la carte d'identité :
(avec indication de la commune)
Nom et adresse de la famille :
Nombre d'enfants à charge (au dessous de 16 ans) (1)
Profession

1° - L'employeur soussigné s'engage à assurer un travail continu pendant une durée de (six mois au minimum) à l'ouvrier signataire du présent contrat, à dater du lendemain de son arrivée au lieu de travail, en qualité de

2° - Cet ouvrier recevra un salaire égal à celui de l'ouvrier métropolitain de même catégorie, et qui est fixé par la convention collective du lieu de l'entreprise et établi ci-après. Il sera soumis aux mêmes obligations fiscales et sociales, et bénéficiera de tous les avantages de la législation ouvrière et sociale.

3° - L'ouvrier recevra au départ d'Alger une collection d'effets d'habillement comprenant en principe :

- un pardessus ou pélerine
- un chandail
- un béret.
- une paire de brodequins
- un complet de travail

dont la valeur est fixée forfaitairement à 500 frs. Cette somme sera récupérée par l'employeur au moyen d'une retenue sur le salaire, à concurrence du maximum de 1/10ème, limite fixée par le Code du Travail, Livre Ier, articles 50 et 51.

4° - Les frais de transport, d'hébergement et de formalités diverses depuis le départ de la commune jusqu'à l'arrivée au lieu de travail, ne peuvent, en aucun cas, incomber à l'ouvrier.

5° - L'employeur assurera gratuitement le logement à l'ouvrier, dans des locaux présentant des conditions d'hygiène et d'habitabilité satisfaisantes.

6° - Salaire du travailleur :

...../

(1) Indications à fournir par l'Administration.

-2

Le salaire du travailleur est établi par la convention collective du travail en vigueur sur le chantier du travail et fixé à :

Salaire horaire :

Fait à le

L'employeur :

L'ouvrier :

Empreinte digitale du pouce droit

Empreinte digitale du pouce gauche

NOTA -Ce contrat est établi en deux exemplaires, dont un est remis à l'ouvrier, l'autre conservé par l'employeur.

Exécution de la dépêche g^{ale} 15 Mai 1940, N° 1047
Circulaire pref^{le} 17 Mai 1940, N° 10520.

PREFECTURE
DE
CONSTANTINE

DIVISION

SECTION DE LA DEFENSE NATIONALE

Recrutement Indigène

(aff. - Ind.) -

après libération, souscrits définitivement pendant le mois d

193

NUMERIQUE

de contingents

par commune des engagements et rengagements,

Paramilitaire S.N.C.F.

Constantine - Imp. P. BRAHAM

ÉTAT

(1)

DESIGNATION DES COMMUNES	ENGAGÉS	Départ RENGAGÉS du 24 Mai	de	Total	OBSERVATIONS
I. COMMUNES DE PLEIN EXERCICE					
Ampère	1	5	0	5	(voir I.O. 25/25)
Ain-Abessa	3				
Ain-Abid	3	3	0	3	
Ain-Beida	7	2	3	5	
Ain-Kerma	3	0	0	0	
Ain-Mokra	1				
Ain-Roua	2				
Ain-Smara	2				
Ain-Tagrout	1				
Ain-Tinn	3				
Akbou	2	3	0	3	
Barral	1	0	0	0	
Batna	5	0	0	0	
Biskra	9	1	1	2	
Bizot	6	2	0	2	
Pône	19	0	11	11	
Bordj-Bou-Arréridj	5	4	1	5	
Bougie	12	0	0	0	
Bugeaud	1				
La Calle	3	0	0	0	
Châteaudun-du-Rhumel	2				
Chekfa	1	0	0	0	
Clauzel	2				
Colbert	3	3	0	3	
Col-des-Oliviers	2	1	0	1	
Coligny	2				
à reporter	101	24	16	40	

40 e.p.n. ont
passé en cours de l'exercice

¹ احصائيات تبين عدد العمال الجزائريين المسخرين في الحرب العالمية الثانية لصالح مؤسسة السكك الحديدية الفرنسية، SNCF، وشبه العسكريين في مقاطعة قسنطينة 15 ماي 1940، B/3/189 ANOM

S.N.C.F. Total

DESIGNATION DES COMMUNES	ENGAGES	REPORTS	OBSERVATIONS
COMMUNES DE PLEIN EXERCICE (Suite)			
reports	101	24	16
Collo	2		
Condé-Smendou	9	0	0
Constantine	28	2	2
Djidjelli	6		
Duquesne	2	1	0
Duvivier	2		
Duzerville	2	0	0
El-Arrouch	3		
El-Kseur	2		
El-Ouicia	2	0	0
Gallieni	1		
Gastonville	3	0	0
Gastu	2		
Grarem	5	0	0
Guelâat-bou-Sha	1		
Guelma	6	1	2
Guettar-el-Aïech	1		
Hamma Plaisance	3		
Héliopolis	2		
Herbillon	2	0	0
Jemmapes	3	1	0
Kellermann	2	2	0
Khenchela	3	0	0
Le Khroub	6		
Lambèse	1		
Mila	7	2	0
Millésimo	3	2	1
Mondovi	3	0	0
Morris	2	1	0
Nechmeya	2		
Oued-Amizour	2		
Oued-Athménia	4		
à reporter	223	36	27

S.N.C.F. Total

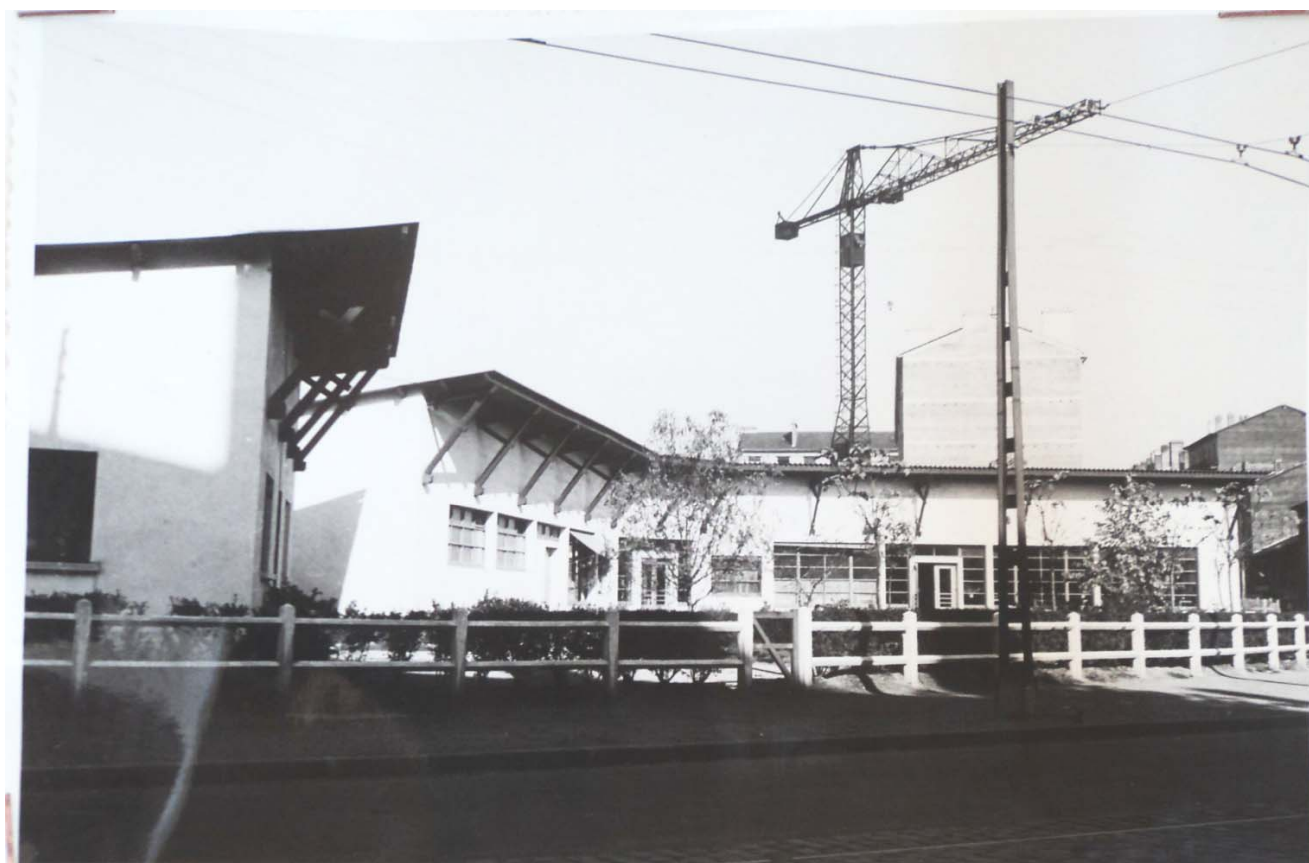
DESIGNATION DES COMMUNES	ENGAGES	REPORTS	OBSERVATIONS
COMMUNES DE PLEIN EXERCICE (Suite)			
reports	223	36	27
Oued-Seguin	2	0	0
Oued-Zénati	7	5	0
Ouled-Rahmoun	2		
Penthièvre	2	1	0
Petit	2		
Philippeville	16	0	0
Randon	9	0	3
Rénier	2	0	0
Robertville	3	0	2
Rouffach	3		
Saint-Arnaud	4	4	6
Saint-Charles	3		
Seddouk	3		
Sétif	12		
Sidi-Mérouan	4	0	1
Souk-Ahras	5	1	1
Stora	3	0	0
Strasbourg	1		
Taznalt	1	7	0
Tébessa	5	2	0
Toequeville	2	1	2
Zéraïa	3	1	1
Totaux	317	58	36
COMMUNES MIXTES			
Ain-el-Ksar	27	3	3
Ain-M'Lila	56	7	7
Ain-Touta	32	5	5
Akbou	75	11	11
Aurès	56	0	0
Barika	58	0	0
à reporter	309	26	26

DESIGNATION DES COMMUNES	ENGAGES	REPORTS	ENGAGES	OBSERVATIONS
COMMUNES MIXTES (Suite)				
reports	309	26	26	52
Bélezma	42	3	6	9 (Remise 88 le 21.5.40)
Les Biban	59	9	9	18
La Calle	26	0	0	0 (voir T.O.)
Châteaudun-du-Rhumel	24	1	5	6
Collo	51	0	0	0 (voir T.O.)
Djidjelli	40	0	0	0
L'Edough	33	5	7	12
El-Milia	67	3	13	16
Eulma	24	3	3	6
Fedj-M'Zala	72	20	6	26
Guergour	92	0	0	0 (48 Mars 21/5/40)
Jemmapes	25	5	2	7
Khenchela	79	27	41	68
Les Maadid	41	11	1	12
La Meskiana	23	3	3	6
Morsott	50	6	4	10
M'Sila	45	5	2	7
Oued-Cherf	24	6	0	6
Oued-Marsa	52	14	0	14
Oum-el-Bouaghi	28	3	4	7
Les Rhiras	48	2	15	17
Sétrada	25	3	4	7
La Séfia	63			
Souk-Ahras	50	0	0	0
La Soummam	120	18	5	23
Taher	49	0	5	5
Takitount	50	11	2	13
Tébessa	72	9	9	18
Totaux	1683	193	172	365
RECAPITULATION				
1° Communes de plein exercice.	517	58	36	94
2° Communes mixtes	1683	193	172	365
TOTAUX GÉNÉRAUX	2000	251	208	459
Constantine, le 193				
P. le Préfet :				
Le Secrétaire Général,				
Paranisi C.F. Total				



CENTRE HEBERGEMENT, DES ETABLISSEMENTS
PARIS-RHONE à LYON

¹ صورة تمثل مركز إيواء المؤسسات باريس- رون بمدينة ليون الفرنسية، ANOM 10cabN°221
- 586 -



MAISON DE L'AFRIQUE
DU NORD

¹ دار إفريقيا الشمالية لإيواء المهاجرين، ANOM 10cabN°221



CENTRE D'HEBERGEMENT DES
ETABLISSEMENTS SAINT-GOBAIN
A SAINT-FONS

¹ مركز إيواء المؤسسات سان قوبان بسان فون ANOM 10cabN°221
- 588 -



FOYER DES SANS ABRI
à LYON



Secr. JR/amj
n° 14.289
30877

CATHOLIQUE
ASSOCIATION DÉCLARÉE (LOI DE 1901)

PARIS, le 3 Septembre 1954

Monsieur le Gouverneur Général,

Préoccupés du sort des Algériens - qui viennent nombreux sur le sol Métropolitain rechercher le pain de leur famille - nous avons été amenés à mettre en place, dans un certain nombre de départements à fort peuplement Nord-Africain, un réseau d'accueil et d'entr'aide social.

A Paris nous avons ouvert un foyer destiné aux Nord-Africains sans ressources ; "LA MAISON DE MYRIAM", 28, rue des Hanots à MONTREUIL.

Nous serions grandement honorés si vous consentiez à visiter notre Maison à l'occasion de votre passage à PARIS.

.../...

Monsieur le Gouverneur Général de l'ALGERIE
s/c de l'Office Administratif du Gouverne-
ment Général de l'ALGERIE

16, rue des Pyramides

PARIS



120, RUE DU CHERCHE-MIDI - PARIS 6^e

TÉL. LIT. 41-71 - C.C.P. 5620-09 PARIS

Adresse télégr : SECATHO-PARIS

TRAVAILLEURS ALGÉRIENS !

L'oppression et la misère que les colonialistes français font peser sur l'Algérie vous ont obligés à quitter votre pays.

En France, vous connaissez des conditions de vie pénibles, souvent le chômage, et vous êtes soumis, tout comme vos frères en Algérie, aux provocations policières et à la répression.

Les responsables de cette situation, ce sont le gouvernement français et sa majorité

Queuille, Schuman, le socialiste Thomas, ami de Naegelen et de Jean Rous, sont tous d'accord pour s'opposer à la légitime revendication du peuple algérien à la liberté et à l'indépendance.

Ils sont tous d'accord pour envoyer des dizaines de milliers d'Algériens se battre en Indochine contre le peuple vietnamien en lutte, lui aussi, pour son indépendance nationale.

Ils sont tous d'accord pour faire de l'Algérie et de la France des bases d'agression dans la guerre impérialiste qu'ils préparent contre l'Union Soviétique, la Chine populaire et tous les peuples libres ou qui aspirent à la liberté.

Ils préparent la venue au pouvoir du fasciste de Gaulle

Ce colonialiste forcené qui a fait bombarder Damas en 1945 ; qui, la même année, a fait massacrer 40.000 Algériens dans le Constantinois ; qui, aujourd'hui, approuve entièrement la répression de Juin au Maroc.

Ils ont peur de notre union

ILS ONT PEUR DES COMMUNISTES FRANÇAIS qui se dressent vigoureusement contre leur politique de misère et de guerre. C'est pourquoi la majorité colonialiste du parlement français a mis sur pied une loi électorale inique qui tend à voler les sièges des députés communistes, tout comme sont volés, en Algérie, les sièges d'élus auxquels ont droit les partis nationaux et progressistes.

ILS ONT PEUR DU MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN et des mouvements de libération de tous les peuples qu'ils oppriment.

ILS ONT PEUR DE L'UNION DE LUTTE DES TRAVAILLEURS ALGERIENS ET FRANÇAIS, dont l'efficacité s'est notamment manifestée le Premier Mai.

ILS ONT RAISON D'AVOIR PEUR, CAR LA VICTOIRE EST A NOUS SI NOUS SAVONS RENFORCER CETTE UNION.

**VOTER POUR LES CANDIDATS COMMUNISTES,
C'EST LUTTER CONTRE LE COLONIALISME**

Le Parti Communiste Français est le parti de la lutte incessante contre l'impérialisme, le parti de MAURICE THOREZ qui fut condamné, en 1925, à dix-huit mois de prison pour avoir dirigé la lutte du peuple français contre la guerre du Maroc.

C'est le parti de la classe ouvrière française, alliée naturelle du peuple algérien dans sa lutte pour l'indépendance nationale.

C'est le parti qui se bat dans tous les domaines pour arracher des prisons colonialistes les patriotes algériens.

C'est le parti dont les élus multiplient les efforts pour soutenir les justes revendications matérielles des travailleurs algériens en France : logements, meilleurs salaires, allocations familiales payées suivant le taux français aux familles des travailleurs restées en Algérie, etc.

**Voter pour les candidats communistes, c'est
rapprocher la libération nationale de l'Algérie**

LE PARTI COMMUNISTE FRANÇAIS.

أيها العمال الجزائريين !

إن الضغط الاستعماري الفرنسي في الجزائر وتضييقه الدخري والميزيريا وتجميعا عليكم باش
تعارفوا بلاكيم
في فرنسا وبعضها جالتكم الماذية صعبة وكثير منكم ما يوجدون الخدمة مثل انوائكم
التي في الجزائر راكم يصيبكم المكافد البولييسية والافكها

المسؤولين متاع الحالة هذي هم الحكومة الفرنسية والنواب التي معاها

Schuman, Duwille و Thoms صاحب نابلان و Kugel و Rosa (جان روس) كلهم متدغين
هذا الجزيرة والاستقلال متاع الجزائر
كلهم متدغين باش يبدلون عثرتك الالاف من الجزائريين باش ياربوا الشعب البيننامي (Vidomam)

كلهم متدغين باش يبدلون الجزائر و فرنسا صقرا للهجوم في الحرب الاستعمارية التي يصرها
فد "الاتحاد الشيوعي" و "الديمقراطية" و "شعب الشعب" و "الاتحاد" في سبيل تحريرها
الحكومة الفرنسية والنواب التي معاها راكم يستغفوا الكريف للشيوعي
دي قول (De Gasse) هذا الاستعمار المكلوب التي بلك في عام 1926 الكيارات متاعو باش تحكم
دستق واللي في تونس عام 1940 قستب في قتل 2000 من الجزائريين في عمالة فستة كينة والتي راه اليوم
يأيد بالبحر سياسة الجنرال جوان دي فيلر في ظهر المغرب

راهم كلكم يحتاجوا من اتحادنا

يحتاجوا من الشيوعيين الفرنسيين التي و دقا بلك في سياسة الدخري والحرب، وعك هذا
الاعداية الاستعمارية في البركان انتخب واحد القانون في مادة الانتخاب باش يفسر فوا مراسي النواب الشيوعيين
كديس فسرها في الجزائر كراسي نواب الاعزاب الوطنية وانتخه هبة

يحتاجوا من الحركة الوطنية الجزائرية ومن الحركات الاستقلالية متاع الفلور التي راهي
تحت استعمارهم

يحتاجوا من الاتحاد الكماحي متاع العمال الجزائريين و الفرنسيين، هذا الاتحاد الكماحي التي بانت
العبادة متاع في صكاهرات أول صاقي

ومدح الحق باش يحتاجوا على شاهر النصر يكون لينا إذا عرفنا نشندو ونفرو الاتحادنا

بان الانتخاب على النواب الشيوعيين هو زجس الكماح فد الاستعمار

الحزب الشيوعي الفرنسي هو حزب الكماح الالام فد الاستعمار
حزب موريس تورا (Maurice Thorez) التي حكموا عليه في عام 1920 بتشتاغن (18) شهر حبس على نحاكو
هو التي لستير وفاد كوماح الشعب الفرنسي فد الحرب في المغرب
حزب الديمقراطية العامة الفرنسية و الحبيب الكسبي متاع الشعب الجزائري في كوماح في سبيل الاستقلال الوطني
الحزب التي كوماح في كل ميدان باش يفتخ من السكان الاستعمارية الوطنييين الجزائريين
الحزب التي النواب متاع يبدلوا كل الجهود باش يفتخوا القمان الجزائريين في فرنسا في سبيل حروفهم
امادية : السكتا - المحفوف - الاجازة - و لا لوكسيون فاصليان - كديس الحال الفرنسيين - لعالات الرجال
التي راهي في الجزائر

الانتخاب على النواب الشيوعيين

يفترب التحرير الوطني الجزائري

الحزب الشيوعي الفرنسي

بیلیو غرافیا

1- الأرشيف:

أ- أرشيف ولاية قسنطينة:

- Archive de la wilaya de Constantine,
- 1- Commune- Mixte de KHENCHELA. N 6/32, 1937.
- 2- Commune- Mixte d'AIN - el ksar N 4/35, 1937.
- 3- Commune- Mixte de l'Aurès N13/25, 1937.
- 4- Commune- Mixte de Mac – Mahon N 9/35, 1937.
- 5- Commune de LAMBÈSE. N 4/35, 1937.
- 6- Commune- Mixte de Belzma N 15/39, 1937.

ب- الأرشيف التاريخي للجيش البري الفرنسي:

7- SHAT, GR1H1147 Note sur la mise en place d'un service de protection des travailleurs algériens dans la métropole.

ج- أرشيف ما وراء البحار بأكس أون برفانس :

8- A.O.M : B/3/189.

9- 10cab /59 états de l'enquête confiée à M. Robert Montagne par le ministre de l'intérieur et le gouverneur général de l'Algérie Emigration Nord africaine en France.

د- الأرشيف الدبلوماسي لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (كورناف):

10- 61CPCOM/1 : Instruction relative à l'organisation du rappel à la mobilisation des indigènes nord- africaine immigrés en France.

2- الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري أحلام ومحن (1932-1965)، ج 1، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006 .

2- ابن العقون عبد الرحمان بن ابراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 1، الفترة الأولى (1920 - 1936)، الطبعة 2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.

3- ابن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم- الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الأولى (1920 - 1936)، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- 4- ابن حبيلس شريف ، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، ترجمة: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، وسيلة بوسيس، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2009.
- 5- ابن خدة بن يوسف ، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، الجزائر، 2012.
- 6- ابن خدة بن يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تج : لحسن زغدار محل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 7- ابن خدة بن يوسف ، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تج: لحسن زغدار و محل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 8- ابن نبي مالك ، بين الرشاد والتهيه، ط 1، دار الفكر، دمشق – سوريا، 1978.
- 9- ابن نبي مالك ، شروط النهضة، ترجمة عمر كامل مساوي- عبد الصبور شاهين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 1986.
- 10- افينو باتريك وبلائنشاييس جون، حرب الجزائر ملف وشهادات –ترجمة: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013.
- 11- بلعيد عبد السلام، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، منشورات ANEP، 2011.
- 12- بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة اول نوفمبر 1954معالمها الاساسية، دار النعمان ، 2012.
- 13- بن نبي مالك، مذكرات شاهد للقرن، دار الفكر، الإعادة الرابعة 1427 هـ – 2006، ط 2 (2004 م).
- 14- بوداود عمر (من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني) مذكرات مناضل، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- 15- بيجو مارسيل وبوليت ، 17 أكتوبر، ما يملكه الجزائريون متبوع بنص الحجب الثلاثي للمجزرة لجيل مانصيرون، ترجمة رشيدة خوازم، سيديا، الجزائر، 2013.
- 16- تيون جرمان ، الجزائر سنة 1957، ترجمة العيد دوان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013.
- 17- جمعية أول نوفمبر، تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية في أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837-1954.
- 18- زدرا فكوبيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
- 19- ساحلي محمد الشريف ، تخلص التاريخ من الاستعمار، ترجمة: محمد هناد ومحمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 5 جويلية 2002.

- 20- سطورا بنجامين ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 - 1988) .
- 21- صديق محمد الصالح ، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
- 22- عباس فرحات ، الجزائر من المستعمرة إلى الإقليم، الشاب الجزائري (1930)، متبوع بتقرير إلى الماريشال بيتان (أبريل 1941)، ترجمة: أحمد منور، تقديم: أبو القاسم سعد الله، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007 .
- 23- علاق هنري ، مذكرات جزائرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 24- فانون فرانز ، العام الخامس للثورة الجزائرية، ترجمة: ذوقان قرقوط، مراجعة الاستاذ: عبد القادر بوزيدة، دار الفراي (ANEP) ، ط1، الجزائر، 2004.
- 25- فانون فرانز ، معذبوا الأرض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007.
- 26- فرحات عباس، ليل الاستعمار ، ترجمة: أبو بكر رحال ، ج 1 (المغرب الأقصى).
- 27- قنانش محمد ، ذكرياتي مع مشاهير الكفاح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 28- لشرف مصطفى ، أعلام ومعالم - مآثر عن جزائر منسية، ذكريات الطفولة والشباب، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 29- المدني أحمد توفيق ، حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثاني في الجزائر (1925 - 1954)، الطبعة الأولى (1977)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
- 30- المدني أحمد توفيق ، كتاب الجزائر، الطبعة الثانية (القاهرة - دار المعارف)، 1963.
- 31- المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، يوليو 1956.
- 32- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون - المقاومة الوطنية والتحديات السياسية حتى ليلة نوفمبر 1954 - مجلة 1 نوفمبر /ج1/ ديوان المطبوعات الجامعية.
- 33- هارون على، خيبة الانطلاق أو (فتنة صيف 1962)، تر : الصادق عماري، دار القصة، الجزائر، 2003.
- 34- الورتلاني الفضيل ، الجزائر الثائرة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر.
- 35- الورتلاني الفضيل ، الجزائر الثائرة، مطبعة العباد، بيروت - لبنان.

3- الصحف:

- 01-الجزائر الجديدة، " الجناية الاستعمارية على التعليم في الجزائر"، السنة 3/ العدد 28، أكتوبر 1949.
- 02-الجزائر الجديدة، " الشمال افريقيين بفرنسا"، السنة 3/ العدد 28، أكتوبر 1949.

- 03-الجزائر الجديدة، " أول نجاح أحرزه البطالون"، السنة 10، العدد 90، جانفي 1955.
- 04-الجزائر الجديدة، " لم يسقط شهداء الحرية باطلا !"، السنة الثامنة /العدد 80، أوت 1953 .
- 05-الجزائر الجديدة، "الإدارة تريد ترحيل الالاف من سكان الاوراس للصحاري القاحلة"، السنة 09 ، العدد 93 ، أفريل 1955.
- 06-الجزائر الجديدة، "الشغالون الفرنسيون يخططون طريق الفوز".
- 07-الجزائر الجديدة، "الشمال افريقيين في فرنسا"، نوفمبر 1949، العدد 29 / السنة 03.
- 08-الجزائر الجديدة، "عمال الفلاحة يخوضون المعركة ويفوزون"، السنة 06، العدد 56، ماي 1951.
- 09-الجزائر الجديدة، "كفاح البطالين ينمو بمقدار استفحال البطالة"، السنة 09، العدد 92، مارس 1955.
- 10-الجزائر الجديدة، "لم يسقط شهداء الحرية باطلا !"، السنة الثامنة/العدد 80، أوت 1953 .
- 11-الجزائر الجديدة، "لنقو مساعدتنا لعمال المناجم في قنادسة"، السنة 06 / العدد 57 ، جوان 1951.
- 12-الجزائر الجديدة، " الحل الصحيح للقضية الجزائرية"، السنة العاشرة، العدد 97، سبتمبر 1955.
- 13-الجزائر الجديدة، " عمال الزراعة عازمون على تحسين أحوالهم"، السنة 10، العدد 96، محرم 1375.
- 14-الجزائر الجديدة، " التعليم باللغة العربية واجب وطني"، السنة 3، العدد 26 ، أوت 1948.
- 15-الجزائر الجديدة، " الجزائر تدفع 11 مليار للمصاريف الحربية"، السنة 5، ع 45، أفريل 1950.
- 16-الجزائر الجديدة، " الشعب يطلب الاتحاد"، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.
- 17-الجزائر الجديدة، " الشمالي إفريقيين في فرنسا"، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.
- 18-الجزائر الجديدة، " العمال الجزائريون يكافحون لحياة لائقة"، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.
- 19-الجزائر الجديدة، " القمع والجزاءات الجماعية"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.

- 20-الجزائر الجديدة، " المليارات للمعمرين والبؤس لعمال الزراعة"، ، السنة 10، العدد 97، سبتمبر 1955.
- 21-الجزائر الجديدة، " أنصار الجزائر الجديدة في باريس"، السنة 1، العدد 6، ديسمبر 1946.
- 22-الجزائر الجديدة، " تسعة أطفال من عشرة لا يدخلون المدارس في هذا العام أيضا... مسؤولية الإدارة الاستعمارية في الجزائر"، السنة 4، العدد 40، أكتوبر 1949.
- 23-الجزائر الجديدة، " حوادث الأزمة الجزائرية في شهر".
- 24-الجزائر الجديدة، " عمال الزراعة عازمون على تحسين أحوالهم"، السنة 10، العدد 96، محرم 1375.
- 25-الجزائر الجديدة، " غرامات غير شرعية ونهب مقصود"، السنة 3، العدد 29، نوفمبر 1948.
- 26-الجزائر الجديدة، " قطع الأرزاق من قطع الأعناق"، السنة 3، العدد 28، أكتوبر 1948.
- 27-الجزائر الجديدة، " لإبطال الحكام والقياد ونظام التراب العسكري"، السنة 2، العدد 15، سبتمبر 1947.
- 28-الجزائر الجديدة، " لإبطال الحكام والقياد ونظام التراب العسكري"، السنة 2، العدد 15، سبتمبر 1947.
- 29-الجزائر الجديدة، " لن تخنق حالة الطوارئ أماني شعبنا"، السنة 9، العدد 93، أبريل 1955.
- 30-الجزائر الجديدة، " لو تحقق الاتحاد..."، السنة 3، العدد 26، أوت 1948.
- 31-الجزائر الجديدة، " نواب مخلصين لوعودهم... لإسعاف الخدامة الجزائريين في فرنسا"، السنة 2، العدد 15، سبتمبر 1947.
- 32-الجزائر الجديدة، " نواب مخلصين لوعودهم، تحقيق المساواة بين الجنود"، السنة 3، العدد 26، أوت 1948.
- 33-الجزائر الجديدة، " ها هم حلفاء شعبنا"، السنة 4، العدد 33، مارس 1949.
- 34-الجزائر الجديدة، "ثلاثة أيام في جبال الأوراس"، السنة 09/العدد 92، مارس 1955.
- 35-الجزائر الجديدة، "فارصوفيا تستقبل الشبان الجزائريين بأذرع مفتوحة"، السنة 10، العدد 97، سبتمبر 1955.
- 36-الجزائر الجديدة، "ما ابعث الفرق"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.
- 37-الجزائر الجديدة، "مقارنة بسيطة" / السنة 10/العدد 96، محرم 1375.

- 38-الجزائر الجديدة، "الشغالون الفرنسيون يؤيدون شعبنا"، السنة 10، العدد 95، جويلية 1955.
- 39-الجزائر الجديدة، "حول ميزانية القمع والبؤس والحرمان"، السنة 09، العدد 93، أبريل 1955.
- 40-الجزائر الجديدة، "مساهمة العمال الجزائريين الفعالة في مؤتمر السجيتي"، السنة 06 / العدد 57، جوان 1951.
- 41-المنار، "سير العالم السياسي - قضية ألمانيا"، السنة 1، العدد 01 / 29 مارس 1951.
- 42-المنار، "الشعب الجزائري يستقبل أبناءه شهداء الحرية"، السنة الثالثة، العدد 47 / 06 أوت 1953.
- 43-المنار "الغرب يسفك الدماء ويزعم خدمة المدنية"، البوليس الفرنسي في باريس يطلق الرصاص على الجزائريين في عيد الحرية !"، السنة الثانية، العدد 46 / 23 جويلية 1953.
- 44-المنار، "بلاغ من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية"، السنة 02، ع 19.
- 45-المنار، "سير العالم السياسي - قضية ألمانيا"، السنة الأولى، ع 01 / 29 مارس 1951.
- 46-المنار، "لجنة إنشائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها".
- 47-المنار، "محاكمات سياسية"، السنة الثانية، عدد 19 / 14 مارس 1953.
- 48-المنار، "محاكمات سياسية"، السنة الثانية، العدد 19، 14 مارس 1953.
- 49-المنار، "العمال الفلاحيون الأتعب لهم والثروة لغيرهم"، السنة 2، العدد 6، 4 جويلية 1952.
- 50-المنار، السنة الأولى، العدد 04، 15 شعبان 1370 / 21 ماي 1951.
- 51-المنار، السنة الأولى، ع 16 / 15 فيفري 1952.
- 52-المنار، السنة الأولى، ع 8، 31 أوت 1951.
- 53-المنار، العدد 06، الاثنين 27 شوال 1370 / 30 يوليو 1951.
- 54-
- 55-المنار، "مؤتمر جمعية العلماء"، السنة الأولى، العدد 09 / 05 أكتوبر 1951.
- 56-المنار، "الغرب يسفك الدماء ويزعم خدمة المدنية"، السنة الثانية، العدد 46 / 23 جويلية 1953.
- 57-المنار، "نداء من الطلبة الجزائريين في باريس"، السنة 02، العدد 19.
- 58-المنار، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، السنة الأولى / العدد 04 / 21 ماي 1951.
- 59-المنار، "مأساة الحرية في بلاد الحرية"، السنة الثانية، العدد 46 / 23 جويلية 1953.

- 60-المنار،"مصادرة (الجزائر الحرة) في باريس"، العدد 47 / 16 أوت 1953.
- 61-المنار،" الشعب الجزائري يعلن سحقه على سياسة الحديد والنار"، السنة 3 / العدد 47، 06 أوت 1953.
- 62-المنار، " عيد الحرية ومآتمها"، السنة الثالثة، العدد 47، 06 أوت 1953.
- 63- جريدة وادي ميزاب، "الأحوال الداخلية"، السنة 1، العدد 01، الجزائر، 25 جانفي 1930
- 64-المنتقد، "معامل العقول"، العدد 10، 29 أكتوبر 1925.
- 65-المنتقد، " نكبات الأمة الجزائرية"، العدد 04، 23 جويلية 1925.
- 66-المنتقد، " الدين والاجتماع"، العدد 06، 06 جويلية 1925.
- 67-المنتقد، "العقل الجزائري في خطر"، العدد 06، 06 جويلية 1925.
- 68-المنتقد، النخبة، " خططنا مبادينا وغاياتنا وشعارنا"، العدد 01، 02 جويلية 1925.
- 69-المنتقد، " في عالم الصحافة"، العدد 04، 23 جويلية 1925.
- 70-المنتقد، " حسن التعليم أساس كل تقدم"، السنة 1، العدد 01.
- 71-البصائر، " الحالة المفزعة في القطر الجزائري كما تراها مجلة بلجيكية كبرى"، العدد 290، 22 أكتوبر 1954.
- 72-المجاهد، "حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا"، العدد 35، 15/01/1959.
- 73-المجاهد، " أخطاء يجب تصحيحها"، العدد 27/92 مارس 1961.
- 74-المجاهد، " إطارات الحركة المصالية من نقايين وسياسيين يلتحقون بجبهة التحرير الوطني ويشرحون حقائق خطيرة بعد أن اكتشفوا تعاون مصالي مع السلطات الاستعمارية الفرنسية"، العدد 37، 25/02/1959.
- 75-المجاهد، " الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوجه نداء الى العمال الفرنسيين"، العدد 107، 01 نوفمبر 1961.
- 76-المجاهد، " الاتحاد العام للعمال الجزائريين يوجه نداء إلى المنظمات النقابية الدولية لتشريك الوزراء الجزائريين المعتقلين في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، العدد 107 / 01 نوفمبر 1961.
- 77-المجاهد، " الأقليات الأوروبية في الجزائر"، العدد 51، سبتمبر 1959.
- 78-المجاهد، " الجرح المتعفن"، العدد 45، 29 جوان 1959.
- 79-المجاهد، " الجزائر في المؤتمر العالمي للطلبة"، العدد 38، 17 مارس 1959.
- 80-المجاهد، " الرأي العام الفرنسي يتحرك"، العدد 11/72 جويلية 1960.

- 81-المجاهد، " الطلبة الجزائريون " ، العدد 40 ، 16 أفريل 1959.
- 82-المجاهد، " العلاج الطبيعى لمرض التمرد"، العدد 94 / 25 أفريل 1961.
- 83-المجاهد، " الالاجئون الفرنسيون"، العدد 102 / 14 أوت 1961.
- 84-المجاهد، " المعتقلون الجزائريون في فرنسا "، العدد 45 ، 29 جوان 1959.
- 85-المجاهد، " المفاوضات يجب أن تنتصر على المناورات "، العدد97.
- 86-المجاهد، " إلى أين تسير فرنسا التي تدلل عصابتها؟"، العدد 105 / 25 سبتمبر 1961.
- 87-المجاهد، " إلى أين تسير فرنسا التي تدلل عصابتها؟"، العدد 105 / 25 سبتمبر 1961.
- 88-المجاهد، " انقسامات المتطرفين "، العدد27/92 مارس 1961.
- 89-المجاهد، " بلاغ الاتحاد العام للطلبة الجزائريين "، العدد 68 / 16 ماي 1960.
- 90-المجاهد، " تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، العدد107، أول نوفمبر 1961.
- 91-المجاهد، " تقرير الوفد الجزائري"، العدد 45، 29 جوان 1959.
- 92-المجاهد، " توصية من الحركة المضادة للاستعمار في بريطانيا "، 4 أفريل 1960.
- 93-المجاهد، " ثمن الغموض "، العدد 93 / 10 أفريل 1961.
- 94-المجاهد، " جحيم مراكز التجمع "، العدد 47، 27 جويلية 1959.
- 95-المجاهد، " حقائق مفصلة عن تعذيب الجزائريين بفرنسا "، العدد 35، 15/01/1959.
- 96-المجاهد، " حلقة أخرى من كتاب الجرح المتعفن "، العدد 51 / 21 سبتمبر 1959.
- 97-المجاهد، " شعب يموت ولكنه لن يستسلم"، العدد66/ 18 أفريل 1960.
- 98-المجاهد، " شئى عن التعذيب والتقتيل الاستعماري "، العدد 46 / 13 جويلية 1959.
- 99-المجاهد، " فرنسا تقيم محتشدات للجزائريين بباريس "، العدد 68 / 16 ماي 1960.
- 100- المجاهد، " فرنسا تقيم محتشدات للجزائريين بباريس"، العدد 68 / 16 ماي 1960.
- 101- المجاهد، " لماذا عاد المساجين في فرنسا إلى الإضراب عن الطعام "، العدد 47، 27/07/1959.
- 102- المجاهد، " محتشدات الموت "، العدد 57، 15/12/1959.
- 103- المجاهد، " مرحلة جديدة في قمع الجزائريين بفرنسا "، العدد 70 / 13 جوان 1960.
- 104- المجاهد، " مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية "، العدد 94 / 25 أفريل 1961.
- 105- المجاهد، " مصالي مضاد للثورة وخائن للوطن " بقلم عمر أوعمران .
- 106- المجاهد، " مؤتمر اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة العالم ينهي أشغاله ويصادق على لوائح لفائدة السلم"، العدد 62 / 7مارس 1960.
- 107- المجاهد، " نداء جديد إلى الطلاب من الجمعية العامة للطلبة المسلمين الجزائريين "، ج 1 .

- 108- المجاهد، " نداء من الرئيس عباس إلى الشعب الجزائري، بمناسبة المفاوضات الفرنسية الجزائرية: التعاون ما يزال ممكنا".
- 109- المجاهد، " نشاط الفدائيين الجزائريين "، العدد 105، 25 سبتمبر 1961.
- 110- المجاهد، " نشاط عصابات البلاستيك "، العدد 105، 1961/09/25.
- 111- المجاهد، " وحدة الشعب وقضية الأقلية الأوروية "، العدد / 05 جوان 1961
- 112- المجاهد، " يجب إطلاق سراح الطلبة ! " العدد 37 ، 1959/02/25.
- 113- المجاهد، "إضراب الجوع..... " ، العدد 106 ، 09 أكتوبر 1961.
- 114- المجاهد، العدد 93 / 10 أبريل 1961.
- 115- المجاهد، العدد 95 / 08 ماي 1961.
- 116- المجاهد، العدد 65 / 4 أبريل 1960.
- 117- المجاهد، " من أعمال المتمردين"، العدد 69 / 22 ماي 1961.
- 118- مجلة المغرب، "مشروعات الشباب"، أوت- سبتمبر 1934، السنة 3.

4- المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 01-أجرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات- بيروت باريس، 1982.
- 02-أجرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، جزء1، ترجمة محمد حمداوي، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 03-أجرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصرة، من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، جزء 2، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- 04-احدادن زهير ، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 06-2012.
- 05- الأشرف مصطفى ، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- 06-اوعيسى رشيد ، حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012.
- 07-بديدة لزه ، الحركة الديغولية في الجزائر 1940 - 1945، شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- 08-براهيمي عبد الحميد ، في أصل المأساة الجزائرية (شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999" ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 09-برفيلي غي ، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880-1962)، ترجمة م. حاج مسعود- أ. بكلي- ع. بلعربي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- 10-برم هولت ، صانعوا أوروبا الحديثة، ترجمة: موفق شقير، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1986.
- 11-برنيان أندري ونوشي أندري ولاكوست إيف ، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رايح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
- 12-بزيان سعدي ، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 13-بزيان سعدي ، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين بفرنسا (أحداث 17 أكتوبر 1961) منشورات ثالة، الجزائر، 2003.
- 14-بزيان سعدي ، جرائم موريس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في أكتوبر 1961، ط2، مطبعة ثالة، الجزائر، 2009.
- 15-بزيان سعدي ، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة أول نوفمبر 1954، " التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر من نجم شمال إفريقيا إلى الاستقلال "، الجزائر 2009.
- 16-بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- 17-بلعباس محمد ، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 18-بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التحلف، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- 19-بن الشيخ حكيم، مدينة الجزائر، الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (1945-1954)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 20-بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر.
- 21-بن خدة ابن يوسف ، الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 22-بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013.
- 23-بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج2، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، 2013.

- 24- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الاراضي ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ج 2، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، الجزائر، 2008.
- 25- بن عبودة محمد ، المنظمة السرية المسلحة، "اضطرابات وهران 1961-1962، دار القدس العربي، الجزائر، 2013.
- 26- بن منصور ليلي بن عمار ، فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم، ترجمة: حسين لبراش، سلسلة دراسات ووثائق، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.
- 27- بن نعمان أحمد ، اطلبوا الوطنية ولو في فرنسا !!!، الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2005.
- 28- بن نعمان أحمد ، جهاد الجزائر، حقائق التاريخ ومغالطات الاديوجغرافيا، ط2، دار الأمة، الجزائر، أفريل 1992.
- 29- بن يونس محمد أكلي ، سبع سنوات في قلب المعركة (حرب الجزائر في فرنسا 1954 - 1962)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دط، دار القصبة، الجزائر، 2013.
- 30- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.
- 31- بوحوش عمار ، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- 32- بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
- 33- بورغدة رمضان ، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول، سنوات الحسم والخلاص (1958-1962)، منشورات بونة، عنابة، 2012.
- 34- بورنان سعيد ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا (1936-1956)، تصدير أبو القاسم سعد الله، تقديم محمد الصالح الصديق، دار هومة، 2012.
- 35- بوعزيز يحيى ، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 36- بوعزيز يحيى ، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، طبعة خاصة، 2009.
- 37- بوعزيز يحيى ، الثورة في الثورة الثالثة (1954 - 1962)، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2004.
- 38- بوعزيز يحيى ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري، (1830-1954)، عالم المعرفة، طبعة خاصة، 2009.

- 39-بوعزيز يحيى ، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20 م، دار البصائر للنشر، طبعة خاصة، 2009.
- 40-بوعزيز يحيى ، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009.
- 41-بوقصة كمال ، مصادر الوطنية الجزائرية إلى منابع الوطنية الجزائرية " الشعبية "، ترجمة: ميشيل سطوف، المراجعة اللغوية: صادق بخوش، دار القصة، الجزائر، 2005.
- 42-بومالي أحسن ، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لـ " خرافة " الجزائر الفرنسية، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- 43-تاوتي الصديق ، المبعدون إلى كالدونيا الجديدة - مأساة هوية منفية، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع، ط1، 2007.
- 44-ترستان آن ، صمت النهر أكتوبر 1961، EDIF، الجزائر، 2000.
- 45-تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس - رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط 5، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2001.
- 46-تقية محمد ، الثورة الجزائرية (المصدر، الرمز والمآل)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2010.
- 47-تقية محمد ، حرب التحرير في الولاية الرابعة، ترجمة بشير بولفراق، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
- 48-تواني دهمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، 2012.
- 49- تيران إيفون ، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين 1880-1830، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 50-ثورة أول نوفمبر في صحافة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري- جريدة الحكومة أنموذجا (01 نوفمبر 1954 - 31 ديسمبر 1955).
- 51-جايي ناصر ، الجزائر الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، منشورات الشهاب، 2008.
- 52-جبار صلاح الدين، المختصر في تاريخ النظم، النظم القديمة- النظم الإسلامية- النظم الجزائرية، ط2، دار مدني للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 53-جرانت أ. ج . وتمبرلي هارولد ، تاريخ أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة لويس اسكندر وعلي أبو درة، ج 1، ط 1، سجل العرب، القاهرة، 1981.

- 54-جرانت أ. ج. وهارولد تمبرلي، تاريخ أوروبا في القرنين 19 و 20، ترجمة: بهاء فهمي، ج 2، ط 6، سجل العرب، القاهرة، 1950.
- 55-جربال دحو ، المنظمة الخاصة لفدرالية فرنسا للجهة التحرير الوطني، تاريخ الكفاح المسلح للجهة التحرير الوطني في فرنسا(1956-1962)، ترجمة سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، 2013 .
- 56-جغلول عبد القادر ، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، مراجعة: خليل أحمد خليل، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1981.
- 57-جوليان شارل أندري ، إفريقيا الشمالية تسير - القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم - الطيب المهيري - الصادق المقدم - فتحي زهير - الحبيب الشطي، مراجعة: فريد السوداني، الدار التونسية للنشر، 1976، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 58-جيدل عمار ، أفكار استعمارية وسبل دفعها كما كشفها نزهاء الغريين - أوجين بونغ أنموذجا - ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 59-جيلالي بوبكر ، إستراتيجية البناء الحضاري عند مالك بن نبي، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2011.
- 60-الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، تاريخ الجزائر العام، ج5، دار الأمة، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، وحدة الطباعة، الرويبة، 2010.
- 61-حربي محمد ، الثورة التحريرية، سنوات المحاض، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.
- 62-حمادي عبد الله ، الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962) " مشارب ثقافية و اديولوجية " ط2، طبع المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة، الجزائر، 1955.
- 63-خضير إدريس ، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006.
- 64-الخولي لطفي ، عن الثورة، في الثورة وبالثورة، حوارات مع بومدين سنوات 1965-1966-1974، دار الهدى، الجزائر، 2001.
- 65-خياطي مصطفى ، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر (من خلال أضاير اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، ترجمة: قندوز فوزية، دار هومة، الجزائر، 2015.

- 66-خياطي مصطفى ، المحتشدات أثناء حرب الجزائر حسب أرشيف الصليب الأحمر الدولي،
تصدير مسعود جناس، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2015.
- 67-دارد أوليفي ، في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة عبد السلام يخلف و آخرون، 2013.
- 68-درار أنيسة بركات ، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب،
الجزائر، 1985.
- 69-الدرابي عمر ، الحرب العالمية الأولى، ط 2 ، دار العلم للملايين، بيروت، أفريل 1979.
- 70-دسوقي ناهد ابراهيم ، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- الحركة الوطنية الجزائرية في
فترة ما بين الحربين، مطبعة سامي، الإسكندرية (مصر)، 2001.
- 71-دياكوف نيكولاي ، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، أمدوكال للنشر، الجزائر،
2015.
- 72-رخيلة عامر ، 08 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات
الجامعية الجزائر.
- 73-رزافي عبد الرحمان - تجارة الجزائر الخارجية، صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة
الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 74-الزيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014 .
- 75-الزيري محمد العربي ، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،
1984.
- 76-الزيري محمد العربي ، المثقفون الجزائريون والثورة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،
الجزائر، 1995.
- 77-الزيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- 78-الزيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.
- 79-الزيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، (د.م) منشورات اتحاد الكتاب العرب،
1999.
- 80-الزيري محمد العربي ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية(1954-1962)، منشورات المركز
الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 81-الزيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954-1962)، منشورات
المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة،
الجزائر.

- 82-الزيري محمد العربي، المثقفون الجزائريون والثورة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1995.
- 83-زغندي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 - 1962)، دار هومة، الجزائر، 2009.
- 84-الزحانيس هارتموت ، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة أحمد بن محمد بلمكي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015.
- 85-زوزو عبد الحميد ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي- التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)، ترجمة مسعود حاج مسعود، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 86-زوزو عبد الحميد ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين (1914 - 1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007 .
- 87-زوزو عبد الحميد ، ثورة الأوراس 1879- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 88-زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، المجلد 7، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 89-زوزو عبد الحميد ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 90-ستورا بن جامين ، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 - 1988)، تر : صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، دمشق.
- 91-سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، 2009.
- 92-سطورا بينجامين ، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية (1898-1974)، ترجمة صادق عماري، مصطفى ماضي، الجزائر، 1999.
- 93-سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط 2، دار الغرب الإسلامي، 2005.
- 94-سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 1، ط 3،، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990 .
- 95-سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 2، 1990.
- 96-سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية (1930-1945)، ج 3، ط 4، دار الغرب الاسلامي- لبنان ، 1992.

- 97- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1900)، ج 1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1992.
- 98- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1930)، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1992.
- 99- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930 - 1945)، ج 3 ، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1992.
- 100- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي (1830 - 1954)، ج 8، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.
- 101- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6 (1830 - 1954)، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصة، 2011.
- 102- سعد الله فوزي ، يهود الجزائر، موعد الرحيل، ج 2، ط 1، دار قرطبة، الجزائر، 2005.
- 103- سعيدوني ناصر الدين ، ورقات جزائرية- دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 2000.
- 104- السويدي محمد ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 105- شريط لخضر، مناد طالب، بوضربة عمر ، قندل جمال وخليفة عبد النور ، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 01 نوفمبر 1954.
- 106- شتوف عيسى ، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر.
- 107- الشيخ خير الدين محمد (مذكرات)، ج 1، ط 3، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009.
- 108- صاري الجيلالي وقداش محفوظ، الجزائر في التاريخ (05)، المقاومة السياسية (1900 - 1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- 109- صاري أحمد ، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقى أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004.
- 110- صاري جيلالي ، المقاومة السياسية، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ (05) - المقاومة السياسية (1900-1954) الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

- 111- صاري جيلالي ، مازيغي كمال على ، عبد اللاوي حسين ، هجرة الجزائريين نحو أوروبا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.
- 112- الصديق محمد الصالح ، كيف ننسى وهذه جرائمهم ؟ دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 113- عباد صالح ، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين (1830 – 1930)، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة.
- 114- عباد صالح ، الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830) دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 115- عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج1، دار هومة ، الجزائر، 2013.
- 116- عبد الرحمن عواطف، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية (1954 – 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 117- عبد القادر حميد ، دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954). دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- 118- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر - سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 – 1960) ترجمة: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1983.
- 119- العربي إسماعيل، الدراسات العربية في الجزائر(في عهد الاحتلال الفرنسي)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- 120- عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1993.
- 121- العسلي بسام ، الثورة الجزائرية، ط4، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 2003.
- 122- العسلي بسام ، جهاد شعب الجزائر، ط2 ، دار النفائس، الجزائر، 2010.
- 123- عطوف الكبير ، المهجرات العالمية والمغربية (قضايا ونماذج)، ط2، طباعة ونشر سوس، أغادير، 2013.
- 124- عقيب السعيد ، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير (1955- 1962)، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.
- 125- عكنان أسامة ، إعصار الخليج، دار الشهاب للنشر، الجزائر، 1984.

- 126- علوي عمار ، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 .
- 127- العلوي محمد الطيب ، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.
- 128- عمامرة رابح تركي ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) و رؤساؤها الثلاثة (الطبعة الأولى- 2004 م)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2004.
- 129- عمر عبد العزيز عمر، أوروبا 1815- 1919، دار المعرفة الجامعية، 1997.
- 130- عمراني عبد المجيد ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 131- عميراي حميدة ، أوراق تاريخية، دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، 2006 .
- 132- عميراي حميدة، زغداوي محمد وزاوية سليم، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 .
- 133- عميراي حميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 2، دار الهدى عين مليلة، 2004.
- 134- عميري ليندة ، معركة الجزائر في فرنسا، حرب الجزائر بفرنسا، منشورات الشهاب، 2004.
- 135- غرانمزيون أولفييه لوكور ، في نظام الأهالي، تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر وفي الامبراطورية الفرنسية، ترجمة العربي بوينون، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2011.
- 136- غربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958)، غرناطة، الجزائر، 2009.
- 137- غربي الغالي ، نماذج من سياسة التطويق خلال الثورة الجزائرية (الأسلاك الشائكة المكهربة)، سلسلة الملتقيات، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 138- فاخروشييف، السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم موسكو، إهداءات 2001، أ. صلاح راتب، القاهرة.
- 139- الفاسي علال ، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.
- 140- فايس موريس ، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات إيفيان في أرشيف الديبلوماسية الفرنسية (15 جانفي 1961- 29 جوان 1962)، ترجمة: الصادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

- 141- الفرحي كاشة بشير ، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، الجزائر، 2007.
- 142- فركوس صالح ، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844، 1871)، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.
- 143- فركوس صالح بن النبيلي ، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي، المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2012.
- 144- فوللر ج. ف. س. ، إدارة الحرب من 1789 حتى أيامنا هذه، تعريب وتأليف: أكرم ديري، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.
- 145- فياض هاشم نعمة ، هجرة العمالة من المغرب العربي إلى أوروبا: هولوندا أنموذجا، دراسة تحليلية مقارنة، ط 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان، يناير 2012.
- 146- قداش محفوظ ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008.
- 147- قداش محفوظ ، وتحررت الجزائر، ترجمة العربي ، دار الأمة، الجزائر، 2011.
- 148- قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.
- 149- قنان جمال ، دراسات في التاريخ المعاصر، المجلد السادس، منشورات وزارة المجاهدين، 2009 .
- 150- قنانش محمد ، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحريين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1982.
- 151- كاستلز ستيفن وميللر مارك ، عصر الهجرة، ترجمة منى الدروبي، ط 1، 2013.
- 152- كولونا، فاني آيات الصمود، الثوابت والمتغيرات الدينية في الجزائر المعاصرة، ترجمة: لطيف فرج، دار العالم الثالث.
- 153- اللجنة التحضيرية للندوة التاريخية التكرمية، أضواء على نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منطقة الأوراس.
- 154- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ANEP، ط 9، دار الفارابي، 2007.
- 155- لوفين ميشل ، حملة أكتوبر العقابية، اغتيال جماعي باريس 1961، ترجمة: عبد القادر بوزيدة، دار القصة، الجزائر، 2013.

- 156- لوكا فيليب ، فاتان جون كلود ، جزائر الأنثروبولوجيين (نقد السوسيولوجيا الكولونيالية)، ترجمة: محمد يحياتن، بشير بولفراق، وردة لبنان، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.
- 157- اللولب حبيب حسن ، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013.
- 158- لونيسي رابح وبلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- 159- ماتياس قريقور ، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر (بين المثالية والواقع 1955-1962) تر: م جعفري، ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.
- 160- ماك ماستر نيل وهاوس جيم ، باريس 1961، الجزائريون إرهاب الدولة والذاكرة، ترجمة: أحمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2012.
- 161- مناصرية يوسف ، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحريين العالميتين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988 .
- 162- مناصرية يوسف ، النشاط الصهيوني في الجزائر (1897 - 1962)، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- 163- منغور أحمد ، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية (1954 - 1962)، دار التنوير، الجزائر، 2013.
- 164- مهديد إبراهيم ، القطاع الوهراني ما بين 1850 و 1919 (دراسة حول المجتمع الجزائري- الثقافة والهوية الوطنية)، منشورات دار الأديب، وهران.
- 165- مياسي إبراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر(1830-1962)، دارهومة، الجزائر، 2007.
- 166- ناصر محمد ، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- 167- بنحادي بوعلام ، الجلادون (1830-1962)، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- 168- هلال عمار ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 169- هلال عمار ، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر، 2004.
- 170- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، سلسلة المعرفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

171- ويلز هـ. ج. ، موجز تاريخ العالم، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، مكتبة النهضة المصرية، 1958.

172- يحيى جلال، تاريخ المغرب الكبير(4) الفترة المعاصرة وحركات التحرير و الاستقلال، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.

173- يحيى مرابط مسعودة، المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين (حقائق وادولوجيات وأساطير ونمطيات)، ج2، دار هومة، الجزائر، 2010.

174- يوسفى احمد، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، تر :جمال شعلال، مراجعة جمال يحيى، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

المقالات باللغة العربية:

01-الإبراهيمي أحمد طالب، " الكاتب الجزائري في منطلق جديد "، الثقافة، السنة الرابعة، العدد 21 جوان - جويلية 1974.

02-أبو صفصاف عبد الكريم ، " موقف العلماء المسلمين الجزائريين من تعليم المرأة الجزائرية إبان الربع الثاني من القرن العشرين "، مجلة سيرتا، السنة1، العدد 1، ماي 1979.

03-أجرون شارل رويير، " تطور الرأي العام الفرنسي إزاء حرب الجزائر"، تعريب حسن بن مهدي، الثقافة، السنة 15، العدد 85، يناير - فبراير 1985.

04-أجرون شارل رويير، "الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني نوفمبر 1916 و فبراير 1917"، مجلة الأصالة، العدد 62- 63 (باتنة، سبتمبر 1978).

05-أجرون شارل رويير، " تطور الرأي العام الفرنسي إزاء حرب الجزائر"، تعريب حسن بن مهدي، الثقافة، السنة 15/ العدد 85، يناير - فبراير 1985.

06-باجي محمد ، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830- 1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

07-بديدة لزهري، " الشيخ محمد سعيد الزاهري ومحاولات التصدي للتنصير والاستشراق في الجزائر من خلال كتاباته ما بين 1924 و 1956 "، التنصير في الجزائر سياقه التاريخي وأبعاده وأساليب مواجهته الحضارية، الملتقى الوطني الثالث المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة- الجزائر، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، 10-11 ماي 2016.

08-بزيان سعدي، " صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 "، الذاكرة، السنة 1، العدد 03، 1995.

09-بلحاج محمد، " اتجاهات الهجرة في عمالة وهران من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثورة التحريرية (1945-1954)"، مجلة المواقف، العدد 4 / ديسمبر 2009.

- 10- بلعباس عبد الله، " ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي"، إنسانيات المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ع 62، 2013.
- 11- بلغيث محمد الأمين، " موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية"، المصادر، العدد 5، صيف 2001.
- 12- بن بوزة صالح، "وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال"، الذاكرة، السنة الأولى، العدد 3، 1995.
- 13- بن سميحة محمد، " البعد الثوري في شعر محمد العيد آل خليفة"، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، إنتاج جمعية أول نوفمبر، 1989.
- 14- بوحلة عبد المجيد، " التفتيت السياسي للجزائر في الاستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2 (2014).
- 15- بوحوش عمار، " الأرض والهجرة: التحالف الوطيد بين الجمهوريين والمعمرين"، الأصالة، العدد 16، سبتمبر - أكتوبر 1973.
- 16- بوحوش عمار، "الأرض والهجرة"، مجلة الأصالة، س 3، ع 13، مارس - أبريل 1973، مطبعة البعث - قسنطينة (الجزائر).
- 17- بوحوش عمار، " تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية"، مجلة الذاكرة، السنة الأولى، العدد 3، 1995.
- 18- بوحوش عمار، " الهجرة إلى فرنسا: تاريخها"، مجلة الثقافة، س 3، ع 13، فيفري - مارس 1973.
- 19- بوحوش عمار، " الهجرة: تقييم عام للقضية"، الثقافة، س 3، ع 17، أكتوبر - نوفمبر 1973.
- 20- بوحوش عمار، "عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث"، الثقافة، العدد 21/ 1974.
- 21- بورغدة رمضان، " مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، عدد 3، جوان 2008.
- 22- بوسباك فوزية، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، الذاكرة، السنة الأولى، العدد 03، 1995.

- 23-بوعزيز يحيى ، " أثر ثورة نوفمبر في تطور المجتمع الجزائري"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات.
- 24-بوعزيز يحيى ، " انتفاضة سكان الأوراس عام 1878"، مجلة الأصالة، عدد 60- 61، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1978.
- 25- بوعزيز يحيى، " المجاعة بالجزائر(أواخر عقد الستينات من القرن 19 و مواقف و آراء الجزائريين من ادعاءات الفرنسيين حول أسبابها)"، مجلة الأصالة، العدد 33، السنة 5- ماي 1976.
- 26-بوعزيز يحيى، " اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء"، مجلة الثقافة، السنة العاشرة - العدد 58، جويلية، أوت 1980.
- 27-بوعزيز يحيى، "ثورة محمد المقراني والشيخ ابن الحداد"، مجلة الأصالة، السنة الأولى، العدد الثاني، ماي 1971.
- 28-بوعزيز يحيى ، "مغزى وأبعاد 19 مارس 1962"، مجلة المصادر، عدد 5، صيف 2001.
- 29-بوعزيز يحيى ،"موقف الجزائر من تجنيس اليهود الجماعي"، الثقافة/ السنة الخامسة، ديسمبر- جانفي 1976.
- 30-بوفلاقة سعد، "الاستشراق والمستشرقون بين الإنصاف والتجني"، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد 3، جوان 2005.
- 31-بولعوالي التجاني، " اندماج المسلمين في الغرب بين الإمكان واللا إمكان"، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد 3، جوان 2005.
- 32-بومالي احسن ، " مراكز الموت البطيء: وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية "، المصادر، ع8، ماي 2003.
- 33-تابليت عبد الحميد، " نظام القضاء أثناء معركة التحرير"، الثقافة ، السنة 14 ، العدد 84 ، نوفمبر - ديسمبر 1984 .
- 34-تابليت علي ، " من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 8 ماي 1945 كمقدمة وتمهيد لثورة أول نوفمبر 1954"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، 1994.
- 35-تركي رابح ،" الصراع بين جمعية العلماء وحكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالفترة 1933-1939"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الثاني من سنة 1981، الجزائر، 1981.
- 36-تركي رابح، " الصراع بين جمعية العلماء و إدارة الاحتلال الفرنسي للجزائر في الفترة ما بين 1933-1939"، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 85، يناير- فبراير 1985.

- 37-تركي رايح، "الأمية في الجزائر"، مجلة الثقافة، السنة الحادية عشرة، العدد 64 - يوليو - أغسطس 1981.
- 38-جلالوي سعيد، "الصراع الثقافي بين الاستعمار والثورة الجزائرية - دراسة من خلال مجلة الفكر التونسية 1955-1962"، مجلة معارف، العدد 14، السنة الثامنة (أكتوبر 2013).
- 39-حاطوم نور الدين، "أصالة الثورة الجزائرية"، الثقافة، ع 84، السنة 14، نوفمبر - ديسمبر 1984.
- 40-حجازي مصطفى، "المسألة الغابية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية، منطقة سيدي بلعباس أنموذجاً"، المواقف، ع 8، ديسمبر 2013.
- 41-حجازي مصطفى، "الاستيطان الأوروبي وزراعة الكروم بمنطقة سيدي بلعباس بين 1870 و 1954"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 10/ ديسمبر 2015.
- 42-الحسني عبد الحفيظ أمقران، "المرحوم الفضيل الورتلاني عبر المقاومة الجزائرية؟ إلى ثورة التحرير الوطني (1) -1900-1959"، مجلة الثقافة، السنة 18 - العدد 100 (1988).
- 43-حسين عبد الستار، "مسألة إشراك الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) في المفاوضات الفرنسية الجزائرية"، مجلة قضايا تاريخية، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، بوزريعة- الجزائر، العدد 1، أبريل 2016.
- 44-حلوش عبد القادر، "حركة التنصير في الجزائر (عهد الاحتلال)"، مجلة الرؤية، السنة 1، ع 01، جانفي/فيفري 1996.
- 45-حلوش عبد القادر، الكولون الفرنسيون والتعليم الفلاحي في الجزائر، مجلة عصور، السنة الأولى، العدد 2، ديسمبر 2002.
- 46-حمادة البخاري، "فلسفة الثورة الجزائرية"، مجلة التاريخ، العدد 23، النصف الأول من سنة 1987.
- 47-خرفي صالح، وثائق ودراسات، المدخل إلى الأدب الجزائري الحديث، الثقافة، السنة 4، ع 21 جوان - جويلية 1974.
- 48-خيري الجمعي، "نماذج من الجمعيات والنوادي الثقافية لحركة الجزائر الفتاة في مطلع القرن العشرين" المراكز الثقافية و العلمية في العالم العربي عبر العصور، حصاد(9) ندوة عقدها الإتحاد بمقره في القاهرة، 2001.

- 49-خمري الجمعي، "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ودور الأستاذ الفضيل الورتيلاني"، مجلة الحوار الفكري، العدد 5، أوت 2003.
- 50-خميسي عبد الحميد، "مصادر التاريخ الاجتماعي وتاريخ الهجرة في الجزائر من القرن 18 إلى القرن 20"، أعمال الملتقى العلمي الأول "سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر"، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2008، إشراف: أ. د. كمال فيلاي.
- 51-الدقس محمد، "سوسيولوجيا التخلف"، مجلة سيرتا، السنة 1، العدد 1، ماي 1979.
- 52-دليو فضيل، "المهاجرون في إسبانيا، اعتبارات نظرية ونماذج دراسية"، سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، ماي 2008، إشراف: أ. د. كمال فيلاي.
- 53-رخيلة عامر، "انفتاح التيار الوطني الاستقلالي على الفضاء العربي (1945-1954)"، مجلة المصادر، ع 06 / مارس 2002.
- 54-ركيي عبد الله، "دراسة مقارنة للتيارات الفكرية قبل الثورة وأثناءها"، مجلة الأصالة، السنة 3، ع 22، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر 1974.
- 55-رمضان محمد الصالح، "أدب النضال والمقاومة في الجزائر في العهد الاستعماري الفرنسي"، معالم بارزة...
- 56-رمضان محمد، "الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي، دراسة ميدانية"، مجلة المواقف، العدد 04، ديسمبر 2009.
- 57-رويدي جون، "تفاعل الصحافة الأمريكية والرأي العام الأمريكي مع سياسة إيزنهاور تجاه الثورة الجزائرية"، تعريب: علي تابلت، المصادر، العدد 26، السداسي الثاني 2012.
- 58-زيادية عبد القادر، "وثيقتان عن ثوري الأوراس لسنتي 1859 - 60 - 1879"، مجلة الأصالة، العدد 60 - 61، مطبعة بن بولعيد، الجزائر، 1978.
- 59-الزيري محمد العربي، "انعكاسات الثورة الجزائرية على سياسة الجنرال ديغول"، الذاكرة، ع 6، نوفمبر 2000.
- 60-زروق العربي، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية، انعكاساتها وآليات المواجهة"، الهجرة الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 61-زغدي محمد لحسن، "البعد الثوري للحركة الوطنية والثورة التحريرية"، الذاكرة، السنة 1، العدد 03، 1995.

- 62- زوزو عبد الحميد ، " ثورة 1879 "، مجلة الثقافة، السنة 09، العدد 50، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مارس - أبريل 1979.
- 63- زيكي علي، "تأثير ابن خلدون في الفكر السياسي العربي المعاصر"، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، رقم 25.
- 64- سعد الله أبو القاسم ، مدارس الثقافة العربية في المغرب العربي (1830 - 1954)، دراسة مركزة على الجزائر، الثقافة، السنة 14، العدد 79، يناير - فبراير 1984.
- 65- سعدي عثمان، " الثورة الجزائرية في الشعر العراقي والسوري"، معالم بارزة...
- 66- السليماني أحمد حسين ، "نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)"، المصادر، ع 06 - مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
- 67- سيدي صالح حياة ، " البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19 "، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 13، 2011.
- 68- شرف الدين أحمد رضوان ، " التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد 1957 - 1962 "، المصادر، العدد 8، ماي 2003.
- 69- شيبازي محمد ، " المحتشدات في الجزائر: عملية تهجير قصرية لغايات عسكرية "، الهجرة، الحراك والمعلم الحضري في الجزائر، سلسلة أعمال ملتقيات مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة، جوان 2009.
- 70- الشنوفي علي ، " حفظ الشعائر وتغيير المناكر دعامة من أهم دعائم حركات التحرير الوطني في الجزائر وتونس والمغرب الأقصى " ، مجلة الثقافة، السنة 14، العدد 79، يناير - فبراير 1984.
- 71- طرشون نادية ، " هجرة أهالي تلمسان 1911 من خلال الصحافة ولجان التحقيق الفرنسية "، مجلة الدراسات التاريخية، ع 13، 2011.
- 72- العبد اللاوي حسين، " هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا 1900-1960"، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962 بفندق الأوراسي وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 73- عبد المجيد مزيان، " توضيحات من أجل كل الشعوب "، الثقافة، السنة 14، ع 84، نوفمبر - ديسمبر 1984.
- 74- عسال نور الدين، " التنظيم السياسي والاداري الاستعماري للصحراء الجزائرية (1954-1962)"، مجلة المواقف، العدد 10 / ديسمبر 2015.

- 75-عصار خير الله، " نزع السلاح بين دافعي الحرب والسلام "، الثقافة، العدد 72 ، السنة 12 نوفمبر - ديسمبر، 1982.
- 76-عصماني أحمد، المغتربات الجزائريات بفرنسا ودورهن في الثورة التحريرية، المصادر، العدد 77-علي تابلت، المؤسسات المدنية والعسكرية الفرنسية في الجزائر (1830-1947)، مجلة أول نوفمبر، جامعة الجزائر، العدد 165.
- 78-علي كافي، "يوم 20 أوت 1955، أسبابه ونتائجه"، الذاكرة، عدد 3، 1995.
- 79-عليات علي، " أثر الكلمة الحارة في الثورة الجزائرية"، الثقافة، العدد 72، السنة 12، نوفمبر - ديسمبر 1982، ص 74.
- 80-عمروش عبد الوهاب، " الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية"، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- 81-الغالي غربي، " الدور النضالي للحركة الطلابية الجزائرية إبان ثورة التحرير"، مجلة عصور، العدد 1، جوان 2002.
- 82- فركوس صالح، " وسائل واتصال الاستعمار، علاقة المكاتب العربية بالمجتمع الجزائري"، مجلة آفاق، عدد 5، مارس 2001، مطبعة المعارف، عناية.
- 83-فضلاء محمد الطاهر، " إرهابات الثورة التحريرية في الأدب والفن الجزائري"، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954.
- 84-قاسمي يوسف، "سؤال الثورة في الولاية الأولى: أوراس النمامشة ورد الفعل الاستعماري"، الأوراس عبر التاريخ ، الملتقى الوطني الأول بخنشلة 18-19 فيفري 2013، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، خنشلة، 2013.
- 85-قبايلي هوارى، " الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية، مجلة المواقف، العدد الأول، جانفي - ديسمبر 2007.
- 86-قبايلي هوارى، "حركة الهجرة بين الجزائر وفرنسا(1830-1960)، " مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 05، ديسمبر 2010.
- 87-قبايلي هوارى، " الأوضاع الاقتصادية في الجزائر عشية اندلاع الثورة الجزائرية"، مجلة المواقف، العدد الأول، جانفي - ديسمبر 2007.
- 88-قداش محفوظ، "انتفاضة 1871، مقاومة شعب يحركه الإيمان"، مجلة الأصالة، السنة 1، العدد 2، ماي 1971.
- 89-كاتب أحمد، " الاستراتيجية الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة و انعكاساتها على الدول المغاربية - دراسة في سياسة الجوار الأوروبي"، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض

- 90-لوصيف سفيان، " المؤسسات الثقافية في الأوراس (1848-1954) " قراءة في الدور الثقافي والسياسي، الأوراس عبر التاريخ، أشغال الملتقى الوطني الأول بخنشلة يومي 18 و19 2013/02/، منشورات المتحف العمومي الوطني لإخوة الشهداء بولعيز، خنشلة، سبتمبر 2013.
- 91-لونيسى إبراهيم، " المنظمة الخاصة L'OS أو المخ المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، مجلة المصادر، العدد 06، مارس 2002.
- 92-لونيسى رايح، "تحولات الحركة المصالية وتفسيرها"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة المنعقد بولاية البليدة يومي 24 و 25 أبريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 93-مالك رضا، " مفاوضات إيفيان أو.. المسيرة الوطنية نحو يوم النصر"، المصادر، ع5، صيف 2001.
- 94-مالكي احمد، " حول مشروع بناء الدولة المعاصرة في تصورات الحركات الوطنية بالمغرب 1930-1962"، مجلة بصمات، كلية الآداب والعلوم الانسانية، ابن مسيك، العدد5، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1990.
- 95-المالكي عبد الرحمن، " السوسيولوجيا الكولونيالية أمام ظاهرة الهجرة القروية في المغرب"، عمران، العدد 17- 5، صيف 2016.
- 96-مريوش أحمد، مساهمة المهاجرين الجزائريين في مظاهرات 17 أكتوبر وأثرها على دعم الثورة التحريرية، المصادر، العدد 21.
- 97-مزبان عبد المجيد، " توضيحات من أجل كل الشعوب"، الثقافة، السنة 14، العدد 84، نوفمبر- ديسمبر 1984.
- 98-مصلحة الدراسات، " من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، المصادر، ع5، صيف 2001.
- 99-معريش محمد العربي، " مالك بن نبي والاتجاه الحضاري في الحركة الوطنية بين الحرين"، مجلة الثقافة، السنة الخامسة عشر، عدد 85، يناير- فبراير 1985.
- 100- المغلي محمد البشير، " التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي"، المصادر، عدد 6، مارس 2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

- 101- المكني عبد الواحد، " المهمشون والمقصيون بالمدن المغاربية خلال العهد الاستعماري، الدار البيضاء وتونس، مقارنة منهجية وانثروبولوجية "، الدار البيضاء في مائة سنة (1907-2007)، تنسيق محمد الفلاح العلوي، منشورات المختبرات، مختبر الدراسات والأبحاث حول الشاوية - المجال والإنسان، ط1، مطبعة دار القرويين، الدار البيضاء، المغرب، 2010.
- 102- مهري عبد الحميد، " أحداث مهدت لفتح نوفمبر 1954"، الأصاله، السنة الثالثة، العدد 22، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 1974.
- 103- مهساس أحمد، " التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية"، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد 85، يناير- فبراير، 1985.
- 104- مونطوا لويس بيير، " الصحافة وثيقة لخدمة التاريخ الريفي في مقاطعة قسنطينة (1830-1962)", ترجمة: بن حسين كريمة، مجلة سيرتا، السنة 1، ع 1، ماي 1979.
- 105- مياسي إبراهيم، " الأشعار الشعبية في المقاومة الوطنية"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 16، الجزء 2، 2006.
- 106- مياسي ابراهيم، " الاستيطان الفرنسي في الجزائر"، المصادر، العدد5، صيف 2001.
- 107- مياسي ابراهيم، "ثورة أولاد سيدي الشيخ"، الذاكرة، السنة 1، العدد 03، 1995.
- 108- ناصر محمد، "شخصيات جزائرية، عمر راسم المصلح الثائر"، الثقافة، العدد 30، السنة 5، ديسمبر- جانفي 1976.
- 109- نايت بلقاسم مولود قاسم، " لمحة عن مجد الجزائر وديمومة شخصيتها البارزة المتميزة عبر العصور والأعاصير"، مجلة الثقافة، السنة 15، العدد85- يناير-فبراير 1985.
- 110- هلال عمار، " الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري (1947-1954) "، مجلة الذاكرة، السنة الأولى، العدد 3، خريف 1995.
- 111- هلال عمار، " الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898-1918)", القسم 2، مجلة الثقافة، العدد 84، السنة 14، نوفمبر- ديسمبر 1984.
- 112- هلال عمار، "احتلال الجزائر من خلال أدب الرحالة الألمان في القرن 19"، مجلة الثقافة، س12، ع 72، نوفمبر- ديسمبر 1982.
- 113- هلال عمار، "الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916"، مجلة الثقافة، السنة 14، ع 79، يناير- فبراير 1984.
- 114- هلايلي حنفي، " منطقة سيدي بلعباس ومكانتها في سياسة فرنسا الاستعمارية (1842-1954) "، المصادر، ع8، ماي 2003.

115- وزين عبد الرحيم، " الاستعمار الفرنسي وعدوان تنصير مسلمي الجزائر والمغرب "، التنصير في الجزائر سياقه التاريخي وأبعاده وأساليب مواجهته الحضارية، الملتقى الوطني الثالث المنعقد بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة- الجزائر، مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة، 10-11 ماي 2016.

116- ولد خليفة محمد العربي، " فرنسا تعذب في الجزائر..فضائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة"، المصادر، العدد 5، صيف 2001.

117- يحيوي جمال، " الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، البليدة 24 - 25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

118- يحيوي جمال، " الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام "، المصادر، العدد 5، صيف 2001.

119- يحيوي جمال، "دوافع الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال القرن 19"، الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830-1962)، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

120- يعيش محمد، " دور الجالية الجزائرية بالمغرب في الثورة من خلال نظام التعبئة والإعلام"، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 15 - 16، السنة 2013.

5- الموسوعات والقواميس:

01- خطاب رشيد، أصدقاء الخاوة، الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية، قاموس بيوغرافي، ترجمة مصطفى ماضي، دار خطاب، الجزائر، 2012.

02- خطاب رشيد، الخاوة والرفاق، قاموس بيوغرافي للجزائريين ذوي الأصل الأوروبي واليهودي والحرب التحريرية الجزائرية (1954 - 1962)، ترجمة: محمد رضا بوحالفة، نسرين لولين دار خطاب، الجزائر، 2013.

03- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة: عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.

04- الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

6- الرسائل الجامعية:

01- زيدان نعيمة، هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا، دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء الجزائريات نحو أوروبا، فرنسا وإسبانيا أنموذجا، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة وهران، 2012- 2013.

- 02- شبوب محمد، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، أطروحة دكتوراه .
- 03- شتوان نظيرة، الثورة التحريرية (1954-1962) الولاية الرابعة أنموذجا، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2007-2008.
- 04- قليل مليكة، هجرة الجزائريين من الأوراس إلى فرنسا في النصف الأول من القرن العشرين (1900-1939)، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2008-2009.
- 05- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة (1955-1961)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

7- المصادر باللغة الفرنسية:

- 01- Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre, l'aurore, présentation de Abderrahmane Rebahi, Ed: Alger- Livres, 2011.
- 02- Andrée Michel , Les travailleurs Algériens en France. Travaux du centre d'études sociologiques, Centre national de la recherche scientifique, Paris, 1956.
- 03- Belaid Abdesselam, De l'UGEMA, Célébration du 50 ème anniversaire de la création de l'union générale des études musulmans algériens (UGEMA) 1955- 2005, imprimerie officielle, Les Vergers, Bir Mourad Rais.
- 04- Ben Khedda Benyoucef, L'Algerie à l'indépendance, La crise de 1962, Imprimerie Dahlab, 1997.
- 05- Borgé Jacques et Viasnoff Nicolas, Archives de l'Algérie,"Les émeutes de Constantine en 1934, amenèrent les troupes à occuper la ville. Ici des tirailleurs sénégalais devant des boutiques pillées". Editions Michèle Trinckvel, 1995.
- 06- Chellier Dorothee, Voyage dans l'Aurès, Notes d'un médecin, Tizi-Ouzou. Imp. Nouvelle J. Chellier- Tizi-Ouzou, 1895.
- 07- Chevalier Louis – Gessain Robert –G. de Longevialle – Sutter Jean, Documents sur l'immigration. Institut national d'Etudes démographiques. Travaux et Documents. Presses Universitaire de France 1947, Cahier N 2.
- 08- COUDURIER , P , Le problème de la scolarisation de la commune mixte de Khenchela , section Administration Generale – Juilliet 1949.
- 09-Decaux Alain de L'Académie française, Les dossiers secrets du XX e siècle, Edition Perrin, 2011.

- 10-Derder Peggy, L'immigration Algérienne et les pouvoirs publics dans le département de la Seine 1954-1962, L'Harmattan.
- 11-Docteur Domartin, Du Paludisme en Algérie, conférence faite au cercle de Batna, Imprimerie- Libraire Beun, 32, Rue de Setif 1900.
- 12-Emir Khaled, Lettre au Président Wilson et autres textes, éditions: ANEP, 2005.
- 13-Ferhat Abbas, Guerre et révolution d'Algérie, la nuit coloniale, présentation de Abderrahmane Rebahi, Alger- Livres éditions, 2011.
- 14-Ferhat Abbas, Le jeune algérien, de la colonie vers la province (1930), suivi de rapport au maréchal Pétain (avril 1941), présentation de Abderrahmane Rebahi, 2^e tirage, Alger- Livres Editions, Alger, 2011.
- 15-Fiore René, l'Algérie que j'ai connue c'était la France, préface de Maurice Calmein, Nouvelles Presses du Languedoc, 2012.
- 16-Garceau Jean Maurice, Je ne vous oublierai jamais....Histoire du serment d'un Lieutenant en Algérie ,Godefroy de Buillon, Paris, France, 1998.
- 17-Gazi Mohamed, " Le prolétariat nord – africain en France ". Esprit, Février 1952.
- 18-Georges Robert, Voyages a travers l'Algérie ,imprimerie,de,G Rougier,et,Cle,1Rue Cassette,1891.
- 19-Gomar Norbert, L'Emigration Algérienne en France, Reims, les presses modernes. 1931.
- 20-Guadry Mathéa la femme Chaouia de l'Aurès, CHIHAB- AWAL, 1998.
- 21-Institut national d études démographiques, Les Algérien en France étude démographique et sociale , travaux et documents , Cahier n° 24.Ouvrage réalise en collaboration avec les "Etudes Sociales nord Africaines. "presses universitaires de France.-1955.
- 22-J.P Garson, " La réinsertion productive des émigrés algériens : retour et création d'entreprises ", in l'émigration maghrébine....
- 23-Jacques Etienne, L'émigration vers la métropole des travailleurs musulmans dans le département de Constantine, Section d'Administration Economique et Financière. Janvier 1950.
- 24-Jean Sutter, in Robert Gessain (dir), Documents sur l'immigration, INED. Travaux et Documents, 2. Paris, PUF, 1947.
- 25-Keun, Odette, Dans l'Aurès ,inconnu(soleil, pierre ,et Guelâas),Société Française d'Editions Littéraires et Techniques,12,rue Haute feuille, Paris (VIe)Edgar, Mal Fère, Directeur,1930.
- 26-Lachraf Mostefa, L'Algérie nation et société, S.N.E.D.1978.

- 27-le Masne Henri, Le Retour des émigrés algériens. Office des publications universitaires. Hydra. Alger. CEM. Centre d'Information et sur les Migration. Paris.
- 28-Les Kabyles en France, Rapport de la commission chargée d'étudier les conditions du travail des indigènes Algériens dans la métropole, 1914. Beaugency. Imprimerie Hené Barrillier.
- 29-LT.Colonel Delartigue, Monographie de l'Aurès, Constantine, 1904.
- 30-Mac Carthy, Oscar, Géographie physique économique et politique de l'Algérie, Publication, Dubos, Frères, Alger, 1858 , Novembre Décembre, 1882, P.Fontana et Compagnie, Alger, 1883.
- 31-Mahsas Ahmed (ALI) :Un acteur de la révolution lève le secret sur : Réalités Coloniales et Résistances –El Maarifa –2006.
- 32-Marcel et Péju Paulette, Le 17 octobre des algériens, suivi de la triple occultation d'un massacre, par Gilles Manceron, Editions La Découverte, Paris, 2011.
- 33-Meynier Gilbert, Histoire intérieure du FLN (1954-1962). Casbah Editions. Alger. 2003.
- 34-Montagne Robert, Etude sociologique de la migration des travailleurs musulmans d'Algérie en métropole (L'émigration dans les arrondissements de Constantine et d'Ain-Beida), cahier n8, 1957.
- 35-Munoz Marie Claude, "Les jeunes Algériens sur le marché du travail Français", L'Emigration Maghrébine en Europe...
- 36-Nogaro Bernard et Weil Lucien, La main – d'œuvre étrangère et coloniale pendant la guerre, Paris, PUF, 1926.
- 37-OUARY Malek, Par les chemins d'émigration, Société Algérienne de publication, 1955.
- 38-Pérés Jean et Delessert Eugène : BATNA – Imprimerie Ve Ethiou – Perou – Rue Damiette, 2 et 4 – Paris – (1875).
- 39-Rager Jean- Jacques, L'émigration en France des musulmans d'Algérie(Principaux aspects démographiques, économiques et sociaux . Documents Algériens – service d'Information, Alger, n °49-5 Juillet 1956.
- 40-Rager Jean- Jacques, Les nord Africains en France, n 45. 10 Mars 1955.
- 41-Renaud Patrick Charles, Se battre en Algérie, Collection "Témoignages pour l'histoire, Editions Grancher, Paris, Mars 2008 .
- 42-Rinn Louis – Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie. A- Imprimeur-Libraire- Editeur 4, Place du gouvernement, 4. 1891.
- 43-Rinn Louis, Marabout et Khouan, étude sur l'Islam en Algérie, Adolphe Jourdan, Libraire-éditeur, imprimeur libraire de l'Académie, Alger, 1884.

- 44-Robert,Claude-Maurice, Le long des oueds de l'Aurès, Editions, Baconnier, Alger, 1938.
- 45-Roussel M.Louis, Les ouvriers des deux mondes, AJUSTER. Au chemin de fer des usines de Wendel. A moyeuivre- Grande (Moselle), ouvrier journalier dans le système des engagements volontaires permanents, d'après: Les renseignements recueillis sur les lieux en 1926 et 1927. Publier par la société d'économie sociale. Reconnue d'utilité publique. Troisième série.21^e fascicule.
- 46-Rozet, G. L'Aurès escalier du Désert, Baconnier Frères, Imprimeur, 1935.
- 47-Sayad Abdelmalek, " Les trois « age » de l'émigration algérienne en France ". Actes de la recherche en sciences sociales, Année 1977. Volume 15, Numéro 1.
- 48-Servier Jean, Demain en Algérie, Robert Laffont, Paris, 1959.
- 49-Si Hadj Mohamed Abdenour, Mémoire d'un enfants de la guerre Kabylie(Algérie):1956-1962,Avant-ropos de Mickel Rocard L'harmattan, Paris,2011.
- 50-Tardieu Amboise– De Paris au Sahara – BATNA –Imprimerie F.Soldati 1890.
- 51-Vialatte Paul – Impôts Directs en Algérie et Principalement dans la province de Constantine- Imprimerie de L.MARLE, Rue d'AUMALE, 2 Constantine- 1879.
- 52- XXX, Monographie de Biskra et du sud Constantinois, Bulletin, Société, de géographie d'Alger et de l'Afrique du nord, 26eme année, l'Imprimeur -Gérant:Pierre, Guiauchain, 1921.
- 53-ZACC ONE. J - De Batna a Tuggurt et Au Souf- Libraire Militaire – De J.Dumaine Libraire – Editeur de L'empreur , Rue et Passage Dauphine 30- Paris – 1865 .

8- المراجع باللغة الفرنسية:

- 01- (1871 – 1919), tome 01, Ageron Charles Robert - Les Algériens musulmans et la France Paris.1968,
- 02-Addi, Lahouari De l'Algérie pré-coloniale a L'Algérie coloniale (Economie et Société) entreprise Nationale du Livre, Alger 1985.
- 03-Ageron Charles Robert, De l'Algérie " française " a l'Algérie algérienne ENAG, Algérie, 2010.
- 04-Ageron Charles- Robert, Les Algériens musulmans et la France (1871- 1919). Tome 2, Presses universitaires de France. 1968.
- 05-Ageron Charles-Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, Que sais-je ? 11 éditions corrigées, Imprimerie des Presses

- 06-Ageron, Charles-Robert ,France coloniale ou parti coloniale? Presses universitaires de France 108, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1978.
- 07-Ainad Tabet Redouane, 8 Mai 1945 le génocide, 2002.
- 08-Baussant Michèle, Du vrai au juste, la mémoire, l'histoire et l'oubli, les presses de l'université Laval, 2006.
- 09-Belabed- Mouhoub Mériem, Kaddache Mahfoud, Kerzabi- Istitène Mériem, Aiouaz Karim, Jeunesse, sport et revendications nationales, Algérie 1940- 1962, Edition du centre nationale d'études et de recherche sur le mouvement national et la révolution de 1^{er} novembre 1954, 2007.
- 10-Belkhodja Amar, Barbarie coloniale en Afrique, Edition ANEP.Alger. 2002.
- 11-Benyounes Mohamed Akli, 7 ans dans le feu du combat. La guerre d'Algérie en France (1954-1962), Casbah Editions, Alger, 2012.
- 12-Blanchard Emmanuel, La police parisienne et les Algériens (1944-1962), Nouveau Monde éditions Paris ,2011 .
- 13-Blanchard Emmanuel, La police parisienne et les Algériens (1944-1962), Nouveau Monde éditions Paris ,2011.
- 14-Bouguessa Kamel, Aux sources du nationalisme algérien. Les pionniers du populisme révolutionnaire en marche, Casbah Editions, Alger, 2006.
- 15-Bouvier Jean, Armengaud André, BarraPierre I, Caron François, Daumard Adeline, Girault René, Willard Claude, Histoire économique et sociale de la France. L'ère industrielle et la société d'aujourd'hui (siècle 1880- 1980), troisième volume années 1950 à nos jours, 1^{re} édition, presses universitaires de France, Paris, 1982.
- 16-Calmein Maurice, Les Français d'Algérie de 1962 à 2014, Edition Atlantis, 2014.
- 17-Chabane Nordine, Guerre d'Algérie et lutte de libération, Houma éditions, Alger, 2011, p 560.
- 18-Chabi Hafida, La situation sociale des enfants de harkis, Avis et rapports du conseil économique et social, 2007.
- 19-Chenntouf Tayeb. L'Algérie politique 1830- 1954. Office des Publications Universitaires. 2003.
- 20-Daum Pierre, Ni valise ni cercueil , Les pieds-noirs resté en algerie apres l'indépendance , Préface de Benjamine Stora , Média – Plus Actes sud , 2012.
- 21-Daum Pierre, Ni valise ni cercueil, Les pieds-noirs resté en Algérie après l'indépendance, Préface de Benjamine Stora , Média – Plus Actes sud , 2012.

- 22-Djeghloul Abdelkader, Éléments d'histoire culturelle Algérienne, collection patrimoine, NEAL, 1984.
- 23-Djerbal Daho, l'Organisation Spéciale de la Fédération de France du fln , Histoire de la lutte armée du FLN en France (1956-1962).Chihab Editions , 2012.
- 24-Djerbal Daho, l'Organisation Spéciale de la Fédération de France du FLN , Histoire de la lutte armée du FLN en France (1956-1962).Chihab Editions , 2012.
- 25- Djilali Sari, La dépossession des fellahs (1830- 1962), ENAG éditions, Alger, 2010.
- 26-Dornel Laurent, Les usages du racisme. Le cas de la main-d'œuvre coloniale en France pendant la première guerre mondiale. Genèses, 20 Septembre 1995.
- 27-Dubet François, Immigration: qu'en savons- nous? Un bilan des connaissances. La documentation Française. Notes et Etudes documentaires, 1989-12.
- 28-Ennaji Moha, Langue maternelle et diaspora maghrébine, Imprimerie IPN, Fès, 1ère édition, 2014.
- 29-Fanny Colonna, Savants Paysans (Elements d'histoire sociale sur l'Algérie rurale) Office des publications Universitaire.1, Place Centrale de Ben-Aknoun, 1987.
- 30-Gastaut Yvan, L'Immigration et l'opinion en France sous la Ve République. Paris, seuil, 2000.
- 31-Général Meyer François avec de Sagazan Benoit, Pour l'honneur... avec les harkis de 1958 à nos jours, Editions CLD, France, 2005.
- 32-Gillette Alain et Sayad Abdelmalek, L'Immigration algérienne en France. Paris, Editions Entente, 1984.
- 33-Goldzeiguer Annie Rey, Aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945. De Mers- el-kebir aux massacres du Nord- Constantinois. La Découverte et Syros, Paris, 2001.
- 34-Goldzeiguer Annie Rey-, Le Royaume Arabe. SNED. Alger, 1977 .
- 35-Guilbaud Geneviève, Des Algériens à Lyon (De la grande guerre au front populaire), Ed l'Harmattan, Paris. 1995.
- 36-Hammouche Abdelhafid, Mariage et immigration, la famille algérienne en France, preface de Philippe Fritsch, presses universitaires de Lyon.
- 37-Hanni Ahmed, La colonisation agraire et le sous- développement en Algérie, ENAG, éditions, Alger, 2009.
- 38-Houce Jim," contrôle, encadrement, surveillance et répression des migration coloniales : une décolonisation difficile (1956 - 1970) ". Dossier de L'Institut d'histoire du temps présent, 24 Juin 2004.

- 39-Hous Jim, Mac Master Neil, paris 1961 les Algériennes, la terreur d'Etat et mémoire, Traduit de l'Anglais par Christophe Jaquet Editions Tallant dier , 2008.
- 40-Julien Charles André, Histoire de l'Algérie contemporaine- La conquête et les débuts de la colonisation (1827- 1871), Casbah Editions , 2005.
- 41-kaddache Mahfoud - Histoire du nationalisme algérien (1919-1939) . tome 1- édition EDIF 2000.2003.
- 42-Kaddache Mahfoud et Guenaneche Mohamed, L'étoile nord-africaine (1926-1937). Office des publications Universitaires. Alger, 1984.
- 43-Kaddache Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien .tome 2 (1939-1951). Edition Méditerrané .paris ,2003 .
- 44-Kaddache Mahoud - Sari Djilali, L'Algérie dans l'histoire (5)
- 45-Kateb Kamel, Européens, "Indigènes "et "juifs en Algérie (1830-1962), représentations et réalités des populations, editions el Maarifa, 2010.
- 46-Kauffer Rémi, L'O.A.S. Histoire d'une organisation secrète, Fayard, 1986.
La résistance politique (1900 – 1954), Bouleversements socio-économiques. Entreprise nationale du livre. Alger 1989.
- 47-Labat Jean Claude, Dekneud Joel, Projection de la population étrangère résident en France Métropolitaine N° 166. Juin 1986.
- 48-Lagarde Dominique, Algérie La désillusion ,50 ans d'indépendance avec la collaboration d' Akram Belkaid et Benjamin Stora ,Express Roularta Editions , Paris , 2011.
- 49-Lopez Robert, Le bonheur perdu des exclus, 1962 : les conditions désastreuses de l'exode des pieds-noirs et des harkis, préface de Alain Vircondelet, L'Harmattan, paris, 2012.
- 50-Mathias Grégor, Les sections administratives spécialisées en Algerie entre idéal et réalité (1955 – 1962) , SAIHA Edition , 2013.
- 51-Megherbi Abdelghani, La paysannerie algérienne face à la colonisation, pour comprendre l'impératif historique de la révolution agraire, Edition ENAP, Alger, 1973.
- 52-Méliani Abd El Aziz, La France honteuse. Le drame des harkis, collection Vérités et Légendes, Librairie Académique Perrin, 1993.
- 53-Mouhoubi Salah, La politique de coopération Algéro-Française bilan et perspectives, O.P.U, Publisud.
- 54-Nora Pierre, les français d'Algérie, Christian Bourgois Editeur, 2012.
- 55-Nouschi, André , Enquête sur le niveau de vie des la populations rurale constantinoise de la conquête jusqu'en 1919, Essai d'histoire

- 56-Quemeneur Tramor, Résister à la guerre d'Algerie, par les textes de l'époque, postface de Nils Andersson, les petits matins, 2012.
- 57-Rezig Abdelouahab, L'accumulation coloniale en Algérie Durant l'entre deux guerres, Surexploitation et substitution à l'exportation, Office des Publications Universitaires, Alger, 2007.
- 58-Sanderson J-P. et Eggerickx T. (Gé DAP- UCL), Des sources de données méconnues pour l'histoire de l'émigration internationale: les registres des étrangers et les << recensements des étrangers>> de 1938 et 1939. Chaire Quetelet 2005.
- 59-Simon Jacques, L'émigration algérienne en France de 1962 à nos jours, L'Harmattan, Paris, 2002.
- 60-Smolksy T., Les travailleurs musulmans d'Algérie dans la métropole , inf tudes et conjoncture –institut national de la statistique et de n=3 (12 année).
- 61-Stora Benjamin et Amiri Linda, Algériens en France (1954- 1962): la guerre, l'exil, la vie, Ed: Autrement, Cité nationale de l'histoire de l'immigration, Paris, Octobre 2012.
- 62-Stora Benjamin, Histoire de l'Algérie coloniale (1830-1954), La découverte, Paris, 2004.
- 63-Stora Benjamin, Histoire de la guerre d'Algérie (1954 – 1962). Ed. la Découverte, Paris. 1992.
- 64-Stora Benjamin, Histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, Editions La Découverte ,paris,1993,1995,2002,2004.
- 65-Stora Benjamin, Ils venaient d'Algérie. L'Immigration algérienne en France 1912- 1992, Paris, Arthème Fayard, 1992.
- 66-Stora Benjamine, Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance 1.1962-1988, Editions La Découverte, Paris, 2001,2004.
- 67-Stovall Tyler, «colour- Blind France? Colonial Workers during the First World War " Race and Class, 2. 1993.

9 – المقالات باللغة الفرنسية:

- 01-"L'Entourage Odile Rudelle de De Gaulle" , In " De Gaulle et l'Algérie (1943-1969) ", Actes du colloque tenu a l'amphithéâtre Austerlitz ,aux Invalides ,9-10 mars 2012,Dupli – parint a Domont France, Octobre 2012.
- 02-Ageron Charles-Robert," Une politique Algérienne libérale sous la troisième république (1912-1919)", Revue d'histoire moderne et

- 03-Albe Wofffs , Les écrivains pieds-noir face a la guerre d'Algérie (1954-1962)Albert Camus-Jean Brune Roger Curel-Robert Merle-Janine Montupet-Marcel Moussy – Jean Pélégri – Emmanuel Roblés André Rosfelder –Jules Roy,Préface de Maurice Calmein,Editions Atlanti¹ Jeannine Verdés Leroux,"Les Français d'Algérie de 1830 a aujourd'hui», La guerre d'Algérie (1954-1962).... s, 2012.
- 04-Aouimeur Mouloud, «Jeunesse et politique dans l'Algérie des année 30:La fédération des jeunesses socialistes d'Oranie ", Revue des Etudes Historiques, n13,Année 2011.
- 05-" Les musulmans Français et la guerre (Adresse et témoignages de fidélité des chefs musulmans et des personnage religieux de l'Algérie et de la Tunisie)". Revue du monde musulman, Arnest Leroux Editeur, Paris, 1915.
- 06-Ben Diab Abderrahim Taleb,"Bilan Colonial : Les entreprises (agricole et industrielles) européennes en Algérie."Les accords d'Evian", Casbah Edition, Alger, 1997.
- 07-Benmebarek Roger, "Le général de Gaulle et les événements de mai 1945 dans le Constantinois", In " De Gaulle et l'Algérie (1943-1969), Actes du colloque tenu a l'amphithéâtre Austerlitz ,aux Invalides ,9-10 mars 2012,Dupli – parint a Domont France, Octobre 2012.
- 08-Bibliothèque nationale de France. Direction des collections. Département Philosophie, Histoire, Sciences de l'homme. L'Immigration en France Histoire, Société, Communautés. Novembre 2006.
- 09-Bissekri Faycal,"La situation actuelle de l'émigration Algérienne face a la crise Européenne", L'Emigration maghrebine.
- 10-Bissekri Faycal,"La situation actuelle de l'émigration Algérienne face a la crise Européenne",L'Emigration maghrebine...
- 11-Bouba Philippe, “ Une commune des Pyrénées-Orientales face a l'exode des rapatriés d'Algérie. Arrivée, accueil et installation des Pieds-noirs a Port-Vendres en 1962”, in « Le Magreb et l'indépendance de l'Algerie ».
- 12-Bouhouche Ammar, "Conditions et attitudes des travailleurs algeriens émigrés en France expose analytique", Revue algerienne des sciences juridiques, économiques et politiques, numéro 2, 1973.
- 13-Branche Raphaëlle , "La torture , l' armée et République" ,In: La guerre d'Algérie(1954-1962)), université de tous les savoirs sous la direction d'yves Michaud,Odile Jacob, Aout 2004, Paris.

- 14-Carlier Omar , "violence(s) "In, Benjamin Stora et Mohamed Harbi , La guerre d'Algérie 1954-2004,la fin du l'amnésie, Edition Robert Laffont , S.A paris, 2004.
- 15-Chaib Sabah, « Marseille- Alger au miroir des mémoire », in « Parlez – moi d’Alger Marseille- Alger au miroir des memoires» , Paris, Ed, de la Reunion des musees – nationaux, 2003.
- 16-Chaker Rachid,"Les perspectives des flux migratoires France-Algerie L'Emigration maghrebine en Europe, Exploitation ou Coopération?Centre de recherches en economie appliqué, Imp Ahmed Zabana-Alger.
- 17-Cordeiro Albano,"Emigration Algérienne en France.Crise économique et nouveau modele migratoire",in L'Emigration maghrebine en Europe.
- 18-Cour A. " Recherches sur l'état des confréries religieuses musulmanes dans les communes de Oum-el-Bouaghi, Ain-Beida, Sedrata, Souk-Ahras, Morsott, Tebessa, Meskiana, Khenchela, en novembre 1914".Revue Africaine, Année 1921, numéro 62.Office des publications universitaires, Edition: N 2266, Alger.
- 19-Daum Pierre, Et si on restait ?1962: quelles conditions pour les Européens et les Juifs qui voulaient rester, in « Le Magreb et l'indépendance de l'Algérie », sous la direction de Amar Mohand-Amer et Belkacem Benzenine, CRASC,IRMC et KARTHALA, 2012.
- 20-Daum Pierre," Et si on restait? 1962: quelles conditions pour les Européens et les Juifs qui voulaient rester". in « Le Magreb et l'indépendance de l'Algérie ».
- 21-Depont Octave."Les troubles en Afrique du nord et les franchises indigènes en Algérie" .Revue politique et parlementaire (Paris) 1935.
- 22-Desparmet .J, " La chanson d'Alger pendant la grande guerre", Revue africaine. Volume 73. Année 1932. A- Jourdan, libraire-éditeur. Alger.
- 23-Dilmi Messaoud, "Le FLN- ALN après le cessez- le- feu: La transition douloureuse du mouvement révolutionnaire à l'Etat national", Revue des Etudes Historiques, N 15-16, Année 2013.
- 24-Djerbal Daho, "La question des voies et moyens de la guerre de libération nationale en territoire français".
- 25-Elgey Georgette,"De Gaulle face au problème algérien",De Gaulle et l'Algérie .
- 26-Elsenhans Harmut , "la signification néocoloniale des accords d'Evian", Casbah Edition ,Alger,1997.
- 27-Emrit,Marcel, L'état d'esprit des Musulmans d'Algérie de 1847a1870.Revue d'Histoire Moderne ET Contemporaine,

- 28-Evans Martin, «Le FLN face a De Gaulle», De Gaulle et l'Algérie (1943-1969) .
- 29-Guelton Frédéric, «ce que les officiers disent du général De Gaulle", In " De Gaulle et l'Algérie (1943-1969) ", Actes du colloque tenu a l'amphithéâtre Austerlitz ,aux Invalides ,9-10 mars 2012,Dupli – parint a Domont France, Octobre 2012.
- 30-Haddad Mostefa, " Tradition orale, mémoire collective et quelques repères historique dans l' Algérie coloniale: le cas des Aurès et du pays chaoui", colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco – algérienne, 20 – 22 Juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007.
- 31-Harbi Mohamed, Stora Benjamin, La guerre d'Algérie .
- 32-Harbi Mohamed,"L'Algérie, quel bilan?", In:" La guerre d'Algérie (1954-1962) ", université de tous les savoirs sous la direction d'yves Michaud, Odile Jacob, Aout 2004, Paris.
- 33-Haroun Ali, "Aspects méconnus de la lutte des détenus durant la guerre de libération" Majaallat El-Tarikh, Numéro 23, 1 Semestre 1987, Alger.
- 34-Héraud Nathalie «responsable du service pédagogique a la C.N.H.I E'chelles n= 27janvie 2008.
- 35-Ihaddaden Zahri, "La propagande du FLN pendant la guerre de libération nationale", Stora et Harbi .
- 36-Kassal Malik,"La reinsertion:Un acte volontaire", L'emigration Maghrebine en Europe...
- 37-Khellil Mohand, " L'instalation des rapatriés d'Algérie en France", in: René Gallissot« Les accords d'Évian », Casbah Edition , Alger,1997.
- 38-Malek Redha, "la place seconde des intérêts économiques en conjoncture et en longue durée" In René Gallissot « Les accords d'Évian », Casbah Edition, Alger, 1997.
- 39-Masqueray Emile, " 2^e Rapport A M. Le général Chanzy (Gouverneur général de l'Algérie) sur : La mission dans le sud, de la province de Constantine " . Revue africaine, N 21, Année 1877.
- 40-Mercier Marcel; " Etude sur la crise de la main d'œuvre en Algérie", Revue Algerienne; Tunisienne et Marocaine de Législation et Jurisprudence. Tome XLV, (1929).
- 41-Moumen Abderahmen, "Le devenir des harkis en Algérie et en France (1962-1965), approche comparative pour l'écriture d'une histoire franco-algérienne", In : Le maghreb et l'indépendance de l'Algérie.

- 42-Munoz Marie Claude,"Les jeunes Algériens sur le marché du travail Français", L'Emigration Maghrébine en Europe, Bulletin de liaison des professeurs, Histoire Géographie, Education civique. Echelles n° 27, Janvier 2008.
- 43-Noiriel Gérard," Benjamin Stora, Ils venaient d'Algérie. L'Immigration algérienne en France 1912-1992. Annales. Histoire, Sciences Sociales, Année 1996. Volume 51, Numéro 05.
- 44-Paysant M.L., Le service militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie.Revu.Africaine.N 52 (1908).
- 45-Pervillé Guy, " Terrorisme et guérilla: de la Toussaint rouge à la tragédie des harkis ", sous la direction d'Yves Michaud, La guerre d'Algérie (1954- 1962), Odile Jacob, Aout 2004, Paris.
- 46-Riox Pierre,"Les Français et la guerre des deux Républiques", In Benjamin Stora et Mohamed Harbi , La guerre d'Algérie 1954-2004,la fin du l'amnésie, Edition Robert Laffont , S.A paris, 2004.
- 47-Riox Pierre,"Les Français et la guerre des deux Républiques", In ,Stora et Harbi.
- 48-Rousso Henry,"Les raisins verts de la guerre d'Algérie", La guerre d'Algérie .
- 49-Soufi Fouad, « Ils sont partis ! Oran 1962 le grand départ des Européens »,In René Gallissot, Les accords d'Evian en conjoncture et en longue durée, Casbah Editions, Alger, 1997.
- 50-Stora Benjamin;" Algériens, des bras pour la France". Le Monde du 23 Mars 1997.
- 51-Talha Larbi,« La crise économique rend-elle le processus migratoire réversible », In L'Emigration maghrébine en Europe.
- 52-Temime Emile, in « Parlez – moi d'Alger Marseille- Alger au miroir des mémoires, Paris, Ed, de la Réunion des musées – nationaux, 2003, Bulletin de liaison des professeurs. Histoire Géographie. Education civique. Echelles n 27. Janvier 2008.
- 53-Temime Emile, in « Parlez – moi d'Alger Marseille- Alger au miroir des mémoires, Paris, Ed, de la Réunion des musées – nationaux, 2003.
- 54-Temime Emile, in « Parlez – moi d'Alger Marseille- Alger au miroir des mémoires, Paris, Ed, de la Réunion des musées – nationaux, 2003.
- 55-Thénault Sylvie , "L'organisation judiciaire du FLN , Stora et Harbi.
- 56-Vaisse Maurice," Victoire militaire, défaite diplomatique ?",La guerre d'Algérie(1954-1962), université de tous les savoirs sous la direction d'yves Michaud,Odile Jacob, Aout 2004, Paris.
- 57-Vaisse Maurice, «De Gaulle face a l'armée" , In " De Gaulle et l'Algérie (1943-1969) ", Actes du colloque tenu a l'amphithéâtre

- 58-Verdés Leroux Jeannine,"Les Français d'Algérie de 1830 a aujourd'hui», La guerre d'Algérie(1954-1962).....
- 59-Zerhouni Taha , " Nedroma l'attrayante ville almohade: une cité d'art et d'histoire " , Majallat Et – Tarikh , Centre national d' Etudes Historiques , N:24.

10- الصحف باللغة الأجنبية:

- 01-El Moudjahid " L'Emigration Algérienne dans la Révolution «, N72 (1 Novembre 1960) .
- 02-Le Monde 04-0701962, 4000 rapatriés d'Algérie inscrit au service du logement.
- 03-El Moudjahid ,(L'operation " Calots bleus " Echouera " , N 65 (31 Mai 1960).
- 04-El Moudjahid " Harkis !"Calots bleus " ! Membres des " Forces de police auxilaire " ! N68 (05 aout 1960) .
- 05-Combat : 13/09/58. la lutte contre les bidonvilles en métropole.
- 06-La Croix : 25 février 1959.
- 07- LE Monde : 09 mars 1959 Les conditions de vie et de travail des musulmans résidant dans la métropole.
- 08-La croix 18 mars 1959.
- 09- Le monde : 09.03.1959 Les conditions de vie et de travail des musulmans résidant dans la métropole.
- 10-Le monde : 01/10/1960.
- 11-El Moudjahid , " Des Harkis a paris" , N62 (31 Mars 1960).
- 12-El Moudjahid , Des bleus de chauffe aux calots (25 Avril 1960).
- 13-l'humanité 4 mai 1960.
- 14-Le Monde :21 Mai 1960 L'action de la force de police auxiliaire se poursuivra sans faiblesse RÉPOND M. PAPON À M BOURDET.
- 15-LE MONDE : 10.09.1960 " À PROPOS DE L'OUVRIER ALGÉRIEN EN FRANCE ".
- 16-Message d'Algérie : 15/02/61.
- 17-El Moudjahid , " une main – d'œuvre a bon marche " ,N62(31 Mars 1960).

11- الرسائل الجامعية:

- 01-ABSSI Marion, Le nationalisme Algérien et ses diverses expressions, dans L'imigration en France metropolitaine entre 1945

- 02-Guilbaud Geneviève, Des Algériens a Lyon , De la grande guerre au front populaire , Thèse pour le Doctorat de l'Université Lyon 2 , Sous la direction de M.Y Lequin , Soutenue le 18-02-1989.
- 03-Laurens Sylvain, Hauts fonctionnaires et immigration en France (1962- 1981). Socio- histoire d'une domination à distance, Thèse de sociologie, EHESS, 2006.
- 04-Ray Joanny, Les Marocains en France, Thèse de droit. Université de Paris, Paris, Imp de M. Lavergne, 1937.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة.....أ-ي

الباب الأول: دوافع الهجرة الجزائرية إلى فرنسا

الفصل الأول: الدوافع السياسية، العسكرية والنفسية للهجرة الجزائرية.....18-50

المبحث الأول: القوانين الاستثنائية وقمع الحريات السياسية.....19

المبحث الثاني: تجنيد فرق الحركى وأثره على الجزائريين.....34

المبحث الثالث: : جرائم منظمة الجيش السري وأثرها على الهجرة.....38

المبحث الرابع: الدوافع العسكرية والنفسية للهجرة الجزائرية.....47

الفصل الثاني: الدوافع الاقتصادية للهجرة الجزائرية.....52-95

المبحث الأول: مصادرة الأراضي.....53

المبحث الثاني: الاستيطان.....64

المبحث الثالث: النظام الضريبي.....69

المبحث الرابع: تطور الاقتصاد الرأسمالي وضعف الاقتصاد التقليدي.....75

الفصل الثالث: الدوافع الاجتماعية للهجرة الجزائرية.....97-137

المبحث الأول: تسلط المعمرين الغرباء وإقصاء الجزائريين المسلمين.....98

المبحث الثاني: التعذيب.....102

المبحث الثالث: حالة الجزائريين في المحتشدات.....106

المبحث الرابع: الأوضاع الاجتماعية للجزائريين.....114

1-النمو الديمغرافي للمدن الجزائرية ومشكلة البطالة.....114

التزايد الديمغرافي عند السكان الجزائريين.....114

2- ظروف السكن.....125

3- الحالة الصحية.....126

4- مشكلة البطالة وظروف العمل.....128

ظاهرة البطالة.....128

5- ظروف المعيشة.....131

الفصل الرابع: الدوافع الثقافية والتعليمية للهجرة الجزائرية.....139-168

المبحث الأول: حرمان الجزائريين من التعليم الفرنسي.....140

154.....	المبحث الثاني: التضيق على الصحافة الوطنية.....
157.....	المبحث الثالث: محاربة التعليم العربي الحر.....
165.....	المبحث الرابع: الوضع الثقافي في الجزائر عشية الاستقلال.....

الباب الثاني: مراحل الهجرة الجزائرية إلى فرنسا

209-171.....	الفصل الأول: الهجرة الجزائرية من البداية إلى 1939.....
172.....	المبحث الأول: الهجرة الجزائرية إلى غاية 1914.....
185.....	المبحث الثاني: الهجرة الجزائرية (1914-1918).....
201.....	المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية فيما بين الحربين (1919-1939).....
246-211.....	الفصل الثاني: الهجرة الجزائرية (1939-1962).....
212.....	المبحث الأول: الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945).....
226.....	المبحث الثاني: الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1954).....
235.....	المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية (1954-1962).....
323-248.....	الفصل الثالث: الهجرة الجزائرية 1962-1988.....
249.....	المبحث الأول: هجرة الأقدام السوداء.....
284.....	المبحث الثاني: هجرة الحركي.....
288.....	مصير الحركي بعد وقف إطلاق النار.....
289.....	نهاية مهام الحركي.....
290.....	فرنسا والحركي في 1962.....
293.....	جبهة وجيش التحرير الوطنيين والحركي في 1962.....
295.....	السكن في جزائر الأخذ بالتأثر.....
297.....	عدد الحركي المفقودين.....
298.....	الحركي المرحلون إلى فرنسا.....
301.....	الهروب إلى "فرنسا المخيمات".....
302.....	فرنسا بين الإبعاد والتشتيت.....
303.....	الجزائر بين التهميش الاجتماعي وإعادة الإدماج.....
306.....	المبحث الثالث: هجرة العمال الجزائريين.....

الباب الثالث: خصائص الهجرة الجزائرية إلى فرنسا ومميزاتها

الفصل الأول: التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا.....326-348

المبحث الأول: المناطق المصدرة للهجرة.....326

المبحث الثاني: مناطق استقرار العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا.....332

المبحث الثالث: مناطق استقرار الحركى والأقدام السوداء بفرنسا.....344

الفصل الثاني: البنية العائلية والاجتماعية للمهاجرين الجزائريين.....350-403

المبحث الأول: البنية العمرية للمهاجرين الجزائريين.....351

المبحث الثاني: البنية العائلية للمهاجرين الجزائريين.....360

المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية للمهاجرين الجزائريين.....375

1- ظروف السكن.....375

2- ظاهرة البطالة.....383

3- الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين.....393

الفصل الثالث: البنية المهنية والثقافية للمهاجرين الجزائريين.....405-447

المبحث الأول: أوضاع المهندسين الجزائريين في الحريين العالميتين.....406

المبحث الثاني: أوضاع العمال المهاجرين بفرنسا.....416

المبحث الثالث: أوضاع الطلبة الجزائريين في فرنسا.....424

المنظمات الطلابية.....437

التكوين السياسي للطلبة الجزائريين.....439

الباب الرابع: أهمية الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.....

الفصل الأول: دور المهاجرين في الحركة الوطنية.....450-476

المبحث الأول: دور المهاجرين في إطار نجم شمال إفريقيا.....451

المبحث الثاني: دور المهاجرين الجزائريين في إطار حزب الشعب.....463

المبحث الثالث: دور المهاجرين في إطار حركة انتصار الحريات الديمقراطية.....467-477

الفصل الثاني: دور المهاجرين في الثورة التحريرية.....478-533

المبحث الأول: الدعم المالي للثورة التحريرية.....479-486

المبحث الثاني: الدعم المادي والعسكري للثورة التحريرية.....487

1- العمليات الفدائية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني.....487-489

2- الشرطة الفرنسية ومناضلو فيدرالية جبهة التحرير الوطني.....489-496

3- تجنيد الحركى لمواجهة جبهة التحرير بباريس.....	496
4- دور المهاجرين في الرد على الحركة الوطنية الجزائرية (MNA).....	504 - 499
المبحث الثالث: الدعم الإعلامي والدبلوماسي للثورة التحريرية.....	504
1- دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.....	504
2- الطلبة والمثقفون والدعم الديبلوماسي للثورة التحريرية.....	520 - 516
3- مظاهرات 17 أكتوبر 1961.....	525 - 520
4- مظاهرات النساء 20 أكتوبر 1961.....	526 - 525
5- دور الاتحاد العام للعمال الجزائريين.....	531 - 526
6- دور الفريق الرياضي لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية.....	534 - 531
الفصل الثالث: مساهمة المهاجرين في التنمية الاجتماعية- الاقتصادية.....	557-535
المبحث الأول: تحويل أموال المهاجرين.....	552 - 536
المبحث الثاني: عناية الفيدرالية بالجانب الاجتماعي والثقافي للمهاجرين.....	554 - 552
المبحث الثالث: مساهمة المهاجرين في التنمية - بعد الاستقلال.....	561 - 554
خاتمة.....	573-562
الملاحق.....	592-574
بيبلوغرافيا.....	637-594
فهرس المحتويات.....	638

ملخص الأطروحة:

تعالج هذه الأطروحة ظاهرة الهجرة الجزائرية كظاهرة حتمية فرضتها الحالة الاستعمارية، بما أفرزته من ظروف وأوضاع سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وغيرها، فضلا عن رغبة بعض الجزائريين في اكتشاف الواقع الاقتصادي في بعض الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، وذلك في إطار التعرف على مراحل ومميزات الهجرة التي تمت في المرحلة الممتدة من 1939 إلى 1988 كدراسة مقارنة ومقارنة، مع البحث في طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد استرجاع السيادة الوطنية، ومدى انعكاسها على حركة الهجرة الجزائرية في مرحلة الاستقلال.

- تبرز هذه الدراسة أيضا خصوصيات (مميزات) الهجرة، سيما ما تعلق بالظروف الاجتماعية والتطور السياسي والايديولوجي للمهاجرين، وتخلص إلى الخطوط العريضة التي يمكن أن نصل إليها بمقارنة الهجرة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال، أي خلال مرحلتين أساسيتين: 1939 - 1962 و 1962 - 1988 وتحديدًا إذا ما قارناها بالهجرات المغاربية والعالمية.

Résumé de la thèse:

Cette thèse aborde le phénomène de l'immigration algérienne comme un phénomène inévitable imposé par la situation coloniale, avec ses conditions et conditions politiques, économiques, sociales, culturelles et autres, ainsi que la volonté de certains Algériens de découvrir la réalité économique de certains pays européens, notamment la France, dans le cadre de l'identification des étapes et caractéristiques de la migration qui Elle a été réalisée dans la période de 1939 à 1988 en tant qu'étude et approche comparative, avec des recherches sur la nature des relations algéro-françaises après le rétablissement de la souveraineté nationale, et l'étendue de son impact sur le mouvement de l'immigration algérienne au stade de l'indépendance.